مذكرات الصحفيين

فى خدمة السلطة

د. محمد الجوادى

مطبوعات دار الخيّال

مذكرات الصحفيين

فى خدمة السلطة

مذكرات الصحفيين
فى خدمة السلطة
الطبعة: الأولى يناير ٢٠٠٢
رقم الإيداع: ٩٨٠٠ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى: 3 - 15- 5979- 977
دار الخيّال : ٠١٢٣٢٩٠٦١٨ / ٠١٢٤١٢٦٠١٤

حقوق الطبع محفوظة
دار الخيّال
يحظر نقل أو اقتباس أى جزء
من هذا المطبوع
إلا بعد الرجوع إلى الدار

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
المشرف على الإنتاج: عماد حمدى
كمبيوتر: دار جهاد ـ ت : ٧٩٦٤٧٨٣

الإهداء

إلى الأستاذ الدكتور عبد الحافظ حلمى

الإنسان الفاضل والأستاذ القدير والعالم الجليل

محمد الجوادى

فهرس مذكرات الصحفيين

●ما يرويه صاحب المذكرات عن أصعب مآسيه: فصله من عمله فى رئاسة تحرير الأخبار وإلحاقه بدون عمل على جريدة الجمهورية ● صاحب المذكرات يتذكر: كنت منذ دخلت انتخابات مجلس الأمة فى عام ١٩٥٧ فى قوائم الممنوعين ●هكذا أُنزل من الطائرة التى حملت الوفد المصرى إلى سوريا فى احتفالات الوحدة ● التداعيات المباشرة لخطيئته(!!) فى وصف صوت السيدة همت مصطفى ● وقف موسى صبرى عن العمل فى أخبار اليوم فى عهد رئاسة خالد محيى الدين للمؤسسة: من الطريف أن هذا الوقف كان بسبب واقعة تتصل بالرئيس السادات صديق موسى صبرى نفسه ● السادات عاد معجباً جداً بالتقشف فى إحدى الدول الشيوعية.. طلب طبقاً ثانياً من طعام أعجبه على مائدة الغداء، فقيل له إنه ليس لديهم إلا طبق واحد لكل شخص ● المفاجأة أن الرئيس جمال عبد الناصر رفض إبعاد موسى صبرى، ولم يشأ عبد الناصر أن يكون للماركسيين حق إخراج رئيس تحرير ● المؤلف يشيد بقدرات الرئيس جمال عبد الناصر فى ضبط التوازنات الدقيقة بين الفئات المختلفة التى كان يستعين بها فى إدارة شئون الدولة ومؤسساتها، وقدرته الرهيبة على الإلمام بمثل هذه النزاعات الصغيرة ● موسى صبرى يعلى من قدر القيم فوق قيم التفوق الصحفى والتكنولوجيا والإدارة ● اعتزازه بدوره البارز فى التصدى للصحافة الكويتية حين بدأت فى النصف الثانى من السبعينيات تهاجم السياسة المصرية على طريقة الصحف اللبنانية فى الهجوم السياسى المكثف ● آراؤه التى أبداها فى ١٩٧٦ وفى مرحلة مبكرة جداً فيما يتعلق بإساءة استخدام مبدأ حرية الصحافة فى بعض الصحف العربية ● حرصه على الفخر بموقفه فى موضوع شركات توظيف الأموال فى مصر: نبه مبكراً إلى خطورة التصرفات غير المسئولة لأصحاب شركة الريان، وكيف اكتشف بحاسته الصحفية خطورة موقف هذه الشركات وخطورة السكوت على تصرفاتها ● يعترف بالخطأ فى كثير من الحالات ● اعتراف موسى صبرى بمجانبته للصواب فى تناول موضوع استقالة القضاة والمستشارين تحت ستار الترشيح فى الانتخابات البرلمانية وذلك من أجل الخلاص من مصاعب مهنتهم المادية ● للأسف الشديد لم ينتبه إلى ما هو أعمق بكثير من الظاهرة التى يتناولها● يبدو موسى صبرى ممتناً كل الامتنان للرئيس حسنى مبارك، وهو يروى أكثر من واقعة تؤكد ما نعرفه من خلق الرئيس مبارك

وحسمه وقدرته على تقدير الرجال ● امتنان موسى صبرى لقرار الرئيس مبارك بتعيينه عضواً فى مجلس الشورى، وهو ما لم يفعله الرئيس السادات ● نطالع خبايا النفس البشرية فى صورة من صورها الصريحة الواضحة ● مبارك كتب لى باسمه فى دفتر الزيارات ما لم يكتبه لأى مواطن مصرى فى أى موقع زاره ● الإشارة إلى تكرار موسى صبرى التعبير عن هذا المعنى النبيل ● الثناء على أسلوب الرئيس مبارك فى معاملة الصحفيين ● موسى صبرى يصل فى تقديره للرئيس مبارك إلى أن يعترف بأن الرئيس بذل بنفسه جهداً من أجل إصلاح العلاقة بين أقطاب الصحافة المصرية، خاصة بين موسى صبرى ومصطفى أمين ● حديث موسى صبرى عن علاقاته بزملائه، أو فلنقل عن علاقاته بأقطاب الصحافة المعاصرين ● إظهار إعجابه غير المحدود بشخصية مصطفى أمين ● المذكرات تحفل بالحديث المنبهر عن عبقرية مصطفى أمين وإنجازاته وذكائه، وموقف مصطفى أمين السياسى والمناور حين فُرض عليه بعد تأميم الصحافة أن يعمل تحت قيادة خالد محيى الدين فى الدار التى أسسها وبناها ● ما يستحضره من الذاكرة عن لقائه الأول بمصطفى أمين، وقد رآه يكتب بسرعة ملحوظة دون أن يشطب، ودون أن يرفع القلم عن الورق ● يصور لنا بدقة بالغة براعة الصحفى والكاتب فى أستاذه مصطفى أمين ● تصويره يجمع بين الانبهار بالأستاذ والاعتزاز بالنفس أيضاً، ومن الشجاعة أنه يفعل هذا بينما أستاذه كان لا يزال على قيد الحياة ومختلفاً معه ● تتسم رؤية موسى صبرى لمأساة مصطفى أمين بقدر كبير من وضوح الرؤية حتى ولو لم تكن رؤيته صائبة ● لا يوافق على الرأى القائل بتورط هيكل فى الإيقاع بمصطفى أمين إلا أنه مع هذا لا يجد أى حرج فى أن يجاهر برأيه فى انتقاد سلوك محمد حسنين هيكل فى هذه القضية ● رؤيته هو لدور هيكل فى المؤامرة على مصطفى أمين ● لمس بنفسه مقدار الحب الذى كانت أم كلثوم لا تزال تكنه لمصطفى أمين ● ينفرد برواية رأى غير معروف لمصطفى أمين يتعلق بتوقعاته فى ١٩٥٦ عقب تأميم القناة ● موسى صبرى يقدم تلخيصاً مهما لنشأة الحساسيات «المهنية والشخصية » بينه وبين مصطفى أمين ● يكاد صاحب المذكرات أن يحصر السبب فى نشأة هذه الحساسيات فى تصرفات مصطفى شردى رئيس تحرير الوفد ضده، والمساندة المعنوية التى كان شردى يلقاها من أستاذهما مصطفى أمين ● المؤلف يعلق على الفقرة التى عبر بها

موسى صبرى عن أسفه لعدم نوال جائزة مصطفى أمين: لا أتصور أبداً أن ترد مثل هذه الفقرة فى كتابه وهو الصحفى المتميز المخضرم الذى بقى بحق على قمة الصحافة فترة لم يجلسها غيره • الفقرة التى يعبر فيها عن أسفه الشديد لأنه لم ينل جائزة مصطفى وعلى أمين للصحافة على حين نالتها السيدة سهير البابلى • رأى المؤلف: لست أنكر أن من حق موسى صبرى أن يشكو كل هذا الذى يشكوه، ولكنى مع هذا لازلت عند رأيى فى أنه كان أكبر من أن يشكو هذه الشكاية • الصورة التى انتهت إليها علاقته بمصطفى أمين فى شجاعة واضحة وفى صفاء نفسى يستحق الاحترام والتقدير • عانى من السادات ومصطفى أمين معاً بسبب حرصه على علاقتهما ببعضهما • ما يرويه عن خلاف الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام وعلى أمين فى مرحلة مبكرة • يعقد مقارنة بين مصطفى أمين وفكرى أباظة • حديثه عن شخصية جلال الحمامصى العنيدة حين عمل معه فى مجلة الزمان، على حين كان صاحب المجلة (إدجار جلاد) رجلا عمليا ذا قدرة على الإقناع والمواءمة والتصرف • خلاف صديقيه جلال الدين الحمامصى والسادات، مصطفى أمين كان فى البداية يطلب من الحمامصى الكف عن معارضة السادات فى بعض سطور ما ينشره • يدلف إلى قصة نشر كتاب «حوار وراء الأسوار» • على أمين يحظى بحسب وتقدير موسى صبرى • نفوذ على أمين وقدرته على اتخاذ المواقف السريعة الجريئة • على أمين كان صاحب الفضل فى تولى على ماهر رئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة • موسى صبرى اقترح على صلاح سالم تعيين ناصر الدين النشاشيبى رئيسا لقسم الشئون العربية، لكن النشاشيبى استطاع من خلال جلسة واحدة أن يقنع صلاح سالم بما هو أكثر من ذلك بكثير بأن يصبح رئيسا للتحرير للشئون العربية: هل استاء موسى صبرى من هذا المكسب الذى حققه النشاشيبى • طلب منى ناصر أن يبدأ نشر مقاله فى الصفحة الأولى بصورته.. ثم تكون البقية فى الصفحة الثالثة، على أن تكون مساحة النشر فى الصفحتين الأولى والثالثة وحجم العناوين وحجم صورته.. بمثل مقال محمد حسنين هيكل فى «الأهرام» • حب موسى صبرى لعبد الرحمن الشرقاوى يدفعه إلى كثير من التقدير له ولمواقفه الفكرية والتنفيذية طيلة حياته الصحفية • الشرقاوى كان اليسارى الوحيد (فى رأى صاحب المذكرات) الذى عبر عن رأى الشيوعيين فى أنه لا قيمة للاشتراكية بدون

ديمقراطية ● صاحب المذكرات يبدو حريصا على إنصاف يوسف إدريس دون أن يقدم مبررات لهذا الدفاع الحماسى والإنصاف الشديد إلا بسبب اعتقاده فى موهبته ● رأيه فى أن موهبة يوسف إدريس العارمة تغفر له تناقضه الفكرى ● يبدو حائرا فى توصيف سلوك إحسان عبد القدوس تجاهه، وتعامله القاسى معه، خاصة بعد أن أصبح إحسان رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم ● موسى صبرى يصل إلى أن يروى أنه قال لإحسان إنه لا يقبل منه التواء الأسلوب فى التعامل ● هكذا فتح إحسان باب الشك فى نواياه فى علاقتنا معاً ● رأى للمؤلف: موسى صبرى كان من طراز الصحفى الذى يصعب عليه أن يعمل تحت رئاسة صحفيين آخرين حتى لو كانوا أقدم منه فى المهنة، وإذا قلنا إنه كان من الصعب على موسى صبرى أن يتقبل رئاسة هيكل بحكم تقاربهما فى المستوى، وشبه زمالتهما المبكرة، فما الوضع فى إحسان عبدالقدوس الذى كان يسبق كليهما بمراحل؟ ● كان أيضا من الصحفيين الذى تصعب قيادتهم، ويصعب الوصول معهم إلى نقطة وسط فى التوجه أو فى التصرف على حد سواء ● ذروة التوتر فى علاقته بإحسان عبد القدوس: قال لى إنه يعتقد أن هيكل شخص تافه.. وأنه لا يستحق أن تهاجمه قلت: هيكل ليس تافها.. هيكل كاتب كبير له قلمه المؤثر.. وقد كان يحكم مصر. قال: لكننى لا أرى داعياً للهجوم عليه. قلت: هذا رأيك.. ولكننى رئيس التحرير المسئول فى «الأخبار» وهذا رأيى ● حرص موسى صبرى على أن يكون لصديقه صلاح حافظ مكان واضح فى مذكراته وكأنه حريص على الاحتفاء بالكفاءة المهنية والخلقية لهذا الزميل ● حرصه على إبداء امتنانه لزملائه الكبار الذين خففوا عنه معاناته فى أزماته مع الثورة، ويأتى فى مقدمتهم فتحى غانم الذى كان رئيساً لمجلس إدارة الجمهورية حين نقل إليها موسى صبرى بلا عمل فأعطاه صلاحيات واسعة ● حرصه على إثبات حسن علاقته بخالد محيى الدين، ويبدو أن لتشجيع خالد محيى الدين لموسى صبرى أثرا فى هذا ● أضواء متناثرة ولكنها مهمة على شخصية كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق ● نقرأ ما يرويه موسى صبرى فنعجب لحجم إدراك مصطفى أمين الواسع والعميق لديناميات الحياة السياسية فى الفترة الأخيرة من عهد الملكية ● رأى المؤلف أن صاحب المذكرات لا يعنى بأن يقدم لنا مدرسته الصحفية ولا تلاميذه ولا الذين دفع بهم إلى الأمام ولا مبرراته فى دفع

البعض إلى الأمام وإيقاف عجلة البعض الآخر ● الإشادة بشخصيات صحفية نصف معروفة فى مذكراته، ومن هؤلاء صادق سلامة الذى كان يصدر صحيفة إقليمية فى المنيا باسم « الإنذار » ● العلاقة بين الفنانين والصحفيين والثورة ● نشيد غناه عبدالحليم حافظ من أجله ● الثورة بسلطتها وسطوتها جعلت عبدالحليم يتراجع فى بيان صحفى عن موقفه لأنه لم يكن يعرف أن المنافس لموسى صبرى هو أحد الضباط الأحرار(!!) ● «قررت أن أرد عليه وأن أكشف الحقيقة». ولكن مصطفى أمين نصحنى بأن أقدر ظروف عبدالحليم حافظ.. وأنه فنان صادق، وله مصالحه.. وفعلاً لم أرد ● أهم المعارك الصحفية التى خاضها موسى صبرى مع محمد حسنين هيكل: المعركة حول نشر مذكرات «زوكوف» ● لاحت أمامه الفرصة لنصر صحفى كبير حين اقترح عليه عبدالله نوار شقيق إبراهيم نوار رئيس التحرير التنفيذى للجمهورية أن تحصل الجمهورية على حق نشر مذكرات زوكوف ● تفصيلات الاتصال بالسوفييت ● فوجئنا صباح الأحد ١١ مايو بأن صحيفة «الأهرام» بدأت نشر هذه المذكرات ● مدى الألم النفسى الذى اجتاحه هو وزملاءه فى الجمهورية بسبب هذا التصرف المفاجئ الذى تضمن اعتداء صريحا من الأهرام على جهد وحق بذلوا فيه وقتهم وأعصابهم: وقع علينا هذا النشر كالصاعقة ● «الجمهورية» تقاضى «الأهرام» وتطلب مصادرته! ● فهمت أن الرئيس جمال عبد الناصر وافق على هذا الإجراء! ● النص الكامل للرد الذى نشرته الجمهورية منتقدة به تصرف الأهرام ● الشائعات التى بدأت تنتشر حول تدهور علاقة هيكل بعبدالناصر ● رأى المؤلف: نحس بالتعاطف مع كاتب السلطان وقد أصبح فى هذا الموقف الحرج يوما بعد يوم، ومع هذا ظل حريصاً على أن يبقى فى كنف السلطان لأنه لم يكن أمامه منفذ آخر ● الذين يلمون بطبائع الأمور وديناميات الأحداث يدركون كم كان خوض الجمهورية لهذه المعركة نوعا من الفدائية الجسورة والتضحية بالنفس ● كانت أسرة الجمهورية تتوقع أحد أمرين من جريدة «الأهرام» أولهما: موقف شجاع، كان جديراً منا بالإشادة والتكريم ● الموقف الثانى الذى توقعناه.. هو أن تقابل جريدة الأهرام دعوانا بالصمت ● حرصه على السخرية من التجاوزات والمغالطات فى رد الأهرام ● نهاية المعركة: توقف نشر مذكرات «زوكوف» فى الأهرام». واستمرت الجمهورية فى النشر يومياً.. وعلى مدى طويل ● صاحب

المذكرات يروى كيف اصطرعت نفسه نتيجة موقف قطبى الصحافة (مصطفى أمين وهيكل) من تخطى تعيينه فى المنصب الذى كان يستحقه كرئيس لتحرير الأخبار • الظروف هى التى هيأت له أن يكتشف حقيقة هذا الموقف فى مرحلة مبكرة وأن يحدث هذا الاكتشاف بالمصادفة • كانت نية ضم أحمد بهاء الدين إلى مؤسسة أخبار اليوم بمثابة ضوء كاشف أبان لموسى صبرى عن العوامل الكفيلة بتحجيم مستقبله المهنى وطموحه الإنسانى إذا ما استمر فى أخبار اليوم يعمل بكل إخلاص وكفاءة دون أن يكون له نفوذ فى مؤسسة الرئاسة أو فى غيرها من المؤسسات التى بدأت تؤثر فى مجريات الأمور فى ذلك الوقت • صاحب المذكرات يعترف: «مضت أسابيع.. وأنا فى صراع نفسى عنيف» • بدأ عمله الجديد كرئيس لتحرير الجمهورية بنجاح منقطع النظير وبحماس ليس غريباً عليه • واقعة فى غاية البشاعة تصور أخلاقيات العمل الصحفى فى ذلك الوقت، ومدى ما كان يتمتع به هيكل عند مصطفى أمين من نفوذ ودلال • «حدث ما جعلنى أقدم استقالتى من أخبار اليوم ، بسبب موقف هيكل» • موسى صبرى لا يمل من تكرار الحديث السريع عن طبيعة الفارق بين علاقة هيكل بعلى أمين وعلاقته بمصطفى أمين • طبيعة معاناته مع هيكل فى نهاية عهد الرئيس عبد الناصر • رأى المؤلف: لو أن موسى صبرى كان فى كفايته المهنية أقل درجتين مما كان عليه لحظى من هيكل بدعم كامل ومؤازرة وحماية ودفع إلى الأمام. ولو أن هيكل هو الآخر كان يتمتع بدرجة أكبر من الثقة بالنفس (ولا نقول الاستعلاء لأنه كان يتمتع بالفعل بأقدار لا نهائية من الاستعلاء غير المبرر) لكان قد أفاد من موسى صبرى لا فى الأخبار وإنما فى الأهرام، ولكان قد تحول بالأهرام إلى شىء آخر يصعب تكراره على مدى القرن القادم • الصراع فى نهاية عهد عبدالناصر، السادات يقول لموسى صبرى: «هيكل وزير الإعلام.. وأنا أنور السادات اللى بقولك الكلام ده.. وبلاش تعمل مشاكل ياموسى» • صاحب المذكرات يروى وجهة نظر مخالفة للشائع عن علاقة السادات بهيكل فى بداية رئاسته • السادات كان ضائقاً بهيكل منذ بداية عهده، لكنه لم يكن يصرح بهذا إلا للخاصة من أمثال موسى صبرى •السادات أظهر له عدم ارتياحه لبعض تصرفات هيكل فى أعقاب انتخابات نقيب الصحفيين التى تحالفت فيها قوى يسارية كثيرة ضد موسى صبرى • يورد فى كتابه بعضاً من الوثائق والحقائق التى

تصور كيف استغل هيكل نفوذه بطريقة سافرة من أجل بناء الأهرام الجديد ● هيكل بنى مبنى «الأهرام» الجديد.. لكنه قتل الصحافة المصرية ● لم يكن هيكل، سواء بشخصه، أو باختصاصه، أو بقلمه مع حرية الصحافة.. فى أى وقت ● هيكل هو الذى أمر بفصل عدد كبير من الصحفيين من مؤسسة أخبار اليوم وتعيينهم فى شركات القطاع العام ● إن كل ما فعله هيكل لتأمين نفسه، أنه لم يوقع قرار الفصل والنقل، واتفق أن تتلقى أخبار اليوم قراراً رسمياً بذلك، وتصور أنه يكون بذلك فى مأمن من المحاسبة ● حرص موسى صبرى فى مذكراته على أن يورد قائمة كاملة بأسماء الصحفيين الذين تعرضوا لمحنة الاستغناء عنهم فى عهد هيكل ● موسى صبرى يحاول دون أن يدرى أن يبرر للقراء سر ثروة هيكل الطائلة، يشير إلى أنه حصل على مكافآت عن كتابة إعلانات عبود باشا، يورد أيضا مفردات مرتب محمد حسنين هيكل ● وكان التوءمان حريصين على استبقاء هيكل، بعد أن توثقت صلته بعبد الناصر، كنوع من الحماية لهما ● نصبح فى غاية الاندهاش من سلوك محمد حسنين هيكل فى كتابه «بين الصحافة والسياسة» حين مَنّ على القراء جميعاً (لا على على أمين فحسب) وعلى مدى ستين صفحة بأنه بذل جهداً كبيراً وهو رئيس لمجلس الإدارة فى الأهرام فى أن يستصدر من الشئون القانونية فى الأهرام تفسيراً يسمح له بأن يصرف لأسرة على أمين نصف المرتب، مع أن على أمين كان لا يزال على قوة الأهرام مراسلاً متجولاً ومقره فى لندن ● هيكل كتب عن أسرة «سباهى» صفحة كاملة فى «أخبار اليوم» ● من عبارات هيكل فى الإعلان عن أسرة سباهى: «فى هذا الجيل.. الجيل الخامس من الأسرة.. أطفال لا يزيد عمرهم على سنة أو سنتين، لكنهم منذ الآن يلبسون ملابس العمال الزرقاء ويسمعون أول ما يسمعون فى حياتهم دوى الآلات والأنوال وماكينات النسيج والطباعة والصباغة، وتمتزج فى دمهم التقاليد التى سارت عليها أسرة «سباهى» بالاتجاه الذى اختطوه لأنفسهم ولم يخرجوا عنه قط» ● يبدو ـ مرة ثالثة ـ أيضا أن موسى صبرى لم يكن ليقبل على نفسه أن يذكر أنه وجد ملف محمد حسنين هيكل فى أخبار اليوم خاليا إلا من مثل هذه الإيصالات، التى كان هيكل حريصاً على بقائها لكى تكون أحد المبررات الكافية لإقناع البسطاء بأسباب كفيلة بتضخم ثروته. ويبدو أن موسى صبرى لم يكن يمانع ـ دون أن يدرى ـ أن يكون

أحد هؤلاء البسطاء • يأخذ موسى صبرى على هيكل دفاعه عن نفسه أمام المدعى الاشتراكى بأن كل الصحفيين يتولون تحرير المواد الإعلانية، ويرد على هذا الزعم بأن يورد قائمة الصحفيين الذين لم يشاركوا أبداً فى تحرير المواد الإعلانية • دوره فى مواجهة تصريحات هيكل المسمومة عقب اغتيال الرئيس السادات • علاقته بالدكتور حاتم: حاتم كان يسعى فى أول عهد السادات من خلال صاحب المذكرات إلى الاتصال بالسادات والعودة إلى السلطة • موسى صبرى لا يضيع فى هذه المذكرات أية فرصة للإشادة بالسياسيين الذين صادقهم وتعلق بهم على مدى حياته،وزير الشئون الاجتماعية الوفدى: أحمد حسين باشا، ووزير الأوقاف فى أول عهد الثورة: الشيخ الباقورى، ومصطفى خليل رئيس الوزراء فى نهاية عهد الرئيس السادات، وأحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة • صفحات كاملة من كتابه للحديث عن توثق علاقته بزعيم مصر الفتاة أحمد حسين، والخطابات المتبادلة بينه وبين هذا الزعيم • إشادة ببعض السياسيين من أصحاب المواقف التى نالت إعجاب موسى صبرى،ومن أبرز هؤلاء عبدالفتاح حسن الوزير الوفدى • يبدو وكأنه حريص على أن يأخذ بثأره من الدكتور محمد حلمى مراد وهو يورد قصصا مختلفة عن مواقف سياسية لهذا الرجل تبدو وكأنها لا توحى إلا بالانتهازية • كان يلح على السادات فى بداية عهده من أجل الاستعانة بالدكتور محمد حلمى مراد • فى موضع آخر من مذكراته يروى موسى صبرى موقف الدكتور محمد حلمى مراد فى أثناء أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وكيف أنه «أزعجه» باتصالاته المتكررة، وكيف كان حريصا على أن ينقل موسى صبرى رسالة منه للرئيس السادات من أجل تشكيل حكومة ائتلافية لمواجهة الموقف • تنامى الاختلاف (بل والعداوة) بينه وبين محمد حلمى مراد رغم الصداقة القديمة • د. محمد حلمى مراد طلب من الرئيس مبارك أن يخرجه من أخبار اليوم، فما كان من الرئيس إلا أن رد عليه بأنه لا يوجد ضد موسى صبرى ما يشينه أو يجرحه • موقف صاحب المذكرات من إسماعيل فهمى • فى رأى المؤلف أنه كان حريصا على إثبات مبررات كثيرة لانتقاده مع أن أحدها كفيل بأن يأخذ منه الموقف الذى آخذه بالفعل • إسماعيل فهمى فى رأيه معتد بنفسه إلى درجة الغرور، ويستثمر الصحافة فى تنفيذ مناوراته الشخصية، ولا يقول الحقيقة فيما يدلى به إلى الصحفى • كان إسماعيل

فهمى يتصور أننى أدس له لدى السادات • إسماعيل فهمى طلب منه أن يشاركه فى إدانة الفريق الشاذلى الذى كان فى ذلك الوقت مرءوسا لإسماعيل فهمى وزير الخارجية باعتباره سفيرا لمصر فى لندن • مناورات إسماعيل فهمى • صاحب المذكرات يصف إسماعيل فهمى بالتناقض فى علاقته مع العرب، وينسب إليه شكواه الدائمة من أن السادات كان يضيع وقته مع العرب • موسى صبرى يعتز بأنه لم يتورط فى التعاون مع إسماعيل فهمى ضد سعد الشاذلى • ومع هذا فإن سعد الشاذلى يأتى هو الآخر فى قائمة الشخصيات المصرية التى حظيت بانتقاد موسى صبرى، شأنه فى هذا شأن إسماعيل فهمى • انتقادات موسى صبرى لبعض المقربين من الرئيس السادات، فى مقدمة هؤلاء أشرف مروان • خلاصة رأيه: «لكننى لم أكن راضياً عن وضع أشرف مروان فى مكتبه.. الذى تطور فأصبح مركز قوة.. وبدأ يستثمر هذا الوضع لصالحه الشخصى»• «ولما قلت له فى وقت مبكر إن أشرف مروان أصبح مركز قوة، سخر السادات منى وغضب وقال: ما عنديش مراكز قوة» • موسى صبرى يعود إلى الحديث عن انتقاده المستمر لعلاقة الرئيس السادات بأشرف مروان وعثمان أحمد عثمان • ومن العجيب أن ينظر موسى صبرى إلى عثمان على أنه مجرد واحد من أصحاب الملايين وينسى الجانب الآخر من عثمان، وهو أنه هو الآخر ابن من أبناء الشعب • ذكرياته المبتورة عن محاكمة عدلى لملوم وعن محاكمة خميس والبقرى، وعن الوزارات التى تشكلت فى الشهور الأخيرة قبل الثورة • تصويره الجيد لزوايا مصاعب المهنة الصحفية فى نهاية عهد عبد الناصر • كبار الصحفيين السياسيين المخضرمين من أمثال الأستاذ محمد التابعى كانوا قد اكتشفوا بسرعة أن الاتحاد السوفيتى تورط فى هزيمتنا فى ١٩٦٧، وقد عبر بعضهم عن هذا فيما كتب بعد الهزيمة، ومع هذا فقد كانت القيادة السياسية غير راغبة فى تناول الموضوع من هذه الزاوية، وهكذا اضطر محمد التابعى أن ينفى بنفسه ما كان قد أوضحه • هيكل وموسى صبرى يعدلان من مقال أستاذهما التابعى الذى اعتذر فيه عما عبر عنه من فهمه الصائب تجاه العلاقات المصرية ـ السوفيتية • رأى صاحب المذكرات: الاتحاد السوفيتى فى ١٩٧٣ لم يكن مشجعاً على خوض مصر الحرب • المفاجأة التى يوردها موسى صبرى: إسماعيل فهمى كان حريصا على العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتى(!!) • قصة الحوار الذى

دار بين عضو مجلس قيادة الثورة جمال سالم حين كان رئيسا لهيئة المحكمة التى تولت محاكمة الإخوان المسلمين وبين أحد المتهمين فى هذه القضايا • قصة معاناة قاسية تعرض لها أحد رؤساء تحرير جريدة الجمهورية بوشاية سريعة، لكنها كانت كفيلة بتدمير مستقبل حياته كلها وليس مستقبله الوظيفى فحسب • عبدالناصر يتلقى تقريرا من المخابرات بأن إبراهيم نوار عضو فى جمعية سرية لتبادل الزوجات والأزواج! • رأى المؤلف فى أن هذه المذكرات تمثل مرجعاً لا غنى عنه لدراسة تطور العلاقات المصرية ـ الليبية فى عهد الرئيس القذافى • رفعت المحجوب لعب دوراً مهماً لصالح الرئيس السادات فى تهدئة طلاب جامعة عين شمس الذين كانوا يستجيبون لتحريض الرئيس القذافى • حديث المذكرات عن الرئيس القذافى وموقفه فى حرب ٦ أكتوبر، وهو الموقف الذى لا تزال آثاره النفسية المؤلمة والصعبة عالقة بأذهان المصريين وبخاصة أبطالنا الذين خاضوا هذه الحرب وفوجئوا بتصرفات القذافى فى أثنائها • «ليبيا كانت على علم بأحداث أسيوط قبل وقوعها بأيام» المؤلف يعلق: وفى رأيى أن هذه الواقعة بالذات هى أخطر الوقائع الغريبة فى كتاب موسى صبرى • رأى صاحب المذكرات القائل بأن أنور السادات نجح فى أن يستثمر استقالة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لصالح مصر فى اللحظات الأخيرة من كامب ديفيد • لا تحظى المشكلات الشخصية بقدر كبير فى مذكرات صاحبها موسى صبرى • إحدى قصص حبه: «قررت أن أشهر إسلامى، حتى نزيل العقبة الوحيدة أمام زواجنا.. فإذا كان يجوز زواج المسلم بالمسيحية، فإن زواج المسلمة بالمسيحى غير جائز شرعاً. ولكننا اتفقنا على أن يتم زواجنا برضاء الأسرتين» • أسلوب موسى صبرى يعانى فى كثير من مواضع هذه المذكرات من القفز السريع فى كثير من الفقرات التى يروى بها تاريخ أى شىء.

• التعريف بأحمد بهاء الدين • تاريخه الصحفى • طابع شخصيته • تردد أحمد بهاء الدين فى الكتابة عن السادات وفى اختيار أسلوب الكتابة، الكتاب بطعم ولون ورائحة وإن أراده صاحبه فى بعض الأحيان بلا لون ولا طعم ولا رائحة • اختيار نمط المحاورات، كنا نريد الديالوج فيه وقد تغلب على المونولوج • محاورة المؤلف للشخصيات والأحداث والماضى جعلت كتابه ناجحاً ومقروءا

على الرغم من أن الزمان أثبت صواب رؤية السادات وخطأ رؤية أحمد بهاء الدين، وعلى الرغم من كثرة الأخطاء التاريخية فى روايات أحمد بهاء الدين ● أمثلة سريعة على أن الكتاب يحفل بأخطاء تاريخية واضحة ● لقاؤه مع شاه إيران فى أول ١٩٧٤ على أنه رئيس تحرير الأهرام مع أنه لم يكن كذلك ● أحمد إسماعيل لم يكن فى القوات المسلحة عقب حركة ١٥ مايو ١٩٧١ ● أحمد إسماعيل لم يكن على قيد الحياة فى ١٩٧٧ ● ممدوح سالم كان رئيسا للوزراء بالفعل ولم يكن نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية فحسب ● على الجريتلى استقال فى ١٩٥٤ وليس ١٩٥٧ ● حرص أحمد بهاء الدين على ذكر آراء ينسبها للسادات فى بعض الأحياء المعاصرين، حرصه على نفى أكثر من شيء نسب إليه ولم يكن غريباً على توجهاته فى ذلك الوقت.● صاحب المحاورات يشير إلى أن السادات كان كثيراً ما يقدر نصائحه ويأخذ بها ويشكره عليها، نصيحة بهاءالدين للسادات بألا يُقبل على التعليق فى التليفزيون على الحكم بالإعدام على مرتكبى حادثة الفنية العسكرية ● حرص بهاء الدين على أن ينفى عن نفسه فهم دوافع السادات فى كثير من القرارات التى اتخذها وكأنما يخلى بهذا مسئوليته عن الموافقة على قرارات وتوجهات شارك هو فى صياغتها لكنها تبدو متعارضة مع الخطوط الفكرية للجبهات التى كان بهاء الدين نفسه يحاول أن يحتفظ بخطوط جيدة معها ● تحظى العلاقات العربية فى مفهوم السادات وممارساته ببعض فقرات متناثرة، حرص بهاء الدين على رواية عبارات عن السادات كفيلة بتلغيم العلاقات مع سوريا إلى الأبد ● رواية أخرى ينسب فيها إلى السادات كيف تم الاتفاق مع أمريكا على دخول الجيش السورى إلى لبنان فى أثناء الحرب الأهلية ● ينسب إلى السادات رأياً خطيراً فى أداء الرئيس الأسد فى أثناء حرب أكتوبر ● رواياته عن أزمات القذافى مع السادات، أزمة بسبب طلب ليبيا سحب طائرات الميراج ● اقترح على السادات إرسال رسالة مفصلة شاملة إلى القذافى تنسخ كل ما سبقها وتحاول أن تواجه الأسئلة الجوهرية المتعلقة بعلاقات البلدين، كتب الرسالة، وأرسلها السادات لكن إلى جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة وليس القذافى وحده ● موقف السادات والأمريكيين من الثغرة، كيسنجر قال للسادات: نحن نعرف من التصوير الجوى أن القوات التى حشدتها حول الإسرائيليين غرب القناة كافية لدفنهم جميعاً حيث هم.. أنت

قادر على ذلك عسكرياً لكننى أبلغك أن أمريكا لن تقبل ذلك • وختم السادات حديثه لأحمد بهاء الدين: هذا ما حدث، وهذا ما يلومنى عليه دعاة الحرب بالميكروفونات والأحاديث • تصريح مهم للسادات عن أسلوبه فى معاملة السوفييت: «أنا باشتمهم إنما المعاهدة موجودة» ، رأى أحمد بهاء الدين: إلغاء التسهيلات المعطاة للروس قد يكون أقل وقعا عليهم من الشتيمة والهجوم العلنى • موقف صاحب المحاورات من قضية السلام أكثر غموضا مما نتصور، بعد المبادرة حضر إلى مصر وقال للسادات ضاحكا: إنه حاول كسر الحاجز النفسى قبله بأكثر من عشر سنوات • إشارة إلى كتابه «إسرائيليات» الذى أصدره سنة ١٩٦٥، كان رأيه ليس المهم هو غزو إسرائيل عسكرياً ولكن إقامة نوع من «الوضع المتجمد» نحاول من خلاله إقامة الحد الأدنى من التوازن الحضارى والاستراتيجى • أحمد بهاء الدين يجيد تصوير شعوره يوم المبادرة وهو يشاهدها فى التليفزيون ، بهاء الدين ينسب إلى السادات قوله إن حافظ الأسد ضيع علينا شهورا طويلة بعد حرب ١٩٧٣ عندما أخذ يساوم كأنه بقال يبيع أو يشترى قطعة جبن.. غير فاهم أن الأهم من المتر والشبر هو سرعة التقدم فى المفاوضات والحديد لا يزال ساخنا • حافظ الأسد بعد يومين من بدء الحرب لم ينفذ الخطة المشتركة المتفق عليها • السادات يقول: «أنا فعلا لزقتها فى بريجنيف حتى أحتفظ بتحالف حافظ الأسد معنا» • وجهة نظر أحمد بهاء الدين فى استخلاف عبد الناصر للسادات من بعده ، حرصه على إثبات رأيه ولكن فى أقل حيز ممكن من المساحة المتاحة: «ولست من أنصار النظرية التى تعتبر هذا من باب الملابسات غير المقصودة ، ولكن أعتقد أنه كان اختيارا مدروسا ومقصودا رغم التشهير الذى لا مثيل له الذى قاده السادات بحنكة ومهارة وشراسة ضده بعد وفاته • حرص بهاء الدين وهو يروى قصة إبعاده إلى هيئة الاستعلامات على تبرئة هيكل من هذه المسئولية يفوق حرصه على اتهام السادات • هيكل قال له: «اكتب كما تريد، وسنرى رد فعل الرقيب» • حرص بهاء الدين على الإيقاع بين السادات (بعد مماته) وتوفيق الحكيم • تناقض رؤيته فيما يتعلق بمكانة هيكل عند السادات • تلخيص موقفه فى عهد السادات ما بين صعود وهبوط • روايته عن تركه منصب رئيس تحرير الأهرام • حرصه على الإشارة إلى أن إحسان عبدالقدوس اشترط لقبول رئاسة مجلس الإدارة أن لا يوجد اسم أحمد

بهاء الدين كرئيس للتحرير ناسباً الرواية إلى أحمد كمال أبو المجد ● لقاؤه بسعد مأمون فى الطائرة ● واقعة ترشيحه وزيراً للإعلام خلفاً لأحمد كمال أبو المجد، تعليق المؤلف على التناقض التاريخى فى الرواية، دور على أمين فى إقناع السادات بقبول اعتذاره عن هذا المنصب ● لقاؤه بالسادات بعد حرب أكتوبر، حديثه عن كتابه «وتحطمت الأسطورة عند الظهر» ● يبدى للسادات رأيه فى الفريق محمد أحمد صادق وتصرفاته قبل الحرب ويعتبر هذه التصرفات بمثابة مبرر لكل صحفى ولكل طالب شارك فى المظاهرات: «اسمح لى ياسيادة الرئيس أن أقول بكل صراحة إننى اقتنعت فعلا بأنه لن تكون هناك معركة مهما حدث فما بالنا بآلاف الشباب والطلبة والمثقفين فى كل المجالات» ● السادات يقول: لو أننى أردت إرسال الفريق صادق إلى محكمة عسكرية لحكمت عليه بالإعدام ● اعتزاز أحمد بهاء الدين بورقة أكتوبر، تركيزه عليها فى كتاب تكليف الدكتور عبدالعزيز حجازى بتشكيل الوزارة الذى كلفه السادات بكتابته ● أحمد بهاء الدين يحاول التخلص من المسئولية عن المشاركة فى التوجه إلى الانفتاح الاقتصادى، إبرازه تحفظاته بصورة أكبر من التى قدمها بها فى وقتها، حرصه على إيراد النص الكامل لمقال له يحذر فيه من أن يكون الانفتاح سداح مداح ● لقاؤه بعبد العزيز حجازى بعد عودته من السفر، حجازى يقول له إنه فوجئ بالهجوم الاستهلاكى، «الأوضاع التى كشف عنها الانفتاح كانت بداية الشرخ الحقيقى بين السادات وبينى» ● آراء أحمد بهاء الدين فى اضطرارنا إلى انغلاق ثان، وهو انغلاق اضطرارى وليس انغلاقا اختياريا ● روايته عن أهمية التخطيط للتعاون الدولى من خلال حديث مع السادات وإسماعيل فهمى فى بلغاريا ● حرصه على إبداء إعجابه بقدرة مصطفى أمين على الفهم ● حديثه بمرارة عن نقله من رئاسة تحرير أخبار اليوم إلى رئاسة مجلس إدارة دار الهلال، كان قد قرر ترك رئاسة مجلس الإدارة والعمل فى اليونسكو فى وظيفة صغيرة، ثروت عكاشة اتصل بعبد الناصر وسأله عن سر الغضب على بهاء الدين، وعبد الناصر يقول لعكاشة أنا أعرف أن الجماعة بتوع الاتحاد الاشتراكى يضايقونه كثيراً لكنه يرجو ألا يهتم بذلك كثيرا ● آراؤه فى اختيار القيادات الصحفية بعد التأميم ● رواية سطحية عن كيف رُشح رئيسا لمجلس إدارة دار الهلال ● حديثه عن سعة صدر الرئيس السادات فى الفترة التى عمل فيها رئيسا لتحرير الأهرام

• رأيه الواضح أن الاتحاد الاشتراكى هو الدولة، فهمه لمسئولية رئيس التحرير، موقف السادات من مجلة الطليعة • موقف موسى صبرى منه فى نهاية عهد السادات حين حاول التقريب بينه وبين الرئيس السادات • أحمد بهاء الدين يصور السادات فى صورة مَنْ لا يقرأ ولا يتابع وسائل الإعلام، والمؤلف يعقب أن السادات فى هذه الجزئية كان «ذواقة» ولم يكن «أكولا» • صاحب المذكرات يقارن بين السادات وعبد الناصر فيما يتعلق بالاطلاع على التقارير ومتابعة الأحداث اليومية وينتهى إلى انتقاد أسلوب الرجلين.. تعقيب للمؤلف على رأى صاحب المذكرات ، فى رأيه ظلم كبير لعبدالناصر، كما أن أنور السادات لم يكن على الدوام متمتعاً بكل هذه الثقة والتمكن والترفع عن التفصيلات، لكنه كان مع ذلك حريصاً على أن تكون الصورة المنطبعة عنه على هذا النحو • حوار بهاء الدين مع فوزى عبدالحافظ حول التقارير اليومية التى لم يكن السادات يقرأها • تصوير أحمد بهاء الدين للعلاقة بين السادات وعثمان أحمد عثمان، التحليل النفسى والوجدانى الذى يقدمه بهاء الدين لا يلقى قبولا لدى عدد قليل من علية القوم فى ضيافة السيدة فاتن حمامة • تأكيد السادات فى خطاب عيد العمال فى السويس على دور «المقاولون العرب» دونا عن كل شركات المقاولات الأخرى • ملاحظة المؤلف أن تصوير صاحب المحاورات لشخصية حسن التهامى يؤثر عبارات من قبيل: «وكان مشهورا.. واشتهر أنه.. وكلف.. واشتهر.. وقيل وقتها.. وكنت أسمع».• الشخصية الثالثة التى يحرص أحمد بهاء الدين على رواية خلافه معها: مصطفى أبوزيد فهمى، قصة كاريكاتير لصلاح جاهين، رأى الرئيس السادات: «أنتوا مش تسيبوا الراجل بقى؟ ولا أنت عايز الناس تقول إن الأهرام رجع يشيل وزراء ويحط وزراء؟» و «هو صحيح بيزودها أحياناً لكن مش أحسن من الوزراء التانيين اللى عاملين صم بكْم، لا يردوا ولا يصدوا، وهم فى الحقيقة يتركونى أرد عنهم جميعاً» • المؤلف يعقب برواية تعطش أحمد بهاء الدين فى الثمانينيات إلى وزير يرد على الصحافة • رواية يسندها إلى أحمد كمال أبو المجد عن دور محمد عثمان إسماعيل فى القسوة فى معاملة الصحفيين • إشادته بممدوح سالم، لقاؤه به فى أوائل السبعينيات، تعليق ممدوح سالم على طبيعة كتبة التقارير للمباحث • حرص أحمد بهاء الدين على الإشادة بجيهان

السادات فى نصف فصل كامل • رأى المؤلف: صاحب المحاورات يمسك العصا لا من الوسط فحسب ولكن من الطرفين معا • «أعرف تماماً كل ما يوجه إلى السيدة جيهان السادات من اتهامات، سواء كانت اتهامات مالية أو اتهامات بالتدخل فى شئون الحكم ، أستطيع أن أقول إننى شخصياً لست مؤهلا لمعرفة مدى نصيب هذه الاتهامات من الصحة» • «لا أعرف رجلاً أو امرأة من أبسط الناس إلى أكبرهم علماً أو ثقافة أو مركزاً، عرفها عن كثب وتعامل معها إلا ووقع تحت تأثيرها الطاغى» • « كانت الصداقة فى البداية بينها وبين زوجتى» • « تهوى أثمن الفراء والمجوهرات كما تهوى الطعمية والفول المدمس» • «غرامها بالخدمة العامة سابق فى الواقع على تولى زوجها منصب الرئاسة» • «جمعية الهلال الأحمر للذهاب فجر كل يوم إلى القناة لمحاولة تسلم من يمكنهن تسلمه من العائدين ونقلهم فوراً إلى المستشفيات فى القاهرة مستخدمة فى ذلك نفوذها بالطبع لتسهيل الإجراءات والإسراع بها» • انهارت زوجته فى أثناء مرافقتها للسيدة جيهان السادات فى إحدى الزيارات لضحايا الحرب.. «وحملها الأطباء إلى خارج العنبر حيث أسعفوها.. وأفاقت وقررت الجلوس فى انتظار السيدة جيهان التى لم تخرج إلا بعد ساعات فى غاية القوة والصلابة» • «أدلت بحديث للصحفى الأستاذ نشأت التغلبى فى مجلة الحوادث اللبنانية كان من عناوينه عنوان يقول: إن أحمد بهاء الدين الكاتب الذى لا ينافق قد أرسل لى رسالة يهنئنى فيها على الماجستير» • «كانت تحب زوجها حباً شديداً غير عادى ، وكان يبادلها نفس هذا الشعور» • «لاشك أن نفوذها عليه كان قويا» • «بقى نفوذها على السادات طاغيا، حتى انتزع منها عثمان أحمد عثمان جزءا كبيرا من هذا النفوذ» • عندما لقيها للعزاء: «كانت هى جيهان السادات كما عهدتها دائماً فى قوة حضورها وحتى الابتسامة.. الشاحبة هذه المرة» • صاحب المذكرات ينصحها: «ولكنى أعتقد أن ذهابك للتدريس فى الجامعة بعد أسبوعين من اغتيال الرئيس الراحل مبالغة شديدة منك.. إننى أسألك ماذا تريدين أن تثبتى لنفسك أو للناس بالضبط؟» • يروى عن جيهان السادات قولها عن أساتذتها الذين فصلوا من الجامعة: «المرة الوحيدة التى بكيت فيها فى حياتى أمام أنور السادات وأنا أطلب منه شيئاً، كانت يوم عرفت أن هؤلاء الأربعة فى كشف الذين سوف يفصلون».

● التعريف بالمذكرات، حديث المذكرات عن العقيد القذافى، مواجهات عبدالستار الطويلة مع القذافى حول حوادث التفجير داخل مصر، ورأيه فى ضحالة الفكر السياسى المتاح فى ليبيا، مواجهته بأنه ضد الاتهامات التى يرمى بها القيادة المصرية، رأيه فى أن «صعوبة تحديد المسئولية» كانت بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير فى صعوبة تواصل العلاقة بين السادات والقذافى ● حديث صاحب المذكرات عن الظروف التى اقترب فيها من مؤسسة الرئاسة، قصة كتابه عن حرب أكتوبر، ترك نسختين من الكتاب للرئيس ولكن النسخ لم تصل الرئيس ● لقاؤه بالسيدة جيهان السادات فى بنى سويف، لاحظ أنها تعامل الصحفيين والإذاعيين باحترام وود شديدين ، ثناؤه على جيهان السادات بعبارات قريبة من عبارات أحمد بهاء الدين، يطلب موعداً لحديث صحفى والسيدة توافق، يقدم لها النسختين اللتين جاء بهما لطاهر أبو زيد وصلاح زكى ● لقاؤه الأول بالرئيس السادات: «تذكرت ما قرأته عن تقاليد القصور»، تصوير موقفه قبل لحظات من رفع الستار، انبهاره بسلوك الرئيس فى أول لقاء ● السادات أزال ألوهية الحاكم، أحدث انقلاباً فى أسلوب الحكم ● فهم السادات الواعى لوظيفة الصحافة واهتمامه الشخصى بالصحفيين ، عبد الناصر كان كذلك فى بداية الثورة ولكن بعد ١٩٥٦ بدأ يتأله، وبدأت علاقته بالصحفيين تنقطع، وركز على صحفى واحد ● السادات فتح الباب للقاء الصحفيين على أوسع نطاق، اعتبار الصحفيين وفداً إعلامياً رسميا ● قصة محمود ذهنى وزوجة اللورد الإنجليزى، السادات ينتبه إلى معاناة الصحفيين ● حرص الثورة على توظيف الصحافة فى مقدمة أهداف سياسية: عبد الناصر ومصطفى أمين وهيكل، الطويلة يقول: أدرك أنور السادات حدود استفادته منى ● المقارنة بين عبد الناصر والسادات: الانفتاح الفكرى للسادات على جميع الجبهات، السادات يقول: أنا اتمرمطت.. عبد الناصر لم ير يوماً واحداً مرمطة، المؤلف يلفت النظر إلى معنى قد يبدو مخالفاً لهذا المعنى فيما يتعلق برواية السادات عن حقيقة موقفه من محمد نجيب فى عهد الرئيس عبد الناصر ● المذكرات توضح وجهة نظر السادات فى عدد من القضايا المهمة، بعض حقائق عن تسليحنا فى حرب أكتوبر، دخلنا الحرب ونصف طائرات الهليكوبتر عندنا معطلة، قطع الغيار كان

يكفى لاستيعابها صندوقان تحملهما طائرة ركاب عادية لكن الأصدقاء السوفييت لم يسعفونا بها، طالبونى بثمانية ملايين دولار من فوائد الديون فى نفس الأسبوع الذى اعتمد فيه الكونجرس الأمريكى ٢٢٠٠ مليون دولار لإسرائيل ● رأى السادات فيما يتعلق بأهمية تعمير مدن القنال قبل انتهاء الحرب، الموقف الصعب للجيش المصرى فى حرب ١٩٧٣ بعد التدخل الأمريكى ● حرص عبد الستار الطويلة على نشر نص رسالة السادات لحافظ الأسد فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣: «إن قلبى يقطر دماً وأنا أخطرك بهذا» ● لطفى الخولى يروى عن السادات أنه قال له إن سياسة الخطوة خطوة اصطلاح فيتنامى فى الأصل وليس أمريكيا، السادات يسأل لطفى الخولى: «ألم تقرأ كتاب «لى توان» الفيتنامى؟ إنه من حسن الحظ مترجم إلى العربية فى بيروت.. هل إذا اتبع الفيتناميون سياسة الخطوة خطوة، كانوا ثوريين وإذا اتبعنا نحن نفس السياسة اتهمنا بعدم الثورية؟» ● السادات يقول: «السوقت لدينا نحن العرب ليس من ذهب فحسب بل من دم أيضا!!» ● عبد الستار الطويلة يقدم تفسيرات واقعية للأسباب التى كانت وراء تدهور علاقة السادات بالسوفييت، يبدو لى أن صاحب المذكرات نفسه قد أصابه الملل ـ هو الآخر ـ من بطء السوفييت فى اتخاذ القرار، مقارنة بين موقف الأمريكيين والسوفييت من تطهير القناة، السادات يقول: أنا أعطيتهم جنوب قناة السويس على أساس أن طائرات ميج لهم وقعت فيها ففضلت إعطاءهم هذا الجانب حتى إن أخرجوهم يأخذوهم حتى لا يأخذهم الأمريكان إذا حصلوا عليهم من التطهير» ● السادات قدم دون أن يقصد خدمة جليلة للاتحاد السوفيتى حين أعلن أن الأمريكيين يساندون الأفغان بالسلاح وكانت أمريكا تخفى ذلك عن العالم ● صاحب المذكرات يروى أن أمريكا فى ذلك الوقت قررت التخلى عن السادات وتركته يموت ● عبدالستار الطويلة يلفت النظر إلى مدى الظلم البين الذى تعرض له السادات على يد اليساريين: لم يوجد زعيم هوجم كما هوجم السادات، يبلور المعنى فى جملة واحدة: «وإلا بماذا نفسر كيف أن الكاتب اليسارى يرفع عقيرته بالصياح ممجداً ومادحاً فى حرب أكتوبر البطولية.. وأثرها فى رفع شأن الأمة العربية ويتجاهل تماماً أن صانعها وقائدها هو أنور السادات» ● صاحب المذكرات يروى استشعاره لما حدث فى ١٥ مايو ١٩٧١، كان على موعد مع ممدوح سالم فاعتذر

له في وقت متأخر ● الطويلة رغم يساريته أيد السادات فى ١٥ مايو ● حديثه عن تأله المجموعة المحيطة بعبد الناصر، يروى قصة مؤلمة لمقابلة زوجته لعلى صبرى فى أثناء اعتقاله بحكم قرابتها له، على صبرى يقول لقريبته زوجة عبدالستار الطويلة: «إحنا ما عندناش بنات تتجوز شيوعيين.. طلقيه.. لازم تطلقيه!».. هكذا كان بعض القادة الاشتراكيين يتصرفون ● توتر علاقة السادات بحزب اليسار: الشيء الوحيد الذى أخذه السادات علنا ضد حزب اليسار أنه أبرق إلى أعضائه بأن يسايروا الجماهير فى معارضتها لرفع الأسعار، رأى الطويلة فيما كان ينبغى أن يكون عليه موقف اليسار، لقد صب حزب التجمع الزيت على النار بإرسال رسائله المعروفة من خلال مبرقة الاتحاد الاشتراكى، السادات يعتقد فى خذلان اليسار له ، ويكرر: أنا عملت فيهم إيه ، أنا مراعيهم على الآخر ● رأى عبد الستار الطويلة فى أن اليسار لم يستغل ومضات هجوم السادات المتكررة على الانفتاحيين ● حوار مطول مع السادات حول الانفتاح، السادات يمتلك ناصية الحوار ويقول للطويلة : « أقول لك.. أصل أنتم بتوع نظريات.. لما أنا عاوز أشجع الرأسمالى.. أى رأسمالى يطلع الفلوس من تحت البلاطة.. والرأسمالى كما تعلم جبان.. أقوم أعمل له شروط.. أقول الجنيه ده لازم تفتح بيه مصنع (أو) تبيع به فجل؟!» ● الطويلة يعترف أن السادات كان أذكى منه ومن اليسار ومن السوفييت فى إدراكه جوهر الاشتراكية: مش الناس تعيش كويس، والا تفضلوا تسبحوا باسم لينين بالغشم بتاعكم كده ● صاحب المذكرات يروى أنه لم يكن يصدق السادات فى تنبوءاته للمستقبل، ومع هذا صدقت توقعات السادات، رأى السادات الواضح فى اكتشاف أهمية التحول عن الثوب الاشتراكى الضار بمصالح الأمة ● الرئيس مبارك يروى أن جورباتشوف سأله عن تجربة مصر فى الانفتاح ● الطويلة يهاجم السادات فى جزئية توظيفه كراهية الشعب للإلحاد فى مواجهة خصومه ● ويهاجمه فى توظيفه مفهوم أخلاق القرية من أجل تغطية نوع من الدكتاتورية محبب إلى نفسه ● انتقاد السادات فى اعتقال كل خصومه فى لحظة واحدة ● تشخيص صاحب المذكرات لفساد نظام الحكم فى عهد السادات من خلال ما حدث لحظة اغتيال السادات ● نفهم أن السادات كان فى عهد عبد الناصر أقرب الناس إلى الاستيعاب والفهم ومحاورة اليسار فى ذروة معاداة الدولة لليسار ● السادات

قدم مساهمة مادية للأستاذ حسن فؤاد لإصدار مجلة الغد اليسارية • الطويلة يعجب من أن يوافق السادات على تنمية الاتجاه المكارثى حتى فى حقل الثقافة • حرص الطويلة على أن ينشر آراءه التى بعث بها إلى السادات حول موقفه الأخير من اليسار، الطويلة ينبه: مَنْ يملك التأييد يملك المعارضة، ضرب الديمقراطية يبدأ بضرب اليسار، أهمية الديمقراطية لنظام السادات فى ظل المصاعب الاقتصادية، اعتراض الطويلة على فكرة السادات لا أمان لمن لا إيمان له: إن الذى شرد أهل فلسطين وغدر بهم عدة مرات هم اليهود المؤمنون المتعصبون لإيمانهم • حديثه إلى السادات عن مواقف قيادات اليسار المصرى التى كانت تصب لمصلحة السادات ونظامه • رأى الطويلة فى سياسات عبدالناصر، دهشته من أن توجه الحملات اليسارية القاسية إلى أنور السادات على حين ينجو منها الرئيس عبد الناصر رغم أخطائه الفادحة • جنازة عبد الناصر دليل إدانة ضد نظام عبد الناصر فى نفس الوقت الذى تدل على ارتباط الجماهير به • السادات يقول له : أنا كنت عامل زى الفرخة الدايخة • انتقاده مواقف عبد الناصر من إسرائيل، الإطارات التى يرى المؤلف أنها حكمت تقييم عبد الستار لموقف عبد الناصر من إسرائيل، عبد الناصر صرح عدة مرات لصحف أجنبية وخاصة «لوموند» أنه مستعد لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل إذا انسحبت من الأرض العربية المحتلة، وكان كل ما يحدث هو حذف مثل هذه التصريحات من الترجمة العربية لما تنشره تلك الصحف الأجنبية • السادات خطا بالقضية الفلسطينية خطوات كبيرة إلى الأمام • السادات وضع القضية أمام العالم كله على أنها تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى شكل دولة وليست مشكلة لاجئين • تمسك السادات بأن يكون الفلسطينيون طرفاً أصيلاً فى حل المشكلة، انتزع من النظام الأردنى اعترافاً شاملاً بأن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى • وأصبحت المنظمة مراقباً فى هيئة الأمم وعضواً عاملاً فى منظمة الدول غير المنحازة وأصبح الاعتراف بها عالمياً بفضل جهود السادات • تعليق للمؤلف على أن جهود السادات والدبلوماسية المصرية لم تقدر حتى الآن حق قدرها • الطويلة يؤكد أن عبد الناصر حاول الاتصال بإسرائيل قبل أنور السادات، وأن مؤتمر باندونج أقر بالموافقة على قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين • فى نفس العام الذى صدرت فيه قرارات باندونج جرت اتصالات سرية بين مصر وإسرائيل للاتفاق على السلام على

أساس قرار التقسيم ، ولكن جولدا مائير تراجعت فى النهاية • الطويلة يحيل إلى مذكرات محمود رياض • صاحب المذكرات يدلل على أن الرئيس عبد الناصر كان واعياً تماماً لأهمية الاتصال بإسرائيل والابتعاد عن مواجهتها • الإشارة إلى أدوار إبراهيم عزت ، وأحمد حمروش، وهنرى كوريل فى الاتصالات التى حاولها عبدالناصر مع ناحوم جولدمان واليسار الصهيونى ومجموعة مجلة «نيو آوت لوك» • بعض إيجابيات عبد الناصر فى نظر عبدالستار الطويلة : دوره فى استقدام الخبراء السوفييت ، واقعة نهوض جمال عبدالناصر فى منظر تاريخى مشهود وهو يزرر جاكتته وتدمع عيناه قائلا: حسناً أنا سأعود إلى مصر.. لأترك مكانى لرئيس آخر يستطيع أن يتفاهم مع الأمريكيين • صاحب المذكرات يقول للقذافى إن عبد الناصر لم يكن يؤمن بالجماهير، خطأ عبد الناصر فى عدم التركيز على الوحدة مع السودان • ملاحظة المؤلف أنه على الرغم من أن عبد الستار الطويلة كان يتحفظ على الانفتاح الاقتصادى إلا أنه يقرر أنه لو كان عبد الناصر قد استمر ولم يُتوف لكانت حدثت كوارث اقتصادية، وأغلب الظن أن عبد الناصر كان سيضطر إلى إعادة النظام الاقتصادى إلى الوراء إذا جاز التعبير • رأى المؤلف فى أن تقييم صاحب المذكرات لمواقف السادات المبكرة معه يصدر متأثرا بعين الرضا • قصة اللقاء الأول للسادات وعبد الستار الطويلة فى سجن مصر، كيف حدث اللقاء ، رأى اليسار فى المجموعة المتهمة بمقتل أمين عثمان ، توجيه عبد الستار الطويلة بطريق الخطأ إلى الدور ٦ الذى كان السادات محتجزاً فيه • إنسانية السادات تدفعه إلى أن يعطى السجين الجديد: شقة خبز كبيرة محشوة بلحم وأرز وشقة بطيخ وخمس سجاير. وقال: مادام جاى من بنى سويف.. لازم جعان لم تتغدا! » .. «وبارحت المكان.. وأنا أحمل انطباعاً طيباً عن أنور السادات هذا.. وهو أنه ابن بلد.. وليس متعصباً ضد أى سياسى يخالفه الرأى والعقيدة» • كيف بدأت علاقة صاحب المذكرات بالرئيس مبارك ، الحديث الأول للرئيس مبارك إلى عبدالستار الطويلة • قدرة الرئيس مبارك على الإلمام بالتفاصيل الصغيرة ، الرحلة الجوية التى اصطحب الرئيس مبارك فيها صاحب المذكرات • الطويلة يروى بعض مظاهر الاختلاف بين شخصيتى السادات وزوجته السيدة جيهان السادات، انتقادات جيهان السادات لعثمان أحمد عثمان • مواقف إيجابية لجيهان السادات

فيما يتعلق بحرية الفكر والصحافة، تحفظ صاحب المذكرات على كتاب «سيدة من مصر»: ولا أدرى مَنْ المسئول عن توريطها فى هذا كله ● مشاركته فى الوفد المصاحب للسيدة جيهان إلى مؤتمر المرأة فى المكسيك ● ثناؤه على سيد مرعى، آراء سيد مرعى بأن الشيوعيين هم المسئولون عن ابتعاد حكومات ثورة يوليو عنهم ● رأيه فى أشرف مروان، لقاؤه به ● طرفة عابرة عن لقائه بالمشير أحمد إسماعيل ● السادات لم يمانع فى لقائه بالشاذلى فى لندن للحديث عن بعض تفصيلات حرب أكتوبر، لقاؤه بالشاذلى، حديثه إليه ● إشادته بالشرقاوى ● ثناؤه على أنيس منصور، يحمد لمحسن محمد صراحته، تحفظه على مرسى الشافعى ● لا يخلو الكتاب من فقرات يعبر بها صاحب المذكرات عن أساه من المعاملة السيئة التى لقيها من بعض زملائه، دوره فى فتح أبواب العراق أمام الصحفيين المصريين ● آراؤه فى العلاقة بين المثقف والسلطة، قصة حزن فؤاد مرسى من أن السادات لم يدعه إلى خطوبة ابنته، روايات طريفة عن خروج عزيز صدقى وزكريا محيى الدين ورفعت المحجوب من الحكم.

● التعريف بفتحى غانم ● تاريخه الصحفى. طابع شخصيته، إنتاجه الروائى، مناصبه ● كتاب فتحى غانم يمثل قطاعاً أو جزءاً كبيراً من أعماله الرائعة التى كتبها عن الصحافة المصرية وعلاقتها بالسياسة وحياته فى هذه المهنة ، وكيف تأثرت حياته هو نفسه وتوجهاته ● لفتحى غانم وضع مميز بين أقرانه فى الصحافة المصرية ● فتحى غانم عاش مهنته فى فنه ، وعاش من قبل هذا فنه فى مهنته ● يبدو أن فتحى غانم كان قد اكتسب فى حياته المبكرة قدراً من الحكمة وتبصر الحاضر والمستقبل جعله يصل إلى أن يكون قراره لمستقبله على النحو الذى صارت عليه حياته بالفعل ● تعبير فتحى غانم عن الفارق بينه وبين هيكل وهو يكاد يتكرر مع جمال العطيفى ● صاحب المذكرات قبل أن يعود رئيسا لتحرير مجلة أسبوعية (بل أن يكون أحد رئيسين للتحرير) بعدما كان قد وصل إلى رئاسة تحرير صحيفة يومية لمدة ٤ سنوات ، ورئاسة مجلس إدارة مؤسستين صحفيتين (دار التحرير ومن قبلها وكالة أنباء الشرق الأوسط) ● رأى المؤلف: فتحى غانم يتمتع بثقة شديدة فى نفسه وفى قدراته ، وإن كان غيرى يفضل أن يستدل بهذه الخطوة على مدى ما كان يتمتع به من سلام نفسى ● يتحدث عن

المناخ الليبرالي الذى كانت الحياة السياسية قد وصلت إليه فيما قبل الثورة وبالتحديد فى عهد وزارة الوفد الأخيرة • كان قراء القاهرة يستقبلون كل يوم واحدا وعشرين صحيفة ، ويختارون كل أسبوع بين مائة وواحد وعشرين مجلة أسبوعية • بدأت المعركة مع الصحافة بعد شهر عسل قصير انقضى بعد ثلاثة أسابيع منذ قيام الثورة • إعدام خميس والبقرى كان لهذا الحكم تأثيره المباشر فى اختفاء جانب من الحركة الثقافية تحت الأرض فورا: الحركة الماركسية • السلطة الجديدة بدأت بهذا العداء الواضح للمثقفين • صاحب المذكرات يصف تطور العلاقة بين الثورة والمثقفين على نحو بديع يجمع فيه بين الذكريات الشخصية والحوارات العامة، لكنه فى حقيقة الأمر يلزم نفسه بمنهج ذكى وعملى • أحاطت القوى المثبطة جميعها بالكتّاب وحاصرتهم من كل جانب، حتى انتشرت النكتة التى أطلقها الشاعر مأمون الشناوى ورددها شقيقه كامل الشناوى أن «ما مخابرات إلا بنى آدم» • فتحى غانم يخرج حدود تشخيصه عن اللجوء إلى الحيلة التافهة بالتفريق بين عهدى عبدالناصر والسادات ، على الرغم من إيمانه وإثباته أن أسلوب الرئيسين كان مختلفا ، لكنه يكاد يجزم أن العهدين يشتركان فى موقف واحد وخطة واحدة • الانهيار الخلقى فى حد ذاته أبشع من كل هذا الذى سجله هو شخصيا فى روايتيه المشهورتين • «الزميل الصحفى الذى أصبح رئيسا لمجلس إدارة ، وكان سببا فى دخولى مبنى المخابرات العامة لأول مرة فى حياتى بناء على استدعاء لى، يفاجئنى بأنه كتب تقريرا ضد إحسان عبدالقدوس يحتوى على أكثر من عشرين اتهاما ويستشهد بى، وواجهته أمام المسئول الذى طلب سؤالى بأن تقريره كاذب ليس فيه اتهام واحد صحيح» • يوسف السباعى يقول لى وهو فى حالة استياء من موقف صاحب التقرير: إن مسئول المخابرات اتصل به، وامتدح موقفى، لكنى لا أمتدح موقف أجهزة الدولة التى عرفت أخلاق هذا الصحفى، ثم وضعته فى منصب رئيس تحرير ورئيس مجلس الإدارة • فتحى غانم يبلور رؤيته لدور عبد الناصر فى تفريغ العقول وتطهير الأحزاب، ثم إلغاء العقول والأحزاب • صاحب المذكرات ينبه إلى بعض الأحداث التاريخية التى نتغافل عنها عند كتابة تاريخ الصحافة فى عهد الثورة ، وهو يقدم هذا فى عبارات معلوماتية متدفقة ومتدافعة يكاد المرء يفزع لها وهو يقرأها اليوم • صاحب المذكرات يقول : « إنه لدليل على شذوذ

أحوال الثقافة فى مصر أن تقدم اسم فتحى الرملى لقراء اليوم بأنه والد «لينين الرملى» عبقرى المسرح، وبغير هذا التقديم لن يعرفه أحد فى جيلنا الحاضر» • بداية العلاقة فى رأى فتحى غانم بالغة السوء فى أول شهرين من عام ١٩٥٤ • نهاية مرحلة انتهت ولم تعد هناك حاجة إلى استمرارها، لكن حدث فجأة أن عادت الرقابة مع نهاية الشهر يوم ٢٨ مارس، وصدر قرار تأجيل الانتخابات • قرر مجلس قيادة الثورة يوم ٥ أبريل تطهير الصحافة والجامعة، وبعد عشرة أيام تقرر حل نقابة الصحفيين يوم ١٦ أبريل • اليوم الحزين الذى أعلنت فيه الثورة اتهاماتها لبعض كبار الصحفيين الوطنيين بأنهم تقاضوا مصروفات سرية من حكومات العهد البائد • أطبقت الكماشة على الصحافة والجامعة تحاصر الفكر والرأى، وكانت مذبحة للعقول • المؤلف يتساءل: هل يكفينا التبرير لنسامح فتحى غانم على نواياه الطيبة فى الاستمرار فى هذا العهد حتى أصبح من نجومه وأقطابه؟ أم أنه كان يسير كما يسير أفراد الجماعات معصوبة العينين إلى قدر محتوم ؟• صاحب المذكرات كان لا يزال يعيش على الأمل، ويروى كيف أن أنور السادات استدعاه (١٩٥٦) ويبشره بأن الرقابة سوف ترفع مع الإعداد للدستور الجديد • صاحب المذكرات كان منتبهاً إلى دوره فى أن ينبه إلى أهمية حرية التعبير • صاحب المذكرات يتساءل: «كان رأيى أن الثورة عندما قامت فضحت قطاعاً من المصريين باسم الخيانة والإقطاع، ولم يقل أحد إن هذه الفضيحة تؤذى مصر، بل كانت لصالحها ولمعالجة الفساد وتطهير نظام الحكم، فلماذا نعود ونغلق أبواب الصراحة ونفرض الرقابة ونخشى أن تكون للثقافة ولحرية الكلمة القيادة ؟ • ينتبه إلى أنه كان من الصعب على عبد الناصر بعد توجهه إلى الاشتراكية أن يجد بين أقطاب الصحافة مَنْ يؤيده فى هذا الطريق، ويرى فتحى غانم أن هذه كانت هى الفرصة التى أتيحت لأحمد بهاء الدين ليبرز • فتحى غانم يشير إلى ما يسميه بدء ظهور كتّاب الثورة معطيا لإحسان عبد القدوس الفضل الذى يستحقه فى تشجيع هذا الاتجاه • صاحب المذكرات يكتشف أنه كان موضوعاً تحت الرقابة قبل أن يتم اختياره ليكون من قيادات الصحافة • سيروعنا ما يقصه علينا فتحى غانم من أن الرئيس عبدالناصر كان يجهد نفسه فى كل هذه التفصيلات التى يسترق إليها السمع • لنقرأ القصة الرهيبة التى تأتى فى إطار حديث الروائى الكبير عن الفترة التى سبقت صعود

نجمه فى عالم الصحافة والسياسة ● على هذا النحو يصور فتحى غانم الأمر: «كان الجميع تحت رقابة عبدالناصر المباشرة وغيرالمباشرة!!» اللهم لطفك ● قصة لقائه بعلى صبرى وحديثه عن الاتجاهات الجديدة لضبط المجتمع كله ● فجأة قال لى على صبرى إن البلد ـ مصر ـ سوف يحدث فيها تغيير كبير.. محوره أن أكبر دخل فى مصر يجب ألا يزيد على ثلاثة آلاف جنيه فى العام بمعدل مائتين وخمسين جنيها فى الشهر ● يروى بدقة شديدة وبأسلوب روائى متميز ذكرياته «الحاضرة» عن يوم تأميم الصحافة ● وجاء صباح يوم ٢٤ مايو ١٩٦٠● فى الاجتماع واجه عبد الناصر شائعة إفلاس الدولة.. وأنها صادرت مبانى ودورا صحفية لأنها في حاجة إليها، وقال موجها كلامه لأصحاب الصحف: إن الدولة ليست فى حاجة إلى الأحد عشر طابقا التى ارتفعت فى أخبار اليوم ● ملخص الاعتراضات التى أبديت فى مواجهة عبد الناصر وكيف تصدى لها الرئيس ● حاول سيد أبو النجا أن يتحدث عن قواعد الإدارة فلم يُسمح له بمواصلة الكلام ● حاول إحسان عبدالقدوس أن يتحدث عن فن الصحافة حتى لا تتحول الصحف بعد القانون الجديد إلى نشرات غير مقروءة.. فغضب عبدالناصر وقال بحدة : إنه لا يقبل أن تباع الصحف بالدعارة، وهاجم صباح الخير [وكنت رئيسا لتحريرها] لأنها تنشر رسوم الكاريكاتير للرسام حجازى ● قال بلهجة حاسمة لا تخلو من تهديد : «إن مصر ليست النساء المطلقات فى نادى الجزيرة.. مصر هى كفر البطيخ» ● التناقض الواضح بين تصريحات عبد الناصر الواضحة وتصرفاته الفعلية من ناحية أخرى ● كان عبدالناصر يتحدث للجماهير قائلا: إن القوة لا تقاوم الفكرة وها هو ذا قانون تنظيم الصحافة يقول: إن عبد الناصر لم يتخل عن القوة ● فتحى غانم يتحدث عن تصرفات اليسار المناهضة للحرية وكيف بدأت حالة من الاستقطاب يكتفى فتحى غانم بالإشارة إليها دون أن يذكر تفصيلاتها ● انقض اليسار على أخبار اليوم ومصطفى أمين وعلى أمين ● فتحى غانم يمضى ليشير فى وضوح إلى انزعاجه من التقسيم الجديد للمجتمع إلى أعداء ومؤيدين، وما أدى إليه هذا التقسيم من فقدان معنى المصلحة العامة ● ظاهرة الاهتمام بالأمن هى التى دفعت السلطة إلى إنشاء التنظيم الطليعى وهو يستعير من رواية «زينب والعرش» المعنى الذى يريد أن يصف به الوظيفة الأمنية لهذا التنظيم ● انتهت رؤيتى للتنظيم الطليعى بصيحة أحد رجال الثورة إنه تنظيم للاتصال

ولإبلاغ القيادة بما يحدث فى القاعدة، وليس للقاعدة أن تتصور أنها صاحبة أمر ونهى فى أمور السياسة.. إنها مجرد أسلاك اتصال مثل أسلاك التليفون ● فتحى غانم يعترف فى هذه المذكرات أنه وقع فى كمين ترشيحه نقيبا للصحفيين ● لم يكن قد عرف بعد مَنْ الذى اختاره ليكون ضحية هذا الكمين المحكم ● المرشح المنافس لفتحى غانم كان هو الآخر مرشح عبد الناصر ونظام عبد الناصر ● من حسن حظ فتحى غانم ـ وربما من سوء حظه ـ أنه أدرك هذا المعنى والسر والكمين، لكن فى مرحلة متأخرة جدا ● أسلوبه فى خوض المعركة الانتخابية التى لم يكن قد أعد نفسه لها ● «تحملت التجربة بمشاعر مثالية شديدة الانضباط كعضو فى التنظيم الطليعى عليه أن يؤدى واجبه، وكنت أعجب لماذا وقع الاختيار على مثلى» ● فتحى غانم يروى بعضا من وجهات نظر مَنْ عارضوه ومَنْ أيدوه، وهى وجهات نظر كفيلة بتصوير الواقع الصحفى والفكرى فى تلك الفترة ● دعانى الأستاذ قاسم جودة إلى الغداء فى منزله ليؤكد لى وقوفه بجانبى ● قاسم جودة قال له: فوزك فى الانتخابات هو أكبر خازوق لك.. لأنه لا فائدة من أى شىء ● قررت أن أواجه الأمر بأسلوبى الخاص، وكان الأستاذ حافظ محمود هو المرشح لرئاسة النقابة، فطرقت بابه وقابلنى بترحاب لا يخلو من دهشة ● وقلت لحافظ محمود: إنى لا أريد أن أتورط فى اتهامات بالرأسمالية أو الشيوعية، ولست راغبا فى أن أكون نقيبا، ولا أجد حماسا لخوض المعركة.. كل ما فى الأمر أن جمال عبد الناصر كلفنى بأن أرشح نفسى. فإذا بالأستاذ حافظ محمود يقول لى فى هدوء: وهو الذى كلفنى أيضا بأن أرشح نفسى ● وسألنى: من قال لك أن ترشح نفسك؟ فارتبكت.. فلا أستطيع أن أبوح له بأسرار التنظيم الطليعى الذى يرأسه عبدالناصر، لكنه لم يتردد فى أن يقول بهدوء: زكريا محيى الدين هو الذى أبلغنى ● وفقدت حماسى تماما.. وشعرت بأنى أقوم بتجربة علمية كفئران المعامل يراقبها صاحب التجربة.. وكان هذا هو بالفعل ما أراده عبدالناصر ● أدرك أن استراتيجية الأمن، ودعم السلطة، هو الذى يحرك قضايا الفكر وحرية الرأى ● كانت الجهود تبذل من أجل دعم السلطة وليس من أجل دعم الفكرة ● ما يرويه فتحى غانم عن إخضاعه للرقابة وهو رئيس تحرير صباح الخير بسبب لهفته على معرفة سر ما حدث فى سوريا ● بعد ساعات من نشر المقال كان إحسان عبدالقدوس يبلغنى أنى أصبحت تحت إشرافه المباشر.. رئيس

تحرير روزاليوسف يشرف على ويراقب زميله رئيس تحرير صباح الخير • شرعت فى إعداد حملة عن حرية الصحافة بدأت نشرها فى صباح الخير سنة ١٩٦٢ واشترك معى فيها لويس جريس مدير تحرير صباح الخير، فقدم مادة خصبة وغزيرة عن حرية الصحافة كما درسها فى أمريكا، وجاء بالمراجع القانونية والدستورية، أما حجازى الرسام فاشترك برسومه الكاريكاتورية، فرسم حرية الصحافة قطارا، و«رجعيا» يصرخ: الحقونى حرية الصحافة حتموتنى، ورسم رجلا له وجهان، وآخر يسأله: «إيه رأيك» • يروى أنه دون قصد منه دفع الدولة إلى فرض الرقابة على الصحافة عقب حرب ١٩٦٧ بسبب نشره مقالا لسعيد خيال فى جريدة الجمهورية يوم ١٩ يونيو بعنوان «القوات المسلحة والعلاج الجذرى» • سعيد خيال هاجم نظرية أن الجيش هو الشعب منظما • صباح يوم صدور الجمهورية كان منير حافظ يتصل بى من مكتب سامى شرف ليطمئن على قواى العقلية، إذ كيف أسمح بنشر مقال كهذا • جاء العصر ليتصل بى محمد حسنين هيكل من مكتب عبد الناصر ليقول لى نفس ما قاله منير حافظ، ويضيف بلهجة ساخرة: إنى المسئول عن سيف الرقابة الذى هبط على الصحافة من جديد! • حديث عن ظاهرة ضيق الصدر بالكلام الذى يراه نظريا وسط معمعة حرب الاستنزاف ومبادرة روجرز والصراعات الخفية على السلطة • المناخ السائد هو أن الأهم هو الأمن.. أحيانا يكون الأمن القومى، وأحيانا أمن نظام، وأحيانا أمن حاكم.. وأحيانا أمن أجهزة أو تيارات تتصارع داخل السلطة،خاصة فى مرحلة انتقال السلطة أو توقع انتقالها • وفى ظل استراتيجية الأمن بهذا المفهوم الشامل، لا تتوافر الفرصة لنضج الأفكار، ولا ممارسة الثقافة بمعناها الحقيقى • يعترف أنه قضى فترات من أخصب فترات حياته حين ابتعد عن المناصب • رأيه فى موسى صبرى وعبدالرحمن الشرقاوى • موسى صديق حميم وقديم، ويذكر وقفتى معه • وقفته مع الشرقاوى عندما صدرت الأوامر بمنعه من الكتابة ورفضت الرقابة طبع ونشر روايته «الفلاح» ومسرحيتيه «الحسين ثائرا»، و«الحسين شهيدا» • فتحى غانم يتأمل: «ولكن ثبت أن ما يستطيع كاتب أن يفعله على مسئوليته فى عهد عبدالناصر، لا يستطيع أن يفعله أحد على مسئوليته فى عهد السادات» • قصة تكليفه برئاسة مجلس إدارة دار التحرير وسنرى كيف كان خائفا ووجلا وربما متراجعاً وهو يقبل على مثل هذه التجربة

التى خشيها على حمدى الجمال رغم أنـه كان أقرب الصحفيين إلى على صبرى فى ذلك الوقت ● كنت لا أريد أن أتورط فى شد وجذب بين تيارات فى السلطة بينها منافسات أو حـزازات، وقد استطـاع على صـبرى أن يخلـصنى مـن هذه الشكوك، عندما قال لى: إن موعد إعادة كتابة الميثاق الوطنى قد اقترب ● من هنا كانت الحاجة إلى صحيفة الجمهوريـة لتكـون المنبر الذى يدور فيه الحـوار ● صاحب الـذكريات يروى جزئيات مهمة جدا تتعلق بالظاهرة المزعجة التى مثلتها كتابات على صبرى المتشددة فى الجمهورية، وقد نشرت هذه الكتابات فى عهد فتحى غانم كرئيس لمجلس الإدارة ورئيس للتحرير ● على صبرى يهاجم ما وصفه بـ«القوى المضادة لحركة التطور الثورى» ● رأى فتحى غـانم: لاشك أن على صبرى فى هجومه قد أزعج قيادات كثيرة ربما كانت من بينها القيادات التى يمثلها المشير عبد الحكيم عامر وحاشيته ● كان لابد من مقاومـة هذا الخطر الذى يمثله على صبرى وينذر به فى مقالاته اليومية ● على صبرى نفسه كان سعيدا بأن الرئيس عبد الناصـر انتصر له ولمقالاته ● عبد الناصر يريـد أكثر من رأى، ويريد حوارا.. لكن مخاوفه على أمن النظام كانـت أكبر من ثقته فى ضرورة فتح الباب لحرية الـرأى والرأى الآخر ● كانت استراتيجية الأمن أقـوى عند عبدالناصر من استراتيجية الثقافة ● نجحت الثورة لأن المثقفين فى مصر قد جعلوا من مجتمعهم بوتـقة تنصهر فيهـا كل الأفكـار بلا استثنـاء.. وكان الفـكر العـربى والتراث الإسلامى يتألق وهو يحتك بثقافات أجنبية يغالبها ويحاورها ويتصدى لها أحيانا ويتفق معها أحيانا ● طـلب عبد الناصـر مـن عـلى صبرى إيقاف كتابة مقـالاتـه ● عبد الناصر أمر بـعدم توزيع الكتاب الذى كان من المقرر أن تـوزعه الجمهورية ضاما مقالات عـلى صبرى ● ظهر التردد الشديد لدى عـبدالناصر فى الاستمرار فى سياسة فتح باب الحوار من أجل إعادة كتابة الميثاق ● صاحب المذكرات يروى بعض تـفصيلات عن جهـوده فى الوقوف بجـوار زملائه من أجل الحفـاظ على كرامتهم وعملهم ● أرسلت خطابا رسميا إلى عبد المحسن أبو النور أبلغه فيه أن فصل حسين عبدالـرازق من الاتحاد الاشتراكى لا علاقـة لـه بعمـله فى مؤسسـة صحـفية ليـس لديهـا مـا يـبرر اتخاذ قرار بفصله ● الصحافة المصـرية كانت قد فقدت ثقة القراء، وهذا اعتـراف شجاع وتشخيص دقيق ● اكتشـف أنـه لم تكن هناك فائدة مـن أن يستوعب نظام عبد الناصر حتى بعد صـدور بيان ٣٠ مارس

مبدأ حرية الرأى أو المطالبة بإلغاء الرقابة ● يروى ذكرياته عن الصراع على خلافة عبد الناصر، وكيف أنه كان واعيا لاندلاع هذا الصراع منذ مرحلة مبكرة يحددها هو باكتشاف صراع عبد الناصر مع المرض ● المؤلف يبدى التحفظ على الخطأ التاريخى فى الوقائع التى يوردها فتحى غانم، ذلك أن زكريا محيى الدين كان رئيسا للوزراء منذ أول أكتوبر ١٩٦٥ وحتى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ فقط ● هكذا فإن زكريا محيى الدين لم يكن رئيسا للوزارة فى أثناء محاكمة المؤامرة التى رأسها حسين الشافعى ● لم يمض يوم على مقابلتى لزكريا محيى الدين حتى اتصل بى السادات وطلب حضورى إلى بيته، وبدأ جلسة طويلة امتدت لساعات بسؤالى: ماذا فعلت مع زكريا محيى الدين؟ ● كان السادات يرى الأمور من وجهة نظره بحذر وتأهب لمواجهة أخطار قادمة من جانب زكريا محيى الدين ● أداء السادات يحظى بإعجاب فتحى غانم فى هذه المذكرات، ينبه إلى أن السادات كان يعقد قبل توليه الرئاسة جلسات باسم «الباب المفتوح» تدعو المواطنين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية تامة ● يردف بأن السادات كان ذكيا فى إعداده الصورة التى يراه بها الناس منذ مرحلة مبكرة ● صاحب المذكرات يروى أنه استشعر مبكرا رغبة السادات فى السلطة: «كان واضحا لى أن السادات يريد السلطة، ويستعد لها، ويرى أنه أكثر رجال الثورة أحقية بخلافة عبدالناصر، وكنت أعجب للذين يتهمون السادات بعدم الفهم، أو بالتهريج فى جلسات المشير عبدالحكيم عامر ولا يرون فيه ذلك الجانب الشديد الصرامة والدهاء فى الإعداد للسلطة» ● فتحى غانم يعترف أن أعضاء التنظيم الطليعى شعروا بأن السادات رجل ديمقراطى ● فتحى غانم يشير إلى نجاح السادات فى حسم معركة احتكار هيكل للرأى والمقال السياسى منذ مرحلة مبكرة من رئاسته، وهو يروى فى هذا الصدد تجربة الجمهورية فى التصدى لهيكل، ويصف هذا بأنه كان أول امتحان لحرية الصحافة فى عهد السادات ● عيون كثيرة كانت ترصد الموقف السياسى من خلال ما يحدث فى الصحافة، وبالذات مقالات «الجمهورية» التى هاجمت آراء هيكل السياسية ● كان حضور هيكل ومشاركته فى اجتماعات الاتحاد الاشتراكى تعنى أن الظروف قد تغيرت، فلم تعد القرارات تصدر من الرئاسة ويعرف بها هيكل قبل غيره ، بل أصبحت هناك مناقشات فى اجتماعات الاتحاد الاشتراكى، والسادات لا يتدخل ليفرض رأيا ● فتحى غانم

يحرص على أن يظهر نفسه فى صورة البرىء الذى لم يكن يدرك تطورات الصراع بين السادات ومجموعة ١٥ مايو • يروى محاولة صديقه موسى صبرى ضمه إلى صف السادات قبيل ١٥ مايو • فتحى غانم يروى أن شعراوى جمعة كان قد أشار إليه قبل وفاة عبد الناصر بما يعنى أن هناك تنظيما آخر داخل التنظيم الطليعى الذى هو نفسه داخل الاتحاد الاشتراكى • فتحى غانم يحرص بدهاء شديد ـ أيضا ـ على أن يشير إلى أن صراع ١٥ مايو لم يكن واضح الملامح، وكيف له أن يكون واضح الملامح بينما سامى شرف هو الذى أبلغه تعليمات السادات بوقف نشر مقالات أعضاء التنظيم ، وبوقف أى مقال لعلى صبرى، كما أن ضياء الدين داود نفسه كان يحذر رؤساء التحرير من الجرسونات الذين كانوا ـ على حد تعبيره ـ مخابرات • روايته عن بعض العبارات التى قرأها فى نص تسجيل لمكالمة تليفونية نشرها «الأهرام» بعد إلقاء القبض على ما يسمى بمراكز القوى • قال محمد فائق إنه سوف يتصل بى لأكتب فى الموضوع، فرد على صبرى: إنى (أى فتحى غانم) آخر من يعلم بما يحدث • فتحى غانم حريص على أن يعلن لنا عن اعتقاده المبكر فى أن السادات كان سيتتصر فى هذه المعركة الصغيرة • يعترف بأن فى أحداث ١٥ مايو ما لايزال يحيره وهو موقف أمين هويدى ومحمد فائق • تحظى العلاقات المصرية ـ السوفيتية بجانب مهم جدا وروايات مهمة جدا فى هذا الكتاب • تحليل فتحى غانم لهذه التطورات فى موضعين غير متباعدين من هذه المذكرات: الموضع الأول حين يتحدث عن زيارة وفد صحفى (ضمه هو شخصيا) للاتحاد السوفيتى فى النصف الأول من مايو ١٩٧١، والمفاجأة التى تلقاها أعضاء الوفد حين صرح لهم أحد كبار المسئولين بأن الاتحاد السوفيتى سيوقف مد مصر بالسلاح • وبعد أن عاد الوفد استمع فتحى غانم إلى هذا التعليق الذكى الحصيف من الدبلوماسى المصرى الكبير الدكتور محمد حسن الزيات : « لو صح هذا فالبلد سوف يحكمها المشايخ» • إسراعه فى تحليل موقف السادات من الصحافة، أو بالأحرى «يكلفته» فى فقرات سريعة لا تتمتع بنفس العمق الذى حظى به موقف عبد الناصر • واقعة خروجه من منصبه كرئيس لمجلس إدارة دار التحرير ورئيس لتحرير الجمهورية • ما يرويه عن موقف السادات من مجلة «روزاليوسف» بعد

الانتفاضة التى حدثت فى يناير ١٩٧٧ ● يروى عن عبد الرحمن الشرقاوى: إن السادات استقبله جالسا تحت شجرة وفى يده عصا، وقال لى السادات: الشيوعيون ضحكوا عليك ● يوجه الاتهام إلى السادات أنه كان يطبق نفس استراتيجية عبد الناصر لكن بطريقته الخاصة ● منصور حسن وهو وزير الإعلام فى نهاية عهد السادات كان واعيا لما يطلب منه النظام، ولم يكن على استعداد أن يكرر الوقوع فى كمين وقع فيه جمال العطيفى من قبل.

● التعريف بالمؤلف وبالمذكرات ● حلمى سلام جعل عنوان كتابه واضحاً وصريحاً «أنا وثوار يوليو»، وكأنه يريد أن يقول إنه يتحدث عن علاقته بهم فحسب ● يتحدث عن ستة من الثوار ● الكتاب مكتوب فى سلاسة لم تجهد المؤلف ● ليس من الصعب أن نسجل على المؤلف أنه لم يتحدث عن بقية الثوار ● رأيه فى شخصية عبد الناصر فى أول الثورة «إن فيه من الجمل كل شىء: فيه منه اسمه.. ورسمه.. وصبره.. وقوة تحمله، وأيضا قدرته المذهلة على الثأر» ●كان المؤلف واضحاً ومحددا ● يقدم لحديثه عن أزمته مع عبدالناصر فى ١٩٦٥ بحديث مهم عن أزمة مماثلة فى ١٩٥٤ حين وشى به عند عبدالناصر أنه هو الذى تولى تنظيم مظاهرة ضخمة لتأييد الرئيس محمد نجيب عند ذهابه إلى سينما كايرو ● رأيه أنه لا ينبغى أن يكون هناك خلاف على أن جماهير الشعب كانت مفتونة ـ حقا وصدقا ـ بمحمد نجيب ● فى تلك الأيام نفسها كانت شعبية جمال عبدالناصر ما تزال مؤجلة ● لقاء المواجهة بينه وبين عبدالناصر فيما بعد بيومين ● ومضيت أحكى له حكاية ذهابى إلى السينما من الألف إلى الياء، وعندما بلغت نهاية الحكاية، مدّ عبدالناصر يده إلى علبة سجائره فأخرج منها واحدة أشعلها وجذب منها نفساً عميقاً، ثم سرح بعينيه الحادتين سرحة طويلة ومضى يردد لنفسه: «ياسلام على الناس وعلى اللى ممكن يعملوه فى بعضهم بالتقول والاختلاق ● لم أستطع، وقتها أن أنسى الحكاية، كما طلب منى عبدالناصر، ولا أنا نسيتها حتى الآن ● حديثه العابر عن أزمة إخراجه من منصبه فى ١٩٦٥: لم تكن التعليمات قد بلغتنى أصلا لكى أتحداها، لكن عبدالناصر بدلاً من أن يسألنى أو يكلف من يثق بأمانته ليسألنى.. ولأنه كان قد أصبح وليس لديه الوقت ولا الصبر اللازمان للسؤال وللتحقق.. ولأنه أيضاً كان قد استسلم

ـ وبالكامل ـ للأسوار العالية فإنه أصدر منفعلا.. ومتعجلا قراره بإعفائى من منصبى!! ● يصف تفكير الرئيس عبدالناصر فى المرحلة الأولى للثورة بالعقلانية ● حلمى سلام يبدو لنا وكأنه يدرك الأمور من مستواها السطحى فقط من دون أن يدرك حقيقة الأدوار والإسهامات العاطفية والواقعية على مستوى القرارات الكبرى ● حلمى سلام لا يمل من تكرار فكرته القائلة بأن عيب عبد الناصر كان فى البطانة أو الحاشية أو مَنْ حوله ● السادات يعامله بعد الثورة بجفاء شديد رغم علاقتهما الوثيقة فيما قبلها ● لا يزال عاجزاً عن الوصول إلى السر الذى جعل السادات يعامله بجفاء وينقلب عليه طيلة البقية الباقية من حياتهما ● السادات أخذ يتقبل الأفكار الجديدة التى كنت أنتوى إدخالها على مجلة التحرير بقدر من الفتور واللامبالاة ● حلمى سلام لا يحاول أن يبذل جهداً فى معرفة السر وراء هذا الوجوم الشديد ● يجد لزاماً عليه قول الحق فى مواجهة هيكل وافتراءاته على السادات فى كتابه «خريف الغضب» ● رأيه: لو أن محمد حسنين هيكل كان قد اختار لكتابه الذى صار شهيرا اسم «بركان الغضب» لجاء هذا الاسم أكثر دقة واتساقا مع موضوع الكتاب من «خريف الغضب» ● يمحص الفرق بين السادات والساداتى متهما هيكل باللفظ الصريح بأنه يزور الحقائق ● يقدم أربع وثائق قاطعة، مانعة، فى الرد على مزاعم «هيكل» ● كتاب حلمى سلام أتاح للقارئ أن يتعرف عن قرب على بطل عظيم هو معروف الحضرى ● عرف معروف الحضرى وهو عائد من ميدان الحرب فى فلسطين فى يوليو ١٩٤٨ ● استطاع بعد إصرار أن يقنعه بنشر قصة بطولاته فى هذه الحرب ●معروف هو صاحب الفضل فى علاقته بالضباط الأحرار ● بطولة معروف الحضرى فى الفالوجا ● معروف الحضرى هو الذى أرسل له صورة عبدالناصر التى نشرها فى المصور عام ١٩٤٨ ● قصة فضل أسداه صاحب المذكرات إلى صلاح سالم حين لاكت الشائعات سيرته.. لكنه لا يوضح لنا جوهر الحقيقة فى أمر صلاح سالم نفسه من وجهة نظر حلمى سلام نفسه!! ● الحوار الطويل والمتصل بينهما حول دور صلاح سالم فى تاريخ الثورة ● صلاح سالم يتساءل: إلى هذا الحد يمكن أن تصل الأمور. إلى حد حذف اسمى من صفحة من صفحات التاريخ. دا تاريخ ياناس وموش من حق أى مخلوق إنه يغير فيه حرف واحد ● حلمى سلام يجد نفسه وجهاً لوجه أمام حل بديع يأتيه من السماء ليثبت

له ولصلاح سالم صدق مقولته عن وجود المؤرخين الحقيقيين رغم كل التزوير الذى كانت السلطات تمارسه فى عهد الثورة، فهذا هو المؤرخ الكبير عبدالرحمن الرافعى يبعث فى ذلك اليوم بكتابه عن ثورة ٢٣ يوليو لحلمى سلام ولا يغفل اسم صلاح سالم حيث ينبغى أن يكون ● أعظم فصول هذا الكتاب هو الفصل الأول،الذى يتحدث فيه صاحب المذكرات عن محمد نجيب ● حلمى سلام فى تحليله للثورة ولقادتها رجل ناضج الفكر، أسهم فى إنضاج فكره ما شاهده من هذه الوقائع التى تتالت وراء بعضها ● يجاهر بآراء صريحة ومتزنة فى شأن دور محمد نجيب فى الثورة حين كان الحديث عن حقيقة دور نجيب لا يزال أقرب إلى المحظورات ● رأيه: لو لم يكن الرجل وطنياً.. بل وفدائياً أيضاً، لما استطاع ـ ابتداء ـ أن يقبل بقيادة الثورة ولو لم يكن شجاعاً لما استطاع أن يوجه للملك إنذاراً، يحمل توقيعه، يطالبه فيه بالنزول عن عرشه ولو لم يكن شجاعاً لما استطاع أن يتحدى «الإقطاع» ● صاحب المذكرات يعيد نشر مقال له كان قد نشره عن محمد نجيب فى مناسبة انتخابه رئيساً لنادى الضباط ● وجهة نظره فى سبب الخلاف بين نجيب والثوار ● تعاطفه مع محمد نجيب بسبب ما ناله على أيدى الثوار ● «وراح يروى لى، والألم يمزقه.. كيف أنه عندما توفيت شقيقته حذف اسمه من نعيها الذى نشرته صحيفة (الأهرام)» ● محمد نجيب قاسى ـ خلال السنوات العشرين التى قضاها وراء أسوار قصر المرج ـ من الأهوال ما لم يقاسه أحد ممن تآمروا على ثورة يوليو تآمراً حقيقياً نابعاً من حقدهم الأسود على الثورة، وعلى أهدافها، وطموحاتها ● المؤلف يأخذ على صاحب الذكريات اقتصار الاستشهاد من التاريخ على نابليون والثورة الفرنسية ● بعض أعلامنا يقتصرون فى فهمهم للحياة وشرحهم لأحداثها على الثقافة الفرنسية والثورة الفرنسية ● سبب اعتذار أحمد فؤاد صادق عن القبول بقيادة ثورة الجيش .

● هذه المذكرات نشرها رشاد كامل فى صباح الخير وفى كتابه «ثورة يوليو والصحافة» ● المذكرات تمثل إضافة إلى ما نشره حلمى سلام فى كتاب «أنا وثوار يوليو» دون تكرار، نجد فيها كثيراً مما افتقدناه، ومع هذا لا نزال نبحث عن بعض المناطق التى لم يضئها حلمى سلام فى هذه المذكرات أو تلك ● وجد هذا

الرجل نفسه مضطراً للعمل شأن كل رجل شريف يتكسب رزقه بجهده وعرقه ●حلمي سلام ورشاد كامل كانا من الذكاء والثقة بالنفس بحيث تخليا عن الحرص على تمثيل الحوار، يتدفق تيارا الوعي واللاوعي عند حلمي سلام وهو سعيد، إنصات رشاد كامل وفهمه وسعة صدره ● لعل أهم المواضع في المذكرات هو قصة توليه رئاسة مجلس إدارة دار التحرير ورئاسة تحرير الجمهورية، وإصداره القرارات الخاصة بنقل صحفيين كبار إلى بعض شركات القطاع العام(!!) ● صاحب المذكرات حريص على إمتاعنا بمجموعة من المقدمات والحقائق والتفسيرات والتبريرات، ولكنه يفعل هذا بشعور الإنسان الذي يعلم أنه يخطئ ويصيب ● حرصه على أن ينفي أنه كان رجل المشير، كيف علم بالخبر من حاتم وعباس رضوان ثم من المشير عامر بعد شهرين ● حواره مع المشير حول دار التحرير ● الطلبات التي نقلها المشير على لسان عبد الناصر ●،قصة الشروع في إغلاق جريدة المساء ● تقرير حلمي سلام بالأسماء التي يرى نقلها إلى المؤسسات الصحفية الأخرى، تعليقات للمؤلف على الأماكن التي تقرر نقل الصحفيين إليها ● وجهة نظر حلمي سلام في ضرورة نقل هؤلاء بالذات، الرئيس عبد الناصر يستثني اثنين: النشاشيبي وسامي داود ● موقف النشاشيبي، هيكل يحصل للنشاشيبي على وظيفة متميزة في الجامعة العربية ● وجهة نظر عبد الناصر من أجل النهوض بالقطاع العام ● أعقاب المأساة، اجتماع الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في ١٩ فبراير ١٩٦٥، الاقتراحات الثلاثة التي تقدم بها سامي منصور ● تعقيب حلمي سلام على رد الفعل المنظم في النقابة، تركيزه على الجانب المتعلق بالمؤامرة في رد فعل النقابة، اجتماع أمانة الصحافة في الاتحاد الاشتراكي، موقف خالد محيي الدين وهيكل وحلمي سلام في الاجتماع ● حلمي سلام يواصل روايته: في هدوء شديد كنت أواصل عملي في دار التحرير وجريدة الجمهورية ● حلمي سلام يصل إلى أن يقول: ولماذا أنا بالذات ويقدم قصة ثلاث مذابح أخرى وقعت للصحفيين في عهد عبد الناصر والسادات: عبد الرءوف نافع فصل ١٥٠ صحفياً من دار التحرير، هيكل طلب إيقاف عشرين صحفيا من الاخبار ومنعهم من دخول المؤسسة، أنور السادات نقل أكثر من مائة إلى هيئة الاستعلامات ● لا يزال يرى أن عبد الناصر كانت له الكلمة الأولى والأخيرة في عالم الصحافة ● قصة مذكرته التي تضمنت مطالبه

من أجل رفع مستوى دار التحرير، تعليقات عبد الناصر على مذكرة حلمى سلام • أخطر موضع فى المذكرات: حلمى سلام يروى قصة تنحيته عن رئاسة مجلس إدارة دار التحرير • رأى المؤلف فى غرابة موقف السلطة من حلمى سلام: كيف يمكن تخفيف العقوبة عن تهمة بهذا الحجم لو كانت حقيقية ؟ وكيف يُعاقب الرجل على هذا النحو وهو برىء • هل كان خطأ حلمى سلام عن سوء تقدير منه أم نتيجة تدبير شرير أوقع به؟ التصرف الذى قوبل به خطأ حلمى سلام أضاف إلى خطأ حلمى سلام خطأ آخر • لقاء الرئيس عبد الناصر بمجلس الأمة فى ١٦ مايو ١٩٦٥، عبد الناصر يقول للحضور: «لقد دعوتكم إلى هذه الجلسة السرية لتكونوا على بينة من الأمور.. لكن ما ينشر متروك لتقديركم الخاص» • حلمى سلام يروى أنه لم يحضر اجتماع اليوم التالى الذى قرر فيه عبد الناصر عدم نشر شىء مما دار فى الجلستين! • تعليمات مكتب الصحافة أخفيت عن حلمى سلام فى الجمهورية، حاول الاتصال بالرئيس عبد الناصر والمشير دون جدوى، وصلت إلى ساعة الصفر إما أن نطبع أو لا، توكلت على الله وكان التقرير يغطى خمس صفحات • فى الثامنة والنصف صباحاً طلبه حاتم بالتليفون وقال له: «سيادة الريس يطلب منك أن تعتبر نفسك فى إجازة مفتوحة ابتداء من اليوم» • «أعدت تقليب صفحات الجمهورية لعلنى أجد سبباً واحداً للقرار فلم أجد» • شمس بدران يقترح عليه أن يكتب مذكرة، ويتولى هو توصيلها للريس • الرئيس يبلغ حلمى سلام عن طريق شمس بدران: هارد لك، حلمى سلام يشير إلى موقف هيكل فى ذلك اليوم وبعده • ينتهز الفرصة للتنفيس عن المرارة التى يشعر بها تجاه هيكل، يروى موقف هيكل منه عند منحه وسام الاستحقاق فى ١٩٦٢ • موقف مصطفى أمين الودود • يتهم هيكل بالعمل ضد مصلحة أحمد بهاء الدين، تفسيره لنقل أحمد بهاء الدين من رئاسة تحرير أخبار اليوم لرئاسة مجلس إدارة دار الهلال، القرار فى ظاهره ترقية، وفى باطنه القتل المعنوى • هيكل زار بهاء مرتين فى دار الهلال مواسياً ومعزياً، ثناؤه على إخلاص أحمد بهاء الدين وجهده فى مجلة المصور • تأكيده على مسئولية هيكل عن كل ما حاق به فى أثناء رئاسته لدار التحرير، يستشهد بصلاح حافظ وبصحفيى أخبار اليوم • قصة حصوله على تفصيلات من حسن صبرى الخولى حول لقاء المبعوث الشخصى للرئيس جونسون، قصة نشره تقرير سير المعارك فى اليمن،

المسألة بالنسبة لهيكل لم تعد تحتمل أكثر • تفصيلات دقيقة ومهمة عن قصة تأميم الصحافة، قصة أمين شاكر ومجلة بناء الوطن مع دار الهلال، عبد الناصر يطلب تجهيز أمر بالاستيلاء على دار الهلال، وينصح فيقرر: إذن المؤسسات الصحفية كلها • الحوار المفاجئ بين عبد الناصر وفكرى أباظة فى نهاية مايو ١٩٦٠ فى اجتماع الرئيس بأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية، فكرى أباظة يقول بطريقته الساخرة: أنا باكتب بدل المقال الواحد اثنين وثلاثة عشان الرقيب يوافق على مقالة منها «ده أنا زى ما أكون بياع لب» • وامتقع وجه عبدالناصر • حدوث الفجوة بين الرئيس وفكرى أباظة، سبب عزل فكرى أباظة، أحد القراء يستغرب أن يعتذر فكرى أباظة على نحو ما نشر فى الأهرام، فكرى أباظة يقول لحلمى سلام: الله يسامحه هيكل لولا الضغوط التى مارسها علىّ لما كتبت حرفاً واحداً فى هذا الاعتذار الذى اعتبره كل أصدقائى سقطة ما كان لى أن أقع فيها • حلمى سلام يعبر عن رأيه فى أن إحساس فكرى أباظة الكبير بكيانه المستمد من تاريخه الوطنى الكبير قد انهار تماماً فى ذلك اليوم • حلمى سلام يروى قصة غامضة عما أذاعته الثورة من أسماء الصحفيين الذين تقاضوا المصروفات السرية قبل الثورة • أضواء مهمة يلقيها حلمى سلام على شخصية موفق الحموى رئيس الرقابة فى بداية عهد الثورة، انحياز الحموى المبكر ضد الرئيس محمد نجيب، حلمى سلام يروى قصة نشره قبل غيره قصة الثورة على مدى ١٢ أسبوعا فى المصور، المعانى التى ينتبه إليها المؤلف فى رواية حلمى سلام، موقف عبد الناصر من زملائه ومن خالد محيى الدين بالذات، السادات كان ذا كلمة فى بداية الثورة لدرجة أنه أوقف إذاعة المسلسل الإذاعى المأخوذ عن حلقات حلمى سلام • مصادر حلمى سلام فى قصة الثورة، جلساته مع عبدالناصر، كان عبد الناصر معجباً بالحلقات • قصة المقال الذى نشره عن الرئيس نجيب فى يناير ١٩٥١، محمد نجيب أمل ضخم من آمال الجيش، قصة علمه بنية عبد الناصر التخلص من عضوية عبد المنعم أمين ويوسف صديق فى مجلس قيادة الثورة • تعليق عبد الناصر على المقال الذى نشره حلمى سلام عند تعيين عبد الناصر وزيراً للداخلية: ما تنساش ياحلمى إن فيه ناس مش بتقرأ إلا العناوين • كان عنوان المقال: عبد الناصر لا يصلح وزيراً للداخلية.

● التعريف بصاحب المذكرات.. تاريخه السياسى والصحفى، طابع شخصيته ● التعريف بالمذكرات، لا يخلو الكتاب من أن يكون كتاب تاريخ، ومن أن يكون كتاب ترجمة شخصية، ومن أن يكون أكثر من هذا وذاك كتاباً فى الوطنية المصرية المعاصرة ● ما يتميز به الكتاب من التعبير عن تواصل الأجيال من خلال الحوار ● هدف الحمامصى من الكتاب ● مقدمة الشيخ عبدالرحيم فودة للكتاب، فودة يروى أن قبلة مكرم عبيد للنحاس جعلت الحمامصى يستقيل من جريدة حزب الكتلة ومن الحزب ● حساسية الحمامصى المفرطة جعلته يغلق جريدة الأسبوع ويترك رئاسة تحرير الزمان ● تتبدى لنا فى الصفحات الأولى من هذه المذكرات نفسية جلال الدين الحمامصى الناضجة والقلقة فى مطلع شبابه وهو يضحى بحبه لفتاته ● الحمامصى حريص على أن يصور الصراع النفسى بين الحب والحرية صراعاً بين غرامين ● لم يكن يريد أن يحمل شريكة حياته ما لا يكون فى طاقتها احتماله من تشرد وجوع وحرمان ● حين يروى الحمامصى تجربة الاعتقال التى مر بها فإنه ينجو من أن يصبغ نفسه بآثار هذا الاعتقال أو أن يتحول إلى خصم لمن اعتقلوه أو أن يدمر نفسه ● العواصف التى أثارها هذا الكتاب مرتبطة بما تحدثت عنه بعض فقراته من إثراء الرئيس عبدالناصر وأسرته بسبب توليه الرياسة ● اتهام صريح يوجهه الحمامصى إلى جمال عبدالناصر بتحويل شيك مقدم لمصر إلى حسابه الشخصى ● قصص عن تهريب المجوهرات المصرية إلى الخارج وتداولها فى الأسواق العالمية ● الذين جاءوا للقضاء على الفساد غرقوا وأغرقوا الشعب فى فساد لا شبيه له فى تاريخ مصر ● حديث عن وجود أموال سرية لعبدالناصر فى بنوك أجنبية، وأن الحكومة تبذل مساعيها فى استخلاص هذه الأموال ● الأرصدة السرية التى أصيبت بالتخمة من كثرة ما أودع بها من مال الشعب المصرى، بينما كانت بعض مصانع القطاع العام معطلة لأن خزائن الدولة لم يكن بها من النقد الصعب ما يسمح بشراء قطع غيار بسيطة ● الملك سعود بن عبدالعزيز وقع شيكا بمبلغ عشرة ملايين دولار ، وذلك دعما للمجهود الحربى ● أمر هذا الشيك اكتشف بمحض الصدفة ● عقب وفاة الملك سعود تقدم المهندس عبد الفتاح زكى حسن حسنى بحجز على التركة مقابل مبلغ يستحقه. وكان من بين المبالغ التى طالب المهندس المصرى بالحجز عليها

مبلغ عشرة ملايين دولار المدينة بها الحكومة المصرية للملك سعود ● صحف تلك الأيام امتلأت بقوائم التبرعات وأسماء المتبرعين من مصر وخارج مصر، ومع هذا فإن هذه الصحف ذاتها لم تشر إلى المبالغ الثلاثة الى دفعها الملك سعود لا فى الصفحات الأولى ولا فى الصفحات الداخلية ● الحمامصى يقول: وقد راجعت هذه الصحف بنفسى، ويردف: أفلا يدعونا ذلك التصرف إلى التساؤل: «لماذا.. لماذا أغفلت سكرتارية الرئيس عبدالناصر ورئاسة تحرير الأهرام ذات الصلة الوثيقة بأسرار عبدالناصر الإشارة إلى ذلك ● صاحب المذكرات حريص على تقديم تفسير ذكى ومعقول لواقعة اعتقال الدكتور جمال الدين العطيفى فى عهد الرئيس عبد الناصر ● رأى الحمامصى أن الأمر فى اعتقال العطيفى لم يكن أمر غضب لانتقاد خطأ ارتكبته وزارة العدل بشأن قرار يتعلق بتعديل اختصاص محكمة المرور، فهذا أمر لا يسأل عنه رئيس الجمهورية لأن المسئولية فى هذا هى مسئولية أجهزة وزارة العدل، وإنما أراد الرئيس عبدالناصر بهذه الإجراءات بالغة العنف إنذار كل مَنْ يفكر فى التعرض لموضوع نشر القوانين فى الجريدة الرسمية أو عدم نشرها ● نجح الحمامصى وبسهولة شديدة فى أن يجعلنا نعتقد بصحة ما يرويه هو، وما يقدمه هو عن السبب فى معاقبة العطيفى وعن أن هذا السبب كان أكثر بكثير جدا من السبب الظاهر والمعلن فى بيانات الاتحاد الاشتراكى ● الحمامصى ينتهز الفرصة ليؤصل ما يروى عن اتجاه عبد الناصر المبكر جداً إلى تحويل بعض الأموال إلى الخارج وهى الواقعة التى رواها الرئيس نجيب فى مذكراته ● فقرات مهمة ووجهة نظر متكاملة حول حرب ٥ يونيو ● جوهر فكرة الحمامصى وهى فكرة متكاملة ومتماسكة أن السوفييت خدعوا عبد الناصر ، وأن عبد الناصر ظن نفسه قادراً بالحرب على خداع الأمة العربية واستثمار الموقف لصالح نفوذه وشعبيته ● هزيمة ٥ يونيو كانت لها حسنة واحدة وهى كشف القناع عن المستور ● حديث عن افتقاد الجدية تماماً فى تصرفاتنا قبيل الحرب وأثناء الحرب وبعد الحرب ● المؤكد أن الصحفيين الذين ذهبوا إلى الجبهة، عادوا يروون لنا قصصاً غريبة، فقد كانت القوات المصرية تتحرك إلى الجبهة بلا طعام، وبلا ماء، وبلا استعداد، وقد روى الأستاذ أنيس منصور أن الجنود كانوا يوقفون سيارته فى الطريق ليطلبوا «إمدادات» تعينهم على استكمال المشوار ● عبد الناصر كان قد وصل فى التحدى إلى الترحيب بالمعركة ● السؤال

الذى يجب أن نسأله هو: «هل كان جمال عبدالناصر يعلم باللعبة السوفيتية أم أنها كانت أكبر من تفكيره؟» ● عبد الناصر استطاع فى البداية أن يوظف هذا الحدث العابر إلى أزمة يستغلها فى تجديد الالتفاف العربى حول زعامته وقدرته ● الحمامصى يتناول بعض ما يسميه جوانب التآمر السوفيتى بقدر أكبر من التفصيل ● الحمامصى يلجأ إلى التحليلات العسكرية والاستراتيجية المتميزة التى قدمها الجنرال بوفر فى محاضرة له عن العسكرية المصرية ● صاحب المذكرات يسخر من ذكاء عبد الناصر ورغبته في ممارسة اللعب السياسى فى عملية أكبر من طاقة بلاده وجيشه ومخابراته ● صاحب المذكرات ينتقد بشدة موقف (الحكومة) فيما بعد وقوع النكسة وهو يرى أن العبث لم يتوقف بحدوث النكسة وإنما امتد إلى ما بعدها ● حديثه عن فكرة لجوء عبد الناصر إلى حرب يونيو ١٩٦٧ للتخلص من عبدالحكيم عامر ● مع أن الحمامصى لا يتبنى هذه الفكرة، إلا أنه على نحو ما يُتوقع من الكارهين لعبد الناصر يضع هذا السؤال فى نهاية تساؤلاته ● حديث جلال الدين الحمامصى عما تردد عن عمالة محمد حسنين هيكل للمخابرات الأمريكية وعما تردد عن عمالة سامى شرف للسوفييت ● يتعرض لمحمد حسنين هيكل فى موضع آخر من كتابه وهو يتحدث عن الأدوار(الغلط) التى يلجأ إليها بعض الصحفيين من أجل مجدهم الشخصى فتكون وبالا على الوطن وعلى المهنة كذلك ، وهو يتخذ من عبارة «التاريخ يعيد نفسه » مدخلاً للحديث عن طبيعة الدور الذى أداه هيكل لعبدالناصر● هيكل صورة مكررة من كريم ثابت ● انطباعاته عن حادث اغتيال عبدالناصر فى ١٩٥٤ : يبدو موضوعياً حين يقرر أنه لا يمكن حساب عبدالناصر على ما تفوه به عند وقوع محاولة الاغتيال ● علاقة المخابرات الأمريكية بكشف الستار عن محاولة الاغتيال قبل وقوعها، بل وتنبيه عبدالناصر إلى احتمال حدوث الاغتيال ● الحكومة الأمريكية لم تكن تعتبر الإخوان المسلمين من الجماعات المرغوب فيها ● لجوء عبدالناصر من أجل إحكام قبضته على مقاليد الأمور إلى التحكم فى أرزاق الناس ● لقمة العيش كانت هى الركيزة الأساسية فى وسيلة التعامل مع الجماهير ● لم أكن أتصور فى تلك الليلة أن الرئيس جاد فى تفكيره أو أنه يعنى ما يقول فعلا ● كنت مذهولاً من العقلية التى بدأ عبدالناصر يتصرف بها فى ذلك الوقت ● الحمامصى كان يفضل عدم التصديق ولكنه عند مراجعته

لنفسه وجد هذا النوع من التفكير متأصلاً فى عقلية عبدالناصر من قبل • هو نفسه كان أحد المرشحين عند عبدالناصر ليكون أحد العاملين فى مجموعته.. ولكنه دون أن يدرى كان يقاوم رغبة عبدالناصر هذه بما كان يحرص عليه دوماً من مناقشة • ضيق عبدالناصر المبكر بالنقد والناقدين، وسخريته من عقليات الناقدين وأفكارهم وشخصياتهم • قصة الدكتور توفيق رمزى، الذى قاطع الرئيس عبدالناصر أكثر من مرة وناقش وجهات نظره • موقف عبدالناصر من الصحافة المصرية • عبدالناصر يقول: إن أكبر غلطة ارتكبناها هى إغلاق «المصرى» • إغلاق صحيفة لا يحل إشكالا، بل يزيد الأوضاع تعقيداً، ويؤكد أن النظام لا يملك قوة الإقناع • طبيعة الديكتاتور فى حديثه عن نفسه وكيف أنه لا يقدم نفسه على أنه ديكتاتور!! • رفض الشعوب للديكتاتورية (بحكم فطرتها) • اكتشافه أن عبدالناصر كان معجباً بنظام سالازار ديكتاتور البرتغال الذى استمر لفترة طويلة • يروى عن عبد الناصر تعليقه : «غريبة.. لقد كنت أظن أن نظام بيرون أقوى من أن يتعرض لانقلاب يؤيده الشعب» • لما سقطت فى الانتخابات بفارق ضعيف فى الأصوات ، قال لى جمال عبدالناصر فى تلك الليلة: «إنه يكره هذه المعارك الانتخابية التى يكون فيها مصير الفرد معلقاً على أصوات ناخبين» • يلخص اصطدامه مع ثورة ٢٣ يوليو وهو اصطدام الصديق الذى كان يؤمل الخير فى الثورة فإذا به يجزع حين يفاجأ بها تتخذ من التصرفات الخط المناقض تماماً لأفكاره وأمانيه الوطنية ، بل ولاقتناعاته السياسية • تلخيصه ما آل إليه نظام عبدالناصر • قصة تعذيب الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى • رواية الدكتور سمير فاضل • قصة معتقلى جريدة الأهرام • اعتقال حمدى فؤاد • قصة «بتوع الأوتوبيس»: اثنان من المواطنين اضطرهما حظهما التعس أن يعترضا على نظام جديد فى تحصيل تذاكر الأوتوبيسات وقادتهما حماستهما إلى القسم للشكوى فاعتقلا خطأ ضمن مجموعات الإخوان المسلمين سنة ١٩٦٥ ولقيا ما لقيه الإخوان من تعذيب دون أن يكون لهما أى ذنب • قصة القضية التى رفعها الدكتور رشوان فهمى ضد الحكومة وكسبها واسترجع بها بعض حقه الذى غمطته فيه سلطة الدولة وهو مَنْ هو • فى كثير من فقرات هذا الكتاب يستشهد الحمامصى بوقائع تبدو وكأنها غير قابلة للتصديق ولكنه يجزم لنا أنه حققها بنفسه • قصة مواقفه المبكرة من جمال عبدالناصر، وقد كانت مواقف

متحمسة لعبدالناصر تماماً، وهو لا ينكر أن محمد زكى عبدالقادر ومحمد حسنين هيكل كانا يدفعانه إلى شىء من التعقل فى إظهار الحماس أو فى المواقف التى يندفع إلى اتخاذها نتيجة هذا الحماس • قد يبدو الحمامصى وكأنه يلمز هيكل ولكن لا يمكن أن يكون موقفه كذلك من محمد زكى عبدالقادر • يروى ذكرياته عن تعليقات زملائه على قبوله تولى مسئولية جريدة الجمهورية: مازلت أذكر أن كافة زملائى اعتبروا هذا العمل من جانبى انتحاراً. بل جاءنى محمد حسنين هيكل بمكتبى بالأخبار وسألنى عما إذا كان ما قيل صحيحاً، فقلت له بلا تردد: «إن رفضكم جميعاً المشاركة فى إنقاذ جريدة الثورة يعد تهرباً من المشاركة فى المسئولية، وهذا إلى جانب أن ذلك يولد فى نفوس قادة الثورة خاصة جمال عبدالناصر حقداً علينا جميعا..»، وابتسم هيكل ولم يرد.. وتركنى وانصرف • قصة أول لقاء له مع جمال عبدالناصر • خرجت فى تلك الليلة مقتنعاً بأنى لم أخطئ فى الاختيار بالوقوف إلى جوار عبدالناصر • الحمامصى يورد نصوصاً لجمال عبدالناصر نفسه تناول بها الانحراف فى جهاز المخابرات • أسرار موقفه من الصراع التاريخى الذى نشب بين مكرم عبيد سكرتير عام الوفد، ومصطفى النحاس رئيس الوفد • الحمامصى يعترف بدوره (دون فخر ولا غلواء ولا زهو) فى طرح فكرة تأليف الكتاب الأسود على مكرم عبيد باشا ثم فى تنفيذ هذه الفكرة • اتصاله بأحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى • رأت الكتلة الوفدية المستقلة أن الفرصة سانحة لاستغلال السراى فى عمل تقوم به المعارضة ضد مصطفى النحاس وحكمه، وكان الملك فاروق كذلك يتحين الفرصة للانتقام من رئيس الوفد بسبب أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ • طبع الكتاب بعيداً عن رقابة البوليس • نكاد ونحن نطالع روايات جلال الحمامصى عن جهده فى هذا الكتاب نقرأ نموذجاً متكرراً لفكر الخوارج وهم يلومون الإمام على بن أبى طالب (كرم الله وجهه) على رضاه بالتحكيم بينه وبين معاوية بن أبى سفيان وعدم قبولهم ما رمى إليه من حقن الدماء، وهكذا كان الحمامصى على أحسن تقدير • الحديث عن متاعب المهنة وبخاصة مع استشراف طلابه حينئذ للتحولات القادمة فى نظامنا الاقتصادى والاجتماعى والسياسى • التمهيد لتحرر الصحفيين من سيطرة الدولة • ما يرويه عن حوار عبدالناصر معه حول فكرة تأميم الصحافة • المفارقة التاريخية فى موقف الثورة من جريدة المصرى

الذى تغير مائـة وثمانين درجةً • المقارنة بين المعتقل الـذى عاناه فى الأربعينيات ومعتـقلات بعد الـثورة • يقارن ما عاشـه بنفسه من تجربة بما عـاناه من ألم وهو يستمع إلى تفصيلات ما لقيه الشيوعيون والإخوان فى معتقلات الثورة • مواقف رشـوان فهمى الصلبـة ، ومواقـف هيكـل المنـاورة أحيانـا والمتهالكـة حينا آخـر • مواقف أخرى لمحمد حلمى مراد وأحمد حسـن الباقورى وأحمـد ماهـر باشـا • نص مقال للدكتور محمد حلمى مراد عن الأسلوب والأشخاص • قصة إقالة الشيخ الباقورى من منصبه بسبب وشاية من هذه الوشايات • على الرغم من أن الحمامصى لم يـكن سعدياً، فإنه يضرب المثـل بزعيم السعديين أحمـد ماهر باشا حين يعترف بدور الزعـماء فيما قبل الثورة فى تعليم الشبـاب الوطنية والممارسة الحزبية والبرلمانية، وفى بث الثقة فى نفوسهم وفى دفعهم إلى خوض غمار الحياة المـرة • حديثه عن زميليه فى المعتـقل حسن عزت وموسى صبرى يأتى دون ذكر اسميهما مكتفيـاً بذكر صفاتهما البارزة • رأى المؤلف: الكتاب يحـفل بكثير من الخلط المتعـمد بين الأسباب والنتـائج ، وعلى الرغم من أن الجو الـعام للأحداث يسمح له بهذا بل ويساعده عليه ، إلا أن النصوص الأدبية لاتحتمل أبداً أن يكتبها صاحبها على الـنحو الذى يشير فيه إلى حادث وقع سنـة ١٩٦٩ على أنه السبب فيما حدث على مدى ١٥ عاماً قبلها على الرغم من أن السبب فى الحالتين واحد وأن كلا الحدثين مظهر لخلق واحد أو لسلوك واحد انتهجته الثورة.

فى خدمة السلطة

يؤمن مؤلف هذا الكتاب بأن الصحافة هى أقوى الوسائل الإنسانية المتاحة أثراً فى تحقيق الديمقراطية واستمرار هذه الديمقراطية، ونموها أيضاً، ولو أن أحداً خيّر المؤلف بين وجود الصحافة ووجود البرلمان كوسيلة للديمقراطية لاختار الصحافة، لأن الصحافة بطبيعتها تنجو من عيوب كثيرة يسهل تسربها إلى البرلمان وسيطرتها عليه، وشلها لدوره فى تحقيق الديمقراطية. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن دكتاتورية الأغلبية كفيلة فى كثير من الأحيان بتفريغ البرلمان من كل أثر مفيد للمناقشات البرلمانية المتميزة التى يكون الرجاء فيها كبيراً، والأمل عليها منعقداً، فإذا بالأمور تعود سيرتها الأولى فى ظل استغلال عنصر العجلة فى الانتهاء من المناقشة ، أو فى ظل استهلاك الأعضاء المؤيدين لبقاء الوضع القائم على ما هو عليه للوقت فى عرض وجهة نظرهم باستفاضة.

على حين أنه فى المقابل لم تفشل الصحافة على مدى تاريخها فى أن تطرح على الرأى العام ما تريد أن تطرحه. ومن حسن حظ الصحافة أنها تتغيا فى أدائها لوظيفتها بأفضل ما منح الله الإنسانية من نعمة ، وهى نعمة القلم وما يسطره القلم ، وسواء أدرك أهل القلم أم لم يدركوا حقيقة دورهم ، وطبيعة تأثيرهم، وقوة نفوذهم، فإن هذا الدور وهذا التأثير وهذا النفوذ قائم، مستمر، وفاعل، وفعال ونافذ، ونفاذ لا شك فى ذلك.

وربما تحجب بعض الحواجز ضوء هذا الدور لفترة تطول أو تقصر، لكن أحداً لا يستطيع فى النهاية أن يقف أمام قوة الضوء الذى يبعثه القلم فى الحقائق المجردة وغير

المجردة. كما أن أحداً لا يملك أن يحد في النهاية من التأثير الطاغي والمتواصل للصحافة في تكوين الرأي العام والتوجهات العامة، بل والفكر الخاص لكل فرد من أفراد الشعب.

وقد كان من حسن حظ وطننا الحبيب أن لعبت الصحافة فيه دورا هائلا في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي إلى مستويات رفيعة ومتقدمة طيلة عقود متصلة منذ ما قبل الثورة العرابية مباشرة وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ومع أن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن عند تنفيذها من صنع الصحافة وحدها، فإنها في حقيقة الأمر بنت معظم نجاحها وربما نجاحها كله على استثمار ما زرعته وغرسته ونمته ورعته الصحافة. بل إن التنبيه الباعث على حركة الضباط من أجل الثورة كان للإنصاف تنبيهاً مباشراً من رئيس تحرير المصري، وهي الجريدة الأولى لحزب الأغلبية في ذلك الوقت.

وشأن كثير من مفارقات الحياة فإن هذه الثورة انقلبت على الصحافة وآذتها وقيدتها وكبلتها، بل وحقرتها وسفهتها وخونتها، ولم يكن هذا عن سوء في الخلق كما يحلو للبعض أن يشخص الأحداث، وإنما كان هذا نتيجة إيمان الثورة ويقينها بقوة الصحافة وعمق تأثيرها الذي أفادت هي منه، ولهذا فإنها ببساطة شديدة آثرت أن تقتل هذا الكائن الجميل المعطاء الذي أيدها وساعدها ودفعها ويسر لها الأمور حتى لا يكرر غيرها استثماره من أجل ثورة بديلة ، وآثرت أن تسد هذا الطريق الذي سلكته إلى تحقيق أهدافها حتى لا يسلكه غيرها فيحقق من خلاله ما سبقت هي إلى تحقيقه.

بل إنه يمكن القول بدون أي تجاوز إن الثورة لم تصعد إلا على سلم الصحافة وحده، ولم تستخدم غير هذا السلم في الصعود المتتالي، ثم تعمدت من فورها أن تحرق السلم وأن تدمره حتى لا يصل غيرها إلى القمة التي وصلت هي إليه عن طريقه.

وبالبداهة وبحكم طبائع الأشياء فقد كانت نتيجة تدمير الثورة لهذا السلم وبالا عليها نفسها، فقد انقطع ما بين الثورة وما بين الرأي العام، وفقدت الثورة بهذا ـ وربما للأبد ـ بوصلة التمييز بين الحق والباطل وبين ما هو شعبي وما هو سلطوي.

ثم اضطرت الثورة نفسها إلى اللجوء إلى وسائل بدائية وغير فعالة في تحقيق بعض الاتصال السهل الميسر الذي كانت تؤديه الصحافة الحرة بتلقائية، ودون أي نوع من أنواع التحكم في الصادر أو الوارد.

ودفعت قيادة الثورة تكلفة هذه الخطوة الحمقاء ثمنا غاليا وباهظا حين انعزلت تماما عن كل الحقائق وهي تظن نفسها بل تعتقد أنها ملمة بكل الحقائق، وسهل على العدو

(أيا كان) أن يهزم الثورة هزائم متكررة، وقد لجأت الثورة مضطرة إلى كل أساليب الخطايا العقلية والفكرية للتغطية على هزائمها ونجحت فى هذا بالطبع ولكن إلى حين.

ثم وجدت الثورة نفسها ـ رغم الصحة الظاهرية المصطنعة ـ تعانى من كل صور إفقار الدم وفقره، فقد أصبح الرأى القليل الذى يصلها هزيلا فى كميته وفى محتواه، وهكذا تضخمت المشكلات المرضية حتى أودت وبسرعة رهيبة بكل ما ظنت الثورة أنها حققته.

ومع أنه من الثابت أن أحدا لم يؤذ الصحافة المصرية فى تاريخها مثل قيادة ثورة ٢٣ يوليو، فإن الوجه الآخر للحقيقة أن أحدا لم يدفع ثمن هذا الإيذاء كله بقدر ما دفعته قيادة هذه الثورة من قلق وفشل وخوف ووجل وتناقض وانهزام ساحق مبكر.

ولو أن هذه القيادة استوعبت حركة التاريخ وآمنت بحرية الرأى وانصرفت عن نصائح الانتهازيين والنرجسيين والعملاء، لكانت قد حققت من النجاحات الشعبية ما حققته زعامات سابقة وصلت بدون عناء نفسى كبير إلى حقائق التاريخ ومحبة الشعوب، ولوفرت على هذا الشعب العظيم سنوات طويلة من العناء والمعاناة.

لكننا فى كل هذا الذى نتأمله اليوم نواسى أنفسنا ونقول ما لا نملك أن نقول غيره وهو «قدر الله وما شاء فعل»، ونحن نقول هذا ونحن محزونون ومكروبون لهذه الممارسات التى ما كان أغنانا عنها، لكنها وجدت طريقها إلى حيز الحياة، وأوجدت معها مناخاً آذى قيادة الثورة نفسها بأكثر مما آذى الصحافة.. لكنه فى الإيذاءين كان جزءاً من إيذاء شعب عظيم لم يكن يستأهل كل هذا الإيذاء والتعذيب والقهر والكبت والمصادرة، وبخاصة أن هذا الشعب خاض على مدى عقود سابقة مناخ الحرية والليبرالية فلم يسئ إلى نفسه ولا إلى السلطة، بل إنه فى ظل هذا المناخ العظيم لم يسئ إلى المستعمر إلا بالقدر الضئيل الكافى بالكاد لتنبيه ذلك المستعمر إلى أخطائه فى حق الشعب!! ولهذا وجد هذا الشعب حتى من بعض فئات وطوائف وأحزاب المستعمر وقواه السياسية كثيراً من التعاطف الإيجابى فى كثير من الأوقات.

وفى الحقيقة فإنه لم يحدث أن عانى أصحاب مهنة من المهن كما عانى الصحفيون فى عهد الثورة، حتى إنه ليمكن القول بأن الصحافة كانت بمثابة «المهنة الضحية الأولى» فى هذا العهد، وقد حدث هذا بعد أن كان دور مهنة الصحافة فى العهد السابق مباشرة على عهد الثورة قد أصبح مميزاً ومتميزاً،ونال الصحفيون على اختلاف درجاتهم وطبقاتهم أقصى درجات التكريم الممكن والجائز، بل لقد وصل رئيس تحرير صحيفة حزب الأحرار الدستوريين إلى مكانة رئيس الحزب ورئيس مجلس الشيوخ.

ودفعت الصحافة بآخرين من الأكاديميين إلى مقاعد الوزارة، وساعدت ممارستها بعض الوزراء المتميزين فى الوصول إلى رئاسة الوزارة، ونال أقطاب الصحافة الباشوية والبكوية، بل وحظى أصدقاء الصحفيين بمكانة تفوق مكانة أقرانهم، ولم يقتصر هذا التكريم على الصحفيين ذوى النشاط السياسى المتصل بالسلطة من أمثال محمود أبو الفتح باشا ومصطفى بك أمين وكريم باشا ثابت، لكن هذا التكريم امتد إلى صحفيين ينتمون إلى حزب من أحزاب المعارضة التقليدية والأقلية الدائمة كفكرى أباظة باشا أحد أقطاب الحزب الوطنى، وكان المعنى واضحاً وهو أن الصحافة كانت مهنة بارزة يستحق التفوق فيها كل ما هو ممكن من تكريم.

وهكذا كانت الصحافة فيما قبل الثورة مباشرة بمثابة المهنة الواعدة.. وكان هذا المعنى واضحاً على جميع المستويات، مادياً واجتماعياً وسياسياً، وكان التفكير فى الارتباط بها كمهنة قد أصبح نوعاً من التفكير الخصب الذى يستحق التشجيع والاحترام.

❑

من ناحية أخرى فقد أسهمت الصحافة بدور فعال فى قيام الثورة، ولو كانت هناك مهنة بذاتها قد أسهمت دون غيرها فى قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فإن هذه المهنة هى مهنة الصحافة على وجه التحديد، ومن المؤكد أنه لا المحاماة ولا الطب ولا الهندسة ولا المحاسبة ولا الزراعة قد قامت بهذا الدور البارز الذى قامت به الصحافة فى التمهيد للثورة بل وصناعة الثورة نفسها ، بل وصياغة التوجه الأول لهذه الثورة، وهو التوجه الذى لقى قبول الشعب بل والقوات المسلحة نفسها.

ولم يقف دور الصحافة فى التمهيد للثورة عند حدود حرث الأرض قبل زرعها ولا فرش البساط قبل السير عليه، وإنما تخطى هذا ـ كما نعرف ـ إلى الحث على التحرك السريع فى الموعد الذى قامت فيه الثورة بالفعل، والشاهد أن دور أحمد أبو الفتح فى دفع وحث قادة الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر إلى اتخاذ قرارهم بالاندفاع إلى القيام بها كان دوراً محورياً كما كان حيويا.. على نحو ما كان دور إحسان عبد القدوس وحلمى سلام وغيرهما فى التمهيد للثورة جوهرياً وأساسياً بنفس الدرجة.

وبعد أن خطت الثورة خطواتها الأولى كانت الصحافة إلى جانبها تأخذ بيدها إلى الحوار مع الدولة التى كانت لا تزال باقية، وقد شهدت الصحافة لحظات الحوار مع أحمد نجيب الهلالى رئيس الوزراء بل وصحبت الصحافة الثورة فى اللقاء بعلى ماهر رئيس

الوزراء (الجديد) الذى تولى فى مهارة شديدة إدارة عملية الانتقال، وأقنع الملك بالتخلى عن العرش لابنه الطفل، وشكل وزارة جديدة أعطت للثورة أمام العالم كله فرصة لالتقاط الأنفاس والتخطيط للغد وللطمأنة على الحاضر وبناء الحصون الكفيلة بحمايتها من المجهول فى مثل هذه الأحوال.

❑

والحاصل أنى لا أستطيع أن أسترسل فى بيان حجم وطبيعة الأدوار التى لعبها صحفيون بارزون حتى استوى عود الثورة.. ولكنى مع هذا لا أستطيع أيضا أن أغفل الإشارة الواضحة إلى أنه لولا دور الصحافة والصحفيين ما استطاعت الثورة أن تجتاز أزماتها الأولى كلها.

وقد يكون من الإنصاف أن نذكر أن الصحافة كانت بمثابة أبرز العوامل الحاسمة التى مكنت عبدالناصر من إدارة دفة أزمة مارس ١٩٥٤ لصالحه ولصالح مجموعته، ومع أن هذا قد يؤخذ على بعض أقطاب الصحافة الذين قاموا بدور واضح فى تمهيد الطريق لدكتاتورية الثورة، فإنه لا ينفى طبيعة وحدود الدور المؤثر الذى لعبته الصحافة لمصلحة مَنْ وما تبقى من الثورة فى هذه الأزمة.

وحين ووجهت الثورة ـ بعد عامين ـ بعدوان مخطط فى ١٩٥٦ وكاد الأمر يفلت من بين أيدى قادتها، كان الفضل الأكبر فى خلاص الوطن من العدوان راجعاً إلى دور صحفى بارز ومركب قام به أصحابه فى جسارة فى قلب المعركة ثم فى قلب مواطن صناعة القرار فى العالم الغربى.

وفيما بعد فقد ظلت «الثورة» تعتمد بدرجة كبيرة وفائقة على «الصحافة» فى تقديم البدائل، ولم يقف هذا عند حدود السياسات والاستراتيجيات ولكنه امتد وتشعب حتى أصبح دور الصحافة يغطى بمظلته معظم التفصيلات الدقيقة المرتبطة بتقييم وتقديم الشخصيات ـ غير العسكرية ـ المرشحة لكل المناصب التنفيذية والوزارية، بل وفى تشكيل التنظيم الطليعى.

والواقع أنه على صعيد آخر، وبحكم النتائج الطبيعية لتشعب وتطور الأدوار التى أشرنا إليها فيما سبق على عجل، فإن نوعاً من تبادل الوظيفة قد حدث فيما بين السلطة والصحافة.

وقد حرص أصحاب السلطة الجدد أن يدخلوا بأنفسهم إلى مجال العمل الصحفى لا ليشرفوا عليه فحسب، ولكن ليمارسوه أيضا، وقد حدث هذا مع ضباط متميزين من بين رجال الثورة كثروت عكاشة ومع آخرين سبق لهم العمل الصحفى وشبه الصحفى كضباط الشئون العامة، ولكن كان أبرز هؤلاء جميعا بحكم مكانته من الثورة صلاح سالم الذى لم يكتف بالمسئولية عن جريدة الجمهورية وعن دار التحرير، ولا بتولى وزارة الإرشاد القومى من قبل، لكنه أضاف إلى هذا بعداً جديداً حين رشح نفسه (وفاز بالطبع) بمنصب نقيب الصحفيين. وهكذا كرس الرجل امتهانه للمهنة حتى على المستوى النقابى.

بل إن واحداً من أقرب قادة الثورة إلى قلب وعقل الرئيس جمال عبد الناصر آثر (أو أوثر له) أن يكون موقعه التنفيذى خارج الوزارة رئيساً لمجلس إدارة دار التحرير، وقبل نهاية الستينيات أوثر نفس عضو مجلس قيادة الثورة بأن يتولى الإشراف على مؤسسة أخبار اليوم، لم يكن من الغريب أن يكون هذا العضو بالذات هو الرئيس السادات الرئيس الثالث فى عهد الجمهورية.

وقد تكرر هذا مرة أخرى مع عضو مجلس القيادة الذى نُحى مبكراً بسبب ميوله اليسارية وهو خالد محيى الدين، فلما عاد إلى العمل عين رئيساً لتحرير المساء ثم مؤسسة أخبار اليوم، ولم يكن من الغريب أن يكون هذا العضو بالذات زعيماً للحزب الذى تقرر أن يضم فصائل اليسار، عندما أعيدت الحزبية فى عهد الرئيس الثالث، واستمر فى هذا الموضع فى عهد الرئيس الرابع.

ومن بين رجال الصف الثانى من الضباط الأحرار، ومن بين رجال القوات المسلحة تولى عدد ليس بالقليل مناصب صحفية وإدارية متقدمة واستمروا فيها لمدد طويلة، بل وحرص بعض آخر منهم على أن يؤسسوا صحفاً خاصة بهم وإن حملت أسماء تتعلق بالوطن والتنمية.. والأسماء كثيرة وتشمل ضمن مَنْ تشمل: كمال الدين رفعت، وأحمد حمروش، وثروت عكاشة، ومحسن عبد الخالق، وعبد القادر حاتم، ومصطفى بهجت بدوى، وعبدالرءوف نافع، وكمال الحناوى، ومحمد على بشير، وأمين هويدى، وأمين شاكر، ووجيه أباظة، ولطفى واكد، ومصطفى المستكاوى، ويوسف السباعى، وعبدالمنعم السباعى.

وفى النهاية فقد أصبح استطراق الأوانى ـ فى اتجاه واحد ـ لا يمثل ظاهرة واضحة فيما بين الصحافة والسياسة فحسب، ولكنه أصبح بمثابة حتمية من نوع خاص، ووصل الأمر

فى بعض الأوقات إلى أن نصف رؤساء التحرير كانوا من ذوى الثقافة العسكرية فى الأصل.

❑

ولم يكن هذا هو كل ما أثر على الصحافة كمهنة وتراجع بالسقوف المتاحة فيها لأصحاب المهنة الأصليين، وإنما كان البلاء الأعظم الذى أصاب الصحافة قادما من داخلها حين أصيبت المهنة بلعنة العصاميين النوابغ الذين يتولون بل ويستعذبون تحطيم الجميع من أجل الانفراد بالمجد أو بالمهنة أو بالمكاسب.

وفى سبيل الانفراد بهذه العناصر الثلاثة معا ضاعت الصحافة المصرية وضاع نجومها وكبارها جميعاً وبلا استثناء ما بين المنفى الاختيارى، والمنفى الإجبارى، وغيابة السجون، والإيقاف، والتوقف، والإجازات المفتوحة، وسحب السلطات، والنقل إلى مواقع صحفية هامشية، والتحويل إلى مهن غيرالصحافة، وتحطيم الكرامة، والقتل المعنوى... إلخ. وكان هذا كله ـ فى الظاهر ـ يصب للأسف فى صالح فرد واحد كان المجد ولا يزال أكبر منه، ولكنه كان ولا يزال يصور نفسه للأسف الشديد أكبر من كل هذا المجد.

ومهما يكن من أمر فقد بقيت آثار تلك المعاناة تفرض نفسها على مستقبل المهنة حتى يومنا هذا، وربما يمتد هذا التأثير لعشر سنوات قادمة على الأقل.

والحاصل أن الأداء المهنى أصيب فى وقت من الأوقات فى مقتل، وأن أخلاق المهنة اعتراها اهتزاز كبير، وأن ثقة أصحابها بها هزها الزلزال، وفى كل هذا كانت الأسباب واضحة، وكانت النتائج ناطقة، وكان الفاعل معروفاً، لكن أحداً ـ للأسف الشديد ـ لم يكن على استعداد لأن يصرح بالحقيقة لسبب بسيط وواضح، وهو أن أحدا لم يكن على استعداد لأن يضيف اسمه إلى قائمة الشهداء المجهولين.. فقد ضنت الثورة على ضحاياها من الصحافة بمفهوم الشهادة، بل ومفهوم الجندية، وجعلت من بعض أبناء الصحافة نفسها أكبر معول هدم لهدم نفسها ودورها.

ولكن حسن الحظ ينبئنا أن التاريخ لا يتوقف كثيراً تنفيذاً لرغبات الذين يريدون أن يتوقفوا به . ومن الجائز أن يتمكن عبقرى من تصوير الأمور على أن الزمان وقف ليسجل أمجاده، لكن قطار التاريخ نفسه يمضى فى طريقه الذى منحه الله له وتصبح محاولات

هذا الصنف من العباقرة محدودة الأثر فى أنها أوقفت عقارب الساعة الواحدة أو الساعات الكثيرة التى أمكن لهم التحكم فيها فحسب، وهم لا يدرون الحقيقة الساطعة وهى أنهم أوقفوا عقارب ساعة واحدة أو مجموعة ساعات فحسب، ولكن إيقاف عقارب ساعة أو مجموعة ساعات لا يوقف التاريخ ولا يثبت الزمان ولا يمنع العقارب الأخرى فى الساعات الأخرى أن تمضى على نحو ما خلق الله الكون وجعله يسير باستمرار حتى من قبل التوصل إلى اكتشاف الساعة وعقاربها.

وهكذا فإن الصحافة المصرية وجدت نفسها ـ وستجد نفسها مرة أخرى ـ تستعيد مكانتها وحركتها ودورها فى الحياة والسياسة والتنمية والأمن والسلام، وستزول عنها غمة كبيرة لا تزال تلقى بظلال كثيبة وكثيفة على رقعات متناثرة هنا وهناك وهنالك مستعينة على هذا بعوامل مختلفة من استعذاب الغفلة، واستثمار الفجور.

❑

ولهذا فإن الكتاب الذى نقدمه بهذه الفقرات حريص ما أمكنه الحرص على أن يقدم لنا من خلال هذه المذكرات تجارب عديدة من أجل العبرة والموعظة، ومن أجل صياغة الخبرة، ولست أستطيع أن أجد مهنة غير الصحافة أكثر احتياجاً للخبرة والذاكرة واستلهام التجربة واستبصارها، بل واستبطانها.

وظنى أن الدروس التى نخرج بها من قراءتنا لهذه المذكرات لا تتوقف عند درس واحد، أو عند مجموعة من الدروس المرتبطة بمعنى واحد، لكنها عديدة ومتنوعة.

ويمكن لنا على سبيل المثال تأمل حالة الصحافة فى عهد الثورة من خلال تأمل تاريخ جريدة الجمهورية، وهى الجريدة التى أوجدتها الثورة، وقد تقدم التنظيم السياسى الذى أنشأته الثورة مبكرا «هيئة التحرير» فى أول يوليو ١٩٥٣ بإخطار إلى إدارة المطبوعات والنشر عن إصدار هذه الجريدة، وقد صدر العدد الأول من الجمهورية فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣، وسنرى من تاريخ حياة هذه الجريدة عدة ظواهر مهمة:

الظاهرة الأولى: تتعلق بالاضطراب الإدارى والمالى الذى ساد هذه المؤسسة، ومع أن البعض يعتقد أن هذا الاضطراب كان بمثابة الدافع إلى كثرة التبديلات التى أجريت فى مواقع الرئاسة لهذه المؤسسة، فإن البعض الآخر يعتقد أن هذه التبديلات كانت السبب فى هذه الاضطرابات ولم تكن بمثابة نتيجة لها.

ولسنا فى محل مناقشة أى الرأيين صواب، ولكن هذا لا ينفى أن كليهما قد حدث بالفعل، وبكل ما يعنيه.

كذلك فإننا لسنا معنيين فى مقدمة هذا الكتاب بأن نقدم أدلة على هذه الظاهرة، ولا تلخيصاً لنتائجها، إذ أن هذا أصبح من الحقائق الواضحة لكل ملم بتاريخنا المعاصر.

الظاهرة الثانية: تتعلق بسياسة الإصدارات الشقيقة، وفى هذا الصدد فقد نشأت جريدة المساء فى ٦ أكتوبر ١٩٥٦، وتعرضت لأكثر من محاولة لإيقافها، وبوسعنا أن نقرأ تفاصيل إحدى هذه المحاولات فى مذكرات حلمى سلام، ولا تزال المساء مستمرة فى الصدور حتى وقتنا هذا، لكن فى المقابل فإن جميع الإصدارات الأخرى التى أصدرتها الدار المالكة للجمهورية قد توقفت، ومن هذه الإصدارات جريدة الشعب التى صدرت فى ٤ يونيو ١٩٥٦، لكنها توقفت فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٩، وتوصل كامل الشناوى - على نحو ما يروى مصطفى بهجت بدوى - إلى الحل العبقرى الذى وضع عنوان «الجمهورية.. جريدة الشعب»، وذلك للتغطية على القرار الذى صدر بإغلاق هذه الجريدة وتم تغليفه بصياغة تقول بأن تقتصر الشعب على الأعمال الطباعية دون الصحفية.

وقد صدرت عن دار التحرير مجلة أسبوعية للأطفال هى «كروان» فى ١٥ يناير ١٩٦٥، أى فى عيد ميلاد الرئيس جمال عبدالناصر، لكنها سرعان ما توقفت.

كذلك صدرت مجلة يسارية هى «الكاتب» فى أبريل ١٩٦١، واستمرت تصدر عن دار التحرير حتى عام ١٩٦٤، ثم بعيدا عن دار التحرير حتى توقفت فى ١٩٧٥.

بالإضافة إلى هذا صدرت تباعا سلاسل كتب توقفت تباعا أيضا، وهى: كتاب التحرير، وكتاب الجمهورية، وكتب للجميع، والكتاب السياسى، والكتاب الدينى. ولم يعد إلى الصدور من هذه الكتب إلا كتاب الجمهورية.

وفى مقابل هذا كله فإن دار التحرير كانت قد أورثت (دون صلة قرابة) بحكم محكمة الثورة بعض أملاك محمود أبو الفتح.

ومن خلال إدارة تصفية الأموال المصادرة ضمت إليها شركة الإعلانات الشرقية، وشركة الإعلانات المصرية، وشركة التوزيع المصرية، هكذا ضمت هذه الشركات العملاقة (فى ذلك الوقت) مجانا إلى دار التحرير للطبع والنشر، وأصبحت الدار تمتلك الصحف التالية [وهى صحف مصرية صادرة باللغات الأجنبية]:

- الاجيبشيان جازيت
- الاجيبشيان ميل
- لو بروجريه اجيبسيان
- لو بروجريه دى ديمانش
- لوجورنال الكساندرى
- البورص اجيبسين
- مجلة لاريفودى جيبت ايكونوميك
- لوبرص ميديكال لدى ايجبت
- ذى سفنكس.

وقد توقفت معظم هذه الإصدارات فى ظل ملكية الوريث (الإجبارى) الجديد ولم يبق منها كما تعرف إلا الجازيت، ولو بروجريه.

وهكذا نستطيع أن نفهم أن الدار الصحفية التى أسسها النظام وحباها أمواله، وأموال غيره، ونقل إليها ملكية وممتلكات غيره، لم تستطع أن تستثمر هذا كله، وإنما على العكس فإنها فرطت فيه بعد خسائر متلاحقة وفشل إثر فشل.

الظاهرة الثالثة: تتعلق بتعاقب رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير على هذه الجريدة، ولعل دارا أو جريدة أخرى لا تعكس بهذه التغيرات الحادة فى رؤسائها المسئولين ما تعكسه الجمهورية من موقف الثورة ونظام الحكم القائم من المسئولية عنها أو تقدير أهميتها، وفى هذا الصدد فإنى أفضل أن أعرض للقارئ التطور التاريخى للمسئولية عن دار التحرير للطبع والنشر على هيئة عهود متتالية.

العهد الأول منذ بداية الصدور،أو منذ ما قبل الصدور وحتى ٨ نوفمبر ١٩٥٧، وكان نجم هذا العهد هو الرئيس محمد أنور السادات، وقد أحيط بثلاثة معاونين يتولون مساعدته على إدارة الجريدة، لكنهم فى ذات الوقت كانوا يمثلون ما يمكن وصفه بلفظ مهذب بأنهم كانوا بمثابة مندوبين سامين للرجال البارزين بين قادة الثورة فى ذلك الوقت، وعلى حد تعبير المخضرمين كان هناك مندوب «أو ممثل» لجمال عبدالناصر هو محسن عبدالخالق، ومندوب (أو ممثل) لعبدالحكيم عامر هو المحاسب حازم النهرى، ومندوب (أو ممثل) لزكريا محيى الدين هو إسماعيل عامر، ويتميز عهد السادات كرئيس لمجلس الإدارة بكل ما يتميز به عهد الثورة.

العهد الثانى يبدأ فى ٨ نوفمبر ١٩٥٧ حيث أسندت مهمة الإدارة إلى عسكرى خامس كان بمثابة صديق (وليس مندوبا أو ممثلا) لأحد قادة الثورة البارزين، كان هذا العسكرى هو عبدالرءوف نافع صديق عبداللطيف البغدادى، وقد ظل فى موقعه قرابة عام ونصف عام حتى ٦ أبريل ١٩٥٩، ويتميز عهده بالانضباط ومحاولة التنظيم.

العهد الثالث يبدأ فى ٦ أبريل ١٩٥٩ بتولى أحد قادة الثورة المسئولية الاسمية والفعلية بنفسه وكان هذا العضو هو صلاح سالم وزير الإرشاد القومى السابق ونجم الثورة الساطع فى أول عهدها، وقد تولى هذا المنصب بعد مصالحته مع جمال عبدالناصر، وقد سبقت هذه المصالحة فترة جفاء طويلة، وقد ظل صلاح سالم مسئولا عن الجمهورية قرابة ثلاث سنوات انتهت بوفاته.

ومن الطريف أن مركز الأبحاث فى دار التحرير يسجل أن صلاح سالم كان بمثابة الرئيس الثانى لمجلس الإدارة بعد أنور السادات مباشرة، ويعتبر أن مدة صلاح سالم ابتدأت فى ٢٥ أبريل ١٩٥٩، وأن مدة أنور السادات انتهت فى ٢٤ أبريل ١٩٥٩.

وكما هو متوقع فقد عكست الجمهورية طموح صلاح سالم غير المحدود للارتقاء بالجريدة، وقد استعان على رئاسة التحرير فى أحد الأوقات بستة آخرين بالإضافة إليه هو نفسه، وكان من هؤلاء مَنْ عين بطريقة شرفية وهو الدكتور طه حسين، ومع هذا فقد كان الرجل يتابع العمل ويقرأ الموضوعات الرئيسية ويعدل فى المانشيتات.. إلخ، أما الخمسة الآخرون فهم: كامل الشناوى، وإسماعيل الحبروك، وموسى صبرى، وناصر الدين النشاشيبى، وإبراهيم نوار.

يبدأ العهد الرابع فى ٣٠ مارس ١٩٦٢ حيث عين أحد الضباط الأحرار من الصف الثانى وهو كمال الدين الحناوى خلفا لصلاح سالم، على الرغم من أن مصطفى بهجت بدوى يروى أنه هو نفسه كان المرشح لخلافة صلاح سالم بناء على توصيته.. وقد استمر عهد كمال الدين الحناوى عامين وأربعة شهور.

يبدأ العهد الخامس فى ٣٠ يوليو ١٩٦٤، واستمر لأقل من عام، ويعد أقصر العهود عمرا، وهو عهد حلمى سلام، الذى استند إلى تقرير سبق إعداده بزيادة عدد الصحفيين والعاملين فطلب نقل بعض الصحفيين والإداريين خارج المؤسسة، وانتهى عهد حلمى سلام بوقوعه فى خطأ شهير هو نشره تصريحات الرئيس عبدالناصر فى الجلسة السرية لمجلس الأمة على نحو ما نقرأ بالتفصيل فى مذكراته التى عرضناها فى البابين الخامس والسادس من كتابنا هذا.

يبدأ العهد السادس فى ١٨ مايو ١٩٦٥ (أو فى ٢٠ مايو فى أقوال أخرى) حيث عين مصطفى بهجت بدوى رئيسا لمجلس الإدارة، وقد استمر فى هذا الموقع لأكثر من عام وخمسة شهور، وهو عهده الأول فى المسئولية عن هذه الدار.

ويبدأ العهد السابع فى أول نوفمبر ١٩٦٦ حيث أسندت رئاسة مجلس الإدارة إلى فتحى غانم، وقد بقى فى هذا الموقع حتى قرب نهاية ١٩٧١ مكملا أطول مدة حتى ذلك الوقت.

ثم يبدأ العهد الثامن فى نهاية ١٩٧١ وفيه يعود مصطفى بهجت بدوى إلى رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة التحرير، ويبقى حتى ١١ مارس ١٩٧٥ محققا أيضا فترة تعتبر قياسية فى ذلك الوقت.

ويبدأ العهد التاسع من عهود الإدارة فى دار التحرير فى ١١ مارس ١٩٧٥ حيث تولى نقيب الصحفيين عبدالمنعم الصاوى رئاسة مجلس إدارة دار التحرير ورئاسة تحرير الجمهورية، فى نفس الوقت الذى تولى فيه إحسان عبدالقدوس رئاسة مجلس إدارة الأهرام على حين تولى على حمدى الجمال رئاسة تحرير الأهرام.. وقد امتد عهد الصاوى عامين.

ويبدأ العهد العاشر للجمهورية فى ٩ مارس ١٩٧٧ حيث أسندت رئاسة مجلس إدارة ورئاسة التحرير إلى محسن محمد، الذى فوض بدوره عبدالحميدحمروش فى اختصاصاته المالية والإدارية، وقد استمر هذا الوضع حتى عين محفوظ الأنصارى رئيسا لتحرير الجمهورية على حين بقى محسن محمد رئيسا لمجلس الإدارة فقط حتى ١٩٨٩.

أما العهد الحادى عشر للجمهورية فيبدأ فى ١٩٨٩ حيث عين سمير رجب رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير المساء، وقد كان يتولى رئاسة تحرير المساء منذ ١٩٨١ مع بقاء محفوظ الأنصارى رئيسا لتحرير الجمهورية وقد استمر الوضع هكذا حتى ١٩٩٨ حيث أصبح سمير رجب رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير الجمهورية، على حين عين محفوظ الأنصارى رئيسا لمجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط.

ويرى كثيرون من الذين عاصروا هذه الفترة (حياة أو قراءة) أن من أبرز ملامحها فيما يتعلق بموقف السلطة من الصحافة تصدى أحد الصحفيين لمهمة كاتب السلطان ، وما استتبع ذلك من نفوذ رهيب حققه هذا الصحفى من ناحية، ومن دخوله فى صراعات

مراكز القوى المختلفة من ناحية أخرى، وليس من شك فى أن الصحافة لم تستفد من هذا الوضع الذى وصل إليه أحد أبنائها أو أحد ممتهنيها، وإنما حدث العكس على طول الخط، فقد كان هذا الصحفى حريصا بكل ما أوتى من قوة ومن نفوذ ومن حيلة على أن يبقى هو وحده فى الساحة، وكان حريصا من ناحية أخرى على ألا يفقد مصدر قوته فى الصحافة، وإن حظى بأضعاف هذه القوة فى السياسة، ولم يكن من الصعب على أحد أن يستنتج أن هذا الوضع الاستثنائى لن يدوم لأنه ببساطة ضد طبائع الأشياء، ومع هذا فإن قدر الإيذاء الذى حاق بالصحافة نتيجة هذا الوضع الاستثنائى قصير العمر كان أفظع مما قد يتصوره أى إنسان.

فقد تسارعت وتراكمت القرارات التى حطمت أقلام كل مَنْ كانوا فى الصف الأول، وكل مَنْ كانوا على مشارف الصف الأول، وأهين هؤلاء بأقصى ما يمكن من إهانات، وبقيت شخوصهم على هيئة أشباح ليس إلا، مع أنهم لم يكونوا قد بلغوا من العمر أرذله، وحين تفتحت مدارك جيلنا كنا نفاجأ يوما بعد آخر بأن كثيرين لا يزالون على قيد الحياة من بين أسماء شخصيات تاريخية ووطنية ومهنية ذات إنجازات أدبية وصحفية ووطنية مهمة، وكنا نسمع عن هؤلاء فى سنوات سابقة وكأنهم جزء من الماضى، فلما عاد إلى الصحافة بعض الحرية باختفاء ظاهرة الكاتب الأوحد، فوجئنا بأن هؤلاء النجوم القدامى كانوا فى حالة كسوف كلى أو جزئى فى ظل انفراد شخص واحد بالمجد، وليس من المبالغة أن نذكر أن جيلى لم يكن يعرف أن على أمين ومصطفى أمين لا يزالان على قيد الحياة إلا حين عاد الأول وأفرج عن الثانى فى مطلع ١٩٧٤، وهكذا فوجئنا بقدرات صحفية جبارة لشخصين كانا حين تفتحت مداركنا غائبين عن الساحة تماما، أو كانا وراء الشمس.

كذلك فقد كنا نعجب حين نعلم أن محمد زكى عبدالقادر وأحمد الصاوى محمد وفكرى أباظة وجلال الدين الحمامصى ومحمد التابعى وأحمد أبو الفتح وغيرهم هم أنفسهم الشخصيات الأدبية صاحبة الآثار الأدبية المتميزة، بل وصاحبة التاريخ المتميز والبارز فى الإصدارات الصحفية.

وكانت السنوات التالية من السبعينيات تكشف شهرا بعد شهر عن وجود شخصيات صحفية كثيرة أهيل عليها تراب النسيان، وتركت القلم وممارسة الكتابة لفترات طويلة، وكان من هؤلاء على سبيل المثال محمود عبدالمنعم مراد.

وقد تكرر هذا بصورة جزئية وبصورة أقل حدة فـى مطلع الثمانينيات حين عادت إلى الساحة الصحفـية فى مصر أقلام كانت قد آثرت الخروج فى عهـد الرئيس السادات، ومع أن بعض هؤلاء كان يـعمل فى الصحافة العربـية التى تصل إلى القاهرة (كـرجاء النقاش فى الدوحة)، فـإن البعض الآخر كان يـعمل فى صحافـة محدودة الأثر والتأثـير والوجود (كمحمود الـسعدنى فى مجلة ٢٣ يولـيو)، وبعودة هؤلاء إلى وطنهم عـادوا إلى التواجد الفعال والحضور القوى فى أكثر من إصدار.

▫

ويبدو لى وإن كان بعض القراء قد لا يوافقوننى فى استنتاجى، أن أحداً من الصحفيين المقربين من الرئيـسين التالـيين: السادات أو مـبارك لم يشـأ على الإطلاق أن يـلعب دور هيكـل مع عبدالناصـر، فقد كان وعيـهم بحجم الـكارثة على المسـتوى الإنسانى كـفيلا بمنعهم من الانزلاق إلى بئر ليست لها قرار، ومع أن هيكل فى عهد عبدالناصر كان رجل سياسة وحكم، فإنه احـتفظ من الصحافة بمقاله الأسبوعى فى «الأهـرام»، فلما فقد مجده السياسى، أخذ ـ شأن كل مَـنْ يتعرضون لمثل موقفه ـ يركز على ما فـى يديه مما تبقى من هذا المجد، سواء من وثائق أو روايات، وقد قضى بـضع سنوات حتى تحقق له الحد الأدنى من التوازن النفسى والاجتماعى، وطيلة هذه الـسنوات كان هيكل يدلى بأحاديث متعددة، ظاهرة التـناقض، بل صارخة التنـاقض وإن كان بعض القراء لا يتـصورون حدوث هذا، ومن ذلك أنه كان ـ أى هيكل ـ يصف الرئيس السادات نفسه بأنه «الناصرى الأول»، ومن ذلك أيـضاً أنه لجـأ عقب تـوقيع الـسادات لـمعاهدة الـسلام إلى الحـديث المكـرر عن أن للمعاهدة ملاحق سرية، ومع أن السادات نبهه إلى أنه ليست هناك ملاحق سرية، ومع أنه روى لقرائه وجهة نظر السادات، فإنه ظل ـ قرابة عشرين عاما ـ يلف ويدور حول احتمال وجود المـلاحق الســرية للـمعاهــدة، ومن ذلك أيـضا أنه بـدأ يحاول تـأثيم وتجـريم كل الخطـوات الهادفة إلـى إشراك الولايات المـتحدة فـى إدارة الصراع التـى شارك هو نفـسه بأقصى قوة فى السعى إلى بدايتها، بل كان المبشر بها والمتمنى لها.

وقد تركت كل هذه المواقف المتناقضة آثارها المدمرة، لا على الموقف السياسى المصرى ولا على الفـكر السياسى الوطـنى، وإنما انحصر أثرها لـلأسف الشديد فى تدمـير جهاز المناعة لدى طائفة ليست بالقليلة من الصحفيين والمثقفين الوطنيين الذين قدر لهم أن يثقوا فى صباهم ومطلع شبابهم فى كتابات الكاتب الأوحد، وظلوا على هذه الثقة على الرغم من تغير الـظروف، ومع أن كاتبهم غيرأفكـاره وتوجهاته وجلده، وما فتئ يفعل هذا إلا

أنهم لم يكونوا بحكم الطبيعة البشرية وبحكم فسيولوجيا الجهاز العصبي على استعداد لأن يتغيروا إلا بالقدر الإنسانى وليس بالقدرالحرباوى.

وهكذا وجد هؤلاء أنفسهم يعانون، وهم يظنون أنهم يدركون الحقائق التى لا يدركها غيرهم، وهكذا انتعشت نظريات كثيرة من طراز نظريات المؤامرة، وادعاء الحكمة بأثر رجعى، كما عادت إلى الوجود [فى أذهان هؤلاء وحدهم] سمة اختزال التاريخ كله فى أحاديات قاتلة أو ثنائيات فاتكة.

وكان هذا للأسف الشديد أثرا من الآثار السلبية بعيدة التأثير التى ترتبت على غياب مناخ الليبرالية والتعددية فى عصر الثورة.

وهو أثر يتحقق فى الجيل الذى يشهد فى صباه مثل هذا المناخ، ويختزن ما يراه فى ذاكرته ووعيه ثم يبدأ فى التعبير عنه بعد عشرين وثلاثين سنة.

وهكذا قدر لهذا الوطن أن تمتد معاناته من مناخ الستينيات بصورة أخرى منذ منتصف الثمانينيات، وربما تستمر مثل هذه المعاناة حتى نهاية العقد الأول أو الثانى من القرن الحادى والعشرين، ولا منجاة للوطن من الآثار الجانبية لهذا النمط الفكرى إلا بخروج هذا الجيل إلى العالم وممارسته للحياة على نحو متفتح يتيح له فهم التأثير اللامتناهى للحرية والليبرالية والتعددية.

❑

وسنرى فى هذا الكتاب وجهات نظركثيرة تشرح تصور السلطة لعلاقتها بالصحافة، ولعل أهم هذه الوجهات ما يراه جلال الدين الحمامصى من أن عبدالناصر كان قد توصل إلى التحكم فى لقمة العيش، ويبدو أن هذا صحيح، وإن كان الحمامصى لم يصل فى تكوينه لوجهة نظره إلى جوهر الحقيقة الذى أصبح مرسوما أمام أعيننا الآن بكل قوة، ذلك أن تأميم الصحافة لم يمكن الدولة من السيطرة على الصحافة ومؤسساتها فحسب، بل إنه ألغى وجود الصحفى كمهنى حر، فقد أصبح الصحفيون جميعا موظفين تحت رحمة الدولة أيـاً كان اسم الدولة ، ومن سخريات الأقدار أن جريدة حزب مصرى معارض نشرت فى الصفحة الأولى من عدد أخير لها نبأ مسيرة قام بها صحفيوها متجهين إلى مجلس الشورى من أجل مقابلة رئيس المجلس يطلبون منه إعانة للصحيفة الأسبوعية التى تصدر عن الحزب وتعانى صعوبات مالية جمة تكاد تعصف بوجودها، ومع هذا فإن هذه الصحيفة تحرص على الدوام على أن تصور نفسها معبرة عن تيار

الأغلبية فى الشارع العربى، بل يصل الأمر بها إلى حد اللجوء بسهولة إلى تخوين كل مَنْ يخالفها الرأى والتوجه.

وهكذا فقد نشأ فى العقل المصرى المعاصر أنه لم يعد فى مقدور المهنة أن تقوم بنفسها.

وقد رسخ هذه الفكرة ما حدث حين تبنت دار نشر مصرية فكرة إنشاء مطبوعة جديدة يكون نجمها الأوحد هو الكاتب الأوحد فى عصر الثورة، وتتولى جهات شبه معروفة وشبه مجهولة فى آن واحد ـ تمويل نفقات الإصدار والدعاية المكثفة من خلال تكفل مؤسستين صحفيتين عربيتين بالتمويل بطريقة غير مباشرة وذلك بشراء حق نشر مقالاتها نظير مقابل مادى مغالى فيه إلى أبعد الحدود.. ومع هذا التمويل الضخم، والدعاية المكثفة التى تفوق تكاليفها تكاليف الإنتاج نفسه، ومع المقال المستطرد الطويل الحافل بالإثارة فى العناوين الضخمة وباصطناع الوثائق.. إلخ، فإن سقف توزيع هذه المطبوعة قد وقف عند الحد اللازم لضمان دوران ماكينة الطبع حتى ظهور النسخة الجيدة تكنولوجيا فحسب.

وهكذا ثبت للجميع مدى عقم التوجه الصحفى الذى ساد وتسيد بحكم الحديد والنار والانفراد المطلق المحمى بكل وسيلة من وسائل حماية الاحتكار.

وفى المقابل فإن محاولات جادة ومتعددة برزت إلى الوجود فى النصف الثانى من عقد التسعينيات، أثبتت مدى جدوى الاعتماد على القارئ فى النجاح والذيوع والانتشار واكتساب المصداقية، وأثبتت فى ذات الوقت ـ وحين فقد بعض أصحاب هذه المحاولات البوصلة ـ مدى ما يجلبه الاعتماد على السلطات من فشل سريع وإخفاق ذريع.

ومما يؤسف له أن ازدواج الرؤية قد حال بين أصحاب النجاح والاستمرار فيه، ومما يؤسف له ـ أيضا ـ أن أجهزة حكومية وضعت تحت أقدام الناجحين كثيرا من الوسائل التى تكفلت بانزلاق النجاح إلى قيم أخرى كانت كفيلة بالقضاء عليه.. ومع هذا فلاتزال هناك شموع مضيئة.. ومع هذا ـ وهو الأهم ـ فإن حصاد التجربة أثبت للجميع بما لا يقبل الشك أن القارئ وحده هو السيد الباقى، وأن ما عدا ذلك أسياد مؤقتون يقودون إلى الفشل التالى حتى وإن قادوا إلى نجاح آنى.

وربما أجدنى بعد كل هذا الاستطراد فى حاجة إلى أن أطلب إلى القراء أن يدعوا الله معى أن يكون النجاح الصحفى فى المستقبل مرتبطا بالنجاح المهنى لا بالنجاح فى العلاقات الاجتماعية أو السياسية.

وربما كان الانتماء إلى أهل الثقة بمثابة أخطر الأمراض التى أصابت الصحافة فى عهد الثورة، فقد أصبح النجاح فى الوصول إلى المناصب الرئاسية فى الصحافة مرتبطا بالعلاقات الوثيقة بأهل السلطة، وقد استكانت أجيال متتالية من الصحفيين إلى التفسير القائل بضرورة ثقة رجال الحكم فى الصحفى حتى يستطيع الصحفى أن يصل إلى الموقع المتقدم، وفسرت المكانة التى وصل إليها الصحفى الأوحد على أنها كانت بفضل ثقة قبل أن تكون بفضل كفاءة، ومع أنه هو نفسه أراق ماء وجهه من أجل أن يحصل ولو من معجبيه على أى اعتراف بأن كفاءته كانت سبب مكانته، إلا أن التيار المنتصر لفكرة الثقة كان أقوى من أن توقفه أية جهود أو سدود.

وهكذا بات فى عقيدة الصحفيين أن الانتماء إلى مجموعة رجال الحكم عامل لا غنى عنه لأى تقدم مهنى أو وظيفى، وربما كان هذا أمرا طبيعيا فى ظل ملكية الدولة للصحافة أيا ما كانت الوسيلة أو الغطاء الذى اتخذ للتغطية على هذه الملكية، ومن الطريف أن الصحافة نفسها كانت تنشر أخبار تعيين رئاستها بصيغة أصدر الرئيس - باعتباره رئيسا للاتحاد الاشتراكى العربى - قرارا بتعيين فلان رئيسا للتحرير، وكان النظير الثورى مع هذا لا يجد أية غضاضة فى أن يشير إلى أن الصحافة ملك للشعب بينما كانت الحقيقة التى لا جدال فيها أن الصحافة بهذه الإجراءات المتوالية كانت تخرج بالفعل من ملكية القارئ وسيطرته إلى ملكية الدولة وتحكمها وأهواء رجالها.

ومن العجيب أن أسماء صحفية كبيرة تستحق ما هو أكثر من رئاسة التحرير لم تصل إلى رئاسة التحرير إلا بفضل علاقتها بصلاح سالم أو عبدالحكيم عامر أو على صبرى على سبيل المثال، وفى ظل ترسيخ هذه الصورة فإن الأجيال الجديدة من الصحفيين بدأت حياتها ومضت فيها وهى تضع نصب عينيها قيمة الحصول على ثقة قطب من أقطاب أو رجال الدولة، قبل أن تضع قيمة التفوق الصحفى على نفس المستوى.

أما هذا الكتاب الذى بين أيدينا فيعرض لعدد من المذكرات:

فى الباب الأول من هذا الكتاب نتناول مذكرات الأستاذ موسى صبرى التى صدرت قبل وفاته بيوم واحد، ودفنت مع صاحبها برضا جهات تملك الحق فى هذا القرار، وقد أعدها على عجل بينما كان يصارع المرض فى أيامه الأخيرة.

وهى مذكرات حافلة بالمواقف والأسرار والخفايا، كما أنها تتناول كثيراً من الوقائع

والأحداث التى شهدها صاحبها على مدى خمسين عـاما بالفعل كان قريبا فيها من مواقع صنع الأحداث وتسجيلها ونشرها.

ثم يعرض هذا الكتـاب فى الباب الثانى لمذكرات الأستاذ أحمد بـهاء الدين عن فترة من أهم فترات حياته وحياتنا، وهى تلك المذكـرات التى نشرها فى المصور ثم جمعها فى كتاب بعنـوان «محاوراتى مع السادات»، وهى حافلـة بكثير من الرؤى الناقـدة لسياسات السادات وأسلوبه فى الحكم وفى العلاقـات الخارجية وكيف شارك صاحب المذكرات فى صياغة عدد من التحولات السياسية والاقتصادية المهمة على صعيد العمل الداخلى.

كما تعرض مذكرات أحمد بهاء الدين للعلاقات المصرية مع كل من سوريا والقذافى والاتحاد السوفيتى من وجـهة نظر أحمد بهاء الدين فى الغالب، وسـن وجهة نظر السادات على نحو ما يرويها بهاء الدين.

وتفـرد مذكـرات بهـاء الديـن نصوصـاً طويـلة لـلإشادة بالـسيـدة جيـهان الـسادات وشخصيتها، وللحديث عن ملامح تأثير عثمان أحمد عثمان على السادات.

أما مذكرات عـبد الستار الطـويلة التى نتـدارسها فى الباب الـثالث فتضم كـثيرا من النصوص المتـفردة التى تصور كثيـرا من الأجواء التى أحاطت بالأحـداث والإنجازات التى حفل بهـا عهد الرئيس الـسادات، ونحن نراه ينـتقد السادات فى مـواضع ويثنى عليـه فى مواضع أكثر، ويتأمل فلسفته وأسلوبه فى كل المواضع، ولكن الأهم من هذا كه أنه يجيد التصوير النفسى لكثير من المواقف واللقاءات واللحظات والكواليس.

وتتطرق هذه المذكرات إلى مناقشة العلاقات المصرية - الليبية، والانفتاح الاقتصادى، وإن كانت تـركز على فلـسفة الـسـادات فى الحكم وفى الـتعامل مع الـيسار، ومع قـضية السلام، وقضية فلسطين.

وبذات القدر يروى عبد الـستار الطويلة ذكرياته عن الكـتاب الذى وضعه عن حرب أكتـوبر ١٩٧٣، وذكرياتـه عن تعـارفه بالرئـيس مبارك، ومـن قبل بـالرئيس الـسادات، وبالسيدة جيهان السادات، فضلاً عن آراء متعددة له فى كثير من الشخصيات كسيد مرعى وأشرف مروان.

ويعرض الباب الرابع من هذا الكتاب كتاب فـتحى غانم «معركة بين الثورة والمثقفين» الذى يلخـص فيه صاحبه بـطريقة مقتـدرة وفذة حياة الصحـافة وصراعها كلـه فى عهد الثورة، وهو يروى كل ما رآه وكل ما أدركه ببصيرته الواعية دون أن ينتصر لغايات قصيرة النظر أو لأهداف يرسم بها مستقبل علاقاتها أو حاضرها.

كما يعرض هذا الكتاب فى بابين متواليين لنصين من نصوص حلمى سلام يمثلان القدر الأكبر من مذكراته:

نتدارس فى الباب السادس كتاب «أنا وثوار يوليو»، وهو مجموعة فصول كتبها صاحبها عن قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وسجل من خلال الحديث عن شخصيات هؤلاء الثوار ذكرياته وانطباعاته وآراءه عن الفترة الأولى من عمر الثورة، وعن الفترة التى سبقت قيامها.

أما النص الثانى لحلمى سلام وهو الذى نتدارسه فى الباب السابع فهو مجموعة حواراته مع الأستاذ رشاد كامل التى نشرت فى كتاب «ثورة يوليو والصحافة». وفى هذه المذكرات يتحدث حلمى سلام باستفاضة وتفصيل عن الفترة التى تولى فيها رئاسة مجلس إدارة دار التحرير ورئاسة تحرير الجمهورية، وعما نسب إليه من التسبب فى نقل مجموعة كبيرة من الصحفيين من العمل الصحفى إلى العمل فى شركات القطاع العام، كما يتعرض بالتفصيل لقصة إخراجه من منصبه فى ١٩٦٥، ويلقى بأضواء كثيرة على تأميم الصحافة، وقصة إيقاف فكرى أباظة عن الكتابة واضطراره للاعتذار على صفحات الأهرام، وهو الذى لم يقبل فى اجتماع مجالس إدارات الصحف أن يجامل عبد الناصر فى موقف عابر.

❑

ويعرض كتابنا بعد هذا فى الباب السابع لمذكرات جلال الدين الحمامصى، التى صدرت شبه متنكرة على هيئة كتاب سياسى سمى «حوار وراء الأسوار»، وهى مذكرات ثرية بالأحداث والآراء والروايات، مع أن شهرتها عند الجمهور المصرى والعربى تكاد تقتصر على واقعة واحدة من الوقائع التى تضمنتها، وهى الواقعة التى أثارت وقتها جدلاً واسعاً وجعلت الرئيس السادات نفسه يهاجم جلال الدين الحمامصى هجوماً قاسياً وعنيفاً وعلنياً، بل ويقاطعه رغم صداقتهما القديمة، وهى صداقة عزيزة وقوية لأنها نشأت ونمت وهما فى المعتقل فى الأربعينيات.

وتشتمل هذه المذكرات على وقائع كثيرة تتعلق بالنشاط السياسى للحمامصى منذ انضم إلى مكرم عبيد فى الانشقاق على الوفد فى ١٩٤٢ وحتى قيامه بالتدريس لطلاب الجامعة حين أدار هذا الحوار بعد منتصف السبعينيات.

❑

ونحن نرى أن أحداً من هؤلاء الصحفيين الذين نتناول مذكراتهم لم يسلم من المعاناة

من الثورة وقراراتها وإن اختلفت درجة المعاناة، فهذا هو أحمد بهاء الدين الذى يبدو للكثيرين أنه نال أكثر من حقه من المناصب، إلا أنه يعترف بنفسه دون امتنان أن آل أمين عينوه رئيسا لتحرير الأخبار، وكان بمثابة رئيس تحرير أخبار اليوم الأول ، وأن الثورة نقلته من هذا السرادق الكبير إلى دار الهلال، ثم أبعدته فى عهد السادات، ثم أعادت إبعاده.

وهذا موسى صبرى ـ الذى نال منصب رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم وظل يشغله تسع سنوات متواصلة كما نال منصب رئيس التحرير وظل يتولاه قرابة ثلاثين سنة ـ يحكى عن معاناة متعددة جعلته يؤثر الانتقال من بيته فى الأخبار إلى الجمهورية مرتين، ويعانى فى كل الأوقات من تقلبات النظام.

وهذا هو حلمى سلام يفقد مناصبه مرتين بجرة قلم، وهو الذى كان قد وصل قبل قيام الثورة فى دار الهلال إلى مكانة رفيعة ومتميزة.

وهذا هو جلال الحمامصى يفقد مناصبه فى عهد عبدالناصر، بل ويعانى من غضب صديقه القديم أنور السادات، وهجومه عليه فى قسوة تفوق ما هو محتمل عند أى من البشر كائنا من كان.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يرزقنى الهدى والتقى والعفاف والغنى، وأن يهيئ لى من أمرى رشدا، وأن يهدينى سواء السبيل، وأن يتغمدنى برحمته، وأن يشملنى بتوفيقه، وأن يحفظ علىّ نعمه الظاهرة والباطنة، وأن يقينى شر العجز والكسل والجبن والبخل وقهر الرجال، وأن يتقبل منى عملى خالصا لوجهه الكريم، مع أنى لا أنجو من الرياء فى كل ما أفعل.

هذا وبالله التوفيق.

محمد الجوادى

مذكرات الصحفيين

في خدمة السلطة

1

خمسون عاما في قطار الصحافة

مذكرات:

موسى صبري

دار الخيال

(١)

لموسى صبرى مكانة متميزة بين الصحفيين من أبناء جيله، فقد ظل فى موقع تنفيذى متقدم من الصحافة المصرية طيلة فترة طويلة جداً، ومن الأفضل أن نصور تاريخه من الأحدث للأقدم، فقد وصل إلى سن التقاعد (١٩٨٤) وهو رئيس لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم ورئيس منفرد لتحرير الأخبار، واستمر فى موقعه شهورا بعد بلوغه الستين، حتى قام الرئيس مبارك بافتتاح المبنى الجديد للمؤسسة الذى أنشئ فى عهده وكان موسى صبرى قد وصل إلى هذين المنصبين فى ١٩٧٦ عندما أجريت حركة تعيينات وتنقلات فى مناصب رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير، وفى هذه الحركة عين رئيسان لمجلس الإدارة والتحرير وصلا إلى سن التقاعد فى وقت واحد وهما الأستاذان: أنيس منصور وموسى صبرى. وكان موسى صبرى قبلها رئيساً لتحرير الأخبار مع مجموعة من رؤساء التحرير الشرفيين الآخرين، على حين كان أنيس منصور رئيساً لتحرير آخر ساعة.

وقد خلف موسى صبرى على أمين فى منصب رئيس مجلس الإدارة ، على حين انفرد بمنصب رئيس تحرير الأخبار الذى كان يشغله آخرون معه.

قبل هذا كان موسى صبرى رئيساً لتحرير الأخبار منذ بداية الستينيات، لكنه كان أحد الرؤساء، وإن تولى المسئولية كاملة فى بعض الأحيان، وكان آخر رؤساء مجلس الإدارة الذين عمل موسى صبرى تحت رئاستهم قبل عودة آل أمين إلى مؤسستهم هو إحسان عبدالقدوس، أما قبل إحسان عبدالقدوس فقد كان نائب رئيس الجمهورية (وهو الرئيس

أنور السادات نفسه) مكلفاً بالإشراف على مؤسسة أخبار اليوم، وفيما قبله كان محمد حسنين هيكل قد تولى هذه المسئولية لفترة قصيرة من خلال ما سمى بمؤسسة الصحافة العربية المتحدة وصيغ أخرى من هذا القبيل، وقبل هذين: السادات وهيكل كانت الأخبار بعد تأميمها قد وقعت تحت رئاسة كل من كمال الدين رفعت ومحمود أمين العالم وخالد محيي الدين.

وفيما قبل التأميم كانت المؤسسة بالطبع في يد مؤسسيها وصاحبيها مصطفى أمين وعلى أمين. وقد انتظم موسى صبرى فى العمل فى مؤسسة أخبار اليوم بالمواكبة لإنشاء جريدة الأخبار، وبهذا فإن عمره الصحفي فى مؤسسة أخبار اليوم يمتد مع جريدة «الأخبار اليومية وحتى وفاته، وإن كانت «أخبار اليوم» التى صدرت قبل الأخبار بثماني سنوات أكبر بالطبع فى عمرها الصحفى من عمره الصحفى.

وفى أثناء هذا الحقبة الممتدة خرج موسى صبرى من مؤسسة أخبار اليوم ومن جريدة الأخبار بالتحديد إلى جريدة الجمهورية مرتين: كانت المرة الأولى بإرادته، لا نقول الحرة، ولكن شبه الحرة. وحسب روايته فى هذه المذكرات فقد تضايق من أن ينقل أحمد بهاء الدين إلى مؤسسة أخبار اليوم ويمنح لقب رئيس التحرير بينما لا يناله هو الذى يدير الجريدة ويتحمل مسئوليتها.

ومع أن الاتفاق كان يقضى بأن يكتب بهاء الدين ويعمل فى أخبار اليوم ولا تكون له علاقة بالأخبار من قريب أو بعيد، إلا أن موسى صبرى كان فى غاية الضيق خاصة بعد أن اكتشف ـ على حد روايته ـ أن الرئيس عبد الناصر ليس هو المعترض على توليه رئاسة تحرير الأخبار كما أخبره مصطفى أمين، وأن مصطفى أمين كان يجامل محمد حسنين هيكل فى هذه الرغبة، وهكذا قبل موسى صبرى عرضاً كان قائماً من صلاح سالم بأن يتولى رئاسة تحرير الجمهورية، وقد أثبت موسى صبرى نجاحاً فى هذا الموقع لكنه لم يلبث أن عاد إلى مؤسسته المفضلة الأخبار.

وهكذا فإنه فى نهاية عام ١٩٥٩ أعلن عن استقالة موسى صبرى من «الأخبار» ليتولى رئاسة تحرير «الجمهورية»، وبقى موسى صبرى فى «الجمهورية» قرابة ثلاث سنوات، عاد بعدها إلى داره فى «الأخبار».

أما المرة الثانية فقد أبعد فيها موسى صبرى من منصب رئيس تحرير الأخبار إلى الجمهورية بدون منصب محدد، وذلك كتوبيخ أو عقاب مخفف على موقفه المنفعل وما كتبه عما دار فى محاكمات شمس بدران، وهو ما أطلق عليه الرئيس عبدالناصر بنفسه

تعبير أو وصف تحويل القضية من قضية مؤامرة سياسية إلى قضية فساد نظام الحكم»، وقد مارس موسى صبرى تألقه الصحفى فى الجمهورية حتى من غير منصب بفضل احتضان زميله فتحى غانم رئيس مجلس الإدارة له ولنشاطه وموهبته، وبقى موسى صبرى فى الجمهورية بعض الوقت حتى عاد إلى الأخبار قرب نهاية عهد الرئيس عبدالناصر.

وقد استمرت هذه الفترة خمسة شهور (أبريل ١٩٦٩ ـ سبتمبر ١٩٦٩).

قبل الثورة بدأ موسى صبرى تجربته الصحفية مع جلال الحمامصى فى جريدة «الزمان» التى كان يصدرها إدجار جلاد باشا، كما عمل أيضاً فى صحف: «الأساس» و«بلادى» و«الأسبوع».

عمل موسى صبرى سكرتيرا لتحرير «بلادى»، وكان أول حديث صحفى له مع السيدة نبوية موسى، وفى ١٩٤٦ عمل موسى صبرى سكرتيرا لتحرير «الأسبوع»، ثم انتقل إلى جريدة «الأساس» (وهى جريدة الهيئة السعدية) ليعمل محررا أدبيا.

وكان ادجار جلاد أحد المقربين من الحاشية الملكية قد أصدر جريدة «الزمان»، وكان الحمامصى نجمها، ومعه عمل فيها الأستاذ على حمدى الجمال، وإليها ذهب موسى صبرى هو الآخر! ! لكنه بعد فترة استقال من جريدة «الزمان»! ! وانتقل موسى صبرى إلى «دار أخبار اليوم»، هو يروى فى أحد الحوارات أن على أمين قال له: إن أمامك ساعة تذهب فيها البرلمان لتأتى بأخباره وتعود، فأنت محررنا البرلمانى، وذهب موسى صبرى وعاد بالأخبار، وبدأت رحلته فى «الأخبار» بداية قوية!

بزغ نجم موسى صبرى فى مؤسسة «أخبار اليوم»، وكان أسلوبه وأسلوبها متفقين إلى حد كبير، وسارت الأمور معه على نحو لا بأس به، وأصبح فى سن مبكرة نائبا لرئيس تحرير «الأخبار».. ثم رأس تحرير مجلة «الجيل» التى كانت تصدرها «دار أخبار اليوم».

وقبل هذا كان موسى صبرى قد بدأ نشاطه الوطنى مؤيداً لمكرم عبيد مما استدعى اعتقاله .

وفى المعتقل تلقى موسى صبرى عن جلال الحمامصى أصول العمل الصحفى وفصوله، وتطبيقاته حين بدأ موسى صبرى نفسه يجمع أخبار المعتقلين ويهربها، هكذا يروى موسى صبرى نفسه، وأياً ما كان الأمر حتى عند المتشككين دوماً فى مبالغاته، فقد خرج موسى صبرى من هذه التجربة بعلم كثير وفن أكثر.

وفى المعتقل أيضا زامل موسى صبرى أنور السادات! ! الضابط الأسمر وفى المعتقل أيضا عرف موسى صبرى الشيخ الباقورى وتوثقت علاقتهما.

خرج موسى صبرى من المعتقل، بعد مغامرات شارك السادات فيها، ليس موضعها هنا، ولكنها معروفة للناس، وأظن أن الصورة الكاريكاتيرية التى رسمها مصطفى حسين وفيها السادات وموسى صبرى يمسكان بسلم الهروب من المعتقل، لا تزال عالقة بأذهان الذين رأوها على الصفحة الأخيرة من «مايو» فى سلسلة مقالات السادات «عرفت هؤلاء».

(٢)

ولد موسى صبرى فى أسيوط عام أربعة وعشرين (١٩٢٤)، وتخرج فى كلية الحقوق (١٩٤٣) فى الدفعة التى ضمت زميله الأديب الكبير عبدالرحمن الشرقاوى، وضمت من الوزراء: أحمد خليفة ، وأحمد ممدوح عطية ، وفاروق سيف النصر، ومن رجال المجتمع البارزين أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة بنك مصر، ومن رجال القضاء المبرزين مصطفى كمال كيرة رئيس محكمة النقض الأسبق، وأحمد ثابت عويضة رئيس مجلس الدولة الأسبق، أى أنه تخرج وهو دون العشرين، ولهذا فإنه لم يقبل قيده فى نقابة المحامين فى قصة مشهورة فى بداية تاريخه، ولجأ إلى مصطفى أمين وفكرى أباظة وعرض كلا الرجلين قصته فى الصحافة، وسنتناول فى هذا الباب ما يرويه موسى صبرى عن هذه الفترة من حياته إلى أن لجأ إلى الدكتور طه حسين الذى أوصى به وزير العدل محمد صبرى أبو علم باشا، لكنه اعتقل قبل أن يذهب لامتحان النيابة العامة.

حين تدخل مصطفى أمين وفكرى أباظة وطه حسين إلى جوار موسى صبرى فى هذه القضية، صورو للناس أنه نموذج للشاب جنى عليه نبوغه، لكننا ربما نصل إلى حقيقة أخرى الآن بعد مرور السنوات بل العقود من السنين ومع الاطلاع على الحقائق من عل ومع التأمل، وقد تكون الحقيقة الأخرى هى أن هذا الشاب قد جنت عليه شكواه التى جلبت له العمل فى الصحافة!! ولو عمل موسى صبرى محاميا لكان له فيها شأن أعظم من كل ما قد يظن الناس أنه قد حققه فى الصحافة!

فالحقيقة أن موسى صبرى حتى اليوم وحتى الغد نموذج لمحامى القضايا الساخنة الناجح ، وقد بلغ به تفوقه فى هذا الصدد أن تقرأ له اليوم مقاله الذى اقتنعت به بالأمس فلا تشعر إلا بالذهول من نفسك التى اقتنعت بالأمس، رغم أنك من مؤيدى القضية التى يدافع عنها موسى صبرى!

وليس من شك أن موسى صبرى قد حقق أمجادا فى عالم الصحافة. ولم يكن أنور السادات للحقيقة يقلل أو يهون فى تقدير قدرات موسى صبرى ولكنه كان يفسح المجال أمام غيره ليشاركوه القرب منه، وكان السادات يكثر من الصحفيين الذين يسند إليهم أدوار البطولة من حين إلى حين! كأنما كان السادات هو ذلك المخرج الذى عنده مَنْ قد يصلح للبطولة وهو موسى صبرى، ولكنه يؤمن أن فى الأعمال التى يخرجها متسعا كبيرا لا يملأه بطل واحد بهذه الشخصية.

ومع هذا فإن لموسى صبرى كثيرا من الإيجابيات التى أهلته وسوف تؤهله لأن يحتل مكانا بارزا دوما بين الأقلام المعاصرة له، على أن الأهم من هذا فى رأى أنه كان يتمتع بكثير من الصفات الشخصية الممتازة التى هى كفيلة برضا صاحبها عن نفسه، وإن لم يرض عن الناس، وإن لم يرضوا عنه.

وبالإضافة إلى هذه الصفات المميزة فقد كان إداريا مكنته الخبرة من الإمساك بزمام النجاح فى إدارته بالقدر الذى تسير به الأمور دوما إلى الأمام وإن لم تقفز!

وهو فنان رغم أنفه وهو إنسان شفاف حساس حتى وإن بدا متجهماً ومهموما، وهو مخلص لعمله ولمهنته إلى أبعد حدود الإخلاص.

ومن المهم ـ وهو من الإنصاف كذلك ـ أن نشير إلى أن موسى صبرى رغم كل كتابته وشهرته ونشاطه كان حريصاً على مجموعة من القيم لا يريد لحياته أن تنفصل عنها حتى لو كان انفصاله عن هذه القيم أمراً متوقعاً أو مغفوراً له أو مقدراً.

ومن العجيب والمبهج والمشرف ـ على سبيل المثال ـ أن هذا الرجل النجم عاش فقيرا ومات فقيرا، ويبدو لنا من مذكراته أنه كان واعيا لضرورة الحفاظ على صورته هذه من أجل تاريخه ، ومن أجل مستقبل وكرامة أولاده وبخاصة أنه رأى من مناظريه مَنْ تحول إلى مليونير بفضل ممارسات لم يكن موسى صبرى ليرتضيها، ويصل موسى صبرى فى الاقتناع التام بهذه الفكرة وبهذا الخلق إلى أن يلخص حياته المهنية كلها فى فقرة بليغة تحمل ما يعتقد أنه أسمى المعانى المشرفة له ولقلمه حيث يقول:

«لعل لى أخطاء عديدة ، أو خطايا.. فى عملى الصحفى قرابة نصف قرن من الزمان.. ولعل غيرى أقدر على إيضاحها».

«ولكننى أحمد الله أننى لم أنشر خبراً وأنا أعلم أنه كاذب.. ولم أنشر سطوراً وراءها نفع شخصى أو مادى.. ولم أستثمر قلمى فى مال حرام».

«وقد أعطتنى الصحافة كل ما سعدت به.. وهيأت لى «حياة مستورة» ولم أمد يدى إلا لكل ما هو حلال».

«وجلّ.. من لا يخطئ».

ويبدو أن الله جازاه عن مجمل حياته وإنجازاته ببيت سعيد.

وقد أتيح له أن يتسلم رئاسة مجلس إدارة «أخبار اليوم» على أحسن وضع يمكن أن تكون عليه إذ أنه خلف على أمين فى «الأخبار» بعد عودته إليها بكل الحب والأمل والحنان، وأفرغ على أمين كل هذا بسرعة فى أوعية هذه الدار كأنما كان يحس بدنو أجله، وترك فى كل ركن بصمة تجديده، ولم تكن مهمة مواصلة خطوات على أمين بالشىء السهل بالطبع، ولا كانت أيضا بالشىء المستحيل ولا الصعب، خصوصا لو كان خليفته ـ على نحو ما كان موسى صبرى ـ من أبناء «أخبار اليوم» المخضرمين، وكل ما قد يؤخذ على موسى أو على غيره أنه لم ينطلق بنفس السرعة التى كان ينطلق بها على أمين.

وعلى كل حال فتقدير مثل هذه الأمور ليس بالأمر السهل، وقد شهدت الدار والصحيفة كثيرا من التطوير فى عهد موسى صبرى، لكنه بالطبع لم يكن بالقدر المتوقع من دار تؤمن بالديناميكية التى كانت تستدعى أقداراً أكبر من التفوق تغطى على نجاحات كانت قد بدأت تتحقق فى «الأهرام»، وفى مقابلة تقدم صحفى وتوزيعى عظيم حققه الأستاذ محسن محمد فى «الجمهورية».

(٣)

لموسى صبرى إنتاج صحفى غزير ، ولايزال من الممكن أن تتحول مجموعات مقالاته فى كثير من القضايا السياسية التى تابعها والمعارك التى خاضها إلى كتب مهمة لولا سببان مهمان الأول: أنه توفى مبكراً عن أقرانه، والسبب الثانى أنه كان مشغولاً طيلة حياته الصحفية بالعمل اليومى، ولولا هذا وذاك لكان موسى صبرى قد جمع مقالاته فى كثير من الأزمات والمواقف على هيئة كتب قيمة أو ملفات مميزة ، وفى الحقيقة فإنها مقالات مهمة، ولها قيمة من حيث هى مرافعات جيدة فى الغالب، ولا يهبط مستواها إلى المتوسط إلا فى النادر ولا إلى ما هو أكثر من المتوسط بدرجة أو بدرجتين إلا فى أندر النادر.

وقد كان موسى صبرى يتناول موضوعاته بحماس شديد، وكان واضح التوجه، ولم يكن ـ لحسن الحظ ـ قادراً أبداً على اللعب على الحبال ولا على التوسط فى الرأى أو الاعتدال فى الهجوم أو التحفظ فى الدفاع.

ولموسى صبرى إنتاج أدبى غزير بالنسبة إلى أقرانه ويتمثل هذا الإنتاج فى ثمانى روايات تحول بعضها إلى أعمال سينمائية وتليفزيونية.

أما رواياته الثمانى فهى: «الجبان والحب»، «كفانى ياقلب»، «غرام صاحبة السمو»، «الحب أيضا يموت»، «دموع بلا خطايا»، «صانع الحب»، «رحلة النسيان»، «دموع صاحبة الجلالة».

وقد أصدر أيضاً مجموعة كتب الوجدانيات: «حبيبى اسمه الحب»، «حوار العاشقين»، «آدم يصرخ وحواء تستغيث»، «قلبى يرتجف»، «قلوب تتوجع»، «العاشق الصغير» و«نحب ولا نحب».

وكتاباته عن بعض فترات التاريخ المصرى المعاصر أقل إجادة من كتاباته فى الصحافة والأدب، ويرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب، ولكن أبرزها أنه لم يكن يطوع قلمه للتنظيم «الكرونولوجى» بحيث تأتى الوقائع مرتبة، لكنه كان يتناول الوقائع بطريقة المحامين، ولا بأس عنده فى أن يرجع مع الزمن إلى الأسباب بعد أن يكون قد وصل إلى النتائج، وأقوى كتبه التاريخية هو «قصة ملك و٤ وزارات»، أما كتاباه «وثائق حرب أكتوبر» و«وثائق ١٥ مايو» فيفتقدان روح الخلق الأدبى المنظم، وهى روح أساسية لابد منها إذا كان ولابد من كتابة بعض وقائع التاريخ على يد أمثاله من القريبين من صنع الأحداث.

ومع أن كتابه عن الرئيس السادات وعنوانه «السادات: الحقيقة والأسطورة» حافل بالآراء والوقائع القيمة فإنه يفتقد الهيكل التاريخى القوى، ولولا هذا لاحتل بسهولة مكانة أفضل المراجع عن عصر السادات لا عن السادات نفسه فحسب، ولكن يبدو لى أن هذا لم يكن ممكناً، فإن قرب موسى صبرى من السادات كان يحول بينه وبين أن يدرك عظمة اللوحة الإنسانية على نحو ما ينبغى.

ولموسى صبرى كتاب عن ثورة كاسترو فى كوبا، وكتاب من جزءين بعنوان «شيوعيون فى كل مكان»، وهو كتاب لم ينل إعجاب الشيوعيين المصريين على الرغم من عنوانه القوى والموحى لأول وهلة بأن كل الأماكن قد أصبحت شيوعية، لكن مضمونه يختلف عن هذا، وله فى هذا السياق أيضاً كتاب «مخبر صحفى وراء ١٠ ثورات».

وله من كتب الحديث عن الشخصيات «نجوم على الأرض».

وله كتابان آخران عن الصحافة: «الصحافة الملعونة»، و«عشاق صاحبة الجلالة»، وقد نشر تعليقات من طراز المرافعات على مذكرات كيسنجر وأصدرها فى كتاب «اعترافات كيسنجر».

وقد واظب موسى صبرى بعد بلوغه سن التقاعد فى كتابة صفحة أسبوعية بعنوان «بعيداً عن السياسة» فى مجلة آخر ساعة.

ورأيى أنه لا يقلل من أدبيات موسى صبرى التاريخية وقدرها روح التسرع فى كتاباته الوثائقية، ويبدو لكل متأمل أنه كان من الطراز الذى لم يكن عنده استعداد لمراجعة ما يكتب على ما سبق له كتابته فى الفقرة السابقة . ومع أنه ربما عانى من نقص الوقت إلا أنه كان بوسعه أن يستعين ببعض مساعديه ومحبيه ولكنه فيما يبدو كان يحب أن يكتب فيخرج كلامه إلى النور كأنه نور مصاحب لنور الشمس، ولو استطاع موسى صبرى أن يكتب كلامه للناس فى التاسعة صباحا حين يقرأ الناس الجريدة مباشرة لفعل! ولكن الله سلم.

ومن الإنصاف أن نفكر فى هذه الناحية على أنها تعبير عن فضيلة الصدق الداخلى، وهى بالفعل كذلك فى جانب كبير منها، حتى ولو كان هذا الصدق مواكبا للانفعال لا للفعل.

ولو أن موسى صبرى أتاح لنفسه شيئا قليلا من إعادة الصياغة وتطويل المقدمات وتطعيم السياق بما يبدو وكأنه نوع من الثقافة القادرة على استحضار أمثلة وعبارات واقتباسات من التاريخ والفلسفة والمنطق والتشبيهات، والإعراض عن التفاصيل الصغيرة، والميل إلى التلميح، والبعد عن التصريح بكل شىء، وتنكير المعارف وتجهيل المعلوم، وبناء الأفعال للمجهول، وإكمال الجمل الفعلية بالحال وظروف الزمان والمكان بدلا من المفاعيل المطلقة.. ولو أن موسى صبرى لجأ إلى بعض هذا ـ وليس إليه كله ـ لما كان فى وسع أى من صحفيينا على الإطلاق الصعود إلى الصف الذى هو فيه، ولكنه للأسف فى انتشائه بالسرعة فى المتابعة الخبرية والصحفية وبقدرته على أن يخرج كلامه مع نور الشمس مباشرة بحكم المنصب الذى هو فيه منذ أوائل الستينيات ضيع فرصة استغلها الذين لم يكن بوسعهم على سبيل المثال مجاراته فى هذا المضمار، وهم كثيرون آثروا اللجوء إلى الكتابة الأسبوعية، على حين بقى موسى صبرى طيلة أكثر من ربع قرن بمثابة الصحفى الوحيد القادر على أن يكتب كلما استدعى الموقف كتابته دون أن يقيد نفسه بوتيرة يومية

أو أسبوعية، وقد كان فى هذا الخلق أقرب إلى المحامين الذين يتولوا القضايا التى تجد أمامهم كلها جدت دون أن يلتزموا بوتيرة كتاب الأسبوعيات.

وقد ينعى بعض أساتذتنا الكبار على أنفسهم أن المناصب الإدارية كالعمادة ورئاسة الجامعة وما إلى ذلك، قد أخذت من وقتهم الثمين الذى كان ينبغى أن يوجه للتأليف والأبحاث والعلم ، فما بالهم فى هذا الصدد بهذا الأستاذ الذى بقى فى رئاسة تحرير «الأخبار» لأكثر من عشرين عاما هى كل سن النضوج والقدرة فى حياته كلها!!

(٤)

صدرت هذه المذكرات عن دار الشروق عام ١٩٩٢ فى ألف صفحة بغلاف أنيق مجلد فى نفس الأسبوع الذى توفى فيه موسى صبرى ، ولهذا فإن بعض الخبثاء يقولون إنها دفنت مع صاحبها وأن دفنها تم برضا أطراف تشارك فى الحق فى قرار الدفن، وقد كتب صاحب المذكرات مقدمة طويلة بعنوان «مَنْ هو» فى خمسين صفحة حاول فيها تلخيص المذكرات والتعريف بنفسه، ثم تتوالى الفصول السبعة والأربعون ، وأول هذه الفصول بعنوان «أول لقاء مع مصطفى أمين»، وثانيها عن لقائه بطه حسين، وثالثها عن هروبه من المعتقل مع أنور السادات، ورابعها عن دخوله عالم الصحافة، وخامسها عن دين جلال الحمامصى له.. وهكذا.

وهو يخصص أحد الفصول للحديث عن هيكل، لكن حديثه عنه منتشر فى الكتاب.

كما يخصص أحد الفصول لنشر رسائل جيهان السادات إلى وسيلة بورقيبة رداً على رأى السيدة وسيلة بورقيبة فى جهد السلام الذى قاده الرئيس السادات، وهو موضوع غريب على مثل هذه المذكرات، وعلى صاحب هذه المذكرات حتى لو كان هو نفسه الذى كتب هذه الرسائل، ومهما كانت قيمة هذه الرسائل.

كما يخصص صاحب المذكرات فصلا آخر لحوارات القذافى مع الصحفيين فى أخبار اليوم ، وفصلاً آخر لرسائل زعيم مصر الفتاة أحمد حسين إليه.. وهكذا.

ومجمل القول أن فى هذه المذكرات بعض ما لا ينبغى أن يكون فيها أو بعض ما كان ينبغى أن تتراجع مكانته عن أن يكون فى كتاب مذكرات شخصية أو سيرة ذاتية، كذلك فإن بعض ما ينبغى أن يكون فى هذه المذكرات ليس موجوداً فيها على الرغم من تعطشنا له وإليه، وهكذا فإن قارئ المذكرات مع إحساسه بالارتواء فى كثير من الأحيان يحس

بالعطش فى أحيان أخرى، ويحس بالزهد فيما هو مقدم له فى أحيان ثالثة فيترك قراءة الفصل كله بعد أن يبدأ فيه على نحو ما يترك الواحد منا صنفاً فخماً من أصناف الطعام يأتى على المائدة فى غير وقته أو فى غير سياقه.

وسيرى القارئ لهذا الباب (وسيرى قارئ المذكرات نفسها من باب أولى) كثيراً من أخلاق موسى صبرى وكثيراً أيضاً من أخطائه كذلك، ولكننى أحب أن أبدأ قبل كل شىء فأسجل بقلمى [وأنا مطمئن إلى حد بعيد إلى صواب حكمى] أنى من خلال نصوص المذكرات أستطيع أن أتهم موسى صبرى بأنه كان متعصباً ضد المسيحيين من أبناء وطنه، وربما اضطر موسى صبرى نفسه إلى تأكيد هذا الخلق فى كتاباته وإلى أنه التزم بالسلوك تبعا له حتى لا يقال عنه إنه يتعصب لهم بحكم انتمائه، ولكنى بما جبلت عليه من فطرة وتربية لا أستطيع أن أتقبل أن يفعل الإنسان النقيض لكى ينجو من الاتهام بالنقيض، وأذكر فى هذا الصدد قول قاض حكيم فى نقد بعض زملائه: «أعرف قضاة حكموا بالظلم لكى يشتهروا بالعدل».

وظنى أن موسى صبرى قد سلك من السلوك الحنبلى ما جعله يلجأ إلى ظلم المسيحيين حتى ينفى عن نفسه تهمة التعصب لهم.. ودليلى على هذا واضح من مذكراته هو حيث يقول:

«... بدأوا ينشرون، ويوزعون فى الخفاء، منشورات تتهمنى بأننى أدير المؤسسة على أساس طائفى، وأننى أحابى الأقباط!! وهى بالنسبة لى أحقر تهمة يمكن أن توجه لى».

«وقد كنت متنبهاً إلى هذه الأجواء، بعد أن ثارت الفتنة الطائفية فى البلاد، وكنت على علم بأسرارها وأغوارها، خاصة بعد أن كلفنى الرئيس السادات أن أكون حلقة الاتصال بينه وبين البابا شنودة».

«وكنت قد اتخذت قراراً حاسماً ألزمت به جميع المديرين بمنتهى الدقة، بعدم تعيين أى موظف مسيحى فى المؤسسة، سواء كان عاملاً أو محرراً أو إداريا».

«وحدث استثناءان فقط فى تعيين محرر بصحيفة أخبار اليوم بناء على طلب وإلحاح عبدالحميد عبد الغنى رئيس التحرير، وبمذكرات متلاحقة منه.. وتعيين مهندس إلكترونى لم يوجد غيره للقيام بهذا العمل، وكان ذلك بناء على إصرار أمين محمد عدلى المدير العام ثم العضو المنتدب».

على هذا النحو غير المبرر كان موسى صبرى يتصرف، ولست أستطيع أن أقره على تصرفه ولا أن أثنى عليه، إنما أجد نفسى مدفوعا بكل قوة إلى الهجوم عليه لهذا السبب

بالذات.. ومن حسن حظ تاريخنا المعاصر أن وجد فيه النحاس باشا العظيم وسلفه سعد زغلول باشا، ويكفينى أن أدل القارئ على مذكرات إبراهيم باشا فرج التى رواها للأستاذ حسنين كروم [التى تدارستاها فى الباب الثالث من كتابنا «على مشارف الثورة»] حيث يروى واقعة أراد فيها إبراهيم فرج أن يفعل فعلاً مخففاً جداً من فعل موسى صبرى فإذا بالنحاس يرفض فى وضوح قاطع مثل هذا التصرف المعيب.

ومن العجيب أن موسى صبرى لا يكف فى مذكراته عن ترديد الواقعة الخاصة بعدم تعيين أى موظف مسيحى فى عهده، وهو بعد ٢٢٠ صفحة من الموضع السابق يعود ليكرر هذا المعنى ويقول:

«ولذلك كنت حريصاً بالغ الحرص فى إدارتى لمؤسسة أخبار اليوم.. واتخذت قراراً أبلغت به الأستاذ أمين عدلى المدير المسئول فى المؤسسة، بعدم تعيين قبطى واحد فى الإدارة أو فى العمال.. وكذلك فعلت بالنسبة للتحرير».

«وعلى مدى سنوات لم يُستثن من هذا القرار إلا مهندس إلكترونى أصر عليه أمين عدلى لأنه لا يوجد مثيل له فى سوق عمالة المهندسين.. ومحرر شاب فى «أخبار اليوم» أصر عليه الأستاذ عبد الحميد عبد الغنى رئيس تحرير «أخبار اليوم» فى ذلك الوقت.. ثم عامل واحد.. وكان هذا على مدى سنوات عُين فيها أكثر من مائتى شخص فى مؤسسة أخبار اليوم».

وها نحن نرى حديثه عن الواقعة نفسها هنا وقد زاد فيها «عامل واحد» كأنما يريد موسى صبرى أن ينهى إلينا أنه كان يمتد بتعسفه إلى طائفة العمال أيضا، وقد فاته أن يذكر فى المرة الأولى أنه تعسف مع هؤلاء أيضا.

ويصل موسى صبرى إلى حدود لا معقولة بل مزعجة ومفتعلة فى حرصه على التبرؤ من هذه التهمة المزعومة التى يجزم بأنه لم يرتكبها وإنما ارتكب ما هو ضدها على نحو ما رأينا، وحين يأتى سياق الحديث عن دوره فى عهد الرئيس مبارك فإنه يتناول نفس هذا الموضوع بطريقة أخرى ثم يقول فى نهاية حديثه:

«كما أننى طلبت مقابلة الرئيس حسنى مبارك، وكان ذلك فى أول عهده بالرئاسة».

«واستقبلنى الرجل فى بيته، وكان لا يعلم سبب طلبى للمقابلة.. وشرحت له الموقف، وفتحت حقيبتى لأخرج منها البيانات بعدد المحررين والإداريين والعمال، وعدد المعينين من الأقباط.. وإذا بالرجل يقول لى فى إصرار: «أنا لست فى حاجة إلى أن أقرأ هذه البيانات.. أعدها إلى حقيبتك لأننى لن أقرأها».

«وقلت له: «لا ياسيادة الرئيس.. أرجوك.. هذا اتهام لابد أن تتحقق سيادتك بنفسك من صحته أو عدم صحته».

«وقال الرجل: «يافلان.. إننى أعرف عنك أكثر مما تتصور أننى أعرفه عنك.. وأنت فوق هذه الصغائر».

«قلت: «أشكرك ياسيادة الرئيس على هذه الثقة.. ولكن اسمح لى أن أقرأ لك البيانات».

«ورفض الرجل أن يستمع.. لكننى أصررت، وتركت له كل البيانات».

(٥)

ويبدو لى أن موسى صبرى ظل حتى وهو على قمة الصحافة المصرية يشعر بالمسئولية وبالضرورة القصوى لالتزام الصدق والتزام الحقيقة والواقع، ومع أنه كان على الدوام قادراً على أن يتصرف فى النصوص التى أمامه أو التى يكتبها إلا أنه كان فى ذات الوقت حريصاً على ألا يقع فى خطأ فبركة الخبر أو خطيئة تضليل الجماهير، ومن العجيب أن يلتزم هذا الرجل هذا الخلق بينما كانت الظروف تدفعه دفعاً إلى أن يكون على النقيض من هذا، لكن يبدو أن الله سبحانه وتعالى قد أنعم عليه ببعض السجايا الحميدة التى حفظت عليه نفسه.

ولنقرأ هذا النص البديع الذى يروى فيه صاحب هذه المذكرات بكل براءة وخوف ووجل كيف أنه استطاع أن يستنتج إلى أين تسير الأمور فى لحظة من اللحظات فى كامب ديفيد، وكيف أنه اجتهد لكى يصل إلى حقيقة ما، وكيف نشرها فى سرعة، وكيف أصبح محط أنظار السائلين والمستفسرين، ومع هذا كله فإنه لم ينس نفسه لحظة واحدة، بل كان شأنه شأن كل مهنى مخلص لا يزال خائفاً أن يكون قد وقع فى خطأ.. لنقرأ هذا النص ولنستمتع أيضاً بنهايته اللذيذة:

«وكانت الأخبار عن كامب ديفيد مغلقة تماماً.. حتى التصوير كان ممنوعاً.. وكان المتحدث الرسمى هو الذى يوزع الصور التى يريدون نشرها.. وكانوا يختارون الصور التى تعبر عن الأجواء الودية بين السادات وبيجين وكارتر».

«وذات يوم حضر مدير أمن الرئاسة الذى كان يتوجه كل يوم إلى كامب ديفيد إلى فندقنا فى واشنطن، وملامح وجهه تنم عن حدوث شىء».

«وسأله زميلنا محمد عبد الجواد: إيه الحكاية؟».

«وأجاب الرجل: يظهر المسألة هتتطربق.. الريس هيسيب كامب ديفيد ويعود إلى واشنطن».

«وقصدت إليه بعد أن علمت من زميلى محمد عبد الجواد بهذا الحوار.. وأخذت أسأله تفصيلاً عما جرى، وعما سمعه ورآه».

«وقال لى: إن السادات استدعى حسن كامل رئيس الديوان وطلب إليه اتخاذ إجراءات مغادرة كامب ديفيد.. وطلب من فوزى عبد الحافظ إعداد الحقائب.. وطلب من السفير أشرف غربال أن يستعد لاستقباله فى بيته [أى بيت السفير المصرى] فى واشنطن».

«واتصلت بمنزل أشرف غربال وأجاب ابنه علىّ أنهم يعدون المنزل لاستقبال الرئيس السادات.. وكان هناك ضيوف من أصدقاء «عمر» ابن السفير.. وطلب إليهم «عمر» الانصراف!».

«أدركت أن هذا خبر خطير».

«وحاولت الاتصال بأحد أعضاء الوفد المصرى فى كامب ديفيد.. وفشلت».

«وأخيرا... وبعد أن تأكدت أن الخبر صحيح.. مما رواه مدير أمن الرئاسة، ومما سمعته من ابن أشرف غربال.. اتصلت تليفونياً بـ«الأخبار» وأبلغت الخبر، وطلبت وضعه فى برواز ٣ أعمدة فى الصفحة الأولى.. بعنوان: «السادات ينسحب من كامب ديفيد».

«وقرأ المراسلون الأجانب فى القاهرة بعد منتصف الليل فى القاهرة، وأبرقوا به إلى واشنطن.. (توقيت واشنطن السادسة صباحاً)».

«وبدأ التليفون فى حجرتى لا ينقطع عن الرنين.. لأن الخبر كان مكتوباً باسمى.. ومَنْ يسأل؟: أكبر الصحفيين والمعلقين فى أمريكا!».

«وشعرت بالخوف أن يكون الخبر غير صحيح، وأننى سأتسبب فى فشل المفاوضات! ولونت إجابتى لكل من سأل، بما لا يقطع بصحة الخبر».

«وذهبنا إلى المركز الصحفى قبل الظهر كالعادة».

«وكانت كل أسئلة مئات الصحفيين حول هذا الخبر.. ونفى المتحدث الأمريكى الرسمى صحة الخبر.. وقال إنه من خيال صحيفة «الأخبار»!».

«وتضاعف خوفى.. ولم أعلق.. ولم أتكلم.. ولكننى استطعت أن أتصل بالسفير أشرف غربال بعد ذلك، الذى أكد لى صحة الخبر، وقال لى إنه أبلغ الرئيس السادات بما نشرته».

«وكانت إجابة السادات فى غضبه: أحسن.. عمل طيب!».

«واستراحت نفسى!».

لعل الأوان قد آن كى نبدأ فى مدارسة علاقة هذا الصحفى البارز بالدولة والسلطة طيلة الأعوام الخمسين من عمله فى مهنة الصحافة. ومن حسن حظنا أن موسى صبرى لا ينكر أنه عانى من السلطة فى هذا العهد، كما أنه لا ينكر أنه كان قريبا منها فى كثير من الأوقات.

أما معاناة موسى صبرى من حكم الثورة فقد تمثلت فى عدة مواقف:

أولها تضييع الفرصة عليه فى أن يكون عضواً فى مجلس الأمة (١٩٥٧) وذلك بقفل الدائرة على مرشح الضباط الأحرار مجدى حسنين.

ثم قفل الدائرة عليه فى حصوله على منصب رئيس تحرير الأخبار، فى الوقت الذى كان أحمد بهاء الدين سيحصل عليه وهو قادم من خارج المؤسسة بعد ما لم يستمر فى رئاسة تحرير «الشعب» إلا ثلاثة شهور، وهو يعتقد أن مصطفى أمين نفسه قد شارك فى هذا الإيذاء السلبى إرضاء لمحمد حسنين هيكل.

ثم إيقافه عن العمل بسبب انتقاده لصوت المذيعة همت مصطفى.

ثم إيقافه عن العمل فى الأخبار ـ مرة أخرى ـ فى ظل تولى تيار اليساريين المسئولية عن الجريدة، وذلك بسبب مقال له كان فيه مساس بأنور السادات من بعيد(!!)

أما أقسى المواقف الصعبة التى تعرض لها فى أدائه لمهنته فهو إبعاده من منصب رئيس تحرير الأخبار إلى الجمهورية بلا منصب بسبب المقال الذى ضمنه تعليقاً حاداً له على جلسة من جلسات محاكمة مجموعة المشير عامر، وهى القضية المعروفة باسم «المؤامرة»، وقد قدمت تلك القضية لمحكمة رأسها حسين الشافعى.

هذا هو ملخص المواقف التى يشكو موسى صبرى من معاناته بسببها من السلطة فى عهد الثورة، وقد رتبناها على هذا النحو من الأقدم للأحدث مع أن موسى صبرى نفسه لم يكلف نفسه هذا الترتيب، إنما هو يجتر آلامه فى مواضع كثيرة ويرتبها من الأصعب إلى الأقل صعوبة أو من متحد الأسباب إلى متشابه الأسباب وهكذا، وعلى سبيل المثال فلنقرأ

ما يرويه موسى صبرى فى فقرة من فقرات هذا الكتاب عن تلخيصه لهذه المعاناة الممتدة مع الثورة:

«ثم صدر قرار بمنعى من الاشتغال بالصحافة، بعد مقالات كتبتها عن فساد الحكم خلال محاكمة شمس بدران وعباس رضوان.. بما سمى بمؤامرة عبدالحكيم عامر ضد نظام الحكم».

«ثم عُدل القرار إلى فصلى من رئاسة تحرير «الأخبار».. ونقلى إلى«الجمهورية» مع عدم السماح لى بالكتابة».

«ثم أعادنى أنور السادات إلى «الأخبار» قبيل موت عبدالناصر».

وفيما عدا هذه المواقف الخمسة فقد كان موسى صبرى محظوظاً بالنسبة إلى غيره، بل إنه ربما كان أحسن أقرانه حظاً، فهو الوحيد من بينهم الذى تقاعد فى السن الطبيعية وفى المؤسسة التى نشأ فيها واختارها، وقد تقاعد وهو على رأس المؤسسة طوال عقد من الزمان، كما وصل إلى نهاية خدمته محاطاً بالتكريم والرضا، ومع أنه كان مقربا جدا من الرئيس السادات فإن الرئيس مبارك زاده تكريما وتقريبا ، كذلك فإن الرئيس عبد الناصر كان يقدره ويقدر موهبته على الرغم من غضبه منه فى موقف أو موقفين ! .

وقد نال موسى صبرى كل هذا النفوذ كما ناله بعض الأذى على الرغم من أنه لم يكن من أصحاب المؤسسات الصحفية.

(٦)

ومن الملائم أن نستعرض الآن بعض ما يرويه صاحب المذكرات عن أصعب مآسيه وهى قصة فصله من عمله فى رئاسة تحرير الأخبار وإلحاقه بدون عمل على جريدة الجمهورية، وذلك بسبب التعليق الذى كتبه فى قضية محاكمة شمس بدران:

«وكان أخطر أيام المحاكمة، هو اليوم الذى انكشفت فيه قضية الذهب!».

«لقد ظهر أن عبد الحكيم عامر عمل على تخبئة كمية من الذهب، كانت لديه من الملك سعود لتوزيعها على القبائل اليمنية فى مكان مجهول.. وحدث هذا يوم الهزيمة. كما ظهر أن القيادات التى تحاكم كانت تملك كميات من العملات الصعبة وأموال الدولة.. وهزت هذه الشهادات مشاعرى، فكتبت مقالى بعنوان «اليوم الحزين».. وفيه قلت إن هذه

الشهادات كشفت كيف كانت تحكم مصر.. وسردت كل الوقائع الخطيرة، وكنت أختم فقرات المقال، بعبارة واحدة وهى:

«.. وهكذا كانت تحكم مصر، وما خفى كان أعظم».

كأنما يريد موسى صبرى أن يقول إنه كتب مقاله من كوبليهات متوالية، وجعل «القفلة» واحدة فى كل هذه الكوبليهات، ولكن قسوة الموقف الذى يحكى عنه منعته من أن يورد مثل هذا التشبيه.

ويورد صاحب المذكرات بعض فقرات من مقاله الذى أوذى بسببه:

«.. الكلمات التى أنشرها ليست من عندى.. لقد قيلت على لسان عباس رضوان.. وهى تكتب فصلاً حزيناً من أيام تاريخنا.. تاريخنا الذى نجهل الكثير من أسراره، حتى جاءت هذه القضية لتعلننا نحن الجماهير بأعلى الصوت.. انتبهوا وتنبهوا واسمعوا بكل الآذان، كيف كان نفر من قادتكم يحكمون مصيركم. مَنْ منا يستطيع أن يقوى على عينه فلا تذرف الدمع الحزين على هذا البلد».

«.. وهكذا كانت تحكم مصر، وما خفى كان أعظم».

ويشير موسى صبرى إلى أنه لم يكن يتوقع لهذا المقال أن يكون سبباً فى أذاه، فكأنه يريد أن يقول إنه كتب المقال بروح منفعلة لكنها غير فدائية، فهو لا يزعم أنه كتبه وقد قال لنفسه فليكن ما يكون، لأن الكلمة أمانة وللكلمة شرف، لكنه يقول إنه انفعل فحسب، وإن مَنْ قرأوا المقال بعده أجازوه إلا واحداً حذره فحسب (!!) لكن صاحبنا كان قد كتب ما كتب، ولم يكن على استعداد لعدم نشره بعد أن أجازه ثلاثة رقباء!!:

«...وقرأ بروفات هذا المقال ثلاثة رقباء فى وزارة الإعلام.. كل على حدة. . ولم يشطبوا حرفاً واحداً منه.. ودخل إلى مكتبى أحد الزملاء، وكان قد قرأ الصفحة فى صالة التحرير وقال لى: «هذا مقال خطير، وستكون له عواقب ضدك..».. وطلب منى بعاطفة زمالة وإشفاق ألا أنشر المقال.. ولكننى لم أفكر لحظة فى ذلك،كنت قد عقدت العزم بعد هزيمة ١٩٦٧ أن أكتب كل ما يثور فى صدرى وليكن ما يكون».

«وظهر المقال.. ولم يحدث شيء».

«ونشرت بعده أكثر من مقال إلى أن فوجئت بخطاب يلقيه جمال عبد الناصر أمام اتحاد الصحفيين العرب فى أثناء لقائه بهم، قال فيه إنه يؤمن بحرية الصحافة، ويؤيد قرارات الاتحاد بضرورة تأمين الصحفى فى عمله من الفصل والعزل تمكينا لحريته فى أداء

واجبه.. ولكنه لا يقبل أن تحول الصحافة قضية المؤامرة إلى قضية فساد حكم.. كما فعل رئيس تحرير «الأخبار»، وقال: إن المتآمرين كانوا يستعينون بالمال فى المؤامرة، كما استعانوا بالدبابات.. واستيلاؤهم على أموال الدولة لا يعنى فسادا فى الحكم، ولكن لاستخدامها فى المؤامرة».

هكذا بدأ موسى صبرى يحس بأن شيئاً ما يدبر له فى الأفق، ومن الطريف أن أستاذه مصطفى أمين كان فى السجن، وهو لهذا يلجأ إلى أستاذه الآخر أو إلى زميله الأقدم جلال الدين الحمامصى يستطلع رأيه.

«واتصلت بجلال الحمامصى تليفونياً وسألته: هل سمعت خطاب عبدالناصر؟».

«قال: نعم».

«قلت:ما رأيك ؟».

«قال: لقد فهمت من الخطاب أنه أصدر قراراً بفصلك».

«قلت: وأنا أيضا.. ولكننى لا أزال أباشر عملى».

ومن الطريف أن مثل هذه [الأمور] كانت تسير ـ فى عصر التنظيم الواحد ـ كالساعة الدقيقة بسرعة وانتظام، فلم يمض وقت طويل حتى كانت أمانة الاتحاد الاشتراكى فى المؤسسة التى يرأس موسى صبرى تحريرها تتخذ قرارها بفصله (!!).

وسنقرأ فى الفقرات التالية ما يدلنا على أن حبكة المؤامرات البيروقراطية والسياسية كانت قد وصلت إلى أقصى ما يمكن لها أن تصل إليه. ولا يعجبن القارئ من مضى الأمور على هذا النحو، فإن روح النكسة كانت لا تزال سائدة !!

وسوف نرى من تتابع الأحداث على نحو ما يرويه موسى صبرى أنه لم يكن وحده الضحية، بل كان محمد حسنين هيكل نفسه معه فى نفس المركب، وأقصى ما وصل إليه هيكل هو بعض النجاح فى الحفاظ على ماء وجهه إلى حين [ونحن نتكلم عما حدث بالفعل وليس عن ادعاءات لاحقة بالمشاركة والحوار].

ولست من أنصار الذين يظنون أن هيكل هو الذى دبر الوقيعة لموسى صبرى فى هذه الجزئية، مع أن الأمر لا يخلو من سعادته، ولا يخلو أيضاً من أنه رأى النار تشتعل فأتاح لها الأكسجين، لكن الأمور كانت قد وصلت إلى حد أنه كان قد أصبح قريباً جداً من النار، ولم يكن قد بقى بعد عقاب موسى صبرى إلا أن يعاقب هيكل نفسه، وقد حدث بالفعل فى ١٩٧٠ وما بعدها على نطاق أعمق ولا نقول أوسع.

وعلى كل الأحوال فلنقرأ هذه الأحداث المتوالية فى مأتم من مآتم أقطاب الصحافة المصرية الذى أقيم لهم وهم أحياء:

«وبعد ذلك دخل إلى مكتبى الزميل إبراهيم يونس وقال لى:

«أنت جالس هنا.. وفى الدور الرابع اجتمعت لجنة الاتحاد الاشتراكى وأذاعت القرار الذى تلقته من الأمانة العامة، وهذا نصه:

«١ ـ موسى صبرى أفسد قضية المؤامرة وحولها إلى قضية فساد للنظام، لذلك تقرر إبعاده عن الصحافة».

«٢ ـ تقرر تعيين محمود أمين العالم رئيساً للتحرير».

«كانت الساعة قد جاوزت السابعة من المساء، فاتصلت بمحمد حسنين هيكل تليفونياً فى منزله، وكان وقتئذ رئيساً لمجلسى إدارة مؤسستى «الأهرام» و«أخبار اليوم»، معاً، بعد إخراج خالد محيى الدين من مؤسسة أخبار اليوم، وقد كان [أى خالد] رئيساً لمجلس إدارتها، بعد الإفراج عن الشيوعيين من المعتقلات، وتعيين عدد كبير منهم فى المجال الإعلامى».

«قلت لهيكل: هل من اللائق أن أعزل من الصحافة نهائياً، دون أن أخطر بذلك، على الأقل حفظا لكرامتى، كان يجب أن تبلغنى بذلك حتى أجمع أوراقى، وأبقى فى منزلى، قبل أن يعلن قرار عزلى فى اجتماع عام بأخبار اليوم.. وأنا جالس فى مكتبى أباشر عملى.. صحيح أننى استنتجت من خطاب عبد الناصر عند الظهر أن شيئاً ما سيحدث لى.. لكن لم أكن أتوقعه بهذه السرعة.. ولم أكن أتوقع ألا أبلغ به».

«ونفى محمد حسنين هيكل هذا الذى جرى تماما».

«وقال لى: هذا غير صحيح».

«قلت: ما هو غير الصحيح؟ إننى أقول لك قرار عزلى من الصحافة، أعلن رسمياً فى نادى أخبار اليوم.. بالدور الرابع من المبنى».

«قال: ليس لى علم بهذه الواقعة.. وأؤكد لك أنك باق رئيساً لتحرير الأخبار.. وأننى أنا الذى سأترك أخبار اليوم، وسوف يرأس محمود أمين العالم مجلس إدارة أخبار اليوم من بعدى!».

«وبعد هذا الحديث توجه محمد حسنين هيكل إلى منزل الحمامصى حيث صارحه بالحقيقة التى أخفاها عنى».

«قال له هيكل: إنه فضل ألا يصدر قرار إبعادى عن الصحافة وهو رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم، لذلك فقد اقترح أن يعين محمود أمين العالم رئيساً لمجلس الإدارة بدلاً من رئيس تحرير للأخبار، ثم بعد ذلك يصدر قرار فصلى وهو بعيد عن أخبار اليوم».

❑

ويردف موسى صبرى بما نفهم منه (دون أن يقصد موسى صبرى ذلك) أن هيكل هو الآخر كان يعانى، ولم يكن سعيداً بتحمل مسئولية أخبار اليوم بالإضافة إلى مسئولياته الأخرى، ورغم أن تبرير موسى صبرى فى مذكراته لهذه المعاناة الهيكلية من أخبار اليوم يختلف عما أورده هيكل نفسه من أسباب للمعاناة فى كتابه «بين الصحافة والسياسة»، إلا أن جوهر الأمر لا يختلف:

«وكان هيكل ضائقاً بأخبار اليوم، لأن العلاقات بينه وبين التحرير وصلت إلى طريق مسدود من عدم التفاهم، وتفاقم الأمر إلى أزمات عديدة، سببها شطب الرقابة للأخبار التى يحصل عليها المحررون، مع إباحة نشرها فى الأهرام.. لأن الرقيب طبعاً لم يكن ليجرؤ على شطب سطر واحد فى الأهرام، إذا قيل له أن الأستاذ هيكل أجازه.. بل إن صفحات كاملة كانت لا تعرض على الرقيب مطلقاً، ويكفى أن يقال إن هذه أوامر الأستاذ هيكل».

«قال له جلال الحمامصى: «ولكن معنى هذا أن موسى صبرى سيفصل بعد فترة قصيرة.. وأنه تقرر ذلك».

«ورد هيكل: ولكننى رفضت أن يفصل وأنا على رأس المؤسسة».

«وضحك الحمامصى وقال: ما الفرق؟ المهم أن قرارا صدر بفصله وأنت تعلم».

«وسألت هيكل فى الصباح التالى: مَنْ الذى دبر مؤامرة فصلى؟».

«قال: على صبرى.. بل إنه طلب منى ذلك من قبل».

«وطلبت موعداً من على صبرى».

«وكانت هذه أول مرة ألقاه».

«ودهشت أن الموعد تحدد فى الصباح التالى على الفور».

«ودهشت أكثر أنه أحسن استقبالى، وترك مكتبه وجلسنا على أريكتين فى صدر الحجرة، وطلب لى قهوة وقدم سيجارة».

وعند هذا الحد يبدأ موسى صبرى فى رواية تفكيره لنفسه بصوت عال، ويبدو أن حسن استقبال على صبرى له جعله يغير أفكاره دفعة واحدة، وربما ظن موسى صبرى أنه سيذهب إلى مَنْ هو أكبر منه وأقدم فى ممارسة المهنة ليتلقى العتاب والتوجيه وليقدم هو إليه المبررات، ولم يكن موسى صبرى فيما يبدو لنا من روايته يعلم أنه ذاهب إلى سياسى من الدرجة الثانية لا يضيع فرصة فى الترحيب بالآخر، واكتساب انطباعات جيدة عنده، دون أن يكون لهذه الانطباعات جذور تدعمها أو منابع ترويها، إنما هو اللقاء فحسب، ومن الطريف أن موسى صبرى على غير عادة مَنْ يواجهون مثل هذا الموقف، بالغ فى التعبير عن انشراح صدره، وربما كان عذره فى هذا أنه كان بالفعل فى حيرة شديدة، وربما يعبر عن هذه الحيرة حديث موسى صبرى إلى نفسه حيث يقول:

«كيف هذا التكريم، من رجل طلب إبعادى عن الصحافة ـ أى تشريدى تماما ـ بالأمس فقط».

ولهذا فمن المنطقى وإن لم يكن من المعقول أن نجد هذا الصحفى المخضرم يندفع إلى سؤال على صبرى:

«وسألته على الفور:

«لماذا طلبت سيادتك إبعادى عن الصحافة؟ وماذا تريدون من الصحفى فى العهد الاشتراكى إلا نزاهة القصد، وأمانة الكلمة، والتفوق فى مهنته؟».

وعلى عادة السياسيين الاسترضائيين من طراز على صبرى وكل سياسيى الثورة من طبقته فإن على صبرى يغير الاتجاه ١٨٠ درجة مرة واحدة وهو يجيب على اندهاش موسى صبرى:

«فقال على صبرى: ومَنْ قال لك إننى طلبت إبعادك؟».

«قلت: لقد أبلغت أمانة الاتحاد الاشتراكى وحداته بالقرار.. وأعلن ذلك فى مؤسسة أخبار اليوم، وقال لى هيكل إنك أنت صاحب القرار».

«قال (مندهشا) : هيكل كاذب، هوه كل حاجة تحصل فى البلد يقولوا على صبرى».

«قلت: ولكن القرار أبلغ إلى وحدات الاتحاد الاشتراكى».

«قال: حدث خطأ من عبد المجيد فريد.. وكل ما يجرى فى الصحافة مسئول عنه هيكل، وهذا معروف».

(٧)

على هذا النحو كان على صبرى ـ ربما دون أن يدرى هو نفسه ـ يجيد تقديم نفسه كشخص غير مسئول ومسئول فى آن واحد، وهو فى نفس الوقت يعجب أو يبدى عجبه أن تصوره الشائعات مسئولاً عن الشر ومسئولاً عن كل شىء ولم يكن له ـ أى لعلى صبرى ـ أن يعجب! ولكنه للأسف الشديد كان يدفع ثمن حرصه على البقاء فى الصورة، فهو نشط ومجتهد وطموح ومتقبل لجاه السلطة ووجاهتها، وهكذا كانت تعلق عليه خطايا غيره ومؤامراتهم، بل كان على ما يبدو من هذه القصة ينتشى بتمثيل أدوار ليست له حتى ولو بنفى القيام بأدوار تنسب إليه فقط.

لكن العجيب مع هذا أن موسى صبرى أقنع نفسه التواقة إلى مثل هذا الاقتناع بأنه وجد لحسن الحظ فى على صبرى صدراً حنوناً يحميه من هيكل.. وعاش موسى صبرى هذا الوهم دون أن يدرى مقدار وهمه.. ولنقرأ هذا النص المسترسل:

«ثم قال لى (أى على صبرى): ولكى تتأكد من صدق قولى، اسأل شعراوى جمعة، أنا لم أر أمين العالم حتى هذه اللحظة، وقد قلت لشعراوى جمعة أبلغ نصيحتى إلى محمود العالم ألا يغير مطلقاً من هيئة التحرير فى أخبار اليوم، لأنهم كلهم صحفيون متمرسون وناجحون، فكيف يتفق قرارى هذا مع قرارى بفصلك».

«قلت: ولكن هيكل قال لى إنك سبق أن طلبت فصلى فى مناسبة سابقة.. كما طلبت فصل محمد وجدى قنديل من آخر ساعة».

«قال: هذا غير صحيح.. أنت باق فى عملك.. وتستطيع أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع محمود أمين العالم، ولم يتخذ أى إجراء ضدك.. ولن يُتخذ.. ونحن نريد لجريدة الأخبار أن تنجح».

هكذا وجد موسى صبرى نفسه مضطراً إلى أن يصدق الوهم وأن يمضى معه دون أن يواجه الحقيقة، ومن العجيب أن رجلاً أدين فى خطاب رئيس الجمهورية نفسه لا يزال يبحث عمن وراء فصله، أهو المسئول عن الاتحاد الاشتراكى أم المسئول عن أمانة الصحافة فيه، أم المسئول عن وحدة من وحدات الاتحاد الاشتراكى، أم المسئول فى الأمانة العامة، بينما المسألة أبسط من هذا كله لأن ما وقع قد اعتمد بالفعل على أعلى المستويات، وتم التوجيه بأعلى وأعرض موجات الأثير، لكن يبدو لى أن الصحفيين والذين يتعاملون مع

الورق ـ وأنا منهم ـ لا يزالون قاصرين بفهمهم عن أن يدركوا سلطة موجات الأثير التى تنشر ما تشاء دون أى حدود!

ولنقرأ هذه الأوهام التى جعلت صاحب هذه المذكرات نفسه يعيش فيها بدون مبرر واضح إلا «حلاوة الروح» كما تقول العبارة الشعبية، وها هو يفضل أن يلقى بالمسئولية على العدو القديم معتمداً فى هذا على الانخداع المحبب إلى النفس حين تلجأ النفس إلى مثل هذا الفهم الإنسانى الذى يقودنا فى بعض الأحيان إلى المشى فى طريق الضلال، ولو أنه أنصف لطلب إلى هيكل أن يصطحبه معه إلى الأهرام(!!) ويتركا الأخبار بكل ما فيها لمن يشاء الاتحاد الاشتراكى أن يسند إليه المسئولية عنها، ولو كان هيكل مخلصاً لموسى صبرى لفعل هذا (أو أشار به عليه) بكل تأكيد:

«والحق أننى كنت أعتزم بعد إبلاغى قرار محمود أمين العالم فى نفس الصباح أن أعتذر عن عدم القيام بأى عمل تنفيذى فى الجريدة، وكان قرارى أن أقدم المشورة الصحفية إذا طلبها أحد منى، ولن أتحمل مسئولية إصدار الجريدة».

«ولكننى بعد هذ اللقاء مع على صبرى.. ولاقتناعى أن هيكل لم يقف معى وقفة الزمالة والمسئولية.. ولأنه وافق على أن يكون فصلى بعد تركه هو أخبار اليوم.. قررت أن أستمر فى عملى ومسئوليتى».

«ولم أذكر لهيكل أننى قابلت على صبرى».

«وكنت على موعد معه لكى يجرى التعارف بينى وبين محمود أمين العالم فى دار أخبار اليوم، ثم ينصرف هيكل إلى الأهرام.. بعد تركه لكل مسئولية فى أخبار اليوم».

«والتقينا... وانصرف هيكل».

«وقلت لمحمود العالم: إننى كنت اعتزمت عدم الالتزام بأية مسئولية فى العمل، لكن لقائى بعلى صبرى وتأكيده لى أن هيكل هو السبب.. فإننى سوف أعمل».

ثم نأتى مع موسى صبرى إلى اللحظة التى كان لابد منها، والتى عاش طويلاً يوهم نفسه أنها لن تحدث:

«وفجأة وبعد حوالى أربعة أسابيع.. اتصل بى ظهراً جلال كشك (وكان يعمل فى الاتحاد الاشتراكى فى أمانة الدعوة التى كان يرأسها عبد الفتاح أبو الفضل نائب مدير المخابرات السابق) ظهراً وقال لى:

«لقد صدر قرار بفصلك من الأخبار وبنقلك إلى الجمهورية».

«قلت: متى؟».

«قال: هذا الصباح.. والقرار الآن فى مكتب محمود أمين العالم!».

«وفى العاشرة من المساء.. سألت أمين العالم.. فأجابنى: بكل أسف صحيح».

«وأقسم أنه حاول منعه.. وأنه فوجئ.. إلى آخر كلمات المجاملة التى تقال فى هذه المناسبات».

هنا يصل موسى صبرى إلى الحقيقة العارية ولكن بعد فوات الأوان.. ومع هذا فإنه لا يعبر لنا عن خلجات نفسه، ولا عن تفصيلات شعورية حية ومهمة فى هذه اللحظات، لا هو يندم ولا هو يراجع نفسه، ولا هو يلعن الظروف وإنما يتقبل ما حدث فحسب لأنه ليس أمامه إلا أن يتقبل:

«إذن.. فإن كل ما قاله هيكل منذ الليلة الأولى هو الذى حدث.. سأبقى إلى حين ثم يصدر القرار!».

«وكان القرار بتوقيع على صبرى!».

«ويحتوى على مادتين:

«الأولى: تقرر نقل السيد موسى صبرى إلى دار التحرير والنشر (الجمهورية)».

«الثانية: ينفذ القرار ابتداء من اليوم».

«وهذا يعنى عزلى من رئاسة التحرير، ونقلى إلى الجمهورية بدون عمل محدد».

ويبدو أن الوهم كان لا يزال متمكناً من موسى صبرى، فها هو حين يذهب إلى جريدة الجمهورية يظن أن الفرصة لا تزال سانحة له لكى يثبت ذاته، ومن حسن حظه أو من سوء هذا الحظ أن زميلاً ثالثاً له ولهيكل هو فتحى غانم كان على رأس الجمهورية، لكن نواياه الطيبة غير المدركة لم تكن لتقل عن نوايا موسى صبرى، وكأنه كان يظن أن الأمور تجرى على نحو ما تجرى بين الأدباء والكتّاب المتناظرين فحسب:

«وتوجهت إلى الجمهورية فى اليوم التالى، وكان واضحا لى أننى ممنوع من الكتابة بتوقيعى، وأنه ليس مطلوباً منى أكثر من أن أجلس إلى المكتب وأن أقبض مرتبى فى نهاية الشهر».

«وكان يهمنى أن أتأكد من صرف مرتبى، فإننى لا أملك غير المرتب».

«ورغم كل هذه الظروف فإننى أسجل أن فتحى غانم رئيس مؤسسة دار التحرير حينئذ أحسن وأكرم معاملتى».

«وأذكر أننى بعد أن فصلت ظهرت المقالات التبريرية من بعض الصحفيين لفصلى، ومنها: مقال بعنوان «لماذا تفقد بعض التصورات الصحفية سلامتها؟»......... إن الذين تصوروا أن ما يجرى فى محكمة الثورة فرصة للإثارة ونشر المسلسلات والمغامرات حول الكنز والذهب.. ولم يتصوروه على حقيقته فصلاً سياسياً مهماً فى التاريخ، قد أساءوا إلى الشعب وإلى التاريخ!!!».

«مقال آخر يقول: «بين النقاط المهمة العديدة التى أبرزها الرئيس جمال عبد الناصر فى كلمته إلى الصحفيين العرب، ما نبه إليه من عدم الوقوع فى الشرك الذى تنصبه الحرب النفسية المعادية، بالدعوة إلى الخلط بين المبادئ والانحرافات وتحويل مواجهتنا الصادقة لأدلة الانحراف، إلى تشكيك فى مبادئنا ذاتها»!!

أحب أن أتوقف هنا لأشير إلى ملاحظة سريعة، وهى أن هذا المقال الذى أشار إليه موسى صبرى لتوه قد صيغ بنفس صياغة المقال الذى ظهر فى أعقاب القبض على الدكتور جمال العطيفى، ومن لوازم صائغ المقالين الواضحة: «من بين النقاط المهمة.. فضلا عن مفردات كثيرة من مثل: الوقوع ـ الشرك ـ الحرب النفسية المعادية ـ الدعوة إلى الخلط ـ تحويل المواجهة.. إلخ».

«ومقال ثالث: «البعض يحاول أن يجعل من هذه الاعترافات معولاً يهدم به الثورة، ويطيح بكل إنجازاتها التى تمت خلال السنوات الأخيرة.. والبعض يستند إليها كأدلة فى حملة التشكيك التى يحاول أن يغرق فيها المجتمع.. إن الذى يقف فى قفص الاتهام ليس النظام.. ولكن المتآمرين عليه.. إن محكمة الثورة تحاكم مؤامرة محدودة، ولا تحاكم النظام، بل هى تؤكد قدرته وقوته!!».

(٨)

ثم يعود موسى صبرى إلى نفس دائرة الشك التى يدور فيها ـ دون أن يستقر ـ ليتحدث عن مشاعره تجاه محمد حسنين هيكل:

«ولكن لماذا أبدل هيكل قرار إبعادى عن الصحافة تماماً، بقرار إبقائى لفترة فى عملى رئيسا لتحرير الأخبار. ثم التصرف فى شأنى بعد ذلك بفصلى أو بوقفى!».

ويجيب موسى صبرى عن هذا التساؤل المنطقى بإجابة منطقية أيضا فيقول:

«بعد أن ذاع وشاع قرار إبعادى عن الصحافة فى المساء.. كان الموقف يشكل فضيحة أمام الصحفيين العرب. لقد أعلن لهم الرئيس ترحيبه بقراراتهم عن حرية الصحافة وتأمين الصحفى فى عمله من الفصل.. وكان ذلك عند الظهر.. فكيف يصدر قرار بفصل رئيس تحرير صحيفة يومية فى مساء نفس اليوم؟».

«وهنا جاء دور هيكل، خاصة بعد أن تجمع عدد من الصحفيين العرب فى فندق سميراميس وقرروا إرسال برقية احتجاج».

«كان اقتراح هيكل الذى نفذ هو أن أبقى حتى تهدأ الزوبعة، لذلك فقد ألح علىّ أن أستمر فى حضور جلسات قضية المؤامرة، وأن أستمر فى التعليق عليها، وكنت قد قررت عدم الاستمرار».

«وقد ذهل حسين الشافعى رئيس المحكمة عندما رآنى فى الجلسة المسائية، وكنت قد امتنعت عن حضور الجلسة الصباحية، وشاع بين المحامين وفى المحكمة قرار إبعادى عن الحضور!».

«بل أذكر فى ذلك اليوم أنه كان موعد كتابتى لليوميات فى الصفحة الأخيرة من الأخبار، وأصر هيكل أن أكتب اليوميات بأى شكل».

«ولم أكن كتبت حرفاً واحداً، ولم تكن فى ذهنى فكرة للكتابة، فى هذا الجو الرهيب.. وقد كتب محسن محمد فقرة من «اليوميات» لإكمالها.. كان المهم عند هيكل أن يظهر اسمى مهما كانت الظروف، حتى يكون الحديث عن إبعادى عن الصحافة مجرد شائعة كاذبة».

«وبعد أربعة أسابيع على ما أذكر.. وبعد أن هدأت العاصفة، صدر القرار المهين فى صياغته بنقلى إلى الجمهورية».

«ولم يدهشنى أن على صبرى هو الذى وقع القرار، رغم أنه كان قد ذكر لى أنه بعيد تماماً عن هذا الموضوع ، بل نصح محمود أمين العالم بإبقاء كل محررى مؤسسة أخبار اليوم فى مواضعهم.. لم يدهشنى.. لأنه كان مجرد توقيع باسمه على القرار بوصفه أمينا للاتحاد الاشتراكى المالك للصحافة.. وأن الأمر بذلك صدر من الرئيس جمال عبدالناصر».

هكذا يبدو لنا من نص المذكرات أن موسى صبرى يلجأ إلى ادعاء الحكمة بعد فوات الأوان. ومع أن ما يرويه هنا يكاد يكون هو الحقيقة، وهو الصواب، إلا أنه فى واقع الأمر

لم يصل إلى هذا الفهم والتصوير والتصور إلا بعد معاناة طويلة مع أوهامه وظنونه وأمنياته، ولكنه فى هذا النص الأخير يبدو لنا فى صورة أخرى وكأنه كان يعرف هذا بينما يبدو بوضوح ومن واقع مطالعتنا لنصوص ما كتب أنه كان يمنى نفسه أمانى كاذبة!

ومع هذا كله فهو لا يستحق إلا التعاطف، سواء فيما وقع له من قبل، أو فى جهده النفسى الشاق، وهو يستحضر كل هذه الآلام ويصورها لنا على نحو ما حدثت بشرورها القاسية خاصة وهى تصدر عن زميل.

❑

والشاهد أن علاقة الزمالة بين الصحفيين كانت لا تزال تتيح لموسى صبرى أن يتناقش مع محمد حسنين هيكل فيما حدث، أو فلنقل بالأحرى إنه ذهب إليه بعد ما تيقن أن اعتقاده فى دعم وطيبة على صبرى لم يكن إلا وهما.. ويبدو لنا مما يرويه موسى صبرى [أو مما لا يرويه موسى صبرى بحكم محاولته الحفاظ على الكرامة] أنه لم يكن إلا كالمستجير من الرمضاء بالنار:

«المهم أننى صارحت هيكل بهذا.. بعد انتقالى إلى الجمهورية».

«ورويت له ما قاله على صبرى.. وعتبت عليه هذا الموقف».

«لقد كان هيكل يروى فى الأهرام بعد اعتقال الدكتور جمال العطيفى أنه سوف يستقيل من الأهرام إذا لم يفرج عن الدكتور العطيفى، وكان قد اعتقل لأنه كتب مقالاً فى الأهرام كشف فيه عن أن قانوناً ينفذ لم ينشر فى «الوقائع الرسمية».

«وقد عتبت على محمد حسنين هيكل موقفه منى، وطلبت منه شيئين:

«الأول: الإذن لى بالسفر إلى الخارج».

«والثانى: السماح لدور النشر أن تقبل منى مؤلفات».

«ووعدنى هيكل بأن يحصل لى على الميزتين!! نعم فقد كانت ميزة أن يستطيع صحفى فى قائمة المغضوب عليهم أن يسافر إلى الخارج».

«ولكن هيكل لم يتصل بى بعد ذلك لإبلاغى بأى قرار، وحرصاً على كرامتى لم أتصل به».

....

«وخفف من وقع الصدمة أن رئيس مجلس الإدارة كان صديقى فتحى غانم الذى استقبلنى ـ كما ذكرت ـ أحسن استقبال، وجمع مجلس الإدارة وقال فى الاجتماع:

«إن انضمام موسى صبرى إلى أسرة الجمهورية تقوية لها.. ومكانه الطبيعى هو فى مقعد رئيس مجلس الإدارة.. ونحن نرحب به كل الترحيب».

«وأخليت حجرة لى.. وطلب منى فتحى غانم أن أبحث فى الأسواق عن طاقم المكتب الذى يعجبنى.. ليفرش مكتبى.. وفعلت».

«وقال لى إننى لست ممنوعاً من العمل.. ومن الممكن أن أختار ما أكتب، واخترت فعلاً أن أجرى تحقيقاً صحفياً عن ظاهرة الآلاف من الرجال والنساء الذين يجتمعون كل ليلة، بعد أن شاع أن مريم العذراء تظهر كل ليلة فى كنيسة الزيتون.. وكتبت التحقيق.. ووقعته».

❑

ونأتى الآن إلى أعلى قمة من قمم الدراما السوداء فى الموضوع كله، حيث كان ينبغى على موسى صبرى أن يفهم أنه هو وهيكل وفتحى غانم بل وعلى صبرى نفسه قد أصبحوا فراشات طائرة فى مناخ جديد من صنع البشر وأن هذا المناخ الجديد لن يدوم إلا إلى حين لأن نواميس الطبيعة تعود دائماً بمجريات الأمور إلى الطبيعة.

نأتى إلى المفاجأة التى ترينا أن رئيس مجلس الإدارة نفسه (أى فتحى غانم) لم يكن ليملك أن ينشر لموسى صبرى شيئاً (ولو بعيداً عن السياسة) حتى ولو كتبه موسى وأجازه فتحى غانم:

«وظهرت الجمهورية فى الصباح التالى وبها التحقيق بغير توقيعى».

«واعتذر لى فتحى غانم بأنه لم يكن يعلم أننى ممنوع من الكتابة باسمى.. وكنت قد أكدت له ذلك، عندما أبلغنى بأننى لست ممنوعاً من الكتابة».

ينبغى هنا أن نشير على القارئ بأن يقرأ النص الذى نقلناه عن فتحى غانم نفسه فيما يتعلق بهذه الواقعة، وذلك فى مدارستنا لكتابه «معركة بين الدولة والمثقفين» فى الباب الرابع من هذا الكتاب.

❑

وقد نستطيع الآن من أبراجنا العلوية ومقاعدنا الوثيرة أن نلوم موسى صبرى على قصور فهمه وعلى إحسانه الظن بعلى صبرى وهيكل والاتحاد الاشتراكى وكل هذه المنظومة، ونحن لا نلومه من فراغ لكننا نلومه لأنه كان يرى أمام عينيه ما يحدث لزملائه الكبار ويظن نفسه سيكون بمنجاة من هذه الدوامة.

ولن نتحدث عما حدث لمصطفى أمين فى ١٩٦٥ ولا لرئيس مجلس إدارة دار التحرير حلمى سلام فى ١٩٦٥، لكننا نستطيع الآن أن نبصر موسى صبرى نفسه بما يرويه هو نفسه مما كان يحدث أمام عينيه دون أن يقرأه جيداً، ومن حسن حظنا أن موسى صبرى نفسه يروى فى وسط القصة التى نتناولها الآن أن قراراً مفاجئاً قد صدر بإبعاد إحسان عبدالقدوس من موقعه كرئيس لتحرير أخبار اليوم قبل أن يصدر القرار بإبعاده هو الآخر من رئاسة تحرير الأخبار.

ومع هذا كله فقد كان موسى صبرى لا يزال يحسن الظن.

بل أكثر من هذا أنه بعد هذا الذى حدث لموسى صبرى فإن محمد حسنين هيكل وقد بقى فى الساحة الصحفية وحده دون أى زميل من هؤلاء الصحفيين كان لا يزال يحسن الظن فى ذكائه وقدراته حتى بدأت الحبال تحيط به فى أبريل ١٩٧٠ على نحو ما نعرف.

لنقرأ هذا النص المتوتر الذى ورد فى وسط هذا الحديث كله عن إبعاد إحسان عبدالقدوس:

«وقبل أن يصدر قرار نقلى إلى الجمهورية كان قد صدر قرار بنقل إحسان عبدالقدوس رئيس تحرير أخبار اليوم إلى روزاليوسف بنفس صياغة قرار نقلى».

«ولم يكن إحسان ولا أحد منا يعرف سبب نقل إحسان، وقد صدر القرار صباح يوم صدور أخبار اليوم، وكان بها مقال بقلم إحسان عبدالقدوس كله تحية وتأييد لجمال عبدالناصر!!».

«وقال لى محمد فايق وزير الإعلام: إن هيكل هو الذى أقنع الرئيس عبدالناصر بنقل إحسان عبدالقدوس بهذه الصورة المهينة».

«ويؤسفنى أن أسجل أن ما دفع هيكل إلى ذلك هو أسباب شخصية بحتة لا يليق أن أذكرها، وأراد هيكل ـ وهو فى أكبر مركز قوة ـ أن يعاقب إحسان.. وبامتهان لأنه يعلم أنه من المستحيل على إحسان أن يعود إلى روزاليوسف كاتبا أو محررا، وكل المسئولين فيها.. رئيس مجلس الإدارة.. ورئيس التحرير.. كلهم من الماركسيين، وزرت إحسان عبدالقدوس فى منزله أكثر من مرة».

«وكان يتساءل فى مرارة: فقط أريد أن أعرف السبب».

«ثم كنت على موعد معه بعد أيام من قرار نقله.. فى نادى الجزيرة، وذهبت إلى النادى وتأخر حضوره، وسألت عنه وفوجئت بأنه صدمته سيارة وهو يعبر الشارع أمام

منزله، شارد الفكر، وقد نقل إلى مستشفى العجوزة بين الحياة والموت.. وأسرعت إلى المستشفى».

«وبعدها بأيام صدر قرار عزلى من أخبار اليوم».

(٩)

ويصل موسى صبرى فى إحدى فقرات المقدمة الكبيرة التى كتبها لكتابه إلى أن يلخص معاناته مع الثورة فى فقرة سريعة، ونحن نراه حريصاً على أن يحلل ـ دون تصريح ـ أسباب هذه المعاناة فنجد بعضها فى ظنه أو فى تعبيره يرتبط بطموحه السياسى، ونجد بعضها الآخر يرتبط بأدائه المهنى، وهو فى كلتا الحالين مظلوم :

«وشطب اسمى من الانتخابات قبل التصويت.. وأقفلت الدائرة على منافسى مجدى حسنين وكان أحد أقطاب الثورة».

«وكان العقاب.. وضع اسمى فى القائمة السوداء.. قائمة الممنوعين من السفر إلى الخارج إلا بإذن المباحث العامة، ومكتب رئيس الجمهورية».

«وأوقفنى جمال عبد الناصر عن العمل، عندما انتقدت صوت المذيعة همت مصطفى وهى تصف استقباله فى الجزائر.. وقلت إنه مثل صوت المعيزا».

❑

ينبغى هنا أن أتوقف لأعترف أنه ليس فى يدىّ النص الأصلى الذى كتبه موسى صبرى عن صوت همت مصطفى، وهو لم يشأ أن يورده فى مذكراته لسبب لست أدريه، لكن نصوصاً أخرى لموسى صبرى ضمن أحاديث صحفية أدلى بها تتضمن أنه كان قد وصف صوت السيدة همت مصطفى بأنه صوت مخنث (!!) ولست أدرى وجه الشبه بين صوت المعيز والصوت المخنث!

❑

وفى فقرة أخرى من المذكرات يتحدث موسى صبرى فى وسط صفحات هذه المذكرات عن بعض معاناته فى أداء مهنته الصحفية فى عهد الثورة، وهو يروى التداعيات المباشرة لخطيئته (!!) فى وصف صوت السيدة همت مصطفى(!!):

«... وعندما قرر جمال عبد الناصر وقفى عن العمل بسبب سطور نقد للمذيعة همت

مصطفى فى مقال نشرته فى «الجيل».. اتصل مصطفى أمين بهمت مصطفى ورجاها أن تتراجع عن موقفها ضدى ورفضت.. وكتب عنها خبراً كبيراً أنها مذيعة عالمية.. ورفضت.. ثم قررت الاستقالة.. ورنّ جرس التليفون فى مكتب مصطفى أمين.. وخطوت إلى الباب منصرفاً لكنه طلب منى أن أبقى.. كان عبد الناصر يتحدث إليه.. ودافع عنى مصطفى أمين طويلاً.. ولم يقتنع عبد الناصر.. وعندئذ قررت العدول عن الاستقالة».

(١٠)

ولا تقف معاناة موسى صبرى من الثورة عند حد هذا الإيذاء فى تدرجه أو ترقيه المهنى، لكنها تنسحب بالطبع لتشمل ـ كما نقلنا عنه ـ إدراج اسمه فى قائمة الممنوعين من السفر حتى إنه يُمنع بالفعل من ركوب الطائرة فى اللحظة الأخيرة فى أثناء إحدى السفرات الوطنية، وهو يروى هذه القصة فى موضع آخر من مذكراته هذه ويقول:

«عندما سافرت إلى دمشق فى عيد الوحدة الثالث فى فبراير ١٩٦١، وقع لى حادث مؤلم فى مطار القاهرة».

«كان السفر بالبطاقة الشخصية.. واتصلت بضابط مباحث أمن الدولة المختص وأبلغته باعتزامى السفر، لأننى كنت منذ دخلت انتخابات مجلس الأمة فى عام ١٩٥٧ فى قوائم الممنوعين.. وأجابنى بأنه لا إجراءات بالنسبة لسفرى إلى سوريا».

«وبعد أن جلست فى مقعدى بالطائرة نودى على اسمى.. وطُلب منى أن أغادر الطائرة لأننى من الممنوعين، وكان مشهداً مهيناً أمام ركاب الطائرة ومعظمهم من الفنانين المسافرين لإحياء عيد الوحدة كما تعودوا فى العامين السابقين.. ووصلت مديحة يسرى إلى دمشق وأبلغت زملائى بما حدث.. وانزعجوا.. ولم يسترح خاطرهم حتى وجدونى أمامهم فى اليوم التالى».

❑

على أن أقسى ما يمكن للإنسان منا أن يعانيه ـ فى نظرى وقد أكون مخطئاً ـ هو أن يشعر أن أنفاسه معدودة عليه، ونحن نحس بهذا الشعور حين يروى موسى صبرى فى وسط حديثه عن مصطفى أمين ما يعترف به من فضله عليه فى تحذيره من الحديث فى السياسة فى التليفون:

«وذات يوم حذرنى [الحديث عن مصطفى أمين] من الحديث فى التليفون فى السياسة مع المطربة صباح التى كانت فى بيروت».

«وعجبت كيف عرف ما جرى بيننا من حديث».

«قال لى مصطفى أمين: لقد سألتك صباح: أخبارك إيه؟ فأجبت: أنك تعبان قوى لفراقها.. لقد أبلغنى عبد الناصر بهذا الحديث.. لذلك أنبهك أن التليفونات مراقبة، فلا تتحدث فى السياسة!».

(١١)

وهذه هى قصة إيقاف موسى صبرى عن العمل فى أخبار اليوم فى عهد رئاسة خالد محيى الدين للمؤسسة، ومن الطريف أن هذا الوقف كان بسبب واقعة تتصل بالرئيس السادات صديق موسى صبرى نفسه، وسنرى من قراءة ما يرويه موسى صبرى كيف كان الصحفيون من طبقته يعانون من تصرفات وتصورات بيروقراطية قاتلة حتى فيما يتعلق بحياتهم الوظيفية:

«كان أنور السادات رئيس مجلس الشعب (يقصد: مجلس الأمة) قد سافر فى رحلة برلمانية إلى الخارج، ولما عاد كتب محمد نزيه مندوبنا البرلمانى موضوعاً عن هذه الرحلة.. وكان مما قاله لى وهو يقدم لى الموضوع: إن السادات عاد معجباً جداً بالتقشف فى إحدى الدول الشيوعية.. فقد طلب طبقاً ثانياً من طعام أعجبه على مائدة الغداء، فقيل له إنه ليس لديهم إلا طبق واحد لكل شخص، ورأيت أن هذا خبر جدير بالنشر، ويشجع على دعوة ترشيد الاستهلاك فى مصر فأضفته إلى الموضوع».

«واستاء السادات من هذا الخبر واستشعر أن نشره يظهره وكأنه جشع فى الطعام.. وانتهز على الشلقانى هذه الفرصة فأرسل لى خطاباً تحمل سطوره ما يشبه التوبيخ لى، فرددت عليه برسالة فى منتهى القسوة.. فأصدر قراراً بوقفى عن العمل، فأرسلت له القرار ومعه رسالة منى لا أعترف فيها بالقرار، ولا أعترف بأهليته القانونية فى إصداره.. واستمررت فى عملى. فأرسل خطاباً دورياً إلى جميع إدارات الصحيفة ومنها إدارة المطابع بعدم تسلم أية ورقة منى».

«واشتدت الأزمة».

«واستدعانى الدكتور عبد القادر حاتم وزير الإعلام للقائه.. وأبلغنى أن الرئيس

عبدالناصر قرر إرجاء البت فى هذا الموضوع حتى يعود الأستاذ خالد محيى الدين، لأنه مفوض سلطاته إلى على الشلقانى.. وطلب منى البقاء فى منزلى وعدم الذهاب إلى المؤسسة».

«وبقيت فى منزلى حتى عاد الأستاذ خالد محيى الدين.. فإذا بى أتلقى منه خطاباً رسمياً بأنه قرر استمرار الأوضاع على ما هى عليه حتى ينتهى من التحقيق فى الأمر».

«وتركنى معلقاً فى الهواء!»

«كان يمكنه أن يجرى هذا التحقيق فى ساعة واحدة».

«ومضت أيام طويلة.. فاتصلت به وطلبت لقاءه. وعرضت عليه الحل الذى أراه».

«قلت له: إننى أطلب نقلى إلى دار التحرير «الجمهورية».. إن مصطفى بهجت بدوى رئيس مجلس إدارة التحرير يرحب بى.. كما أننى سأكون سعيداً فى العمل بعيداً عن أخبار اليوم.. وهكذا سأخفف عنك حرج بقائى فى أخبار اليوم مع الإخوة الماركسيين».

«ووافق خالد محيى الدين على ذلك».

«ورحب مصطفى بهجت بدوى».

«وكانت المفاجأة أن الرئيس جمال عبد الناصر رفض ذلك، ولم يشأ عبد الناصر أن يكون للماركسيين حق إخراج رئيس تحرير».

ينبغى هنا أن نشيد بقدرات الرئيس جمال عبد الناصر فى ضبط التوازنات الدقيقة بين الفئات المختلفة التى كان يستعين بها فى إدارة شئون الدولة ومؤسساتها. كما ينبغى لنا أن ننتبه إلى قدرته الرهيبة على الإلمام بمثل هذه النزاعات الصغيرة وبالعوامل التى تتحكم فيها وتدفع بها إلى دائرة الضوء. وينبغى لنا ـ ثالثا ـ أن نثنى على المبادئ العامة لفلسفة الرئيس عبد الناصر فى إدارة الصراع الداخلى.

(١٢)

وسنرى موسى صبرى فى هذه المذكرات ـ وهو حريص طيلة حديثه عن عمله الصحفى ـ الذى يستغرق منه معظم صفحات هذه المذكرات على أن يعلى من قدر القيم الخلقية فوق قيم التفوق الصحفى والتكنولوجيا والإدارة، ونحن لا نراه يفخر بأى من القيم

الأخرى قدر حرصه على الفخر بالمواقف التى اتخذها على الدوام من أجل الالتزام الصحفى بالقيم العامة. ويبدو موسى صبرى حريصاً على أن يعبر عن اعتزازه بدوره البارز فى التصدى للصحافة الكويتية حين بدأت فى النصف الثانى من السبعينيات تهاجم السياسة المصرية على طريقة الصحف اللبنانية فى الهجوم السياسى المكثف. وفى هذا الصدد يروى موسى صبرى بفخر شديد قصة مقاله الذى صدر فى صباح اليوم الذى صدر فيه قرار أمير الكويت بوقف الدستور وحل البرلمان وتخويل مجلس الوزراء حق تعطيل الصحف وإلغاء تراخيصها عندما تخدم دولة أجنبية، وسنجتزئ للقارئ بعض تعليقات موسى صبرى التى وردت فى أحد مقالاته النارية التى كتبها فى ذلك الوقت وهو يقول على سبيل المثال:

«ثم قلت: «إن الكيل قد فاض بنا، ونحن نسمع أقوالاً منسوبة إلى «العتيق» وزير مالية الكويت فى اجتماعات الاستثمار العربى،تمس كرامة مصر، ولا تصدر إلا ممن يريد أن ينصب نفسه مندوباً سامياً، ورقيباً محتلاً لخزانة مصر.. ولا أتصور أنه بهذا السلوك الاستفزازى يعبر عن سياسة الحكم فى الكويت، ولن ترهن مصر نفسها. وإذا كان هذا هو ثمن المعونة فلتذهب المعونة إلى الجحيم.. وأعود فأحذر صحافة الكويت من هذا اللعب بالنار».

«واتصل بى حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية حينئذ، وكنا بالإسكندرية وسألنى:

«هل كانت لديك معلومات عما سيتقرر فى الكويت بالنسبة لصحافتها».

«قلت : لا».

«قال:

«كأنك إذن كنت تتنبأ.. لقد صدرت قرارات من أمير الكويت بوقف الدستور، وحل البرلمان، وتخويل مجلس الوزراء حق تعطيل الصحف وإلغاء تراخيصها عندما تخدم دولة أجنبية، وعندما تقبض مالاً حراماً، تحت أية حجة أو تسمية، وفى أية صورة، ولأى سبب».

❑

ويلخص موسى صبرى فى هذه المذكرات آراءه التى أبداها فى ١٩٧٦ وفى مرحلة مبكرة جداً فيما يتعلق بإساءة استخدام مبدأ حرية الصحافة فى بعض الصحف العربية، وهو يركز على بعض صحف الكويت التى بدأت مهاجمة مصر بكثافة فى تلك الفترة:

«ونشرت لـى صحيفة «النهضة» الـكويتيـة بعد ذلك فى ٩ أكـتوبر ١٩٧٦ حديثاً عن سبب هجومى على صحافة الكويت».

«وقالت فـى مقدمة الحـديث: «الغريب الـذى أثار الاستفسـار، أن موسى صبـرى نشر تحذيره إلـى صحافة الكـويت، فى صباح نفس اليوم الـذى اتخذت فيه الـكويت حركـتها التصـحيحيـة فى ٤ رمضان ، ومـن هنا كان مـقال موسى صـبرى محل أخـذ ورد ونقاش وتساءل: هل كانـت مصر تـعلم بمـا سيحـدث فى الـكويت؟ هـل تلقـى موسى صـبرى توجيهات من الرئيس السادات؟ وهز مقال موسى صبرى أركان الصحافة الكويتية، فكتبوا يردون على موسـى صبرى بعنف، واتهمـوا مقاله بأنه يقطر حـقداً على الصحافة الـكويتية المتفوقة، وأنه يثير التقزز والقرف».

....

«ورئيس هذا الوفد الشيخ جابر الأحمد الصباح(أمير الكويت الآن) شاب يتمتع بنفوذ ضخم فى بلاده، وهو رجل حسن السمعة، نظيف الجوهر، لم تمس حياته العامة أو الخاصة شائبة، وهو الذى نادى بضرورة التخطيط الاقتصادى فى بلاده، واختلف أوسع الخلاف مع الشيخ عبدالله المبارك الصباح الذى كان يتولى ثلاث أو أربع وزارات فى الكويت، ويصنع أدوات سيـارته من الذهـب الخالص، ويـصرف الملايين عـبثاً ولهـواً، اختلـف معه وطالـبه بميـزانية عن مـصروفات الـدولة، فرفض عـبدالله المبارك وهدد بـالاستقـالة، لكن حـاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم قال: أنت مقال».

«وترك الكويت واستقر فى لبنان».

ينبغى لنا هنا أن نتوقف لنشير إلى أن الـشيخ عبدالله المبارك هو زوج السيدة الدكتورة سعاد الصباح، وإلى أن «المعتيق» وزير مالية الكـويت الذى أشار إليه فى الفقرة السابقة هو زوج السـيدة الدكتـورة لوتس عـبدالكـريم، وكان للسـيدتين حـضور ثقـافى ملحـوظ فى القاهرة، على الرغم من هذه المواقف السابقة لزوجيهما من القاهرة.

(١٣)

وعلى نحو ما يـفخر موسى صبرى بأدائه المهنـى المتميز فى موضوع الصحافـة الكويتية فإنه حـريص بنفـس القدر على الـفخر بموقـفه فى موضوع شـركات توظيـف الأموال فى

مصر، وهو يروى كيف أنه نبه مبكراً إلى خطورة التصرفات غير المسئولة لأصحاب شركة الريان، وكيف اكتشف بحاسته الصحفية خطورة موقف هذه الشركات وخطورة السكوت على تصرفاتها:

«وكانت النيابة العامة قد ألقت القبض على واحد من أصحاب شركة الريان.. وحكمت عليه محكمة أمن الدولة بالحبس سنتين بتهمة المتاجرة فى مواد تموينية بالمخالفة للقانون.. وفى أوائل مايو ١٩٨٨ صدق رئيس الوزراء على الحكم بالحبس».

«ثم علمت أن شقيقه الذى يشاركه ملكية شركة الريان ويرأس الشركة.. أصيب بمرض خطير وهو الإدمان.. وتحريت هذا الخبر من أكثر من مصدر، وتأكدت من صحته، ومن أنه يمضى يومه فى حالة تخدير كامل، وأن زوجته شكرية هى التى تشترى له الدواء المخدر».

«وكتبت فى ٤ مايو ١٩٨٨.. إن هذا المرض يعنى أنه يفقد صلاحية اتخاذ القرار، وهو المسئول الأول فى شركة يتداول عملها فى مئات الملايين من الجنيهات، التى يملكها آلاف المودعين من المواطنين.. وطالبت فى المقال بضرورة إسراع الحكومة فى إصدار التشريع الذى وعدت به، والذى يضع إشرافا قانونياً على أعمال هذه الشركات، يحمى حقوق المواطنين».

«وأحدث هذا المقال دوياً ضخماً.. فقد كان ينشر لأول مرة أن رئيس شركة الريان مدمن، ومريض، وفشل علاجه، وفى حالة غيبوبة مستمرة».

«ولم يستطع أحد أن يكذب هذا الخبر الخطير».

«وتابعت هذا المقال بمقال آخر فى العاشر من مايو ١٩٨٨.. بعد أن شنوا ضدى حملة عنيفة تتهم كلماتى بأنها مشبوهة!».

....

«وسارت الحكومة فى إجراءاتها القانونية.. وقدمت إخوان الريان للمحاكمة عن الجرائم التى ارتكبوها واستمرت المحكمة وقتاً طويلاً، حتى قدم محامى الريان مفاجأة.. وهى أن لديه مَنْ يشترى أملاك شركات الريان بأموال كافية لرد حقوق المودعين، وكان فى ذلك حل للمشكلة الخطيرة، ولاتزال إجراءات هذا البيع مستمرة حتى كتابة هذه السطور».

يشير موسى صبرى إلى ما يعرفه القراء مما اشتهر من عرض محامى الريان محمد رشاد نبيه، وهو العرض الذى شغل الرأى العام فترة طويلة، ثم انتهى بصاحبه إلى السجن.

ومع هذا فإن موسى صبرى لا يظن ولا يعتقد ولا يقرر أنه ظل طيلة حياته يتناول القضايا العامة التى يتناولها من وجهة نظر مصيبة، بل هو يعترف بالخطأ فى كثير من الحالات.

ومن النقاط المضيئة فى هذه المذكرات اعتراف موسى صبرى بمجانبته للصواب فى تناول موضوع استقالة القضاة والمستشارين تحت ستار الترشيح فى الانتخابات البرلمانية وذلك من أجل الخلاص من مصاعب مهنتهم المادية، وقد كان هذا بمثابة الباب الوحيد المفتوح أمام هؤلاء لكى يرفعوا عن أنفسهم المعاناة المادية الصعبة التى أوصلتهم إليها التقلبات الاجتماعية القاسية التى حدثت فيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

والقصة كما يرويها موسى صبرى ليست فى حاجة إلى تعليق كثير، وإن كانت من أكثر مواضع هذه المذكرات فائدة لتاريخنا الاجتماعى المعاصر.

ومن المفيد أن نبدأ بأن نلخص للقارئ الوقائع فنذكر أن هذه القصة بدأت عندما ذكرت الصحف أن ١٣ من رجال القضاء قد تقدموا للترشيح فى دائرة منفلوط بعد أن قدموا استقالاتهم.. وقد لفت هذا نظر موسى صبرى فعرف أن هؤلاء القضاة قد تقدموا لهذه الانتخابات كى يتخلصوا من وظائفهم القضائية ويتقاضوا المعاش على نحو ما يتيح القانون ذلك.. وسنورد نصوص موسى صبرى على نحو ما كتبها.. فنبدأ بالمقال الأول:

«خطاب مفتوح إلى وزير العدل: رفقاً بطهارة القضاء».

«السيد المستشار عادل يونس وزير العدل..

«أعلم.. وكل رجال القضاء يعلمون.. أنك رمز مضىء لضمير القضاء علماً ونزاهة وكرامة. وإذا كانت مذبحة القضاء قد استهدفتك.. غياً وبطشاً، وتحطيماً لمعصوبة العينين بميزان العدل، فإن ثورة ١٥ مايو قد لأمت الجرح العميق، وانتشلت العدل والميزان من يد الزور والبهتان، نوراً وعزة وجلالاً».

«ومن موقع ثورة ١٥ مايو التى أنكرها المنافقون الذين كانوا يطلقون البخور للقهر، ويسبِّحون بحمد مَنْ يظلمون ويقهرون، ويروجون ـ ولا يزالون ـ لأيام سوداء، تسيدت فيها المحن الهوجاء، وصال فيها شيطان السجن والتعذيب، وعربد فيها القلم الكاذب الشرير، وانحدرت القيم حتى أجلست الدجوى على مقعد القاضى.. من موقع ثورة ١٥

مايو.. من موقع القانون السيد.. أكتب إليك عن واقعة صغيرة.. ولكنني أستشعر منها خطراً داهماً، على سمعة القضاء».

«لقد خلت دائرة انتخابية فى منفلوط، فتقدم للترشيح فيها ١٣ من رجال القضاء بينهم ٧ مستشارين بعد أن قدموا استقالاتهم».

«وقانون الانتخاب يستوجب أن يكون المرشح مقيداً بدائرة الانتخاب، ونقل بطاقة انتخاب المرشح إلى دائرة الانتخاب يستوجب أن تكون الدائرة محلاً لإقامة المرشح أو مقراً لعمله الرئيسى.. ولا أحسب أن الشرطين متوفران فى معظم مَنْ قيدوا.. ولكن أوراقهم ـ فى حدود علمى ـ قد قبلت خطأ».

«وهذا أول تجريح للقانون.. ويؤسفنى أن أستخدم هذا الوصف الذى لم أجد غيره تعبيراً صادقاً».

«وكل الرجاء أن يتدارك وزير الداخلية هذا الخطأ عندما يصدر القرار بشرعية ترشيحهم، وأمامه عشرة أيام تبدأ من اليوم».

«ولكن الأهم ياسيدى.. هو سلوك القاضى».

«إن بعض هؤلاء المرشحين من المستشارين والقضاة، قد استقالوا من مناصب القضاء وتقدموا للترشيح.. لا لكى يظفروا بثقة الناخبين وأصواتهم.. ولا لكى يصلوا إلى مقعد التمثيل الشعبى تحت قبة مجلس الشعب.. ولكن لكى يسقطوا فى الانتخابات!».

«بل إنهم لن يجهدوا أنفسهم بزيارة الدائرة الانتخابية مرة واحدة بعد أن تحملوا مشقة السفر، وقدموا أوراق الترشيح».

«لماذا ؟».

«كان أحمد حسنى وزير العدل الأسبق فى السنوات الأولى للثورة، قد تقدم بمذكرة أقرها رئيس الجمهورية، بأن المستشار المستقيل إذا لم يفز فى الانتخابات، فإن من حقه أن يتقاضى مرتبه حتى سن الإحالة للمعاش، وبالنسبة لما دون المستشار إنه يتقاضى مرتبه ثلاث سنوات.. والأصح أنهم يتقاضون أكثر من المرتب، لأن القرار أنه يقبض معاشاً مضافاً إليه الفرق بين المرتب والمعاش، والمعاش وحده معفى من الضرائب!».

«كان الهدف من مذكرة وزير العدل الأسبق ـ الذى نذكره بكل التكريم ـ هو تشجيع رجال القضاء، على الاشتراك فى العمل السياسى، وحتى تتوافر فى المجلس النيابى عناصر قضائية تشريعية».

«وانقلب الأمر بعد ذلك من بعض رجال القضاء ـ وياللعار ـ إلى سوء استغلال لهذا التيسير.. وأصبحوا يتقدمون للانتخابات لكى يسقطوا، فيتناول المستشار منهم أكثر من مرتبه، بغير عمل يؤديه.. وكذلك مَنْ دون المستشار لمدة ٣ سنوات».

«هى إذن عملية تجارية!».

«ومن بطلها.. قاضٍ أرادت له ثورة ١٥ مايو أن يكون جليلاً!».

«سيدى وزير العدل..

«إننى أطمع منك فى قرار سريع جدا يزيل هذه البقعة السوداء من ثوب نقى شفيف أبيض، لا نريد أن يمسه حتى أقل الغبار».

على هذا النحو من الاندفاع الحماسى تناول موسى صبرى ـ وهو رئيس للتحرير ـ القضية دون أن يكون واعياً لأعماقها، ومن حسن حظ العدالة أن المناخ العام كان قد أصبح واعياً بالأعماق أكثر من موسى صبرى، لهذا فإن المستشار عادل يونس وزير العدل استطاع أن يثنى موسى صبرى عن هذه الأفكار الحماسية، وقبل أن نتناول ما يرويه صاحب المذكرات نتأمل عباراته المتدفقة فى الهجوم الشديد الذى لم يقف عند أى حد:

«واتصل بى المستشار وزير العدل تليفونياً.. وتصورت أنه سيؤيد ما ذهبت إليه، وإذا به غاضب مرتفع الصوت، واتهمنى بأننى أهين القضاء.. وأنه سيشكو أمرى إلى الرئيس السادات».

«وحاولت أن أتفاهم معه بالكلمة الطيبة.. لكنه كان يكرر: سأشكو للرئيس السادات.. وقطعت الحوار على الفور.. وقلت له فى مثل غضبه: افعل ما تشاء!».

«وفى اليوم التالى طلب لقائى مستشار ـ لا أذكر اسمه الآن ـ وقال لى إنه أحد مَنْ استقالوا للترشيح».

«وروى لى الرجل كيف أنه استخدم حقاً مشروعاً.. وكيف يُلام لأنه استخدم هذا الحق، وننسى كم يتحمل رجل القضاء النزيه فى سبيل أداء رسالته، من عنت العيش.. كيف يحرم نفسه من الملبس، لكى يشترى الملبس لأولاده.. كيف يتشعلق فى الأتوبيس، لأنه لا يستطيع شراء سيارة.. وكيف.. وكيف.. ولو كان مفرطاً فى نزاهته، لما لجأ إلى هذا الترخيص القانونى إذا استقال للدخول فى الانتخابات وفشل».

«كان الرجل صادقاً كل الصدق.. يتحدث بأعماق مشاعره.. ومستنى كلماته.. ودمعت عيناه.. ودمعت عيناى».

«وغمرنى ندم عظيم على ما كتبت».

«وبمجرد انصرافه أمسكت القلم.. وكتبت مقالاً بعنوان: «لهم.. كل الإجلال».

وهذا هو نص المقال الثانى الذى نشره موسى صبرى متراجعاً فيه بشدة وبشجاعة عن لهجته التى ضمنها المقال الأول الذى قرأناه لتونا، ومن الواضح أن موسى صبرى لم يستنكف أن يعدل موقفه بمقدار مائة وثمانين درجة، لكنه للأسف الشديد لم ينتبه إلى ما هو أعمق بكثير من الظاهرة التى يتناولها ، وهى ظاهرة اختلال الأجور والأسعار بعد التطورات الاقتصادية التى حدثت نتيجة التطورات الاقتصادية العالمية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة:

«لهم كل الإجلال».

«هل أسلت دماً كان يجب ألا يسيل؟!».

«هل جرحت قلوباً كان يجب أن أربت عليها بكل العطف والحنان؟!»

«هل تطاولت بالكلمة، حيث كان يجب أن أحبس الكلمة فى صدرى؟!».

«هذه الأسئلة تلاحقنى فى قسوة، ساعة بعد ساعة، منذ صباح يوم الأحد بعد ظهور مقالى «رفقاً بطهارة القضاء».

«بعض رجال القضاء تفضل مشكورا وأرسل تعليقات نشرناها، تعبر عن الرأى الآخر.. وما زعمنا يوما أن حرية الكلمة حق للعاملين فى الصحافة فقط.. بل هى حق كل مواطن.. وإلا كنا من القوم المنافقين، ورمزهم عاش بيننا يفرض الرأى الواحد، والفكر الواحد، فى حماية القهر والسلطان».

«وبعض رجال القضاء تفضل مشكوراً بالحديث التليفونى الغاضب، وبعضهم شرفنى بالزيارة، وتحدث والألم يعتصر قلبه.. حتى أثار الوجيعة الدامعة فى قلبى.. بل فى عينى!».

«وكل هؤلاء تركز احتجاجهم فى دائرة واحدة.. ارفع يدك عن القاضى الذى يعانى.. سخر قلمك للمستشار المهيب الذى تطحنه أثقال الحياة، ولا يشكو حاجة إلى دواء.. وينتظر الساعة الكاملة أمام محطة الأتوبيس.. ويحتفظ بنزاهته، ويعلى كرامته.. ويتألم ولا يتكلم، وينزف الدم، ويكتم الآهات الحزينة، ويقضى بالعدل فى ملايين الجنيهات.. وهو الباحث عن مصرف يقترض منه، لمواجهة الضروريات».

«نعم.. لعل واقعة استقالة ١٣ قاضياً من بينهم ستة مستشارين، للإفادة من امتياز

الاشتراك الشكلى فى انتخابات دائرة منفلـوط، لعلها الحدث الغريب.. الذى ذاع لكى يثير السؤال الكبير.. لماذا؟».

«وعقب مستشار أجلّه: «ولو كانت قد خلت فى مجلس الشعب عشرون دائرة انتخابية لارتفع رقم المستشارين المستقيلين إلى مائة وأكثر!».

❑

وعلى هذا النحـو يمضى موسى صبرى فى مقالـه الثانى مصوراً أبعاداً متعـددة وحقيقية لحجم الأزمة الـتى كانت تعصف برجـال القضاء، لكنها كـانت فى حقيقة الأمر تـعبر عن الأزمة الاجتماعية الكبرى فى عهد الرئيس السادات بعد التحولات الاقتصادية العالمية:

«وقال مسـتشار آخر: ولمـاذا الاستقالـة بسبب امـتياز الانتـخاب التشـريعى فقـط.. ألم يجئك حديث خمسـة من مستشارى محكمة النقض ـ أحدهم نـائب رئيس النقض ـ وهم قمم القضاء فـى مصر.. قد استقالوا أيضا لـيعملوا فى دول عربية؟ أولم تـسمع عن أربعة مستشـارين فى محاكم الاستئـناف ـ أحدهـم رئيس محكـمة الجنايات ـ قد استقـالوا أيضاً لنفس السبب؟».

«أليس كل هؤلاء خسارة قومية أن يفقدهـم قضاء مصر؟ بعد أن أعطوا الدم والشباب وكل تجربة العمر لمنصة رفيعة شامخة، تمثل أعلى مقام فى البلاد، حيث لا سيادة إلا للعدل لا يفرق بين وزير وخفير.. وبين قادر وعاجز.. وبين أهل خبرة وأهل ثقة».

«ولو كانوا عبيداً للمال الحرام يسعى إليهم يقبِّل يداً تمتد إليه.. ولو كانوا من غير جوهر الشرف، ومـعدن النقاء.. لما فـكروا فى استقـالة يطالبـهم بها، ويجبـرهم عليهـا.. قسم أن يحكموا بالعدل.. وهو أشرف القسم».

ثم يردف موسى صبرى بما يعبر به عن رأيه فيقول :

«وكل هذا سـادتى من جانـبى معقـول ومقبول، ولـست ممن يجـادلون فى أن القـاضى يجب أن يـؤمن ويحمـى، وتقدم له كـل الضمانـات، التى تحمـى ضعف الإنسـان فى كل إنسان، ومـن أجل هذا كتبت، ومـن أجل هذا قلت إن الاستـقالة لانتخـابات شكلية فـيها تجريح للقانون».

«قضية تكريم القاضى لتأمين حياته وعدله. لا خلاف عليها».

«وقضية تكريـم القاضى لنص القانون وروح الـقانون.. هى أيضا يجب ألا يكون عليها خلاف.. وندائى فى القضيتين يتساوى اقتناعاً وحباً وإجلالاً للقضاء».

هل ننتقل الآن للحديث عن الجانب المضيء من علاقة موسى صبرى بالسلطة، وهو ما يتمثل فى افتخاره باستحواذه على ثقة الرئيس مبارك على الرغم من الجهود المحمومة التى بذلت فى تصويره على أنه جزء من عهد الرئيس السادات لابد أن ينتهى مع نهاية ذلك العهد.

يبدو موسى صبرى ممتناً كل الامتنان للرئيس حسنى مبارك، وهو يروى أكثر من واقعة تؤكد ما نعرفه من خلق الرئيس مبارك وحسمه وقدرته على تقدير الرجال، وقد رأينا فى موضع سابق من هذا الباب أن الرئيس مبارك لم يناقش موسى صبرى فى البيانات التى اصطحبها معه ليدلل للرئيس بها على عدم تحيزه للأقباط وهو رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم، كما سنرى ما يرويه هو عن الرئيس مبارك على طلب الدكتور محمد حلمى مراد بإخراج موسى صبرى من أخبار اليوم.

وسنرى فى هذه الفقرة التالية امتنان موسى صبرى لقرار الرئيس حسنى مبارك بتعيينه عضواً فى مجلس الشورى، وهو ما لم يفعله الرئيس السادات على حد تعبير موسى صبرى نفسه، ويبدو (والله أعلم) أن الرئيس السادات كان حريصاً بحكم انتمائه للضباط الأحرار على أن يحرم موسى صبرى من عضوية البرلمان فى أى مجلس نتيجة موقفه القديم من الضباط الأحرار مع أن السادات نفسه لم يكن يستريح لمجدى حسنين.

«وهذا لم يفعله السادات.. رغم أنه عين رؤساء تحرير غيرى! بل إنه استشارنى فى بعض الأسماء التى اختارها لعضوية الشورى!».

«وعندما صدرت قرارات تعيين أعضاء الشورى لم يكن اسمى من بينهم، ولم أفاتحه فى هذا الموضوع على الإطلاق إلى أن مات!».

«وكنت أقدر موقفه».

❑

ها نحن نطالع خبايا النفس البشرية فى صورة من صورها الصريحة الواضحة فهذا رجل يستشيره رئيس الجمهورية فيمن يعينهم أعضاء فى مجلس الشورى، لكنه يجد فى نفسه مرارة من أن يتخطاه نفس الرئيس فى عضوية هذا المجلس.

وستجد من موسى صبرى نفسه موقفاً شبيهاً بهذا فى حديثه عن مصطفى أمين حين لا يُمنح جائزة مصطفى أمين بينما هو أكبر بكثير من الجائزة بل وعضو فى لجنتها، وعندى أن مثل هذه النصوص الجيدة تعبر بدقة متناهية عن صدق نفسى كفيل بأن نشيد به.

ثم يشير موسى صبرى إلى مكرمة أخرى للرئيس مبارك معه:

«ولما انتهينا من إقامة المبنى الجديد لمؤسسة «أخبار اليوم».. الذى حوى «المطابع الجديدة».. وانتقل إليه التحرير.. كان الرئيس مبارك سعيداً بأن يفتتح الدار الجديدة.. وكتب لى باسمه فى دفتر الزيارات ما لم يكتبه لأى مواطن مصرى فى أى موقع زاره».

وفى أكثر من موضع من مذكراته يكرر موسى صبرى التعبير عن هذا المعنى الواضح وهو يقول فى موضع من هذه المواضع:

«ولم يحدث فى زيارات الرئيس حسنى مبارك لمختلف المؤسسات على مدى سنوات أن كتب تحية لأى شخص مسئول بالذات فى أية مؤسسة، وكلماته التى يسجلها دائما هى تحية لكل العاملين بالمؤسسة الناجحة».

«لذلك فإننى أعتز بهذا التكريم الشخصى من سيادته».

ويستطرد موسى صبرى إلى الثناء على أسلوب الرئيس مبارك فى معاملة الصحفيين:

«ونادراً ما يطلب حسنى مبارك من صحفى أن يعبر عن فكرة معينة.. وهو إذا اعترض على رأى أو خبر.. فإنه يعاتب الصحفى، ويشرح له الحقائق الخافية عليه.. وأكثر ما يضيق به حسنى مبارك هو التعرض للحياة الشخصية للأفراد، وتجريح أى شخص، واتهامه بالباطل.. وكثيراً ما عبر عن ذلك فى خطبه فى مناسبات عديدة».

«كما أنه يضيق بما ينشر تجريحاً لجمال عبد الناصر أو أنور السادات.. وهو يكرر أن كل زعماء مصر وطنيون، وأدوا أدوارهم بإخلاص.. ولهم أخطاؤهم لأنهم بشر».

بل يصل موسى صبرى فى تقديره للرئيس مبارك فى هذه المذكرات إلى أن يعترف بأن الرئيس بذل بنفسه جهداً من أجل إصلاح العلاقة بين أقطاب الصحافة المصرية، خاصة بين موسى صبرى ومصطفى أمين:

«وقد ثار خلاف عميق بينى وبين مصطفى أمين بعد موت السادات، عندما بدأ مصطفى أمين يهاجم حكم السادات هجوماً قاسياً.. وكنت فى قمة الألم لأن أنور السادات هو الذى أمر بالإفراج عن مصطفى أمين وعودته إلى الصحافة.. وكان المفروض أن يمضى مصطفى أمين وراء أسوار السجن ١٥ عاماً.. بعد قرابة ٩ سنوات أمضاها منذ الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة.. وكان جلال الحمامصى قد اتخذ نفس الموقف».

«وعلم الرئيس مبارك بهذا الخلاف.. وفوجئت بدعوتى إلى لقائه فى قصر العروبة.. ووجدت أنه استدعى أيضاً مصطفى أمين وجلال الحمامصى وأحمد أبو الفتح.. وجلس معنا وقال إننا شيوخ الصحافة، ولا يجب أن نختلف، واعترض على تشويه السادات أو

عبد الناصر.. قال: إن التحليل التاريخي من حق الكاتب.. ولكن ليس الإساءة والتشهير.. وطلب منا أن نتصافى.. وتصافينا.. وعدت إلى أخبار اليوم مع مصطفى أمين فى سيارته.. وهدأ الموقف.. ولكن الخلاف عاد ليثور من جديد».

وأكثر من هذا فإن موسى صبرى يروى أن الرئيس مبارك كان ضائقاً من أن القانون سيطبق عليه ويحرمه من رئاسة مجلس إدارة أخبار اليوم، وأنه حرص على أن يجامله فى أن يبقى مقاله فى الصفحة الأولى من الأخبار كما هو، كما أخذ بترشيحاته لمن يتولون المناصب بعده فى المؤسسة:

«وأشهد أن الرجل كان ضائقاً بأن القانون سوف ينطبق علىّ فأترك رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة التحرير.. وعبر الرئيس عن حرجه من هذا الموقف أكثر من مرة لعدد من الأصدقاء والزملاء».

«وقلت للرئيس:

«لا تحمل همى يا سيادة الرئيس.. إن مهمتى الأولى والأخيرة كاتب وصحفى.. وقد عملت رئيساً للتحرير أكثر من ٢٨ عاماً.. ورئيساً لمجلس الإدارة أكثر من ٩ سنوات.. ويكفينى هذا العبء الإدارى».

«وكنت فى ذلك صادقاً كل الصدق».

«وقال لى الرئيس :

«مقالك يجب أن يبقى فى الصفحة الأولى من «الأخبار».

«وأخذ الرئيس بوجهة نظرى فى ترشيح طلعت الزهيرى رئيساً لمجلس الإدارة،وسعيد سنبل رئيساً لتحرير الأخبار.. ووجدى قنديل رئيساً لتحرير آخر ساعة».

(١٦)

هل يكون من المناسب الآن أن نبدأ فى تحليل حديث موسى صبرى عن علاقاته بزملائه، أو فلنقل عن علاقاته بأقطاب الصحافة المعاصرين. ومن الواضح أن البداية لابد أن تكون بمصطفى أمين، وقد خصص موسى صبرى فصلاً كاملاً من كتابه للحديث عن هذه العلاقة، ولكن هذا الفصل لا يشمل إلا ما هو أقل من خُمس حديث موسى صبرى عن هذه العلاقة على مدى صفحات كثيرة من هذه المذكرات وهذا طبيعى.

يبدو موسى صبرى حريصاً على إظهار إعجابه بشخصية مصطفى أمين فى كثير من مواضع هذه المذكرات، ومع أنه يروى خلافاته مع مصطفى أمين بقدر من التفصيل إلا أنه يبدو فى غاية الذكاء والنبل حين لا يدعى ولا يحاول أن يوهمنا أنه كان على صواب، بينما كان أستاذه على خطأ، إنما هو يروى وجهتى النظر بأمانة دون أن يتحيز لنفسه إلا فى محاولة أن ينفى عن شخصه طبع الجحود أو سوء الخلق.

وتحفل المذكرات بالحديث المنبهر عن عبقرية مصطفى أمين وإنجازاته وذكائه، ومن هذا حديثه عن موقف مصطفى أمين السياسى والمناور حين فُرض عليه بعد تأميم الصحافة أن يعمل فى الدار التى أسسها وبناها تحت قيادة خالد محيى الدين.

ويرى موسى صبرى بكل وضوح أن الشيوعيين افتقدوا الكياسة والذوق فى تعليقهم وتعاملهم مع مصطفى أمين:

«... سلوكه فى «أخبار اليوم» بعد أن أممت، وبعد أن عين جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية، خالد محيى الدين (الشيوعى) رئيساً لمجلس إدارة أخبار اليوم، ومصطفى أمين صاحبها لا يزال يعمل بها.. سلوكه يؤكد أن مصطفى أمين رجل سياسة ومناورة.. وأنه يعرف متى يحنى رأسه للعاصفة، ومتى يتصدى للمعركة».

«كان المفروض أن يكون مصطفى أمين، فى وجود خالد محيى الدين، مشرفاً صحفياً.. فقال لخالد محيى الدين: أنت عليك الاشتراكية.. وأنا على الصحافة!».

«وأول مقال كتبه خالد محيى الدين فى «أخبار اليوم» اختار عناوينه مصطفى أمين، وأخرجه للنشر على أمين».

«وأذكر أنهما قالا لخالد محيى الدين فى ذلك الوقت: «كتابة مقال فى أخبار اليوم بقلم خالد محيى الدين.. هو فى حد ذاته حدث وخبر كبير.. لذلك يجب أن يظهر المقال فى إخراج صحفى متميز».. وكانا يقصدان أن أخبار اليوم أكبر قلعة ضد الشيوعية فى مصر.. تنشر مقالاً لزعيم الشيوعيين فى مصر.. هذا خبر».

«وأراد مصطفى أمين ألا يظهر ضيقه بهذا الانقلاب الشيوعى فى «أخبار اليوم»، فانتهز فرصة عقد اجتماع عام لأسرة تحرير «أخبار اليوم».. تكلم فيه الشيوعيون بالغمزات واللمزات، ووقف مصطفى أمين خطيباً يمتدح جمال عبدالناصر، لأن أعضاء مجلس الثورة طلبوا الحكم الدكتاتورى. وكان جمال عبد الناصر صاحب الصوت الوحيد الذى طلب الديمقراطية، وترك الاجتماع وهدد بالاستقالة إذا لم يقر مجلس الثورة الحكم الديمقراطى!».

«ولكن الشيوعيين علقوا على ذلك بكلمات افتقدت الذوق والكياسة.. تحمل معنى السخرية من تأييد مصطفى أمين للثورة أو للقرارات الاشتراكية».

ومن أمتع ما تقدمه هذه المذكرات، تلك الفقرات التي يروى بها موسى صبري ما يستحضره من الذاكرة عن لقائه الأول بمصطفى أمين، وقد رآه يكتب بسرعة ملحوظة دون أن يشطب، ودون أن يرفع القلم عن الورق، كما يجيد موسى صبرى تصوير المناخ الذى كان مصطفى أمين يستقبل فيه أمثال موسى صبرى من أصحاب المشكلات:

«وقررت وأنا أغادر مبنى الأهرام أن يكون نضالى فى المرحلة المقبلة.. لا للعمل بالصحافة، ولكن لتعديل قانون المحاماة. وكانت حجتى أن القانون يبيح توكيل مَنْ كان عمره ١٨ عاما فى أى عمل قانونى.. فكيف لا يباح له الاشتغال بالمحاماة.. وهى وكالة؟ ثم إن القانون يبيح تعيين خريج الحقوق فى وظائف النيابة العامة.. بدءاً من التاسعة عشرة من العمر.. ومسئوليات النيابة خطيرة، فى تطبيق قانون العقوبات على مرتكبى الجرائم».

«وفكرت فى أن أطلب لقاء مصطفى أمين، لكى يدافع عن تعديل القانون فى حملة صحفية!».

«وكان مصطفى أمين فى ذلك الوقت يعمل ـ مع رئاسة تحرير مجلة الاثنين ـ رئيساً لقسم «الأخبار» بجريدة «الأهرام».. وهذا ما أبلغنى به سكرتير أنطون باشا.. وقال لى: تعال فى أى وقت بعد الساعة السابعة مساء، وسوف يقابلك مصطفى أمين على الفور!».

«وعدت إلى مبنى الأهرام فى اليوم التالى».

«وقال لى أحد السعاة: ماذا تريد؟».

«قلت: الأستاذ مصطفى أمين».

«وقادنى إلى صالون صغير، وطلب منى الجلوس حتى يخطره».

«وبعد لحظات رأيتنى أمام مصطفى أمين وجهاً لوجه، ولأول مرة، فى صالون صغير.. كان بالقميص والبنطلون، وقميصه من التيل الأبيض.. كبير الرأس والجسد.. غزير الحاجبين.. عيناه براقتان حادتان.. وبين شفتيه سيجارة».

«سلم علىّ بترحيب.. وسألنى وأنا واقف:

«ماذا تريد منى؟».

«وقدمت نفسى، وشرحت له قصتى. لقد تخرجت فى كلية الحقوق وعمرى ١٨ عاما و٨ أشهر.. والقانون يمنع اشتغالى بالمحاماة قبل سن الحادية والعشرين».

«وانفعل سريعاً بالقصة، وسألنى: هل بذلت أى جهد مع نقابة المحامين؟».

«قلت: نعم.. قابلت محمود بسيونى بك نقيب المحامين.. وقدمت إليه مذكرة.. وناقشته طويلاً، ولكن دون جدوى.. وهو لا يريد أن يعدل نص القانون».

«وأنصت مصطفى أمين إلى كلماتى المتحمسة ونحن واقفان.. ثم قال: تعال معى».

ثم نرى موسى صبرى وهو يصور لنا بدقة بالغة براعة الصحفى والكاتب فى أستاذه مصطفى أمين، وهو يفعل هذا باعتدال شديد دون أن يقدم بمقدمات طويلة أو قصيرة، وهو يكاد يوازن فيما يرويه لنا بين عنصر الانبهار بالآخر وعنصر الاعتزاز بالنفس أيضاً، ومن الشجاعة أنه يفعل هذا بينما أستاذه كان لا يزال على قيد الحياة ومختلفاً معه:

«وقادنى إلى مكتبه.. حجرة صغيرة جداً.. بها مكتب صغير يضيئه مصباح كهربائى.. وأمام المكتب مقعدان.. ودعانى للجلوس».

«ورأيته يمسك قلمه ويكتب على «فرخ» ورق مسطر!».

«وتابعته مبهوراً».

«كان يكتب بسرعة ملحوظة، لم يشطب حرفاً، ولم يرفع القلم من السطر الأول حتى السطر الأخير.. ثم قدم لى الورقة وقال: اقرأ».

«ولم أصدق نفسى.. قرأت سطوره وأنا أحاول التركيز.. إن المفاجأة أذهلتنى.. المقال كله عنى.. وعن أن الدولة تعاقب النبوغ.. وكتب أن نابليون كان يقود جيوش فرنسا وهو دون الحادية والعشرين.. ولكننا نعاقب فى مصر مَنْ يحصل على ليسانس الحقوق ويتفوق فى سن مبكرة.. بدلاً من أن نكافئه.. وطالب بتعديل قانون المحاماة.. وسألنى: ما رأيك؟ هل لك ملاحظات».

«أجبت: مقال عظيم لم أكن أتوقعه».

«ثم قال: انتظرنى.. سأعرض المقال على أنطون باشا.. وقد ينشر فى «الأهرام».. أو فى مجلة «الاثنين» إذا رفضه أنطون باشا».

«وتركنى وعاد بعد بضع دقائق.. يقول: إن نشره فى مجلة الاثنين أنسب للموضوع.. وسيكون النشر فى العدد المقبل.. أو الذى يليه».

«وكان توقيع المقال باسم «ابن البلد».

«وتركت مكتبه سعيداً.. بل فى قمة السعادة، بعد أن قلت له: أريد أن أصارحك بشىء؟».

«قال: تكلم.. قل ما تريد».

«قلت: لقد قرأت فى الصحف الوفدية أن محرراً اسمه محمد على غريب هو الذى يكتب لك مقالاتك.. وأنت فقط توقع! وما رأيته اليوم يؤكد لى كذب هذا الافتراء!».

«وأعجبته الملاحظة وضحك بصوت خشن».

«وسرت فى شوارع القاهرة وأنا أحلم بنشر المقال عنى.. كنت أتصور أننى سأصبح مشهوراً بعد هذا المقال!».

وتتسم رؤية موسى صبرى لمأساة مصطفى أمين بقدر كبير من وضوح الرؤية يحسب لصاحب هذه المذكرات حتى ولو لم تكن رؤيته صائبة، ومع أنه كما سنرى لا يوافق على الرأى القائل بتورط هيكل فى الإيقاع بمصطفى أمين فى قضية اتهامه بالتخابر إلا أنه مع هذا لا يجد أى حرج فى أن يجاهر برأيه فى انتقاد سلوك محمد حسنين هيكل من هذه القضية، وهو يفعل هذا فى شجاعة بالغة ووضوح تام، وهو يروى ذكرياته عن الأحداث التى تلت القبض على مصطفى أمين، ومنها الحوار الذى دار بين المحققين وبين مصطفى أمين بشأنه هو وبشأن انتماءاته الأيديولوجية فيقول:

«وحاولت المخابرات العامة أن تقنع المقربين من مصطفى أمين أنه لم يكن مخلصاً لهم.. فأتوا بتسجيلات الحوار بين مصطفى أمين ورجل المخابرات الأمريكية.. وأذاعوا بعضها.. وكان منها سؤال رجل المخابرات: هل موسى صبرى شيوعى؟ وأجابه مصطفى أمين: موسى صبرى ولا حاجة!».

«وقال رجل المخابرات: وها أنت تسمع يا أستاذ موسى رأى مصطفى أمين عنك، إنك ولا حاجة».

«ولم أتأثر بذلك.. لأن إجابة مصطفى أمين لم تكن تعنى هذا المعنى.. كانت تعنى أننى لست شيوعياً أو رأسمالياً.. وليست لى ميول معينة».

«وجلس معى محمد حسنين هيكل بعد هذا اللقاء ليعبر عن تعاسته وصدمته فى مصطفى أمين.. وكيف أن هذا الموقف منه يدعوه إلى القىء.. كل ذلك لكى يحطم إعجابى الخيالى بمصطفى أمين».

«وعندما نشر اعتراف مصطفى أمين بعد أن شطب منه هيكل كثيراً من العبارات، أحسست أن مصطفى أمين مظلوم.. وإلا فلماذا يشطبون جملاً من بيانه؟».

«ثم اطلعت على التحقيقات.. ورأيت أن كثيراً من الأخبار التى قدمتها إلى مصطفى أمين ولم تنشر، كان يقولها لرجال المخابرات على أنه سمعها من الرئيس عبد الناصر».

«ولم أطق أن أحضر المحاكمة التى تحولت إلى سرية».

«وجاءتنى خيرية زوجة على أمين فى منزلى لتقنعنى أن مصطفى أمين برىء».

«ويوم صدور الحكم ضده كنت فى حزن عميق».

وفى موضع آخر يعرض موسى صبرى رؤيته هو لدور هيكل فى المؤامرة على مصطفى أمين، وهى رؤية يتفق معه فيها كثير من الذين حضروا تلك الأيام كالأستاذ فتحى غانم ـ على سبيل المثال ـ الذى دعى إلى المؤتمر الصحفى الذى أذيع فيه على رؤساء التحرير اتهام مصطفى أمين، ومن المهم أن نقرأ ما يرويه موسى صبرى من رؤية ورواية:

«إن مصطفى أمين يعتقد حتى كتابة هذه السطور أن هيكل هو الذى أوقعه فى هذه الجريمة، وأنه السبب الأول والأخير فى القبض عليه وسجنه».

«ورأيى أن هذا غير صحيح».

«والسبب بسيط.. لقد كان هيكل أكثر المذعورين من القبض على مصطفى أمين بهذه التهمة.. وكان يخشى أن تجر رجله إلى القضية، على أنه شريك فى الجريمة، لأنه كان يقابل مصطفى أمين فى منزله أسبوعياً، ويمده بأخبار كثيرة.. ولاشك أن هذه المقابلات مسجلة! لذلك فإن هيكل فى سبيل الخلاص بجلده كما يقولون شن ضد مصطفى أمين حملة شعواء استنكاراً للجريمة البشعة».

«ولم يهدأ هيكل بالاً حتى اطمأن إلى أنه خارج نطاق الاتهام».

«وكان على أمين يرى أيضا ـ على عكس اقتناع مصطفى أمين ـ بأن هيكل ليست له يد فى الإيقاع بمصطفى أمين».

«وعندما سمح السادات لعلى أمين بالعودة إلى مصر.. كان دائم الاتصال بهيكل.. لكن عواطفه تبدلت نحو هيكل بعد الإفراج عن مصطفى أمين الذى أمكنه التأثير على شقيقه».

«لكننا جميعا لا نقر هيكل فى سلوكه الأخير، بإصدار كتاب عن قضية مصطفى أمين، أراد فيه وبذكاء أن يثبت إدانة مصطفى أمين بتهمة التجسس.. وهذا ظلم لمصطفى أمين وتصرف غير أخلاقى فى الوقت نفسه».

بل إن موسى صبرى فى موضع آخر ـ وهو موضع حديثه عن يوم الإفراج عن مصطفى أمين فى ١٩٧٤ ـ يصل إلى أن يصرح لنا بما لم يصرح به أحد غيره من أن مصطفى أمين طلب منه أن يسرع إلى توءمه على أمين فى ميدان التحرير حتى لا يقابل هيكل فى الأهرام

حسب موعده المسبق، وذلك كى يجهض فرصة هيكل فى ادعاء أى دور له فى الإفراج عن مصطفى أمين:

«وعند ظهر اليوم التالى، اتصل بى السادات ليبلغنى قراره بالإفراج عن مصطفى أمين، وإعفاءه من إجراءات الإفراج ليكون فى منزله اليوم!».

«وفقدت اتزانى.. وصرخت.. صحيح ياريس.. ودعوت للسادات».

«وأسرعت فى سيارتى الصغيرة إلى قصر العينى.. وكان يوماً ممطراً.. ورأيت مصطفى أمين لأول مرة منذ القبض عليه.. كان مستلقياً على سرير سفرى صغير وعليه بطانية.. وأبلغته بالخبر واحتضنته وبكيت!».

«وطلب منى أن أسرع إلى على أمين فى مكتب «دار الصياد» فى ميدان التحرير لكى أبلغه بالخبر وأمنعه من زيارة هيكل فى الأهرام.. حتى لا يدعى هيكل بعد الإفراج أنه هو الذى أقنع السادات بالإفراج.. وكان هناك اتفاق مسبق بين على أمين وهيكل على أن يلتقيا فى الأهرام».

«وعدت إلى قصر العينى ومعى على أمين».

«ولم يكن مصطفى أمين واثقاً من أنه سيفرج عنه، قال لى إنه سمع خبر الإفراج عنه قبل ذلك عدة مرات.. ولم يتحقق.. وأكدت له أن الرئيس السادات هو الذى أبلغنى بقرار الإفراج بشخصه».

ومن الفقرات المهمة لتاريخنا الفنى تلك الفقرات التى يحاول بها موسى صبرى فى صراحة شديدة أن يصرح لنا فيها بأنه لمس مقدار الحب الذى كانت أم كلثوم لا تزال تكنه لمصطفى أمين، وهو يتحدث عن بداية علاقته بأم كلثوم وطبيعة هذه العلاقة إلى أن يقول:

«ظلت علاقتى بها طيبة إلى أن ماتت وكنت فى الخارج».

....

«وحدث خلال ذلك ما عكر صفو هذه العلاقة، لكنه كان سحابة صيف ما لبثت أن انقشعت».

«قالت لى آمال فهمى ذات يوم: إن أم كلثوم لا تزال تحب مصطفى أمين؟».

«قلت : كيف؟».

«قالت: كنت أروى لها ما حدث فى حفل استقبال حضرته.. وإذا بها تسألنى عشرات الأسئلة عن مصطفى أمين الذى كان بالحفل.. ماذا كان يرتدى؟ ومع من تكلم؟ وماذا قال؟».

«بكل البراءة رويت هذه القصة لمصطفى أمين، وفوجئت بآمال فهمى تحضر إلى مكتبى فى قمة الحزن، لقد روى مصطفى أمين لأم كلثوم ما قلته له.. وعنفتها أم كلثوم بعنف».

....

«وأسرعت إلى مكتب مصطفى أمين.. وسألته: هل قلت لأم كلثوم ما قلته لك؟ وأجاب: نعم.. وأنا آسف».

....

«واستطعت أن أسوى الموقف بين آمال فهمى وأم كلثوم، وانتهت الأزمة!».

(١٧)

وينفرد موسى صبرى فى هذا الكتاب برواية رأى غير معروف لمصطفى أمين يتعلق بتوقعاته فى ١٩٥٦ عقب تأميم القناة. ومع هذا فإنه ينصف مصطفى أمين وشقيقه بذكر فضلهما فى الاتصال بالدول الغربية والأمم المتحدة من أجل عرض قضية مصر على الوجة الصحيح فى أثناء العدوان الثلاثى.

ومع أننا نعرف الآن أن رأى مصطفى أمين هذا كان له ما يؤيده من واقع الأحداث فى ذلك الوقت، فإننا نعجب من قدرة مصطفى أمين وعلى أمين على التواؤم السريع من أجل وطنهما، ونحن نعرف أن لجهد الرجلين فضلا كبيرا فى تحويل مأساة ١٩٥٦ إلى مكسب سياسى، ولم يكن الرجلان وحدهما فى هذا الجهد، لكن شاركهما كثيرون مما أغرى القيادة المصرية للأسف الشديد أن تتهور بما فيه الكفاية فى ١٩٦٧:

«وعندما أعلن جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس، كان من رأى مصطفى أمين الذى لم يعلنه، أن هذه نهاية جمال عبد الناصر.. وأن الدكتاتور يسقط من خطأ عظيم واحد.. وكان يتوقع ضربة دولية تجهز على عبد الناصر».

«ولكن مصطفى أمين لم يتردد بعد العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦، وضرب بورسعيد، أن يركب طائرة عسكرية بتكليف من عبد الناصر، تسير على ارتفاع منخفض حتى لا يرصدها رادار الأعداء».

«ووصل مصطفى أمين إلى بيروت ومعه صور إنسانية التقطها مصطفى شردى مراسلنا فى بورسعيد لضحايا العدوان العسكرى من المدنيين، ونشرت فى صحف العالم،

ووصلت إلى الأمم المتحدة.. وكان هذا عملاً وطنياً عظيماً، شكره عليه جمال عبد الناصر».

«كما سافر على أمين إلى لندن وأقنع رئيس حزب العمال البريطانى أن يؤيد موقف مصر.. وبذل جهداً وطنياً مشكوراً، كان موضع تقدير كبير من عبد الناصر».

❑

ويقدم موسى صبرى تلخيصاً مهما لنشأة الحساسيات «المهنية والشخصية» بينه وبين مصطفى أمين فى العقد الأخير من حياة موسى صبرى، ويكاد صاحب المذكرات أن يحصر السبب وراء نشأة هذه الحساسيات فى تصرفات مصطفى شردى رئيس تحرير الوفد ضده ، والمساندة المعنوية التى كان شردى يلقاها من أستاذهما مصطفى أمين:

«صدرت صحيفة الوفد ورشح مصطفى أمين لرئاسة تحريرها مصطفى شردى، ووافقت بوصفى رئيسا لمجلس الإدارة، بل رحبت».

«ثم بدأ مصطفى شردى يشهر بحياتى الخاصة ويجرح أبنائى.. وآلمنى أن مصطفى أمين لم يستنكر هذا الأسلوب.. ولم يبذل أدنى جهد ليوقف هذا التبذل.. رغم أننى لم أترك مناسبة للإشادة بمصطفى أمين فيما أكتب فى يوميات آخر ساعة أو الأخبار.. بل كان مصطفى أمين يدعو شردى إلى الغداء والعشاء، وعلى اتصال يومى به.. وكأنه يشجع هذا التهجم على حياتى الخاصة وأبنائى».

«ثم ثار موضوع دعوى أمام القضاء رفعها ضدى أحد الزملاء، وكانت شهادة مصطفى أمين بكلمة الحق تسقط هذه الدعوى.. ووافق أن يقدم شهادته الصادقة.. لكنه عدل عن ذلك فى اليوم التالى! ولم أكن أتوقع هذا الموقف، خاصة أننى أعرف رأيه الشخصى فى سلوك الزميل الذى رفع الدعوى.. بل إن تصرفى الإدارى مع هذا الزميل كان متأثراً برأى مصطفى أمين فيه».

«ومع ذلك لم أفتح فمى بكلمة واحدة معاتباً مصطفى أمين على هذه المواقف.. لكنه بدأ هو يشكو لأحمد رجب من مواقف لى ضده لم تحدث على الإطلاق.. كأن ينسب لى أننى هنأت رئيس تحرير روزاليوسف [كان فى ذلك الوقت: محمود التهامى] لأنه ينشر مقالات عبدالله إمام التى تؤكد إدانة مصطفى أمين بالتجسس.. وهذا لم يحدث».

«وكيف يحدث وأنا الذى كتبت فى هذا الموضوع مرات عديدة أدفع هذا الاتهام الظالم عن مصطفى أمين.. وسجلته فى كتابى «وثائق ١٥ مايو».

«ثم اتصل بى أحمد رجب ليقول لى إننى نشرت حديثاً فى مجلة «اليقظة» الكويتية هاجمت فيه مصطفى أمين.. وأرسلت عدد المجلة إلى أحمد رجب.. الذى عاد للاتصال بى ليقول إن ما قلته مديح فى مصطفى أمين!».

❑

ويصل موسى صبرى فى أثناء حديثه عن تطور علاقته بمصطفى أمين إلى فقرة لم أكن أتصور - بسبب قصور فهمي - أن ترد فى كتابه وهو الصحفى المتميز المخضرم الذى جلس على قمة الصحافة فترة لم يجلسها غيره، وقد وصل إلى ما وصل إليه بجدارته الصحفية والمهنية وبدأبه وإخلاصه فى أدائه.

وترد هذه الفقرة حين يعبر صاحب المذكرات عن أسفه الشديد لأنه لم ينل جائزة مصطفى وعلى أمين المصحافة على حين نالتها السيدة سهير البابلى، وعلى الرغم من أننا كقراء نعرف أن نظام هذه الجائزة يتيح بل يقرر منحها لفنانين أثروا بفنهم فى الحياة العامة فى السنة التى تمنح عنها الجائزة، إلا أن موسى صبرى الذى هو عضو فى لجنة الجائزة يبدى تعجبه من هذا المنهج، وهو أمر مثير للدهشة فى رأيى(!!).

بل يبدو لى أن موسى صبرى كان قد أصيب بنوع من الوسواس جعله يصنع أن سهير البابلى ما منحت هذه الجائزة إلا تعويضا لها من مصطفى أمين عن هجوم موسى صبرى عليها.. وهى فكرة قابلة للتنمية الدرامية.

ولو أن هذه الفكرة وقعت فى يد منافس لموسى صبرى يعرفه القراء جميعاً لجعلها موضوع كتاب كامل ينبئنا فيه بصراحة عن الأدلة القاطعة على أن أستاذه مصطفى أمين بدأ يغار من مكانته، لأنه بالفعل بدأ يتخذ سياسة ردود الأفعال(!!) لكن موسى صبرى - لحسن الحظ - يكتفى بالوساوس دون أن يدخل مرحلة الهلاوس التى ضيعت شعبا وأمة:

«... ثم جاءت قصة جوائز مصطفى أمين وعلى أمين للصحافة.. وأنا عضو مؤسس فى هذه الجوائز. والمفروض أن تعقد لجنة كل عام لاختيار الفائزين.. لكن مصطفى أمين تعمد أن يعطى الجائزة لكل زملاء جيلى.. رغم معرفتى برأيه الشخصى فى سلوكهم وتعمد أن يتجاهلنى!».

«ثم وضحت مشاعره تماماً عندما أعطى جائزة «صحافة» للممثلة سهير البابلى لمجرد أننى هاجمت خروجها على النص المسرحى واستخدامها ألفاظاً نابية لا تليق بالمسرح! وتساءل محررو «الأخبار»: وما دخل سهير البابلى بجائزة الصحافة! وأبدوا استياءهم من هذا التصرف الذى تمنوا لو لم يصدر عن أستاذنا!».

لست أنكر أن من حق موسى صبرى أن يشكو كل هذا الذى يشكوه، ولكنى مع هذا لازلت عند رأيى ـ القاصر ـ فى أنه كان أكبر من أن يشكو هذه الشكاية، وقد يرى القارئ فى رأيى هذا تحيزاً لمصطفى أمين أو ضد موسى صبرى، ولكنى فى واقع الأمر متحيز أو متأثر بتفكيرى النفسى وتكوينى العقلى وممارساتى المهنية.

ومع هذا فإنى معجب أشد الإعجاب بروح التلميذ المثابر المتطلع إلى التقدير وبقاء هذه الروح فى موسى صبرى، وهى الروح التى ظل يحتفظ بها بعد بقائه على القمة لفترة طويلة، ويبدو لى أنه لولا هذه الروح ما كان قد وصل إلى ما وصل إليه، ويكفى أن أيا من أعدائه لا يستطيع أن ينكر أبدا أنه صحفى متميز حتى النخاع ، وربما كان حرصه الدائم على التعلم بل والتعرض للتقييم بمثابة أبرز مقومات نجاحه.

والحاصل أن صاحب هذه المذكرات يبلور الصورة التى انتهت إليها علاقته بمصطفى أمين فى شجاعة واضحة وفى صفاء نفسى يستحق الاحترام والتقدير فيقول:

«ومن أجل هذا كله.. وحرصا على عشرة العمر.. وذكريات هذه الحياة الطويلة بحلوها ومرها.. قررت أن أعزل نفسى عن لقاء مصطفى أمين.. واستمر ذلك لأكثر من عام».

«ثم وقع له حادث كسر فى عظام القدم عندما كان يصعد الدرج إلى شقته فى الزمالك ، ونقل إلى المستشفى، وبمجرد أن علمت حضرت من الإسكندرية لزيارته ثلاث مرات.. ثم سافر إلى لندن لاستكمال العلاج.. وزرته فى مكتبه بعد عودته».

وهذه هى طبيعة علاقتى مع مصطفى أمين».

- لا أستطيع أن أنتزع حبه من قلبى.
- ولا أستطيع أن أفصل دمى عن ذكرياتنا الطويلة.

وهكذا الحياة.. تجمع وتفرق.. وكلنا إلى تراب».

❑

وفى موضع آخر من أهم مواضع هذه المذكرات يحدثنا موسى صبرى أنه عانى من السادات ومصطفى أمين معاً بسبب حرصه على علاقتهما ببعضهما ويقول:

«وكان الألم الحقيقى للسادات منى، هو اقتناعه بأننى أجامل مصطفى أمين على حسابه! وكان مصطفى أمين فى نفس الوقت يعتقد أننى أراعى علاقتى بالسادات على

حسابه هوا واستمررت فى جدل طويل مع السادات حول موقفه من مصطفى أمين.. وموقف مصطفى أمين منه».

(١٨)

على أن الذى ينفرد به موسى صبرى فى هذا الكتاب هو ما يرويه عن سر الخلاف الذى وقع بين كل من الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام وعلى أمين فى مرحلة مبكرة:

«وكان مصطفى أمين وعلى أمين يريدان محو كل أثر لاتهام مصطفى أمين بالتجسس.. وأجرى المدعى الاشتراكى تحقيقاً خرج منه بقرار محو الجريمة.. وصدر قرار من السادات بالعفو.. ورفع الحراسة».

«كان التوءمان سعيدين كل السعادة».

«واقترح مصطفى أمين على السادات أن يعلنا ذلك فى مؤتمر صحفى تحضره الصحافة الأجنبية.. ورحب السادات بالفكرة، وطلب إليه أن يتفاهم مع الدكتور كمال أبو المجد وزير الإعلام فى ترتيب المؤتمر الصحفى وإعلانه فى التليفزيون».

«وأبلغ مصطفى أمين وزير الإعلام بقرار السادات.. لكن الدكتور كمال أبو المجد لم يكن مقتنعاً، خاصة بالتحقيق الذى أجراه المدعى الاشتراكى.. وطلب من السادات مهلة يفكر فى الأمر.. وبعد المهلة أبلغ السادات بوجهة نظره أنه لا داعى لهذا المؤتمر الصحفى.. واقتنع السادات».

«ولما تحدث إليه مصطفى أمين.. طلب الوزير التأجيل.. ثم وضح أنه ضد الفكرة.. وانتظر مصطفى أمين تحركاً من السادات.. ولكن السادات أهمل الموضوع».

«كانت هذه واحدة».

«وكتب على أمين مقالاً عنيفاً فى «فكرة» ضد كمال أبو المجد.. وساءت العلاقات، وحاولت أن أتوسط واتفقت على لقاء على مائدة غداء فى منزل مصطفى أمين لتسوية الموقف.. ولكن على أمين فقد أعصابه بعد الغداء ووجه عبارات قاسية لوزير الإعلام.. وانتهت الجلسة إلى زيادة شقة الخلاف.. وكنت فى غاية الحرج.. وانصرفت مع الدكتور أبو المجد محاولاً أن أجد تبريراً لما حدث».

«ثم صدرت مجلة أسبوعية كانت تطبع فى «الأهرام» للشباب، لم نكن نعرف مَنْ

يحررها.. وشنت حملة عنيفة ضد مصطفى أمين وعلى أمين، ووجهت إليهما كل الاتهامات».

«اندهش التوءمان من هذه الحملة.. وكنا نتصور أن محررها هو مكرم محمد أحمد معبراً عن اتجاهات هيكل.. وثبت أخيراً أن مكرم لم يكن له علاقة بهذه المجلة، وصرح بذلك خلال معركته الانتخابية لمنصب النقيب».

«وطلب إلىَّ مصطفى وعلى أمين أن أتحدث فى هذا الأمر إلى السادات.. وكان منطقهما أنهما لا يتأثران بهذا الهجوم.. لكن أن تصدر صحيفة فى ظل حكم السادات وتهاجمهما وهما يؤيدان السادات.. فهذا يعنى هجوماً على السادات لا عليهما».

«وتحدثت مع السادات فى هذا الأمر أكثر من مرة.. ولكننى لم أحصل منه على أى جواب».

«وفسرا هذا الموقف على أنه برضا السادات.. وهذا يعنى أن هناك تحولاً فى موقفه منهما».

(١٩)

ومع أن أحداً من الكتاب والمؤرخين لتاريخ الصحافة لم يعقد مقارنة مستفيضة بين مصطفى أمين وفكرى أباظة إلا أن فى مذكرات موسى صبرى فقرة مهمة تعطينا بعض ملامح لهذه المقارنة.

وتكمن أهمية مثل هذا الموضوع فى نظرى من أن الرجلين كانا بمثابة أكبر قطبين بين المصريين فى عالم الصحافة المتكامل الذى يجمع بين الإدارة والتحرير والحضور السياسى فى ذات الوقت. ولا ننسى أن الرجلين كانا عضوين فى مجلس النواب، على حين لم يحظ تلاميذهم جميعاً بمثل هذا الحضور البرلمانى بالإضافة إلى الحضور السياسى، وقد اكتفى أبرز هؤلاء التلاميذ بالكواليس لأنهم كانوا ـ بكل تأكيد ـ يفتقدون بعض قدرات مصطفى أمين وفكرى أباظة.

وعلى الرغم من أن فكرى أباظة آثر العمل فى مؤسسة قائمة ووصل فيها إلى أقصى ما يمكن لأحد غير أصحابها أن يصل إليه، بل وبدأ يشارك فى رأس المال إلا أن مصطفى أمين آثر أن ينشئ مؤسسته الخاصة مع شقيقه.

وعلى حين أن فكرى أباظة تمتع بمكان مرموق فى الحزب الوطنى ونال رتبة الباشوية، إلا أن مصطفى أمين آثر الاستقلال ظاهرياً مع الارتباط بأبرز الأحزاب المنشقة عن الوفد.

وعلى حين اتسمت تعاملات مصطفى أمين مع الثورة والنظام الجديد بالحرارة والسخونة إلى أقصى الدرجات، فإن فكرى أباظة آثر الهدوء والتحفظ، ومع هذا فإنه لم يسلم من أذى الثورة بدون ذنب حقيقى.

وفى الفقرة التالية من مذكرات موسى صبرى نراه وهو يقارن بين الرجلين من ثلاث زوايا سريعة، وعلى الرغم من أن صاحب المذكرات يتناولها فى سرعة بالغة إلا أنه يتناولها بطريقة كاشفة، ففكرى أباظة لا يأخذ رأيه فيما كتب، وليس مستعدا لبدء حديثه معه حول الصحافة، وهو لا يزال يستخدم الريشة على حين كان مصطفى أمين يستخدم القلم:

«وجاء المصعد.. وبعد لحظات كنت فى مكتب فكرى أباظة».

«قدمت له ما كتبه عنى مصطفى أمين.. وشرحت قصتى».

«ومثلما فعل مصطفى أمين أمسك القلم.. وكتب على الفور مقالاً قصيراً، ولم يتوقف القلم فى يده».

«فرق واحد [هكذا كان موسى صبرى يبدأ حديثه بالإشارة إلى شىء واحد ثم هو فى الواقع يستطرد إلى أكثر من شىء دون أن يعود إلى مطلع العبارة ليزيد العدد المشار إليه بعدما فعل] بينه وبين مصطفى أمين، أنه كان يستخدم ريشة يغمس سنها فى محبرة أمامه.. ولم يقدم لى المقال لأقرأه كما فعل مصطفى أمين.. وحاولت أن أبدأ معه حديثاً لكى أعمل فى الصحافة.. لكنه أفهمنى أنه لا مجال على الإطلاق.. وتركته وأنا سعيد بأن كاتباً كبيراً مثله يكتب عنى، بعد مقال مصطفى أمين.. وأذكر أن عنوان مقاله كان «جناية النبوغ».

(٢٠)

وفى موضع آخر من هذه المذكرات، استطاع موسى صبرى أن يقدم صورة بديعة للاختلاف الكبير بين عقليتين من العقليات التى تولت إدارة المؤسسات الصحفية فى عصرنا، وقد وردت هذه الصورة ضمن حديثه عن شخصية جلال الحمامصى العنيدة حين عمل معه فى «الزمان»، على حين كان صاحب الزمان رجلا عمليا ذا قدرة على الإقناع

والمواءمة والتصرف، وقد أشرنا فى الباب السابع من هذا الكتاب وهو الباب الخاص بمذكرات جلال الدين الحمامصى إلى ما رواه الشيخ عبدالرحيم فودة فى تقديم تلك المذكرات من حنبلية الحمامصى فى مواجهة صاحب «الزمان» وتمسكه الشديد بما يراه صوابا.. وفيما يبدو فقد نجح إدجار جلاد من خلال الاستعانة بموسى صبرى وآخرين فى إقناع الحمامصى:

«... وكانت فكرة جلال الحمامصى هى الاعتماد بشكل أساسى على الصورة الصحفية.. لذلك اختار المصور الصحفى المشهور «مصرف».. وطلب «مصرف» مرتباً كبيراً.. واعترض جلاد باشا.. وكانت هذه أول أزمة بين رئيس التحرير وصاحب الجريدة.. وأصر الحمامصى على تعيين مصرف.. وأصر جلاد على عدم تعيينه!».

«ثم استدعانى جلاد باشا إلى مكتبه المجاور لمكتبى.. وقال لى: سأقول لك خبراً محزنا».

«خير.. ياباشا».

«مصرف مات».

«صرخت: لا حول ولا قوة إلا بالله».

«وهنا قال جلاد باشا: هل يعنى هذا ألا نصدر «الزمان؟»».

«قلت: طبعاً لا.. لن تتوقف الجريدة لأن مصوراً مات».

«وهنا قال ادجار جلاد: اذهب وقل هذا الكلام لصديقك جلال الحمامصى.. افترض أن مصرف مات.. ولا داعى للعناد.. وأنا صاحب الجريدة الذى يقدر مدى تحمل ميزانيتها».

«وتجمعنا فعلاً حول جلال الحمامصى، وأقنعناه بعدم العناد فى هذا الموضوع.. وانفرجت الأزمة!».

ويقدم موسى صبرى فى أحد الفصول المهمة من هذه المذكرات بعض المعلومات عن خلاف صديقيه جلال الدين الحمامصى والسادات، ويبدأ بأن يروى أن مصطفى أمين كان فى البداية يطلب من الحمامصى الكف عن معارضة السادات فى بعض سطور ما ينشره، ثم يدلف موسى صبرى مباشرة إلى قصة نشر كتاب «حوار وراء الأسوار»:

«... وكانت وجهة نظر مصطفى أمين أن السادات يقدم الحرية والديمقراطية.. وهذا مجده.. ويُظهر ذلك أن ننشر النقيض».

«وكان مصطفى أمين يعترض فى ذلك الوقت على أن ينشر جلال الحمامصى سطوراً تعارض السادات بين السطور.. وكان يقول: نحن نؤيد السادات.. ونحن لا نقوم بدور هيكل.. وكان مصطفى أمين يناقش الحمامصى بهذا المنطق».

«ثم كان أن نشر مصطفى أمين فى «أخبار اليوم» فصلاً من كتاب جديد لجلال الحمامصى يشكك فى ذمة عبد الناصر.. بأنه استولى لشخصه على قرض قدمه الملك سعود لمصر».

«وقال مصطفى أمين للسادات إن الحمامصى يملك الدليل على ما يقول.. وأمر السادات بإجراء تحقيق.. وانتهى الأمر إلى أن الموضوع لا أساس له».

«وبدأت غضبات السادات».

«وقرر منع الحمامصى من الكتابة.. واستطعت أن أقنعه بعد حديث تليفونى طويل بعدم جدوى هذا الإجراء.. وعدل عنه».

«وكانت صحف المعارضة وإذاعات الرفض تروج أن أنور السادات يستخدم مصطفى أمين وعلى أمين وجلال الحمامصى فى تشويه حكم عبد الناصر وسمعته.. وهذا ما كان يضاعف من عصبية السادات لأن موقفه على النقيض من ذلك».

«وهكذا غير السادات فى مجالس إدارات الصحف بعد أن ألقى بيانا فى مجلس الشعب عن موضوع الاتهام الكاذب لعبد الناصر فى ذمته. وقال السادات إنه يستغرب أن يحدث هذا من جلال الحمامصى بالذات.. وهو الذى أنقذ رقبتى بشهادته فى صالحى فى قضية اغتيال أمين عثمان».

لست أدرى كيف تحقق هذا الإنقاذ الذى يشير إليه موسى صبرى مع أنى أظن أن الإنقاذ تحقق بفضل إصرار السادات ومحمد إبراهيم كامل على الإنكار على طول الخط.

(٢١)

ونأتى إلى على أمين.. الذى يحظى بحب وتقدير موسى صبرى، وتقدم لنا المذكرات التى بين أيدينا صورة بديعة عن نفوذ على أمين وقدرته على اتخاذ المواقف السريعة الجريئة، ونحن نراه ـ على حد ما يورد موسى صبرى فى روايته فى هذه المذكرات ـ صاحب الفضل فى تولى على ماهر باشا رئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة، وربما تبدو

مثل هـذه الرواية صعـبة التصـديق أو محتوية على قدر مـن المبالغـة، ولكن الذيـن عاشوا أحداث تلك الفـترة لا يستبعدون حدوثها عـلى هذا النحو الذى يوردها بـه موسى صبرى فى هذه المذكرات، وهو يحكى عن الاتصالات بين على ماهر والقصر الملكى فيقول:

«ولما وضع على ماهر السماعة قال له على أمين :

«لقد نجـحت المؤامرة ضدك فـى القصر.. يجب أن تـدق التليفـون فوراً لحافظ عفـيفى وتقول له: إذا لم أؤلف الوزارة الآن فلن أؤلفها على الإطلاق».

«تردد على ماهر لحظة، لكنه أمسك التليـفون وقال لحافظ عفيفى وهو يضغط على كل كلمة:

«قل للملك إذا لم أؤلف الوزارة الآن فلن أؤلفها».

«حافظ عفيفى : سأرد عليك بعد خمس دقائق».

«وخضع فاروق لإنذار علـى ماهر وقبل أن يؤلف الوزارة عند منتـصف الليل يوم ٢٧ يناير».

«وهكذا كانت نصيحة على أمين هى التى وضعت على ماهر باشا على مقعد الحكم».

«وفى هذه اللحظات وصل على خليل رئيس الإذاعة إلى العوامة».

«وتوجهنـا جميعاً فى موكـب إلى مبنى رئاسـة الوزارة.. ووصلنا فى السـاعة الواحدة صباحا!».

«أضيئت كل الأنوار.. وبدأ رئيس الوزراء يباشر عمله، ويتصل بالوزراء الجدد ليبلغهم بأن يستعدوا لحلف اليمين فى الصباح التالى».

«وكانت هذه هـى المرة الأولى والأخيرة فى حـياتى الصحفيـة، التى أحضر فيـها مولد وزارة.. فى عوامة، بعد منتصف الليل».

(٢٢)

ثم نأتـى إلى ناصر الديـن النشاشيـبى صاحب الكـتاب الشهيـر عن أقطاب الصـحافة العـربية: «حضـرات الزملاء المحتـرمين»، ونجد مـوسى صبرى يـروى أنه هو الذى تـولى التحدث مع صلاح سالم فى ضم ناصر الدين النـشاشيبى إلى أسرة تحرير الجمهورية، وأنه اقترح على صـلاح سالم تعيينه رئيـسا لقسم الشئون العربـية، لكن النشاشيـبى استطاع من

خلال جلسة واحدة أن يقنع صلاح سالم بما هو أكثر من ذلك بكثير وذلك بأن يصبح رئيسا للتحرير للشئون العربية.

ولا ندرى هل استاء موسى صبرى من هذا المكسب الذى حققه النشاشيبى بخبطة واحدة.. وهل كان لهذا أثر فى نفسه تجاهه ، وهو الذى يتحدث عنه بما لا يرضيه فيما يلى من فقرات وبخاصة تشخيصه لإصابة النشاشيبى بعقدة هيكل:

«وعلم ناصر الدين النشاشيبى بقصة التوتر فى العلاقات بينى وبين مصطفى وعلى أمين.. ثم استقالتى، وزارنا فى منزلنا مع السيدة قرينته.. وفى هذه الزيارة أبدى ناصر لى رغبته فى أن يعمل فى «الجمهورية».. وطلب منى أن أتحدث مع صلاح سالم فى هذا الشأن.. وقلت له إننى سأقترح على صلاح سالم أن يكون رئيسا لقسم الشئون العربية.. ودبرت له بعد ذلك موعداً معه».

«وخرج ناصر من لقائه مع صلاح سالم، بالاتفاق معاً على أن يكون رئيساً للتحرير للشئون العربية».

«كنت على أحسن العلاقات مع ناصر».

«واخترت له حجرة كبيرة بجوار حجرتى.. يفصل بينهما باب مفتوح.. وكان أول تصرف اتخذه ناصر هو قفل هذا الباب!».

«وكان يكتب مقالاً فى عدد «الخميس».. وهو العدد الأسبوعى للجمهورية، الذى يقابل «أخبار اليوم» بالنسبة «للأخبار».

«ووضح لى أن ناصر مصاب بعقدة «هيكل».. رغم حسن العلاقات بينهما، وطلب منى ناصر أن يبدأ نشر مقاله فى الصفحة الأولى بصورته.. ثم تكون البقية فى الصفحة الثالثة، على أن تكون مساحة النشر فى الصفحتين الأولى والثالثة وحجم العناوين وحجم صورته.. بمثل مقال محمد حسنين هيكل فى «الأهرام» تماماً.. كان ناصر يغضب لو تهاون سكرتير التحرير «راجى عنايت» فى هذه المقاسات! ويهدد بالاستقالة».

«وكنت أقوم دائماً بمصالحته.. ولكنه كان يمسك المسطرة ويقيس العناوين ومساحة الصورة.. ولو وجد أنها تنقص نصف سنتيمتر أو ربع سنتيمتر عن مساحات هيكل.. أرى وجهه يحمر.. وهو يتصور أنها مؤامرة من سكرتير التحرير.. ويهدد بترك العمل!».

(٢٣)

ثم نأتى إلى زميل دفعة موسى صبرى فى كلية الحقوق الكاتب والشاعر الكبير عبدالرحمن الشرقاوى، ونحن نجد حب موسى صبرى له يدفعه إلى كثير من التقدير له ولمواقفه الفكرية والتنفيذية طيلة حياته الصحفية، وهو يلفت النظر إلى أن عبد الرحمن الشرقاوى كان اليسارى الوحيد الذى عبر عن رأى الشيوعيين فى أنه لا قيمة للاشتراكية بدون ديمقراطية، ويعترف موسى صبرى أن هذا التعبير كان بطريقة غير مباشرة.

ويتطرق موسى صبرى إلى أن يشير إشارات سريعة لكنها مهمة إلى طبيعة علاقة عبدالرحمن الشرقاوى المتوترة باليسار، وهى العلاقة التى ظلت على هذا النحو حتى وفاة الشرقاوى:

«وقد هلل الكتاب الشيوعيون فى «الجمهورية» للقرارات الاشتراكية.. وقدروا الأمور على أن عهداً جديداً قد بدأ ستكون لهم فيه السيادة.. ولكنهم انقسموا، وكان بعضهم يرى أنه لا قيمة للقرارات الاشتراكية بغير الديمقراطية.. ولعل الوحيد الذى عبر عن هذا الرأى هو عبد الرحمن الشرقاوى بأسلوب غير مباشر».

«ولم يكن عبد الرحمن الشرقاوى شيوعياً، كان يقيم نظرته على أنه مقتنع ببعض المبادئ الاقتصادية فى الماركسية.. وكان يرى أنه يعبر عن اليسار الوطنى.. وكانت له وجهة نظر قاسية فى بعض التجمعات الشيوعية، واستمر ينشر وجهة نظره حتى آخر لحظة من حياته، فى المقالات العنيفة التى تبادلها مع عدد من الشيوعيين المسئولين عن تحرير صحيفة «الأهالى» لسان حال حزب التجمع الوحدوى ، وترتب عليها قضايا رفعت من الجانبين».

«وفشلت محاولات الصلح بين الشرقاوى وخالد محيى الدين، وكان الشرقاوى يحترم خالد محيى الدين ويخرجه من نطاق حملاته».

«ولكن خالد محيى الدين وقف إلى جانب زملائه فى الأهالى الذين يهاجمون الشرقاوى هجوماً لاذعاً».

«واستمرت خصومتهم بكل أسف حتى بعد موت الشرقاوى ، فنشروا خبر الوفاة فى أسطر قليلة، كما أنهم رفضوا نشر مقال لمحمود أمين العالم يؤبن فيه الشرقاوى».

«وكتب لطفى الخولى مقالا يؤبن فيه الشرقاوى نشرته الأهالى فى مكان غير بارز».

على هذا النحو يروى موسى صبرى هذه الوقائع دون أن يتوغل فى الحكم على هذا

النمط من الأخلاق المهنية الأيديولوجية، ويبدو لي أنه اكتفى بما قدمه طوال حياته من انتقادات دائبة لليساريين وسلوكهم في الصحافة المصرية.

(٢٤)

ويكاد موسى صبري أن يكون حريصا على إنصاف يوسف إدريس من دون أن يقدم مبررات لهذا الدفاع الحماسي والإنصاف الشديد إلا اعتقاده في موهبته، ومن غرائب الأقدار أن الرجلين موسى صبري ويوسف إدريس قد رحلا عن الحياة في تاريخين متقاربين.

وترى في الفقرات التالية من مذكرات موسى صبري بعض لمحات عن علاقات الشيوعيين وغيرهم بيوسف إدريس، ومواقف هذا الأديب الموهوب:

«وكان الشيوعيون داخل صحيفة «الجمهورية» يشكلون أحزاباً متناقضة.. وكانوا يشهرون ببعضهم البعض.. وكان معظمهم يحمل على الدكتور يوسف إدريس حملة شعواء في كل ما يكتبه.. وكانوا ينتقدون قصصه ومسرحياته نقداً قاسياً، ويتهمونه بالنفاق».

«ومرة كتب قصة عن زوج يغار على زوجته.. فأطلق أحمد عباس صالح في كل مكاتب «الجمهورية» أن يوسف إدريس يكتب مشكلته الخاصة في قصة!».

«وأذكر أن معركة صحفية عنيفة نشبت بين يوسف إدريس ويوسف السباعي لايحضرني موضوعها الآن.. وقد أبرز السباعي رسالة خاصة كتبها إليه يوسف إدريس تمجيداً في شخصه.. وانتهز الشيوعيون هذه الفرصة وهاجموا بشماتة في مجالسهم مواقف يوسف إدريس المتناقضة».

«ولكن موهبة يوسف إدريس كانت أقوى من كل هجومهم.. وكنت أشعر نحوه بعاطفة خاصة.. وعندما دعاني يوسف إدريس إلى غداء عائلي في منزله.. أطلق كامل الشناوي دعاباته أن يوسف إدريس ينافق رئيس التحرير الجديد!».

«وقد تعرض كامل الشناوي لمحنة في علاقته مع النظام.. وهاجمه لصالح النظام أكثر من قلم ماركسي! وكان ذلك عندما تولى «الحناوي» رئاسة مجلس الإدارة، وهو الذي كان يحرّض الكتّاب على هذا الهجوم.. وعلمت أنه اتصل بيوسف إدريس لهذا الغرض، وأن يوسف إدريس استجاب له ».

«واتصلت بيوسف إدريس معاتباً في شدة، وأقنعته بأنه ليس من الأخلاقيات أن يهاجم كامل الشناوي.. واقتنع يوسف إدريس.. لكن الضغط عليه من «الحناوي» كان مستمراً.. ونشر يوسف إدريس المقال!».

«كنت أشعر بعاطفة خاصة نحو يوسف إدريس، وكنت أحترم موهبته، وإن كنت أعارض بشدة كثيراً من مواقفه».

ربما أضع على الهامش تعليقاً سريعاً بأن هذا هو كل ما يخص كمال الدين الحناوى من تعليق في مذكرات موسى صبرى الضخمة ، وهو الرجل الذى كان رئيس لمجلس إدارة دار التحرير التي تصدر عنها الجمهورية والمساء وعلى هذا النحو كان موسى صبرى يجيد بالفعل تجاهل مَنْ يشاء .

❑

ويروى موسى صبرى موقفاً آخر من مواقف يوسف إدريس ـ المهمة ـ والمتسقة مع ما عرف عنه وعن تقلباته غير المحدودة يرويه موسى صبرى فيقول:

«واتصل ـ أي يوسف إدريس ـ بي يوماً وأبدى إعجابه الشديد بمؤلف لي صدر في حينه بعنوان «قصة ملك و٤ وزارات».. وكان هذا المؤلف يروى كل ما جرى على المسرح السياسي يوما بيوم، منذ حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، حتى قيام الثورة في ٢٣ يوليو، كنت أعيش هذه الأحداث في مواقعها ومع أبطالها.. وقد سجلت كل أسرارها يوما بيوم في هذا الكتاب، بدءاً من تولى على ماهر باشا الوزارة بعد حريق القاهرة، حتى توليه أول وزارة بعد الثورة».

«قال لي يوسف إدريس: «إن الكتاب مبدع.. وقد كشف أسراراً خطيرة.. ولم أكن أتصور أنك عشت كل هذه الأحداث بهذا العمق.. وسوف أكتب في اليوميات تعليقاً على هذا الكتاب».

«وعلق يوسف إدريس على الكتاب في يومياته فعلاً.. ولكن بعنوان «شاهد ملك»!.. وشاهد الملك في القانون هو المتهم المشترك في الجريمة، الذى يعترف ويبلغ عن زملائه فيعفى من العقوبة.. وهكذا وصمنى إدريس بأننى شريك في هذه الجرائم، مع أننى لم أكن أكثر من مخبر صحفى نشط، يغطى الأحداث واستطاع أن يعايشها ويعايش أبطالها!».

«وعتبت عليه غاضبا! وتظاهر بأنه لا يعرف معنى «شاهد ملك» في القانون!».

«كان يوسف إدريس يخشى الشيوعيين.. وهو قد جاملهم بما كتبه عن مؤلفى حتى يأمن شرهم!».

«إن موهبة يوسف إدريس العارمة تغفر له تناقضه الفكرى، إذا كتب المقال السياسى».

«إن مشاعره الأولى هى التى تعبر عن حقيقة آرائه.. لكنه لا يلبث أن يشكل الرأى بعد تفكير فى «الموازنة» السياسية!».

(٢٥)

ويبدو موسى صبرى حائرا فى توصيف سلوك إحسان عبد القدوس تجاهه وتعامله القاسى معه، خاصة بعد أن أصبح إحسان رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم، ويصل موسى صبرى إلى أن يروى أنه قال لإحسان عبدالقدوس ـ ذات مرة ـ إنه لا يقبل منه التواء الأسلوب فى التعامل:

«وكان إحسان عبد القدوس قد عُين رئيساً لمجلس الإدارة بناء على اقتراحى».

هنا ينبغى لنا أن نتوقف لنرثى حظ إحسان عبد القدوس فى عهد الثورة ، وكان هو نفسه من أبرز صناعها، ففى هذا الباب سنرى موسى صبرى هو الذى اقترح تعيينه رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم .. وفى الباب التالى إن شاء الله سنرى أحمد بهاء الدين ـ وهو بكل المقاييس من صنائعه ـ هو الذى اقترح تعيينه رئيس لمجلس إدارة الأهرام .

ولابد لإحسان عبد القدوس ـ لو كان لايزال على قيد الحياة ـ أن يسجد لله شكراً على أنه لم يرزقه بثالث يقترح تعيينه رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير!!

«وخلال ذلك كنت قد أصبت بنزلة شعبية، وعولجت فى مستشفى الدكتور الكاتب.. وحضر إحسان عبد القدوس لزيارتى وقال لى: جئت لأشكرك.. لأننى قلت للسادات عندما عرض علىّ تعيينى رئيساً لمجلس الإدارة : ماذا عن موسى صبرى؟ فقال لى السادات: إنك أنت الذى اقترحت تعيينى».

«وقلت لإحسان : هذا وضع طبيعى.. ولا يستحق الشكر».

«وخرجت من المستشفى، وقال لى إحسان عبد القدوس إنه يريد أن يفعل شيئاً يشعر به محررو المؤسسة أن هناك تغييراً لصالحهم.. فاقترحت عليه أن يدرس أوضاع عدد من المحررين الذين لم يمنحوا علاوات منذ أعوام.. وتصحيح هذه الأوضاع سيكون له أجمل الأثر».

«فطلب منى إحسان ـ لأنه لا يعرف شيئاً عن المؤسسة ـ أن أدرس هذا الموضوع وأقدم له مذكرة تفصيلية باقتراحاتى.. وفعلت.. وأمضيت أكثر من أسبوع فى المقارنات حتى

تكون القـرارات عادلة.. وأرسلت المذكـرة إلى إحسان فإذا به يـردها لى وقد كتب عـليها: «هذه الأمور من اختصاص رئيس مجلس الإدارة ولا شأن لك بها».

«وذهلت! فهو الذى طلب منى؟».

«واتصلت بـه على الفور فى منزله وقلت له: ما معنـى هذه التأشيرة؟ هل أنـا تطوعت بذلك؟ ألم تطلب أنت منى؟».

«ضحك إحسان وهو يقول: أصل أنت ما تعرفش أسلوبى فى الإدارة».

«وقلـت له غاضـبا وفـى حسم: «يـا إحسان.. أنـا لا أقبل هـذا الأسلـوب الملتـوى فى التعامل.. وأرى فيما كتبته أنت على مذكرتى إهانة مرفوضة تماماً».

«هكذا فتح إحسان باب الشك فى نواياه فى علاقتنا معاً».

ومن المـهم لـنا أن نـتأمـل ما يـرويه مـوسى صـبرى عـن تجربـة تعـاملاتـه مع إحـسان عبدالقـدوس لسبب وجيه هو أن إحـسان عبدالقدوس كان بمـثابة الصحفى الـوحيد الذى عمل موسى صبرى كـرئيس للتحرير تحت رئاسته كرئـيس لمجلس الإدارة، ذلك أن موسى صبرى لم يعمـل فى عهد الثورة إلا فى مؤسسة أخـبار اليوم وكرئيس لتحريـر الجمهورية، وفى الجمهورية عمل تحـت رئاسة العسكريين، وكان الأمر شبيها ـ وإن لـم يكن تماما ـ بها فى أخبار اليوم، فقد تـرأسها كمال الدين رفعت وخالد محيى الديـن ومحمود أمين العالم وأشرف عليها محمد حسنين هيكل وأنور السـادات. أما إحسان فيمثل كما قلنا الصحفى الوحـيد الذى عمـل رئيس الـتحرير مـوسى صبرى تحـت رئاسـته كرئيس لمجـلس الإدارة بالإضافة إلـى أحد صاحبى الدار: على أمـين الذى كان قد عاد إلى رئاسـة مجلس الإدارة بعد عودته من المنفى وخروج توءمه من السجن.

ما قيمة كل هـذا الذى نقدم به لحديثنا هذا ؟ قـيمته مهمة جدا، وهى أننـا نريد أن نقول إن موسى صـبرى كان نموذجـا جيدا لطـراز الصحفى الـذى يصعب عـليه أن يعـمل تحت رئاسة صحفيين آخرين حتى لو كانوا أقدم منه فى المهنة، وإذا قلنا إنه كان من الصعب على موسى صبرى أن يتقبل رئاسة هيكل بحكم تقـاربهما فى المستوى، وشبه زمالتهما المبكرة، فما الوضع فى إحـسان عبدالقدوس الذى يسبق كـليهما بمراحل، وكان قد تخـرج بالفعل فى كلـية الحقوق قبـل موسى صبرى وقـبل أن ينال هيـكل شهادته المـتوسطة، بل إنـنا نجد موسى فى موضع من مذكـراته يشير إلى أن إحسان كان معروفاً بينـما هو لا يزال طالبا فى الكلية.

نقرأ ما يورده موسى صـبرى عن التوتر الذى شاب علاقته بإحسان عـبدالقدوس فنجد

هذا كاشفا لطبيعة موسى صبرى ومَنْ هم مثله من الصحفيين (أو المهنيين) الذين تصعب قيادتهم، ويصعب الوصول معهم إلى نقطة وسط فى التوجه أو فى التصرف على حد سواء.

ولنقرأ ما يرويه موسى صبرى:

«... بدأ التوتر مع إحسان بسبب مقالات كتبها عبد الرحمن الشرقاوى عن السودان.. بعد فشل الانقلاب الشيوعى هناك، وطلب إحسان تغيير بعض فقرات من أول مقال ورفض الشرقاوى.. واحتج إحسان بأن هذا رأى السادات.. ثم عاد وعدل عن ذلك.. وكانت مواجهة عنيفة بينه وبين الشرقاوى.. وعشنا فى جو مكهرب، كنت فيه محايداً حيدة كاملة.. وحسم السادات الموقف بتعيين عبد الرحمن الشرقاوى رئيساً لمجلس إدارة روزاليوسف ...».

❑

ثم يصل بنا موسى صبرى إلى رواية قصة الحدث الذى يمثل ذروة التوتر فى علاقته بإحسان عبد القدوس فيقول:

«وبلغ التوتر قمته بينى وبين إحسان.. عندما كتبت مقالاً أهاجم فيه موقف محمد حسنين هيكل من الحرب، بعد أن نشر مقالاً فى «الأهرام» كان له أسوأ الأثر على معنويات الضباط والجنود فى القوات المسلحة.. فقد كانت خلاصة المقال أن العبور وتحطيم خط بارليف هو العمل المستحيل».

«وكان هيكل فى ذلك الوقت على أطيب الصلات بأنور السادات!».

«وكما ذكرت من قبل كان هيكل ـ فى عهد عبد الناصر ـ هو الذى أخرج إحسان من «أخبار اليوم».. وبقى إحسان فى منزله حتى أعاده السادات وهو نائب رئيس الجمهورية عندما أشرف على صحف أخبار اليوم.. قبل أن يعيدنى إليها بوقت قصير».

«واتصل بى إحسان فى المساء كالعادة.. يسألنى عن الأخبار.. فأجبته: لا جديد».

«وسألنى: هل لك مقال غدا؟».

«قلت: نعم (وفهمت أن أحداً أبلغه بما فى المقال)».

«وسألنى: ما موضوعه؟».

«قلت: إننى أهاجم فى المقال موقف محمد حسنين هيكل من الحرب، وهو المقال الأول، وسأنشر الثانى فى اليوم التالى».

«فقال لى: ليس من رأيى مهاجمة هيكل».

«قلت: وأنا من رأيى مهاجمة هيكل».

قال: على أية حال.. سأحضر إليك».

«كان فى منزله.. وحضر إلى المؤسسة.. والتقينا فى مكتبه.. وقال لى إنه يعتقد أن هيكل شخص تافه.. وأنه لا يستحق أن تهاجمه».

«وقلت: هيكل ليس تافها.. هيكل كاتب كبير له قلمه المؤثر.. وقد كان يحكم مصر».

«وقال: لكننى لا أرى داعياً للهجوم عليه».

«قلت: هذا رأيك.. ولكننى رئيس التحرير المسئول فى «الأخبار» وهذا رأيى».

«قال: حقى كرئيس لمجلس الإدارة يبيح لى أن أقرر عدم نشر المقال».

«قلت: إذا لم ينشر هذا المقال فإننى مستقيل».

«قال: هل تقبل أن تحتكم إلى الرئيس السادات؟».

«قلت: لا دخل للرئيس السادات فى هذا الموقف».

«قال: ما دمت ترفض الاحتكام إلى الرئيس السادات.. فإننى أقرر عدم نشر المقال».

«وهنا فقدت أعصابى وكتبت استقالتى فى سطرين.. ورميت الورقة على المكتب وانصرفت إلى مكتبى».

«وبعد أقل من عشر دقائق جاء إحسان إلى مكتبى وقال لى بأسلوب مودة :

«لا يليق أن نختلف ونحن أصدقاء.. وعلى كل ما دمت مصراً على النشر فلا اعتراض لى».

«ودهشت من هذا التحول المفاجئ».

«ثم قال: ولكن أرجو أن تقبل وجهة نظرى.. لا داعى لاسم محمد حسنين هيكل.. وسوف يفهم القارئ مَنْ تعنيه».

«وقبلت.. ونشر المقال الأول ثم الثانى».

«وفيما عدا هذا جرت الأمور عادية مع إحسان عبد القدوس، ثم كانت واقعة الإفراج عن مصطفى أمين.. التى لم يحتمل إحسان بعدها البقاء فى أخبار اليوم مع وجود مصطفى أمين بها!».

(٢٦)

ويحرص موسى صبرى على أن يكون لصديقه صلاح حافظ مكان واضح فى مذكراته. وكأنه حريص على الاحتفاء بالكفاءة المهنية والخلقية لهذا الزميل، ويبدو موسى صبرى فى موقفه من صلاح حافظ وفى موقفه من آخرين (أبرزهم يوسف إدريس) قادراً على التعبير عن طبعه القادر على غفران الخلاف الشخصى مادام الطرف الآخر موهوبا أو فذاً فى موقعه:

«... ولم يؤثر كل ذلك فى الصداقة الطويلة التى ربطتنى بصلاح حافظ.. ولكنه لا ينسى أبداً فى مختلف المناسبات، أن يشكنى بدبوس! وإن كانت مناسبات متباعدة».

«مرة.. حشر نفسه بلا مبرر فى دعوى قضائية مرفوعة ضدى من أحد الزملاء.. ولم أرد عليه كتابة، ولكن جرى بيننا حديث تليفونى طويل».

❑

«ثم مرة بعد صدور كتابى عن «السادات الحقيقة والأسطورة» بعد كتاب هيكل الذى تعمد فيه أن يجرح السادات «خريف الغضب».. وكان مقال صلاح حافظ بعنوان «مَنْ نصدق.. سادات هيكل أم سادات موسى صبرى». وكان المفروض أن ينشر هذا المقال فى «أخبار اليوم» ولكن إبراهيم سعدة رئيس التحرير فضل ألا تخوض «أخبار اليوم» هذه المعركة.. فنشره صلاح حافظ فى روزاليوسف.. وقد ضحكت طويلاً عند قراءته بسبب أسلوبه الساخر وذكائه فى المقارنة».

«وترجع أهمية هذا المقال إلى أن مصطفى أمين قرر أن يكافئ صلاح حافظ عليه بجائزة «مصطفى وعلى أمين للصحافة».. وكانت شيكاً بمبلغ خمسة آلاف جنيه!».

«وأرسلت لصلاح حافظ برقية تهنئة!».

(٢٧)

ويبدو موسى صبرى حريصاً فى هذا الكتاب على إبداء امتنانه لزملائه الكبار الذين خففوا عنه معاناته فى أزماته مع الثورة، ويأتى فى مقدمة هؤلاء بالطبع مصطفى أمين وجلال الحمامصى، كما يأتى فتحى غانم الذى كان رئيساً لمجلس إدارة الجمهورية حين نقل إليها موسى صبرى بلا عمل فأكرم وفادته، وأعطاه صلاحيات واسعة.

ويحرص موسى صبرى كذلك على أن يشيد بموقف أحمد بهاء الدين معه حين أوقف عن العمل فى الأخبار ووافق له بهاء الدين على العمل معه فى دار الهلال:

«وأذكر فى هذه المناسبة واقعة كريمة لأحمد بهاء الدين معى فى ذلك الوقت.. كان رئيساً لمجلس إدارة دار الهلال، وذهبت لزيارته وعرضت عليه أن أعمل فى دار الهلال. ورحب بى وقال لى إنه على استعداد كامل لاتخاذ هذا القرار».

«وهذا فضل له يجب أن أعترف به.. ولا يقدر قيمة هذا الفضل إلا صحفى عانى من فصله من عمله، وأصبح قعيد بيته لا يؤدى أى عمل.. وتقف فى وجهه جميع أبواب أجهزة الإعلام، حتى دور النشر ترفض أن تطبع له كتاباً».

«وعدت إلى عملى بعد قرابة شهرين».

❑

كما نجد موسى صبرى فى أكثر من موضع من هذه المذكرات حريصاً على الحديث عن حسن علاقته بخالد محيى الدين، ويبدو أن لتشجيع خالد محيى الدين لموسى صبرى أثر فى هذا الامتنان الذى يبديه صاحب المذكرات تجاهه، ومن العجيب أن موسى صبرى كان يفضل لو أن خالد محيى الدين ظل مسئولا عن مؤسسة أخبار اليوم بدلا من أن يحل هيكل محله:

«... واستمرت علاقتى طيبة بالأستاذ خالد محيى الدين.. الذى أظهر مراراً تقديره لكفاءتى وأمانتى فى عملى».

«وعندما قرر جمال عبد الناصر إخراج خالد محيى الدين من أخبار اليوم، وتعيين محمد حسنين هيكل بدله.. كنت ضائقاً بهذا الوضع، رافضاً للتعامل مع هيكل.. والطريف أن الأستاذ خالد محيى الدين كان يواسينى، وانتحى بى جانباً فى مكتبه وشجعنى على الاستمرار، وقال لى: «إن كفاءتك هى سلاحك».

«وهكذا جرت علاقتى طيبة مع الأستاذ خالد.. ولا تزال».

(٢٨)

ومن بين الصحفيين القدامى الذين توقف عطاؤهم المهنى بعد قيام الثورة يلقى موسى صبرى فى هذا الكتاب بأضواء متناثرة ولكنها أضواء مهمة على شخصية كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق الذى وصل إلى منصب الوزارة فى نهاية عهد فاروق،

ومن الجدير بالذكر هنا أن جلال الحمامصى فى مذكراته التى ناقشناها فى الباب السابع من هذا الكتاب كان يصرح برأيه فى أن محمد حسنين هيكل كان يمثل فى عهد الثورة ما يمكن تسميته بالصورة المستنسخة من كريم ثابت.

وسنقرأ ما يرويه موسى صبرى من تدفق الحوار عن كريم ثابت وشخصيته فيما بينه وبين ثلاث شخصيات، أولهم هو الوزير المقرب من رئيس الوزراء على ماهر، وثانيهم هو مصطفى أمين، وثالثهم هو الوزير المقرب من رئيس الوزراء حسين سرى.

نقرأ ما يرويه موسى صبرى فنعجب كذلك من إدراك مصطفى أمين الواسع والعميق لديناميات الحياة السياسية فى تلك الفترة .

ومن العجيب أن موسى صبرى يفرط فى فرصة ذهبية متاحة له للحديث عن تقييمه لدور كريم ثابت فى الحياة السياسية قبل الثورة، ويبدو وكأنه أميل إلى الحديث عن شخصيته على أنه «من المنبوذين» دون أن يقدم المبررات الكافية لهذا، ومع أنه لا يتعاطف معه إلا أن إهماله المتعمد للحديث عن حقيقة الدور السيئ الذى قام كريم ثابت به يجعله يبدو وكأنه أقرب إلى أن يكون متعاطفاً معه، ولا يعجبن القارئ من مثل هذا الرأى العابر، فإن الخبرة بالقراءة جعلتنا ندرك مثل هذه الحقيقة حين يكتب الكاتب عن شخصية تحظى بالانتقاد مورداً آراء الناقدين دون أن يبدى رأيه هو، فيظن الظان أن الكاتب لا يريد أن يتحفظ على ظلم الناقدين فحسب:

«... وكنت أعرف كل أسرار الموقف السياسى، من لقائى المستمر مع على ماهر رئيس الوزراء وإبراهيم عبد الوهاب وزيره الأول».

«وفى الأسبوع الأول من الوزارة، طلبنى إبراهيم عبد الوهاب ليقول لى: إن كريم ثابت جاء للقائه، وطلب منه أن يكون وزيراً لشئون القصر فى الوزارة، وبذلك يحمى على ماهر من المؤامرات التى تدبر ضده .. وكان إبراهيم عبدالوهاب لا يتصور أن يسعى كريم ثابت إلى منصب وزارى وهو مستشار الملك الأول!».

«ورفض على ماهر».

....

«لقد اعترض الملك على اختيار محمود محمد محمود (فى وزارة الهلالى) للمنصب الوزارى، وسبب اعتراض الملك أنه رئيس ديوان المحاسبة الذى سجل الرشوة التى تقاضاها كريم ثابت».

«وتركت منزل حسين سرى باشا فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل.. وفى جيبى كشف بأسماء الوزراء، كما شهدتهم، وكما أبلغنى بهم الدكتور محمد هاشم».

«وقصدت إلى فندق سيسيل، حيث كان يقيم مصطفى أمين ، وأيقظته من النوم وأبلغته بالأسماء بعد أن صعدت إلى غرفته.. ولكنه قال لى: هناك اسم ناقص».

«مَنْ هو؟».

«كريم ثابت».

«مستحيل».

«لقد خدعك الدكتور هاشم. إن دخول كريم ثابت الوزارة هو ثمن تأليف الوزارة».

«وأدركت أنها مصيبة».

«وأسرعت فى الصباح إلى الدكتور هاشم، أعتب عليه غاضباً أنه أخفى عنى الحقيقة.. وقلت إن هذا مسمار فى نعش الوزارة. وقال محمد هاشم: إن هذا هو الحل السليم.. كل الوزارات كانت تشكو من تدخل وسطاء غير رسميين باسم الملك فى شئون الحكم.. لقد جعلنا الوسيط غير المسئول وزيراً مسئولاً.. وبذلك تكون لا مشكلة.. كل وزارة تصطدم بالملك وجنونه ولابد من مروض، وكريم ثابت خير من يروضه!».

«قلت: إن المصيبة أن حسين سرى سيجعل كريم ثابت رجلاً مسئولاً.. إنه غير جدير بالمسئولية. إن الشعب يطالب بشطبه تماماً من عالم الدولة.. إنه أحد الفاسدين الذين أفسدوا الملك».

«وقال الدكتور هاشم: هذه يدى.. وهذا عهد بينى وبينك أمام الله.. لك أن تحتقرنى إلى الأبد إذا وجدتنا سنطأطئ الرأس أمام الملك. إن لحسين سرى مواقف فى رئاسة الديوان لم يسجلها رجل من قبله.. لكنه صامت لا يتكلم.. ولن يتغير حسين سرى».

(٢٩)

ومع أن موسى صبرى يورد فى هذه المذكرات أسماء كثير من زملائه الصحفيين، فإنه لا يعنى بأى قدر من العناية بأن يقدم لنا مدرسته الصحفية ولا تلاميذه ولا الذين دفع هو بهم إلى الأمام ولا مبرراته فى دفع البعض إلى الأمام وإيقاف عجلة البعض الآخر.

وقد يكون لموسى صبرى عذره فى هذا الخلق لأنه وجد ولمع وترأس فى ظل وجود الآباء الروحيين الذين امتد تأثيرهم المباشر حتى وفاته لا حتى تركه الخدمة فحسب، ونحن نعرف أنه توفى قبل أن يتوفى أستاذه مصطفى أمين على سبيل المثال، كما نعرف أن أستاذ مدرسة الصحافة المعاصرة وهو محمد التابعى نفسه وعلى أمين توفيا فى أثناء رئاسة موسى صبرى لمجلس إدارة الأخبار، هذا فضلاً عن أقطاب من طبقة محمد زكى عبد القادر وأحمد الصاوى محمد وفكرى أباظة وغيرهم من الصحفيين المتميزين.

ومع هذا يحرص موسى صبرى على الإشادة بشخصيات صحفية نصف معروفة فى مذكراته ومن هؤلاء صادق سلامة الذى كان يصدر صحيفة إقليمية فى المنيا باسم «الإنذار»، ومن العجيب أن لويس عوض يروى فى حوار مع غالى شكرى نشر فى كتاب «المثقفون والسلطة» أن والده صفعه بالقلم حين علم أنه يتعامل مع صادق سلامة، لكن موسى صبرى يورد ذكر الرجل نفسه فى موضع إشادة حيث يقول:

«وكانت الانتخابات لمجلس النقابة تسفر عن نجاح عضو هو المرحوم صادق سلامة.. وكان صاحب مطبعة فى المنيا، ثم أصدر صحيفة إقليمية اسمها «الإنذار».. وأثرى من هذه الصحيفة، وكان يحضر إلى القاهرة ويقيم الولائم، ثم يوجه دعوة كل عام إلى أكثر من خمسين صحفياً، ليقيموا أياماً فى ضيافته فى المنيا!».

«وبوفاته اختفى صوت الصحافة الإقليمية فى مجلس النقابة».

....

أما فقرة لويس عوض فى كتاب «المثقفون والسلطة» فنصها كالآتى:

«أول ما نشرته فى حياتى فى مجلة مطبوعة كان فى مجلة «الإنذار» التى أصدرها صادق سلامة فى المنيا. كنت فى الرابعة عشرة تقريبا حين كتبت قصة قصيرة اسمها «الحب الأول»، وكأى أديب ناشئ كنت سعيدا جدا بقصتى، وقد ذهبت بها إلى صادق سلامة الذى نشرها فعلا بعد يومين. وهى مجلة أسبوعية، فأخذت العدد فى منتهى الغبطة وجريت إلى أبى مبتهجا بأنه سيقرأ لى شيئا باسمى مطبوعا، وفوجئت بأبى يصفعنى على وجهى غاضبا ويقول: «كيف تنشر عند رجل سيئ السمعة؟»، وراح يحكى لى أن جريدة «الإنذار» هذه قائمة على الابتزاز الأخلاقى بما تنشره من فضائح لبعض «الوجهاء» الذين تهددهم فيدفعون لصاحبها. ولم أنشر طبعا فى هذه المجلة بعد ذلك، ولكنى ثابرت على تأليف وترجمة العديد من القصص.. وكلها ضاع للأسف».

وتتضمن هذه المذكرات أيضا فقرات مهمة عن طبيعة العلاقة بين الفنانين والصحفيين والثورة ، وتأتي هذه الفقرات ضمن حديث موسى صبرى عن تفصيلات المعركة الانتخابية التى حاول خوضها من أجل عضوية مجلس الأمة (١٩٥٧)، وهو يتحدث عن الأسلحة التى استخدمها من أجل الفوز فى هذه المعركة إلى أن يصل إلى الحديث عن نشيد غناه عبدالحليم حافظ من أجله ، وكيف أن الثورة بسلطتها وسطوتها جعلت هذا الفنان يتراجع فى بيان صحفى عن موقفه لأنه لم يكن يعرف أن المنافس لموسى صبرى هو أحد الضباط الأحرار(!!)

هكذا وجد موسى صبرى نفسه يواجه روحاً أخرى غير الروح الليبرالية التى كانت تسود العصر السابق حين ظل عبدالوهاب يغنى لعبدالحميد عبدالحق فى سرادق فى السيدة زنيب حتى فاز عبدالحميد عبدالحق ضمن عدد محدود من الوفديين الذين صمموا على خوض الانتخابات البرلمانية فى انتخابات ١٩٤٤ رغم مقاطعة الوفد لها.

لكن روح الثورة فى ممارساتها للسياسة الداخلية كانت شيئاً آخر، فهى فيما يبدو لا تسمح لفنان ـ مهما كان قدره عندها ـ أن يبدى نوعاً من الحب لمرشح يهدد مرشحاً من بين أبناء الثورة، ويجد الفنان نفسه مضطراً إلى أن يصدر بياناً مناقضاً تماماً لاعتقاداته واقتناعاته بل ولما فعله بالفعل:

ثم يروى موسى صبرى كيف أنه بنصح من مصطفى أمين استطاع أن يستوعب الموقف حفاظا على مصالح عبدالحليم حافظ:

«... ولكن أبرع وأحدث الأسلحة الانتخابية، كان نشيد عبد الحليم حافظ!».

«زارنى عبد الحليم حافظ فى مكتبى، وقال لى إنه مستعد أن يغنى نشيداً يدعو لانتخابى.. وفعلاً كتب الشاعر عبد العزيز سلام النشيد وأذكر منه «موسى صبرى انتخبوه.. كاتب حر وبتحبوه.. انتخبوه.. انتخبوه»، ولحنه بليغ حمدى.. وسجلناه فى ستوديو مصر، مع فرقة أحمد فؤاد حسن الذى قبض ثلاثين جنيهاً أجر الفرقة الموسيقية.. وقال لهم عبد الحليم قبل التسجيل: إننا فى معركة، وهذا هو السلاح السرى فى المعركة، وطلب منهم أن يبقوا الأمر سراً».

«وطبعنا شريط التسجيل على عدة أجهزة تسجيل.. وكنت أذهب إلى المقاهى وأدير

شريط التسجيل، ويتجمع الناس، ثم نوزع عليهم المنشورات،وأقف خطيباً بينهم.. وكان هذا يستمر حتى ساعة متأخرة من الليل، فى حى معروف، وحى المنيرة».

«وكنت أنشر فى الصباح إعلاناً صغيراً من أسطر تقول: موعدكم اليوم مع نشيد عبدالحليم حافظ فى حى معروف!.. وهكذا».

«وجنّ جنون مجدى حسنين».

«واتجهت كل الأنظار إلى هذه الدائرة».

«وتلقى عبد الناصر تقارير بأننى سوف أكتسح مجدى حسنين!».

«وفوجئت ذات يوم فى الصباح ببيان من عبد الحليم حافظ فى جميع الصحف، تكلف نشره مئات الجنيهات، يقول فيه إنه غنى هذا النشيد ولم يكن يعلم أن المنافس فى الدائرة هو مجدى حسنين أحد ضباط الثورة الأحرار!».

«وكان هذا صدمة لى، لأن عبد الحليم كان يعرف تماماً.. وعلمت من مصطفى أمين أن جلال معوض وعددا من أنصار مجدى حسنين، حاصروه فى ملهى الأوبرج واضطروه إلى إعلان هذا البيان، وشعر عبد الحليم أنه مهدد فى مصالحه».

«وقررت أن أرد عليه وأن أكشف الحقيقة.. ولكن مصطفى أمين نصحنى بأن أقدر ظروف عبدالحليم حافظ.. وأنه فنان صادق، وله مصالحه.. وفعلاً لم أرد».

(٣١)

ونأتى إلى العلاقة الشائكة لصاحب هذه المذكرات مع غريمه محمد حسنين هيكل.

وسنبدأ بتناول أهم المعارك الصحفية التى خاضها موسى صبرى مع محمد حسنين هيكل وهى المعركة حول مذكرات «زوكوف»، وزوكوف كما يعرفنا به موسى صبرى فى اختصار:

«مارشال روسيا العظيم، بدأ يلمع عالميا عندما عين رئيساً لأركان حرب الجيش السوفيتى فى أكتوبر ١٩٤٠، بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية. وظهر نبوغه العسكرى عندما قاد القوات المدافعة عن موسكو ١٩٤١. وأشرف بعد ذلك على تنظيم جميع جبهات القتال داخل الاتحاد السوفيتى، ثم تولى القيادة العامة للقوات السوفيتية فى ألمانيا

١٩٤٤، وأصبح قائداً عاماً لـلقوات البرية السوفيتية عام ١٩٤٦، ثـم عين وزيراً للدفاع فى عام ١٩٥٣ واستمر فـى منصبه حتى عام ١٩٥٧. كان عـضواً فى اللجنة المركـزية للحزب الشيوعـى السوفيتى، وحمل أكـبر عدد من النياشـين والأوسمة. كان يقول إنه لا يسـتطيع ارتداء حلـته العسكـرية الرسميـة أكثر من ساعة، بـسبب ثقل وزن الـنياشين. حصـل على وسام لينين، ووسام النصر، ونيشان المحبة من الدرجة الأولى».

«يحتوى الكـتاب على ١٨ فصلاً فى ٧٥٠ صفحة. تـتناول القصة الكاملـة للحرب فى معاركـها الأولى، ولماذا انـسحب الجيـش السوفيـتى إلى ليـننجراد، وكـيف جرت معـركة موسكو بـين قوات هتلر والقوات الســوفيتية، وكيف اسـتمرت بعد ذلك المعارك الـطاحنة على أرض الاتحاد السوفيتى. روى القصة الكاملـة لمعركة ستالينجراد وانسحاب الألمان، ثم طرد قوات هتلـر من أوكرانيا. ثم القصـة الكاملة للزحف عـلى برلين، والتفاصيـل الدقيقة لاستسلام ألمانيا بدون قيد أو شرط».

ويخصـص موسى صبرى أكثر من أربـعين صفحـة من هذه المذكـرات لرواية موقـعة الاختلاف حول هذه المذكرات بين الأهرام والجمـهورية وقد حدثت عام ١٩٦٩، وهو يبدأ هذه القصة بأن يذكر أنه لاحت أمامه الفرصة لنصـر صحفى كبير حين اقترح عليه عبدالله نوار شقيق إبراهيم نوار رئيس التحرير التنفيذى للجمهورية أن تحصل الجمهورية على حق نشر مـذكرات زوكوف، ويذكر تـفصيلات الاتصـال بالسوفيـيت فى هذا الشـأن، ويمضى موسى صبرى ليقول:

«وقد قدرت خطورة وأهميـة هذه المذكرات، لأنها سابقة جديدة فى الـنظام السوفيتى: أن يكتب قـائد عسكرى أو سيـاسى كبير مذكـراته.. كما أن المارشال زوكـوف بالذات قد حظى بتقدير عالمى كبير.. وقد أطلق عليه لقب «قاهر هتلر».

«فطلبت مـن عبدالله نوار أن يرتب لى اجـتماعا مع رئيس مكتـب الإعلام ، وقد كنت أعرفـه، كما أنـنى أنشـأت رابطة صـداقة مع مديـر وكالة نـوفوستـى عندمـا زرت الاتحاد السوفيتـى، وكان هدفى من اللقاء أن نـتعاقد مع الوكالة علـى الانفراد بالنشر مقـابل مبلغ كبير، وتـم اللقاء فعلاً، وبعد محاورات عديدة تقرر كتابة العقد مقابل ٨٠٠ جنيه تدفع عند التعاقد، كمـا شمل التعاقد نصاً علـى إصدار هذه المذكرات بعد نشرها فـى الجمهورية فى مؤلف.. وتكون أرباح المؤلف مـناصفة بين دار التحرير التى تتبعـها «الجمهورية».. ووكالة نوفوستى».

ثم يـذكر موسى صبرى كيـف اندلعت المعركة حـول هذه المذكـرات بين الجمهـورية والأهرام:

«وتقرر أن تسبق النشر حملة دعاية واسعة لـهذه المذكرات فى التليفزيون ودور السينما وفى المجلات».

«وكنا قد وقعنا العقد على الانفراد بالنشر مساء يوم الثلاثاء ٦ مايو ١٩٦٩».

«وأذعنا صباح الأربعـاء ٧ مايو أن «الجمهورية» ستبدأ نشـر مذكرات الجنرال زوكوف يومياً ابتداء من الخميس ١٥ مايو».

«ونشرنا صورة زنكوغرافية للعقد مع وكالة نوفوستى».

«وفوجئنا صباح الأحد ١١ مايو بأن صحيفة «الأهرام» بدأت نشر هذه المذكرات!!».

«وقدمـت للنـشر ببـرواز كبيـر فى الصـفحة الأولـى تحت عنـوان «مذكرات المارشال زوكوف».. وكتبت الأهرام فى هذا البرواز ما يلى:

«كانت مذكرات المارشـال زوكوف، أبرز القادة السوفييت فى الحرب الـعالمية الأخيرة، وأبرزهم تـأثيراً فى السيـاسة السوفيـتية حتى سنـوات قليلة مـضت، من أهم الكتـب التى ظهرت فـى الاتحاد السوفـيتى فى الـفترة الأخيـرة، لما احتوتـه من حقائـق وأسرار وتجارب إنسانية عميقة».

«ومنذ شهر عهد «الأهرام» إلى مجموعة من المتـرجمين المتخصصين فى اللغة الروسية، بترجمة مذكرات زوكوف التى صدرت تحت عنوان «ذكريات وتأملات»، وينشر «الأهرام» ابتداء من الـيوم، عرضاً وافياً لكل فـصول الكتاب على أن تـكون الترجمة كاملـة وحرفية بالنسبة للفصول ذات الأهمية الخاصة».

«ومما يذكر أن هـناك ترتيبات باللـغة الإنجليزية [ملـحوظة من عندنا: كان رئـيس تحرير الأهرام يلجأ كثيراً إلى كلمة «الترتيبات» التى هـى من قبيل الشقشقة اللفظية دون أن تعنى أى معنى قـانونى أو عملى]، لأن هـناك مجموعة مـن القراء يعرفون زوكـوف فى الحرب العالمية الثـانية، إلى جانب صداقته الودية بعـدد من كبار القادة الأمريكيين والبـريطانيين فى تلك الحرب، وأبرزهم الجنرال أيزنهاور والمارشال مونتجمرى».

«وعلى الصفـحتين السادسة والسابـعة يبدأ «الأهرام» اليوم نشـر الجزء الأول من كتاب المارشال زوكوف «ذكريات وتأملات».

ثم يصارحنا موسى صبرى بمدى الألم النفسى الذى اجتاحه هو وزملاءه فى الجمهورية بسبب هذا التصرف المفاجئ الذى تضمن اعتداء صريحا من الأهرام على جهد وحق بذلوا فيه وقتهم وأعصابهم :

«وقع علينا هذا النشر كالصاعقة!».

«لأنه أولاً عدوان يحمل معنى الاستعلاء والغطرسة ، بعد إعلاننا بكل وسائل الإعلام عن أننا سننشر هذه المذكرات».

«ولأنه تعمد أن يسبق فى النشر، وكنا قد أعلنا أننا سنبدأ النشر يوم الخميس ١٥ مايو.. والأهم من هذا كله أنه سطو على حقنا فى الانفراد بالنشر، طبقاً لتعاقد نشرنا صورته الزنكوغرافية».

«ثم سبب شخصى أثار أعصابى».

«منذ أن تم التعاقد أفرغت كل وقتى ليل نهار لإعداد هذه المذكرات.. وهذه هى طبيعتى عند التحمس لأى عمل.. أن أعطيه كل أعصابى وفكرى.. مما يتعذر معه أن أنام! كنت أراجع كل كلمة، وأختار العناوين، وأرسم الصفحات المعدة للنشر.. مع إشرافى على الحملة الإعلانية.. وكنت على ثقة أن نشر هذه المذكرات سيفيد «الجمهورية» معنوياً من الناحية الأدبية.. ثم فى زيادة التوزيع».

«كل مَنْ فى الجمهورية كان متحمسا لهذا العمل».

«وفكرت أول ما فكرت فى كتابة مقال ملتهب أهاجم فيه محمد حسنين هيكل بكل العنف والقسوة ، وأنا مشحون بطاقة غضب عظيم!».

«وشرعت فعلاً فى كتابة المقال.. لكن فتحى غانم رئيس مجلس الإدارة والمسئول السياسى الأول عن النشر اقترح علىَّ أن أتمهل».

«وأجرى فتحى غانم اتصالاً مع على صبرى يشكو هذا العدوان من «الأهرام».. وكان على صبرى على أسوأ العلاقات مع هيكل.. وعاد لى فتحى غانم موافقاً على أن أكتب نقداً موضوعياً لهذا الموقف غير القانونى من «الأهرام».

«ثم اتخذنا قراراً آخر أن نبدأ نشر المذكرات فى اليوم التالى مباشرة.. أى صباح ١٢ مايو!».

«واقتضى منى ذلك أن أعمل ٢٤ ساعة متصلة».

«كان علىَّ أن أكتب الرد على «الأهرام».

«وكان عليّ أن أعد للنشر فورا جزءاً كبيرا من المذكرات يتجاوز ما نشره «الأهرام» بكثير، بحيث إذا استمر فى النشر فإنه يكون معيداً لما تنشره «الجمهورية» قبله!».

«وكتبت الرد بعنوان: «سابقة خطيرة فى تقاليد الصحافة.. «الجمهورية» صاحبة الحق القانونى فى الانفراد بنشر مذكرات زوكوف».. فى أربعة أسطر على ثلاثة أعمدة فى الصفحة الأولى من «الجمهورية»، وكان أيضاً مقدمة وإشارة لما نشر فى الصفحات الداخلية من المذكرات».

ومن المدهش أن الأجواء المشجعة لصراع مراكز القوى فى تلك الفترة قد شجعت على أن تدفع بموضوع الخلاف إلى ساحة القضاء بأسرع مما توقع موسى صبرى نفسه، وسنرى أن الرئيس جمال عبدالناصر نفسه على حد رواية موسى صبرى قد وافق على أن ينتقل نزاع الصحيفتين اليوميتين إلى القضاء!!:

«وبعد أن انتهيت من كتابة الرد عند الظهر.. جاء فتحى غانم إلى مكتبى ليقول لى:

«لقد التجأنا إلى القضاء.. إن القانون يعطينا الحق فى مصادرة جريدة الأهرام إذا استمرت فى النشر!».

«ودهشت من هذا الموقف الجديد!».

««الجمهورية» تقاضى «الأهرام» وتطلب مصادرته!».

«وفهمت أن الرئيس جمال عبد الناصر وافق على هذا الإجراء!».

«كيف؟».

«لقد عرض على صبرى عليه حقائق الموقف.. ولم يكن جمال عبد الناصر حينئذ فى حالة رضاء كامل عن محمد حسنين هيكل لأسباب أخرى، وقد سأل على صبرى:

«هل يقف القانون فى صف «الجمهورية»؟ وأجابه على صبرى بنعم، فقال له عبدالناصر: خلاص.. خذوا حقكم بالقانون».

«وعلى الفور أعد أحمد وجيه قابل المستشار القانونى لمؤسسة دار التحرير طلباً قانونياً تقدم به فى اليوم نفسه (١١ مايو) إلى رئيس محكمة مصر الابتدائية».

«واستند الطلب المقدم إلى المحكمة إلى المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤، الذى يعطى رئيس المحكمة الحق فى توقيع الحجز على كتاب زوكوف ونسخه، وكذلك توقيع الحجز على المواد التى تُستخدم فى إعادة النشر، وحصر الإيراد الناتج من النشر بمعرفة خبير، وتوقيع الحجز على هذا الإيراد فى جميع الأحوال».

«وهكذا طلبنا صدور أمر بوقف النشر وتوقيع الحجز على المصنف الأصلى ونسخه فى الأهرام، وتوقيع الحجز على البروفات ومسودات الترجمة والحروف المجموعة والكليشيهات والصور، وكل ما يكون معداً من المواد للنشر».

«ونص الطلب القضائى على أن الجمهورية سوف تعرض دعواها على قضاء الموضوع خلال الخمسة عشر يوما التى حددها القانون».

«وتكهرب الجو الصحفى.. خاصة بعد نشر ردنا على الأهرام!».

«وتكهرب الجو السياسى أيضا.. وانتشرت التفسيرات والتكهنات والشائعات.. عما وراء هذا الهجوم الصحفى والقضائى على محمد حسنين هيكل».

❑

والشاهد أن موسى صبرى يورد فى مذكراته النص الكامل للرد الذى نشرته الجمهورية منتقدة به تصرف الأهرام، وسننقل للقارئ من هذا الرد الفقرات التى تتعلق برأى الجمهورية فى تصرف الأهرام ، وذلك اكتفاء بما لخصناه بالفعل عن قصة التعاقد فيما سبق من فقرات.

يتضمن رد الجمهورية ـ الذى يذكر موسى صبرى أنه كتبه بنفسه ـ حديثاً عن المفاجآت التى صنعتها الأهرام فيقول:

«المفاجأة الأولى: إن جريدة الأهرام ـ لأول مرة فى تاريخها ـ لم تشر من قريب أو بعيد إلى أنها حصلت على حقوق نشر هذه المذكرات.. رغم حرصها الدائم فيما سبق أن نشرته من مذكرات عن مصرع كنيدى وغيرها، أن تسجل بأبرز الحروف فى صفحتها الأولى أنها تنشر بعد الحصول على حق النشر، وأنها تنفرد بالنشر إعمالاً لحقها القانونى».

«بل إن جريدة الأهرام تحرص أيضاً على تسجيل حقها القانونى فى النشر، فى كل ما ترى أنه حق قانونى لها. وأقرب الأمثلة على ذلك ما سجلته فى صفحتها الأولى يوم الاثنين ٣ مارس الماضى عن أن هناك اتفاقاً بين جريدة الأهرام وبين «النيويورك تايمز» الأمريكية، وهو اتفاق ـ وهذا نص كلمات الأهرام ـ يعطى للأهرام وحدها حق النشر باللغة العربية لكل مواد نيويورك تايمز، لذلك فإن الأهرام حصل على النص الكامل لحديث أدلى به الرئيس جمال عبد الناصر إلى هذه الصحيفة. وكان للأهرام ـ وهذا حقه الصحفى والقانونى ـ أن ينفرد بنشر هذا الحديث، لكنه لفائدة القارئ العربى عموماً فى هذه الظروف، بعث بنسخة من نص الحديث إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط كى تضعه فى نشرتها وليكون متاحاً لبقية الصحف العربية».

«هذا هو مدى حرص جريدة الأهرام على احترام حقوقها القانونية».

«ومثل آخر.. ننقل فيه أيضاً نص كلمات جريدة الأهرام فى صفحتها الأولى يوم الجمعة ٩ مايو.. أى منذ ثلاثة أيام فقط».

«وينشر الأهرام اليوم على صفحته السادسة أول تحقيق أعده الدكتور هايردال من سلسلة تحقيقاته عن هذا الموضوع، وقد اشترى الأهرام حق نشر كافة تحقيقاته باللغة العربية».

«المفاجأة الثانية : أن جريدة الأهرام فوق تجاهلها الحقوق القانونية للجمهورية التى يترتب على نشرها ما ليس حقاً لها، فإنها تجاهلت أولاً وقبل كل شىء التقاليد الصحفية التى لا عذر لجريدة كبرى إذا لم تحترمها. ويؤسفنا أن هذه التقاليد محترمة فى دول العالم كله شرقاً وغرباً احتراماً كاملاً إلى مستوى الصحف الصغيرة».

«المفاجأة الثالثة : أن جريدة الأهرام قالت فى صفحتها الأولى أمس ، وهى تقدم للمذكرات فى مكان بارز إن ما تنشره يعتبر أول ترجمة لكتاب الماريشال زوكوف فى العالم خارج روسيا.. وتجاهلت أن الجمهورية نشرت يوم الأربعاء الماضى ٧ مايو مقدمة الكتاب وعليها توقيع زوكوف. كما نشرت الجمهورية فى اليوم التالى السطور التى تحدث فيها زوكوف عن طفولته.. وقد أعادت الأهرام نشر المقدمة.. وسطور طفولة زوكوف!! وهذا لا يتفق حتى مع فكرة السبق الصحفى على حساب حقوق الغير!».

....

ويتعمد موسى صبرى فى الرد الذى نشرته الجمهورية أن يقدم للقارئ إجابة عن السؤال المنطقى كيف حصلت الأهرام على المذكرات رغم أن الجمهورية انفردت بشراء حق النشر ويقول:

«والجواب بسيط..».

«لقد أصدرت مؤسسة نوفوستى للنشر والطبع فى موسكو، مذكرات المارشال زوكوف فى كتاب باللغة الروسية منذ ثلاثة أسابيع أو أكثر، وهى صاحبة كل الحقوق على هذا الكتاب. وقد حصلنا على الكتاب بمجرد صدوره فى موسكو، كما حصلت عليه جريدة الأهرام.. وكما يمكن أن تحصل عليه أية جريدة.. لكننا لم نجرؤ على الإعلان عن نشر المذكرات قبل أن نشترى حقوق النشر من مؤسسة نوفوستى صاحبة هذه الحقوق. ولم نتصور أن من حقنا أن نذيع حرفاً واحداً من الكتاب قبل توقيع العقد».

«إننا نعلم أن جريدة الأهرام كانت قد شرعت فى مفاوضات مع مؤسسة نوفوستى لشراء حق نشر الترجمة الإنجليزية أو الفرنسية للمذكرات عند صدورها.. لكن هذه المفاوضات لم تنته إلى نتيجة.. وقد تم شراؤنا لحقوق النشر».

❑

ثم يشير موسى صبرى فيما يرويه فى هذه المذكرات إلى الشائعات التى بدأت تنتشر حول تدهور أصاب علاقة هيكل بعبدالناصر، وهو ما يجعلنا نحس بالتعاطف مع كاتب السلطان وقد أصبح فى هذا الموقف الحرج يوما بعد يوم، ومع هذا فقد ظل حريصاً ـ بالطبع ـ على أن يبقى فى كنف السلطان لأنه لم يكن أمامه منفذ آخر:

«وتردد أن هيكل لم يستطع الاتصال بالرئيس عبد الناصر لتوضيح موقفه، والدفاع عن نفسه.. وقال لى زميلنا صبرى أبو المجد: إن هيكل طلب تحديد موعد للقاء الرئيس، ولم يتحدد الموعد فوراً كما جرت العادة.. مما خلق جواً من الارتباك والحيرة داخل صفوف الأهرام».

....

ويروى موسى صبرى محاولات الأهرام لتبرير العدوان على النحو التالى:

«ونشرت الأهرام موضوعين للرد على الجمهورية وتبرير عدوانها.. صباح اليوم التالى (١٣ مايو) استغرقا صفحة كاملة!».

«الموضوع الأول كان بعنوان «ملاحظات على حقوق النشر الصحفى» على خمسة أعمدة».

«والموضوع الثانى على ثلاثة أعمدة بعنوان «كيف نشر الأهرام مذكرات زوكوف؟»».

«وحاول الموضوع الأول أن يجد العذر القانونى فى أن مصر لم تنضم إلى اتفاقية «برن» التى تنظم حقوق النشر فى العالم».

«وقال الموضوع الثانى: إن لطفى الخولى كان قد حصل على وعد شفهى بنشر هذه المذكرات من مدير وكالة نوفوستى فى سبتمبر ١٩٦٧!».

«لقد نشر محمد حسنين هيكل هذين الدفاعين فى صفحة كاملة، تقديراً منه لخطورة الموضوع على سمعة الأهرام.. ومحاولة منه أن يشرح للرئيس عبد الناصر فى سطور منشورة.. ما لم يكن قد استطاع أن يحدثه به، لأن موعد المقابلة لم يتحدد».

ويحرص موسى صبرى على أن ينشر النص الحرفى لما نشره الأهرام فى هذين الموضوعين، وفى وسع القارئ أن يعود إلى هذا النص الحرفى الذى نشره موسى صبرى فى هذه المذكرات مابين ص ٤٧٣ و٤٧٦، وهو رد لا يقدم ولا يؤخر لكنه حافل ـ بالطبع ـ بالمغالطات وأشباه المغالطات والحديث الجانبى المستفيض كعادة المضطر إلى التبرير، وهو يكثر من الأسماء الأجنبية والتفاصيل التى لا علاقة لها بالموضوع،ولكن الأدهى من هذا أنه يتجاهل تماماً اتفاق الجمهورية، وكأن الجمهورية لا تصدر فى القاهرة، ولا أستطيع أن أضيع وقت القارئ فى قراءة مثل هذه التفصيلات التى تدين مداناً بالفعل، بل تؤكد إدانته، لكنه الكبر فحسب، ومحاولة استبقاء ماء الوجه بمزيد من البعد عن الحقيقة.

وإذا كان موسى صبرى قد نشر هذه التفاصيل حتى يثبت للقراء أنه لا يتحيز لوجهة نظره، وأنه يفرد الصفحات لوجهة نظر المخالفين له، فقد فاز برضا القراء عن هذا، ولكننا لسنا ملزمين بأن نتخذ ما اتخذ من إجراءات لأن الحق فى القضية واضح وقد يبدو أنه لا يحتاج ـ فى نظر القارئ الآن ـ لكل هذا الجهد الذى بذلته الجمهورية يومها. لكن الذين يلمون بطبائع الأمور وديناميات الأحداث يدركون كم كان خوض الجمهورية لهذه المعركة نوعا من الفدائية الجسورة بل والتضحية بالنفس.

❑

ومن المهم بعد هذا أن نقرأ ما نشرته الجمهورية على سبيل الرد على الأهرام حسبما يروى صاحب المذكرات:

«وقد أثارتنا تبريرات الأهرام لهذا العدوان الجارف على الجمهورية.. لذلك قررنا الرد الفورى فى الصباح التالى ١٤ مايو ١٩٦٩».

«وبدأ الرد فى الصفحة الأولى بعنوان على ثلاثة أعمدة فى سطرين «أزمة التقاليد الصحفية ـ رد على جريدة الأهرام» ثم استغرق باقى الرد الصفحة الثالثة كاملة وثلاثة أعمدة كاملة من الصفحة التاسعة.. وكانت العناوين الداخلية فى سطرين على ٨ أعمدة «حقوق النشر.. واحترام التقاليد الصحفية كما نفهمها.. رد واضح على جريدة الأهرام».

....

«كانت أسرة الجمهورية تتوقع بعد أن احتكمنا أمس إلى الرأى العام وإلى حكم القانون، وإلى التقاليد الصحفية، فى قضية اعتداء جريدة الأهرام على حقوق الجمهورية فى الانفراد بنشر مذكرات المارشال زوكوف التى اشتريناها من مؤسسة نوفوستى السوفيتية

بعقد موقع فى ١ مايو ١٩٦٩، نشرنا صورته الزنكوغرافية، ينص أيضاً على حقنا فى طبعها فى كتاب تتقاسم أرباحه معنا مؤسسة نوفوستى».

«كانت أسرة الجمهورية تتوقع أحد أمرين من جريدة الأهرام:

«أولهما: موقف شجاع، كان جديراً منا بالإشادة والتكريم.. وهو أن تعتذر جريدة الأهرام عن خطئها، خاصة أننا نشرنا صورة العقد، وأعلنا عن موعد نشرنا للمذكرات على أوسع نطاق فى دور السينما وعلى شاشة التليفزيون وفى خمس مجلات أسبوعية، عدا صفحات كاملة من الجمهورية خصيصاً لذلك».

«وكان يستتبع اعتذار جريدة الأهرام أن تتوقف عن نشر ما ليس حقاً لها».

«والموقف الثانى الذى توقعناه.. هو أن تقابل جريدة الأهرام دعوانا بالصمت.. استمراراً فى تجاهل حقنا القانونى الواضح الصريح فى الانفراد بنشر المذكرات».

«وقد كنا مهيئين لتفهم موقف الصمت».

«لكننا فوجئنا ـ وما أكثر مفاجآت جريدة الأهرام ـ بأن الزميلة الكبيرة لم تتخذ الموقف الأول.. فلم تعتذر، ولم تتوقف عن نشر مذكرات المارشال زوكوف.. بل هى تعمدت أن تقفز فى اختصار بعض الفصول لكى تحاول اللحاق بما تنشره الجمهورية.. وإن كان الوقت لم يسعفها.. فنشرت أمس صفحتين كاملتين هما تكرار وإعادة لكل ما نشرناه أول أمس!».

«ولسنا نظن أنه من حسن الخدمة الصحفية التى تقدمها جريدة الأهرام أن يستعيد القارئ على صفحاتها قراءة ما سبق أن قرأه ـ وبمزيد من التفصيل الأمين لأننا نشرنا النص الحرفى ـ على صفحات الجمهورية قبل نشر تلخيص له فى جريدة الأهرام بيوم كامل!».

«كما فوجئنا أيضا ـ أو لعله كان يجب ألا نُفاجأ ـ بأن جريدة الأهرام لم تتخذ أيضاً الموقف الثانى.. فهى لم تصمت! وهى لم تتجاهل! بل نشرت رداً مطولاً فى صفحة «الرأى!» بها بعنوان عريض على ٥ أعمدة.. وقدمت لردها فى الصفحة الأولى».

«والرد الذى أرادت جريدة الأهرام أن تحتمى به من سيادة القانون، ومن تقاليد الصحافة، وآداب المهنة، يتكون من «مقطوعتين»!

«المقطوعة الأولى: عن قصة محاولتها الحصول على حق الانفراد بنشر مذكرات المارشال زوكوف فى الأهرام! والقصة كما نشرتها جريدة الأهرام ـ ولا نريد أن نتجاوز أية واقعة منها ـ يمكن تلخيصها فى جملة واحدة، وهى أن جريدة الأهرام سعت للحصول على هذا الحق، ولم ينته مسعاها إلى شىء!».

«ومادامت لم تصل إلى أى تعاقد مع مؤسسة نوفوستى، على حقوق النشر.. فهى قد قررت أن تنشر المذكرات لأنها صدرت فى كتاب.. ولأن جريدة الأهرام اشترت هذا الكتاب من السوق.. ومادام الكتاب قد طرح فى الأسواق فإن ذلك يجعله فى تناول الاهتمام العام.. ووسيلة الأهرام إلى احترام هذا الاهتمام العام، هى ألا تحترم تعاقد الجمهورية مع مؤسسة نوفوستى على الانفراد بحقوق النشر.. فتنشر هى المذكرات!».

«إن ما نردده هو ما نشرته جريدة الأهرام فعلا تحت عنوان «كيف نشر الأهرام مذكرات زوكوف؟»

ويصل الأمر فى صيغة رد «جريدة الجمهورية ـ موسى صبرى» على مزاعم «الأهرام ـ هيكل» إلى السخرية ـ فقرة بعد أخرى ـ من التجاوزات والمغالطات إلى أن يقول موسى صبرى فى رده:

«أما القول بأن مدير مكتب الوكالة قال لممثل جريدة الأهرام إن الوكالة لا تطلب أى مقابل مادى.. فلا نظن أن أحداً يمكن أن يفسر هذه العبارة المجاملة الرقيقة.. على أنها توقيع من مدير الوكالة على عقد يعطى جريدة الأهرام حق النشر مجاناً وبدون أى مقابل!!».

«وأظننا نسمع هذه العبارة يوميا عشرات ومئات المرات فى سوق التعامل عند العرض بالشراء.. الذى تصحبه مجاملة من الطرف الثانى، حتى إذا كان اللقاء بدون تعارف بأنه مستعد للبيع بلا مقابل.. ولا نتصور أن مشتريا يمكن أن يلتقط هذه المجاملة فيسرع بوضع يده على موضوع التعاقد، ويحمله مسرعا بالانصراف.. شاكراً ذوقه! ثم يعتبر نفسه مالكاً.. ويتصور أنه تعاقد ووقع عقدا!!».

....

«لقد أرادت جريدة الأهرام أن تدخلنا فى متاهات بحث متعجل مبتور عن اتفاقية برن الدولية التى تحفظ حقوق النشر فى بعض الدول، وأن مصر ليست مشتركة فى هذه الاتفاقية، وكذلك الاتحاد السوفيتى.. وانتهت إلى نتيجة تثير الابتسام على وجوه العارفين بالقانون ، هى أن نشر المؤلفات الأجنبية مباح فى مصر.. مجانا.. وبلا مقابل.. وبدون أية حماية للمؤلف!».

«أما نشر المسلسلات.. مثل التى نشرتها عن مصرع كنيدى، فهذا هو الذى يستلزم التعاقد!».

«ومفهوم طبعاً لماذا تعمد بحث جريدة الأهرام أن يستثنى المسلسلات.. لأنها سبق أن اشترت حق نشر كتاب «موت رئيس» بقلم الكاتب الأمريكى وليم مانشستر، وحذرت باقى الصحف المصرية فى ذلك الوقت من الاعتداء على حقها فى الانفراد بالنشر.. وقد كانت الأهرام فى دعايتها عن شرائها لحقوق نشر هذا الكتاب تصفه بأنه «كتاب».. أما اليوم.. فقد تحول إلى «مسلسلات»!».

«ولم يكن هناك ما يدعو جريدة الأهرام إلى التلاعب بالألفاظ، لأن القانون عندما حمى المؤلف والناشر لم يفرق بين كتاب أو «مسلسلة»!».

....

«إذا كنا حريصين فعلاً على سيادة قانون بلادنا، واحترام الحقوق التى يحميها قانون بلادنا.. فلا نظن أن الموقف بعد ذلك يواجه أى التباس.. إن القانون المصرى يحمى حق المؤلف «وهو المارشال زوكوف».. وقد آل هذا الحق إلى الناشر «وهى وكالة نوفوستى السوفيتية للنشر».. وقد نقلت وكالة نوفوستى هذا الحق إلى جريدة الجمهورية، وهى جريدة عربية مصرية تتعامل بالقانون المصرى، وبمقتضى عقد واضح صريح موقع عليه فى ٧ مايو ١٩٦٩».

«ومادام الطرف الثانى فى التعاقد مواطناً سوفيتياً، فإن القانون يفرض علينا أيضاً احترام حقوقه التى نص عليها قانون الاتحاد السوفيتى».

«ونرجو أن تعرف جريدة الأهرام أن قانون حق المؤلف فى الاتحاد السوفيتى قد صدر منذ ٤١ عاماً، وبالتحديد فى ١٦ مايو عام ١٩٢٨، تحت رقم ٢٤٥ و٢٤٦».

«وتنص مادته الأولى: «على حماية حق المؤلف فى مؤلفه أو فى مخطوطه أو مشروع مؤلفه على الأرض الروسية له ولورثته بصرف النظر عن جنسيته».

«ولقد انتقل إلينا هذا الحق فى مصر والشرق الأوسط، وقانوننا المصرى بنصوصه السابقة يحمى حقنا».

«كما تنص المادة الرابعة من القانون السوفيتى على أن «حقوق المؤلف تنطبق على كل عمل أدبى وعلمى وفنى أياً كانت الصورة التى تعطى له، وبصرف النظر عن قيمته أو الغرض منه، مثل الأعمال الشفوية، والمصنفات المكتوبة، والأعمال المسرحية أو المسرحية الموسيقية والترجمات».

«فماذا تريد جريدة الأهرام بعد ذلك؟».

«أى قانون تريد لنا أن نطبقه؟».

....

ومن العجيب أن الأهرام فى ردها كانت قد ذكرت أن الكتاب لا يحمل علامة حفظ حقوق المؤلف، ومن ثم فهو مباح.. ولكن مقال الجمهورية يتصدى بالرد:

«تقول جريدة الأهرام: إن الكتاب الروسى لا يحمل على غلافه حرف C.. وفسرت ذلك بأن هذا الحرف هو الخاتم الدولى الذى يحفظ لمؤلف الكتاب حقوقه.. ومادام كتاب المارشال زوكوف لا يحمل حرف C.. إذن فهو مال مباح!».

«ونريد أن نوضح أنه لا يوجد شىء اسمه «خاتم دولى»!! وأن حرف C هو اختصار لكلمة Copy Right أى «حقوق النشر محفوظة».. ومن الطبيعى أن كل مؤلف يسجل على كتابه حقه فى الاحتفاظ بحقوق النشر باللغة التى يكتب بها.. أو لغة بلده».

«ولقد فات المحرر الذى نشر فى جريدة الأهرام أنه يقوم بترجمة مذكرات زوكوف من اللغة الروسية إلى اللغة العربية.. وأنه حريص على المحافظة على روح اللغة الروسية.. فات المحرر أن يلفت نظر زميله فى جريدة الأهرام الذى تولى الرد علينا.. أن مؤسسة نوفوستى سجلت بالأحرف السوداء الواضحة على رأس الصفحة الأولى من الكتاب باللغة الروسية العبارة التالية: «كتاب ج. ك. زوكوف» ذكريات وتأملات «تصدره مجموعة من مؤسسات النشر فى الخارج باتفاقيات مع وكالة نوفوستى الصحفية».

«أى أن مؤسسات النشر غير السوفيتية اشتركت باتفاقيات مع وكالة نوفوستى السوفيتية فى إصدار مذكرات المارشال زوكوف».

«وهى اتفاقيات مكتوبة وموقع عليها، وليست من نوع «الاتفاق» بعبارة مجاملة رقيقة!».

«اتفاقيات تحترم القانون، وتحمى بالقانون، لذلك كان مستحيلاً علينا أن ننشر الكتاب بغير تعاقد مكتوب مع وكالة نوفوستى التى لم تكتف بوضع علامة ما، لكنها وضعت جملة مقيدة واضحة لأسس التعامل معها».

❑

ويخلط موسى صبرى كل هذا الجد بسخرية رقيقة كانت بمثابة أضعف عناصر قدرته الصحفية المتميزة فيقول:

«ولسنا ندرى.. كيف فات المترجم أن يقرأ هذا التحذير.. ولكن لعل له العذر.. فالتحذير مطبوع على الصفحة الأخيرة من الكتاب».

ويردف رد الجمهورية بأن يقدم أمثلة من نصوص وردت على صفحات الأهرام الأولى على مدى خمسة أيام فى ديسمبر ١٩٦٦ ويناير ١٩٦٧:

«إننا نجد جريدة الأهرام فى تاريخها الحديث متمسكة بحقوقها فى النشر، متشبثة بها، فخورة بالسبق فى الحصول عليها.. لا فى الموضوعات الكبرى ذات الاهتمام العالمى فحسب.. لكن فى أبسط الموضوعات شأناً.. حتى فى مقالات تنشرها نقلا عن صحيفة أجنبية.. إنها حريصة دائماً على أن تسجل أنها اشترت حقوق النشر باللغة العربية».

«ولسنا نريد أن ندخل القارئ فى متاهات، فليس هذا أسلوبنا.. إننا نضرب الأمثلة ونقدم الدليل».

....

ثم تصل الجمهورية إلى قولها:

«هل يمكن أن يواجه أحد.. أى أحد.. جماهير الرأى العام، بأن وضع اسم «الجمهورية» بدلاً من اسم «الأهرام».. ووضع اسم مؤسسة «نوفوستى السوفيتية» بدلاً من «مؤسسة كاولز الأمريكية».. ووضع اسم «المارشال زوكوف».. وزير الدفاع السوفيتى وألمع القواد العسكريين فى العالم.. بدلاً من اسم «وليم مانشستر الصحفى الأمريكى الذى اتهمته جاكلين كنيدى بأنه أذاع أسرارا خاصة ائتمنته عليها».

«هل يمكن أن يواجه أحد.. أى أحد.. جماهير الرأى العام.. بأن تغيير الأسماء.. يمكن أن يجعل جريدة كبيرة مثل زميلتنا الأهرام تكيل بكيلين.. وتحكم بمنطقين.. وتؤيد رأيها.. بحجتين متناقضتين».

«حقوق النشر باللغة العربية محترمة ـ بل واجبة الاحترام بالنسبة لكتاب «موت رئيس».. لأن جريدة الأهرام اشترتها وتعاقدت عليها.. وحقوق النشر باللغة العربية مباحة ـ بالنسبة لكتاب «مذكرات زوكوف» الذى ألفه المارشال زوكوف ـ لأن «الجمهورية» هى التى اشترتها وتعاقدت عليها».

«هناك فرق واحد فقط بين الحالتين».

«أن الجمهورية احترمت حقوق الأهرام فى عام ١٩٦٧، وصدقت ما أعلنته عن شرائها لهذه الحقوق، مع أنها لم تنشر صورة زنكوغرافية لتعاقدها».

«وأن جريدة الأهرام في عام ١٩٦٩ ضربت عرض الحائط بصورة التعاقد التي نشرناها».

ويشير موسى صبري إلى أن لهذه الواقعة سابقة مهمة.. ومن المفيد أن نتأمل مدى رجوع «مسئول الأخبار» إلى الحق في ١٩٥٨ ومدى غطرسة «مسئول الأهرام» في ١٩٦٩:

«... ولكن هل يقع مثل هذا الحادث الخطير.. الاعتداء على حقوق الغير في النشر.. هل يقع في بلادنا لأول مرة! هل تواجهه الصحافة المصرية مع جريدة الأهرام في عام ١٩٦٩ فقط!».

«الجواب: لا».

«إن لهذا الموضوع الخطير سابقة مهمة في التاريخ القريب للصحافة المصرية».

«وتشاء المصادفة أن تكون «الجمهورية» هي الطرف المعتدى عليه أيضا!».

«حدث ذلك في يوم ٢٦سبتمبر عام ١٩٥٨».

«أي منذ أحد عشر عاماً!».

«كان الصحفي الكبير الأستاذ جلال الحمامصي يرأس تحرير الجمهورية في ذلك الوقت، وقد اشترى باسم الجمهورية حق نشر مذكرات عن الأميرة البريطانية مرجريت باللغة العربية في الشرق الأوسط، وكانت وكالة «اليونايتدبرس» الدولية هي الوسيط في إتمام العقد، وفي الوقت نفسه اشترت جريدة «الديلي ميل» اللندنية حق نشر هذه المذكرات في بريطانيا».

«وقبل ٢٦ سبتمبرعام ١٩٥٨ أعلنت الجمهورية في صفحتها الأولى عن شرائها لحقوق نشر كتاب الأميرة مرجريت في الشرق الأوسط، وأنها ستبدأ النشر بعد أيام».

«وفي صباح ٢٦ سبتمبر عام ١٩٥٨ فوجئت أسرة تحرير الجمهورية بأن جريدة الأخبار التي تصدر عن دار أخبار اليوم، نشرت الفصل الأول من هذا الكتاب نقلاً عن أعداد جريدة «الديلي ميل» التي كانت قد وصلت إلى القاهرة.. وتجاهلت تجاهلاً كاملا الإعلان الذي أذاعته الجمهورية وشراءها لحق النشر في الشرق الأوسط».

«ولم تسكت الجمهورية عن حقها».

«واحتكمت إلى الرأي العام.. تطلب إليه حماية القانون وحماية التقاليد الصحفية».

«وكانت الجمهورية عنيفة في صرختها».

«فقد نشرت على صفحتها الأولى صباح ٢٧ سبتمبر ١٩٥٨ تحت هذا العنوان: «فضيحة.. حادث سطو خطير».. نشرت تقول:

«ارتكبت جريدة «الأخبار» الصباحية التى تصدر فى القاهرة من دار «أخبار اليوم» صباح أمس حادث سطو خطيرا.. طيرت وكالات الأنباء أمس نبأ هذا الحادث الذى سطت به الأخبار بالقوة على فصل من كتاب «غرام مرجريت» الذى اشترت جريدة الديلى ميل اللندنية حق نشره فى المملكة المتحدة، واشترت جريدة الجمهورية حق نشره فى الشرق الأوسط.. إن جلال الدين الحمامصى يكتب على الصفحة الثالثة من عدد اليوم عن هذا الحادث الخطير، وتفاصيل استيلاء «الأخبار» بالقوة على حق ليس لها.. حق نالته الجمهورية بمفاوضات استمرت أسبوعاً كاملاً كان الوسيط فيها وكالة «اليونايتدبرس» الدولية بطريق البرق».

«ونشر جلال الدين الحمامصى مقالاً ملتهباً بالحماسة والغيرة على التقاليد الصحفية بعناوين ضخمة بعرض الصفحة.. وكانت عناوينه «فضيحة.. حادث سطو.. درس فى الصحافة والأخلاق.. جريدة الأخبار إلى أين؟ المهم هو المبدأ قبل كل شىء».

«وبدأ مقاله بقوله: «لست أدرى كيف أبدأ.. إنها مهمة شاقة.. والموضوع له حساسية فريدة، لأنه يتعلق بالزمالة والمهنة، وأكثر من ذلك يتعلق بدستور الصحافة وحقوق النشر والأخلاق، ويتعلق بمبادئ مهمة لا بمبدأ واحد فقط».

«ثم قال: «إن المبادئ الصحفية يجب أن نحددها ونحترمها، إذ لا احترام لصحافة لا تقوم على المبادئ، ويوم تضحى صحافة بمثل هذه المبادئ من أجل سبق فى نشر ما لا حق لها فى نشره... يوم...»

«ولا نجد داعياً لإكمال نشر هذه العبارة، لأن قسوتها رغم عدالتها، قد لا تحتمل».

«ثم قال الحمامصى: «إن القانون يستطيع حماية صاحب الحق ، ولكنى أكره أن يتدخل القانون فى أى شأن من شئون الصحافة أو العلاقة بين الزملاء، ذلك لأن حق الزمالة هو الذى يجب أن يقوم مقام القانون أولا وأخيرا».

«وقال: «إن جميع الصحف البريطانية أقرت حق الديلى ميل.. وتراجعت عن السطو الذى اعتدناه فى صحافتنا المصرية دون غيرها من الصحف المحترمة فى العالم».

❑

وينتهى موسى صبرى بعد هذا إلى أن يقول :

«ومن حق القارئ أن يسأل ماذا حدث بعد ذلك؟».

«الجواب.. إن صحيفة «الأخبار» توقفت فوراً عن النشر واعترفت بخطئها».

«حدث ذلك فى عام ١٩٥٨».

ثم يقارن صاحب المذكرات بين هذا الموقف السابق من الأخبار تجاه الجمهورية، والموقف الجديد من الأهرام تجاه الجمهورية :

«أما جريدة الأهرام فلم تتوقف عن نشر مذكرات زوكوف، رغم مرور أحد عشر عاما.. مع أنه لا خلاف على أن صحافتنا تتطور إلى إرساء وتعميق تقاليد جديدة ، ومع أنه لا خلاف حول الدور المهم الخطير الذى تقوم به جريدة الأهرام، والذى يفرض عليها مسئوليات أكبر وأكبر».

❑

على أن الأخطر من هذا كله ما يرويه موسى صبرى عن نهاية هذه القصة كلها، وهو يعترف لنا فى مذكراته هذه التى نشرها بعد عشرين عاماً من وقوع الخلاف أنه لا يعرف السر فيما حدث فى ذلك الوقت:

«وبعد أن تقدمت الجمهورية إلى القضاء، بطلب مصادرة أصول المذكرات فى الأهرام.. وبعد أن مثل المحاميان.. محامى الجمهورية ومحامى الأهرام.. أمام القضاء.. تدخل عنصر مفاجئ لا أدرى سره حتى الآن.. وعُرض فى المحكمة اقتراح بأن يحتكم الطرفان إلى نقابة الصحفيين بدلا من القضاء.. وقبل الطرفان!».

«وسألت فتحى غانم فى ذلك الوقت: ماذا جرى؟».

«ولم أسمع منه إجابة واضحة».

«وسألته أخيرا خلال كتابة هذا الكتاب: فقال لى إنه لا يذكر».

«وبدأ مجلس النقابة برئاسة النقيب كامل زهيرى بحث موضوع النزاع».

«وطالت الجلسات وامتدت.. ولا قرار!».

«لقد عقد جلسة مساء الأربعاء ١٤ مايو امتدت من الثامنة مساء وحتى الواحدة والنصف صباحا».

«ثم عقد جلسة ثانية فى الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس ١٥ مايو امتدت حتى الثانية والنصف بعد الظهر».

«ثم عقد جلسة ثالثة فى نفس اليوم من الثامنة مساء حتى منتصف الليل».

«وكان على حمدى الجمال ـ رحمه الله ـ يدافع عن موقف الأهرام فى كل هذه المناقشات التى طالت وتشعبت على مدى ١٣ ساعة.. وكان العرض الذى تقدم به الأهرام للتوفيق هو أنه سينشر آخر حلقة من المذكرات يوم الاثنين التالى، ولن ينشر بعد ذلك».

«وقال لى صبرى أبو المجد أخيرا: إن على حمدى الجمال تلقى مكالمة تليفونية من سكرتيرة هيكل فى خلال الجلسة الأخيرة، عاد بعدها مستريح الأعصاب.. إذ أبلغته السكرتيرة أن موعد لقاء الرئيس لهيكل قد تحدد، وأنه ـ أى هيكل ـ فى طريقه إلى بيت الرئيس».

«وقيل إن تحديد الموعد لهيكل كان مؤشرا لانتهاء حالة عدم الرضا.. لذلك رأى عقلاء المجلس التهدئة دون الإشعال، والخروج بقرار متوازن».

«والحق أننا لم نكن فى الجمهورية راضين عن قرار النقابة.. لأن جانب الحق مع الجمهورية كان فى منتهى الوضوح، ولا يحتمل أى تأويل أو شك».

«ولكن الموضوع عولج سياسيا.. ولم يعالج صحفيا.. ويبدو أنه لم يكن أمام مجلس النقابة إلا اتخاذ الحل الوسط».

(٣٢)

ويهمنا أن نقتطف للقارئ من النص الطويل لبيان النقابة الذى نشره موسى صبرى بالكامل ذلك الجزء الذى ينطق مضطرا وعلى استحياء بما يعنى أن الجمهورية كانت على حق:

«... وبعد الجهد المخلص لمجلس نقابتكم مستعيناً بكل جهد أطراف النزاع والمستشارين القانونيين للنقابة (أرأيت إلى هذه المبالغة المفتعلة فى وصف العبث الواضح!!!)، توصل الطرفان ـ الأهرام والجمهورية ـ إلى التصالح وإنهاء هذا الخلاف بروح ودية حفظت للزمالة كرامتها، وللمهنة أخلاقياتها، وقدم الطرفان مشروع اتفاق طالبا المجلس كهيئة تحكيم الموافقة عليه وجاء المشروع كالتالى:

«رغبة من الطرفين فى إنهاء الموضوع محل نظر المجلس الموقر صلحا، وحرصاً منا على أواصر الزمالة والتقدير المتبادل، فقد اتفقا على أن يطلبا من المجلس إثبات الصلح بينهما

على أساس صدور قرار من المجلس يحفظ حق كل مؤسسة صحفية تشترى حق النشر من مؤلف أجنبى من أن تلاحقه مؤسسة أخرى بالنشر.. ويقترحان لذلك إصدار القرار الآتى من المجلس الموقر حتى يصبح قاعدة للتعامل وليرسى تقليداً صحفياً يراه الطرفان كريماً وضرورياً، وصيغة القرار المقترح هى:

«يقر مجلس النقابة أنه لا يجوز لمؤسسة صحفية أن تتعرض لحق النشر الذى تشتريه مؤسسة صحفية أخرى من مؤلف أو ناشر أجنبى عن مصنف نشر فى الخارج بأية صورة من الترجمة أو الاشتقاق أو التلخيص التى يعنيها القانون،وذلك بصرف النظر عن الأوضاع القانونية بين بلد الناشر والجمهورية العربية المتحدة».

«وإزاء اتفاق الطرفين على تسوية خلافهما.. صدق المجلس على صيغة الاتفاق الموقع بينهما حفظاً لروح الزمالة، وتأكيدا لروح حياد مجلس النقابة بين خلافات الأعضاء والمؤسسات».

....

ومع هذا الحكم ـ الواضح فى بيان مجلس النقابة بحق الجمهورية ـ فإنى أجد فى هذا البيان نوعاً من التعسف أو التزيد بلا داع.

فمن الغريب أن مجلس النقابة ـ بلا داع ظاهر ـ قد وضع القضية الواضحة المحددة كمجرد جزئية من كل المشكلات التى هى موجودة فى كل زمان ومكان، ولنقرأ هذا النص العجيب الذى أردف به الاتفاق مباشرة:

«وإيماناً من المجلس بأن قضية الخلاف حول مذكرات زوكوف كانت جزئية واحدة فى مجال أخلاقيات التعامل المهنى، فقد رأى المجلس أن من واجبه الإسراع فى بلورة مبادئ هذه الأخلاقيات وإرسائها بصورة حاسمة وواضحة، فشكل لجنة من بين أعضائها وبرئاسة النقيب لتتولى العمل فوراً فى وضع قواعد محددة لأخلاقيات المهنة تحكم علاقات الأفراد والمؤسسات. ومن المقرر أن تستعين اللجنة بأكبر عدد من الزملاء أعضاء الجمعية العمومية للاسترشاد برأيهم فى كل ما يتعلق بأخلاقيات العمل الصحفى. ومن المقرر أيضاً أن يعرض مجلس النقابة عمل اللجنة على الجمعية العمومية عندما يتبلور ذلك فى مشروع متكامل لمناقشته والتصويت عليه».

❑

ومع هذا ومن باب الإنصاف فإن الفقرة الأخيرة من بيان النقابة تحمل بوضوح إقراراً

بحق الجمهورية وإقرارا بتعدى الأهرام دون ذكر هذا بالاسم والنص، وكأنه ـ أى البيان ـ كان يشرع قانوناً ولا يضع نقاطاً فوق الحروف فى قضية معروضة عليه للتحكيم، وإن للإنسان القارئ لهذه الوقائع اليوم أن يتساءل: هل وصل القهر فى ذلك الوقت إلى هذا الحد؟!:

«وبعد.. فإن المجلس يرجو أن يكون قد أرسى قاعدة مهمة تنظم العمل مستقبلا بين المؤسسات فى موضوع النشر عندما أصدر قراراً يحفظ لكل مؤسسة حقها فى النشر وفى عدم تعرض مؤسسة أخرى لها إذا ما حصلت على مصنف أجنبى من مؤلف أو ناشر أجنبى».

«ويرجو المجلس أن ينهى عمله فى تحديد أخلاقيات المهنة وقواعد العمل بين الزملاء والمؤسسات فى شكل مشروع متكامل يقدمه لجمعيتكم العمومية الموقرة».

«ويرجو المجلس من الزملاء الذين لديهم الاستعداد للإسهام بآرائهم فى عمل لجانه المتفرعة عن المجلس، والمكلفة بوضع أخلاقيات المهنة.. أن يتصلوا بالنقابة فى أقرب وقت حتى تباشر اللجنة الفرعية المختصة عملها مستعينة بكل رأى سليم وبكل مناقشة بناءة».

٢٠/٥/١٩٦٩

ولا يفوت موسى صبرى أن يعترف ويفخر فى نهاية رواية القصة فيقول:

«وتوقف نشر مذكرات «زوكوف» فى الأهرام».

«واستمرت الجمهورية فى النشر يومياً.. وعلى مدى طويل».

«وهكذا انتهت أخطر أزمة تعرض لها الأهرام مع مؤسسة صحفية أخرى ولأول مرة».

«وكان معروفاً أننى أنا الذى كتبت كل ردود هذه المعركة، ولو لم أوقع باسمى.. كان التوقيع «أسرة الجمهورية».

«وهذه الواقعة وغيرها ، تركت آثارا فى العلاقات بينى وبين محمد حسنين هيكل».

(٣٣)

ويروى صاحب هذه المذكرات فى موضع مبكر من هذه المذكرات بأمانة شديدة كيف اصطرعت نفسه نتيجة موقف قطبى الصحافة (مصطفى أمين وهيكل) من تخطى تعيينه فى المنصب الذى كان يستحقه كرئيس لتحرير الأخبار على الرغم من أنه كان يقوم بالفعل

بهذا العمل ويمارس صلاحياته ويتمتع بامتيازاته، لكن العصر الجديد الذى أصبح لرئاسة الدولة فيه دور مزعوم فى كل صغيرة وكبيرة استغل أبشع استغلال فى تأخير الحق المستحق لموسى صبرى.

ومن حسن حظ موسى صبرى أن الظروف هى التى هيأت له أن يكتشف حقيقة هذا الموقف فى مرحلة مبكرة وأن يحدث هذا الاكتشاف بالمصادفة البحتة، فقد كانت مفاوضات مؤسسة أخبار اليوم على انضمام أحمد بهاء الدين إلى المؤسسة قد بدأت بعدما كان بهاء الدين قد ترك مؤسسة روزاليوسف ليتولى رئاسة تحرير الشعب، لكنه لم يحرز فيها نجاحاً، وهكذا كانت فكرة آل أمين فى أخبار اليوم أن ينضم أحمد بهاء الدين إلى المؤسسة ليكتب مقالا أسبوعيا فى أخبار اليوم.

وكانت التغطية الوظيفية البيروقراطية (أو الإطار الشكلى) لهذا الانضمام أن يعين أحمد بهاء الدين كواحد من رؤساء التحرير فى جريدة الأخبار اليومية على الرغم من أنه لن يعمل بها، وكانت الأخبار تحمل فى صدر صفحتها الأولى قائمة بأسماء عدد من رؤساء التحرير من رموز الصحافة البارزين، على حين كان موسى صبرى يتولى مهمة رئيس التحرير، وعلى حين يحتفظ مصطفى أمين بالانفراد (بالفعل والشكل) برئاسة تحرير أخبار اليوم.

وكان موسى صبرى يرى أنه أحق بأن يتولى منصب رئيس تحرير الأخبار، خاصة أنه يقوم بهذه المهام بالفعل، ولكن مصطفى أمين كان يستمهله بعض الوقت لأن الرئيس عبدالناصر غير موافق على تعيينه رئيسا لتحرير الأخبار.

وتصادف ـ كما سنرى ـ أن عرف موسى صبرى أن الرئيس عبدالناصر ليس ضد تعيينه ، وأن هيكل هو الذى ضد هذا التعيين! وأن مصطفى أمين يجامل هيكل فى هذه الرغبة.

على أننا لا ينبغى أن نمرر رواية موسى صبرى من دون أن نذكر حقيقة مهمة وهى أنه كان قد وصل بالفعل إلى رئاسة التحرير فى مؤسسة أخبار اليوم.. إذ كان قد اختير بالفعل رئيسا لتحرير مجلة «الجيل» وهكذا فإنه كان رئيس تحرير بالفعل .

وقد كان من الطبيعى أن يشعر موسى صبرى بالغبن تجاه هذا التأجيل لما يستحقه، وكان من الطبيعى أيضاً أن تستغل مشاعره هذه فى تلك الفترة لاستقطابه للانضمام إلى جريدة الجمهورية التى كانت فى حاجة بالطبع إلى كفايته وإخلاصه المهنى.

فلنقرأ الرواية التى تتضمنها هذه المذكرات والتى كتبها صاحبها من قلبه وهو يذكر فيها بكل صراحة كيف أتيح له أن يعرف الحقيقة من خلال لقائه بصلاح سالم الذى نقل له علم عبد الناصر وتشجيعه على اختيار موسى صبرى رئيسا لتحرير الجمهورية، ثم يروى كيف انتهت الأمور إلى قبوله رئاسة تحرير «الجمهورية»:

«وصدر قرار تعيين أحمد بهاء الدين رئيساً لتحرير «الأخبار».. وتسلم عمله فى «أخبار اليوم» وزرته فى مكتبه مرحباً به، فليس بينى وبينه إلا كل خير.. وموقفى لا علاقة له بشخصه.. وبدا لى أن بهاء كان قد فهم الموقف خطأ من هيكل طبعاً، وهو أننى معترض على عمله فى دار أخبار اليوم.. لذلك بدا بهاء سعيدا بهذه الزيارة، سعادة لا تخلو من الدهشة!».

«وكان حديث مصطفى أمين وعلى أمين معى بعد ذلك، هو أن أحمد بهاء الدين لن يتدخل على الإطلاق فى تحرير «الأخبار»، أو فى مسئوليتى فى عملى.. وليس الأمر أكثر من وضع اسمه على الجريدة مع باقى رؤساء التحرير. وهذا ما حدث فعلا».

❑

على هذا النحو كانت نية ضم أحمد بهاء الدين إلى مؤسسة أخبار اليوم بمثابة ضوء كاشف أبان لموسى صبرى العوامل الكفيلة بتحجيم مستقبله المهنى وطموحه الإنسانى إذا ما استمر فى أخبار اليوم يعمل بكل إخلاص وكفاءة دون أن يكون له نفوذ فى مؤسسة الرئاسة أو فى غيرها من المؤسسات التى بدأت تؤثر فى مجريات الأمور فى ذلك الوقت.

وها هو صاحب المذكرات يحدثنا حديثاً مقتضباً عن الألم النفسى الذى اجتاحه وهو يرى الأمور تسير على هذا النحو الظالم له:

«ومضت أسابيع.. وأنا فى صراع نفسى عنيف.. أقلب الأمر من جميع وجوهه.. خاصة أن «الجمهورية» كانت ضعيفة التوزيع، لا تأثير لها فى محيط الرأى العام، وأن إمكانيات العمل بها محدودة.. وكنا نعتبر أن رئيس تحرير الجمهورية لا يوازى فى مكانته الصحفية أى محرر فى «الأخبار» التى كان توزيعها مكتسحاً فى ذلك الوقت، خاصة بعد أن أغلقت الثورة صحيفة «المصرى» اليومية.. التى كان لها دوى ورنين وتوزيع مرتفع».

«ولكننى فى النهاية لم أتحمل وضعى فى «الأخبار».. كما لم تكن تهمنى رئاسة تحرير مجلة «الجيل» رغم نجاحها وذيوعها.. وأحسست أن كرامتى مهانة أمام تخطيط هيكل.. وانصياع مصطفى وعلى أمين لرغباته.. تدعيماً لصلتهما بعبدالناصر الذى كان يضع هيكل فى المقام الأول».

«ثم اتخذت قرارى».

«واتصلت بصلاح سالم وقلت له: قبلت».

«واستقبلنى فى منزله على الفور وأمر بإعداد مكتب لى يلاصق مكتب كامل الشناوى.. كما أعطى تعليماته بأن ينشر خبر تعيينى رئيساً لتحرير الجمهورية فى الصباح التالى مع صورة كبيرة فى الصفحة الأولى».

«ومررت على دار «أخبار اليوم» وتركت استقالتى فى مظروف بعثت به إلى مكتب مصطفى أمين».

«واحتفل كامل الشناوى بالمناسبة.. وكانت سهرة فى منزل الموسيقار محمد عبدالوهاب.. وكنت أضحك وأشارك كامل الشناوى دعاباته.. لكننى فى أعماقى كنت أحس بفراغ كبير».

«كيف أترك «الأخبار» إلى «الجمهورية»؟!».

«كيف أترك القصر الكبير إلى بيت صغير؟!».

«كيف أترك أسرتى لكى أعايش أسرة غريبة عنى؟!».

«وانتحى بى الموسيقار عبد الوهاب جانباً وقال لى: «ليه عملت كده؟ بصراحة أنا مش موافق».

«ونمت ليلتى أرقاً.. ولكننى قررت أن أثبت وجودى مهما كانت الظروف».

❑

ثم يروى موسى صبرى كيف بدأ عمله الجديد كرئيس لتحرير الجمهورية بنجاح منقطع النظير وبحماس لم يكن غريباً عليه:

«وبدأت العمل من اليوم التالى فى فدائية مندفعة.. وقمت بأعمال صحفية عديدة.. تحقيق ثورة كوبا.. تحقيق ثورة اليمن.. تحقيق الانفصال السورى.. إخراج جديد للجمهورية.. وكنت لا أترك مكتبى إلا عند طلوع الفجر.. وبعد أن أكون قد أجريت تعديلات الطبعة الثالثة.. وكان كل همى أن تظهر «الجمهورية» أنجح من «الأخبار» شكلاً وموضوعاً.. وكانت منافسة قاتلة، تعرضنا فيها لعدوان «الأهرام» علينا بتخطيط من محمد حسنين هيكل.. وانتصرنا.. وتعمقت روابطى بصلاح سالم وفتح لى قلبه.. وأصبحت صديقه الأول.. وكان صلاح سالم سعيداً بعودة علاقاته مع عبد الناصر.. وكان عبد الناصر سعيداً بالنجاح الذى حققته «الجمهورية».

«ثم فجأة.. انهارت العلاقات من جديد بين عبد الناصر وصلاح سالم.. وبدأ صلاح سالم رحلة المتاعب التى لازمته فيها ليل نهار!».

(٣٤)

على أن حديث موسى صبرى عن خلافاته مع غريمه لايقتصر على معركة الجمهورية مع الأهرام حول كتاب زوكوف، ولا على معركته مع صاحب أخبار اليوم بسبب مجاملته لهيكل بعدم تعيين موسى صبرى رئيسا لتحرير الأخبار، وإن كان هذان الحدثان هما أبرز ما يتبقى من هذه العلاقة المتوترة، إنما يمتد حديث موسى صبرى عن هذه الخلافات إلى وقائع كثيرة متعددة، وعلى سبيل المثال فإن موسى صبرى يروى واقعة فى غاية البشاعة تصور بعض أخلاقيات العمل الصحفى فى ذلك الوقت، ومدى ما كان يتمتع به هيكل عند مصطفى أمين من نفوذ ودلال ، ومدى ما كان يعانيه أى زميل شاب ناجح وواعد مثل موسى صبرى فى ظل هذا المناخ.

ومن المهم أن نقدم لهذه الرواية بأن نذكر أن موسى صبرى نفسه كان قد أثبت نفسه وأحرز لها مكاناً متقدماً فى القيام بالمسئولية الكاملة عن صحيفة الأخبار اليومية، ونحن نفهم مدى ضخامة الجهد الكبير الذى تستلزمه صحيفة يومية على مدى ستة أيام فى الأسبوع إذا ما قورن بالجهد المبذول فى آخر ساعة الأسبوعية أو أخبار اليوم التى لا تصدر إلا فى يوم السبت، لكنه فى هذه القصة التى يرويها فى مذكراته كان عاجزاً عن أن ينتصر لنفسه على مستوى مؤسسة أخبار اليوم ككل، لأن هيكل كان يحكم قبضته على آخر ساعة التى كان قد أصبح رئيساً لتحريرها وكان إحكام قبضته هذا برغبة أو توافق مع على ومصطفى أمين، ومع هذا فقديمكنت الظروف موسى صبرى من تسجيل موقف مهم سنقرأ ظروفه وتفاصيله:

«... ولم أتحمس للعمل فى آخر ساعة كما ذكرت.. ثم حدث ما جعلنى أقدم استقالتى من أخبار اليوم، بسبب موقف هيكل».

«كان معهد الطيران قد وجه دعوة لتوفيق بحرى سكرتير تحرير «آخر ساعة»، ولى، للطيران إلى الغردقة فى رحلة تدريبية.. وركبنا طائرات تدريب لا تتسع إلا لقائدها ولشخص واحد فقط.. وكانت مجازفة خطيرة. وأمضينا ليلتين فى الغردقة، وعدنا إلى

القاهرة على نفس الطائرات.. والتقط بحرى صوراً عديدة، ثم جاء إلى مكتبى وقال لى إنه يريد نشر موضوع عن هذه الرحلة، وطلب منى أن أكتب هذا الموضوع، ثم ينقله هو بخطه لكى ينشر. ولما سألته لماذا ؟ قال لى: «إن هيكل لن ينشر الموضوع، لو كان بخطك».

ويبدو موسى صبرى عند هذا الموضع [دونا عن كل المواضع الأخرى فى المذكرات] حريصا على أن يظهر لنا أنه كان يتمتع ببعض الدهاء، فقد كتب الموضوع وانتظر حتى يوم صدور عدد المجلة فقدم استقالته ذاكرا الأسباب.. ولست أدرى لماذا لم ينتبه موسى صبرى إلى الإحراج الذى سببه لصديقه هشام توفيق بحرى مع الصديق الآخر لبحرى وهو محمد حسنين هيكل.. وقد تجاوز موسى صبرى هذه النقطة تماما وهو يروى فيقول:

«وكتبت الموضوع، ونقله بحرى، ونشر التحقيق المصور.. وقدمت استقالتى إلى مصطفى أمين يوم صدور آخر ساعة.. وذكرت الأسباب.. واضطر بحرى إلى الإنكار، ودعانى مصطفى أمين إلى مكتبه حيث وجدت هيكل.. وقال مصطفى أمين إنه لا يريد الدخول فى تفصيلات أسباب الاستقالة.. لكنه يدعونا إلى أن نمد أيدينا.. ونبدأ صفحة جديدة».

«وقال: الذى يحب أخبار اليوم أكثر.. يمد يده أولاً».

«وانتهت الأزمة شكلا.. ولكن بقى ما فى النفوس.. كما هو».

❑

ولا يمل موسى صبرى من تكرار الحديث السريع عن طبيعة الفارق بين علاقة هيكل بعلى أمين وعلاقته بمصطفى أمين، وفى نظر كل مَنْ عاشوا هذه الفترة فإن حكم موسى صبرى صائب، لكنى لا أستطيع أن أوافق موسى صبرى ولا الآخرين على مثل هذا الحكم لسبب واحد فقط، وهو أن للأمور الإنسانية ظاهراً وباطناً يستحيل علينا جميعاً أن نقدره على نحو فاصل وحاسم على نحو ما يفعل موسى صبرى، ولو أن موسى صبرى ـ على سبيل المثال ـ قال: «إن مصطفى أمين كان يحذر هيكل لكنه لم يكن بمانع من أن يفيد من اندفاع على فى حبه» لكان أقرب إلى الصواب:

«وكان على أمين يتبنى محمد حسنين هيكل، ويدفعه إلى الأمام، ويرى فيه نفسه، ويدافع عن أخطائه.. ولم تؤثر علاقته بهيكل على علاقته بى.. ولكن مصطفى أمين كان دائم الحذر من هيكل، لا يثق به، وقد فصله مرتين من «أخبار اليوم» فى غياب على أمين فى الخارج.. ولما عاد على أمين أصر على عودته.. ولم يستطع مصطفى أمين أن يعترض!».

(٣٥)

وننتقل إلى موضع رابع من العلاقات المتوترة، وهذه هى الفقرات التى يتحدث بها موسى صبرى عن طبيعة معاناته مع محمد حسنين هيكل فى نهاية عهد الرئيس عبد الناصر، وكان موسى صبرى قد أصبح بفضل توسط السادات مسئولا مسئولية كاملة وأولى عن الأخبار، على حين كان هيكل قد تخلى عن مسئوليته عن مؤسسة أخبار اليوم، لكنه أصبح فى ذات الوقت وزيرا للإرشاد القومى.

ولنقرأ عن مدى المعاناة المهنية الصعبة التى يلقاها مهنى بارز من زميله السابق، على الرغم من أن الوطن كان فى أشد الحاجة إلى تعاونهما الوثيق بعدما أصبحا ـ بفعل التاريخ ـ بمثابة الشخصين الأولين المسئولين بالفعل عن تسيير الأمور فى الصحيفتين اليوميتين الكبيرتين، لكننا للأسف نكتشف فى سهولة وفى سرعة أيضاً أن الخلفيات النفسية القديمة كانت أكبر كثيرا جداً من الرجلين، على الرغم من إحساسهما المشترك بمحنة الوطن، ولست أبالغ إذا قلت إنه على الرغم من هذا التنافر الشخصى الكامن فإن تناغم الرجلين المهنى قد قدم لوطنهما دون أن يدريا خدمة إعلامية جيدة فى نهاية عهد الرئيس عبد الناصر وبداية عهد الرئيس السادات، فقد كان الرجلان يتكلمان لغة مشتركة ويمارسان الفن الإعلامى بنفس الأصول والتكنيك اللذين تعلماهما فى مدرسة واحدة وفى وقت متقارب.

وكانت الموارد البشرية فى مؤسسة أخبار اليوم تساعد موسى صبرى وتعينه بأفضل مما هو متاح لهيكل فى الأهرام ، وكان هيكل يعوض هذا بثمار أخرى يقتطفها من موقعه المتميز من النظام.

وكان الفهم المهنى للرجلين قريباً جداً من التطابق، لكن موسى صبرى كان يتمتع بحرية فكرية لم يكن يتمتع بها هيكل المرتبط رغم إرادته بموقع رسمى وبمواقع أخرى من ارتباطات أخرى.

وخلاصة رأيى فى مثل هذا الصراع أنه لو أن موسى صبرى كان فى كفايته المهنية أقل درجتين مما كان عليه لحظى من هيكل بدعم كامل ومؤازرة وحماية ودفع إلى الأمام.

ولو أن هيكل هو الآخر كان يتمتع بدرجة أكبر من الثقة بالنفس (ولا نقول الاستعلاء لأنه كان بالفعل يتمتع بأقدار لا نهائية من الاستعلاء غير المبرر) لكان قد أفاد من موسى صبرى لا فى الأخبار وإنما فى الأهرام نفسها ولكان قد تحول بالأهرام إلى مؤسسة صحفية لانظيرلها فى الأداء والفن الصحفى.

لكن النفوس وأمراضها كانت كفيلة بتحطيم كل هذه الأمنيات الجميلة.

لنقرأ هذه الفقرات عن هذه «المعركة» العابرة فى نهاية عهد عبد الناصر:

....

«وفى اليوم التالى ـ أى لتوليه المسئولية عن الأخبار فى نهاية عهد الرئيس عبدالناصر ـ عقدت اجتماعاً لقيادات التحرير.. واتصل بى أنور السادات تليفونياً خلال الاجتماع، وطمأنته أن كل شىء يجرى على خير مايرام».

«واستغرقنى العمل بطاقة هائلة».

«ولكن بدأت المتاعب مع محمد حسنين هيكل. كان قد عُين وزيراً للإعلام «فوق عمله فى الأهرام ، ووزير الإعلام هو الرقيب الأول على الصحف».

هنا ينبغى أن نتوقف هنيهة لنشير إلى حقيقة أن مسمى منصب هيكل كان: وزير الإرشاد القومى، لكن موسى صبرى كالعهد به فى كل كتاباته يلجأ إلى التعبير الأكثر استعمالا عنده وهو الإعلام.. خاسرا فى نفس الوقت لمحة استفزاز هيكل بلفظ الإرشاد القومى الذى يجاهد هيكل ليل نهار من أجل إزالته عن نفسه فى كل ما يكتب على الرغم من أنه لم يعمل وزيرا للإعلام وإنما للإرشاد القومى، والفارق بالطبع كبير جدا بل وضخم ومذهل، خاصة إذا ما نقلنا اللفظين إلى اللغة الإنجليزية على سبيل المثال فهذا هو Information وهذا هو National Guidance وشتان بين المعنيين ونحن نسمعهما بالأذن الإنجليزية، بعيدا عن أذن عربية ربما اعتقدت بحكم تطور تاريخى أن اللفظين مرادفان لبعضهما].

....

«وشكا ـ أى هيكل ـ من أننى لا ألتزم بتعليمات الرقابة.. وكان قد ظهر وباء الكوليرا، فى مصر.. ونشرنا خبراً فى برواز فى الصفحة الأولى.. ووجدت منير حافظ وكيل وزارة الإعلام يتحدث إلىّ قائلا: إن «الأستاذ» هيكل ينبه إلى ضرورة تنفيذ تعليمات الرقابة».

«وأجبته أنه لا علاقة لهيكل بالأخبار».

«وكرر أنه يحدثنى بتكليف من «الأستاذ» هيكل».

«وأجبته: هيكل (بغير أستاذ) لا علاقة له بالأخبار».

«وفى اليوم التالى سألنى أنور السادات: ماذا حدث؟ ورويت له هذا الحوار وقلت له: هيكل يحل عنا.. كفاية».

«وأجاب بهدوء: طيب أنا حأشوف الحكاية».

وفي المساء اتصل بي السادات وقال لي: هيكل وزير الإعلام ويجب أن تنفذ تعليماته الرقابية».

«وعلقت: مش معقول هيكل يفضل ورايا».

«وقاطعني وهو يضغط على كلماته:

«هيكل وزير الإعلام.. وأنا أنور السادات اللى بقولك الكلام ده.. وبلاش تعمل مشاكل يا موسى».

«وأجبت في ألم: حاضر».

«وفي الأسبوع التالي بعد عودتي «رئيساً لتحرير الأخبار».. ارتفع التوزيع إلى ٤٠٠ ألف نسخة!».

«وكان أنور السادات في غاية الدهشة، كان كل أمله أن يرتفع التوزيع من ١٦٠ ألفا إلى ٢٠٠ ألف في أربعة أشهر.. فكيف حدث هذا ؟».

«وتفسير ما حدث أنه بعد أن أعلن ترك محمود أمين العالم لمؤسسة «أخبار اليوم» وعودة إحسان عبد القدوس، وعودتي.. عاد قارئ صحف «أخبار اليوم» الطبيعي إليها.. وهذا القارئ كان قد امتنع عن شرائها بعد أن تحولت إلى صحيفة ماركسية».

«وبدأنا نحقق انتصارات صحفية ضخمة».

(٣٦)

ويروى موسى صبرى وجهة نظر مخالفة للشائع عن علاقة الرئيس أنور السادات في بداية رئاسته بهيكل، ومصدر المخالفة للشائع في هذه الروايات أنها تتحدث عن أن السادات كان ضائقاً بهيكل منذ بداية عهده ، لكنه لم يكن يصرح بهذا إلا للخاصة من أمثال موسى صبرى. وفي هذا الصدد يروى موسى صبرى في هذه المذكرات واقعة استقالة هيكل في بداية عهد السادات على نحو مختلف.

ثم بعد صفحات طوال يروى موسى صبرى في موضع آخر من المذكرات أن السادات أظهر له عدم ارتياحه إلى بعض تصرفات هيكل في أعقاب انتخابات نقيب الصحفيين (١٩٧١) التي تحالفت فيها قوى يسارية كثيرة ضد موسى صبرى:

«... وبالنسبة لهيكل انزعج السادات من تحالفه مع الشيوعيين وفلول مراكز القوى..

وكان هيكل فى ذلك الوقت على صلات طيبة بالسادات، وكانت له كل امتيازاته فى عهد عبد الناصر.. وكان يرى السادات كثيراً.. وبدأ يفتح أبواب الاتصالات التحتية مع أمريكا.. لذلك دهش السادات من تحالف هيكل مع خصومه».

«وأراد السادات أن يكشف هيكل أمام الصحفيين الشيوعيين والناصريين، الذين تحالفوا مع هيكل على أساس أنه حاميهم بسبب صلته بالسادات».

«وفكر السادات فى أن يصدر حركة تعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير بحيث تكون مفاجئة لهيكل دون أن يعلم عنها شيئاً».

«وقال لى: أنت رئيس أخبار اليوم».

«وأجبته معتذراً وقلت له بكل صدق: إن إحسان عبد القدوس أحق منى بذلك».

«وامتدح السادات هذا الموقف منى».

«واقترحت يوسف السباعى لرئاسة دار الهلال».

«وقال لى السادات: توجه على الفور إلى الدكتور حاتم، وتفاهما سراً فى إعداد الحركة.. حتى تصدر مفاجئة».

«وقد كان.. وكانت مفاجأة قاصمة بالنسبة لهيكل الذى كان يدعى علمه بقرارات السادات قبل إصدارها».

يجدر بنا أن نذكر للقارئ هنا أن موسى صبرى يشير إلى حركات التعيينات والتنقلات التى أجريت بعد حركة التصحيح فى مايو ١٩٧١، وفيها عين إحسان عبدالقدوس رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم، وتقرر نقل أحمد بهاء الدين رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة روزاليوسف [وإن كان قد نقل عقب هذا كاتبا بالاهرام وفيما بعد عين عبدالرحمن الشرقاوى رئيسا لمجلس إدارة روزاليوسف]، على حين عين يوسف السباعى رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة دار الهلال.

(٣٧)

وربما ننتقل الآن من حديث موسى صبرى عن خلافاته مع هيكل، إلى ما يتحدث به موسى صبرى فى نقد بعض تصرفات وسياسات وأداء هيكل على المستوى المهنى.

ولأن موسى صبرى كرئيس لمجلس إدارة أخبار اليوم عانى ـ بالفعل ـ وبالطبع ـ فى بناء

المبنى الصحفى الجديد، لمؤسسة الأخبار فى عصر كانت صعوبات التمويل والتنفيذ والمتابعة قد بلغت حدوداً قصوى من التعقيد، فإنه كان يدرك من خلال التأمل والمقارنة والاستنتاج مدى قيمة التسهيلات التى حصل عليها محمد حسنين هيكل فى بناء مبنى الأهرام الجديد، وهو لهذا حفىّ بأن يورد فى كتابه بعضاً من الوثائق والحقائق التى تصور كيف استغل هيكل نفوذه بطريقة سافرة من أجل بناء الأهرام الجديد.

والشاهد أنى كنت كثيراً ما أسأل نفسى ما الذى دفع بهيكل إلى اختيار هذا الموقع بالذات فى شارع الجلاء لبناء مبنى الأهرام وبخاصة أن الدنيا كانت لا تزال تتيح مساحات كبيرة من الأرض فى مواقع أكثر ملاءمة، وكنت أظنه فعل هذا صادراً عن شعور عاطفى دفين ليكون قريبا من بيته الأول الذى تعلم وعمل فيه فى أخبار اليوم، وكنت أقدر الجوانب العاطفية والإنسانية فى مثل هذا القرار، فإذا بالرواية التى يرويها موسى صبرى تنبئ بما هو أقرب إلى ما هو معروف عن طبع هيكل من أنه سعى إلى هذه القطعة من الأرض بالذات لكى يحرم منها مؤسسته القديمة.. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

يقول موسى صبرى:

«بنى هيكل الأهرام الجديد، واستخدم فى ذلك كل الوسائل».

«وأذكر فى ذلك واقعة واحدة شاهدها هو عبد العزيز عبد العليم مدير مؤسسة «أخبار اليوم» السابق.. وقد قدمها لى مكتوبة».

«قال فى شهادته:

«كانت «أخبار اليوم» تريد أن تشترى أرضاً من أملاك وقف الأزهرى الواقعة أمام مطابع الأهرام ، وقد عرضنا فى مفاوضات مع هذا الوقف أسعاراً وصلت إلى خمسة عشر جنيهاً للمتر الواحد.. ولم يوافق صاحب وقف الأزهرى على هذا السعر».

«وعندما علم الأستاذ هيكل بمفاوضاتنا لشراء هذه الأرض ، اتصل بوقف الأزهرى وطلب منه أن يبيعه كل قطعة الأرض الموجودة أمام مطابع الأهرام لحاجة مؤسسة الأهرام التوسعية إليها، وكانت تقدر مساحة هذه الأرض بحوالى ثمانية آلاف متر مربع، لكن وقف الأزهرى اعترض على السعر الذى عرضه الأستاذ هيكل، فما كان من الأستاذ هيكل إلا أن عمل على وضعه تحت الحراسة».

«ومن هنا أجبره على السعر الذى حدده له بأن وضعه أمام واحد من اثنين:

«أولاً : أن يرضى أن يبيع الأرض كلها ومساحتها حوالى ثمانية آلاف متر بسعر أربعة جنيهات فى مقابل رفع الحراسة عنه».

«ثانياً: أو يستولى الأستاذ هيكل على الأرض ويبقيه تحت الحراسة».

«فما كان من صاحب وقف الأزهرى إلا أن قبل البيع بالسعر المفروض عليه وقدره أربعة جنيهات حتى ترفع عنه الحراسة مادامت قطعة الأرض ستؤخذ منه بأية صورة».

ينبغى لنا هنا أن نتوقف لنتأمل الفرق بين السعر المعروض: خمسة عشر جنيها!! والسعر المفروض أربعة جنيهات. المعروض عرضته أخبار اليوم!! والمفروض فرضه هيكل!!

صحيح أن هذا الشراء لم يكن لهيكل بشخصه ولا لبيته، ولكن الغبن فى حد ذاته أمر مجرم بحكم القانون.

ونعود إلى ما ينقله موسى صبرى من رواية عبدالعزيز عبدالعليم:

«وجدير بالذكر أن الحراسة رفعت عنه فعلاً بعد إتمام الصفقة بأربعة أيام».

□

ثم نأتى إلى بقية القصة التى بيع فيها المتر لأخبار اليوم بثلاثة وثلاثين جنيها للمتر(!!):

«هذا فى حين أن «أخبار اليوم» كانت فى شديد الحاجة إلى قطعة الأرض الموجودة خلف مؤسسة «أخبار اليوم» وتقدر مساحتها بحوالى ١٢٠٠ متر مربع.. طلبنا من وقف الأزهرى بيعها لنا وكان ذلك فى عهد المرحوم كمال رفعت وزير العمل والقائم بأعمال مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم، إلا أن صاحب وقف الأزهرى تمسك بسعر ثلاثة وثلاثين جنيهاً للمتر، فلما قيل له إنه باع للأهرام المتر الواحد بسعر أربعة جنيهات.. قال: إن الظروف تغير الأحوال.. وقال إنه يعتبر قطعة الأرض هذه «ألماظة وجدها فى الوحل» وعبثاً حاولنا تخفيض هذا الثمن لكنه تمسك به وأصر عليه».

«فما كان من المؤسسة لحاجتها الملحة إلا أن قبلت هذا السعر على الرغم من وجود وزير الثورة على رأس المؤسسة».

□

وفى موضع آخر يتناول موسى صبرى الحديث عن ممارسات هيكل ودوره فى قتل حرية الصحافة، وهو يجاهر بمعتقداته فى قول صريح واضح يقول فيه:

«هيكل بنى «الأهرام» الجديد.. وهذا له.. لكنه قتل الصحافة المصرية.. كان من أشد المناصرين لفرض الرقابة القاسية على الصحف.. فى الوقت الذى كان هو لا يراقب..

واحتكر نشر كل الأخبار الممنوعة.. وعمل هو رقيباً عاماً على الصحف.. سواء عندما كان وزيراً أو قبل ذلك».

ويقدم موسى صبرى حكما قاطعا حاسما جازما باتا فيما يتعلق بموقف هيكل من حرية الصحافة والصحفيين ويقول:

«لم يكن هيكل إذن، سواء بشخصه، أو باختصاصه، أو بقلمه مع حرية الصحافة.. فى أى وقت».

«وهيكل مسئول عن جيل من الصحفيين، نشأ فى ظل هذا القهر وتحول إلى جيل من الموظفين».

«وكان هيكل هو الذى أمر بفصل عدد كبير من الصحفيين من مؤسسة أخبار اليوم وتعيينهم فى شركات القطاع العام».

«وهو ينكر هذه الواقعة لكنها صحيحة جملة وتفصيلاً.. وكنت شاهد عيان».

«عندما قرر جمال عبد الناصر إخراج خالد محيى الدين من رئاسة مجلس إدارة أخبار اليوم، وعين محمد حسنين هيكل رئيساً لها، مع رئاسته لمجلس إدارة الأهرام.. قال لى ذات صباح: لقد قررت توفيراً فى الميزانية إخراج عدد من المحررين.. واعترضت وحذرته من عاقبة هذا القرار، وأردته أن يعدل، فقلت له إن ثورة ستقوم فى نقابة الصحفيين.. لكنه رد علىّ بكل ثقة: طظ.. أنا ما يهمنيش النقابة».

«ولما حوسب هيكل على ذلك بعد وفاة جمال عبد الناصر.. أنكر الواقعة إنكاراً تاماً ونسبها إلى على صبرى!».

«إن كل ما فعله هيكل لتأمين نفسه، أنه لم يوقع قرار الفصل والنقل، واتفق أن تتلقى أخبار اليوم قراراً رسمياً بذلك، وتصور أنه يكون بذلك فى مأمن من المحاسبة.. وحتى لو صدر القرار من الحكومة ـ وهذا فرض غير صحيح ـ كان يستطيع هيكل لو كان مؤمنا بحماية حق الصحفى فى العمل، أن يرفض القرار.. وكان هو صاحب النفوذ الأكبر».

«وأذكر أنه فى اجتماع مجلس التحرير، برئاسة هيكل، الذى أعلن فيه قرار الاستغناء عن عدد من الصحفيين، أن ذكر أمام الزملاء أننى معترض على القرار».

ويحرص موسى صبرى فى مذكراته على أن يورد قائمة كاملة بأسماء الصحفيين الذين تعرضوا لمحنة الاستغناء عنهم فى عهد إشراف محمد حسنين هيكل على مؤسسة أخبار اليوم:

١ ـ محمد السعيد عارف.

٢ ـ نسيم عمار.

٣ ـ حسين القبانى.

٤ ـ رفعت السعيد.

٥ ـ سمير أمين تادرس.

٦ـ سعد حليم : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.

٧ ـ محمد جلال مظهر: وكالة أنباء الشرق الأوسط.

٨ ـ إبراهيم يونس.. المؤسسة المصرية العامة للسينما.

٩ ـ محمود عبد العزيز حنفى: المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق.

١٠ ـ عواطف شرباش: المؤسسة المصرية العامة للنقل الجوى.

١١ ـ فاطمة عنان: المؤسسة العامة للدواجن.

١٢ ـ ليلى حنفى ياسين: الهيئة العامة للإنتاج الزراعى.

١٣ ـ عبد الحليم أحمد طه: المؤسسة العامة للحوم.

١٤ ـ على الشيخ.

١٥ ـ أحمد نوار: المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة.

١٦ ـ على الشلقانى: المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية (شركة الحديد والصلب المصرية).

١٧ ـ نشأت إسكندر: المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية.

١٨ ـ كريمة عبد الرازق: المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجى والصناعات الصغيرة.

١٩ ـ سعيد حبيب: المؤسسة المصرية العامة للبترول.

٢٠ ـ أحمد طه: المؤسسة العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين.

٢١ ـ نوال منير: المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية.

٢٢ ـ إبراهيم العربى: المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية.

٢٣ ـ أحمد وجيه عباس: المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والمضارب والمخابز.

٢٤ ـ حنفى عاشور.

٢٥ ـ عمر فتحى ولاية: المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية.

٢٦ ـ إسماعيل الحكيم: الهيئة العامة للتأمين والمعاشات.

٢٧ ـ إسماعيل يونس: الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات.

٢٨ ـ داود عزيز.

٢٩ ـ وليم إسحق: الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية.

٣٠ ـ محمد عبدالمنعم عبدالعزيز: المؤسسة المصرية العامة للتجارة.

٣١ ـ سعد التائه: المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية.

٣٢ ـ يوسف عبد الحليم: المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى.

٣٣ ـ محمود شبانة: المؤسسة المصرية العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم.

٣٤ ـ سعيد إسماعيل محمد: المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى.

٣٥ ـ سامى حكيم: المؤسسة المصرية العامة لبناء الإسكندرية.

٣٦ ـ سمير مسعود.

٣٧ ـ محمد المستجير: المؤسسة المصرية العامة لأعمال التشييد والبناء.

٣٨ ـ مازن البندك: جارى بحث حالته.

❑

على أن مما يؤكد ما يرويه موسى صبرى عن إسهام هيكل فى فصل بعض صحفيى «أخبار اليوم» حين كلف بالمسئولية عنها، ما يرويه صلاح حافظ لرشاد كامل (صباح الخير: ١٢ أبريل ١٩٨٤) عن تجربته هو الشخصية مع هيكل والتى تتلخص من وجهة نظره فى أنه كان ضحية هيكل وأنه استعان على هيكل بشعراوى جمعة، وأن أحمد بهاء الدين نصحه بالبقاء فى «آخر ساعة»، وأن يوسف السباعى هيأ له رحلة إلى الهند وأنه فى النهاية طلب إلى يوسف السباعى أن يترك «آخر ساعة» حتى لا يعمل فى ظل رجل لا يحبه [يقصد هيكل]،... فلنقرأ هذه القصة الحافلة بالأحداث الإنسانية المثيرة مادمنا فى ظل الحديث عن هذه الجزئية المهمة.

تقول رواية صلاح حافظ:

«... بعد فترة قصيرة من مجىء هيكل إلى أخبار اليوم، ذهبنا إليه فى مكتبه للتعارف، وكنت وقتها مشرفا على تحرير آخر ساعة، وأذكر أنه قال لى يومها بجمله السريعة: اسمع

ياصلاح.. أنا عملت لك مفاجأة هايلة!! وسألتـه: مفاجأة إيه؟ قال: أنا اشتريت لك مطبعة أحدث طراز فى أوروبا الآن.. وشد حيلك بقى».

«ابتسم صـلاح ثم أكمل: بعدها بـقليل سافر هيـكل فى رحلة للشـرق الأقصى.. وفى صباح اليـوم التالى ذهبت إلـى المجلة وفوجئت بخـطابات تفيد أننـا انتقلنا إلـى المؤسسات العامة ـ كنا حوالى ٤٠ واحداً ـ اندهشت جدا من مـوقف هيكل.. كيف يخبرنى أنه أحضر لى مطبعة جديدة فى نفس الوقت الذى يعلم فيه بخطابات فصلى من آخر ساعة».

وحين يسأل رشاد كامل محاوره (صلاح حافظ) عن تفسير لهذا فإنه يجيب بقوله:

«محصـلش بينى وبيـنه حاجة إطلاقـا! بالعكس ذات مـرة كنت سهران فى آخـر ساعة واحتجت لبـعض الصور الفوتوغرافـية لتحقيق صحـفى، فلم نجد فى أرشيف أخـبار اليوم هذه الصور، وأذكر أننى سألته إذا كان يوجد فى أرشيف الأهرام هذه الصور فنستعين بها ؟ ويومهـا قال: «اسمع أنـا مبدئى إن المنـافسة بين الأهـرام والأخبار منافـسة تصل لحـد قطع الرقبة، أو منافسة حتى الموت، لكن أنا علشانك فقط سأعطيك الصور، إنما دى آخر مرة!».

ويضـيف صلاح حـافظ: «لم يـكن بيـننا أكـثر من هـذا الموقف!! المـهم بعـد أن قرأت خطاب النقل وكان مكتـوبا بلهجة وقحة جدا، ذهبت إلى مكتب سعـد كامل نلملم أوراقنا استعدادا للرحيل، وفجأة رن جرس التليفـون، وفوجئ سعد كامل أن المتحـدث هو مكتب جمال عبدالنـاصر.. وأبلغنا أن الرئيس عبـدالناصر ألغى قرارات النقل وطـلب أن نبقى فى مواقعنا وألا ننفذ النقل إلى المؤسسات الأخرى».

«دهش المحررون دهشة لا حدود لها، فقد كانت مسـألة غريبة جدا، فقد كان معنى قرار عبدالناصر أنه يوجه ما يشبه الصفعة لهيكل وعلنا!! لأن هيكل لم يخبره بما فعل معنا».

«بعـد ذلك ذهبنـا لمقابلـة شعراوى جمـعة وكان معـى سعد كامـل، وقال لنا شـعراوى جمعة: إن الـرئيس عبدالنـاصر يعلم تمامـا الوطنيين.. وأريد أن أقـول لكم: فتحوا عينكم كويس، لأن هذا الرجل ـ وكان يقصد هيكل ـ لـن يتورع أن يضع لكم قطعة مخدرات فى أدراج مكاتبكم».

«فى تلك اللـحظة بالضبط أدركت أننـا كنا طرفا فى صراع علـوى ـ صدام تراموبات ـ وأننا مجـرد لعبة، وفى الوقـت نفسه نحن لا نـعلم ماذا يحدث فـوق. بالنسبة لـى كنت قد اتخذت قرارا بألا أبقى يـوما واحدا فى آخر ساعة، ومع ذلك سأنتظر حتـى يأتى هيكل من رحلته إلى الشرق الأقصى، وأيضا لأن عبدالناصر طلب أن نبقى فى مواقعنا!».

«فى نفس الفترة كان أحمد بهاء الدين قد ذهب إلى دار الهلال، وتحدثت معه بشأن ذهابى إلى دار الهلال، وقال لى بهاء: أهلا بك فى أى وقت ياصلاح».

«ثم أضاف أحمد بهاء الدين جملة مثيرة، إذ قال لى: لو تحب تأخذ رأيى ابق فى آخر ساعة حتى يرفتك هيكل! إلى أن واحد منكم يزهق التانى!! ما تزهقش أنت الأول ياصلاح. وإذا زهقت تعال حالا».

«كما قلت.. كانت أخبار اليوم بأكملها فى حالة دهشة مما حدث، وفجأة كلمنا الأستاذ جلال الحمامصى وطلب مقابلتنا.. وقال لنا : أنا لا أوافق مطلقا على الخطابات التى تسلمتموها وأرجوكم أعطونى هذه الخطابات وكأنكم لم تتسلموها».

«قبل أن أعطى للحمامصى الخطاب قمت بتصويره حتى لا يقال إنه لم يحدث ، كانت سطور الخطاب تقول فى وقاحة: «نخطركم بأنه تقرر نقلكم إلى المؤسسات العامة، ونطلب منكم عدم الحضور إلى الدار ابتداء من اليوم».

«وعاد هيكل من الشرق الأقصى وأرسل فى طلبى، وقابلنى بابتسامة قائلا: أنت عارف إنى مش فى حل أقول لك المسألة دى حصلت إزاى ، إنما اللى حصل سوء تصرف!».

«ويضحك صلاح حافظ معلقا: وكأن قرار نقلى أو فصلى أسرار حربية لا يريد هيكل أن يبوح لى بها فى الوقت الراهن!».

«وفجأة سألنى هيكل يومها: أفتكر إنك ذهبت لسامى شرف. وقلت له وكنت صادقا: سامى شرف.. أنا أسمع اسمه فقط ولا أعرفه. كان هيكل يريد أن يعرف إلى مَنْ ذهبت بالضبط من المسئولين، وأذكر أننى قلت لهيكل: يا أستاذ هيكل.. الكواليس وما يجرى فيها مسألة غامضة جدا بالنسبة لى.. وخطوط الملعب مجهولة بالنسبة لى.. ولا أريدك أن تشرحها لى، لأننى ببساطة لا أفهم فيها، وسوف أنساها بمجرد خروجى من هنا».

....

«فى ذلك الوقت كان المرحوم يوسف السباعى قد أصبح رئيسا لتحرير آخر ساعة، وهو صديقى جدا، وهو رجل طيب، وكان دائما يقول لى: أنا مش عارف ليه بتتعبوا نفسكم.. اللى عامل شيوعى.. واللى عامل إخوانى.. فيه إيه مزعلكم! يوسف السباعى كان رجل أديب وفنان.. رحمه الله.. وقاللى يومها وهذا نص كلامه: اسمع ياصلاح أنت عارف كويس أنا لا علاقة لى بالمسائل دى كلها، وبعدين أنا عبدالناصر جابنى ووضعنى فى المؤتمر

الآسيوى الأفريقى، وزى شخص عمره ما لعب كورة.. إنما نزلوه الملعب.. تيجى الكورة أمامه لازم يشوط وخلاص».

....

«قلت ليوسف السباعى: أنا لست مستاء على الإطلاق، ولكنى لا أستطيع العمل فى ظل رجل - أقصد هيكل - لا يحبنى.. ومع ذلك سأبقى شهرا معك، حتى لا يفهم أننى خرجت احتجاجا على تعيينك، وبعدها سأكتب لك خطاب شكر».

«وأرسلنى يوسف السباعى فى رحلة شهر إلى الهند ممثلا للمؤتمر الآسيوى الأفريقى».

«وبعد عودتى كتبت له خطاب شكر لأنى كنت أحبه فعلا وأحترمه، وكانت بيننا صداقة عظيمة ليس لها دعوة بالخناق والأفكار».

«وعندما ذهبت لأحمد بهاء الدين وكان قد تسلم روز اليوسف بجانب دار الهلال.. طلب منى بهاء أن أفكر فى تطوير المصور ووضع أفكار صحفية جديدة.. وفجأة تكلم أحمد حمروش مع بهاء وقال له: كل شىء ماشى تمام فى دار الهلال، وروز اليوسف محتاجة لصلاح وهو أساسا ابن روز اليوسف.. وعرض علىّ بهاء المسألة وما قاله حمروش.. فقلت له: أذهب إلى روز اليوسف».

(٣٨)

ويبدو لنا من قراءة مذكرات موسى صبرى كما لو أن موسى صبرى كان حريصا على ألا يقدم آراءه فى زميله محمد حسنين هيكل بطريقة كلية، وأنه يفضل أن يتناول شخصية غريمه على مراحل، وبصيغ مختلفة وذلك دون أن تكون هذه الصيغ متناقضة بالطبع، وإن بدت فى ظاهرها كذلك، وربما كان لموسى صبرى العذر فى هذا لأن سلوك هيكل لم يكن فى حقيقة الأمر بمثابة ذلك السلوك الذى يصدر عن شخصية واحدة ، وإنما كان سلوكه ومنهجه وأداؤه على مدى تاريخه صوراً متتابعة من سلوك شخصيات مختلفة، وربما متنافرة، ولكن هذه الشخصيات التى تقمصها هيكل كانت فى حقيقة الأمر أقرب ما تكون إلى أقنعة اقتضتها الظروف بل وصنعتها أحيانا، وهذا هو المعنى الكامن فى كل ما يروى به موسى صبرى ملامح صورة هيكل حسبما تراءت له على مدى معرفته به، وقد توفى موسى صبرى نفسه قبل أن يشاهد بقية الأقنعة التى استخدمها هيكل والتى كانت كفيلة بأن تضىء لموسى صبرى بقية الصورة على نحو يكفل له الفهم الأقرب إلى الصواب .

وعلى كل الأحوال فمن الجدير بالقراءة أن نتأمل ما توحى به هذه الفقرات.

وهذه ـ على سبيل المثال ـ فقرة ينقل لنا فيها موسى صبرى أحد آراء إحسان عبدالقدوس فى هيكل فيقول:

«وقال لى يوماً إحسان عبد القدوس تعليقاً على ذلك.. هذه هى طريقة هيكل.. الاستيلاء على الرأس الكبيرة فى أى مكان.. استولى على عقل والدتى.. ثم عقل التابعى.. ثم عقل وقلب على أمين.. ثم عقل جمال عبد الناصر!».

وهنا يردف موسى صبرى رأيه هو وكأنه يكمل رأى إحسان عبدالقدوس :

«ولكن هيكل فشل فى الاستيلاء على عقل أو قلب مصطفى أمين!».

«كان مصطفى أمين منه على حذر.. ولكن هذا الحذر لم يمنع على أمين من الاندفاع بكل مشاعره نحو هيكل».

❑

ولا يترفع موسى صبرى عن أن يتناول أداء هيكل كصحفى وكموظف بنفس القدر من النقد الذى وجهه إلى أدائه كرئيس أو مدير. وهذه فقرة ينقل لنا فيها موسى صبرى بعض ما تبقى من أرشيف محمد حسنين هيكل فى مؤسسة أخبار اليوم وكأن موسى صبرى يحاول ـ دون أن يدرى ـ أن يبرر للقراء سر ثروة هيكل الطائلة التى تجاوزت الأرقام الثمانية ، فهو يشير إلى أنه ـ أى هيكل ـ حصل على مكافآت عن كتابة إعلانات عبود باشا (وستتناول هذا بعد قليل)، وهو هنا يضيف إلى معلوماتنا ما وجده فى الملفات عن تطور مرتب محمد حسنين هيكل:

«عين هيكل فى أول مايو عام ١٩٤٦ بمرتب ٣٠ جنيهاً، ثم حصل على علاوة ١٠ جنيهات فى أول مايو ١٩٤٨، ثم علاوة ١٠ جنيهات فى أول يناير ١٩٤٩، ثم علاوة ٥٠ جنيهاً فى أول يوليو ١٩٥٢ عندما عين رئيساً لتحرير آخر ساعة.. ثم حصل فى أول أبريل عام ١٩٥٤ على ٥٠ جنيهاً بدل تمثيل و٢٠ جنيهاً بدل بنزين وتصليح. ثم عين ـ مع آخر ساعة رئيسا لتحرير الأخبار ـ فى يونيو ١٩٥٦، وأرسل على أمين القرار التالى إلى الدكتور السيد أبو النجا المدير العام وهذا نصه :

«الدكتور أبو النجا :

«حيث إن رئاسة تحرير جريدة «الأخبار» قد أسندت إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل فوق عمله فى آخر ساعة وأخبار اليوم، لذلك يرفع مرتبه الإجمالى ومخصصاته فى العام إلى خمسة آلاف جنيه تشمل علاوة الغلاء».

«وذلك من أول يونيو ١٩٥٦».

«وهذا المبلغ (٥ آلاف جنيه) هو الحد الأقصى للمرتبات فى ذلك الحين.

«وقد اتخذ على أمين هذا القرار حتى يمنع انتقال هيكل إلى «الأهرام» رئيساً لتحريرها، وكانت هذه رغبة جمال عبد الناصر الذى كان يريد أن يكون «الأهرام» معبراً عنه.. ورحب أصحاب «الأهرام» بذلك لرغبتهم فى إرضاء عبدالناصر.. ولكن على أمين أقنع هيكل بالبقاء فى دار «أخبار اليوم» وأسند إليه رئاسة تحرير «الأخبار» مع باقى رؤساء تحريرها.. وكان التوءمان حريصين على استبقاء هيكل، بعد أن توثقت صلته بعبد الناصر، كنوع من الحماية لهما».

«ولكن هيكل لم يستمر.. وترك «أخبار اليوم» إلى «الأهرام» فى أول يوليو ١٩٥٧».

«وسويت مكافأة نهاية خدمته (١١ سنة وشهران) فى أخبار اليوم، وقبض مستحقاته وهى مبلغ ٣٩٨٢ جنيهاً و٣٢٤ مليماً».

❑

هذا هو ما يرويه موسى صبرى عن هذه المكافأة بالمليم، لكن الدكتور سيد أبو النجا فى كتابه «السيد أبو النجا مع هؤلاء» (كتاب اليوم ـ ديسمبر ١٩٨٥) فى صفحة (١٣٣) يذكر ما يلى عن مكافأة هيكل هذه:

....

«وبدأ الخلاف بين صاحبى أخبار اليوم وبين هيكل بسبب السياسة حتى استقال هيكل وعين رئيسا لتحرير الأهرام».

«وجاءنى يطلب مكافأة ترك الخدمة وكانت فيما ذكر حوالى خمسة عشر ألف جنيه».

«قال إنه اشترى ٢٨ فدانا فى المنصورية من الأستاذ شميل رئيس مجلس إدارة الأهرام بخمسمائة جنيه للفدان، وهو يطلب منى أن أسحب من قيمة المكافأة شيكا بمبلغ أربعة عشر ألفا باسم شميل مباشرة، قلت: «وما علاقتى به حتى أسحب الشيك باسمه؟».

«ثم اتفقنا على أن يبقى الشيك باسمه هو على أن يظهره لشميل، وكان هذا حلا بعيد النظر، فإن هيكل كان يتوقع مساءلته يوما عن مصدر المبلغ الذى دفعه فى شراء الأرض، وهو ما حدث فعلا بعد سنوات حين حقق معه الأستاذ أنور حبيب المدعى الاشتراكى فى عهد الرئيس السادات».

(٣٩)

ها نحن نرى محمد حسنين هيكل وقد حصل على مكافأة تكاد تقترب من أربعة آلاف جنيه (برواية موسى صبرى)، أو خمسة عشر ألف جنيه (برواية السيد أبو النجا)، وهو رقم كبير فى تلك الأيام، لكنها تظل أيضاً فى الحدود التى لا تبرر بأية صورة الثروة المتضخمة لمحمد حسنين هيكل والتى تشير مصادر كثيرة إلى أنها وصلت إلى مئات الملايين.

لكن المدهش فيما يرويه موسى صبرى ـ فى هذه المذكرات ـ ما يذكره من أن على أمين ظل يحول لهيكل مرتبه على البنك ، على الرغم من أنه كان قد بدأ يتقاضى مرتبه من الأهرام ، وكان يبرر هذا بأن هيكل لا يزال يزود الأخبار بالأخبار(!!)

....

«ولكن على أمين كان يحول له مرتبه الشهرى من «أخبار اليوم» إلى البنك.. رغم تركه «أخبار اليوم» إلى «الأهرام».. واستمر ذلك وقتاً طويلاً.. وذلك بحجة أنه يقدم أخباره إلى صحف «أخبار اليوم».. وأنه اتفق مع على أمين على العودة إلى «أخبار اليوم».. وهذا ما قاله لى على أمين».

وإذا صح هذا الذى يرويه موسى صبرى فإننا نصبح فى غاية الاندهاش من سلوك محمد حسنين هيكل فى كتابه «بين الصحافة والسياسة» حين مَنّ على القراء جميعاً ـ لا على أمين فحسب ـ وعلى مدى ستين صفحة بأنه بذل جهداً كبيراً وهو رئيس لمجلس الإدارة فى الأهرام فى أن يستصدر من الشئون القانونية فى الأهرام تفسيراً يسمح له بأن يصرف لأسرة على أمين نصف المرتب (!!!) مع أن على أمين كان لا يزال على قوة الأهرام مراسلاً متجولاً ومقره فى لندن ، لكن شئون العاملين فى الأهرام ـ على حد رواية هيكل ـ كانت قد تعسفت فى الأمر حين قبض على مصطفى أمين وكأنها ظنت أنه ليس من حق شقيق أى متهم أن يتقاضى مرتبه (!!!) .

(٤٠)

ويخصص موسى صبرى من مذكراته صفحات طوالا للحديث عن اشتغال محمد حسنين هيكل بتحرير الإعلانات لعبود باشا وأسرة سباهى .. فيقول:

«وكل ذلك لا يهم.. فلا تقييم لإنسان ناجح بأسرته، أو بشهاداته.. ولكن هيكل في نطاق حاجته إلى المال.. سخر قلمه وأسلوبه خلال عمله في «أخبار اليوم» وحتى قبيل الثورة.. في كتابة المقالات الإعلانية عن أحمد عبود باشا المليونير المعروف في ذلك الوقت.. وكان يتقاضى عن الإعلان الذي يستغرق صفحة كاملة في أخبار اليوم عشرة جنيهات.. وإعلان آخر ساعة في صفحتين عشرة جنيهات أيضاً. وهذه بعض الأمثلة لما كتبه هيكل تمجيداً في عبود باشا».

....

يكتب موسى صبري هذا ثم يبدأ على مدى صفحات تالية في تقديم نماذج لكفاءة غريمه في كتابة إعلانات تقليدية حافلة بالمبالغات السخيفة.

....

ويبدو أن موسى صبري قد وجد في ملف هيكل في الأرشيف ما يدل على أنه عمل أيضاً في تحرير الإعلانات لإعلانات أسرة سباهي، وينقل لنا موسى صبري فقرة بديعة في التدليس كتب فيها هيكل إن أطفال أسرة سباهي الذين لايزيد عمرهم على سنة أو سنتين يلبسون «منذ الآن» ملابس العمال الزرقاء ويسمعون دوي الآلات والأنوال.. إلخ، على نحو ما نقرأ في هذا النص الذي ننقله بحذافيره من مذكرات موسى صبري:

«كما كتب هيكل عن أسرة «سباهي» صفحة كاملة في «أخبار اليوم» في العدد ٦٥ بتاريخ ٣ يناير ١٩٤٨.. وقال في مقاله تحت عنوان: «قصة أسرة.. وكفاح نصف قرن»:

«القصة ضمن قصة أسرة سباهي «شركة سباهي الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات وصور من المصنع تمثل المنشآت الاجتماعية تظللها مئذنة المسجد» تتحدث عن كفاح كل أجيال الأسرة البطولي.. حتى وصل إلى الجيل الخامس من الأسرة فقال:

«وفي هذا الجيل.. الجيل الخامس من الأسرة.. أطفال لا يزيد عمرهم على سنة أو سنتين، لكنهم منذ الآن يلبسون ملابس العمال الزرقاء ويسمعون أول ما يسمعون في حياتهم دوي الآلات والأنوال وماكينات النسيج والطباعة والصباغة، وتمتزج في دمهم التقاليد التي سارت عليها أسرة «سباهي» بالاتجاه الذي اختطوه لأنفسهم ولم يخرجوا عنه قط».

«ونشر صورة لعميد الأسرة.. وصورة أخرى لطفل من الأسرة يرتدي ملابس العمال!».

ويولي موسى صبري قضية العلاقة بين المليونير أحمد عبود ومحمد حسنين هيكل

أهمية كبيرة وهو يكرر الحديث عنها فى أكثر من موضع من مذكراته، وربما يرجع السبب فى هذا إلى اكتشاف موسى صبرى مجموعة كبيرة من الإيصالات التى وقع عليها هيكل بتسلم المكافآت العديدة من شركات عبود باشا نظير قيامه بتحرير إعلانات عديدة لشركات المليونير المصرى الذى أسهم بدور بارز فى إفساد الحياة السياسية المصرية قبل الثورة ، ويبدو فى الغالب أن محمد حسنين هيكل حين تمكن من السلطة وأحيلت عليه المسئولية عن مؤسسة أخبار اليوم بالإضافة إلى الأهرام ترك فى ملف خدمته الموجود فى أخبار اليوم هذه الإيصالات الكثيرة لكى يظل الملف حاويا لأوراق كثيرة تتناسب ولو بصورة ما، مع مكانته التى كان قد وصل إليها فى تلك المؤسسة.

وهكذا وجد موسى صبرى نفسه مزوداً بالوثائق التى تتعلق بأقل الجوانب سوءا فى أداء محمد حسنين هيكل. ويبدو ـ مرة ثالثة ـ أيضا أن موسى صبرى لم يكن ليقبل من نفسه أن يذكر أنه وجد ملف محمد حسنين هيكل فى أخبار اليوم خاليا إلا من مثل هذه الإيصالات، التى كان هيكل حريصاً على بقائها لكى تكون أحد المبررات الكافية لإقناع البسطاء بأسباب كفيلة ـ ولو فى الظاهر ـ بتضخم ثروته.

ويبدو أن موسى صبرى لم يكن يمانع ـ دون أن يدرى ـ أن يكون أحد هؤلاء البسطاء.

ولنقرأ نص موسى صبرى :

«وخلال أعوام عديدة متصلة قبل الثورة، كانت هناك الصحف التى لا تنشر خبراً واحدا ضد المليونير أحمد عبود صاحب الشركات العديدة، والذى كان متهماً من حكومة الحزب السعدى بالتهرب من الضرائب.. بينما كانت صحف أخرى تهاجم عبود بشراسة. والصحف التى لم تهاجم المليونير، كانت تنشر له إعلانات تحريرية ضخمة، وبمبالغ طائلة.

«وقد أعجب أحمد عبود بأسلوب محمد حسنين هيكل، واشترط على أخبار اليوم أن يكتب هو الإعلان عن شركاته.. وكتب هيكل فعلاً عدداً كبيراً من هذه الإعلانات، وكان أجره بإيصالات موجودة فى «أخبار اليوم» عشرة جنيهات عن الموضوع الواحد».

(٤١)

ثم يأخذ موسى صبرى على هيكل دفاعه عن نفسه أمام المدعى الاشتراكى بأن كل

الصحفيين يتولـون تحرير المواد الإعلانية، ويرد على هذا بأن يورد قائمة بـأسماء الصحفيين الذين لم يشاركوا أبداً فى تحرير المواد الإعلانية:

«وعندما واجه المحقق فى مكتب المدعى العام الاشتراكى، محمد حسنين هيكل بأنه كان يكتب مقالات إعلانية عن عبود باشا مقابل جنيهات معدودة.. ويروج له كصاحب ملايين، ويدعـو للاقتـصاد الرأسمـالى.. مما يـتنافـى أولاً مع رسالـته كصـحفى لا يلـيق أن يكـتب إعلانات.. ومما يتنـافى ثانياً مع ما كتبه بعـد الثورة ضد رأسمالية عبود، واستـغلاله، وتهربه من دفع ضرائب الدولة».

«قال هيكل فى إجابته: إن كل الصحفيين يتولون تحرير المواد الإعلانية.. وإنه ربما أجرى تصحيحاً أو إعادة لصياغة هذه المواد الإعلانية لحساب أخبار اليوم التى كانت تعانى فى هذا الوقت أزمة مالية».

ويردف موسى صبرى برأيه :

«وهذه إجابة كاذبة، لأن الصحفيين الذين يحترمون أقلامهم لا يكتبون إعلانات».

❑

ويحرص موسـى صبرى على أن يضمـن هذا الكتاب حديثاً مـفعما بالفخـر عن بعض مواقفه المـشهورة التى حظـيت بالفعل بإعـجاب القراء لما كانـت تحفل به من الشـجاعة فى مواجهة تصريحات محمد حسنين هيكـل المسمومة عقب اغتيال الرئيس السادات، ومع أن موسى صبرى لا يفـيض كما ينبغى فى ذكر بعـض تفصيلات معاركه فى تلـك الفترة، فإنه على كل حال لا يفوته أن يورد بعض نماذج منها وهو يقول:

«... ولعـل من أكبـر سقطـات هيكـل.. الحديث الـذى نشره لـه صديقـه رئيس تحـرير صنداى تايمز (وقـد عزل) فى ٢١ فبراير ١٩٨٢ والذى قال فيه إن قتلـة السادات أصبحوا أبطالاً وطنيين، وأن مـحاكمة القتلة تحولت إلـى محاكمة للسادات.. وأن الشعـب سيعيش يوم أحزان إذا أعدم القتلة!».

«وقد رددت علـيه بمقال فـى الأخبار يوم ٢ مارس ١٩٨٢ بـعنوان «رسالـة الرجال.. لا دور الأفاعى».

«ثم حاول ـ أى هيكل ـ أن يتنصل من وصف القـتلة بالأبطال، فى حديث مع «المصور» قال فيه إنه يقصد إعجـاب الناس بمعنى البطولة، بما يشبه الإعجاب بمـجرم الصعيد المشهور «الخط»، أو بطل حلقات دالاس التليفزيونية».

(٤٢)

يكفينا هذا من علاقة موسى صبرى بهيكل وتقـييمه له، وننتقل إلى تقييم موسى صبرى لبعض المسئولين الذين عمل وتعامل معهـم. وربما يأتى الدكتور عبدالقادر حاتم فى مقدمة هؤلاء باعتـباره أبرز وزراء عهد الثورة المسـئولين عن الإعلام والإرشاد القومـى . والشاهد أن موسى صبـرى لا يجد حرجاً فى أن يـعلن عن شعوره ـ المتأخر ـ بالمرارة تجاه الـدكتور حاتم، وهو يروى أنه لَم يـعرف إلا فى فترة متأخرة أن حاتم كان قد كتـب تقريرا ضده فى مرحلة مبكرة من عهد الرئيس عبدالناصر، ويعترف موسى صبرى بأنه لم يعلم بهذا التقرير وبمحتواه إلا عندمـا نشر عبـدالله إمام صـورة من خطاب الـدكتور حاتم فـيما بعـد وقوع الواقعة بسنوات طوال.

ومع هذا فإن موسى صـبرى يحرص فى الفصول الأولى من الكـتاب على أن يروى أنه كان صاحب فكرة استدعاء محمد عبدالـقادر حاتم ليتولى وزارة الإعلام فى أعقاب حركة السادات التصحيحـية فى مايو ١٩٧١، ويأتى هذا ضمن ما يرويه عن ذكـرياته عن ليلة هذه الحركة واتخاذه موقف التأييد الواضح للرئيس السادات فيها:

«... وكنت قد كتبت بروازاً باسمى فيه تأييد واضح لموقف السادات.. وجاء زميل كبير إلى مكتـبى من أقرب أصدقائى وهـمس فى أذنى أنه من المسـتحسن ألا أنشر كلـمتى. قال ذلك إشفاقـاً علىّ، فلم يكـن أحد يتبين فى تلـك الليلة الخطيـرة كيف يتطور المـوقف حتى الصباح، ومَنْ ستكون له الغلبة.. ولكننى لم أستـمع إلى نصيحة زميلى التى أسداها بعاطفة صادقة».

«وتجمع فـى مكتبى، وكان الـليل قد انتـصف، عدد كبيـر من الزملاء والزائريـن والكل يتساءل: ماذا سوف يحدث؟!».

«وقررت أن أتوجه إلى منزل السادات فى الجيزة.. وكنت قد اتخذت قراراً لا رجعة فيه أن أؤيد موقف السادات وليكن ما يكون.. ولا أذكر أننى كنت قوياً ثابت الوجدان ، وكلى ثقة فى نفسى مثلما كنت فى تلك الليـلة. وقد مرّ بخاطرى أن مراكز القوى قد تنتصر وربما تعلق رأسى على حبل المشنقة.. وأسعدنى أنـنى لم أهتز.. ولـم أفكر فى الموت بأدنى مشاعر خوف!».

«هذا ما حدث، وهذه شهادتى أمام الله».

«ووصلت إلى منزل السادات، كان كل شيء هادئاً حول المنزل.. ودخلت إلى مكتب فوزى عبد الحافظ ورأيته غارقاً فى تلقى إشارات تليفونية.. وقلت له : أريد أن أتحدث إلى الرئيس».

«وأعطانى تليفوناً يختفى وراء ستارة سميكة.. وتحدثت إلى السادات.. وقلت له إن كل شيء على ما يرام ، وموقف جميع الزملاء فى أخبار اليوم ثابت. واقترحت عليه أن أتوجه إلى منزل الدكتور عبد القادر حاتم ، وأستدعيه ليتولى وزارة الإعلام.. فهو الوحيد القادر على السيطرة على الإذاعة والتليفزيون فى تلك الليلة.. خاصة أن تنظيمات مراكز القوى السرية منتشرة فى هذا المبنى.. وهو يعرفهم واحداً واحداً. وأجابنى السادات بأنه أرسل محمد عبد السلام الزيات إلى الإذاعة للسيطرة على الموقف».

«ثم اقترحت عليه أن أتوجه إلى منزل أمين هويدى فى مصر الجديدة، وأستدعيه لكى يتولى رئاسة المخابرات العامة.. فقال لى السادات: اطمئن.. لقد اخترت شخصاً قادراً على هذا المنصب، وهو موضع ثقة، وكان المشير أحمد إسماعيل».

«وقال لى السادات: اذهب إلى الإذاعة. وكن بجوار عبد السلام الزيات».

«وفعلاً ذهبت وبقيت إلى جوار عبد السلام الزيات، وكان معه ضابط من الحرس الجمهورى اسمه «حتاتة».. وكان مستعداً بالمدفع فى يده لأى طارئ!».

«وكانت ليلة عصيبة.. ومر كل شيء بسلام».

ويستطرد موسى صبرى راوياً كيف أن الدكتور محمد عبد القادر حاتم كان يسعى فى أول عهد السادات من خلاله إلى الاتصال بالسادات والعودة إلى السلطة.. ومن العجيب أننا نرى علاقة الدكتور حاتم باليابان وحكومتها قديمة على هذا النحو.

وإذا صدقت رواية موسى صبرى فى تفاصيلها، وأظنها صادقة إلى حد بعيد، فهذه صورة معبرة من صور ديناميات تداول السلطة والعودة إليها، فهذا نائب رئيس وزراء سابق ينتمى إلى المجموعة المقربة من العسكريين لكنه لا يجد أى حرج فى أن يسعى إلى العودة إلى السلطة عن طريق واحد من القيادات الصحفية، دون أن يستنكف أن يكون سعيه فى هذا الطريق على هذا النحو.

ويبدو أن الدكتور حاتم لم يكن فى ممارسته للسلطة بعد حصوله عليها حريصاً على علاقاته المستقبلية مع أصحاب الأقلام ، فقد كان فى وسعه أن يستغل إحدى لحظات الصفاء المطلق مع موسى صبرى بعد مايو ١٩٧١ ليروى له فى تأثر بالغ أو تهدج واضح

أنه لم يكن يعرف مدى نبله وخلقه، وأنه وقع فى الماضى فى خطأ كبير يرجو موسى صبرى أن يسامحه عليه، بل كان فى وسع حاتم أن يتناول القلم ويكتب فى الأهرام وهو رئيس لمجلس الإدارة فيروى كيف أنه ظلم بريئاً هو موسى صبرى بناء على معلومات أكيدة ومؤكدة قدمها إليه موتورون كان يثق فيهم، فإذا هم الآن بناء على ما اكتشفه لم يكونوا أهلا لهذه الثقة.. ولكن حاتم لسوء حظه لم يفعل هذا.. فلما جاءت لحظة انكشف فيها المستور فإنه خسر موسى صبرى إلى الأبد.

والشاهد أن حاتم لم يخسر موسى صبرى فحسب، لكنه خسر بمثل هذه المواقف كثيرين منهم ـ على سبيل المثال ـ عبدالله إمام الذى كشف فيما بعد خطابه الذى كتب فيه التقرير السيئ عن موسى صبرى، بل إنه خسر محمد حسنين هيكل نفسه الذى حرص فى كتابه «خريف الغضب» وفى خبث شديد على أن يصوره فى أبشع الصور من حيث الكفاية السياسية دون أن يكلف نفسه أن يكون هو (أى هيكل) صاحب الحكم.. وإنما استطاع هيكل أن ينسب هذا القول بطريقة عابرة إلى الرئيس السادات نفسه حين قال للحكيم ولنجيب محفوظ فى رواية هيكل إنه اكتشف من حديثهما فى تلك اللحظة خطأه فى تقديره لحاتم ، وجاءت هذه العبارة بطريقة تلقائية: كنت فاكر حاتم ينفع رئيس وزارة!!

وعلى هذا النحو نجد فى كثير من أدبياتنا المعاصرة انتقادات كثيرة معلنة وغير معلنة للدكتور محمد عبد القادر حاتم.

لعلى أفضت فى هذه الجزئية لكنه كان من المهم أن نورد مثل هذا الحديث الوافى عن أحد المسئولين المهمين والمهيمنين على الصحافة باسم الثورة مادمنا فى صميم سياق الموضوع الأصلى لكتابنا هذا بأبوابه المتتابعة:

«... وذهبت إلى منزل الدكتور حاتم فى الصباح المبكر.. لكى أبلغه بما عرضته على السادات، وقلت له: لعل فرصة أخرى فى الطريق. وأجابنى حاتم بأن السادات اتصل به وكلفه بتولى وزارة الإعلام ، وسوف يحلف اليمين عند الظهر.. وفرحت بذلك».

«والحقيقة أن حاتم كان يطلب منى طوال الشهر الفائت أن أبلغ رسائل منه إلى السادات، ومنها رسائل تحذير، ومنها رسائل عن مشروعات ضخمة لديه يستطيع أن ينفذها بالتعاون مع اليابانيين فى التليفزيون. وكان حاتم قد طلب منى أن أبلغ السادات اقتراحاً منه بأن يتولى ممدوح سالم وزارة الداخلية.. ولكن السادات فى كل هذه الاتصالات لم يكن يظهر حماسه لحاتم.. وكان يكتفى بأن يستمع دون أن يعلق».

«وفى تلك الليلة أمضى الدكتور عزيز صدقى كل الوقت حتى مطلع الفجر، فى الاتصال التليفونى بالقيادات العمالية، للقيام بمظاهرات فى الصباح التالى تأييداً للسادات.. وقامت فعلاً مظاهرات ضخمة عارمة».

«وكتبت مقالاً فى الصباح التالى عن ١٤ مايو.. واتصل بى السادات فى الساعة السابعة من الصباح ، وقال لى إنه قرأ المقال أربع مرات.. ووصفه بأنه قطعة من الشعر».

❑

وهذه ـ أخيرا ـ هى الفقرة التى يتحدث فيها موسى صبرى قرب نهاية الكتاب عن اكتشافه لدسيسة الدكتور محمد عبدالقادر حاتم ضده:

«وأشهد أننى لم أحرم من مرتبى طوال حكم الرئيس عبد الناصر.. وكان رأيه، طبقاً لما سمعته من شقيقه المرحوم عز العرب عبد الناصر الذى كان صديقاً عزيزاً ـ أنى كفء فى عملى، ولست خائناً للنظام، ولست عميلاً، لكن لى شطحات».

« وعندما قرر وقفى عن العمل بسبب أزمة المذيعة همت مصطفى، كان القرار المقترح من الدكتور عبد القادر حاتم ـ بكل أسف ـ هو فصلى لسوء خلقى».

«ولم أعلم بهذه الحقيقة إلا عندما كشفها أخيراً الزميل الصحفى عبدالله إمام المحرر فى «روزاليوسف» ونشر صورة ضوئية لمذكرة الدكتور حاتم إلى الرئيس عبدالناصر، باقتراح فصلى.. وذهلت! فقد كان حاتم يظهر لى المودة الكاملة، وكنا صديقين.. وعندما تولى السادات رئاسة الدولة، سعيت لدى السادات ـ بناء على طلب من الدكتور حاتم ـ أن يكون قريباً منه...!»

« ولم يكذب الدكتور حاتم هذا الخطاب».

(٤٣)

ولا يضيع موسى صبرى فى هذه المذكرات أية فرصة للإشادة بالسياسيين الذين صادقهم وتعلق بهم على مدى حياته، وهؤلاء على وجه التحديد هم: وزير الشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد الأخيرة أحمد حسين باشا، ووزير الأوقاف فى أول عهد الثورة الشيخ الباقورى، ومصطفى خليل رئيس الوزراء فى نهاية عهد الرئيس السادات، وأحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة.

وهذه بعض الفقرات التى يثنى فيها موسى صبرى على الشيخ الباقورى بما يراه يستحقه من الثناء:

«ولكننى كنت ألقى الشيخ الباقورى تقريباً كل يوم.. وأعرف منه الأخبار الصحيحة عن مجريات الأمور.. وقد كان للشيخ الباقورى موقف فى مجلس الوزراء ضد اختيار صهره الشيخ دراز شيخاً للجامع الأزهر، تجرد فيه من عاطفته الشخصية.. مما أغضب الشيخ دراز وسبب للباقورى مشكلات عائلية!».

«وثارت فى وقت لاحق بوادر فتنة طائفية.. وقرر الشيخ الباقورى أن يخطب فى الكنائس وكان يصحبنى معه.. وكانت خطبه قمة فى الدعوة إلى تآخى الأديان، وله عن التعصب تعبير مشهور.. كان يقول: «علينا أن نتعصب للدين.. لا أن نتعصب فى ظل الدين..».. وكان يقول إن التعصب للدين هو انحياز للقيم الرفيعة والمثل العليا.. أما التعصب فى ظل الدين فهو استثمار للدين لتحقيق غايات ذاتية».

....

«وكان الباقورى يمثل الجناح المعتدل غير المتطرف فى جماعة الإخوان.. ومبلغ علمى أنه كان من معارضى حوادث الإرهاب والاغتيال.. حتى انفصل عن الإخوان فى عام ١٩٥٢ حينما اختارته الثورة وزيراً، وخيره الإخوان بين الاستقالة أو قبول المنصب الوزارى.. لأنهم كانوا يقاطعون الاشتراك فى حكم الثورة.. واختار الباقورى بلا تردد أن يستقيل، لأنه كان من المؤيدين للتعاون الكامل مع الثورة ومساندتها حتى تحقق أهدافها».

«وكان الباقورى يسعى دائما أن تكون للإخوان روابط طيبة مخلصة غير متعصبة مع كل العناصر التى تقاوم فساد الحكم.. لذلك قبل عضوية مجلس إدارة جمعية الفلاح التى أنشأها الدكتور أحمد حسين فى عام ١٩٥١ بعد استقالته من وزارة الوفد، وضمت الدكتور نور الدين طراف وفؤاد جلال وإبراهيم بيومى مدكور والدكتور سيد شكرى وغيرهم من العناصر الوطنية النظيفة».

«وقد سعى الباقورى إلى لقاء بين المستشار الهضيبى رائد «الإخوان المسلمون» والدكتور أحمد حسين، وكنت وسيط هذا اللقاء الذى انتهى بقطيعة كاملة بين الدكتور أحمد حسين والهضيبى.. لأن مناقشة الهضيبى معه لم تكن حواراً سياسياً بقدر ما كانت تأنيباً قاسى اللهجة.. جارح الكلمات للدكتورأحمد حسين لأنه لا يعرف شئون دينه.. وأنه لو كان درس الإسلام لما اتخذ غير «الإخوان المسلمين» جماعة يعمل من أجلها وفى سبيلها».

وفى وسع القارئ أن يتلمس فى كل كتابات موسى صبرى حديثاً مفعماً بالتقدير عن وزير الشئون الاجتماعية الوفدى الدكتور أحمد حسين وعائلته، وقد رأينا فى الفقرة السابقة كيف أنه هو نفسه ـ أى موسى صبرى ـ كان وسيط محاولة الشيخ الباقورى تحقيق اللقاء بين «الإخوان المسلمين» و«جمعية الفلاح » التى أنشأها الدكتور أحمد حسين ونحن نجد موسى صبرى دائماً يقدم هذا الرجل وكأنه شيء مقدس، لكنه للأسف الشديد ينسى أن يقدم لنا أسباب تقديسه له ، فلا هو يتحدث عن إيجابياته ولا عن إنجازاته، ولا عن مواقف محددة لمس فيها إخلاصه ووطنيته وعبقريته، وإنما هو يقدمه لنا «مقدساً» دون تسويغ لهذا التقديس.

ويأتى هذا على النقيض من اعتزازه بالباقورى، فنحن نجد هذا الاعتزاز وهو يتولد ويتخلق ويتنامى نتيجة لمواقف الشيخ الباقورى وسلوكه وفكره، أما الدكتور أحمد حسين فإنه مقدس ومكرم بذاته لا بأفعاله.

....

وعلى الرغم من أن موسى صبرى فى كل فقرات هذه المذكرات متيم إلى أبعد الحدود بأحمد حسين باشا فإن رواياته عنه فى مجملها يمكن الاستدلال بها ـ للأسف الشديد ودون أن يقصد موسى صبرى ـ فى أى غرض من أغراض الهجوم على أحمد حسين باشا، بما فى ذلك التلميح بأنه (أى أحمد حسين) كان على علاقة بالأمريكيين.

ولنأخذ ـ على سبيل المثال ـ هذه الفقرة التى يروى بها موسى صبرى كيف أن أحمد حسين بذل جهداً مذهلاً فى التمهيد لتولى أحمد نجيب الهلالى رئاسة الوزارة، وسيروعنا أن يقوم وزير وفدى بارز ابن وزير وفدى بارز بمثل هذا النشاط وهو الذى كان وزيراً فى وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠)، أما والده فهو على حسين باشا وكان وزيرا للأوقاف فى وزارة النحاس باشا فى أول عهد الملك فاروق.

وهذه على كل حال هى فقرة موسى صبرى بحذافيرها:

«وكان أحمد حسين فى ذلك الوقت يبذل نشاطاً سياسياً كبيراً، بهدف أن يتولى نجيب الهلالى باشا، المنشق على الوفد، رئاسة الوزارة. كان يرى أن الهلالى سياسى نظيف، وأنه قادر على القيام بثورة تطهير، تشمل رجال الملك، ورجال الأحزاب.. وأراد أن يقدم الهلالى إلى صحافة الغرب، فقدم إليه صحفيون إنجليز وأمريكيون لامعون، كتبوا عنه أكثر من مقال. كما كان أحمد حسين يجتمع بعبد الفتاح عمرو باشا سفيرنا فى لندن ، فى محاولة لأن يبذل دوراً لكى يتولى الهلالى الحكم».

ومن ناحية ثالثة فإن مصطفى خليل يأتي بمثابة اكتشاف متأخر لموسى صبرى، فعلى الرغم من وجوده فى السلطة منذ ١٩٥٦ فإن الإعجاب به وفهم مواقفه وقدراته لم يتأت لموسى صبرى إلا فى أواخر عهد الرئيس السادات.

❑

كذلك فمن الجدير بالذكر أن موسى صبرى خصص صفحات كاملة من كتابه للحديث عن توثق علاقته بزعيم مصر الفتاة أحمد حسين، والخطابات المتبادلة بينه وبين هذا الزعيم.

وبالإضافة إلى هؤلاء الأربعة تتضمن المذكرات لمحات إشادة ببعض السياسيين من أصحاب المواقف التى نالت إعجاب موسى صبرى، وإن لم تكن علاقته بهم قد نمت إلى حد الصداقة والوجد. ومن أبرز هؤلاء عبدالفتاح حسن الوزير الوفدى ونائب رئيس حزب الوفد الجديد، ونحن نجد موسى صبرى يعبر بحب شديد عن إعجاب واضح به كما أنه يلقى أضواء مهمة على شخصية هذا الرجل الذى ظلمته الثورة كثيرا على يدى عبدالناصر والسادات.. وبإصرار شديد :

«واستمر عبد الفتاح حسن على أحسن العلاقات مع الخصوم السياسيين.. وكنت دائماً أداعبه بالقول: «ليس فيك عيب إلا اقتناعك بفؤاد سراج الدين».. وكان هو يداعبنى بالقول: «إننى متهم بحبك!».

«وكان عبد الفتاح حسن محامياً بارزاً، يجيد الخطابة، ولا يخطئ فى الارتجال، وانتخب فى مجلس الشعب فى عهد السادات.. وكان إذا تكلم خطف المشاعر والأبصار، وأنصت إليه الجميع، وعندما تطاول النائب الشيخ عاشور على شخص الرئيس السادات فى إحدى الجلسات وهتف بسقوطه.. احتج عبد الفتاح حسن بعنف.. وكان من مؤيدى فصل النائب.. ولكنه اضطر أن يتراجع عن هذا الموقف، لأن فؤاد سراج الدين اتخذ موقفاً آخر!».

«وكان السادات لا يطمئن إلى عبد الفتاح حسن.. وكان يرى أنه أخطر معارض فى مجلس الشعب.. وأن «نابه أزرق» كما كان يقول.. لأنه كان قادراً على تخدير النواب بكلماته، إلى أن يصل إلى ما يريد! وقال لى السادات أكثر من مرة : إن عبد الفتاح حسن قادر على ابتلاع المجلس كله!».

❑

وتنفرد مذكرات موسى صبرى برواية بعض المواقف دون أن تحيطها يجوها التاريخى

من ذلك ما تروية المذكرات من أن أحمد نجيب الهلالى باشا صرح له بأنه لا يثق فى ما أشيع عن وعود عبدالفتاح الطويل باشا له بالتعاون معه فى سبيل إسقاط الحكومة الوفدية:

«.... وقد عرفنى الدكتور أحمد حسين بالهلالى باشا فى منزله.. ووجدته رجلا بالغ الأناقة فى الملبس والتعبير.. حريصاً على كل كلمة يقولها.. وكان عبد الفتاح الطويل باشا الوفدى الكبير، والوزير اللامع فى وزارة الوفد، قد حرض على الهلالى باشا أن يتعاونا فى إسقاط الحكومة.. ولكن الهلالى تهرب منه.. ولما سألته قال لى: إن تجربته مع الطويل باشا، أنه يتراجع بعد أن تبرد حماسته».

(٤٤)

ويبدو موسى صبرى وكأنه حريص على أن يأخذ بثأره من الدكتور محمد حلمى مراد وهو يورد قصصا مختلفة عن مواقف سياسية لهذا الرجل تبدو وكأنها لا توحى إلا بالانتهازية. ونحن نعرف أن موسى صبرى كان على علاقة وطيدة بأحمد حسين صهر الدكتور محمد حلمى مراد [وهو والد الأستاذ مجدى أحمد حسين، كما أنه الأخ غير الشقيق للأستاذ عادل حسين]، كما نعرف أن موسى صبرى كان متحمسا جدا لأداء الدكتور محمد حلمى مراد وهو وزير للتربية والتعليم فى نهاية عهد عبد الناصر، وهو يروى فى هذه المذكرات كيف أنه ظل يلح على السادات فى بداية عهده فى الاستعانة بالدكتور محمد حلمى مراد.

وهذه هى أولى الوقائع:

«وفى هذه الجلسة الطويلة [بعد ١٥ مايو ١٩٧١] اقترحت على السادات أن يدعم الحكومة بوزيرين يتمتعان بسمعة وطنية طيبة.. الدكتور حلمى مراد وزير التعليم فى عهد عبدالناصر، وعصام حسونة وزير العدل السابق».

«وقال لى السادات: إننى مخدوع فى حلمى مراد.. وإن كل ما رواه حلمى مراد عن مواقفه ضد عبد الناصر هى أكاذيب.. وأنه كان يراه كيف يتعامل مع عبد الناصر بالطاعة الكاملة.. وقال السادات: أنا لا أحب هذا النفاق السياسى.. داخل الجدران المغلقة مسالم ومستكين.. وخارجها أسد غضنفر.. إن لى تجارب معه.. وأنا أعرف به منك».

«ولم يتحمس لعصام حسونة دون إيداء أسباب واضحة».

«ولكننى رجوته، وألححت عليه، أن يجتمع بكل منهما على انفراد.. ووافق على مضض، ولكنه لم يفعل».

وفى موضع آخر من مذكراته يروى موسى صبرى موقف الدكتور محمد حلمى مراد فى أثناء أحداث يناير ١٩٧٧ وكيف أنه «أزعجه» باتصالاته المتكررة، وأنه كان حريصا على أن ينقل موسى صبرى رسالة منه للرئيس السادات باقتراح تشكيل حكومة ائتلافية لمواجهة الموقف.. إلخ.

ويصل موسى صبرى إلى قوله:

«لقد رويت للسادات ما جرى بينى وبين الدكتور حلمى مراد.. وعلق السادات ضاحكاً:

«هوه كان فاكر إنها هتخرب.. وعلى كل لقد طلب تحديد موعد لقاء.. ولن أستقبله إلا بعد أن ينتهى مجلس الشعب من مناقشة الأحداث.. حتى لا يزعم أننى أردت بهذا اللقاء أن أؤثر عليه كنائب معارض.. إننى أتركه ليقول ما يشاء تحت قبة المجلس!».

«فعلاً قابله السادات.. وبدأ حلمى مراد حديثه مع السادات أنه لا يعرف كيف يبدأ الحديث معه.. وهو يعتبر نفسه جندياً أمام القائد.. وتركه السادات يتكلم ويتكلم دون أن يعلق بكلمة واحدة على ما يقول.. ولما أفرغ حلمى مراد كل ما فى صدره.. وقف السادات إيذاناً بانتهاء المقابلة، وهو يسلم عليه ويقول: متشكر يادكتور حلمى!».

ثم يشير موسى صبرى إلى تنامى الاختلاف (بل والعداوة) بينه وبين محمد حلمى مراد رغم الصداقة القديمة، ويصل صاحب المذكرات فى النهاية إلى أن يقرر فى كل وضوح أن الدكتور محمد حلمى مراد كان لا يبقى فى الخصومة على أى خيط رفيع للعلاقات الشخصية:

«... وفى هذا الوقت زارنى أستاذ جامعى زميل لحلمى مراد ونبهنى إلى ملاحظة.. عندما قامت مظاهرات الطلبة فى عهد عبدالناصر وحطمت الأتوبيسات، وأشعلت النيران فى بعض المرافق.. كان الدكتور حلمى مراد وزيراً للتربية والتعليم، وقد انعقد اجتماع فى الاتحاد الاشتراكى لمناقشة هذه الأحداث.. وتحدث فيه حلمى مراد أمام جمال عبد الناصر وهاجم عمليات التخريب، وقال إنها ضد مصالح الوطن فى خطاب طويل».

«ورجعت إلى الأرشيف.. ووجدت هذا الخطاب».

«وتصادف أن طلبنى الدكتور حلمى مراد بعدها ليسأل عن عدم نشر تعقيب له على شىء نشرناه فى «الأخبار».. فقلت له: لن ننشر التعقيب».

«وسأل: كيف؟».

«قلت: لأننى ضد الحرية والديمقراطية! ولكننا سننشر لك شيئاً آخر».

«قال: ما هو؟».

«قلت: خطابك فى الاتحاد الاشتراكى الذى كنت تهاجم فيه التظاهر والتخريب».

«فقال: إذن أنت تتعقبنى».

«قلت: نعم».

«وبدأت خصومة سياسية عنيفة بعد ذلك بينى وبين الدكتور حلمى مراد.. وأنا الذى كنت ألح فى إقناع السادات بأن يستعين به وزيراً فى حكومته.. عن اقتناع كامل بكفاءته واستقامته».

«واتضح لى أن حلمى مراد لا يبقى فى خصومته على أى خيط رفيع للعلاقات الشخصية».

❑

ويظل موسى صبرى طيلة مذكراته حريصاً على انتقاد الدكتور محمد حلمى مراد والثأر منه إلى أن يأتى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك، وهو يروى فى موضع رابع من مذكراته بكل صراحة أن الدكتور محمد حلمى مراد طلب من الرئيس مبارك أن يخرجه من أخبار اليوم ، فما كان من الرئيس مبارك إلا أن رد عليه بأنه لا يوجد ضد موسى صبرى ما يشينه أو يجرحه:

«... وليس هذا أول موقف كريم للرئيس حسنى مبارك معى بعد وفاة السادات».

«لقد استقبل فى أول عهده عدداً من المعارضين.. وكان حلمى مراد أحد الذين استقبلهم.. وكان مطلب حلمى مراد من الرئيس مبارك أن يخرجنى من أخبار اليوم».

«وكان رد الرئيس القاطع: «لا يوجد ضد موسى صبرى ما يشينه أو يجرحه.. وهو رجل وطنى ، صاحب رأى واضح.. فلماذا أتخلص منه؟»».

«وكانت الحجج التى تقال لإخراجى من «أخبار اليوم».. إننى رجل السادات.. ولكل عهد رجاله.. وأننى لن أكون إلا صوت السادات».

«ولم يستمع حسنى مبارك إلى هذا المنطق.. بل إنه أصدر قراراً دون علمى بتعيينى عضواً فى مجلس الشورى!».

(٤٥)

ويجاهر موسى صبرى فى هذه المذكرات بعدائه لعدد آخر من الشخصيات المصرية بالإضافة إلى الدكتور محمد حلمى مراد ، ونحن نراه فى تحليله لموقفه من إسماعيل فهمى حريصا على إثبات مبررات كثيرة لانتقاده مع أن أحدها كفيل بأن يأخذ منه الموقف الذى أخذه بالفعل.

ولنقرأ هذا النص الشجاع على كل حال:

«... والحق أننى لم أكن مستريحاً للعمل الصحفى مع إسماعيل فهمى وزير الخارجية.. لعدة أسباب اكتشفتها بعد أن مارست التعاون الصحفى معه».

«هو أولاً معتد بنفسه إلى درجة الغرور.. وهو يتصور أنه يحرك سياسة العالم بأفكاره وتكتيكاته».

«وهو يريد أن يستثمر الصحافة فى تنفيذ مناوراته الشخصية».

«وهو لا يقول الحقيقة فيما يدلى به إلى الصحفى موضع الثقة».

«وكان يسيئنى أنه يتعمد أن يظهر فى الصور مع الرئيس السادات وقد استرخى فى مقعده، ووضع ساقاً على ساق، والسيجار بين يده وفمه.. وكنت أرى أن هذا مظهر غير لائق».

«ما علينا..».

«وكان هو يتصور أننى أدس له لدى السادات!! ولاحظت ذات صيف أنه كان يتعمد حجب الأخبار عن مندوبى «الأخبار».. بينما يمد بها مندوب «الأهرام».. ثم يشكو أن صحيفة «الأخبار» تقاطع وزارة الخارجية!».

«وقد زارنى مرة الدكتور أسامة الباز ـ وكان ساعده الأيمن ـ فى كابينتى بالإسكندرية، وصارحنى بأن إسماعيل فهمى لديه شعور بأننى أوقع بينه وبين السادات.. وذهلت وأكدت لأسامة أن هذا غير حقيقى.. وليس هذا من عادتى».

على أن أقصى هجوم يوجهه موسى صبرى ضد إسماعيل فهمى وأدائه يأتى فى إطار قد يتعجب له القارئ، ولكن المطلع على أدبيات التاريخ المعاصر وعلى حقائق الأمور فيها لا يعجب لما يرويه موسى صبرى فى مذكراته من أن إسماعيل فهمى طلب منه ـ ككاتب أو

كرئيس لتحرير الأخبار - أن يشاركه فى إدانة الفريق الشاذلى الذى كان فى ذلك الوقت مرءوسا لإسماعيل فهمى وزير الخارجية باعتباره سفيرا لمصر فى لندن.

وهذا هو نص ما يرويه موسى صبرى:

«وبعد أن عُين الفريق سعد الشاذلى سفيراً فى لندن أراد إسماعيل فهمى أن يبعده عن هذا المنصب.. وكان يريد تعيين سفير دبلوماسى من اختياره.. وقدم للسادات تقريراً بأن سعد الشاذلى أدلى بتصريحات فى حوار عام ضد سياسة مصر.. وضد السادات».

ربما أتوقف هنا لأتساءل: هل لم يكن موسى صبرى على علم بحقيقة الخطأ الذى وقع فيه الفريق الشاذلى وهو سفير لمصر فى لندن ؟ أم أن حبه النسبى للشاذلى وكراهيته المطلقة لإسماعيل فهمى جعلته يقفز على هذا الخطأ الذى تورط فيه الشاذلى حين قبل وهو سفير لمصر أن يحضر مناظرة فى التليفزيون البريطانى مع السفير الإسرائيلى! وفى العدد الذى أصدرته روزاليوسف بمناسبة عيدها الماسى تفاصيل ما يُروى من أن هذا اللقاء قد تم على الهواء بين السفيرين بدون أن يتحادثا إلى بعضهما مباشرة .

....

ونعود - على كل حال - إلى نص موسى صبرى:

«فأمر السادات على الفور باستدعائه وإجراء تحقيق معه.. واستدعاه إسماعيل فهمى وحاوره فيما هو منسوب إليه بحضور المشير الجمسى.. واعتبر أن التحقيق مراعاة لكيانه الأدبى.. وقال سعد الشاذلى إنه مستعد أن يجرى حديثاً صحفياً يكذب فيه هذه الافتراءات ضده، واشترط أن أجرى أنا معه هذا الحديث لثقته فى نزاهتى».

«ولم أكن أعلم بكل ذلك، وطلبنى إسماعيل فهمى لزيارته فى مكتبه، وروى لى ما جرى بمودة شديدة.. ثم قال لى:

«أريد أن توجه حديثك الصحفى معه إلى إدانته!!».

«وفوجئت بهذا الطلب.. وأحسست أنه يطعن كرامتى.. واعتذرت على الفور عن عدم إجراء هذا الحديث».

«واستدرك إسماعيل فهمى بسرعة وقال لى إنه لا يقصد.. وأنه يعنى أننى سأكتشف أنه لا يقول الحقيقة».

«وقلت لإسماعيل فهمى: سأجرى الحديث بكل أمانة وصدق».

«وانصرفت.. والتقيت بالدكتور أسامة الباز فى أثناء انصرافى، ورويت له غاضباً ما جرى، وقلت لست من هذا النوع من الصحفيين».

«وطيب أسامة الباز خاطرى بكلمات مودة ومجاملة».

«وقابلت الشاذلى فى منزله ونشرت حديثه كاملاً كما أدلى به دون أى تجن أو تعليق.. وكان ينفى تماماً كل ما نسب إليه».

❑

ويضرب موسى صبرى ـ بعد عدة صفحات ـ مثالا آخر لما يطلق عليه مناورات إسماعيل فهمى فيقول:

«وكنت لا أنشر تصريحات إسماعيل فهمى التى أجد أنها مغايرة للحقيقة. أذكر أننا كنا نحضر مع الرئيس مؤتمر عدم الانحياز فى سيريلانكا، وعلم الصحفيون أن السادات سيقابل الماريشال تيتو فى يخت كان يقيم فيه الرئيس اليوغوسلافى.. وسألنا إسماعيل فهمى عن موضوع هذا اللقاء.. فإذا به يقول:

«هذا لقاء تاريخى سوف تنتج عنه أخطر القرارات».

«كان هو يناور بإعطاء أهمية لهذا اللقاء لحاجة فى نفسه.. وشعرت بذلك ولم أنشر التصريح».

❑

ويصل موسى صبرى فى عدائه لإسماعيل فهمى إلى أن يصفه بالتناقض فى علاقته مع العرب، وينسب إليه شكواه الدائمة من أن السادات كان يضيع وقته مع العرب، بل ويتجنى موسى صبرى فى أن ينسب إلى إسماعيل فهمى أنه نصح السادات بترك الأمور تجرى على نحو ما كانت تجرى فى لبنان دون احتجاج. ولا أظن أن السادات فى مثل هذا الموقف كان يستمع إلى مثل هذه النصيحة من إسماعيل فهمى أو غيره ، ويبدو أن موسى صبرى لم يسمع من السادات التفاصيل التى رواها أحمد بهاء الدين فى كتابه عن قصة التدخل السورى فى لبنان والتى ننشرها بالتفصيل فى الباب الثانى من هذا الكتاب :

....

«وقد أظهر إسماعيل فهمى بعد استقالته بسبب زيارة السادات للقدس أنه نصير العرب، المؤمن بالقيادات العربية».

«وهذا غير صحيح، كان إسماعيل فهمى يشكو دائماً من أنه يضيع وقته مع العرب، وأن أسلوب تعاملهم هو الجهالة.. وكان يردد أنه مستعد أن يقابل دبلوماسياً أجنبياً عشرين ساعة.. ولا يضيع وقته عشر دقائق مع عربى!».

«وعندما قامت أحداث لبنان.. وعندما أرسل الأسد قواته إلى لبنان.. كان السادات يريد أن يقود حركة احتجاج.. ولكن إسماعيل فهمى أقنعه بالصمت وقال له: من حسن حظنا أنهم يضربون بعضهم البعض.. ولو لم يفعلوا لكان يجب أن نشجعهم على ذلك!».

(٤٦)

رأينا كيف أن موسى صبرى يعتز بأنه لم يتورط فى التعاون مع إسماعيل فهمى ضد الفريق سعد الشاذلى، ومع هذا فإن سعد الشاذلى يأتى هو الآخر فى قائمة الشخصيات المصرية التى حظيت بانتقاد موسى صبرى، شأنه فى هذا شأن إسماعيل فهمى، الذى ينتقده موسى صبرى بسبب موقفه من الشاذلى.

ويقدم موسى صبرى لحديثه المنتقد للشاذلى بأنه رفض أن يكون أداة لإسماعيل فهمى للتخلص من سعد الشاذلى ، وقد قرأنا القصة فيما نقلناه لتونا ، كما أنه ـ أى موسى صبرى ـ نشر أقوالا للجمسى تنفى إصابة الشاذلى بالانهيار عند حدوث الثغرة. وقد فعل موسى صبرى هذا بعد وفاة السادات فى كتابه «السادات.. الحقيقة والأسطورة».

ثم يتطرق موسى صبرى إلى الهجوم على تصرفات سعد الشاذلى ونشاطه خارج مصر، وحسنا فعل موسى صبرى بأن أورد نص حديث المجلة الألمانية مع الشاذلى فى العدد الذى صدر فى أسبوع اغتيال السادات، ونص حديث الشاذلى فى القبس الكويتية الذى نشر فى نفس اليوم الذى صدر فيه عدد المجلة الألمانية:

«... وهكذا رفضت أن أكون أداة فى يد إسماعيل فهمى وزير الخارجية لكى يتخلص من سعد الشاذلى».

«كما أننى صححت موقف الشاذلى فى كتابى «السادات الحقيقة والأسطورة» من الثغرة ، فقد نشرت على لسان المشير الجمسى أنه ليس صحيحاً ما قاله السادات من أن الشاذلى أصيب بانهيار لوقوع الثغرة».

«ولكننى لم أقر على الإطلاق نشاط الشاذلى خارج مصر بعد أن اتخذ مقراً له فى ليبيا، وكان من المهللين لمقتل السادات.. بل إنه زعم بأسلوب غير مباشر أنه كان من المدبرين لاغتيال السادات».

«وأفصح عن ذلك فى حديث نشرته له مجلة «دير شبيجل» الألمانية فى ١٢ أكتوبر ١٩٨١:

«السؤال: جنرال شاذلى.. لقد أعلنت منظمتك المسماة بتحرير مصر مسئوليتها عن حادث الاعتداء على حياة الرئيس السادات، تماماً مثل غيرها من المنظمات الأخرى.. هل أنت الذى أمرت رجالك باغتيال السادات؟».

«الشاذلى: إننا سعداء بأن تعلن أكثر من منظمة أنها اغتالت السادات.. إنه دليل على أن السادات كان مكروهاً من أناس عديدين، وأنهم يتسابقون للحصول على شرف اغتياله».

«السؤال: هل أعطيت الأمر أم لا ؟».

«الشاذلى: إن الأمر يستدعى.. اقرأ بياننا رقم واحد الذى قلنا فيه بمنتهى الوضوح إن واجب المعارضة المصرية هو اغتيال السادات، وأننا نعتبر تصفيته هى الخطوة الأولى لإزالة النظام الساداتى».

«ثم تحدث الشاذلى عن حسنى مبارك وقال إن مبارك ليس فى انحطاط ولا سفالة السادات، إنه صديق ورفيق حرب».

«ولكن الشاذلى عاد فى حديث صحفى آخر نشرته صحيفة «القبس» الكويتية فى نفس اليوم (١٢ أكتوبر) ليقول: «إننا لا نستطيع بسهولة قبول مواقف السيد مبارك لذلك قررنا مهاجمة النظام الذى نعتبره استمراراً لنظام السادات تحت اسم آخر».

«وسئل: «هل يتضمن النضال ضد مبارك اغتياله؟».

«وأجاب الشاذلى: يجب عدم استبعاد ذلك».

ويحرص موسى صبرى على أن يذكر بكل وضوح وشجاعة أنه هاجم الفريق سعد الشاذلى على هذه المواقف، وأنه حاول أن يقنعه بسحب دعاواه القضائية ضده. ويعقب موسى صبرى بما يوحى بأن الشاذلى لم يحفظ له الجميل. ثم يذكر أن القضاء رفض كل دعاواه ضد موسى صبرى.

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق والوقائع فإن موسى صبرى يختم حديثه عن الشاذلى بسطحية شديدة يكرر فيها آراء الشاذلى من اعتقاده أن أحمد إسماعيل هو الذى دس له عند السادات. ومن العجيب أن يفعل موسى صبرى هذا ببساطة ودون تعقيب مع أنه يردف بأن يذكر أن الشاذلى رفض أن ينشر موسى صبرى هذا على لسانه!!

ولو أن صديقا لموسى صبرى قرأ هذا النص العجيب لنصحه بحذف السطور الأربعة الأخيرة حفاظاً على صورته هو كموسى صبرى.. لكن الحقيقة أن موسى صبرى كان يتمتع بتلقائية محببة فى كثير من الأوقات وربما كان هذا من حسن حظ التاريخ المصرى المعاصر لأن هذه التلقائية تكشف لنا عما تخفيه الكتابات الخبيئة الملفوفة:

«وقد هاجمت تصريحات الشاذلى فى أكثر من مقال على صفحات «الأخبار».. ورفع ضدى أكثر من دعوى قضائية.. وقد طلبت من محاميه عبد الحليم رمضان أن يتصل به ليوقف هذه القضايا وأن يتذكر مواقفى السابقة معه وعلاقاتنا الشخصية، وأبلغنى المحامى أن الشاذلى رفض، وقد حكم القضاء برفض كل دعاواه ضدى».

«وكان الشاذلى يحمل فى قلبه مرارة شديدة من أنور السادات بسبب عدم الإنعام عليه بنجمة سيناء مع أبطال حرب أكتوبر، وكانت سوريا قد أعطته نجمة التكريم».

«وقال لى فى منزله: إنه كان يتمنى أن يكون تكريمه من مصر لا من سوريا».

«وكان الشاذلى مقتنعاً تماماً بأن المشير أحمد إسماعيل هو الذى دس له لدى السادات، والخلاف قديم بين الشاذلى وأحمد إسماعيل».

«وروى لى الشاذلى قصة خلافه القديم مع المشير أحمد إسماعيل فى منزله بعد حرب أكتوبر، لكنه رفض أن أنشرها على لسانه».

يجدر بنا أن نتأمل موقف موسى صبرى هنا من سلوك الشاذلى (الذى يروى شيئاً للصحافة ويحرص فى ذات الوقت على ألا تنسب الصحافة الرواية إليه) وأن نتساءل: هل لم يفتح هذا الموقف بالذات عينى موسى صبرى على طبيعة شخص الشاذلى، أم أنه فى ظل توازنات القوى فضل أن يحتفظ بعلاقته بالشاذلى وبخاصة أن أحمد إسماعيل لم يكن قد أعطى من الأحاديث الصحفية بعد النصر العظيم إلا حديثه لهيكل!!

(٤٧)

ونأتى بعد محمد حلمى مراد وإسماعيل فهمى وسعد الشاذلى إلى انتقادات موسى صبرى لبعض المقربين من الرئيس السادات، ويأتى فى مقدمة هؤلاء رابع الشخصيات التى تحظى بانتقاده وهو أشرف مروان، وقد أفاض موسى صبرى فى الحديث عن آرائه فى أشرف مروان وانتقاداته له فى كتابه عن السادات، وها هو لا يبخل على القارئ ببعض هذه الانتقادات فى هذا الكتاب أيضاً:

«... ولكننى لم أكن راضياً عن وضع أشرف مروان فى مكتبه.. الذى تطور فأصبح مركز قوة.. وبدأ أشرف مروان يستثمر هذا الوضع لصالحه الشخصى.. وكثيراً ما حدثت السادات فى هذا الأمر.. ثم لعبت دورا فى تحقيق المدعى العام الاشتراكى مع أشرف مروان

إلى أن اقتنع السادات أخيراً بإبعاده عن رئاسة الجمهورية.. ولما صدر قرار الإبعاد نشرت الخبر في برواز على ثلاثة أعمدة في الصفحة الأولى من «الأخبار» مع قصة صحفية عن أسباب الإبعاد تحت عنوان «سقطت دولة أشرف مروان».. وغضب السادات.. وامتنع عن الرد على تليفوني.. وقررت الاستقالة.. وتدخلت السيدة جيهان السادات واتصل بي السادات وسوى الموقف».

□

وفي موضع آخر يكرر موسى صبرى نفس هذا المعنى مع بعض اختلافات طفيفة في تفصيلات الوقائع فيما يتعلق بأشرف مروان، ولعلنا نتأمل من هذا التكرار مع الاختلافات الطفيفة أبرز سمات الكتابة الصحفية عند موسى صبرى، وهي التلقائية الشديدة والاعتماد على الذاكرة وتفضيل السرعة في التعبير عن المعنى دون الحرص على إثبات النصوص السابقة بنفس الحذافير ويقول:

«ولما قلت له في وقت مبكر إن أشرف مروان أصبح مركز قوة ، سخر منى وغضب وقال: ما عنديش مراكز قوة».

«وعندما انتهى به الأمر إلى إبعاد أشرف مروان عن العمل في رئاسة الجمهورية كتبت مقالاً في الصفحة الأولى من «الأخبار» في برواز على ٣ أعمدة بعنوان «سقطت دولة أشرف مروان» وغضب السادات، ورفض أن يتحدث إليّ في التليفون، وقدمت استقالتي، ولكنه صالحني في اليوم التالي».

ونأتي إلى الشخصية الخامسة وهي شخصية عثمان أحمدعثمان ، ونبدأ بهذه الفقرة العابرة التي تدلنا على طبيعة وحقيقة موقف صحفي بارز كموسى صبري من اقتصادي بارز كعثمان أحمد عثمان :

«وقد فشلت كل محاولاتي مع السادات بالنسبة لوضع المهندس عثمان أحمد عثمان.. حتى أصدر عثمان كتابه عن تجارب حياته، وفيه هاجم ذمة جمال عبد الناصر، فكانت القطيعة التي أعلنها السادات.. ومنع عثمان من دخول بيته وانتهت الأزمة باستقالة عثمان من الوزارة».

□

وفي أكثر من موضع من هذه المذكرات يعود موسى صبري إلى الحديث عن انتقاده المستمر لعلاقة الرئيس السادات بأشرف مروان وعثمان أحمد عثمان، ومن العجيب أن

ينظر موسى صبرى إلى عثمان على أنه مجرد واحد من أصحاب الملايين وينسى الجانب الآخر من عثمان، وهو أنه هو الآخر ابن من أبناء الشعب:

«كما ناقشت الرئيس السادات طويلاً، فى موضوعين جوهريين.. صلته بالمهندس عثمان أحمد عثمان، وهو ابن الشعب الفقير.. وعثمان من كبار أصحاب الملايين.. وكيف أنها تؤثر على الرصيد الشعبى للرئيس السادات.. ثم حمايته لأشرف مروان فى منصبه برئاسة الجمهورية، بعد أن أصبح مركز قوة وأثرى».

(٤٨)

وتتضمن مذكرات موسى صبرى صفحات طوالا عن بعض الوقائع السياسية فى عهد الثورة وقبيل هذا العهد، مما أتيح له الاطلاع عليه بحكم عمله. وفى الحقيقة فإن موسى صبرى ظلم نفسه فى الأسلوب الذى تناول به مثل هذه الأحداث، فهو فى ظل العجلة فى إعداد هذا الكتاب قد لجأ إلى الإسراع غير المستحب فى العرض ، فلا هو قدم الموضوعات بطريقة كاملة، ولا هو قدم مذكراته وذكرياته عنها بطريقة وافية، ولا هو أعاد نشر ما نشر من قبل بصورة مقنعة ، وإنما كان فى رأيى أقرب إلى رئيس مجلس الإدارة الذى أخذ يشير لسكرتيرته على بعض فقرات تنقلها من ملف كبير، ثم قدم لهذه الفقرات ببعض مقدمات سريعة.

وعلى الرغم من هذا الأسلوب «السريع» فإن المادة المتاحة أمامنا تظل ذات قيمة كبيرة فيما يتعلق بما تضمنته وعرضته وأتاحته من زوايا كثيرة. وخذ على سبيل المثال الروايات التى قدم بها موسى صبرى ذكرياته المبتورة عن محاكمة عدلى لملوم وعن محاكمة خميس والبقرى، وعن الوزارات التى تشكلت فى الشهور الأخيرة قبل الثورة.

وليس من شك أن السبب فى هذا الذى يبدو وكأنه ضعف فنى فى هذه المذكرات لم يكن ـ فى حقيقة الأمر وعلى خلاف ما قد يتصور القراء ـ إلا بسبب حسن الأخلاق. فلم يقدم موسى صبرى هذه الصور بهذه الطريقة الخالية من التنظير والأيديولوجيا واصطناع الفكر إلا لأنه كان يتمتع بقدر كبير من السمو الخلقى فى ممارسة المهنة. وقد تكون هذا القدر من السمو بصورة طبيعية كنتيجة لخلاص موسى صبرى من التحيزات والرؤى الضيقة وترفعه عن مثل هذا السلوك ، واعتزازه بأخلاقه ونجاته من الوقوع فى شراك العمالة وضيق الأفق.

ولاشك ـ بعد هذا ومع هذا أيضا ـ فى أن مذكرات موسى صبرى تحفل بلمحات مهمة عن وقائع خطيرة فى تاريخنا المعاصر، ومن ذلك أنه حريص على أن يؤكد فى عفوية على حقيقة أن قضية الأسلحة الفاسدة انتهت إلى براءة جميع المتهمين فيها. وهو يروى ما يكاد ينفرد به من أن الثورة (من خلال وزير الإرشاد القومى فى ذلك الوقت محمد فؤاد جلال) كانت حريصة على منع نشر حكم البراءة ، وأن الوزير المسئول قال يومها إن نشر هذا الحكم يهدم أساسا قامت عليه الثورة :

«وهنا أتوقف قليلاً.. دارت الأيام وقامت الثورة.. وعرف تاريخياً أن الأسلحة الفاسدة هى أحد الأسباب التى دعت الضباط الأحرار للتفكير فى الثورة. ثم نظرت محكمة الجنايات القضية خلال العام الأول من الثورة ، وقضت ببراءة جميع المتهمين من جريمة تقديم أسلحة فاسدة ، أو الحصول على كسب غير مشروع فى بيعها للجيش. وأذكر أن فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى، والرقيب العام على الصحف، جاء إلى صالة تحرير «الأخبار» فى ساعة متأخرة من الليل، وهو فى قمة الاضطراب، وطلب رؤية «بروفات» الحكم.. وأمر بمنع نشرها.. وهو يردد فى غضب: «هذا الحكم يهدم أساساً قامت عليه الثورة».. وهكذا حجب الحكم عن الرأى العام».

(٤٩)

على أن ما يهمنا أكثر من هذا [وبخاصة فى تناولنا لهذه المذكرات فى إطار الحديث عن مذكرات الصحفيين فى عهد الثورة] هو أن ننقل للقارئ تصوير صاحب المذكرات لبعض مصاعب المهنة الصحفية فى نهاية عهد عبد الناصر .

ومن أمثلة هذه المصاعب ما يرويه عن ذلك التناقض فى التوجيهات الصادرة من محمد فايق وزير الإرشاد القومى، وكان أحد رجال المجموعة البارزة فى نهاية عهد عبد الناصر ، ومن محمد حسنين هيكل من ناحية أخرى ، وهذا المثل الذى يقدمه موسى صبرى يرينا بوضوح كيف كان اختلاف وجهات النظر فى النخبة الحاكمة لا يؤدى إلى التكامل وتقسيم الأدوار وإنما إلى الارتباك والصراع وتضارب الأدوار:

«مثلاً اتصل بى محمد فايق وزير الإعلام [يقصد الإرشاد القومى]، وأقنعنى بضرورة مهاجمة الحكومة الإيطالية لمساعدتها لإسرائيل ضد مصر.. وكانت لدينا معلومات أن هناك

أسلحة إسرائيلية (أغلب الظن دبابات) أعيد تصنيعها فى إيطاليا لحساب إسرائيل بإضافة معدات فنية إليها.. وهكذا قال لى فايق وزير الإعلام.. وكتبت فى هذا المعنى».

«واتصل بى هيكل وكان رئيساً لمجلس إدارة «أخبار اليوم».. يستفسر عن سبب كتابة هذا المقال العنيف.. وأوضحت له ما جرى.. وبدا من هيكل استنكار لتصرف وزير الإعلام الذى لا يعلم الحقائق. وفهمت من هيكل أن سياستنا بعد الهزيمة هى كسب أصدقاء، لا كسب خصوم جدد».

□

ثم لنقرأ ما هو أهم من ذلك بكثير من زاوية دراستنا لدور الصحافة وعذابها كما تبين عنه هذه المذكرات. ففى هذا الكتاب رواية مهمة تبين لنا بوضوح كيف أن الصحفيين السياسيين المخضرمين من أمثال الأستاذ محمد التابعى كانوا قد اكتشفوا وبسرعة أن الاتحاد السوفيتى قد تورط فى هزيمتنا فى ١٩٦٧، وقد عبر بعضهم عن هذا فيما كتب بعد الهزيمة، ومع هذا فقد كانت القيادة السياسية غير راغبة فى تناول الموضوع من هذه الزاوية، وهكذا اضطر محمد التابعى أن ينفى بنفسه ما كان قد أوضحه، وقد تولى تلميذان من تلاميذه هما هيكل وموسى صبرى إعادة صياغة اعتذاره برؤية مناقضة لرؤيته الصائبة التى عبر عنها فى وضوح قبل أن يضطر إلى أن يعتذر عنها بهذا الأسلوب الذى نقرأ قصته فى مذكرات موسى صبرى:

«وكان الأستاذ محمد التابعى قد علق فى يومياته بالأخبار على الهزيمة، متهماً الاتحاد السوفيتى بالتخلى عنا».

«ونشرت «الأهرام» فى برواز رأى الأهرام أن هناك حملة مدبرة مقصودة ضد الاتحاد السوفيتى».

«وحدث لقاء بين التابعى وهيكل.. واتفق أن يكتب التابعى تصحيحاً لمقاله ينفى فيه اتهامه للاتحاد السوفيتى بأنه سبب الهزيمة بأسلوب لائق».

«وكتب التابعى فقرة تحت عنوان «رأى الأهرام» تنفيذاً لاتفاقه مع هيكل.. واتصل بى هيكل قبل نشر سطور التابعى وقرأتها له.. وطلب منى إرسال البروفة وأجرى بها تعديلاً بالشطب والإضافة».

«كتب التابعى فى ١٥ يونيو ١٩٦٧:

«نشرت جريدة «الأهرام» فى عددها الصادر أمس الأول (الثلاثاء) كلمة داخل إطار عنوانها «رأى للأهرام».. وقد قالت فيها إن هناك حملة مدبرة مقصودة ضد الاتحاد

السوفيتي، وهذه الحملة تغذيها بعض الدوائر الاستعمارية (أضاف هيكل: ويجب أن نفتح عيوننا عليها، ولا ننساق فيها ولو بحسن النية)».

«ولما كنت أول من كتب في هذا الموضوع فقد ذهبت وقابلت الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وسألته: هل هو يقصدني بهذه الكلمة ؟ فقال لي: إن اسمي لم يخطر لأحد ببال عندما كتب الأهرام هذه الكلمة».

«ثم سألني: هل أنت تنكر مساعدات الاتحاد السوفيتي لنا ؟!».

«قلت: كلا.. فقد وقف السوفييت معنا في أزمات كثيرة، وقدموا لنا مساعدات كبيرة.. منها مثلاً مساعدتهم لنا في بناء السد العالي.. وتزويدهم لنا بالأسلحة.. وإرسال كميات ضخمة من القمح عندما امتنعت حكومة إسرائيل التي تقيم في البيت الأبيض بواشنطن، عندما امتنعت عن بيع القمح لنا».

«ومضيت أقول: إنني لا أنكر هذا كله».

«وهنا قال الأستاذ هيكل :

«هذا هو إحساسي أنا أيضاً.. وكما قلت له ينبغي ألا ننساق وراء عواطفنا، وألا ننسى (هذه الجملة شطبها هيكل) أن الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية هم من أهم أصدقائنا.. وهم يقفون اليوم إلى جانبنا».

«ووافقته على ذلك».

«ثم اتصل بي هيكل وأملاني فقرة تضاف إلى سطوره تقول:

«وقد استغلت إذاعة لندن وصحفها، كما استغلت إذاعة إسرائيل وصحفها ما كتبته على أوسع نطاق ، وهكذا كان انسياقي وراء عواطفي سبباً في أنني قدمت لأعدائنا سلاحاً يحاربوننا به».

«ثم عاد هيكل وطلب مني حذف هذه الفقرة الجديدة التي أملاها».

(٥٠)

ولاتخلو ومذكرات موسى صبري من كثير من التفصيلات التي تتعلق باستراتيجات مصر في عهد الرئيس السادات، ومع أن القارئ كان يتوقع قدراً أكبر من التفصيلات في هذا الكتاب إلا أن الكتاب يضم بعض اللمحات الذكية بالفعل.

ويبدو موسى صبرى حريصاً على أن يؤكد فى مذكراته على معنى مهم وهو أن الاتحاد السوفيتى فى ١٩٧٣ لم يكن مشجعاً على خوض مصر الحرب، وإنما كان يهدف بكل طريقة ممكنة إلى منع مصر من دخول الحرب، ويبدو موسى صبرى فى هذه المذكرات وكأنه كان غير واع لتطورات السياسة الدولية بالدرجة الكافية، حتى إنه يكاد يصدق أن الاتحاد السوفيتى كان يساعدنا قبل هذا على الحرب.. ومع أن هذا ليس موضوعنا الآن إلا أن قراءة هذا النص لموسى صبرى ستفيدنا كثيراً فى فهم كثير مما عُمى على شعبنا العظيم مدة طويلة من الزمن:

«ولكن موقف الاتحاد السوفيتى من الحرب تغير بعد ذلك إلى النقيض، عندما اقتربنا من الأيام الحاسمة، كانوا ينصحون بعدم الحرب، لأننا لا نعرف آثار الحروب.. وأن الأجدر بنا أن نسعى إلى السلام، وأن نتصل بالقوى المحبة للسلام فى إسرائيل.. وقد زارنى فى مكتبى الأستاذ خالد محيى الدين ومعه عدد من أعضاء اللجنة المركزية فى الاتحاد السوفيتى، وكان حوار السوفييت متجهاً كله إلى هدف واحد.. وهو ألا نحارب، وقد نشرت ذلك فى حينه».

(٥١)

وفى هذا الكتاب فقرة سريعة شأن كثير من فقرات موسى صبرى تنبئنا بكل وضوح أن إسماعيل فهمى كان حريصا على العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتى، وهى شهادة مهمة من ناحيتين:

من ناحية لأن موسى صبرى لا يحب إسماعيل فهمى ولا يرتاح له، وقد عبر عن هذا فى أكثر من موضع من كتاباته، وبالتالى فليس من الوارد التشكيك فى صدق ما يرويه فى هذه الفقرة عن رأى إسماعيل فهمى لأنه ليس من معسكر المدافعين عنه لا بالحق ولا بالباطل.

ومن ناحية أخرى لأن كثيرا من اليساريين يزعمون أن إسماعيل فهمى كان أحد أسباب تدهور العلاقات المصرية ـ السوفيتية، ولكننا عندما نقرأ هذه الرواية لموسى صبرى نجد أن الإسراع فى تدهور العلاقات المصرية ـ السوفيتية لم يكن فى حاجة إلى إسماعيل فهمى ولا إلى موسى صبرى، وربما لم يكن فى حاجة أيضاً إلى أنور السادات نفسه فقد كان

القادة السوفييت يتمتعون بقصر نظر شديد جعلهم يتكفلون بما هو أكثر من التدهور السريع.

....

«كان إسماعيل فهمى وزير الخارجية قد دعانى إلى فنجان قهوة فى مكتبه قبل أحداث يناير بأكثر من شهر.. وقال لى إن الروس [يقصد السوفييت] مستاءون جداً من هجومى على سياستهم.. صحيح أن السادات يهاجم ، ولكنه رئيس الدولة ولهذا حسابات خاصة، وطلب منى من أجل الصالح العام أن يتوقف الهجوم وأن أحاول إصلاح الموقف، ووافقت على ذلك بطبيعة الحال، لأننى ملتزم بسياسة الدولة فى الشئون الخارجية».

«وكتبت مقالاً فعلاً.. واتصل بى إسماعيل فهمى سعيداً وقال إنه قرأ المقال أربع مرات وامتدح صياغته، فليس فيها تراجع، ولكنه فتح الباب للتفاهم والعلاقات الحسنة».

«ثم وقعت أحداث ١٨ و١٩ يناير.. وفوجئت بتعليقات معادية من وكالة «تاس» السوفيتية مؤيدة لما جرى ، وأطلقت عليه أنه انتفاضة شعبية».

«فاتصلت بإسماعيل فهمى لأسأله الرأى فى هذا التحول.. بعد أن اعتدل موقفنا.. ولم أجده».

«واتصلت بممدوح سالم رئيس الوزراء الذى قال إن هذا أمر يقرره الرئيس. وتحدثت إلى السادات وقال لى يجب الرد على هذا الهجوم بكلمات قاسية.. إن إسماعيل فهمى مخدوع فى السوفييت.. وسوف يتبين الحقائق».

....

«كانت المخابرات برئاسة كمال حسن على قد حذرت قبل الأحداث ببعض الوقت، بأن التنظيمات الشيوعية تستعد للقيام بتحرك ضد النظام».

«وقد تدارسوا هذا التقرير مع مباحث أمن الدولة.. وانتهى الرأى إلى القيام بحركة وقائية.. بمعنى اعتقال القيادات الشيوعية لإجهاض التكتيك».

«ولكن السادات رفض.. ولعله رفض لكى يعطى إسماعيل فهمى فرصة لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى التى كانت قد ساءت بعد حرب أكتوبر».

وفيما يبدو فإن توتر علاقة إسماعيل فهمى بالصحفيين لم يقتصر على موسى صبري ، وربما يكون من المفيد أن أنقل للقارئ ما يرويه صلاح حافظ فى حديثه مع رشاد كامل (صباح الخير: ١٩ أبريل ١٩٨٤) عن واقعة الاحتجاب الوحيد لروز اليوسف ، وهو ما

نشرته الأهرام فى الصفحة الأولى على أنه عطل فنى، وبوسعنا أن نفهم دلالات ما يرويه صلاح حافظ :

«هو كان عطل فنى وليس عطل فنى.. والذى حدث أن السفيرالمصرى فى لندن وقتها وكان سعد الدين الشاذلى أجرى معه حوار فى التليفزيون.. وفى نفس الوقت أجرى حوار مع السفير الإسرائيلى وقتها. المهم أننا ترجمنا الحديث كاملا وقررنا نشره فى روز اليوسف، فى نفس الوقت على ما أذكر كانت هناك مفاوضات فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل، المهم أنه طلب منا إرجاء نشر الحديث.. واقتنعنا من منطلق أن ذاك قد يضر بموقف المفاوض المصرى.. بالطبع كانت هناك استحالة فنية وطباعية لأن نستبدل بالحديث المنشور مادة أخرى ، وأبلغنا ذلك المسئولين ونشرنا الخبر فى الأهرام أن روز اليوسف لن تصدر هذا الأسبوع لأسباب فنية!».

«وبعد ذلك بفترة قصيرة سافر إسماعيل فهمى وزير الخارجية إلى موسكو لإجراء مفاوضات مع السوفييت.. وكنت معه فى تلك الرحلة، ونحن فى الطائرة جاء ذكر حكاية عدد روز اليوسف فقال لى بمنتهى الراحة النفسية وبهدوء شديد: الحقيقة قالوا لى على موضوع روز اليوسف.. فأنا قلت بلاش نشر الموضوع.. فلما قالوا ده صعب فنيا قلت لهم بسيطة العدد ما ينزلش السوق يتصادر».

«ويكمل صلاح حافظ: وقلت له يومها.. ياريت كانت روز اليوسف اتصادرت، أنا لو أعرف كده كنت نزلت المجلة السوق وتركته يصادر بمعرفة الحكومة.. وساعتها تقدر تعرف قيمة الصحافة، وبالتحديد قيمة روز اليوسف!».

(٥٢)

ويعبر موسى صبرى فى كثير من فقرات مذكراته عن بعض المشاعر المضطربة التى ظلت ذاكرته تحتفظ بها رغم مرور السنوات، ومن ذلك حرص موسى صبرى على رواية ذكرياته عن محاكمة عدلى لملوم وعن محاكمة خميس والبقرى، وهى تجارب مزعجة لمن كان فى مثل سنه «الشاب» ومكانته الصحفية «المتقدمة» فى هذا الوقت الباكر من الثورة، ويبدو أن العقل اللا واعى لموسى صبرى قد أراد أن يدلنا على العوامل المترسبة فى فكره تجاه الثورة منذ مرحلة مبكرة، لهذا فإنه يروى كل هذه التفصيلات عن محاكمة الشيوعيين (خميس والبقرى) والإقطاع (الملوم) والإخوان.

ومن هذه القصص قصة الحوار الذى دار بين عضو مجلس قيادة الثورة جمال سالم حين كان رئيسا لهيئة المحكمة التى تولت محاكمة الإخوان المسلمين وبين أحد المتهمين فى هذه القضايا.

يروى موسى صبرى كيف أنه هو ومَنْ شهدوا هذا الموقف كانوا مشفقين على هذا المتهم الذى كافح جمال سالم من أجل توليه منصب مدير مصلحة الكبارى، ومع أن اسم هذا المتهم محمد كمال خليفة لا يحظى بتكرار كثير فى الكتابات عن هذه المحكمة (أو المحاكمة التى تولتها) ولا عن الإخوان المسلمين، إلا أن الموقف الإنسانى الذى يرويه موسى صبرى من ذاكرته جدير بالتأمل:

....

«لم أكن أمام رئيس محكمة.. وأمام متهم.. بل كنت أمام صديقين أو شقيقين أحدهما يعتصر الكلمات من قلبه فى مرارة وألم وهو يحاسب الثانى: ألم أقل لك ياكمال.. ألم أحذرك.. ألم أنصحك.. بدل المرة مرات.. هل كانت نصائح مخلصة؟».

«فيجيب المتهم الدكتور محمد كمال خليفة مدير مصلحة الطرق والكبارى:

«نعم.. أنا لا أنكر.. ولم أنكر أنها كانت نصائح مخلصة».

«الرئيس (فى ألم أعنف): كنا نريد أن نتجنب هذا الموقف.. كنا نريد أن نتجنب هذا المصير».

«ويضيف قلب الصديق معبراً فى صوت نابض:

«البلد كلها كانت بتقول إننا بنحابى الإخوان.. خايفين من الإخوان.. ضالعين مع الإخوان.. وما كانش بيهمنا الكلام.. وأظنك تعلم أننى كافحت سنة ونصف لغاية ما جبتك مدير مصلحة الكبارى.. ونقلتك من كلية الهندسة».

«المتهم: هذا صحيح».

«الرئيس: أنا بأقول الكلام ده علشان أبرأ ذمتى.. ليه؟ (ثم يوجه الرئيس كلامه إلى الحاضرين).. مش لأنه أمين.. يصح نلاقى أمناء، ونزهاء كثير.. ولكن لأنه الوحيد فى مصر الذى يصلح لهذا العمل».

«ويلتفت جمال سالم إلى كمال خليفة متسائلاً: عرفت الآن مع أى أناس كنت بتشتغل؟ عرفت مدى إيمانهم؟ عرفت إزاى كانوا يستخدمون الدين للتضليل؟ ولكنك رفضت إلا أن تستمر».

«ويقدر المتهم هذه الروح البارة.. وتبدو إجاباته متفقة مع سلامة منطقه وهو يناقش رئيس قضاته.. إنه يعبر عن نفسه فى صدق عندما يقول: إننى لم أكن أتصور أن عقلاء يصلون إلى ارتكاب هذه الأعمال الجنونية».

«الرئيس: أهو حصل ياسيد كمال».

«فيطرق كمال خليفة قليلاً.. ويلتفت إلى رئيس المحكمة قائلاً فى ثقة من أن سامعه مصدق لكل كلمة تخرج من فمه : أرجو أن تقدروا أننى كنت دائما آمل فى الإصلاح.. كل إنسان يعيش على الأمل.. ولا يستطيع إلا هذا».

«الرئيس (يهز رأسه أكثر من مرة آسفاً): أدى الأمل. أدى النتيجة».

«ولعل القارئ يسألنى: لِمَ بكيت؟ وأجيب نيابة عن جميع من شهدوا هذا الموقف من المحاكمة.. كانت عواطفنا مشفقة على هذا المتهم».

(٥٣)

ولأننا لانزال فى الباب الأول من كتاب يتحدث فى الأساس عن مذكرات الصحفيين وعن دور الصحفيين وعن معاناة الصحافة، فلابد لنا أن ننقل عن موسى صبرى ما يرويه فى هذه المذكرات عن قصة معاناة قاسية تعرض لها أحد رؤساء تحرير جريدة الجمهورية بوشاية سريعة، لكنها ـ أى الوشاية ـ كانت كفيلة بتدمير مستقبل حياته كلها وليس مستقبله الوظيفى فحسب:

«... وكان إبراهيم نوار يتولى «السهرة» فى الجريدة ، ثلاثة أيام كل أسبوع.. ويشرف على الطبعتين الأولى والثانية.. ويكتب «اليوميات» أسبوعياً، ويكتب بين الحين والحين تعليقاً سياسياً.. لكن مسئوليته الأولى كانت فى إدارة العمل».

«وذات ليلة كنت فى مكتب كامل الشناوى، وكان يتلقى مكالمة تليفونية من الدكتور عبد القادر حاتم وزير الإعلام.. ورأيت وجه الشناوى يكفهر، وقد بدا عليه ضيق شديد، وتحولت تحيته الضاحكة عند بدء المكالمة، إلى صمت حزين بعد أن استمع إلى حديث حاتم معه.. ثم اقتصر على القول : حاضر.. حاضر.. وأقفل السماعة.. وصمت طويلاً».

«ماذا يا كامل بيه؟».

«وتردد فى الإجابة ثم قال: لا أعرف كيف أتصرف.. مصيبة.. كارثة».

«وزادت لهفتى».

«خيراً».

«وأجاب: صدر قرار من الرئيس عبد الناصر بفصل إبراهيم نوار، ورفع اسمه من برواز رؤساء التحرير، وعلىّ أن أنفذ فوراً!».

«وسألته: لماذا؟».

«أجاب: لا أدرى».

«والحقيقة أن الدكتور حاتم أبلغه بالأسباب، ولكنه تظاهر أمامى بعدم العلم».

«وأصبت بصدمة قاسية. كيف يفصل صحفى كبير بقرار تليفونى دون معرفة الأسباب! وماذا نقول للمحررين عندما يسألوننا عن سبب هذا الفصل المفاجئ ؟!».

«واستطاع كامل الشناوى أن يبلغ إبراهيم نوار القرار بلباقة شديدة.. على أنها أزمة عابرة وسوف تمضى.. وأنه سوف يعرف الأسباب.. ولابد من حل.. إلى آخر كلمات المجاملة التى تقال فى مثل هذه المناسبة!».

«واستمر الأمر سراً فترة طويلة».

«ثم بدأت الأنباء تنساب.. وكانت مفاجأة محزنة مضحكة بالنسبة لنا جميعاً.. وكنا مقتنعين تماماً بما لا يقبل الشك أنها أسباب كاذبة ملفقة».

«لقد تلقى جمال عبد الناصر تقريراً من المخابرات بأن إبراهيم نوار عضو فى جمعية سرية لتبادل الزوجات والأزواج! وأن أعضاء هذه الجمعية هم من الأزواج والزوجات المنحلين، الذين يعقدون اجتماعات وسهرات مبتذلة ، يختلط فيها الحابل بالنابل بلا أية معايير أخلاقية!».

«وكان هذا التقرير من محض خيال مريض.. لأن إبراهيم نوار رجل فاضل، كما أن زوجته سيدة فاضلة ، وهى أم ممتازة، وربة بيت، وليست من النوع الذى يحضر حفلات أو سهرات.. وكنا جميعاً نعرفها عائلياً، ولها منا كل الاحترام».

«وكان بحثنا عمن كتب هذا التقرير الملفق للقضاء على سمعة ومستقبل إبراهيم نوار».

«واهتدينا إلى أنه من اختراع ضابط فى المخابرات كانت بينه وبين إبراهيم نوار ضغائن شخصية.. وأراد أن ينتقم منه هذا الانتقام الرخيص».

«ولجأنا إلى كل السبل لكى تصل الحقيقة إلى جمال عبد الناصر».

«والمؤسف أن ذلك استمر وقتاً طويلاً.. واستعنت فى هذا بوجيه أباظة الذى يعرف إبراهيم نوار حق المعرفة.. كما استعنت بمصطفى أمين.. وكنا قد تصالحنا.. وأخيراً وصلت الحقيقة إلى عبد الناصر وألغى القرار!».

«وعاد إبراهيم نوار بكل تقدير واحترام زملائه له.. وبكل الاستنكار لهذا الأسلوب الدنىء الذى اتبع معه»

(٥٤)

وليس من شك أن موسى صبرى بصفة عامة وكتابه الذى بين أيدينا (أيضا) يمثل مرجعاً مهماً لدراسة تطور العلاقات المصرية ـ الليبية فى عهد الرئيس القذافى، وربما تجدر الإشارة إلى أن موسى صبرى نفسه قد توفى قبل أن يعود القذافى إلى تحسين علاقته مع مصر، ومع هذا فإننا نشهد على صفحات كتاب موسى صبرى وصفاً صادقاً ودقيقاً لتنامى العلاقات المصرية ـ القذافية إن صح التعبير.

وينجو موسى صبرى فى وصفه وتسجيله لهذه العلاقات من النرجسية والأنانية والشوفونية والأيديولوجية، ومن حسن الحظ أنه نجا فى هذا الوصف والتسجيل من هذه الصفات الأربع جميعاً، لهذا فإن كتاباته ستظل تمثل المرجع الحى والدقيق لكثير من جزئيات هذه العلاقات فى مراحل تطورها المختلفة.

وقد ساعد موسى صبرى على الوصول بهذا التسجيل الدقيق والحى إلى هذه الدرجة من الاحترام عامل مهم هو أنه لم يكن طيلة الأعوام التى شهدها حريصاً على أى شىء فيما يتعلق بعلاقته بالقذافى، ولم يكن متورطا معه فى أى اتفاق أيديولوجى أو تاريخى وهمى، ولهذا يبدو تناول موسى صبرى لجزئيات هذه العلاقات محايداً ومتزناً.

وليس كتابنا هذا مجالاً لاستعراض كل ما رواه موسى صبرى عن تصرفات القذافى وتطورات العلاقات، لكن من الضرورى أن نشير إلى الروح العامة المسيطرة على رؤيته واستنتاجاته ، ومن المفيد أن نشير على سبيل المثال إلى أن موسى صبرى أورد النص الكامل لحوار القذافى مع أسرة أخبار اليوم والصحفيين والمفكرين، وهو نص جميل وثرى وحافل

بكثير من الشجاعة والحكمة التى التزم بها هؤلاء المصريون الذين حضروا هذا اللقاء ولم يستنكفوا أن يحاولوا فتح الآفاق الصائبة أمام رئيس شاب كانت التجربة تنقصه.

وعلى أى الأحوال فلنقرأ هذا التلخيص الجيد الذى يشخص به موسى صبرى تطور العلاقات:

«وبدأت خلافات عديدة تثور بين ليبيا ومصر سببها الأول والأخير إصرار القذافى على وحدة ثورية.. واقتناعه أنه خليفة عبد الناصر فى زعامة العالم العربى».

❑

ويشير موسى صبرى إلى أن الدكتور رفعت المحجوب لعب دوراً مهماً لصالح الرئيس السادات فى تهدئة طلاب جامعة عين شمس الذين كانوا يستجيبون لتحريض الرئيس القذافى:

«وبدأت قوى ليبية تحرض الطلبة فى الجامعات، وبالذات فى جامعة عين شمس.. وقد اجتمعت بقيادات طلبة هذه الجامعة ثلاثة اجتماعات طويلة تجاوز مجموعها الخمس عشرة ساعة.. ووجدتهم غير قابلين للمناقشة!».

«وقصد إليهم الدكتور رفعت المحجوب بوصفه أستاذاً جامعياً وألقى محاضرة سياسية رائعة.. حدثت السادات عنها.. وكانت الصلات مقطوعة بينه وبين السادات.. ثم ألقى الدكتور رفعت محاضرة ثانية حدثت عنها السادات أيضاً.. وبدأ بعدها السادات يفكر فى الاستعانة السياسية بالدكتور رفعت.. ثم اختاره أميناً عاماً للجنة المركزية.. ولكن الدسائس عاقت استمرار هذا التعاون ، خاصة بعد أن أعلن رفعت المحجوب تصريحه المشهور عن «القطط السمان».. وكان يقصد مَنْ أصابهم ثراء غير مشروع».

هكذا يبدو لنا بالإيحاء أن نجم المحجوب قد صعد عند السادات بسبب دوره البارز فى وقف استجابة الطلبة لتحريضات القذافى. وهى نقطة مهمة تغاضى عنها المحجوب نفسه فيما رواه عن تاريخه وهو قليل بالطبع.

❑

وفى موضع آخر من كتابه يتحدث موسى صبرى عن الرئيس القذافى وموقفه فى حرب ٦ أكتوبر، وهو الموقف الذى لا تزال آثاره النفسية المؤلمة والصعبة عالقة بأذهان المصريين جميعا وبخاصة أبطالنا الذين خاضوا هذه الحرب وفوجئوا بتصرفات القذافى فى أثنائها.

ومن العجيب أن موسى صبرى يتطرق لواقعة اختلاق التقديرات والرأى فيما يتعلق

بمبدأ حضور القذافى جلسة مجلس الشعب المخصصة لتكريم أبطال حرب أكتوبر، وهى الواقعة التى تناولها أيضاً أحمد بهاء الدين فى كتابه «محاوراتى مع السادات»، [وسنعرض ما يرويه أحمد بهاء الدين فى الباب الثانى من هذا الكتاب] لكن موسى صبرى يقدم لنا المعلومة هنا بطريقة متطرفة فلا يذكر أن هناك اختلافا كبيرا وآراء كثيرة، لكنه يختزل الأمر فى أن نائبة واحدة فقط هى التى اعترضت على حضور القذافى مع أن الرأى لم يؤخذ على مستوى الأعضاء نداء بالاسم حتى يتم تحديد هذا ، وإنما تم كما هو معروف ومتوقع فى دوائر ضيقة ، كذلك فإن موسى صبرى حريص بحسن نية أو بسلاسة قلم على توريط السيدة جيهان السادات فى النطق بحكم قاس يتضمن قولا ينسبه إليها على نحو ما نرى فى هذه الفقرة.

ويصل موسى صبرى فى نهاية حديثه إلى أن يشير إلى أن المخابرات الليبية دبرت مؤامرة لاغتياله:

«ولعل الرئيس العربى الذى تعرض لأعنف الهجمات فى مقالاتى، هو العقيد معمر القذافى، خاصة عندما أذاع يوم ٦ أكتوبر.. وكانت قواتنا المسلحة تعبر القناة ، أن مصيرنا إلى الهزيمة! واستمر هذا النهج إلى أن طلب من السادات الحضور إلى مصر.. وشهد جلسة مجلس الشعب الشهيرة التى وزعت فيها الأوسمة على قيادات القوات المسلحة».

«واعترضت نائبة واحدة فقط على حضوره وهى فاطمة عنان ، ويومها قالت عنها السيدة جيهان السادات: «إن فاطمة هى الرجل الوحيد فى مجلس الشعب!».

«وكانت مخابرات العقيد القذافى قد دبرت مؤامرة لاغتيالى.. واكتشفت المؤامرة وشددت الحراسة على بيتى وأولادى منذ ذلك اليوم».

❑

ويبدو أن موسى صبرى كان حريصاً على أن يؤدى أمانة بقيت فى اعتقاده فى عنقه إلى يوم وفاته أو إلى يوم كتابته لمذكراته، وهى أن ينبه أهله ومواطنيه فى مصر إلى ملاحظة جوهرية لم يجد لها تفسيراً إلا تفسيراً محدداً وهو أن ليبيا كانت على علم بأحداث أسيوط قبل وقوعها بأيام ، وفى رأيى أن هذه الواقعة بالذات هى أخطر الوقائع الغريبة فى كتاب موسى صبرى وهو يروى الواقعة بالطريقة التالية:

«ملاحظة جوهرية.. أثبتها.. ولم أجد لها تفسيراً».

«إن إذاعة ليبيا أعلنت قبل وقوع أحداث أسيوط الدامية ، بعد موت السادات ، عن وقوع الأحداث.. وقالت إن ثورة شعبية قامت فى أسيوط».

«وقد اتصلت باللواء النبوى إسماعيل وزير الداخلية أستفسر منه عن هذه الأحداث، فاتصل بمدير أمن أسيوط وأنا معه على سماعة التليفون، وأكد له أن كل شىء هادئ فى أسيوط».

«وبعد أيام وقعت الأحداث».

«وليس عندى تفسير استنتاجى لذلك إلا أن طرابلس الرسمية كانت على علم مسبق بهذه الأحداث.. ولكن تغير تاريخ وقوعها.. فأذاعتها خطأ قبل وقوعها».

«وقد سألت أيضا اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية بعد النبوى ، عن ذلك، فلم أجد لدى أجهزة الأمن فى مصر أية معلومات عن صلة ليبيا بأحداث أسيوط التى استشهد فيها أكثر من ١١٠ أشخاص، معظمهم من رجال الأمن ، وذلك عندما حاولت الجماعات المتطرفة الاستيلاء على المدينة»

(٥٥)

لا يخلو كتاب موسى صبرى من حديث مهم فى عدة مواضع متفرقة عن المصاعب اليومية التى تواجه مَنْ يمارسون المهنة الصحفية، وقد رأيت أن أختار للقارئ من هذه المصاعب أحدثها عهداً، وقد حدث فى بداية عهد الرئيس مبارك ، ويستطرد فيها موسى صبرى إلى واقعة سابقة فى عهد الرئيس السادات:

«وعندما سافرنا مع الرئيس حسنى مبارك إلى دار السلام.. وكانت الزيارة بدعوة من الرئيس نيريرى.. أقام الصحفيون فى فندق متواضع.. وكانت الحالة الاقتصادية منهارة.. لم يكن هناك خبز أو صابون.. وأمضينا الليلة الأخيرة فى الفندق استعداداً للرحيل على طائرة الرئيس فى اليوم التالى».

«وفجأة وفى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، جاء رئيس أمن الرئاسة إلى الفندق، وأيقظنا جميعاً فى حجراتنا، وكان يقول لكل منا هامساً: أعدوا حقائبكم على الفور ستتحرك إلى المطار خلال نصف ساعة!».

«ثم طلب منا عدم التحدث فى التليفون مع أى شخص.. وعدم تبادل الحديث بيننا فى الحجرات!».

«وسألنا: ماذا جرى؟».

«وكانت الإجابة المريبة: لا شيء!».

«ونزلنا إلى بهو الفندق حيث وجدنا كمال حسن على وزير الخارجية، والدكتور بطرس غالى وزير الدولة! وكل منهما ممسك بحقيبة يده وفى حالة صمت كامل.. إلا من ابتسامة باهتة! وبعد دقائق طلب إلينا أن نغادر الفندق من الباب الخلفى! ووجدنا أتوبيسات صغيرة فى انتظارنا.. ركبناها وانطلقت بنا ونحن نتساءل: إيه الحكاية ؟!».

«ولم تتجه الأتوبيسات إلى الطريق الرئيسى الموصل للمطار، لكنها كانت تقطع طرقاً جانبية عديدة وضيقة.. حتى وصلنا إلى المطار حوالى الساعة الرابعة من الصباح!».

«وهرولنا جميعا إلى سلم الطائرة».

«وبعد لحظات كان الرئيس مبارك قد وصل إلى المطار.. واستقر فى صالونه بالطائرة.. ثم تحركت الطائرة على الفور!».

«وكان لابد أن نعرف ماذا جرى؟!».

....

«لقد تلقى الرئيس نيريرى فى الساعة الحادية عشرة من المساء، تقريراً عاجلاً من السفارة الأمريكية بأن معلومات المخابرات الأمريكية تؤكد أن هناك مجموعة اغتيالات اجتازت الحدود، وهى مكلفة باغتيال الرئيس مبارك ونسف طائرته! وأكد السفير الأمريكى أن هذه المعلومات صحيحة مائة فى المائة، وكان الرئيس نيريرى مقتنعاً أيضاً بذلك.. وعلى الفور بدأ أمن الرئاسة فى تنفيذ تخطيط سريع لمواجهة الموقف».

«تغير موضع انتظار طائرة الرئيس فى المطار.. وضوعفت عليها الحراسة».

«عرض رجال الأمن على الرئيس أن يغير حجرته فى قصر الضيافة لكنه رفض».

«تقرر السفر فى أسرع وقت».

«أعد موكب للرئيس من قصر الضيافة إلى المطار، وركب الرئيس مبارك فى سيارة غير السيارة المخصصة له التى حملت ركاباً آخرين».

«ولم يطمئن رجال الأمن إلا عندما أقلعت الطائرة.. وكانت قد اتخذت احتياطات فى المطار لضمان عدم وجود مختبئ يرميها بصاروخ!».

....

وهذه قصة الواقعة التى حدثت فى عهد الرئيس السادات :

«ولعل أصعب موقف تعرضنا له فى إحدى رحلات الرئيس السادات.. أن عجلات الطائرة لم تتحرك ولم تنزل للاستعداد للهبوط.. حدث خلل فى الجهاز الإلكترونى.. ومعنى ذلك استحالة النزول.. أو انفجار الطائرة عند احتكاكها بأرض المطار.. وبدأ الطيار يحوم بالطائرة بما تبقى من وقود فيها».

«وأخطر الرئيس السادات.. وبدا هادئاً.. ولم يعلق بشىء».

«وبعد أن دارت الطائرة أكثر من عشرين دقيقة، تمكن أحد ملاحيها من تحريك العجل وإنزاله بيديه».

«واهتزت الطائرة بصرخات الفرح.. وصفقنا.. وكلنا يقول فى صوت واحد: الحمد لله.. الحمد لله».

«وأخطر الرئيس السادات.. وبدا هادئاً أيضاً.. ولم يعلق بشىء!».

(٥٦)

ولا تحظى المشكلات الشخصية بقدر كبير فى مذكرات صاحبها موسى صبرى، وربما لاحظ هو نفسه هذا المعنى فلجأ إلى كتابة مقدمة مطولة بعنوان «من هو؟» يقدم فيها نفسه للقارئ من خلال استعراض شريط حياته بسرعة، لكنه ـ وهذا طبيعى ـ استعرض هذا الشريط وهو راكب لقطار الصحافة أيضاً، فلم ينعزل فى استعراضه للشريط عن طبيعة راكب قطار الصحافة، وليس فى هذا ما يؤخذ على صاحب المذكرات، ولكنى فى المقابل لا أعتقد أن هذا مما يحسب له.

وسأجتزئ للقارئ من هذا الفصل مثلا بسيطا وهو المثل الوحيد الذى يعبر عن معاناة الإنسان حين يصادف مشكلات تتعلق باختياره لشريكة حياته، وحين يصعد هذا الاختيار من مشكلة استبقاء المرء نفسه فى دينه أو التحول عنه ، وحين تكون النتيجة نوعاً من الغضب الشديد والاحتجاج بيديه الآباء، ولا يجد الابن نفسه قادراً على أن يواصل ما بدأ فيه.

ويبدو لى ـ والله أعلم ـ أن موسى صبرى لم يرو القصة كلها على نحو ما وقعت، وأنه اختزل بعض وقائعها، ولولا هذا لكان فى مقدوره ـ ولكنه لم يجد الشجاعة ـ أن يقدم لنا صورة من أبدع ما يمكن لما يفرضه القدر على الذين يحاولون تحديه بحسابات دقيقة،

وسيروعنا أن نقرأ بعض الجمل المتتالية وهى تبدو متناقضة، ولكن معرفتنا بالمدلولات المختلفة لنفس اللفظ تجعلنا نفهم ما يقصده صاحب المذكرات ومن ذلك قوله: «ولم تكن بيننا عاطفة، ولم يحدث يوما أنى لمست يدها»، وهنا يبدو موسى صبرى وكأنه يستعمل لفظ «العاطفة» فى المعنى الذى يستخدم الأمريكيون لفظ «الحب» للدلالة عليه:

....

«ولا بأس أن أقول إننى واجهت وأنا فى سن الثامنة والعشرين (١٩٥٢).. اختباراً صعباً.. كانت مشكلتى هى البحث عن زوجة صالحة، أثق بها، وتهيئ لى السعادة التى تشجعنى على النجاح فى مهنتى التى أعشقها وأعيشها ليل نهار».

«ووقع اختيارى على فتاة، كانت بكل الموازين هى التى أرجوها لبيت الزوجية، وكنا نعرف الأسرة عائلياً، وكان والدها، الذى وصل إلى منصب الوزارة، صديقاً لوالدى.. وكانت تزورنا.. وهى صديقة لشقيقاتى».

«والمشكلة أنها مسلمة».

«ولم تكن بيننا عاطفة.. ولم يحدث يوماً أننى لمست يدها.. وكنت أكن لها احتراماً كبيراً، مقتنعاً بأنها الزوجة المثالية».

«وقررت أن أشهر إسلامى، حتى نزيل العقبة الوحيدة أمام زواجنا.. فإذا كان يجوز زواج المسلم بالمسيحية، فإن زواج المسلمة بالمسيحى غير جائز شرعاً».

«ولكننا اتفقنا على أن يتم زواجنا برضاء الأسرتين».

ويمضى موسى صبرى ليحدثنا كيف أن رد الفعل كان عنيفاً جداً ولم يمكنه من السعادة التى كان ينشدها فى ذلك الحين، وهو يبخل علينا برأيه فى مثل هذه القضية بعد أن صقلته التجربة وكأنه يكتفى برواية خيبة أمله القديمة فحسب، فلا هو يعظ، ولا هو ينتقم، ولا هو ينتقد، ولا هو يقترح الحلول.. وربما أنه أحس فعلاً بهذه السلبية المطلقة تجاه تجربة خاضها دون أن يجعلنا نحن القراء نخوضها معه:

«قصدنا كخطوة أولى إلى عمها، وهو رجل مثقف، درس فى أمريكا، وحصل على الدكتوراه فى تخصصه، لإقناعه أولاً.. ثم تكون الخطوة التالية، وهى والدها.. ثم والدى ووالدتى.. فقد كانت أمها متوفاة».

«وتظاهر العم بأنه يوافقنا تماماً على قرارنا.. ووعدنا بالسعى لدى شقيقه لإقناعه».

«وبدأ الخبر يتسرب إلى الأسرتين.. واشتعلت النيران!».

«امتنعت أمى تماماً عن الحديث معى فى هـذا الموضوع ، لأنها كانت تعلم بعنادى.. وأن تدخلها قد يدفعنى إلى هذا الزواج ، وبسرعة».

«وتركت الأمر لأبى».

«قال لى: والد فـلانة صديقى.. والأسرتـان متحابتان.. وفلانـة هذه ممتازة خلقـاً وتربية ويتمناها كل رجل.. لكننا لا نستطيع أن نواجه المجتمع بما أنت مقدم عليه.. واعلم أن لك شقيـقات أربعاً.. ومعـنى هذا أنه لن يـقدم أحد علـى الزواج من أى واحدة منهن.. وأنت تعرف ماذا سيقال عنا فى أسيوط وملوى».

«وقبل أن يسمع منى أى تعليق.. قال لى:

«لم أجلـس معك لأناقـشك، أو لأسمع مـنك أى تعلـيق.. جلسـت معك لأبلـغك بما استقر عليه رأيى».

«وأخرج من جيبه «أنبوبة» بها عشرين حبة أسبرين ، ثم قال:

«إذا تم هذا الـزواج.. فإننـى سأتنـاول هذه الحبـات العشـرين، وأشرب مـعها زجـاجة كحول.. وهذا يسبب الموت المحقق.. لأننى لا أستطيع أن أواجه المجتمع.. بعد فعلتك».

«وتركنى.. وبقيت صامتاً».

«ثم اتصل بـى والدها الوزير.. وكان ينـادينى يا ابنى ياحـبيبى.. وكان فخوراً بـنجاحى الصحفى.. وقال لى إننى أعرف كم يحبنى.. وإنـنى أعرف الروابط بين العائلتين.. فيا ابنى لاتحرجنى بتـصرف لا أستطيع أن أدافع عنه أمام مـجتمع أسيوط.. وأنت تعرف الـتقاليد.. وأنـت تـعرف رأى والدك الذى اتـصل بى وتـفاهمنـا معاً عـلى موقـف واحد.. وأملنـا فى رجاحة عقلك وتقديرك السليم لموقف العائلتين.. أن تتراجع عن قرارك».

«ثم قال فى لهجة حزينة والدموع تملأ عينيه:

«لا تكن أنت يـا ولدى الحبيب، الذى يجـرحنى ويدمينـى فى شيخوختى.. ويـعمل لى فضيحة».

«وأجبته على الفور:

«عمى.. أنت تعرف الصداقة الشريفة التى تربطنى بفلانة ابنتك.. وأنت تعرف احترامى لك.. ولن أكون الابن العاق الذى يسبب هذا النوع من المشكلات للأسرتين».

«ووعدته.. بأن الموضوع انتهى تماماً».

«وأسدل الستار على القصة، واستمرت صلتى بوالدها كما كانت من قبل.. واستمرت صلة الأسرتين.. وتزوجت أنا.. وتزوجت هى.. وظلت الروابط النقية دائمة بين الجميع».

(٥٧)

وهذه قصة أخرى من بقايا أو آثار قصص المغامرات العاطفية لموسى صبرى، ومن الجدير بالذكر أننا نلاحظ ونحن نقرأ عباراته الأخيرة أنه يتحدث وقد وصل إلى مرحلة النضج التى يلوم فيها نفسه ويوجه لها النقد الذاتى على أخطاء تورط فيها فى شبابه:

«... كنت أواجه أزمة عاطفية قاسية عندما اكتشفت أن الفنانة التى عرفت معها الحب عميقاً، فائقاً، يملك على الإنسان حياته، لأول مرة، وعشت فى هذا الحلم الجميل طائراً سعيداً مغرداً.. ثم اكتشفت أنها بين أحضان رجل هو زوج لفنانة صديقتها».

«وكانت صدمة حطمت كيانى.. ولم أنم ثلاثة أيام متصلة».

«وخشيت أن أصاب بالجنون بسبب هذا الأرق والقلق.. ولجأت إلى الدكتور أنور المفتى.. الذى أقنعنى بأن الحياة لم تنته، لأن امرأة خانت حبى.. ودائماً نحن نبدأ حياتنا من جديد».

«ولكننى كنت أضعف من أن أحتمل الصدمة.. وقررت الانتقام.. وأمسكت القلم أكتب قصة هذه الخيانة بأسمائها حتى الفجر.. كتبت كل شىء، إلا أننى المحب الذى مزقته الخيانة، ولم أوقع المقال».

«وعندما ظهرت «أخبار اليوم» أحسست ببعض الراحة.. خاصة عندما اتصلت بى الفنانة بالتليفون تسألنى: هل تعرف مَنْ كتب هذا المقال عنى؟ وأجبت: لا أعرف».

«وسبب لها المقال متاعب قاسية.. وكانت تخشى أن تظهر على المسرح بعد أن أطلقت عليها صفة «سارقة الأزواج!»».

«حدث هذا منذ خمسة وثلاثين عاماً.. لكننى لا أزال أشعر حتى اليوم أننى تجردت من المبدأ، وأننى استخدمت القلم فى انتقام شخصى.. فى هذه القصة الصحفية.. إنها سقطة فى حياتى لم أغفرها لنفسى».

(٥٨)

ويعانى أسلوب موسى صبرى فى هذه المذكرات من القفز السريع فى كثير من الفقرات التى يروى بها تاريخ أى شىء، وليس هذا بالأمر المستغرب على رجل كتب هذه المذكرات وهو يعانى مرضاً عضالاً، ويعانى متاعب السن بعد إجهاد طويل فى رئاسة تحرير صحيفة يومية لمدة قاربت الثلاثين عاما، وهو ما لم يؤده غيره بهذه الروح المسئولة العاملة بدأب وفدائية.. لكن هذا كله أثر على المذكرات ولم يثرها على نحو ما كان من المفروض أن يحدث. وسنكتفى بمثل واحد فقط هو هذا السرد الذى يقدم به قصة حياة جريدة الجمهورية.. ونحن نقرأ هذه الفقرات فيعترينا الأسى أن يكون تلخيص قصة حياة جريدة كبيرة على يد أحد رؤساء تحريرها مبتورا إلى هذا الحد:

«... وقامت الثورة بعد عامين ونصف عام.. واستولت على مبنى صحيفة الزمان، الذى كان يضم صحيفة «جورنال ديجبت» التى كانت تصدر باللغة الفرنسية، ويملكها جلاد باشا ويرأس تحريرها.. كما استولت على مطابع «الزمان».. وتركت لجلاد باشا صحيفته الفرنسية».

«وعُرض على حسين فهمى أن يكون رئيساً لتحرير «الجمهورية».. وقبل.. وكان هذا القبول مدعاة لرضاء جمال عبد الناصر، لأنه الصحفى الوحيد الذى قبل رئاسة تحرير «الجمهورية» بعد أن اعتذر عن عدم القبول كل كبار الصحفيين. وثارت خلافات عديدة بين جلال الحمامصى المشرف على التحرير، وبين حسين فهمى.. ثم ترك حسين فهمى العمل وانفرد جلال الحمامصى باختصاص نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير.. ثم ضاق عبد الناصر بالحمامصى، وترك الجمهورية كما تركها أنور السادات إلى مناصب أخرى.. ثم أسند عبد الناصر رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة التحرير إلى صلاح سالم.. وعين كامل الشناوى وإبراهيم نوار (كان سكرتيراً للتحرير فى «الأخبار») رؤساء للتحرير.. ثم عين الدكتور طه حسين رئيساً للتحرير.. ثم عينت رئيساً للتحرير مسئولاً عن إصدار الجريدة.. ووصل توزيع الجمهورية إلى أرقام قياسية».

مذكرات الصحفيين
في خدمة السلطة

2

محاوراتى مع السادات

مذكرات:

أحمد بهاء الدين

دار الخيّال

(١)

ولد أحمد بهاء الدين عام سبعة وعشرين (١٩٢٧) فى الحادى عشر من فبراير، وتنتمى أسرته إلى أسيوط ، ومن عائلته الدكتور محمد زكى عبدالمتعال وزير المالية الذى بدأ مناصبه الوزارية فى وزارة الوفد الأخيرة ثم أصبح وزيراً للمالية فى بعض الحكومات غير الوفدية التى تشكلت عام ١٩٥٢، وتخرج فى كلية الحقوق جامعة الإسكندرية (١٩٤٦).

درس بهاء الدين بمدرسة القربية الابتدائية فى باب اللوق، ثم بالمدرسة الإبراهيمية، ولكنه نال البكالوريا من المدرسة السعيدية، ثم تخرج فى كلية الحقوق من جامعة الإسكندرية سنة (١٩٤٦)، ووقع له ما وقع لموسى صبرى من قبل حين حال صغر سنه دون قيده فى نقابة المحامين واشتغاله بالمحاماة، وعندئذ خطط بهاء الدين للاعتكاف لدراسة الدكتوراه ، ولكنه فى ١٩٤٧ قبل التعيين فى إدارة الشئون القانونية للدولة وفى ١٩٤٨ عمل فى مجلة «الفصول» التى كان يمتلكها الأستاذ محمد زكى عبدالقادر، وفى كثير من الأوقات كان بهاء الدين هو ذراعه اليمنى، مع أننا لا نرى من بهاء الدين ما يدل على ذلك من وفاء أو تأثر!! ويبدو أن فتحى غانم وغيره من الذين كتبوا فى الفصول دخلوها عن طريق أحمد بهاء الدين ، أو لعلهم دخلوا صداقته وحياته عن طريق الفصول ، وكل مثل هذه الأمور لا يتأتى التحديد فيها مع تضارب الروايات فى عصور يكون صوغ العلاقة فيها خاضعا لمؤشرات المكانة التى يكون فيها أصحابها يوم الرواية!!

عمل بهاء الدين موظفاً فى التحقيقات أو ما كان يسمى بالشئون القانونية، وهو ما أصبح بعد هذا بمثابة نواة للنيابة الإدارية وقد كان عمله فى وزارة المعارف، حيث زامل عبد الرحمن الشرقاوى وفتحى غانم.

كما هو معروف - بل ومشهور - فإن إحسان عبد القدوس منحه فرصة كبيرة فى روزاليوسف وبدأ انضمامه إليها (١٩٥٢)، ثم لقى أيضا تشجيعا كبيرا من السيدة روزاليوسف، وقد استقال من منصبه الحكومى بعد عامين (١٩٥٤) وعمل كنائب لإحسان عبدالقدوس فى رئاسة تحرير روز اليوسف، ثم عين رئيسا لتحرير مجلة صباح الخير عند تأسيسها (١٩٥٦)، ثم اختير رئيسا لتحرير جريدة الشعب (يونيو ١٩٥٩)، ولم يلبث فى هذا المنصب إلا ثلاثة شهور لم يحقق فيها شيئا ذا بال قبل بعدها عرض أصحاب مؤسسة أخبار اليوم أن يكون واحدا من رؤساء تحرير جريدة الأخبار على أن يكتب مقالا أسبوعيا فى أخبار اليوم.

وكانت الأخبار تأخذ بتقليد وجود عدد من رؤساء التحرير للأخبار اليومية على حين كان يتولى المسئولية من الجريدة نائب رئيس التحرير موسى صبرى، الذى كان يتولى أيضا منصب رئيس تحرير «الجيل»، وعلى حين كان ينفرد مصطفى أمين برئاسة تحرير أخبار اليوم الأسبوعية، ونتيجة لهذه الخطوة آثر موسى صبرى الانتقال إلى الجمهورية رئيسا للتحرير على نحو ما قرأنا فى مذكراته فى الباب الأول من كتابنا هذا.

وبعد شهور قليلة أسندت إلى أحمد بهاء الدين رئاسة تحرير آخر ساعة.

وفى التغييرات الصحفية الموسعة التى حدثت فى أبريل ١٩٦٤ اختير رئيسا لمجلس إدارة دار الهلال ورئيسا لتحرير المصور، وفى يونيو ١٩٦٥ أسند إليه الإشراف على مؤسسة روزاليوسف بالإضافة إلى عمله.

وقد ظل بهاء الدين فى رئاسة مجلس إدارة دار الهلال لأكثر من سبع سنوات حتى وقعت أحداث مايو ١٩٧١، ويبدو أنه لم يكن من مؤيدى السادات، وإن لم يتورط أيضا فى التنسيق ضده، وهكذا صدر القرار عقب حركة ١٥ مايو بتعيين يوسف السباعى رئيسا لمجلس إدارة دار الهلال، ونقل أحمد بهاء الدين رئيسا لمجلس إدارة روزاليوسف، وقد صور بهاء الدين للأصدقاء المشتركين بينه وبين الرئيس السادات هذا القرار على أنه ماس به، وآثر ترك المناصب الرئاسية والعمل ككاتب فى الأهرام فحسب، وتم له هذا.

وقد بقى أحمد بهاء الدين فى الأهرام حتى أصبح الخلف الثانى لهيكل فى رئاسة التحرير بعد فترة على أمين القصيرة ، وإن لم يتول أى منهما رئاسة مجلس الإدارة التى أسندت إلى الدكتور محمد عبدالقادرحاتم ، وقد عين بهاء الدين رئيسا للتحرير فى مايو ١٩٧٤ وظل فى هذا المنصب إلى أن عين إحسان عبدالقدوس رئيسا لمجلس الإدارة وعلى حمدى الجمال رئيسا للتحرير فى ١١ مارس ١٩٧٥، وتخطئ مؤسسة الأهرام فى ذكر هذا التاريخ فى لوحة الميدالية التذكارية فى مبنى الأهرام الجديد حيث تضع تحت اسمه أنه رأس التحرير (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) بينما الحقيقة أنه رأس التحرير (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥).

❑

شارك أحمد بهاء الدين فى النشاط السياسى مشاركة حذرة أقرب ما تكون إلى مشاركات كبار الموظفين فحسب ، وفى أغسطس ١٩٦٧ فاز بهاء الدين بمنصب نقيب الصحفيين بالتزكية ، وفى يوليو ١٩٦٨ أصبح عضوا فى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى ممثلا للسيدة زينب، وكذلك أصبح عضوا فى لجنة المائة.. وفى مارس ١٩٧٠ اختير عضواً فى لجان المواطنين من أجل المعركة ، وفى يونيو ١٩٧٠ عضواً فى لجنة تنسيق السياسات الإعلامية بين الحكومات فى جامعة الدول العربية كما كان له أيضا إسهام فى اتحاد الصحفيين العرب.

ثم سنحت لأحمد بهاء الدين الفرصة للعمل فى الكويت رئيسا لتحرير مجلة «العربى» بعد وفاة العالم الجليل الدكتور أحمد زكى، ثم عاد إلى العمل ككاتب فى الأهرام وبدأ كتابة مقاله اليومى «يوميات» فى ١١ يناير ١٩٨٢ وحتى ٢٤ فبراير ١٩٩٠.

وقد قضى السنوات الأخيرة من حياته معتكفاً بسبب المرض.

ولأحمد بهاء الدين من المؤلفات: «فاروق ملكا» وقد نُشر عقب عزل الملك فاروق مباشرة وكان نموذجا مبكرا جدا لمهاجمة الملوك والرؤساء عقب تركهم السلطة، و«إسرائيليات» و«اقتراح دولة فلسطين ومادار حوله من مناقشات» و«ثلاث سنوات ٦/ ٦٧ ـ ٦/ ١٩٧٠)» وهو عن فترة حرب الاستنزاف، و«تحطمت الأسطورة عند الظهر» عن حرب أكتوبر المجيدة، و«أفكارمعاصرة» و«أيام لها تاريخ» وهو أشهر مؤلفاته.

أما كتاب «يوميات هذا الزمان» فقد أعد من مقالاته اليومية.

(٢)

حرص بهاء الدين فى كثير من الأوقات على أن يصور نفسه ككاتب اجتماعى من الدرجة الأولى، ولكنه بالطبع كان يفضل - فى ذات الوقت - أن يشار إليه على أنه نموذج للمفكر الاجتماعى الذى استطاع أن يكون كاتبا سياسيا يتطرق إلى السياسة من الموضوعات الاجتماعية، وربما كان هذا ينجيه من بعض الحرج فى تأصيل وجهات نظره فى المجتمع، باعتبار أن الآراء المبداة فى الاجتماع عند الكتاب السياسيين لا تخرج عن أنها انطباعات لا أكثر ولا أقل.

ولكن مع هذا فمن المؤكد أن أحمد بهاء الدين كان يحب لنفسه أن تؤخذ الآراء التى يبديها على نحو أكثر اعتناء، ولعل أبلغ دليل على هذا أننا نجده فى مقالاته يكثر من قوله: «قلنا منذ سنوات»، مع أنه كان يدرك بكل تأكيد أنه لو أن الناس التفتوا لكل ما قيل منذ سنوات لاضطربت الحياة، ولكن بهاء الدين لم يجد حرجا فى أن يصور اعتقاده فى أنه من الواجب وأنه من الممكن أن يؤخذ بآرائه ولا يغفل عنها، مع أنه فى تكوينه لآرائه ووجهات نظره كان أكثر ما يكون حرصا على أن يتجاهل كثيراً من الحقائق والأوضاع القائمة، سواء عن نية أو عن غير قصد، وقد دعا ذات مرة فى يومياته أن تصدر مجلة علمية مصورة للشباب وعلوم المستقبل، مع أن مؤسسة الأهرام كانت تصدر ومن نفس الطابق الذى فيه مكتبه مثل هذه المجلة حاملة نفس الاسم، وكأنه يغمز المجلة القائمة بتجاهلها وتجاهل وجودها مع ذكر اسمها بحذافيره كمشروع لمجلة جديدة، وذكر مرة أخرى فى يومياته أن صخر هو أول كمبيوتر يقدم البرامج باللغة العربية، على حين كانت هناك برامج بالعربية فى كل أجهزة الكمبيوتر المتاحة قبل صخر، ولم تكن «صخر» بمثابة شركة للبرامج كما نعرف الآن. وذكر مرة على سبيل اليقين أن الدكتور محمود شريف هو أول محافظ مدنى للقاهرة منذ بداية عهد الثورة، بينما لم يكن هذا صحيحاً.

وتحدث ذات مرة عن جوائز الدولة فرشح للجائزة التقديرية فنانا كان قد تسلم التشجيعية قبلها بأيام أو أسابيع.. وهكذا. ويمكن القول إن معلوماته زمنية فى كثير من الأحيان، فهو يطالع الصحف الأجنبية وينفعل أو يكون انطباعا يخرج به إلى القارئ.

وبعد عودة بهاء الدين إلى الكتابة فى الأهرام للمرة الأخيرة، فإنه استمر فى الكتابة فى عدد من الصحف العربية، بل وفى جريدة المساء فى مصر، وذات مرة عاد من إجازته فبدأ يكتب فى المساء قبل أن يواصل الكتابة فى الأهرام.. ولهذا كان من المنطقى فى نظر

الجمهور أن يستاء الأهرام من هذا الوضع، وكان هذا متداولاً، وانقطع أحمد بهاء الدين ذات مرة فجأة عن الكتابة فى الأهرام وأشيع أن السبب منع نشر مقال له هاجم فيه الشيخ الفاسى رئيس المجلس الصوفى العالمى مع ما يرتبط الأهرام به من علاقات مع تلك الشخصية.

(٣)

أراد أحمد بهاء الدين أن يسجل تجربته مع الرئيس السادات بعد نجاح تجربتى موسى صبرى وهيكل ، ولكن أحمد بهاء الدين فى قرارة نفسه لم يكن يعتقد أنه من مستوى هيكل أو موسى صبرى، وإنما فى مستوى أرفع وأعلى منهما حتى وإن تمتعا بشهرة أكبر أو قبول جماهيرى أعرض، وربما كان له بعض المبررات فى هذا، وربما كان له ـ أيضاً ـ فى نظر طائفة لا يستهان بها بعض الحق، ومع هذا فقد ظل أحمد بهاء الدين يقدم رجلاً ويؤخر أخرى منذ أصدر هيكل «خريف الغضب» وأصدر موسى صبرى من بعده «السادات الحقيقة والأسطورة»، ولكنه مع ذلك كان قادراً على أن يجد محوراً ثالثاً يروى من خلاله ما يريد أن يرويه عن السادات، أو ما يريد أن يرويه عن علاقته أو من علاقته بالسادات.

والشاهد أن أحمد بهاء الدين ظل متردداً بين أن يكتب وألا يكتب، ومتردداً فى الشكل الذى تجىء به كتابته، وفى الوقت الذى يصدرها فيها، ثم ظل أيضاً متردداً فى الطابع الذى يريده لهذا الكتاب، هل ينصف السادات وهو الذى لم ينصفه فى نظره ، أم يهاجمه فيتحول فى نظر المنصفين إلى واحد من جوقة المهاجمين ؟!

وهكذا كان أحمد بهاء الدين ينهى تردداً ليبدأ تردداً آخر، وكان فى هذا كله يدفع ضريبة ما عرف عنه من التزامه الحذر فى مواقفه السياسية ، وهو دون غيره من الكتاب السياسيين من النوادر الذين لم يمروا بتجربة الاعتقال أو السجن ، ولكنه فى نفس الوقت كان لابد أن يدفع ضريبة مجده العظيم ومكانته التى وصل إليها عند قراء كثيرين، ولم يكن أحمد بهاء الدين ليخاطر بهذه المكانة باتخاذ موقف ليس له ما يبرره.

وقد كان أحمد بهاء الدين أولى صحفى فى مصر باتباع النصيحة التى صاغها المثل الإنجليزى الذى يقول: «إنك لا تستطيع أن تأكل الكعكة الجميلة وتحتفظ بها فى نفس الوقت». فعلى حين كان بهاء الدين حريصاً على تحقيق أكبر قدر من الاحترام الجماهيرى

والمهني، كان كذلك حريصاً على استبقاء السلطة والنفوذ وحسن العلاقة مع الدولة والنظام: كل دولة وكل نظام.

وفي المذكرات التي بين أيدينا تفلت من بين السطور أمثلة كثيرة تؤكد على تمتعه بخصلة الحرص على الجمع بين الحسنيين، ومن أبرزها أنه كان يريد أن يترك رئاسة مجلس إدارة دار الهلال على أن يظل مشرفا على التحرير؛ تحرير كل الصحف التي تصدر عن الدار... وهكذا.

وبعد أن توفى السادات لا يجد أحمد بهاء الدين حرجاً في أن يفخر بعلاقته برئيس الدولة (الذي هو السادات) في الوقت الذي يبث فيه ما استطاع من نفثات ضد السادات بطريقة مباشرة، وغير مباشرة. ومن المؤلم للنفس المصرية أن تقرأ مقال بهاء الدين في ذكرى ٦ أكتوبر عام ١٩٨٦ على سبيل المثال فلا تجد أية إشارة إلى اسم أنور السادات على الإطلاق!!

وهكذا جاء كتابه «محاوراتي مع السادات» بلون وطعم ورائحة حتى وإن أراده أحمد بهاء الدين نفسه بلا لون ولا طعم ولا رائحة في بعض الأحيان. وقد ظهر هذا الكتاب كمجموعة من الفصول الأسبوعية كتبها أحمد بهاء الدين لـ«المصور» بعد أن كانت أقلام كثيرة قد نهشت سيرة الرئيس السادات بكل ما أوتيت من قدرة ومن قوة ومن مساحة صحفية.. بينما بقيت بعض أقلام كبيرة ـ من وزن أحمد بهاء الدين ـ بعيدة عن هذه الساحة تنتظر المكانة اللائقة بها للعزف المنفرد أو للتطريب المنفرد لأنه لا يليق بها أن تؤدى فنها بين الجوقات الجماعية.

وعلى أية حال فإنه ينبغي لنا أن نتذكر أن بهاء الدين لم يفد من خصومته مع السادات، وقد يكون صحيحاً أنه أفاد بعض الشيء بسبب هذه الخصومة، ولكنه لحسن الحظ لم يتاجر بخصومته مع أنور السادات على نحو واسع، ولا على نحو دولي!

ومن العجيب أننا حين نقرأ اليوم آراء بهاء الدين في إيجابيات السادات وسلبياته فإننا نجد هذه الآراء تتعارض مع آراء المعسكر الذي كان بهاء الدين ينتمي إليه ، ولكن الكتابات التي حفل بها التاريخ المصري المعاصر ترينا أن بالإمكان أن يجتمع السياسيون على شيء، وألا يكون هذا الشيء مبدأ أو هدفا، ولكنه مجرد العداوة لشخص معين فقط أو كراهيته فحسب.

وربما يكون من المفيد أن نبدأ حديثنا عن هـذا الكتاب بأهم ما ينبغى لأى باحث جاد أن يشير إلـيه دون أن يخشى اللـوم أو الاستياء الذي قد يجابه به من أسرة بهـاء الدين أو من المعتقديـن فيه ، ورغم كل الجهد من أجل الـتحوط فى الوصف اللائق فإنـه لا يسعنا إلا أن نشير إلى مـا كان ينبغى علينـا ألا نغفل الإشارة إليه مـنذ مقدمة كتابنـا هذا ، وهو أن كتاب «محاوراتى مع الـسادات» لأحمد بهاء الدين به قـدر هائل جداً من أخطاء تاريخـية كثيرة جداً وهى أخطاء واضـحة الخطأ بمجرد التمحـيص ، ومع أن مثل هذه الأخطاء كـفيلة بأن تنقض كل الروايات التى وردت الأخطاء ضمنها، إلا أنـنا لن نركز على هذه الحقيقة المهمة فى قراءتنا لهـذه الروايات التى يقدمها أحمـد بهاء الدين ، لأن ما يقدمه أحمـد بهاء الدين رأى متكامل جيد الصياغة يستند إلى الرؤية فى المقام الأول والأخير ولا يستند إلى الحقيقة التاريخـية ، إذ لا تمثل الواقعة فـيه جوهر الحقيقـة وإن كانت توحى بذلك ، ذلـك أنه يمكن حذف الاسم وحذف الصفة اللذين وردا خطأ. ومع هذا تبقى رواية أحمد بهاء الدين معبرة عن المعـنى الذى يريد أن يوصـله للقراء وهـو مسئول عن هـذا المعنى وهذه الرؤيـة. وليس معنـي هذا أننا نمن عـلى القارىء بأنـنا نتسامح مـع أحمد بهاء الـدين بسبب عـرضه لرؤاه واستخدامه لروايات مختلقة أو غير صحيحـة فى عرضها ، ولكن الحقيقة أننا سوف نناقش الأفكار نفسها من حيث هى أفكار دون أن نعتـمد فى نقد هذه الأفكار (وإظهار بعدها عن الصـواب) على إثبـات الأخطاء الـتاريخـية فحسب ، كـأنما نريـد أن نقول إن الرؤى الـتى سنتناولها بالنقد لم تحفل بفساد الاستدلال ولا قـصور التسبيب فحسب ولكنها كانت أيضاً مختلطة المضمون ومضطربة المنطق.

وعلى سبيل المثال فإنه يتحدث عن اللـقاء الذى تم بينه (أى بين أحمد بهاء الدين) وبين شاه إيران فـى مطلع ١٩٧٤، ويـحرص على أن يـشير إلى أن هـذا تم بالتحـديد فى ينـاير ١٩٧٤ وذلك حيث يقول فى صفحة ٦٩:

«وقد كـان ذلك كما ذكـرت فى أوائل ١٩٧٤ ربمـا فى ينـاير بالذات»، كـما يذكـر فى صفحة ٦٧ أنه حين ذهب لـطلبه لتحديد موعد المقابلة من وزير الإعـلام الإيرانى كان متأكداً أنه لم يسمع باسمى من قبل. وإن كان قد عرف صفتى كرئيس لتحرير الأهرام».

ومن المؤكد أن أحمد بهـاء الدين لم يكن رئيسا لتحريـر الأهرام لا فى يناير ١٩٧٤ ولا فى مـطلعـها، لأن هيـكل كان لا يـزال موجودا حتـى فبرايـر ١٩٧٤ حين خلـفه الدكـتور عبدالقادر حاتم وعلى أمين.

ومع هذا كله فإن رئاسـة أحمد بهاء الدين لتحرير الأهرام لا تـقدم ولا تؤخر فى واقعة

مقابلته للشاه ، ويكفينا لتصبح رواية أحمد بهاء الدين غير متناقضة مع التاريخ أن نحذف رئاسته للتحرير وأن نشير مثلاً إلى أنه طلب المقابلة على أنه صحفى كبير فى الأهرام أو رئيس تحرير سابق وقد أصبح الآن من كتاب الأهرام.

ولكن السؤال الأهم هو: لماذا يحرص بهاء الدين وهو يعرف بالتأكيد تاريخ توليه رئاسة تحرير الأهرام على أن يقدم الوقائع التى حدثت فى هذه الرواية على أنها حدثت فى مطلع ١٩٧٤ بل وفى يناير ١٩٧٤، وفى ذات الوقت أن يذكر أنها حدثت وهو رئيس لتحرير الأهرام ، مع أنه لو حذف أى الجزءين لاستقامت الرواية؟

مبلغ علمى أننى لا أعرف السبب على وجه التحديد ، ولكننى ربما أعرف السبب الأعمق ، وهو جزء من خلق أحمد بهاء الدين وشخصيته المعروفة حين يضع عينيه على شيئين فى ذات الوقت. ومع هذا فإنى معترف بأنى - حتى الآن - لا أعرف ماذا كان يقصد، وقد كان يقصد شيئاً محدداً بالطبع جعله يدهس حقائق التاريخ من أجله.

وليست هذه هى الواقعة الوحيدة الحافلة بالخطأ التاريخى فى هذا الكتاب، فهناك واقعة تبدو للقراء أخطر وأهم حين يتحدث أحمد بهاء الدين عن الحوار الذى دار بين الرئيس السادات وبين محمد حسنين هيكل عقب حركة ١٥ مايو ١٩٧١، وهو الحوار الذى استطاع فيه هيكل (على ما يروى بهاء الدين) إقناع السادات بأن يعمل بهاء الدين كاتباً فى الأهرام بدلاً من أن يتولى رئاسة مجلس إدارة روزاليوسف (ص ٢٦) كما كان قد تقرر فى حركة تنقلات القيادات الصحفية، ونحن نقرأ هذه الرواية التى يقدمها أحمد بهاء الدين ونجده يذكر أن السيدة جيهان السادات حضرتها ودافعت عنه بحرارة هى والفريق أحمد إسماعيل، وأن الفريق أحمد إسماعيل قال للسادات: إننا ندرس بعض مقالاته فى الكلية الحربية.. ومن المؤكد أن أحمد إسماعيل لم يكن فى ذلك الوقت وزيراً للحربية (فلم يكن كذلك إلا بعد سنة وخمسة شهور وبالتحديد فى أكتوبر ١٩٧٢) ولا رئيساً للأركان (فقد كان ترك هذا المنصب منذ عشرين شهرا) وإنما كان وزير الحربية هو الفريق محمد أحمد صادق، والحقيقة أن أحمد بهاء الدين لم يذكر فى صفة أحمد إسماعيل أكثر من أنه الفريق.. ولكن معرفتنا بأحمد إسماعيل الذى كان فى ذلك الوقت مديراً للمخابرات العامة لا تسمح لنا بتقبل فكرة أن يتحدث عن مقررات الكلية الحربية وكأنه المسئول عنها.. والحقيقة أنى لا أعرف الدوافع التى دفعت بأحمد بهاء الدين إلى إيراد اسم المشير (الفريق) أحمد إسماعيل فى هذه القصة على هذا النحو.

ونأتى إلى الواقعة الثالثة، ومن المؤكد أننا نعرف أن المشير أحمد إسماعيل توفى فى ديسمبر ١٩٧٤، وبالتالى فإنه لم يعد وزيراً للحربية ولا قائداً عاما للقوات المسلحة، لكن أحمد بهاء الدين يروى [فى صفحة ١٤٦] رواية ينسبها إليه كقائد للقوات المسلحة عام ١٩٧٧(!!) وهذه هى القصة:

«تذكرنى حكاية (آخر احتفال بـ٢٣ يوليو) بواقعة حدثت قبل ذلك فى السنة نفسها (أى ١٩٧٧ التى يتحدث عنها فى الفقرات السابقة)، فقد علمت أن تعليمات سرية أرسلت إلى سفرائنا وإلى ملحقينا العسكريين فى الخارج تقول إنه تقرر تغيير عيد مصر القومى إلى ٦ أكتوبر وإلغاء ٢٣ يوليو، وأنه تمهيدا لذلك على السفراء هذه السنة أن يقيموا احتفالاً صغيراً (كوكتيل محدود بالنهار كما حدث فعلاً فى بعض السفارات) وأن يقيم الملحق العسكرى الاحتفال الكبير يوم ٦ أكتوبر، كما علمت أن هذه التعليمات أثارت غضب بعض السفراء الذين صمموا على إقامة احتفال ٢٣ يوليو بالحجم المعتاد، وأنها فى بعض العواصم أثارت مشاكل وخلافات بين السفراء والملحقين العسكريين، ومر يوم ٢٣ يوليو فى حالة ارتباك شديد وقد تصرفت كل سفارة بالشكل الذى أملاه عليها اجتهادها الخاص».

«وذهبت إلى المرحوم المشير أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة فى ذلك الوقت، وكانت علاقتى به حميمة وتتسم بالصراحة الكاملة، وسألته عن هذا الموضوع، وقال لى المرحوم المشير أحمد إسماعيل بصراحته ورجولته المعتادة : نعم هذا صحيح، وقد حدث بعد أن أرسلت التعليمات دون أن أعرف، وجاءتنى استفسارات من الملحقين العسكريين ، ذهبت بعدها إلى الرئيس السادات وقلت له إننى أعتقد أن ٢٣ يوليو هو عيد مصر القومى والدول لا تغير عيدها القومى، كل بضع سنوات، وأن يوم ٦ أكتوبر قد سبق واتفقنا على أن يكون هو يوم الجيش المصرى، واحتفلنا به بضع سنوات على هذا الأساس، وكل جيش فى العالم له عيد قومى وهذا أفضل تاريخ يجب أن يبقى عيداً قومياً للجيش المصرى».

«وقال لى المشير أحمد إسماعيل: إن الرئيس السادات وافقه على ذلك ، وأمر بإلغاء التعليمات السابقة وأن ما حدث لن يتكرر مرة أخرى».

لعل القارئ لاحظ فى رواية أحمد بهاء الدين التى أوردها على لسان المشير أحمد إسماعيل قوله واحتفلنا به بضع سنوات على هذا الأساس، بينما القارئ يعلم أن أحمد إسماعيل لم يشهد ٦ أكتوبر بعد الحرب إلا مرة واحدة فقط فى عام ١٩٧٤.. ومع هذا فإن

الرواية التى يقدمها أحمد بهاء الدين تستعمل ألفاظاً قاطعة من قبيل أنه ذهب بنفسه للمشير أحمد إسماعيل، وأنه كانت تربطه به علاقة حميمة ، وأنه قال هذا الكلام بصراحته ورجولته المعتادة.. وكل هذا من أعجب العجب.

(٤)

على أن الخطأ التاريخى الذى يتناقض بصورة شديدة مع الدلالة التى يريد صاحب هذه المذكرات أن يقدمها للقراء ، هو حرصه على أن يذكر (ص ١١٩) أن ممدوح سالم كان لا يزال وزيراً للداخلية حين استدعى الرئيس السادات أحمد بهاء الدين لكتابة سلسلة من المقالات التى تنطوى على الهجوم الشامل على القذافى ووضع تحت يده كل المعلومات والأوراق الخاصة بالعلاقات المصرية ـ الليبية.. يحرص أحمد بهاء الدين على أن يعقب على هذا بقوله:

«وهذا ما كان ، أرسل لى السيد ممدوح سالم كمية ضخمة من الأوراق الخاصة بليبيا فيها التقارير الخاصة وفيها جلسات مباحثات، وفيها رسائل متبادلة بين الرئيسين أو بين جهات مختلفة فى الحكومتين، وقد لفت نظرى أن يكون هذا الموضوع الهام بحذافيره عند السيد ممدوح سالم وهو مازال نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، وكان هذا مؤشراً قوياً على تزايد نفوذ ممدوح سالم وتزايد اعتماد السادات عليه».

ومن المؤكد أن الحقيقة على خلاف ما يروى أحمد بهاء الدين، وأن هذا الاختلاف بين ما يرويه وبين الحقيقة ينسف كل التحفظ الذى يتحفظ به أحمد بهاء الدين على الواقعة، ويجعلها مستحقة لأن تلفت نظره! فالتاريخ ينبئنا أن ممدوح سالم كان فى ذلك الوقت رئيساً للوزراء ، لأنه كان رئيساً للوزراء بالفعل منذ ١٦ أبريل ١٩٧٥ وحتى ٥ أكتوبر ١٩٧٨.

❑

ويذكر أحمد بهاء الدين فى موضع آخر أن على الجريتلى استقال من منصب الوزير فى حكومة الثورة فى ١٩٥٧، والحقيقة أنه استقال فى ١٩٥٤، ولكن استقالته نفسها ربما تذكر القراء بموقف الثورة المعادى للديمقراطية فى ١٩٥٤، فلابد إذن من القفز على مثل هذا الشوك بتاريخ آخر.. وكأن أحمد بهاء الدين وهو يقفز يقول لنفسه : وهل يذكر أحد شيئا ؟!

(٥)

ها هـو أحمد بـهاء الـدين فى كـتابه الـذى بين أيـدينا يـكتب عـن ذكريـاته عن عـهد السادات، وفيما قبل عهد السادات وفيما بعد هذا العهد، ولكنه يبدع إبداعا لا مثيل له وهو يترك نفسه عـلى سجيتها يسترسل ويسـتطرد ويستأنف ويوضح ويربط ويـستقرئ الذاكرة، وهكذا استطاع هذا الرجـل أن يقدم كتابا ممتعا حتى ولو كان هذا الـكتاب حافلا بالأخطاء التاريخية فى كل أو معظم الوقائع التى يسردها ، وحتى لو أن المحاورات الـتى سجلها فيه دارت بينه وبين نفسه ولم تدر بينه وبين السادات، ومـهما بذلنا من جهد فى تصحيح وقائع هذا الكتاب والإشارة إلى أنها بعيدة عن الحقيقة فإنه يظل ـ بكل ما فيه من وقائع وأخطاء ـ ممتـعا إلى أبـعد الحدود، لأنه خـرج من القـلب أيًا مـا كان شعـور هذا القلـب وانطبـاعات صاحبه.

وقد نجح أحمد بـهاء الدين فى أن يختار نمطـاً جميلاً يصوغ من خلالـه هذه الذكريات وما وراء الذكريات، ويأخذ المـسألة على أنها «محاورات»، وهو إطار جمـيل بلاشك حتى لو كانت الفـصول (والكتاب من بعد ذلـك) مقلة فى الحوارات إلى أبعـد ما يكون الإقلال فى كتاب عنوانه: «محاوراتى»، ونحن لا نطلب من كتاب يحمل مثل هذا العنوان أن يكون نصاً مسرحياً أو نصوصـاً مسرحية، لكننا كنا نريد الديالوج فيه، وقـد تغلب على المونولوج الذى هو الطابع المسيطر عليه فى أكثر أجزائه.

ومع هذا فـلابد لنا أن نـعترف ونقر بـأن هذا المونولوج مـبدع إلى أبعـد حدود الإبداع، وممتع إلى أقصى درجات الإمتاع، ولا يكاد المرء ينتهى مـن مطالعته حتى يعود إلى مطالعته مرة واثنتين، وربما أعترف أنى قرأت هذا الكتـاب أكثر من عشرين مرة لا لشيء إلا للإمتاع الذى يجلبه لى تأمل كيف يحتال الكاتب عـلى الحقائق مع علمى بما فى الكتاب من أخطاء تاريخية صارخة.

وعلى الـرغم من هذا المونولـوج الذى يسيطر عـلى فقرات هذا الـكتاب فإنه يظـل كله بمثابة محـاورات أو حوارات غير مباشرة.. ذلك أن أحـمد بهاء الدين يحاور الـشخصيات والأحداث والماضـى والمستقبل ونـفسه.. وينجح الـرجل بلا شك فى هذه المحـاورات تماماً لأنه يملك قدراً عظيماً من حصافة الفكر وسعـة الأفق ورحابة الثقافة، والقدرة على التعبير، وعلى اخـتيار اللفظ المـلائم للمعنـى الغامض ، وكذلك عـلى اختيار المعنى العميق لـلفظ البسيط.

ويستمد الكتاب نجاحه من هذه الزاوية على الرغم من أن الزمان أثبت فيما بعد صواب رؤية السادات وخطأ رؤية أحمد بهاء الدين، وعلى الرغم من أن معظم الوقائع التى أوردها أحمد بهاء الدين فى هذه المحاورات تتعارض ـ كما سنرى ـ مع صحيح التاريخ.

والشاهد أن المرء لا يملك إلا أن يشيد بالفكرة التى صاغ حولها أحمد بهاء الدين هذا الكتاب.. فهو يحاور السادات.. ولكنه لا يحاوره لـلتو وللحظة.. وإنما هو يستعرض لنا الخلفيات والمناسبة على نحو ممتع.. يبدى من خلاله آراءه حتى قبل أن يبدأ الحوار.. ونحن فى الحقيقة نجد أنفسنا أمام موقف أو بناء مسرحى ممتاز. ولكن وصف المشهد والمناظر وترتيب الفصول هو الفن كل الفن.. وإلا فما الفرق بين هذا الكتاب ذى الحلقات المتعددة، وبين أى كلام تسمعه على مرات عديدة من شخص كان يقابل شخصاً آخر ذا حيثية أو غير ذى حيثية على الإطلاق.

هنا تكمن قدرة أحمد بهاء الدين على توصيف الأحداث والخروج من التفاصيل بعنوان صحفى واضح اللفظ بقدر ما هو معبر عن المحتوى.. ثم الخروج من هذه العناوين جميعاً بالعنوان الأكبر الذى قد لا يكون فيه إلا السهولة، لكنها ـ فى الحقيقة ـ السهولة التى لا تخطر إلا على بال واحد فقط هو نفسه الذى خرج بالفكرة على النحو الذى خرجت به.

وفى هذه الحوارات كثير من الإنصاف ـ غير المقصود ـ لأنور السادات ولكثير من الذين كانوا حول أنور السادات، وفيها كذلك كثير من التهوين ـ المقصود ـ بأنور السادات وببعض من كانوا حول أنور السادات.

ونحن لا يعنينا من هذا أن ندافع ولا أن نبحث عن الدوافع، وربما يكون هذا من شأن التاريخ الذى لن ينظر ـ فيما بعد وحين تتاح له الكتابة على الوجه الصحيح ـ إلى مثل هذه الكتابات كمصدر، حتى وإن استعان بها كثيراً فى الهوامش.

(٦)

يشير أحمد بهاء الدين إلى أن الرئيس السادات كان كثيراً ما يقدر نصائحه ويأخذ بها ويشكره عليها وإن لم يكن هذا هو ديدنه على الدوام:

«إننى أعتقد، دون مبالغة، أننى حلت بين السادات وبين ارتكاب غلطة قاتلة، وإن كان قد عاد إلى بعضها حين أصدر قوانين «العيب» وما إليها».

«وحقيقة لست أدرى مَنْ كان يشير عليه أحياناً بهذه «المهالك».

«إن هذه الواقعة تذكرنى بواقعة سابقة، وقعت قبلها بسنوات، فقد استدعانى مرة إلى الإسكندرية وقال لى: إنه قرر التصديق على الحكم الذى أصدرته المحكمة بالإعدام على المتهمين فى قضية «الفنية العسكرية»، أى «صالح سرية وجماعته» الذين حاولوا الاستيلاء بالقوة على الكلية تمهيداً لمحاولة انقلاب ساذجة، سقط فيها ١٧ قتيلاً.. ثم قال لى: إنه يريد أن يقوم بعمل جديد، إنه يريد أن يظهر على شاشة التليفزيون ويلقى خطابا يشرح فيه للناس لماذا قرر التصديق على حكم الإعدام».

«ويومها أيضاً قلت له فزعاً: مَنْ أشار عليك ياريس بذلك؟ هذه مشورة سيئة النية إلى آخر الحدود!».

«وكان منطقى كما قلته له: لقد تمت المحاكمة.. وأصدرت المحكمة الحكم بالإعدام، وأحيلت الأوراق إلى المفتى الذى صدق على الحكم، وأنت قررت أن تمارس اختصاصك وتصدق بدورك عليه ، فلماذا تريد أن تخرج على الناس وتلقى خطاباً تشرح فيه «حيثياتك» لتنفيذ الإعدام ؟!».

«إننى ياريس لست مستعداً لأن أكتب حرفاً واحداً من هذا الخطاب!! وأنصح بكل شدة ألا تفعل ذلك! إن مثل هذا التصرف من شأنه أن يجعل بينك ـ شخصياً ـ وبينهم «دماء»! وكأنك صاحب قرار الإعدام فى البداية، وقبل أى محاكمة!».

«مَنْ ينصحك نصائح تحفر بينك وبين فئات من الناس حفرة واسعة ؟! متى كان الحاكم يقف ويدافع عن قرار أليم حزين، مهما كانت الظروف.. يكفى أن تمارس اختصاصك وكفى».

«وكان منطقه: إن الناس تنسى! لقد نسى الناس أن ما فعله هؤلاء أدى إلى قتل سبعة عشر شاباً بريئاً!».

«وقلت له: إن الصحف ستنشر نبأ الإعدام، وتنشر بالضرورة أصل الحكاية وعدد ضحايا المحاولة، وأجزاء من منطوق حكم المحكمة التى تشير إلى ذلك.. وهذا كاف! أما أن تظهر بشخصك على الشاشة لتشرح أسبابك لتوقيع عقوبة الإعدام فإنك بذلك تعطى الأمر طابعاً «شخصياً»، وأن لديك سبباً فوق أسباب القانون، ودوراً فوق دور النيابة والقضاء والمفتى».

«ويومها أيضاً شعر السادات وكأنه كان سيقدم على غلطة ضخمة.. فعدل عن قراره الذى أحضرنى من القاهرة إلى الإسكندرية بسببه، وشكرنى على هذا الرأى».

كذلك يتحدث أحمد بهاء الدين فى مذكراته عن سعة صدر الرئيس السادات فى الفترة التى عمل هو فيها رئيساً لتحرير الأهرام دون أن يجد أن من واجبه الإشارة إلى أن فى سعة الصدر هذه خلقاً من أخلاق الرئيس أو شمائله التى تستحق الإشادة أو التمجيد، وكأنه يريد بما يرويه فى بقية الكتاب أن يقول إن الرئيس الذى لم يكن فى بعض الأحيان واسع الصدر مع بعض الناس كان واسع الصدر معه هو على الدوام ، وهو نوع من أنواع الأخلاق التى ازدهرت على يد بعض الصحفيين المعاصرين لبهاء الدين، فإذا به فيما يبدو لا يمانع أن يحذو هو الآخر حذو زملائه... ويقول:

«... والغريب الذى أسجله للسادات أننى لا أكاد أتذكر مشكلة هامة قامت بينى وبينه حول ما ينشر فى الجريدة ، لم تكن مرحلة خلاف سياسى حول قضايا هامة كالخلافات التى ظهرت بعد ذلك [هنا قد نعجب إذا تذكرنا أن هذه الفترة بالذات كانت من الفترات الحافلة بالتحولات التى قادها السادات سياسيا واقتصاديا]، ومع ذلك فقد كان إذا اختلفت الجريدة أحياناً عن شىء يراه ويظهر فى الصحف الأخرى، فقد كنا نتناقش فيه مناقشات تتسم بسعة الصدر والتفهم، وكان قابلاً لأن يقتنع بغير ما يرى وأن يوافقنى فيه».

«وكنت من وقتها أقول لزملائى والمسئولين فى أماكن أخرى، ومازلت أقول لهم ذلك: إن رؤساء الدول قابلون للمناقشة! وأى رئيس إذا سمع نقاشاً لكلامه ينطوى على حجة وإقناع وفهم ويعبر عنه بطريقة لائقة تراعى حساسياته كرئيس، فإنه فى الأغلب يقتنع، لأن النصيحة الصادقة ستكون بطبيعتها لمصلحته، لكن أكثرهم لا يفعلون! والمشكلة فى الأغلب تكون حين يكون «صاحب النصيحة» مطعوناً فيه مقدماً لدى الرئيس بآلاف التهم غير الصحيحة وهو لا يعرف، فهذا يجعل كلامه من البداية بالطبع غير مقبول».

❑

ومع هذا الوضوح المبين فى الفقرة السابقة فإننا نرى أحمد بهاء الدين حريصاً على أن ينفى عن نفسه فهم دوافع السادات فى كثير من القرارات التى اتخذها، وكأنما بهذا يخلى أحمد بهاء الدين مسئوليته عن الموافقة على قرارات وتوجهات شارك هو نفسه فى صياغتها وكتابتها لكنها تبدو متعارضة مع الخطوط الفكرية للجبهات التى ظل بهاء الدين نفسه يحاول دائماً أن يحتفظ بخطوط جيدة معها، وعلى سبيل المثال وليس الحصر فإن أحمد بهاء الدين يروى قصة مشاركته للسادات فى التفكير فى عودة الأحزاب، وكيف أنه قام بدور فعال فى صياغة الفكرة، لكنه مع هذا يقدم تفسيراً جديداً لإقدام السادات على

هذه الخطوة فى ذلك الوقت، ويحرص على أن يؤكد أنه لـم يفهم هذا التفسير يومها، وإنما فهمه الآن:

«... وفى تقديرى ـ الآن وليس وقتها ـ أن السادات حين بـدأ يفكر فى التعدد السياسى، كان أهم دافع لـديه هو تسهيل الانـدماج فى عالم الغرب والحصول على حمايتـه وتحالفه وخيراته، لأن شواهد أخرى جعلتنى أصل إلى هذا الاستنتاج».

«ولم يكـن وقتها قـد توصل إلى فـكرة المنابـر، لذلك لم يـأت هذا التعـبير علـى لسان السادات فى ذلك الوقت قط، ولا أدرى حتى اليوم هل كانت فكرته وتسميته، أم جاءته من استشارات ومنابع أخرى».

ربما نتوقف هنا لنسـأل: أكان مثل هذا التوجه ومتطلباته شيئا بعـيد المنال عن فكر أحمد بهاء الدين بينما لم يكن بعيدا عن فكرنا ونحن فى تلك الفترة طلاب علم فى أولى مراحل الدراسة بالجامعة؟

(٧)

وتحظى العلاقـات العربية فى مفهوم السـادات وممارساته ببعض فقرات متـناثرة فى هذه المحاورات، ولابد أن أعترف قبل أن أتناول الفقرة التالـية أن معلوماتى وإلمامى لا يسمحان لى بفـهم الغرض الذى حـرص أحمد بهاء الـدين من أجله عـلى إيراد أكثر مـن رأى مهم للرئيـس السادات لم يهمس بـه الرئيس لأحد غيـره ، خصوصاً أن هذه الآراء تتعـلق على سبيل المثال بما هو فى صـميم العلاقات الأخوية التى تربطنا بأقرب إخوتنا إلى قلوبنا وهى سوريا، ومن العجيب أن أحـمد بهاء الدين حريص على أن يقدم رؤية كانت كفـيلة بتلغيم هذه العـلاقات إلى الأبد لـولا أن قيض اللـه حكمة الـرئيسين مبارك والأسد حتى عادت العلاقات الطبيعية إلى مجراها.

ها هو أحمد بـهاء الدين يتحدث عن حوار دار بـينه وبين الرئيس السـادات عند عودته فى الطائرة من الرباط إلى الجزائر بعد حضوره مع السادات مؤتمر القمة العربى بالرباط:

«وبعد أن أقلعت بنـا الطائرة، استدعانى الرئيس السادات من حـيث أجلس بين الزملاء الصحفيين، لكى أجلس إلى جواره خلال مسافة الطيران من الرباط إلى الجزائر، حيث كان سينزل هو، ونمضى نحن بالطائرة إلى القاهرة».

«جلست بجوار الرئيس السادات وأمامنا كان يجلس أبو عمار وبيننا وبينه مائدة، أى مسافة لا تسمح له بأن يسمع ما نقول، وشعرت بما يشبه الود المفقود بين الرجلين، فلم يتبادلا كلمة واحدة طيلة الرحلة، وانصرف السادات يتحدث إلىَّ، يحيطنى علماً بما جدّ فى اجتماعات القمة المغلقة، وأستفسر أنا منه عما أريد، وإننى لا أذكر كلام السادات اليوم جيداً: كحديثه عن كيف مر قرار اعتبار منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى فى دقائق، وحديثه عن أنه لم يطلب أية مساعدات مالية، وكيف أن السوريين هم الذين طالبوا بمساعدات مالية، وطالبوا بأن أية مساعدات مالية تقرر يجب أن تقسم مناصفة بين سوريا ومصر، وكيف أنه لم يتدخل بأى كلمة فى كل ذلك، وأشياء أخرى لا أرى أن هذا مجال سردها، إنما تستوقفنى الآن واقعة واحدة ذات دلالة».

«فقد قال لى السادات: إن كل الملوك والرؤساء العرب بلا استثناء قد زاروه واحدا واحدا، وأيدوه مائة فى المائة على سياسته منذ حرب ١٩٧٣ وما بعدها من عمليات فك الاشتباك وغير ذلك، ثم استدار السادات هامساً فى أذنى، لكن يا أخى فيه حاجة غريبة قوى! كل ملك أو رئيس زارنى كان يعبر عن تأييده لى ثم يقول لى: «بس ياريس لازم تخلى سوريا دائماً فى إيدك»، مافيش واحد ما قالش هذه الجملة بالضبط، معناها إيه دى؟ معناها الوحيد إن حافظ الأسد هو اللى قال لهم يقولوا لى الإشارة دى! ومعناها إن حافظ الأسد متشكك فى استمرار تحالفنا معه، وأنه داير يشكك الآخرين! هل هذا كلام عاقل؟ هل يمكن أن يخطر على بال أحد أن مصر بعدما اشتركت مع سوريا فى الحرب، تسيبها وتسيبها وتروح فين؟!».

«أدهشتنى هذه الواقعة كما أدهشت الرئيس السادات، ولكنها ظلت عالقة فى أذنى حتى مرت سنوات، واختار السادات طريق الحل المنفرد بعد خلافه مع حافظ الأسد حول زيارة القدس، وكنت أقول إن حافظ الأسد كان إذن يخشى أن يترك بمفرده منذ ذلك الوقت البعيد، فهل كان هذا من باب الشك السياسى الطبيعى، أم كانت لدى حافظ الأسد معلومات أو إشارات تتوقع اتجاه السادات، قبل أن ينتبه أحد منا إلى ذلك؟».

هكذا نجد بهاء الدين حريصاً على أن يتلمس الأعذار للرئيس الأسد دون أن يجد هذه الأعذار، بينما هو يلوى عنقه ووجهه ويلوى أيضاً أعناقنا ووجوهنا عن الأعذار التى كانت متاحة بالفعل أمام الرئيس السادات ومنذ فترة مبكرة، بل وقد أشهد عليها أحمد بهاء الدين نفسه.. ولكن ماذا نفعل مع منطق بهاء الدين؟ كان السادات قد مات عندما كتب ما نشر فهو يهاجمه ولا يلتمس له الأعذار، بينما كان الرئيس الأسد لايزال على قيد الحياة فهو يتصنع (ويصطنع) له المبررات والأعذار!!

بعد هذه الفقرة قد يبدو للقراء البسطاء من أمثالى أن أحمد بهاء الدين متعاطف مع الرئيس الأسد.. ولكننا نفاجأ بعد صفحات بقصة أخرى يحرص بهاء الدين على روايتها فيبدو لنا حرصه على أن يظهر الرئيس السادات وكأنه هو الذى كان يعانى من سبق حافظ الأسد إلى المشاركة فى وضع الترتيبات الدولية، حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية فى نفس الفترة التى توثقت فيها علاقات السادات بالأمريكيين إلى درجات قوية.

وهذه هى الرواية المذهلة التى يقدمها أحمد بهاء الدين عن الحرب الأهلية فى لبنان ودخول سوريا إلى لبنان، وقد حرص على أن يضع لها عنواناً فرعيا فى كتابه.

«... كنت فى إحدى زياراتى للقاهرة، وقابلت الرئيس السادات.. كانت الحرب الأهلية فى لبنان (١٩٧٦) قد بدأت تأخذ شكلاً رهيباً مروعاً، وقلت للرئيس السادات: إن على الدول العربية أن تفعل شيئاً، وناقشنا أوضاع البلاد العربية بهذا الخصوص، وقلت له إن مصر عليها على أية حال واجب أدبى يجب القيام به».

«وبادرنى قائلا: ماذا نستطيع أن نفعل فى لبنان؟ هل أفعل مثل عبدالناصر، أرسل رجال مخابرات، وأجند ميليشيات، وأدفع أموالا؟».

قلت له: بالطبع لا.. فالظروف تغيرت تماما».

«قال: إذن؟ أصدر بيانا باستنكار ما يحدث وأدعو إلى وقف القتال؟ اتفضل اكتب أى بيان وسوف أوقع عليه فوراً ! الكل يصدر بيانات».

«قلت له: حتى ولو توقف الأمر عند إصدار بيان فقط فلا بأس بذلك، لأن مصر هى الدولة الوحيدة التى لا مطمع لها ولا وكلاء فى لبنان، وليست متهمة بموالاة فريق دون فريق، لكن عندى اقتراحاً آخر: أن تقف وتدعو إلى عقد مؤتمر قمة مصغر، تحضره مصر وسوريا والسعودية والعراق والأردن والكويت.. فوراً فى دمشق!».

«قال لى: رغم الحملات التى تشنها علىّ صحافة دمشق!».

«قلت: نعم.. فأنت حين تدعو إلى الاجتماع فى دمشق بالذات، فإنك تضرب بذلك مثلاً على تجاوزك عن حقك فى سبيل المصلحة القومية فيخجل غيرك من عدم تلبية الدعوة، ستبدو أنت كبيراً، ثانيا فإن وضع سوريا إزاء لبنان خاص بلا جدال، فى دمشق تكونون على مقربة من الاقتتال الدائر، وإذا أردتم استدعاء أحد الأطراف ولابد من ذلك، فالدعوة سهلة، رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، أبو عمار، كمال جنبلاط، كميل شمعون.. إلى آخره».

«كان تقديرى أن هـذه الدول المقترحة لديها قوة ضـغط كافية على الفئات المتحاربة فى لبنان، وقلت له: إن فلسطين ضاعت وأخشى أن تستفيد إسرائيل من الموقف وتضيع لبنان، وكيف يمكن للرأى العام العربى أن يصدق أن زعماءه قادرون على إعادة الأراضى المحتلة إذا كانوا غير قادرين علـى منع ضيـاع لبنان؟ وأن الضـغط على كمـيل شمعـون أو كمال جنبلاط أصعب من الضغط على جولدا مائير».

«وظل السادات يحاورنى طويلاً فى هذا الأمر، وأنا ألـح عليه بمداومة الجدل بشكل غير مألوف حتى قال لى كأنه ضاق ذرعا:

ـ طيب.. مادام بتلح كده.. أحب أقولك إن الموضوع حُسم!

ـ إزاى ياريس؟

ـ الجيش السورى سيدخل لبنان خلال ٤٨ ساعة!

ـ مستحيل ياريس! والوضع الداخلى؟ ورد فعل إسرائيل؟

ـ جيرالد فـورد (الرئيس الأمريكـى فى ذلك الوقت وكان وزير خـارجيته هو كيـسنجر أيضا) طلب من حافظ الأسد أن يدخل الجيش الـسورى لبنان لإنقاذ الموقف، لأنه لا يوجد حل آخر، وحتى لا يحدث رد فعل إسرائيلى يلخبط الدنيا».

ـ وعلى أى أساس سيتم هذا الدخول؟

ـ رتبت أمريكا مع سليمان فرنجية أنه كرئيس للدولة يطلب القوات السورية.. وأمريكا أبلـغت إسـرائيل، وأبـلغـت الأردن بما سوف يـحدث حـتى لا يـفهم أحـد دخول الجـيش السورى على غير حقيقته!».

«وعندما كررت دهشتى وارتيابى قال لى: أنت قاعد معانا فى مصر لحد امتى؟».

ـ لآخر الأسبوع.

ـ طيب إذا لم يدخل الجيش السورى لبنان بعد ٤٨ ساعة، تعالى إلىّ هنا فى البيت بدون موعد، وحاسبنى على هذا الكلام».

❑

وفى السطر التالى مباشرة يردف أحمد بهاء الدين بفصل الخطاب فيقول:

«وبعد ٤٨ ساعة دخل الجيش السورى لبنان».

هكذا يفعل أحمد بهاء الدين دون أن يتحدث عن أى رأى له فى موقف الرئيس الأسد أو غيره، وما باله يفعل وهو معنى بالسادات وبالسادات وحده!!

هذان كما رأينا موضعان مهمان وخطيران فى العلاقات المصرية ـ السورية، لكن أحمد بهاء الدين لا يكتفى بهما ولكنه يتجاوز بما يرويه فى موضع ثالث كل الخطوط الحمراء ويقدم لنا ما هو أخطر بكثير من هذين الموضعين، إذ يتولى معالجة موقف الرئيس الأسد من حرب أكتوبر برواية جديدة يحرص كل الحرص على أن ينسبها إلى الرئيس السادات نفسه فى إحدى المحاورات بينهما، ويقف القارئ مدهوشاً أمام حرص بهاء الدين على إيراد مثل هذا النص فى كتابه، بينما هو يتحدث عن مبادرة السلام ومناقشته للرئيس السادات فى آثارها :

«... وسكت (أى الرئيس السادات) قليلاً ثم استطرد قائلاً: إننى أفهم هذا ومستعد لأن أقبله من الكثيرين جداً، لكن ما رأيك فى حافظ الأسد مثلاً ؟ حافظ الأسد أولاً ضيّع علينا شهورا طويلة بعد حرب ١٩٧٣ عندما أخذ يساوم وكأنه بقال يبيع أو يشترى قطعة جبن، ظل شهورا يساوم على متر من هنا وشبر من هناك، غير فاهم أن الأهم من المتر والشبر هو سرعة التقدم فى المفاوضات حول الموضوع الأصلى والحديد لا يزال ساخناً بعد حرب ١٩٧٣».

«حافظ الأسد هذا خذلنا بعد يومين من بدء حرب ١٩٧٣، لم ينفذ الخطة المشتركة المتفق عليها، واجتاح الجولان كله فى يومين ثم طلب وقف إطلاق النار، وجيشنا مازال فى معمعة عبور القنال.. كان يظن أنه يمكنه أن يخرج باسترداد أرضه كلها ولنذهب نحن إلى الشيطان.. لكن الإسرائيليين بعد أن نجحوا فى تثبيت جبهتهم فى سيناء استداروا عليه، واستولوا على الجولان كلها، واستولوا على أكثر مما كان فى أيديهم قبل الحرب».

❑

ويأبى أحمد بهاء الدين إلا أن يؤكد على المعنى السابق إيراده من خلال بقية المحاورة بينه وبين الرئيس السادات فيقول:

«فقلت له: ولكن سيادتك نفيت ذلك، وقلت علنا إن الروس كذبوا عليك عندما أبلغوك بطلب حافظ الأسد منهم بالتدخل لوقف إطلاق النار».

«ورد علىّ قائلاً: أنا فعلا «لزقتها» فى بريجنيف حتى أحتفظ بتحالف حافظ الأسد معنا، لكنه فعلاً طلب ذلك».

«واستطرد السادات قائلا: ليس هذا هو المهم الآن.. ولكننى ذهبت كما تعرف إلى حافظ الأسد فى دمشق وقلت له إننى ذاهب إلى القدس.. وشرحت له ما فى ذهنى وكل حساباتى، وقد اختلفنا فعلاً، ولم يوافقنى على ذلك، ولكننى قلت له فى النهاية: طيب

ياحافظ.. أنا ذاهب إلى القدس، وتستطيع أن تهاجم ذلك.. ولكننى أطلب إليك ألا تذهب بعيداً فى الهجوم علنا، وبلاش حكايات الخيانة والعمالة والكلام ده.. لأننا سنريدك بعد شهور لكى نسلمك الأرض».

«وسألت الرئيس ببلاهة حقيقية: أى أرض ياريس سنسلمها لسوريا؟».

«ورد علىّ: الجولان طبعا!! أم أنك تصدق الدعايات التى تقول إننى سأعقد صلحاً منفرداً ؟ ومع ذلك فقد ذهب حافظ الأسد يصدر الكلمات المليئة بتهم الخيانة والعمالة وما إلى ذلك».

«كان هذا الكلام بداية مرحلة من الحديث من أعجب ما يمكن.. لم يفارقنى خلالها الذهول، ومازلت أزداد تعجباً كلما تذكرتها».

ولست أستطيع أن أخفى عجبى من ذهول أحمد بهاء الدين بينما نطقت حقائق التاريخ وتطوراته فيما بعد بصدق السادات!!

(٨)

ويقدم صاحب هذه المذكرات من خلال المحاورات أيضاً بعض التفاصيل عن تدهور العلاقات المصرية ـ الليبية، ويشير أحمد بهاء الدين بوضوح إلى تصرفات الرئيس القذافى الكثيرة التى كانت تسبب أزمات فى العلاقات المصرية ـ الليبية، لكنه يلفت نظرنا إلى السبب الذى جعل السادات يقرر المقاطعة النهائية مع ليبيا، وهى رواية ينفرد بها أحمد بهاء الدين:

«... كانت حكايات السادات عن القذافى من هذا النوع كثيرة، أما هذه المرة فإن القصة التى جعلته يقرر القطيعة النهائية مع القذافى كانت من النوع الجاد الخطير: كانت ليبيا قد أرسلت إلى مصر طائرات ميراج تكون تحت تصرف القوات المسلحة المصرية إذا قامت الحرب، ولم تستخدم هذه الطائرات فى الحرب، لكن إسرائيل كانت لا تزال فى سيناء بعد وقف إطلاق النار وفك الاشتباك، وهى تماطل بشكل سافر فى الانسحاب، ومصر تتصرف وتتسلح على أساس أن مواجهة ثانية أو حركة غادرة من إسرائيل أمر وارد، والقذافى أرسل فجأة يطلب سحب طائرات الميراج من مكانها فى مصر، ويلح فى ذلك بشكل متواصل، رغم كل المحاولات المصرية لإقناعه بتأجيل هذا الطلب».

ويروى أحمد بهاء الدين فى موضع آخر من هذه المذكرات تفاصيل واقعة مهمة تتعلق بتاريخنا المعاصر، وهو حريص على أن يلقى باتهامات محددة فى روايته دون أن يحدد أشخاصاً مسئولين عن هذه الاتهامات من وجهة نظره:

«وكما هو معروف عندما أعلن السادات بعد نهاية الحرب عن عقد جلسة فى البرلمان لتقديم الأوسمة لقادة الجيوش أرسل القذافى يطلب حضور الجلسة والمساهمة فيها والمشاركة فى تكريم أبطال القوات المسلحة المصرية».

«فى تلك الليلة دار جدل عنيف فى الدوائر المصرية بين مَنْ يرى قبول هذا الطلب لأن فيه اعتذارا كافيا من العقيد القذافى وفرصة لجمع الصفوف مرة أخرى فوق أنه دليل على حسن النية، وفريق آخر يرى ضرورة رفض هذا الطلب ومنع القذافى من حضور الجلسة لأنه لا يمكن أن يؤتمن ولابد أن له من وراء ذلك أغراضاً أخرى، ويجب أن أسجل أننى فى تلك الليلة شعرت لأول مرة أن هناك تياراً فى مصر لا يحاسب القذافى على تصرفاته فحسب، بل يريد من حيث المبدأ والهدف النهائى قطع كل ما بين مصر والقذافى نهائياً، وانتهى الأخذ والرد عند منتصف الليل بقبول الطلب والترحيب بحضور القذافى جلسة البرلمان».

ويروى أحمد بهاء الدين أنه بعد أن كلفه الرئيس السادات بدراسة ملف كامل من المراسلات على المستويات العليا بين مصر وليبيا، توصل إلى قرار نصح به السادات.

ويستعرض أحمد بهاء الدين قدراته على الفهم السياسى فيما ينسبه إلى نفسه فى محاورته مع السادات فيما يخص العلاقات مع الرئيس القذافى، وكأن هذه العلاقات كانت لا تزال تحتمل مثل هذه المناقشات، وإن المرء ليعجب من أن يجد أحمد بهاء الدين رءوس الأفكار الموضوعية هذه بينما هو فى قرارة نفسه وعلى نحو ما رأينا فى فقرة سابقة كان قد وصل إلى اعتقاد مخالف ومغاير وإن لم يدل به على نحو صريح:

«... وذهبت إلى السادات بهذا الانطباع، وقلت له بصراحة إن من يقرأ هذه الأوراق لا يجد فيها أكثر ممن يقرأ البيانات العلنية وخطب المناسبات، فلم أجد فى كل هذه الأوراق ما يحدد العلاقات بين الدولتين تحديداً واضحاً فى أى مجال من المجالات سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً. وقد كنت أظن أن ما يدور بين المسئولين بعيداً عن العلانية تكون فيه درجة أعلى من الواقعية والمصارحة وما يريده حقاً كل طرف، وما يستطيعه، بعيداً عن لغة الأمنيات والشعارات غير المحددة».

«وكنت أحمل - بناء على هذه المقدمة - اقتراحاً محدداً: أن يبعث الرئيس السادات إلى الرئيس القذافى رسالة مفصلة شاملة، تنسخ كل ما سبقها، وتحاول أن تواجه الأسئلة الحقيقية والجوهرية المتعلقة بعلاقات البلدين، وأن تحدد فيها مصر مواقفها تحديداً قاطعاً، وتعلق على المواقف الليبية تعليقاً واضحاً وقاطعاً أيضاً، فيكون هناك أساس جدى لأول مرة للمناقشة المحددة بين دولتين كل دولة لها تصور وسياسات ومصالح، وبعيداً عن عبارات «الأخوة» و«الأشقاء» و«التضامن» و«التضحية» وما إلى ذلك من العبارات التى تصلح للخطب والبيانات فحسب، ومن الهزل أن تملأ المراسلات «السرية» بين الدول».

ونمضى مع أحمد بهاء الدين إلى ما توصل إليه فى هذه الجزئية (!!) ونصح به الرئيس السادات:

«وقلت للسادات: سنعرض على القذافى بشكل واقعى جداً كل ما لدينا، وسننتهى إلى تخييره فى علاقته مع مصر بين كافة أنواع العلاقات، ابتداء من الوحدة، إلى الكونفدرالية، إلى التحالف، إلى المشروعات الاقتصادية المشتركة إلى مجرد علاقات حسن الجوار، هذا مع تحديد ما تقبله مصر وما لا تقبله بالنسبة لكل وضع من هذه الأوضاع».

«وأبديت بالطبع استعدادى إذا وافق الرئيس لكتابة مشروع هذه الرسالة، وكنت أعتقد أن هذا الاقتراح يؤدى من ناحية إلى تأجيل انفجار الخلاف والقطيعة العلنية، ومن ناحية أخرى ربما يؤدى إلى بداية أخذ ورد بين البلدين يقوم على أساس الواقع والنوايا الحقيقية لا على أساس الشعارات والأمنيات».

«ووافق الرئيس السادات، وعكفت أياماً على كتابة هذه الرسالة التى تعرضت لكل قضايا الماضى والحاضر والمستقبل بين مصر وليبيا بشكل موضوعى تماماً، ووافق الرئيس السادات عليها، وأمر بطباعتها وإرسالها بسرعة».

«وقبل أن أترك القاهرة علمت أن السادات بدلاً من أن يرسلها مع مَنْ يسلمها للعقيد القذافى، أرسلها مع مَنْ يسلم نسخة منها إلى كل عضو من أعضاء مجلس الثورة الليبى، وبعد أن كان مطلع الرسالة موجهاً إلى «الأخ الرئيس معمر القذافى»، تم تغيير هذا المطلع إلى «الإخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة»، وقد أثار هذا غضب القذافى وهياجه إلى آخر الحدود، وعندما سألت السادات بعد ذلك: لماذا فعل هذا وهو يعرف أنه سوف يثير القذافى؟ قال لى: إن القذافى لا يروى لأعضاء مجلس الثورة الحقيقة، وأنه يبلغهم ما يناسبه إبلاغهم فقط، وأنه أراد أن يعرف زملاء القذافى لأول مرة الحقائق كاملة».

«أذكر أن السادات كان يضحك من أعماقه وهو يروى كيف أن القذافى أرسل رجاله بسرعة يجمعون هذه الوثيقة من أعضاء مجلس الثورة، قبل أن تتسرب إلى غيرهم، بل حتى قبل أن يقرأها بعضهم».

«وقد انقطعت علاقتى بالموضوع الليبى بعد ذلك تماماً، وبعد شهور إذ كنت خارج مصر، قرأت الرسالة منشورة بكاملها وبإبراز شديد فى كل الصحف المصرية فى يوم واحد، وكانت الهيئة العامة للاستعلامات قد طبعتها فى كراسة صغيرة لتوزيعها فى ليبيا بالذات، واستنتجت من ذلك أن الأمور لابد أنها تدهورت مرة أخرى بين السادات والقذافى، بشكل نهائى وأخير».

وربما يجدر بنا الآن بعد هذه الفرصة التى أعطيناها لأنفسنا لقراءة التقييم «المفعم» بالحكمة الذى ساقه أحمد بهاء الدين فيما يتعلق بالموقف المصرى من القيادة الليبية، وهو الموقف الذى تولى هو نفسه صياغته فى هذه الرسالة، سواء أرسلت إلى هذا أم إلى هؤلاء.. ربما يجدر بنا أن نتأمل بعض ما فى نفسه من شعور تجاه هذه العلاقات، وقد أبرزه فى موضع آخر سنتناوله فى الفقرة التالية.

(٩)

من أهم ما يتضمنه كتاب «محاوراتى مع السادات» رواية مهمة يبين بها أحمد بهاء الدين موقف أحد قادتنا العسكريين البارزين وأحد أبطال حرب أكتوبر، وهو المشير أحمد بدوى من الانفعال بالسياسات والمواقف الليبية، ودون أن يحدد المشير بدوى أحدا بالاسم فقد كان متأثرا من الموقف نفسه حتى أنه صرح باستيائه حين ظن الوزير الكويتى الذى زار الجبهة وزيرا ليبيا فلم يمنعه هذا من أن يصارحه حتى اغرورقت عيناه بالدموع باستيائه بشدة من موقف الرئيس القذافى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو الموقف الذى كان لا يزال يؤثر فى نفسية المشير بدوى وغيره من قادة الحرب المصريين تأثيراً شديداً:

«وكان من أكثر ما جعل القذافى يخسر فى الدوائر المصرية وإزاء الرأى العام المصرى، هجومه الإذاعى العنيف على حرب أكتوبر، ومن اليوم الأول للحرب والقوات المصرية فى أوج القتال العنيف ضد الجيش الإسرائيلى».

«ومن أمثلة هذا الأثر، أن الأستاذ عبد العزيز حسين وزير الدولة الكويتى المعروف فى

ذلك الوقت، كان من أول من جاءوا إلى مصر بعد الحرب وطلب زيارة الجبهة والقناة وخط بارليف الذى اقتحمته واستولت عليه القوات المصرية فى سيناء، ولأن الأستاذ عبد العزيز حسين صديق كبير وعزيز، فقد رافقته فى هذه الزيارة التى نظمتها القوات المسلحة، كما كان معنا المهندس عثمان أحمد عثمان».

«وبعد الزيارة جلسنا فى استراحة الضباط لتناول الغداء فى ضيافتها، وكان المضيف هو المرحوم اللواء أحمد بدوى الذى كان مازال قائداً للجيش الثالث الميدانى. وبين الأحاديث عن أيام الحرب وذكرياتها، تكلم اللواء أحمد بدوى فجأة مهاجماً الإذاعة العربية التى كانت تتهم حرب أكتوبر بأنها تمثيلية وبأنها خيانة، وتحدث بحرارة وعنف عن شعوره وشعور ضباطه وهم فى غمرة القتال بعد العبور إلى سيناء إذ تلتقط أجهزتهم هذه الإذاعات، حتى اغرورقت عينا الضابط شديد الصرامة أحمد بدوى بالدموع».

«وشعرنا أن ثمة سوء تفاهم ما، ثم تبين أن اللواء أحمد بدوى لم يلتقط اسم ولقب الوزير الكويتى عبد العزيز حسين جيداً وفهم أنه وزير ليبى، فأبدى اعتذاره فى الحال وقال إنه يقصد الإذاعة الليبية بالذات وأنه لم يقصد أحداً آخر من الإخوة العرب».

ومن المدهش على مدى صفحات هذا الكتاب أن أحمد بهاء الدين يتجاوز تماماً عن رواية أية تفصيلات تتعلق بشعوره الأكيد بالاعتزاز بالنصر المجيد الذى حققه السادات بقيادة شعبه وجيشه فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، ونحن نعطيه العذر فى هذا لأنه كان من المبعدين فى الفترة التى سبقت الحرب، لكننا لا نستطيع أن نعذره للنهاية فيما يتعلق بالأعقاب المباشرة لنصر أكتوبر، وقد كان بهاء الدين فى تلك الفترة قريباً وقريباً جداً من الرئيس السادات بحكم منصبه الجديد كرئيس لتحرير الأهرام، وبحكم لقائه بالسادات بعد تأليفه ونشره الكتاب الذى اقترحه عليه ودفعه إلى تأليفه المغفور له محمد المعلم صاحب دار الشروق.

وعلى الرغم من هذا التجاهل المقصود فقد أفلتت من أحمد بهاء الدين معلومات مهمة تتعلق بحرب أكتوبر والأداء العربى فيها، وقد رأينا فيما سبق الفقرة التى نقلناها عنه مما يرويه عن تصريح مهم نسبه إلى الرئيس السادات حول موقف الرئيس الأسد فى أثناء الحرب.

ومن أهم ما روته هذه المحاورات أيضاً بعض عبارات نسبها صاحب المحاورات إلى الرئيس السادات لخص بها موقف الأمريكيين من الثغرة، ونحن نلاحظ أن أحمد بهاء الدين روى لنا ما رواه السادات دون تعقيب، وكأنه يؤمن على كل ما قاله السادات، وحسناً فعل، ولو لم يكن له فى هذا الكتاب كله إلا هذه الرواية لكفاه هذا فضلا، نظرا لأهمية هذه

الرواية التي لم يتطوع الآخرون بروايتها عن السادات، على الرغم من أنهم سمعوها منه بالطبع.

وليس يخفى على القارئ اللبيب أن الموقف المصرى فى هذه الفترة كان من أروع وأذكى ما يمكن، وأن الثغرة كما قلت فى كتابى «النصر الوحيد» كانت بمثابة مكروه ضمنه الله لنا كثيراً من النعمة، ولكن المبشرين بالهزيمة كانوا ـ ولا يزالون للأسف ـ يستكثرون على شعبهم ووطنهم وقائدهم كل هذا النصر الذى تحقق فإذا هم بكل وسيلة خبيثة يحرصون على الانتقاص من النصر.

ولنقرأ هذا الذى يرويه أحمد بهاء الدين مقدماً به صورة أقرب ما تكون إلى الحقيقة:

«وفى هذا السياق أيضاً روى لى الرئيس السادات قصة الثغرة، أو بمعنى أصح قصة ما بعد الثغرة.. قال لى: لقد جاءنى هنرى كيسنجر وقال لى بصراحة مباشرة ياسيادة الرئيس نحن نعرف من التصوير الجوى أن القوات التى حشدتها حول الإسرائيليين غرب القناة كافية لدفنهم جميعاً حيث هم.. أنت قادر على ذلك عسكرياً، لكننى أبلغك أن أمريكا لن تقبل ذلك، البنتاجون يرى أنه لا يمكن السماح للسلاح السوفيتى بالانتصار على إسرائيل مرتين، مرة فى عبور القناة، ومرة ثانية فى القضاء على الثغرة.. لو أقدمت على الهجوم على الثغرة فسوف تحاربك أمريكا مباشرة، وأؤكد لك أنك لست المقصود من ذلك، لكنه الاتحاد السوفيتى».

«قال السادات مستطرداً: لقد تلقيت إذن إنذاراً أمريكياً عسكرياً صريحاً، لكن كيسنجر أعقبه على الفور بحديث آخر إذ قال لى: ثم إنك ماذا تريد فى النهاية؟ ألا تريد أن تنسحب إسرائيل من غرب القناة، وأن تبقى قواتك حيث هى شرق القناة كما كانت يوم وقف إطلاق النار.. وفك الحصار عن الجيش الثالث؟ سنحقق لك كل ذلك بالمفاوضات، وهم موافقون».

«وختم السادات هذه الواقعة بقوله: هذا ما حدث، وهذا ما يلومنى عليه دعاة الحرب بالميكروفونات والأحاديث».

(١٠)

ولا يختلف أحمد بهاء الدين ـ لحسن الحظ ـ عن رأى الأغلبية فى أنه كان يتمنى لو أن السادات عامل السوفييت بأفضل مما عاملهم به، ولو أنهم عاملوه بأفضل مما عاملوه به،

لكن أحمد بهاء الدين في الواقع يأخذ صف السادات بأكثر مما هو متوقع منه، ويبدو أن اطلاعه على كثير من مجريات الأمور التى لم يكن غيره يطلع عليها قد أعطاه الاقتناع بأن السادات كان معذوراً، وهو لا يعلن هذا بالطبع لكنه لا يمضى فى الطرق الأخرى التى تقترحها كتابات ككتابات عبد الستار الطويلة مثلاً، ولا أمنيات كأمنيات محمد حافظ إسماعيل وغيره.

وفى هذا الصدد فإننا نجد فى النصوص التى يقدمها أحمد بهاء الدين ما يدلنا على أن السادات بذل أكثر مما فى وسعه لمحاولة تحسين الموقف بين مصر والاتحاد السوفيتى، والحقيقة أن أحمد بهاء الدين فى هذا الكتاب ينفرد بأن يروى جهد السادات فى زيارة بلغاريا من أجل توسيط رئيسها «جيفكوف» من أجل هذا الهدف على نحو ما سنرى فى الرواية التالية.

ومن الطريف أن الإنجاز الصحفى فى هذه الرواية التى نشرها أحمد بهاء الدين قبيل نهاية الثمانينيات لم يكن هذه الجزئية التى أتحدث عنها، لكنه كان متعلقاً بأمر آخر كان أكثر أهمية وقتها فى نظر أحمد بهاء الدين، وهو تنبؤ السادات بألمعية أندروبوف وتفرده بين القادة السوفيت، وكان بهاء الدين يرتب على تتلمذ جورباتشوف لأندروبوف هذا أملاً فعلياً، ولست أدرى ماذا كان يكون رأى أحمد بهاء الدين بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتى نفسه على يد جورباتشوف «العظيم».

لنقرأ هذا النص النادر الجميل :

«.... وكان الرئيس قد قال لى من قبل إنه يريد أن يقابل «جيفكوف» رئيس بلغاريا لأنه أقرب الزعماء إلى القيادة السوفيتية، وذلك فى محاولة أخيرة لتحسين الموقف بين مصر والاتحاد السوفيتى، وأنه يريد مقابلة «شاوشيسكو» لأنه على صلة وثيقة بقادة إسرائيل ويريد أن يقوم بدور فى حل النزاع العربى ـ الإسرائيلى».

«وأذكر أن الرئيس وقتها ـ مبرراً ذهابه إلى «جيفكوف» ـ تحدث طويلاً عن شخصيات القيادة السوفيتية وتعذر التفاهم معهم، وصب جام غضبه على «بودجورنى» و«بونوماريوف»، والغريب أنه قال لى يومها: دول كلهم موظفين بيروقراطيين ما يفهموش فى السياسة، الوحيد اللى بيفهم فى المكتب السياسى الراجل اللى اسمه «أندروبوف»، كل ما نتعب معاهم أقول «كلموا أندروبوف» وهو يفهم على طول ويتصرف ويمشى الأمور».

«ويومها سألته: مش «أندروبوف» ده بتاع الـ «كى. جى. بى» أى رئيس المخابرات السوفيتية ؟».

«ورد السادات قائلا: أيوه، لكن فى النظام الروسى رئيس المخابرات ده مش ضابط بوليس.. إنما لازم يكون مسئول سياسى على أعلى مستوى! وهو فعلا السياسى الوحيد اللى شفته فيهم!».

«وقد تذكرت هذا الحديث بعد سنوات، بل وبعد اغتيال السادات، عندما أصبح «أندروبوف» سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي السوفيتي خلفاً لبريجنيف وكتبت يومها هذا الحوار مع السادات عن «أندروبوف»، الذى كان اختياره مفاجأة فى جريدة «الشرق الأوسط»، وفعلاً فقد أثبت «أندروبوف» فى الفترة القصيرة التى عاشها رئيساً للاتحاد السوفيتى كفاءة سياسية هائلة، فقد أربك أمريكا باقتراحاته المتوالية حول نزع الصواريخ من أوروبا، وكان هو الذى اتخذ قرار الدعم إلى أقصى حد لسوريا بعد هجوم إسرائيل على لبنان، بعد أن تميزت سياسة روسيا بالبرود والجمود أواخر عهد بريجنيف نحو قضية الشرق الأوسط منذ كامب ديفيد، وهو الذى وضع فى المكتب السياسى وجوهاً جديدة تستهدف التغيير والتجديد ومن بينها «جورباتشيف» الزعيم الحالى للاتحاد السوفيتى الذى يسير على سياسته تماماً».

❑

ومن المهم أيضا أن ننقل للقراء ما يرويه أحمد بهاء الدين من أن السادات أدلى له ـ ذات مرة ـ بتصريح مهم عن العلاقات السوفيتية ـ المصرية أبان فيه عن حرصه على هذه العلاقات (!!) بينما كان بهاء الدين منتبها على حد روايته إلى ما لم يتنبه إليه السادات (!!) من أثر الشتيمة على السوفييت:

«وقال السادات يومها: أنا بأشتمهم بس! إنما المعاهدة موجودة، والتسهيلات البحرية موجودة، وكل شيء على حاله».

«قلت له: الروس ليسوا مثل الأمريكان! الأمريكان لا تهمهم الشتيمة، أما الروس فقد يكون إلغاء التسهيلات المعطاة لهم أقل وقعاً عليهم من الشتيمة والهجوم العلنى».

(١١)

ويبدو أحمد بهاء الدين فى موقفه من قضية السلام أكثر غموضاً مما نتصور، وهو يروى عن قصد أنه فى المرة التى ذهب فيها لمحاورة السادات بعد مبادرته كان هو الذى بادر

إلى ركوب الطائرة والذهاب من الكويت إلى القاهرة بأمل مقابلة السادات، وبعد ست صفحات من المقدمات يقول بهاء الدين:

«... وكان أول ما افتتحت به الحديث مع الرئيس السادات أن قلت له ضاحكاً: اسمح لي ياريس أن أقول إننى حاولت كسر هذا الحاجز قبلك بأكثر من عشر سنوات! وأنك يومها وبختنى على ذلك توبيخاً شديداً! ونظر إلىّ الرئيس بدهشة برهة قصيرة ثم انفجر ضاحكا».

«والقصة أننى كنت قد أصدرت سنة ١٩٦٥ كتاباً اشتهر فى وقتها وأثار نقاشاً حاداً فى العالم العربى وطبع عدة طبعات متلاحقة بعنوان: «إسرائيليات»، كان الكتاب أيامها جديداً على السوق! فلم يكن العرب يناقشون أبداً إسرائيل من الداخل، وجاء هذا الكتاب ليشرح الأحزاب المختلفة فى إسرائيل والتيارات السياسية المتعددة وأصولها وجذورها إلى آخره».

«ولكن الجزء الأهم فى الكتاب كان هو الخلاصة التى قلت فيها ما معناه: إن الحل لن يكون عسكرياً فقط كما يتصور الرأى السائد، وأنه لن تقوم يوماً معركة عسكرية واحدة ينهزم فيها العرب إلى الأبد، ويقذف بهم إلى الصحراء، أو تنهزم إسرائيل وتندثر نهائياً، فنحن العرب لا نحارب إسرائيل الموجودة على الخريطة، ولكننا نحارب أمريكا وأوروبا والحضارة الغربية التى ليست إسرائيل وحدها خنجرها المغروس فى لحم المنطقة العربية، وبالتالى فهناك «فجوة حضارية» بيننا وبين الخصم».

«وسوف تمر فترات قتال وفترات سكون لزمن طويل، أطول مما نتصور، قبل حسم الصراع، يسبقها تقدم حضارى لابد منه فى العالم العربى، حتى يكون على مستوى أية مواجهة هى فى النهاية مواجهة حضارية.. وأنه إلى ذلك الوقت ليس المهم هو غزو إسرائيل عسكرياً، لكن إقامة نوع من «الوضع المتجمد» نحاول خلاله إقامة الحد الأدنى من التوازن الحضارى والاستراتيجى المشار إليه».

❑

على هذا النحو يبدو أحمد بهاء الدين وكأنه يتبنى رؤية السادات ولكن بكلمات مطاطة، ومن دون تأييد أفعال سياسية تبرز هذه الأفكار إلى أرض الواقع.. وربما تعكس هذه الفقرات جوهر موقف أحمد بهاء الدين من كل ما أسماه ـ هو نفسه ـ قضايا الصراع الحضارى.

وها هو أحمد بهاء الدين يستطرد ليقول :

«هذا الكلام يبدو الآن عاديا، بصرف النظر عن وجود مَنْ يؤيده أو مَنْ يخالفه، لكنه حتى ساعة ظهور الكتاب سنة ١٩٦٥ كان يبدو غريب الوقع جداً على الآذان العربية، فالعقل العربى العام كان معلقاً بصيغة واحدة، هى حرب واحدة تنهزم بعدها إسرائيل، واعتبر البعض أن هذا الكلام ينطوى على دعوة للمهادنة.. ولو لفترة من الوقت، ولم يعجب البعض القول بأن الصراع ليس عسكرياً فحسب، وليس صراع جيوش وأسلحة لكنه صراع عسكرى سياسى اقتصادى تعليمى وتنموى إلى آخره.. وقرعت الآذان لأول مرة عبارات «التحدى الحضارى» و«الفجوة الحضارية»، وذهل لها البعض كأنهم يكتشفون حقيقة جديدة رغم أنها محيطة بهم من كل جانب، ورفضها البعض على أنها عملية «تيئيس».

«وكان ممن ناقشونى مناقشة عنيفة رافضين هذا المنطق ومستنكرين له، أنور السادات رئيس مجلس الشعب [يقصد مجلس الأمة] فى ذلك الوقت. ومن هنا كانت كلماتى التى افتتحت بها الحديث مع الرئيس السادات، وكانت قهقهته الضاحكة عندما تذكر القصة، وقال لى: يا أحمد إن الزمن تغير، والمفاهيم تغيرت».

هكذا قدم أحمد بهاء الدين لمناقشاته المستفيضة مع السادات حول مبادرة السلام، وهو يكتب الذى يكتبه فى وقت كانت المشاعر معبأة فيه تماماً ضد أفكار السلام، ومع هذا فإنه يجد الشجاعة لأن يروى موقفه هو المبكر، لكنه للأسف الشديد لا يستمر على نفس المنوال مفضلاً ـ للأسف ـ الالتفاف والمضى فى التهويم الحقيقى حول ما يصفه هو بطريقة غير مباشرة بأنه تهويم السادات:

«وشعرت بأن البداية حققت ما قصدت إليه من إزالة ما قد يكون قد قام من «حاجز نفسى» بينى وبينه، وكان يومها فى غاية من الانشراح والسرور، يتحدث ويتحرك ويشير وكأنه محمول على سحابة وردية فى السماء».

«وانطلق يحدثنى عن براعة ضربته السياسية، وذهول أعتى الزعماء العالميين، وأن الذين شاهدوه على تليفزيونات العالم يهبط فى القدس أكثر ممن شاهدوا أول رجل ينزل على القمر، وأن الصحف العالمية نشرت إحصاءات بهذا المعنى.. وكان هذا صحيحا.. (علق عزرا وايزمان بعد ذلك فى حديث صحفى حين تأزمت المفاوضات قائلا: هذا صحيح ولكن المشكلة الآن هى إعادة أنور السادات من القمر إلى الأرض)».

....

«إن ما دار بيننا فى ذلك اليوم محفور فى ذهنى كالنقش على الحجر، ولكننى لا أستطيع

أن أسجله هنا بالترتيب نفسه الذى جرى به الحوار، فالترتيب مختلف، ولكننى لم أسجل هنا إلا ما أنا متأكد تماماً وبوضوح من أنه جرى بيننا».

....

«معنى ذلك أولاً ياريس أن كل مصرى كان يشعر أن المسألة أكبر وأقسى من أن يراها بمفرده فى بيته، وفعلاً تجمع لدينا عدد من الأصدقاء الأقربين وزوجاتهم.. وجلسنا وشاهدنا مذهولين المشهد الخارق لكل ما هو مألوف ، وأذكر بعد انتهاء نقل مشاهد الزيارة أننى تلفت حولى فلم أجد زوجة واحدة من اللائى كن معنا، ثم اكتشفت أن كل واحدة انطلقت إلى غرفة أو إلى حمام وأغلقت الباب على نفسها وأخذت تجهش بالبكاء بكاء غزيرا.. لم يكن هذا ياريس تعليقاً سياسياً.. إنه رد فعل نفسى طبيعى لشعوب عربية تربت على معان أخرى تماماً.. ومن العدل ألا نأخذ كل شخص برد فعله الأول.. هذا رد فعل وطنى عاطفى طبيعى، والشاذ هو غير ذلك».

«وهز السادات رأسه موافقا، وغشيت وجهه سحابة داكنة وقال لى: أتظن أن الأمر كان مختلفاً بالنسبة لى؟ إنك تقول إنكم عندما رأيتمونى واقفاً على سلم الطائرة وقعت قلوبكم فى أقدامكم، أنا كنت فى حالة شبه الغيبوبة والدوار.. ونزلت درجات السلم وكأننى لا أشعر بالدنيا من حولى، ولم أسترد أعصابى وانتباهى إلا عندما وجدت نفسى أصافح الذين كانوا فى استقبالى».

(١٢)

لعلنا نتحرك بالكاميرا الآن إلى موضوعات أكثر خصوصية بالكاتب وبمحاوره، أى بأحمد بهاء الدين وبالسادات، ونحن نرى بهاء الدين حريصاً ما أمكنه الحرص على أن يتجنب أحكاماً قاطعة على شخصية السادات وسلوكه وفكره، لكنه يرسم لوحات وصوراً تحاول أن توحى بما يريد أن يعبر عنه من آراء ومعتقدات فى شأن هذه الشخصية الفذة.

ولا يكاد أحمد بهاء الدين يقدم حكماً قاطعاً واحداً طيلة هذا الكتاب حتى وإن بدا أنه فعل هذا، وعندى أنه كان حريصاً دوماً على أن يمسك العصا لا من الوسط فحسب ولكن من طرفيها فى ذات الوقت، مع أنه لا يملك إلا يدين اثنتين فقط.

وأستطيع أن أقول إن الحكم القاطع الوحيد فيما يتعلق بأنور السادات كان هو ذلك

الذى أتى فى وسط حديثه عن شخصية عبد الناصر وعلاقته بالسادات حين حرص أحمد بهاء الدين فى حياء شديد على تقديم وجهة نظره الباتة والحاسمة فى استخلاف عبد الناصر للسادات من بعده ، ومع أن رأى أحمد بهاء الدين هذا مناقض تماماً للرأى الذى بذل هيكل جهده مرة بعد أخرى فى ترويجه فإن بهاء الدين حريص على إثبات الرأى ولكن فى أقل حيز ممكن من المساحة المتاحة وهو يقول:

«... وعلاقته ـ أى عبد الناصر ـ بأنور السادات، الذى يبدو أنه يختلف عنه، فى كل شىء، ومع ذلك فقد اختاره لأن يكون خليفة له، ولست من أنصار النظرية أو النظريات التى تعتبر هذا من باب الملابسات غير المقصودة [هنا يعرض أحمد بهاء الدين بأدب شديد وعلى استحياء واضح بالنظريات المتكررة التى بثها وروجها هيكل]، ولكن أعتقد أنه كان اختياراً مدروساً ومقصوداً، رغم التشهير الذى لا مثيل له الذى قاده السادات بحنكة ومهارة وشراسة ضده بعد وفاته».

(١٣)

ويبدو أحمد بهاء الدين حين يروى قصة إبعاده إلى هيئة الاستعلامات حريصاً لا على أن يتهم السادات بالمسئولية عن هذا القرار فحسب ، ولكن على تبرئة هيكل من هذه المسئولية فى ذات الوقت، ولست أدرى بدقة ما الذى دفع أحمد بهاء الدين إلى هذا الموقف خاصة أنه كان هناك وزير مسئول عن الإعلام بدرجة نائب رئيس وزراء (هو الدكتور محمد عبدالقادر حاتم) يمكن بسهولة إلقاء التبعة على عاتقه دون تحميل هيكل بالمسئولية أو نفيها عنه.

ولكن النص الذى بين أيدينا على كل حال يدلنا دلالة واضحة على روح معينة حرص أحمد بهاء الدين على أن يوحى بها للتاريخ لا للحاضر فحسب، ونحن نراه أيضاً حريصاً على أن يذكر أنه لم يشارك فى توقيع رسالة الكتاب والصحفيين التى أرسلت للسادات، إلا أنه حريص على أن يثبت أنه لم يوقعها لمرضه بالأنفلونزا الشديدة (!!) وأنه مع هذا كان بالطبع من مؤيدى الرسالة.

وسوف نلاحظ مدى حرص أحمد بهاء الدين فيما يرويه فى هذا الكتاب على هذا المعنى وعلى معنى آخر هو أنه كتب مقاله (الناقد لموقف الطرفين: السادات أو الحكومة من

ناحية، وبعض الصحفيين من ناحية أخرى) بالاتفاق مع هيكل الذى قال لـه: «اكتب كما تريد وسنرى رد فعل الرقيب» ،ولا يطاوعنى عقلى فى أن أقبل هذه الرواية على علاتها، وكأن مكانة هيكل فى ذلك الوقت كانت أقل من مكانة الرقيب، أو كأن هيكل لم يكن قادراً على إقناع الرقيب بل والرئيس بأن هذا الذى كُتب لمصلحة النظام، ومن ثم تنتهى مشكلة مقال بهاء الدين لو آن فى مقاله مشكلة.

ولكن أحمد بهاء الدين يتجاوز عمداً وبإصرار عن هذا كله، ويبدو لى فى هذا وكأنه يتجاوز عن اعتزاز طائفة من قرائه بذكائهم، ويحرص على أن يقدم الصورة بطريقة تنفى (فى الظاهر) المسئولية عن هيكل.

ومع كل هذا الذكاء فإن بهاء الدين متنبه إلى أنه لابد له من أن يشغل ذهن القراء عن التفكير فى مثل هذه الأمور، لذلك فهو يبدو فى هذه الفقرة التى سنوردها هنا وكأنه حريص بدرجة كبيرة على أن يدق إسفينا فى العلاقة بين توفيق الحكيم (وكان لا يزال على قيد الحياة) وبين أنور السادات (بعد مماته) فينسب إلى السادات اتهامه للحكيم بالخرف وكأنه ينبه الحكيم إلى أنه لا يليق به ـ فى ظل إذاعة هذه الرواية ـ أن يتصدى لإبداء أى دفاع عن السادات.

ومن العجيب أن هيكل يقدم فى «خريف الغضب» رواية مناقضة تماماً لموقف السادات من توفيق الحكيم فى أعقاب هذه الرسالة، وربما كان حرص هيكل على الحكيم أكبر من حرص بهاء الدين عليه.

لكن ما يتبقى للتاريخ ـ فى الحقيقة وفى واقع الأمر ـ هو أن توفيق الحكيم كان أشجع بكثير جداً من هذين القطبين، فهو الذى كتب الرسالة وتحمل تبعاتها فى شجاعة.

أما أقصى ما وصل إليه بهاء الدين فى تلك اللحظة فهو أنه حاول أن يكون حكيماً يتوسط بين الطرفين بمقال «محايد» عن البعد عن العنف المتبادل.

أما أقصى ما وصل إليه هيكل ـ حسب رواية بهاء الدين ـ فهو أنه حاول أن يحذره من كتابة المقال ، ثم وعده بأن يعرض المقال على الرقيب، ثم سارع لينهى إليه نبأ عقابه على مرحلتين حتى لا يصدم أحاسيسه.

أليس هذا هو ما حدث على نحو ما يروى الرجلان، بينما توفيق الحكيم العظيم العملاق كتب ما كتب فى شجاعة، وأمضاه!!

ومع هذا لا يجد أحمد بهاء الدين حرجاً فى أن يروى ما يذكر أنه كان رأى السادات

في توفيق الحكيم دون أن يتحفظ على هذا الرأى القاسى، وكأنه سعيد بالرأى وبإيراده.. ولنقرأ النص الكامل المعبر:

«وفى خلال تلك المظاهرات انتشرت دعوة بين عدد من الصحفيين لكتابة بيان باسم الكتاب والصحفيين.. ووافق الأستاذ توفيق الحكيم متحمساً على أن يتولى كتابة هذه الرسالة أو هذا البيان ووقع عليه بالفعل ما يقرب من مائة صحفي.. وكانت فيه فقرة لم ينسها السادات أبداً لتوفيق الحكيم بعد سنوات طويلة، كما سمعت منه وهى فقرة تقول:

«لقد كَثُر الكلام عن المعركة دون معركة حتى صارت المعركة مضغة فى حلوقنا لا نستطيع أن نبتلعها ولا نستطيع أن نلفظها»، وكان الرئيس السادات بعد ذلك بسنوات طويلة إذا جاء ذكر تلك الأيام قال لى:

«هذا المخرف العجوز توفيق الحكيم الذى لا أعرف ماذا يعجبكم فيه، أليس هو الذى قال إن المعركة مضغة لا نستطيع أن نبتلعها... ولا نستطيع أن نلفظها؟»».

❑

وربما كان من حق القارئ علينا أن نقدم له الآن النص الذى روى به محمد حسنين هيكل فى كتابه «خريف الغضب» قصة لقاء السادات بتوفيق الحكيم فيما بعد إرسال رسالة الكتاب التى زينها توفيق الحكيم نفسه، بتوقيعه ومع أن لهيكل أغراضه الواضحة والخفية فى رواية الوقائع على النحو الذى رواها به ، فإنه يروعنا مدى التفاوت بين رواية هيكل لجو العلاقة واللقاء بين السادات والحكيم من ناحية، ورواية بهاء الدين من ناحية أخرى.

ومن المذهل أن هيكل كان أقرب إلى الصدق من بهاء الدين ، فقد ذكر جوانب القصة كلها حتى مع اندهاشه.. أما بهاء الدين فاقتصر كما رأينا على ذكر هجاء السادات للحكيم! وهذا على كل حال هو نص رواية هيكل:

«وعدت إليه ومعى توفيق الحكيم بعد يومين فى استراحة القناطر أيضا. وطوال الرحلة بالسيارة من مبنى الأهرام فى وسط القاهرة حتى استراحة القناطر، وتوفيق الحكيم بجانبى، فقد كنت أحاول أن أتخيل شكل اللقاء القادم بين الاثنين ، ومع أنى ظننت أننى استنفدت كل الاحتمالات ، فإن الذى كان فى انتظارنا كان شيئا لم يخطر على بالى ولم يدر بخاطرى».

« رحب أنور السادات بتوفيق الحكيم ترحيبا حارا، ثم قال على الفور: «إننى أعددت لك مفاجأة »، ثم صفق الرئيس بيديه وإذا باثنين من ضباط الحرس يدخلان وهما يحملان

فيما بينهما ماكيت مجسد لمشروع من عدة مبان تحيط به نماذج الأشجار من كل ناحية، والتفت السادات لتوفيق الحكيم وقال له: «هل تعرف ما هذا ياتوفيق؟»، وكان رد توفيق الحكيم نظرة تساؤل وجهها للرئيس الذى قال بطريقة مسرحية: «أمامك الآن دار الأوبرا الجديدة التى سوف أبنيها مكان دارالأوبرا القديمة التى احترقت».

«واستطرد: «وقد كلفت أعظم المهندسين المتخصصين فى دور الأوبرا بأن يعدوا مشروعا لدار أوبرا تليق بمصر بدل تلك الدار الصغيرة التى احترقت والتى بناها الخديو إسماعيل. وقد جاء إلىّ بالمشروع كما أنه صنع له ماكيت مجسد، وقررت أن تكون أنت أول مَنْ يشاهده. سوف تكون هناك ثلاثة مسارح فى المبنى، واحد كبير والثانى متوسط وآخر صغير للمسرح التجريبى، وسوف تكون هناك قاعة للموسيقى السيمفونية أعدت على أحدث تكنولوجيا العصر من ناحية هندسة الصوت، وسوف تكون هناك قاعة للموسيقى الشرقية، إلى جانب قاعة للمحاضرات».

«ولمدة ثلاثة أرباع ساعة كاملة كان أنور السادات فى حالة تجل فنى وهو يشرح صورة الحياة فى دار الأوبرا الجديدة كما يتمثلها فى خياله بعد أن يتم بناؤها. كنت أحاول أن أسيطر على دهشتى طوال الوقت، فذلك مسار لم أتوقعه لأول مرة بين الاثنين بعد قنبلة الخطاب. وكان توفيق الحكيم يدير عصاه الشهيرة فى يده ويهز رأسه مبديا إعجابه بين الوقت والآخر للنهضة الفنية التى يمكن أن تساعد على احتضانها دار الأوبرا الجديدة».

«ثم قال السادات: «ها أنت ترى أن مشاكل اللحظة لا تمنعنى عن الإعداد للمستقبل». ثم أضاف: «إن صراعنا فى الحقيقة صراع حضارى ولابد أن نستعد له». وتطرق الحديث إلى إعجاب السادات ببعض مؤلفات توفيق الحكيم، ثم انتهى اللقاء، وخرجت وتوفيق الحكيم إلى سيارتى عائدين إلى الأهرام، وظل كلانا صامتا يتأمل ما حدث لبعض الوقت. وأتذكر أننى سألته: «لو أنك واجهت أثناء تأليف إحدى رواياتك حوارا يدور كالذى جئنا بسببه، فهل تتصور أن يحدث ما رأيناه إلا فى مسرح اللا معقول؟»، وكان توفيق الحكيم يهز راسه، وكان ذلك تعبيره عن حيرته فى فهم ما حدث».

«ولم تمض إلا أسابيع حتى راح السادات يشيد بالرجل الذى اتهمه بالخرف وبأن قلمه يقطر بالحقد الأسود، وفيما بعد أنعم عليه بأرفع وسام مصرى، وهو «قلادة النيل».

ثم يروى أحمد بهاء الدين بذكاء شديد ـ محسوب عليه بالطبع ـ كيف أتيح له أن يلعب دوراً ما كان كفيلا من وجهة نظره بأن يلحقه بطريقة أو بأخرى بأصحاب هذه

الرسالة، وهو مقاله الذى كتبه بعد أن وصلت الرسالة، وكان يتطلع به إلى أن يكون حكماً بين الطرفين!! فإذا به يلحق بالطرف الذى لم يكن قد وقع معه الرسالة:

«وبعد إرسال هذه الرسالة وعليها حوالى مائة توقيع من الكتاب والصحفيين، عاد هيكل من الرحلة ، ووجد الرئيس السادات فى قمة الغضب، ووجد أنه قد استقر فى ذهنه أننى كنت المحرض الأول على هذه الرسالة، وقد كنت بالطبع مؤيداً لها، رغم أننى لم أوقعها لمرضى بأنفلونزا شديدة فى ذلك الوقت».

«وبدأت الصحف تنشر أسماء الذين وقعوا على الرسالة على دفعات مع قرارات بنقلهم من الصحف إلى مصلحة الاستعلامات، ولم يكن هذا فى رأيى هو المهم، ولكن الذى آلمنى حقاً أن الصحف كانت تنشر أسماء أبرز وألمع كتابنا مقرونة بصفات العملاء والخونة وما إلى ذلك من صفات».

«ولم أكن من بينهم ولكننى ذهبت إلى الأستاذ هيكل، وقلت له من المستحيل أن يحدث هذا دون أن يصدر عنا أى صوت بالاحتجاج، وقال لى هيكل: ألا تعرف أن هناك رقابة على الصحف؟ وأين الرقيب الذى سيسمح بنشر احتجاجاتك؟».

«قلت له: أنا لا أريد أن أتخذ موقفاً بطولياً ويشطبه الرقيب، ولكننى أريد أن أكتب مقالاً عقلانياً وهادئاً جداً ، فيه معنى الاحتجاج ولكن فيه أساساً فتح باب لتضميد الجراح».

«وقال لى هيكل: اكتب كما تريد وسنرى رد فعل الرقيب».

«كتبت مقالا بعنوان «محايد» وهو «بدلا من العنف المتبادل»، وكنت مسافراً فى الساعة الخامسة صباحاً إلى لندن لإلقاء ثلاث محاضرات فى كلية سانت أنطونى بجامعة أكسفورد، ولكن فى الساعة الحادية عشرة ليلاً وأنا أحزم حقائبى دق الباب ووجدت هيكل واثنين أو ثلاثة من الزملاء وقال لى هيكل الخبر على دفعتين، قال لى أولا إن المقال شطبه الرقيب.. وبعد قليل قال لى إنه صدر قرار من الرئيس بنقلى أنا أيضاً إلى مصلحة الاستعلامات».

«كان رد فعلى الأول أننى اتصلت بالمطار لألغى سفرى إلى لندن مشاركة للمعاقبين المذنبين».

«وقلت: إننى لن أقوم بالإجراء الشكلى وهو التوقيع على إقرار بتسلمى العمل فى مصلحة الاستعلامات وسأعتبر نفسى مفصولاً».

«وقد عرفت فيما بعد من الدكتور عبد القادر حاتم أن الرقيب قرأ له المقال على التليفون وأن الدكتور حاتم اتصل بالرئيس، وقرأ له الفقرات الهامة فى المقال، فرد عليه

الرئيس منفعلاً: ألا يكفيه أنه هو المحرض على كتابة الرسالة وأنه لم ينقل إلى الاستعلامات؟ اشطب المقال كله».

«وبعد خمس دقائق دقّ جرس تليفون عبد القادر حاتم وقال له الرئيس بنفس الصوت الغاضب: هل شطبت المقال؟ طيب وانقله هو أيضاً إلى مصلحة الاستعلامات».

(١٤)

ومع أن أحمد بهاء الدين فى بعض الفقرات يوحى بأن وضع هيكل المميز فى الأهرام كان أيام عبد الناصر، إلا أنه يعترف بوعيه بأن علاقة هيكل بالسادات لم تكن تقل عن علاقته بعبد الناصر.

وهذه أولا هى فقرة الوحى فى صفحة ٤٠:

«لم أعمل إذن مع محمد حسنين هيكل فى الأهرام إلا فى رئاسة أنور السادات، وكان واضحاً أن علاقته بأنور السادات لا تقل كثيراً فى مستواها الرسمى والعملى على الأقل عن علاقته بالسلطة فى عهد جمال عبد الناصر».

«كنت ألاحظ أنه الوحيد الذى يستطيع أن يخاطب السادات فيما لا يستطيع أن يخاطبه فيه أحد، وأن رؤساء الوزارات والوزراء يخطبون وده بنفس الطريقة».

....

أما عبارات الإيحاء فتأتى فى صفحة ٣٨ قبلها حيث يقول:

«لم أعمل مع محمد حسنين هيكل فى جريدة الأهرام أيام حكم عبد الناصر، أى أيام وضع محمد حسنين هيكل غير العادى فى الحياتين الصحفية والسياسية فى مصر، وإن كنت بالطبع أسمع عنها ما يكفى».

....

وفى وسط الكتاب يتحرر أحمد بهاء الدين بعض الشىء من حرصه على علاقته ـ الجديدة ـ بهيكل وينهى إلينا أنه لم يقبل من السادات أن يغريه بوضع كوضع هيكل فى عهد عبد الناصر:

«ولما أبديت دهشتى من استدعائى من الكويت لهذا السبب، أراد السادات فيما أظن

إغرائى بأيام عبد الناصر عندما كان محمد حسنين هيكل يتولى كتابة حملة ما فى مقالات تنشر فى الأهرام وتذيعها موجات الإذاعة المصرية وتنقلها عشرات الصحف القومية».

❑

هل من الممكن أن نتوقف هنا هنيهة لنسأل أحمد بهاء الدين عن عدد الصحف القومية فى مصر وفى العالم العربى (بالضبط!!) حتى تنقل «عشرات» منها مقال هيكل!!

وإذا أردنا ـ بعد هذا ـ أن نلخص طبيعة العلاقة بين السادات وأحمد بهاء الدين فسوف يكون هذا هو الأمر المستحيل، لكننا مع هذا سنعمد إلى تصوير صاحب هذه المحاورات لهذه العلاقة من وجهة نظره، ومن حسن حظنا أننا نجده قرب نهاية الكتاب وبعد أكثر من مائة صفحة من المحاورات يلخص مرارته من السادات فى فقرة بارزة يقول فيها:

«... وهكذا صدر الأمر الثانى بمنعى من الكتابة، فيكون السادات فى خلال ثمانى سنوات قد صادقنى مراراً، ونقلنى من مكانى كعقاب مرة، وفصلنى من العمل الصحفى مرة، وأوقفنى عن الكتابة مرتين! وكان هذا الصعود والهبوط المتوالى مصدر حيرة للكثير من السياسيين والزملاء الصحفيين والقراء».

ومن الطريف أن أحمد بهاء الدين يقول إن هذا كان مصدر حيرة لهؤلاء، ولا يقول إن هذا كان مصدر حيرة له هو نفسه، ولعله يقصد هذا بالفعل، بل لعله لم يصل فى كل ما كتب فى حياته إلى مثل هذه الجملة فى دقتها وتعبيرها، ولا أظننى أبالغ فى هذا ولكن عنايتى بالنصوص التى تصور الحديث عن التجارب الذاتية تجعلنى أصل إلى مثل هذا الحكم فى سهولة ، وإن كنت بالطبع أتهيب الحكم القاطع لكن النص الذى أمامى ـ كما يرى القراء ـ أكثر قطعية من أى نص أو حكم.

وإنى أذكر الآن أن اثنين من أساتذتى المباشرين فى كلية الطب كانا يتابعان سلسلة مقالات أحمد بهاء الدين التى كونت هذا الكتاب بصفة أسبوعية على صفحات المصور، وقد كانا مختلفين فى اتجاهاتهما السياسية، ولكنهما مع هذا كانا يتفقان على شىء واحد كان بمثابة أول ما يلقيانى به بعد قراءتهما كل حلقة جديدة من سلسلة محاورات أحمد بهاء الدين، وليس صعباً على القارئ أن يدرك أنهما كانا يسألاننى ـ كل على انفراد بالطبع ـ عن الدافع الذى جعل أحمد بهاء الدين يستبقى نفسه بجوار السادات كل هذه السنوات رغم كل هذا الخلاف الذى يجيد تصويره.

ولازلت أذكر أن أحد أستاذىّ هذين ـ وهو المغفور له الأستاذ الدكتور محمد عبداللطيف إبراهيم وكان وقتها رئيساً للجامعة ـ قابلنى ذات صباح وهو منزعج أشد الانزعاج بادئاً حديثه بقوله: تصور.. تصور، وحبست أنفاسى حتى انتهى ـ عليه رحمة الله ـ من مصافحة مَنْ كانوا واقفين فى استقباله من زملائى وأساتذتى فى كلية الطب، فلما انتهى على عجل من هذا إذا به منزعج مما فى الحلقة الجديدة من أن أحمد بهاء الدين ركب الطائرة من الكويت وذهب إلى السادات بناء على إشارة من السفير المصرى فى الكويت (!!)

وفى الحقيقة فإن أستاذىّ كانا من أكثر ما عرفت فى حياتى طول بال وهدوء نفس، لكنهما كانا فى غاية الاندهاش من أن تصل الأمور بهذا الكاتب [العظيم] إلى ما وصلت إليه من تقبل معاملة رئيسه له على هذا النحو.. وهذا فى رأيى مما يحسب لأحمد بهاء الدين، وإن ظن بعض القراء أنى أورده من باب التعجب من أمره.

ولا نزال فى حديثنا عن التناقضات الظاهرة فى علاقة أحمد بهاء الدين بالسلطة والرئيس فى عهد الثورة، وهذه على سبيل المثال هى رواية أحمد بهاء الدين عن خروجه أو إخراجه من منصب رئيس تحرير الأهرام :

«... واستمر السادات فى حديثه المتفائل قليلا، ثم سرح مع خواطره فترة وقال لى: «بس أظن المرة دى ح ندخل فى مواجهة مع كل الدول العربية»!

«واستوقفتنى هذه الجملة بشدة وقررت ألا أخضع لأى إغراء بالبقاء، وبالفعل، عندما يئس الرئيس السادات نهائيا من قبولى الاستمرار فى رئاسة التحرير لم يترك الفرصة بذكائه ، وقال لى: أنا عارف أنت ما تحبش تهاجم قرايبك العرب والفلسطينيين».

«وضحكت، وكأننى أخذت تعليقه على أنه مجرد نكتة ومداعبة».

هكذا يصور أحمد بهاء الدين الموقف بما يحفظ له ماء وجهه، ويصوره وكأنه هو الذى رفض الاستمرار فى العمل رئيسا للتحرير فى الأهرام، وقد بذل قبل هذا ثلاث صفحات فى الحديث عن ظروف مرضه وكيف أنه كان يستحيل عليه أن يستمر فى هذه الوظيفة، وليس لنا حظ ولا مصلحة فى تكذيب أحمد بهاء الدين فى هذا الذى يدعيه أو يصوره، لكننا للأسف الشديد نفاجأ فى نصوص أحمد بهاء الدين فى الكتاب نفسه وبعد فقرات قليلة بما يكاد ينسف هذه الرواية تماما حيث نجد بهاء الدين حريصا على تصوير أن السبب الرئيسى لخروجه كان تدخل إحسان عبدالقدوس المصمم على إبعاد اسم بهاء الدين من

المشاركة مع على حمدى الجمال فى رئاسة التحرير(!!) وسنقرأ هذا بعد قليل، كما سنقرأ تعليقنا عليه.

لكن من المهم الآن أن نذكر ما لم يذكره أحمد بهاء الدين من تحديد وضبط بالتاريخ لتوليه منصب رئيس التحرير فى الأهرام، ومن الجدير بالذكر أن أحمد بهاء الدين كان بمثابة الوحيد من رؤساء تحرير الأهرام فى عهد السادات الذى لم يصل إلى رئاسة مجلس الإدارة، وقد عين رئيسا للتحرير فى ٢٣ مايو ١٩٧٤ وكان رئيس مجلس الإدارة هو الدكتور محمد عبدالقادر حاتم وظل بهاء الدين يشغل منصب رئيس التحرير حتى عين إحسان عبدالقدوس رئيسا لمجلس الإدارة وعين على حمدى الجمال رئيسا لتحرير الأهرام على نحو ما سنقرأ فى روايته، نقول ظل يشغل المنصب وإن كان هو نفسه يشير إلى أنه قضى الشهور الأخيرة من هذه الفترة (التى لم تتعد شهوراً) مريضاً وغير قادر على ممارسة أعباء المنصب.

ويجدر بنا الآن أن نبدأ قراءة رواية أحمد بهاء الدين حيث نرى تصويره لدوره ـ هو نفسه ـ فى ترشيح إحسان عبدالقدوس لرئاسة الأهرام.. ونحن نلاحظ أن بهاء الدين يمرر هذا الدور من أجل التمهيد لما سيأتى بعد هذا عن حديثه غير المباشر عن مرارته النفسية من موقف إحسان عبدالقدوس منه!! حين صمم على استبعاده، وكأنما إحسان يرفض أن يقبل وجود بهاء الدين فى الموقع الثانى، بينما رشح بهاء الدين إحسان عبدالقدوس للموقع الأول!!

والغالب ـ فى اعتقادى ـ أن أحمد بهاء الدين فى هذا الموقف بالذات يفتعل ما يبرر به مواقفه السابقة واللاحقة التى لم يرع فيها حق إحسان عبدالقدوس عليه، وهو الذى دفعه فى بداية حياته المهنية دفعة هائلة كما يعرف الجميع فإذا به فى معظم الأوقات فى عهدى عبدالناصر والسادات يشارك فى إيذاء إحسان عبدالقدوس، ولهذا نجد بهاء الدين هنا حريصا على أن يروى أنه رشح إحسان عبدالقدوس لرئاسة الأهرام على حين أصر إحسان عبدالقدوس على استبعاده من رئاسة تحرير الأهرام تحت قيادته.

ولنقرأ الرواية بدءاً من الفقرة التالية للفقرة التى نقلناها لتونا من كتاب أحمد بهاء الدين:

«وسألنى ـ أى السادات ـ عن رأيى فيمن يتولى رئاسة مجلس إدارة ورئاسة تحرير الأهرام، وقلت له إن المرشح الطبيعى هو إحسان عبد القدوس الذى يعمل كاتباً بالفعل فى

الأهرام ، وقال لي: إن هذا هو نفس ما يدور في ذهنه، لكن هل إحسان قادر على تحمل المسئولية وأن «يركن» اهتماماته الروائية والسينمائية؟».

«ثم قال لي: إن سيد مرعي وإسماعيل فهمي «وألف واحد» حدثوه عن أمل على الجمال في أن يكون رئيسا لتحرير الأهرام بعد أن ظل ما يقرب من عشرين عاماً مديراً للتحرير وبالتالي فهو يفكر أن يكون إحسان عبدالقدوس رئيساً لمجلس الإدارة وعلى الجمال رئيساً للتحرير ويتعاونان معاً. وقلت له: إن الاثنين على أية حال صديقان حميمان ويمكن أن يكمل أحدهما الآخر».

«وحييت الرئيس مودعا وانصرفت».

«ولدى وصولي إلى الفندق . أسرّ لي أحد رجال رئاسة الجمهورية أن هناك طائرة خاصة من طائرات الرئاسة ستصل مصر اليوم حاملة السيدة جيهان السادات والسيدة إيملدا ماركوس التي كانت ضيفة عليها في مصر.. وأنني يمكن أن أعود على هذه الطائرة إلى القاهرة في نفس اليوم بدلاً من المبيت ليلة أخرى في أسوان ، بشرط ألا أخبر أحداً فالراغبون في العودة كثيرون، وهذه هي طائرة الرئيس أنور السادات الخاصة ».

ها هو أحمد بهاء الدين يخرج من لقاء الرئيس السادات في أسوان، وقد صور لنا أنه أسهم بطريقة ما في اختيار أو تزكية مَنْ سيصبح مسئولاً عن الأهرام أو مَنْ سيصبحان كذلك، ولكن بقية الرواية تفاجئنا بأمور لها سحر الغموض أو هي الغموض بعينه:

«... وفي الموعد المحدد كنت في المطار واشتركت في تحية السيدة جيهان السادات والسيدة إيملدا ماركوس بكل ما كانتا تتبديان به من جمال وجاذبية وأناقة بالغة، ولم يكن معي في الطائرة إلا اللواء سعد مأمون قائد الجيش الثاني في حرب أكتوبر، وعلمت منه أن الرئيس أنور السادات أبلغه بقرار تعيينه محافظاً للصحراء الغربية [يقصد: محافظة مرسى مطروح، ولكن أحمد بهاء الدين بحكم طبيعة الذاكرة البشرية يتذكر الاسم الأقدم ولا يتذكر الاسم الحديث] وكان الحزن الشديد بادياً عليه بوضوح لهذا القرار ».

❑

ثم نأتي إلى الموضع الذي يصور فيه بهاء الدين نفور إحسان عبدالقدوس من فكرة بقاء أحمد بهاء الدين نفسه كرئيس للتحرير في الأهرام تحت رئاسته!!:

«وأنا في فراشي بالبيت حوالي الساعة العاشرة ليلاً من نفس اليوم، اتصل بي الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام في ذلك الوقت وقال لي إنه واقع في مشكلة غريبة

ويريد أن يعرف منى وجه الحقيقة فيها، فقد اتصل به الرئيس السادات تليفونياً وطلب منه كتابة قرار ينشر صباح اليوم التالى بتعيين إحسان عبدالقدوس رئيساً لمجلس إدارة الأهرام ووضع اسمى أحمد بهاء الدين وعلى حمدى الجمال كرئيسين للتحرير، ولما اتصل بالأستاذ إحسان عبد القدوس قال له إحسان إنه لم يفهم ذلك، وأنه يشترط لوضع اسمه كرئيس لمجلس إدارة الأهرام ألا يوضع اسم أحمد بهاء الدين كرئيس للتحرير، إنما يوضع اسم على حمدي الجمال، وقال له كمال أبو المجد إنه آسف وإنه لا يستطيع إلا أن يصدر القرار كما قال له السادات شخصياً، وأنه كتب بخط يده ما أملاه عليه السادات، فقال له إحسان عبدالقدوس: إنه مصمم على موقفه، وعلى أن يوضع إما اسمه، وإما اسم أحمد بهاء الدين على الجريدة».

«وسألني الدكتور أحمد كمال أبو المجد: ما هي الحكاية قبل أن يتصل السادات مرة أخرى ويروى له ماحدث؟ وقلت للدكتور كمال أبو المجد: إننى لم أفهم من الرئيس مطلقاً أن اسمى سيبقى على جريدة الأهرام، وكل ما دار بيننا كان حول تعيين إحسان عبد القدوس رئيساً لمجلس الإدارة وعلى حمدى الجمال رئيساً للتحرير، وفى تقديرى أن الأمر لا يخرج عن احتمالين:

«الاحتمال الأول: أن يكون الرئيس السادات تعمد إخفاء الفكرة عنى حتى لا أرفضها ليضعنى أمام الأمر الواقع وأنا مسافر بعد يوم إلى أمريكا، وإما أن هذا الترتيب خطر له بعد أن تركته وأنا مقدر حسن نيته ولكننى لا أريد هذا الترتيب وأنا لا أنوى أن يتصور أحد أننى مسئول عن رئاسة تحرير الأهرام، وبالتالى لا داعى لأن يوضع اسمى وكأننى أحد المسئولين».

«وقال الدكتور كمال أبو المجد: إن المسألة بالنسبة له ليست رغبة إحسان أو رغبتى لكنها مسألة تعليمات رئيس الجمهورية له، وقال لى إن أحد أصدقاء إحسان عبد القدوس قال له إن إحسان يرى أن وجود اسمى على الأهرام سيجعل الناس يتصورون أنه مجرد «طرطور» وأن أحمد بهاء الدين هو المسئول الفعلى، وأبدى دهشته الشديدة لأنه يعلم أننا صديقان حميمان، وقلت له: هذا صحيح، وقد بدأت حياتى الصحفية تحت رئاسة إحسان عبد القدوس، ولكننى أخذت ألح على الوزير كمال أبو المجد ألا يعقد الأمور ولا يعاود الاتصال بالرئيس السادات وأن ينفذ رغبة إحسان عبد القدوس لأنها رغبتى أنا أيضا، وحتى لو لم تكن رغبتى فإن مجرد إبدائه لهذا الطلب كاف لجعلى لا أفكر فى العمل معه أو وضع اسمى إلى جواره طالما أن هذا يضايقه».

«وقد سافرت فى اليوم التالى إلى الولايات المتحدة وعدت بعد شهور، ولم أسأل ماذا

حدث، ولكن صدر الأهرام وعليه اسم إحسان عبد القدوس رئيساً لمجلس الإدارة وعلى حمدى الجمال رئيساً للتحرير. ومن المؤسف أن الصراعات بينهما تفاقمت لدرجة جعلت السادات بعد مدة يصدر قرارا آخر بتعيين المرحوم يوسف السباعى رئيساً لمجلس إدارة الأهرام وعلى حمدى الجمال رئيسا للتحرير وإعادة إحسان عبد القدوس كاتباً بالأهرام».

على هذا النحو المقتضب يروى بهاء الدين كيف ترك منصب رئيس تحرير الأهرام، وهو يقدم رواية مفتوحة النهايات فيما يتعلق برؤية السادات لوجوده أو خروجه من المنصب، فلم نعرف من هذا النص ماذا كان القرار بالضبط، ومن العجيب أن يكون موقف الدكتور أحمد كمال أبو المجد من هذه الرواية كلها التجاهل، وكأنه كان لابد له وهو وزير مسئول أن يطلب إحسان عبد القدوس ليأخذ رأيه فى القرار الصادر بالفعل.. ثم وكأنه مرة أخرى كان لابد له أن يطلب أحمد بهاء الدين ليطلب رأيه فى رأى إحسان (!!)

(١٥)

ولست أجد رواية تفوق الرواية السابقة فى إساءة تصوير موقف الدكتور أحمد كمال أبو المجد كوزيرللإعلام، وكأنه كان حريصاً على خلق كل هذا الصراع وكان غير قادر فى ذات الوقت على حسمه ولو بالرجوع إلى الرئيس(!!)

ومن العجيب أن أحمد بهاء الدين بدهائه المعروف يتعمد الإساءة إلى إحسان عبدالقدوس مرتين، الأولى حين ينسب إلى أبو المجد قولا مرسلا ينسبه أبو المجد إلى أحد أصدقائه بأن وجود اسم الرجلين ينبئ بأن بهاء الدين هو الفاعل، وأن إحسان مجرد اسم مع أن قامة إحسان كرئيس لمجلس الإدارة كانت أطول بكثير جدا من قامة بهاء الدين، وقد عمل إحسان بالفعل قبل هذا رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم على حين أن بهاء الدين لم ينل رئاسة مجلس إدارة دار صحفية يومية حتى وفاته.

ثم يتعمد بهاء الدين أن يبدى شماتته فى إحسان حين دبت الخلافات بينه وبين على حمدى الجمال مما اضطر السادات إلى أن يحل يوسف السباعى محل إحسان على حين بقى على حمدى الجمال رئيسا للتحرير، وهنا ينبغى لنا أن نتأمل الموقف على نحو ما حدث بالفعل، فقد كان عمل على حمدى الجمال تحت رئاسة إحسان أهون عليه من عمله تحت رئاسة السباعى، وهذا هو ما حدث بالفعل، إذ أن السباعى لم يلبث أن استصدر من

السادات قرارا أن يكون رئيسا للتحرير بالإضافة إلى رئاسته لمجلس الإدارة وظل على حمدى الجمال أحد رئيسين للتحريرفحسب ، وقد أجاد الدكتور السيد أبو النجا تصوير هذا الأمر فروى أن على حمدى الجمال سأله عن وضعه بعد هذا القرار فقال له: «إنه أصبح رئيس تحرير بشرطة ».

على أن ما يهمنا فى هذا الموقف كله هو التأمل فى طبيعة موقف أحمد بهاء الدين من إحسان عبدالقدوس الذى لم يقدم له فى الماضى إلا كل خير،ومع هذا فإن بهاء الدين حريص بكل ذكاء ودهاء على التقليل من قدر إحسان عبدالقدوس وتحميله أوزاراً لا شأن له بها، إلى درجة أن يصوره حريصاً على استبعاده هو من رئاسة تحريرالأهرام تحت رئاسته كرئيس لمجلس الإدارة، مع أن الرئيس السادات (حسب رواية كمال أبو المجد لبهاء الدين المخالفة لرواية بهاء الدين لنا) كان يريد بقاء بهاء الدين رئيسا للتحرير تحت رئاسة إحسان عبدالقدوس كرئيس لمجلس الإدارة!!

فإذا صح ما ينسبه بهاء الدين إلى أبو المجد وإلى السادات وإذا صح تصويره لهذا الأمر على النحو الذى صوره به، فإنه يدين بهاء الدين من حيث ما يدل عليه موقف إحسان عبدالقدوس الذى فتح له صدره وقلبه ومجلته قبل عقدين من الزمان فإذا به بعد هذين العقدين لا يطيق وجود اسمه مع أنه مريض وذاهب للعلاج لمدة طويلة!!

وإذا لم تصح هذه الرواية فهى تدلنا على مدى حاجة بهاء الدين إلى أية واقعة يحاول بها أن يجد المبرر لجفائه وجحوده فضل إحسان عبدالقدوس مع أن القراء والمراقبين لم يكونوا ـ ولا يزالون ـ مرتاحين لمثل هذا السلوك منه.

وفى كل الأحوال فإن كاتب هذه السطور لا يخفى إعجابه ولا تقديره لإحسان عبدالقدوس فى كل الأحوال، وربما قسا على أحمد بهاء الدين بسبب هذا الإعجاب والتقدير لإحسان عبدالقدوس.

(١٦)

ومن المهم أيضاً أن نقتطف للقارئ هذه الفقرة من هذا الكتاب التى يحكى بها أحمد بهاء الدين واقعة ترشيحه وزيراً للإعلام خلفاً للدكتور كمال أبو المجد (نفسه) والتى يضمنها رأيه الشخصى، ورأى على أمين فى الدكتور أحمد كمال أبو المجد كما تلقى

الضوء حول الأجواء التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، ومن المؤسف جدا أن هذه الرواية التى سنبدأ بقراءتها تتناقض مع الحقائق التاريخية على نحو ما سنورد من ملحوظات عليها بعد إيراد نص بهاء الدين بحذافيره:

«... زارنى المرحوم علـى أمين وقال لى إن الدكتـور أحمد كمال أبو المجد مخـتلف مع الرئيس أنور السادات وأنه قدم استقالة مكـتوبة ، وأن الرئيس قرر قبولـها . وكان «عيب» الدكتور أحمد كمال أبـو المجد هو استقامته ومصارحته الشديدة لـلرئيس أنور السادات بما يحب ويكره ، وأنه استعدى على نفسه كثيراً من الصحفيين».

«وقال لى على أمين إن هناك خلافاً شديداً بـين السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء وبين إسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وأحد أقوى الناس صوتا عند الرئيس أنور السادات فى هـذا الوقت، فإسماعيل فهمـى يرى أن مهمة وزير الإعلام حاليـاً مرتبطة تماماً بنشاط وزارة الخارجية، وبالتالى فقد رشح المرحوم محمد رياض وكيل الخارجية وقتها وزيراً للإعـلام وأن السيد ممدوح سـالم رئيس الوزراء يرفـض فكرة وجود وزير آخـر تابع لوزير الخارجية. وأن الرئيس نبتت لديه فكرة تعيينى وزيرا للإعلام، وأن هذا الاقتراح يلقى قبولاً عاما».

«وأخذ المرحوم عـلى أمين يشدد الـضغط على بضرورة قـبول المنصب مهـما كان الأمر «وإلا حيجى ضابط آخر!».

« وقلت لعلى أمين : إنك تعرف أننى اعتذرت عن هذا المنصب فى ظروف أحسن، وأنا فى كامل صحـتى مرة من قبل (وتلك قصـة أخرى لا مجال لها هنا) وبالـتالى فأرجوك أن تبلغ الرئيس أنور السادات بلباقة اعتذارى عن ذلك».

«وبعد حوار طويل، قال لى على عـلى أمين إنه سيعود فوراً إلى حجرته فى فـندق فلسطين، ويتصل بالرئيس، ويشرح له الأمر دون أن يترك فى نفسه أثراً سيئاً».

انتهت رواية أحمد بهاء الدين، ومن المؤسف جدا أنـها حافلة بالأخطاء التاريخية على نحو ما أشرنا قبل روايتها، فقد ترك الدكتور أحمد كمال أبو المجد منصب وزير الإعلام فى نـهايـة أغسـطـس ١٩٧٥، وكان مـحـمـد رياض قـبـل ذلك الحين بل ومـنـذ شهـر مايـو ١٩٧٥ بالتحديد قد أصبح بالفعل وزيراً للدولـة للشئون الخارجية، وصحيح أنه كان وكيلاً لوزارة الخارجية ولكن كان هذا فى وقت سابق.

فإذا أردنا بعـد هذا أن نستبقى للـرواية مضمونها ووقائـعها، فلابد أنها وقعـت قبل هذا التاريـخ بشهور طويـلة وربما بعام مثـلا.. على أن الطريـف فى الرواية أن الإشارة الـتى فى

كلام على أمين إلى مجيء ضابط آخر لوزارة الإعلام تشير إلى مَنْ قد يستغرب القراء أن تكون هذه صفته بين هذين القطبين من أقطاب الصحافة.. وهو يوسف السباعى الذى خلف أبو المجد بالفعل فى وزارة الإعلام، وكان وزيرا للثقافة، فأضيفت الإعلام إليه.. أما وصفه «بالآخر» فلأن وزير الإعلام السابق على د. أحمد كمال أبو المجد كان هو الآخر ضابطا وهو الدكتور محمد عبدالقادر حاتم (!!)

على أنى لا أعرف لماذا يقول أحمد بهاء الدين إن قصة «عرض منصب وزير الإعلام عليه فى ظروف أفضل» قصة أخرى لا مجال لها هنا!! ولكن يبدو لى أنه كان يفضل ادخارها لاستثمارها فى مقام آخر.

(١٧)

هل أستطيع أن أستأذن القارئ فى أن أنتقل إلى صورة السادات وهو يستقبل أحمد بهاء الدين بعد حرب أكتوبر، وإن كان أحمد بهاء الدين لا يحدد تاريخاً معيناً لهذا الاستقبال، ولكنه على كل حال تم بعد الحرب بفترة، لأن الحديث الذى دار ـ على نحو ما يروى بهاء الدين ـ بدأ بالحديث عن كتاب «وتحطمت الأسطورة عند الظهر» الذى ألفه أحمد بهاء الدين بعد الانتصار فى الحرب بمدة وجيزة، وسنرى من هذا الحديث مدى ما كان السادات يستطيع به أن يختصر كل المواقف السابقة.

كما سنجد أحمد بهاء الدين بذكاء رهيب يبرئ السادات من المسئولية عن مناخ اليأس القاتل الذى سيطر على المثقفين المصريين قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، ويلقى بالمسئولية على عاتق وزير الحربية الفريق أول محمد أحمد صادق. ومع أن الدفاع والادعاء الذى يقوم به أحمد بهاء الدين فى هذه القضية يتعارض تمام التعارض مع حقائق التاريخ، فإننا سنرجئ إبراز هذه الحقيقة الدامغة إلى أن نتأمل هذه الصياغة الفنية والأدبية وما فيها من إبداع!!

❑

وتعطينا هذه الفقرات فكرة عن رأى واحد من أبرز الصحفيين غير الساداتيين فى شخصية وأداء الفريق أول محمد أحمد صادق، وفى هذا النص البديع الذى صاغه أحمد بهاء الدين بكل ما يملك من دهاء، سنرى الفريق صادق يدفع (على يد بهاء الدين) ثمن وقوفه إلى جانب السادات والشرعية الدستورية ضد مَنْ سموا أنفسهم فيما بعد بالناصريين، ولم يكن هؤلاء جميعا يرتاحون إلى الفريق صادق فى أى وقت بعدما انحاز

إلى السادات ضدهم فى مايو ١٩٧١، وكان انحيازه أحد الأسباب البارزة لانتصار السادات عليهم بمنتهى السهولة.

ويصل دهاء أحمد بهاء الدين إلى درجة عالية، فهو لا يكلف نفسه الهجوم على الفريق صادق إلا مصحوبا بهجوم السادات نفسه عليه، وإلى حد أن صادق يبدو فى نهاية قراءتنا لفقرات أحمد بهاء الدين بمثابة المسئول عن الجفوة أو الفجوة بين السادات والكتاب والمثقفين.

ومن العجيب والمدهش أن بهاء الدين كان واعيا كل الوعى لحقيقة أن ما أثار الكتاب والمثقفين لم يكن هو كلام الفريق صادق الذى لم يكن مذاعا على الهواء ولا منقولا بنصه فى الصحافة، ويستحيل أن يحدث هذا بالطبع، وإنما كان انتشار أحاديث الفريق صادق مقتصراً بالطبع على بعض المعسكرات وبعض تجمعات الضباط، وإنما كان يثير هؤلاء ما كان هيكل يكتبه وما ظل هيكل يكتبه حتى يوم الجمعة الخامس من أكتوبر ١٩٧٣ عن استحالة الحرب وجسامة خسائرها (!!) ومناعة خط بارليف.. إلخ.

وبسبب هذا الوعى فإن بهاء الدين فيما يروى أنه قاله للسادات حريص على ألا يبدو متناقضا مع فهم المثقفين ووعيهم (وكان العهد بهذه المواقف لا يزال قريبا)، وهو لهذا السبب يضع جملة اعتراضية يقول فيها : «ولو كان هذا الكلام عن استبعاد المعركة أتى من وزير إعلام أو من وزير خارجية لقلنا إنها سياسة»، وبهذا ينجو أحمد بهاء الدين من أن يبدو وهو يحمل «صادقاً» المسئولية عما كان هيكل يكتبه!! وفى ذات الوقت فإن بهاء الدين يجعل «صادقاً» مسئولا عن فقدان المثقفين الثقة مع أن بيان المثقفين عند تحليله تحليلا موضوعيا ونصيا أمينا يتفق فى كثير من توجهاته مع توجهات الفريق صادق.

ولا أظننى أستطيع من الناحية المهنية التكنيكية إلا الانحناء أمام المهارة السحرية الفائقة التى تمثلت فى إبداع بهاء الدين الفائق فى هذه الصياغة الجديدة التى خلق بها مواقف جديدة من مواقف أخرى مناقضة تماما، وإن كنت من الناحية الخلقية والفعلية أعوذ بالله الرحمن الرحيم من مثل هذه القدرات السحرية.

وأحمد بهاء الدين يتحدث هنا عن حوار دار بعد نصر ١٩٧٣ وتناول الحوار مظاهرات الطلبة فى ١٩٧٢ فيقول :

«وذهب أنور السادات إلى الموضوع فورا.. قال لى إنه قرأ كتاب «وتحطمت الأسطورة عند الظهر» وأنه فرح لأن أول كتاب عربى يعلق على حرب أكتوبر جاء منى بالذات، وقال

فى الوقت نفسه إنه مع ذلك دهش أن يأتى هذا العمل متى بالذات، فلما أبديت دهشتى لدهشته واستغرابى لهذا التصور منه، وتساءلت عن سببه قال لى بصراحة: لأنك ضدى».

«ومرة أخرى سألت عن معنى كلمة أننى ضده ، وقلت له إننى اختلفت مع بعض سياساته، واستطردت قائلاً: إننى ياريس لا أريد العودة إلى تفاصيل ما حدث، ولكن اسمح لى وقد صارحتنى بهذا الشكل أن أقول: إننى العاتب عليك ، فسيادتك تعرف أننى حين أخالف رأياً لحاكم لا أفعل ذلك لطموح شخصى ولا لحساب أحد آخر، ولكن كما كنت تقول لى لمجرد أن «مخى كده».

«وذكرته ضاحكاً بأنه فى أكثر من مرة أيام حكم عبد الناصر الذى لم أقابله قط ولم أعرفه شخصياً قط، كان (أى السادات) يقول لى أحياناً فى مواقف سياسية معينة إن التقارير قدمت من فلان وفلان أو من جهاز كذا وكيت للرئيس عبد الناصر تطلب إليه الأمر باعتقالى، ولكن كان الرئيس عبد الناصر يرفض دائما ويقول: «لا.. سيبوه هو مخه كده، إحنا راقبناه كثير من أول الثورة وتأكدنا أنه لا علاقه له بأحد»، ومع ذلك استطردت قائلاً: «ياريس ورغم العشرة القديمة والمعرفة بهذا، فقد اتخذت ضدى إجراءات ومواقف دون أن تسألنى مجرد سؤال فى التليفون أو عن طريق أحد أصدقائك عن: إيه الحكاية؟».

«وقال السادات: «هل نسيت مظاهرات وأحداث ١٩٧٢ وبيان الكتاب والصحفيين؟ لقد كنت أنت «شيخ» هذا البيان، واستخدمت العجوز المخرف بتاعكم توفيق الحكيم، وعندما قررت نقل هؤلاء إلى الاستعلامات استثنيناك أنت وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ، وإذا بك تريد كتابة مقال فى الأهرام دفاعاً عنهم. إننى كنت فى عز الإعداد للمعركة وأنت وقفت مع الذين قالوا بملء الفم إنه ليس هناك معركة ولا حاجة، غيرك لا نحاسبه على ذلك.. لكننا كنا نقول دائماً أيام جمال عبد الناصر التى ذكرتها الآن إنك عاقل وتفهم ما بين السطور، فكيف وأنت تعرفنى تصدق أننى كنت أضحك عليكم بحكاية المعركة؟».

« وقلت له : سيادة الرئيس، إنى لن أدافع عن نفسى فى هذا الموضوع ولكننى أريد أن أدافع حتى عن أصغر طالب جامعى خرج فى المظاهرات وهتف ضدك مقتنعاً بأنه لن تكون هناك معركة».

ونأتى إلى بيت القصيد بعد كل هذه المقدمات الجميلة المعبرة والموحية فى ذات الوقت، وسنجد قطعة رائعة من الأدب السياسى الحى الذى يندر وجوده على قلم غير قلم هذا الرجل المشبع بثقافات قانونية وإنسانية وأدبية، وقد استغل كل هذا فى أن يقدم لنا كما ألمحنا من قبل صورة لمتهم جديد أحله «المترافع» المقتدر محل المتهم الأصلى واستنطق

المترافع القاضى فى غيابه (أى غياب المتهم الجديد البديل) حكما بالإعدام مع إيقاف التنفيذ.

ومع أننا لا نستطيع أن نصدق أو أن ننفى أن القاضى (السادات) قد استجاب لترافع أحمد بهاء الدين بهذا الحكم بالإعدام مع إيقاف التنفيذ، فإن الصياغة الفنية تجعل صدور مثل هذا الحكم ـ بعد مثل هذه المرافعة الممتازة ـ أقرب إلى الواقع ! ! :

«ونظر إلىّ السادات وهو ينفث دخان غليونه فى دهشة وترقب، واستطردت قائلاً :

«كان لديك ياسيادة الرئيس قائد عام للقوات المسلحة ونائب رئيس وزراء ووزير دفاع اسمه الفريق محمد أحمد صادق . وكان يأخذ فى الحياة العامة ووسائل الإعلام حجماً أكبر من ذلك أيضاً. الفريق محمد أحمد صادق كان يزور معسكرات الجيش ويتكلم مع الضباط والجنود ويقول لهم إنه لن تكون هناك معركة . وأنه ليس لدينا أى سلاح . وإن الروس لا يريدوننا أن نحرر أراضينا».

«ولو كان هذا الكلام عن استبعاد المعركة أتى من وزير إعلام أو من وزير خارجية لقلنا إنها سياسة . ولكن هذا الكلام يقوله القائد العام العسكرى ويقوله لجنوده وضباطه ، فهو لا يمكن إلا أن يؤخذ على مأخذ الجد ، قائد الجيش ياسيادة الرئيس ـ حتى ولو كان يعرف أنه لا يملك طلقة واحدة ـ عليه أن يكذب على رجاله، ويرفع روحهم المعنوية، ويزعم لهم أنه مدجج بالسلاح ، فكيف نصدق أن يقول النقيض؟ هذا الكلام ـ ياسيادة الرئيس ـ الذى كان ينتشر فى كافة الأوساط وخصوصاً بين المتعلمين وشباب الجامعات سبب وضعاً جديداً وهاماً وهو امتلاء هذه المعسكرات بالمجندين من خريجى الجامعات لأول مرة، وقد سمعت شخصياً هذا الكلام من شباب كثيرين فى المعسكرات أثق فيهم تماماً».

«اسمح لى ياسيادة الرئيس أن أقول بكل صراحة إننى اقتنعت فعلاً بأنه لن تكون هناك معركة مهما حدث . فما بالنا بآلاف الشباب والطلبة والمثقفين فى كل المجالات؟؟».

«إنى مرة أخرى أرجو ألا تعتبر كلامى هذا دفاعاً عن نفسى ولكن عن كل شاب خرج إلى الشارع فى المظاهرات».

ويستطرد أحمد بهاء الدين قائلا :

«ألقيت بهذا الكلام فى مرافعة متكاملة طويلة دون سابق إعداد ولكن من معرفتى بالسادات قررت أن أضع الحقائق كلها على بلاطة ما دمت أقولها بأسلوب مهذب ومستند

إلى منطق واحتقن وجه الرئيس السادات ، واحتسى عدة رشفات من كوب شاى ، ونفث الدخان من غليونه عدة مرات ، ثم قال ، بعد فترة صمت وهو يهز رأسه :

«الفريق صادق.. لو أننى أردت أن أرسل الفريق صادق إلى محكمة عسكرية لحكمت عليه بالإعدام، ولكننى بعد نصر أكتوبر المجيد لم أشأ أن ألطخ إنجازات قواتنا المسلحة بمثل هذه المحاكمة.. وصمت وحدق فى الأفق.. وسكت بدورى لا أسأل ولا أناقش ولا أحاول استدراجه إلى أن يقول ما كان بادياً أنه لا يريد أن يقوله، وصفق بيديه، وطلب إلى الشخص الذى حضر أن يبلغ «الست» أن تعد لنا الغداء بعد حوالى نصف ساعة».

«قلت له بنبرة رضاء وتهدئة: ما سمعته اعتبره حكماً بالبراءة. وشرع من جانبه فى أسئلة وأحاديث شخصية ودردشة عامة، وعاد يخاطبنى بلهجة ودية عن بعض تصوراتى لردود أفعال «أصحابك بتوع البلاد العربية» بعد الحرب».

هنا ينتهى حديث أحمد بهاء الدين، وهو حديث يبدو منطقياً ومتفقاً تماماً مع ما روجه السادات نفسه من أن الفريق أول محمد أحمد صادق كان لا يريد الحرب، ولكن الباحث الأمين الذى يلزم نفسه بمراجعة الوقائع التاريخية على نحو ما حدث بالفعل، لا يستطيع أن يثبت هذه الرواية الشائعة دون أن يشير إلى أنها تتعارض كلياً وجزئياً مع حقائق التاريخ، وأنها عند عرضها على أحداث التاريخ على نحو ما حدثت لا تستقيم ولا بنسبة واحد فى المليون مع الحقائق، فقد كان قرار السادات بإبعاد الصحفيين قد اتخذ بعد أن تخلص السادات من محمد أحمد صادق نفسه، بل ومن مجموعته كذلك، ذلك أن الفريق صادق أقيل بالفعل من منصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للحربية فى أكتوبر ١٩٧٢.

وننتهز هذه الفرصة لننقل للقارئ النص الكامل للخبر الذى نشرته «الأهرام» بصورة بارزة فى ٤ فبراير ١٩٧٣ عن إسقاط العضوية العاملة لأربعة وستين من الاتحاد الاشتراكى بناء على قرار هيئة النظام فى الاتحاد الاشتراكى، ومعظم هؤلاء كما سيرى القارئ من الصحفيين، ومن المهم أن نتأمل فى الصياغة الدقيقة التى قدم بها الأهرام الخبر، فضلا عن صياغته كما لو أنه كان إنجازا:

إسقاط عضوية ٦٤ من الاتحاد الاشتراكى

هيئة النظام اتخذت قرارها بعد اجتماع استمر ٣ ساعات

أصدرت هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكى قرارها بإسقاط العضوية العاملة عن ٦٤ من المهنيين أعضاء التنظيم السياسى، وقالت مذكرة أصدرتها الهيئة عقب اجتماعها الذى استمر ٣ ساعات: إن الفصل من العضوية العاملة يترتب عليه إبعاد الشخص عن أى عمل

تكون العضوية العاملة شرطا لممارسته. وأضافت المذكرة أن الهيئة ستظل فى حالة انعقاد مستمر للنظر فى باقى الحالات التى نسب إليها الانحراف السياسى فى الاتحاد الاشتراكى والتنظيمات المساعدة [النقابات المهنية والاتحادات].. وفيما يلى القائمة الأولى من الأسماء التى شملها قرار هيئة النظام :

١ ـ فيليب زكي جلاب
٢ ـ محمد عبدالفتاح أحمد عودة
٣ ـ حسين محمد حسين عبدالرازق
٤ ـ مصطفى نبيل عبدالخالق مصطفى
٥ ـ كمال محمد سعد
٦ ـ محمود أحمد محمد حسن المراغى
٧ ـ يوسف إدريس على وشهرته يوسف إدريس
٨ ـ عادل محمود حسين
٩ ـ أحمد عبدالمعطى حجازى
١٠ ـ فريدة عبدالمؤمن النقاش
١١ ـ مكرم محمد أحمد حسين
١٢ ـ سمير أمين تادرس
١٣ ـ الأمير مأمون العطار
١٤ ـ صلاح السيد متولى عيسى
١٥ ـ صافيناز محمد كاظم أصفهانى وشهرتها صافيناز كاظم
١٦ ـ مصطفى الحسينى شحاتة
١٧ ـ محمد جاد الحق العزبى
١٨ ـ أمير إسكندر بولس
١٩ ـ السعيدحبيب السيد حبيب وشهرته سعيد حبيب
٢٠ ـ نبيل زكى لطفى
٢١ ـ محمد محسن إسماعيل الخياط
٢٢ ـ فتحى عبد الفتاح
٢٣ ـ جمال الدين الغيطانى

٢٤ ـ شوقى المدبولى مصطفى

٢٥ ـ أسعد حسنى منصور

٢٦ ـ أحمد فاروق عبدالمنعم الطويل

٢٧ ـ زيد محمود الشريف

٢٨ ـ الإمام أحمد كمال الجميعى

٢٩ ـ محسنة توفيق عبدالعزيز

٣٠ ـ سامى عبدالسلام السلامونى

٣١ ـ على عبد الخالق

٣٢ ـ صلاح الدين عثمان السعدنى وشهرته صلاح السعدنى

٣٣ ـ عدلى فخرى منصور

٣٤ ـ أحمد فؤاد محمد التمامى وشهرته فؤاد التمامى

٣٥ ـ محمد رجائى الميرغنى

٣٦ ـ أحمد فؤاد نجم

٣٧ ـ الدكتور على الراعى محمد الراعى

٣٨ ـ محمود أمين العالم

٣٩ ـ ألفريد مرقص فرج بشارة

٤٠ ـ محمد أمل فهيم محارب دنقل وشهرته أمل دنقل

٤١ ـ إبراهيم فهمى منصور غنيم

٤٢ ـ لويس حنا خليل عوض

٤٣ ـ زكى مراد إبراهيم

٤٤ ـ عبد الله عبد العزيز الزغبى

٤٥ ـ يوسف موسى درويش

٤٦ ـ حامد رضوان حامد الأزهرى

٤٧ ـ أحمد نبيل أحمد نجيب الهلالى

٤٨ ـ عادل حسين أمين

٤٩ ـ عبد المحسن سيد أحمد شاشة

٥٠ ـ عادل كامل فانوس

٥١ ـ سعد عبد الواحد حماد

٥٢ ـ جلال محمد يوسف رجب

٥٣ ـ عبد العظيم محمد الجزار

٥٤ ـ محمد محمد عبد العزيز وشهرته أحمد عبدالعزيز

٥٥ ـ لوقا قلدس جرجس النخيلى

٥٦ ـ رشوان مصطفى فهمى

٥٧ ـ على طه نويجى

٥٨ ـ دكتور مصطفى على السماع

٥٩ ـ عبد المحسن على حمودة

٦٠ ـ عبد الرحمن إسماعيل شوقى

٦١ ـ نزيه أحمد أمين

٦٢ ـ عبد الرازق محمد عبد العال

٦٣ ـ بديع أحمد الشرملى

٦٤ ـ سمير عبد الباقى عوض

وفيما يلى نص المذكرة التفسيرية الصادرة عن هيئة النظام:

«من المعروف أن الفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى يترتب عليه إسقاط عضوية أى تنظيم نقابى أو مجلس إدارة أو وحدة اتحاد اشتراكى أو أى مستوى من مستويات التنظيمات السياسية المساعدة ، كما يترتب عليه إبعاده عن أى عمل تكون العضوية العاملة شرطا لممارسته مثل الصحفيين، وذلك حسب قانون نقابة الصحفيين، ولا يجوز تبعا لذلك أن يعتبر صحفيا لأن ممارسة العمل الصحفى تشترط أن يكون عضوا عاملا بالاتحاد الاشتراكى على أن تسوى حالته فى المؤسسة الصحفية التابع لها ويحال إلى المعاش».

«وهيئة النظام فى حالة انعقاد مستمر للنظر فى باقى الحالات فى التنظيم السياسى والتنظيمات المساعدة».

وأذاعت وكالة أنباء الشرق الأوسط عقب الاجتماع التصريح التالى:

«اجتمعت هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب وعضوية السادة : محمد حامد محمود، وأحمد عبدالآخر، والدكتور

أحمد كمال أبو المجد، ويوسف مكادى، ويمثل أمانة التنظيم السيد محمد عثمان إسماعيل».

«وقد استعرضت الهيئة فى اجتماعها التقارير السياسية التى قدمت إليها بالنسبة لعدد من أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى الذى أخلوا بواجباتهم الأساسية كأعضاء عاملين بالتنظيم السياسى الذى يحقق تحالف قوى الشعب العاملة».

«كما بحثت الهيئة كل التقارير التى تجمعت لدى لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب خلال دراستها المستفيضة للأسباب التى أدت عن عمد وتدبير إلى المخطط الذى كان يعمل لإثارة الجماهير بالأكاذيب والشائعات والتحريض ضد نظام الدولة وتحالف قوى الشعب العامل، وكان يشكك فى كل تصرف بهدف إشاعة البلبلة وتشويه سمعة مصر، سواء بإمداد الصحافة والإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية بمعلومات كاذبة أو التوقيع على بيانات مضللة لكى تنشر فى الخارج بهدف إظهار البلاد وكأنها مهتزة بعدم الاستقرار والفوضى. وقد استغلوا فى ذلك الأجواء الديمقراطية التى حققتها حركة الجماهير فى ١٥ مايو لضرب الديمقراطية وأرادوا أن يحولوا مبدأ سيادة القانون إلى إرهاب فكرى، وتحد لاحترام القانون وإهدار للحريات».

«وقد وضعت هيئة النظام فى اعتبارها أن عددا من هؤلاء الخارجين عن الخط الوطنى المحرضين ضد الوحدة الوطنية والاعتداء على المرافق العامة مشجعون لمخططات التشكيك والبلبلة فى هذه المرحلة الخطيرة التى تواجهها البلاد، ووضعت هيئة النظام فى اعتبارها أن عددا منهم يتولون أعمالا حساسة فى مواقع مسئولية عامة تفرض الالتزام بمواثيق الثورة والحرص على دعم الوحدة الوطنية وتوجيه الرأى العام فى المسار الوطنى القومى الأمين خاصة فى مواقع إعلامية مثل المؤسسات الصحفية أو الإذاعة أو التليفزيون أو وكالات الأنباء».

«كما وضعت الهيئة فى اعتبارها أيضا أن عددا آخر من هؤلاء أعضاء فى النقابات المهنية، وقد حاولوا عن عمد وإصرار استغلال النقابات التى ينتمون إليها بإصدار بيانات لا تعبر عن رأى جماهير قوى الشعب العامل بهدف مساندة المخططات التى دبرت لإشاعة الفوضى وتقويض المبادئ الديمقراطية وتشويه عمل المؤسسات الدستورية الشرعية».

وفى الأسبوع الأول من مارس ١٩٧٣ نقلت وكالات الأنباء أنه تقرر نقل ٥٠ صحفيا إلى وزارة الإعلام، وأن هذا النقل لا يمس عضويتهم العاملة فى الاتحاد الاشتراكى، أى أنهم لم يتحولوا إلى وضع شبيه بوضع زملائهم السابقين الذين أسقطت عنهم العضوية

العاملة للاتحاد الاشتراكى ، ومن ثم انتهت صلاحياتهم الصحفية (!!) بمنطق ذلك الزمان.

هذا وقد كان من بين هؤلاء الخمسين كل من أحمد بهاء الدين وكامل زهيرى.

وفى نهاية سبتمبر ١٩٧٣ أصدر الرئيس السادات قراره ـ باعتباره رئيسا للجمهورية وباعتباره رئيسا للاتحاد الاشتراكى العربى ـ بعودة كل هؤلاء إلى مواقعهم الأصلية.

ها نحن قد نقلنا للقارئ ما نشر فى ذلك الوقت (فبراير ١٩٧٣) عن إبعاد هؤلاء الصحفيين، ولا يعجبن القارئ من منطق أن زوال العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى كان يسقط عن الصحفى مهنته ويجعله صحفيا سابقا فحسب ، ويلزم المؤسسة بتسوية حالته!! لا يعجبن القارئ من هذا ، فتلك كانت هى الأفكار السائدة والمقدسة فى ذلك الوقت ، والتى لم يمسسها الأستاذ أحمد بهاء الدين من قريب ولا بعيد ، وقد آثر أن يغطى على هذا كله ويستغل إلى أقصى حد مرافعة بليغة ضد رجل كان قد أبعد تماما عن كل سلطة وكل نفوذ (منذ أكتوبر ١٩٧٢)، وكان قد أصبح أقرب ما يكون إلى أن يكون وراء الشمس من قبل أن يمس كل هؤلاء.

يستغل أحمد بهاء الدين هذا الرجل (الفريق صادق) لينسب إليه المسئولية عن هذا كله. وتظل الروايات تنقل عن أحمد بهاء الدين ادعاءه ومرافعته يوما وراء يوم وعاما بعد عام بينما السببية غائبة تماما.. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(١٨)

كلنا يعرف أن أحمد بهاء الدين كان فى فترة قصيرة من فترات حكم الرئيس السادات ـ الكاتب المفضل للرئيس ، ويعتز أحمد بهاء الدين بأبرز ما أداه فى هذه الفترة وهو ...قة أكتوبر»، وهى ورقة جيدة الصياغة ، وربما لا تقل قيمة فى صياغتها ومعانيها عن ...اق» الذى قدمه عبد الناصر عام ١٩٦٢، ولكن طبيعة الزمن جعلت ورقة أكتوبر تصدر ...ت دون ضجيج ، ولم يتح لها مجد وعمر كالذى أتيح للميثاق ، فلم يحفظها أحد كما الميثاق ، ولا كانت هناك فرصة لحفاظها كى يتبوءوا المناصب العليا لمجرد حفظهم لها ...هر قلب، ولم تؤلف عنها كتب، ولم تعتبر مرجعاً لتوجهات الرئيس والدولة.

...ن الثابت أن أحمد بهاء الدين نفسه كان من الذين شاركوا فى إعلاء شعار دولة

المؤسسات الذى بدأ السادات يركز عليه، ولكنه فيما يبدو لم ينتبه بالقدر الكافى إلى أن طبيعة دولة المؤسسات لا تحتاج بل وربما لا تتقبل ورقة كورقة أكتوبر ولا ميثاقاً كالميثاق.

ومع هذا كله نرى أحمد بهاء الدين يركز فى حديثه فى حياء شديد وفى تصريح قوى فى نفس الوقت على أهمية هذه الورقة، وسنكتفى للتدليل على هذا بأن ننقل للقارئ القصة التى يرويها عن تكليف السادات له بكتابة خطاب تكليف للدكتور عبد العزيز حجازى بتشكيل الوزارة، وسنرى أحمد بهاء الدين يضع «ورقة أكتوبر» فى ديباجة خطاب التكليف، ويعتبر «استهداءها» فى طليعة المهام الست التى يجب على الوزارة إنجازها.

ومن المذهل أن أحمد بهاء الدين قد ناقض التواريخ الثابتة حتى فى هذه الواقعة التى كان يمكن له أن يضبط توقيتها ويتحقق من تواريخها بسهولة.. وسنرى ـ على سبيل المثال ـ أنه سيبنى أفكاره فى هذا الموضوع على أن كتابته خطاب تكليف الدكتور حجازى بتشكيل الوزارة كان سابقا لمقاله عن الانفتاح فى الأهرام، مع أن العكس هو الصحيح، فقد نشر المقال كما يذكر هو فى يوليو ١٩٧٤، على حين أن تكليف الدكتور حجازى برئاسة الوزارة حدث بعد شهرين وبالتحديد فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٤.. ولا يستقيم التبرير بأن أحمد بهاء الدين يقصد تولى حجازى رئاسة الوزارة على سبيل النيابة كنائب أول لرئيس الوزراء فى أبريل ١٩٧٤، فإشاراته واضحة إلى أنه يقصد التكليف بالرئاسة الفعلية لمجلس الوزراء بعد أن كان الدكتور حجازى نائبا من النواب!!:

«استدعانى الرئيس السادات يوما إلى استراحته فى المعمورة وقال لى إنه قرر أن يترك منصب رئاسة الوزارة وأن يعين الدكتور عبد العزيز حجازى وزير الخزانة وأحد نواب رئيس الوزراء، فى منصب رئيس الوزراء. وكان الصراع حول هذا المنصب يشتد منذ انتهت حرب أكتوبر وفك الاشتباكين الأول والثانى، توقعاً لأن الرئيس السادات لابد سيتخلى عن رئاسة الوزارة فى أية لحظة».

«لم أفاجأ بالقرار، فقد كان الرئيس السادات كلما جاءت مناسبة أخذ يمدح بحماسة الدكتور عبد العزيز حجازى ، ويردد قولته «ده راجل عجيب! ده مخه كمبيوتر.. عارف وفاكر كل حاجة!».

وقال لى السادات : أريد أن تكتب لى خطابا أوجهه إلى حجازى بتكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة».

«ونبهت الرئيس إلى أن تقليد كتابة خطاب بتكليف شخص بتشكيل الوزارة وقيام رئيس الوزراء المكلف بكتابة خطاب بقبول التكليف كان هو الطريقة المتبعة بين القصر

ورؤساء الوزارات قبل الثورة، وأنه منذ ١٩٥٢ جرى العمل على أن يصدر قرار جمهورى بتشكيل الوزارة الجديدة مباشرة».

«وقال لى السادات : أنا عارف لكن أولا أنا عايز أرجع التقليد القديم (أظن أنه لم يكرر ذلك بعد تلك الفترة). وثانيا: أصل عبد العزيز حجازى «ظهره خفيف».

«وسألته عن معنى هذا التعبير الريفى وفيما أظن الذى كنت أسمعه لأول مرة، وقال لى: يعنى يتترفز وينزعج بسرعة، وهناك ناس كتير حتكون ضد اختياره وأنا عايز تكتب لى خطاب تكليف يحدد مهام الوزارة من ناحية، ويورى كل الناس أنى بأسند حجازى بكل قوة».

«وتركنى فترة كتبت فيها مشروع خطاب التكليف، ثم عاد وقرأ المشروع ولم يزد عليه إلا كلمة «كاملة» حول تطبيق سياسة الانفتاح. وهذا هو نص الخطاب:

«السيد عبد العزيز حجازى

«تعلمون كما يعلم شعبنا.. أننى كنت قد أخذت على عاتقى مسئولية رئاسة الوزراء إلى جانب منصبى كرئيس للجمهورية منذ أن صار قرار القتال من أجل تحرير الأرض نهائياً كى أتحمل المسئولية عن هذا القرار كاملة أمام الشعب، وأمام التاريخ».

«ولقد منّ الله علينا بالنصر فى حرب أكتوبر وأعدنا لشعبنا وللأمة العربية كلها هيبتها وكرامتها. واليوم وقد عرفنا طريقنا إلى حل قضية العدوان بالسلم أو بالحرب. وبعد أن أقر الشعب ورقة أكتوبر التى تضمنت أهدافنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة».

«وبعد أن بدأنا فى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى إطار مبادئنا الأساسية من جهة وإدراكنا للمتغيرات الدولية من جهة أخرى».

«وبعد أن تم وضع الخطة العاجلة للتنمية وبدأنا بالفعل فى مهمات التعمير الكبرى».

«فقد رأيت أن أعهد إليكم برئاسة الوزراء حتى تأخذ السلطة التنفيذية وضعها الطبيعى وتتحمل مسئولياتها المرسومة بين سائر المؤسسات الدستورية».

«وفى تقديرى أن الوزارة التى سوف ترأسونها عليها أن تنجز المهام التالية:

«أولا : ألا تكف عن وضع مرافق البلاد ووضع المواطنين فى موضع الاستعداد المستمر للقتال، فالمعركة لم تنته بعد ولابد أن يكون هذا فى حساب الدولة والشعب على الدوام وفى تقديرنا لكل الظروف والقرارات».

«ثانياً : أن تعمل الوزارة بهدى من ورقة أكتوبر التى أقرها الشعب فى استفتاء عام والتى حددت معالم الطريق للعمل الوطنى فى المرحلة المقبلة من أجل التقدم والبناء».

«ثالثا : أن تركز على تنفيذ خطة التنمية القصيرة الأجل التى تم وضعها بعد إقرارها من مجلس الشعب وفى المواعيد المقررة لها دون تأخير، وخطة (العبور الثانى) إلى مجتمع الرفاهية والكفاية والعدل».

«وفى هذا المجال لا بد أن تعمل كل أجهزة الدولة بأقصى طاقاتها ولا بد من إزالة المعوقات الإدارية والمحاسبة فى حزم على أى تهاون أو تقصير».

«رابعا : أن تضع الوزارة سياسة الانفتاح كاملة موضع التطبيق بحيث تنطلق جهود المواطنين الخلاقة وتتوافر الثقة والتسهيلات اللازمة للأطراف التى تتعاون معنا دون قيد سوى أن يؤدى المواطن للدولة حقها الذى تنص عليه القوانين فيقترن بذلك توفير الحافز بإقرار الواجب المترتب عليه».

«خامساً: أن تهتم الوزارة إلى جانب توفير متطلبات المعركة والتنمية بتجنيب شعبنا قدر الطاقة وطأة موجة الغلاء العالمية التى تؤثر على الأسعار فى كل مكان ، وذلك بالموازنة بين متطلبات المعركة والبناء، وبين ضرورة توفير مستوى المعيشة المقبول لأوسع الجماهير من فئات شعبنا المكافح».

«سادساً: أننا ونحن نطلق الحريات وندعو إلى الانفتاح لابد أن يكون للقانون هيبته وللمال العام حرمته وللمرافق والخدمات نزاهتها، وهذا يتطلب من الوزارة أن تؤكد دائماً على الطهارة الثورية شرطاً لتحمل المسئولية ومزاولة أى نشاط، فلا يكون هناك انحراف أو استغلال غير مشروع وذلك بترشيد الأجهزة وتوحيد جهات الرقابة والأخذ بالسرعة والحسم فى الثواب والعقاب معاً، ولست أشك فى أنك وزملاءك قادرون على القيام بأعباء هذه المهام وأداء واجبات المرحلة فى التجاوب والتفاعل الصحيين كسلطة تنفيذية مع سائر المؤسسات والسلطات الشرعية فى البلاد».

«وفقك الله وزملاءك... والسلام عليكم ورحمة الله».

على هذا النحو نستطيع أن نتفهم من هذه الصياغة التى صاغ بها أحمد بهاء الدين خطاب التكليف روح وفلسفة نظام السادات فى الفترة التى شاركه فيها أحمد بهاء الدين اقتناعاته وتوجهاته، وسيروعنا بالطبع أن هذه هى الفترة التى شهدت بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى، وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها.

وبحكم التوجهات الفكرية والعقيدية للفئات التى كان أحمد بهاء الدين حريصاً على البقاء فى تماس معها، فإنه فيما يبدو كان فى قرارة نفسه وفى منطوق ما كتبه (سواء فى ١٩٧٤ أو بعدها) ضد سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وقد ظل كذلك حتى صدر هذا الكتاب ، ومع هذا فقد اضطر ـ كما رأينا لتونا ـ بحكم موقعه من السلطة الحاكمة آنذاك أن يكتب بعض الديباجات التى قدمت سياسة الانفتاح الاقتصادى للشعب وركزت على إيجابياتها:

ولكن أحمد بهاء الدين بحكم طبعه الغالب عليه أخذ يتحفظ بحذر شديد على ممارسات الانفتاح، فلما كتب مذكراته كان حريصاً على أن يبرز تحفظاته بصورة أكبر من التى قدمها بها فى وقتها، وقد رأينا على سبيل المثال أنه فى الخطاب الذى كتبه لتكليف الدكتور حجازى برئاسة الوزارة لم يشر إلا إلى قيد واحد وهو أن يؤدى المواطن للدولة حقها الذى تنص عليه القوانين.

على أن المذهل أن خطاب التكليف هذا يتضمن بذرة واضحة لفكرة وجدت طريقها إلى التنفيذ بعد ذلك وهى فكرة إلغاء الرقابة الإدارية، ونحن نجد فيما دبجه أحمد بهاء الدين نصا صريحا على «توحيد جهات الرقابة» وإن كان هذا لم يمنع بهاء الدين نفسه أن يتباكى (مثلا) فيما بعد على إلغاء الرقابة الإدارية.

وسننقل للقارئ رواية أحمد بهاء الدين عن هذا المقال الذى يعتبره صاحبه بمثابة حجر الزاوية فى الهجوم على الانفتاح، وسنجد أحمد بهاء الدين حريصاً على أن يثبت تاريخ هذا المقال (١٢ يوليو ١٩٧٤)، ومن المهم والطريف والعجيب أن نذكر أن هذا التاريخ يقع ضمن الفترة التى كان رئيس الوزراء فيها هو الرئيس السادات نفسه وليس الدكتور عبد العزيز حجازى، ذلك أن الدكتور حجازى لم يتول رئاسة الوزارة إلا بعد هذا التاريخ بأكثر من شهرين كما ذكرنا ، وبالتحديد فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٤، وإن كان بالفعل يشغل منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء منذ أبريل ١٩٧٤.

لكن المهم الذى ينبغى لنا أن نلفت نظر القارئ إليه أن أحمد بهاء الدين يخلص من حديث الدكتور حجازى إليه الذى انتقد فيه تطبيق سياسة الانفتاح إلى أن يقول إنه لم يمض وقت طويل حتى ترك الدكتور حجازى رئاسة الوزارة. وعلى الرغم من مرور سنوات طوال على نشر كتاب أحمد بهاء الدين، فإن الدكتور عبد العزيز حجازى نفسه فى أى من أحاديثه أو تصريحاته لم يندفع إلى مثل هذا الربط المتعسف.

على أن المدهش ـ وهو من المفهوم للقارئ بالطبع ـ أن ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى

خلف الدكتور حجازى فى رئاسة الوزارة لم يكن مؤيداً لسياسة الانفتاح الاقتصادى بأكثر من الدكتور عبد العزيز حجازى، ولم يكن توليه هذا المنصب من أجل تطبيق سياسة انفتاحية عجز عنها الدكتور عبد العزيز حجازى، بل إن الحق الذى لا مرية فيه أنه لولا عبد العزيز حجازى وزميلاه (الدكتوران يحيى الجمل وشريف لطفى) ما أمكن صياغة قانون الانفتاح ولا وضعه ولا تمريره ولا إصداره بالعبقرية السلسة التى تم بها والتى هى فى حقيقة الأمر من مفاخر العقلية المصرية التى وجدت السبيل إلى صياغة التحول قبل أن تجده دول الاتحاد السوفيتى بفترة طويلة، وربما لو أن العمر امتد بأحمد بهاء الدين حتى يشهد ما شهدناه لكان له موقف آخر من كل هذا الذى ينتقده:

«فى ١٣ يوليو «تموز» ١٩٧٤ وفى اليوم التالى من نشر مقالى عن الانفتاح، اتصل بى الرئيس السادات تليفونيا وقال لى إن الدكتور عبد العزيز حجازى غاضب جداً من هذا المقال، وأنه شكانى إليه، وأن ظهور مثل هذا المقال بهذا العنوان فى الصفحة الأولى من «الأهرام» وموقعاً باسمى بعد أقل من ثلاثة شهور من صدور القانون يعرقل الانفتاح ويثير له مشاكل كثيرة. وانطلق السادات فى كلام طويل لم أعد أميز منه بالضبط ماذا يمكن أن يكون كلام الدكتور حجازى، وماذا يمكن أن يكون كلام السادات نفسه».

ويؤثر أحمد بهاء الدين فى ذكاء ملحوظ أن يورد ملاحظاته على الانفتاح فى إطار حوار بينه وبين الدكتور عبد العزيز حجازى، ونحن نراه يعقب على الفقرة السابقة مباشرة برواية تفاصيل لقاء بينه وبين الدكتور حجازى، يورد فيه كل ما يريد أن يورده من آراء، ثم يقفز مباشرة إلى ما أشرنا إليه من إقالة الدكتور حجازى وتولى ممدوح سالم الوزارة خلفاً له:

«وقد كنت على وشك السفر إلى الخارج بضعة أسابيع للعلاج فى لندن فلما عدت وجدت الدكتور حجازى قد استعمل فى مؤتمر صحفى له عبارة «إن الانفتاح ليس سداح مداح»، ولاحظت أن ثمة حملة لا تخطئها العين الخبيرة على الدكتور حجازى فى الصحف المصرية وسمعت من بعض الأصدقاء أن الدكتور حجازى بدأ يشكو فى مجالسه الخاصة من تآمر بعض الوزراء عليه وعدم تعاون أجهزة أخرى فى الدولة معه».

«وذهبت أزور الدكتور حجازى أسأله عن الأخبار، وأشرت فى حديثى معه إلى أنه استعمل العبارة التى قيل لى أنه غضب منها ».

«وانفجر الدكتور حجازى فى حديث غاضب طويل. أذكر منه جوهره المتصل بموضوع الانفتاح، فقد قال لى ما معناه : إنه أصدر قانون الانفتاح، وأنه تم السماح «بالاستيراد بدون

تحويل عملة» لأول مرة (طبعاً ليس هناك شيء اسمه استيراد بدون تحويل عملة! ولكن ثمن المستوردات يدفع من عملات المصريين فـي الخارج دون أن تمر هذه العملات على مصر أى «من بره بره»)».

«ولكـن الدكتـور حجـازى قال لى إنـه قرن ذلك بـإصدار قائـمة بستين سـلعة يمـكن استيرادها على هذا النـحو وهى سلع ومواد مطلوبة لتسيير عجلة الـصناعات والمهن المحلية فى كل مجال. فعشرات الآلاف الذيـن يعملون فى قـطاع التجارة لـم يعد لديهم مـا يلزم النجارة من «مفصلات معدنية» و«كوالين» وغـيرها، وآلاف مصانع الأحذية الصغيرة أيضاً تنقصها مواد كثيرة ضرورية لصناعة الأحذية، والأمثلة كثيرة فى الصناعات المتوسطة».

«المهم أنه فهم الانفتاح بهذا المعنى: على أنه تسهيل تدفق هذه الأصناف ومعنى ذلك أنه من ناحية، يحرك عجلة الاقتصاد والإنتاج والـعمالة على نطاق واسع بعد أن عانى الإنتاج وجفـت ينابـيعه وبـدأ يتوقـف. وأن هذا التـحديـد من ناحـية أخرى سـيعيـد إلى النـشاط الاقتصادى العارفين به، وأهل التجارة والصناعة الحقيقيين».

❑

هكـذا لا يجـد بهاء الـدين حـرجاً في أن يـتحـدث عن أن رئيـس الوزراء وهـو رجل اقتصادى فهم الانفتاح على صورة غير التـى حدثت ، وكأنه لم يكن قادراً على أن يفهم ما تؤدى إليه التشريعات!! وهذا من أعجب العجب فى رأيى المتواضع.

ولكنـنى مع هذا لا أستطـيع إلا أن أمضى مع الـقارئ فى قراءة نص ما يـورده صاحب المحاورات:

«ولكن الدكتور حجازى قال مستطرداً إنه فوجىء بالهجوم الاستهلاكى الذى ليس أول ما تحتاج إليه البلاد بعد سنوات الحرب، من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣».

«وقال لـى فيما أذكـر: لو أن لديـك مالاً فى الخارج، فـأسهل عـليك وبدون أى عـلاقة بالتجـارة والصناعة، أن تشترى مـن بيروت «فستقا» بمـائة ألف جنيه وتعرضـها فى أسواق القاهرة وسوف تلتهمها القاهرة فى أسبوع، فتكسب أرباحا طائلة بسرعة وتستورد «فستقا» من جديد، وهكذا يدور مالك عشرات المرات بسرعة.. والـبلد ليست مشكلته الآن الفستق والشيكولاتة وزجاجات «الـسفن أب» التى تستورد وتباع الزجاجة منهـا فى مصر بخمسة وسبعين قرشاً (أسعار زمان قبل تضخم ١٢ سنة بعد ذلك)».

«واعتـرف الدكتـور حجازى بـأن هناك قوى عـاتية تـضغط فـى هذا الاتجاه. وبـدخول

أصناف من الناس الغرباء عن عالم التجارة والمال والاقتصاد، وبمخاطر هذا التيار الذى يجرف أمامه كل سدود أو قيود أو نظم أو قوانين».

«ولم يمض وقت طويل حتى جاءت ليلة، كنت فيها ساهراً فى مكتبى كرئيس لتحرير «الأهرام»، عارفا أن الرئيس السادات مجتمع بالدكتور حجازى رئيس الوزراء، وبالسيد ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأنهم يبحثون تعديلاً وزارياً محدوداً. ثم علمت أن الاجتماع انتهى وأن الدكتور حجازى عاد إلى بيته ليفكر فى اقتراحات التعديل كما طلب إليه السادات. وبعد ساعة أو ما يزيد قليلا على ذلك، جاءنا خبر للنشر صبيحة اليوم التالى : أن السادات قد كلف السيد ممدوح سالم برئاسة وزارة جديدة. وذلك قبل أن يعلم الدكتور حجازى فى بيته بالخبر ».

ربما نذكر هنا ما لم يذكره أحمد بهاء الدين وهو أن الطبعة الأولى من الأهرام فى تلك الليلة نشرت كثيرا من التفاصيل عن وزارة الدكتور حجازى الجديدة، فلما أصبح الصباح أصبحت هذه التفاصيل فى خبر كان، وشكل ممدوح سالم وزارته الأولى!

(١٩)

ومع أن أحمد بهاء الدين يخصص أحد فصول كتابه للحديث عن الانفتاح، إلا أنه فى واقع الأمر يبدو للأسف الشديد وكأنه ـ على عكس ما هو معهود منه ـ حريص على تضييق وجهات النظر، وعلى ضيق مجال الرؤية، وعلى النظرة إلى الوقائع من زاوية واحدة فحسب، وسنرى من النصوص الكثيرة التى حفل بها هذا الفصل أنه ينتهز فرصة سيادة الفكرة السائدة يومها عن أهمية العودة إلى الانغلاق لكى يصور للأذهان خطأ سياسة الانفتاح كلها. بل يبدو فى وضوح وكأنه يشمت فى كل ما حدث على الرغم من أنه ـ فى حقيقة الأمر ـ لم يحدث (!!)

وهكذا نرى تصويرا بديعا للأوهام يختلقها صاحب القلم ثم يحاربها وينتصر عليها على نفس النحو الذى صورته بدقة رائعة سرفانتيس «دون كيشوت».

على أن دراسة الوقائع بتأمل ترينا أن أحمد بهاء الدين لم يكن هو مبدع هذه الفكرة، فقد جرت عادة كل من اختلف مع رئيس أو ملك أن يلجأ إلى الحدث محل الخلاف الذى وقع قبل خروجه هو من السلطة، ويعتبر نفسه قد خرج بسببه، ويبنى على هذا مجد

الخلاف، بينما هو قد خرج بغير إرادته، وعلى هذا النحو نجد كثيرا من كبار موظفينا يصورون خروجهم من مناصبهم الحكومية.

وفى حالتنا هذه فإن هيكل سبق بهاء الدين فى الخروج، ولما كان خروجه مواكبا لتوقيع فك الاشتباك مع إسرائيل عن طريق أمريكا، فقد صور نفسه معارضا لهذه الخطوات مع أنه كان (كما صور نفسه فى كتبه اللاحقة) مهندس عملية إعادة دخول الولايات المتحدة منذ مبادرة روجرز فى نهاية عهد عبدالناصر.

وقد انتقى بهاء الدين هو الآخر من مسار التاريخ قضية الانفتاح الاقتصادى ليصورها لنا بمثابة «مفترق الطرق» بينه وبين السادات، أو على حد تعبيره: «الشرخ الحقيقى» مع أن هذه القضية بالذات لا تصلح لمثل هذه الوظيفة (كمفترق طرق)، ومع أن بهاء الدين ظل يروح ويجىء إلى السادات إلى ما قبل وفاته بفترة قصيرة دون أن يكون للانفتاح الاقتصادى ذنب، ولكن ماذا يفعل بهاء الدين تجاه فكرة العقدة المسرحية التى لابد أن تتبلور فى شىء هو فى الغالب غير الشىء الحقيقى الذى لا يريد هو أن يعترف به.

فلنقرأ إذن هذا التصوير البديع لهذا الخلاف التاريخى المجيد!!:

«الواقع أن الأوضاع التى كشف عنها الانفتاح كانت هى بداية الشرخ الحقيقى بين السادات وبينى، الشرخ الذى أخذ فى الاتساع حتى نهاية هذه العلاقة بعد سنوات».

«كتبت مراراً فى الأهرام محاولاً مقاومة هذا التيار تحت عناوين التنمية والبناء والاعتماد على النفس وعدم تكرار مأساة التبعية الاقتصادية والارتهان للأجنبى».

«ولكن صوتى كان وحيداً وبدا «نشازه» عن النغمة السائدة يتزايد ويثير مزيداً من المشاكل والتوترات بينى وبين أهل السلطة بوجه عام ، ولم تكن هناك وقتها صحف معارضة ولا أحزاب معارضة كما هو الحال الآن ، ولم تكن قد «راحت السكرة وجاءت الفكرة» كما نحن الآن».

«ومن شعورى بهذا الشذوذ فى موقفى كرئيس لتحرير الأهرام بدأت أفكر فى ترك هذا المنصب دون مشاكل أكبر، وأن أعود مسئولاً فقط عن مقال أكتبه وأضع اسمى عليه، الأمر الذى يمكن أن تحتمله الدولة، ولشعورى بأنه سوف يكون مستحيلاً أن أتحمل مسئولية ما لابد أن تعكسه الجريدة الأولى والأهم من أشياء أساسية تغير المجتمع ولا أستطيع أن أتحمل مسئوليتها».

ثم يلبس أحمد بهاء الدين مسوح الرهبان الذين لم تلق موعظتهم القبول حين ألقوها فى الوقت المناسب على الخاطئين:

«ومن المؤلم أن أكتب هذا الكلام الآن بعد أن مضى عليه حوالى أربعة عشر عاماً، وقد اضطرت مصر بعد هذا التسيب والفساد والانقياد للمصالح الشخصية الرعناء إلى «انغلاق ثان» جديد لمواجهة كارثة أعباء الديون وفوائدها».

«وهو فى هذه المرة ليس «انغلاقا اختياريا» قررناه بإرادتنا لكى نقيم أسس المجتمع الصناعى الذى لابد منه».

«لكنه «انغلاق اضطرارى» أجبرنا عليه الدائنون، وأوصلتنا إليه سطوة عشر سنوات من الجشع وقصر النظر وانعدام الإحساس بالمسئولية، فضلاً عن الآثار النفسية المدمرة التى أوجدتها فى مجتمعنا هذه السياسة الاقتصادية، إذا كانت جديرة باسم «سياسة اقتصادية».

على هذا النحو تتوالى العبارات التى تلخص مجمل آراء بهاء الدين الخطابية القاسية الحافلة بالتقريرية فى شأن سياسة اقتصادية تحتمل ـ كما نعرف ـ الصواب والخطأ شأن كل سياسة اقتصادية، ولكن ماذا نفعل وقد كان بهاء الدين يترافع ـ كما يقال فى شأن مرافعته ـ لا لتدرك الحقيقة، ولكن لتنقل عن مرافعته عبارات بعينها.

(٢٠)

وهذه رواية مهمة يقدمها أحمد بهاء الدين عن انتباهه ـ قبل الرئيس السادات نفسه ـ إلى معاناة السادات من مساعديه، وإن كان بهاء الدين لا يقدمها فى هذا الإطار فحسب، وإنما يقدمها فى إطار الإيحاء المستتر بنفوذ وزير الخارجية إسماعيل فهمى وحرصه على إظهار قصور بعض زملائه الوزراء، وهو المعنى الذى يحرص أحمد بهاء الدين على تكراره فى هذا الكتاب بمناسبة وبدون مناسبة. ويبدو لى أن القارئ حين ينتهى من قراءة هذه الرواية لا يخرج إلا بانطباع واحد لم يكن فى ذهن أحمد بهاء الدين حين كتب ما كتب، وهو السعادة بفلسفة الاستقرار التى يأخذ بها الرئيس مبارك:

«... ولم نر الرئيس أنور السادات عن قرب طيلة الرحلة بين البلدين إلا مرة واحدة فى بلغاريا، إذ أرسل يستدعينا ـ على أمين و أنا ـ إلى الفندق الذى يقيم فيه الرئيس وجلسنا معه منفردين جلسة طويلة شاركنا فيها بعد قليل السيد إسماعيل فهمى وزير الخارجية فى ذلك الوقت».

«كان السادات مبهوراً بالنظافة والنظام فى بلغاريا وبارتفاع مستوى المعيشة البادى من الصحة التى يتمتع بها الناس فى الشوارع والملابس التى يلبسونها، وكان واضحاً أن الرئيس أنور السادات كان تحت تأثير الوهم الشائع أن بلاد شرق أوروبا أفقر بلاد العالم ، وحيث إن بلغاريا أفقر شرق أوروبا فلعله تصور أنه سيجد مستوى الحياة فيها كمستوى الحياة فى أحيائنا الشعبية».

«وسألنى عن ملاحظاتى. فقلت له ضاحكا أول الأمر أننى سأحتفظ بها حتى لا يمنعنى من كتابتها فى "الأهرام" بعد أن أعود. وقال لى : قل وعليك الأمان !».

«قلت له إن السيد إسماعيل فهمى كان فى جلسة مباحثات أمس مع الجانب البلغارى، وعندما عاد إلى الفندق فى ساعة متأخرة كان فى قمة الغضب، وروى لى أنه وزير خارجية ويعرف جيداً الموضوع الذى سيتحدث فيه مع البلغاريين، ولكن بعض زملائه من الوزراء طلبوا إليه أن يطلب إلى البلغاريين مطالب اقتصادية: تسهيلات ائتمانية، قروضاً، صناعات زراعية تشتهر بها بلغاريا.. إلخ».

«وعندما فتح إسماعيل فهمى هذا الموضوع فوجىء بالبلغاريين يقولون له : ولكن لديكم تسهيلات ائتمانية بمبلغ كذا مليون جنيه منذ كذا سنة وستسقط بعد أيام لأنكم لم تستخدموها ! وفى ميناء (فارنا) لكم آلات مصنع كذا معبأة فى الصناديق منذ زمن ونحن نطالبكم بتسلمها ! وقد أقمنا لكم «مجزراً آليا» فى مدينة كذا فى مصر ولكنه متوقف عن العمل منذ شهور لأن الكهرباء لم تصل إليه !».

«روى لى إسماعيل فهمى فى تلك الليلة السابقة وهو فى قمة الغضب على الوزراء الذين لا يعرفون ما بين مصر وبلغاريا من اتفاقات، ويضعونه فى هذا الموقف الحرج».

«رويت ذلك للرئيس أنور السادات فى وجود إسماعيل فهمى وعلى أمين وسأل الرئيس إسماعيل فهمى عن صحة هذا الكلام ».

وها هو الموقف العابر يتحول إلى قرار ملزم دون أن ندرى هل كان لهذا القرار الملزم مردود إيجابى على إنجازاتنا وسياستنا أم لا ؟ ولكنه على أية حال إنجاز صحفى مهم:

«وقلت للرئيس أنور السادات : إننى أثير هذا الموضوع لأن السيد إسماعيل فهمى مسافر بعد الرحلة مباشرة إلى «بون» حيث سيرأس وفداً من عدة وزراء مصريين يبحثون مع ألمانيا ما يمكن أن تقدمه لنا من مساعدات مالية وفنية . وأخشى أن يذهب وزراؤنا دون خطة مدروسة مسبقاً ودون معرفة لما لنا وما علينا بالضبط ».

«والتفت الرئيس أنور السادات إلى إسماعيل فهمى وسأله: ألم تجتمعوا فى مصر لترتيب هذه الأمور قبل أن تلتقوا فى بون ؟ ورد إسماعيل فهمى قائلاً: اجتمعنا برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازى، ولكن بصراحة، كان بعض الوزراء دارساً لموضوعاته، وبعضهم ليس كذلك».

«وقلت للرئيس: إننى فتحت هذا الموضوع عمداً لكى أثير ما هو أهم ! فهذه الحالة مع دولة بلغاريا الصغيرة متكررة بيننا وبين دول كثيرة من اليابان شرقا إلى أسبانيا غربا! ومعلوماتى من مصادر التخطيط فى مصر أن تحت تصرفنا قروضاً وتسهيلات ائتمانية تصل إلى ٩٠٠ مليون جنيه، ولكننا لا نستعملها وبعضها يسقط حقنا فيه بمضى المدة!».

«واستنكر الرئيس أنور السادات ذلك . وقلت له إن هذه معلومات حقيقية وهذا هو ما كنت أنوى أن أكتب عنه فى «الأهرام» بعد عودتى من وحى ما حدث للسيد إسماعيل فهمى بالأمس».

«وقلت للرئيس أنور السادات: إننى أتصور أن الأمر يحدث ببساطة على هذا النحو: يذهب وزيرنا فى رحلة رسمية أو يأتينا وزير من الخارج، فيعقد الوزير المختص اتفاقاً مالياً أو اقتصادياً مع هذه الدولة أو تلك، ويتغير الوزراء لدينا كثيراً، والإدارة الإدارية لدينا لا تتميز بالاستمرار والمتابعة، فتنسى بعض الاتفاقات ، وتقبر فى الأدراج، والسبب أنه ليس لدينا فى الواقع تخطيط يعكس ما نردده فى الصحف، وقد يكون من الواجب أن يحضر أى مباحثات اقتصادية مندوب من وزارة التخطيط حتى تكون الأشياء كلها مجموعة ومنسقة فى مكان واحد، أو تلزم كل وزارة بإبلاغ وزارة التخطيط بما لديها. فنحن الآن مثلاً لدينا تسهيلات وقروض غير مستعملة ونرسل عشرات الوفود بحثاً عن تسهيلات وقروض جديدة!».

❑

«وقال السادات لإسماعيل فهمى: من الآن عليك أن ترتب ألا يسافر أى وفد اقتصادى إلا ومعه وزير التخطيط شخصياً. وكان وزير التخطيط وقتها هو الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله».

«وعندما عدنا إلى مصر، كتبت بالفعل مقالاً فى الصفحة الأولى من الأهرام حول هذه القضية».

هل لنا أن ننتقل من حديث صاحب هذه المذكرات عن دوره في رئاسة الدولة العامة إلى بعض أدواره في سياستها الصحفية إن جاز هذا التعبير؟

لا ينسى أحمد بهاء الدين أن يشير إلى معاناته في منصبه الذي عين فيه كرئيس لمجلس إدارة دار الهلال، ومع أنه يمس الموضوع في إطار الحديث عن أنه لم يكن يتمنى أن يتولى رئاسة مجلس إدارة الأهرام في عهد السادات، وهو المنصب الذي لم ينله بالفعل، بل إنه الوحيد من رؤساء تحرير الأهرام الذي لم ينل منصب رئيس مجلس الإدارة، ويرى كثير من المراقبين أنه كان طموحاً إلى هذا المنصب ولكن السادات لم يمكنه منه، ونحن نرى بقدر ضئيل من التحليل النفسي أن هذه الرؤية كانت أقرب إلى الصواب، فنحن نرى بهاء الدين نفسه يروي طريقة خروجه من الأهرام على نحو يظهر فيه تمسك السادات به وحرص إحسان عبدالقدوس في المقابل على إخراجه وكأن الأمر لم يكن بيد السادات (!!) وقد قرأنا روايته فيما مضى، وها هو يتحدث عن هذا الموضوع بطريقة أخرى تؤكد ما هو ذائع من أمله لعدم نوال هذا المنصب الذي كان قاب قوسين أو أدنى منه ، ونحن نراه يتحدث عن الصعوبات التي يتخيل نفسه مضطراً إلى مواجهتها بطريقة نعرفها جيداً في حديث الذين لا ينالون الشيء ويواسون أنفسهم بعدم الحصول عليه، إلا أنه في ذات الوقت لا يغفل التعبير عن المرارة القديمة المترسبة في ذهنه:

«كنت قد جربت في عضوية مجلس إدارة أخبار اليوم ـ عقب التأميم مباشرة، ثم بصفة خاصة كرئيس لمجلس إدارة دار الهلال ـ كافة المشاكل الهائلة التي لا علاقة لها بالعمل الصحفي والسياسي نفسه، واشتريت مطابع، وأقمت مباني وبعت واشتريت في ورق الصحف، وحاربت في جبهة الإعلانات، وواجهت اللجان النقابية ولجان الاتحاد الاشتراكي في المؤسسات في ذلك الوقت حول قضايا الميزانية والأرباح وغيرها».

«ورغم أنني كنت رئيساً أفوض أكبر جزء من المسئوليات إلى غيري من كبار المختصين بعد حسن اختيارهم ، فإن رئيس مجلس الإدارة يبقى هو المسئول أمام الدولة وأمام الناس وأمام العاملين في المؤسسة، وبالتالي فهو مضطر إلى أن يقاسي مع كل قرار، وكان اقتراحي المستمر أن تبدأ التجربة بي فيعين زميلي مصطفى بهجت بدوي عضو مجلس الإدارة المنتدب لدار الهلال، والصحفي والكاتب والشاعر إلى جانب ذلك رئيساً لمجلس إدارة دار

الهلال ، وأن أعين أنا مديراً عاماً لتحرير كل ما يصدر من دار الهلال من مجلات ومطبوعات».

«وكان أنور السادات يحمل الاقتراح للرئيس عبد الناصر ويعود إليَّ بالرفض، حتى قال لى نهائيا: الرئيس عبد الناصر يقول لك انس هذا الموضوع تماماً، فرئيس مجلس إدارة مؤسسة صحفية ليس كرئيس مجلس إدارة الحديد والصلب، هذا منصب سياسى فى الدرجة الأولى، وإن كان اسمه «رئيس مجلس إدارة».

«وأذكر أننى بناء على ذلك قررت ترك العمل الصحفى فى مصر فترة من الزمن، وبالفعل عثر أصدقائى على وظيفة فى اليونسكو فى باريس لمدة سنتين، لكن جاء الدكتور ثروت عكاشة فجأة وزيراً للثقافة وهو رجلنا الأول فى اليونسكو وعلم بالأمر واستدعانى فجأة وسألنى عن مدى صحة الخبر فقلت له: نعم، فقال لى إنها وظيفة صغيرة بالنسبة لك، فقلت له: إننى لا أطلب مستقبلا فى اليونسكو، المهم أن تعطينى المرتب الذى أعيش به مع أسرتى فى نفس المستوى الذى أعيش به هنا، فقال لى: إنه تصور حين علم بالأمر أننى مغضوب علىَّ، وأنه اتصل بجمال عبد الناصر وسأله عن سر الغضب علىَّ الذى يدفعنى إلى السفر إلى باريس. فدهش عبد الناصر ونفى له علمه بأى شىء من ذلك، وقال له:(وأنا أروى عن الدكتور ثروت عكاشة) إنه يعرف أن جماعة الاتحاد الاشتراكى يضايقوننى لكنه يرجو منى ألا أهتم بذلك كثيرا».

«على أية حال فقد قامت حرب ١٩٦٧ بعد ذلك ولم يعد وارداً أن أفكر فى السفر».

❑

ومن الجدير بالذكر أن الفترة التى عمل فيها إحسان عبدالقدوس رئيسا لمجلس إدارة الأهرام تفوق من حيث طولها الفترة التى قضاها أحمد بهاء الدين رئيسا لتحرير الأهرام، إذ عمل بهاء الدين ما بين ٢٣ مايو ١٩٧٤ و١٠ مارس ١٩٧٥، على حين عمل إحسان عبدالقدوس ما بين ١١ مارس ١٩٧٥ وحتى ٢٨ مارس ١٩٧٦.

(٢٢)

وفى أكثر من موضع يتحدث صاحب هذه المذكرات عن معاناته كمهنى يمتهن الصحافة فى موقع متقدم من الدولة ومن نظرة الدولة إلى الصحافة والمسئولين عنها. وهو

يعبر عن هذه المعاناة بوضوح أكثر حين ينتقد - على سبيل المثال - أسلوب اختيار القيادات الصحفية بعد التأميم ويقول:

«بعد التأميم بالذات صار قرار مَنْ يكون هنا أو هناك ليس ملكاً للكفاءة ولا للمهنة ولا للقارئ ولا للمؤسسة الصحفية».

«فقد كنت مثلاً سعيداً فى عملى كرئيس تحرير الأخبار من حيث اللقب وكرئيس فعلى لتحرير أخبار اليوم ، ومع ذلك كنت غائباً فى الجزائر حين صدر قرار بنقلى أو بترقيتى من الناحية الإدارية - التى لا تهمنى طبعا - إلى رئاسة مجلس إدارة دار الهلال، وحاولت التنصل من هذا القرار، فقد كنت أعرف كل المؤسسات الصحفية وأزورها وأخالط العاملين فيها، ما عدا دار الهلال التى كان طابعها البعد التام عن مجرى التأثير السياسى، وقلت إن نقلى من جريدة يومية هى أوسع الجرائد انتشاراً إلى مجلات أسبوعية بالنسبة لكاتب سياسى كنقل مطرب من ميكروفون الإذاعة إلى ميكروفون فى سرادق، وأن هذا قرار ضدى!!».

«وامتنعت عن تسلم عملى فى دار الهلال حوالى شهرين، وكنت أعتقد - ولا أزال - أنه قرار غير برىء قصد به «تحديد إقامتى» فى سرادق كما ذكرت، بدلاً من موجات الأثير الواسعة، ولكنه كان قد قيل للرئيس عبد الناصر إن مطبوعات دار الهلال - وهذا صحيح - تمثل ثلثى كل ما تصدره الصحافة المصرية جميعاً إلى العالم العربى، وأننى باهتمامى التلقائى لا الرسمى بالقضايا والبلاد العربية خير من يكون واجهة صحفية لمصر فى العالم العربى».

«ولما كانت هذه القرارات لا يؤخذ فيها عادة رأى الخبراء، فلم يقل أحد إن معظم هذا الحجم من التصدير هو روايات مترجمة ومجلات للمرأة وللأطفال إلى آخره ، وهى مجالات هامة، لكن ليست لها علاقة بالتأثير الفكرى بين التيارات السياسية العامة».

انتهت رواية أحمد بهاء الدين، ومن العجيب أنه بلغة القانونيين حريص على أن يُجهل، فهو لا يذكر لنا مَنْ الذى عرض الأمور على عبد الناصر على هذا النحو، كما أنه من ناحية أخرى يكاد يهبط بمستوى ذكاء وإدراك الرئيس عبد الناصر بروايته أن الأمر كان على هذا النحو المسطح المخل بكل ذكاء وإدراك.

وليس من شك أن رجل الشارع يدرك بكل وضوح مدى الفجوة الكبيرة بين أخبار اليوم ودار الهلال. ولكن أحمد بهاء الدين مضطر فيما يبدو إلى أن يسوق مثل هذا التفسير حتى يظل محتفظا بتحالفاته الجديدة وقت كتابته هذا الكتاب.

ومن غرائب الأقدار أن كتابه صدر عن دار الهلال ونشر فى المصور التى تصدرها دار الهلال ، ومع هذا فإن أحدا فى تلك الدار لم يعبأ بهذا النص ولم يعترض عليه!! ولم يحتج على أن تصور رئاسة مجلس إدارة دار الهلال أقل بكثير من رئاسة تحرير أخبار اليوم ، وكأنما كان هذا تأكيداً جديداً على ما ذهبنا إليه.

(٢٣)

وفى هذه المذكرات فقرة من أهم ما يمكن يعبر فيها أحمد بهاء الدين عن فهمه العميق لأن الاتحاد الاشتراكى كان هو الدولة نفسها، ويعبر أيضاً عن فهمه لمسئولية رئيس التحرير عن المواد الصادرة فى مجلات تتبع مؤسسته، ونحن نجد هذين الضوءين المهيمنتين فى حديث صاحب المذكرات الذى يقدمه بدهاء ضمن صورة كبيرة يرسمها ويحرص على أن يوحى من خلالها بأن السادات كان حريصاً فى فترة مبكرة على إغلاق مجلة الطليعة على ألا يتحمل بنفسه مسئولية هذا الإغلاق، وسنقرأ ما يرويه أحمد بهاء الدين أولاً ثم نعقب عليه:

«... والمشكلة نفسها كانت تتجدد مع السادات حول مجلة الطليعة، كان دائم الشكوى من ماركسيتها الصريحة، وكان يضغط علىّ بطريق مباشر أو غير مباشر لكى أجد حلاً لتصفيتها».

«وذات يوم كنت جالساً معه عندما دق جرس التليفون، وفهمت أن المتكلم معه حديثه عن عدد مجلة الطليعة الصادر فى اليوم التالى وأن فيه كذا وكيت من المواد الشيوعية والماركسية الصارخة».

«وبعد أن وضع السادات سماعة التليفون قال لى: ده حاتم ينبهنى إلى ما هو منشور فى عدد الطليعة المقبل، كيف تسمح بهذا الكلام؟».

«ومرة أخرى قررت كما فى حالات سابقة بعد أن يتكرر الشرح والحديث مرات كثيرة حول قضية معينة أن أحاول وضع حد بأن أضع الرئيس أمام اختيار منطقى حاسم، قلت له فى تلك المرة : ياريس، هذه مجلة قرر الاتحاد الاشتراكى ـ أى الدولة ـ أن يصدرها الأهرام كمنبر ماركسى صريح ، وهى مازالت كذلك ، ومع أننى بنص قرارك الذى طالبت به «مسئول عن كل ما يصدر عن الأهرام من مطبوعات»، فإننى أقول لك إننى لا أقرأ مجلة الطليعة إلا بعد نزولها إلى السوق».

«وخيل إليه أنه قبض عليَّ متلبساً فقال لى: «ودى تيجى إزاى بقى مع مسئوليتك؟»».

«قلت له: إننى إذا قرأت مجلة الطليعة بهذا المعنى للمسئولية، فمعنى ذلك أننى سأضطر إلى إعادة كتابتها من أولها إلى آخرها! هذه فعلاً مقالات ماركسية، وهى مقالات رأى يكتبها أصحاب رأى، وقد صدرت بهذه الصفة، وليس هناك إلا أحد اختيارين: إما أن تبقى هكذا مادامت سياسة الدولة تسمح بوجود هذا المنبر، وإما أن يصلنى خطاب من رئيس الاتحاد الاشتراكى غداً بإغلاقها، وسوف أغلقها تنفيذاً لقرار مالك المؤسسة».

❑

وفيما بعد هذه المرافعة المباشرة يستطرد أحمد بهاء الدين راويا موقف السادات من مجلة الطليعة ومقدما لهذا الموقف بمقدمة تنظيرية يقول فيها إن السادات كان يحب ألا يخوض بعض معاركه بنفسه بل بوسائل أخرى، وقبل أن ننقل للقارئ النص الذى يتحدث فيه بهاء الدين عن بقية موقف السادات من مجلة الطليعة يجدر بنا أن نبدى بعض العجب من عقلية بهاء الدين القادرة على استعمال وتوظيف مبدأين متضادين دون أن يهتز له جفن، فهو هنا كما سنرى ينتقد أسلوب السادات فى ألا يخوض بعض المعارك بنفسه، ويعتبر هذا من عيوب السادات، ثم يتراجع بلباقة ويظهر بعض التنازل.

ونحن نعجب أشد العجب من أن يجيد بهاء الدين استخدام المبدأ ونقيضه مع نفس الرئيس وفى نفس الكتاب!!

هذا على كل حال هو النص الذى ينصح فيه بهاء الدين باللجوء إلى «الحيلة الدستورية» بالتضحية برئيس الوزراء من أجل ألا يهتز رأس الدولة:

«قلت له مثلا: ما حكاية «المجموعة الاقتصادية» التى تعزى إليها القرارات؟ هل هى حزب مستقل عن الدولة؟ هل هم خبراء أجانب؟ هناك شىء اسمه مسئولية وزارية! وما حدث لم يكن يستدعى قمع الناس بل استقالة الوزارة كلها!».

«ولكن ألا تذكر ياسيادة الرئيس ما فعله ديجول بعد ثورة باريس عليه سنة ١٩٦٨؟».

«وسألنى ماذا تقصد؟!».

«قلت له: فى كل دستور فى العالم، حتى فى النظام الرئاسى مثل دستورنا ودستور فرنسا، الذى أعرف أن سيادتك تأثرت به، هناك حيلة دستورية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة: هذه الحيلة تقول إن الرئيس ليس مسئولا!! والناس كلها تعرف أن الرئيس مثلك أو مثل ديجول هو المسئول عن كل كبيرة وصغيرة، بل إن ديجول وهو رئيس الدولة يرأس مجلس الوزراء بانتظام.. هذه الحيلة الدستورية لها حكمة!».

«إنه لا يجوز كلما تأزم موقف سياسى فى البلد أن يهتز رأس الدولة. فحيلة أنه غير مسئول تجيز له أن يكون المخرج من المأزق هو استقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، بهذا المعنى استقال جورج بومبيدو بعد أحداث باريس الدامية رغم أنها حدثت بسبب سياسات ديجول وعين ديجول كوف دى مورفيل رئيسا للوزارة الجديدة لتنفيس الأزمة وإراحة الرأى العام.. ولم يلق بومبيدو للكلاب، بل احتفظ به قريبا منه، وكان يرسله فى مهمات شرفية مرموقة بحيث إنه حين استقال ديجول كان بومبيدو نفسه هو مرشح الديجوليين الذى خلف ديجول فى رئاسة الجمهورية».

❑

ولا تقف فكرة أحمد بهاء الدين فى عدم تعريض اسم الرئيس أو القيم المرتبطة به للفشل عند تجربة ديجول وبومبيدو، لكنها تتكرر مرة أخرى بصورة واضحة حين يتحدث عن إصدار مجلة أكتوبر وكيف نصح هو الرئيس السادات بالتخلى عن فكرة إصدار مجلة جديدة يتحمل وزر فشلها إذا حدث هذا، ومن حسن الحظ أن المجلة قد صدرت ونجحت نجاحاً غير مسبوق:

«زارنى الدكتور رفعت المحجوب وأبلغنى أن أذهب لزيارة السادات، وأن الرئيس سيطلب منى إصدار مجلة أسبوعية جديدة اسمها «٦ أكتوبر» وقابلت الرئيس الذى قال لى إنه يريد مجلة مصرية توزع فى العالم العربى مثل مجلة «الحوادث» اللبنانية التى كانت وقتها أقوى المجلات فى المنطقة، وأننى أعرف العالم العربى أكثر من سواى من الصحفيين ولى جمهور خارج مصر. ولم أكتف بالاعتذار عن المهمة ولكننى حاولت إقناع السادات بالعدول عن الفكرة كلها.. فالحوادث تتمتع بحرية لا يمكن أن تنفرد بها فى مصر مجلة دون سائر المجلات، أما عن استعداده لدعمها بالمال والمطابع والتسهيلات، فليفعل ذلك مع مجلة قائمة مثل المصور أو آخر ساعة، فإذا نجحت يكون قد حقق هدفه من توصيل رأيه إلى العالم العربى، وإذا فشلت لا يلحق الفشل اسم «أكتوبر»، وقد عرض السادات المشروع بعد ذلك على حمدى الجمال فاعتذر، فعرضه على الأستاذ أنيس منصور الذى قبل العرض وأصدر المجلة».

❑

بعد هذين النصين اللذين ينصح فيهما الناصح الأمين الرئيس السادات بتجنيب نفسه واسمه المشكلات التى قد تهز مهابته.. هذا هو النص المناقض تماما والذى يعيب فيه بهاء الدين على السادات (نفسه) اللجوء إلى خوض المعارك بوسائل أخرى (غير أن يخوضها

بنفسه)، مع أن هذا هو الأسلوب الذى نصحه به أحمد بهاء الدين فى الفقرة التى قرأناها لتونا عن ديجول وبومبيدو، وفى الفقرة الأخرى التى قرأناها أيضا لتونا عن مجلة أكتوبر. فلنقرأ بهاء الدين وهو ينتقد الرئيس السادات حين سلك المسلك الذى كان ينصحه هو نفسه به:

«وقد كان من عيوب السادات، أو لنقل من أساليبه المفضلة فى العمل، ألا يخوض بعض المعارك بنفسه بل بوسائل أخرى، وحالة مجلة الطليعة نموذج لهذا الأسلوب، هو لا يريد أن يصدر قراراً صريحاً بإغلاقها، لكنه يريد من المسئول عن المؤسسة أن يدخل فى معارك جانبية مع مجلة الطليعة تنتهى إلى إغلاقها أو تطفيش محرريها وجعلها شيئاً آخر دون أن يقال إن السبب هو قرار بالتخلص منها بصراحة ، وفيما أعلم فإن الأستاذ إحسان عبدالقدوس حين تولى رئاسة مجلس إدارة الأهرام بعد تركى لرئاسة التحرير تعرض لنفس الضغط وقاومه حتى جاء المرحوم يوسف السباعى بعد إحسان عبدالقدوس فنفذ هذه الخطة وهى خطة إثارة منازعات شكلية وجانبية مع المجلة انتهت بخروج مَنْ خرج وبتحويلها إلى مجلة للشباب والعلوم!».

انتهت رواية أحمد بهاء الدين ولكن التاريخ ينبئنا أن تحويل الطليعة إلى مجلة للشباب وعلوم المستقبل لم يكن فى الحقيقة قرار يوسف السباعى، لكنه كان قرار السادات صراحة، وقد صرحت الصحف بهذا دون مواربة فى الوقت الذى اتخذ فيه القرار،هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن السبب كان واضحاً وهو وقوف الطليعة مع فكرة أن مظاهرات ١٨ و١٩ يناير كانت تعبيراً عن معارضة حقيقية وليس عن انتفاضة حرامية كما كان السادات يحب أن يقول ويقال.

ولا أدرى لماذا يسلب أحمد بهاء الدين مجلة الطليعة شرف مثل هذا الموقف أو شجاعته (!!) ومن العجيب أن أحمد بهاء الدين يعبر عن خروج لطفى الخولى بالاسم الموصول [مَنْ] دون ذكر اسم الرجل. ومن العجيب أكثر أن مجلة الطليعة لعبت دوراً مهماً صَبَّ فى مصلحة السادات نفسه حين كان أحمد بهاء الدين نفسه مسئولاً عن التحرير فى مؤسسة الأهرام ، لكنه فى هذه المحاورات يتجاوز عن هذا كله لأسباب لست أدريها ويصور الأمور فى اختزال شديد. ويبدو لى أن الحوار الذى رواه أحمد بهاء الدين فى الفقرات السابقة ينقصه جزء مهم بخل أحمد بهاء الدين علينا به، وربما بخل به على صورة نفسه فى أذهاننا كرجل منصف ودقيق وأمين فيما يرويه.

(٢٤)

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات لم يكن منصفاً لزملائه من الكتاب بالقدر الكافى، إلا أنه فى واقع الأمر حريص على أن يبدى أكثر من مرة إعجاباً (خبيثا) بمقدرة مصطفى أمين على الفهم فى أكثر من موضع من هذا الكتاب، وهو يذكر حواره مع مصطفى أمين وعلى أمين حول وضع الصحافة المصرية بعد فترة من عودتهما من المنفى والسجن، ويصل إلى أن يروى أن مصطفى أمين كان يشاركه الرأى:

«... ورغم أن السادات ربما كان أقدر من رأيت فى حياتى على عدم إظهار حقيقة مشاعره ـ لا ينازعه فى هذه القدرة إلا الصديقان القديمان والعدوان اللدودان مصطفى أمين ومحمد حسنين هيكل ـ رغم ذلك فإنه لم يكن صعباً علىّ أن أدرك أن أنور السادات لا يحب مصطفى أمين وعلى أمين على المستوى الشخصى، بل أكثر من ذلك كان يكن لهما شعوراً عدائياً خفياً، وأن استعانته بهما فى ذلك الوقت كانت ضرورة سياسية».

«ويخيل إلىّ أن مصطفى أمين كان يدرك ذلك إلى حد ما ، أما على أمين فيخيل إلىّ أنه لم يكن يدرك ذلك على الإطلاق».

على هذا النحو يتحدث بهاء الدين حريصا على إثارة مصطفى أمين الذى كان لا يزال على قيد الحياة ضد السادات على نحو ما فعل مع كل مَنْ كانوا على قيد الحياة ممن تعاملوا مع السادات صحفيين أو رؤساء أو سياسيين، ولا مانع مع هذا أن يوازن الأمور ـ بقلمه هو ـ حتى يحتفظ بصورة المنصف، وهو لهذا السبب يلجأ ـ كما رأينا ـ إلى أن يتظاهر بأنه يخيل إليه أن على أمين لم يدرك هذا المعنى على الإطلاق!!

ولنلاحظ هذه المهارة البيانية الفائقة فى التناقض بين بداية الجملة «يخيل إلىّ» التى تحتمل كل الترجيح ، ونهايتها التى تعبر عن كل اليقين: «على الإطلاق». وعلى هذا النحو كان أحمد بهاء الدين أبرز مَنْ كانوا يمسكون بالعصا من الوسط ومن الطرفين فى آن واحد ، مع أن للإنسان يدين اثنتين فقط على نحو ما ذكرنا من قبل.

ونحن نرى أحمد بهاء الدين حريصاً فى مذكراته على أن يركز على الحديث عن سوء علاقة السادات بالأخوين مصطفى وعلى أمين، وعن سوء ظن مصطفى أمين بإحسان عبدالقدوس، وهو يركز على هذا كله بوضوح شديد ، كما يشير إلى أنه اكتشف هذا فى مرحلة مبكرة ، ويُضَمن بهاء الدين كل هذه المعانى فى نهاية ما يرويه عن أحداث ذلك

اليوم الذى علم فيه بتعيين السادات له رئيسا لتحرير الأهرام ليخلف على أمين، على حين ينتقل على أمين ليكون مع أخيه مصطفى فى بيتهما الذى بنياه فى الأخبار وأخبار اليوم:

«... ركبت السيارة متجهاً إلى الأهرام حيث وصلت مع الغروب، وذهبت فوراً إلى مكتب على أمين ، وأنا لا أدرى كيف سأبدأ معه هذا الحديث وكيف أنتهى منه. وعندما دخلت عليه كان فى حالة ترقب هائلة وأجلسنى وطلب لنا فنجانين من القهوة وقال لى: إنه علم بوقت انصرافى من عند الرئيس، وطلب إلى مصطفى أمين أن يحضر ليكون معنا».

«هدأ هذا الاحتشاد لاستقبالى من روعي، فلابد أنه يعرف، مما يجعل مهمتى أسهل، إذ كيف يسمع منى لأول مرة أننى مكلف بالجلوس فى مكانه؟»

«وصل مصطفى أمين بعدى مباشرة ، وتذكرت على الفور حديثى القديم وقد تحقق التوقع واستحال بقاؤهما على رأس أكبر مؤسستين صحفيتين فى البلاد.. ورويت خلاصة قصتى بالاختصار الممكن والهدوء الممكن. وبعد أن انتهيت قال على أمين لأخيه فى صوت فيه مزيج من الحيرة والغضب والابتهاج فيما أظن بالعودة إلى أخبار اليوم أيضاً : ما رأيك يامصطفى؟».

«كان رد مصطفى أمين، رغم هدوئه المعتاد ، غاضباً قاطعاً كالنصل الحاد: رأيى أن هذا «شلوت» من السادات لك ولى.. إنه ضربة ضدك! فبعد الخلافات العنيفة فى الأهرام وبعد الحملات عليك فى صحف ومجلات أخرى، يجىء هذا القرار وكأنه حكم بفشلك فى إدارة الأهرام بعد هيكل».

«وتدخلت محاولاً تخفيف هذا المعنى وحاولت تذكيرهما بحديثى القديم من أن وضعهما كان من البداية غير قابل للاستمرار».

«ردّ مصطفى أمين بالهدوء القاطع نفسه قائلاً: أنا لا أعترف بذلك! إن السبب فى هذا كله هو إحسان عبد القدوس، فمنذ عودتى إلى أخبار اليوم بعد خروجى من السجن، والمظاهرة التى استقبلتنى بها أخبار اليوم ، وإحسان عبد القدوس لا يطيق وجودى فى الدار، مع أنه رئيس مجلس الإدارة. لقد طلب محررو الأخبار إقامة حفل تكريم لى فرفض وقال إن فى هذا إهانة له. إنه يتصور أن كل تحية لى عمل موجه ضده، إنه يقول لكل من يقابله إن مصطفى أمين يوجه كل الدار ويحاول جعلى «طرطوراً»، إنه يلوم كل محرر يزورنى فى مكتبى، ومعلوماتى المؤكدة أنه أخذ «يزن» على أذن صديقه «أنور السادات»

وأمله أو تصوره هو أن يعود على أمين إلى أخبار اليوم وأنه بالتالى سيعين رئيسا لمجلس إدارة الأهرام.. وهذا ما يريده. الآن سيفهم أن أنور السادات يعرف أنه لا يستطيع أن يكون رئيسا لمجلس إدارة الأهرام، أو أن يصدر جريدة يومية».

(٢٥)

وبعد كل هذا الإيقاع الذى حرص بهاء الدين على أن يصوغه فى دهاء شديد وبراعة يحسد عليها من أجل التفريق الأبدى على الملأ بين قطبى الصحافة الكبيرين (مصطفى أمين وإحسان عبدالقدوس) اللذين كانا ـ حين نشر مذكراته ـ لا يزالان على قيد الحياة وهما صاحبا أكبر دارين مصريتين للصحافة بقيتا حتى ذلك اليوم من عهد الثورة.

ومن العجيب أن بهاء الدين ينسب هذا التوقع إلى مصطفى أمين وينسب إليه أيضا توقعه بأن هذا لن يحدث.. ويغفل صاحب المحاورات الإشارة إلى أن هذا ما حدث بالفعل قبل أقل من عام حين أسندت رئاسة مجلس إدارة الأهرام إلى إحسان عبدالقدوس نفسه بعد وضع انتقالى ظل فيه الدكتور محمد عبدالقادر حاتم رئيسا لمجلس الإدارة خلفا لهيكل، وقد عمل معه على أمين ثم أحمد بهاء الدين على التوالى كرئيسين للتحرير.

يتنازل بهاء الدين عن ذكر هذا كله عن عمد مفضلا طريقة اللقطة السينمائية التى تختزل المواقف فى موقف واحد يحقق أغراض السيناريست أو أغراض المخرج.

وبعد هذا كله يقدم أحمد بهاء الدين نفسه فى صورة الحمل الوديع ويقول:

«كانت جلسة صعبة على أعصابى وأعصابهما بالتأكيد، وحاولت عن اقتناع أن أقول لهما إن وجودهما معاً مرة أخرى على رأس أخبار اليوم هو الوضع الطبيعى، بصرف النظر عما يحدث فى الأهرام ، وكان غريباً أن أجد على أمين المتأثر بالقرار أكثر تقبلاً لهذا المنطق من مصطفى أمين الهادئ القوى الأعصاب بطبعه، كان يؤكد ـ إن لم يقل ذلك بصراحة ـ أن هذه بداية موجة مضادة ضدهما استسلم لها أنور السادات، وكنت أشعر بما ذكرته من قبل من أن مصطفى أمين بذكائه الخارق يحس بأن أنور السادات لا يحبهما كما كان يتصور على أمين».

(٢٦)

ها نحن قد رأينا أحمد بهاء الدين وهو حريص على أن يوغر صدر إحسان عبدالقدوس من مصطفى أمين، على الرغم من أن رواية الحدث لم تكن لتصبح ناقصة بدون هذا الجزء، ولكننا نلاحظ إصراراً شديداً من أحمد بهاء الدين على تكرار هذا المعنى فيما يتعلق بالرجل العظيم إحسان عبد القدوس، وقد رأينا فى فقرة سابقة من هذا الباب كيف أنه كان حريصاً على أن يروى أن إحسان عبد القدوس كان مصمماً على ألا يجتمع اسماهما (أى اسم إحسان عبدالقدوس واسم أحمد بهاء الدين) فى ترويسة الأهرام. بل يكاد يوحى لنا أن إحسان كان هو الذى صمم على استبعاد وجوده كرئيس للتحرير رغم أن وزير الإعلام روى له وصرح أن عنده تعليمات من الرئيس السادات بأن يبقى بهاء الدين رئيسا للتحرير مع وجود إحسان كرئيس لمجلس الإدارة ووجود على حمدى الجمال كرئيس للتحرير شأنه شأن بهاء الدين!!

ولست أدرى لكل هذا سببا، ولكننى لابد أن أكون أمينا رغم ألمى من موقف أحمد بهاء الدين من إحسان، فأذكر أنه ـ أى بهاء الدين ـ كان قد أكد على هذا المعنى فى موضع ثالث حين روى حواره مع السادات حول مصير إحسان عبد القدوس بعد توليه هو رئاسة تحرير الأهرام مع عودة على أمين إلى الأخبار، وهذه هى الفقرة:

«وصحبنى الرئيس السادات إلى باب الاستراحة، وفجأة تذكرت شيئاً آخر وقلت له: إذا كان مصطفى أمين أو على أمين سيصبح رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم، فما هو مكان إحسان عبد القدوس فى هذه التغييرات؟ فتوقف السادات عن السير ووضع يده على كتفى وقال: لا تخف على إحسان .. أنت تعرف مكانته الخاصة عندى وهى مكانة لم تتغير، لكن إحسان (دلوعة) وقد زاد دلعه أكثر من اللازم ، إنه يريد منى أن أخوض له أصغر معاركه ولا يتحمل مسئولياته بنفسه.. وأنا فى إيه ولا فى إيه؟ سينقل إحسان كاتباً فى الأهرام. إن هذا يريحه، فهو قد ترك السياسة واقعياً من زمن طويل وهو «يتمنع» دائماً لأن المنصب الصحفى يضيع عليه كتابة القصص وبيعها للسينما، فليكن له ذلك، إنه سيغضب أول الأمر، لكن مكانته الشخصية محفوظة عندى وهو يعرف ذلك جيداً، فعلاقتنا لا علاقة لها بالمناصب الصحفية».

هل رأيت أن مستقبل إحسان فى فكر أحمد بهاء الدين لم يتحدد إلا فجأة وعلى باب الاستراحة!!

هل لنا أن نحسد إحسان على هذا الحظ العظيم الذى واتاه حين تذكره تلميذه أو زميله القديم.. وليت الحظ أسفر عن شيء! إنما هى رواية يُقصد بها فى النهاية شيء آخر لعل القارئ أدركه!

(٢٧)

وهذه هى رواية أحمد بهاء الدين ـ كاملة ـ عن الظروف التى أحاطت بتولى عبدالله عبدالبارى رئاسة مجلس إدارة الأهرام، وسنرى فيها مدى حرص بهاء الدين على إبراز أنه كان مرشحا (للمرة الأولى) لخلافة على حمدى الجمال كرئيس لمجلس إدارة وتحرير الأهرام ، وعلى أنه اعتذر عن هذا المنصب لأسباب سياسية وشخصية:

«سمعت بالوفاة المفاجئة للمرحوم على حمدى الجمال رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام.. فطرت إلى القاهرة لألحق بسرادق العزاء.. وبعد أيام فوجئت بمكتبها (أى مكتب السيدة جيهان السادات) يستدعينى لمقابلتها فورا.. وذهبت إليها فى الموعد المحدد».

«وكان المرحوم على حمدى الجمال قد تعرض لإهانة شديدة فى غضبة من غضبات السادات المتزايدة أمام زملائه من رؤساء التحرير والمسئولين عن أجهزة الإعلام، وقالت لى السيدة جيهان: إن أنور حزين جدا لوفاة على الجمال حتى يكاد لا يأكل، أنت طبعا تعرف ما جرى بينهما.. صدقنى أن الشعور الذى يؤرقه هو أن يكون ما فعله به قد أسهم فى وفاته المفاجئة».

«وكنت أعرف القصة المؤلمة.. فقلت لها: على أية حال الأعمار بيد الله».

«وفاجأتنى بقولها إن السادات فوضها فى أن تعرض علىّ منصب رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام.. وأنها قالت له إنها تعتقد أنها قادرة على إقناعى بذلك».

«اعتذرت لها طبعا على الفور.. وقلت لها: أنت تعرفين أن أسرتى عادت إلى مصر وأن عقدى ينتهى مع الكويت وإننى عائد فى القريب العاجل.. ولكن الرئيس السادات نفسه يعرف أننى آليت على نفسى ألا أتولى أى منصب صحفى وأن لدى أسبابا صحية قوية لذلك ، وقلت لها أن تذكّر الرئيس السادات أننى قلت له يوما إننى أفضل أن أعيش مع أولادى يوما زيادة على أن أتولى أى منصب عشر سنوات كاملة.. إلخ».

«ثم تعرضت طبعا للجانب السياسى فى الموضوع، فما توقعته وتركت رئاسة التحرير

من أجله قد زاد وتفاقم وتثبتت مع الأسف تنبؤاتى.. وأنه لوضع مستحيل أن ينتقل شخص من موقف الممنوع من الكتابة فى الصحافة المصرية إلى أكبر منصب صحفى فى مصر، دوره الأول أن يدافع عن سياسات الدولة، وقلت لها: كيف يمكن أن أتولى مسئولية التعبير عن سياسات لا أومن بها».

ويصل أحمد بهاء الدين إلى بيت القصيد من روايته وهو حديثه عن التنافس بين جيهان السادات وعثمان أحمد عثمان على المكانة البارزة لدى الرئيس، ودليلنا على هذا الذى نشير إليه أن أحمد بهاء الدين يعمد بدهاء شديد إلى أن يذكر أنه تجاهل تماما ما قالته السيدة جيهان، ثم يعمد بعد سطر واحد أو سطرين إلى تركيز الحديث عن هذه الجزئية بالذات مستعيدا بطريقة الفلاش باك ما يريد أن يذكره عن خلفيات هذا الموضوع من وجهة نظره، وسيروعنا أنه يتعمد ذكر وجهة نظر زميليه اللذين فاتحاه فى الموضوع.

«وكان لديها رد على كل كلمة بذكائها المعهود.. وشعرت بحرج شديد إزاء ضغطها غير المألوف علىّ.. ثم قالت لى فجأة : الأهرام مش صعبان عليك؟ يعنى يخلصك إن عثمان (المهندس عثمان أحمد عثمان) يأخذ الأهرام كمان؟ بواسطة فلان وفلان (وذكرت الأسماء) من جماعته؟».

«وشعرت بأن هذا فى حد ذاته كان سببا آخر لضغطها وإلحاحها غير المألوف، وأحرجت حرجا شديدا لشعورى بأننى أخذلها.. ولكنى تجاهلت ما قالته تماما عن عثمان أحمد عثمان ، كأننى لم أسمعه، ومضيت أطرح عليها أفكارى واقتراحاتى فى أحسن أسلوب للتصرف إزاء خلو المنصب».

«والواقع أن ما قالته السيدة جيهان لى عما أسمته «استيلاء عثمان على الأهرام» كان له لديها ـ فيما يبدو ـ ما يبرره:

«فقبل هذا الحديث معها بيوم أو يومين، كنت جالسا فى سرادق العزاء فى المرحوم على حمدى الجمال، آخر الليل، وقد خلا السرادق تقريبا ولم يعد بجوارى أحد».

«وفجأة وجدت الزميل زكريا نيل المحرر بالأهرام والزميل عبدالله عبدالبارى المدير العام والإدارى للأهرام وقتها، يجلسان فى وقت واحد، أحدهما على يمينى والآخر على يسارى.. وسألانى فى وقت واحد: ما رأيك؟ مَنْ تقترح لكى يكون رئيس مجلس إدارة الأهرام؟».

«وأبديت دهشتى لتعجلهما، فقالا لى إن معلوماتهما أن السادات لو ترك لنفسه فسوف

يختار أنيس منصور لهذا المنصب، وهو ما يجب الحيلولة دونه بأى ثمن، ووافقتهما على هذا الاستنتاج ـ أو المعلومات ـ لأننى كنت أعلم ما يعلمانه من أن أنيس منصور وقتها كان أقرب صحفى للرئيس السادات وسألتهما بدورى: أنا لم أفكر قط فما هو اقتراحكما؟».

«وقالا لى: إنهما يرشحان واحدا من اثنين: إما المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب، وإما السيد منصور حسن وزير الإعلام فى ذلك الوقت».

«وأبديت دهشتى لهذين الاقتراحين، ولكننى فهمت منهما أن المطلوب أن يتولى منصب رئاسة مجلس الإدارة شخص لا يطمع فى المنصب ولا يريده ، وبالتالى يكون وجوده كرئيس لمجلس الإدارة رمزيا، كما كانت الحال أيام تولى الدكتور عبدالقادر حاتم لهذا المنصب، وبالتالى لا يطرأ أى تغيير على أصحاب السلطة الحقيقية داخل المؤسسة حتى ينجلى الموقف على الأقل، وينتفى احتمال تعيين أنيس منصور».

«ومرة أخرى قلت لهما إن هذه أفكار غير واردة فى تقديرى وكان ذلك يوم الخميس، واستمهلتهما حتى ألاقيهما فى الأهرام صباح السبت ونعيد الحديث والتفكير فى الموضوع، ولكنهما قالا لى: كلا.. نريد أن نسمع منك اقتراحا الآن، فغدا يوم الجمعة، والرئيس السادات ذاهب كالعادة إلى عزبة عثمان أحمد عثمان فى الحرانية لقضاء اليوم والصلاة وتناول الغداء هناك، ونحن لدينا موعد مع عثمان أحمد عثمان الساعة الثامنة صباح غد ، ونريد أن نبلغه اقتراحا محددا بحيث ينقله إلى السادات».

«وقلت لهما: إذا أراد السادات أن يقرر بسرعة تعيين أحد لهذا المنصب فسوف يعين أنيس منصور، وكل ما يمكنكما عمله هو أن تقنعا عثمان أحمد عثمان بتأجيله شهرا أو شهرين.. فى هذه الحالة قد يكون أمامكما مجال تأمل الموقف بصورة أشمل».

«وهذا حدث، وعندما حدثتنى السيدة جيهان السادات بالحديث السابق عما أسمته «استيلاء عثمان على الأهرام» ذكرت لى هذين الاسمين بالتحديد: عبدالله عبدالبارى وزكريا نيل، وقالت إنهما سيكونان المندوبين الساميين لعثمان أحمد عثمان فى الأهرام بصرف النظر عن شخص رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير إلا إذا عين للمنصب شخص قوى مستقل».

«ووقتها تجاهلت كلام السيدة جيهان عن الأشخاص، كما ذكرت، وقلت لها أن تذكّر الرئيس السادات باقتراحى القديم له بالفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير، وأن تذكّره أيضا وتكرر له رأيى الدائم بأن أى مرشحين للمناصب الصحفية يحسن أن يكونوا من نفس المؤسسات الصحفية، لأن تعيين عناصر من خارج الصحافة فى

هذه المناصب يحدث إحباطا شديدا لكل الصحفيين ويجعلهم يشعرون بأن غيرهم يسلب حقهم فى التقدم».

«وقلت لها: إن أكبر منصب إدارى فى الأهرام حاليا يشغله الأستاذ عبدالله عبدالبارى، وإن أكبر مسئوليتين فى التحرير يتحملهما الأستاذ إبراهيم نافع والأستاذ مكرم محمد أحمد».

«ولفت نظرى أن السيدة جيهان لم تعلق على اسمى مكرم محمد أحمد أو إبراهيم نافع، ولكنها قالت: عبدالله عبدالبارى رئيس مجلس إدارة لا.. الرئيس مستحيل يوافق!».

«وقد أدهشنى هذا التعليق، وكأنها تقول أمرا مفروغا منه».

«وبعد حديث السرادق، وحديث السيدة جيهان، وشعورى بناء عليهما بأن ثمة معركة أخرى بين السيدة جيهان والمهندس عثمان أحمد عثمان، ذهبت إلى الأهرام وزرت فيمن زرت الأستاذ عبدالله عبدالبارى، دخلت مكتبه وجلست، وقلت له: صحيح أنا من المغضوب عليهم فى هذا العهد ، ولكنك تعرف أننى لا آتى بمعلوماتى من الشارع! ومعلوماتى أن لديك فرصة أن تكون رئيسا لمجلس إدارة الأهرام، ويكون غيرك من المؤسسة رئيسا للتحرير».

«ونظر إلىّ عبدالله عبدالبارى نظرة دهشة وقال لى: ولكننى أعرف جيدا أن هذا مستحيل، وهو أمر لم أتصور ولا أتصور حدوثه مطلقا ! لذلك كان اقتراحى أن يتولى رئاسة مجلس الإدارة اسم كبير، ويترك عجلة الأهرام تدور كما تدور حاليا».

«وقلت له: إن ما أقوله لك صحيح، خصوصا بحكم علاقتك بعثمان أحمد عثمان ، لكننى شعرت ـ ولا تسألنى كيف ولا من أين ـ أن ثمة مشكلة خاصة بين السادات وبينك بالذات، وإذا كان شعورى صحيحا فإننى أعتقد أن عثمان أحمد عثمان يستطيع حل مثل هذه المشكلة».

«وفاجأنى عبدالله عبدالبارى بقصة لم أسمعها قط وربما لا يعرفها حتى الآن إلا القليلون جدا ، إذ قال لى: ولا عثمان يحلها! أتعرف ما هى المشكلة؟ إن لى أخا كان قد تزوج كاميليا ابنة الرئيس السادات من زوجته الأولى، وأنت تعرف ما جرى من خلافات عنيفة واتهامات متبادلة بين بنات السادات من زوجته الأولى وبين جيهان ، وكانت كاميليا هى أفصح البنات وأكثرهن جرأة على أبيها وعلى جيهان، وقد حُسبنا بحكم هذا الزواج على أننا فى صف كاميليا ضد أبيها وزوجة أبيها، وأننا نحرضها عليهما، ثم طلق أخى

كاميليا، وهذا زاد المرارة الشخصية تفاقما! تلك هى القصة! وأنت تعرف أن كل مرة قُدم فيها اسمى للسادات لتغيير لقبى من «مدير عام» إلى «عضو منتدب» كان السادات يشطب بيده هذا السطر من أى قرار خاص بالأهرام».

«الواقع أننى ذهلت من هذه القصة التى لم أسمع بها قط فى عالم الصحافة الذى لا تخفى فيه مثل هذه الحكاية، ولكننى قلت لعبدالله عبدالبارى: هذا كله جديد علىّ تماما، ولكن اسمع : إن السادات كما أعرفه لا ينسى خصوماته بسرعة، ومع ذلك فمن بين متناقضات شخصيته أنه يمكنه فى لحظة واحدة أن ينسى كل شىء، وتقديرى أن تأثير عثمان أحمد عثمان عليه كفيل بأن يصارحه بهذه القصة، وأن يطلب منه نسيانها، وتقديرى أيضا أن عثمان يستطيع أن يرتب لك مقابلة مع السادات:

ـ مستحيل!!

ـ لا .. ممكن جدا، وأنا أعرف شطارتك، وأنك تستطيع إذا سنحت لك فرصة الحديث مع أحد أن «تأكله» و«تمصمصه» حتى ولو كان أنور السادات».

«وضحكت و..ضحك عبدالله عبدالبارى ضحكة حزينة قائلا وهو يودعنى: أنت متفائل!».

«ولكن هذا هو ما حدث بالفعل!».

«وانتهى الأمر بتولى الأستاذ عبدالله عبدالبارى رئاسة مجلس الإدارة ، وتولى أحد اللذين اقترحتهما لرئاسة التحرير وهو الأستاذ إبراهيم نافع (كان الذى اقترح اسم الأستاذ إبراهيم نافع على الرئيس السادات مباشرة هو الدكتور مصطفى خليل)، وقد تم بالطريقة التى طرحتها عليها بالضبط: ما اقترحته على السيدة جيهان السادات أن يكون الأمر انتدابا بضعة أسابيع أو أشهر دون رفع اسم المرحوم علـى الجمال ، فإذا نجحت التجربة صدر قرار بتعيينهما».

(٢٨)

بقى فى علاقات بهاء الدين بزملائه أن نتحدث عن قصة موقف نبيل حاول موسى صبرى أن يقوم به لمصلحة أحمد بهاء الدين والسادات، وقد رواه أحمد بهاء الدين دون أن يثنى على نبل موسى صبرى بما يستحق فى مثل هذا الموقف ودون أن يلمح أيضاً بأى انتقاد

له، وكأنما لم يرد بهاء الدين إلا إثبات مدى أهميته هو نفسه فحسب، فهو لا يحدثنا فى وضوح عن امتنانه من هذا التصرف، ولا عن شكه فى الهدف منه:

«... ووجه السادات فى نهاية خطابه إنذاراً عنيفاً للكتاب المصريين بأن عليهم أن يختاروا بين الكتابة فى الصحف المصرية أو الصحف العربية التى تصدر خارج مصر».

«وكان لهذا الخطاب بالغ العنف أثر عميق فتوقف معظم الذين كانوا يكتبون فى «الشرق الأوسط» عن الكتابة فيها».

«كتب مصطفى أمين مقالاً يعلن فيه ذلك بعنوان «اخترت مصر» وكتب آخرون بالمعنى نفسه».

«وبعد أيام اتصل بى الأستاذ موسى صبرى فى البيت تليفونيا عدة مرات وكان الرد هو أننى مريض فى الفراش والتليفون بعيد عنى، ويبدو أن موسى صبرى ظن أننى أتهرب منه، وهو أمر غير صحيح بالطبع، ولكننى كنت راقداً فى فراشى بالفعل ذات صباح لم يكن فى البيت سوى ابنى عندما وجدت موسى صبرى واقفاً جوار فراشى فى غرفة النوم فجأة مع أنها كانت المرة الأولى التى يأتى فيها إلى بيتى، واستنتجت فوراً أن موسى أراد أن يفاجئنى وأنا غير مريض، فقد ظهرت الدهشة على وجهه فعلاً عندما وجدنى راقداً فى الفراش متدثراً بالأغطية، والمرض واضح علىّ. المهم.. جلس موسى صبرى وقال لى: ده أنت عيان صحيح! وأنا اتفقت مع الرئيس السادات على أننى سأذهب إليه بك فى أسوان على طائرة صباح الغد!».

«وأخذ يحثنى على أن أسافر معه رغم المرض، وقال لى إنه تحدث مع الرئيس طويلاً وأن الرئيس يذكر لى أننى لم أهاجمه شخصياً قط، وأننى فرقت بين انتقاد سياسة مصر وبين مهاجمة مصر، وأن هذه القطيعة بيننا يجب أن تنتهى».

«وقلت لموسى صبرى: أولاً أنت ترى بنفسك أننى فعلاً مريض. ثانياً أنك جئت لى مشكوراً فى أسوأ وقت».

«لماذا؟»

«خطبة الرئيس السادات الأخيرة يتهم فيها كل مَنْ يكتب فى صحف غير مصرية بكل أنواع الاتهام، وهى اتهامات لا أقبلها بأى شكل، ثم إن الرئيس السادات منعنى من الكتابة فى الأهرام لأننى أعارض بعض سياساته، ولعلمك فإننى أعارض أساساً سياساته الداخلية، وبالتالى فإننى سأواصل الكتابة فى الصحف العربية وفى أى مكان أستطيع أن

أجد فيه ناشراً لما أكتب حتى فى استراليا، فهذه مهنتى وواجبى وحقى وليحاسبنى مَن يشاء على ما أكتب، وأنا أكتب للقارئ العادى لا أكثر ولا أقل، لا للحاكم ولا لمصلحة. ومعنى قبول إنذار السادات هو القبول بالكف عن الكتابة والاعتقال المعنوى فى مصر، ومعناه أننى كنت مخطئاً فى الكتابة فى الصحافة العربية، وهو ما لا أوافق عليه».

❑

لابد أن نتوقف هنا لنسأل أنفسنا سؤالاً مهماً عن هذه الضجة الكبيرة التى افتعلها الرئيس السادات وشارك أحمد بهاء الدين فى افتعالها بدون أدنى مبرر، ومن المؤكد أن أحمد بهاء الدين لم يكتب فى ذلك الوقت أى مقال يثير الرئيس السادات أو ينتقد سياسته انتقاداً جوهرياً يستدعى هذه الثورة، لا هو ولا غيره، وأقصى ما كُتب كان ـ كما نعرف ـ هو مقال مصطفى أمين الخاص بهرولة النواب إلى الانضمام للحزب الوطنى:

«... ثم إن الرئيس السادات ناقض نفسه فى هذا الخطاب مناقضة شديدة، فهو يزعم للعالم صباح مساء أن الصحافة المصرية تتمتع بحرية لا مثيل لها، وهو كما تعرف عكس الواقع تماماً ، ثم يأتى بإنذاره العلنى هذا للصحفيين المصريين فينقض هذا الزعم عن حرية الكتابة. إننى أعتقد أنه لو اتصل تليفونياً بأى كاتب من كبار كتابنا هؤلاء وطلب منهم عدم الكتابة فى الخارج لاستجابوا له، لكن هذا الإنذار العلنى والتهديد على مرأى ومسمع من الناس جميعاً مهين لكرامتهم ولكرامة الصحافة. إنه يجعل الصحفى المصرى كالأرنب يؤمر بالدخول فى هذا القفص أو فى ذاك فيطيع! فكيف أذهب إليه فى هذا الوقت بالذات. إننى أقدر حسن نيتك ولكن هذا اللقاء فى هذا الوقت لن ينتج عنه إلا تفاقم الخلاف».

«وقال موسى صبرى: إن السادات فى هذا الخطاب لم يقصدك أنت ومَنْ هم مثلك، وبصراحة فقد كان يقصد مصطفى أمين بالذات، أنت تعرف أن الرئيس لا يحب مصطفى أمين، ومصطفى أمين شديد الشك فى نوايا السادات نحوه، وهو يعتقد أن السادات يريد أن يمنعه من الكتابة فى الخارج، ثم يمنعه بعد ذلك من الكتابة فى الداخل فينهى حياته كصحفى، وقد كان مصطفى أمين يريد رفض إنذار الرئيس لكننا بذلنا جهودا جبارة معه لإقناعه بأن هذه الشكوك ليست صحيحة، وأنه يجب أن يقبل ويترك العاصفة تمر».

«وقلت لموسى صبرى: بالعكس إننى أرى شكوك مصطفى أمين صحيحة، وبصرف النظر عن عواطف السادات الشخصية نحو مصطفى أمين أو غيره فما يتخوف منه مصطفى أمين يمكن أن يحدث لأى كاتب منا، وعلى ذلك فأنا لا يمكن أن أعد بقبول ما جاء فى

خطاب الرئيس مهما كانت الظروف، وبالتالى فرحلتى إلى أسوان محكوم عليها مقدماً بالفشل الذريع الذى لا داعى له، والذى سوف يحرجك أنت أولاً».

«وسألنى موسى صبرى: ماذا أقول للرئيس إذن صباح غد فى أسوان عن سبب عدم حضورك معى؟ وكان طبيعياً أن أرد عليه أن المرض الذى رآه بعينيه حجة كافية حتى يمر وقت آخر تهدأ فيه النفوس المتوترة، لكننى قلت لموسى صبرى: أريدك أن تقول للرئيس السادات على لسانى إننى أطالب بالمساواة بالمطربة شريفة فاضل.. وبانت الدهشة الضاحكة على وجه موسى صبرى، وذكرت له ما حدث على صفحات جريدة الأخبار مما ظهر أن موسى لم يطلع عليه.. فقد نشرت جريدة الأخبار فى باب أخبار الناس أن المطربة شريفة فاضل صاحبة كباريه «الليل» فى شارع الهرم تغنى أسبوعاً فى كازينو الليل وأسبوعاً فى كازينو فى لندن حيث يكثر السواح العرب.. وأنها كانت تغنى ليلة عندما تصايح بعض السكارى بكلمات ضد السادات وكامب ديفيد، وأن شريفة فاضل سايرتهم بكلام يحمل نفس المعنى، وبعد أيام نشرت جريدة الأخبار فى المكان نفسه خطاباً من المحامى الأستاذ لبيب معوض يقول فيه على لسان موكلته شريفة فاضل إنها تؤدى عملها فى لندن كمطربة فقط ولا علاقة لها بالسياسة، وأن ما نشرته الجريدة غير صحيح، ويطالب بنشر هذا التكذيب فى المكان نفسه وإلا رفع دعوى قضائية ضد الجريدة».

«رويت ذلك لموسى صبرى وقلت له: شريفة فاضل من حقها أن تغنى فى كباريه فى مصر وفى كباريه فى لندن، ومن حقها أن تنفى ما يوجه إليها من تهم غير صحيحة، وأنا أطالب بهذا الحق وبالمساواة مع شريفة فاضل فى كباريهات الصحافة!!».

«وضحك موسى صبرى ووافقنى على عدم ملاءمة الرحلة إلى أسوان فى ظل هذه الظروف».

(٢٩)

وقد حاول أحمد بهاء الدين أن يوحى من خلال إحدى الروايات التى ضمنها هذا الكتاب، بما يسمح للقراء المتعجلين أن يؤكدوا على الفكرة الخبيثة التى أشاعها هيكل من أن الرئيس السادات كان لا يحب قراءة الصحف ولا متابعة وسائل الإعلام، وقد انسحب هذا الحكم بقدرة قادر فى هذه المحاورات إلى أن يكون السادات لا يجيد القراءة من حيث

المبدأ، مع أن النص الذى أورده أحمد بهاء الدين لا يدل على هذا المعنى أبداً، وإنما يدل على ما لفت النظر إليه فى موضع آخر من أن السادات كان فى مطالعاته وقراءاته «ذواقة» ولم يكن «أكولا» ذلك أن السادات وهو رجل مثقف ذكى كان يختار ما يقرأه وما يشاهده، ولم يكن مجرد هاو للاستماع إلى كل نشرات الأخبار صباح مساء وقراءة كل ما هب ودب من صحف يعرف هو نفسه لماذا تكتب ما تكتب.

ومن العجيب أن السياق الذى يورد به أحمد بهاء الدين القصة التى اتخذت قرينة مفضلة عند أعداء السادات على المقارنة بين رئيسين (عبد الناصر والسادات) لا يوحى بما أراده الفيروس الصحفى من أن عبد الناصر كان يقرأ كثيراً ويتابع كثيراً على حين لم يكن السادات يقرأ ولا يتابع، وإنما الحقيقة التى يلمسها ويدركها كل مَنْ نال قدراً من التعليم العالى توحى بالنقيض مما يريد أن يصوره أحمد بهاء الدين والفيروس الصحفى.

ونحن نجد نص أحمد بهاء الدين واضح الدلالة على أن السادات لم يكن يفرط فى وقته وأعصابه بالسهولة التى كان يفرط بها عبد الناصر فى وقته وأعصابه حين كان يحرص على متابعة ما تكتبه صحف بيروت عن سياساته وتصريحاته، بينما هو يعلم تمام العلم أنه يمول بعضها، وأن أعداء له يمولون بعضاً آخر منها.. ومع هذا فقد كان ـ عليه رحمة الله ـ معنياً بمطالعة هذه التصريحات والتعليقات، ولم تكن متابعته تقف عند حد المطالعة وإنما كانت تتعدى هذا إلى الانفعال بما يقرأه، والتلهف على قراءة ما لم يقرأه.

يروى أحمد بهاء الدين هذه الصورة بدهاء شديد وبراءة شديدة على لسان السادات نفسه، ويفتح بهذا الباب لحملات لا تزال تُشن على قارئ جيد، لتصوره بسبب هذه الواقعة وكأنه أمى لا يقرأ، بينما الحقيقة عكس ذلك ، وهى أنه من خلال هذه الصورة التى يرويها أحمد بهاء الدين نستطيع أن نفهم أن الرئيس السادات كان قارئاً ذواقة يعرف ما يجب له أن يقرأ وكيف ينفق وقته عليه.. كأنى أريد أن أقول إن نص أحمد بهاء الدين الذى يورد فيه رواية السادات يدل كما قلنا ـ على أنه كان «ذواقة» ولم يكن «أكولا»، والفارق كبير بين الخلقين، وإن لم يمنع هذا قصار النظر وضعاف النفوس أن يصفوا «الذواقة» بأنه لا يأكل.. ولهذا وجه من الحقيقة ـ بالطبع.

ومن المؤكد أن أحمد بهاء الدين لم يكن يحب أن يكون من قصيرى النظر ولكنه كتب نصاً مفتوح الدلالة ليستغله «قصار النظر» الذين يعرفهم على نحو ما استغلوه.

وهذا على كل حال هو نص أحمد بهاء الدين:

«أتحدث الآن عن سنتى ١٩٧٥ و١٩٧٦، كانت الحملة المنظمة ضد عبد الناصر والثورة قد بدأت، لكنها لم تكن قد وصلت إلى ما وصلت إليه بعد ذلك من انحدار، وكان السادات يتحدث معى عن عبد الناصر بتحفظ، فهو يعرف رأيى فى هذه القضية ، كنت أحياناً أنتقد عبد الناصر، فيقول لى: لماذا إذن لا تكتب ذلك؟ وكنت أقول له: سأكتبه فيما بعد، أما لو كتبته الآن فسيبدو جزءاً من حملة التشويه! لكنه كان أحياناً قليلة ـ فيما أذكر ـ يحب أن يقارن بين نفسه وبين عبدالناصر».

«كنا فى حديقة بيت الجيزة تحت الشجرة المعتادة وأمامه مائدة عليها جهاز راديو، وكان قد أدلى قبل ذلك بأيام بحديث إلى الصحفى اللبنانى المرحوم سليم اللوزى صاحب مجلة «الحوادث»، وكانت الصحف اللبنانية أيامها تشن حملات عنيفة على السادات، ونشر سليم اللوزى فى حديث السادات قوله له: أنا لم أقرأ الصحف اللبنانية منذ ستة أشهر».

«وجاء ذكر هذه الجملة، وقلت له ضاحكاً: لابد أن سليم اللوزى قد اغتاظ جداً».

«وقال لى السادات: أنا لم أقصد أن أغيظه أو أغيظ الصحافة اللبنانية! لكنى فعلاً لم أقرأ صحيفة لبنانية واحدة منذ ستة أشهر ولا أعرف ماذا تقول. وبدت على وجهى الدهشة، ففى ذلك الوقت كانت الصحافة اللبنانية قد أحرزت لنفسها مكانة مرموقة ومؤثرة فى العالم العربى كله، ورأى السادات الدهشة المرتسمة على وجهى، فاستدرك قائلا:

«أمال إيه اللى موّت عبد الناصر؟ كان بعد ما يشتغل ١٨ ساعة فى اليوم وييجى ينام، مش يسمع موسيقى، أو يأخذ حاجة مهدئة ، كان منبه إنهم يحطوا جنب السرير كل الجرائد العربية المليانة شتيمة فيه، كان يقرأ السم الهارى ده قبل ما ينام! وطبعاً ده موش نوم، وتانى حاجة موتته «المدعوق ده» وأشار بيده إلى جهاز الراديو ثم استطرد قائلاً: كان حافظ مواعيد نشرات الأخبار بتاعة العالم كله، سواء كان لوحده أو قاعد معانا، كل شوية يفتح الراديو ويقول: لما نسمع أخبار لندن! لما نسمع أخبار دمشق! لما نسمع بغداد! لما نسمع موسكو! لما نسمع صوت أمريكا! أنا بقى على عكسه تماماً، لما يقولولى إن جرائد بيروت بتهاجمك أقول لهم مش عايز أشوفها! طيب ما أنا عارف أنا بعمل إيه وهم بيقولوا علىّ إيه! إيه الفائدة بقى إنى أضيع وقتى وأحرق دمى، وأقرأ الكلام الفارغ اللى بيقولوه».

وفى ذكاء شديد يتطرق بهاء الدين من هذه الواقعة مباشرة إلى الواقعة التى يريد أن يقدم بها السادات فى صورة أخرى لا يصفها صراحة ولكنه يوحى بأنه مندهش منها، وعلى الرغم من أن بهاء الدين يجيد صياغة المقدمات التى يتناول بها القصة موضوع المقارنة، فإننا نخرج منها أيضا معجبين بالسادات وبأسلوبه فى إدارة دولة المؤسسات على

نحو جيد ، بل إننا ربما ندعو الله بعد فوات الأوان لو أن السادات كان قد استمر على هذا الأسلوب المتميز بدلاً مما لجأ إليه فى أخريات أيامه من التدخل غير المبرر فى تصرفات أمنية لم يكن يتدخل فيها من قبل.

لنقرأ هذه القصة على نحو ما يصورها أحمد بهاء الدين، ودون أدنى تدخل منا فيها، لأن وقائعها تأتى فى المحل الثانى من الأهمية بعد الفلسفة الجيدة التى صور بها أحمد بهاء الدين تصرفات الرئيسين والفارق بينهما:

«ويذكرنى ذلك بمقارنة مشابهة، كانت تلك المرة فى استراحته فى مدينة الإسماعيلية سنة ١٩٧٦، وكالعادة أبلغنى السفير المصرى فى الكويت أننى مطلوب فوراً من الرئيس فى القاهرة، وفى القاهرة قال لى مكتب الرئيس إنه ينتظرنى فى الإسماعيلية وأنه يقترح علىّ أن أرتب نفسى على قضاء يومين أو ثلاثة هناك، وقد رتبوا لى مكاناً فى استراحة هيئة قناة السويس، وبالتالى علىّ أن آخذ حقيبة صغيرة فيها بعض الملابس».

«كان عيد العمال فى أول مايو قد اقترب.. وكنت أعرف أن الرئيس السادات قد استدعانى لكى أكتب له الخطاب الذى سوف يلقيه فى هذه المناسبة، وخلال اليوم السابق على سفرى علمت من زملائى بالصحف أن هناك حركة قلق بين العمال وهناك إضرابات صغيرة ، لكن ثمة حادثين كانا هامين: إضراب عمال مصنع فى دمياط، وإحراقهم المصنع وتوجههم إلى بيت رئيس مجلس الإدارة وهجومهم على البيت وإلقاء ما فيه فى الشارع، والحادث الثانى كان صداماً كبيراً بين الشرطة والعمال فى أحد المواقع فى الإسكندرية، وكنت قد اهتممت بذلك لأن مناسبة الخطاب الذى سأكتبه للرئيس هى عيد العمال».

«وصلت إلى استراحة شركة قناة السويس بالإسماعيلية ومع الغروب صحبونى إلى بيت الرئيس للحديث معه قبل تناول العشاء بوقت كاف».

«وقابلنى السادات بالبيجامة والروب وهو فى حالة راحة، وهدوء بال، وبعد الأحاديث العادية، ذكر أنه استدعانى لكى أكتب له خطاب عيد العمال وهى فرصة لكى أستريح يومين فى الإسماعيلية، وأتعرف على هدوئها وخضرتها وجمالها».

«وسألت الرئيس كالعادة هل لديه أشياء محددة يريد أن يقولها فى خطاب أول مايو، وكان السادات كثيراً ما يقول لى حتى بصدد أخطر الخطابات: تصرف أنت! وسأقرأ الخطاب بعد ذلك، وقلت له إننى سمعت قولاً عن قلاقل عمالية، وإننى أفضل أن نجد طريقة للإشارة إليها ولو تلميحاً بطريقة تجعل العمال يشعرون أن الرئيس مدرك ومتابع

لمشاكلهم، بصرف النظر عن أى وعود ليست فى حسابات الحكومة، إذ ليس مفيداً أن يشعر العمال أن أصواتهم لا تصل إلى مسامع رئيس الدولة أو لا يهتم بها».

«وقال لى السادات: طبعا! أنت قاعد فى الكويت وبتسمع الإشاعات اللى بينشروها علينا بره، القاعدة العمالية سليمة وليست هناك أى مشكلة! وكررت على الرئيس أننى سمعت من القاهرة لا من الخارج عن اضطرابات ومشاكل عمالية لا يجوز تجاهلها، وقال لى السادات:

«أنت قصدك على حكاية دمياط وحكاية إسكندرية ؟ دى مش مشاكل، اللى حصل فى دمياط سببه إن رئيس مجلس الإدارة (....) ماعرفش يتصرف، واللى حصل فى الإسكندرية شغب شوية عيال، وعلشان تعرف إنها حاجات تافهة أنا بقولك إنى ولا سمعت عنها إلا بعد أسبوع تقريبا».

«ومرة أخرى ظهرت الدهشة على وجهى، واستطرد السادات قائلاً:

«أنا لما قلت مرة إن عبد الناصر كان زى الوتر المشدود، متوتراً دائماً وينشر التوتر حوله، افتكرونى بهاجم عبد الناصر، لكن هوه كان كده صحيح! لازم يتابع أهيف حاجة تحصل، إذا قامت حريقة فى كام كيس قطن فى شونة بنك التسليف فى قرية كذا، لازم يصحوه من النوم وسط الليل! وينزل من حجرة نومه إلى مكتبه فى الدور اللى تحت ويبتدى يضرب تليفونات، تليفون للمحافظ! وتليفون للمطافى! وتليفون لـلعمدة ! وتليفون لـلشرطة! وبعدين ما يصدقهمش فيضرب تليفون لمصطفى أمين فى «أخبار اليوم» ولهيكل فى «الأهرام» علشان يشوف معلومات الجرائد زى معلومات الإدارة ولا لأ! ويفضل كده كأنه بيقود معركة ستالنجراد لحد وش الصبح! لما يقولوله إن الحريقة انطفت! هو ده شغل رئيس جمهورية، ورئيس دولة عنده مسئوليات محلية وعربية وعالمية ؟ أنا طريقتى غير كده، أنا عامل مؤسسات، وكل واحد يشيل مسئولياته، وفيه رئيس وزارة وفيه وزراء ومحافظون، وفى يوم محدد كل أسبوع يجىء لى ممدوح سالم ـ كان وقتها رئيساً للوزراء ـ ويدينى تقرير عن الحالة العامة فى البلد، وأنا ما سمعتش حكاية دمياط وحكاية الإسكندرية إلا لما جالى ممدوح فى ميعاده الأسبوعى وحكى لى ضمن التقرير عن البلد، لأنها حوادث مش مهمة وتدخل فى اختصاصه».

❑

وبعد هذا التصوير الممتع يصل أحمد بهاء الدين إلى أن يعقب فى ذكاء ودهاء بقوله:

«كانت مقارنة صريحة للغاية ، ولا أقارن هنا بين طريقة الرئيسين، لكن المؤكد فى تقديرى أن المبالغة فى كل طريقة خطأ، مبالغة أى رئيس دولة فى تتبع التفاصيل بالصورة الكاريكاتيرية التى رسمها السادات، أو المبالغة فى عدم متابعة المشاكل الداخلية بالدرجة الكافية».

(٣٠)

ويبدو لى أن أحمد بهاء الدين قد تعسف فى التعميم الذى قدم به هذه الصورة، وربما أنه أراد بطريقة ذكية أن يصور عبد الناصر مسئولاً عن كل شىء فى عهده لأنه كان يطلع على كل شىء مع أن كل أصحاب الهوى الناصرى يحبون أن يصوروا الأمور على أن عبدالناصر لم يكن يعلم كل شىء ولم يكن يوجه كل شىء، وهذا فى رأيى أقرب إلى العقل وإلى الطبيعة البشرية، وإلا كان الرئيس عبد الناصر مسئولا مسئولية مباشرة وشخصية عن كل تجاوزات التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان.

وعلى الطرف الآخر فإن السادات فى حقيقة الأمر لم يكن على الدوام متمتعاً بكل هذه الثقة والتمكن والترفع عن التفاصيل، وربما كان فى كثير من الأحيان أكثر انفعالاً بالأحداث واندماجاً فى أدوار المتابعة حتى من الصورة التى صور بها هو نفسه سلفه عبدالناصر فى الرواية التى قدمها بهاء الدين، ودليلى على هذا عدة وقائع أوردها بهاء الدين نفسه فى هذا الكتاب وعدة وقائع أخرى نعرفها نحن الذين عايشوا هذه الفترة.

لكن الأمر المؤكد أن أنور السادات نفسه كان حريصاً على أن يظهر صورته على هذا النحو الذى صوره بهاء الدين، ولا أدرى هل كان يفعل ذلك تشبهاً بالقادة الغربيين الذين لمس عن قرب (وعن طريق القراءة والسماع) أسلوبهم فى أداء مهام وظائفهم كرؤساء، أم أن السادات كان يفعل هذا لينجى نفسه أمام شعبه والمؤرخين والتاريخ من كثير من التفاصيل، وحتى لا يتعرض لما تعرض له سلفه من تحمل أوزار كثيرة.

ولست أدرى أيضاً هل كان بهاء الدين واعياً لأهداف السادات من تصوير نفسه على هذا النحو ، أم أنه أدى هذه المهمة الجليلة للسادات دون قصد وربما دون وعى أيضاً، مع أنه الواعى المتمكن!

ونعود إلى محاورات أحمد بهاء الدين لنستأنف قراءتها، ولو أن أحمد بهاء الدين وقف عند هذا الحد من تصوير السادات لكان قد سجل لنفسه موضوعية متميزة على الرغم من اتخاذه الجانب الآخر أو وقوفه على الشاطئ الآخر.. ولكنه على عادة الاستنتاج غير المنطقى يلجأ فى السطر التالى مباشرة إلى قفزة غير منطقية تجعل أحكامه كلها تبدو وكأنها ظالمة بسبب هذا القفز الذى يجيده.

وسنذكر قاعدة منطقية واحدة تفسر لنا سر التناقض هذا الذى سوف نقرأه لأحمد بهاء الدين فى الفقرة التالية، وهى قاعدة بسيطة تقول إن نفى الإثبات لا يعنى إثبات النفى.. وهذا من البدهيات، ولكن أحمد بهاء الدين يقلب الآية ويتجاوز مثل هذه القاعدة ليقفز إلى المعنى الذى يريد أن يهاجم به السادات على الرغم من أنه لا يملك الدليل عليه.. فهو يقول إنه لم ير السادات جالساً إلى مكتبه، ويستنتج من هذا ما يوحى به فى براءة من أن معنى هذا أن السادات لم يكن يجلس إلى مكتبه أبداً.

ومع أن الجلوس إلى مكتب ليس شرطاً لازماً لإتمام أية مهمة من المهام الرئاسية، ومع أن أحمد بهاء الدين يعلم أن طه حسين ـ على سبيل المثال ـ كان وزيراً ناجحاً بينما هو من «المبصرين».. بينما من المفترض أن أحمد بهاء الدين يدرك كل هذا فإنه لا يتورع أن يترك عباراته تصور صديقه السادات وكأنه لم يكن يؤدى مهامه المكتبية على الإطلاق، وهذا على كل حال هو ما توحى بل وتصرح به عبارات أحمد بهاء الدين التالية مباشرة للفقرة السابقة.

وسنراه ـ فى النص الذى ننقله للقارئ بعد قليل ـ يقفز من استنتاج إلى استنتاج دون أن يجد دليلاً واحداً يدلنا به على أى خطأ أو كارثة أو جنحة قد حدثت نتيجة إهمال السادات لهذا «الواجب» المدرسى الذى يرى بهاء الدين أن السادات قد أهمله!! وهذا من أعجب ما يمكن.

لكننا على كل حال لابد أن نمضى إلى قراءة فقرة أحمد بهاء الدين المثيرة للمتعة:

«لكنها كما قلت مقارنة صريحة جداً من الرئيس السادات. فلا أكاد أذكر أننى رأيته يوماً جالساً فى مكتبه، ولا أكاد أذكر أننى رأيته يوماً وأمامه فى الحديقة أو فى الصالون أى أوراق أو ملفات، إنما كان يدير الدولة كلها بالتليفون فقط ، وكنت ذاهباً إليه ذات مرة فى

المعمورة ، واستبقانى مدير مكتبه فوزى عبد الحافظ فى غرفته فترة، إذ كان هناك وزير جديد أتى ليحلف اليمين لأنه كان فى الخارج، وأظن أنه الوزير عبد الفتاح عبد الله، وطلب إلىّ فوزى عبد الحافظ أن أنبه الرئيس إلى كذا وكيت، وكانت أشياء هامة تتعلق ـ إن لم أكن مخطئاً ـ بأحداث عربية تهم مصر. وسألت فوزى عبد الحافظ دهشاً: هل توقفت عن إعداد النشرة اليومية التى تقدم للرئيس من أيام عبد الناصر صباح كل يوم وفيها أهم الأنباء؟ وقال لى فوزى عبد الحافظ: إزاى؟ إحنا بنعمل النشرة كل يوم وأحسن من الأول! وقام وأخرج لى كمية من هذه النشرات للتدليل على أنه وجهازه يقومان بواجبهما، ثم استطرد قائلا: لكن أنت عارف الرئيس من زمان «مالوش خلق على القراية»، ودلوقت بقيت مشاغله كثيرة جداً ، أنا بأحطله التقرير على «الكمودينو» جنب السرير كل يوم، لكن يفضلوا يزيدوا لحد ما يبقوا عشرين تقرير والرئيس مافتحهمش فيقول لى: شيلهم بقى! لازم الحاجات اللى فيهم بقيت قديمة، فآخذ النشرات وأبدأ من اليوم التالى فى وضع النشرات اليومية الجديدة!».

(٣٢)

ونصل الآن إلى حديث أحمد بهاء الدين عن بعض شخصيات عصر السادات من غير الصحفيين. وقد يبدو غريباً أن تركز كتابات كثيرة على علاقة عثمان أحمد عثمان بالسادات مع ما استقر عليه الرأى فى الوجدان الشعبى الآن عن صورة عثمان أحمد عثمان الذى لم يكن له فى حقيقة الأمر هذا التأثير الضخم الذى صوره به كثيرون قادهم محمد حسنين هيكل وأحمد بهاء الدين.. لكن يبدو أن هذا الموقف نشأ نتيجة حسابات بسيطة، فإذا كان من المطلوب ـ عند بهاء الدين على سبيل المثال ـ الثناء على السيدة جيهان السادات ودورها الإيجابى فى علاقة السادات بالمثقفين فإن الحلقة تحتاج إلى طرف آخر تُلقى عليه السلبيات، ومن هنا كان الاتجاه المفضل فى بداية عهد جديد هو تركيز الهجوم على عثمان أحمد عثمان بالذات ، مع أنه لم يكن مسئولاً عن كل هذا الذى يُلصق به، وأدق ما يوصف به موقف عثمان تجاه ما أسنده إليه بهاء الدين وهيكل من قبله هو أن يقول عثمان عن كل هذا الذى نسب إليه: إنه شرف لا يدعيه.

ولكن لا ننسى أن عثمان أحمد عثمان بطبيعة تاريخه وتكوينه كان ملائماً جدا ليكون

بمثابة الشخصية المحورية التى تُصور أو تقدم فى صورة هدف لهذا الهجوم المركز، ولتنمية هذا الهجوم إلى درجة اعتباره أحد المسئولين عن إفساد الحياة السياسية فى مصر فى عهد السادات ، مع أن مثل هذا الدور كان أكبر من إمكانات عثمان السياسية والفكرية بكثير.

ولابد أن نلاحظ أن صورة عثمان التى يقدمها أحمد بهاء الدين من خلال الإيحاء الملتوى ، ثم التركيب المتتابع بتراكم الاستنتاجات، هذه الصورة تتكون أمام أعيننا فى وضوح من ثلاثة عناصر:

أولها: تأييده لجماعات الإخوان المسلمين والإسلام السياسى، وتحالفه معهم بصورة كانت أكيدة دائما وبارزة فى كثير من الأحيان.

والثانى: تدخله فى تزكية شخصيات [هى بالقطع غير يسارية] من أجل احتلال مواقع النفوذ فى كثير من المؤسسات بما فيها المؤسسات الصحفية بالطبع.

والثالث: هو أن عثمان نفسه بنشره مذكراته فى عهد السادات انضم بكل صراحة إلى الحريصين على إهالة التراب على عهد عبد الناصر وشخص عبد الناصر، وكان اندفاعه فى هذا الطريق قد مضى خطوات واسعة جدا لم يتحملها حتى الرئيس السادات الذى لم يكن - فى رأى الكثيرين - يمانع فى الهجوم على عبد الناصر وعلى عهد عبد الناصر، ولكن ليس إلى هذا الحد الذى مضى فيه عثمان بالفعل.

والشاهد أن هذه الصورة جعلت عثمان - كما قلنا - بمثابة الهدف المفضل عند أحمد بهاء الدين لتجسيد أحد رموز عهد السادات المعترض عليها، وسنرى - على سبيل المثال - أن بهاء الدين يشير فى وضوح إلى أن السيدة جيهان السادات كانت تضج وتجأر بالشكوى من نصائح عثمان أحمد عثمان للسادات فيما يتعلق باختيار القيادات الصحفية الجديدة للأهرام ، وفى مذكرات عبدالستار الطويلة التى نتناولها فى الباب الثالث من هذا الكتاب نرى نصاً أكثر صراحة وهو أن السيدة جيهان السادات كانت تجزع من الطريقة التى يشير بها عثمان على السادات فى معاملة الخصوم.

ومن حسن الحظ أن بهاء الدين يتناول موضوع علاقة عثمان أحمد عثمان بالرئيس السادات من زاوية نفسية، وهو يجيد تصوير تطورات العلاقة من خلال هذه الزاوية.

ويبدو لى أن ما كتبه أحمد بهاء الدين مما سنقرأه بعد قليل يكاد يتعارض تماماً مع بقية الصورة التى كونها كتاب اليسار المصرى عن علاقة السادات بعثمان أحمد عثمان، فنحن نرى بهاء الدين - على سبيل المثال - يصور بدايات توثق العلاقة فيما بعد منتصف

السبعينيات حين كان هو يعمل فى الكويت وجاء فى زيارة للقاهرة بناء على طلب الرئيس.. على حين أن الصورة المفضلة والمستقرة الآن عند اليسار تدور حول أن تحالف السادات وعثمان كان مبكراً جداً، بل إن هذا التحالف أسهم فى ظهور أو إظهار الجماعات الإسلامية فى بداية عهد السادات.

ولست أستطيع أن أحدد المحطات الزمنية فى علاقة الرجلين الشخصية والنفسية والاجتماعية، لكنى على الأقل أستطيع أن أذكر للقارئ وأنا متأكد أن السادات اختار عثمان أحمد عثمان كوزير للتعمير فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ فى أثناء حرب أكتوبر نفسها، وأنه فى الوزارة التالية ضم الإسكان (وهى الوزارة القديمة) إلى الوزارة الجديدة ، وأنه احتفظ بالوزارتين إلى أن ترك الوزارة فى مارس ١٩٧٦.. وكل هذا سابق بفترة على الأيام التى يحكى عنها أحمد بهاء الدين عن علاقة السادات وعثمان ، ولست أدرى هل خلط أحمد بهاء الدين فى تاريخ ما يروى أنه حدث ، أم أن علاقات عثمان الوثيقة بالسادات لم تبدأ بالفعل إلا متأخرا على هذا النحو الذى يرويه بهاء الدين (لاحظ أنه حتى فى هذه الأيام وعلى حد تعبير أحمد بهاء الدين فيما سنقرأه الآن، فإن درجة من التكليف كانت لا تزال قائمة بين الرجلين)، أم أن هناك احتمالاً ثالثاً وهو أن أحمد بهاء الدين لم يلاحظ نمو هذه العلاقة إلا متأخراً، بينما لاحظها الآخرون فى فترة مبكرة ؟!

ومع أنه من الضرورى عند الحديث عن تأثير شخص كعثمان على سياسات كسياسات السادات أن نحدد منذ البداية مراحل نمو هذا التأثير إلا أن أحدا من الذين تناولوا هذا الموضوع لم يعن بالفصل فى هذه النقاط الأساسية التى أشرنا لتونا إلى وقوعهم فى التناقض فيها، ولابد من وضع النقاط على السطور فى طبيعة نمو تلك العلاقات : وعلى سبيل المثال فلابد من الإجابة عن سؤال محدد : هل نماها النسب أم بلورها أم كان تعبيرا عن نموها وبلورتها ؟

ولو أننا اعتمدنا ـ على سبيل المثال ـ على أحمد بهاء الدين فيما يرويه فى هذه المحاورات، لوجدنا أن نصوصه كفيلة بنفى مسئولية عثمان عن تقديم الجماعات الإسلامية والإخوان المسلمين إلى نظام السادات! وهو ما كان قد بدأ قبل خمس سنوات على الأقل من الفترة التى يحكى أحمد بهاء الدين أنها شهدت تنامى علاقات الرجلين.

على كل الأحوال فمن المهم أن نقرأ وبإمعان هذه الفقرات التى يصور بها أحمد بهاء الدين خواطره عن العلاقة بين السادات وعثمان وهو يحكى لنا عن أيام قضاها مع الرجلين فى الاسماعيلية :

«... فى تلك الأيام التى قضيتها فى الإسماعيلية لم يكن معنا إلا المهندس عثمان أحمد عثمان ، كنا نقضى الصباح فى الحديث ونتغدى معا، ثم يذهب كل منا إلى مكانه للراحة بعد الغداء ، ونلتقى ثانية حوالى الساعة السادسة أو السابعة عصراً حيث نستأنف الأحاديث ونتناول العشاء وننصرف أو أنصرف أنا».

«على الأقل مرة واحدة فقط خرجنا عن هذا الروتين، إذ قال لى الرئيس السادات إنه سيأخذنى صباح غد معه فى جولة بالهليكوبتر سوف تعجبنى بصفة خاصة . وبالفعل ركبت الهليوكبتر صباح اليوم التالى مع الرئيس السادات والمهندس عثمان أحمد عثمان وبعض كبار الموظفين، ولما حلقت بنا الهليوكبتر قال لى الرئيس: انت فاكر مقالاتك عن رسم خريطة لمصر؟ وضرورة التوسع والخروج من الوادى والدلتا ؟ وفاكر كلامك عن التعمير وتسكين المنطقة الاستراتيجية بين قناة السويس ومحافظة الشرقية ؟ الكلام ده مابقاش كلام جرايد. إحنا بدأنا فيه فعلاً ». [ينبغى لنا أن نتوقف هنا لنسأل أحمد بهاء الدين كيف قرأ السادات مقالاته وتذكرها إذا كان بالصورة التى انساق هو نفسه إلى تصويره بها من أنه لا يقرأ ولا يطالع].

«وأخذت الهليكوبتر تقترب من الأرض وتحلق فوق منطقة قالوا لى إن اسمها «الصالحية» وإن أول عملية استصلاح واستزراع وإقامة مجتمع جديد ستكون هنا، وكان المهندس عثمان أحمد عثمان وكبار الموظفين يشرحون لنا بالتفصيل أفكارهم المقبلة عن هذا المشروع ».

وينتقل أحمد بهاء الدين بعد هذا المدخل مباشرة إلى الحديث عن رؤيته لطبيعة وحقيقة وتطور علاقة المهندس عثمان أحمد عثمان والرئيس السادات فيقول:

«إن أهم ما خرجت به من هذه الأيام فى الاسماعيلية هو العلاقة الجديدة بين السادات والمهندس عثمان أحمد عثمان».

«كانت هذه العلاقة قد بدأت تنتشر ويتحدث عنها النّاس ، وإن لم تكن قد توثقت بعد، فقد لاحظت أنه ما زالت هناك درجة من التكليف بينهما . ولكن اتضح لى بسرعة أن السادات قد أصبح شديد الانجذاب إلى شخص عثمان أحمد عثمان . كان إذا تأخر دقائق عن موعدنا فى اللقاء صباحاً أو مساءً، أخذ السادات يسأل ويتساءل : أين عثمان وما الذى أخره فى لهفة ملحوظة ، كمن يسأل عن شخص صار لا غنى له عنه».

«وقدرت أن السادات قد نما فى نفسه تعلق شديد بشخص عثمان وهذا أمر معروف فى

العلاقات الإنسانية حين يشعر واحد منا بـهذه الجاذبية نحو شخص من أصدقائه وكأنه توأم لـه ، ويحس إذا غاب أن شيئاً ما ينقصه واقتنعت بأن المهندس عثمان أحمد عثمان سيكون لـه شأن كبير فى حياة السادات».

«وأذكر ذات لـيلة بعـد ذلك بفتـرة أنى كنت مـدعواً إلى الـعشاء بيـن عدد قليـل لدى الدكتور محـمد عبد الوهاب وزوجته الـفنانة فاتن حمامـة ، وكالعادة انتحى الرجـال جانباً بعض الوقت وكان فيهم وزراء سابقون ولاحقـون ومهندسون مرموقون، وجاء ذكر علاقة عثمان أحـمد عثمان بالـسادات وما يتردد حولـها من شائعات، بـعض الناس يقولـون أنها علاقة مليونـير برئيس يحب المال ، وبعض الـناس يتحدثون عن أنباء تتـردد حول مصاهرة مقبـلة بين ابنـة الرئيس وابن عـثمان أحمد عـثمان، وآخر يقـول إن هذا المشروع قد فـشـل ولابد أن تتوتر العلاقة بين الاثنين بسبب ذلك . إلخ».

ويصل أحمد بهاء الدين ـ من خلال تنمية الحوارالسابق ـ إلى أن يرفع صوته بثقة راوياً لأصدقائه ما استنتجه وتوصل إليه عن طبيعة علاقة الرجلين:

«وقلت لهم : اسمعـوا ، لقد انفردت بالاثنين بضعة أيام منـذ فترة وأحب أن أقول لكم إن هذه الـعلاقة أكـثر كثـيراً من عـلاقة فلـوس أو علاقة نـسب لقـد لاحظت بـوضوح أن السادات ينظر إلـى عثمان كأنه عثر على توأمـه وشقيق روحه . إننا أمام شخصيـن تربطهما علاقة كـأنها نابعة مـن أعماق نفسيـة متشابهة تمـاماً أو متكاملـة إلى أقصى حد ، وبالـتالى فمهـما حدث فالسـادات لن يستغـنى عن وجــود عثمان معـه بعد الآن ، لأنه وجد فـيه ما يكمله ، واعملوا حسابكم على كده!».

❑

ياترى .. ماذا كان يقصد أحمد بهاء الدين بـعمل الحساب! هل هو إرشاد للساعين إلى السلطة إلى الطريـق الجديد ، أم للساعين إلى تسهيل أمورهم ومصـالحهم فى أجهزة الدولة إلى الطريق الجديد!!

«ولم يلق التحليل النفسى والوجدانـى الذى شرحته قبولاً لدى الحاضرين ، لكن تطور علاقة الرجلين بعـد ذلك بالشكل الذى صار معروفا، حتى صار الاسم الـشعبى للدولة هو «الدولة العثمـانية» قد أثبت فيما أعتقد مـا توقعته، ومهما قيل بعـد ذلك عن تطورات هذه العلاقة وتشعبها، فإننى أعتقد أن ما لمحته بقى هو المفتاح الحقيقى فى تفسير هذه العلاقة ».

«تبقى واقعة صغيرة من وقائع تلك الأيام فى الاسـماعيلية، أكدت لى وقتها هذا المعنى

السابق ، فالسادات كان سيلقى خطاب عيد العمال فى السويس . ولما لم يكن لدى الدولة شيء سياسى أو عمالى جديد يقال، فقد ركزت الخطاب على الإشادة بدور عمال مصر منذ هزيمة ١٩٦٧ حتى حرب ١٩٧٣، من صمودهم فى المصانع والموانى تحت القصف الإسرائيلى المستمر، إلى استمرارهم فى العمل ببسالة لإطفاء خزانات البترول فى(الزيتية فى السويس) تحت ضرب المدفعية الإسرائيلية، انتقاما لإغراقنا البارجة الإسرائيلية «إيلات» بعد الهزيمة بأسابيع، وهم يهجمون ببسالة على خزانات البترول المشتعلة بنيران رهيبة (وقد كنت هناك فى الفجر ورأيت هذا المنظر)، انتهاء بدور جميع عمال مصر فى بناء حائط الصواريخ المشهور تحت غارات الطائرات الإسرائيلية ٢٤ ساعة فى اليوم، وهو جهد اشتركت فيه ـ كما ذكرت فى مشروع الخطاب ـ كل شركات المقاولات العامة والخاصة وكل العمال من أنحاء القطر المصرى».

....

«وبعد أن عدت من الاسماعيلية، استمعت إلى الرئيس السادات وهو يلقى هذا الخطاب ـ لم يغير حرفاً واحداً فيه، لم يقدم كلمة ولم يؤخر أخرى ـ ولكنه غير شيئاً واحداً فقط : ففى الحديث عن مشاركة كل العمال من خلال كل شركات المقاولات فى بناء حائط الصواريخ ذكر المقاولين العرب وعمال المقاولين العرب (عثمان أحمد عثمان) وساعتها أكدت لى هذه الملاحظة العابرة المكانة غير العادية التى صارت لعثمان أحمد عثمان لدى السادات».

ربما يجدر بنا هنا أن نذكّر القارئ بما أشرنا إليه من قبل عن الروح العدائية التى كان أحمد بهاء الدين يبديها تجاه عثمان بمناسبة وبغير مناسبة حتى فى روايته للظروف التى أحاطت باختيار المسئولين عن جريدة الأهرام بعد الوفاة المفاجئة لعلى حمدى الجمال.

(٣٣)

ويأتى حسن التهامى فى المقام الثانى بعد عثمان أحمد عثمان بين شخصيات عصر السادات التى يتعرض لها أحمد بهاء الدين بالنقد اللاذع فى إطار التقييم، ومن الطريف أن بهاء الدين يتناول شخصية حسن التهامى فى حيرة لا تقل عن حيرة مصطفى بهجت بدوى فى كتابه «ذكريات سبتمبر ١٩٤٢»، ويبدو أحمد بهاء الدين حريصاً على التنازل تماماً عن

منهجه الفكرى فى تناول الأشخاص حين يتحدث عن حسن التهامى بالذات، فهو يؤثر عبارات وأفعالا من قبيل: «وكان مشهوراً».. «واشتهر أنه».. «وكلف».. «واشتهر».. «وقيل وقتها» على نحو ما سنقرأ الآن فى هذا النص، ومع هذا فالصورة التى يقدمها بهاء الدين جديرة بالقراءة لما فيها من إمتاع:

«... وللسيد حسن التهامى شخصية غريبة .. كان من أول زملاء الرئيس جمال عبد الناصر فى حركة الضباط الأحرار .. وكان مشهوراً باستقامته الشديدة ، وأمانته المطلقة، وحدة شخصيته وتدينه . وهو الرجل الذى ذهب إلى رجل المخابرات الأمريكية فى المعادى بعد الثورة ليتسلم «الهدية» التى أرسلها الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت أيزنهاور، بعد نجاح اتفاقية الجلاء مع الانجليز فى صورة ثلاثين مليون دولار باسم الرئيس محمد نجيب بحجة أن الرئيس الجديد لكل دولة نامية يحتاج إلى مصروفات سرية خارج الميزانية الرسمية يستخدمها فى تدعيم وتأمين نظامه».

«ورأى الرئيس جمال عبد الناصر فى ذلك شبهة أن أمريكا تظن أن ضباط الثورة فى مصر من نوع جنرالات الانقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية .. ففكر أولاً فى رفض الهدية باسم مجلس قيادة الثورة .. ثم قرر تسلم الهدية واستخدامها فى إقامة شىء ظاهر للعيان ، يعلم أمريكا الدرس ، وكان اختيار السيد حسن التهامى لتسلم هذه الكمية من المال .. واشتهر أنه تشاجر مع الأمريكى فى بيته فى المعادى لأنه بعد أن عد الأموال وجد أن الثلاثين مليون دولار ناقصة خمسة عشر دولارا ».

«وكُلف بعد ذلك بتنفيذ اقتراح بناء برج القاهرة بهذا المبلغ . وقد سمعت هذه القصة منه فى المرة الوحيدة التى قابلته فيها فى فيينا حيث كان أول مندوب لمصر فى اللجنة الدولية للطاقة الذرية !! وكان ذلك بعد الحادث بسنوات طويلة .. وكان إرساله إلى فيينا نوعا من الإبعاد له فى منفى مريح ».

«اشتهر عن السيد حسن التهامى أن تدينه انقلب إلى «دروشة» شديدة وأنه أصبح يعتقد أنه رجل «مكشوف عنه الحجاب» وكان يحدث أن يكون جالساً بين أصدقائه ثم ينهض فجأة ويقول بصوت مرتفع «وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته». أما السبب فهو أن ..«سيدنا الخضر».. قد مر أمام الجالسين، وألقى السلام.. ولكن لا يراه ويرد عليه السلام إلا من كشف عنه الحجاب . وكنت أسمع من أهلنا كبار السن أن هذه عادة قديمة جداً فى الريف المصرى يشتهر بها من يعتبرهم أهل القرية من أولياء الله الصالحين المكشوف عنهم الحجاب».

«وكان غريباً أن الرئيس جمال عبد الناصر بعد هذا الإبعاد الطويل والقطيعة الكاملة أعاد السيد حسن التهامى من منفاه فى فيينا إلى منصب مشرف عام أو مدير عام للقصر الجمهورى بعد هزيمة ١٩٦٧. وقيل وقتها إنه استقدمه ليستخدمه فى حركة تطهير عنيفة وقاسية فى كل أجهزة الرئاسة .. ومات الرئيس جمال عبد الناصر وورث الرئيس أنور السادات أجهزة الرئاسة وعلى رأسها السيد حسن التهامى فقربه إليه بشكل ملحوظ».

(٣٤)

أما الشخصية الثالثة من رموز عصر السادات التى تحظى بروح ناقدة وربما متعسفة من أحمد بهاء الدين، فهو الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى وزير العدل والمدعى العام الاشتراكى، ويحرص أحمد بهاء الدين على أن يروى فى اعتزاز أنه تصدى للدكتور مصطفى أبو زيد فهمى على صفحات الأهرام مع أنهما فى ذلك الوقت كانا من رجال السادات، ولكن ثقافتهما القانونية وطبيعة شخصيتيهما المتشابهة فى كثير من الصفات والمختلفة فى الاتجاهات كانت لابد أن تقود إلى هذه المعركة التى سجلها أحمد بهاء الدين، ولم يسجلها مصطفى أبو زيد ـ على ما نعلم ـ بعد، ولهذا فإننا نتحفظ من قبل نقل الرواية فنقول إن هذه هى رؤية أحمد بهاء الدين وروايته. ومن الجدير بالذكر أن رواية بهاء الدين عن خلافه مع مصطفى أمين ظلت هى الرواية الوحيدة المسموعة فى الصحافة المصرية عن هذا الخلاف، وقد طور بهاء الدين من روايته بعد نشرها فى كتابه «محاوراتى مع السادات» كما تم نشرها فى يوميات هذا الزمان مع إضافات وسوف يكون نقلنا لنصوص أحمد بهاء الدين معتمداً على الكتابين معاً لأن النص فى كتابه الذى بين أيدينا قاصر عن أن يوضح أبعاد القصة كلها، وقد ظللت ـ شأنى شأن القراء ـ أعجب من أن الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى لم يرد على هذه الرواية إلى أن حدث أن الأستاذ صلاح عيسى كتب فى الوفد يهاجم الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى، فما كان من الرجل إلا أن رد عليه بمنتهى القوة والوضوح، وقال فى عنوان رده: «هل يكفيك هذا أم أزيدك»؟

وفى رده نرى الرجل قد لجأ إلى القضاء فى مواجهة أحمد بهاء الدين، وسنبدأ بأن ننقل للقارئ ما كتبه أحمد بهاء الدين، ثم نورد نص ما أرسل به الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى عن نفس الموضوع إلى الأستاذ صلاح عيسى.

وليس إلا من قبيل التصحيح أن نشير فى وضوح قبل أن نقرأ ما يرويه صاحب المذكرات أن مصطفى أبوزيد ترك الوزارة فعلاً لكنه تركها ضمن تعديل وزارى وليس فى حركة تعديل وزارى محدودة بمفرده، كما أنه فى هذه الفترة كان الوزراء يفضلون الاحتفاظ بالمناصب غير الوزارية إذا ما خيروا بين الوزارة وبين المناصب الأخرى ، فقد كانت الوزارة بمثابة محطة سريعة فى عصر السادات.. وفضلاً عن هذا فإن التوتر بين السادات ومصطفى أبوزيد فهمى لم يحدث إلا بسبب موقف مصطفى أبوزيد من التحقيق مع أشرف مروان، وهى قصة طويلة عرض فصولها موسى صبرى، مع أن الأمر بينه وبين مصطفى أبوزيد وصل إلى القضاء، وحكم لمصطفى أبوزيد بأن تنشر الأخبار رده فى الصفحة الأولى على نحو ما نشرت الهجوم على مصطفى أبوزيد فهمى فى الصفحة الأولى.

لكن عجائب الأقدار أن السنوات مضت فإذا بأحمد بهاء الدين نفسه ـ على نحو ما سنرى بعد قليل ـ يتحرق شوقاً إلى وزير من طراز مصطفى أبوزيد فهمى، يعنى بما تنشره الصحافة ويبادلها الاهتمام، وتشعر الصحافة فى النهاية بأهمية ما تتداوله من عنايته بالرد والنزال والسجال، ويبدو ـ والله أعلم ـ أن هذا العصر قد انتهى إلى غير رجعة.

وقد بدأت الأزمة مع مصطفى أبو زيد فهمى على نحو ما يروى أحمد بهاء الدين عندما نشر صلاح جاهين كاريكاتيرا حول الحكم الذى صدر بأنه لا أحد مسئول عن تلوث المياه ونشر تعليقاً تحته يقول : تقيد ضد مجهول..المجهول اللى أنت عارفه بتاع حريق الأوبرا، وقصر الجوهرة ، وعصابة سرقة توت عنخ أمون، واختفاء الصابون.

وهذا هو ما يرويه صاحب هذه المحاورات فى كتابه :

«كانت هذه معركة صحفية بارزة فى تلك الفترة. ولعلها كانت أول معركة صحفية خاضتها صحيفة ضد وزير انتهت إلى إخراج الوزير منذ زمن طويل جداً. كان الأستاذ مصطفى أبو زيد فهمى قد عين فى وظيفة مبتكرة هى «المدعى العام الاشتراكى» ليمثل الاتهام فى قضية ١٥ مايو. [ينبغى هنا أن نشير إلى أن هذه الوظيفة التى يشير إليها أحمد بهاء الدين لم تبتكر عشوائيا على نحو ما يوحى به أحمد بهاء الدين وإنما نص عليها الدستور الدائم نفسه فى فصل مستقل] وقد أكسبته مرافعاته العنيفة وقبوله القيام بهذا الدور أمام محكمة غير دستورية ولا قضائية مكانة كبيرة عند السادات. وفى أحد التعديلات الوزارية عين وزيراً للعدل مع بقائه فى منصب المدعى الاشتراكى. وكان من طبيعة الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى أن يرد ببلاغة وإطالة وعنف على كل من يتعرض له

أو مَنْ يتصــور أنه يتعـرض له فـى الصحافة والبرلمان حـتى صارت الناس تشعر بـخشية معينة نحوه.

❑

ويروى أحمد بهاء الديـن تداعى أحداث هذه القضية على نحو يبـدو منطقياً، وإن كان بالطبع ـ وبالقطع ـ قد اختزل منه بعض جوانبه:

«وفى إحدى المرات أدلى الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى بحديث فى إحدى الصحف، رأى الرسـام الفنـان صلاح چاهـين أن يتخـذه مادة لكـاريكاتـيره اليـومى بالأهـرام. وكان يشاورنى دائـماً فى كل رسم كاريكاتـيرى بالتليفون صـباح كل يوم. ووافقته علـى الفكرة ورسم الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى فى صورة كاريكاتيرية.وظهر الكاريكاتير. وأحدث ضجة كبـيرة فقد طال العهد الـذى لا يجوز فيه رسم الوزراء بـأشخاصهم فى الكاريـكاتير الصحفى ، فما بالنا والمرسوم هنا شخص وزير العدل والمدعى الاشتراكى معاً».

«وفى اليوم التالـى جاءنى صلاح چاهين منزعجاً فـى مكتبى وقال لى إنه تلقـى تليفون استدعاء بالذهاب غدا إلى مقر المدعى الاشتراكى للتحقيق معه فى الواقعة المنسوبة إليه».

«وفى اليوم التالى اسـتدعى صلاح چاهين للتحقيق فـيما اعتبر إهانة للسلطـة القضائية، وأشير على صـلاح چاهين أن يزعم بأن التقرير مـحل التحقيق تقرير إدارى ولـيس له صفة قضائية».

يشـير بهاء الـدين إلى حـيلة تـعود أن يلجـأ إليهـا مَنْ كان فـى موقف صلاح چـاهين بالتفريق بـين القرارات الإدارية والأحكام القضائية، فعلى حين أن الثانية لا تقـبل ـ بحكم القانـون ـ مثل تعليـقه السـاخر، فإن الأولى ربما تـقبل هذا الوضـع، ونستأنـف قراءة رواية أحمد بهاء الدين:

«وهدأت من روع صلاح چـاهين . وقلت له أن يذهـب إلى الموعد وألا يقول أكـثر من أنه استخدم حقه فى الـتعبير عن الرأى وأنه عرض الرسـم على رئيس الـتحرير المسئول وأنه يطعن فى حق المـدعى الاشتراكى، ومكتبه فى التـحقيق معه. ويطلب السمـاح له باستدعاء محام ومندوب من النقابة ورئيس التحرير المسئول».

«ولكن المفاجأة كانت أن الأهرام ظهر فى اليوم الـتالى وقد نشرت فيه بروازاً كبيراً على عمودين فـى صدر» الصفحة الأولـى يروى الخبر ببنط كـبير بطريقة تـنطوى على التـشهير والتـحدى والإعلان عـن دخول معـركة إذا اقتـضى الأمر، ولـم يكن ذلـك أيضاً بمـألوف.

وأحدث هذا النشر ضجة كبرى جعلت الذين ذهب إليهم صلاح جاهين، لا يفتحون معه أى تحقيق فى انتظار تعليمات جديدة ، وعاد صلاح جاهين بلا تحقيق، ولحق به رد طويل وعنيف من الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى للنشر».

«وفى اليوم التالى نشرت رد الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى كاملاً وكتبت رداً طويلاً عليه وأعدت نشر الصورة الكاريكاتيرية فى وسط الموضوع بحجة أنه تقليد صحفى ليراها مَنْ لم يكن قد رآها. وتكرر الرد من الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى. وهنا وجدت أن القضية قد تضخمت وقررت أن أتجه بها اتجاها آخر. فكتبت مقالاً طويلاً لم أكتف فيه برفض تصرف المدعى الاشتراكى فى استدعاء من لا يملك استدعاءه كنوع من الإرهاب والتخويف، ولكننى أثرت قضية انفجرت كالقنبلة وهى أن جمع شخص واحد بين منصبى وزير العدل والمدعى الاشتراكى هو وضع غير دستورى وأنه لا بد من أن نغير هذا الوضع وأن نختار له أحد المنصبين دون غيره».

«ومرة أخرى رد الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى ورددت عليه. وواصلنا الحملة طالبين إحالة الموضوع إلى لجنة الشئون التشريعية فى مجلس الشعب للبت فيه».

«والتقط النائب الكبير الشجاع المرحوم المهندس محمود القاضى، وقد كان برلمانياً بارعاً لا يشق له غبار، التقط الموضوع، وزارنى فى المكتب وشرحت له كل جوانبه القانونية والدستورية وقدمت له كل الأوراق، وأثار محمود القاضى الموضوع فى المجلس ونجح فعلاً فى إحالته إلى اللجنة التشريعية».

«بهذا اعتبرت أن الموضوع قد انتهى ، فلا يمكن أن تقضى اللجنة التشريعية إلا بعدم دستورية الوضع، لأن عدم دستوريته صارخ وقاطع، وبالتالى أصدرت على الفور تعليمات لكل أقسام الجريدة ألا تنشر سطرا واحدا عن الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى لا سلباً ولا إيجاباً ولا خبراً ولا أى شيء يمكن تأويله. فقد حققنا الهدف ولا نريد أن يقول أحد أننا نتعقبه، وفعلاً لم يكن فى ذهننا ذلك، ولم يكن هناك أى مشكلة شخصية بيننا ».

«ولكن بعد يومين اتصل بى الرئيس السادات تليفونياً وقال لى إيه الحكاية مع مصطفى أبو زيد ؟ أنتوا مش تسيبوا الراجل بقى؟ ولا أنت عايز الناس تقول إن الأهرام رجع يشيل وزراء ويحط وزراء؟».

«وقلت له : اسمح لى ياريس، المقارنة التى فى بالك لا أساس لها إطلاقاً. وهو الذى تجنى علينا وليس العكس ، ومنذ أن أحيل الأمر إلى اللجنة التشريعية توقف الأهرام عن نشر أى شيء عنه حتى لا يساء تأويله».

«وضحكت وقلت له : وأنا ياريس واثق مائة فى المائة من قرار اللجنة التشريعية مهما كانت الظروف».

قال لى : الظاهر كده كما قيل لى. لكننى زعلان على مصطفى أبو زيد.

قلت له :مشكلته ياريس أنه يسرف فى الرد وفى عنف الجدل والخصومة.

فقال لى : هو مندفع شوية. لكن تعرف أنه عاجبنى بسبب الحكاية دى؟ إنه كما تقول لا يترك شيئا إلا ويرد عليه. هو صحيح بيزودها أحياناً لكن مش أحسن من الوزراء التانيين اللى عاملين صم بكم، لا يردوا ولا يصدوا، وهم فى الحقيقة يتركونى أرد عنهم جميعاً».

«وقد انتهى الموضوع فعلا بتأييد اللجنة التشريعية لرأينا فى الأهرام وصدر قرار بإبقاء مصطفى أبو زيد مدعياً عاماً اشتراكياً وتعيين وزير آخر لوزارة العدل».

(٣٥)

ومن سخريات القدر ـ والقدر لا يكف عن سخرياته كما ألمحنا ـ أنه وعلى الرغم من موقف أحمد بهاء الدين هذا مع الدكتور مصطفى أبو زيد فى منتصف السبعينيات إلا أن أحمد بهاء الدين نفسه قبل أن تمضى سنوات كثيرة أصبح يتلهف على وزير يهتم بما تكتبه الصحافة ، وتستطيع أن ترى فيما بين السطور فى كتابات بهاء الدين فى «حواراتى مع السادات» هذا المعنى.. بل إن الأعجب من ذلك أن تقرأ للأستاذ أحمد بهاء الدين نفسه فى ٣ أكتوبر ١٩٨٩ عموده الصحفى «يوميات» وقد خصصه لهذا المعنى، كما أنه أعاد نشره فى كتاب «يوميات هذا الزمان» فقال:

«كان الحديث مع الرئيس السادات، وكانت المناسبة خلال البحث فى بعض التعديلات الوزارية وقال الرئيس السادات رحمه الله إنه يعرف الانتقادات الموجهة لأحد الوزراء، ولكنه يحب إبقاءه لسبب واحد هو «أنه الوحيد الذى يرد فى الصحف وكل وسائل الإعلام التى توجه إليه. واستطرد يقول كما أتذكر بطريقته المألوفة «الباقى عاملين فيها أكاديميين». وأنه ليس من مقامهم الرد! وتكون النتيجة أنهم يسيبونى أنا أرد على كل حاجة!».

«وكلام الرئيس السادات صحيح تماماً، فأنا أو أنت أو أى قارئ إذا قرأنا خبراً معيناً أكثر من مرة ولو فى أقل الصحف مصداقية، فإنه يلصق فى أذهاننا، كحقيقة، وأحيانا

نسمع عن قرار ألا يرد أى وزير على ما تنشره صحف المعارضة مثلاً. وأحياناً نجد بالفعل وزراء يحاولون أن يجعلوا من الصمت وعدم الرد فضيلة! وترفعاً وكبرياء! وهى حجج واهية أو هو خطأ على أى حال».

«لا يجوز أن نقرأ تحقيقا صحفياً هاماً عن موضوع ولا نسمع فيه رأى المسئول. أو ألا يرد عليه الوزير.. أو يكون ما يستحق الرد خبراً من الأخبار. وفى كل بلاد الدنيا التى تحترم الرأى العام يرد الوزير بنفسه . أو عن طريق إدارة العلاقات العامة لديه، أو يعقد مؤتمراً صحفياً يواجه فيه الصحافة علناً، حسب أهمية الموضوع أو الخبر بالطبع. بل إن الوزير بالخارج يرد على الإشاعة إذا بلغت من الحجم والانتشار ما لا يجوز تجاهله».

«الوزير سياسى فى الدرجة الأولى، ولا يجوز أن نسمع وزيراً يقول للصحف أو فى مجالسه أنه «وزير فنى» لا نشاط له بالسياسة. ويكون معنى ذلك أن حكاية الرد على الصحف «سياسة» لا شأن له بها أو لا تليق بمثله».

«طبعا نظامنا السياسى مسئول عبر سنوات طويلة عن أنه ألغى دور «السياسى» اكتفاء «بالفنى» فى حين أن هذا يضيق كثيراً من دائرة القادرين على إبداء الرأى السياسى.ولعل هذا هو المقصود. ولكنه وضع لا يخدم أى حاكم. فالمستشار الفنى دوره أساسى وجوهرى ولكنه لا يغنى عن كفاءة التقدير السياسى. وكل شيء وكل مجال يحتاج إلى الفنى المتخصص وإلى القادر على تحويل الخبرات الفنية إلى سياسة عامة فى أى مجال... زراعة أو تجارة أو صناعة.. الخ... وبعض الفنيين ينبغون سياسياً إلى حد كبير.. ولكنهم لا يتقنون ذلك إلا بالأخذ والرد والمواجهة والمجابهة وعدم الاحتماء وراء أى عذر ليتجنب الرد».

«ويختتم بهاء الدين مقاله بقوله:

« الوزير إذا أراد أن يكون وزيراً بحق ، يجب عليه أن يكون واقفاً فى خط النار».

(٣٦)

ونأتى الآن إلى نص الدكتور مصطفى أبوزيد:

«قذف الأستاذ صلاح عيسى فى حقى وهو يجرى على لسانى ألفاظا لا يمكن أن أنطق بها فى صدد نقاش دستورى جاد، ويعيينى تماما أن أنطق بها، وجاء فى تعليقه على ما كتبت أنه يتكلم عن التاريخ.. وأنا أريد أن أكلمه عما هو أهم : عن الشموخ فى التاريخ ،

فقد سألني: لماذا لم أقم ضد أحمد بهاء الدين وكمال خالد دعاوى قذف كان يسعده أن يتابعها خاصة أن وقائع القذف يجوز إثباتها ضد الموظف العام. وأنا أريد هنا أن أسعده كثيرا وأحدثه عن الشموخ في التاريخ، فقد نشر الأستاذ أحمد بهاء الدين عني ما اعتبرته قذفا في حقي فقدته إلى محكمة الجنايات.. ثم ذهبت معه في دعوى التعويض إلى القضاء المدني، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية انتقل إلى رحمة الله.. فأصررت إصرارا كاملا على استمرار الدعوى في مواجهة الورثة، واستمرت الدعوى ابتدائيا، واستئنافيا ، وأمام محكمة النقض وحكم لصالحي في درجات التقاضي الثلاث.. وطوال فترة التقاضي كانت قراراتي وتصرفاتي كمدع عام اشتراكي وكوزير للعدل معروضة أمام القضاء.. إنه الشموخ في التاريخ».

«وتكلمني بعد ذلك عن الأستاذ كمال خالد ، فقد كان أمام محكمة الثورة محاميا عن قطب كبير من أقطاب مراكز القوى، وكان يهمه أن يسيء إليّ ويشكك في قراراتي، فقدته إلى محكمة الجنايات عله يستطيع أن يثبت شيئا مما يطمع فيه، وأمام هذه المحكمة جئنا بكل ملفات التحقيق في قضية مايو ١٩٧١ ـ الذي أجرت معظمه النيابة العامة ذاتها ـ ومعها تفريغ لكل الأشرطة المسجلة لمكالمات المتهمين، ومعها محاضر جلسات محكمة الثورة، ومحكمة الحراسة، وتأمين سلامة الشعب ، وجئت بالإضافة إلى ذلك بما هو أهم : برأي النيابة العامة والنائب العام في ذلك الحين يوما بيوم ، وكيف أنهم كانوا يرون أن الأمر يتعلق بمؤامرة على قلب نظام الحكم. وأمام هذه العناصر الدامغة لم يشأ الأستاذ خالد أن يعرض لموضوع الدعوى مطلقا، فكان يرفض مواجهته بشتى الدفوع، وظل خمسة أعوام نائبا يتمتع بالحصانة البرلمانية ويبذل أقصى جهده في عرقلة أي طلب لرفع الحصانة عنه. وبعد أن خرج من المجلس وأصبح فردا عاديا كان مصرا على ألا يعرض لموضوع الدعوى مطلقا، ذلك أن ما وضع أمامه من مستندات يعجزه تماما أن يثبت وقائع القذف.. ومن هنا فقد حاول أن يجد مخرجا له في الصلح.. وذهب محاميه إلى الأستاذ المستشار رجاء العربي ـ النائب العام حينئذ ـ يوسطه في الصلح، فاعتذرت أنا عن قبول هذا العرض فورا، فقد أردت أن تمضي الدعوى إلى نهايتها ويقول القضاء كلمته في كل اتهام وكل قذف. وامتلأت محاضر الجلسات بعد ذلك باعتذار الأستاذ كمال خالد.. مرة لأنه مريض.. ومرة لأنه لا يستطيع الحضور.. ومرة لأنه يريد أن يسافر للخارج للعلاج.. ومرة قيل إنه ـ رحمه الله ـ يحتضر.. وانتقل بعد ذلك إلى رحمة الله ، ولسوف تستمر القضية ـ بعده ـ في مواجهة الورثة تماما كما استمرت قضية سابقة في مواجهة ورثة الأستاذ أحمد بهاء الدين».

«إنه الشموخ فى التاريخ.. لرجل اشتد إيمانه بربه فراقبه في كل عمل.. رجل أسعده أن يؤدى الحساب عن ذلك فى دنياه.. قبل أن يؤديه إلى الرحمن فى أخراه».

«هل يكفيك هذا أم أزيدك؟».

«قبل الأستاذ أحمد بهاء الدين كان هناك كاتب صحفى آخر، وكان ممن حوكموا فى قضية مايو ١٩٧١، ونشر ما اعتبرته قذفا فى حقى، وذهبنا إلى محكمة الجنايات، وعرض على رئيس المحكمة حينئذ أن يعتذر المتهم وأتنازل أنا عن الدعوى فأبيت أن أقبل ذلك، وتكرر العرض مرتين وتكرر رفضى، وقضت المحكمة حينئذ ببراءة المتهم ، فطعنت أنا بالنقض فى هذا الحكم، وقضت محكمة النقض بنقض الحكم وإحالة الدعوى إلى دائرة أخرى انتهت إلى إدانة المتهم وحكمت لصالحى».

«لقد رأيتك تتكلم عن التاريخ.. فأردت أن أحدثك عن الشموخ فى التاريخ».

«لقد قال لى بعضهم وأنا أترافع ضده إننى ضربت الرقم القياسى فى الالتجاء إلى القضاء، وقد صدق من قال ذلك ، وتفسير ذلك بسيط: إنه الإيمان بالله وحده، فكما يذكرك بالموت فلا تبطر، فإنه يذكرك بأن للمنصب نهاية فلا تلعب الدنيا برأسك».

«وقد يكون عندك من قذف فى حقى ولم أعلم ، وتستطيع أنت ـ وأنت تتكلم عن التاريخ ـ أن تنوب عنهم فتعيد نشر ما قالوه وتردده مرة أخرى كما فعلت بالنسبة لمحمد عبدالسلام الزيات ، وفى هذه الحالة فإنك سوف تخضع لما قررته محكمة النقض من أنه:

«يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التى أذاعها الجانى منقولة عن الغير أو من إنشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التى تتضمن جريمة ونشرها يعتبر فى حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء، ولا يقبل من أحد للإفلات من المسئولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى، إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها أن يتحقق قبل إقدامه على النشر أن تلك الكتابة لا تنطوى على أية مخالفة للقانون».

«ونأتى بعد ذلك كله إلى محمد عبدالسلام الزيات، وأراك تقول إن هناك اتهاما بالتجسس حفظته النيابة العامة بعد التحقيق فيه، وأنا لم أسمع شيئا عن اتهام التجسس هنا وتحقيق النيابة فيه، وإنما الواقعة المعروضة أنه أفشى إلى السفير السوفيتى ما سمعه من الرئيس السادات، وإذا أردت أن تناقش الواقعة فلتناقشها عنصرا عنصرا، وأول العناصر من الذى أبلغ النيابة العامة بواقعة الإفشاء هذه لأن مثل هذا البلاغ هو الذى يحدد مجال التحقيق. والنقطة الثانية من هم الشهود الذين جاءوا إلى النيابة العامة فبرأوا ساحة الزيات

وشهدوا أنهم لازموه طوال شهور طويلة صبحا وظهرا ومساء، فى منزله وخارج منزله فلم يروه خلالها - فى الليل أو النهار - قد اتصل بالسفير السوفيتى أو اتصل السفير السوفيتى به. والنقطة الثالثة هل اقتنعت النيابة العامة بأقوال هؤلاء أم استدعت سواهم. والنقطة الرابعة : متى صدر قرارها بحفظ التحقيق. الخامسة : متى نشر هذا القرار فى الصحف».

«ومادمت تتكلم عن التاريخ فإنى أقول لك إن سواى من الناس عرضوا لتقييم محمد عبدالسلام الزيات، وأحيلك على سبيل المثال لمذكرات نشرها الأستاذ أمين شاكر وهو واحد من طليعة الضباط الأحرار، فقد كتب يقول فى مذكراته:

«لقد نجح السادات فى التخلص من هؤلاء، ولكنه لم ينجح فى اختيار البدلاء الذين جاء بهم ليحلوا محلهم، فاختار عددا من قليلى الكفاءة والخبرة، فاختار عبدالسلام الزيات المعروف بميوله الشيوعية ليشرف على التنظيم السياسى».

«وإذا أردت بعد ذلك كله أن تتكلم عن التاريخ فإنى أقول لك إنك لست أنت الذى يكتب التاريخ ، التاريخ قاض صارم لا يحابى أحدا قط، وكأنه فى جوهره قد تمثل بقول الحق تبارك وتعالى وهو يقول فى كتابه العزيز:

«ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ويقولون ياويلتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ووجدوا ما عملوا حاضرا ولا يظلم ربك أحدا».

«وليس أصدق من الرحمن قولا».

(٣٧)

وربما كان محمد عثمان إسماعيل بمثابة الشخصية الرابعة من شخصيات عصر السادات التى تحظى بالانتقاد الصريح الواضح فى نصوص أحمد بهاء الدين فى هذا الكتاب.

والشاهد أننا نجد بهاء الدين حريصا على أن يروى فى كتابه الذى بين أيدينا نقلا عن الدكتور أحمد كمال أبو المجد كيف كان السيد محمد عثمان إسماعيل هو العضو المتشدد فى اللجنة متخذاً من (شعار) تعليمات الرئيس دافعاً قوياً للأعضاء (الذين يعرفون صلته بالسادات) إلى القسوة فى معاملة الصحافة والصحفيين:

«وكنا قد علمنا تفاصيل ما دار فيما سمى «بلجنة النظام» فى الاتحاد الاشتراكى التى كانت ترسل لها الكشوف من الرئاسة لتصدر قرارات الطرد ، وكيف كانوا يتحدثون عن المطرودين ويقسمونهم إلى فصائل وأنواع سياسية وأخلاقية غريبة، حتى أنهم لم يجدوا ما ينسبونه إلى عدد كبير من الشبان الصحفيين الذين عملوا معى فى فترات مختلفة فاختلقوا لهم الاتهامات، كما روى لى عضو اللجنة الوزير الأسبق الدكتور أحمد كمال أبو المجد فيما بعد ، وكان قد بذل أقصى جهده داخل اللجنة لتقويم هذا الأسلوب لكن رئيس اللجنة محمد عثمان إسماعيل (محافظ أسيوط بعد ذلك ومن أقرب المقربين للسادات) كان ينهى كل جدل بأن هذه أوامر الرئيس شخصياً».

(٣٨)

ولا يخلو الأمر فى هذا الكتاب من أن يشيد أحمد بهاء الدين بعدد من رموز عصر السادات، وتأتى السيدة جيهان السادات فى مقدمة هؤلاء بالطبع، كذلك فإن من رجال السادات الذين يتحدث عنهم أحمد بهاء الدين بتقدير واحترام ممدوح سالم، وهو يتحدث عنه فى بداية كتابه بإعجاب وتقدير واضحين، وإن كان هذا لا يمنع بالطبع من أن يمسه ببعض التحفظات وأن ينسب هذه التحفظات إلى السادات نفسه على نحو ما نرى فى نهاية حديثه عن إحدى الأزمات حين يروى أن السادات قال له إن ممدوح سالم يحب أن يقوم بمثل هذا النوع من المهمات.. أو أن يبدى عجبه من تزايد نفوذه السياسى حين يروى عرضا أنه سلمه كل ملف العلاقات المصرية ـ الليبية.

وعلى كلٍ، فهذه هى فقرات إشادة أحمد بهاء الدين بممدوح سالم:

«وإننى لأذكر كل لقاءاتى بالسيد ممدوح سالم فى مكتبه كوزير للداخلية أو كرئيس للوزراء بكل خير».

«فهو رجل شديد التهذيب، هادئ الأعصاب محيط بأى قضية حدثته فيها ومستعد لمناقشتها أيا كان رأيه».

«وأنا أحيانا أحكم على كثير من الوزراء والمسئولين من «جو» مكاتبهم فهناك وزير تذهب إليه فتجد غرف سكرتاريته تعج وتضج بالناس، أو موظفيها فى حالة ذعر واستنفار فإذا دخلت على الوزير وجدت مكتبه مغطى بالأوراق والدوسيهات ، ولا تعرف أن تدير معه حديثا من كثرة التليفونات والداخلين للحصول على توقيعات إلخ».

«السيد ممدوح سالم على العكس تماماً، تذهب إليه وأنت تعرف طبعاً مسئولياته الثقيلة والكثيرة سواء كوزير للداخلية أو كرئيس للوزارة فى ظروف قلقة ومضطربة ، فتدخل إليه فى الموعد المحدد لك بالضبط بدون دقيقة تقديم أو تأخير، وتجد الهدوء هو السائد وتجلس إليه بالساعة أو بالساعات وهو متفرغ لك وكأنه ليس هناك ما يشغله، ونادراً ما يقاطعه تليفون أو موظف!».

«وقد لاحظ هذه الملاحظة ذاتها المرحوم الأستاذ الدكتور على الجريتلى ! فقد عرض عليه أن يكون نائباً لرئيس الوزراء لقطاع الاقتصاد...وزار السيد ممدوح سالم ثلاثة أيام متتالية للحديث مطولا فى هذا الموضوع الذى انتهى باعتذار الدكتور على الجريتلى عن عدم قبول المنصب ، لأنه كما قال لى «فهم أن الحكم لن يغير أسلوبه، وأن قرارات الرئيس أنور السادات السياسية سوف تعلو على أى قرار اقتصادى».

«وكانت مقابلات الدكتور على الجريتلى للسيد ممدوح سالم فى الأيام الثلاثة السابقة على إجراء الانتخابات العامة ! أى فى قمة مشغولية رئيس الوزراء بحدث جسيم، ولكنه كان مندهشاً بهذا الهدوء وقلة المقاطعات ... وقد ترك السيد ممدوح سالم رئاسة الوزراء دون أن يعلق بسمعته المالية فى تلك الظروف ولا حتى مجرد شائعة».

وننتقل مع أحمد بهاء الدين إلى واقعة مقابلته للسيد ممدوح سالم كوزير للداخلية حين نقل بعض الصحفيين من عملهم فى أوائل السبعينيات فيقول :

« ذهبت إلى السيد ممدوح سالم وقلت له بما سمعناه وأبلغته أننا قررنا ألا يعود أحد منا إلى العمل إلا إذا عاد الجميع، وأن الذين يفكرون فى إعادتهم من "الكبار" ليس لديهم أى مشكلة ، فالدكتور لويس عوض مثلاً تلقى ثلاثة عروض من ثلاث جامعات أمريكية للتدريس فيها . وأنا وبعض زملائى انهالت علينا العروض للعمل فى الصحافة العربية من المحيط إلى الخليج... ولذلك فنحن نرى أن المشكلة هى مشكلة الشباب الذين لم تتح لهم الفرصة بعد ليصنعوا سمعة كبيرة يستحقونها جميعاً فهم الأولى بالعودة، ولا داعى لصدور قرار بإعادة البعض منا مما سيضطرنا إلى الرفض وتزداد المشكلة تعقيداً وتوتراً».

«ولا أنسى أنه فى غمرة هذا الحديث قال لى السيد ممدوح سالم ما معناه : إن التقارير التى تتلقاها أجهزة الأمن ضد الصحفيين يكتبها صحفيون منكم».

«وقلت له : هذا طبيعى، فأدق التقارير عن الطلبة لا بد أن يكتبها طلبة ، وهكذا الشأن فى كل مجال ونحن نعرف الصحفيين الذين يحترفون كتابة التقارير السرية لأجهزة الأمن

ضد زملائهم، ولكنكم لو تحريتم عنهم قبل أن تأخذوا بكلامهم لعرفتم أنهم من أردأ نوعيات الصحفيين الفاشلين المملوءة قلوبهم بالضغينة ضد كل صحفى ناجح».

«ورد على السيد ممدوح سالم ردا لا أنساه لطرافته وصدقه معا، ولعلى مضيت فى هذا الاستطراد لكى أذكر هذا الرد بالتحديد: فقد قال لى على الفور : طبعاً ونحن نعرف ذلك، ولكن هل تتوقع من صحفى مستقيم حسن الأخلاق ، ابن ناس، وناجح فى عمله ، أن يكتب تقارير للمباحث نظير أجر؟ هات لى عشرة من هؤلاء ولو كانوا متخرجين من أكسفورد يرضون أن يكتبوا تقارير للمباحث وسوف تستغنى المباحث فوراً عن النوعية التى تكتب التقارير عادة... وأغرقنا فى ضحك طويل!».

(٣٩)

ونأتى الآن إلى الفقرات الكثيرة التى حفل بها هذا الكتاب عن السيدة جيهان السادات، ومن الجدير بالذكر أن نصف الفصل الأخير من هذا الكتاب مخصص بالكامل للثناء على هذه السيدة ، وقد بدأه أحمد بهاء الدين بداية استئنافية (على حد تعبير النحاة) ولم يربطه بالفقرات التى قبله ، كما بدأه بحديث مباشر على خلاف عادته فى البدء بحديث غير مباشر، وأظن القراء يعرفون مدى الصداقة بين السيدة جيهان السادات وبين أحمد بهاء الدين وزوجته منذ عهد الرئيس جمال عبدالناصر، وسنقرأ فى فقرات تالية تصويراً لحدود هذه الصداقة ومداها.

❑

لكننا سنبدأ بأن نشير إلى أن قطاعاً كبيراً من الشعب المصرى كان يرى عكس آراء أحمد بهاء الدين على طول الخط ، وأن هذا القطاع كان يرتاح للسادات إلا فى جزئية نشاط السيدة جيهان السادات، ولست من هؤلاء بالطبع ، ولكنى أشير هنا إلى جسارة أحمد بهاء الدين فيما يتعلق بهذا الموقف المناقض لشعور قطاع شعبى كبير، وهو ما يحسب له ، ولكن يبدو من ترتيب فصول الكتاب وتأخير هذا الحديث إلى نهاية الكتاب، أن بهاء الدين كان حريصاً فى هذا التناول على إمساك العصا لا من الوسط فقط ولكن من الطرفين أيضاً على نحو ما وصفنا سلوكه أكثر من مرة.

ومن المهم أن نذكر أن بارقة مهمة فى الحديث بإعجاب عن السيدة جيهان السادات قد

ظهرت فى بداية الكتاب حين روى أحمد بهاء الدين قصة لقائه الأول بالسادات بعد حرب أكتوبر فإذا هو يبدؤها بالحديث عن السيدة جيهان السادات ويقول:

«السيدة جيهان السادات شخصية لا تتكرر مهما ثار حولها من جدل ، فهى قادرة على أن توقع أى شخص يتصل بها تحت تأثيرها الطاغى، وهى ـ كما عرفتها قبل ذلك وبعد ذلك ـ كانت تفضل دائماً أن تؤلف القلوب حول زوجها، وأن تهدئ من خصوماته وطبيعته المتقلبة بين الهدوء الطويل والغضب المثير. فاستبشرت خيراً وجلسنا وأخذت تسألنى عن زوجتى وأبنائى فى ألفة طوت بها من الناحية الشخصية سنوات القطيعة فى دقائق ، قبل أن يأتى أنور السادات ، ويحيى فى ود وبشاشة وتحفظ فى الوقت نفسه، وتبينت أنه يريد أن يكون حديثنا جاداً فقال لها: أحمد سوف يتغدى معنا، عليك إكرامه بعد هذه الغيبة، فتركتنا وانصرفت».

....

وبعد صفحتين اثنتين فى صفحة ٣٧ يقول:

«والسيدة جيهان لديها ضعف نحو الطعام الجيد، تستسلم له أحياناً وتقاومه فى أغلب الأحيان ، حتى لا يزيد وزنها ، وحتى تحتفظ بطاقتها وحيويتها الشديدتين».

«وانصرفت من هذا اللقاء فى «كنج مريوط» معتبراً أن صلحا آخر، أو هدنة أخرى قد عقدت».

أما نصف الفصل الأخير الذى خصصه للثناء الجميل وللحديث الودى عن السيدة جيهان السادات فيبدؤه بقوله:

«إننى أعرف تماماً كل ما يوجه إلى السيدة جيهان السادات من اتهامات، سواء كانت اتهامات مالية أو اتهامات بالتدخل فى شئون الحكم».

«أستطيع أن أقول إننى شخصياً لست مؤهلا لمعرفة مدى نصيب هذه الاتهامات من الصحة، وهذا الكتاب لا أعتمد فيه على أية معلومات أعرفها، ولكننى ألتزم فيه برواية احتكاكى الشخصى مع الآخرين بما يحمل الالتزام بالشهادة لا بالتحرى والتحليل، وبالتالى ما أستطيع أن أتحدث عنه هو الجانب الخاص بمعرفتى الشخصية بها.. وهو أيضاً استمرار لمنطق كتابة هذه الصفحات الذى ذكرته فى المقدمة ، وهو الالتزام بألا أسجل على أحد إلا ما رأيته بعينى أو سمعته بأذنى فقط لا غير ، تاركاً لغيرى مهمة الغوص إلى ما وراء ذلك».

على هـذا النحو المتـنصل من كل مـا كان بهاء الدين يـفخر به فى كـتاباته من الـتحرى والتحليل يبدأ صاحـب هذه المذكرات مرافعته وكأنه ينسفها من قبل أن يبدأها ثم يقول :

«وبهذا المعنى.. فإننى قد وجدت شخصية الـسيدة جيهان السادات فى الاتصال المباشر بها شخصية غير عادية بكل المعايير».

« ولا أعرف رجلاً أو امرأة من أبسط الناس إلى أكبرهـم علماً أو ثقافة أو مركزاً ، عرفها عن كثب وتعامل معها إلا ووقع تحت تأثيرها الطاغى».

«فهى ليسـت سيدة جميلة وخارقة الذكـاء فحسب ، وهى ليست ذات قدرة فـائقة على أن تضبط أعـصابها أو فلنقـل أكثر من ذلك ، أن تضبـط أعصابها فى كل مـوقف ومع كل شخص على درجة الحـرارة المطلوبة بالضبط، وبشكـل تلقائى تماماً لا يبدو عليـها أنها تبذل فيه أى مجهود ، ولـكنها تـتميز أيـضاً بذلك المـزيج من الصـفات السابـقة وغيرهـا الذى تستطيع أن تكسب به الناس بسهولة فائقة لا تقاوم».

ويروى أحمـد بهاء الدين أن الصـداقة بدأت بين السيـدة جيهان السادات وبـين زوجته وهو يتحدث عن جمعها بين مزاجين مختلفين، كما يتحدث عن قدراتها كذلك على تحمل وتقبل الأذواق المختلفة:

«وقد كـانت الصداقـة فى البـداية بينـها وبين زوجـتى، وكانـت لا تزال زوجة لرئـيس مجلس الشعب ـ يقصد الأمة ـ أو لنائب رئيس الجمهورية، وهى تجمع فى تكوينها مزاجين معاً.. فهى كـما تهوى الأبهة والفخـامة فى أعظم صورها، فإنـها تهوى بالدرجة نفـسها ما نسميه بـالأمزجة الشعبية الـصميمة.. تهوى أثمن الـفراء والمجوهرات كما تهوى الـطعمية والفول المدمس».

«وليس هـذا مجازاً، فقد كانـت قبل رئاسة الجـمهورية وكونـها السيدة المرموقة زوجة الرجل المرموق ، تمر على زوجـتى مثلاً كى تأخذها إلى محل ساندوتشـات الطعمية الجديد الذى سمـعت عنه ، ثم إلـى محل عصيـر القصب المفضل لديها فـى شارع سليمـان باشا (طلعت حرب)».

«وكمـا كانت تـواظب على سـماع أم كلـثوم ، كانـت تصمـم على أن تأتـى معنا إلى السرادق الشـعبى المفتوح مـجاناً للجمـهور فى ميدان سيـدنا الحسين خلال شهـر رمضان، سرادق فنان الشعـب الكبير زكريا الحجاوى ، تنحـشر بيننا فى مقاعد السرادق البائسة وسط آلاف، فيهم الرجـال والنساء العاديون ، وفيهم الـسابلة وغوغاء الحوارى القريـبة.. بكل ما يصدر عـنهم فى السـرادق المجانى، لتستـمع إلى «خضرة» وفـرق الإنشاد الريفـية.. وقدرة

زكريا الحجاوى الفذة على محاولة ترويض هذه الآلاف التى يصعب إقناعها بالتزام الحد الأدنى من آداب السلوك وعدم الضجيج وتجنب الكلام البذىء فى سرادق مفتوح الدخول فيه بالمجان».

❑

ثم يروى أحمد بهاء الدين - فى غموض - أن العلاقة بين الأسرتين قد شابها الانقطاع عقب تولى السادات الرئاسة:

«ولكن هذا النوع من العلاقة انقطع بالطبع بعد أن أصبح عليها مواجهة اعتبارات وضعها الجديد كزوجة رئيس الجمهورية، وإن كان قد بقى ملازماً لها على الدوام هذا الامتزاج الغريب بين الذوق المصرى الصميم والذوق الغربى الصميم ، وإن كان الإعلام الغربى منذ زيارة السادات للقدس قد سلط عليها أضواء الغرب بشكل شحب معه الجانب الشعبى منها أمام الجانب الأرستقراطى المستغرب ، وقد كان هذا فى حد ذاته من الحواجز الهامة التى قامت بينها وبين الجماهير العادية فى مصر».

ويتحدث أحمد بهاء الدين بإعزاز وتقدير عن الاهتمامات العامة المبكرة للسيدة جيهان السادات وعملها فى صمت وبدون أى دعاية فيقول :

«وغرامها بالخدمة العامة سابق فى الواقع على تولى زوجها منصب الرئاسة».

«وإننى لأذكر بوضوح الأيام التالية مباشرة لهزيمة ١٩٦٧ عندما مرت أسابيع والبلد شذر مذر والسلطة العليا مشغولة بأولويات بالغة الخطورة فى تلك الأيام.. وبدون أية دعاية عن هذا الموضوع الذى أظن أنه بقى مجهولاً حتى كتابة هذه السطور فاجأت زوجتى بالاتصال بها يوماً وقالت إنها سمعت كغيرها قصص المدنيين المصريين الهائمين على وجوههم فى سيناء بعد الاحتلال الإسرائيلى والذين يصلون إلى حافة القناة يكادون يموتون من الإعياء والعطش أو الجراح الخطيرة، وتعسف الجنود الإسرائيليين على حافة القناة معهم ، وعدم وجود من يستقبلهم على الضفة الغربية للقناة».

«وقالت إنها جندت عدداً قليلا من السيارات واتفقت مع سيدات جمعية الهلال الأحمر للذهاب فجر كل يوم إلى القناة لمحاولة تسلم من يمكنهن تسلمه من العائدين ونقلهم فوراً إلى المستشفيات فى القاهرة مستخدمة فى ذلك نفوذها بالطبع لتسهيل الإجراءات والإسراع بها».

«وبالفعل.. ولأيام طويلة كانت زوجتى تعود آخر اليوم غاية فى الإعياء والإجهاد ليس من الجهد البدنى غير العادى فحسب، ولكن من الإرهاق المعنوى والعصبى».

«كانت ـ أى زوجته ـ تروى لى صوراً لا تحتمل عن حالة العائدين سائرين بالجوع والعطش والدماء النازفة فى فيافى سيناء، وكان أكثر إيلاماً من ذلك تعنت الجنود الإسرائيليين على الضفة الأخرى من القناة فى السماح لهم بالعبور مع أنهم كانوا لا يريدونهم ولكن يصيحون عبر القناة إنهم ـ فى عز الحر ـ لن يسلموهم إلا إذا أرسلت إليهم كمية من البطيخ أو كذا صندوق من البيرة ! وعشرات من هذه الاستفزازات، وكان على جيهان السادات وسيدات الهلال تحمل هذا كله لتسلم العائدين».

❑

ويواصل أحمد بهاء الدين الإشادة بمجهودات السيدة جيهان السادات منذ عصر الرئيس جمال عبد الناصر ويقول:

«وبعد ذلك نقلت جهودها إلى مستشفيات القاهرة التى امتلأت بالجرحى، وكانت أيضاً تصحب زوجتى وسيدات الهلال الأحمر فى مرورها على عنابر الجرحى واستخدام نفوذها فى تحسين خدمتهم وتجميع شكاواهم ورسائلهم لأهلهم وتكتب بيدها رسائل من تمنعه جراحه من الكتابة فى صبر لا مثيل له».

ويصل بهاء الدين فى تقرير مدى صلابة جيهان السادات إلى أن يروى قصة انهيار زوجته فى أثناء مشاركتها فى الجهد الإنسانى الذى كانت تقوده السيدة جيهان السادات:

«عادت زوجتى يوماً وقالت لى إنها أبلغت السيدة جيهان أنها عاجزة عن مواصلة المجهود معها.. لماذا ؟ قالت لى : إنها دخلت معها صباح اليوم لأول مرة عنبر الذين ضربهم الإسرائيليون بقنابل النابالم الحارقة ، فلم تر إلا أجساماً ملفوفة كلها بطبقات من الشاش الأبيض ما عدا فتحتين للعينين وفتحتين للأنف والفم.. ولم يكن هذا كل ما فى الأمر بل كانت الرائحة داخل العنبر لا تحتمل: رائحة اللحم البشرى المحترق المحبوس فى العنبر المغلق!! ومضت زوجتى معها متنقلة بين أسرةٍ العنبر ، وبعد نصف ساعة أغمى على زوجتى من هذا كله.. وحملها الأطباء إلى خارج العنبر حيث أسعفوها.. وأفاقت وقررت الجلوس فى انتظار السيدة جيهان التى لم تخرج إلا بعد ساعات فى غاية القوة والصلابة».

(٤٠)

ويقفز أحمد بهاء الدين من الحديث عن مشاركات السيدة جيهان السادات فى الجوانب الإنسانية، ليتحدث عن رأيه فى انتظام جيهان السادات فى الدراسة العليا فى الجامعة :

«وأذكر فى هذا المجال يوم تقرر أن تذاع فى التليفزيون مناقشة رسالة الماجستير التى قدمتها فى كلية الآداب بجامعة القاهرة، وكنت يومها مدعواً إلى العشاء لدى أصدقاء من أبناء الطبقة الأرستقراطية الراقية».

«وفوجئت بأنه حتى هذه الطبقة التى رحبت أول الأمر بما تجلت به جيهان السادات على الناس من جو أرستقراطى شبه ملكى.. قد انقلبت عليها بدورها، وصممت يومها على أن أدخل بمفردى إلى غرفة نوم أصحاب البيت لرؤية المناقشة كاملة».

«وقد فعلت، وبقى أهل البيت وسائر المدعوين فى الخارج رافضين رؤية هذه المناقشة ثائرين على هذا التمييز التليفزيونى لها، فمنذ متى يذيع التليفزيون مناقشة رسالة ماجستير؟ وكان هذا فى الواقع رأى كل الناس من كل الفئات».

وبعد أن يضخم صاحب هذه المذكرات من حجم المعارضة إلى هذا الحد الذى روى به القصة، يحرص على أن يظهر نفسه ملماً بما لم يلم به الناس ومقدراً لما لم يقدره الناس :

«ولكننى كنت أعرف أولاً من زياراتى لحجرة مكتبها الصغيرة فى بيت الجيزة أنها بذلت مجهوداً حقيقياً فى الرسالة، وكنت أرى فى طلبها لعدد من أكبر الأساتذة أن يأتوا إليها ويعطوها محاضرات خاصة فى هذا الموضوع.. شيئاً لا يقلل من جهدها.. كنت أقول فى مناقشة حامية مع الناس: إن مشهد سيدة تملك كل شىء من مال وجمال وشهرة وسلطة.. تحاول أن تحصل على لقب علمى لن يقدم ولن يؤخر شيئاً فى حياتها.. هو أكبر دعاية لأن طلب المعرفة والعلم شىء له قيمته ويستحق التعب من أجله فى مرحلة انهارت فيها كل هذه القيم وصارت المادة بأى طريقة هى القيمة الوحيدة التى يعرفها المجتمع الظاهر على السطح».

❑

هكذا نرى أحمد بهاء الدين وقد تأثر تماما بجلسة صالون ، وظن أن الشعب كله [من كل الفئات على حد تعبيره] كان ثائراً على هذا الوضع ، مع أن شعبنا العظيم أكبر بكثير من أن يشغل نفسه بهذه الأمور الوقتية التى تأخذ وقتها وتمضى دون أى قلق.

ومن حسن الحظ أن شعبنا العظيم لا يزال على هذا الخلق المتميز الذكى فإن أحداً من الذين حصلوا على ورقات الدكتوراه فى الآونة الأخيرة لم يستطع أن يقنع الشعب بهذه الورقة، والشعب يبتسم فى هدوء لأنه يعرف أن هذه خطوات من أجل الوجاهة لا أكثر ولا أقل ، بل إن الشعب الذكى بمختلف طبقاته لا يشغل باله بالجوائز الكبرى حين تعطى من باب المجاملة، ولا بأمثال هذا كله.

وظنى أن دفاع بـهاء الدين عن موقـف السيدة جيهان هـذا لا يخص أحداً غيرهـما هما الاثنين، وربما لا يخص إلا المحامى الذى هو أحمد بهاء الدين نفسه فحسب.

(٤١)

ويعود أحمد بهاء الدين للحديث عن السيـدة جيهان السادات فى فترة سابقة هى بداية عهد السادات :

«وكنت أعرف مـن مظاهر جهدها وحـبها الهائل للـتفوق والنجاح والبـروز أنها ما أن أصبحـت زوجة لرئيس الجـمهورية حتـى سألت واستـشارت ثم طلبـت من أكبر خبـرائنا المتـخصصـين أن يعطـوها فـى بيتـها محـاضرات خاصـة فى: التـاريخ المـصرى ـ التـاريخ الإسلامى والعربى ـ المـوسيقى العالمية وغيرها.. وسـمعت منها مرة تعليقـاً على هذا الجهد أنها إذ تتطلع لمقابلة أكبر الشخصيات العالمية، فقد رأت أنها يجب أن تكون مهيأة للحديث فى مثل هذه الموضوعات علىٰ مستوى لائق من المعرفة».

❑

ويحرص أحمد بهاء الدين على أن يروى ـ موثقاً ـ اعتزاز السيدة جيهان السادات برأيه فيها وفى إنجازها العلمى الأكاديمى :

«كانت قصة الماجستير خلال فترة القطيعة التامة بينى وبين الرئيس السادات ، وقد أدلت بعد ذلـك بحديث للـصحفى الأسـتـاذ نشأت التغلـبى فى مجلـة الحوادث كان من عنـاوينه عنوان يقـول: إن أحمد بهاء الدين الكـاتب الذى لا ينافق قد أرسـل لى رسالة يهنئنـى فيها على الماجـستير، وذلك ردا على سـؤال طرح عليها عـن اعتراض الناس على هـذه الرسالة وإذاعتهـا. وكان لهذا الحديـث رد فعل طريف فى المـعسكرين: مـعسكر خصـوم السادات السياسـيين أغضبهم منى أن أكـتب رسالة لزوجته أهـنئها، ومعسكر رجـال السادات سواء منهم الحلفاء أو الأذناب أزعجهم أن تسمى السيدة جـيهان السادات كاتباً ممنوعاً من الكتابة فى مصر بأنه «لا يـنافق»، مما يعنى بمفهوم المخالـفة وصفا غير مباشر للـذين دبجوا المقالات فى مدح الرسالة بأنهم منافقون».

❑

ويبـدو أحمد بـهاء الديـن كما لـو كان يعـترف بأنـه هنأ الـسيدة جـيهان عـلى نوالـها

الماجستير، وأن يذكر أن هذا قد تم فى إطار رسالة من جزءين، كان الجزء الثانى منها محاولة لإنصاف أحد أساتذتها :

«والحقيقة أننى أرسلت لها بالفعل رسالة قصيرة مع بضعة سطور: هنأتها فى أولها على الرسالة وذكرت المعنى السابق الذى أشرت إليه ، وفى الجزء الثانى من الرسالة حدثتها عن ظلم أكاديمى مجحف وقاس على أحد من نوهت هى بهم فى مناقشة الرسالة كأهم أساتذتها الأجلاء.. وممن لا يعرفون التقرب إلى السلطة، وبالتالى فهو مغبون فى كل عهد وكان ممنوعاً مثلى من الكتابة وسألتها أن تحاول أن تفعل شيئاً فى هذا المجال، ولا أحب أن أذكر هنا اسم هذا الأستاذ الكبير لأننى لم أستشره فى ذلك، ولأننى عندما رويت له ما فعلت بعد ذلك بسنوات غضب منى غضباً شديداً».

ثم يعترف أحمد بهاء الدين فى عبارة قصيرة بمجمل آراء بعض الناس فى بعض تصرفات السيدة جيهان السادات مردفاً بأن السادات نفسه لم يكن يرضى عن بعض قراراتها :

«ولكن الناس كانوا يعادون ما يلمحونه فيها ـ وهو صحيح ـ من طموح لا يعرف الحدود.. وقد كانت لها أحياناً قراراتها الجريئة التى لا ترضى السادات».

(٤٢)

ويحرص أحمد بهاء الدين أيضا على أن يتناول علاقة الزوجين بالتقييم ، وهو يرى أن حب السيدة جيهان السادات لزوجها كان يفوق كل حد:

«كل من رأى وعرف جيهان السادات ـ قبل وبعد الرئاسة ـ لا يمكن أن يخطئه الشعور أنها كانت تحب زوجها حباً شديداً غير عادى، وأنه كان يبادلها نفس هذا الشعور، وإن كان أكثر تحفظاً فى إظهاره ، ولا أنسى أننا ـ قبل الرئاسة ـ كنا فى جلسة أصدقاء صغيرة وكانت هى موجودة بدونه ، وأحست بفطرتها الخارقة أن بعض ما قيل فيه نوع من المزاح حول إحدى عاداته، وقالت ببساطة شديدة كلمة لا أنساها: «دائماً أقول لنفسى ياريت كل الناس يشوفوه بعينى!!».

«وهى جملة أرددها حتى الآن على مسامع كثير من الزوجات!».

ومن هذه المقدمة يتطرق أحمد بهاء الدين بـدهاء ليقرر أن نفوذ جيهـان السادات على زوجها كان كبيراً :

«ولاشك أن نفوذها عليـه كان قوياً، وهو ما لا يقبله الناس فى بـلادنا من الرجل العام، وفى مناقـشة فى أمريكا قـلت لبعض الأمريـكيين: أنتم تنـشرون فى صحفكـم أن كارتر له جلسة أسبوعية مع زوجته روزالين ، يشرح لها فيها سيـاساته وتناقشه فيها ويستشيرها فيما سوف يتخذه من قرارات، وهذا يضاف إلى رصيـد الرئيس أمام الناس تحت عنوان «الأسرة الأمريكية السعيدة»، لذلك فإن زوجة المرشح للـرئاسة تصحبه فى كل مكان واجتماع ولها دور كبير فى نجاحه أو سقوطه، لكن هذا وضع أمريـكى محض فهو حتى ليس غربيا.. ففى أوروبا يعتـبر نفوذ زوجة الرجل الـعام عليه نقطة ضـده وليست له، ونفس الأمـر فى بلادنا بشكل أكثر تـشدداً.. ولكنكم تضللون الاثنـين.. إذ تظنون أن انتماءهم إلى تقـليد أمريكى يرفع أسهمهما فى مصر والعكس تماماً هو الصحيح».

❑

لكن أحمـد بهاء الدين يفـاجئنا بفقـرة يبدو حريصا عـلى مضمونهـا بأكثر مما يحـتمل المضمون ، وهو أن عثمان أحمد عثمان انتزع جزءا كبيرا من نفوذها على السادات:

«وقد بقى نفوذها على السادات طاغيا، حتى انتزع منها عثمان أحمد عثمان جزءا كبيرا من هذا النفوذ ، وصار الرئيس يقضى من الأوقات فى شتى الاستراحات مع عثمان أكثر مما يقضى فى بيته معها، وتضاءلت سمعة نفـوذها إلى جانب تنامى سمعة نفـوذ عثمان أحمد عثمان، الأمر الذى جعلها رغم المصاهرة بينهما تكرهه إلى حد كبير».

❑

وعلى عادة أحمـد بهاء الدين فإنه ينسب بـعض الانتقادات الموجهة إلى السـيدة جيهان إلى شخص معـنوى فضفاض هو الرأى العـام المصرى، وفى هذا تزيد وبعـد عن الإنصاف وعن الحقـيقة بلا شـك ولو أنه أراد الانصـاف لاتسق فى روايـته مع المكـان الذى روى أنه أبدى فيه دفـاعه عن السيدة جيـهان السادات ، وهو أحد الصـالونات المختلفة. لـكن بهاء الدين يقدم بهذا المـنطق المضطرب لما يعتبره فهـما جيدا منه ودفاعا نبيلا يقـوم به عن السيدة التى تتعرض لهذا الانتقاد القاسى (!!) :

«وقد بلغ من تصاعد عداء الرأى العام المصرى لهـا بسبب ما شاع بينه من نفوذ سياسى لها، ومن تبنى «عادات أمريكية»، أننى أذكر أننى كنت فى لندن ثانى يوم اغتيال السـادات..

وكنا نتابع على التليفزيـون كل ما تلى ذلك من أحداث ومـن بينها ظهورها فـى أثناء دفنه صامدة مـتماسكة إلـى آخر حدود ، ثم الـزيارة الشهيـرة التى قام بهـا الرؤساء الأمريـكيون الثلاثـة : نيكسون وفورد وكـارتر لها، وشاهـدنا المقابلـة على التليـفزيون قد بدت فـى قمة ثباتها وحسن هندامها بل وأناقتها».

«وصاح الجالسون والجـالسات معنا وكلهم من المـصريين المتفرنجين الذين يـعيشون فى لندن: انظروا ! حتى الحزن لا يبدو عليها، وهندامها كامل، وشعرها كأنه خارج لتوه من بين يدى الكوافير! وزوجها مقتول منذ يومين فقط».

«وقلت لهم: هل إذا ظهرت جـاكلين كيندى بعد مقتل زوجها فى هـذا الثبات والهندام انطـلقنا نـشيد بـهؤلاء الأمريكـان، فإذا فعـلت سيـدة مصرية ذلـك أخذناه عـليها ؟ إنـنى بالعكس، أحييها على هذا الثبات».

(٤٣)

ثم يروى أحمد بهاء الـدين قصة لقائه بالسيدة جيهـان السادات لأداء واجب العزاء فى زوجها العظيم الرئـيس أنور السادات ، وهو حريص على أن يبدى تعاطـفه التام مع السيدة جيهان السادات، سواء فى حزنها أو فى تغلبها على هذا الحزن :

«... وبعد اغتيال السادات بأسبوعين جئت مـن لندن إلى القاهرة وعلمت من صديقات السيدة جيهان المقربـات أن الصورة القوية المتماسكة التى يراها النـاس هى نصف الحقيقة.. أما نصفهـا الآخر فهو أنها فى حالة انهيار وحزن هائل أغلب الوقـت.. وأقرب صـديقاتها إليها لا يرينها ويكتفين بترك سؤالهن عنها لدى سكرتيرها أحمد فوزى فى ذلك الوقت».

«وكل فترة من الزمن، عندما تضطر لمقابـلة وفد أجنبى من أعضاء الكونجرس الأمريكى مثلا أو مـن وزراء أجانب زائرين، تـستجمع أطراف إرادتـها وتظهر فـى أحسن مظهـر لها وتستقبل الزوار الرسميين وتستكمل اليوم باستدعاء بعض صديقاتها فقط لا غير».

«واتصلت بسكرتيرها أحمد فوزى وتركت له خبراً أننى أود زيارتها بضع دقائق لتقديم واجب العزاء.. قاصداً بذلك فى الواقع مجرد تسجيل واجب العزاء».

«ولكـن لم يـمض يومان حـتى اتـصل بى سـكرتيـرها أحـمد فوزى وحـدد لى مـوعداً لزيارتها.. وبيت السادات فى الجيزة صغير من الداخل بعكس ما يبدو من الخارج ، وكانت

حجراته بالفعل ممتلئة.. كل حجرة منها فيها وفد من دولة ما، ولابد أن طلبى صادف يوماً من أيام تهيئتها لمواجهة هذه الواجبات».

«وحين أدخلتنى السيدة قدرية صادق إلى الصالون الذى كانت جالسة فيه.. كانت هى جيهان السادات كما عهدتها دائماً فى قوة حضورها وحتى الابتسامة.. الشاحبة هذه المرة.. باستثناء الفستان الأسود والنظارة السوداء الكبيرة التى تغطى عينيها تماماً، وجاءت بعدى السيدة صفية المهندس، وجلست فترة ثم انصرفت».

«ولم أذكر كلمة عزاء واحدة لأننى أجده عادة فى هذه المناسبات المرة سخيفاً ومفروغاً منه.. بل فتحت على الفور موضوعات عدة للكلام العادى بدلاً من الحديث عن الأحزان المرفرفة فى فضاء الحجرة، ولا مجال هنا للإطالة عن هذه الأحاديث التى استطالت فعلاً وسكرتيرتها السيدة قدرية تأتى من حين لآخر تذكرها بمواعيدها الأخرى.. فقد جرّنا الحديث إلى ما سوف يواجهها فى الأيام المقبلة.. وقد روت لى بالتفصيل قصة يوم الاغتيال المشهود.. من المنصة إلى المستشفى إلى قول الأطباء لها: الله يرحمه».

ويتطرق أحمد بهاء الدين فى براعة إلى الموضع الذى يراه فى غاية الأهمية، وهو أنه أشار عليها بالابتعاد عن الجامعة لبعض الوقت اتقاء للمشاعر الغاضبة، وهو فى ذات الوقت حريص على أن يبرز روايتها التى تروى فيها أنها حاولت قدر طاقتها مع السادات حتى تتجنب فصل الأساتذة الأربعة الذين فصلوا من قسم اللغة العربية. ومن المذهل أن أحمد بهاء الدين يصفهم بأنهم «زملاؤها»، بينما هم فى الواقع أساتذتها:

«ولكننى قد أحب أن أسجل واقعة ترسم صورة لهذه السيدة التى كانت ومازالت محل فضول وحب استطلاع الناس أعداء وأصدقاء».

«دق التليفون فى أثناء وجودى ، وحمله إليها أحد الموظفين كان واضحاً من ردودها أنها تتحدث إلى شخص من أقارب العائلة الحميمين.. وفى أحد ردودها على محدثها اعترفت بأنها طبعاً تقاوم آلامها بصعوبة خصوصاً فى تهدئة خواطر بناتها.. ولكنها تتصور أنها حين تعود إلى التدريس بعد إجازة الأسبوعين التى طلبتها من الجامعة سوف يشغلها التدريس والذهاب إلى الجامعة ولو جزئياً عن همومها».

«وبعد أن وضعت سماعة التليفون قلت لها: نحن جميعاً نعرف قوة إرادتك غير العادية.. ونعرف بصراحة ميلك الطبيعى إلى التحدى.. ولكنى أعتقد أن ذهابك للتدريس فى الجامعة بعد أسبوعين من اغتيال الرئيس الراحل مبالغة شديدة منك.. إننى أسألك ماذا تريدين أن تثبتى لنفسك أو للناس بالضبط؟».

«وقالت لى: لا أريد أن أثبت شيئاً.. وأنا فقط أقصد ما أقول من أن انشغالى بشىء هو مهربى الوحيد لأنك تعرف أننى لا أستطيع البقاء فى البيت هكذا دون شىء يشغلنى، وسألتها: ألا تخافين من الذهاب إلى الجامعة فى هذه الظروف؟».

«قالت: لا أعتقد أن هناك خطراً على حياتى داخل الجامعة.. ثم إننى لا أريد أن يقال إننى كنت أدرس وأكتب الماجستير ثم الدكتوراه مادمت كنت زوجة لرئيس الجمهورية، فلما تغير الوضع قررت إنهاء التمثيلية».

«وقلت لها: أولاً إن أى زوج مصرى يقتل لا تذهب زوجته إلى العمل بعد أسبوعين! هذا غير مقبول لدى مجموع شعبنا.. وقد كانت كثير من مشاكلك مع الرأى العام سببها تصرفات تعجب الناس فى أمريكا ولكنها لا تعجبنا فى مصر.. ثم إننى أعرف أن حياتك غير مهددة.. ولكن جو الجامعة شديد العداء فى الوقت الحاضر للرئيس الراحل ، وذهابك قد يعرضك ولو لسماع كلمة من طالب لا داعى لسماعها».

«لماذا تقول إن جو الجامعة معاد لهذه الدرجة؟».

«أنسيت أن من آخر قرارات الرئيس فصل عدد كبير من أساتذة جامعة القاهرة ؟ خصوصاً فصل الأساتذة الأربعة زملائك فى قسم اللغة العربية بالذات؟ ورغم أننى واثق من أن ما يقال غير صحيح.. فإن كلية الآداب تردد أن مناقشاتك معهم وترتيبك لمقابلة بينهم وبين الرئيس الراحل وكلامهم الصريح الذى لم يعجبه كان السبب فى وضعهم فى قوائم المفصولين.. رغم أنك تعرفينهم جيداً وتعرفين أنهم مصريون وطنيون وليست لهم أى انتماءات أو نشاطات سياسية».

«وردت جيهان السادات بسرعة: أنت تعرف قصة هؤلاء الأربعة معى والله العظيم وأقسم بحياة بناتى وابنى، إن المرة الوحيدة التى بكيت فيها فى حياتى أمام أنور السادات وأنا أطلب منه شيئاً، كانت يوم عرفت أن هؤلاء الأربعة فى كشف الذين سوف يفصلون.. ويومها ثار أنور ضدى ثورة لم أعهدها من قبل، وقال لى المرة دى مفيش خواطر.. ولو توسط العالم فلن أشطب اسما واحداً من الأسماء التى جاءت فى كشوف وزارة الداخلية».

«وقلت لها : على الأقل لن يكون مقبولاً أن تذهبى إلى قسم اللغة العربية وهؤلاء الأربعة مازالوا مفصولين من عملهم.. والحد الأدنى المعقول أن يعودوا قبل عودتك».

«وأحسست أن هذه الحجة قد غيرت من عنادها ورغبة التحدى الطبيعية فيها، وقلت

لها : لن يكون غير طبيعى ولن يحسب عليك أنه خوف أو تراجع إذا طلبت إجازة لمدة سنة من الجامعة».

«وشكرتنى على هذا التنبيه وقالت: إنها ستفعل ذلك وودعتنى بودها المعهود وخرجت من بيت أنور السادات لآخر مرة».

(٤٤)

ومن الطريف أن أحمد بهاء الدين يحرص فى هذا الكتاب على أن يورد على لسان السادات الأوصاف السيئة التى وصف بها بعض معاصريه ممن لا يزالون أحياء، على الرغم من أن بعض هذه الأحاديث كانت سراً بين السادات وبين بهاء الدين ، ولكن الرجل لا يضيع فرصة فى إيغار صدورهم، والأمثلة على هذا كثيرة، وقد أشرنا إلى ما أورده فى حق توفيق الحكيم وحافظ الأسد وإحسان عبدالقدوس وغيرهما، ولكن أهمها على الإطلاق حديث السادات عن جلال الدين الحمامصى (فى هذه الحالة يفضل أحمد بهاء الدين عدم ذكر اسمه، وإن كان الأمر فى غير حاجة إلى تعريف لأن العارف لا يعرف كما يقول الناس) حيث يورد أحمد بهاء الدين هذه الشهادة ضمن حديثه عن أصداء نشر اتهام الحمامصى لعبد الناصر بالاستيلاء على عدة ملايين من الجنيهات فى كتابه «وراء الأسوار»:

«وقال لى (أى السادات): أصل «فلان» ده قلبه أسود! أنا لم أكن أتصور أن قلبه أسود بالشكل ده ! أنا ناوى لما أروح مصر فى أول خطبة حابهدله وأمسح به الأرض».

(٤٥)

ومن العجيب أن أحمد بهاء الدين حريص على أن ينفى شيئاً نُسب إليه ولم تكن نسبته إليه أمراً غريباً، بل إنه كان من أنصار مثل هذا الرأى الذى يحرص الآن فى مذكراته هذه على أن ينفيه:

«وكانت المفاجأة الكبرى بالنسبة لى ، بعد أن عاد السادات إلى القاهرة أن ألقى خطاباً عنيفاً هاجم فيه الصحف تمهيداً لحركة تغيير أجراها بعد ذلك فى قياداتها، وإذ به يقول فى

خطابه المذاع الذى سمعته وأنا فى الكويت إنه عندما كان فى الكويت قال له «صحفى مصرى معروف»: إن الصحافة المصرية تظهر مصر على أنها خرابة !! وأنه لذلك يجب إجراء تعديلات واسعة فيها أو شيء من هذا القبيل».

«أى أن ما وصفت به خطاباته بالذات ، أخذه ونسبه إلىّ على أننى نسبته إلى الصحافة، وهو الأمر غير الصحيح على الإطلاق!!».

«فهم بعض الكتاب بالطبع أننى المقصود وكتبوا يهاجموننى بدون ذكر الاسم ، ولم أغضب منهم ، فقد وجدت أنه من الطبيعى أن يصدقوا كلام رئيس الدولة ، ولهم العذر، ومن يومها وهؤلاء الكتاب يهاجموننى بمناسبة وبدون مناسبة، ولا أجد مبرراً لتحاملهم علىّ إلا أنهم صدقوا كلام رئيس الدولة الذى لم أعرف وقتها كيف أكذبه».

ولنا أن نسأل أحمد بهاء الدين عند هذا الموضع: لماذا لا يبدى رأيه صريحاً فى هذه المسألة وقد أصبح الرئيس نفسه موضع انتقاده فى جزئيات كثيرة ؟

مذكرات الصحفيين

في خدمة السلطة

3

السادات الذى عرفته

مذكرات:

عبد الستار الطويلة

دار الخيال

(١)

كنت أرى المغفور له الأستاذ عبد الستار الطويلة وهو يصارع الموت فى أيامه الأخيرة فى أحد أسرّة العناية المركزة، لم أكن الطبيب المسئول عن علاجه، ولكنى كنت واحداً من الأطباء المتابعين لمريض مجاور له ، كان الرجل لايفتأ يتألم بصوت عال فيما بين غيبوبة وأخرى، ولكن وجهه ـ شأن المكافحين من أمثاله ـ كان يكتسى بنورانية غريبة، وقد خلا من آثار الانفعال الدائم الذى يعيشه أمثاله طوال الحياة، فإذا أقبلوا على الرحيل عنها بدأ وجههم يتخلى عن هذا الانفعال ويعود إلى طبيعة أخرى نفتقدها فى أنفسنا، يعود الوجه مشعاً بنورانية وسماحة وهدوء، وكأن الخالق ـ عز وجل ـ يخلص وجوه المكافحين قبل لقائه من كل ما علق بها وعليها نتيجة سعينا المتواصل فى هذه الحياة .

وعلى الرغم من حداثة هذه الصورة إلا أنى لازلت أستعيدها بسهولة، وليس هذا بالأمر الطبيعى فإن ذاكرتنا البشرية تنسى الأحدث وتذكر الأقدم ، ولكن يبدو أن الموضع القديم الذى احتله عبد الستار الطويلة فى ذاكرتى كان بمثابة سبب جوهرى فى احتفاظى بصورة وجهه فى أيامه الأخيرة .

ولهذا الموضع القديم قصة مهمة، فمازلت أذكر حتى هذه اللحظة مدى الانبهار الذى شعرت به أنا وزملائى عندما شاهدنا ذات صباح غلاف عدد مجلة «روزاليوسف» الذى صدر وهو يشير إلى حوار أجرته روزاليوسف مع العقيد معمر القذافى .

كان هذا فى ذروة المعمعة الغاضبة فى العلاقات المصرية ـ الليبية، وكانت مصر بكل طوائفها فى غاية الاندهاش والاستنكار للسلوك المنسوب إلى ليبيا فى ذلك الوقت، كانت أصابع الاتهام تشير إلى قيام ليبيا بتدبير مجموعة من الانفجارات وسط المدنيين المصريين، وقد أشارت أسئلة عبدالستار الطويلة للقذافى إلى الموضوع دون أدنى حساسية .

وعلى قدر فهمنا المتواضع كشباب فى مقتبل العمر فى ذلك الوقت، فإن الحوار الصحفى الذى قدمته روزاليوسف مع معمر القذافى كان حواراً صحفياً حقيقياً، ولم يكن لتجميل الوجه من قبيل الحوارات التى لا تزال تدور الآن وتنشر فى الصحافة على أنها مواجهة مع الوزير المسئول ، بينما هى محاولة ساذجة لتبرئة الوزير المسئول!

كان حوار عبدالستار الطويلة مع القذافى حواراً حقيقياً لا يخلو من الأدب، ولا يخلو من التهذيب، ويعطى الرئيس الليبى مكانته البروتوكولية، لكن الأهم من هذا أنه كان يعطى المنطق والعقل مكانة لا تقل عن مكانة رئيس الدولة الشقيقة ، وهكذا بدأنا نحس أن فى إمكان الصحفى المتميز أن يحقق إنجازاً متميزاً لبلاده ولنفسه حتى فى أحلك لحظات القطيعة ، واختلاف الرأى.

وحين أصدر عبد الستار الطويلة كتابه «السادات الذى عرفته» فى عام ١٩٩٢، تساءلت بينى وبين نفسى: هل سيكون هذا الكتاب صورة أخرى من صور كتابة عبدالستار الطويلة عن قضية السلام ، وإنصافه العظيم لجهد مصر فى القضية الفلسطينية؟ وهل سيتطرق إلى القصة القديمة التى تحتفظ بها ذاكرتى عن حواراته المطولة والمثيرة مع الرئيس القذافى، وهى الحوارات التى قرأتها بإعجاب فى شبابى المبكر، ومن حسن الحظ أن عبدالستار الطويلة لم يبخل على القراء ـ وأنا منهم ـ بإيراد معظم القصة الكاملة لعلاقته بالقذافى ضمن فصول هذا الكتاب.

يقع هذا الكتاب فى ٤٣٢ صفحة من القطع ١٧ × ٢٤ وقد صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٢، وقد صممت غلافه الفنانة سمية الباجورى من مجموعة صور للسادات بلغت ستاً صغيرة وصورة كبيرة فى تكوين حرصت قدر جهدها على أن يعطى تعبيرات مختلفة للسادات .

ولد الأستاذ عبدالستار الطويلة عام ثمانية وعشرين (١٩٢٨) فى المنوفية، وقريته هى قرية الأديب العظيم الدكتور زكى مبارك ، وشارك فى الحركة الوطنية وبخاصة فى الفصائل الاشتراكية منذ ١٩٤٥، وكان من حظه أن حضر الحروب المصرية كمراسل

حربى، وقد شارك فى تغطية أخبار العدوان الثلاثى على مصر (١٩٥٦)، ثم كان من أوائل من كتبوا عن حرب أكتوبر ١٩٧٣.

للأستاذ عبدالستار الطويلة مجموعة من الكتب، منها كتابه القيم عن حرب أكتوبر «حرب الساعات الست»، ومنها كتب عن أزمة الشرق الأوسط انحاز فيها بشجاعة وعن علم ودراسة لوجهة النظر المصرية، ومن هذه الكتب «رفض الرفض».

وله أيضا كتب انطباعات عن الدول التى قدر له أن يدرس أحوالها، ومن هذه الكتب «المعجزة الألمانية الحقة»، و«أفغانستان: الحقيقة والمستقبل».

وقد توفى الأستاذ الطويلة فى أول فبراير سنة ثمان وتسعين (١٩٩٨).

(٢)

وقد يكون من المناسب أن نطلع القارئ فى بداية عرضنا لهذه المذكرات على بعض فقرات من حديث عبدالستار الطويلة مع الزعيم الليبى معمر القذافى، وسنقتبس للقارئ إحدى فقرات مواجهاته مع القذافى فى حديثه حيث يقول له صاحب المذكرات:

«... أما الآن واسمح لى أن أقول لك بصراحة إنه لا يوجد فى مصر إلا كل مَنْ يتمنى أن يرجم النظام الليبى بحجر.. بعد حوادث القنابل الأخيرة».

«حتى الطلبة الذين كان بعضهم يؤيدك من تأثير تأييدك لعبد الناصر، أصبحوا ضدك ولا يصدق أحد قط أى كلام لك عن حب مصر والإعجاب بمصر، فإن المصريين لم يروا منك بعد حرب أنور السادات بل أثناءها إلا كل شىء يجرح شعورهم ويثيرهم ضدك لأنه لا يوجد تضامن منك معهم حقاً».

....

وفى موضع آخر لا يجد عبدالستار الطويلة حرجاً فى أن يقدم للقذافى رؤيته لما يعتقد أنه ضحالة الفكر السياسى الليبى فى قوله:

«أرجوك يا أخى أن تترك جانباً هذه التفسيرات الساذجة التى يقولها لك البعض، وأوضح أنكم فى ليبيا عندكم ضحالة سياسية وليس لديك مستشارون مثقفون واعون».

❑

وفى فقرة أخرى يصل عبدالستار الطويلة إلى أن يواجه القذافى نفسه بما يتردد عن علاقته (أى علاقة القذافى) بالمخابرات الأمريكية على الرغم من أن عبدالستار الطويلة

يجاهر بأنه ضد هذه الرؤية ، لكنه كان يريد أن يثبت للقذافى أنه من السهل أن يوجه له هو شخصياً مثل هذا الاتهام الذى كان القذافى يستسهل أن يرمى به القيادة المصرية:

«إننا اتفقنا المرة الماضية على وطنية القياديين فى مصر وليبيا.. وإذا انسقنا إلى حكاية أمريكا لصدقنا اتهامك بأنك عميل المخابرات الأمريكية فى المنطقة لإثارة القلاقل ضد الأنظمة الوطنية.. وأنك كنت رجل المخابرات الأمريكية فى حكاية انقلاب السودان اليسارى.. ولكنك تذكر أنى قلت لك فى ندوة روزاليوسف إننى دافعت عنك فى هذه المسألة أمام اليسار الأوروبى وقلت نحن معتادون فى العالم العربى أن تضرب القوى الوطنية العربية بعضها البعض بشدة وعنف».

«ثم اسمح لى أن المخطط الأمريكى يستهدف تمزيق المنطقة العربية كلها.. وهو حتى الآن ناجح وناجح بسبب أخطاء تصرون عليها فى ليبيا».

ومن المهم لتاريخنا المعاصر أن نثبت هذه الرؤية الذكية التى أوردها عبدالستار الطويلة فى كتابه حين كان يحلل تطور العلاقة بين الرئيسين المصرى والليبى فينتبه فى شجاعة إلى أن « صعوبة تحديد المسئولية » أصبح بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير فى صعوبة تواصل العلاقة بين الرجلين، وهو يورد هذا التشخيص بعد حديثه عن المسيرة الليبية المطالبة بالوحدة:

«.... ولكن أسلوب المسيرة وأسلوب العقيد فى مواجهتها قد خلق شرخاً فى جدار العلاقة ، لأنه لاشك قد بدا للسادات أنه لا يستطيع التعامل بسهولة مع القائد الشاب لليبيا.. فمادام الاعتراف بالمسئولية قد افتقد السبيل إلى تحديده.. فكيف يمكن التعامل على مدى استراتيجى عميق مثل مدى الوحدة بين البلدين؟».

❑

وليس هذا الكتاب مجالاً للحديث عن نقاط الخلاف الكثيرة بين الرئيسين السادات والقذافى ولا عن النقاط التى تناولتها حوارات عبد الستار الطويلة، لكننا لابد أن نقتطف منها كلها فقرة تصور طبيعة هذه الحوارات وتلك الخلافات:

«قلت: هذا سؤال يوجه للنظام فى ليبيا ، أريد أن أعرف ماذا تريد كى يوجد حد أدنى للتفاهم وتطفأ نيران الفتنة الحالية؟ إن ما أفهمه أن مصر تريد نظاماً صديقاً أو غير معاد لها على الأقل فى ليبيا».

«قال: إن عمر المحيشى يسئ إلى العلاقات بين مصر وليبيا، وإذا أجرينا استفتاء فى ليبيا لن يجد تأييدا له».

«وهنا انتهزت هـذه الفرصة وقلت له: إن عائلة المحـيشى محددة إقامتها فى لـيبيا ومن الظلـم أن يحدث ذلك والمفروض حرصاً عـلى علاقات التـاريخ القديـم أن تدعها تـلحق بزوجها وذلك لـن يزيد من نضال المحيشى ضدك.. وهـذه مجرد مسألة إنسانيـة فقط.. فلم يرد القذافـى على اقتراحى.. ومضى يـحمل على المحيشى حـملة شديدة أنهاها بـأنه أفشى أسرار الجيش والميزانية».

«وقال إنه لـم يعترض عنـدما أرسلت مصـر طائرة خاصة مـع أشرف مروان لنقـله إلى مصر وقبـوله لاجئاً سياسياً، لـكن عندما بدأ يهاجـم ليبيا ويفشى الأسـرار كان لابد أن ترد ليبيا على الحملة».

«وقال القذافى فى عصبية: أنا لا أضمن رد فعل الـشعب فى ليبيا إزاء ما يقوله المحيشى علىّ، الناس فى ليبيا زعلانة جداً من مصر ولا أضمن أى شىء؟»

«قلت: ها نحن قد عدنا إلى تأكيد مسئولية ليبيا عن القنابل فى مصر، ربما كان ذلك من قبيل رد فعـل الشعب الليبى ضـد مصر معبراً عن ذلك بواسـطة أجهزته التى تملـك القنابل والمسدسات؟!».

«هل هذا معقول ياسيادة العقيد؟».

«وسألت: وماذا تريد بشأن المحيشى؟

«قال: أريد تسليمه إلى ليبيا ؟!».

«قلت فى دهشة واستنكار: وهل هذا معقول؟».

«قال: إن عبد الناصر سلم أبو نوار وسلم الطيارين السعوديين».

«قلت: اسمح لى هذا كلام وهمى.. إن أكثر ما تتوقعه إذا ما أكدت ليبيا حسن نيتها فى التفـاهم ، أن يتوقف نـشاط السيد عـمر المحيشى ثـم أنت تقول إنه لا قـيمة له فلـماذا هذا الاهتمام الكبير بتصفيته ؟» .

(٣)

يقدم عبدالستار الطـويلة لحديثه عن علاقته بالسلطة فى عهـد الرئيس السادات بحديث طبيعى يـبدو فيه صادقاً كل الصدق، لأنه مـتسق مع طبائع الأمور فى ذلـك الوقت ، حيث كان للتلقـائية والمصادفة أثر كبير فى مـد الجسور بين الصحافة والسلـطة، وهو يروى كيف بدأت علاقته بالسادات بعد فترة من تأليف كتابه الشهير عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

«لقد حدث أننى طلبت من مجلة صباح الخير أن أكون مراسلها الحربى فى حرب ١٩٧٣، ووافقت ، وحدثت الحرب ، وبدأت أكتب».

ربما إن صاحب المذكرات يقصد أنه عين مراسلاً حربيا لصباح الخير قبل حرب ١٩٧٣ أو بعد اندلاعها ، إذ أننا نعرف أنه لم يكن هناك موعد محدد معلن للحرب، ولا طلب رسمى لمندوبين محددين من المجلات والصحافة لكى يتابعوا الحرب:

«إلى أن التقطنى ناشر لم أكن أعرفه قط من قبل وإن كنت أسمع عنه هو الأستاذ إسلام شلبى، الذى كان رئيساً لهيئة الكتاب فى بيروت.. وطلب منى كتابة كتاب عن حرب أكتوبر، فرددت عليه على الفور: ولماذا أنا ؟ إن هناك زميلى الأستاذ يوسف الشريف عن روزاليوسف أحسن مراسل عسكرى فى رأيى».

«ولكنه أصر.. وشجعنى المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى.. وسمح لى بالسفر إلى بيروت لأن الناشر أصر على استضافتى هناك لكتابة الكتاب حتى يفلت من الرقابة العسكرية!».

«وكتبت الكتاب فى ثمانية عشر يوماً فى بيروت.. فطبع.. ونشر.. وأحدث ضجة.. وكان رأيى أنه أحدث ضجة لسبب واحد أنه أفلت من الرقابة فعلاً.. وبالتالى جاءت فيه معلومات وآراء يعرف المراسلون الحربيون الأصلاء أفضل منها.. لكنها حذفت من كتبهم التى كتبوها!».

«ثم عندما ظهر الكتاب أخذت نسختين وسلمتهما لبوابة بيت رئيس الجمهورية واتضح بعد ذلك أنه لم يرهما على الإطلاق».

❑

وعلى الرغم من هذا الجهد الذى بذله عبدالستار الطويلة للوصول بكتابه فى هدوء إلى الرئيس ، إلا أن الكتاب لم يصل إلا بالمصادفة كما سيتضح لنا من بقية الرواية:

«حتى جاءت الصدفة الثانية.. طلب منى رئيس تحرير صباح الخير أن أسافر إلى بنى سويف بدلا من زميلى مفيد فوزى لتغطية زيارة للسيدة جيهان السادات حيث مرض مفيد فجأة».

«وشجعنى على قبول السفر أنه فى بنى سويف كان يوجد زميلى المرحوم الأستاذ شبل إسماعيل الذى كان معتقلاً معى.. وأصبح أميناً للاتحاد الاشتراكى العربى فى المحافظة، فقلت فرصة نرى كيف يتصرف شيوعى كأمين للاتحاد الاشتراكى البرجوازى!».

«وفى بنى سويف قدمنى المرحوم الأستاذ شبل لـلسيدة جيهان.. فرحبت بى وقالت إنها تعرفنى من كتابتى.. ونظرت إليه ضاحكة قائلة : ده هو زيك يسارى! وأول ما لفت نظرى فى هـذا الرد أنـه لم تـكن لدى الـسيـدة أية حسـاسيـة تجاه الـيسار مـع أنهـا زوجة رئـيس السلطة!».

«ولاحظـت أن السيدة جـيهان تعـامل الصحـفيين والإذاعـيين الذيـن كانوا موجـودين باحترام وود شديدين.. وكانت معنا السيدة كاميليا الشنوانى زوجة طاهر أبوزيد مدير إذاعة الشرق الأوسـط سابقاً ، وهو مـن أحسن المثقـفين الوطنيـين فى مصر.. واسـتبعدهمـا معاً الدكتور عبدالقادر حاتم بعد توليه منصبه عام ١٩٧١.. من العمل فى الإذاعة».

ينبغى هنا أن نتوقف لنشير إلى عقيدة كثير من الصحفيين ومنهم صاحب هذه المذكرات بالـطبع ، فى أن الـدكتور عبـد القادر حاتم هـو الذى استبعد مَنْ اسـتبعدوا، ونـلاحظ أن صاحب المذكرات يذكر ما يدلنا على أن السيدة كاميليا الشنوانى كانت فى الخدمة فى ذلك اليوم من دون أن يشير إلى أنها عادت إلى العمل بعد استبعادها ولا كيف عادت !!

ويبدأ عبـدالستار الطويـلة فى الثناء عـلى جيهان السـادات بعبارات نلاحظ فـى سهولة ويسر أنها لا تختلف ـ كثيراً ـ فى الدلالة والمضمون عن عبارات أحمد بهاء الدين فى كتابه «محاوراتى مع السادات»:

«وبهرتنى الـسيدة جيهان حقاً فـى طريقة تعاملهـا البسيطة مع النـاس.. وذكائها الحاد.. وكانـت هذه أول مـرة ألتـقى فـيهـا بشـخصيـة كبيرة مـن السلطـة.. فهـى زوجة رئـيس الجمهورية.. أى فى مـقام ملكة.. كما أنى كنت قـد سمعت الكثير طبعـاً عن دورها الفعال فى السياسة خصوصاً أيام أزمة ١٩٧١ بين السادات ورجال جمال عبدالناصر».

«وبعد انتـهاء الزيارة قلت موجـهاً الحديث للسيدة جـيهان: من فضلك يـامدام عاوزين نقعد معاكى شوية علشان نتكلم».

«كان فى ذهـنى طبعاً أن أجرى معهـا تحقيقـاً صحفيـاً.. وبالنسـبة لى كانـت فرصة لا تعوض».

«فرحـبت على الـفور دون أى تردد .. وقـالت تفضـلوا عندنـا فى القـناطر غداً.. بـعد الظهر».

«وانتهـت الزيارة.. بعد أن وعـدت السيدة كاميـليا الشـنوانى أن آتى لهـا بنسختـين من كتابى «حرب الساعات الست» واحدة لزوجها طاهر أبوزيد.. والثانية للأستاذ صلاح زكى الإذاعى والتليفزيونى المشهور والذى غضب عليه د. حاتم أيضاً».

«فى القناطر التقينا بالسيدة جيهان.. أربع صحفيات وأنا».

«وانتهزت فرصة وأنا أتحدث لأسألها عما إذا كانت تعلم إذا كان كتابى عن حرب ١٩٧٣ وصل للرئيس أم لا، بعد أن أرسلته له فى فبراير ١٩٧٤؟ فقالت بالتأكيد إنه لم يصل لأنه لو كان قد وصل لابد كانت ستراه.. وسألتنى عما إذا كنت كتبت كتاباً فعلاً».

«وقدمت لها النسختين اللتين جئت بهما لطاهر أبوزيد وصلاح زكى وكان مكتوبا عليهما الإهداء لهما.. وقلت لها : واحدة لسيادة الرئيس ، وواحدة لك».

«ولاحظت أن السيدة لم تكترث قط بأن إهداء لشخصين آخرين مدون على الكتابين.. وقلت فى نفسى: هذه سيدة تصل إلى جوهر الأشياء.. ولا يهمها الشكل!».

«وانتهى اللقاء.. ونشرت التحقيق الصحفى معها».

(٤)

أما اللقاء الأول لعبدالستار الطويلة بالرئيس السادات فيحظى بأضواء كاشفة من صاحب هذه المذكرات، وهو يقدم صورة بيانية رائعة فى وصف حالته النفسية قبيل هذا اللقاء، وفى أثنائه، والحق أن عبدالستار الطويلة قد نجح فى أن يسجل بطريقة جميلة كل مشاعره ، وأن يعبر لنا باقتدار عن الإنسان فى جزئيات كثيرة.

وربما لا يهم المتتبع لحوادث التاريخ أن يتأمل نفسية صاحب هذه المذكرات فى هذه اللحظات، ولكننا ونحن نقرأ تجربة ذاتية ثرية لابد أن نتوقف ونشيد بهذه القدرة الفائقة على التصوير البديع للانفعالات الدقيقة التى تسيطر على إنسان يتمتع بما يتمتع به صاحب المذكرات من موهبة وخبرة ويتمتع بطموحه، وهو يسجل لحظات قد تكون فاصلة فى مستقبله المهنى والسياسى والفكرى ، ثم وهو يتذكر هذه اللحظات ويسجلها على الورق، وهو يستعين فى كل ذلك بكل ما أوتى من ثقافة وفن وقدرة على التصور والتصوير .

يصور عبد الستار الطويلة هذه اللحظات النفسية بطريقة جميلة جداً عند لقائه الأول بالسادات:

«ذهبت إلى بيت الرئيس فى المعمورة.. واستقبلنى فوزى عبدالحافظ سكرتير الرئيس.. بحرارة شديدة.. وأخذ يتحدث معى دقائق ـ قال لى فيها إن «الهانم» معجبة بك وتحترمك جداً.. لأنك كنت أمينا فى نشر حديثك معها.. وشكرته.. وأدخلنى أحد الصالونات..

حيث استقبلنى ضابط من ضباط الحراسة التى يسمونها «خاصة».. اسمه أحمد.. وكان شاباً مهذباً جداً.. ورقيقاً جداً.. وهذا بالمناسبة كما اكتشفت بعد ذلك هو الطابع العام للأغلبية الساحقة من ضباط الأمن فى الرياسة ، وبالذات ما يسمى بالحراسة الخاصة ، وهم الذين يتولون حراسة الرئيس مباشرة ويلازمونه أكثر من أى إنسان فى العالم».

«وتذكرت وأنا جالس ما قرأته فى روايات الجيب أيام زمان عن لويس السادس عشر والرابع عشر.. وتقاليد القصور فيها من أن الزائر للملك لابد أن يجلس فى مكان ما.. ثم يهل الملك عليه فيهب هو واقفاً.. لأنه إذا ما دخل على الملك فى الصالون مثلاً.. لابد أن يهب الملك واقفاً لاستقباله.. وهذا لا يصح طبعاً.

« وانتابتنى أفكار ومشاعر غريبة.. فشعرت كما لو كنت تحت الرقابة الدقيقة وأننى سأفتش حتى العظام! ولابد أن هناك أجهزة تصوير خفية.. هنا وهناك.. وازداد إحساسى بهذا حتى تطور إلى مستوى يقرب من شعورى كأنى متهم! ولا يحس بهذا الإحساس إلا مَنْ عانى من ويلات المعتقل أو السجن من الدولة إذ هو لا يراها إلا فى أسوأ الأحوال.. حال سلبها أو تهديدها لحريته» .

« وتضاعف شعورى بالقلق هذا إلى حد تصورى أنه من الممكن أن يعثروا فى جيبى الآن على سكاكين وقنابل كما تشعر بأنك تضع يديك فى جيبك تلقائياً عند سماعك فى الأوتوبيس أن أحداً فقد حافظة نقوده.. فمن يدرى قد يلفق لك أحد العثور على ممنوعات معك!».

على هذا النحو يجيد عبدالستار الطويلة فيما يرويه فى هذه المذكرات تصوير موقفه فى هذه اللحظات التى تسبق ارتفاع الستار، ثم ها هو الستار يرتفع:

«وانتزعنى من أفكارى المختلطة هذه نداء الأستاذ أحمد لى حيث خرجنا من الغرفة إلى ساحة واسعة من أرض مكسوة بالحشائش تطل على البحر.. وعلى بعد أمتار أمامى رأيت أنور السادات جالساً وهو يتلفع بعباءة خفيفة».

«ونهض من مقعده.. باسماً ابتسامة عريضة مرحبة.. وسلم علىّ فى ترحاب وحرارة.. قائلاً وهو يوسع المكان ويشير إلى مقعد وثير أمامه : تفضل».

«وسكت لحظة.. ثم قال: أنت بلدياتى.. من الجمهورية المنوفية المتحدة كما تسمونها.. وضحك بصوت عال».

«فقلت له: سيادة الرئيس أنا سمعت كثيراً عن غرامك بالمنوفية.. فلماذا ؟ هل هو تعصب ؟!».

«أبداً.. كل مَنْ يحب الوطن الكبير يحب وطنه الصغير.. حتى قريته وبيته».. ومر عليّ أحد العمال بالشاى.. بينما أنا أملأ عينى من رئيس الجمهورية».

«ها هو رئيس جمهورية مصر.. الرجل الذى كان وطنياً إرهابياً.. ثم أحد صناع ثورة يوليو.. ثم صانع حرب ١٩٧٣.. ها هو بلحمه ودمه أمامك.. ماذا ستقول له أو بالأحرى هل ستستطيع أن تقول له ما تريد.. وماذا سيقول لك هو؟».

«وأنت تلقاه بدون واسطة.. ولا شفيع.. فماذا تريد؟!».

«ولكن السادات بعد رشف بعض رشفات الشاى.. قال لى وهو يثبت عينيه فى عينى:

«ياعبد الستار أنا قرأت لك وبأقرأ الكتب اللى طلعت عن حرب أكتوبر.. وقرأت كتابك فاندهشت كيف كتبت أحسن ما كتب عن تلك الحرب؟».

«وضحك وقال:

«يمكن علشان أنت منوفى.. صحيح أنت من بلد زكى مبارك سنتريس؟».

«نعم يا سيادة الرئيس وأتشرف أنه قريب لأمى».

«قال:

«أنت ابن مين فى سنتريس.. أنا كنت أعرف هناك أيام الشقا عبدالعاطى أبو حسين صاحب قهوة هناك؟».

«قلت: عبدالعاطى هذا ابن عمتى.. وأنا من عائلة فلاحة فقيرة جداً.. ولكن جدى استطاع تعليم أبى فى الأزهر ودار العلوم.. وكان ناظر مدرسة.. وربانا حتى جعل منا أفندية».

ثم يبدأ عبد الستار الطويلة عند هذا الحد فى إظهار انبهاره فى تلك اللحظة بسلوك رئيس الجمهورية الذى يلقاه وجها لوجه لأول مرة:

«أدهشنى أنور السادات عندما قال لى: لما تشوف عبدالعاطى ده قول له ييجى لى.. يمكن يكون عاوز حاجة».

«يا سيادة الرئيس.. هذا كرم شديد من جانبك.. كيف تفتكر كل هؤلاء الناس من زمان بعيد؟».

«قال فى بساطة:

«ولا كرم ولا حاجة.. إذا أعطاك الله أعط أنت للغير أيضاً.. والحسنة بعشرة أمثالها..

وهؤلاء الناس كانوا ظراف جداً معى وأنا فى القاع.. لقد كنت فى يوم من الأيام تباع فى لورى.. وسائق.. ومقاول.. مقاول يعنى غلبان مش زى عثمان أحمد عثمان».

«وضحك.. ضحكة عالية صافية أيضاً».

«كانت ست دقائق قد مرت علىّ منذ جلست إلى الرئيس.. فقد نظر فى ساعته.. ونظرت أنا بدورى فى ساعتى.. ثم قال كما لو كان يستعجل إنهاء المقابلة :

«صحيح كتابك كويس وشدنى من أول صفحة.. لكن عاوز أقول لك حاجة ياابنى إن فيه مواقع فى الكتاب أنت «مفلفص» فيها.. يعنى ما عندكش معلومات كافية عنها.. وأنا لما كنت فى الجبهة فى أثناء سيرى مع المشير أحمد إسماعيل من يومين وبنشاهد مواقع المعارك كنت أفتكر اللى أنت كتبته عنها ، وأقول للمشير شوف عبدالستار الطويلة كاتب عن الحتة دى فى الكتاب بتاعه بس معرفش يكتب كويس.. ناقصه معلومات».

«وسكت أنور السادات لحظة وبدأ يقول أهم ما يريد أن يقوله لى:

«أنا رأيى يعنى لو سمحت (أدهشنى كيف يقول لى رئيس الجمهورية هذه الكلمة) أنك تعيد كتابة الكتاب تانى.. وأنا سبقت وقلت للمشير أحمد إسماعيل إنه يعطيك كل المعلومات عن الحرب ويجعلك تقابل جنرالات الجيش جميعاً وتتحدث معهم.. فروح قابله.. وهو سيرتب لك كل شىء».

وهنا يحدثنا عبدالستار الطويلة بما استنتجه فى هذه اللحظة ويقول:

«إذن الرئيس قرأ الكتاب.. وكون فكرة عنه.. وتحدث مع المشير فى شأنه.. وكلفه بمهمة معينة معى.. ورتب لى كل شىء.. واستدعانى لذلك.. هذا شىء بهيج حقاً!».

❏

ويروى لنا عبدالستار الطويلة ما بدأ يحدث به نفسه فى هذه اللحظات ويقول:

«والله إنه لأمر طيب جداً أن يستمع رئيس الدولة إلى كلام صحفى شيوعى من غير الصف الأول.. وليس له مركز ولا ارتباط أو تأثير فى حزب أو هيئة.. هذا حاكم يريد أن يعرف الجديد بدلاً من الكلام المنمق المسجل فى تقارير».

ويعود عبدالستار الطويلة إلى تسجيل وقائع لقائه بالسادات، ونحن نرى صورة السادات فيما يرويه عبدالستار الطويلة رجلا واسع الصدر، سهل المعشر، واثقاً من نفسه، حريصا على الاستماع والإفادة:

«ولم أكن أتكلم بتحفظ على الإطلاق.. بل تكلمت بصراحة كاملة، بل إنه بعد قليل كففت تلقائيا عن التخاطب بسيادة الرئيس وسيادتك.. وأصبح الحديث أنت وأنا.. وهو

لا يتضايق.. ولا يندهش.. ولا يحاول إيقافى.. وطوال لقاءاتى بأنور السادات لم يكن يهمه إطلاقاً بساطة لغتى وخلوها من الألقاب والعبارات البروتوكولية».

«وقد بدا ذلك واضحاً فى لقاءات أنور السادات مع الطلبة.. إذ كانوا يناقشونه علانية بلا كلفة.. ولم يكن يتضايق من ذلك.. وساهم السادات ببساطته هذه فى تحطيم التأليه التقليدى فى العالم الثالث للحاكم.. إلا أن الغرب بعد ذلك وغيره حاولوا إغراءه بهذا التأليه كما سنرى فيما بعد!».

❑

وينتبه عبدالستار الطويلة إلى ما يعتبره حقيقة وهو أن السادات قد أزال ألوهية الحاكم، وقدم الحاكم المصرى فى صورة إنسان يمارس الإنسانية وينفعل بالانفعالات الإنسانية دون تأليه، ويصف عبدالستار الطويلة هذا الذى فعله السادات بأنه انقلاب فى أسلوب الحكم، ومع حبى للسادات ولعبدالستار الطويلة فإنى أعتقد أنه كان انقلابا زائدا عن الحد، بل إن عبدالستار الطويلة يسجل أدواراً مهمة لأنور السادات ربما لا يلتفت إليها غيره:

«أحدث انقلاباً فى أسلوب الحكم.. ولعل أبرز معالم ذلك الانقلاب هو أن المواطن العادى أحس أن حاكم ورئيس جمهوريته هو مجرد مواطن عادى يمشى فى الأسواق.. ويتطيب ويفرح ببزة [أى حُلة]جديدة يرتديها! وذلك بعد التأليه الذى حدث للزعيم جمال عبدالناصر.. حتى أن الشعب المصرى أحس «باليتم» بعد وفاته، وتحدث معظم الناس بمن فيهم السوفييت عن الفراغ الهائل الذى تركه بعدها».

(٥)

ويحرص عبدالستار الطويلة فى موضع آخر من هذا الكتاب على أن يقدم بعض السمات المميزة فى أداء السادات لوظيفته كرئيس للجمهورية، ومن هذا فهمه الواعى لوظيفة الصحافة والإعلام ، وإكرامه واهتمامه الشخصى بالصحفيين وراحتهم ومساعدتهم على أداء وظيفتهم، وهو يبدأ هذا بالحديث عن اهتمام عبد الناصر فى بداية الثورة بالصحافة والصحفيين ثم يقول :

«... لكن بعد أن أصبح (جمال عبدالناصر) رئيساً للجمهورية ١٩٥٦ بدأت علاقته بالصحفيين برئاسة الوزراء تنقطع ، ويتأله ولا يجلس ولا يتحدث معهم، وركز اهتمامه على أن يكون له صحفى واحد هو الأستاذ حسنين هيكل».

«ولكن عندما أتى أنور السادات إلى الحكم استحدث شيئاً جديداً وهو أنه كان يتحدث مع مندوبى الصحف الموجودين فى رئاسة الجمهورية ويناقشهم».

«كان الحرس يحاولون إبعادنا عن رئيس الجمهورية ولاحظ السادات مرة ذلك فقال:

«ياجماعة ما تبعدوش الصحفيين عنى ، ما تنسوش أنا كنت صحفى!».

«الصحفيين دول حبايبنا.. (وكان هذا يضايقهم)».

«وعندما كان السادات وهو مدعو على الغداء فى مكان كالجبهة مثلاً.. ما يكاد يجلس على مائدته حتى كان يهب واقفاً ويقول : فين الصحفيين؟ وينادينا لنجلس معه على مائدته مع الوزراء والحكام».

....

«وفى عام ١٩٧٤ كنا نزور معه منطقة القنال.. وكان هناك عدد من الصحفيين يحاولون الاقتراب ما أمكنهم من الرئيس ليسمعوا ما يقوله.. فكان الحرس الجمهورى والبوليس يبعدهم عن محاورته وحدثت مشاحنات، ولاحظ أنور السادات مرة هذا الإبعاد من جانب الحرس للصحفيين فوقف والتفت إليهم وقال:

«ما حدش يقرب من الصحفيين.. خليهم يبقوا جانبى.. يا ابنى بتبعدهم ليه دى شغلتهم يعدوا أنفاسى مش يسمعوا كلامى بس!!».

«وضحك الناس جميعاً.. وأصبحنا نقترب من الرئيس».

....

وفى موضع آخر يتحدث صاحب هذه المذكرات عن أن السادات فتح الباب للقاء الصحفيين على أوسع نطاق وأصبح فى إمكان الصحفيين جميعاً أن يلتقوا به حتى لأسباب أكاديمية علمية وليس سياسية فحسب:

«إن أنور السادات كسر الحاجز.. وحطم الستار الحديدى بينه وبين الصحفيين.. فالتقى بالكبار والصغار منهم على حد سواء فى مؤتمرات خاصة.. ثم فى لقاءات خاصة.. ووصل الأمر إلى حد أنه التقى بأحدهم ليساعده فى وضع رسالة الدكتوراه عن أمور سياسية».

ويضرب عبد الستار الطويلة مثلاً آخر على اهتمام السادات بمكانة الصحفيين البروتوكولية وحرصه على راحتهم المادية عند مشاركتهم فى تغطية رحلاته الخارجية:

«وكان السادات يصر فى الحفلات التى يقيمها رؤساء الدول له أن يكون الصحفيون

مدعوين فيها باعتبارهم وفداً إعلامياً رسمياً.. وبالتالى كانت الموائد التى يوزعون عليها تضم كبار القوم فى تلك البلاد».

«وأذكر بهذه المناسبة أن المرحوم محمود ذهنى المحرر الدبلوماسى فى روزاليوسف استطاع أن يظفر بإعجاب لوردة إنجليزية (زوجة لورد معروف) كانت إلى جواره فى مائدة العشاء أمامى وكانت سيدة جميلة.. وفوجئنا بها فى الفندق مع محمود وتبدو والهة بلا تكلفة معه وبدون أى شعور بالخجل».

«وكانت حكاية تتدرنا بها طوال أيام الرحلة وكل واحد يود لو كان محمود ذهنى رحمة الله عليه!».

«لذلك حضر الصحفيون المصريون كل حفلات الملوك والبيت الأبيض ورؤساء الجمهوريات المختلفين التى أقاموها لأنور السادات، وجالسوا كل كبار الحاضرين، واستطاعت صحفية مصرية مثلاً هى نوريس عبده أن تراقص الرئيس الأمريكى فورد بعد أن طلبت منه هى ذلك ووقفنا حولها نضحك ونتضاحك».

❑

«مثل آخر نحكيه عن أسلوب أنور السادات فى التعامل مع الصحفيين.. كانت العادة أن كل صحيفة تعطى مندوبها فى رحلات الرئيس بدل سفر.. وكان بعض الصحفيين لا يكفيهم بدل السفر هذا للنزول فى فندق مناسب أى قريب من القصر أو الفندق الذى يقيم فيه الرئيس، وإنما فى فندق نجمتان أو ثلاث».

«وعندما كنا فى النمسا عام ١٩٧٥.. وضعونا فى فندق كونتننتال قريباً من فندق إمبريال الذى كان يقيم فيه الرئيس.. ولما حسبنا بدل السفر وجدنا أنه لا يكفى لسداد أجر الفندق».

«وكان من بين مرافقى الرئيس فى رحلته الدكتور أسامة الباز الذى كان يعمل مديراً لمكتب السيد إسماعيل فهمى وزير الخارجية حينذاك.. وكان يبدو أن أسامة لطيف ورقيق مع الصحفيين.. ويتعامل بأسلوب فيه ود وصداقة ، ولم يكن فى ذلك الحين شخصية بارزة كما هو الآن.. أذكر أنى ذهبت وزميلى الأستاذ عبد الرحمن سليمان المحرر بمجلة الإذاعة يومها إلى الدكتور أسامة فى غرفته بالفندق.. فوجدناه غارقاً فى أكداس من الورق.. على المكتب والأرض والمقاعد مع فناجين قهوة كثيرة.. فوضى فى كل مكان.. لكنه منكب على الورق يكتب واحدة وراء الأخرى فى سرعة عجيبة.. قال له عبد الرحمن: يادكتور خذوا بدل السفر بتاعنا وقعدونا فى المكان المناسب.. قال بود شديد : إيه الحكاية».

«حكينا له الحكاية.. خرج وعاد بعد دقائق قليلة وقال: الريس أمر اللوكاندة على حساب الرئاسة.. خلاص استريحوا وانقلوا عفشكم معانا هنا».

ويستطرد عبد الستار الطويلة راويا تفصيلات المعاملة المادية التى عدّل الرئيس السادات نظامها من أجل الصحفيين :

«لم يكتف أنور السادات بهذا ، بل فى إحدى الرحلات سمع اثنين من المصورين يتحدثان مع بعضهما عن ضآلة ما بقى معهما من بدل السفر بحيث لن يستطيعا شراء أشياء لأولادهما.. رغم أنه أصبح تقليداً أننا إذا نزلنا بلداً أقمنا فى فنادق على حساب مصلحة الاستعلامات».

«فما كان من أنور السادات إلا أن استدعى مدير مصلحة [يقصد : هيئة] الاستعلامات حينذاك مرسى سعد الدين وقال له: الصحفيون «قاعدون» على حسابكم فى اللوكاندة.. أعط كل واحد منهم ثمن أكله طول اليوم وقهوته كمان.. أنا مش عاوز يصرفوا حاجة من بدل السفر على الرحلة.. خللى بدل السفر يشتروا به حاجات لأولادهم».

«قال لى مرسى سعد الدين إن السادات سكت لحظة وقال له: الصحفيون دول أغلب من الغلب».

«ولما قابلت السادات بعدها وشكرته على تصرفه باسم كل الصحفيين قال لى: ما أنا منكم ، وعارف إيه اللى يريحكم، والبلد تصرف كثير وقليل، وانتم بتشتغلوا كثير، وما فيه حاجة، وأنا عارف إن رئيس التحرير جايب معاه بدل سفر قد كده!».

ويعقب عبد الستار الطويلة مثنياً على هذا الجانب الإنسانى دون أن ينبه إلى ما هو أهم، وهو أن السادات كان كثيراً ما يحل مشكلات عامة بحلول جزئية أو مؤقتة أو مسكنة :

«كان أنور السادات لماحا.. ويعرف كيف يتعامل مع الناس الذين يهمه أمرهم ويعرف أنهم يمكنهم أن يفيدوه».

«كما كانت له لفتات إنسانية، وكان إذا أعجبه صحفى عمل الكثير من أجل إكرامه وإشعاره بهذا التقدير.. ولم يفرق بين أحد كبير وصغير.. بل إنه قرب صحفيين ليسوا مشهورين إليه.. أو مخالفين لفكره.. ولعلنا نذكر كيف قرب إليه عبد الرحمن الأبنودى وهو يعرف أنه يسارى.. لسماعه أغنية جديدة له.. وهو ـ أى السادات ـ كان فى عنفوان هجومه على اليسار».

(٦)

وربما كانت هذه الفكرة التى فصل عبدالستار الطويلة القول فيها بحاجة إلى كثير من الإضاءة بكتابات أخرى أبلغ تعبيرا عن طبيعة هذا التحول فى علاقة السلطة بالصحافة فى عهد الثورة على يد الرئيس السادات. ولعل ما يصور نجاح السادات فى الانفتاح على الصحفيين وتوظيفه لجموعهم فى خدمة سياساته هو ذلك النص البديع الذى ورد فى حوار رشاد كامل مع صلاح حافظ (صباح الخير: ٥ أبريل ١٩٨٤) حيث يقول:

«وفى رأيى أن السادات بذكاء شديد بدأ يخلق ويكون لنفسه حلفاء.. فى البداية بدأ بالنغمة الدينية فاستمال الفريق الدينى الذى كان عدوا لعبدالناصر، وأيضا ألغى الحراسات فكسب ضحايا الحراسات فى عهد عبدالناصر، وأفرج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين من كافة الاتجاهات،فكسب أنصارا آخرين».

«ولأن السادات صحفى قديم، ورجل شارع، ويعلم التركيبة السياسية للشارع المصرى، وكيف كانت تسير، فهو يدرك تماما أن مَنْ يصادم الصحافة لن ينجح!».

«فى ذلك الوقت كانت الصحافة كلها فى مصر تكره هيكل لأنه الصحفى الأوحد، فالأخبار والمعلومات تحجب عن الصحفيين إلى أن تعطى لهيكل، كان هذا ما يقال ، وسواء كان صحيحا أو خطأ، فقد كان ذلك ما يحس به كل الصحفيين، وكان «الأهرام» أحد الامتيازات الأجنبية فى مصر، محرروه يقلدون هيكل فى كل شيء، من ارتداء الملابس حتى طريقة الحديث، أما باقى الصحفيين فلا وزن لهم ولا قيمة على الإطلاق! والقوانين فى مصر تسرى على الجميع إلا الأهرام ومَنْ يعمل فيه.. لذلك تجد مدير الإعلانات فى الأهرام هو الشخص الوحيد فى مصر الذى صدر له قرار جمهورى بأن يتجاوز الحد الأقصى من الدخل».

«ومن هنا أدرك أنور السادات بالإضافة إلى الأنصار السابقين الذين نجح فى كسبهم إلى صفه، أنه سوف يضيف إلى رصيده كل الصحفيين إذا لم يستمر فى سياسة إيثار هيكل التى كان يتبعها عبدالناصر.. مع أن هيكل لعب دورا فى تولى السادات للحكم».

....

«ورغم هذا كان السادات ـ وهذا ما أعتقده شخصيا ـ مبيتا منذ البداية ، فى حملته لكسب الأنصار، أن يبعد هيكل عنه.. بأن يفتح بابه لكل الصحفيين ويقول لهم: «تعالوا إلىّ.. وكل منكم يستطيع أن يكون هيكل!!».

«وعادة فإن هيكل يقدم تفسيرات سياسية لخلافه مع السادات، قد تكون صحيحة، ولكننى أعتقد كما قلت أن مسألة كسب ود الصحفيين كانت تعنى عدم الاستمرار فى سياسة إيثار هيكل».

(٧)

كما يتناول عبدالستار الطويلة في ذكاء شديد أكثر النقاط حساسية فى علاقة الثورة بالصحافة ، وهى التى تتعلق بتوظيف الصحافة فى خدمة أهداف سياسية على مستوى رفيع ثم اتهام قادتها بالعمالة ، وهو هنا يورد على لسان السادات اعترافاً صريحاً منه بأن عبدالناصر كان يكلف مصطفى أمين ومحمد حسنين هيكل بهذه المهام التى جلبت لهما فى النهاية الاتهام بالعمالة وإن اختلفت النتائج التى ترتبت على هذا الاتهام:

«وربما كان من المناسب هنا أن أحكى حديثاً قاله لى أنور السادات عن فهمه هو أو تصوره لجانب من علاقة جمال عبد الناصر بالأستاذ هيكل.. وأنا أذكره فقط وفقاً للمنهج التسجيلى الأمين الذى قررت اتخاذه وأنا أكتب هذه الصفحات.. بصرف النظر عن رأيى الشخصى فيما أسجله مما سمعته أو رأيته».

«وكان الحديث يدور بيننا من بين تشعباته العديدة.. حول الأستاذ مصطفى أمين.. ففاجأنى بالقول:

«ماله مصطفى أمين، عاملين عليه هيصة وبيقولوا عليه جاسوس!».

«قلت له: لقد سمعت أن الأمريكيين هم الذين طلبوا الإفراج عنه».

«قال فى استنكار:

«ليه يعنى.. هم مالهم».

«قلت : باعتباره رجلهم حسب ما يقول الناس وظهر فى القضية».

«قال أنور السادات وأنا أكاد أنقل بالحرف الواحد:

«اسمع يا عبد الستار.. أنا شفت بعينى دول ، وسمعت بودانى دول ، جمال عبدالناصر بيعمل مع حسنين هيكل نفس اللى كان بيعمله مع مصطفى أمين!».

«قلت بسرعة : إزاى يعنى؟».

«يعنى يقول رئيس الجمهورية للواحد منهم وهو يعرف أنه صاحب الأمريكان.. قول لهم كذا وكذا وشوف حيقولولك إيه».

«قلت: بالونات اختبار يعنى دوبل إيجنت (عميل مزدوج يعنى) زى السيما ؟».

«ضحك أنور السادات وقال:

«لا «دوبل إيجنت» ولا حاجة.. هم مصريين مائة فى المائة.. لكن بيستكشفوا الأمور لرئيس الجمهورية».

«وسكت أنور السادات لحظة وقال:

«هو يعنى أنا وأنا رئيس الجمهورية أهه، لو جيت أستغل إنك يسارى، وقلت لك : قول للسفير السوفيتى كذا وكذا وتعالى قول لى حيرد عليك بإيه.. حترفض يعنى؟».

وهنا يقول عبد الستار الطويلة :

«أحسست أن هناك كميناً يدبر لى.. لكنى رددت بسرعة، وفى حسم، وأنا ألوح بيدى.. قائلا:

«ياريس أنا أبويا لم يدخلنى الكلية الحربية علشان أطلع ضابط مخابرات.. لا مؤاخذة.. أنا أخدمك بقلمى وأستخدم مياه البحر كلها حبر للدفاع عنك وعن سياستك ونظامك.. لكن لا يمكن أعمل حاجة زى دى.. ما أنفعش.. ده أنا باتكلم اللى فى قلبى على طول وعمرى ما أنفع ضابط مخابرات أو شرطة».

«ولما رأيته يصغى إلىّ فى تفكر تشجعت على الإسهاب فى الكلام لأقطع خط الرجعة نهائياً عن أى تفكير أو محاولة لدى رئيس الجمهورية أن يتخذ منى مرشداً.. فمضيت أقول:

«أنا أقعد أتربص لكلام الناس.. وأحاول استدراجهم بيقول إيه.. بيعمل إيه.. فلان ماشى مع فلان أو فلانة.. وأفسر الكلام وأصيغ التقرير الذى أقدمه بأفكارى وتصوراتى الشخصية.. لا أستطيع أن أقوم بهذا العمل.. إنما أخدمك بقلمى.. ومصارحتك بالأوضاع السياسية وتحليلى لها واقتراحاتى بشأن مشاكل الشعب.. وكل ما لا أستطيع أن أكتبه فى الصحف للرقابة وغيرها أصارحك به القول هنا.. دون انتظار لشىء ودون أن أضع فى الاعتبار أن أقتصر على ما يسر سيادتك سماعه فقط.. وهذا ما قلته لسيادتك أول مرة التقينا فيها.. وغلطة مصطفى أمين إنه قام بالدور اللى سيادتك قلت عليه ، وعبدالناصر كان بيكلفه بيه».

«وقد صمت أنور السادات صمتاً تاماً بعد أن قلت هذا الكلام».

«ودخلنا بعد لحظات في حديث آخر.. ولم يبد عليه أنه غضب منى على الإطلاق.. وهذا شيء كان يجعلني أزداد تقديراً لأنور السادات، إذ أنه يعرف مقدار الذى أمامه ويتعامل معه على هذا الأساس لا يحاول فرض شيء عليه».

«لقد أدرك أنور السادات بهذه البالونة حدود استفادته منى.. «واستخدامى» إذا جاز التعبير.. وأعترف أنه قد استفاد كثيراً.. لكن بإرادتى الحرة تماماً.. وباقتناعى التام.. وبدون أى ثمن».

(٨)

ومن المقارنات الذكية بين الرئيس عبدالناصر والرئيس السادات التى ينسبها صاحب هذه المذكرات إلى الرئيس السادات نفسه، ما يتعلق بأمرين : أولهما الانفتاح الفكرى الذى كان يمارسه السادات فى مقابل تقييد الحركة الذى كان عبدالناصر يلزم به نفسه، والأمر الثانى هو مدى المعاناة الشديدة التى صقلت شخص أنور السادات وشخصيته ، ويصل السادات فى هذا الصدد إلى أن يعترف بفخر شديد أنه «اتمرمط» على حين أن عبدالناصر لم ير فى حياته يوماً واحداً من هذه المرمطة:

«...... وأنا كنت أختلف عن عبد الناصر فى أنى أتصل بالكل.. أختلط بالإخوان والشيوعيين وأحمد حسين والوفديين والسعديين والحرس الحديدى.. كل عصابات الملك فى الجيش كانوا أصحابى ولا أحد يعرف حقيقة نواياى».

«أنا اتمرمطت.. عبد الناصر لم ير يوماً واحداً مرمطة».

....

والشاهد أن عبدالستار الطويلة حريص على أن يؤكد فى موضع آخر ماقد يبدو مخالفا لهذا المعنى الذى أوردناه لتونا، وذلك حين يقص علينا ما يرويه السادات عن الفارق بين موقفه وموقف عبدالناصر من الرئيس محمد نجيب.

وفى هذا الموقف الذى يرويه عبدالستار الطويلة ما قد يوحى بأن السادات كان حريصاً على أن يوحى بأنه أكثر إنسانية من عبدالناصر، وبأن عبدالناصر كان أكثر قلقاً منه ، وأنه كان يفتقد الثقة فى الناس إلى أبعد حد متصور.

ولست أحب أن أصادر على مثل هذا الفهم وإن كنت لا أتبناه، وإنما أعتقد اعتقاداً آخر وهو أن السادات كان يريد أن يقول لعبدالستار الطويلة إنه كان قادراً على أن يعالج المواقف بطريقة أكثر عمقاً من مجرد الشك والاحتجاز البدنى من ناحية أخرى:

«وقد قال لى أنور السادات ذات مرة.. إنه كان يزور محمد نجيب من حين لآخر.. بإذن من جمال عبد الناصر (أربع أو خمس سنوات كما قال).. وأن عينيه كانتا تدمعان عندما يخرج إلى سيارته من سوء حاله.. إذ كان «يصعب عليه» لكنه كان إذا اقترح على جمال عبد الناصر الإفراج عنه قال له فى عصبية : إزاى يا أنور تقول كده.. اسكت أنت ما تعرفش حاجة».

«وقال لى أنور السادات إنه اقترح مرة أن يفرج عبد الناصر عن محمد نجيب ويقيم فى بيته (بيت السادات) وهو مسئول عنه.. فرفض فى عصبية.. ثم قال له ضاحكاً : علشان تتفق معاه علىّ فى الآخر!!».

«وقال لى السادات كان عبد الناصر يهزر.. لكن كان كلامه يعكس أنه لا يثق «حتى فى أبوه».. وهو عصبى ومتوتر!».

(٩)

ويتكفل عبدالستار الطويلة فى هذا الكتاب بإيضاح وجهة نظر الرئيس السادات فى عدد من القضايا المهمة، ومن الجدير بالذكر أن صاحب المذكرات عمد إلى أسلوب ذكى بأن قدم نصوص أحاديث السادات نفسها بصورة قادرة على تصوير أسلوب السادات الواضح والمميز فى الحديث وفى السياسة أيضا.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الموضوعات التى تتناولها المذكرات تبدو وكأن التقادم قد أصابها ، لكن حقيقة الأمر أن روايات عبد الستار الطويلة فى هذا الكتاب تمثل وثيقة مهمة فى إضاءة معرفتنا ووعينا بكثير من الظروف والملابسات التى أحاطت بإنجازنا العظيم فى هذه الفترة الحرجة، وخاصة فى مواجهة الأراجيف الكثيرة التى لا تزال حريصة على أن تقدم ـ زوراً وبهتانا ـ صورة غير حقيقية عن الموقف المصرى فى أثناء حرب أكتوبر وما قبلها مباشرة وما بعدها مباشرة، ويكفى فى هذا المقام أن ننقل للقارئ فقرتين من حديث السادات إلى عبدالستار الطويلة رداً على سؤالين مهمين، الأول يلقى به السادات الضوء

على مبرراته للإحساس بالمرارة من الاتحاد السوفيتي، والثاني يلقى به السادات الضوء على دوافعه لاتخاذ القرار العاجل بتعمير مدن القناة قبل أن تضع الحرب أوزارها بالفعل .

هذه هي الفقرة الأولى ننقلها من النص الذى أورده عبدالستار الطويلة لحديثه الأول مع السادات في شهر سبتمبر ١٩٧٤.

«قال الرئيس:

ـ نعم.. لم يكن تسليحنا على خير حال.. وسأقول لك سراً لم يعرفه أحد حتى الآن، لقد دخلنا المعركة ونصف طائرات الهليكوبتر التى عندنا معطلة ، بسبب نقص في قطع غيارها.. وهي قطع كان يكفى لاستيعابها صندوقان تحملهما طائرة ركاب عادية، لكن الأصدقاء السوفييت لم يسعفونا بها».

....

«لقد جمد السوفييت مساعداتهم حتى في غير المسائل العسكرية.. هل تتصور أنهم طالبوني بثمانين مليون دولار من فوائد الديون في نفس الأسبوع الذى اعتمد فيه الكونجرس الأمريكي ٢٢٠٠ مليون دولار لإسرائيل؟».

(١٠)

ويدلنا سياق حوار صاحب المذكرات مع الرئيس السادات على بعد نظر السادات فيما يتعلق بالتعمير والتنمية، والتفكير فيها بإلحاح دون تعليق للأمور على شماعة الحرب ، وفي هذا المعنى ترد في حوار الرئيس مع صاحب المذكرات فقرة مهمة كانت رداً على سؤال عبدالستار الطويلة للرئيس عن جدوى البدء في تعمير مدن القناة على الرغم من أن الحرب لم تنته بعد!!:

«يقودنا هذا ياسيادة الرئيس إلى قضية التعمير ذاتها. إن هناك مَنْ يتساءلون كيف تعمرون وتنفقون الملايين على مدن القناة بينما الحرب لم تنته بعد ، وما تبنيه اليوم قد يدمر غدا ؟».

وقد أجابه السادات كما أثبت هو في مذكراته بقوله :

«سمعت هذا السؤال كثيراً.. وآخر من أثاروه معي كانوا الإخوة الصحفيين من الخليج العربي.. لكنني أرد على السؤال بسؤال آخر: هل يمكن أن أترك مليون مُهَجّر يعانون التعاسة والغربة والضياع سبع سنوات، ثم أطالبهم بمزيد من الانتظار؟».

«ولنفرض أن الحرب اشتعلت من جديد، وهذا احتمال قائم طبعاً، فقد سبق أن أعلنت أن مدن القناة أصبحت من مدن عمق الجمهورية.. وأن أى ضرب لها سأرد عليه بالضرب فى مدن العمق فى إسرائيل».

«ثم مَنْ قال إن الاستعداد للقتال، أو توقعه ينفى المضى فى البناء؟ لقد رفعنا من زمن طويل شعار «يد تبنى ويد ترفع السلاح».. وجاء تطور الأحداث يثبت أنه شعار سليم تماماً، فما بنيناه فى سنوات الصمود كان دعامة معركة أكتوبر وبالذات القطاع العام المدنى.. الذى لعب دوراً أساسياً فى كسبها وزودنا بمعظم احتياجاتها».

«إن المعركة لم تكن أبدا، ولن تكون، حجة للكف عن البناء والتراخى فيه».

(١١)

ويبدو عبدالستار الطويلة فى هذا الكتاب حريصاً بشدة على أن يضىء لنا بقدر ما يستطيع حقيقة الموقف الصعب الذى فُرض على الجيش المصرى فى حرب ١٩٧٣ بسبب التدخل الأمريكى، وحسنا فعل، وبذكاء الصحفى يلجأ عبدالستار الطويلة على نحو ما فعل فى أكثر من موضع فى هذه المذكرات إلى نقل عبارات السادات التى لا تخطئ العين ولا الأذن جرس موسيقاها وهى تصدر عن الرئيس السادات ويسجلها عبدالستار الطويلة بقلمه، ولكنه يحتفظ لها مع هذا بالجرس الموسيقى الذى تعودنا عليه فى حديث السادات، وهو يعقب ويقول :

«ولم يعد هذا الاشتراك الأمريكى الفعلى فى حرب أكتوبر فى صف إسرائيل ـ عندما أوشكت الهزيمة أن تلحق بها ـ سراً، فقد نشرت عدة صحف أمريكية مثل (الجارديان، والديلى وركر، والميلتانت) معلومات تفصيلية عن هذا الاشتراك بأسماء الموانئ والمطارات التى كان يتم فيها إمداد إسرائيل بالسلاح، علاوة على إمدادات (المتطوعين) من العسكريين الأمريكيين وعددهم».

ويستطرد عبدالستار الطويلة ليقول :

«ولأهمية هذا الموقف فى تاريخ حرب أكتوبر نسجل هنا نص تلك الرسالة التى بعث بها السادات لحافظ الأسد فى ١٦ أكتوبر:

«لقد حاربنا إسرائيل إلى اليوم الخامس عشر.. وفى الأيام الأربعة الأولى كانت

إسرائيل وحدها فكشفنا موقفها فى الجبهتين المصرية والسورية، وسقط لهم باعترافهم ٨٠٠ دبابة على الجبهتين، وأكثر من مائتى طائرة. أما فى الأيام العشرة الأخيرة فإننى على الجبهة المصرية أحارب أمريكا بأحدث ما لديها من أسلحة».

«إننى ببساطة لا أستطيع أن أحارب أمريكا وأن أتحمل المسئولية التاريخية لتدمير قواتنا المسلحة مرة أخرى ، لذلك فإننى قد أخطرت الاتحاد السوفيتى بأننى أقبل وقف إطلاق النار على الحدود الحالية بالشروط التالية:

١ ـ ضمان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بانسحاب إسرائيل كما عرض الاتحاد السوفيتى.

٢ ـ بدء مؤتمر سلام فى الأمم المتحدة للاتفاق على تسوية شاملة كما عرض الاتحاد السوفيتى.

«إن قلبى يقطر دماً وأنا أخطرك بهذا ، لكننى أحس أن مسئوليتى تحتم علىّ اتخاذ هذا القرار ، ولسوف أواجه شعبنا وأمتنا فى الوقت المناسب لكى يحاسبنى الشعب».

(١٢)

ومع أن الرئيس السادات ـ كما نعلم جميعا ـ كان قد تجاوز فى سعيه إلى السلام كل ما كان محتملاً له أن يقوم به باستمراره فى طريق التفاوض، وذلك بقيامه على نحو ما نعرف جميعاً بمبادرته فى ١٩٧٧، إلا أن المهم لنا أن نتأمل وجهاً آخر للقضية من واقع ما يورده عبدالستار الطويلة عن ذكرياته عن الفترة السابقة على ١٩٧٧، وفى هذه الفترة كان السادات ـ كما نعلم ـ لا يمانع فى أن يستجيب وأن يجارى سياسة الخطوة خطوة التى فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية (وإسرائيل بالتبعية) على عمليات التفاوض التى أعقبت حرب أكتوبر بما فى هذا فض الاشتباك الأول والثانى.

ومن الطريف أن السياسة المصرية فى هذه الفترة كانت تلقى هجوماً بسبب قبولها بسياسة الخطوة خطوة ، ومن الطريف أكثر أن السادات كان يفسر لمعارضيه أن الخطوة خطوة لم تكن سياسة أمريكية وإنما كانت فى الأصل سياسة فيتنامية ، ومن الطريف مرة ثالثة أن لطفى الخولى فى هذه الفترة كان يتولى الدفاع عن خط السادات وممارساته فى هذه السياسة ، ولنقرأ هذا النص المهم لعبدالستار الطويلة:

«ومن الملائم هنا أن نقرأ تفسير أنور السادات لاتباعه سياسة الخطوة خطوة فى مناقشته مع الأستاذ لطفى الخولى التى أشرنا إليها من قبل والمنشورة فى جريدة الأهرام ٤/ ٢/ ١٩٧٦:

«قال لطفى الخولى ـ ونذكر القارئ هنا بأنه جاءت فترة كان يلتقى فيها بالسادات كثيرا ـ :

«وعلى حد تعبير الرئيس السادات فى حديث خاص أنه من خلال دراسته للمتحرك السياسى الفيتنامى فإن اصطلاح (الخطوة خطوة) اصطلاح فيتنامى فى الأصل وليس أمريكيا، وهو بالتالى سياسة فيتنامية ثورية قصد بها كسب ما يمكن كسبه خلال المباحثات الثنائية بين «ليوديوك تو» وبين الدكتور هنرى كيسنجر الذى كان قد تفهم عدم مصلحة أمريكا فى التورط فى الحرب الفيتنامية، واستمر الفيتناميون فى اتباع سياسة الخطوة خطوة مع أمريكا رغم تعثر مؤتمر باريس، بل وفشله أكثر من مرة بسبب ما عاناه من استقطاب حاد لأطرافه ، شل المباحثات شللا كاملا.. ومنع بسبب العلانية كل إمكانية للمناورة من ناحية. أو ممارسة للضغط الأمريكى العلنى على فيتنام الجنوبية من ناحية أخرى. لكن هذا كله أمكن التوصل إليه من خلال مباحثات الخطوة خطوة الأمريكية الفيتنامية».

«وتساءل السادات فى حديثه الخاص معى: «ألم تقرأ كتاب «لى توان» الفيتنامى؟ إنه من حسن الحظ مترجم إلى العربية فى بيروت.. إذا اتبع الفيتناميون سياسة الخطوة خطوة، كانوا ثوريين وإذا اتبعنا نحن نفس السياسة اتهمنا بعدم الثورية ؟».

«لقد حاولنا مرات ومرات أن نقنع إخواننا السوريين والفلسطينيين بذلك ، وكذلك أصدقاءنا السوفييت، لكن لم يفهمونا».

«عندما يتخلصون من شكوكهم التى زرعوها فى أنفسهم سيفهمون جيداً حركتنا، وأرجو ألا يتأخروا كثيراً، فالوقت لدينا نحن العرب ليس من ذهب فحسب ، بل من دم أيضا!!».

(١٣)

ويبدو عبدالستار الطويلة فى هذا الكتاب قادراً على أن يقدم لنا تفسيرات واقعية للأسباب التى كانت وراء تدهور علاقة السادات بالسوفييت، وتدهور العلاقات المصرية ـ

السوفيتية، ومن السهل على مهاجمى السادات أن يعترضوا على ما يورده الطويلة من وقائع بأن هذا الذى يرويه على لسان السادات لم يكن إلا نوعاً من أنواع التبرير اللاحق لقرار اتخذه السادات بتغيير موقفه وموقف مصر بالتالى من القوتين العظميين، لكن هذا بالطبع لا يمنع أن هناك وقائع حدثت على نحو ما ، سواء صدقت رواية السادات وعبدالستار الطويلة أم لم تصدق.

ومع أن الجو العام يميل إلى أن يحكم بصدق هذه الرواية تبعاً لما نعرفه من بيروقراطية السوفييت من ناحية وسرعة اتخاذ القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، إلا أنى لا أستطيع أن أفهم لماذا قصّر السادات فى أن يلزم السوفييت الحجة بخطاب شخصى يحمله السفير المصرى فى موسكو بصفة شخصية أو يحمله مبعوث على مستوى عال من المسئولين المصريين الذين عملوا فى موسكو من قبل (كمحمد مراد غالب) ويذهب به إلى بريجنيف مباشرة ويقول فيه السادات إنه لا يريد للولايات المتحدة أن تسبق إلى مجاملة لا يليق بصاحب البيت إلا أن يمنحها أو يمنح فرصتها للصديق القديم المقرب قبل الصديق الجديد.

وقد كنت أظن عبدالستار الطويلة يعقب على رواية السادات بمثل هذا التعقيب الذى أعنيه ، لكن يبدو لى أنه هو الآخر كان قد أصابه الملل من بيروقراطية السوفييت:

«على أن السادات كان يشكو أيضاً من الأسلوب البيروقراطى للسوفييت فى الوقت الذى بهرته فيه سرعة وبساطة التعامل الأمريكى عندما بدأ فى اتصاله بهم بواسطة كيسنجر».

«روى لى السادات القصة التالية، وهى تدل على البيروقراطية السوفيتية وأسلوب التعامل الأمريكى:

«قال: أنت عارف يا عبد الستار إزاى الأمريكان اتفقوا معايا على أنهم يطهروا قناة السويس من آثار حرب ١٩٧٣، وتفتكر السوفييت عملوا إيه ؟».

«كيسنجر وهو معى قلت له والله ياهنرى إحنا عاوزين أمريكا تطهر لنا القناة علشان نفتحها بقى».

«فقال كيسنجر وهو يختار كلماته فى حرج شديد : والله ياسيدى الرئيس ده بس حيقتضى إن الأسطول الأمريكى بعض سفنه حتيجى القناة لأنه مفيش طريقة لحمل المخلفات الموجودة فى البحر إلا بواسطة قطع حربية.. فهل تسمح بهذا ؟».

«فقلت له: نعم مافيش مانع! وظهرت الدهشة والفرح على وجه كيسنجر فقال: حاضر سنرى. فاتضح أن الطائرة التى يركبها فيها جهاز لاسلكى يحدث البيت الأبيض للرئيس الأمريكى مباشرة.. فتحدث وعاد لى فى المساء وقال: الرئيس فى الولايات المتحدة الأمريكية وافق».

«وعلى طول وبسرعة وقال لى: إنه بعد يوم كذا سوف تحضر أول سفينة أمريكية لتبدأ العمل.. هكذا بمنتهى السرعة».

«أما بالنسبة للإخوان السوفييت وكانوا قد أخذوا القطاع الجنوبى من القناة ليقوموا بتطهيره فماذا فعلوا ؟».

«يقول السادات: أحضرت السفير السوفيتى وأعلمته بأن أمريكا وأوروبا سوف تساهمان معنا فى تطهير القناة ، وأنه يجب عليكم المشاركة فى ذلك (أنا قلت أجيب الروس علشان ما يقولوش الأمريكان دخلوا بس)».

«فقال السفير السوفيتى: حاضر سوف أبلغ الحكومة، وتركنى وخرج».

«فعاد لى بعد ثلاثة أيام قائلا: من فضلك اكتب لنا جواب موجه للحكومة السوفيتية مفاده أنكم تريدون منا المساهمة فى تطهير القناة، ثم تتعهدون لنا بدفع التكاليف!».

«فرد السادات: أنا لا أنا كاتب جواب ولا دافع فلوس، أنا عندى فلوس أدفع لكم؟ مش عايز.. الله الغنى!».

«فخرج السفير وغاب وبعد كذا يوم عاد لى وقال لى: ياسيادة الريس القيادة السوفيتية فى الكرملين وافقت على أن تأتى تطهر ومجاناً لكن اكتب لنا جواب.. فرفضت.. لكنهم وافقوا فى الآخر!».

«وقال السادات: أنا أعطيتهم جنوب قناة السويس على أساس إن طائرات ميج وقعت لهم فيها ففضلت إعطاءهم هذا الجانب حتى إن أخرجوهم يأخذوهم حتى لا يأخذهم الأمريكان إذا حصلوا عليهم من التطهير».

وبالإضافة إلى كل هذا التحليل المتميز لعلاقة السادات بالسوفييت فإن عبد الستار الطويلة ينفرد فى هذه المذكرات بتقديم رؤية قد تبدو غريبة على أذهاننا حين يروى السبب المباشر فيما يطلق عليه أو يعتبره قرار الأمريكيين بالتخلص من السادات بسبب تسرعه فى الإعلان عن توريد الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح للأفغان ، وهو يروى أن هذا التصريح الذى أعلنه السادات كان بمثابة خدمة كبيرة قدمها السادات دون قصد للاتحاد السوفيتى :

«على أنه من المتناقضات أن السادات خدم السوفييت خدمة جليلة ـ دون قصد طبعا ـ عندما أعلن فجأة قبل مصرعه بفترة قصيرة.. إن أمريكا تورد السلاح للمجاهدين الأفغان عن طريق مصر.. وكانت أمريكا تخفى ذلك عن العالم.. ووضعها فى حرج مع السوفييت. وقيل أيامها ـ بعد إذاعة السادات هذا الأمر ـ إن الولايات المتحدة قررت من لحظتها التخلى عنه.. وتركته يموت!!».

ولست أستطيع أن أصل إلى حكم قاطع فى مدى صحة هذا التفسير الذى يقدمه عبد الستار الطويلة، لكن الأمانة تقتضى أن ننظر إلى هذه الفكرة بقدر كاف من الفحص والتقييم.

❑

ومن المهم أن ننقل للقارئ أيضا تقييم عبد الستار الطويلة لموقف السوفييت من مبادرة السادات :

«عندما حدثت المبادرة أخطأ السوفييت خطأ فادحا جديدا عندما رفضوا أن يلحقوا بالمؤتمر الدولى فى مينا هاوس فى أوائل عام ١٩٧٨ الذى دعا إليه السادات .. إذ قامروا على جواد خاسر هو جبهة الرفض التى كان يتزعمها العراق وسوريا حينذاك ..».

« كان السوفييت يعيشون على أمل أو وهم صوره لهم هؤلاء الرافضون أن هناك قوى شعبية عامة تتربص بأنور السادات وستخلعه وهذه القوى هى قوى الشعب التى يقودها الناصريون » .

« وزعموا لهم أن مقتل نظام السادات هو عمل علاقة مع إسرائيل ..إذ الجماهير المصرية والعربية معبأة ضد مجرد الاعتراف بها .. إذن لابد أن نظامه هالك وساقط ساقط بعد زيارته للقدس .. وإجرائه المفاوضات » .

❑

وتأتى فقرة مهمة لصاحب هذه المذكرات ينسب فيها إلى السفير السوفيتى فى القاهرة نصحه لحكومته بالاشتراك فى مؤتمر مينا هاوس:

« وكان ذلك قصورا فى الفهم السياسى لدى السوفييت .. وقد أكد لى هيرمان أيلتس السفير الأسبق للولايات المتحدة فى مصر عندما قابلته فى نيويورك عام ١٩٨٠ أن السفير السوفيتى فى القاهرة قال له أيام مؤتمر مينا هاوس إنه أشار على حكومته أن تنضم إليه ، لكنهم قالوا له من موسكو: إننا متضامنون مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية » .

« وكان السوفييت يعتبرون أن مؤتمر مينا هاوس للتفاوض مع إسرائيل نقطة فى صالح غريمتهم الولايات المتحدة .. وإذا نجحت أمريكا فى عقد صلح بين العرب وإسرائيل أصبحت المنطقة كلها تحت النفوذ أو صديقة للولايات المتحدة على الأقل .. فيضيع النفوذ السوفيتى تماما» .

« لذلك كانوا يأملون أن المقاومة العربية الممثلة في الدول المعارضة ... بالإضافة إلى الشعور الشعبى العام سيطيح بكل هذه المحاولات ... والمدخل لذلك الإطاحة بنظام السادات » .

« وناوش السادات كثيرا الاتحاد السوفيتى بعد ذلك وتحرش به .. وعمد إلى الأساليب القديمة بالاتهام بالتجسس لعدد من السوفييت الذين ما كانوا إلا صحفيين يقومون بما يقوم به أى صحفى من جمع التحقيقات والأخبار عما يجرى » .

« وتعود السادات أن يشتم الاتحاد السوفيتى صباح مساء فى خطبه ويهاجم نظامه الداخلى .. ويربط بينه وبين اليسار فى مصر » .

❑

ويعبر عبدالستار الطويلة عن اعتقاده فى أن السادات خسر كما خسر السوفييت من توتر علاقات الطرفين، وهو رأى قد لا نستطيع موافقته عليه، خاصة بعد اتضاح الصورة الآن:

« وكما خسر الاتحاد السوفيتى من جراء تخليه عن أنور السادات تماما وفقا لتصوراته وتوهماته .. كذلك خسر السادات إذ لم يستطع أن يجد نصيرا دوليا كبيرا يساعده فى استخلاص حقوق أكثر فى مفاوضاته مع الإسرائيليين .. أى أنه فقد الورقة الروسية تماما».

« وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادى إذ تلكأ السوفييت فى تزويد مصر بقطع الغيار للمصانع السوفيتية .. وبدءوا يطالبون بديونهم .. فقال السادات فى نوبة حماس طائش : لن نسدد الديون » .

(١٤)

ويلفت صاحب هذه المذكرات نظرنا إلى مدى الظلم البين الذى تعرض له الرئيس السادات على يد اليساريين فى مصر والعالم العربى بل وفى العالم كله ، ويكاد يكون فى

تشخيصه لهذا الموقف اليسارى من السادات منصفاً للسادات أكثر من إنصافه لليسار.. ولكننى مع هذا لا أعدم فى روايته إنصافاً لليسار أيضاً بمحاولته الدائبة رد اليسار عن الظلم حتى ولو بعد فوات الأوان :

«..... وفى تاريخ مصر الحديث لم يوجد زعيم لها هوجم كما هوجم أنور السادات.. لا فى مصر وحدها.. ولكن على النطاق العربى كله».

« بل امتد ذلك الهجوم إلى نصف العالم تقريباً عندما شن المعسكر الاشتراكى سابقاً بقيادة الاتحاد السوفيتى حملة شعواء على أنور السادات».

« ولوث أغلب اليسار العربى والعالمى والمصرى قبلهما شرف أنور السادات وشوه إنجازاته بشكل متعسف يناقض كل أسس الموضوعية، بل قواعد الأمانة التى نعلمها للشبان الصغار الذين يقصدون دور الصحف ليتعلموا الصحافة».

ويبلور عبدالستار الطويلة هذه الرؤية فى جملة واحدة يقول فيها:

«وإلا بماذا نفسر كيف أن الكاتب اليسارى يرفع عقيرته بالصياح ممجداً ومادحاً فى حرب أكتوبر البطولية.. وأثرها فى رفع شأن الأمة العربية ويتجاهل تماماً أن صانعها وقائدها هو أنور السادات».

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فلابد أن نتناول تقييم عبد الستار الطويلة لعلاقة السادات واليسار من كافة الزوايا التى نظر من خلالها صاحب هذه المذكرات إلى هذه العلاقة، وعندى أن من الإنصاف أن نبدأ فى تأمل هذه الرؤية من خلال مواقف عبد الستار الطويلة نفسه ، ذلك أننا بهذه الطريقة نستطيع إذا كنا معنيين بالحقيقة قبل الأيديولوجية أن نجد هذا التقييم وهو يأتى سلساً متتابعا دون قصد معين كما نجد هذا التقييم متحرراً من التفسيرات المسبقة والصياغات الجاهزة والقوالب العقيمة، ونجده وكأنه لا تحكمه ولا تغذيه إلا خبرة عبد الستار الطويلة نفسه بالحياة والأحياء وهى الخبرة التى جعلته يفضل رواية تروى الوقائع على نحو ما حدثت دون تنظير أو تقصير أو تسطيح.

وعلى سبيل المثال فإن هذه المذكرات تتضمن فقرة رائعة تنم عن استشعار عبدالستار الطويلة المبكر لما حدث فى حركة التصحيح (مايو ١٩٧١)، وعلى الرغم من أنه كان على معرفة وثيقة بممدوح سالم إلا أن الأخير لم يصرح له بشىء، ولكن حاسة الصحفى قادت صاحب المذكرات إلى أن يكتشف بسهولة بعض السيناريو الذى كانت الأحداث تمضى به فى ذلك الوقت:

«... على أننى شعرت أن شيئاً ما فى الأفق سيحدث وأنا فى ندوة عن التأمين الصحى نظمتها روزاليوسف فى الإسكندرية فى مايو ١٩٧١.. وكان ممدوح سالم محافظ الإسكندرية قد افتتحها.. والتقيت به، وكان بينى وبينه ود قديم.. ثم كان مفروضاً أن يحضر يوم ١٣ أو ١٤ مايو الاجتماع الأخير ليشارك فيه.. ولكنه اتصل بى مساء اليوم فى وقت متأخر.. واعتذر لى عن الحضور.. وقال إنه مضطر للذهاب إلى القاهرة، ولما سألته: لماذا ؟ قال: لا أدرى!».

«ولما ألححت عليه قال ضاحكاً: إن شاء الله ستسمع أخبار كويسة».

«وكنت أعلم بعض الشيء عن التناقضات فى السلطة.. فقلت ليلتها لزميلى صلاح حافظ الذى كان يشرف معى على الندوة.. الظاهر إن شعراوى جمعة حيمشى.. فسألنى: لماذا؟قلت: باين إن ممدوح سالم سيعين وزيراً للداخلية لأنه استدعى على عجل ولن يحضر ندوتنا».

«وكان هذا مجرد تخمين.. فلم أكن أعرف الكثير».

«وكان ابن عم زوجتى المرحوم اللواء جمال رفاعى يعمل قائداً ثانياً للحرس الجمهورى تحت قيادة اللواء ناصف.. وقد ألمح لى كثيراً عن ذلك الصراع.. وأن السادات لن يسكت عليهم طويلاً».

«وأذكر مرة أننى سألت زميلى وصديقى الأستاذ محمود السعدنى وكنت أعرف أنه صديق حميم لشعراوى جمعة عما يتردد من شائعات.. فقال لى فى أسى شديد: الناس دى باين عليها حتضرب بعضها.. والبلد تروح فى داهية ، فإسرائيل لسه فى أرضنا..».

وفى النهاية يؤكد عبدالستار الطويلة أنه ظل سلبيا تماما تجاه هذه الأحداث:

«ولم أشارك أو أساهم بأى جهد فى أحداث مايو هذه.. ولا حتى بقلمى».

(١٥)

على أن الأهم من الفقرة السابقة هو تلك الفقرة التى يصرح فيها عبدالستار الطويلة بأنه أيد السادات فى ١٥ مايو رغم يساريته، وهو يبدى الأسباب التى دفعته إلى هذا التأييد ويكاد يحصرها فى سبب واحد هو تأله المجموعة المحيطة بعبد الناصر..

والشاهد أن عبدالستار الطويلة يقدم فى هذه الفقرة أسوأ صورة يمكن لإنسان أن

يتخيلها عن على صبرى زعيم المجموعة المناوئة لأنور السادات ، على الرغم من أنه كان على علاقة مصاهرة مع عائلته ، ومع هذا فقد وقف هذا الرجل من زوجة عبدالستار الطويلة (التى هى قريبته) موقفاً فجاً لا إنسانياً على حين لم يكن الموقف الإنسانى ليكلفه أى جهد على الإطلاق ، ولكنه بخل على هذه الزوجة - التى تربطها به صلة القربى - حتى بالكلمة الطيبة!

ومن الملاحظ أن عبدالستار الطويلة فى ظل استرساله فى رواية ما يرويه لايقف عند هذه النقطة ليقارن بين هذا الموقف لزوجته مع قريبها على صبرى وبين موقفه هو المبكر فى السجن مع أنور السادات حين لم يكن يملك إلا بعض طعام وسجائر فجاد على رجل لا يعرفه (وهو عبدالستار الطويلة نفسه) ببعضه وبعضها.. لا يقدم عبدالستار الطويلة مثل هذه المقارنة ، وكان أولى به أن يشير إليها هنا لا ليثبت أن السادات أعظم من على صبرى، فليس هذا هو موضوعنا ولا موضوعه، ولكن ليثبت لقرائه أن الوعى السياسى المبكر شىء مفيد يخلق من الإنسان إنساناً، وينتشله من مثل هذا الجمود الإنسانى الناشئ عن الخواء الفكرى والخواء السياسى كذلك.

وقد مضى على صبرى والسادات وعبدالستار الطويلة إلى رحمة الله ولكن روايته المعبرة عن هذه المواقف تبقى ذات أثر بالغ فى فهمنا لما ينبغى أن يكون عليه تخطيطنا وتصورنا لواجبنا نحو تكوين أجيالنا القادمة:

«على أنه عندما حدث ما حدث.. لم أتردد فى تأييده (أى تأييد أنور السادات)، فقد جذبنى شعار الديمقراطية الذى طرحه أنور السادات.. وكنت على علم وعلى تجربة وثيقة بدكتاتورية بل بتأله المجموعة الحاكمة بعد عبدالناصر.. بل وعبدالناصر نفسه».

«لقد كان سائق سيارة أو طباخ واحد من أولئك قادراً على أن يضع إنساناً ما تحت الحراسة أو فى غياهب الجب أو وراء الشمس».

«وهناك عشرات ومئات الحكايات التى تؤكد هذه المقولة ونشرت فى عشرات الكتب، بل مئات الكتب».

ويقدم عبد الستار الطويلة الصورة المعبرة - دون أى رتوش - فى القصة الواقعية التى حدثت له هو نفسه ولأسرته:

«ورغم أنى كنت على علاقة مصاهرة مع العائلة التى ينتمى إليها المرحوم السيد على صبرى نائب رئيس الجمهورية الأسبق من جهة زوجتى المرحومة ، فإننى كنت حريصاً على

الابتعاد عنه وعن المجموعة الحاكمة.. ولم أحاول قط الاقتراب منه بحكم هذه العلاقة، رغم أننى كنت أؤيده ومجموعة عبد الناصر سياسياً».

....

«وخلق الحاجز بينى وبين المجموعة الناصرية الحاكمة.. حادث صغير لكنه ذو مغزى كبير.. حدث وأنا فى المعتقل ما بين (١٩٥٩ ـ ١٩٦٤).. ويعرفه كل الشيوعيين الذين كانوا معى معتقلين.. ونرويه لنتعلم منه».

«عندما اعتقلت فكرت المرحومة زوجتى السيدة سميرة سعيد رفاعى فى أن تستفيد بقرابتها للسيد على صبرى وكان وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية.. فزارته فى بيته لترجوه أن يسعى للإفراج عنى.. وكان على ذراعها طفلها المولود منذ شهور.. فقال لها فى تأفف وجفاف.. إنه لايعرفنى.. وسيسأل ما إذا كان ممكناً الإفراج عنى أم لا.. وطلب منها أن تعود بعد أسبوع».

«وبعد أسبوع جاءته فقال لها بالحرف الواحد :

«زوجك شيوعى.. فلا يمكن الإفراج عنه».

«قالت له :

«ألا تستطيع أن تنقله إلى مستشفى قصر العينى لينجو من العذاب والهلاك الذى أسمع عنه فى المعتقل».

«فقال بحسم: لا.. زيه زى غيره (وهذا طبعاً من قبيل التمسك بالاشتراكية)».

«قالت له ، وهى تشير إلى طفلها على كتفها :

«وماذا أفعل إذن ومعى هذا الطفل دون أبيه».

«قال لها فى بساطة باردة :

«إحنا ما عندناش بنات تتجوز شيوعيين.. طلقيه.. لازم تطلقيه».

«ونهض قائماً.. فى صلف وكبرياء.. ولم يلفت نظره لحظة أن لهذه السيدة طفلا وأنه يجب عليه أن يساعدها إذا عجز عن الإفراج عن زوجها تمسكا بمبادئ المساواة بين المعتقلين أو لأى سبب آخر ! ! كأن يلحقها بعمل تعيش منه بدلاً من تركها فريسة لقسوة الأيام وذئاب الحياة من كل نوع».

«هكذا كان بعض القادة الاشتراكيين الناصريين يتصرفون».

وفى وسط حديثه عمن يسميهم مجموعة عبد الناصر يحرص عبدالستار الطويلة على أن يروى أنه لم يستطع فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر أن يقول رأيه فى قضية الديمقراطية إلا مرة واحدة ، مؤيداً لرأى أبداه هيكل فى سبتمبر ١٩٦٧، وهو يشير إلى هذا الموقف فى عجالة وسرعة ويقول:

«لكننى كنت أنفر منهم جميعاً (يقصد مجموعة عبد الناصر) بالنسبة لقضية الديمقراطية.. ولم أستطع أن أقول رأيى فى الديمقراطية فى ذلك العهد إلا مرة واحدة فى مجلة صباح الخير فى سبتمبر ١٩٦٧ عندما ثار الجدل بين اليساريين ومحمد حسنين هيكل عن الديمقراطية فهاجم اليساريون كلام هيكل باعتباره ليبرالية برجوازية.. بينما أيدته أنا.. وانتقدت موقفهم».

(١٦)

والشاهد أن علاقة السادات باليسار المصرى تحتل أهمية خاصة وفقرات كثيرة ومواضع متعددة فى هذا الكتاب، ويبدو لى أن عبد الستار الطويلة يود أن يقول ما أكرره من أن السادات كان ينفعل بأكثر مما هو مطلوب ، ومن الإنصاف أن أعترف أننى لم أصل إلى مثل هذا الحكم فى ذلك الوقت ولا بعده بقليل، وإنما بعدما رأيت وعشت بنفسى عصر رئيس يتمتع بثبات انفعالى فائق ، أما السادات وعبد الستار الطويلة واليسار وشخصى المتواضع فلم يكن فى وسعنا فى ذلك الوقت أن نتوقع من السادات بتكوينه وتاريخه وتجربته غير هذا الذى كان يفعل بالفعل:

«إن الشىء الوحيد الذى أخذه أنور السادات علناً ضد حزب أو منبر اليسار أنه أبرق إلى أعضائه بأن يسايروا الجماهير فى معارضتها لرفع الأسعار.. وهذا أمر طبيعى من حزب معارض لرفع الأسعار.. ولا يمكن أن ينعزل عن حركة الجماهير».

«ولقد كان بوسع اليساريين المؤيدين لأنور السادات أن ينزلوا إلى الشوارع لتوجيه مظاهرات الجماهير فى اتجاه غير معاد للنظام.. وقد كان ذلك التوجيه ممكناً بحكم خبرة اليساريين فى قيادة الجماهير وتظاهراتها».

«لكن الخوف من اتهام أجهزة البوليس لهم بأنهم المحرضون على المظاهرات والتخريب جعلهم يحجمون عن القيام بمثل ذلك العمل.. رغم أنه كانت لهم مصلحة فى توجيه تلك

المظاهـرات وجهة أخرى ، إذ تـوجهـت عدة مـظـاهرات فـى شارع قـصر الـعيـنى ضـد روزاليوسف مثلاً تريد الهجوم عليها وتخريبها».

❑

هكذا يرينا صاحب هذه المذكـرات أنه على هذا النحـو كان كل طرف يحسـب حساباً لخطواته فى أكثر من اتجاه، وكانت النتيجة نوعاً من الانـفصام الوطنى طيلة البقية الباقية من عهد السادات.

ويعترف عبد الستار الطويلة بخطأ حزب « التجمع » فى ذلك الوقت ويقول:

«لا.. بالعكس لـقد صب حزب التجمع الزيـت على النار بإرسال رسائلـه المعروفة من خلال مبـرقة الاتحاد الاشتراكـى العربى [المبـرقة هى ما يناظـر مكتب التـلغراف] بتشـجيع المظاهرات والمشاركة فيها والحملة على الحكومة».

ويورد صاحب المذكرات بأمانة ودقة وجهة نـظر السادات المفعمة بالأسى والأسف تجاه موقف اليسار منه:

«ولكن أنور الـسادات كان يصر على تأكـيد اعتقاده أن اليسار خـذله فى أزمة ١٨ و١٩ هذه وكان لا يفتأ يكرر طوال حديثه: أنا عملت فيهم إيه؟ أنا مريحهم على الآخر!!».

❑

بل يصل عبد الستار الطويلة إلى أن يشخص أخطاء واضحة لليسار المصرى لـم يسجلها غيـره من قـبل، ومـن ذلك أن الـيسـار لـم يسـتغـل أبداً ومـضات هـجوم الـسادات عـلى الانفتاحيين على نحو ما كان ينبغى:

«ولقد حـدث عدة مرات أن أحس [أى السادات] بـالخطأ مما كان يـدفعه للهجـوم على الانفتاحـيين أحياناً.. ويدعـو أحزاب المعارضة إلى الـتفاهم والحوار.. ولكن حـزب اليسار المصرى لم يلتفت قط إلى مثل تلك الـصحوات والومضات.. وظل يهاجم نظام السادات هجوماً متواصـلاً حاداً.. وبشجاعة وصلابة منقـطعة النظير حقاً ! خصـوصاً وقد أصبحت السياسة الساداتية بالنسبة لإسرائيل مجالاً للتناقض بينهما كما شرحنا من قبل».

❑

ويلخص صاحـب هذه المذكرات وجهة نظر الـسادات نفسه فى اليساريـين فيروى على لسان السادات قوله له:

«أنا أعرف الشيوعييـن قبل ما تلعب أنت فى الشارع.. أنت تعرف خـالد محيى الدين

قبلى؟! أنا أعرف حسن فؤاد أحسن منك ألف مرة.. وشهدى عطية الله يرحمه كنت أعرفه ولما قتلوه فى السجن زعلت جداً عليه.. وقلت للريس بعد ما رجع من يوغوسلافيا ياريس مش على العمال والبطال العالم دول يموتوا الناس.. وشهدى ده صاحب رأى وها أنت شفت له سمعة دولية.. الضباط الكبار دول سجانة.. اللواء بتاع الجيش ده سجان مش ضابط.. وإيه اللى وداه فى سجن سياسى زى ده عاوز معاملة الناس على «الخازوق»!!».

(١٧)

وربما يكون من المفيد هنا أن ننقل عن واحد من اليساريين البارزين الذين شاركوا فى العمل الوطنى قبل الثورة وبعدها، وعرفوا السادات وزاملوه، مجمل رؤيته للسادات وهى رؤية حافلة بالعناصر التى أشار إليها عبدالستار الطويلة.

يقول سعد زغلول فؤاد فى حلقة من حلقات مذكراته المنشورة مؤخراً فى «آخر ساعة»:

«كان الصراع السياسى محتدما ساخنا فى الجامعة، خاصة فى تلك الفترة من انتخابات الاتحاد العام لطلبة الجامعات ، حيث كانت التنافس بين مرشحى الإخوان المسلمين بزعامة حسن دوح ، ومرشحى القوى الديمقراطية بزعامة أحمد الخطيب، وكان التصويت محددا له يوم الاثنين، وهو الموعد الأسبوعى لصدور جريدة «الجمهور المصرى»، التى كانت تصدر فى حجم وعلى نسق جريدة «أخباراليوم»، وكتبت مقالاً انتخابيا شغل الصفحة الثالثة بأكملها، هاجمت فيه جماعة الإخوان المسلمين، ودعوت إلى عدم انتخاب مرشحيهم والانتصار للقوى الديمقراطية، وأمر رئيس التحرير المسئول عن التوزيع بوضع كميات كبيرة من أعداد الجريدة على مختلف أبواب الجامعة ، وبعد الغروب قصدت إلى حيث كانت تطبع الجريدة ، ففوجئت بأن الرقيب العسكرى قد صادر المقال ومنع نشره، ولما حاولت أن أراجعه فى قراره نهرنى وأمرنى أن أغادر مكتبه وهو يطردنى بكلمات نابية، فوجدتنى أنهال على وجهه باللكمات وأسرعت إلى المطبعة لأتصل تليفونيا بالقائم بأعمال نقيب الصحفيين (أحمد أبو الفتح) رئيس تحرير جريدة «المصرى»، وقلت له أن ينقذنى حيث الرقيب العسكرى طلب البوليس الحربى للقبض علىّ، وما سيرافق ذلك من اعتداء علىّ بالضرب غير تقديمى لمحكمة عسكرية، وأبدى أبو الفتح تعجبه وهو يسألنى: لماذا تتوقع كل هذا، فلما قلت له «ضربت الرقيب العسكرى وسيحت دمه» فقال: «تضرب الرقيب العسكرى ممثل الثورة، عايزنى أعمل إيه، وأغلق التليفون!».

«فرحت أبحث عن السادات فلم أجده فى بيته ولا فى القيادة. وعرفت أنه فى سينما ريفولى بصحبة رئيس سوريا أديب الشيشكلى، وكانت معى بطاقة من مجلس قيادة الثورة تتيح لى دخول مقرات اجتماعاتهم.. وفى دقائق كنت فى قاعة العرض للسينما، كانت المقاعد الخلفية الأخيرة يشغلها جمال عبدالناصر، والسادات وأديب الشيشكلى، وبعض ضباط الثورة ، كان الفيلم الذى يتابعونه عن الزعيم التاريخى (مصطفى كامل)، وكان السادات يشغل مقعد الصف الأخير من ناحية اليسار، فهمست فى أذنه: «إلحقنى ضربت الرقيب العسكرى وطلب البوليس الحربى وراح يقبض علىّ»، نهض من مقعده وهو يقول: «بتقول إيه، ضربته»، قلت: «أيوه ، وسَيحت دمه»، فتركنى برهة وهمس فى أذن جمال عبدالناصر وعاد إلىّ ليصحبنى فى سيارته العسكرية إلى حيث تطبع الجريدة ، وما أن وصلنا حتى وجدنا مبنى الجريدة والمطبعة مطوقا بعربات البوليس الحربى، وما أن دخل السادات إلى مكتب رئيس التحرير الذى كان يشغله الرقيب العسكرى، حتى نهض وهو يبدى التحية العسكرية للسادات ، ولأول مرة أرى فيها إحدى عينيه متورمة وتحيطها كدمات».

«قال السادات للرقيب المضروب: «ده زميلى فى السجن، وكان بيقتل العساكر الإنجليز»، وقال لى: «وده كان دراعى اليمين فى سلاح الإشارة»، بوسو بعض واصطلحوا، فهجمت أقبل الرجل وأعتذر له .. ثم أمر السادات ببروفة المقال الممنوع ، ولما أصبح بين يديه أشر بنشره.. وصدر العدد فى موعده وبه المقال ، وإن كان مرشح الإخوان هو الذى فاز فى الانتخابات!».

«كان السادات فى بداية حكمه يردد فى تصريحاته وأحاديثه أن أحلام الشعب المصرى ستتحقق جميعها».

«وفى عام ١٩٧٢ انتخبت عضوا فى مجلس نقابة الصحفيين، وقدت وزملائى فى المجلس معركة إعادة ١٨٠ صحفيا كانوا مفصولين ويعملون فى شركات مختلفة لعدة سنوات خارج المجال الصحفى».

«وعقدنا جمعية عمومية، وفيها تقرر إعطاء مهلة أسبوع للرئيس السادات لإعادتهم إلى صحفهم وإلا سنضرب عن العمل!».

«وصل هذا القرار إلى السادات، وكانت مظاهرات الطلبة مستمرة تطالب بالحرب، وبين هتافاتها: «العيشة بقت مرة.. عايزين صحافة حرة».

«وأمام مبنى نقابة الصحفيين بوسط البلد كانت هذه المظاهرة بهتافها هذا، فألقيت باسم

النقابة خطابا أعلنت فيه تأييد الصحفيين لمطالبهم وحرية الصحافة ، وبدخول الحرب لتحرير الأرض».

«وفى اجتماع مجلس النقابة فى ذلك اليوم فاز اقتراحى بإصدار بيان نؤيد فيه مطلب الطلبة الذى أذاعته وكالات الأنباء فاستاء من ذلك السادات».

....

«ذهبت للقاء السادات فى ١٩٧٢ ودخل معى سيد مرعى الذى كان مسئولا عن التنظيم السياسى مستنكرا مصادرة الرقابة لمقالى هذا ، فأشر عليه السادات بالنشر، وعدت إلى مجلة «المصور» بالبروفة وعليها تأشيرة رئيس الدولة بالنشر».

«لكننى فوجئت أيضا بعدم نشره ، وكان يوسف السباعى قد حل مكان أحمد بهاء الدين فى رئاسة مجلس إدارة الهلال ورئاسة تحرير المصور ، ونائبه صالح جودت، وعند استنكارى بعدم النشر رغم توقيع الرئيس، ادعى صبرى أبو المجد (نائب رئيس التحرير) بفقدان تلك «البروفة» التى تحمل توقيع السادات «بالنشر»، فلما طالبت باستخراج بروفة جديدة ادعى أن الأصول قد فقدت أيضا ، فعرفت أن السادات قد اتصل تليفونيا وأمر بعدم النشر».

«فقررت الهجرة إلى خارج مصر لاستحالة كتابة أية كلمة مغايرة لسياسة الدولة فى ذلك الوقت».

«توجهت مع إبراهيم شكرى الذى كان أمينا للنقابات المهنية فى التنظيم السياسى للدولة (الاتحاد الاشتراكى)، واجتمعت مع رئيسه الدكتور حافظ غانم، وقلت له: إننى أريد أن أذهب إلى بغداد التى تعارض سياسة السادات وأقنعهم بها فى محاضرات ألقيها، وندوات أعقدها ، فسر تماما وأصدر قرارا رسميا نشر فى الجريدة الرسمية: «يسافر سعد زغلول فؤاد عضو مجلس نقابة الصحفيين إلى بغداد ليشرح سياسة الرئيس السادات فى محاضرات يلقيها وندوات يعقدها».. وكان لطفى الخولى فى مكتبه بالاتحاد الاشتراكى، فطلب منى الذهاب للخزينة لتسلم «بدل السفر»، فلما رفضت قال هذا قانون وأنت فى مهمة رسمية، لكننى أصررت على الرفض، لأننى أنوى الهروب ففكرت فى هذه الحيلة».

«وكان أول مقال لى هجوما على سياسة السادات فى جريدة «الثورة» العراقية تحت عنوان: «ما الذى يجرى فى القاهرة ؟!» وعلمت بعد ذلك أن السادات قد وجه اللوم إلى الدكتور حافظ غانم وقال له: «كده سعد زغلول يضحك عليك؟!».

«وواصلت الكتابة ضد سياسة الرئيس السادات فى جريدة «الثورة» العراقية، و«الوطن» الكويتية، ومجلة ٢٣ يوليو» اللندنية التى يصدرها محمود السعدنى».

«وبعد نحـو عامين حضر السادات فـى زيارة لبغداد تمهيدا للتخطيط لـزيارة القدس ، وعقد مؤتمـرا صحفيا حضره عـدد كبير من الصحفيين العرب والأجانب، فحـدثت مشادة بينى وبين السادات فى هذا المؤتمر حول مناشدتى له بمواصلة حرب ٧٣ لتحرير كل سيناء ، فرفض قـائلاً «أمريكا دخلـت الحرب مع إسرائيـل ضدنا، وأنا لا أحارب أمريـكا ولا أدمر جيشى.. رحم الله امرأ عرف قدر نفسه».

«فقلت له بـانفعال وكنت على مقربة منه : «لا تخف، الفـيتناميون حاربوا أمـريكا ولم يكـن لديهم طـائرات ولا دبابات، فـعليك أن تـضع فى الاعـتبار شجـاعة وكفاءة الجندى المصرى فى عبوره القنال واقتحامه خط بارليف».

«فانفـعل السادات بأعلـى صوته ويده تكاد تـلمس جبهتـى وهو يلوح بها فـى وجهى: «فيتنام حرب عصابات.. عارف يعنى إيه حرب عصابات.. أنا لا أدمر جيشى.. ومش «أد» أمريكا».

«وغادر السادات قاعة المؤتمر فتـابعته ومعى سفير مصر ببغداد عبدالمنعم النجار لأعتذر له ولأخفف من غضبه، وبدأ السفير يمهد لذلك قائلا:

«ده مجرد سؤال من سعد ياريس ولا يقصد إثارة سيادتك أبدا!».

«رد السادات:

«ده ما كانش بيسأل.. ده كان بيعطينى تعليمات!».

«فانسحبت وغادرت المكان».

«وبعد مغادرة السادات لبغـداد كنت مع سفيرنا فى مكتبه مندهشـا أن يتهمنى السادات بأننـى كنت أعطيـه تعليـمات، فضحك الـسفير (وهو مـن الضباط الأحـرار) وأدار شريط تسجيل المؤتمر الصحفى فاستمعت فيه لمخاطبتى (عليك أن تضع فى الاعتبار)».

ويستطرد سعد زغلـول فؤاد معبراً عن رؤيته ورأية فى السادات بطريقـة لاتختلف كثيرا عن رأى عبد الستار الطويلة:

«أقول رغـم هذه الخصومـة السياسيـة مع زميلـى فى السـجن الـذى أصبـح رئيـسا للجمـهورية، فقد كان وزير الـداخلية النبوى إسـماعيل يمنع حضـور زوجتى وأولادى إلى مقـر إقامتى فـى بغداد، مشـددا دائما أنه علـىّ أنا أن أعـود إلى مصر.. فـأبرقت للـسادات أناشده وصول عائلتى إلى بغداد».

«وحدث أن وصل إلى بغداد يوسف السباعى الذى كان وزيرا للثقافة والإعلام ، وحين اجتمعت به فى الفندق فاجأنى بأنه يبحث عنى، وقال إن الرئيس السادات عندما استأذنته فى السفر إلى بغداد قال له: خذ زوجة وأولاد سعد زغلول معاك إليه.. وأخرج من جيبه بحضور السفير كتابا رسميا أمر به السادات من «دار الهلال» باعتبارى فى إجازة رسمية بدون مرتب وليس مفصولا !».

«ومن غرفته بالفندق هاتفت زوجتى تليفونيا بالقاهرة، فأخبرتنى أن لديها قرار الرئيس وأنها ستصلنى بأطفالى فى اليوم الثانى.. وكانت هذه لفتة إنسانية من خصمى السياسى الذى لديه كل السلطة».

«ومرة أخرى لهذه اللفتة تتكرر وأنا أهاجم سياسة السادات فى الصحف والإذاعة الموجهة من بغداد لراديو صوت العروبة ، وعلمت أن السادات وحافظ الأسد فى مؤتمر قمة مع النميرى فى الخرطوم ، فأسرعت بالحضور لتغطيته صحفيا، وعندما كان السادات ونميرى والأسد يغادرون قاعة اجتماعهم، لمحنى السادات وقاللى على مسمع من الجميع:

«أنت هنا والا فى بغداد؟»،

«أنا فى كل مكان بالوطن العربى ياريس...».

«ما عدا مصر؟».

«مصر فى قلبى ودمى ياريس...».

«عاوز حاجة ياسعد؟».

«فوضعت يدى على كتفه وقلت: «روح الله يقويك».

«ومرة ثالثة طلب عودتى وزملائى المعارضين لسياسته فى الخارج ؟!

قائلا: «من عاد منهم ودخل النقابة فهو آمن».

«وأرسل إلينا نقيب الصحفيين إلى باريس التى كنت انتقلت إليها من بغداد، لكننا رفضنا!».

«لكننى عندما شاهدت مصرعه فى حادث المنصة عام ١٩٨١ فى التليفزيون الفرنسى، وجنازته المحدودة بعيدا عن الشعب والتى علق عليها «ميتران»: «كنت أحب أن تكون الجنازة وسط شعبه» وشاهدته يدفن وجدتنى بلا شعور أبكى!».

❑

«أود أن أشيد بالتحركات السياسية الخارجية للرئيس السادات ، التى اتسمت بعبقرية التخطيط، والمهارة والحنكة فى التنفيذ. فقد نجح تماما فى تحرير الأرض واستعادة سيناء

بالكامل، كما أن اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل، كانت تقضى بأن توضع أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الحكم الذاتى الفلسطينى لمدة خمس سنوات ، يجرى من بعدها استفتاء تقرير المصير، لكن الأشقاء الفلسطينيين رفضوا هذه الاتفاقية، وترى اليوم الصعوبات والتعقيدات الإسرائيلية التى يختلقها الإسرائيليون فى مفاوضات السلام المتعثرة».

«السادات علامة مضيئة فى تاريخ حكم مصر، بما له من إيجابيات وسلبيات، مواطن مصرى من أعماق قرى دلتا النيل المعطاءة بالخير».

(١٨)

هل لنا أن نعود الآن إلى عبدالستار الطويلة لنقرأ له آراء أكثر تفصيلا وذكريات أشد قربا بالرئيس السادات وقد أتيح له ما لم يتح لأغلب اليساريين من حوار متصل مع السادات وهو فى موقع الرئاسة.

يقدم عبد الستار الطويلة شذرات طريفة وذكية من حوار مطول مع السادات حول الانفتاح ، ويكاد عبد الستار الطويلة يقدم لنا السادات فى صورة رجل الدولة الواعى للآثار بعيدة المدى لسياسات قد تكون على المدى القصير مجلبة للنقد والانتقاد ، ولست أستطيع أن أزعم أن عبد الستار الطويلة يجامل السادات فى هذا الذى يرويه ، وإن كنت لا أستطيع أيضاً أن أنكر أنه ينصفه بطريقة ذكية ، ولعل هذا الإنصاف يكفى لهداية أولئك الذين لا يؤمنون بجدوى سياسات السادات الاقتصادية، ومنهم أحمد بهاء الدين على سبيل المثال:

«قلت للرئيس السادات: اللى ماشى فى البلد دلوقت مش رأسمالية وطنية على الإطلاق.. لا فيه إنتاج.. ولا تكنولوجيا.. وإنما انفتاح استهلاكى».

«أدهشنى أنور السادات عندما قال بصراحة كاملة إنه يعرف ذلك.. وأنهم شوية حرامية ولاد كلب وهو مع ذلك راض بهذا وسايبهم بمزاجه».

«قال: أقول لك.. أصل أنتم بتوع نظريات.. لما أنا عاوز أشجع الرأسمالى.. أى رأسمالى يطلع الفلوس من تحت البلاطة.. والرأسمالى كما تعلم جبان.. أقوم أعمل له شروط.. أقول الجنيه ده لازم تفتح بيه مصنع (أو) تبيع به فجل؟!».

«أقول طلع يا ابنى أنت وهو الفلوس واشتغل بها.. لو قلت لازم نصنع البلد

بالفلوس.. يقول رجعنا تانى.. عاوزين أبنى مصنع علشان يؤمموه. لا توجد ثقة فى الحكومة.. ولازم الثقة تأتى بالممارسة والشغل.. الآن.. الحكومة تقول بس طلع.. طلع اللى عندك. وهم يطلعوا.. وده اللى يهمنى.. عشرة فى المية حينفقوا الفلوس فى السكة اللى أنا عايزها.. الباقى حيصرف فى الهلس اللى بتسموه الانفتاح الاستهلاكى.. أقول لك بقى الانفتاح الاستهلاكى سيفيدنا ويفيد التنمية فى البلد».

«قلت إزاى؟».

«قال: هو الناس اللى عندها فلوس دى مش عاوزه تصرف وتهيص.. أنت نفسك سمعت إن عندك عربية مرسيدس.. علشان جالك قرشين.. ما كان ممكن تشترى ١٢٨ ولا ١٢٥ فيات.. لكن كل إنسان يا عبدالستار عاوز يعيش أفضل وأحسن مادام بيكسب.. هو الناس بتشتغل ليه؟ مش علشان تستهلك».

«وسكت لحظة.. وهو سعيد كما يبدو لى أنه أمسك بلجام الحديث وبدا كما لو كان محاضراً والكلمات تتدفق منه».

(١٩)

ويبدو عبد الستار الطويلة فى منتهى الإنصاف وهو يورد ـ بعد فوات الأوان ـ اعترافاً خطيراً بأن السادات كان أذكى منه ومن اليسار ومن السوفييت وأبعد نظرا، وأن وعى السادات كرجل دولة كان يفوق كل معاصريه فى العالم كله بلا استثناء، والحاصل أن القارئ لهذا الذى يورده عبد الستار الطويلة فى مذكراته يعجب من أن السادات أهمل الترويج لأفكاره هذه على نطاق واسع، وكأنه كان فى نظرى حريصاً على سر المهنة الذى توصل إليه قبل غيره ، ولم يكن يريد لغيره أن يستغل ثمار ذكائه.. حتى مرت السنوات واعترف العالم كله بذكائه!:

«الاشتراكية بتاعتكم دى هدفها إيه.. مش الناس تعيش كويس وألا تفضلوا تسبحوا باسم لينين بالغشم بتاعكم ده.. على فكرة أنتم عبادة الفرد عاملة غشاوة عليكم ومتأصلة داخلكم، علشان كده أنتم مش فاهمين عيوب الاشتراكية فى روسيا.. أنا اللى عارف بس مش بتكلم.. لأنه صديقنا ومعانا ومش عاوز أزعلهم وإلا يقطعوا عنا السلاح».

«قلت : «وأنا فى أعماقى لا أصدق أن السوفييت عندهم عيوب جسيمة لا يريد رئيس

الجمهورية كشفها حتى لا يسيء إليهم.. وكـذلك لا أصدق أنهم يحجبون عنا السلاح كما يتحدث السادات عن ذلك بمرارة : إزاى ياريس».

قال: أنا عارف كل حاجة.. دول شوية مثقفين عاوزين يوصلوا للحكم.. ضحكوا على البروليتاريا بتاعتكم دي وأنتم كلكم وبكره تشوف لو قدر الله وحكمتم البلاد.. إياك تكون مصدق إن البروليتاريا هي التي تحكم في روسيا.. هذه كلها دول كبرى.. لها مصالح.. ولا أيديولوجيات ولا مبادئ.. وكلهم حرامية ولكن أمريكا أفضل علشان حاجة واحدة».

«سألت في فضول : ماذا ؟».

«مافيـش حاجة سر هـناك.. اللي يـأخذ قرش رشوة هـناك نهاره أسـود بكرة الصـحف تفضحه.. علـشان كده النظام هناك عايش ومسـتوعب كل حاجة حتى المافيـا.. أما نظامكم فقافل علـى نفسه.. وكل مرة أروح روسيا أحس إن الـبلد ستنفجر! وبايـن على كل واحد بعد الرؤساء الكبار بتوع الجعجعة إنه تعب.. وعاوز يعيش وأقول لك كان عاوز الصراع ده مع أمريكا يتوقف».

«وقال السادات كما لو كان يقرأ المستقبل: وأنا رأيـي إن التيار بتاع التعبانين ده هو اللي حيكسب في الآخر.. والمعسكرين حيتفقوا علينا وبكرة تشوف»..

«لم أكـن أصدق طـبعاً حـرفاً مـن هذا. وكنـت أقول فـي نفسي في غـرور ماركـسي تقليدي: أصله برجوازي لازم فهمه كده!!».

هل وجد القارئ إمتاعا مثل هذا الإمتاع الذي حفـل به حديث عبد الستار الطويلة عن أيديولوجيات كثيرة ، ورؤى مخالفة لها ، وتطبيقات سياسية لنظريات فكرية !

(٢٠)

وفي موضـع آخر يكرر عـبد السـتار الطويلـة إشادته بثـاقب رؤية السـادات وقراره في اكتشاف أهمية التحول السريع عن النظام الاشتراكي :

«ويُذكر لأنـور السادات أنه خـلع الثوب الاشتـراكي الضار بمصـالح الأمة قبـل غيره.. واعترف أنه سبقنا نحـن الماركسيين الذين زعمنا دائما أن لدينا مفاتـيح الفهم والوعي لكل شيء في الـعالم.. في إدراك هـذه البديهيـة البسيـطة ، وهي أنه لا يتـحقق الرخـاء والعدل الاجتماعي بالملكية العامة الشاملة لكل وسائل الإنتاج».

«إننا لم نـدرك ذلك إلا عندما انقلبت الدنيا فوقنا رأساً على عقب.. أما هو فـقد فهم ذلك والنـظام الاشتراكى فـى أوج ازدهاره الذى تبين فـيما بعد بـشهادة أقطابـه أنه ازدهار مزيف».

«وحتى السوفييت أدركوا أخيرا قيمة تجـربة السادات.. فقد روى الرئيس حسنى مبارك فى اجتماع خـاص بعدد من الصحفيين أن جـورباتشوف قال له مرحبا : احـك لى ياسيادة الرئيس عن تجربتكم فى الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص؟!».

«وقال مبارك بأمانته وتلقائيته البسيطة: أصل الحال انقلب فى الدنيا!! مشيراً إلى أن قادة الاشتراكية والماركسية يسألون عن خبرة العـودة للرأسمالية.. وأذكر أنى علقت على عبارة الرئيس بقولى: فعلاً ياريس الدنيا حالها انقلب.. وضحك حسنى مبارك!».

(٢١)

ولا ينجو الرئيس السادات مـن انتقاد عبد الستار الطويلة فى جزئيـتين مهمتين، الأولى هى توظيفه كراهية الشعب للإلحاد فى مواجهة خصومه:

«ولقد كان السادات رجلاً مؤمناً ومسلماً حقاً.. وقـد كان إيمانه بالله يتزايد كلما أحس بنعمـته عليه.. ولكـنه كان غير متعـصب.. ولم يكن يحـاسب أو يقرب شخصـاً أو يعامل أحداً على أساس الدين على الإطلاق ، ولم تكن عـنده حساسية من هذا النوع.. ولا علاقة لهذا بموقفه من الفتن الـطائفية.. وكيف استفاد منها.. ولا علاقة له بمـوقفه الخاطئ تماماً من تحديد إقامة البابا بطريرك الأقباط.. هذه مواقف سياسية تستهدف تحقيق أهداف سياسية».

«وكان يستـخدم حكاية الإلحاد كـلعبة سياسيـة أيضاً وليس سخـطاً منه على المـلحدين مثلاً.. واستخدمـها حتى تلميحاً ضد جمـال عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل لأغراض سياسية.. وهذه طبعاً سياسة مكيافيلية.. وتتناقض مع ما كان يسميه بأخلاق القرية».

أما الجزئيـة الثانية فهى توظـيف السادات لمفهوم أخـلاق القرية من أجل تغطـية نوع من الدكتاتورية محبب إلى نفسه :

«ولقد حاول استخدام أخلاق الـقرية هذه لتغليف ديكتاتوريته بإسـباغ فرديته فى الحكم بطابع أبوى.. وهو أسـلوب إقطاعى متخلف.. عنـدما كان يقول أنا كبير العـائلة المصرية.. ويقول إن ذلك أفضل لقب أو منصب حتى من رئيس الجمهورية!».

«وكبير العائلة يعنى أن من حقه ضرب أولاده الصغار فى أى وقت.. وخضوع كل أفراد العائلة لأحكامه كأننا فى نظام قبلى!».

«وطبعاً كانت أجهزة الإعلام والصحفيون يزيفون له هذا كله.. ولا يبصرونه بخطئه.. فقد كان يستهويهم أن الواحد منهم قد أصبح قريباً من رئيس الدولة يحادثه.. ويؤانسه ويؤاكله.. ويفيده أيضاً».

❑

وفى أحد مواضع هذه المذكرات يورد عبد الستار الطويلة رأياً غير مشهور لأنور السادات، يتضح لنا من خلاله أن السادات كان يحرص على أن يظهر نفسه أكثر دكتاتورية وقسوة من عبد الناصر فى معاملة معاونيه غير الملتزمين، ويمثل هؤلاء الدكتور محمد حلمى مراد:

«..... والتقيت مرة بأنور السادات فى واحد من اجتماعاته بالمبعوثين.. ولما سأله أحدهم عن سبب خروج الدكتور حلمى مراد من الوزارة فقال أنور السادات: أنا لو كنت مطرح الرئيس جمال عبدالناصر لدبحت حلمى مراد.. ودهشت كما دهش أغلب أساتذة الجامعة والمبعوثين الذين كانوا حاضرين!».

❑

ويجد عبد الستار الطويلة نفسه حريصاً على انتقاد السادات فى سياساته فى الأسابيع الأخيرة من حكمه حين أقدم فى لحظة واحدة على اعتقال كل خصومه ، ومع أن عبد الستار الطويلة واضح الرؤية فى مهاجمته للسادات فى هذه النقطة ، فضلاً عن اتساقه مع نفسه وفكره وخبرته وآرائه ، إلا أنه بحكم تباعد السادات عنه فى ذلك الوقت يعترف بأنه لم يكن يملك كثيراً من المعرفة بأسرار ما حدث أو تفاصيله:

«... ولقد أخطأ السادات خطأ رهيباً باعتقاله كل القوى السياسية دفعة واحدة.. وبدا للجميع كما لو كان قد افتعل حوادث للفتنة الطائفية ليضع كل تلك القوى فى المعتقلات.. أى أنه حارب فى عدة جبهات فى وقت واحد ، ولم يفهم الشعب المصرى كيف يضرب النظام كل الناس رغم أن الأغلبية الساحقة منهم لا تنتمى إلى أحزاب.. إنما شمول الضربة لكل القوى جعل الناس يحسون أن الضربة موجعة لهم كلهم.. لمصر كلها».

«ولم يقتصر أثر هذه الشمولية فى الضربة.. على داخل مصر.. بل تعدى الأمر لخارج مصر.. وقد كنت فى رحلة فى فرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا أيامها.. ورأيت كل

صحف الغرب تندد بما فعله السادات ويفقد بذلك جزءاً كبيراً من رصيده الذى حصل عليه بسبب معاهدة السلام».

«وأصبحت هناك شمولية فى انتقاد السادات.. لم يعد الأمر بقاصر على قطاع اليسار العالمى.. بل والقوى الديمقراطية.. وأيضاً معظم اليمين الأوروبى.. وكذلك فى الولايات المتحدة.. وأيضاً فى كل العالم الإسلامى والعربى».

«والطريف أن أنور السادات قد أدهشه أن صحف الغرب وقفت ضد تلك الاعتقالات».

....

«... عاد من الولايات المتحدة يحمل العصا يلهب بها ظهر الديمقراطية ويتنكر لقاعدة أساسية من قواعد حكمه طالما كررها وأشاد بها.. وهى قاعدة رفض فتح المعتقلات من جديد.. فقد كان يباهى الأمم أنه يرفض مبدأ الاعتقال ويحذر الشعب من تكراره. وبالفعل ظلت مصر فى عهده حوالى عشر سنوات لا تعرف طعم الاعتقال إلى أن نكص على عقبيه فاعتقل زهرة المفكرين والسياسيين والنقابيين فى مصر».

(٢٢)

وفى ذكاء سياسى واضح يحرص عبد الستار الطويلة على أن يقدم تشخيصاً مهماً لفساد نظام الحكم فى عهد السادات من خلال قراءة ما حدث لحظة اغتياله نفسها:

«إن فساد نظام الحكم فى عهد أنور السادات قد ظهر واضحاً من تخاذل حاشيته وحراسه فى الدفاع عنه.. لقد انبطح الجميع أرضاً خوفاً وهلعاً.. الحراس قبل المسئولين والمفروض أن هؤلاء الحراس يحمونه».

«وليس أبلغ فى تقدير ذلك مما ذكره صحفى أجنبى أيامها.. من أن تلك الحاشية قد شغلتها وأتخمتها عملية السعى من أجل الإثراء أكثر من القيام بمسئوليتها».

«ولابد من التسجيل هنا أن فوزى عبدالحافظ سكرتير السادات كان الوحيد بين هذه الحاشية الذى حاول عمل شىء فى تلك المجزرة الرهيبة لإنقاذ رئيسه».

على أن الحادث الأكثر خطورة الذى يشخص به عبدالستار الطويلة فساد نظام الحكم فى عهد السادات يتمثل فى موقف مدير مباحث أمن الدولة اللواء عليوة زاهر من توجهات

الدولة ، وهو موقف غريب على رجل أمن مخضرم ، فضلا عن مكانته الوظيفية التى وصل إليها.

وحين نقرأ ما يرويه عبد الستار الطويلة عن وجهة نظر اللواء عليوة زاهر المسئول عن جهاز أمن الدولة فى نهاية عهد الرئيس السادات حين كان هو نفسه بمثابة الرجل الأول فى جهاز أمن الدولة فإنه لا يسعنا إلا أن نتساءل بصوت عال :

هل يمكن للتوجهات الشخصية أن تؤثر فى أداء رجال الأمن المصريين لوظائفهم؟ قد يقفز إلى الذهن التأثر بالانتماء السياسى خاصة إذا ما كان الانتماء لجماعة عقيدية مثل الإخوان المسلمين ، ومع أن هذا وارد بالطبع إلا أن ألف باء الأداء الشرطى أن يتم اكتشاف مثل هذه الولاءات مبكراً والتعامل معها، وليس هذا بالأمر الصعب وإن لم يكن مضموناً مائة فى المائة.

ولكن الذى يفزع منه الإنسان (وهو يقرأ رواية عبدالستار الطويلة وليس له أى مصلحة فى التزييف كما هو واضح) أن نرى أن يكون للقائد الأمنى اقتناعا عقليا مناقضيا (ولاأقول: مناهضيا) للرؤية الرسمية لجهاز الأمن، ثم يكون الأخطر والأدهى أن يتصرف هذا القائد بناء على هذا الاقتناع تصرفات إيجابية أو سلبية يكون من شأنها أن يتسم الأداء الأمنى ـ فى النهاية ـ بالفشل.

لعله كان من الضرورى أن أقدم بهذه الفقرة لما أنقله من هذه المذكرات من رواية فريدة وردت فى كتاب عبدالستار الطويلة وقد أوردها الطويلة دون أن يعنى بها أكثر مما علق به بالفعل على القصة وهو يرويها.. لكن وجه المفاجأة المفيدة لتاريخنا المعاصر أن بطل القصة التى يرويها عبدالستار الطويلة (وهو اللواء عليوة زاهر) كان هو نفسه الرجل الأول فى جهاز أمن الدولة حين اغتيل الرئيس السادات ، وحسب رواية فؤاد علام وغيره فى مذكراتهم وكتاباتهم العديدة ، فإنه هو نفسه وليس أحداً آخر كان المسئول الأول عن روح اللامبالاة التى ووجه بها اكتشاف بعض ضباط أمن الدولة للخيط الذى كان كفيلاً بإحباط محاولة اغتيال السادات على نحو ما أورده فؤاد علام فى مذكراته التى تناولناها فى الباب السادس من كتابنا «الأمن القومى لمصر».

والشاهد أن الرواية التى يستطرد إليها عبدالستار الطويلة فى كتابه تدلنا دلالة قاطعة على حقيقة موقف واضح ومبدئى كان عليوة زاهر قد كونه من النظام على الرغم من أنه كان على قمة الجهاز المسئول عن أمن هذا النظام.. ولنقرأ ما يرويه عبدالستار الطويلة:

«..... وأنا فى حل الآن من أن أحكى قصة هامة حدثت لى شخصياً مع واحد من كبار رجال الأمن هو المرحوم اللواء عليوة زاهر مدير المباحث العامة ، وكان صديقى وصديقا على مستوى عائلى لقرابته لزوجتى، فقد كنا نتزاور باستمرار منذ كان مجرد نقيب فى بورسعيد عام ١٩٥٩ . عندما عرف بحكاية طردى من «رحمة الكنيسة»، أى عندما سحب السادات كارنيه الرئاسة منى ، فوجئت به يقول لى: «احمد ربنا على اللى حصل ده من مصلحتك!».

« فلما سألته لماذا ؟ قال لى: «أصل الراجل ده نهايته سودة!» . لقد فوجئت وذهلت أن يصدر كلام كهذا من رجل أمن كبير ويتحدث هكذا عن رئيس الجمهورية الذى يعمل عنده».

«قلت له: إزاى ؟».

«قال لى: «أنا بقولك إن الراجل ده آخرته مش كويسة ، وأحسن لك إنك تكون بعيد حتى لا ترتبط به وبأعماله السودة ، إذ لو أنت فضلت صديق مرتبط بيه زى ما كنت كده لما تيجى آخرته حيقولوا أنت معاه وحيجيبولك مصايب كثيرة من وراء الحكاية دى، لأنك محسوب عندهم من أعوانه ، فسينالك الأذى لكن كونه أنه اتخلص منك دلوقتى هذا من مصلحتك»! ومضى عليوة زاهر يقول: «ومن مصلحتك إن هو اللى اتخلص منك»؟!».

« لماذا ؟ ».

«لأن هذا معناه إنك مش عاجبه، لو أنك كنت أنت اللى مشيت ما كانش يبقى من مصلحتك لأنه ده معناه إنك مش مسايره على هواه والا طمعان إنك تبقى وزير زى ما بيعمل الآلاف غيرك وهو رفض! فأحمد الله دلوقتى كل الناس حتعرف لما تحصل الكارثة إنه مشاك وطردك من رياسة الجمهورية، يعنى معناها إنك مش عاجبه ، إنه غضبان عليك، يبقى ما حدش يقدر يعتبرك من الأذناب ولا من الأعوان ، خصوصاً إنه معروف إنك بتؤيده وبتدافع عن الهانم كمان!!».

وهنا يعقب عبدالستار الطويلة ويقول :

«حاجة كانت غريبة بالنسبة لى حقاً، وأدهشنى حديثه وهذا حدث عام ١٩٧٧، وقلت للمرحومة زوجتى وإحنا خارجين: «الراجل ده قصده إيه من الكلام ده، هو بيحاول يجر رجلى والا إيه؟»، قالت لى: يجر رجلك على إيه ما هو طول عمره لم يحاول إنه يستدرجك على شيء وبيعاملك كقريب وكشخص يحترمك دائماً.. رغم أنه مدروش

ويبكره الشيوعيين موت ، لا عمره حاول يستدرجك فى أن يعرف منك معلومات ولا حاجة.. وعامل حدود بينك وبينه فى المسائل دى؟!».

❑

ويستطرد عبدالستار الطويلة راوياً بقية انطباعاته عن هذا الموقف الذى قد نشاركه الحيرة تجاهه لو لم تكن معلوماتنا من مذكرات أخرى قد صورت لنا على نحو جيد مدى تمكن هذا الفهم من عقلية اللواء عليوة زاهر الذى اختير ليكون بمثابة المسئول الأول عن أمن الدولة فى نهاية عهد السادات:

« ونحن فى السيارة فى طريق عودتنا خبطت على رجلى وقلت لزوجتى: «والله دى حاجة غريبة قوى ، أدى الدولة ياستى، نظام إيه ده المخوخ؟! على كل حال لابد ألا يخرج هذا الكلام من أفواهنا على الإطلاق لأن فيه رقاب تطير وأولهم رقبة صاحبنا.. فمادام الرجل قد وثق فينا فلا يصح أن نقول الكلام له عنه».

❑

والحاصل أن عبدالستار الطويلة فى فقرات تالية يقدم تفسيرات تتفق مع فهمه هو ومع علاقته هو بالنظام دون أن ينتبه بالقدر الكافى إلى مدى الخطورة الكامنة وراء أن تسيطر مثل هذه الأفكار والمعتقدات على مدير أمن الدولة ، وأن يبقى الرجل فى ذات الوقت فى منصبه وفى مسئوليته:

«وكان اللواء عليوة زاهر رجل أمن يشهد له بالذكاء وسعة المعرفة والقدرة على التنبؤ، فقد كان يعتقد أن الخطر الأكبر على السادات سيأتى من ناحية الجماعات الإسلامية. وأيضاً كان يرى أنه ممكن أن تحدث ثورة شعبية كبرى ويقول إنه ـ أى السادات ـ سيجر البلد إلى ثورة شعبية لأنه غافل تماماً عما يجرى ، وده كان فى وقت مبكر جداً ، إذ كان فى صيف ١٩٧٧».

« والحقيقة صاحبنا هذا لم يكن المسئول الوحيد الذى كان يشجب سياسة السادات ويخشى عواقبها، لكن كان هناك الكثيرون من كبار موظفى الدولة وبعض الوزراء يوافقونى وهم فى خوف وقلق عندما كنت أعبر لهم عن رأيى فى أى انتقادات أو تحذيرات من السياسة الخاطئة التى يمارسها نظام رئيس الجمهورية وأنا أتكلم معهم» .

« وكنت أقول لهم إن هذا سوف يؤدى إلى كوارث فى البلد ، وكانوا ينظرون لى فى قلق وعجز معا، ويبدو أن طريقتى فى التعامل معهم ومعرفتهم بأننى رجل عقائدى كانت

تجعلهم يثقون أن ما يدور بيتى وبينهم لـن يتسرب «ويخرج بره»، لذلك كان بعضهم يجرؤ على إضافة معلومات تؤيد ما أقول ، وإن كان يدهشـنى أنهم جميعا بدوا عاجزين حائرين ماذا يفعلون! كما أن أغلبهم كانوا من الساخطين حتى كنت أقول للواحد منهم فى دهشة: من إذنِ المبسوط فى هذا البلد؟؟».

(٢٣)

ويبدو أن عبد الستار الطويلة كان يعجـب من هذا الذى حدث للسادات فى نهاية عهده على الرغم من أن السادات نفسه فى عهد عبد الـناصر كان أكثر الناس قربا من الاستيعاب والفهـم ومحاورة اليـسار فى ذروة معـاداة الدولة لليـسار، وهو يحـدثنا عن بـعض الآفاق السياسية لأنور السادات حين يسترسل فى الحديث عن الصورة التى كونها عنه فنراه يتناول آراء السـادات فيمـا يتعـلق بدور الشيوعـية فى المجـتمع الاشـتراكى، وآراءه الأخـرى فى العلاقات المصرية ـ السوفيتية:

«..... وعندمـا خرج إبراهيم عامـر من المعتقل عـام ١٩٦٤ التقى بأنور الـسادات الذى استقبـله استقبالاً حاراً.. ورحب بـعودته إلى الجمهوريـة من اليوم، ولما شكا له إبـراهيم مما يردده المرحوم كامل الشناوى.. من أن «البراغيت الحمر» هجمت.. يقصد الشيوعيين.. قال له أنور السادات ضاحكاً: أنت عارف كامل دمه خفيف.. ده هو اللى توسط لصلاح حافظ علشان يخرج مـن جهنم بتاعتكم فى الـواحات بعد ثمانى أو عشر سنـين مش فاكر.. وهو اللى توسط لرشدى صالح أول ما اعتقل.. وجـاء لى يقول إن لـم يفرج عن رشدى اليومين دول لن يخرج أبداً.. حيموت فى المعتقل!».

«وقال لى إبـراهيم إن أنور الـسادات قال له وهو يـلوح بإصبعـه: «يا إبراهيـم.. الريس مصمم عـلى خروجكم جمـيعاً بما فيه المسجونين أنفسهـم مش المعتقلـين.. المرة دى عاوز يفتـح معاكم صفحـة جديدة.. بعد الاشـتراكية اللى مـشينا فيـها.. فهلاش بقى المـنشورات والتنظيـمات.. والريس ما عندوش عُقد مـن أى حد.. عقدته الوحيدة مـنكم هى الولاء.. يخاف قوى من التنظيم.. ما تخلونا كلنا ولاءنا لمصر.. ونشتغل سوى».

«واللى يـجرى علينا يجرى عـليكم.. لازم تـكونوا جد فـى حكاية حـل الحزب دى.. والريس فاتح لـكم الباب على الآخـر.. إن شاء الله يبقى الـواحد منكم وزير.. لـكن اللى حيلعب بـديله ويعمل تنظيـمات سرية أنت عارف اللى حيحصله.. هو فيه بلـد فى الدنيا

صديقة للاتحاد السوفيتى مثل مصر.. أهو خروشوف جاى وعاملين له زفة ما حصلتش.. لحد فى الثورة نفسها !».

«وقال لى إبراهيم.. إنه دهش من أن أنور السادات يتكلم كلام «سياسى» كهذا.. وقال لى إنه قبل خروجه من مكتبه نصحه بأن يحصل من الجمهورية على مرتب شهرين يسددها على ١٠ أقساط علشان يسوى أموره بعد خروجه من المعتقل.. وشرع يحرر ورقة بذلك.. ولكن إبراهيم شكره وقال له إنه وجد عند زوجته أموالا كافية لأنها تعمل بمرتب كبير باعتبارها سويسرية فى مؤسسة أجنبية!».

❑

ويورد عبد الستار الطويلة كثيراً من الأمثلة على انفتاح السادات على اليسار ومعاونته لهم فى ذروة الهجوم عليهم واتهامهم بالعمالة والخيانة :

«وقد فوجئنا بأن عرفنا أن أنور السادات قدم خلال وجودنا فى المعتقل (حتى عام ١٩٥٦) مساهمة مادية للمرحوم الأستاذ حسن فؤاد الفنان اليسارى الشهير لإصدار مجلة « الغد » الفنية الأدبية اليسارية معا!».

(٢٤)

ويمضى صاحب هذه المذكرات فى تفصيل انتقاداته للسادات فى الفترة الأخيرة من حكمه وهو يعجب من أن يوافق السادات على تنمية هذا الاتجاه المكارثى (يقصد: المعادى للشيوعية) حتى فى حقل الثقافة :

«.... وينمى الاتجاه المعادى لأى إصلاح اجتماعى بدعوى أنه شيوعى، بل وينمى الاتجاه المكارثى فى حقل الثقافة.. وهذا واضح الآن ، فإن الكثيرين من جهلاء الكتاب يهددون مَنْ يقول عبارة مثل «هذا ظلم من الناس اللى فوق» على أنها دعوة للشيوعية!».

«وهذا الاتجاه أيضاً يغرى باتخاذ تدابير قمع ضد الحرية، فدائما تبدأ الحملة ضد الحرية بالحملة على الماركسية أو الشيوعيين.. وليس أكثر مأساوية من أن مصر منارة الحضارة والثقافة فى العالم تسن فيها الآن مشاريع قوانين بإعدام من يسمى بالمرتد عن الإسلام ، ولا يهاجم مثل تلك المشاريع إلا مصطفى أمين وحده ، وهو موقف يحسب له».

ولا يزال عبد الستار الطويلة حريصاً على أن يخاطب السادات بنصائحه فيما يتعلق بعلاقته باليسار المصرى، ويبدو الرجل قريباً جداً من الصواب فى هذا النصح السديد الذى يقدمه للرئيس، ولكن يبدو أن الرئيس السادات فى ذلك الوقت لم يقرأ هذا الخطاب الذى بعث به عبد الستار الطويلة، ولم يكن على استعداد لأن يقرأ .

ومع هذا فإن عبد الستار الطويلة حريص على أن يضمن رؤيته لهذه القضية فى هذا الكتاب رغم رحيل السادات. وعلى الرغم من رحيل السادات وعبد الستار الطويلة (بل ومعظم أقطاب يسار ذلك الوقت كله) فإن هذه الفقرات جديرة بالقراءة والدراسة والتأمل واستنباط العظة والفهم من كل ما فيها:

«ياسيدى [الخطاب من عبدالستار الطويلة للسادات] لقد كان بوسع هؤلاء الشيوعيين أن يفعلوا شيئاً ضد هذه الموجة المعادية لولا الخوف من خبرة الماضى.. وأقربها اتهام اليسار بمظاهرات يناير وهو منها برىء أيضاً».

«ومازلنا نذكر حكمة نظام عبد الناصر التى عبر عنها أحد رجال الأمن البارزين لزعماء مؤتمر مناصرة عبدالناصر فى الجامعة عام ١٩٥٧ بعد إسقاط حكومة النابلسى فى الأردن: مَنْ يملك التأييد يملك المعارضة، فإذا سمحنا لكم بالتظاهر لتأييدنا اليوم ، فستطالبوننا بالسماح بالتظاهر لمعارضتنا!!».

«حسناً هذه فلسفة النظام ، وهى فلسفة لا تبنى وحدة وطنية ولا تكسب قوى من المصلحة كسبها.. وهى نوع من الوصاية «المهينة» على القوى السياسية والجماهيرية واحتقار لها».

«وما حدث لى حدث لمعظم هؤلاء الشيوعيين القدامى المقول أنهم نظموا وأداروا وخططوا لأحداث ١٨و ١٩ يناير».

«إننا نعلم علم اليقين أن القوة الوحيدة التى كان ممكناً أن تستغل تلك الأحداث وتحقق نجاحاً هى قوة اليمين».

«فى ظل دخان الحريق والتخريب يثب اليمين للسلطة وليس اليسار. ولو نجح اليمين فى استغلال ١٨ و١٩ يناير لكنا نحن أول الضحايا».

ويحاول عبد الستار الطويلة ـ بعد فوات الأوان ـ أن ينبه الرئيس السادات إلى أن ضرب اليسار ليس إلا بدايه لضرب الديمقراطية مع أنها جوهر نظام السادات ، وأن الحاجة إليها تزداد مع المصاعب الاقتصادية ، وهو ينبه إلى خطورة الخلط بين الأمان والإيمان .

يقول الطويلة :

«إن ضرب الديمقراطية كما علمتنا التجربة يبدأ بضرب اليسار.. وهذا قانون سياسى إذا جاز التعبير».

«لذلك لم يكن صدفة أن أحزاب اليمين فى أسبانيا هى التى أصرت على السماح بالحزب الشيوعى، لأن ذلك كان هو الدليل العملى والحقيقى على جدية الملك كارلوس فى تطبيق الديمقراطية وإزالة عهد فرانكو عدو الشيوعية الأول الذى طوح به إلى زبالة التاريخ».

«إن المؤامرة تريد سلب جوهر نظامك ياسيدى ، وهو الديمقراطية، وفى ظل الضائقة الاقتصادية وعدم التوصل إلى حل نهائى للمشكلة الوطنية يتراكم السخط ويتراكم حتى يمكن لليمين أن يتحرك».

....

«وقد أثرت ياسيدى أنه لا أمان لمن لا إيمان له.. وأنا أستميحك عذراً ياسيدى لنعود إلى التاريخ: مَنْ الذى نكب الأمة المصرية والعربية.. واحتلها واستعمرها ونهب بترولها وغدر بها ؟ أليست هى الأمم أو الدول التى ترفع شعار الإيمان بالله وبعض رسله؟ أليس الذين غدروا بنا هم الإنجليز والفرنسيون والأمريكيون والبلجيكيون.. وكل دول أهل الكتاب المؤمنين؟».

«إن الذى شرد أهل فلسطين وغدر بنا عدة مرات هم اليهود المؤمنون بل المتعصبون لإيمانهم؟».

«ومَنْ الذى ساعد ولو إلى حد ما شعوب العالم ـ ونحن من بينها ـ والأمم الإسلامية فى نضالنا لتحرير أنفسنا من هؤلاء المحتلين المؤمنين؟».

«أليست هى الدولة الملحدة ؟ سواء كانت روسيا أو الصين؟».

«إن الحملة الحالية على الاتحاد السوفيتى ليست لأنه احتل أرضنا أو نهب ثروتنا.. أو قتل جدودنا أو سلط إسرائيل علينا ومدها بالمدفع والطائرة ؟».

«إنما هى حملة فقط لأنه كف عن مساعدتنا.. ويعنى ذلك أننا ننظر إليه كأنه ملزم بمساعدتنا».

«ولو صحح الاتحاد السوفيتى أخطاءه معنا لصار صديقاً حميماً.. بل لو أعطانا السلاح الناجع لطرد إسرائيل لأصبح ذا وضع خاص ولعقدنا معه معاهدات صداقة رغم أنه دولة ملحدة!».

ويتحدث عبد الستار الطويلة إلى السادات فى رسالته حديثا لا تنقصه الصراحة عن مواقف اليسار المصرى التى كانت تصب فى مصلحة السادات ونظامه فى النهاية ، ويبدو صاحب المذكرات مجيداً فى هذه التحليلات التى يقدمها من خلال قراءة واعية لأحداث تلك الفترة وشخصياتها :

«يا سيدى أنت غاضب على اليسار لماذا ؟».

«لقد رأيت لطفى الخولى فى موسكو يدافع عنك أمام المثقفين السوفييت وأمناء اللجنة المركزية دفاعاً باسلاً باقتناع كامل.. وهو صاحب مقالات «الطريقة الساداتية» المشهورة التى أزعم أن كل كتاب مصر الحاليين لا يستطيعون أن يأتوا بمثلها!».

«ثم صديقك عبد الرحمن الشرقاوى.. هذا العملاق الذى قدم لك ولنظامك الوطنى أعظم خدمة طوال السنوات الست التى قضاها فى روزاليوسف. فقد جمع من حولك كثيراً من الشيوعيين واليساريين يؤيدونك تأييداً عقلانياً وينقدون ما يرونه خاطئاً فى منبر علنى هو أحد منابرك. ويدعون اليسار العربى والعالمى للدفاع عنك ويتصدون للرافضين».

....

«لقد حولت قيادة روز اليوسف السابقة (الشرقاوى وصلاح حافظ وفتحى غانم) المؤسسة إلى قلعة وطنية «ساداتية». ولم يكن عبثاً ذلك الهجوم الذى دأب الرافضون على توجيهه ضدنا: عبدالرحمن الشرقاوى وصلاح حافظ وأنا باعتبارنا مرتدين أو «كلاب السلطة؟.. إلخ».

«ولعبت روز اليوسف دوراً هائلاً للنظام باعتبارها تجسيداً لديمقراطية حركة مايو. لقد كانت واجهة عظيمة لتلك الديمقراطية، إذ من المتفق عليه نظرياً وواقعياً أنه لا ديمقراطية حقيقية دون حرية عمل اليسار أو على الأقل حرية الرأى له. ولقد كان السؤال الذى نسأله فى سفرياتنا فى السنوات الأولى لنهضة روزاليوسف.. هل صحيح أن تلك المجلة تصدر فى مصر؟».

....

ويصل عبدالستار الطويلة إلى أن يصف تصرفاته بصفات أقرب إلى التصوف والتجرد فيقول:

«وأنا أعلم جيداً أنى لست من النوع الذى يمكن للحاكم إسناد منصب له ، لأنى أملك أن أقول لا، وصريح صراحة زائدة.. لذلك فإنى أنعم بالسكينة النفسية وأحمد الله أن أى

زيادة فى دخلى إنما بفضل ما ألفت من كتب أو من حملات الإعلانات التى قمت بها لصالح المؤسسة التى أعمل بها فقط لا غير.. ثم إننى دفعت ثمناً فادحاً لعلاقتى بسيادتك، إذ وجهت لى أبشع الاتهامات وأكثرها كذباً وبهتاناً ولم أكترث قط.. وواصلت طريقى وتوجهى السياسى.. حتى اليوم».

(٢٥)

هل لنا بعد كل هذا الاستعراض لآراء صاحب هذه المذكرات وروايته عن علاقة السادات باليسار ومواقف اليسار منه أن ننتقل معه إلى محور آخر لا يقل أهمية ، وهو مقارنته بين عبد الناصر والسادات من وجهة نظره هو ، ومن وجهة نظر اليسار.

فى الحقيقة فإن عبد الستار الطويلة يقدم آراء متماسكة، ويطرح تساؤلات قيمة ، ويبدو قريباً من العقل والمنطق والتاريخ وهو لا يجد حرجاً فى أن يعبر (على سبيل المثال) عن دهشته واستنكاره من أن توجه الحملات اليسارية القاسية إلى أنور السادات على حين ينجو منها عبد الناصر رغم أخطائه الفادحة، ويجاهر بقوله:

«إننا لم نشهد حملة على جمال عبد الناصر الذى تسبب بأخطائه السياسية الفادحة فى السقوط فى فخ الهزيمة الإسرائيلية الإمبريالية على مصر.. وأيضاً فى هزيمته الفادحة الفاضحة التى جعلت مصر لا تستطيع المقاومة للغزو الإسرائيلى ولو لبضعة أيام.. على الأقل لتُهزم مصر هزيمة مشرفة».

....

«ولولا المساندة السوفيتية.. وتضامن اليسار العالمى مع مصر، لظهرت الهزيمة بشكلها الفاضح الحقيقى، إذ أثارت الضجة والدعاية اللتان قاما بها تغطية هائلة عن مسئولية نظام عبدالناصر وفساده الذى جعله يُهزم هذه الهزيمة المنكرة، فى ساعات وليس فى أيام.. ويبدو عجزه واضحاً وكذلك فساد النظام من الداخل.. إلى الحد الذى لم يستطع أن يحرك أى مقاومة شعبية ضد الغزو كما يحلو لدعاة الحرب الشعبية على غرار حرب فيتنام أن يقولوا أيام السادات».

....

«نقول إننا اغتفرنا هذا «التطنيش» المتعمد لأننا كنا نركز على الصهيونية والإمبريالية المعتدين الأثيمين».

ويحفل هذا الكتاب بآراء كثيرة ذات قيمة ناقدة فى الرئيس جمال عبد الناصر وفكره وحقبته، ومن أهم هذه الآراء ما يقرره عبدالستار الطويلة فى وضوح من أن جنازة عبد الناصر كانت دليل إدانة ضد نظامه ، وهو يلفت نظرنا إلى أنه هو والسادات كانا يشعران بنفس الشعور:

«إن جنازة عبد الناصر التى كان أفرادها يزيدون على خمسة ملايين نسمة.. هى دليل إدانة ضد نظام عبد الناصر فى نفس الوقت الذى تدل على ارتباط الجماهير به».

«إذ كان هناك إحساس باليتم لدى المصريين.. كما لو كان التاريخ قد توقف.. وهو أمر حدث كما قرأت عندما مات لينين.. وستالين فى الاتحاد السوفيتى».

«ولقد تحدثت مرة مع السادات فى مشاعرى هذه.. فقال ضاحكاً:

«هو أنت بس.. ده أنا كنت عامل زى الفرخة الدايخة عندما مات عبدالناصر.. المرحوم أشعرنا جميعا ألا بديل أو مثيل له لا الأمس ولا اليوم ولا غدا زى إحسان [يقصد إحسان عبدالقدوس] ما بيقول».

ويتوخى عبد الستار الطويلة الشجاعة فى أن ينتقد موقف الرئيس جمال عبد الناصر من إسرائيل بطريقة موضوعية وواقعية دون أن يخدع نفسه أو قراءه بغير ما حدث بالفعل، وهو يقدم الصورة فى ثلاثة أطر .

- **الأول:** إطار الدفاع عن السادات فى مواجهة مزايدة منتقديه .
- **الثانى:** إطار تقرير الحقيقة فيما يتعلق بالموقف الناصرى من إسرائيل .
- **الثالث:** لوم اليسار المصرى (والعربى وربما الدولى) على تقديمه الصورة مغلوطة .

ومن المهم أن نقرأ بعض فقرات من هذا السياق المتماسك الذى يقدم به عبد الستار الطويلة رؤية ربما تزعجنا ولكنها للأسف الشديد جزء من الحقيقة:

«إن جمال عبد الناصر قد سمح بعد عدوان ١٩٥٦ للسفن الإسرائيلية أن تمر فى خليج العقبة.. ورغم عدوان إسرائيل إلا أنه كان يرد على دعاوى واستفزازات خصومه العرب بأن مَنْ يريد محاربة إسرائيل فلابد أن يعرف أنه يحارب الولايات المتحدة ، وأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا توحد العالم العربى وأصبح العرب قوة ».

«صحيح أن موقف عبد الناصر من وجود إسرائيل كدولة فى المنطقة ظل غامضاً حتى حرب ١٩٦٧ .. بل إنه فى مؤتمره الصحفى المشهور فى ٢٨ مايو ١٩٦٧ الذى صحب المظاهرة العسكرية التى أراد أن «يهوش» بها إسرائيل وأمريكا حتى لا تهاجم إسرائيل

سوريا، كان حريصاً على أن يؤكد أنه ليست لدى مصر نية (العدوان) على إسرائيل، إنما كشفت للعالم أن إسرائيل هى التى تهدد وأن مصر (ستدافع) عن نفسها ضدها إذا حدث العدوان».

«على أنه بعد هزيمة ١٩٦٧ أصبح موقف عبدالناصر واضحاً من الوجود الإسرائيلى فى المنطقة.. إذ سلم به تماماً وبصراحة ».

«وكانت أول خطوة ظاهرة على الطريق هى قبوله القرار ٢٤٢ الشهير الصادر من مجلس الأمن ، وهو قرار يؤكد وجود إسرائيل مثلها مثل أى دولة مستقلة أخرى فى المنطقة.. ويؤكد ضمان حدود آمنة، أما موقفه من قضية إقامة دولة فلسطينية : مجرد قضية لاجئين. وكان جمال عبدالناصر هو الذى قبل جولات يارنج بين القاهرة وتل أبيب للبحث عن وسيلة لتطبيق قرار مجلس الأمن.. ثم هو الذى قبل مبادرة روجرز التى بدت كمحاولة أمريكية لوضع القرار ٢٤٢ المذكور موضع التنفيذ».

(٢٦)

ويستطرد عبد الستار الطويلة فى حديثه إلى بعض المواقف التى لاتزال غير معروفة لمعظم القراء العرب، وهى مواقف تدل فى المقام الأول على واقعية الرئيس عبد الناصر وانتباهه إلى ضرورة التفكير بطريقة كفيلة بالمساعدة على الخروج من الكارثة :

«وصرح جمال عبد الناصر عدة مرات لصحف أجنبية وخاصة «لوموند» الفرنسية وللصحفى الفرنسى إيريك رولو بالذات، بأنه مستعد لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل إذا انسحبت من الأراضى العربية المحتلة كلها».

«وكان كل ما يحدث أحياناً هو حذف مثل هذه التصريحات من الترجمة العربية لما تنشره تلك الصحف الأجنبية».

«واستمع زعماء المقاومة الفلسطينية خاصة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى رأى جمال عبدالناصر ونصيحته لهم بقبول فكرة إقامة دولة فلسطينية فيما تبقى من أرض فلسطين».

«ونحن المصريين ونحن العرب لا نعيش فى المريخ ، وإنما نعيش على كوكب الأرض.. ولذلك لم نر قط أى استعداد أو تنظيم من أى نوع أعده الزعيم الراحل جمال عبدالناصر

لإثارة حرب شاملة مستمرة كالحرب الفيتنامية من أجل استرداد الأرض التى اغتصبتها الصهيونية من فلسطين».

«بل إنه قبل وقف القتال عام ١٩٦٧ ولم يحول الحرب إلى حرب شعبية مثلا!».

❑

وعند هذا الحد يردف عبد الستار الطويلة بقوله:

«هذا هو موقف جمال عبدالناصر من مشكلة الوجود الإسرائيلى، أى أن موقف رئيس الأمس هو موقف رئيس ما قبل الأمس.. بل نستطيع أن نقول إن السادات قد خطا بالقضية خطوة واسعة إلى الأمام».

ويفسر عبد الستار الطويلة هذا المعنى الذى يذهب إليه من أن الرئيس السادات قد خطا بالفعل بالقضية الفلسطينية خطوات كبيرة إلى الأمام فيقول:

«إذ أنه لم يتمسك بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الشهير، بل إنه وضع القضية أمام العالم كله على أنها أيضاً تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى شكل دولة وليست مشكلة لاجئين كما نص على ذلك القرار ٢٤٢».

«كما تمسك السادات بأن يكون الفلسطينيون طرفاً أصيلاً فى حل المشكلة مثلهم كمثل أى دولة عربية من دول المواجهة فى أى مباحثات دولية للتوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة.

«بل إن السادات استطاع أن ينتزع من النظام الأردنى الذى طرد وطارد المقاومة الفلسطينية الباسلة، اعترافاً بالتدريج : جزئياً حقاً فى البداية ولكنه انتهى إلى أن أصبح شاملاً فى النهاية فى مؤتمر الرباط بأن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى. وأصبحت منظمة التحرير مراقباً فى هيئة الأمم.. وعضواً عاملاً فى منظمة الدول غير المنحازة.. وأصبح الاعتراف بها عالمياً بفضل مجهود السادات».

لا أستطيع هنا أن أقاوم نفسى فى أن أضيف إلى عبارة عبد الستار الطويلة الأخيرة القول بأن هذا تحقق بفضل مجهود السادات والدبلوماسية المصرية. ومن الجدير بالذكر أن هذا الإنجاز الكبير الذى حققه السادات والدبلوماسية المصرية لن يضيع تقديره والثناء عليه ، رغم كل الجهود المحمومة التى بذلتها الفيروسات الصحفية من أجل تصوير الأمور على النقيض.

ويكفى ـ على سبيل المثال ـ أن نقرأ تقييم الدكتور عبدالوهاب العشماوى لهذه الجهود

فى مذكراته «شرخ فى جدار الجامعة العربية» التى عرضناها فى الباب الخامس من كتابنا «معارك التفاوض من أجل السلام» حيث يرى العشماوى وهو من كبار موظفى الجامعة العربية أن الفرق بين جهود السادات والدبلوماسية المصرية من ناحية ، وبين جهود الجامعة العربية من ناحية أخرى كانت كالفارق بين مفاعل ذرى عملاق وموقد غاز (صفحة ٣٩٢ من كتابنا: «من أجل السلام)».

وقد يكون من المفيد أن أشير أيضا إلى أن كل مذكرات وكتابات الدبلوماسيين تبدى إعجابا لا حدود له بمدى ما قدمه الرئيس السادات للقضية الفلسطينية، وقد انتهيت مؤخرا من قراءة كتاب نشر حديثا هو كتاب «سعادة السفير» للسفير الدكتور أحمس حسن صبحي فوجدته هو الآخر يقدر جهود الرئيس السادات من أجل القضية الفلسطينية حق قدرها.

(٢٧)

ويعود عبد الستار الطويلة ليؤكد على أن الرئيس جمال عبد الناصر كان قد حاول الاتصال بإسرائيل قبل أنور السادات ، ويلفت صاحب المذكرات نظرنا إلى أن مؤتمر باندونج قد أقر بالموافقة على قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ، ومن العجيب أن الفيروس الإعلامى قدم لنا « مؤتمر باندونج » على أنه إنجاز كبير وأن مشاركتنا فيه كانت فتحاً.. وها هو يسارى قديم يطلعنا على هذه الحقيقة المرة.

يقول عبد الستار الطويلة:

«فلم يكن أنور السادات وحده هو الذى «اتصل» مع إسرائيل، بل فى الحقيقة أن جمال عبدالناصر نفسه قد حاول ذلك الاتصال.. بل إنه اعترف بوجود إسرائيل فى مؤتمر باندونج الذى أقر بالموافقة على قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين ، وهذا موجود رسميا فى وثائق المؤتمر عام ١٩٥٥».

ويستطرد عبد الستار الطويلة قائلاً :

«بعض الناس الناصريين بالذات يتصورون أن الاعتراف بوجود إسرائيل نوع من رجس الشيطان ، وأن زعيمهم بل زعيم مصر كلها جمال عبدالناصر وقتها لم يعترف بذلك الوجود، بل كان يبغى القضاء على إسرائيل.. وهو نفس ما تردده الصهيونية عن فكره.. ولكن الحقيقة غير ذلك.. وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك فى صفحات سابقة.. ولكننا نضيف بعض الحقائق، ففى نفس العام الذى صدرت فيه قرارات باندونج جرت اتصالات

سرية بين مصر وإسرائيل للاتفاق على السلام على أساس قرار التقسيم، ولكن جولدا مائير تراجعت في النهاية.. وهذه الاتصالات ذكرها السيد محمود رياض وزير الخارجية الأسبق في مذكراته».

ولا يقف عبد الستار الطويلة عند هذا الحد وإنما هو يواصل سرد أدلته على أن عبدالناصر كان واعياً تماماً لأهمية الاتصال بإسرائيل والابتعاد عن مواجهتها لأن في هذه المواجهة مواجهة لأمريكا نفسها، ويحفل حديث عبد الستار الطويلة بوقائع محددة وبأسماء معروفة (كإبراهيم عزت ، وأحمد حمروش) وهو يقول:

«وكان للصحفي المرحوم الأستاذ إبراهيم عزت بروزاليوسف دور في هذا الاتصال كما هو ثابت في كتابه «كنت في إسرائيل».. الذي صدر عام ١٩٥٥، وفي كتاب للسيد محمد نجيب رئيس الجمهورية الأسبق ألفه عام ١٩٥٤ ونشر بالإنجليزية عام ١٩٥٥، قال بوضوح: إن الثورة كانت مستعدة للاتفاق مع إسرائيل لو أنها دولة مسالمة واعترفت بحقوق الشعب الفلسطيني، ونشرت مجلة الأهرام الاقتصادي ترجمة لهذا الكتاب على حلقات».

....

«وعام ١٩٦٦ عندما كان بعض العرب كالأردن والسعودية يضغط على جمال عبدالناصر لإثارة حرب ضد إسرائيل، كان يرفض ذلك ويقول إنه لا يمكن إثارة مثل تلك الحرب إلا بعد إتمام الوحدة العربية... إن من يحارب إسرائيل يحارب أمريكا».

....

«ولكن الأهم من ذلك أنه بعد هزيمة جمال عبدالناصر عام ١٩٦٧ بدأ يجرى اتصالات سرية باليسار الصهيوني من حزب المابام وجماعة ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي، وبمجموعة مجلة «نيو آوت لوك» التي كان يرأسها سمحا فلايان».

«وكان رسوله في تلك الاتصالات السيد أحمد حمروش أحد الضباط الأحرار ورئيس تحرير أول مجلة أصدرتها الثورة «التحرير»، وكان رئيس تحرير مجلة روزاليوسف الأسبق.. وكان الوسيط في إتمام تلك الاتصالات هو وعدد من الشيوعيين المصريين اليهود الذين طردهم الملك فاروق من مصر في أعوام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢، مثل المرحوم هنري كورييل ويوسف حزان.. وكانت جريدة «ها آرتس» الإسرائيلية هي أول جريدة إسرائيلية تنشر حديثاً مع كاتب مصري بارز هو السيد أحمد حمروش في ذلك الوقت المبكر من عام ١٩٦٨».

(٢٨)

ويحرص عبد الستار الطويلة في هذا الكتاب على أن يصور بعض إيجابيات عبدالناصر من وجهة نظره، وفي هذا الصدد فإنه يقدم رؤية متميزة حول دور عبد الناصر في استقدام الخبراء السوفييت، ويروي واقعة مهمة ترينا كيف أن التأثير على السوفييت في أخطر القرارات كان ممكناً، وكان مثمراً كذلك ، ويبدو لي [والله أعلم] أن أنور السادات كان واعيا هو الآخر إلى مثل هذا الأثر الذي يمكن إحداثه على القيادة السوفيتية.

وفي مذكرات الفريق أول محمد فوزي قصة شبيهة عن تعمد السادات التأثير في السوفييت بنفس الطريقة التي يرويها عبد الستار الطويلة في هذا الموقف، ومع أن الفريق أول محمد فوزي يظهر نفسه وكأنه لم يستوعب ما فعل السادات يومها إلا أن السوفييت استوعبوا، وعلى كل الأحوال فهذه هي رواية عبد الستار الطويلة حول هذا الموضوع:

«وقد تردد السوفييت في الاستجابة للطلب بل ورفضوه أمام جمال عبدالناصر بحجة أنه من سياستهم عدم إرسال قوات سوفيتية خارج دول حلف وارسو.. فنهض جمال عبدالناصر في منظر تاريخي مشهود وهو يزرر جاكتته وتدمع عيناه قائلا: حسناً أنا سأعود إلى مصر.. لأترك مكاني لرئيس آخر يستطيع أن يتفاهم مع الأمريكيين.. فجذبه بريجنيف من طرف جاكتته قائلاً في لهجة تضامن ودية:

«اجلس أيها الرفيق جمال عبدالناصر وأعطنا فرصاً لإعادة بحث الموضوع مرة أخرى!».

«واستأذنه في اجتماع قصير للمكتب السياسي.. وبعد فترة جاءوه متهللين قائلين: نحن نوافق على طلبك».

«وفي اليوم التالي كانت الكتائب السوفيتية تتدفق على مصر جواً وبحراً».

(٢٩)

وتحفل المذكرات في كثير من مواضعها بتقييم عبد الناصر من وجهة نظر يسارية ، ولا بأس بهذا، ومن ذلك قوله في حواره مع القذافي :

«إن عبد الناصر لم يكن يؤمن بالجماهير إطلاقاً.. ولم يترك حزباً أو تنظيماً يدافع عن منجزاته، ولو أن السادات عقب توليه السلطة بحث عن ذلك الحزب لما وجده.. بل وجد حفنة غير جماهيرية تتآمر عليه.. وأن عبدالناصر كان قد فرض ما كان يفخر به حسنين هيكل وهو تأميم الصراع الطبقى فى مصر! وهذا تجاهل لحركة التطور الاجتماعى وصراع الطبقات وأشبه بمحاولة إخماد لهيب الشمس!».

وفى موضع آخر وبعد حوالى مائة صفحة ينتقد صاحب المذكرات سياسة التفريط فى السودان وعدم التركيز عليه فى سياستنا الوحدوية:

«ونحن والشعب السودانى نكاد نكون شعباً واحداً حتى إنى أرى أن من أكبر أخطاء جمال عبدالناصر أنه لم يركز على الوحدة مع السودان بدلاً من سوريا».

❑

ومع أن عبد الستار الطويلة كما رأينا وذكرنا من قبل لم يكن يخفى آراءه المتحفظة فى انتقاده للسادات فى سياسة الانفتاح الاقتصادى، فإنه ـ وهذا هو الجديد ـ ينبهنا إلى أن مثل هذه السياسة كانت ستنفذ لو أن الرئيس عبد الناصر كان قد استمر فى الحكم ، ومن الإنصاف أن نقول إن عبد الستار الطويلة لم يتوصل إلى هذه الحقيقة مبكراً، وإنما بعد ما رآه طوال الثمانينيات، ومع هذا فإن رؤيته جديرة بالقراءة :

«ومن المؤكد أنه إذا كان جمال عبد الناصر قد استمر فى الحكم ولم يتوفه الله، أنه كانت ستحدث كوارث اقتصادية فى مصر على غرار ما حدث فى الدول الاشتراكية أو الدول النامية فى آسيا وأفريقيا التى أخذت بمنهج التنمية التقدمية التى وصفت أيضاً بالاشتراكية.. وهذا ما يحدث فعلاً أمام أعيننا اليوم وغدا».

«وأغلب الظن أن عبد الناصر كان سيضطر إلى إعادة النظام الاقتصادى إلى الوراء إذا جاز التعبير، أى الرأسمالية والانفتاح.. فعبدالناصر ليس بأكثر ذكاء وقدرة من جورباتشوف أو زعماء دول أوروبا الشرقية أو أفريقيا أو آسيا. إنها حتمية تاريخية .... إن الانهيار كان لابد أن يحدث إذا لم يكن التحول الاقتصادى نحو قوانين السوق قد بدأ بطريقة سريعة ذكية».

(٣٠)

وننتقل الآن بالقارئ إلى بعض المواقف الإنسانية غير البعيدة بالطبع عن السياسة، ومن الإنصاف لأنفسنا كقراء وكمواطنين أن ننظر إلى ما يرويه عبدالستار الطويلة عن مواقف

السادات المبكرة فى إطار أنها نظرات بعين الرضا، ولسنا نشكك فى أن مثل هذه المواقف لم تحدث، فإن خبرتنا بشخصية السادات تكاد تنطقنا بأنه مارس على مدى تاريخه أضعاف أضعاف مثل هذه التصرفات، ولكننا نحب فقط أن نثبت معنى آخر وهو أن الشيوعيين المصريين (بل واليساريين) من أمثال عبدالستار الطويلة لم يستغلوا الخبرات (بالبشر) التى أتاحتها لهم الحياة فى مرحلة مبكرة ، فقد كان فى وسع عبدالستار الطويلة وزملائه من اليساريين أن ينتبهوا منذ مرحلة مبكرة إلى استثمار معرفتهم بهذا النضج السياسى الذى يتمتع به أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة فيتوجهون إليه بتعاملهم ليقودوا حركة تعاملهم مع رجال السلطة الجديدة فى الاتجاه الذى تكون فيه مصلحة وطنهم وطبقتهم بل ومذهبهم دون أن يعنى هذا مساومة على المبادئ أو قبولا بالأمر الواقع.

كأنى أريد أن أقول ـ وإن خاننى التعبير ـ إنه إذا صحت هذه الواقعة التى يرويها عبدالستار الطويلة على هذا النحو ، فقد كان من الواجب عليه أن يشير على قياداته فى الحركات اليسارية بأن تكون علاقتهم بالسلطة الجديدة من خلال مثل هذا الشخص ذى النضج السياسى بدلاً من آخرين قد يكونون فى الغالب أمنيين فى توجههم، ولكنهم شبه أميين فى حسهم السياسى وربما كان فى وسع اليسار المصرى أن يكسب لنفسه ولمصر قدراً لا بأس به من المكاسب لو أنه ـ على سبيل المثال ـ طلب إلى عبدالناصر نفسه أن يكون تعاملهم مع الثورة من خلال أنور السادات .

لكن يبدو أن بعض مأساة المصريين المعاصرين كانت تكمن فى تخوينهم الشديد لبعضهم ، وفى نفى الآخر لمجرد الاختلاف وفى تعميم الأحكام القاطعة على الجميع، ومن ثم الاطمئنان إلى مَنْ لا ماضى له ولا خبرة والشك فيمن يتمتع بمثل هذا الماضى والتاريخ.

وقد كانت هذه الخصلة وراء تصرفات انتهت بكوارث حاقت للأسف الشديد باليسار المصرى وبالوطن كله، وها هو عبدالستار الطويلة يحكى قصة لقائه الأول بالسادات، وهو اللقاء الذى ترك فى نفس صاحب هذه المذكرات آثاراً وانطباعات لا يمكن محوها خاصة إذا ما كانت هذه الانطباعات تتعلق بسمات بارزة فى شخصية السادات وبإنسانيته ووعيه السياسى المبكر:

«كنت فى الأصل مسجوناً فى سجن بنى سويف، متهماً فى قضية شيوعية.. وبفضل معاونة نادرة من رجل بوليس نادر هو «اليوزباشى» إبراهيم محمد إبراهيم (اللواء الآن) وكيل سجن بنى سويف حينذاك، أمكن نقلى إلى سجن مصر لأداء الامتحان».

«كانت إدارة السجن تضع المسجونين فى قضية أمين عثمان فى الدور رقم ٦، أما سائر المسجونين السياسيين بمن فيهم الشيوعيون فيوضعون فى دور رقم ٢».

«أخطأ الشاويش فى توزيعى ووضعنى فى الدور ٦ مع قضية أمين عثمان».

«وأؤكد الشعور بالتأفف الذى انتابنى وأنا أرى هؤلاء المسجونين فى الطابق الذى يعلونى وأنا مازلت فى الدور الأول متوجها إلى السلم لصعوده، وساءلت نفسى: هل سأقيم مع إرهابيين؟».

«وكنا نحن اليساريين قد دمغنا هذه المجموعة بأكثر من وصف الإرهابيين، بعد أن اتضح أنهم قد سُخروا للهجوم على حزب الوفد .. مما يخدم أهداف السراى والاستعمار.. فقد كان موقف الشيوعيين المصريين واضحا ومحدداً إزاء الوفد باعتباره حزب البرجوازية الوطنية التى تقود الحركة الوطنية ضد الاستعمار والسراى، ومن أجل الديمقراطية. وإن كان الشيوعيون لم يخفوا أبداً أنهم يريدون الوصول إلى السلطة، وأنهم طليعة النضال الوطنى».

«ولكنى تغلبت على تأففى وقلت لنفسى: لكن هؤلاء الشبان أغلبهم - إن لم يكن كلهم - متحمسون.. لكنهم مضللون وناقصو الوعى! فلا بأس من الحياة معهم.. والتعرف على أفكارهم ودراستها.. وتجنيد مَنْ يمكن تجنيده منهم إن أمكن؟!».

(٣١)

ويصل عبد الستار الطويلة إلى أن يروى الوقائع المثيرة للقاء الأول «القديم» بينه وبين أنور السادات وقد كان اللقاء فى السجن!! ونحن لانستنكر على الطويلة أن يكون واعيا تماما لكل تفصيلات ذلك اليوم، فقد حدث هذا فى مقتبل حياته ونُقش فى الذاكرة، ولكننا قد نعجب من أن عبد الستار الطويلة فى لقائه الأول بالسادات لم يرو له كل هذه الذكريات القديمة رغم طرافتها وأهميتها وربما رواها ولكنه لم يلفت نظرنا إلى الدلالات بما فيه الكفاية:

« ولم أكن أعرف أنى سأطرد من دور ٦ بعد دقائق قليلة.. ولكن كانت هذه هى المرة الأولى التى ألتقى فيها بأنور السادات».

«استقبلنا على بداية الدور المرحوم سعيد توفيق شقيق حسين توفيق، وقال له الشاويش: هذا الأخ قادم من سجن بنى سويف للامتحان».

«كان أنور السادات واقفاً إلى جواره وعرفته من صورته التى كانت تنشرها الصحف».

«نظر سعيد إلى «تذكرتى» التى سلمها له الشاويش.. فقال بصوت عال وهو يلوح بيده للشاويش:

«ده شيوعى ياعم مرسى.. ما يقعدش معانا».

«تنبه أنور السادات واقترب منا أكثر ونظر إلى «التذكرة» وقال ببساطة:

«ليه.. ما يقعد معانا.. نتشرف بيك يا رفيق!».

«ومد يده وهو يبتسم ابتسامة عريضة أثارت دهشتى خصوصاً كلمة رفيق.. التى كان يبدو أنه يقولها مازحاً».

«ولوح سعيد توفيق بيده قائلا: لا.. لا.. (الشيوعيين لهم حتة تانية!)، ولم يعط الشاويش مرسى فرصة لاستمرار الجدل.. فقال بدوره وهو يربت على كتفى لأستدير: معاك حق.. لازم نروح دور ٢.. ده ممنوع ييجى هنا أصلاً».

«قال أنور السادات: طيب لحظة ياشاويش مرسى».

«ودخل غرفة وخرج منها يحمل شقة خبز كبيرة محشوة بلحم وأرز وشقة بطبيخ ولفهما فى ورقة صحيفة.. ثم وضع يده فى جيبه العلوى.. وأخرج علبة سجائر «بلايرز» أعطانى منها خمس سجاير».

«وقال: مادام جاى من بنى سويف.. لازم جعان لم تتغدا!».

«كانت السجاير ممنوعة فى السجن أيامها.. والسيجارة الواحدة عملة نادرة.. ثم كان الغذاء الذى تقدمه إدارة السجن للمسجون الذى لا يحصل على طعام من الخارج.. كمية من الفول المسوس أو العدس مع رغيف خبز بايت.. ومَنْ يأتى بعد الظهر مثلى ليست له وجبة عشاء.. إنما يأخذ رغيفا يأكله حاف.. علاوة على شقة خبز يأخذها مع قليل من الملح ليفطر بها فى الصباح! هكذا كان طعام السجن للمحبوسين احتياطيا (أى الأبرياء) مادام المحبوس عاجزاً عن أن يطعم نفسه بنفسه».

«لهذا يمكن تصور كم كانت قيمة رغيف الخبز المحشو بالأرز واللحم الذى قدمه لى أنور السادات.. وشكرته.. وشكرت سعيد توفيق الذى لانت ملامحه بعد أن رأى أننى سأرحل كما لابد أنه تأثر بسلوك أنور السادات الودى تجاهى».

«وبارحت المكان.. وأنا أحمل انطباعاً طيباً عن أنور السادات هذا.. وهو أنه ابن بلد.. وليس متعصباً ضد أى سياسى يخالفه الرأى والعقيدة».

«وعندما وصلت إلى الدور الذى تقيم فيه «عشيرتى والأقربون» من رفاقى الشيوعيين.. ورحبوا بى بحرارة.. وقدموا خير ما عندهم.. دهشوا كثيراً عندما رأوا ما معى من طعام وسجاير باعتبار كيف أكرمنى هؤلاء الإرهابيون من عملاء القصر والإنجليز! ومصمصوا شفاههم فى استعلاء شاركتهم فيه إشفاقاً على هؤلاء الشبان الذين ضلوا الطريق وليس لنضالهم أى معنى أو جدوى.. بل تحولوا إلى أدوات».

«وراحت.. واختفت من ذاكرتى حكاية سجن مصر.. إلا بقدر ما كنت أطالع أخباراً عن قضية حسين توفيق وأنور السادات».

(٣٢)

ويجدر بنا أن نذكر للقارئ أن عبدالستار الطويلة كان من أوائل الذين حصلوا على أحاديث صحفية مطولة وذات قيمة مع الرئيس محمد حسنى مبارك بعد تعيينه كنائب لرئيس الجمهورية، ولسنا هنا فى معرض تلخيص هذا الحديث ولا عرض أهم الأفكار التى تضمنها، وقد كانت أفكاراً جديدة وجديرة بالتأمل والدراسة ، ولكن أحداً للأسف الشديد من بنى جلدتنا لم ينتبه إليها فى وقتها.

ولو قرأنا هذا الحديث الآن لوجدنا أن الخط الفكرى للرئيس مبارك كان يتميز بالوضوح الشديد منذ تولى منصب نائب الرئيس، وقد كون الرئيس مبارك أفكاره وتوجهاته من واقع ممارساته المهنية والقيادية بطريقة بديعة ، وقد حماه العمل المهنى المكثف من أن يقع أسيراً لأفكار أو توجهات جاهزة أو مجهزة بعيداً عن بيئتنا وظروفنا فى ذلك الوقت.

لكنى أحب أن ألفت النظر إلى ما هو أهم من ذلك، وهو أن الرئيس مبارك وجد يومها فى عبدالستار الطويلة شخصاً ذا ألفة يستطيع أن يبوح له فى وضوح وصراحة بتوجهاته دون أن يخشى تحريفه لها أو إلباسها ثوباً لا يحبه نائب الرئيس الجديد يومها.

ومن المذكرات التى بين أيدينا ننقل للقارئ قصة لقاء سابق لصاحب المذكرات مع الرئيس حسنى مبارك ، وهو اللقاء الذى أسهم - فى رأيى - فى بناء قاعدة الثقة بين الرجلين على النحو الذى مهد فيما بعد لإدلاء الرئيس مبارك بحديثه المطول والأول إلى عبدالستار الطويلة.

وسنجد فيما يرويه عبدالستار الطويلة عن هذا اللقاء بالرئيس مبارك ما لايزال كثير من كتابنا يجهلونه من قدرات الرئيس على الإلمام بالتفصيلات الكثيرة، وقدرته على تقبل ما قد

يبدو وكأنه قصور حتى لا يعطل الماكينة الكبيرة التى تنجز العمل الأساسى ، وهو لهذا لا ينزعج من عدم وجود سيارة فى المطار، ويتقبل أن يمضى بعض الوقت فى المطار حتى تقوم السيارة الوحيدة المتاحة بتوصيل صاحب هذه المذكرات ثم العودة له.. وهكذا :

«.... الحادث الذى ترك فى نفسى أثرا أعمق تجاه حسنى مبارك.. ولا أنساه حتى اليوم.. هو أن الشئون العامة بوزارة الدفاع [يقصد: وزارة الحربية] دعتنا نحن المراسلين العسكريين فى نوفمبر أو ديسمبر ١٩٧٤ إلى زيارة للمطار السرى فى المنصورة أو إلى جوارها.. وهناك التقينا بالفريق حسنى مبارك.. حيث تحدث معنا هو وعدد من كبار الضباط.. وكانت فرصة لأقارن بين بساطة مبارك وبين بعض الضباط الآخرين.. ثم تناولنا الغداء.. وكان يتابع طعامنا.. فيعزم على هذا الصحفى ويشجع آخر على تناول هذا الصنف أو ذاك.. حتى تصورت أننا فى ضيافة عمدة أو شيخ بلد كريم فى القرية».

«وبينما نحن نشرب القهوة.. قلت له: ياسيادة الفريق، أريد أن تشرح لى لو سمحت نظرية الطيران.. لأنى لا أفهم كيف يطير الحديد.. وهو أثقل من الهواء؟!».

«ضحك حسنى مبارك وطلب ورقة كبيرة وأمسك قلما وأخذ يشرح لى بالتفصيل وبالتبسيط نظرية الطيران.. وقد التف حوله جميع الصحفيين والضباط».

«ثم بعد أن سكت قال لى: تعال اركب معى طائرة.. وسأسوقها مخصوص وتركب جنبى علشان ترى التطبيق العملى».

«قلت له وقد هزتنى هذه «المكرمة» إذا جاز التعبير: لا يا أفندم متشكر.. مفيش داعى تتعب نفسك».

«ولكنه أصر.. واصطحبنى معه ممسكاً بيدى حتى لا أتراجع.. وركب إحدى الطائرات.. وبدأ فى قيادتها وهو يشرح لى.. وأنا شاعر بحرج شديد أنى شغلت وقت هذا «الفريق» الكبير فى مسألة كهذه.. وقلت لنفسى: الجيش يابنى ليس المؤسسة العسكرية المخيفة التى نقرأ عنها عادة !! فها هو جنرال كبير.. وقائد لمعركة انتصر فيها.. يبذل جهدا ووقتا.. ليعلم جاهلا مثلك!!».

«وكأنما أراد حسنى مبارك أن يهدئ من روعى.. أو يخفف من حرجى.. فقال لى: أصل أنا رايح القاعدة فى أنشاص.. فأخذتك معى».

«ونزلنا فى أنشاص.. وذهبت معه فى سيارته إلى حيث كان الطيارون مجتمعين.. فى ميس أو مكان فسيح.لا أدرى».

«وفوجئت بأن الأمر بدا كما لو كنا فى مظاهرة بطلها حسنى مبارك، فقد التف حوله الطيارون يحيونه فى حماس وحب وحرارة.. ولولا الانضباط لحملوه على الأعناق وطافوا به المطار يهتفون!».

«وجلس بينهم.. وإذا به يعرفهم جميعا تقريبا.. ليس هذا فقط.. بل كان يسأل الواحد منهم: أخذت شقتك والا لسه.. اتجوزت.. اشتريت العربية.. بنتك شفيت والا لأ.. الخطوبة بتاعتك فشلت ليه.. وهكذا».

«ومكث معهم حتى الساعة الثامنة والنصف تقريبا.. ثم ركبنا الطائرة من جديد ونزلنا فى مطار ألماظة».

«وشكرت قائد سلاح الطيران وتأهبت لتوديعه والبحث عن سيارة تاكسى توصلنى.. وأنا فى غاية التأثر.. مما رأيت وسمعت طوال اليوم».

«وكانت فى انتظار حسنى مبارك سيارة».

«التفت لى وقال: أنت ساكن فين؟»

«قلت له: فى نص البلد».

«وأضفت: لا تشغل بال سيادتك سأجد تاكسيا».

«قال: تاكسى إيه ياراجل.. ده أنت فى سلاح الطيران».

«فضحكت قائلا: بل فى دوار العمدة!!».

«والتفت إلى أحد الضباط وقال له: هات سيارة ثانية.. توصل الأستاذ بيته».

«وهنا حدث شيء لم أكن أتوقعه وشعرت بنفسى أغطس فى الأرض من كثرة الحرج.. إذ همس الضابط فى أذنه بكلمات.. فإذا بحسنى مبارك يقول فى بساطة: يبقى العربية توصل الأستاذ عبدالستار الأول وترجع تأخذنى».

«قلت: لا.. لا.. ياسيادة الفريق».

«قال: مالكش دعوة أنا حاقعد معاهم فى المطار أشوف عاوزين إيه».

«قلت: لا يمكن.. ولا يمكن أن أقبل تضييع وقتك الثمين.. أنتم أبطال النصر لبلدنا واللى رددتم كرامتنا.. والدقيقة لها قيمة».

«قال: ما لكش دعوة».

«ولكن الموقف أنقذ فجأة إذ ظهر ضابط آخر قال إن هناك سيارة ستكون هنا بعد لحظة».

«أعتقد أنه فى ذلك اليوم تحقق انطباعى الأول عن حسنى مبارك.. وتثبت الاحترام والتقدير العميق له فى أعماقى بعد أن عرفته جيداً مهما تطورت أحداث أدت إلى انتقادى لسياسته فى أحيان متعددة».

(٣٣)

ولا يبخل علينا صاحب هذه المذكرات برواية بعض مظاهر الاختلاف بين شخصيتى الرئيس السادات وزوجته السيدة جيهان السادات، وهذا أمر طبيعى، ولكن ما نعجب له هو أن عبدالستار الطويلة ينحاز بالكامل لوجهة نظر السيدة جيهان السادات فى نهاية عهد الرئيس أنور السادات دون أن يتحفظ على أية جزئية فى هذه الرؤية خاصة فيما يرويه عن رأى السيدة جيهان فى عثمان أحمد عثمان.

ويبدو عبدالستار الطويلة متوافقاً فى هذا الذى يرويه مع ما يرويه أكثر من كاتب وبخاصة أحمد بهاء الدين فى كتابه «محاوراتى مع السادات».

ومع أنى حريص على أن أنقل للقارئ كل هذا الذى يرويه عبدالستار الطويلة إلا أنى حريص على أن أثبت تحفظى على وجهة النظر هذه ، فلم يكن السادات ـ الذى عرفه كل الناس ـ بالشخص الذى يقع تحت تأثيرشخص آخر من وزن عثمان أحمد عثمان أو طرازه:

«وقالت لى السيدة جيهان السادات ذات مرة.. وهى تتحدث عن بعض رجال الرئيس وتأثيرهم عليه.. أن السيد عثمان أحمد عثمان كلما استمع إلى أنور السادات يهاجم بعض العرب مثلا يقول: ياريس اضربهم بالجزمة.. وإذا ما هاجم الشيوعيين انبرى يقول أيضا: اضربهم بالجزمة ياريس».

«ويلاحظ أنه فى أواخر شهور حكم أنور السادات لم يكن (السادات) يجالس عناصر إلا مثل هذه ، ومن أمثال أولئك الذين زينوا له فى سبتمبر ١٩٨١ أنه قام بثورة تصحيحية تفوق ثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو!!»

....

«وللتاريخ أيضا أن جيهان السادات حاولت أن تجعله يلتقى بعناصر مستنيرة من أساتذتها أو الأساتذة الذين تعرفهم.. ليقوموا بتأثير مضاد لما يبثه الجهلة الآخرون.. ولكن ذلك لم يجد فتيلاً.. وكذلك حاول المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى.. ولا جدوى!».

وفى موضع آخر من هذا الكتاب يتحدث عبد الستار الطويلة بإنصاف ظاهر عن مواقف إيجابية للسيدة جيهان السادات فيما يتعلق بحرية الفكر والصحافة والكتاب:

«وأذكر مرة أننى كنت أتحدث معها ناقداً أسلوب الرئيس فى التعامل مع بعض الكتاب بطريقة حادة ، وضربت مثلاً بالأستاذ أحمد بهاء الدين الكاتب الكبير».

«ولم تتضايق من هذه الملاحظة ولا أكثر منها.. بل التفتت ناحية زوجتى ـ يرحمها الله ـ وقالت: أعمل إيه.. الريس يضرب وأنا ألاقى..».

«وهكذا كانت تفعل عندما يُغضب الرئيس كاتباً لتعامله الحاد معه.. وهذا هو تفسير استمرارها فى استقبالها لى.. بعد الموقف الخاطئ الذى وقفه منى السادات، وتفسير بذلها الدور الأساسى فى إعادة العلاقات بين أنور السادات وكاتب كبير مثل الأستاذ مصطفى أمين».

□

ومع هذا كله فإن صاحب هذه المذكرات لا يخفى عجبه (وربما استنكاره) لبعض ما ورد فى مذكرات جيهان السادات التى نشرتها بعنوان «سيدة من مصر»، ويبدو أنى لم أكن مخطئاً فى التحفظات الكثيرة التى أبديتها تجاه هذه المذكرات عند عرضى لها فى الباب الثانى من كتابى «مذكرات المرأة المصرية »:

«ولكن الشيء الذى يثير الدهشة هو ما جاء فى كتابها عن السادات «سيدة من مصر»، فقد تحدثت فيه عن أفكار مختلفة عما كانت تقوله خلال حياة السادات.. ولا أدرى من المسئول عن توريطها فى هذا كله».

ويتحدث عبد الستار الطويلة فى موضع آخر من هذا الكتاب بإفاضة معقولة عن تجربة خاضها بنفسه حين شارك فى الوفد المرافق للسيدة جيهان السادات إلى مؤتمر المرأة العالمى بالمكسيك ، وقد كانت مشاركة جيهان السادات فى ذلك المؤتمر فى هذا الوقت حدثاً مهماً وخطوة رائدة .

وقد انتبه صاحب المذكرات (على نحو ما يرويه لنا فى كتابه) إلى النقص الذى كان يعترى الكلمة المعدة للسيدة جيهان السادات حيث لم تتضمن أية إشارة إلى القضية الفلسطينية، ومن حسن الحظ أنه تم تدارك هذا النقص، ومن فقرات هذا الكتاب التى يتحدث بها الطويلة عن هذا المؤتمر ننقل للقارئ هذه الفقرة:

«وفى داخل المؤتمر كانت المنافسة الأساسية بينها وبين إميلدا ماركوس زوجة رئيس

الفلبين.. وذكرت لى جيهان السادات أن إميلدا تعمل فى المخابرات الأمريكية.. وحاولت إميلدا أن تنتزع التفات الناس حولها بالأزياء التى كانت ترتديها يومياً.. والجدل الذى كانت تقوم به والحاشية من الصحفيين الذين كانت تصحبهم معها».

« لكن جيهان السادات فى الحقيقة كانت هى محور الاهتمام ومحط أنظار معظم أعضاء الوفود.. لأنها عقدت مؤتمرات صحفية ناجحة.. كما أنها تكلمت جيداً عن قضية فلسطين والمرأة المصرية.. وفى المؤتمرات كانت تتكلم بلباقة وتجيب بذكاء، وكان يبدو أنها متحمسة جداً فيما تقول » .

« ولأول مرة أحسست أنها شخصية عالمية.. وكان واضحاً أنها سعيدة بهذا تماماً».

(٣٤)

وفى هذه المذكرات يخص عبدالستار الطويلة بعض رجال عصر الرئيس السادات بثناء واضح، كما يخص آخرين بنقد خفيف، ولاشك فى أن الصور التى قدمها عبد الستار الطويلة عن الآخرين تحفل بالانطباعية، وليس هذا بعيب، وربما نكون متعسفين لو أننا طلبنا منه غير ذلك أو أكثر منه، ولكن من بين هؤلاء جميعا يبدو حديثه عن سيد مرعى مهماً من ناحية أن هذا الرجل كان قادرا على أن يشخص لعبدالستار الطويلة جوهر مأساة اليسار مع ثورة يوليو، والحقيقة أن وجهة النظر التى عبر عنها سيد مرعى لعبدالستار الطويلة على نحو ما يرويه صاحب المذكرات رؤية جيدة ، وإن جاءت ـ كما نقول ـ بعد فوات الأوان ، ولكنها على كل حال تمثل درساً مهماً لكل الاتجاهات الراديكالية فى المستقبل:

«على أننى من بين رجال الرئيس.. التقيت بمن شجع علاقتى بأنور السادات وحثنى على الاستمرار فيها.. بل وكان يأخذ لى مواعيد أحيانا.. وهو المهندس سيد مرعى.. ولقد عرفت سيد مرعى عام ١٩٥٧ لأول مرة عندما أجريت تلخيصا لكتابه عن الإصلاح الزراعى والتقيت به بعدها عدة مرات».

«لكن لم تنشأ بينى وبينه أية علاقة سياسية أو خاصة، ولكن عندما بدأت علاقتى بالسادات أصبحت أراه مصادفة».

«وكان يقول لى: إن الشيوعيين هم المسئولون عن ابتعاد حكومات ثورة يوليو عنهم.. فإن لهم ـ فى رأيه ـ أسلوبا منفرا متعاليا فى الحديث مع الآخرين ما عدا عددا قليلا منهم..

وكان يضرب مثلا على ذلك دائما بالأستاذ لطفى الخولى.. ويقول عنه إنه شيوعى يتحدث بمنطق.. وبدون تشنج.. وفى احترام للآخرين.. ولذلك هو مقبول ومحترم فى نفس الوقت.. عند «البرجوازية» كما تقولون!».

«وأعتقد أن سيد مرعى لعب دورا فى إنهاء كل هواجسى وقلقى.. وسرعان ما «لبست الدور» كما يقولون.. وأصبحت أشعر بندية إزاء السلطة».

وعلى النقيض من آراء صاحب هذه المذكرات فى سيد مرعى تأتى آراؤه فى أشرف مروان وروايته عن اللقاء به ، وهو يقرر فى وضوح أن أشرف مروان ذكى ومريح ، ولكن وعيه السياسى متواضع، ومن الواضح مما يرويه عبدالستارالطويلة أن السادات كان لا يبخل على أشرف مروان بمساعدة فيما يتعلق بتحسين صورته أمام الصحافة ، وأنه كان ينهى إليه ملخص شكاوى الصحفيين منه حتى يتغلب عليها بما عرف عنه من مودة وحرص على مشاعر الآخرين:

« .... وإذا برئاسة الجمهورية ترفض اعتبارى مندوباً لروزاليوسف فى رئاسة الجمهورية ؟ إدارة الأمن برئاسة الجمهورية هى التى رفضت رغم أنها ترانى أقابله وأجلس وأتحدث وآكل وأشرب معه وأسافر معه إلى الإسماعيلية والقناطر وغيرها.. فكيف ليس من حقى أن أكون مندوبا ؟!».

«وقيل لى بعد ذلك أن السبب فى رفضك هو أشرف مروان الذى عين من قبل الرئيس ضابطاً للاتصالات وسكرتيراً لشئون المعلومات ، وأعطيت مسئولية أمن رئاسة الجمهورية له.. فلما قدموا له الورق اعترض عليه».

«وفى مقابلة مع رئيس الجمهورية فى القناطر قلت له ياريس هل معقول إن سيادتك وأنا باجى لك وبأقعد نتكلم مع بعض ساعتين فى الجنينة أن أقدم طلباً لكى أكون مندوب روزاليوسف فى رئاسة الجمهورية فيرفض طلبى ويقال لى أصل أشرف مروان رافض لأنه ضد الشيوعيين، فضحك أنور السادات وقال لى: أصل أنت قصدت البيوت من غير أبوابها!».

«قلت له: إزاى يعنى؟».

«قال: تلاقيك قدمت زى أى واحد ما بيقدم ، أنت كنت كلمتنى أو كلمت فوزى عبدالحافظ سكرتيرى كان اتعمل لك الكارنيه وأنت واقف».

«وفى العصر دق تليفون منزلى وأشرف مروان على الخط ولم يكن لى سابق معرفة به».

«وقال لى: ازيك.. أنا الريس كلمنى وقال لى إنك زعلان منى وبتقول له إنى رفضت

إنك تكون فى الرئاسة لأنى ضد الشيوعيين، وأنا أريد أن أراك، واعتبر هذه المسألة محلولة مفيش مشكلة، وأنا لست ضد الشيوعيين ولا حاجة! لكن عاوز أشوفك علشان ندردش شوية».

«فقلت له: تحت أمرك».

«قال: أنا سأذهب إلى مجلس الوزراء الساعة السابعة أشوف العيال دول بيعملوا إيه (ويعنى الوزراء)، وسأنتهى منهم بعد نصف ساعة.. كفاية عليهم نصف ساعة، وعلى ذلك أقابلك السابعة والنصف أو الثامنة فين؟».

«قلت له: بسيطة.. أقابلك فى مجلس الوزراء وبعد أن تنتهى من مهمتك نخرج لنجلس فى المكان الذى تحدده».

«وقابلته فى المجلس فى الصالة وصافحته لأول مرة واستقللنا العربة وذهبنا إلى كازينو النهر على النيل.. وظل يحدثنى ويشكو بأنه مظلوم وأنهم يتهمونه بأنه فتى مدلل وأنه بيأخذ سمسرة فى صفقات السلاح التى يشتريها لمصر.. وأكد أنه لم يأخذ سمسرة من مصر على السلاح، وإنما يأخذ على الأسلحة التى يشتريها للعرب.. وقال إنه ليس ضد الشيوعيين ولكنه ابن مصر كلها يمين ويسار ، وأنه لا يعرف هذه التقسيمات، وقال إنه يقرأ لى وكلام من هذا القبيل لكنه لم يحدثنى عن موضوع التصريح إطلاقاً.. وكلما تطرق الحديث عن السياسة كان واضحاً لى أن نصيبه من الوعى السياسى متواضع، وإن كان قد بدا أنه يريد أن يعرف أكثر، ويتعلم أكثر، مع ذكاء وقاد والتقاط للأفكار كأنه قارئ لها!».

«شخصيته مريحة، ويجتذبك برقته وأدبه.. مع إحساس بالطموح إلى غير ما حد».

(٣٥)

وهذه طرفة عابرة يقدمها عبدالستار الطويلة عن أحد لقاءاته مع المشير أحمد إسماعيل على من أجل إعادة كتابة كتابه عن حرب أكتوبر:

«والجنرالات الذين التقيت بهم.. كانوا بدورهم يقدمون لى الكثير.. ويبدون استعداداً للتعاون.. ولم أشعر من جانب أحد منهم بأية حساسية فى التعامل معى لأنى يسارى، فقد كان معظمهم يعرف هذه الحقيقة حتى قبل أن ألقاه».

«مرة واحدة قال لى المشير أحمد إسماعيل فى دهشة وهو يضحك: يا أخويا إيه اللى مخلى سيادة الريس يحط الوثائق والمعلومات دى كلها معاك! مين اللى موصيه عليك؟!».

«كان السيد سيد مرعى جالساً معنا.. فقال له كلاماً طيباً فى حقى.. وكيف أن هذا هو سبب ثقة الرئيس فىّ».

«فقال المشير: والله أنا آسف ياابنى أصل ما سمعتش عنك قبل كده.. أنا أسمع عن موسى صبرى وحسنين هيكل وأنيس منصور.. أما أنت دى أول مرة أعرفك وأسمع عنك!».

(٣٦)

ومن الفقرات المهمة فى هذا الكتاب ما يرويه عبدالستار الطويلة من رد فعل السادات التلقائى عندما حدثه عن نيته لقاء الفريق سعد الدين الشاذلى لسؤاله عن بعض التفصيلات المتعلقة بحرب أكتوبر، ومن الواضح أن رواية عبدالستار الطويلة لا تنصف السادات فحسب ، ولكنها تنبئنا بوضوح عن أن المناخ السائد عند الرئيس السادات كان لا يزال مناخ ثقة فى النفس ، وفى الغير ، ومناخ تسامح ، ورغبة فى ترك المراقبين يصلون إلى الحقيقة دون وجهات نظر مسبقة، ويبدو لنا مما لم يورده عبدالستار الطويلة كاملاً أن الشاذلى كان فى حاجة إلى أن يكرر الحوار مع شخصيات من طراز عبدالستار الطويلة حتى يستطيع على الأقل أن يطور من رؤيته الأحادية للأحداث التى شارك فيها:

«.. وأمكن تجميع المعلومات الجديدة.. وشرعت فى إعادة كتابة الكتاب.. ونشر وطبع فى بيروت عند إسلام شلبى أيضاً.. الذى ابتهج كثيراً برد فعل الكتاب الأول عند رئيس الجمهورية.. حتى أنه أصر على أن يتعاقد معى على إعادة طبع الكتاب كما لو كان كتاباً جديداً أؤلفه.. مع أن نص العقد بينه وبينى كان ينص على دفع مبلغ محدود من المال مقابل الطبعة الثانية!».

«ولكن خلال إعادة الكتاب وتجميع مادته.. يمكن تسجيل عدة مواقف هنا».

«وجدت أنه كى أستكمل الصورة لابد أن ألتقى بالفريق سعد الدين الشاذلى، الذى كان السادات قد عينه سفيراً لمصر فى لندن.. والصورة التى أردت استكمالها كانت عما جرى فى الثغرة بالذات».

«وقلت لنفسى : لابد من أن أستأذن الرئيس فى هذا، فأنا أعرف أن هناك خلافات بين الاثنين فى هذا الشأن».

«وطلبت مقابلته.. وقابلته».

«ياريس أنا عاوز أقابل الفريق سعد الدين الشاذلى لأسأله عن حكاية الثغرة».

«كنت أتوقع ـ وربما كانت هذه هى المقابلة الثالثة لى مع أنور السادات ـ أن يقول لى ولماذا لا تكتفى بالمعلومات التى أعطاها أو سيعطيك إياها الجنرالات.. وأنا شخصيا (أى أنور السادات) قد تحدثت عنها فى مناسبات مختلفة ؟! ».

«ولكن لدهشتى الشديدة رد علىّ أنور السادات بلا ثانية تردد :

«ما تروح تقابله ياأخى.. حد حايشك؟!».

«قلت: شكراً ياسيادة الرئيس.. سأسافر إلى لندن وأقابله».والشاهد أن عبدالستار الطويلة يؤكد على مدى ما كان يتمتع به السادات من نزاهة وثقة بالنفس فيما يتعلق بالخلاف مع الفريق الشاذلى:

«والشهادة للتاريخ أن أنور السادات لم يقل لى كلمة واحدة عن كيف أسأل الفريق سعد الدين الشاذلى.. ولا طريقة التعامل معه.. ولا شىء.. إنه فقط قال: «ما تروح» ثم دخلنا فى مناقشات عن قضايا أخرى!».

«وأدركت أن أنور السادات رجل ذكى ويفهم الشخصية التى أمامه.. وأنه ليس ممكنا أن يكون كل واحد عيناً له أو أداة استدراج لخصومه».

«ولما علم المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى بنيتى على السفر إلى لندن ، إذا به يبلغنى أنه قرر أن يوفدنى إلى هناك فى مهمة صحفية ، وكانت تلك لفتة طيبة مشجعة من جانبه.. وبالفعل عدت وكتبت أربعة موضوعات صحفية فى روزاليوسف وصباح الخير.. فمن يفعل الخير لا يعدم جوازيه!».

«وذهبت إلى السفارة المصرية فى لندن وطلبت مقابلة الفريق الشاذلى.. وقابلنى الرجل على الفور.. وقدمت نفسى له كمراسل حربى أكتب كتاباً جديداً عن الحرب.. قال الشاذلى وهو يرحب بى فى ود:

«أنا فاكر قريت لك حاجة من قبل.. لكنى آسف أنى لست من قرائك، لذلك اعذرنى إذا لم أعرفك كويس».

«حكيت له قصة الكتاب وقصتى مع أنور السادات وأننى استأذنته فى مقابلتك لأسمع منك ما حدث فى الثغرة كما ترى الأمر».

«وبدا على الفور على وجه الفريق الشاذلى الشك فى أمرى، فالاحتمال الأكبر أن أكون مدسوساً عليه من أنـور السادات ليطعن فيه أمامى أو لأنقل له صورة مشوشة لحديثه كما يفعل العملاء عادة».

«وأدركت على الفور ما يجول بخاطر جنرال الحرب الذى أجلس أمامه.. فقلت له وقد اعتدلت فى مقعدى:

«ياسيادة الفريق.. أنا قضيت ١٣ عاما فى السجون والمعتقلات.. منذ عهد الملكية.. وفى عهد جمال عبدالناصر.. وذلك من أجل أمانـة الكلمة.. ولـذلك فإنى لايمكـن أن أعمل لحساب أحد أو جـهاز من الأجهزة وأخون نفـسى والناس وأصبح مرشـداً أو جاسوساً أو عنصر اسـتدراج واستفزاز. وأنا أشعر أنـى مسئول عن مصلحـة البلد مسئوليـة لا تقل عن إحساس رئـيس الجمهورية نـفسه وإلا لما قدمت كـل تلك التضـحيات طواعية واخـتيارا.. فأرجوك أن تطمئن تمـاماً إلى أن الحوار الذى سيدور بينى وبينك ليـس مطلوباً من أحد، أو أوعز لى الرئـيس مثلاً أن أدعوك إليه لأنـقله إليه.. إنى سـأكتب ما ستقولـه لى.. ولكن إذا كان هنـاك شىء لاتريد منـى أن أنشره فالفـت نظرى إليـه.. ولن أنشره.. ولن أقـوله لأحد أبداً.. ولـو أنك قلـت كلامـاً ضد رئـيس الجمهـورية أمامـى فلن أنـقلـه له.. وعنـدى من الشجاعة أن أرد عليك أنا بنفسى إذا كنت ضد رأيك».

«وضحكت قائـلاً : الشىء الوحيد الذى سأبلـغ رئيس الجمهورية عنـه هو إذا قلت لى إنك تدبر انقلاباً عسكرياً ضده.. لأنى حليف لهذا النظام!!».

«ضحك الفـريق الشاذلى.. وأحسست أنـه بدأ يهدأ ويطمئـن لى شيئاً فشيئاً على مدار الحديث.. وأخذ يشرح لى رأيه فى الثغرة وكيف حدثت.. ونفى لى بشدة أنه انهار فى غرفة العمليات كما أعلن السادات ذلك ضده».

«وانتقد فى حدة أحيانا قيادة أنور السادات للحرب».

«وعندما عدت لمصر لم أقل قط لأى مخلوق حـتى زوجتى.. ما قاله لى الـشاذلى ضد أنور السادات».

«ولما قابلت السـادات بعد عودتى ، أسجل مرة أخرى لـلتاريخ أنه حتى لم يسألنى عما إذا كنت قـابلت الشـاذلى أم لا.. بل كنت أنـا الذى قلت لـه عرضاً وأنا أعـرض ما تم من جهود لتجـميع المادة.. وقابلت الشاذلى وأخـذت منه المعلومات التى أريـدها.. ثم سافرت إلى بيروت لأتفرغ للكتاب.. لم يسألنى السادات ماذا قال الشاذلى.. أو كيف قابلك.. ولا كلمة على الإطلاق».

«بل إن السادات لـم يتدخل ولو مرة واحـدة.. بالتصريح أو الـتلميح عن الجـديد الذى سأضيفه للكتاب.. ولم يشر عليّ قط بإبراز هذه النقطة أو تلك».

وهنا يردف عبدالستار الطويلة بأن يعلق ويقول:

«وكان ذلـك عاملاً مطـمئنـاً لعلاقتـى بالسـادات.. وباعثاً لـلراحة فـى نفسى.. ومـثاراً للـدهشة.. كيـف أنه لم يحـاول قط استغـلالى.. وكنت أقـول لنفسـى.. هوه ليس ضـابط مباحث عامة يابنى.. إن له أهدافاً أخرى أبعد مدى».

(٣٧)

ويحفل كتاب عبدالستار الطويلة بالإشادة بنـبل الشاعر عبد الرحمن الشرقاوى وكفايته الخلـقية والمهـنية، وفـى هذا الصدد يـروى وقائع كـثيرة مـنها ترحـيب الشـرقاوى بتحـمل المسئـولية عن سفـر الطويلة لـلقاء القذافـى على الرغم مـن أن صاحب المذكرات قـام بهذا اللقاء باجتهاد شخصى ودون أن تكلفه المؤسسة (روزاليوسف) أو رئيسها بهذا:

«..... وطلـب منى أنـه إذا سألـنى أحد أن أقـول إننى سـافرت بتـكليـف منـه (أى من الشـرقاوى)، وأضاف قائـلاً: أنا مسـئول مسـئولية كـاملة عـن سفرك ومـا دار بينك وبـين القـذافى.. فقـد يغضـب البعـض ويثيرون حـملة ضـدك : أنك تتـصرف وحدك فـى أمور سياسية عليا كهذه».

«ولقد عنـيت بذكر هذه اللمسـة لأبين المناخ الصحى الـذى كنا نعيش فيه فـى مؤسسة صحفية يرأسها عـملاق مثل المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى.. فـذلك موقف نادر لا يتخذه رئيس مؤسسة بسهولة.. فقد يغضب كبار المسئولين فلماذا يحمل نفسه المسئولية؟».

«من نـاحية أخرى إن مثل هذه المـساندة.. تـشجع الـصحفـى على اقتـحام الصـعاب والخوض فى ميادين شائكة ولاشك».

❑

وفى مقابـل هذه الإشادة بالأستاذ الشـرقاوى فإنه ينعـى على الأستاذ مرسى الـشافعى مواقف كثيرة ، لـكنه يحمد للأستاذ محسـن محمد صراحته، ويثنى علـى شهامة الأستاذ أنيس منصور:

«وأذكر أيضاً أننى عندما طلبت من أنيس منصور الكاتب اللامع وهو ليس صديقاً لى..

ونختلف فى أمـور كثيرة أساسية.. عندما طـلبت منه التحدث مع الرئيس فى الأمر تحدث معه فعلاً.. واتصل بى وحكى رد الرئيس».

ولكن عـبدالستار الطـويلة يبخـل علينا بروايـة ما نقله لـه الأستاذ أنيس منـصور من رد الرئيس.

(٣٨)

ولا يخلو الكتاب من فقرات يعبر بها عبد الستار الطويلة عن أساه للمعاملة السيئة التى لقيها هو نفسه من بعض زملائه على الـرغم من أنه كان صاحب الفضل فى تفتيح الأبواب أمامهم.

ومن هذا ما يرويـه عقب حديثه عن دوره فى إعـادة فتح أبواب العراق أمام الصـحفيين المصريين ، ومع هذا جازاه بعض زملائه جزاء سنمار:

«.. وتطورت العلاقات الثقـافية بين البلدين، وتدفق الكتّاب المـصريون على العراق فى دعوات متتالية بعد أن كانوا يخافون من زيارتها ويعاملون أفضل معاملة وكذلك الفنانون.. وفتحت الصحف العراقية صفحاتها لكثيـرين من هؤلاء الكتّاب ليكتبوا مقابل أجور سخية بمقياس ذلك الزمن، وامتلأت الصحف بمقالات وتحقـيقات العائدين من العراق عن التقدم والتطور والديمقراطية فى ذلك البلد (بالمناسبة لم أكتب حرفاً فى جريدة عراقية)، وللأسف كان بعض من هؤلاء الكتّاب الذين كانوا فى الواقع يحصدون بالدرجة الأولى ثمار مبادرة روزاليوسف.. يحاولون تشـويه الكتّاب المصريين المؤيدين للسـادات ، فعقب كل زيارة لى مثـلاً لبغداد كـانوا يبادرون بـالاتصال بـالمسئولـين العراقـيين لـيقولوا لـهم إن عميـل أنور السادات قد جاء فالزموا حذركم ، كما يتصلـون بالحزب الشيوعى العراقى ويصوروننى له بصورة المرتد والخائن والعميل والأجير للبرجوازية!!».

«ومن الـطريف أن أولـئك المسئولين الـعراقيـين هنـا وهناك كانـوا يذكرون لـى هذا.. والأطرف أننى استفدت كثيراً بهذا الاتهام بالعمالة رغم أنى لست عميلاً، إذ كان المسئولون العراقيون يبالغون فى إكرامى وإحسان استقبالى باعتبارى مندوباً للسلطة أو من البصاصين لها!!».

«وللأسف كان مـعظم أولئك المتخـرصين من العنـاصر اليسارية.. وهذا نمـوذج لكيف

يرتكب بعض اليسار حماقة عدم الاستفادة من علاقة واحد منه بأى مسئول لصالح التطور العام للبلاد.. بل ويكتفى بالسب والافتراء والدس والوقيعة.. وهذا بشكل عام كان موقف كثير من اليساريين حتى فى علاقتى بأنور السادات».

(٣٩)

ومن اللقطات الإنسانية والسياسية الجميلة التى تضمنتها هذه المذكرات حديث عبدالستار الطويلة عن العلاقة بين المثقف (أو الصحفى) من ناحية، وبين السلطة من ناحية أخرى:

«من الدروس التى تعلمتها أن السلطة عندما تريدك تقلب الأرض عليك حتى تجدك.. ولا يهمها روتين ولا مصاعب ولا شيء على الإطلاق.. وعندما لا تكون فى حاجة إليك لا تسأل عنك على الإطلاق مهما كنت قد أديت لها من خدمات من قبل.. هى كائن لا يرحم.. ليست لديه عواطف».

....

يقرر عبد الستار هذا فى صفحة ٢٦٧ من كتابه ولكنه فى موضع مبكر فى صفحة ٤١ يروى قصة أكثر تعبيرا عن هذا المعنى :

«أذكر مرة أنى قابلت زميلى وأستاذى المرحوم د. فؤاد مرسى أستاذ الاقتصاد المعروف ووزير التموين الأسبق.. وكان أيامها من بين الثلاثة الذين اختارهم أنور السادات لإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى، أى كان رجلاً قريباً جداً من السلطة».

«ولاحظت أن الدكتور فؤاد يبدو متضايقاً.. فلما سألته فاجأنى بالقول فى غضب:

«تصور لا يدعونى الريس فى حفل خطوبة أو زواج ابنته!؟».

«وكان يتحدث عن الخطيب الأول لابنة السادات الكبرى والذى فصمت خطبته بعد ذلك وأذكر أن اسمه كان.. المسيرى.. أو شيئاً من هذا القبيل».

«قلت له فى دهشة:

«يادكتور أنت الذى علمت أجيالاً معنى السلطة وموقفها من التحالف مع القوى الأخرى وأهدافها.. هل تتصور أن السادات لأنه اختارك فى اللجنة الثلاثية أصبحتما صديقين وبالتالى يعزمك على فرح ابنته؟؟».

«إن السلطة تتعاون معك مضطرة نعم.. لكنها لا تقربك منها كصديق وتدعوك لأفراح الأنجال! أنت غريب وستظل غريباً بالنسبة لها ولمستواها وعاداتها وتقاليدها وخصوصياتها».

(٤٠)

كذلك يتناول عبدالستار الطويلة علاقة الرئيس (أياً كان) بكبار رجال الدولة من خلال أمثلة محددة واضحة، وهو على سبيل المثال يقدم لنا تفسيرات مهمة لخروج ثلاثة من أقطاب النظام فى عهدى عبدالناصر والسادات وهم: رفعت المحجوب، وعزيز صدقى، وزكريا محيى الدين من السلطة ويقول:

«ولا أشك أن السادات خشى جماهيرية قد تنشأ لعزيز صدقى.. لأنه حدث مرة أن تحدثت عنه بعد خروجه من الحكم بأكثر من سنتين.. فقال لى:

«ده كان مغرور قوى!».

«ولما سألته: كيف؟».

«قال ببساطة: كان فاكر نفسه رئيس جمهورية!».

وهنا يعقب صاحب المذكرات بقوله:

«والحقيقة أن هؤلاء المسئولين الكبار حساسون جداً لخروج مرءوسيهم من المسئولين عن الحدود.. ويعتبرون هذا الخروج شيئاً يمس ذاتهم لأنهم يكرهون محاولة التساوى بهم.. وهذا شىء ضرورى فيما يبدو، ويعتبر من لوازم السلطة».

ويستطرد عبدالستار الطويلة ليروى قصة تعليق عابر صدر عن السيدة جيهان السادات:

«أذكر مرة أن مجلة روزاليوسف حملت بشدة على المرحوم الدكتور رفعت المحجوب أمين الاتحاد الاشتراكى أيامها.. وتناول الحديث بين السيدة جيهان السادات وبينى حديث الدكتور رفعت.. وفيما يبدو أن الدكتور كان قد قال إنه لا يملك فى سيارته تليفوناً (كانت تليفونات السيارات فى ذلك الوقت ١٩٧٥/ ١٩٧٦ شيئاً نادراً)».

«ومن بين ما قاله الدكتور لم يشد انتباه السيدة جيهان غير هذا القول فقالت لى وعلائم الغيظ والسخرية على وجهها:

«قل له إن امرأة رئيس الجمهورية نفسها ليس فى سيارتها تليفون!».

«إن التساوى.. أو محاولته هو اقتحام لقدس الأقداس.. وهو السلطة.. لأنه مقدمة لتساوى الرءوس.. ومعنى ذلك ضياعها».

❑

ويصل عبدالستار الطويلة إلى أقصى الإمتاع فى هذه القضية وهو يروى حديث السادات عن علاقة عبد الناصر بزكريا محيى الدين :

«وفى حديث عابر مرة سألت أنور السادات عن سبب إعفاء السيد زكريا محيى الدين من منصبه كرئيس وزراء أيام جمال عبدالناصر.. فقال لى ببساطة : كان عاوز يعمل رئيس وزراء بصحيح.. وكان متشائم.. وعبدالناصر كان يقول دائماً كل ما أقعد معاه يسود الدنيا فى عينى.. مشاكل فوق بعضها .. ولا حل!».

(٤١)

بقى أن أشير إلى الموضع الذى يروى فيه الطويلة عن إبراهيم عامر كيف أن عبدالناصر أعجب بحسن تصرف السادات فى جلسة سرية لمجلس الأمة وذلك عندما رأس جلسة مجلس الأمة وهو وكيل للمجلس عندما أراد رئيس المجلس (عبداللطيف البغدادى) الحديث فى إحدى القضايا التى كانت كفيلة بالإساءة إلى صورة الثورة أمام الناس .

«وحكى لى إبراهيم عامر أن أنور السادات لم يتصرف تصرفاً هاماً فى حياة الثورة إلا عندما حدثت أزمة فى مجلس الأمة أثناء رئاسة السيد عبداللطيف البغدادى له عندما أراد البعض تحويل مشكلة مديرية التحرير إلى إحراج أصدقاء عبدالناصر (وكان هذا يعتبر إحراجاً لعبدالناصر نفسه أوتوماتيكيا، بحكم طبيعة النظام الشمولى)، وغادر عبداللطيف البغدادى منصة الرئاسة قائلا: آن للشعب أن يعرف كل شيء، فتولى أنور السادات (وكيل المجلس حينذاك) رئاسة الجلسة، ولما بدأ عبداللطيف البغدادى الحديث قال السادات: نعمل الجلسة سرية!».

«واعتبر عبدالناصر يومها أن هذا تصرف ذكى وحاسم من جانب أنور السادات، لأنه يتستر على الثورة ولا يريد نشر فضائح منسوبة إليها».

ربما يكون من الواجب أن نتحفظ على تقرير إبراهيم عامر بأن هذا كان بمثابة التصرف «الهام» الوحيد!

مـذكـرات الـصـحـفـيـين

فـى خـدمـة الـسـلـطـة

4

معركة بين الدولة والمثقفين

مذكرات:

فتحى غانم

دار الخيّال

(١)

ولد الأستاذ فتحى غانم فى الرابع والعشرين من مارس سنة أربع وعشرين (١٩٢٤).

وتخرج فى كلية الحقوق عام (١٩٤٤) وعمل فى وزارة المعارف مفتشا للتحقيقات .

وسافر فتحى غانم فى مهمة رسمية وظيفية إلى الصعيد ليحقق إحدى قضايا الآثار فى واحدة من القرى بجوار الأقصر.. وعاد بمشروع قصة «الجبل» التى نشرها عام ١٩٥٦ .

نشر فى أول حياته قصة «غليان الماء» فى مجلة «الفصول» للأستاذ محمد زكى عبدالقادر، وقصصا أخرى.

اختير فتحى غانم ليتولى تحرير الباب الأدبى فى «آخر ساعة» فسماه «أدب وقلة أدب»، وخصص فيه أركانا للأزياء ، والجمال ، وتلخيص حياة الأدباء العالميين المعاصرين، ويوميات طبيب.. هذا بالإضافة إلى قصة أسبوعية كان عنوانها «قصة تقرؤها فى الترام» والتوقيع فى نهايتها «كمسارى»، ولم تكن هذه المرة الوحيدة التى يتولى فيها فتحى غانم تحرير باب الأدب، فقد تولاه قبل ذلك فى «روزاليوسف»، وقد نال فتحى غانم درجة نائب رئيس تحرير آخر ساعة عام (١٩٥٣).

وفى ١٩٥٦ انتقل لروزاليوسف نائبا لرئيس تحريرها.

وفى ١٩٥٩ تسلم فتحى غانم رئاسة تحرير «صباح الخير» خلفا لأحمد بهاء الدين، بعد انتقاله ليرأس تحرير جريدة «الشعب» إحدى جرائد الثورة.

وفى ١٩٦٥ رشح الأستاذ فتحى غانم نفسه نقيبا للصحفيين، وكان منافسه فى هذه المعركة هو الأستاذ حافظ محمود، وعلى الرغم من أن المرشحين الآخرين الأساتذة حسين فهمى، وخليل طاهر، وأحمد قاسم جودة تنازلوا جميعا لصالح فتحى غانم ، فإن حافظ محمود شيخ الصحفيين وأحد أقطاب اليمين (إن صح هذا التعبير) أو بعبارة أدق (الذى لم يكن فى الظاهر من رجال النظام الحاكم بنفس القدر الذى كان به فتحى غانم) فاز بـ ٢٩٥ صوتا فى مقابل ١٧٩ صوتا حصل عليها فتحى غانم!! وكانت تجربة هذه الانتخابات إحدى التجارب النادرة فى عهد الرئيس عبدالناصر ومع هذا فسيروعنا ما يرويه فتحى غانم نفسه [فى الكتاب الذى نتدارسه فى هذا الباب] عن هذه التجربة وكيف أنه اكتشف أنه لم يكن فى هذه التجربة إلا فأراً من فئران التجارب.

وفى العام التالى بزغ نجم فتحى غانم فى صعيدين ، فقد أصبح من رؤساء مجلس الإدارة، إذ عين فى ١٦ فبراير ١٩٦٦ رئيسا لمجلس إدارة شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط.

ولم ينته العام حتى كان قد اختير رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة دار التحرير (فى ٣ نوفمبر ١٩٦٦)، وهى الدار التى تصدر عنها «الجمهورية» وقد تولى فتحى غانم رئاسة تحرير الجمهورية (١٥ يوليو ١٩٦٨) بالإضافة إلى رئاسة مجلس إدارة دار التحرير، وقد ظل يشغل المنصبين حتى ١٩٧١.

وسافر فتحى غانم من خلال هذه الرئاسة إلى كثير من المواقع العالمية، وكان أن قابل رئيس ألمانيا الشرقية (١٩٦٩).. وبالطبع فإن التعليق وراء الخبر يومها فى ألمانيا كان أنه رئيس تحرير جريدة الثورة أو الحكومة المصرية.

فى مارس ١٩٧٠ اختير فتحى غانم عضوا فى اللجان التى سميت لجان المواطنين من أجل المعركة.

بدأ عهد السادات، وفتحى غانم هو رئيس الدار الصحفية الثالثة، أما الرئيسان الآخران فكانا هيكل (فى الأهرام) وإحسان عبدالقدوس (فى الأخبار).

ثم استبعد فتحى غانم من موقعه وخلفه مصطفى بهجت بدوى فى رئاسة مجلس إدارة دار التحرير ، وكان هو نفسه سلفه فى هذا المنصب، وظل صاحبنا بلا منصب إلى أن وافق الرئيس السادات لعبدالرحمن الشرقاوى على أن يتولى هو وصلاح حافظ معاً رئاسة تحرير روز اليوسف بدءا من مارس ١٩٧٣.

(٢)

نتناول فى هذا الباب كتاب الأستاذ فتحى غانم «معركة بين الدولة والمثقفين»، وقد صدر فى سلسلة «كتاب اليوم» فى سبتمبر ١٩٩٥ ويقع فى ١٣٤ صفحة.

ويبدو للقارئ أن فتحى غانم كتب هذا الكتاب على هيئة حلقات ، وأن الذى دعاه إلى كتابة هذه الحلقات كان إطلاعه على كتاب لمستشرقة سويدية جادة درست فيه بالتفصيل أزمة الصحافة فى ظل الثورة ، وتميزت دراستها بدقة وبإحصاءات وتقصى (على عادة البحوث الأكاديمية الجادة).

ومع هذا فإن هذا الكتاب ـ فى الحقيقة ـ يمثل قطاعاً أو جزءاً مهماً من أعمال فتحى غانم الرائعة التى كتبها عن الصحافة المصرية وعلاقتها بالسياسة ، وعن حياته فى هذه المهنة وكيف تأثرت حياته هو نفسه وتوجهاته بما مرت به الصحافة فى هذه الحقبة.

ولفتحى غانم ـ من هذه الزاوية ـ وضع مميز جداً بين أقرانه فى الصحافة المصرية ، ذلك أنه قد كتب قصة حياة بعض نجومها فى روايات طويلة ، وأبرز هذه الروايات رواياته الثلاث: «الرجل الذى فقد ظله»، و«زينب والعرش»، و«الأفيال».

أما رواية «الرجل الذى فقد ظله» فقد استقبلت فى الأوساط الثقافية فى ذلك الوقت استقبالا حافلا وترجمت إلى عدة لغات ، ولقيت من الترحيب النقدى والعالمى القدر الكبير.

وقد لاقت هذه القصة من الخدمة الصحفية ما أتاح لها أن تترجم من فورها وتنشر بالإنجليزية، وهناك لاقت احتراما عند الأدباء والنقاد ، وقال عنها بعض نقاد لندن إنها أحسن عمل مترجم فى ذلك العام.

وقد استقبلها المثقفون المصريون على أنها قصة حياة محمد حسنين هيكل، مع أن الرواية بالطبع لا تقف عند حدود قصة حياة هيكل، وإنما تستخدم ملامح الوصولية والانتهازية والمكر فى رسم صورة البطل ، وقد نشر فتحى غانم هذه الرواية فى الفترة التى كان نجم هيكل يتصاعد فيها، وعلى الرغم مما هو متفق عليه من أن الأعمال الروائية ليست تسجيلا للواقع إلا أن الأوساط الثقافية المصرية لاتزال تنظر إلى هذه الرواية على أنها قصة صعود محمد حسنين هيكل. وشأن كل أديبا ناجح يحظى عمله بالذيوع والانتشار ويحقق ما أراده منه فإن فتحى غانم بعد ثلاثين عاما من نشره لهذه الرواية لم يكن يجد مانعاً فى أن

يتنازل عن قدر من فخره بشجاعته فى نشرهـا، بل إنه لم يكن يمانع فى أن يصور نفسه بشئ من المراوغة وكأنه لـم يقصد بالرواية ما حققه بـالفعل ! يروى لنا فتحى غـانم فى مجموعة المقالات التى كتبها لمجلة «صباح الخير» قبل وفاته بفترة قصيرة قصة مخففة ومهذبة لتفكيره فى الحلقات ووضع هيكـل فيها، وفى سياق هذا يروى أنه لما التقى بهيـكل بعد نشر الرواية ضحك الأخير وصرح لفتحى غانم فى وجهه بأنه «الرجل الذى فقد عقله»!

وسوف نتناول هذه الجزئية بعد قليل بقدر من التفصيل.

«أما رواية «زينب والـعرش» فقد تحولت إلى مسلـسل تليفزيونى ناجـح، وقد جنى هذا عليها لأن القراء كونـوا فكرتهم عن الرواية من المسلسل، وانصـرفوا عن قراءة الرواية بكل ما فيها من فن محكم وأدب جيد، وهكذا لم تحـظ «زينب والعرش» فى الضمير الثقافى بما حظيت به رواية «الرجل الذى فقد ظله».

وكتب فتـحى غانم أيضا رواية «الأفيـال» التى يستعمـل اسمها فى الأوساط الصحفية حتى الآن لوصف بعض الصراعات المعاصرة فى الفن والفكر والثقافة.

كما كتب روايتـه الجميلة «تلك الأيام» التى يـبدو أنها كانت تعكس بطـريقة أو بأخرى بعض ما بلوره فتحى غانم فى كتابه الذى بـين أيدينا، ونحن نراه يخص هذه الرواية بالذات بالذكر فى أكثر من موضع من الكتاب الـذى نتدارسه فى هذا الباب ، وقد لخص هو نفسه وقائعـها فى هذا الـكتاب راويا أنـه كتبهـا «عن الإرهاب السياسى، وأحد أبـطالها أستاذ جامعى من كـبار المعارضين كلفتـه الرئاسة بالاشتراك فى كـتابة الميثاق الوطنى، لكنه كان مشغولاً بـخيانة زوجته، وكـان يدرس الإرهاب السياسـى من خلال مناقشـات مع إرهابى سابق، لكنه يتهم بإثارة الإرهابى ليقتل زوجته».

وقد أشار فتـحى غانم إلى هذه الرواية مرة أخـرى ـ فى الكتاب الذى بين أيـدينا ـ وهو يعبر عن الغضب الذى اجتاحه صبيحة يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ بقوله:

«وتذكرت ما كتبته ونشرته فى روزاليوسف عام ١٩٦٢ فى روايتى «تلك الأيام»، وفيها شخصية أستاذ التاريخ سالم عبيد الذى كان عـضواً فى لجنة كتابة الميثاق الوطنى يراجع فى خواطره حديث أستاذه فى السوربون مسيو لافارج وهو يقول له: «إن بلدك أضعف من أن يتحمل الحقيقة. إن كل ما تستطيع أن تـفعله هو أن تدرس تفاصيل الأحداث ، ثم تقف فى قاعة المحاضرات بجـامعة القاهرة لتختار التفـاصيل المناسبة اللائقة وتسردهـا أمام الطلبة.. لاشىء أكثر من هـذا ياعزيزى.. أو السجن.. نصف الحقـيقة وتحيا.. كل الحقيقـة والمقصلة ياعزيزى».

نشر فتحى غانم أولى رواياته «الجبل» فى روزاليوسف عام ١٩٥٧، ثم توالت رواياته بعد ذلك ولم ينقطع فتحى غانم عن الإنتاج الأدبى حتى طيلة السنوات الست التى تولى فيها مسئولية رئاسة مجلس إدارة فى مؤسستين هما : وكالة أنباء الشرق الأوسط، ثم دار التحرير (١٩٦٦ ـ ١٩٧١).

نال فتحى غانم جائزة الدولة التقديرية فى الآداب (١٩٩٤)، وكان قد نال قبلها (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) جائزة صدام حسين للآداب.

(٣)

من هذه النظرة السريعة يمكن لنا استنتاج حقيقة أن فتحى غانم عاش مهنته فى فنه ،كما عاش من قبل هذا فنه فى مهنته ، وليس هذا بالأمر السهل ، ولا هو بالإنجاز البسيط، لكن يبدو أن فتحى غانم كان قد اكتسب فى حياته المبكرة قدراً من الحكمة وتبصر الحاضر والمستقبل، جعله يصل إلى أن يكون قراره وتخطيطه لمستقبله على النحو الذى مضى عليه بالفعل.

ولنقرأ على سبيل المثال ما يرويه هو نفسه عن هذه الفترة فى بعض ما كتبه، ويوسع بعضنا أن يستبق القراءة فيقول إنه يفسر ما حدث بالفعل بعدما حدث ليضفى على نفسه مسوح الحكمة والاستبصار، وفى الحقيقة فإننا لو أخذنا بهذا القول لكنا أشد الناس تعسفاً، ذلك أن هذا الرجل كان صادقاً بالفعل فى هذا الذى يرويه، وربما يأتى الدليل على هذا من حياته المهنية التى نعرفها جيداً، فهو قد وصل إلى رئاسة مجلس إدارة دار التحرير ورئاسة تحرير جريدة الجمهورية بيسر شديد إذا ما قورن بذلك الجهد النفسى الجهيد الذى بذله أى من نظرائه حتى وصل إلى الدرجة الموازية لهذه المكانة فى المؤسسات الصحفية فى ذلك الوقت، وقد استبقى فتحى غانم لنفسه الفن والأدب والفلسفة والتأمل دون أن يكلف نفسه الشطط والتأويل والتبرير وإعادة التأويل والتبرير، أو فلنلجأ إلى عبارته هوالشهيرة ونقول دون أن يفقد ظله!

ومع هذا فلابد أن نقر ونعترف بأن فتحى غانم وصل إلى المنصب الموازى بعدما وصل معظم نظرائه وأنه ترك هذا المنصب أيضا قبل أن يتركه معظم نظرائه ، وهذا أمر طبيعى جدا، وليس بالإمكان أن تنسب وصوله إلى شىء آخر غير سمعته الحسنة المبرئة من المثالب،

وحضوره الثقافى الجاد، وما حققه لنفسه على مدى سنوات من شهرة واحترام بفضل إنتاجه الأدبى

(٤)

لم يكن فتحى غانم فيما يبدو ينظر إلى الصحافة إلا باعتبارها وسيلة لنشر أعماله الأدبية والفكرية، وكان كثيرا ما يقول إنه لم يكتب فى حياته خبرا صحفيا ، ولم يكتب تحقيقا صحفيا. وبوسعنا أن نقرأ هذا النص الجميل فيما يرويه فى حلقات مذكراته التى نشرها فى «صباح الخير» قبيل وفاته مباشرة:

«أنا لست صحفيا، ولم أشتغل بالصحافة بالمعنى الدقيق لهذه المهنة ، وقد كان محمد حسنين هيكل يقول لى دائما إنه سيكون ـ طول عمره ـ فى الصفحة الأولى، أما أنا ـ أى فتحى غانم ـ فسأكون ـ طول عمرى ـ فى الصفحة الأخيرة حيث النقد والأدب».

❑

ولم يكن فتحى غانم يتصور نفسه صحفياً متمرساً، ولكنه مع ذلك حقق نجاحات مهمة قد يعزوها هو شخصياً إلى المصادفة ، ولكن الوعى الصحفى الذى فى لا وعيه كان وراءها بلاشك. ومن هذه النجاحات: تسجيله بالرسم لمنزل محمود عبداللطيف المتهم الأول فى محاولة اغتيال عبدالناصر عام ١٩٥٤، وتحقيقه عن مصطفى النحاس باشا حين دب الخلاف بينه وبين زوجه ، وذهب ليقيم فى فندق «مينا هاوس».

❑

ومن حديث صحفى لفتحى غانم ننقل للقارئ على لسانه ما يؤكد هذه المعانى:

«الحقيقة أن هذه القضية لا تشغلنى، فتركيزى موجه إلى العمل الأدبى أولا وقبل كل شيء ، والانشغال بالشهرة والأضواء لا يعنينى فى شيء. أنا مؤمن بأن على الكاتب أن يجعل تركيزه منصبا على عمله ، وإذا أجاد فى عمله فإنه بالضرورة سوف يجنى ثمار هذا العمل، وذلك عن طريق اكتساب خبرات إنسانية أكثر عمقا، وهذا فى رأيى هو المهم».

....

«تجدنى أقل الكتاب استخداما لكلمة «أنا»، ولست من الذين يجيدون التحدث من منطق التعالى على الآخرين ، ولست من الذين يحبون أن يتكلموا بطريقة مَنْ يملك الحكمة

والمعرفة، بل إننى أعترض على هذا الموقف ، سواء جاء من عالم أو من رجل دين أو من كاتب ، فكل أنواع العلوم والآداب لا يجوز أن يقترب منها الإنسان إلا بتواضع شديد».

❑

وقد ظل هذا الرجل يحترم نفسه وتاريخه حتى آخر لحظات حياته.

ويحظى فتحى غانم بامتنان موسى صبرى على نحو ما يمكن للقارئ أن يعود إليه فى الباب الأول من هذا الكتاب، كما يحظى بإعجاب وتقدير وامتنان ثروت أباظة الذى يصور فى كثير من تصريحاته أن الحياة لم تكن محتملة فى الستينيات إلا بفضل وجود شخصيات كفتحى غانم.

(٥)

وقد يكون من أهم ما أثر فى فتحى غانم أنه عاش حياة سهلة، لم تكن حياته رغدة تماماً، ولكنها لم تكن صعبة كذلك، والذين يقرأون تاريخ حياته يجدون أن فى شخصيته قدرا كبيرا من الزهد فى الأضواء والضجيج ، ولعل هذا كان راجعاً إلى ما ترسب فى نفسه تجاه الحياة بعد أن عاش تجربة وفاة أخيه المفاجئة فى ريعان الشباب ، وفتحى غانم عندئذ دون العشرين.

ونحن نرى صورة فتحى غانم المنطبعة فى أذهان معاصريه تؤكد على أنه لم يكن شخصا اجتماعيا، وإنما كان حريصا على الإقلال من معرفة الناس ومخالطتهم، وذلك بالرغم من شهرته ومهنته، وفى هذا المعنى ننقل للقارئ فقرتين مهمتين، الأولى للأستاذ خيرى شلبى حيث نراه فى مقاله المنشور فى مجلة الإذاعة والتليفزيون فى عام ١٩٩٥ «اللعيب» يروى قصة سعيه إلى لقاء فتحى غانم، ثم هو يروى انطباعاته عن اللقاء بعدما تم فيقول:

«... يومها احترمته وإن أيقنت أن صداقة لن يقدر لها القيام بيننا على المستوى الشخصى فى يوم من الأيام ، ففيما بدا لى أيامها أن كبرياءه فى ضخامة جسده ، وضخامة حجمه الأدبى والصحفى. إن كبرياء فتحى غانم ليس فحسب داخلا فى تكوينه النفسى وتربيته ، بل إنه فوق ذلك مزاج وإدمان كما يدمن الإنسان شرب الويسكى مثلا، ولابد أنه يستمد لذة فائقة من شعوره بالكبرياء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد شعرت بضآلتى الاجتماعية أمامه، فأنا قد ربانى الزمن الخشن ، فى الحقول وفى الشوارع والحوارى

والمقاهي والغرز، أما هو فتربية المدارس الخاصة والجامعات والأوساط البرجوازية الكبيرة، هناك مَنْ سهر على تربيته ، كل شيء فيه تربية صارمة، كيف يأكل، كيف يتكلم، كيف يعامل الناس، كيف يكون أنيقا فى ملبسه ونفسيته، كيف يكون شخصية قوية محبوكة محصنة ضد كل محاولات النيل منها».

«حرصه على أناقته النفسية والفنية والسلوكية لا يقل عن حرصه على أناقة ملبسه، وذهابه إلى النادى صباح كل يوم لممارسة الرياضة البدنية. بل إن أناقته الخارجية انعكاس لأناقته الداخلية».

«إنه كائن جميل حقا، مفتون وفاتن ، شغوف بأن ينقل إليك شعوره الجمالى على قدر شغفه بالجمال ، ولهذا فإنه قد يفقد أعصابه لدى أول بادرة تشى بأن كبرياءه فى امتحان ، أو أن خدشا ولو بسيطا سيصيب أناقته الفنية».

❑

أما الأستاذ رجاء النقاش فيعبر عن هذا المعنى المهم بطريقة أخرى ويقول :

«لم أستطع أبدا أن أعقد معه صداقة وثيقة ، رغم حرصى على ذلك ورغبتى فيه ، لأننى كنت أحس دائما أنه يحرص على عدم تقييد نفسه بصداقات كثيرة ، وقد ظل حريصا على ذلك منذ البداية حتى نهاية حياته، فأصدقاؤه معدودون وقليلون جدا، وهو يختارهم بعناية، وأهم هؤلاء الأصدقاء هو الفنان والكاتب صاحب الثقافة العالية الرفيعة بدر الديب».

«كما كان فتحى غانم كثيرا ما يحرص على اختيار أصدقائه القليلين من مجال بعيد عن الأدب والسياسة، لذلك فقد كان من هؤلاء الأصدقاء عدد من الفنانين التشكيليين المعروفين، منهم : صلاح جاهين، وجمال كامل، وعبدالغنى أبو العينين، والوحيد من بين هؤلاء الثلاثة الذى كان له نشاط فى مجال الكتابة هو صلاح جاهين الذى كان شاعرا كبيرا، وكان هؤلاء الثلاثة الذين ارتبط معهم فتحى غانم بعلاقة صداقة حميمة ، من أرقى الشخصيات الإنسانية، وكانوا على ثقافة عالية وذوق رفيع وأخلاق قوية متماسكة».

«وبصورة عامة فقد كانوا جميعا من نفس طراز فتحى غانم ممن يفضلون الحياة الشخصية الهادئة الخالية من الضجيج والصخب».

«وهكذا كان فتحى غانم من الذين يميلون إلى الانسحاب من العالم الخارجى، ويحرصون على الدقة الشديدة فى اختيار العالم الخاص الذى يحيط بهم حتى بدا لبعض الناس أن فتحى غانم رجل فردى ينفر من العلاقات الإنسانية الواسعة والحميمة».

(٦)

ومن المؤكد أن فتحى غانم قد نجا من كثير من الأخلاق التى سيطرة على بعض زملائه، فقد نجا إلى حد كبير من مظاهر وجوهر الغرور، ومن ضحالة الشخصية، ومن حب الظهور، ومن المظهرية الكاذبة، ومن الاستخفاف بعقليات قرائه ، ومن الافتراء بمناسبة وبدون مناسبة على رموزنا الوطنية.

وقد كان فى إمكان فتحى غانم أن يخضع لعقد الاستعلاء ويجعلها تتحكم فيه، وقد نشأ فى كنف والد ذى شأن كان صديقاً لأحمد ماهر والنقراشى وعلى الشمسى إلى الحد الذى جعل هؤلاء وفاء منهم لذكر الوالد يكرمون الابن ، فيستقبله أحمد ماهر وهو رئيس الوزارة ويخرج اسمه فى المقابلات الرسمية لرئيس الحكومة، ويستضيفه النقراشى فى منزله فيلعب فى حديقة المنزل ، ويصر على الشمسى باشا على أن يودعه حتى باب المصعد حين يزوره فى البنك الأهلى!!

على أن الأهم من هؤلاء جميعا من حيث قيمة الثقافة كان هو الأستاذ العقاد وأقرانه (طه حسين وعبدالرحمن صدقى وعلى أدهم) ، ويروى فتحى غانم ذكرياته عن زيارات العقاد لوالده فيقول:

«كان العقاد يأتى إلى بيتنا، وكنت أزوره مع أبى فى بيته بمصر الجديدة وأنا مازلت أرتدى البنطلون القصير، وكذلك طه حسين الذى أذكر أنه كان يأتى إلى زيارة أبى بصحبة سكرتيره فريد شحاتة. وأذكر كتب طه حسين التى كان يهديها لوالدى وعليها الخاتم الخاص به ، وهو الخاتم الذى كان يستخدمه طه حسين بدلا من التوقيع. وأذكر الأديب الشاعر عبدالرحمن صدقى وهو يساعد والدى فى ترتيب مكتبته ، كما أذكر الناقد والمؤرخ على أدهم أيضا. أعرف كل هؤلاء منذ الطفولة ، ومن هنا تعلقت بعشق الكلمة».

ويحدثنا فتحى غانم عن اهتمام والديه (الأب والأم معا) بالكتابة والثقافة فيقول:

«وأذكر اهتمام والدى بالكتابة ، وآخر ذكريات لى عن والدى أنه كان يؤلف كتابا عن جان دارك، وقد طبعه ونشره فى مكتبة «النهضة» ثم توفى بعدها بقليل. هذا الجانب كان له بالطبع تأثير على تعلقى بالكتابة».

«ولكن والدتى كان لها تأثير أيضا، فقد كانت تكتب الشعر، وكان والدى يملى عليها مقالات له ، تكتبها بخطها لينشرها فى جريدة «الأهرام» بتوقيع «مطلع»، وفى هذه المقالات كان والدى يعارض وينتقد سياسة التعليم التى كانت قائمة فى ذلك الوقت، بينما كان

والدى يشغل منصبا مهمـا فى وزارة المعارف وهو الاسم القـديم لوزارة التربية والتـعليم، وكان الوالد يخشـى إذا نشر مقالاته باسمه الصـريح أن يتعرض للمساءلة والـعقاب بسبب مقالاته ، لذلك كان يكتب بتوقيع مستعار، وكان يرسل المقالات إلى الأهرام بخط والدتى وليس بخطه هو».

«ومن كل ذلك يتضـح أن الكتابة وصيغة التعـبير واستخدام الورقة والقلـم كانت كلها من الأمور المألوفة فى حياتى منذ الصغر».

«كذلك كان القرار الذى اتخذه والدى منذ البداية، وأنا فى الخامسة من عمرى، وهو أن أتعلم فى البيت بالطريقة الأزهرية التى تـركز على دراسة القرآن واللغة العربية ، وفى نفس الوقت كنت تلميذا بالمدارس التى تدرس اللغات الأجنبية، وكانت دراستى الدينية واللغوية. تتم فـى المنزل علـى يد شيخ أزهرى جـليل هو الـشيخ أحمد بـدوى ، الذى ظل معـى منذ الطفولة حتى الثانوية العامة، وحفظت معه القرآن وبعض كتابات مصطفى لطفى المنفلوطى ومصطفى صادق الرافعى».

«وهكذا فقد كان هناك امتزاج بين العربيـة والثقافة الأوروبية، وقد ساعدنى هذا الوضع على أن أكون عـلى صلة وثيقة بالـلغة العربية كإيـقاع ونغم وروح ثقافية ، كـما أن إجادتى للغتين الإنجليزية والفرنسية كانت جسرا لمعرفة نماذج الإنتاج الأدبى الجديد الذى انفجر فى خطوط وصرخات متعددة بعد الحرب العالمية الثانية».

(٧)

وقد أجاد الأستاذ رجاء النقاش التعبير عن اكتشافه لطبيعة وحجم علاقة الأستاذ العقاد بوالد فتحى غانم فيما كتبه فى المقال الأول من سـلسلة المقالات التى نشرتها مجلة «الوطن العربى» [١٢ مارس ١٩٩٩] عقب وفاة فتحى غانم حيث يقول:

«وقد وجدت فى ديوان «عابر سبيل» للعقاد قصيدة من ثمانية عشر بيتا يرثى فيها العقاد صديقه «غانم محمد» والد فتحى غانم، وفى هذه الـقصيدة إشارة إلى فتحى نفسه ، ويقول العقاد فى المقدمة النثرية التى كتبها لقصيدته:

«كان الأستاذ غانم محـمد صديق صاحب الديوان ـ أى العقاد ـ يزوره يـوم عيد الفطر، ثم طاف ببعض إخوانه، ورجـع إلى بيته ، فما استقر لحظة بين أبنائه وآلـه حتى أصابته نوبة

قلبية قضت عليه رحمه الله وهو فى عنفوان أيامه، فلم تمض بين تهنئته بالعيد ونعيه غير ساعات».

«وفى هذه القصيدة يقول العقاد مشيرا إلى غانم محمد وابنه فتحى الذى كان عند موت أبيه سنة ١٩٣٥ فى الحادية عشرة من عمره:

«أكان وداعا يوم صافحت غانما
وهنأته بالعيد، والعيد يسخر
فيا ويح للداعين فى غفلة المنى
يرجون طول العمر، والعمر مديد
ويا ويح للأبناء يا خير والد
وقد روعوا فى وكرهم حين بشروا
أذاك صباح العيد أم أنا سامع
صياح يتامى فى الحمى تتفطر»

❑

ثم يقول العقاد بعد ذلك فى نفس القصيدة:

«أغانم إنى فى مصابك ذاهل
قليل التعزى سافر الحزن مضمر
بذلت دموعى فى بكاك رخيصة
ومثلك من يبكى ويرثى ويذكر
أفى كل يوم تبصر العين غانما
ومن أين؟ والأخلاق فى الناس تندر
عرفت أبا فتحى تولاه ربه
أخاً فى وغى الأيام لا يتقهقر
وفيا إذا شاع الوفاء وإنه
عليه، إذا عز الوفاء لأقدر
كريما إذا صال العداة وزمجروا
كريما إذا خان الصحاب وقصروا
صبورا على ضر الغريم وإنه

على الضر من ظلم الصديق لأصبر»

ويعلق الأستاذ رجاء النقاش على هذه القصيدة التى اكتشفها فى ديوان «عابر سبيل» فيقول:

«وهذه القصيدة التى كتبها العقاد عن غانم محمد ، تدل دلالة قوية على أن والد فتحى غانم كان شخصية إنسانية وثقافية لها قيمتها واحترامها، وكان العقاد حين كتب هذه القصيدة سنة ١٩٣٥ فى قمة مجده الأدبى، وحين يهتز بهذه الصورة التى نحس بها فى أبيات القصيدة لوفاة غانم محمد ، لابد أن يكون هذا الشخص صاحب مكانة عالية فى نفس العقاد».

«ومعنى ذلك أن غانم محمد كان من كبار رجال الأدب والثقافة الذين شغلتهم وظائفهم الرسمية عن أن يكون لهم إنتاج أدبى معروف ، وهى حالة تتكرر كثيرا بين رجال الثقافة الموهوبين الذين تبتلعهم مشاغل الحياة العملية وتحول بينهم وبين التفرغ للإنتاج الثقافى».

«وقد مات غانم محمد فجأة وهو فى سن السادسة والأربعين، وكان موته المفاجئ من أكبر الأسباب التى تركت أثرا أساسيا فى شخصية فتحى غانم وصفاته الإنسانية المختلفة. فقد كان فتحى غانم كثير الصمت، قليل الكلام ، وكان شديد الحذر، ميالا إلى الهدوء والبعد عن الضجيج، وكان عند مَنْ يعرفونه عن قرب دائم الخوف من المجهول، وكان يطيل المراقبة للحياة والناس، وهو دقيق الملاحظة، ولم يكن أبدا من المثقفين الذين يميلون إلى الثرثرة واستنفاد طاقتهم فى الكلام الكثير والمناقشات الحادة».

وبعد فقرات أخرى يقول رجاء النقاش :

«كان يشترك مع إبسن فى تحفظه الشديد مع الناس ، وحذره الدائم من توسيع دائرة الأصدقاء القريبين منه ، وكان يشترك معه فى ذلك الخوف من المجهول ، وقد ترسخت فى نفس فتحى غانم فكرة الخوف من المجهول منذ طفولته بسبب موت والده الفجائى ، عندما كان فتحى غانم صبيا فى الحادية عشرة من عمره. وهناك حادثة أخرى وقعت فى حياة فتحى غانم أكدت لديه ذلك الإحساس بالخوف من المجهول ، تلك الحادثة هى موت شقيقه ، وكان فى العشرين من عمره ، وقد فقد هذا الشقيق حياته فى حادثة غريبة ، حيث كان يركب الترام فى شارع قصر العينى بالقاهرة ، فجاء «لورى» تابع للجيش البريطانى، وكان اللورى يحمل «جناح طائرة» مدبب ، اصطدم بالترام وقتل شقيق فتحى غانم. وكان

هذا الحادث هو الحـادث الثانى الذى أصاب فتحى غانم بصدمة عنيفة ثانية ، بعد صدمة الموت المفاجئ لوالده سنة ١٩٣٥».

(٨)

نعود الآن إلى حديث بدأناه سريعا عن موضوع أو بطولة قصة «الرجل الذى فقد ظله»، وهو الموضوع الذى لابد لنا أن نتناوله فى بداية حديثنا فى هذا الباب لسبب بسيط، وهو أن هذا العمل الروائى العظيم كان بداية لكتابات فتحى غانم عن حياته فى الصحافة، وعن رؤيته لمكانة هذه المهنة فى عهد الثورة أو فى تاريخنا المعاصر ومنذ نشر فتحى غانم روايته ظل الاعتقاد سائدا أن بطل هذه الرواية (الرباعية) كان هو محمد حسنين هيكل أبرز الصحفيين المصريين فى ذلك الوقت ، وفيما قبل وفاته أراد فتحى غانم أن يتناول الشائعات التى دارت حول هذا الموضوع فى حلقات مذكرات نشرت فى «صباح الخير» فى مطلع عام ١٩٩٩.

ونحن نرى فتحى غانم فى هذه المذكرات وهو يحاول بذكاء رهيب أن يوحى بمعنيين متناقضين فى ذات الوقت ، فهو يوحى بأنه لم يكن يقصد هيكل وأنه كان يقصد هيكل، ومن مقال فتحى غانم المنشور فى صباح الخير ننقل للقارئ هذه الفقرة البديعة:

«كان يوسف عبدالحميد السويفى بطل رواية «الرجل الذى فقد ظله» شخصية بريئة وماكرة وانتهازية فى نفس الوقت ، وكانت قد مضت على ثورة ٢٣ يوليو ثمانى سنوات، فسقطت خلال هذه السنوات هالات أحاطت برجال الثورة ، كانت ترفعهم إلى مصاف الأبطال الأسطوريين ، وظهرت حولهم أعراض الضعف الإنسانى من تكالب على السلطة إلى الرغبة فى الكسب واستغلال النفوذ، إلى مظاهر النفاق والرياء، وكان ما أسمعه من حكايات يؤلمنى، لأن البطولة والمثاليات تنسحب من عالم الواقع، ولأن مسحة البطولة والفداء تمتزج على نحو عجيب بالضعف البشرى ، ومن هنا كان تفكيرى فى براءة يوسف - بطل الرجل الذى فقد ظله - وطفولته من ناحية، ونفاقه ومكره من ناحية أخرى، وكان لابد أن يكون يوسف قد شق طريقه إلى القمة بعد معارك اقتحمها ببراءته ومكره ونفاقه، وكنت أتصوره الصحفى الأول فى مصر، ومن هنا قلت للفنان جمال كامل وهو يسألنى عن شخصية يوسف ليرسمها ، إنه محمد حسنين هيكل، لأنه فى ذلك الوقت كان الصحفى الأول فى مصر، وكان مقربا إلى عبدالناصر، لكن الحقيقة أن شخصية هيكل

كانت أبعد ما تكون عن شخصية يوسف التى أريد أن أكتب عنها ، فلا صلة بين وقائع حياة الشخصية الروائية ، ووقائع حياة الشخصية الحقيقية».

❑

وغضى مع فتحى غانم وهو يحدثنا فى فقرة تالية عن تفسيره للأسباب التى جعلت القراء يستقبلون الرواية على أنها كتبت عن هيكل، فإذا بنا بعد كل هذا الإنكار الظاهرى الذى حاول أن يسرده فى الفقرة السابقة نراه وهو يدلف إلى جوهر الحقيقة بطريقة بديعة:

«على أن هناك مفاجأة لابد من البوح بها، ذلك أن جمال كامل رأى بحسه الصحفى أن ما جاء على لسانى لأول وهلة من أننى أفكر فى محمد حسنين هيكل، هو ما يجب أن يحرص على تسجيله ، وقد ناقشته فى الأحداث وتطوراتها وأسبابها المختلفة، إلى أن غاب عدة أيام وعاد ومعه لوحة للنشر فى الفصل الأول من كتاب «يوسف»، وهو الجزء الأخير من رباعية «الرجل الذى فقد ظله»، وكانت اللوحة تصور شابا فى مقتبل الحياة، وفى الركن الأسفل من اللوحة تاريخ ميلاد الشاب هو ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣، وهذا هو تاريخ ميلاد محمد حسنين هيكل، وكان جمال كامل يعرف هذا التاريخ ، لأننا تحدثنا معا طويلا عن هيكل، وكنت أقول له إنه يكبرنى بخمسة شهور [إذا ما حسبنا الفرق فإنه ستة شهور لا خمسة، وربما كان هذا خطأ مطبعيا]، وهكذا أسهم جمال بطريقة ما فى خلق شائعة العلاقة بين شخصية يوسف فى الرواية وشخصية هيكل فى الحياة».

(٩)

وربما أجد من المفيد أن أنقل للقارئ تعليق الأستاذ رجاء النقاش على ما جاء فى مقال فتحى غانم ، وقد أورد الأستاذ رجاء النقاش هذا التعليق فى ثالث مقال من سلسلة مقالات نشرها فى مجلة «الوطن العربى» عقب وفاة فتحى غانم ، وقد نشر هذا المقال الثالث فى العدد الصادر يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٩٩ وفيه يقول رجاء النقاش:

«... والواقع أن ما كتبه فتحى غانم بهدف نفى الصلة بين بطله الروائى «يوسف» وبين هيكل، إنما يدل على عكس ما أراده فتحى غانم، فمقال فتحى غانم «مراوغ» وهو يحمل بين سطوره تأكيدا لاشك فيه أن فتحى غانم كان يفكر فى شخصية هيكل، وكانت عينه على هذه الشخصية وهو يكتب روايته عن الرجل الذى فقد ظله ، وجمال كامل الذى رسم أغلفة هذه الرواية، وتابع كل فصولها، وناقش مؤلفها فيها، هو صديق قريب جدا إلى قلب

فتحى غانم وعقله، وهو إلى جانب ذلك كان فنانا معروفا عنه أنه أمين وصادق ومثقف، ولا يميل إلى أى نوع من المبالغة أو التزييف، لذلك فقد كان إصراره على أن يرسم فى الرواية صورة يكتب تحتها تاريخ ميلاد هيكل، وتكون هذه الصورة الفنية قريبة من صورة هيكل الواقعية. هذا كله يدل على أن جمال كامل كان مقتنعا أشد الاقتناع بأن صديقه الروائى فتحى غانم إنما كان يرغب فى أن يستمد عناصره الواقعية فى تحديد شخصية يوسف من شخصية هيكل».

(١٠)

ونحن نرى تعبير فتحى غانم عن الفارق بينه وبين هيكل، وهو يكاد يتكرر أيضا فى الفارق بينه وبين جمال العطيفى الذى كان فتحى غانم يعرفه من أيام المراهقة، وهو يروى لنا كيف أن جمال العطيفى وضع نفسه فى مأزق حين صور للسادات أنه هو القادر على أن يخرج له ما يشاء من القوانين الضابطة لحركة المجتمع فإذا القوانين لا تأتى موافقة لذوق السادات:

«وكنت أتابع من بعيد ما يجرى فى عالم الصحافة والإعلام من خلال صديقى جمال العطيفى، وهى صداقة تعود إلى سنوات المراهقة ، وكان يذاكر معى ليكون الأول وأقنع بأن أكون الأخير، إذ كان يحرص على أن يناقش معى محاضرات الأساتذة فى كلية الحقوق ويعجب لعدم تركيزى فى دراسة القانون واهتمامى بالأدب».

«وكان جمال يريد أن يكون وزيرا ويرى أنه أحق من غيره بالوزارة لأنه متفوق فى دراسة القانون ، ولأنه يؤمن أنه أفضل من غيره من الذين تولوا الوزارة ، وكنت أتابع من خلال تعليقاته وملاحظاته ما يجرى فى كواليس مسرح السلطة، وعلاقاته مع المشتغلين بالسياسة، وكان يتكلم عن اقتناع عن قدرته على صياغة قوانين تحترم مبادئ الحرية والديمقراطية ، وفى الوقت نفسه تحقق للحاكم ـ السادات ـ القدرة على أن يكون الأمن والسلام الاجتماعى تحت السيطرة».

«واستطاع أن يقنع السادات الذى كلفه بصياغة القوانين التى تنظم الاعتقال بما يعطى مظهرا ديمقراطيا لا يتنافى مع الدعوة للحرية والخلاص من عهد المعتقلات والسجون والمصادرات».

«ودخلنا عهداً بدا وكأن أفكار جمال العطيفى عن الحرية أو «الليبرالية» فى عهد السادات على قدر كبير من الصحة، حتى وجد جمال نفسه خارج الوزارة والسادات يقول له: «أنت خدعتنى» لأنه ـ السادات ـ اكتشف أن القوانين التى صاغها جمال تقيد السلطة بفترات محددة لا يجوز أن يستمر الاعتقال بعدها، وتضع شروطا للرجوع إلى القضاء، وهو يريد اعتقالا غير محدد المدة ، ولا يريد أن يترك الأمر فى يد القضاء، يريد قوانين أخرى غير تلك التى خدعه بها جمال العطيفى، ولم يندم جمال على ترك الوزارة التى كان يسعى إليها بكل طاقاته، لأنه لم يفكر قط فى أن يتخلى عن المبادئ القانونية الصحيحة، فهو قبل كل شىء الحريص على النجاح بامتياز فى امتحان القانون ، حتى لو سقط فى امتحان السياسة».

(١١)

على أن المفارقة المهمة فى تاريخ فتحى غانم الصحفى كانت أنه قبل ـ كما ذكرنا فى الملخص الذى قدمناه عن تاريخ حياته ـ أن يعود رئيسا لتحرير مجلة أسبوعية (بل أن يكون أحد رئيسين للتحرير) بعدما كان قد وصل إلى رئاسة تحرير صحيفة يومية لمدة ٤ سنوات، ورئاسة مجلس إدارة مؤسستين صحفيتين (دار التحرير ومن قبلها وكالة أنباء الشرق الأوسط). وعندى أن هذه الخطوة بالذات تدل دلالة واضحة على مدى ما كان يتمتع به هذا الرجل من ثقة شديدة فى نفسه وفى قدراته، وإن كان غيرى يفضل أن يستدل بهذه الخطوة على مدى ما كان يتمتع به هذا الرجل العظيم من سلام نفسى فى عصر عز فيه وجود هذا السلام ، وسنراه وهو يروى قبوله هذا العمل بسعادة بالغة حين يتحدث عنه فى مذكراته فيقول :

«وكانت الفرصة بعد حرب أكتوبر قد سنحت لعبدالرحمن الشرقاوى أن يطلب الاستعانة بى فى روزاليوسف، وكان يريد أول الأمر أن يستعين بصلاح حافظ لولا اعتراضات ثارت بزعم أنه شيوعى، وحدثنى عبدالرحمن بعد أن طلب منى موسى صبرى أن ألتقى به وأساعده ، وقلت لعبدالرحمن إنى على استعداد لأن أقبل رئاسة تحرير روزاليوسف بشرط ألا أكتب فى السياسة لأنى لا أستطيع أن أدافع عن مظاهر لا علاقة لها ببواطن الأمور ، وقبل عبدالرحمن وقال : إن الأمور سوف تتحسن ، وقد كسب السادات حرب أكتوبر ، وسوف أقتنع بأن كل شىء يتجه فى الطريق الصحيح، حرية التعبير وحرية

الرأى، وكنت لا أشك فى صدق مشاعر عبدالرحمن، فهو لا يساوم فى كل ما يتعلق بحرية الإنسان ويثور لأية إهانة تلحق بنفس بشرية ، وهو الذى صك فى حياتنا الثقافية تعبير «شرف الكلمة».

«وصدر قرار تعيينى رئيس تحرير روزاليوسف فى ديسمبر، لكننى أجلت وضع اسمى على المجلة ، وقررت أن أعمل مع صلاح حافظ وفتحى خليل لتطوير المجلة. وبعد خمسة أشهر قال لى عبدالرحمن: إن السادات وافق على أن يشترك صلاح حافظ معى فى رئاسة التحرير، وقال: إن مشكلة الافتتاحية السياسية والمقال السياسى قد وصلت إلى حل سعيد لأن قلم صلاح حافظ سوف يصول ويجول برشاقته وبراعته وصرامته».

(١٢)

ومن المهم لتاريخ صحافتنا المعاصرة منذ بداية عهد الثورة، أن نقرأ بإمعان وأن نكرر قراءة هذا النص الجميل الذى يضمنه فتحى غانم مجموعة ضخمة من الحقائق وهو يتحدث عن المناخ الليبرالى الذى كانت الحياة السياسية قد وصلت إليه فيما قبل الثورة وبالتحديد فى عهد وزارة الوفد الأخيرة وقبل أن تتولى الوزارات التى دلت على احتضار عهد الملكية، وهو يتحدث بمرارة عميقة ودفينة عن صراع السلطة الثورية مع المثقفين فى مقدمة كتابه فيقول:

....

«هذه حالات بلغت من الشذوذ ما يفوق حالات التعذيب المادى الجسدى الذى ينتهى بموت أو تشويه جسد كاتب يرفض الاستسلام فيحافظ بموته وباستشهاده على كرامة أفكاره».

«كانت السلطة قد دخلت معركة ضد حياة المثقفين بتياراتها المختلفة إسلامية يسارية ليبرالية حزبية ، وكان العدو الفكرى أمامها يشمل حسب الوضع القائم فى سبتمبر ١٩٥١ - أى قبل قيام الثورة بعشرة أشهر - نشاطا صحفيا غير عادى ، إذ كان قراء القاهرة يستقبلون كل يوم إحدى وعشرين صحيفة ، ويختارون كل أسبوع بين مائة وإحدى وعشرين مجلة أسبوعية ، ولهم الحق فى قراءة مائة واثنتين وسبعين مجلة شهرية أو نصف شهرية، أو تصدر حسب ظروف خاصة».

«ولقد بدأت المعركة بعد شهر عسل قصير انقضى بعد ثلاثة أسابيع منذ قيام الثورة وكانت بداية حركة قمع لإضراب عمال كفر الدوار حيث سقط ٦ قتلى و٨ جرحى. وصدر الحكم بالإعدام على اثنين من قادة الإضراب، هما مصطفى خميس، ومحمد حسن البكرى بعد محاكمة عسكرية ، وتم تنفيذ الحكم شنقا فى اليوم التالى لصدور الحكم فى نفس الموقع الذى تظاهر فيه العمال».

«وكان لهذا الحكم تأثيره المباشر فى اختفاء جانب من الحركة الثقافية تحت الأرض فورا وهى الحركة الماركسية ، وبعد قليل كانت بقية الأحزاب السياسية تواجه نفس المصير بعد ضربات غلب عليها أول الأمر التردد من جانب مجلس قيادة الثورة، لأن الضربات كانت توجه إلى مَنْ أسهموا فى قيامها وأيدوها.. سواء كانوا من الشيوعيين وحركة «حدتو» أو الليبراليين مثل إحسان عبدالقدوس الذى تعرض للحبس فى السجن الحربى عندما ظن أن علاقته بقيادة الثورة تسمح له بالكتابة عنهم بحرية ويقول: إنهم «جمعية سرية تحكم مصر».

على هذا النحو يبدأ فتحى غانم هذه الحلقات الشيقة التى نشرت مع بعضها فى كتاب، وقد بلور فى وضوح شديد كيف أن السلطة الجديدة بدأت ممارساتها بهذا العداء الواضح للمثقفين، وربما يصدمنا أن يشخص فتحى غانم الحالة على هذا النحو ، وأن يرجع بالتشخيص إلى هذه المرحلة المبكرة وكأنه فى هذا يؤدى دور أستاذ الطب الذى يصدم تلاميذه الأطباء بأن يقول لهم: إن الحالة قد بدأت منذ خمسة عشر عاماً، بينما هم يظنون أنفسهم مهرة لأنهم شخصوا الحالة بالأمس ، وقدروا أنها ربما بدأت منذ عام مع تلك الشكوى الغامضة التى وردت فى حديث المريض.

أما فتحى غانم فإنه بمهارته وبصيرته يشخص الحالة وقد ابتدأت، منذ مرحلة مبكرة جدا على نحو ما رأينا، ثم هو يمضى فى وصف تطورها على نحو بديع يجمع فيه بين الذكريات الشخصية والحوارات العامة، لكنه فى حقيقة الأمر يلزم نفسه بمنهج ذكى وعملى.

وهو لهذا السبب يروى بكل وضوح أن كتاب المستشرقة السويدية السيدة مارينا شتاك جعله يتذكر صوراً من المعاناة أو بالأحرى يستدعيها من الذاكرة:

«تناولت مناقشات السيدة مارينا مع الكتاب المصريين أسئلة بالغة الأهمية، ما الذى يمكن نشره ومتى؟ ومن الذى فى يده قرار النشر، ومن الذى يقرر ما هو كفر وإلحاد، وما هو دور الرقابة الرسمية والرقابة غير الرسمية والضغوط التى تقع على الكتاب والمؤلفين وأنواع العقبات التى يتعرضون لها وتحد من حريتهم فى التعبير».

«وتقول السيدة «مارينا» إنها عندما كانت تلقى مثل هذه الأسئلة شارحة أن هدفها البحث عن حرية التعبير، كان الكتاب يواجهونها بالضحكات قائلين: إن البحث ليس عن حرية التعبير، بل عن القيود على حرية التعبير، فهذا هو حالهم، لكن دراسة العقبات والقيود التى واجهها الكتاب فى نشر أعمالهم خلال ثلاثين عاما من حكم عبدالناصر والسادات ، هى بالضرورة دراسة لحرية التعبير، ولابد أن نعترف بأن هناك قدراً من الحرية للكتاب حتى فى أشد النظم استبدادا، وهى حرية مكفولة على الأقل للبعض أو القلة».

«ومع ذلك لم يفقد كتاب مصر ـ فى رأى السيدة مارينا ـ حريتهم تماما، لكنهم واجهوا خطة شاملة للسيطرة التامة على ما يكتبونه أو ينشرونه ، وامتدت السيطرة إلى كل مطبعة فى مصر، سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا. ولم يشهد الكتاب فترة بلا رقابة رسمية طوال الثلاثين عاما سوى سبعة أشهر».

(١٣)

ويردف فتحى غانم ـ معترفا ـ بأنه أخذ من كتاب المستشرقة السويدية الخيط، وارتكز على هذا الخيط فيما بدأ يتذكره من أحداث كان هو نفسه شاهداً عليها:

«تذكرت أحداثاً بالذات كنت شاهداً عليها، لذلك سمحت لنفسى أن أعيد صياغة ما تذكره بأن أضيف إليه تجربتى الخاصة ، فما كان بالنسبة لها قوائم بأسماء وأرقام إحصائية، كان بالنسبة لى مشاهد إنسانية، فيها قلق وحيرة وغضب ونفاق وبكاء بالدموع وهرب من البلاد ولقاءات فى الهجرة ، وأسئلة فى شوارع لندن أو باريس أو الكويت عن الأحوال فى مصر ولماذا لا يكتب فلان ، ولماذا اعتقل فلان».

«واستمرت هذه الحياة المفعمة بالتوترات والأسئلة الفضولية أو الشامتة أو المشفقة طوال مرحلة ثورة : تولت السلطة فيها القوات المسلحة، ألغت الأحزاب القائمة والبرلمان، وفرضت على الصحافة سيطرة ورقابة الدولة لتضمن السلطة قوة مطلقة تبدأ من قمة النظام الحاكم لتتغلغل فى جميع مستويات اتخاذ القرار، حتى وصل الأمر إلى اختيار رؤساء تحرير الصحف وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية من أهل الثقة ، بالإضافة إلى رقابة رسمية موزعة بين وزارتى الإعلام والثقافة، ثم هناك رقابة عسكرية، ووظائف رقابية تقوم بها أجهزة أخرى كالمباحث وأمن الدولة».

«ولقد أحاطت هذه القوى جميعها بالكتّاب وحاصرتهم من كل جانب، حتى انتشرت النكتة التى أطلقها الشاعر مأمون الشناوى ورددها شقيقه كامل الشناوى أن «ما مخابرات إلا بنى آدم»، وأصبح الصحفيون فى مؤسساتهم والكتّاب فى المقاهى والمنتديات يتعاملون بافتراض أن الأصل فى الصحفى أو الكاتب أنه عميل للمباحث أو المخابرات، وأن وجوده فى مهنته يرتبط بكتابة التقارير عن زملائه».

«وكانت إلى جوار كل هذه الضغوط دوائر دينية تشن حملات بين وقت وآخر، مهاجمة أعمال كبار كتاب مثل نجيب محفوظ أو عبدالرحمن الشرقاوى، أو كتّاب صغار لم يسمع عنهم أحد. وكان النظام يشجع هذه الحملات أحيانا ويستغلها لضرب كاتب كحالة عبدالرحمن الشرقاوى الذى تعرض لهجوم مزدوج باعتراضات دينية على روايتى «الحسين ثائرا» و«الحسين شهيدا»، واعتراضات سياسية فى عهد عبد الناصر تستريب فى ولائه للثورة».

ويتفرد فتحى غانم شأن تفرده فى كثير من المواقف بأن يخرج حدود تشخيصه عن اللجوء إلى الحيلة التافهة بالتفريق بين عهدى عبدالناصر والسادات، على الرغم من إيمانه بل وإثباته أن أسلوب الرئيسين كان مختلفا، لكنه يكاد يجزم أن العهدين يشتركان فى موقف واحد وخطة واحدة ، ولنقرأ هذا الحكم الصارم الذى يقدمه فتحى غانم :

«ولاشك أن أسلوب كل من الرئيسين عبدالناصر والسادات كان مختلفا نحو الكتّاب والصحفيين، وكانت هناك سنوات استرخاء وسنوات توتر، لكن عند الدراسة المتعمقة سوف نجد أن كلا العهدين يشتركان فى موقف واحد، وفى خطة واحدة للسيطرة على الكتّاب والصحفيين والحركة الأدبية، أى السيطرة على عقول المصريين ، وغير صحيح أن هناك خصومة [لعله يقصد اختلافا بينا] بين العهدين فى مجال الرقابة، وإذا كانت هناك خلافات سياسية فى مواقفهما إلا أنها لا تخفى التشابه بينهما فى مجال السيطرة على حرية التعبير، لذلك نرى أن البداية الصحيحة للتحولات طرأت على حرية التعبير والفكر فى مصر، فى بداية الثورة التى قادتها القوات المسلحة».

«ولقد ورث السادات القيود التى فرضها عهد عبدالناصر على حرية التعبير والسيطرة على الصحافة والنشر، وهى القيود التى كانت مقدمة للانهيار الثقافى بعد حرب ١٩٦٧، ثم عهد السادات ، وهذا يفسر لنا ما قد يبدو غريبا ومتناقضا، فقد شهدت مصر ازدهارا أدبيا بلغ ذروته أيام الرقابة والاضطهاد والاعتقالات فى عهد عبدالناصر، ثم جاء السادات وألغى الرقابة الرسمية، ومع ذلك ظهرت عوامل التفكك والجمود الأدبى والثقافى.. وكان ما أعلنه السادات عن إلغاء الرقابة يختلف تماما مع ما جرى فى التطبيق».

(١٤)

ولاينكر فتحي غـانم أن الانهيار الخلقى فى حد ذاته أبشع من كـل هذا الذى سجله هو شخصيا فى روايـتيه المشهورتين، وهو يعتـرف فى فقرة من فقرات كتابه بمـدى انزعاجه من هذا القدر من الانـهيار الخلقى وكيف كانت الـثورة نفسها ترحب به ، ومـع أن فتحي غانم فى الواقعة التى يرويهـا يخفى اسم صاحبها، فإنه للأسف الشديد شخـصية معروفة محاطة بهالات كاذبة، وفـى وسع القراء أن يكتشفوا اسمـه بسهولة، لكننا لا نظـن أن من حقنا أن نصرح بما لم يصرح به فتحي غانم وهو يقول:

«وعندمـا أعود بذاكرتـى إلى تلك الأيـام أرى أن ما كتبتـه عن الصحـافة والمثقـفين فى «الرجل الذى فقد ظله» و«زينب والعرش» قطرة فـى محيط، ومازالت مشاهد محفورة فى ذاكرتى أضيق بها حتى اليوم لأنها تذكرنى بحالة الانهيار ومناخ الضياع الثقافى».

«أذكر الزميـل الصحفى الذى أصبـح رئيسا لمجلس إدارة وكـان سببا فى دخولـى مبنى المخابرات العامة لأول مرة فى حياتى بناء على استدعاء لى، ليفاجئنى بأنه كتب تقريرا ضد إحسان عـبدالقدوس يحـتوى على أكثـر من عشرين اتـهاما ويستـشهد بى، وواجهـته أمام المسئول الذى طلب سؤالى بأن تقريره كاذب لـيس فيه اتهام واحد صحيح. وكان قد عرف بخلاف وقـع بينى وبـين إحسان فى الـعمل، فتصـور أنى سأقف إلـى جانبه ضـد إحسان ، وجاء يوسف السباعي يقول لى وهو فى حالة استياء من موقف صاحب التقرير: إن مسئول المخابرات اتـصل به، وامتـدح موقفى، لـكنى لا أمتـدح موقف أجهـزة الدولة التـى عرفت أخلاق هذا الصحفى ثم وضعته فى منصب رئيس تحرير ورئيس مجلس الإدارة».

ربما نتوقف هـنا لنشير إلى أن الذين وصـلوا إلى رئاسة التحرير ورئـاسة مجلس الإدارة من أسرة روزاليوسف فـى تلك الفترة التى يشيـر إليها فتحى غانم لا يتعـدون اثنين، وليس من الصعـب على القارئ أن يعـرف اسم هذا الزميل الذى لـم يصرح فتحى غـانم باسمه، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بالنيابة عنه، وإن كان القارئ لهذا الكتاب سيذهل من مدى التناقض الذى يقع فيه أحد كبار الصحفيين حين يريد أن يهاجم كتبة التقارير فى لقاء له مع مسئول كبير، فـإذا به دون أن يدرى ينقل من عبارات المسئول الكبـير جدا عبارة لا تأتى ولا يمكن أن تأتـى إلا ضمن حديث الرد علـى اقتراح من الصحـفى بالبحث عن مـستوى أرفع

ثقافة من كتبة التقارير عن زملائهم، وكأنما كان يزكى نفسه أو يذكر بجهده فى عهود سابقة. وهو ما يؤكد ما ذهب إليه فتحى غانم فى الفقرة السابقة.

(١٥)

ونحن نرى فيما يرويه فتحى غانم تصويراً فى منتهى الدقة للحالة النفسية التى كان الصحفيون يفاجئون بأنهم يجدون أنفسهم عليها هم أو زملاءهم:

«ولا أنسى يوم صدر القرار بفصل عبدالستار الطويلة ومفيد فوزى من صباح الخير، وكنت رئيسا لتحريرها ، وحالة الوجوم والفزع التى سادت بين المحررين ، والخوف فى العيون والأيدى ترتعش وهى تمسك بالقلم ، والهواجس والريب ، ومفيد فوزى يستقبلنى فى بيته شاحب الوجه لايعرف سببا لفصله، ولا يرى أملا فى النجاة إلا فى صديقه عبدالحليم حافظ وعلاقته بالمشير».

❑

ولا يكاد فتحى غانم ينتهى من رواية هذين الموقفين الصارخين حتى يعقب بكل وضوح ويقول:

«وهكذا كانت تصاغ القيم والأولويات لشباب الصحفيين ، أذكر عبدالله الطوخى مسافراً معنا فى وفد إلى تونس، وقد كان خروجه من مطار القاهرة يحتاج إلى مراجعات، وعودته إلى القاهرة تحتاج إلى نداء على اسمه بالميكروفون وسط قاعة تسلم الحقائب لتستجوبه أجهزة الأمن، دخل اسمه القائمة السوداء ولم يخرج منها منذ قبض عليه فى أغسطس ١٩٥٣، وحكم عليه بالسجن عامين بتهمة الشيوعية، أقسم أنه طلق السياسة منذ خرج من السجن لكن مخالب السيطرة مازالت تمسك به لأنه كاتب فى رأسه أفكار، لكن أية أفكار تنطلق فى هذا المناخ».

❑

ثم يلخص فتحى غانم هذا الموقف كله فى أسى بالغ ويقول:

«هذه حالات بلغت من الشذوذ ما يفوق حالات التعذيب المادى الجسدى الذى ينتهى بموت أو تشويه جسد كاتب يرفض الاستسلام فيحافظ بموته وباستشهاده على كرامة أفكاره».

لكل هذه الأسباب فإن فتحى غانم يبلور رؤيته لدور عبد الناصر فى تفريغ العقول وتطهير الأحزاب ، ثم إلغاء العقول والأحزاب فيقول بكل صراحة:

«نعم أصبح جمال عبد الناصر بطلاً حقيقياً وزعيماً لمصر وللعالم العربى بلا منازع، لكنه وهو يتقدم صاعداً درجات سلم الزعامة ، كان قد أفرغ عقول المصريين من أفكارهم السابقة التى اعتادوها وذلك لتأمين الثورة وتأمين النظام. ولم يضع فى اعتباره أن الطمأنينة والأمان الذى ثمنه عقول فارغة لابد أن ينتهى إلى ردود فعل فى حجم الكارثة».

وهو ينبه إلى بعض الأحداث التاريخية التى نتغافل عنها عند كتابة تاريخ الصحافة فى عهد الثورة، وهو يلخص هذا كله فى عبارات معلوماتية متدفقة ومتدافعة يكاد المرء يفزع لها وهو يقرأها اليوم، فما بالنا بالذين عاشوا تلك الفترة :

«ومنذ البداية فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ أصدر مجلس قيادة الثورة قانون إعادة تنظيم الأحزاب ، وقرر أن يجعل من نفسه حكماً يراقب اللعبة ويصدر أحكامه، ولا يتدخل ـ هكذا فى البداية ـ فى الانتخابات ولا يشترك فيها. وقد تحدد شهر فبراير ١٩٥٣ موعداً لإجراء الانتخابات، أى بعد ستة أشهر من صدور قرار تطهير الأحزاب. ولقد امتثلت أغلب الأحزاب للشروط التى وضعها مجلس قيادة الثورة لكى تتولى تطهير صفوفها من الأعضاء الذين اعتقلتهم الثورة وأن تعلن برامجها وأسماء أعضاء الأمانات العامة، وامتثل أكبر حزب وهو الوفد للشروط ، كما امتثل لها أصغر حزب ولعله حزب بنت النيل ورئيسته الدكتورة درية شفيق. وظل حزب الإخوان المسلمين فى مركز الصدارة وفوق التطهير، لكن لم يمض شهر واحد حتى فرضت الرقابة يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٢».

«وجاء ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ليواجه المصريون إلغاء الدستور، وبدأ العام الجديد بقرار حل الأحزاب ماعدا الإخوان المسلمين فى ١٧ يناير ١٩٥٣. أما الأحزاب الشيوعية فكانت قد هربت تحت الأرض فى العمل السرى منذ صدور أحكام الإعدام أول الثورة فى إضراب عمال كفر الدوار».

«ومع قرار حل الأحزاب هوجمت مقارها ، وصودرت ودائعها فى المصارف ، واستولت السلطة على المطابع، واختفت الصحافة الحزبية، واختفى الرأى المعارض، واعتقل فى نفس الوقت مائة وأربعة وأربعون عضواً (١٤٤) من أعضاء البرلمان السابق على الثورة».

ويستمر فتحي غانم في هذا السرد المتداعى لهذه الأحداث التى يتجاهلها كثيرون ممن يكتبون عن تاريخ الصحافة والحرية فى بلادنا ربما عن جهل، وربما عن قصد ، ولكنى أظن الجهل وعدم المعرفة هما السبب :

«واستمرت حملات الاعتقال حتى وصلت إلى المنطقة التى كانت محرمة وهى الإخوان المسلمين، فجاء يناير ١٩٥٤ وقوات الشرطة الحربية ورجال الأمن يعتقلون أربعمائة وخمسين (٤٥٠) من الإخوان ، وكان لابد أن يؤدى هذا إلى تيار مضاد لاعتقال وكبت الحريات ، تجمع واحتشد فى صفوفه وفديون وشيوعيون وبعض رجال القوات المسلحة، والتفوا حول محمد نجيب رئيس الدولة وبدا أن هذه الانتفاضة سوف تنجح فى شهر مارس ١٩٥٤. فقد ألغيت الرقابة على الصحف يوم ٥ مارس واشتعلت الصحف بمقالات الرأى والرأى الآخر، وظهر أساتذة جامعيون من القاهرة والإسكندرية يدافعون عن حرية الرأى والديمقراطية».

«واشتدت حملة الحرية فصدر قرار مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس بالإفراج عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين، والإعلان عن انتخابات عامة فى يونيو القادم مع رفع الحظر السابق على الأحزاب خلال شهر واحد».

«أفراح الديمقراطية كانت ترتبط بأمل فى بدء عهد جديد، بعد أن تمت عمليات الهدم وإزالة النظام الملكى القديم ، فلم تعد هناك حاجة إلى استخدام السلاح والتعامل بالقوة ، أو كما كان يقول ابن خلدون: «إن قيام الدولة يبدأ بالسيف، فإذا قامت الدولة انطلق البناء بالقلم وتراجع السيف»، أى تنطلق الأفكار وتزدهر الثقافة ، ولا يعود السيف إلى الظهور إلا فى مرحلة الاضمحلال ونهاية الدولة، سواء بانهيار وتفكك داخلى أو غزو خارجي. فبداية الدولة ونهايتها بالسيف ، وبين البداية والنهاية يكون التعمير والبناء بالقلم، أى بالفكر والثقافة، لكن القلم انكسر فجأة وسط أفراح مارس ١٩٥٤».

«وبينما كان المثقفون فى مقاهى القاهرة والإسكندرية يتبادلون التهانى بعد أن بدأ عام ١٩٥٤ بداية سيئة بإغلاق ثماني مجلات بينها «الكتاب» لسان حال حركة السلام، و«الملايين» لسان حال الحركة الديمقراطية الوطنية (حدتو)، و«المعارضة» لصاحبها فتحى الرملى.. وإنه لدليل على شذوذ أحوال الثقافة فى مصر أن يقدم اسم فتحى الرملى لقراء اليوم بأنه والد «لينين الرملى» عبقرى المسرح ، وبغير هذا التقديم لن يعرفه أحد فى جيلنا الحاضر».

«وكان أيضا إغلاق مجلتى «الثقافة» و«الرسالة»، وفى مقابل ذلك كان العرض المطروح لسد الفراغ الثقافى هو إقامة هيئة التحرير إلى جانب دار التحرير للطباعة والنشر».

«لقد كـان كل شيء يبشـر بأن العهد الجـديد قد بدأ ، وأن البـداية بالغة السوء فى أول شهرين من عـام ١٩٥٤ (تمثل) نهاية لمرحلة انتهت ولـم تعد هناك حاجة إلـى استمرارها ، لكـن حدث فجأة أن عـادت الرقابة مـع نهاية الـشهر يوم ٢٨ مـارس، وصدر قرار تأجـيل الانتخابات».

....

«وبعد أيام قرر مجلس قيادة الثورة يوم ٥ أبريل ١٩٥٤ تطهير الصحافة والجامعة، وبعد عشرة أيام تقرر حل نقابة الصحفيين يوم ١٦ أبريل ١٩٥٤».

(١٧)

ثم يروى فتحى غانم ذكريـاته عن اليوم الحزين الذى أعلنت فيه الثورة اتـهاماتها لبعض كبار الـصحفيـين الوطنيين بـأنهم تقاضـوا مصروفات سـرية من حكومـات العهد الـبائد ، ويجيـد فتحى غانم تـقديم وصف مؤثـر لما حدث فى هذا الـيوم الذى يطلـق عليه مـسمى «المذبحة»:

«ثم كانـت تلك المذبحة الـتى تعرض لها كـبار الصحفيـين.. وكنت أجلس فى مـكتب كامل الشناوى بجريـدة أخبار اليوم ، وكان يشرف على الأخبار السيـاسية والمحلية، وأذكر بين الحاضرين صديـقنا الحميم سعيد سنبـل، عندما صدر بيان مجلس قيـادة الثورة فيه اسم كامل الشناوى وإحسان عبدالقدوس وآخرون يتهمهم بالحصول على رشاوى أو مصاريف سرية من حكومات عهـد الملكية البائدة ! ودق جرس التليفون وكان مـصطفى أمين يطلب من كامـل أن يصعد إلى مـكتبه ، وصعـدنا معه وهو يـترنح دامع العـينين لا يفهـم ما الذى يحدث وماذا يريدون منه وما هدفهم من التشهير وهل يستطيع أن يرد ؟».

«أما السيدة روزاليوسف فقد قابلتها فى بـيت زوج ابنتها فكانت تهاجم وتشتم وقررت أن تنشر خســائرها من المصادرات التى واجهتـها من الحكومات التى عارضتـها، وكتبت أن كل ما حصلت عليه كان تعويضات طالبت بها على ما تحملته نتيجة مصادرة مجلتها وتقييد حريتهـا فى إعلان رأيها، وما حـصلت عليه أقـل بكثير من الخـسارة المادية أو المعنـوية التى تعرضت لها وكانت اتهامات المصاريف السرية تتسع لتشمل ثلاثة وعشرين صحفياً وكاتباً وأربع عشرة مجلة وصحيفة على رأسها طبعا مجلة روزاليوسف المعارضة المشاكسة».

«وانشغل المثقفون بضربات متلاحقة.. حل مجلس إدارة نقابة المحامين ، أحكام بالسجن عشر سنوات وخمسة عشر عاماً على محمود أبو الفتح وأحمد أبو الفتح صاحبى وكاتبى «المصرى»، وسحب رخصة إصدار «المصرى» ، وقد صدر آخر عدد من الصحيفة يوم ٤ مايو ١٩٥٤».

«وبعد أيام صدر يوم ٢٦ مايو ١٩٥٤ القرار النهائى بإلغاء أية صحيفة حزبية ، وهى فى مجموعها ٤٢ صحيفة ومجلة ، غير صحافة الشيوعيين التى توقفت من قبل، فلما جاء شهر سبتمبر ١٩٥٤ بدأت الحملة ضد الجامعة، وطرد أربعمائة وخمسون أستاذاً ومدرساً».

❑

ويبلور فتحى غانم هذا كله فى قوله:

«أطبقت الكماشة على الصحافة والجامعة ؛ تحاصر الفكر والرأى، وكانت مذبحة للعقول، وثمناً باهظاً تحمله المصريون وقبلوا التضحية به ورفعوا عبد الناصر إلى مرتبة الزعامة الحقيقية ، وكان أملهم مرة أخرى أن يبدأ عهد جديد وأن يتراجع السيف ليبقى القلم».

(١٨)

يحق لنا أن نتساءل الآن : هل يكفينا هذا التبرير لنسامح فتحى غانم على نواياه الطيبة فى الاستمرار فى هذا العهد حتى أصبح من نجومه وأقطابه؟ أم أنه كان يسير كما تسير الجماعات معصوبة العينين إلى قدر محتوم؟

يبدو أن فتحى غانم كان لا يزال يعيش على الأمل وهو يروى كيف أن أنور السادات استدعاه وبشره بأن الرقابة سوف ترفع مع الإعداد للدستور الجديد (١٩٥٦)، ويروى فتحى غانم أن هذا الأمل وصل إلى أقصاه ثم انطفأ فجأة:

«وتأكد لنا أن الحرية قادمة لاريب فيها قبل بدء تنفيذ الدستور الجديد بأسبوع واحد، عندما أصدر جمال عبد الناصر يوم ١١ يونيو قراره التاريخى بحذف الفقرة التى تعفى رئيس الدولة من النقد فى الصحافة والكتب.. وأجمعت مانشتات الصحف على أن القرار التاريخى يبدأ عهداً جديداً من الحرية بلا رقابة تتعسف أو تتحكم أو تفكر فى الأمن على حساب الفكر، وتفرض الاستقرار بإلغاء نشاط العقل».

«لكن القرار التاريخى الذى يبيح نقد رئيس الدولة انتهى يوم ٢٢ يوليو - عملياً - بقرار لوزارة الإرشاد القومى برفض الترخيص لستين صحيفة ومجلة! وأدرك الأدباء والفنانون أن انتظار ساعة الفرج سوف يطول».

ومع هذا فإن الأمل عاد مرة ثانية بعد الخلاص من آثار عدوان ١٩٥٦، لكنه سرعان ما تبدد أيضاً:

«كان المتوقع أن تعود البلاد إلى مسيرة الحرية، لكن الرقابة استمرت وتوسعت حتى شملت فى يونيو ١٩٥٧ مجلة «بنت النيل»، وصاحبتها د. درية شفيق التى كانت تطالب بحقوق المرأة السياسية وأصدرت قراراً بإغلاقها».

«وأغلقت بعدها مجلة «السيدات المسلمات» عام ١٩٥٨».

«وفى مقابل ذلك تم جمع كتاب اليسار فى المنفى فى صحيفة المساء تحت رئاسة خالد محيى الدين ، وصدر العدد الأول منها فى ٦ أكتوبر ١٩٥٦، وكانت قد سبقتها جريدة أخرى فى يونيو ١٩٥٦ هى «الشعب» أشرف عليها صلاح سالم، وكلاهما - المساء والشعب - سوف تواجهان مصيراً محتماً، فقد اضطرت «الشعب» إلى الإغلاق بالاندماج مع صحيفة «الجمهورية» فى سبتمبر ١٩٥٩، أما صحيفة «المساء» فقد واجهت فى أبريل ١٩٥٩ حملة اعتقالات وتطهير لكتابها ومحرريها اليساريين فانتقلوا من المنفى فى جريدة مسائية إلى السجن!».

❑

ويحرص فتحى غانم على أن يفخر بأنه كان منتبهاً إلى دوره فى أن ينبه إلى أهمية حرية التعبير وهو يقول:

«ومن حقى أن أقول إنى نبهت إلى هذا الخطر منذ عام ١٩٥٥، وكتبت بالحرف الواحد فى باب «أدب وقلة أدب» بـ «آخر ساعة» إننا لن نتقدم ولن نتطور حتى نفضح أنفسنا ومجتمعنا ونواجه كل ما فيه من مشاكل بصراحة ، هذا هو الطريق الذى اتخذناه عندما أعلنا أمام الدنيا كلها أنه كان بيننا مرتشون وأذناب استعمار وخونة، وأقمنا لجان تطهير ومحاكم للخونة».

«وطالبت أن تكون منابر الصحف والمسرح والسينما والكتب بغير وصاية من الرقابة حتى نعرف حقيقة أمراضنا، لأن معرفة الحقيقة هى أولى درجات الشفاء».

«كان رأيى أن الثورة عندما قامت فضحت قطاعاً من المصريين باسم الخيانة والإقطاع،

ولم يقل أحد إن هذه الفضيحة تؤذى مصر، بل كانت لصالحها ولمعالجة الفساد وتطهير نظام الحكم ، فلماذا نعود ونغلق أبواب الصراحة ونفرض الرقابة ونخشى أن تكون للثقافة ولحرية الكلمة القيادة».

(١٩)

وينتبه فتحى غانم فى هذا الكتاب إلى حقيقة مهمة فى تاريخ الصحافة المصرية ، وهى أنه كان من الصعب على عبد الناصر بعد توجهه إلى الاشتراكية أن يجد بين أقطاب الصحافة القائمة مَنْ يؤيده فى هذا الطريق، ويرى فتحى غانم أن هذه كانت بمثابة الفرصة التى أتيحت لأحمد بهاء الدين :

«ولكى يتخلص عبد الناصر من هذا الجدل «المأزق» بين الحرية والوحدة ، اختار الكلمة الثالثة فى الشعار وهى «الاشتراكية» باعتبار أنها لمصلحة الجماهير التى تؤيده وبايعته زعيما. وكان من الصعب أن يجد بين الصحفيين الكبار مَنْ يؤيده فى طريق الاشتراكية، هى غريبة عن عالمهم الذى ارتبط بالكفاح من أجل الاستقلال والدستور الذى يكفل الحرية للمصريين».

«وكان من المستحيل أن تتصور مصطفى أمين وعلى أمين أو فكرى أباظة أو محمد حسنين هيكل أو حتى إحسان عبدالقدوس دعاة للاشتراكية، فالجميع لهم أحلام ليبرالية. وهنا بدأ يبرز دور الكاتب السياسى الشاب أحمد بهاء الدين الذى اختار على الفور الاشتراكية.. وله مقال مهم نشره فى ٥ يونيو ١٩٥٨ فى مجلة صباح الخير التى يرأس تحريرها تحت عنوان «حكاية الأيديولوجية العربية» يضع فيه خطوطا فاصلة بين الاتجاه إلى القومية أو الاتجاه إلى الليبرالية ويختار طريق الاشتراكية».

«وفى هذا المقال كتب أحمد بهاء الدين: «إن عبارة (أيديولوجية عربية) فى حد ذاتها تحمل كثيراً من أساليب اللبس والاضطراب ، فنحن حين نقول «أيديولوجية» نقصد فى الواقع «عقيدة اجتماعية»، فى حين أن «العربية» صفة قومية لا اجتماعية ، بمعنى أنه هناك أيديولوجية اشتراكية وأيديولوجية شيوعية ، وأيديولوجية رأسمالية، فى حين ليس هناك شىء اسمه أيديولوجية إنجليزية أو ألمانية أو فرنسية».

«وهكذا كان بهاء يعلن بوضوح أنه يقف فى نفس الخندق مع عبدالناصر فى اختياره الاستراتيجى».

ويشيرفتحى غانم إلى ما يسميه بدء ظهور كتّاب الثورة معطيا لإحسان عبد القدوس الفضل الذى يستحقه فى تشجيع هذا الاتجاه :

«ومع بهاء بدأ ظهور كتّاب الثورة يريدون التفكير والمناقشة، وشجع إحسان عبدالقدوس حرية المناقشة، فظهرت فى نفس الوقت كتابات أخرى فى روزاليوسف وصباح الخير تطالب بالاشتراكية كان من أبرزها ما كتبه كامل زهيرى.. وكان يصر على حرية المناقشة ويستخدم تعبيراته الخاصة مثل «عزل الجماهير ومنع تجول الحرية» ليؤكد أن «الاشتراكيين» عادة لا يخلبهم ما يقام من لافتات.. الاشتراكيون لهم حاسة الحذر التى تجعلهم يتساءلون دائماً: أين الحقيقة داخل الهياكل الشكلية.. فأنورين بيفان عامل المنجم الذى أصبح وزيراً اشتراكياً، قال: إن البرلمان بدأ فى انجلترا فى عام ١٥١٧، لكن الديمقراطية الحقيقية بدأت فى عام ١٩٣٠ حين تساوت المرأة بالرجل. والعبرة فى رأيى ـ رأى كامل زهيرى ـ متى ينتهى عزل الجماهير عن الاشتراك فى الحكم ، أو متى تشترك فعلاً بتمثيل حقيقى غير مزيف فى المسئولية والسلطة».

(٢٠)

على أن من أعظم ما فى هذا الكتاب أن صاحبه يعطى نفسه حقها من دون غرور فارغ ولا استعلاء مقيت ولا تزوير للحقائق ، وهو يعترف أنه كان موضوعاً تحت الرقابة قبل أن يتم اختياره ليكون من قيادات الصحافة، وسيروعنا ما يقصه علينا فتحى غانم من أن الرئيس عبدالناصر كان يجهد نفسه فى كل هذه التفصيلات التى يسترق إليها السمع، ولنقرأ هذه القصة الرهيبة التى تأتى فى إطار حديث الروائى الكبير عن الفترة التى سبقت صعود نجمه فى عالم الصحافة والسياسة:

«وفى تلك الفترة بدأ عبد الناصر فى التفكير لتغيير قيادات الصحافة بقيادات جديدة مثل أحمد بهاء الدين وكامل زهيرى ومثلى.. ولم يحدث اتصال مباشر بى، بل كنت ـ كما عرفت فيما بعد ـ موضوعاً تحت المراقبة بمعناها السياسى، وحدث ذات يوم أن دخلت أخبار اليوم وقابلنى مصطفى أمين باسما وقال لى:

«أنت بالأمس كنت ساهراً فى بيت محمد التابعى. وأضاف وهو ينظر فى عينى يرقب وقع كلماته:

«وحدث كذا وكذا.. وأنت قلت كذا وكذا.. وكان ما يقوله صحيحا.. فقلت له على الفور:

«هل يحكى لك الأستاذ التابعى كل هذه التفاصيل عما يحدث فى بيته؟»

«فإذا به يضيف قائلاً:

«أبداً.. التابعى لم يتصل بى».

«فسألته فى دهشة:

«وكيف عرفت إذن؟!».

«قال ببطء وهو يراقب علامات الدهشة ترتسم على وجهى:

«الذى قال هذه التفاصيل عبدالناصر!».

«وكنت أعلم أن الأستاذ التابعى يتصل يوميا بالرئيس عبدالناصر، وكذلك مصطفى أمين.. لكن لم أتصور أن عبد الناصر حريص على سماع كل كبيرة وصغيرة ، وأنه يخرج من وحدته بأن يتابع ما يحدث فى بيوت الناس ويستمع إلى ما يدور من حديث عادى ونكات.. وفى نفس الوقت يعرف ما يريد من معلومات. وفى مثل هذا الجو كان الجميع تحت رقابته المباشرة إلى جوار رقابته غير المباشرة عن طريق تقارير الأجهزة!».

❑

على هذا النحو يصور فتحى غانم الأمر :

«كان الجميع تحت رقابة عبدالناصر المباشرة وغيرالمباشرة!!» .... اللهم لطفك.

(٢١)

وينتقل فتحى غانم ليروى قصة لقائه بعلى صبرى ، وهو اللقاء الذى فوتح فيه باختياره لتولى رئاسة تحرير الجمهورية على نحو ما سنقرأ، وسنرى فى هذا الحوار كيف أن التوجهات السياسية الجديدة كانت قد صيغت تماماً، ومن العجيب أن يغفل الأستاذ فتحى غانم أو يتغافل عن الوصف الساخر الذى وصف به السادات هذه الإجراءات، وهو يعتبره «اشتراكية الفقر»:

«وحدث فى عام ١٩٥٩ أن اتصل بى على صبرى وكنت عائدا من فرنسا مع وفد من

الصحفيين المصريين.. وكان هذا هو أول اتصال لـي به ، فسألنى عن انطباعى عن الزيارة، وإذا كنت قد حضرت مأدبة غداء دعت إليها وزارة الخارجية الفرنسية، فأبديت له أسفى لأنى اعتذرت عن عدم حضور المأدبة وفضلت زيارة متحف اللوفر! فأبدى دهشته وقال: إن العلاقات الدبلوماسية مقطوعة مع فرنسا منذ العدوان الثلاثى ، وهذه الدعوة من الجانب الفرنسى تحمل رسائل غير مباشرة بين السلطات فى فرنسا ومصر، وقال إنه سمع ما قاله الصحفيون الذين حضروا المأدبة وكان يريد أن يسمع رأيى».

«وفجأة قال لى إن البلد ـ مصر ـ سوف يحدث فيها تغيير كبير.. محوره أن أكبر دخل فى مصر يجب ألا يزيد على ثلاثة آلاف جنيه فى العام بمعدل مائتين وخمسين جنيها فى الشهر. وقال : إن هذا المبلغ يكفى لحياة مريحة ومستوى معيشة مرتفع ولا داعى لأكثر من هذا».

«ثم أضاف أنه لابد أن تكون هناك سيطرة للدولة على المواصلات والدواء.. وكانت المواصلات فى القاهرة فى ذلك الوقت امتيازا يملكه المليونير أبورجيلة رئيس نادى الزمالك، وكان الدواء مملوكا لشركات أجنبية بعضها يملكها المليونير أحمد عبود».

«وقال لى على صبرى: إنه لا يريد منى إذاعة ما سمعته فهذه أسرار ، لكنه قرأ ما أكتبه ويرى أنى أستطيع أن أشرح الاتجاهات السياسية المقبلة للقراء».

«وكان أول ما فعلته هو أنى تحدثت مع إحسان عبدالقدوس رئيس تحرير روزاليوسف ـ وصاحبها ـ فيما سمعته، فأبدى دهشته وقال غير مصدق : إن هذا أمر خطير. ونصحنى بتكتم الأمر».

(٢٢)

ثم ها هو فتحى غانم يصل إلى النقطة التى تمثل قمة الدراما فى هذا الكتاب وهو يروى بدقة شديدة وبأسلوب روائى متميز ذكرياته «الحاضرة» عن يوم تأميم الصحافة:

«وجاء صباح يوم ٢٤ مايو ١٩٦٠، وكنت قد استيقظت مبكرا على غير عادتى ، وخطر لى أن أذهب إلى نادى الجزيرة.. وهناك طلبت إفطارا فى الليدو وكانت الساعة السابعة والنصف صباحا ولا أحد حولى ، وبينما أتناول الإفطار جاء الجرسون ليقول لى: إنى مطلوب على التليفون».

«وكان أمرا غريبا أن يعرف أحد بوجودى فى النادى فى هذا الوقت المبكر على غير عادتى.. وأنا شخصيا كنت لا أعرف أنى سأحضر إلى النادى وأتناول إفطارى.. فقد كان الأمر كله مجرد استجابة لاندفاع تلقائى عفو الخاطر واللحظة.. فمن هو الساحر الذى رأى فى كرته البللورية أنى تحركت إلى هذا المكان؟».

«وسمعت صوت منير حافظ مساعد سامى شرف يتحدث ضاحكا:

«نحن نستطيع الوصول إليك وإلى مَنْ نريد الاتصال به فى الحال.. تعال فورا إلى هليوبوليس لاجتماع مهم.. لابد أن تحضر قبل التاسعة!».

....

«أسرعت صباح ذلك اليوم ٢٤ مايو ١٩٦٠ إلى الاجتماع المفاجئ الذى دعيت إليه بمقر رئاسة الوزارة بهليوبوليس.. ودخلت قاعة يجلس فيها كبار الصحفيين مصطفى وعلى أمين وفكرى أباظة وسيد أبو النجا.. الجميع ما عدا إحسان عبدالقدوس الذى كان مسافرا فى أوروبا.. جلست فى مقعد وكأنى فى سرادق عزاء ، وهمسات بين الحاضرين تنقل إلىّ بملامح الوجه ولهجة السؤال الهامس ما نراه على وجوه المعزين ونسمعه فى لهجتهم وهم يتساءلون عن الأسباب التى أدت إلى وفاة الفقيد».

هل استطاع أحد غير فتحى غانم أن يصل إلى هذا التشبيه المبدع والبديع لما حدث فى ذلك اليوم ، وبهذا التشبيه البسيط المتداول بيننا جميعا والذى هو آية فى التعبير المعجز؟ السؤال الهامس وملامح الوجه والأسباب التى أدت إلى وفاة الفقيد!!

❑

ثم وفى سرعة بالغة يروى فتحى غانم قصة الاجتماع التالى الذى دعا إليه عبد الناصر أعضاء مجالس الإدارات الجديدة:

«وشاع أن الدولة مفلسة تستولى على دور الصحف.. بينما انتبه كثيرون إلى أن الثورة تتجه إلى اشتراكية مركزية ، وتنظيم الصحافة أو تأميمها.. هو مقدمة لتأميمات أخرى شاملة ، وهو ماحدث بالفعل فى يوليو ١٩٦١ بالقوانين الاشتراكية المجيدة».

«ودعا جمال عبد الناصر إلى اجتماع حضره أعضاء مجالس الإدارات الجديدة ، وكان إحسان عبد القدوس قد عاد مسرعا من الخارج ليعلن تأييده لما حدث.. وفى نفس الوقت اشتد قلقه على ديون ثقيلة تورط فيها».

«وفى الاجتماع واجه عبد الناصر مباشرة شائعة إفلاس الدولة.. وأنها صادرت مبانى

ودورا صحفية لأنها فى حاجة إليها، وقال موجها كلامه لأصحاب الصحف: إن الدولة ليست فى حاجة إلى الأحد عشر طابقا التى ارتفعت فى أخبار اليوم ، وكان واضحا أنه يرد على ما قرأه فى التقارير. فقال بتأكيد غير عادى: إن النظام قوى وثابت الأركان ، ولا توجد قوة تستطيع أن تهزه ، وكان غير مستعد للمناقشة ، فقد خصص الاجتماع لهدف أساسى وهو إثبات قوة النظام واستعداده للبطش بأى احتجاج من جانب الذين فقدوا ملكية دورهم ، وأنه فيما يبدو تجربة لما سوف يأتى فى المستقبل».

❑

ثم يروى فتحى غانم بقية ما حدث فى هذا الاجتماع وهو يقدم لنا بروايته ما يمكن اعتباره بمثابة ملخص الاعتراضات التى أبديت فى مواجهة عبد الناصر وكيف تصدى لها الرئيس:

«وفى نفس الوقت وضع عبد الناصر مبادئ رقابية بمفهوم سياسى اشتراكى يتفق مع ما سبق أن سمعته من على صبرى منذ شهور عن ضرورة تحديد الدخل ، وحاول سيد أبو النجا أن يتحدث عن قواعد الإدارة فلم يسمح له بمواصلة الكلام ، وحاول إحسان عبدالقدوس أن يتحدث عن فن الصحافة حتى لا تتحول الصحف بعد القانون الجديد إلى نشرات غير مقروءة.. فغضب عبدالناصر وقال بحدة : إنه لا يقبل أن تباع الصحف بالدعارة ، وهاجم صباح الخير وكنت رئيسا لتحريرها لأنها تنشر رسوم الكاريكاتير للرسام حجازى.. والمرأة فى رسوم حجازى لها نسب مثيرة فى أردافها ـ الرسوم كاريكاتورية! ـ وهاجم النكت والرسوم التى يظهر فيها الزوج مخدوعا والزوجة تخبئ رجلا فى الدولاب».

«وقال بلهجة حاسمة لا تخلو من تهديد: إن مصر ليست النساء المطلقات فى نادى الجزيرة.. مصر هى كفر البطيخ».

❑

ويردف فتحى غانم مستفيدا من حس الفنان وقدراته ببيان الأثر الذى تركه هذا الاجتماع فى الحياة الثقافية والعامة: وقد تحولت مصر كلها ـ بفضل توجيه الرئيس ـ إلى كفر البطيخ:

«ولقد أحدث هذا الاجتماع هزة عنيفة جعلت الصحف تردد كل يوم اسم كفر البطيخ وتملأ صفحاتها بتحقيقات عن كفر البطيخ، وقد كتب الأستاذ سعد الدين وهبة مسرحية باسم كفر البطيخ وهى بمقاييس الفن مسرحية ناجحة ، لكنها أسهمت فى إطلاق الكثير من

النكت عـن مصر التى تحولت إلـى كفر البطيخ.. بيـنما اختلت موازيـن الحوار والجدل بين أفكار.. وأفكار.. فـقد صدر قانون تنظيـم الصحافة ضد التقـاليد والقواعد القديمـة والتيار الليبرالى الذى كان يتساءل إلـى متى تستمر الـثورة فى استخدام أسلـوب القوة.. أو الذى كان يعتقد أن التحول فى اتجاه الاشتراكية سوف يكون ديمقراطيا».

(٢٣)

ويتحدث فتحى غـانم بعد هذا بأسى واضح عن التناقض الواضح بـين تصريحات عبد الناصر الواضحة وتصرفاته الفعلية من ناحية أخرى:

«وكان عبد الناصر يتـحدث للجماهير قائلا : إن القوة لا تقاوم الـفكرة ، وإننا يجب أن نرد على الأفكار بالأفكار. فكتبت أن هذا الإعلان لـه أهمية لصدوره من قائد الثورة نفسه، مما يدل عـلى وعيه الـعميق بالـتطور الضـرورى فى أسلوب الحكـم ، وقد رأينا فـى تاريخ العالـم حكاما وقـادة ديمقراطيين يـتطورون إلى دكتـاتوريين يجـمعون السلـطة المطلـقة فى أيديهم، ونادرا مـا نرى حكاما يمتلكون الـسلطة المطلقة والـقوة ويتخلون عنهمـا فى حكمة ووعى».

«وها هو ذا قانون تنظيم الصحافة يقول: إن عـبد الناصر لم يتخل عن القوة ، ولم يأخذ بعد برأيه الذى أعلنـه.. أن القوة لا تقاوم الفكرة ، بل الفكرة هى التـى تقاوم الفكرة، وكان واضحا أن أمن النظام وقوته وتـثبيت دعائمه هى الاستراتيجية التى يتـحرك بها عبدالناصر، وفى ظلها، وهى التى أملت عليه أن يسيطر على الدور الصحفية فى البلاد سيطرة نهائية».

❑

ثم يتحـدث فتحى غانم عن تصـرفات اليسار المناهضـة للحرية وكيف بـدأت حالة من الاستقطاب يكتفى فتحى غانم بالإشارة إليها دون أن يذكر تفصيلاتها:

«فالـيسار انـقض علـى أخبار الـيوم ومصطـفى أمين وعـلى أمين.. وكـنت أسمـع فى روزاليوسف هجـوما حادا على الريدرز دايجسـت.. فأتذكر أنى كنت أعمـل مع على أمين كل يوم فى إعداد مجلة «المختار» المأخوذة عن الريـدرز دايجست الأمريكية ، وكنت شغوفا بتجارب اللغة والكتابة البسيطة التى يفهمها ويستوعبها القارئ البسيط وأتابع مع على أمين تجاربه فى إلغاء نون النسوة والمبنى للمجهـول الذى قد لا يساعد القارئ على معرفة الفاعل

فى الجملة ، وكنت أرى أنها تجارب مفيدة وليست خيانة وطنية.. لكن الاتجاه العام لدى اليسار كان هو محاولة هدم «اليمين الرجعى» وفى نفس الوقت كان الاتجاه العام لدى اليمين أو أخبار اليوم هو مهاجمة اليسار الشيوعى الكافر الملحد ، بينما هاجم تيار الإخوان المسلمين الجميع ، وإن كان يتحالف أحيانا مع اليمين ضد اليسار باعتباره العدو الرئيسى».

ربما لو أن فتحى غانم كان على قيد الحياة لأضاف إلى الجملة السابقة قوله:

« وأحيانا مع اليسار ضد اليمين ».

(٢٤)

وعلى نفس المنوال يمضى فتحى غانم ليشير فى وضوح إلى انزعاجه من التقسيم الجديد للمجتمع إلى أعداء ومؤيدين ، وما أدى إليه من فقدان معنى المصلحة العامة:

«وتمخضت الاجتماعات عن إعداد الميثاق الوطنى وتحويل الاتحاد القومى إلى اتحاد اشتراكى دون أن يحدث تغيير حقيقى فى سيطرة الرقابة.. فلقد جاء الاتحاد الاشتراكى ليحدد أن «الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب»، هكذا صدر الحكم بتقسيم المجتمع إلى أعداء ومؤيدين، وهكذا... عكس الاتحاد القومى الذى كنت أتصوره كما كتبت فى افتتاحيات روزاليوسف ، يسمح بتكتلات متباينة التفكير لكنها متعاونة فى نفس الوقت، تنظر إلى مصلحة المجموع وتراعى ظروفنا التى نمر بها، لقد سقط هذا المعنى وقد أزعجنى وظهر هذا الانزعاج فى روايتى «تلك الأيام» وكنت أكتبها فى نفس تلك الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢».

«لقد فقدنا معنى الولاء للمصلحة العامة وسط دوامة الصراع بين تيارات ومصالح مذعورة».

❑

وبعد فقرتين من هذا الحديث يقرر فتحى غانم بكل ثقة أن ظاهرة الاهتمام بالأمن هى التى دفعت السلطة إلى إنشاء التنظيم الطليعى، وهو يستعير من روايته «زينب والعرش» المعنى الذى يريد أن يصف به الوظيفة الأنيقة لهذا التنظيم من وجهة نظره التى لا يزال مصرا عليها ، بل إنه يصرح بها هنا بعدما أشار إليه فى إطار الفن الروائى:

«ومن أجل هذا الاهتمام بالأمن ظهر التنظيم الطليعى السرى ، وفوجئت بدعوة لأن

انضم إليه.. دعوة أولى جاءت عن طريق الدكتور عبد القادر حاتم فى مكتبه.. ودعوة أخرى جاءت عن طريق أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة بنك مصر.. أيضا فى مكتبه فى البنك ، وكان كلاهما يطالبنى بالسرية المطلقة وأن أحدا لا يعرف بأمر التنظيم».

«ولقد تناولت هذا الموقف فى رواية «زينب والعرش» وكيف انتهت رؤيتى للتنظيم بصيحة أحد رجال الثورة إنه تنظيم للاتصال ولإبلاغ القيادة بما يحدث فى القاعدة ، وليس للقاعدة أن تتصور أنها صاحبة أمر ونهى فى أمور السياسة.. إنها مجرد أسلاك اتصال مثل أسلاك التليفون».

(٢٥)

ويعترف فتحى غانم فى هذه المذكرات أنه كان قد وقع فى كمين ترشيحه نقيبا للصحفيين ، قبل أن ينتبه إلى المعانى التى أدركها مبكرا وشرحها فى الفقرة السابقة.

ومن العجيب أن فتحى غانم حتى لحظة كتابة مذكراته لم يكن قد عرف بعد مَنْ الذى اختاره ليكون ضحية هذا الكمين المحكم الذى يحكى عن وقوعه فيه عندما رشحه عبدالناصر أو نظام عبد الناصر ليكون نقيبا للصحفيين، ومن غرائب الأقدار أن المرشح المنافس لفتحى غانم كان هو الآخر مرشح عبد الناصر ونظام عبد الناصر.

ومن حسن حظ فتحى غانم - وربما من سوء حظه - أنه أدرك هذا المعنى والسر والكمين ، لكن فى مرحلة متأخرة جدا.

ومن المهم أن ننقل للقارئ القصة على نحو ما يرويها صاحبها حيث يقول:

«قال لى أحمد فؤاد إنه بناء على طلب من عبد الناصر تقرر أن أدخل انتخابات نقابة الصحفيين لمنصب النقيب!».

....

«وكان ترشيحى لانتخابات نقيب الصحفيين ضد رغبتى الشخصية، فطبيعتى انطوائية، ولم أفكر يوما فى أن أقوم بخدمة عامة أختلط فيها بالناس ، وأصدقائى معدودون يقلون عن عدد أصابع يد واحدة ، ومعارفى قليلون ، ولا أحضر أفراحا ولا أمشى فى جنازات، وليس من السهل اقتحامى، ومَنْ يفلح يكتشف أنى مصاب بحساسية مفرطة مرهفة ، ومن هنا كان دخولى تجربة انتخابات أشبه بدخولى فى كابوس».

ويلقى فتحي غانم أضواء كافية على أسلوبه في خوض المعركة الانتخابية التى لم يكن قد أعد نفسه لها ، لكنه وجد نفسه يخوضها بالأمر ، فهو يذعن ويحاول أن يكون عند حسن الظن به ، ومع هذا فإنه يخوض المعركة بشعور الدهشة :

«ولقد تحملت التجربة بمشاعر مثالية شديدة الانضباط كعضو فى التنظيم الطليعى عليه أن يؤدى واجبه ، وكنت أعجب لماذا وقع الاختيار على مثلى ، وكان أحمد فؤاد ومعه أحمد حمروش يؤكدان لى أن مهمتى سوف تكون سهلة ، وأن التنظيم سوف يتكفل بكل شيء ، وما علىّ إلا أن أقوم بجولات فى دور الصحف وأعقد بعض الندوات ، وقمت فعلا بزيارات للأهرام وأخبار اليوم ودار التحرير ودار الهلال ووكالة أنباء الشرق الأوسط ، والتقيت خلال شهر كامل عام ١٩٦٥ بالصحفيين ، كبارهم وصغارهم ، المهتمين بالسياسة والمهتمين بكرة القدم ، وقابلت رجال إعلام وخطاطين ومصححين ، وسمعت بأسماء صحف لأول مرة ، وتعرفت بوجوه جديدة .. واستمعت إلى الآراء التى تحتدم بين الصحفيين ، وكان اهتمامى الأول بالأفكار النظرية المثالية التى كتبت عنها مطالبا بحرية الصحافة».

❑

ثم يروى فتحي غانم بعضا من وجهات نظر مَنْ عارضوه وأيدوه ، وهى وجهات نظر كفيلة بتصوير الواقع الصحفى والفكرى فى تلك الفترة:

«وسمعت أيضا مَنْ يشجعنى لأسباب نظرية أو فلسفية مثل أن المثقفين محتاجون إلى العمل لا الكلام ، ويكفى أن تجربة دخولك الانتخابات تفتح أبواب المناقشة ولو حول المهنة وأهدافها».

«وهناك مَنْ قال: إن الصحافة فقدت دورها القيادى للرأى العام ، وهناك مَنْ هاجمنى لأن الصحافة مجرد أداة فى يد الحكومة ، وفى خدمة السلطة ، وليست لدى الصحافة أفكار ، ومجموع الصحفيين أقل من جمهور مباراة بين الزمالك والأهلى ، ولا أحد يهتم ـ الآن ـ بالصحافة أو السياسة ، ولا أثر ولا أهمية للصحافة وحرية الرأى التى يثرثر بها المثقفون فى أحوال العمال والفلاحين أو حتى رجال المال».

«وطبيعى أن أسمع مَنْ يحذرنى من التدخل فى الصحافة ، لماذا ؟ لأنه إذا كان هناك من يقدم المعلومات والخدمة الصحفية الحقة ، فهو رجل واحد اسمه محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام ، وما عداه لا أهمية له على الإطلاق ، وخوض معركة انتخابات فى نقابة الصحفيين لن يؤدى إلى تغيير مانشيتات الصحف ولا يحزنون!».

«وانتابتنى حالة مثالية دون كيشوتية ، فتصورت أنى مبعوث قيادة التنظيم السرى الطليعى للخلاص من هذا الجو المعتم اليائس الذى يسود مجتمع الصحفيين ، وكنت أردد أن أعظم وأخطر مطلب للصحافة اليوم.. هو ذلك المطلب المتواضع.. إصدار صحيفة أو مجلة جيدة يستفيد منها الناس ، وأننا فى طريق الانطلاق ودورنا المتواضع العظيم هو أن نجعل صحافتنا تكف عن أن تكون عقبة فى طريق الانطلاق».

«وكنت أصدق أن هذا واقعنا.. الانطلاق الذى انتظرته وتحمست له.

«وزاد من حماسى أن اثنين من كبار الصحفيين النقابيين ، وهما أحمد قاسم جودة وحسين فهمى أعلنا تنازلهما عن الترشيح لمنصب النقيب لصالحى ، ودعانى الأستاذ قاسم جودة إلى الغداء فى منزله ليؤكد لى وقوفه بجانبى ، وفى نفس الوقت كنت أواجه حماسا ينتهى إلى الإشفاق علىّ فأسمع منه قوله: «إنى أقف معك. إلا أنى أقولها بصراحة: فوزك فى الانتخابات هو أكبر خازوق لك.. لأنه لا فائدة من أى شىء.. ومن النقابة ، ومن الصحافة» ، وينتهى الكلام بضحكة ساخرة: وهل نضحك على بعض؟!».

❑

هكذا كانت حقيقة نظرة النخبة الصحفية المصرية الساخرة إلى هذا الواقع المر الذى فُرض على الصحافة المصرية فى ذلك الوقت ، وقد أجاد فتحى غانم وتفوق حيث شرح هذا كله على هذا النحو المسترسل.

ثم هو يدخل بنا إلى ذروة الصراع فى تلك الانتخابات ونتيجتها أيضا فيروى ويقول :

«ولكن عندما اقترب موعد الانتخابات هاجت الدنيا وانهالت علىّ الاتهامات بالشيوعية ، والمعركة ليست حول الصحافة ، إنها معركة سحق الشيوعية.. ولو كان هناك اختيار فلابد من اختيار الرجعية وليس الشيوعية».

«وحاولت أن أتابع مصدر هذه الاتهامات ، وفوجئت بأن أحد أعضاء التنظيم يذهب كل ليلة ويسهر فى نقابة الصحفيين ويعلن أن الشيوعيين سوف ينتصرون فى المعركة ، وأنهم سوف يعلقون المشانق للصحفيين الرجعيين».

«وأفزعنى الموقف وفكرت طويلا ثم قررت أن أواجه الأمر بأسلوبى الخاص ، وكان الأستاذ حافظ محمود هو المرشح لرئاسة النقابة ، فطرقت بابه وقابلنى بترحاب لا يخلو من دهشة ، وقلت له: إنى لا أريد أن أتورط فى اتهامات بالرأسمالية أو الشيوعية ، ولست راغبا فى أن أكون نقيبا ، ولا أجد حماسا لخوض المعركة.. كل ما فى الأمر أن جمال عبد الناصر كلفنى بأن أرشح نفسى».

«فإذا بالأستاذ حافظ محمود يقول لى فى هدوء:

«وهو الذى كلفنى أيضاً بأن أرشح نفسى».

«وسألنى: مَنْ قال لك أن ترشح نفسك؟».

«فارتبكت.. فلا أستطيع أن أبوح له بأسرار التنظيم الطليعى الذى يرأسه عبدالناصر ، لكنه لم يتردد فى أن يقول بهدوء:

«زكريا محيى الدين هو الذى أبلغنى».

«وفقدت حماسى تماما.. وشعرت بأنى أقوم بتجربة علمية كفئران المعامل يراقبها صاحب التجربة».

«وكان هذا هو بالفعل ما أراده عبدالناصر. فقد نجح الأستاذ حافظ محمود وهنأته فى نفس لحظة إعلان فوزه ، وانتخبت عضوا فى مجلس إدارة النقابة ، وسمعت فى مكتب عبدالناصر أن عملية الانتخاب كانت لدراسة قوة اليسار وقوة اليمين فى الصحافة المصرية ، وجاء فى التقرير الذى راجعه عبدالناصر أن اليسار أقل لكنه أشد تماسكا ، لأن الأصوات التى انتخبتنى لرئاسة النقابة هى نفس الأصوات - بلا زيادة أو نقصان - التى انتخبتنى عضوا بمجلس النقابة».

«وهكذا واجهت مرة أخرى استراتيجية الأمن. ودعم السلطة ، هو الذى يحرك قضايا الفكر وحرية الرأى ، وهو الذى يحرك المناقشات والشائعات والاتهامات والحماس ، وكل الجهود من أجل دعم السلطة وليس من أجل دعم الفكرة».

(٢٦)

على أننا لا نستطيع أن نترك القارئ يتصور أن نتائج الصراعات بين أجنحة السلطة المختلفة فى فترة الستينيات كانت تتوقف على مثل هذه المعاناة «البسيطة» التى صورها فتحى غانم فيما يتعلق بخوضه - كفئران التجارب - معركة الانتخابات لمنصب نقيب الصحفيين ، ذلك أن فتحى غانم كان أحسن حظاً بكثير جداً من غيره ، بل ربما نستطيع أن ندرك أنه كان محظوظاً إذا ما قورن على سبيل المثال بصلاح عيسى الذى لقى التعذيب نتيجة لموقف مشابه بينما هو عضو فى أحد الأجنحة المهمة فى النظام الحاكم ، وبوسع القارئ أن يعود إلى كتاب صلاح عيسى «مثقفون وعسكر» لمطالعة القصة الكاملة لمعاناته

فى تلك الفترة ، لكننا نورد للقارئ هنا ـ على الأقل ـ ذلك الجزء من روايته الذى يتصل بعقدة المسألة:

«... وكان حسين كامل بهاء الدين الأمين العام لمنظمة الشباب ، قد ضاق ذرعا بالأمين المساعد سمير حمزة ، بعد أن استشرى نفوذه فى المنظمة ، فقد كانت اللجنة المركزية لها تضم حوالى ١٣ من زملائه فى الفرع القطرى لحركة القوميين العرب ، فضلا عن أنه كان مسنودا من السيد سامى شرف ـ سكرتير الرئيس عبدالناصر للمعلومات ـ الذى كان زميلا لوالد سمير فى الكلية الحربية ، وهكذا تفجر الصراع بينهما ، واتهم بهاء الدين ، حمزة ، بأنه يقود تكتلا حزبيا داخل اللجنة المركزية للمنظمة ، يعمل لحساب تنظيمه الأصلى ، ويوجه المنظمة فى خط بعيد عن خط الميثاق ، وأن التكتل الذى يقوده يعقد اجتماعات فى المنازل ، وينسق مواقفه ، وساند السيد على صبرى موقف بهاء الدين ، وفى اليوم المحدد لاجتماع اللجنة المركزية لمنظمة الشباب ، وبعد قليل من بدء الاجتماع ، دخل اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة آنذاك ، وبعض ضباطه ، فاعتقلوا سمير حمزة والمتعاطفين معه من داخل الاجتماع».

«وهكذا.. وفى مساء ٤ أكتوبر ١٩٦٦ بدأت حملة بوليسية ضخمة ، هدفها تطهير الاتحاد الاشتراكى ومنظماته ، من اليسار ، فوجهت الضربة إلى المعهد الاشتراكى ، وقبض على عدد من أساتذته والدارسين به ، والعاملين فى أجهزته الفنية ، كان على رأسهم عميده د. إبراهيم سعد الدين ، كما قبض على سمير حمزة ومجموعته ، وقبض علىّ ، وعلى كل من كان عضوا فى «وحدة الشيوعيين المصريين» ، وعلى أعضاء فى تنظيم آخر ، هو «طليعة الشيوعيين» ، كان قد اتحد لوقت قصير مع وحدة الشيوعيين».

«وبدأ الضرب بالفلكة للبحث عن المؤامرة!».

«استمر التحقيق معى حوالى عشرة أيام ، وعلى أوقات متفرقة ، كانت الأيام الخمسة الأولى هى أقساها وأحفلها بالتعذيب ، وقد دار الجزء الأول من الاستجواب حول مقالاتى «الثورة بين المسير والمصير» ، وتولى التحقيق معى فى كل الموضوعات الرائد ـ آنذاك ـ فتحى قتة ، وهو الذى أشرف على تعذيبى ، ودون أقوالى الرائد عصام الوكيل ، الذى تولى عملية التعذيب بمعونة عدد من المخبرين ، وشهد جانبا من التحقيق معى العميد أحمد صالح داود مفتش المباحث العامة بالقاهرة وقتها ، والعقيد سيد زكى المسئول عن مباحث الصحافة ، وقد عرفت من فتحى قتة فيما بعد أن سيد زكى هو الذى لفت النظر إلى خروج مقالاتى عن الخط».

«وقد استطعت رغم قسوة الموقف أن أستنتج مواطن الشبهة فى مقالاتى ، من وجهة نظر الذين يحققون معى ، إذ كانوا يعتقدون أنها دعوة للعدول عن قرار حل التنظيمات الشيوعية،كما أنها كانت تقول بصراحة: إن ما يطبق فى مصر ليس اشتراكية علمية ، وتنتقد فكر المجموعة الاشتراكية فى قمة السلطة ، التى كانت أساس حل التنظيمات الشيوعية ، وقد اهتم المحقق كثيرا بالنقد الوارد فى المقالات لمنظمة الشباب الاشتراكى ، وناقشنى طويلا فيما أقصده منه.. وسألنى عمن أعرفهم من أعضاء المنظمة ، ورغم أننى كنت أعرف البعض منهم بالفعل ، فإننى توقيت ذكر أسمائهم ، وأشرت إلى أننى اعتمدت فى معرفة فكر المنظمة من مطبوعاتها ، وأننى حصلت عليها من الاتحاد الاشتراكى».

«وبعد مناقشة استغرقت حوالى خمس ساعات حول المقالات ، بدأ التحقيق الشفهى معى فى أثناء تعذيبى حول المعلومات ، وقد دار حول علاقتى بمجلة «الحرية» وكيف نشأت، وعما أتقاضاه من مكافآت مقابل عملى بها ، ومن حسن الحظ أن الضابط الذى فتش مكتبى فى المنزل كان قد حصل على ملف يتضمن الرسائل المتبادلة بينى وبين محسن إبراهيم (هو المسئول عن مجلة الحرية) ، وكانت صريحة فى تأكيدى المستمر - إلى حد التهديد بالتوقف عن العمل - على استقلالية موقفى السياسى والفكرى ، وحريتى فى إبداء آرائى ، وحرية من أستكتبهم فى إبداء آرائهم ، ومع أننى كنت قد عملت فى المجلة حتى ذلك التاريخ حوالى ثمانية أشهر ، فقد كانت الرسائل تؤكد أننى لم أتقاضى مليما من المكافأة التى اتفقنا عليها ، وكانت عشرين جنيها شهريا ، بل إننى لم أتقاض هذه المكافأة على الإطلاق ، فقد انقطعت صلتى بالمجلة ، ومُنعت من دخول مصر منذ ذلك التاريخ وإلى سنوات طويلة تالية».

«وانتقل الاستجواب - وكان يتم بين وجبات التعذيب - إلى اللقاء الوحيد الذى تم بينى وبين محسن إبراهيم ، وهو لقاء قصير لم يستغرق سوى نصف ساعة ، ودار كله حول المجلة ، وقد أدهشنى أن الرائد قتة قد سألنى عن الذين قابلهم محسن إبراهيم إبان زيارته لمصر ، فقلت له برد فعل لم أحسن التحكم فيه:

«أظن أنه قابل الرئيس عبدالناصر!».

«وهو رد عوقبت عليه بنقلى إلى الزنزانة ، حيث عُلقت فى مشجب حديدى فى حائطها حوالى ساعة ، استعادنى بعدها فتحى قتة ليواصل التحقيق معى ، وكان أعجب ما تطرق إليه التحقيق ، هو إغرائى بشكل ناعم بأن أعترف بمن حرضنى على كتابة المقالات ، وقد قال لى فتحى قتة برقة زائدة :

«إذا كان أحد المسئولين قد طلب منك كتابة المقالات وراجعها معك ، فإن ذلك يلغى مسئوليتك ، فاذكر لنا اسمه حتى نغلق ملفك؟ وسألته:

«مسئول زى مين يعنى؟».

«فقال بنعومة: السيد كمال رفعت أو السيد أنور السادات؟!».

«وقد نفيت تماما معرفتى بالرجلين ، ولم أكن أعرفهما فعلا ، وإن كان السؤال قد أعطانى انطباعا عن طبيعة الصراع على النفوذ فى كواليس الحكم ، وأكد لى أن أجهزة الأمن هى الحقيقة الرئيسية الثابتة فى النظام الحاكم ، وأنه لا كبير أمام سلطتها ونفوذها!».

«وحين تطرق التحقيق إلى علاقتى بسمير حمزة اشتدت وطأة التعذيب حتى بلغت الذروة ، وتواصل الضرب بالفلكة ، والسحب على البلاط ، والتعليق على مشجب الزنزانة حتى أعترف بطبيعة صلتى بسمير حمزة الذى لم أكن ـ لحسن الحظ ـ أعرفه ، وإن كان هو نفسه قد قال لى فيما بعد إنه طلب إلى صديق مشترك أن يدبر له لقاء معى ، والأرجح أن الرسالة وصلتنى فرفضت بعد أن فقدت أى رغبة فى التفرج على مزيد مما يجرى داخل الاتحاد الاشتراكى ومنظماته».

«ومضت ليال طويلة كنتُ فى معظمها أظل حتى الفجر معلقا فى مشجب زنزانتى ، أسمع طوال الوقت صرخات عشرات من أعضاء منظمة الشباب الاشتراكى ، الذين كانوا يضربون بالعصى أمام زنزانتى ، وأنا معلق وفى شبه إغماءة فيستغيثون هاتفين: أنا فى عرض عبدالناصر».

«وقد انتهى التحقيق معى لأظل قيد حبس انفرادى مطلق حوالى ٣٥ يوما ، عوملت خلالها معاملة حرف (ج) ، وظل عاصم الوكيل يضربنى بالعصى على أقدامى قبيل الإفطار والغداء والعشاء ، وهو ما أكد لى أن هناك جهة ما تشعر بالغيظ منى ، وكان فتحى قتة قد قال لى فى اليوم الأخير من التحقيق:

«أنا قلت لهم من الأول أنك هايف ومفيش حاجة وراك مصدقونيش!».

«ولم أسأله عمن هم ، ولا عن «الحاجة» التى كانوا يظنون أننى وراءها ، لكننى لحظتها فقط اكتشفت أننى بسذاجة ـ وربما بحماقة ـ مارست ما أظنه حريتى ، فدست بأقدامى أسلاكا عارية كثيرة ، وأحدثت انفجارا لم أكن أقصده!».

على هذا النحو صور صلاح عيسى محنته مع النظام حين عمل مع إحدى فصائله ، ودبرت له فصيلة أخرى ما أدى إلى تعذيبه ومعاناته على هذا النحو الذى قرأنا بعض تصوير له ومع أن صلاح عيسى لم ينقل لنا تصوير الآخرين لمدى الجرم الذى ارتكبه ،

ومدى خطورته ، إلا أن تصويره لتجربته مع هذه المعاناة يستحق التأمل ، وبخاصة أنه حتى هذه اللحظة التى نكتب فيها كتابنا هذا ، لم يتتم إلى الأعداء التقليدية لنظام الثورة ، بل لا يزال من الحريصين على إبراز إيجابيات هذه التجربة.

(٢٧)

ونعود من هذه الرحلة القصيرة مع صلاح عيسى إلى فتحى غانم.

وإلى جانب كل الأحداث التى مرت بفتحى غانم فى إطار صراع الدولة والمثقفين ، فإنه حريص على أن يورد فى هذا الكتاب بعض الحديث عن مواقف واضحة استطاع أن يتخذها فى فترات متعاقبة ، ومع أنها مواقف هادئة مسالمة وغير ذات تأثير ، إلا أنها تنبئنا بوضوح عن أن نارا كانت موجودة بالفعل تحت الرماد ، من هذا ما يرويه فتحى غانم عن إخضاعه للرقابة وهو رئيس تحرير صباح الخير بسبب لهفته على معرفة ما حدث فى سوريا ، وهو يروى قصة ذلك الموقف فيقول:

«لقد ناقشت حرية الصحافة ـ صدق أو لا تصدق ـ فى أشد الأوقات حساسية وحرجا بالنسبة لعبد الناصر.. وهى تلك الأيام التى أعقبت الانفصال بين مصر وسوريا. فقد أعقبتها موجة احتفالات للرجعية القديمة التى تبادلت التهنئة فى انتظار سقوط عبدالناصر.. فوجه إليها ضرباته المتلاحقة ، وسقط فوق رأسى سيف الرقابة ، فأبلغنى إحسان عبدالقدوس أن لديه تعليمات بأن يراقب عملى كرئيس للتحرير فى صباح الخير ، وحدث ذلك عقب محادثة تليفونية مع الدكتور عبد القادر حاتم قلت له فيها : إننا يجب أن نعرف ـ كمصريين ـ كل شىء عن أسباب الانفصال ، وأنه لا معنى للاعتراض على نشر أخبار تصلنا من سوريا ، وفقدت أعصابى هاتفا: إن والدتى موجودة فى سوريا مع شقيقتى ، زوجة ضابط مصرى هناك ، فأنا وغيرى من المصريين لابد أن نعرف الحقيقة. وبعد ساعات كان إحسان عبدالقدوس يبلغنى أنى أصبحت تحت إشرافه المباشر.. رئيس تحرير روزاليوسف يشرف على ويراقب زميله رئيس تحرير صباح الخير».

«ولقد ضايقنى الموقف ، شرعت فى إعداد حملة عن حرية الصحافة بدأت نشرها فى صباح الخير سنة ١٩٦٢ واشترك معى فيها لويس جريس مدير تحرير صباح الخير ، فقدم مادة خصبة وغزيرة عن حرية الصحافة كما درسها فى أمريكا ، وجاء بالمراجع القانونية والدستورية ، أما حجازى الرسام فاشترك برسومه الكاريكاتورية ، فرسم حرية الصحافة

قطارا يدهس «رجعيا» يصرخ: الحقونى حرية الصحافة حتموتنى ، ورسم رجلا له وجهان وآخر يسأله: «إيه رأيك» ، وينتظر الإجابة من كل وجه! ورسم مجموعة أطفال فى أسمال بالية وصحفيا ينظر إليهم فيتذكر أنه على موعد لحضور عرض أزياء فى الهيلتون».

«وكتبت: إن حرية الصحافة هى أحد مظاهر الحرية الأساسية فى المجتمع.. أعنى حرية الرأى التى بغيرها لا يكون المجتمع صالحا للنمو والتقدم.. والحرية لا قيمة لها إذا لم يستطع الإنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها على الآخرين».

«واستمرت حملة حرية الصحافة ثلاثة أسابيع ، ولم يعترض عليها أحد».

(٢٨)

وفى موضع متأخر من مذكراته يروى فتحى غانم كيف أنه دون قصد منه ـ بالطبع ـ دفع الدولة إلى فرض الرقابة على الصحافة عقب حرب ١٩٦٧ بسبب نشر مقال سعيد الخيال [وهو واحد من أبرز المفكرين اليساريين المصريين ، وقد عانى شأنهم من تقييد الحرية بصور شتى]:

«ثم كان أن صدر قرار بفرض رقابة مشددة على الصحف نتيجة مقال نشرته الجمهورية يوم ١٩ يونيو بعنوان: «القوات المسلحة والعلاج الجذرى» بقلم الأستاذ سعيد الخيال ، جاء فيه: قواتنا فى موقف بالغ التعقيد بعد أن ضمن العدو لنفسه التفوق ، بل التفرد فى الجو منذ البداية.. والجيش نفسه لا يمكن أن يلام على ما حدث بل على العكس ، فإننا ندرك موقفه البالغ الصعوبة والمتاعب والآلام المادية والمعنوية التى احتملها».

«وحذار أن نقول إن المسألة مسألة أشخاص يخلفون أشخاصا».

«وهاجم الأستاذ سعيد الخيال نظرية أن الجيش هو الشعب منظما ، التى على أساسها تكررت عمليات الاستعانة برجال الجيش فى نواحى الحياة المدنية».

«هذه النظرية أدت إلى تسرب الحياة المدنية بأساليبها وسلوكها وتطلعاتها إلى الجيش ، مما أضعف الحدود الفاصلة بين ما هو عسكرى وما هو مدنى ، وصرف كثيرا من الاهتمام إلى مجالات أخرى ، حتى أصبح القفز إلى هذه المجالات ينازع روح التخصص العسكرى.. والبطل المحارب الذى يستعذب التضحية ويحتضن الواجب العسكرى ، والحرب هى أشق ما يحتمله الإنسان ، والتنعم آفة المحارب.. والامتيازات هى كالسوس توهن قوة الاحتمال وتنمى روح المحافظة بدلا من الروح الثورية».

«وختم سعيد الخيال مقاله بأن النفوس مهيأة ، وعزيمة الشعب حديد ، والظروف ملحة في وجوب سرعة العلاج الجذري مع الحكمة ، وأمل الشعب معقود على قائده جمال عبدالناصر».

ويستطرد فتحي غانم راويا المعقبات السريعة لنشر هذا المقال الجريء:

«وصباح يوم صدور الجمهورية كان منير حافظ يتصل بي من مكتب سامي شرف ليطمئن على قواي العقلية ، إذ كيف أسمح بنشر مقال كهذا.. ألا تعرف أن مائة لمبة حمراء قد أضاءت في مائة مكتب تدرس نتائج هذا المقال وتأثيره في مواقع كثيرة.. كان يتحدث عن الأمن.. لأنه أهم بكثير من الوصول إلى فهم لما حدث ، أو مناقشة الهزيمة ، وإذا كان لابد من دراسة فليس أمام الجماهير ، وبعيدا عن العقول المصرية خارج نطاق الأمن وسيطرته».

«وجاء العصر ليتصل بي محمد حسنين هيكل من مكتب عبد الناصر ليقول لي نفس ما قاله منير حافظ ، ويضيف بلهجة ساخرة : إني المسئول عن سيف الرقابة الذي هبط على الصحافة من جديد!».

❑

وفي موضع ثالث من هذه المذكرات يشير فتحي غانم بكل وضوح إلى أن الرئيس عبد الناصر نفسه لم يكن مرتاحا إلى ما يشرع فيه فتحي غانم في بعض الأحيان من إثارة مثل هذه القضايا في الصحافة:

«... وكتبت مقالا عن أهمية تفاعل القيادات من خلال الاتحاد الاشتراكي مع الجماهير لتكون مؤثرة في سياسة البلاد.. وإذا بعلي صبري يتصل بي ـ وقد وصلته بروفة من المقال دون علمي ـ وكان يريد منع نشره ، فقاومت بإصرار فسمح بنشره وهو يحذرني من مغبة ما كتبته. فلما جاء أول اجتماع للجنة المواطنين من أجل المعركة ، ودخل عبد الناصر قاعة الاجتماع اتجه بنظره إليّ حيث أجلس وأشار بيده في ضيق وقال: هذا الكلام الذي تكتبونه تعالوا أنتم ونفذوه».

«وكان ضيق الصدر بالكلام الذي يراه نظريا وسط معمعة حرب الاستنزاف ومبادرة روجرز والصراعات الخفية على السلطة».

هكذا يصل بنا فتحي غانم إلى حقيقة مهمة دون أن يركز الحديث عن دلالتها ، فها هو الرئيس عبدالناصر نفسه يشغل باله بأن يقرأ الآراء المختلفة ، ولكنه لا يفيد من هذه القراءة ، لا على مستوى الفكر ولا على مستوى التطبيق ، بل إنه على العكس من هذا

يضيف بهذه القراءة عبئا نفسيا إلى الأعباء النفسية التى كان يحمل بها نفسه وعقله ووجدانه ، وهو لا يستطيع أن يتجاوز عن إظهار مشاعره الغاضبة تجاه ما كتبه فتحى غانم فإذا هو حريص على أن يبدى له ضيقه مما كتب ، وهو لا يبدى هذا الضيق ليتفهم دوافع فتحى غانم أو ليجعل فتحى غانم يفهم حقيقة الصورة ، وإنما هو يبديه كانفعال لابد منه ، مرتبط بما هو مستحيل التحقيق من أن يأتى فتحى غانم ليحل محله ! !

(٢٩)

والحاصل أن رأى فتحى غانم فى جوهر القضية التى يثيرها (أى فيما يتعلق بعلاقة الأمن والثقافة) واضح وضوح الشمس ويبدو لنا كما لو أنه يكتب رأيه ليقنع به كل الأطراف المعنية بالقضية ، وكما لو أنه يبرئ ذمته من أن يترك جزئية كهذه من دون توضيح كاف ومتوازن:

«إن أجهزة الأمن لا تحمى الثقافة ولا تصنعها ، والأمن القادر على تأدية وظائفه يحتاج إلى الثقافة ترشده وتنير له الطريق ، أما إذا خضعت الثقافة للأمن فهى تضيع وتملأ فراغها بالضرورة قوى جديدة ، تدمر إذا لم نتعلم ، وهى لن تتعلم باستراتيجية تجعل الثقافة خاضعة للأمن ، ولن نتعلم إذا لم ندرك أنها فى جوهرها نتيجة فراغ تسببنا فى حدوثه ، فهو ليس من صنع الأقدار وليس حتما تاريخيا ، ولن نتعلم إذا لم نتبصر بما تمثله من جديد مغمور وكامن فى أعماقها ، ومهما كان الأمر فإنهم بشر ومسئولية المثقفين أن يكتشفوا أصالتهم وفطرتهم السليمة ، قبل أن يكتشف رجال الأمن ترسانة السلاح والمتفجرات».

❑

وعلى نفس هذا النمط فإن فتحى غانم فى موضع آخر من كتابه هذا يجاهر بصوت عال ويقول:

«بينما استراتيجية الأمن تنهار وتشهر إفلاسها أمام استراتيجية الدنانير والريالات والدراهم ، وتيار بشرى مندفع إلى منابع الثروة لا يريد سوى المال ، يبيع مذهبه الدينى ، يتخلى عن تقاليد مصر فى الأخذ بإجماع أهل السنة ورفض التحيز للآراء والفتاوى الخلافية التى لم يجمع عليها أهل السنة ، ويبيع تاريخ مصر».

«كما حدث أن طالب أستاذ جامعى مصرى بشطب تاريخ الحضارة الفرعونية من

برنامج التدريس فى جامعة بالسعودية ظنا منه أنه سوف يكسب حظوة ومالا ، لولا أن شاءت الظروف أن أساتذة سعوديين درسوا فى جامعات أمريكا رفضوا دعوته ونبهوه إلى أن التاريخ علم ، ودراسة الحضارات علم لا غنى عنه ، فذهب الأستاذ المصرى ـ باسم حماية الدين من تاريخ الفراعنة ـ يبحث عن الذى يؤيده ويمنحه الحظوة والمال».

❑

وقبل هذا فإنه أيضا يصرح بهذا المعنى بقوله :

«ذلك لأن المناخ السائد هو أن الأهم هو الأمن.. أحيانا يكون الأمن القومى ، وأحيانا أمن نظام ، وأحيانا أمن حاكم.. وأحيانا أمن أجهزة أو تيارات تتصارع داخل السلطة،خاصة فى مرحلة انتقال السلطة أو توقع انتقالها».

«وفى ظل استراتيجية الأمن بهذا المفهوم الشامل ، لا تتوافر الفرصة لنضج الأفكار ، وممارسة الثقافة بمعناها الحقيقى ، أى التعرف الموضوعى والنقدى على المشاكل والأزمات ، واكتشاف وسائل العلاج وأساليب التحدى الناجح للأزمات ، لأن عملية الاكتشاف تحتاج إلى تفكير وإمعان فى الخيال ، وتضارب فى التقدير ، ومقارنة بين موقف وآخر ، وقبول الوقوع فى الخطأ وفتح أبواب الجدل والنقاش حتى يتبين الصواب من الخطأ ، وتنسجم التصرفات وأنواع السلوك بما استقر فى الضمائر واقتنعت به العقول ، للأسف لم تتح للمثقفين من أهل الكتابة الفرصة التى يستحقونها للتعبير عن أنفسهم أو اكتشاف ذواتهم ، أو مجرد التسجيل النقدى لما يجرى فى مجتمعهم».

(٣٠)

وعلى المستوى الشخصى فإن فتحى غانم يفاجئنا فى هذه المذكرات بأنه قضى فترات من أخصب فترات حياته منشغلا بالإبداع الروائى ولعب الشطرنج حين ابتعد عن المناصب، ونحن نراه يكتب قصة إبعاده عن موقعه فى دار التحرير بنوع من التبسيط والترفع على ما كان له بمثابة العزل أو التأديب وما كان ينبغى أن يترك فى نفسه شعوراً بالتألم أو الظلم ، وهو مع هذا حفى فى المقام الأول بأن يشير إلى حرص كل من موسى صبرى وعبدالرحمن الشرقاوى على أن يردا له الجميل بالوقوف معه كما وقف هو مع كل منهما من قبل:

«وجاء موسى صبرى يقول لى: إن هناك اقتراحا بنقلى من دار التحرير إلى روزاليوسف، ونقل كامل زهيرى من روزاليوسف إلى دار التحرير. قلت له ضاحكا: هذا أشبه بعملية تبادل أسرى!».

«وصحبنى موسى صبرى إلى سيد مرعى فى الاتحاد الاشتراكى لإعداد القرار بالنقل، وكان عبدالرحمن الشرقاوى قد تولى رئاسة مجلس إدارة روزاليوسف ويرأس تحريرها وهو مثل موسى صديق حميم وقديم، ويذكر وقفتى معه عندما صدرت الأوامر بمنعه من الكتابة، ورفضت الرقابة طبع ونشر روايته «الفلاح» ومسرحيتيه «الحسين ثائرا»، و«الحسين شهيدا». فقد تحديت المنع والرقابة ونشرت الرواية والمسرحيتين فى «الجمهورية»، وطلبت منه أن يكتب يوميات أسبوعية، وكان يريد أن يرد «الجميل» وأن يقف إلى جانبى كما وقفت إلى جانبه، ولكن ثبت أن ما يستطيع كاتب أن يفعله على مسئوليته فى عهد عبدالناصر، لا يستطيع أن يفعله أحد على مسئوليته فى عهد السادات».

«اتصل بى عبد الرحمن الشرقاوى يرجونى أن نلتقى فى فندق «شبرد» وقال لى ونحن نحتسى القهوة إنه يرى ألا أذهب إلى روزاليوسف لفترة قد تطول، لكنه يحتاج إلى بعض الوقت لإزالة عقبات تحول دون السماح لى بدخول المبنى أو تحول - طبعا - دون الكتابة».

❑

«وكانت هذه هى فرصتى الحقيقية لأتفرغ لكتابة رواية «زينب والعرش» ومن بعدها «حكاية تو»، وفى نفس الوقت عدت إلى مقاهى الشطرنج وتعرفت بأبطال اللعبة من الشبان، وبين كتابة الرواية ولعب الشطرنج قضيت أياما خصبة من أفضل أيامى».

(٣١)

ومن أهم ما يقدمه فتحى غانم فى هذا الكتاب رواية قصة تكليفه هو نفسه برئاسة مجلس إدارة دار التحرير (١٩٦٦) وحرصه على أن يروى لنا أنه كان خائفاً ووجلاً وربما مرتجفاً وهو يقبل على مثل هذه التجربة التى كان على حمدى الجمال قد اعتذر عنها رغم أنه كان أقرب الصحفيين إلى على صبرى فى ذلك الوقت [هكذا يقول فتحى غانم مع أن الشائع فى الأوساط الصحفية والسياسية أن فتحى غانم نفسه كان أقرب الصحفيين إلى على صبرى فى ذلك الوقت].

ومع هذا فلننظر إلى هذا النص الذى يرويه فتحى غانم وقد حرص على أن يضمنه ثناء

بليغـا على سلفه الذى هـو فى ذات الوقت خلفه فى رئـاسة هذه المؤسسة ، وهو مـصطفى بهجت بدوى [ولا يعجبن القارئ من أن سلف فتحى غانم كان هو نفسه خلفه].

وسنرى صورة بديعة يصـور بها هذا الروائى العظيم طبيعة أو حقيـقة المونولوج الطويل الذى دار فى نفسه فى أثناء لقائه بعلى صبرى حتى وإن كان جزء ضئيل من هذا المونولوج قد نطق به أو استمع إليه على صبرى:

«طلب على صبرى حضورى إلى مكتبه فى مصر الجديدة فى صيف عام ١٩٦٦».

«وكنت فى ذلـك الوقت رئيسا لمجلـس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسـط ، وسألنى أن أكون رئيسا لمجـلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتـحرير الجمهورية. وكانت دار الـتحرير قد تحولت إلى ساحة معركة سقط فيها عـشرات المحررين مطرودين من العمل ، وقبض رجال الشـرطة العسـكرية علـى مدير المطـابع وأودعوه الـسجن الحربى ، وكـان الصديق الـكريم مصطـفى بهجت بـدوى قد تولى الإشراف عـلى إدارتها كـمفوض وهو ضابط من رجال الثورة وأديب وشاعر».

«وقد سيطر علـى الاضطرابـات وحاصر الخسـائر الرهـيبة فـى محاولـة لإنقاذ سمـعة الصحيفة الـتى أصدرتها الثورة والتى صدر الـترخيص لها باسم جمال عـبدالناصر ، وكان أول مَنْ تـولى رئاسـتـها أنور الـسادات ومن بعـده صلاح سالـم لتكـون لسان حال الـثورة تتحدث باسمها وتدافع عن مبادئها».

«وكان من الصعب أن أتصـور اختيارى لهذا المنصب ، وليست بينى وبين على صبرى صلة شخصية ، وكان المرحوم على حمدى الجـمال ـ رئيس تحرير الأهرام فيما بعد ـ أقرب الصحفيـين إليه.. وقد عرض عليه على صـبرى أن يتولى رئاسة دار التحريـر ، لكنه رفض بإباء وشمم أن يـتورط فى هذه المأساة الصحفيـة القائمة فى دار التحرير.. وكـنت أقابل فى نقابة الصحـفيين عشرات الصحفيين والصحـفيات المفصولين ، يطالبون بـالعودة ويسألون عن وظائف فـى وكالة أنباء الشـرق الأوسط ، التى فصلـت عشرات آخرين قبـل أن أتولى رئاسـتـها. وكنت وكـيلا للنقـابة وأشعر علـى نحو ما بمسئوليتـى نحو هؤلاء الـزملاء وقد حاولت منذ عام أن أرشح نفسى نقيبا عنهم يشرف على مصالحهم».

«سألت على صبرى.. إذا كـانت هناك شروط لقبول المنصب ، فأكـد لى أنى حر وعلى مسئوليتى.. فقلت له بوضوح ـ وبيننا من كبـار المسئولين الأحياء مَنْ يشهد بصحة ما قلته ـ إنى لا أريد أن أعمل فـى صحيفة ليقال إنـها تحت إشراف على صبرى.. ولأواجـه صحيفة أخرى تحـت إشراف زكريا مـحيى الديـن ، ثم هنـاك الأهرام تحت إشراف مـحمد حسـنين

هيكل.. وكنت أذكر ما حدث لى فى انتخابات النقابة ، وحديثى مع حافظ محمود النقيب، وأنا أقول له إن الذى رشحنى عبد الناصر.. فإذا به يقول لى: إن الذى رشحه عبد الناصر.. والذى أبلغه بذلك زكريا محيى الدين».

«كنت لا أريد أن أتورط فى شد وجذب بين تيارات فى السلطة بينها منافسات أو حزازات ، وقد استطاع على صبرى أن يخلصنى من هذه الشكوك ، عندما قال لى: إن موعد إعادة كتابة الميثاق الوطنى قد اقترب ، فنحن الآن فى منتصف عام ١٩٦٦ ، والميثاق ينص على إعادة كتابته عام ١٩٧٠ مع تشكيل اللجنة المركزية التى تضم تحالف قوى الشعب العامل.. وأن الرئيس عبد الناصر يرى أن الوقت قد حان لفتح باب الحوار حول الميثاق ومراجعته».

«ومن هنا كانت الحاجة إلى صحيفة الجمهورية لتكون المنبر الذى يدور فيه الحوار.. الفكرة مهمة.. ولا أستطيع أن أرفض عرضا بأن أتولى صحيفة تكون منبرا لحوار مفتوح بلا قيود».

(٣٢)

ثم يروى فتحى غانم بطريقة عابرة جزئيات مهمة جدا تتعلق بالظاهرة المزعجة التى مثلتها كتابات على صبرى المتشددة فى الجمهورية ، وقد نشرت هذه الكتابات ـ كما نعرف ـ فى عهد فتحى غانم كرئيس لمجلس الإدارة ورئيس للتحرير ، وقد وظفها كثيرون للحديث عن التدهور الفكرى أو الخلقى للثورة فى مواجهة الشعب ، وقد تناولنا آراء كثير من أصحاب المذكرات فى هذه السلسلة من المقالات خاصة فى كتابنا «مذكرات رجال القانون والقضاء» ، كما تدارسنا فى موضع آخر من كتاباتنا حديث مصطفى بهجت بدوى عنها بالتفصيل وما أورده من رواية محمد على بشير له أن على صبرى نفسه لم يكتب هذه المقالات ولم يفكر من نفسه فى نشرها ، وإنما تلقى الأمر بوضع اسمه عليها.. لنقرأ زاوية جديدة فى هذا الموضوع فيما يرويه فتحى غانم ، وفى هذه الرواية نرى فتحى غانم ينسب إلى هيكل رأيا ينسبه إلى زكريا محيى الدين أن هذه المقالات ستؤدى إلى حرب أهلية :

«وأضاف على صبرى قائلا: إنه سوف يبدأ بنفسه ويكتب رأيه فيما يجب أن يكون عليه تشكيل اللجنة المركزية والمبادئ التى يتبناها الميثاق بعد مراجعته عام ١٩٧٠. وشرع

بالفعل فى كتابة باب يومى كان يمليه على حسنى الحديدى ويرسله إلىّ فلما نشرته فى الصفحة الأولى للجمهورية قامت الدنيا ولم تقعد».

«وقال لى هيكل ما هذا الذى يكتبه «على» ، وقال إن زكريا محيى الدين يرى أن هذا الذى يكتبه على صبرى سوف يؤدى إلى حرب أهلية».

❑

ولا يحرمنا فتحى غانم من تلخيص بعض الآراء التى تضمنتها مقالات على صبرى فيقول:

«كان على صبرى يهاجم ما وصفه بـ«القوة المضادة لحركة التطور الثورى».. وحددهم بجميع الأشخاص الذين تناولتهم القوانين الاشتراكية ، والطبقة التى أصابها التطلع الطبقى».

«وأعلن أن هناك حزبا رجعيا قائما بيننا فى مصر يبحث عن مصالحه الذاتية ويستغل صفات التسامح والرحمة التى يتميز بها الشعب المصرى.. وأن بين «القيادات المحرومة» من الفكر الصلب والرؤية الواضحة قبولا للأفكار المسمومة التى يبثها أعداء التطور الاشتراكى وهى قيادات ضعيفة وهى جناح فى الحزب الرجعى».

❑

ويعلق فتحى غانم على آراء على صبرى بقوله:

«ولاشك أن على صبرى فى هجومه قد أزعج قيادات كثيرة ربما كان من بينها القيادات التى يمثلها المشير عبد الحكيم عامر وحاشيته.. ورجال المخابرات ـ الذين تعرضوا لمحاكمات بعد هزيمة ١٩٦٧ ـ وقد أدرك كثيرون أن على صبرى يمثل اتجاها فى السلطة يريد إجراء عملية تغيير شامل فى أجهزة الحكم».

«وكان لابد من مقاومة هذا الخطر الذى يمثله على صبرى وينذر به فى مقالاته اليومية.. إنه يدعو إلى عملية تطهير شاملة بين القيادات التى يتعامل معها عبدالناصر».

وبعد هذا كله يفاجئنا فتحى غانم برواية تناقض الرواية التى أوردها مصطفى بهجت بدوى فى كتابه «حكايات سبتمبر ١٩٤٢» والتى سنتقلها للقارئ بعد قليل ومصدر رواية فتحى غانم هو على صبرى نفسه الذى كان سعيدا بأن الرئيس عبد الناصر انتصر له ولمقالاته:

«وتحدثتُ مع على صبرى فى الأمر ، ونقلتُ له رأى هيكل كما تحدثت معه فى مناسبة

أخرى عن تأثير انفصال سوريا عن الجمهورية العربية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، وتأثير هذا الحادث على المشير عبد الحكيم عامر وحالته النفسية.. ومحاولته للسيطرة على دار التحرير التى انتهت بالقبض على محررين ، وطرد محررين وتعرض الدار إلى الإفلاس».

«وخطر لى أن أسأل على صبرى إذا كان من الممكن أن يكتب المشير عامر مذكراته عن انفصال سوريا ، وقد كان حاكما فى دمشق.. عندما وقعت أحداث الانفصال.. فنظر إلى على صبرى نظرة مَنْ يستريب فى قواى العقلية لأن كلمة واحدة عن سوريا أمام المشير ، أمر لا تحمد عقباه ».

«وجاء يوم عيد ، وكان عبد الناصر قد دعا كل رجاله إلى برج العرب.. ومن هناك اتصل بى على صبرى ليقول لى إن عبد الناصر فتح أمامهم جميعا ـ أنور السادات وحسين الشافعى وزكريا محيى الدين ـ موضوع المقالات التى يكتبها فى الجمهورية».

«وقال لهم إنه لابد من الشكوى أو الاعتراض ، ومن الممكن أن يكتبوا أيضا رأيهم فيما يجب أن يكون عليه الأمر عام ١٩٧٠ ومستقبل مصر ، وقال على صبرى: لن يكتبوا وكل ما يريدونه أن يوقف كتابة مقالاتى ، وكان مبتهجا لأن عبد الناصر ـ فى رأيه ـ قد أحرجهم».

(٣٣)

ونقرأ فى مذكرات مصطفى بهجت بدوى «حكايات سبتمبر ١٩٤٢» قصة من أعجب القصص فى تاريخ بلادنا السياسى، وسوف نعجب ما شاء الله أن نعجب من هذا الذى يورده مصطفى بهجت بدوى وهو متحير تماماً من مغزاه ومعناه ، وهذه هى الرواية الوحيدة التى يظهر فيها على صبرى مغلوباً تماماً على أمره فى شأن هذه المقالات التى كانت تنشر بتوقيعه ، وهى المقالات التى جلبت له الكراهية وألقت على عاتقه بالمسئولية فى الوقيعة بين الحكومة وفئات الشعب المختلفة، وسنرى كما لو أن مصطفى بهجت بدوى يحاول دون جدوى أن يبرئ على صبرى مع أنه فى نظره لا يستحق التبرئة.. وهو يتخيله غير قادر على أن يرفض أن ينفذ ما يؤمر به على الرغم من مكانته الوظيفية والسياسية(!!) الكبيرة فى ذلك الوقت:

«... على أن مشروع الكتابة الجماعية لم يكن ليعمر طويلاً لأنه ضد طبيعة الأشياء

والمبادرات والاجتهادات الفردية ، ولأنه «فوق كل ذى علم عليم» وفوق كل مشرف ومدير سياسة «شبه علنى» مشرف ومدير سياسة «خفى» . وآية ذلك هذه الحكاية الغريبة التى مهدت لها آنفا ، والتى كان ضحيتها «على صبرى» نفسه .. ويؤتى الحذر من مأمنه ».

«ففى أوائل سنة ١٩٦٧ بدأت مقالات يومية تنشر فى الصفحة الأولى بجريدة الجمهورية بقلم «على صبرى» . وليس المهم أنه كان يكتب مقالاً يوميا فى صدر جريدة الجمهورية ، وإنما المهم هو ماذا كان يكتب ..».

«مع كل طلعة نهار كان المقال المذكور يختار طائفة أو مهنة من المهن ليهاجم أصحابها ويشكك فيهم «ويشرشحهم» ! الحلاق . الجزار . البقال . التاجر . المقاول . المهندس . المحامى . الطبيب . الترزى .. إلخ .. إلخ».

«وروى لى المرحوم الزميل الصديق «محمد على بشير» كيف كان بوصفه «بلديات» على صبرى ، وعمل معه لمرحلة من المراحل ، ويحبه ، ويمكنه أن «يجترئ» عليه .. أنه قال له ذات يوم أثناء سيل تلك المقالات « يافندم ! سيادتك ليس لديك شعبية كبيرة . فلماذا تكتسب أيضا عداوة تلك الطوائف ولا تبقى منها ولا تذر ؟!».

«وهنا رمقه على صبرى بنظرات حزينة ، واحتار بماذا يجيبه . ثم نظر وزفر وقال: أقولك إيه؟ أقول لك إن هذه المقالات تأتينى مكتوبة جاهزة ، يطلب منى نشرها بقلمى ؟! أقول لك إنى رجوت أن تنشر بغير توقيع أو فى عمود «رأى الجمهورية» المبنى للمجهول.. فرفضوا طلبى ، وأصروا على أن أنشرها موقعة باسمى ؟!».

«حقيقة ماذا كانوا يقصدون بهذا المسلك ؟».

«هل كانوا يرمون إلى إطلاق «بالونات اختبار» لمعرفة ردود الفعل؟هل كانت هذه المقالات تمهيداً لمزيد من «الاشتراكية العلمية» أو لإلغاء «الرأسمالية الوطنية» التى تحدث عنها الميثاق؟ هل كان الهدف منها هو «حرق» على صبرى شخصياً ؟ طيب .. ولماذا أتوا به ؟ ولماذا يفعلون به هذا رغم إرادته وهو أمين عام الحزب والاتحاد الاشتراكى؟ ولماذا يتحمل «وزرها» ؟ ولماذا لا يقول «لا.. ويفتح الله» ؟! أم أن أحداً كبر أو صغر كان لا يستطيع أن يقول «لا» ؟!».

«هذه حكاية غريبة .. ومحيرة».

«على أن هذه الحكاية «الصغيرة» ـ وإنى أصدق «محمد على بشير» .. وأصدقها ـ لها دلالة «كبيرة» وخطيرة، وتكشف اللثام ـ أو بعضه ـ عن أسلوب الحكم فى مصر مع بالغ الأسف ».

«ولا يخالجنى شك فى أن الذى كان وراء هذا الأمر هـو «الرئيس جمال عبد الناصر» ، شخصياً ـ مع تقديرى لسجله الوطنى ولنضاله ـ فإن أحداً ما سواه لا يملك أن يثنى ذراع أمين عام الاتحاد الاشتراكى وهو يعلم أنه سيرضخ له بوصفه «الزعيم الملهم»..

«ففيم كل هذا .. ولماذا ؟! وما الذى أفادته مصر أو ثورة يوليو من هذا التخبط والكلمة النافذة بغير مناقشة؟!»

«وإذا لم يكن هذا السر وغيره وغيره كثير وكثير مما كان يدور وراء الكواليس فى غيبة الديمقراطية الحقيقية دليلاً على أهمية العمل الوطنى الفعلى فى ظل الحرية السياسية والديمقراطية ، فهل «الميثاق الوطنى» الصادر فى ١٩٦٢ ـ والذى هللنا له جميعاً وأعجبنا برصانته وأملنا فيه خيراً ـ هو دليل العمل الوطنى الأوحد ؟! وهل طبقناه وعملنا به «وبجناحى الديمقراطية : الحرية السياسية والحرية الاجتماعية» أم استخدمناه فى الخطب والسلام ؟!».

«عشرات ومئات من علامات الاستفهام والتعجب انتهت بعد شهور بكارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ التى لا تنسى أبد الدهر ».

«وربما يثور سؤال فرعى حول مقالات على صبرى المذكورة. إذا كنا موقنين بأن الآمر بالنشر على تلك الصورة هو الرئيس جمال عبد الناصر، فمن كان يكتب تلك المقالات ؟».

«يقال فى رواية .. إنه المرحوم راشد البراوى الاقتصادى المعروف . وفى رواية أخرى .. إنه المرحوم حسنى الحديدى الإذاعى المعروف والذى كان مقرباً آنذاك لرئاسة الجمهورية.. والله أعلم ».

وهكذا يصل مصطفى بهجت بدوى فى النهاية إلى أن يقرر حقيقة ما يعتقده وما ينتهى إليه تفكيره فى هذه الجزئية بالذات فيقول :

«ومن هنا تكون ثلاث جهات اشتركت فى هذه المقالات . الأفكار لجمال عبد الناصر . الصياغة للبراوى والحديدى . والتوقيع لعلى صبرى !!».

(٣٤)

ونعود إلى فتحى غانم وهو يستكمل فى كل هذه الحوارات التى يرويها بأمانة إلا أنها تفسر وتؤكد رؤيته ونظريته القائلة بأن استراتيجية الأمن كانت تسبق استراتيجية الثقافة عند عبدالناصر ، ولهذا فإنه يردف بالقول :

«هنا كانت الصورة واضحة أمامى.. عبد الناصر يريد أكثر من رأى ، ويريد حوارا.. لكن مخاوفه على أمن النظام كانت أكبر من ثقته فى ضرورة فتح الباب لحرية الرأى والرأى الآخر».

«كانت استراتيجية الأمن أقوى عنده من استراتيجية الثقافة.. والأمن أولا ثم تأتى الثقافة ، وكان لا يدرى أنه يراهن على فقدان الثقافة.. وأن الأجيال التى عاصرته فى الستينيات بما لها من ثقافة قوية ، إنما نضجت وحصلت على معارفها من مدارس وجامعات وأحزاب تمرست بالفكر الليبرالى».

«كان حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين يخطب فى قاعة الاحتفالات الكبرى قبل الثورة ، وكان لويس عوض فى نفس الوقت يدعو إلى جماعة ثقافية للموسيقى الكلاسيكية ، وكان محمد مندور يطرق آفاقا اشتراكية.. بينما عبد الرحمن بدوى يترجم كتب نيتشه وشنجلر ويكتب رسالته عن الزمان الوجودى».

«لقد نجحت الثورة لأن المثقفين فى مصر قد جعلوا من مجتمعهم بوتقة تنصهر فيها كل الأفكار بلا استثناء.. وكان الفكر العربى والتراث الإسلامى يتألق وهو يحتك بثقافات أجنبية يغالبها ويحاورها ويتصدى لها أحيانا ويتفق معها أحيانا.. وشباب الأربعينيات وسنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية والخمسينيات ، هم الذين بلغوا الذروة الثقافية الأدبية.. بينما المناخ السياسى بعد الثورة والخطوات الرقابية التى اتخذها لم تساعد إلا على نمو أجيال جديدة لم تجد فرصتها لتبادل الرأى.. ولم تتعرض لاختلاف المدارس الفكرية وتنوع الثقافات والسياسات الحزبية من وفد ، وإخوان مسلمين ، ومصر فتاة ، وكتلة ، وسعديين ، وحزب وطنى ، وتنظيمات شيوعية».

❑

«لقد سار الشباب الجديد فى طريق هيئة التحرير.. ثم الاتحاد القومى ، وأخيراً ها هو ذا الاتحاد الاشتراكى وقياداته لا تريد الحوار.. وتعترض على فتح بابه ، وعبدالناصر قلق مشغول بأمن النظام وحساسيات المشير وحاشيته ، ولا يرتاح فى نفس الوقت إلى الحرب الباردة بين القوتين العظميين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، ويخشى أن تشترى هاتان القوتان أصوات المثقفين ، وتمول أحزابا عميلة لها».

ولم يصل عبدالناصر إلى اقتناع كامل بأن المثقف المصرى أقوى من هذه التيارات كلها ، وتصور أن النظام القوى بقيادته يصون الثقافة المصرية والعربية من التأثيرات الدخيلة

والخيانة والعمالة ، ولـم يتصور قط أن قوة الفكر الحر كفيلة باكـتشاف الأدوات الصحيحة لأمن النظام.. سواء فى المجال العسكرى أو الاقتصادى أو السياسى».

ويؤكد فتـحى غانم هذا المعنى الـذكى بما حدث بعد هـذا بالفعل ، سواء علـى مستوى هزيمة يونيو ١٩٦٧ أو ما سبـقها مباشرة من طلـب عبد الناصر من علـى صبرى إيقاف كتابة مقالاته.

ويصرح فتحى غانم بحـقيقة مذهلة وهى أن عبد الناصر أمر بـعدم توزيع الكتاب الذى كان من المقرر أن توزعه الجمهورية متضمنا مقالات على صبرى:

«ولما حدث انـهيار يونـيو ١٩٦٧ ، ثبت أن خـطأ جسيـما قد ارتكـبناه فى حـق ثقافتـنا وقدرتنا على التفكير والنقد والمصارحة».

«ولقد ظهر التردد الشديد لدى عبدالناصر فى الاستمرار فى سياسة فتح باب الحوار من أجل إعادة كتابة الميثاق عندما طلب من على صبرى إيقاف كتابة مقالاته ، وكان مستمرا فى الكتابة عـن المسئولية التاريـخية التى تنتظر تـشكيل اللجنة المـركزية ، والقضايا التـى تثيرها القواعد الشعبية والمسئولية الاجتماعية للجنة المركزية... وكان آخر ما كتبه عن أهمية اللجنة المركزيـة تجاه التطوير الثورى ومراحل الـتحول الاشتراكـى يوم ١٨ مايو ١٩٦٧.. وبيـنما مانشيتات الصحف فـى مصر والعالم ملتهبة بعد طلب عبـد الناصر سحب قوات الطوارئ الدولية من خط الهدنة بين مصر وإسرائيل وإغلاق خليج العقبة».

«واتصل بـى على صبـرى وأبلغنى أنه سيتوقـف عن كتابـة رأيه ، وسألـنى إذا كان فى استطاعـتى أن أجمع مقالاتـه فى كتاب تطبـعه وتنشره دار التـحرير فوافقت ، وأبـلغنى أن المشير عامر تولى الإشراف على الإعلام المصرى.. التليفزيون والإذاعة والصحافة.. وهكذا توقـف الحوار ، وقـامت الحـرب وكانـت الهزيمـة ، وكان مـن أول نتـائجـها قـرار أصدره عبدالناصر بعدم توزيع كتاب على صبرى وكـانت صحيفة الجمهورية قد نشرت إعلانا عن صدوره قريبا».

(٣٥)

والشاهد أن فتـحى غانم قد أحسن صنعـاً حين أورد فى هذا الكتاب بعـض تفصيلات عن جهوده فـى الوقوف بجوار زملائـه من أجل الحفاظ على زمـلائه وصحتهم وكـرامتهم

وعملهم ، وفى هذا فإنه يذكر بالتحديد أسماء موسى صبرى وعبد الرحمن الشرقاوى ويوسف إدريس:

«وانفجر كتّاب كثيرون ، فكانت مواجهتهم بالمنع من الكتابة ، وانتقل يوسف إدريس إلى «الجمهورية» ومعه تعليمات بمنعه من الكتابة ، وكان مريضا فساعدته على السفر إلى روسيا للعلاج ، وأحتفظُ بخطاباته التى أرسلها إلى يعبر فيها عن تصميمه على استرداد عافيته وصحته النفسية ، ويعدنى فيها بالكتابة عند عودته ، أما عبد الرحمن الشرقاوى فقد واجه منع نشر روايته «الفلاح» ومسرحيتى «الحسين ثائرا» و«الحسين شهيدا».. فواجهت المنع بقرار مضاد بنشر الرواية والمسرحيتين ، وتحملت مسئولية عدم إطاعة الأوامر».

«وجاءنى موسى صبرى مفصولا من «أخبار اليوم» تسبقه تعليمات بعدم استقباله ، وكتب موسى فى كتابه عن وثائق ١٥ مايو كيف ذهب إلى محمد حسنين هيكل فقال له: إن انتقاله إلى «الجمهورية» لا يعنى أن الدار سوف ترحب به ، لكنه فوجئ باستقبالى ولا داعى لأن ننقل ما كتبه موسى فى كتابه أو فى افتتاحيات نشرها فيما بعد عند عودته إلى صحيفة «الأخبار» ، كان يعرف أنى تحديت التعليمات من أجل الحفاظ على كرامته».

«ووصلنى خطاب رسمى من محسن [يقصد: عبدالمحسن] أبو النور بصفته أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى يبلغنى فيه بفصل حسين عبدالرازق من عضوية الاتحاد ، وبالتالى فصله من عمله فى صحيفة «الجمهورية».

«وأرسلت خطابا رسميا إلى عبد المحسن أبو النور أبلغه فيه أن فصل حسين عبد الرازق من الاتحاد الاشتراكى لا علاقة له بعمله فى مؤسسة صحفية ليس لديها ما يبرر اتخاذ قرار بفصله».

ويستطرد فتحى غانم من هذه الجزئية إلى الثناء على وزير الإرشاد القومى محمد فائق:

«ولاشك أن رجلا أحتفظ له باحترام كبير وقف إلى جانبى فلم يتدخل فى قراراتى ، رغم أنها خالفت بعض تعليماته ، وهو محمد فائق وزير الإعلام فى ذلك الوقت ، وكان ينقل إلىّ عدم ارتياحه لمجموعة الكتّاب الكبار ، لكنه تعامل معى على أنى المسئول عن تصرفاتى وأتحمل نتائجها».

❑

ومع هذا فإن فتحى غانم حريص بذات القدر على أن يثبت أن الصحافة المصرية كانت قد فقدت ثقة القراء ، وهذا ـ بلاشك ـ اعتراف شجاع وتشخيص دقيق وبخاصة إذا ما

صدر عن واحد من القلائل الذين وصلوا إلى قمة المؤسسات الصحفية ورشحوا أنفسهم أيضا لرئاسة النقابة:

«غير أن الوقوف إلى جانب كتّاب وصحفيين تعترض الرقابة عليهم لم ينقذ سمعة الصحافة التى فقدت ثقة القراء ، ولم تعد مصدر أخبارهم ومعلوماتهم السياسية ، واكتفوا بمتابعة أخبار كرة القدم ومبارياتها ، فكانت انتصارات الأهلى أو الزمالك هى التى ترفع التوزيع أو تخفضه وتعليقات نقاد الرياضة أكثر حرية وحيوية من التعليقات السياسية المملة التى تتناول «النكسة».

(٣٦)

ويعترف فتحى غانم بطريقة عابرة ـ أيضا ـ أنه لم تكن هناك فائدة من أن يستوعب نظام الرئيس عبد الناصر حتى بعد صدور بيان ٣٠ مارس مبدأ حرية الرأى أو المطالبة بإلغاء الرقابة:

«... وجاء موعد انتخابات النقابة ، وتقدم كامل زهيرى لترشيح نفسه نقيبا لأول مرة ، كان علىّ بصفتى وكيلا للنقابة أن أكون رئيسا للجمعية العمومية فى غياب النقيب وفى انتظار انتخابه ، وفى هذا الاجتماع طلب يوسف إدريس الكلمة وتحدث عن ضرورة إلغاء الرقابة على الصحف وتلاه صلاح جاهين».

....

«ورغم كل المحاذير والتعليمات لم أتدخل لتعطيل طلب الكلمة ، واتخذ الحاضرون بالإجماع قرارا بإلغاء الرقابة ، وهو قرار أخطر من بيان يصدر من مجلس إدارة النقابة ، لأنه يمثل مطلب الجمعية العمومية للنقابة ، وفى تلك الليلة فاز كامل زهيرى برئاسة النقابة».

«أما لجنة الدعوة والفكر فى الاتحاد الاشتراكى فقد أصابها الذعر ، وقال رئيسها فى اجتماع مع مجلس النقابة الجديد: إن أجهزة التنصت كانت مبثوثة فى القاعة التى انعقدت فيها الجمعية العمومية، وكانوا يستمعون فى أكثر من جهة لما يحدث فى الاجتماع.. وكأن مطلب إلغاء الرقابة مؤامرة « .... بينما كانت التجربة تبشر بأن السماح بحرية التعبير عن الرأى هى دعوة لانطلاق فى البناء والإبداع وليست دعوة للانفجار والتدمير».

(٣٧)

ويحرص فتحى غانم ـ مع هذا كله ـ على أن يروى ذكرياته الحية عن بدء الصراع على خلافة عبد الناصر وكيف أنه كان واعيا لاندلاع هـذا الصراع منذ مرحلة مبكرة يحددها هو باكتشاف صراع عبد الناصر مع المرض.

وسنبدأ بـأن نبدى التحفظ علـى الخطأ التاريخى فـى الوقائع التى يوردها فـتحى غانم ، ذلك أن زكريا محيى الـدين كان رئيسا للوزراء منذ أول أكتوبر ١٩٦٥ وحـتى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ ، وقد ترك رئاسة الوزارة مـنذ ذلك الحين ولم يعد إليها ، وإن كـان قد عاد واشترك فى وزارة الرئيس جمال عبد الناصر التاسعة الـتى شكلها عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، والتى استمرت حتى ٢٠ مارس ١٩٦٨ حيث شكل عبـد الناصر وزارته العاشرة والأخيرة ، وفى هذه الفترة عمل زكريـا محيى الدين كنائب للرئيس فحسـب دون أن يتولى وزارة الداخلية التى كان هو بمثابة وزيرها التقليدى منذ مطلع الثورة.

وهكذا فإن زكـريا محيى الدين لـم يكن رئيسا للوزارة فـى أثناء محاكمة المـؤامرة التى رأسها حسين الشافعى ، ومن ثم فإن النص الذى سنـنقله عن فتحى غانم يقع فى هذا الخطأ التاريـخى الذى لاشك فى أنـه خطأ. ومع هذا فإن مـغزى الرواية التـى يرويها فتـحى غانم يمكن تمـريره بدون ذكـر منـصب زكريا كرئيـس لمجلس الوزراء ، ويـكفى أنه كـان نائب الرئـيس ، فضـلا عن شخـصيتـه القويـة ومكـانته مـن الثورة وهـو الرجل الـذى تنحـى له عبدالـناصرعقب الـهزيمة مباشـرة. كما يمكن قـراءة الوقائع أيضـا مع حذف قضيـة المؤامرة ووضع أية قـضية أخرى مكـانها ، وفى الحـالين يعبر الـنص عن معنـى حقيقـى وموجود ، ولسنا بحاجة إلى تلمس تصويب الوقائع من أجل أن يظل متماسكاً ، فمن المرجح أن هذه الواقعة قد حدثـت فى الفترة السابقة على خروج زكـريا محيى الدين نهائياً مـن السلطة فى مطلع عام ١٩٦٨ ، وقبيل تشكيل وزارة عبدالناصر الأخيرة فى مارس ١٩٦٨ وصدور بيان ٣٠ مارس فى نهاية ذلك الشهر ، وفيما قبل هذا ومنـذ تشكيل عبدالناصر لوزارته السابعة فى ١٩ يونـيو ١٩٦٧ عقب نكـسة ١٩٦٧ ، كان زكريا محيى الديـن يحتل موقـع الرجل الثانى بعد عبدالناصر نفسه كنائب لـلرئيس ، كما كان أيضا بمثابة أول نواب رئيس الوزراء الذى كان هو الرئيس عبدالناصر نفسه ، وفيما يبدو فإن هذا الوضع كان يمكن زكريا محيى الدين من ممارسة بعض سلطات رئيس الوزراء التى كان متعوداً عليها من قبل.

ولنقرأ ما يرويه فتحى غانم:

«وحدث فى أثناء محاكمة رجال المخابرات فى المحكمة التى كان يرأسها حسين الشافعى ، أن نشر مراسل «الجمهورية» ملخصا لأقوال الشهود جاء فيها ذكر اسم زكريا محيى الدين ـ وكان رئيسا للوزراء ـ وفوجئت بدعوتى لمقابلة رئيس الوزراء فى مكتبه ، وكان هذا أول لقاء لى معه.. قابلنى متجهما يتساءل لماذا ذكرنا اسمه ولم نذكر أسماء آخرين.. لماذا لم نذكر اسم على صبرى ، لماذا التركيز عليه هو شخصيا».

«وارتفع صوته (أى صوت زكريا محيى الدين) يطالبنى بفصل المحرر الذى كتب هذا الكلام ، وقد اعتبرت هذا الطلب تهديدا غير مباشر لى شخصيا ، خاصة أنه قد أضاف أن مصلحة البلد إذا اقتضت فصل مليون موظف فهو مستعد لذلك ، وضرب بيده على صدره وقال: «أنا السلطة» وما أجده فى مصلحة البلد لن أتردد فى تنفيذه. وكنت أعلم أن هذا هو منطق زكريا محيى الدين ، وأنه عندما يكون فى السلطة كرئيس للوزراء يطلب من عبدالناصر أن تكون لديه صلاحيات كاملة».

«وكانت مشكلته مع عبد الناصر هى فى أنه لا يحصل على التفويض الكامل الذى يرى بصدق أنه الوسيلة الحقيقية لإصلاح ماهو فاسد ومعوج فى البلاد».

❑

ها نحن نرى فى السطرين السابقين تشخيصا دقيقا لجوهر مشكلة زكريا محيى الدين مع الرئيس عبدالناصر ، ويأتى هذا التشخيص على لسان كاتب لم ينسب إليه أبدا أنه كان من أنصار زكريا محيى الدين ، ومع هذا فإنه يورد الحقيقة ، وهى نفس الحقيقة التى نراها ترد بالمصادفة على لسان الرئيس السادات فيما يرويه عنه عبدالستار الطويلة فى كتابه الذى تدارسناه فى الباب الثالث من هذا الكتاب ، ولكن الأهم من هذا هو تلك المدارسة الدقيقة التى يجريها فتحى غانم لشخصية زكريا محيى الدين مستعينا بحوار له مع أنور السادات ، وهو يقدم تشخيصا من أهم التشخيصات التى أتمنى أن يقرأها كل الذين لا يزالون يلحون على أهمية أن يقرأوا لزكريا محيى الدين مذكراته :

«وخرجت من مكتب رئيس الوزراء دون أن أعد بفصل المحرر ، واكتفيت بأن أحاول تهدئة خواطر زكريا محيى الدين بمراجعة ما ننشره عنه ، حتى لا يشعر بأن «الجمهورية» تتحيز لاسم من بين أسماء قادة الثورة ، ولقد رفضت هذا التحيز كما سبق أن أوضحت منذ اللحظة الأولى التى عرض فيها على صبرى أن أتولى رئاسة تحرير «الجمهورية» ، إذ قلت له: إنى لا أقبل أن تكون الصحيفة لسان حال على صبرى أو زكريا محيى الدين ، وأنه قبل كلامى باسما ، وقال لى فيما بعد أمين هويدى: أنت الوحيد فى مصر الذى كان يستطيع أن يقول هذا الكلام لعلى صبرى فى ذلك الوقت».

«ولم يمض يوم على مقابلتى لزكريا محيى الدين حتى اتصل بى السادات وطلب حضورى إلى بيته ، وبدأ جلسة طويلة امتدت لساعات بسؤالى: ماذا فعلت مع زكريا محيى الدين؟ ولم أسأله كيف عرف بالمقابلة ، وكان لابد أن أروى له بالتفصيل كل ما حدث ، وأنصت باهتمام ، ثم قال بصراحة تامة: إن «زكريا» يكرر منذ فترة هذا الأسلوب! وشرح لى الموقف على النحو التالى:

«إن زكريا محيى الدين يعمل على دعم وجوده كصاحب سلطة مطلقة ، ويبث هذا الشعور فى مجالات مختلفة وحديثه الذى يردد فيه «أنا السلطة» تكرر مع عصام الدين حسونة وزيرالعدل ، ومع أكثر من عضو بمجلس الأمة رووا ما حدث لهم مع أنور السادات ، فالمسألة أكبر من أن تكون مجرد احتجاج على ذكر اسمه فى قضية المخابرات».

«كان السادات يرى الأمور من وجهة نظره بحذر وتأهب لمواجهة أخطار قادمة من جانب زكريا محيى الدين ، وعندما خرجت من بيته كنت واثقا أن صراع السلطة الذى يجرى فى الكواليس أخطر بكثير مما قد يخطر ببال أحد ، وتأكدت ظنونى بعد أيام.. فقد اتصل بى مسئول من الرئاسة وقال لى: إن الأمر فيما يتعلق بالسيد زكريا محيى الدين أصبح منتهيا لأنه سوف يترك منصبه كرئيس للوزراء بعد وقت قصير».

«وهكذا عرفت بأن زكريا محيى الدين خارج من الوزارة قبل حوالى أسبوعين من إعلان استقالته ، وعرفت فى نفس الوقت أن اهتماما كبيرا كان موجها إلى تحركات زكريا محيى الدين ، وخوفا ـ لا أدرى أسبابه الحقيقية ـ من أن يكسب زكريا محيى الدين مواقع تعترف بسلطته سواء فى الإعلام أو الصحافة أو فى مواقع أخرى ، فتمهد له الطريق ليتقدم فى الوقت المناسب لخلافة عبد الناصر المريض».

على هذا النحو الدقيق يقدم فتحى غانم صورة بديعة لإحدى زوايا الصراع على خلافة عبدالناصر كما رآها هو بنفسه فى السنوات الأخيرة من حياة عبدالناصر.

(٣٨)

ويحظى أداء الرئيس السادات ببحث وتمحيص فتحى غانم فى هذه المذكرات ، وهو يؤكد على اكتشافه المبكر لعدة سمات وملامح فى شخصية السادات ، فهو أولا ينبه إلى أن السادات كان يعقد قبل توليه الرئاسة جلسات باسم «الباب المفتوح» تدعو المواطنين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية تامة.

ثم يردف بأن السادات كان ذكيا فى إعداده الصورة التى يراه بها الناس منذ مرحلة مبكرة ، وهذه على سبيل المثال صورة تؤكد هذا المعنى:

«وعندما ذهب وفد نقابة الصحفيين إلى قصر الطاهرة ، تقدم أحد رجال حاشية السادات وطلب من كامل زهيرى النقيب ، وطلب منى أن نجلس بجوار السادات عندما يدخل القاعة على نفس الأريكة المعدة ليجلس عليها».

....

ويجدر بنا أن نشير إلى أن مذكرات عبدالستار الطويلة تحفل بكثير من الملاحظات الدقيقة التى تتعلق بهذه الجزئية وأمثالها ، وبما يجعلنا نفكر فى مدى روعة المادة التى كان الروائى العظيم فتحى غانم قادرا على أن يقدمها لنا لو أنه درس بتوسع شخصية السادات وعلاقته بالسلطة وبالصحافة فى عمل كبير يتيح لنا من خلاله تصوره الكامل لشخصية السادات.

❑

ويعترف فتحى غانم أن أعضاء التنظيم الطليعى شعروا بأن السادات رجل ديمقراطى:

«وشعر أعضاء التنظيم أن السادات رجل ديمقراطى ، وتفتحت شهية كثيرين للعمل السياسى من خلال الاتحاد الاشتراكى الذى بدا فى أيامه الأولى وكأنه يسيطر على الشارع وله كلمته النافذة فى تولى السادات الحكم».

«كان قد أعد مسبقا الصورة التى يراه بها الناس ، سواء فى مشاهد التليفزيون الإخبارية أو فى صور الصحف والمجلات ، كان حريصا على أن يراه الناس والحشود تحيط به ولا يجلس وحده ، بل يجلس من حوله على يمينه ويساره أبناء الشعب الذين جاءوا يؤيدونه ويبايعونه».

(٣٩)

وقبل هذا بثمانى صفحات يشير فتحى غانم إلى أنه استشعر مبكرا رغبة السادات فى السلطة ، ويروى فيقول :

«وحدث أن حصل على صبرى على أكبر نسبة من الأصوات ، وكان هذا يؤهله لأن يرأس اللجنة السياسية ، وفوجئت بالسادات يتصل بى ويطلب أن تقف الصحافة إلى

جانبه ، وكان يشكو من أن الأهرام والأخبار تتعمدان إهمال أخباره ، وسبق أن سافر إلى إيران فلم تهتم الصحف برحلته ، لولا أنى كلفت إبراهيم نوار رئيس التحرير التنفيذى للجمهورية بأن يصحبه فى رحلته ، وعاد إبراهيم وكتب تحقيقات صحفية تحدث فيها عن براعة السادات فى اللغة الفارسية والأشعار الفارسية التى يرددها ، وحكى عن جلساته مع السادات فى أثناء سفره وضيقه بإهمال الصحافة لأخباره ».

يبدو لى ـ والله أعلم ـ أن فتحى غانم يشير إلى ما حدث فى زيارة الرئيس السادات للمغرب كنائب عن الرئيس عبدالناصر فى حضور مؤتمر القمة الإسلامى حيث دار نقاش بينه وبين شاه إيران ، وقد طعم السادات حديثه فى هذا النقاش بأبيات من الشعر الفارسى:

❑

«وها هو ذا السادات يطلب من جديد المعاونة ، وذهب إليه إبراهيم نوار فطلب منه السادات أن تهتم الجمهورية باجتماع اللجنة السياسية ، وقال إنه يريد أن نستعد بمصور لأنه سوف يبكر فى الحضور إلى قاعة الاجتماع ويجلس فى مقعد الرئيس ، وعندما يأتى الآخرون ـ ومن بينهم على صبرى ـ سيضطرون إلى انتخاب رئيس للجلسة وبالتالى ستكون رياسته للجنة السياسية محسومة بالأمر الواقع».

والحاصل أن فتحى غانم يبلور رؤيته فى وضوح شديد ويقول :

«وكان واضحا لى أن السادات يريد السلطة ، ويستعد لها ، ويرى أنه أكثر رجال الثورة أحقية بخلافة عبدالناصر ، وكنت أعجب للذين يتهمون السادات بعدم الفهم ، أو بالتهريج فى جلسات المشير عبدالحكيم عامر ولا يرون فيه ذلك الجانب الشديد الصرامة والدهاء فى الإعداد للسلطة ، وحرصه على متابعة النشر عنه ، وبعض كبارالمسئولين كان يقول عنه بالحرف الواحد: «إن الذى يشغله هو طبق الملوخية الذى سوف يأكله عندما يعود إلى بيته» ، ويفسر وجوده فى منصب «نائب الرئيس» بأنه شخص ضعيف لا حول له ولا قوة ، لذلك اختاره عبد الناصر نائبا له ليطمئن إليه ، لكن الحقيقة أن السادات كان بالمرصاد لأية بادرة من أحد قيادات الثورة يستريب فى أنها تقوم بمناورة من أجل وراثة الخلافة».

(٤٠)

كما يشير فتحى غانم إلى نجاح السادات فى حسم معركة احتكار هيكل للرأى والمقال السياسى منذ مرحلة مبكرة من رئاسته ، وهو يروى فى هذا الصدد تجربة الجمهورية فى التصدى لهيكل ، ويصف هذا بأنه كان أول امتحان لحرية الصحافة فى عهد السادات :

«... وكان أول ما يشغل الكثيرين من أعضاء التنظيم هو احتكار الأهرام ومحمد حسنين هيكل للرأى والمقال السياسى فضلا عن انفراده بأخبار عبد الناصر ، لذلك كان أول امتحان لحرية الصحافة ، هو فى معارضة موقف هيكل المعلن فى الأهرام ، عن ضرورة تحييد أمريكا فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، والمخاوف التى يثيرها حول نشوب حرب نحاول فيها عبور قناة السويس التى كانت من وجهة نظره التى شرحها فى مقالاته بالأهرام ، مانعا مائيا من شبه المستحيل عبوره».

«وتصدت لهيكل ولأفكاره والموضوعات المطروحة فى الأهرام ، مجموعة كبيرة من رجال التنظيم الطليعى طلبوا منى نشر مقالاتهم فى الجمهورية.. وكان فى مقدمتهم الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة ، والدكتور فوزى منصور ، والدكتور إبراهيم سعد الدين ، وعبد الهادى ناصف ، وصبرى مبدى».

«وأحدثت مقالاتهم رواجا سياسيا ورواجا فى توزيع «الجمهورية» ، وظهرت على السطح التيارات المتباينة فى التنظيم الطليعى ، ولم يتدخل رقيب يفرض موقفا محددا ، أو يطلب منع نشر مقال».

«وبدا للقراء أن الهجوم على محمد حسنين هيكل كاتب عبد الناصر الأول أمر مثير للدهشة ، وله دلالاته على أن مناخا جديدا يسود البلاد ، وكان أعضاء التنظيم يفسرون هذا المناخ بأن عبد الناصر الزعيم قد مات ، وأصبح من المنطقى أن يتولى التنظيم التوجيه السياسى من خلال قنوات الاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية ، وقد انتهى العهد الذى كانت فيه الجماهير تعتمد على الزعيم ، وتنتظر منه أن يقدم لها القرار ويوجهها إلى الأهداف ، الآن لا يوجد هذا الزعيم ، وعلى التنظيم السياسى أن يتولى بنفسه المهام المطلوبة للحكم ، وكان الحديث عن السادات ينتهى إلى أنه لن يتدخل ، لأن مؤسسة الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى أقوى منه ، وهى التى جاءت به إلى الحكم».

«وكانت عيون كثيرة ترصد الموقف السياسى من خلال ما يحدث فى الصحافة ، ومقالات «الجمهورية» بالذات التى هاجمت آراء هيكل السياسية».

❑

والحاصل بعد هذا كله أن فتحى غانم يذكر بكل وضوح وثقة أن صدى المعركة بين جريدة «الجمهورية» من ناحية ، وبين هيكل من ناحية أخرى لم يقف عند حدود المصريين ، وإنما كان البريطانيون الرسميون معنيين بهذه المعركة ودلالاتها ، وهو يروى واقعة تجيد تصوير هذا الموقف فيقول :

«وأذكر أن السفير البريطاني دعاني إلى غداء في السفارة مع وفد من أعضاء مجلس العموم في زيارة للقاهرة.. وفي أثناء الغداء انهالت عليّ الأسئلة حول ما تعنيه المقالات التي تهاجم هيكل ، وهل نستطيع أن نحارب إسرائيل؟ كان واضحا أنهم مشغولون بتقييم الموقف ، وكان صديقي ديزموند ستيوارت الكاتب والروائي يسألني نفس السؤال: هل يحارب السادات أم أنه لن يحارب؟ وكان يقول : إن الشائع بين المصريين الذين يقابلهم أن السادات لن يخوض الحرب. ثم يسألني عن رأيي وقد عرفته شخصيا ، فأقول له: إني لا أتصور أن السادات ضعيف كما يتوهم كثيرون ، وها هو السؤال يتردد بإلحاح من أعضاء مجلس العموم».

....

«وتشجعت أمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي ، فتحركت لتمارس دورها ، فكان اجتماع لرؤساء مجالس إدارات الصحف دعا إليه ضياء الدين داود ، ووصلت متأخرا فوجدت هيكل يجلس بالقرب من الباب عند طرف المائدة الطويلة التي يجلس في طرفها الآخر ضياء الدين داود ، وجلست بجوار هيكل ، وهمس وملامح وجهه تفيض بالسخرية: هل صحيح أن ميزانية الإعلانات تصل إلى خمسة وعشرين مليون جنيه؟ ما هو الرقم عندك في الإعلانات المصرية ؟ قلت له: «مليون ونصف المليون» ، فقال بضيق: إنهم يرددون كلاما غير صحيح ، ويذكرون أرقاما لا صلة لها بالواقع».

«وفي اجتماع آخر قال لي وهو خارج كلمات قاسية عن ذلك الذي يحدث في هذه الاجتماعات ، كان واضحا أنه يعترض على ما يقال ، ويرى أنه كلام لا صلة له بالصحافة أو الإعلام أو السياسة ، ونقل لي الإحساس بأن الصراع قائم ويوشك أن يكشر عن أنيابه ، لكنه لم يصل بعد إلى المكاشفة التي تجعل هيكل يقاطع هذه الاجتماعات ، وكان حضوره ومشاركته في اجتماعات الاتحاد الاشتراكي تعني أن الظروف قد تغيرت ، فلم تعد القرارات تصدر من الرئاسة ويعرف بها هيكل قبل غيره ، بل أصبحت هناك مناقشات في اجتماعات الاتحاد الاشتراكي ، والسادات لا يتدخل ليفرض رأيا».

(٤١)

والشاهد أن فتحي غانم يحرص على أن يظهر نفسه في صورة البريء الذي لم يكن يدرك تطورات الصراع بين السادات ومجموعة ١٥ مايو ، ومع هذا فإنه يلقى بطريقة عابرة

وفى هدوء ببعض الأضواء على محاولات أطراف متعددة جره هو نفسه إلى هذا الصراع ، وحرصه فى المقابل على البقاء على الحياد كأنه كان يخشى الانضمام إلى هذا أو هؤلاء ، ولعل أكثر الفقرات صراحة فى تعبيره عن هذه الروح هو ما يرويه عن محاولة صديقه موسى صبرى ضمه إلى صف السادات حيث يقول:

«وفى نهاية أبريل ١٩٧١ تقرر أن يسافر وفد من الاتحاد الاشتراكى إلى الاتحاد السوفيتى ليجرى لقاءات سياسية فى موسكو ، وكنت عضوا فى الوفد ، وجاءنى موسى صبرى يزورنى ، وكان السادات قد أعاده إلى «أخبار اليوم» ، وسألنى إذا كنت مسافرا إلى موسكو ، فأجبت نعم ، فقال لى بصوت عاطفى: أرجوك.. قبل أن تسافر اطلب مقابلة السادات».

«سألته: لماذا ؟!».

«قال: الرجل وحده.. يحتاج إلى أن تكون معه».

«كانت دعوة لأن أنحاز إلى معركة لا أرى أبعادها ، ولاصلة لها بمبادئ عبد الناصر ، وقد تورطنى فى صراعات بين أشخاص ، وليس بين مبادئ ، وكان التورط مع الشخص قد انتهى فى يقينى بموت الزعيم ، ولا معنى لأن تتحول تجارب الثورة إلى تجارب ولاء للأشخاص ، وهكذا لم أذهب إلى السادات».

❑

وقبل هذا بحوالى عشر صفحات يروى فتحى غانم أن شعراوى جمعة كان قد أشار إليه قبل وفاة عبد الناصر بما يعنى أن هناك تنظيما آخر داخل التنظيم الطليعى الذى هو نفسه داخل الاتحاد الاشتراكى:

«وحدث أن قابلت شعراوى جمعة فإذا به يقول لى: لقد قررنا أن نعتبرك واحدا منا ، ولم أفهم ما الذى يقصده ، فإذا كان الأمر خاصا بعضويتى فى التنظيم الطليعى فهذا قديم ، فما هو الجديد لأصبح واحدا منهم ، ثم جاء مساء يوم من خريف عام ١٩٧٠ وجاء النبأ الصاعق أن مات عبد الناصر».

❑

ويحرص فتحى غانم بدهاء شديد ـ أيضا ـ على ألا يشير إلى أن صراع ١٥ مايو لم يكن واضح الملامح ، وأنى لهذا الصراع أن يكون واضح الملامح بينما سامى شرف هو الذى أبلغه تعليمات السادات بوقف نشر مقالات أعضاء التنظيم ، وبوقف أى مقال لعلى

صبرى ، كما أن ضياء الدين داود نفسه كان يحذر رؤساء التحرير من الجرسونات الذين كانوا ـ على حد تعبيره ـ مخابرات ، وكل هذا قد يكون مقبولا فى النهاية من فتحى غانم ، لولا أنه هو نفسه حدثنا فيما نقلناه عنه فى الفقرة السابقة مباشرة أن موسى صبرى طلب إليه صراحة أن يكون فى معسكر السادات.

وربما يمكن الاستشهاد بفقرة فتحى غانم على معنى بديع وهو أن كل مَنْ كان من المفترض أنه مع رئيس الجمهورية لم يكن فى الحقيقة معه ، فهذا هو وزير شئون رئاسة الجمهورية يبلغ تعليمات الرئيس المضادة لعلى صبرى بينما هو فى مجموعة على صبرى ، فى المقابل فهذا هو عضو اللجنة التنفيذية العليا أمين الدعوة والفكر يتشكك حتى فى الجرسونات على أنهم من المخابرات بينما كانت قيادة المخابرات محسوبة على الجماعة الذى هو منها:

«... قبل سفرى بيوم اتصل بى سامى شرف وقال لى: إن السادات يطلب منى إيقاف نشر مقالات أعضاء التنظيم ، ومقالات لبيب شقير وعبد الهادى ناصف وصبرى مبدى ، ولا أنشر شيئا يكتبه على صبرى».

«فجأة وبلا مقدمات ظهرت الرقابة صارمة حاسمة ، مع تحذيرات لا لبس فيها من سامى شرف ألا أخبر أحدا بأن الرئيس طلب منع النشر ، سألته: كيف وأنا مسافر؟ وهكذا بلغ ممدوح رضا مدير تحرير العدد الأسبوعى «للجمهورية» ، وسافرت مع وفد يضم الكتّاب المغضوب عليهم من السادات».

«وفى ليلة السفر اجتمعنا فى فندق بالقاهرة ، لنبحث تفاصيل السفر فى الصباح ، وكان ضياء الدين داود يتحدث عندما تقدم الجرسون يحمل صينية القهوة ، فتوقف عن الكلام ، وما كاد الرجل يبتعد حتى همس:

«كل هؤلاء من المخابرات.. وكل كلمة تقال أمامهم ينقلونها».

«وانتقلنا إلى مائدة عشاء ، وجلس إلى جوارى مستشار صحفى بالسفارة السوفيتية.. وسألنى هامسا:

«ما هو موقف على صبرى؟!».

«قلت له فى دهشة: ماذا تعنى؟!

«فلزم الصمت ولم يكمل».

وهذا موقف آخر لـم يحرص صاحب المذكرات علـى أن ينهى إلينا أنه لـم يدركه ولم يعرف به إلا بعد أن انتهت أحداث ١٥ مايو:

«وكان لابد أن تمضى أيام بعد يوم ١٥ مايو «ثورة التصحيح» لأرى صورة انعدام الثقة والحيرة والبلبلة داخل التنظيم ، كما قرأتها فى نص تسجيل لمكالمة تليفونية نشرها «الأهرام» بعد إلقاء القبض على ما يسمى بمراكز القوى. وكانت المكالمة بين على صبرى ومحمد فائق وزير الإعلام ، وكان الأول يشكو من تجاهل الصحافة لقضية الوحدة مع ليبيا والورطة التى يريد السادات أن يدفع مصر إليها ، وقال محمد فائق ـ كما نشر «الأهرام» ـ إنه سوف يتصل بى لأكتب فى الموضوع ، فرد على صبرى: إنى آخر مَنْ يعلم بما يحدث».

«وعجبت لهذا الأسلوب فى التعامل مع الكتابة والكتّاب ، فالقضية بهذا المفهوم ليست فى الأفكار ولا فى المناقشة والحوار ، بل فى أن تعتمد على الكاتب الذى «يعلم» بالعلاقات الشخصية ، ومَنْ ضد مَنْ ، ومَنْ مع مَنْ».

□

ومع هذا فإن فتحى غانم حريص على أن يعلن لنا أنه كان يتوقع انتصار السادات فى هذه المعركة الصغيرة ، وأنه فى حقيقة الأمر كان أول مَنْ يعلم لا آخر مَنْ يعلم كما وصفه على صبرى لمحمد فائق.

أيريد فتحى غانم أن يقول إن نزاهته هى التى جعلته لا يركب المركب الفائز مع أنه كان يتوقع للمركب الذى لم يركبه الفوز:

«وكان الراجح لدى السوفييت ولدى أى إنسان يرقب الموقف ، أن السادات سوف يكسب هذه المعركة الصغيرة ، أو التى وصفها هيكل فيما بعد قائلا: إن السادات كان يستطيع أن «يهشهم بعصاه الصغيرة» ، أو كما كنت أقول لنفسى وأنا أقرأ ما قاله على صبرى إنى آخر من يعلم.. إنى فى حقيقة الأمر كنت أول من يعلم ، وكنت أراه بوضوح صراعا على مناصب ونفوذ ، ولا أرى فيه صراعا حقيقيا تقتنع به الجماهير وتؤيده».

□

ومع هذا فإن فتحى غانم بعد كل هذه الحيرة والبلبلة وبعد الثقة الجزئية فى فوز السادات يعترف بأن فى أحداث ١٥ مايو ما لايزال يحيره وهو موقف أمين هويدى ومحمد فائق:

«وكان الذى يدهشنى حقا أن رجالا أحترمهم وأثق فى قدراتهم وكفاءتهم ، مثل أمين هويدى ومحمد فائق جرفتهم الأحداث ، ولم تتح لى فرصة - حتى الآن - أن أعرف ما كان فى أعماقهم ، وإن شعرت أن طباعهم أقرب إلى طباعى فى العزوف عن المظاهر واستمالة الجماهير بالوسائل الديماجوجية ، وعلى أية حال انقطعت الصلة بينهم وبين الجماهير ولم تتأثر بعزلهم ، أما غيرهم ممن حاولوا الأساليب الديماجوجية فقد اكتسحهم السادات بسهولة ويسر ، فقد كان أبرع منهم».

(٤٢)

وتحظى العلاقات المصرية - السوفيتية بجانب مهم جدا وروايات مهمة جدا فى هذا الكتاب ، وذلك على الرغم من أن هذا الكتاب كما يشير عنوانه متعلق بالسياسة الداخلية والصراع بين أجنحة الدولة والشعب.

وقد كان فتحى غانم موفقا حين روى تفاصيل التطور فى العلاقات المصرية - السوفيتية بالمواكبة لصراع مجموعة على صبرى مع السادات ، ويأتى تحليل فتحى غانم لهذه التطورات فى موضعين غير متباعدين من هذه المذكرات ، الموضع الأول حين يتحدث عن زيارة وفد صحفى (ضمه هو شخصيا) للاتحاد السوفيتى فى النصف الأول من مايو ١٩٧١ ، والمفاجأة التى تلقاها أعضاء الوفد حين صرح لهم أحد كبار المسئولين بأن الاتحاد السوفيتى سيوقف مد مصر بالسلاح:

وزادت المجاملات فى رحلات إلى طشقند وجورجيا ، ومآدب وزيارة للأكاديمية العسكرية«فرونز» وأحاديث عادية إلى أن حان موعد السفر إلى القاهرة».

«وجاء مراد غالب يقول إننا مدعوون إلى لقاء أحد أعضاء المكتب السياسى فى الحزب الشيوعى السوفيتى اسمه «ايلونوفسكى» يتحدث ببطء عن كفاح الشعب السوفيتى والعشرين مليونا الذين ماتوا فى الحرب العالمية الثانية ، والكفاح المتواصل عاما بعد عام ، وإرادة الصمود وعدم التخاذل رغم المصاعب ، ورغم القحط الذى استمر سنوات فى محصول القمح ، ومع ذلك لم يتردد الشعب السوفيتى فى إرسال شحنات القمح التى كان فى أشد الحاجة إليها تلبية لطلب عبد الناصر».

«ومضى الرجل بنفس الصوت الهادئ ودون تغيير فى إيقاع كلماته يقول لنا ببساطة: «إن الاتحاد السوفيتى لن يستطيع أن يقدم لمصر السلاح ، ولن يستطيع أن يواصل إرسال القمح إلى مصر ، وأن علينا أن نعتمد على أنفسنا ، أن نكافح وأن نصمد ، ثم نبحث الأمر مع الولايات المتحدة!!».

«كانت الكلمات أشد برودة من العاصفة الثلجية القادمة من سيبيريا ، كل شىء يتغير وكل شىء لم يتضح بعد».

(٤٣)

هكذا يصرح فتحى غانم بما لم يصرح به غيره من أن الاتحاد السوفيتى كان قد بدأ يبدى رغبته فى التخلص من مصر حتى من قبل حدوث حركة ١٥ مايو!! وقد كان هذا فى موسكو وقبل أن يعود الوفد الذى ضم فتحى غانم ضمن مَنْ ضم . وبعد أن عاد الوفد استمع فتحى غانم إلى هذا التعليق الذكى الحصيف من الدبلوماسى المصرى الكبير الدكتور محمد حسن الزيات:

«وفى صباح اليوم التالى ذهبت إلى مبنى التليفزيون لأزور محمد فائق ، وقابلت فى مكتبه منير حافظ ، الذى أصبح وكيلا للوزارة ، والدكتورحسن الزيات وكان مندوبا لمصر فى الأمم المتحدة ، قال لى إنه سيسافر غدا إلى نيويورك».

«وسألنى: ماذا فعلتم فى موسكو؟ وما كاد يسمع أن الاتحاد السوفيتى لن يمدنا بالسلاح والقمح حتى قال بلهجة حاسمة لا تخلو من أسى وهو واقف معى وسط الحجرة:

«لو صح هذا فالبلد سوف يحكمها المشايخ!!».

«وأسجل هذه الكلمة على مسئوليتى ، ولها دلالتها ، وإن كنت لا أعرف مدى علمه بخطة السادات التى طبقها بعد ذلك عندما استخدم الدين فى السياسة لضرب كل ما له علاقة بما وصفه بمراكز القوى أول الأمر ، ثم بكل ما له صلة بنظام الحكم فى عهد عبدالناصر ، لكنه فى بداية الأمر أطلق سحابة من الديمقراطية لتغطية ما وصفه الزيات بحكم المشايخ ، عندما تحالف مع جماعات من الشيوعيين ، واختار منهم وزراء وأعضاء فى اللجنة المركزية».

(٤٤)

ويلخص فتحى غـانم موقف السادات من الصحافة ، أو بالأحرى «يكـلفته» فى فقرات سريعة لا تتمتع بنفس العمق الذى حظى به عبد الناصر.

لنقرأ مثـلا واقعة خروجه من منصبه كـرئيس لمجلس إدارة دار التحرير ورئيس لتحرير الجمهورية حيث يقول:

«واستدعانى وزير الإعلام الجديد الدكتور عبد القادر حاتم ، وقال لى بلهجة رقيقة: إنه يأسف للظـروف السياسية التى تقتـضى أن أترك رئاسة مجلس إدارة «الجمـهورية» ورئاسة تحريرها ، وجاء الصديق مصطفى بهجت بدوى يزورنى فى نفس اليوم فى بيتى ، وقال: إن كل شيء سيكون على ما يرام وإنى أستطيع أن أكـتب.. وأرسلت مقالا إلى الصحيفة التى كنت رئيـسا لتحريرهـا منذ أيام ، وبعد يوم جـاءنى فى الليل بـعض العمال ومعـهم بروفة المقال ومازلت أحتفظ بها وقالوا لى:

«عرفنا أنـهم أخبروك أن العمال رفضـوا جمع المقال ، وهذا كذب ، هـا هو ذا المقال تم جمعه وتصحيحه ، لكنهم يمنعون النشر ولا يريدون الاعتراف بذلك».

«ابتسمت ، كنت أعلم أن هذه هى الرقابة على طريقة السادات».

❑

ولنقرأ أيضا ما يـرويه عن موقف السادات من روزاليوسف بعد الانتـفاضة التى حدثت فى يناير ١٩٧٧:

«وجاء امـتحان روزاليـوسف أمام السـادات مع القـوانين الاقتصـادية فى ينـاير ١٩٧٧ والانتفاضة الشعبيـة التى وصفها السادات بأنها انتفاضة الحرامـية ، وكانت روزاليوسف قد أعدت تغطية كاملـة للأحداث ، أشرف على كتابتها صلاح حافظ ، وكـنت معه فى مكتب عبدالرحمن الشرقاوى عندما دق جرس التليفون فرفع السماعة وتكلم بلهجة فيها اهتمام ، فلما وضع السماعة التفت إلينا ـ صلاح وأنا ـ وقال:

«هذا نـائب الـرئيـس «حسـنى مـبارك» يـقول: إن الـرئيـس يريـد عدم إثـارة موضـوع الانتفاضة».

«قال صلاح: كتبنا أن الحكومة أشعلت حريق الأسعار فأطفأه السادات».

«وفكرنا لحظة.. واستقر رأينا على أن ما كتبته روزاليوسف ليس فيه ما يثير أو يدعو إلى فتنة».

«لكن السادات غضب ولم يقبل ما كتبناه وما ترجمناه عن مراسلى صحف أجنبية تابعوا الأحداث، وطلب عبد الرحمن الشرقاوى الذى ذهب للقائه فى القناطر».

«يقول عبد الرحمن: إن السادات استقبله جالسا تحت شجرة وفى يده عصا، وقال لى السادات:

«الشيوعيون ضحكوا عليك».

«وطلب منه السادات أن يختار منصبا آخر، فاختار المجلس الأعلى للفنون والآداب وتقرر عزلنا «صلاح وأنا من رئاسة تحرير روزاليوسف، وجاء مرسى الشافعى رئيسا للتحرير، وبعد أسابيع أعلن مرسى فى اجتماع عام بالمجلة أن الرئيس السادات مرتاح لموقف روزاليوسف، ويقول إنه لم يعد يقرأها! فكان هذا أغرب ما سمعته فى تقييم صحيفة بأنها أصبحت جيدة لأنها لا تستحق القراءة».

ويعلق فتحى غانم على هذه المواقف باتهام السادات أنه كان يطبق نفس استراتيجية عبدالناصر لكن بطريقته الخاصة:

«كان السادات يطبق بطريقته الخاصة نفس القاعدة التى بدأت بها الثورة، وهى أن الأسبقية لاستراتيجية الأمن، ومن أجل الأمن يجوز إغلاق الصحف أو خنق أصواتها ويجوز تقييد حرية الرأى، كل الوسائل ـ مشروعة أو غير مشروعة ـ تجوز من أجل أمن النظام».

❑

بل إن فتحى غانم يروى أن منصور حسن وهو وزير الإعلام فى نهاية عهد السادات كان واعيا لما يطلب منه النظام، ولم يكن على استعداد أن يكرر الوقوع فى كمين وقع فيه وزير الإعلام الأسبق جمال العطيفى من قبل:

«... وجاء فى آخر عهد السادات منصور حسن وزيرا للإعلام، وعندما قابلته شعرت باحترام كبير نحوه، وحدث أن زار روزاليوسف لأمر ما، فدارت مناقشة حول الرقابة وحرية الرأى.. وذكرته بالندوات التى كان يجريها جمال العطيفى فى التليفزيون ولماذا لا تتكرر».

«فقال بصراحة: لن أتورط فى هذا الكمين».

«وقال: إن اليساريين كانوا يتلعون أصحاب الرأى الآخر فى المناقشة، وعندما يجد أن

الحوار متكافئ ووجهات النظر معروضة بندية ، سوف يختلف الأمر ويقبل إذاعة مثل هذه الندوات».

«لكن منصور حسن واجه أزمة حادة عندما قرر السادات إخراج عشرات الصحفيين من أعمالهم الصحفية وشرع فى اعتقال من يشاء من جميع الاتجاهات يمينا أو يسارا ، وذهب إلى منصور حسن من يطلب استثناء بعض الصحفيين من قرارات العزل أو الإبعاد ، فقال:

«لا أطلب الاستثناء.. لأن هذا المطلب يعنى أنى موافق على عزل الآخرين».

«وترك منصور حسن منصبه معلنا لمن يريد أن يفهم أن استراتيجية الأمن ـ فوق حرية الرأى واحترام الرأى الآخر ـ لم تعد قادرة على أداء وظيفتها ، لم تعد قادرة على تحقيق الأمن ، وبعد شهر كان حادث المنصة واغتيال السادات».

مذكرات الصحفيين

في خدمة السلطة

5

أنا وثوار يوليو

مذكرات:

حلمي سلام

دار الخيّال

(١)

ولد حلمى سلام عام عشرين (١٩٢٠) فى الإسكندرية ، وفيها تلقى تعليمه الابتدائى والثانوى. عمل موظفاً بوزارة الزراعة ثم بوزارة الحربية ، واتجه إلى العمل فى الصحافة عام (١٩٤٤) حيث عمل محرراً فى دار الهلال ولمع اسمه فى المصور ، وعين مديراً لتحرير المصور (١٩٥١) ، وفاز أكثر من مرة بجائزة فاروق الأول للصحافة (١٩٤٩ ، ١٩٥٠).

بعد الثورة تولى رئاسة تحرير المصور ورئاسة تحرير مجلة التحرير ورئاسة تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون على نحو ما سنقرأ فى مذكراته . عين رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير الجمهورية. وكان له نشاط نقابى وانتخب أكثر من مرة عضواً فى مجلس نقابة الصحفيين.

كرمته الدولة مرتين فى ١٩٦٢ ومنح وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى ، وعام ١٩٩٣ فى عهد الرئيس مبارك ومُنح وسام العلوم والفنون.

له مجموعة من الكتب منها: «دقات الأجراس» و«فاروق: نهاية ملك» و«رجال ومعارك».

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار ثابت فى مارس ١٩٨٦ ، وتقع فى ٢٠٧ صفحات من القطع ١٧×٢٤. ويتحدث هذا الكتاب عن فترة قيام الثورة فى ١٩٥٢ ، وقد اختار مؤلفه الأستاذ حلمى سلام أن يخرج به على الناس بعدما هدأت المعارك القاسية

حول ثورة يوليو ، وقد جعل عنوانه واضحاً وصريحاً «أنا وثوار يوليو» ، وكأنه يريد أن يقول إنه يتحدث عن علاقته بهم فحسب ، أو كأنه في العنوان ذكر المبتدأ من الجملة الاسمية ولم يذكر الخبر ، وقد يكون الكتاب هو الخبر!!

ومن اللطيف أن حلمي سلام قد رتب فصول كتابه على نفس النمط الذي اختار به العنوان.

فقد جعل الفصل الأول عن محمد نجيب.

والفصلين الثاني والثالث عن جمال عبد الناصر.

والفصل الرابع عن الرئيس محمد أنور السادات.

والفصل الخامس عن صلاح سالم.

والفصل السادس عن عبد اللطيف البغدادي.

والفصل السابع عن معروف الحضري.

هؤلاء إذن ستة من الثوار ، منهم ثلاثة هم رؤساء الجمهوريات التي قامت في عهد الثورة ، واثنان آخران كانا في خاطر الصحفيين أو الجمهور قاب قوسين أو أدنى من الرئاسة ، وهؤلاء جميعاً قد انتقلوا إلى رحمة الله.

والكتاب قبل هذا وبعده مكتوب في سلاسة لم تجهد المؤلف ، فهو يروي ذكرياته مع كل واحد من هؤلاء مركزاً على بدء التعارف به ، ثم أهم المواقف في نظر المؤلف أو في علاقته بكل من هؤلاء.

وليس من الصعب أن نسجل على المؤلف أنه لم يتحدث عن بقية الثوار! حسبما تقتضي أمانة العنوان! ويبدو لي أنه ربما كانت هذه بعض المقالات التي نشرها حلمي سلام في أثناء عمله خارج مصر وارتأى أن يجمعها في هذا الكتاب ، واختار هذا العنوان الذي هو أكبر من المضمون ، ذلك أن عنواناً بهذا التحديد كان يقتضي من حلمي سلام أن يمتد بالحديث إلى يوسف صديق وخالد محيي الدين وعبدالمنعم أمين وجمال سالم وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم.. وغيرهم من الضباط الأحرار.. أليس كذلك؟

على كل حال فإنه بوسعنا أن نعتبر أن هذا هو الجزء الأول من كتابه «أنا وثوار يوليو» ونناقشه على هذا الأساس.

(٢)

أما أعـظم فصول هـذا الكتـاب فهو الفـصل الأول ، وهو الـفصل الـذى يتحدث فـيه صاحب المذكرات عن محمد نجيب ، وربما أن مقـدمة هذا الكتاب أعظم من هذا الفصل ، فقد كتبهـا حلمى سلام وهو فى ساعة تأمل وصفـاء نفسى لم يكن فيها مدفـوعاً كصحفى إلى الإسراع فى تسجيل واقعة أو وقائع ! أو مناقشة رواية أو روايات.

فى هذين الفصلين: المقدمة والفصل الأول ، تتـضح قدرة حلمى سلام الهائلة كصحفى وأديب وفيلسوف ومؤرخ فى نقد الشخصيات وتقـييم التصرفات (وهى عبارة أفضلها عن أن أقول فى تقييم الشخصيات ونقد التصرفات) ، لأن حلمى سلام حقيقة لم يكن إلا ناقداً حصيفاً للحياة باعتبارها صورة مجسمة للأدب ، الأدب الذى نقول عنه إنه الحياة!!

والواقع أن حلمى سلام فى تحليله للثورة وقادتها رجل ناضج الفكر ، أسهم فى إنضاج فكره ما شاهده من هذه الوقائع التى تتالت وراء بعضها ، لهذا فإنه يسارع فى السطر الأول من الكتاب لـيسجل أن هذا الكتاب لـيس تأريخا للثورة ولـيس دفاعاً عنها ولـيس انحيازاً لواحد من الثوار ضد الآخر.

لكن هذا الكتاب ـ فى رأيى ـ شريط من الذكريات!!

ومع هذا فإن عنـوانه ليس هكذا! لأنه فى الحقيـقة تحليل ممتاز فى ترتيـبه ، وأول عناصر امتيازه هـو اختيار الأشخاص مـدخلاً ، ولو أن حلمى سـلام امتد بكتابـه هذا ليشمل بـقية الثوار ، وامتد فى تحـليلهم على النحو الذى مضـى عليه فيما يتعلق بمحـمد نجيب أو جمال عبدالناصر لخرج لنا كتاب من أفضل الكتب التى يتناول هذه الحقبة!!

والحاصـل أننا لا نـستطيع أن نـضع هذا الـكتـاب فى «التـأريخ» من دون أن تـتنـازعه «التراجـم والسير» ، ولا نـستطيع أن نضـعه هنا أو هـناك من دون أن يطالـب الأدب والفن الصحفى بنصيب فيه ، ولكن المؤكد أن هذا الكـتاب ليس كل السيرة الذاتية لصاحبه الذى يتـمتع بلا شـك بقدر مـن احترام النـفس والذات وتـقديرها حـال بينـه وبين أن يندفـع فى الحديث عن نفسه كصانع للثورة أو ملهم لقائدها المُلهم على نحو ما فعل آخرون.

ولقـد كان حلـمى سلام واحـداً من صحـفيين يـعدون علـى أصابع الـيد الواحـدة (قد يكونـون خمسة فـقط) ارتبطـوا بالثورة فى بـداياتها: أبـو الفتح وإحـسان ومصطـفى أمين وهيكل وحلـمى سلام ، فأوذى منهم من أوذى ، وآذى مـنهم الآخرين مَنْ سولت لـه نفسه الصعود على جثث غيره ، وبقى تاريخهم للأجيال. وها هو حلمى سلام يعود إلى قرائه فى

مصر بعد غيبة طويلة وسوف يكون فى وسع الناس أن يعرفوا هذا الرجل الذى لم يشأ أن يعرفهم بنفسه فى كتاب جعل عنوانه وفيه ضمير المتكلم!!.

(٣)

وسوف نبدأ الآن بحديث صاحب هذه المذكرات عن عبد الناصر فى الفصلين الثانى والثالث وهو يقدم لنا تحليلات أكثر من ممتازة ، وحلمى سلام يذكر للقارئ ما كان يقوله للناس الذين يسألونه عن رأيه فى شخصية عبد الناصر فى أول الثورة فيقول لهم: «إن فيه من الجمل كل شىء: فيه منه اسمه.. ورسمه.. وصبره.. وقوة تحمله ، وأيضا قدرته المذهلة على الثأر».

وهكذا كان المؤلف واضحاً ومحدداً وانطلق من هذا الأساس ليحلل شخصية عبدالناصر ويضفى عليها ما تستحق من تقدير أو تأنيب من منطلق أنه واحد من البشر!!

ولحلمى سلام أن يحس بمرارة من عبد الناصر بعدما فعله به فى منتصف الستينيات حين أقصاه الرئيس ـ بفضل الوشايات والمؤامرات التى يعرف الناس كلهم اليوم مصدرها ـ عن موقعه كرئيس لمجلس إدارة واحدة من دور صحفنا وهى دار التحرير التى أنشأتها الثورة ، لكن حلمى سلام يتجاوز عن أن يقدم لنا رؤيته لحقيقة ما حدث فى هذه الواقعة التى أوذى مستقبله بسببها ، ويبدو أن المناخ العام فى ذلك الوقت كان يمنع صاحب المذكرات من أن يتناول مثل هذه القصة بما تستحق من تفصيل ، فقد كنا لا نزال فى ١٩٨٦ وما قبلها حين كان الاتجاه العام للهجوم على أنور السادات لا على عبد الناصر.

وسترى فى الباب التالى أن حلمى سلام يروى الواقعة بكل تفصيل فى المذكرات التالية التى أتيح له أن يدلى بها بعد هذا.

❑

والشاهد أننا نرى صاحب هذه المذكرات يقدم لحديثه عن أزمته مع عبدالناصر فى ١٩٦٥ بحديث مهم عن أزمة مماثلة فى ١٩٥٤ حين وشى به عند عبدالناصر أنه هو الذى تولى تنظيم مظاهرة ضخمة لتأييد الرئيس محمد نجيب عند ذهابه إلى سينما كايرو ، وإنى أفضل أن أتيح الفرصة للقارئ كى يقرأ القصة من أولها حيث يقول حلمى سلام:

«... حدث ذلك فى صيف ١٩٥٣.. وكان اليوم يوماً من أيام شهر رمضان ، وكنت

جالساً فى مكتبى بمجلة «التحرير» أتأمل ما حولى ، بعد إذ فرغت من عملى.. ولم يبق أمامى ما أفعله سوى أن أُلملم أوراقى ، وأغادر المكان منصرفاً إلى بيتى. وفجأة دق جرس التليفون ، رفعت السماعة لأجد على الطرف الآخر قائد الجناح وجيه أباظة (ووجيه واحد من أبرز الضباط الأحرار الذين كان لهم دور كبير ، وخطير ، فى ثورة ٢٣ يوليو.. وأيضا فى الهجمات الفدائية المنظمة على معسكرات الإنجليز فى منطقة قناة السويس ، قبل قيام الثورة) وكان وجيه وقت أن وجدته على الطرف الآخر من التليفون ، يشغل منصب المدير العام لشركة النيل للسينما والإعلان ، وهى إحدى الشركات التى أنشأتها الثورة ، لكنها لم تعمر طويلا».

«سألنى وجيه: ماذا تفعل الآن؟».

قلت: لا شىء.. فلقد أنهيت عملى ، وأستعد للعودة إلى البيت».

«قال: إذن ما رأيك أن أرسل لك الآن تذكرتين لفيلم «فيفا زاباتا» المعروض فى «سينما كايرو» ، واعمل تليفون للمدام خليها تحصلك على هناك ، وأهى فرصة.. تسلّى صيامك من ناحية ، ومن ناحية تانية تشوف فيلم عظيم موش لازم يفوتك».

«وافقت على اقتراح صديقى وجيه أباظة ، واتصلت بزوجتى بالمنزل وطلبت منها مقابلتى أمام دار السينما ، وبينما أنا فى انتظارها ، إذا بسيارة سوداء فارهة تتوقف أمام دار السينما.. ويهبط منها الرئيس محمد نجيب.. ويهبط خلفه قائد الأسراب حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة ، ووزير شئون رئاسة الجمهورية فى ذات الوقت».

«صافحنى الرئيس نجيب ، وكذلك فعل حسن إبراهيم ، وبعدها سألنى الرئيس:

«هل تنتظر أحداً.. أم تأتى معنا؟».

«شكرت الرئيس على دعوته ، وقلت له: إننى أنتظر زوجتى».

«فجأة.. تنبه الجمهور الكبير الذى كان يتدفق على دار السينما لمشاهدة ذلك الفيلم إلى وجود محمد نجيب ، وفجأة أيضا راح المكان يدوى بالتصفيق.. وبهتافات كهزيم الرعد بحياة الرجل الذى عرفته الجماهير قائداً لثورة ٢٣ يوليو».

«وعندما أصبح الرجل داخل صالة السينما ، وقبل أن تطفأ الأنوار ، ازدادت مظاهر استقباله اشتعالا.. وأخذت الهتافات باسمه ترج أركان السينما رجاً عنيفاً ، وكأنما نسى الناس أنهم جاءوا ليشاهدوا «فيفا زاباتا» وليس لكى يشقوا حناجرهم بالهتاف باسم محمد نجيب.. ويدموا أيديهم بالتصفيق له!!».

هنا يتوقف حلمى سلام للحديث عن حقيقة وقدر شعبية الرئيس محمد نجيب فى تلك الأيام محللاً فى ذات الوقت التطور الذى مرت به صورة الثورة عند الجماهير:

«... وما ينبغى أن يكون هناك خلاف على أن جماهير الشعب كانت مفتونة ـ حقا وصدقا ـ بمحمد نجيب. كذلك ما ينبغى أن يكون هناك خلاف على أن الافتتان بمحمد نجيب لم يبدأ من فراغ ، وإنما كانت له لدى جماهير الشعب أسبابه ودواعيه. فلقد كان الرجل هو أول وجه عرفه الشعب من وجوه «ثوار يوليو» ، وباسم هذا الرجل اتخذت كل القرارات الخطيرة والعظيمة ، التى اتخذتها الثورة فأشعلت بها حماسة الجماهير ، وحركت بها أحلامها ، وأحيت بها آمالها فى أنها أصبحت قادرة على تحقيق أشياء ما كانت لتجرؤ من قبل على مجرد التفكير فيها».

«طبيعى إذن أن تفتتن جماهير الشعب كل ذلك الافتتان بالرجل الذى تحققت لها على يديه أو باسمه كل تلك الأحلام التى كانت الطريق إلى تحقيق حلم واحد منها فحسب.. محفوفة بزبانية جهنم ، ومحتشدة بالوحوش والأهوال».

▫

ويستطرد حلمى سلام للحديث عن السبب الحقيقى لهذه المظاهرة ملتفتاً إلى أن يثبت بأمانة موقف جماهير الشعب فى ذلك الوقت من الصراع بين عبدالناصر ومحمد نجيب:

«ولكن.. هل من أجل هذا فقط ، كانت هذه المظاهرة الهادرة كموج البحر التى استقبلت بها جماهير «سينما كايرو» محمد نجيب عندما اكتشفت وجوده بينها ؟».

«يقينى أنه كان لدى هذه الجماهير سبب آخر مختف وراء هذه المظاهرة الهادرة التى استقبلت بها الرجل. ففى تلك الأيام كانت أخبار الخلاف بين محمد نجيب وبين رفاقه الشبان أعضاء مجلس الثورة قد ذاعت.. وشاعت.. وأصبحت على كل لسان. وفى تلك الأيام نفسها كانت شعبية جمال عبدالناصر ما تزال مؤجلة. فلم تكن محاولة اغتياله فى ميدان المنشية قد وقعت ، ولم يكن قد أمم قناة السويس ، ولم يكن قد كسر احتكار السلاح ، ولم يكن قد واجه العدوان الثلاثى ، ولم يكن قد أضحى ثالث ثلاثة أطلقوا من «باندونج» مبدأ عدم الانحياز ، ولم يكن قد بنى السد العالى. وفى الإجمال ، لم يكن قد حقق بعد أياً من إنجازاته الكبرى التى صنعت له شعبيته وزعامته الهائلة. ومن هنا وجدتها جماهير الشعب ـ ممثلة فى جماهير «سينما كايرو» ـ فرصة لا تعوض للتعبير عن مشاعرها تجاه الرجل الذى لم تكن تعرف من وجوه «ثوار يوليو» غير وجهه. وربما أيضاً لكى تقول

وبصوت عال: إنها تقف مع الرجل الذى عرفتـه.. وتحققت على يديه أخطر أحلامها ، ضد أولئك الذين لم تعرفهم».

«المهم.. بدأ عــرض «فيفا زاباتا».. فاستولى على مشاعر الجـماهير التى بقيـت صامتة تماماً ، ومحتـفظة بهدوئها حتى بـلـغ الفيلم نهايتـه. وعندئذ تفجرت من جديـد مشاعرها.. وراحت من جديد أيضاً تملأ الجو هتافاً بحياة محمد نجيب».

❑

ثم يتحدث صاحب المذكرات عن بيت القصيد وهـو لقاء المواجهة بينه وبين عبدالناصر فيما بعد يومين ، وهـو اللقاء الذى أنقذ حلمى سلام وصورته (وربما أنـقذ رقبته أيضا) من بطش عبد الناصر بفضل الفرصة التى أتاحت له أن يصور الحقيقة للرئيس عبد الناصر على نحو ما حدثت بالفعل ، وسنترك الحديث نفسه لحلمى سلام الذى يروى فيقول:

«مرّ علـى هذا الحادث يومـان ، بعدهما مـباشرة كنـت على موعد مـع عبدالنـاصر فى الصباح الباكر ببيته فى منشية البكرى.. لم يكن قد تناول إفطاره بعد ، فدعانى إلى مشاركته إياه ، وكان مـكوناً من الفـول المدمس والجبن الأبيـض والخبز الشامـى (المقرمش) ، وبيـنما نحن نأكل فوجئت بعبدالناصر يسألنى:

«أنت كنت فى «سينما كايرو» أول امبارح؟».

«أجبته: حصل».

«وسادت بيننا لحظة صـمت ، سمحت لـى لأن أتوقع أنه سـوف يسألنى عـن رأيى فى تلك المـظاهرة الجمـاهيرية الـهادرة التى استقبل بـها محمـد نجيب فى دار الـسينمـا. لكن عبدالناصر لم يسألنى السؤال الذى توقعته ، وبدلاً منه قال لى كلاما وقع على رأسى وقوع الصاعقة ، قال لى:

«تعرف قالوا لى إيه؟».

«تساءلت : مَنْ هم؟».

«وبهدوء شديد ودون أن تبدو فى صوته أية نبرة موحية بما كان عنده قال:

«موش مهم تعرف مَنْ هم.. المهم تعرف قالوا لـى إيه. قالوا لى إن المظاهرة التى استقبل بها نجيب خارج السينما وداخلها.. كانت كلها من تدبيرك!!».

«قالهـا عبدالناصـر ببساطـة شديدة ، واستمـر يمضغ طعامـه وكأنه لم يـقل شيئاً يـفجر الدماغ!!».

«احتجت إلى لحظات.. التقطت فيها أنفاسى ، بعدها قلت له:

«لى رجاء عندك».

«تساءل: وهو..؟»

«قلت: أرجوك تطلب وجيه أباظة على التليفون الآن ، واسأله: كيف.. وماهى الظروف التى ذهب فيها فلان إلى «سينما كايرو» أول امبارح».

«سألنى مندهشا: وما دخل وجيه أباظة بهذه الحكاية؟؟».

«بل له كل الدخل».

«ومضيت أحكى له حكاية ذهابى إلى السينما من الألف إلى الياء ، وعندما بلغت نهاية الحكاية ، مدّ عبدالناصر يده إلى علبة سجائره فأخرج منها واحدة أشعلها وجذب منها نفساً عميقاً ، ثم سرح بعينيه الحادتين سرحة طويلة ومضى يردد لنفسه : «ياسلام على الناس وعلى اللى ممكن يعملوه فى بعضهم بالتقول والاختلاق».

«وسكت عبدالناصر للحظة ، ثم قال موجهاً كلامه لى: «انس.. انس الحكاية دى.. انساها خالص.. وتعالى نتكلم فى اللى أنت كنت جاى علشانه».

❑

ويعقب صاحب المذكرات على الحكاية السابقة منتهزا الفرصة بذكاء ليتحدث عن مأساته الأخيرة (والقاضية على حد تعبير رياضة الملاكمة) مع الرئيس عبدالناصر حين أصبح من المستحيل عليه وعلى غيره أن يجدوا عند الرئيس عبدالناصر الوقت الذى يسمح لهم فيه بتوضيح الحقيقة. ونحن نراه يفضل وضع الرئيس عبدالناصر فى صورة مَنْ أصبح أسيراً وراء أسوار من وثق بهم :

«ولم أستطع ، وقتها أن أنسى الحكاية ، كما طلب منى عبدالناصر ، ولا أنا نسيتها حتى الآن ، بل إننى مازلت وإلى هذه اللحظة أسائل نفسى: ترى.. ماذا كان يمكن أن يحدث لو لم تكن ظروف ذهابى إلى «سينما كايرو» فى ذلك اليوم هى هذه .. ولو لم يكن هناك شاهد صدق مثل وجيه أباظة يعلم عبدالناصر ـ يقيناً ـ أنه لم يكن مستعداً لأن يكذب عليه لحسابى ، على الرغم من الصداقة التى تربطنى به؟؟».

«نعم .. ماذا كان يمكن أن يحدث لو أن الأمور مشت فى الطريق الخطأ ، ولم يفكر عبدالناصر أن يواجهنى بما افتراه علىّ المشاءون بالنميم».

«لقد كان لدى عبدالناصر حينذاك الوقت.. والصبر.. لكى يسأل ، ويتحقق ، ويستبين. ومن هنا ندرت أخطاؤه فى حق نفسه.. وفى حق الآخرين. لكن الظروف كلها ـ فيما بعد ـ تحالفت ضده.. فسرقت منه الوقت ، والصبر ، وانتهت به إلى الاستسلام للأسوار العالية التى أقامها (الآخرون) من حوله ، فلم يعد يسمع إلا بآذانهم ، ولم يعد يرى إلا بعيونهم.. لم يعد يسأل ، أو يتحقق ، أو يستبين. ومن هنا كثرت الأخطاء التى وقع فيها ، والتى كان مستحيلاً أن يقع فى شىء منها.. لو لم يستسلم للآخرين فيرى بعيونهم.. ويسمع بآذانهم».

فبعد اثنتى عشرة سنة من تلك (القصة) التى نقلت له عنى.. وكان فى مواجهته لى بها القضاء المبرم عليها ، وعلى كل ما كان محتملاً أن يترتب عليها من آثار ، نقل إليه (الناقلون) ـ ولست أجهلهم ـ أننى قد تحديت (تعليماته) بعدم نشر تصريحاته فى مجلس الأمة يوم ١٨ مايو سنة ١٩٦٥ ، وكنت وقتها رئيسا لتحرير جريدة «الجمهورية» ، ولم تكن هذه التعليمات قد بلغتنى أصلا لكى أتحداها ، لكنه بدلاً من أن يسألنى أو يكلف من يثق بأمانته ليسألنى.. ولأنه كان قد أصبح ليس لديه الوقت ولا الصبر اللازمان للسؤال وللتحقق.. ولأنه أيضاً كان قد استسلم ـ وبالكامل ـ للأسوار العالية التى أقامها الآخرون من حوله.. فقد أصدر منفعلا.. ومتعجلا قراره بإعفائى من منصبى!!».

❑

ولست أدرى السبب الذى جعل صاحب هذه المذكرات لا يذكر بالاسم الصريح هؤلاء الذين سعوا بالوقيعة الأخيرة بينه وبين عبدالناصر ، لكنه ـ على أى حال ـ فى مذكراته التالية التى نقدمها فى الباب التالى من هذا الكتاب كان أكثر صراحة وأكثر تحديداً.

(٤)

ونحن نرى حلمى سلام وهو حريص على أن يصف تفكير الرئيس عبدالناصر فى المرحلة الأولى للثورة بالعقلانية ، معتبراً أن هذه العقلانية كانت من أسباب تميز عبدالناصر وصعوده بين زملائه ، ومع أن حلمى سلام يروى القصة وكأنه هو المشير على عبدالناصر بما تصرف به فى الواقعة التى يرويها ، إلا أنه فى ذات الوقت يرتفع بقيمة عبدالناصر الذى كان قادراً على الإفادة من مثل هذه المشورة (!!):

«... فى اليوم التالى لصدور حكم محكمة الثورة على رئيس الوزراء السابق إبراهيم

عبدالهادى بالإعدام ، كنت على موعد مع عبدالناصر فى بيته.. وعندما دخلت عليه وجدته جالساً يتناول إفطاره ، وما أن جلست حتى بادرنى متسائلا:

«ماذا يقول الناس عن الحكم على إبراهيم عبد الهادى؟».

«قلت: إنهم مستاءون منه إلى حد بعيد».

«وما أن سمع إجابتى ، حتى توقف عن الطعام وسرح بعينيه طويلا ، ثم قال:

«غريبة!! أولم يكونوا سعداء بالمحاكمة طوال سيرها ؟».

«قلت: هذا صحيح».

«قال: فما الذى غيرهم إذن؟؟».

«قلت: غيرهم أنهم لم يكونوا يتصورون أن الحكم على الرجل سوف يصل إلى حد الإعدام. وأنت أدرى الناس بطبيعة شعبنا.. إننا عاطفيون.. وأيضا طيبون.. وإلى أبعد حد».

«قال: وهل العاطفة والطيبة وحدهما هما السبب فى استياء الناس من الحكم بإعدامه؟».

«قلت: بل هناك شيء آخر.. لعله كان أشد أثراً فى إحداث هذا الاستياء عندهم من مجرد الطيبة والعاطفة».

«قال: يهمنى أن أعرفه».

«قلت: إنهم يقولون إن الإنجليز سبق أن حكموا على نفس الرجل فى شبابه بالإعدام ، ثم عادوا فخففوا الحكم إلى السجن ، فليس من المعقول أن تأتى ثورة وطنية وتفعل بالرجل فى شيخوخته ، ما لم يفعله به الإنجليز فى شبابه».

«احتوت عبدالناصر لحظة تفكير عميق ، ما لبث أن قطعها قائلا:

«لولا ثقتى الكاملة بأنك لا تربطك بإبراهيم عبدالهادى رابطة من أى نوع ، لكان لى فى هذا الكلام رأى آخر».

❑

ويردف صاحب المذكرات بقوله :

«ولم تكن مفاجأة لى عندما علمت بعد ذلك بأيام قليلة ، أن مجلس الثورة قد خفف الحكم على إبراهيم عبدالهادى من الإعدام إلى السجن المؤبد. كذلك لم تكن مفاجأة لى

عندما علمت بعد ذلك بعدة شهور أن قرارا صدر من مجلس الثورة بالإفراج عن الرجل.. لأسباب صحية».

«فلقد كان وراء ذلك كله رجل يضع عقله أمام عواطفه».

ويردف حلمي سلام بعد هذا بما يؤكد به على أن عبد الناصر نفسه روى هذه الواقعة بنفسه :

«وأذكر أن عبدالناصر تحدث ـ فى نوفمبر سنة ١٩٦١ ـ إلى أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى معرض الحديث عن الثورة وكيف أنه ليس واردا بالنسبة لها أن تنتقم من خصومها ـ تحدث إليهم عن هذه القضية بالذات ، فقال لهم:

«لقد استدعانى إبراهيم عبدالهادى بعد حرب فلسطين وحقق معى بنفسه سبع ساعات كاملة وأنا واقف أمامه فى مجلس الوزراء وأخذ يسألنى.. ويشدد فى السؤال ، فهل انتقمت منه بعد ذلك ؟ أبداً لم أنتقم. لقد كان محكوماً عليه بالإعدام ، وفى مجلس الثورة ـ وأعضاؤه موجودون معكم هنا ـ كنت أنا الذى دافعت عنه لكى أعدل حكم الإعدام إلى المؤبد.. فالشعب رحيم ، ونحن من هذا الشعب ، ونحن لم نأت من كاليفورنيا وأنا من بنى مر ، من هنا ، من هذا البلد الطيب».

(٥)

وفى نفس الإطار فإن صاحب هذه المذكرات بمستواه الفلسفى المتاح له فى بداية الثورة حين كان لا يزال قريباً من شرخ الشباب يرى أن عبدالناصر كان واقعياً أكثر منه عاطفياً ، ويبدو لنا حلمى سلام وكأنه يدرك الأمور من مستواها السطحى فقط من دون أن يدرك حقيقة الأدوار والإسهامات العاطفية والواقعية على مستوى القرارات الكبرى ، وعلى كل حال فإننا سنقرأ هذا الذى يرويه للتدليل على ما يراه مع أنه يمكن لنا اليوم فهم الصورة بأبعاد أكثر :

«... ذات يوم من سنة ١٩٥٣ كنت أقف معه فى حديقة داره ، وكان يقف معنا البكباشى أحمد أنور قائد البوليس الحربى حينئذ ، عندما جاءه والده ليقول له إن الكلية الحربية رفضت قبول شقيقه بين طلابها ، لأن سنه تزيد بثلاثة شهور عن السن المقررة».

«فسأل عبد الناصر والده :

«وماذا تريدنى أن أفعل؟».

«قال الوالد:

«أريدك أن تحدث القائد العام (وكان عبدالحكيم عامر) فى الأمر فإن له ـ قانوناً ـ حق الاستثناء من هذه القواعد فى حدود نسبة معينة».

«وبهدوء شديد أجاب عبدالناصر والده :

«أنا لا أحب أن أكلم القائد العام فى شىء شخصى كهذا. وأنت تعرف طريق القائد العام ، فاذهب إليه أنت ،لأنك لو كلمته فإنه يستطيع أن يقول لك : نعم ، ويستطيع أن يقول لك: لا ، أما لو كلمته أنا فإنه سوف يعتبر كلامى فى هذا الموضوع أمرا ، وهذا شىء لا يمكن أن أفعله».

«وما أن سمع الوالد إجابة ولده حتى ثارت ثائرته.. وراحت الكلمات تتدافع من فمه كطلقات الرصاص المتلاحقة ، وكانت كلها تذكيراً لولده بالجهد الجبار الذى بذله معه حتى نجح فى إدخاله الكلية الحربية. وختم الأب ثورته بأن صفق باب الحديقة وراءه بعنف شديد ، وخرج مهرولاً إلى الشارع ، فخرج وراءه البكباشى أحمد أنور محاولاً اللحاق به لتهدئته واسترضائه».

«وبينما كان أحمد أنور يقوم بمحاولته هذه ، سألنى عبد الناصر:

«أنت رايح على فين بعد كده؟»

قلت: على دار الهلال».

«قال: إذن أركب معك توصلنى إلى مجلس الثورة».

«وركب عبدالناصر معى بعد أن أمر سائق سيارته الخاصة بأن يأتى خلفنا».

«ومضينا نشق شوارع القاهرة من بيته فى منشية البكرى إلى مقر مجلس الثورة بالجزيرة، وهى مسافة جد طويلة متوقعا فى كل لحظة أن يعاود الحديث فيما جرى بينه وبين والده ، لكنه لم يفعل ، بل مضى يحدثنى فى أمور أخرى كثيرة لا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بذلك الذى جرى من لحظات ، وكأن شيئاً لم يحدث!!!».

(٦)

ولا يمل حلمى سلام من تكرار فكرته القائلة بأن عيب عبد الناصر كان فى البطانة أو الحاشية أو مَنْ حوله ، على حين أنه بمفرده كان قادراً على الاستماع والصبر ، ومع أننا

لا نوافق حلمى سلام على مثل هذا المفهوم الـذى يختزل مؤسسة الرئاسة فى شخص يمكن عزله بمجموعة من الأفراد أياً كان الاسم الذى يطلق عليها ، إلا أننا سنورد كل أسانيده التى أصبحت الـيوم لا تثير فى الناس إلا الـعجب من ضياع أمة بضـياع المنطق.. ولنتأمـل نهاية القصة التى يرويها صـاحب المذكرات لترينا كيف أن دفاع حلمى سلام وتحلـيله وتقييمه لا يتعدى الحوار اللفظى. وكيف لا ؟.. هذا هو زعيم الثورة يظن نفسه قادراً على التحكم فى كل ما يقوله كل خطيب من خطباء المساجد فى خطبة الجمعة:

«... أما قـبل ذلـك.. قبـل أن تحيط بـه أهــوال جسـام.. وقبل أن تـتحـالف ضـده كل الظروف ، فتسرق منه الوقت والصبر.. وقـبل أن ينجح (الآخرون) فى إقامة تلك (الأسوار العالـية) التى أقاموهـا من حوله ، وحالـوا بها ـ وبحذق وبـراعة ـ بين (نور الحقيـقة) وبين الوصول إليه.. فقد كان الرجل يستمع.. ويسـتمع.. ويبلغ من الصبر على الاستماع حداً لا يكاد يصدق. ولكى تزداد صورته هذه فى تـاظريك تحدداً ووضوحاً.. أستأذنك فى أن أنقل إليك هذا الحوار الـغـريب الذى دار بينى وبينه ظهـر يوم السبت الثالث والعشـرين من مايو سنة ١٩٥٣ ، كما أثبته ـ بحروفه ـ فى مذكراتى الخاصة عن ذلك اليوم».

«كنت الـيوم على موعد مع الـبكباشى جمـال عبد الناصر أن ألـقاه فى الصباح بـبيته ، لكننى حين ذهبت إليه فى الموعد المحدد ، وجـدته نائماً ، وعرفت أنه قد آوى إلى فراشه فى الساعة الـسابعة من الصبـاح بسبب الأزمة التى أحـدثتها جريدة (المصـرى). إذ كان رئيس تحريرها ـ الأستاذ أحمد أبو الفتح ـ قد أعد للـنشر مقالاً يرد فيه على الصاغ صلاح سالم ، ورأت السلـطات أن المقال مما لا يمـكن نشره ، وكانـت أزمة حادة.. سهـر «جمال» بسببها حتى الصباح».

«وعندما اتصلت بجمال خلال النهار ، وجدته قد استيقظ ، وطلب منى أن أمر عليه فى المنزل ، ومررت عليه فعلاً فى الساعة الثانية ظهراً».

«بدأ جمال حديثه معى بأن راح يروى لى تفاصيل أزمة جريدة المصرى ، بعدها سألنى:

«ماذا يقول الناس عنا.. وما هو رأيهم فينا ؟».

«قلت: أنـا واثق من أنك لا تريـد منى أن أخدعك ، ولا أن أجامـلك ، لذلك سأتـكلم معك بمنتهى الصراحة. إن الرأى العام يحس كما لو كان يعيش فى ظل فاشية عسكرية ، لا يستطيع أن يتكـلم ، ولا يستطيع أن يتنفس ، ولا يستطيع أن يـقول رأيه فى شىء مما يجرى حوله».

«قاطعنى جمال قائلاً:

«ولكن.. ما هو السبب فى أن يستولى مثل هذا الإحساس على الناس؟».

«قلت: ربما يكون السبب ناشئاً عن بعض الأخطاء التى تقعون فيها ، فيستغلها خصومكم ببراعة ضدكم».

«تساءل جمال: أخطاء زى إيه».

«قلت: زى تلك القصة التى تدور حول أحد أئمة المساجد ، كان يلقى خطبة الجمعة فقال فى خطبته إن بعض ضباط القيادة بدأوا ينتهكون حرمة المساجد بالتصوير فيها ، ثم ناشد الرئيس أن يوقف هذه التصرفات ، وفات يوم الجمعة ، وفى يوم السبت استدعى الرجل لمقابلة مدير المخابرات لسؤاله عما جاء فى خطبته عن الضباط».

«وهذا شىء ما كان يجب أن يحدث ، لأن المصلين جميعاً وراء هذا الإمام سوف يسمعون به ، وقد سمعوا فعلا ، وسيفسره كل واحد منهم حسب هواه ، وسوف ينتهى هذا التفسير إلى أن أحداً لا يستطيع أن يقول رأيا.. حتى خطباء المساجد».

«فقال جمال:

«وهل ترى أن ما قاله هذا الخطيب كان يصح أن يقوله على مسمع من المصلين؟؟».

«قلت: فلأسلم معك بأن هذا الخطيب كان مخطئاً ، فهل استدعاؤه إلى إدارة المخابرات هو الطريق لإصلاح الخطأ؟».

قال جمال مستفسرا: أمال..؟».

«قلت: لا.. إن الطريق - فى رأيى - أنه كان فى الإمكان لفت نظر هذا الخطيب بواسطة رؤسائه فى وزارة الأوقاف.. دون ما ضجة يسمع بها أحد ، ولا سيرة يتداولها الناس ، ويستغلها خصوم الثورة لكى يجعلوا من الحبة قبة».

«قال جمال:

«معك حق ، لكنك لم تقل لى من هو هذا الإمام؟».

«قلت: أنا لا أعرفه ، لكنى سمعت بالحادث من مصدر لا أشك مطلقاً فى صدق روايته، أما إذا أردت أن تعرف اسم الرجل ، فإنك تستطيع أن تسأل عنه مدير المخابرات».

(٧)

وننتقل الآن مع حلمى سلام من رئيس إلى رئيس ونبدأ بأن نقرر أن صاحب هذه المذكرات لم يكن موفقاً فى فصله عن أنور السادات بذات التوفيق فى فصله عن

عبدالناصر ، كان من المتوقع أن نقرأ له تحليلاً أعمق من مجرد تسجيل ذكريات بسيطة ، ومناقشة تضارب روايات أنور السادات لقصة إلحاقه بالعمل فى دار الهلال.

ونحن نعرف أن روايات أنور السادات كانت تتعدد بأكثر من ثلاث صور ، فقد كتب تاريخ نفسه وكتبه له كتاب كثيرون.. ولم يكن السادات ينظر إلى المسألة ـ فى الغالب ـ إلا على النحو الذى تتحول به القصة إلى عمل سينمائى أو أكثر فتختلف رؤى السيناريست والمخرج مرة بعد مرة ، وحرام على الأستاذ حلمى سلام أن يضيع وقته فى إثبات تضارب الروايات حول عمل السادات فى دار الهلال ، وصاحب الفضل الحقيقى فى هذا العمل!!

يذكر لنا حلمى سلام كيف أن أنور السادات كان يعامله بعد الثورة بجفاء شديد رغم علاقتهما الوثيقة فيما قبلها ، وهو حائر تجاه هذا السلوك ، ولكن نصوص صفحة ١٣٠ من كتابه تحاول على استحياء أن ترشدنا فى وضوح إلى أن صداقة حلمى سلام الوثيقة باللواء أحمد فؤاد صادق كانت وراء جفاء أنور السادات الشديد له.

أما أن أنور السادات لم يكن يعرف معنى الوفاء أو الحب فقد كان فى وسع حلمى سلام أن يناقش هذه القضايا بأعمق من مسه السطحى لها ، وأما أن يقتصر حديثه عن أنور السادات على هذه الأمور فقط فهو أخطر ما يمكن فى حق القارئ اليوم.. القارئ الذى كان سيفيد بالطبع من معرفة حقيقة سياسة أنور السادات فى أول أيام الثورة ، وكيف دفعه ذكاؤه إلى البعد عن المشاحنات منذ مرحلة مبكرة!!

ويبدو حلمى سلام فى حديثه المقتضب عن أنور السادات ـ كما ذكرنا لتونا ـ عاجزاً عن الوصول إلى السر الذى جعل الرئيس السادات يعامله بجفاء وينقلب عليه طيلة البقية الباقية من حياتهما ، وهو يروى أنه كان صاحب الفضل فى تعاقد دار الهلال مع السادات على نشر مذكراته وهو مسجون على ذمة قضية أمين عثمان ، ثم فى (توظيف) أنور السادات فى دار الهلال نفسها حتى ترك السادات العمل بإرادته ، وفى إطار هذا يحدثنا أن السادات قد جلس معه فى نفس المكتب عدة شهور ، ومع هذا فإن العلاقات بين الرجلين وقفت بل تراجعت فى مرحلة كانا أحوج ما يكونان فيها إلى التواصل لا إلى التناحر:

«... تخلى السادات عن عمله فى (المصور) بعد عدة شهور قضاها جالساً معى فى غرفة واحدة ، وعاد إلى (طريق المقاولات) الذى كان قد بدأه مع صديقه حسن عزت ، وقبل دخوله السجن متهما بالاشتراك فى اغتيال أمين عثمان ، وتباعدت بيننا ، تبعا لذلك ، فرص اللقاء. فلم ألقه خلال سنوات ثلاث سابقة على الثورة ، عاد خلالها إلى الجيش.. وأخذ مكانه بين الضباط الأحرار ، غير مرة أو مرتين.. وكان ذلك فى بيت حسن عزت.

قلما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، صرنا نلتقى يومياً تقريباً: إما فى مقر مجلس قيادة الثورة بكوبرى القبة.. وإما فى بيتى الذى كان يقع فى منشية البكرى على بعد خطوات من مجلس الثورة ، فكان هذا عاملاً مشجعاً له لكى يجىء إلى بيتى بين يوم وآخر.. فيتناول غداءه معى.. ويأخذ حصة من نوم القيلولة ، وكان شديد الحرص عليها ، ثم يقفل راجعاً إلى مقر مجلس الثورة».

«وظل هذا هو حالنا معاً إلى أن عينه عبدالناصر مديراً عاماً لدار التحرير التى أوكل إليها إصدار جريدة (الجمهورية).

«فى هذه الحقبة الزمنية نفسها.. كانت العلاقات بينى وبين أصحاب (المصور) قد بدأت تسوء ، إذ كنت من ناحيتى لا أزال محتفظاً بحماستى مشتعلة للثورة.. بينما كانوا هم قد بدأوا يدخلون مرحلة التحفظ تجاهها ، ومن ثم أخذوا يمارسون معى نوعاً من التضييق لم يكن ينقصه الأدب ولا الكياسة. إلا أنه بالنسبة لى ، كان ملموساً ومحسوسا. تغابيت لبعض الوقت ، واحتملت لبعض الوقت ، لكننى فى النهاية لم أستطع أن أمضى إلى أكثر مما مضيت فى التغابى والاحتمال ، واستقر رأيى فيما بينى وبين نفسى على أن أترك (المصور)».

«وذهبت إلى عبد الناصر لأخبره بما قد استقر عليه رأيى ، فقال لى: إنه لا يحبذ أن أترك (المصور) فى الوقت الحاضر ، لأنه لا يعلم هوية من سوف يتولى إدارة التحرير فيه بعد أن أتركه. فقد يكون شخصاً موالياً للثورة ، وقد لا يكون. (وفى الحالة الأخيرة.. سأجد نفسى مضطراً أن أضرب.. وأنا لست مستعداً للضرب الآن ، لكننى لا أحب أن يتم ذلك لا على حساب نفسيتك ، ولا على حساب أعصابك ، فاجلس مع نفسك ٢٤ ساعة تعيد فيها حساباتك ، فإذا رأيت بعد ذلك أنك أصبحت «Fed up» من ناحية (المصور) ، تعال امسك مجلة (التحرير).. وأصدرها أسبوعيا بدلا من نصف شهرية)».

«جلست مع نفسى الـ ٢٤ ساعة التى طلبها منى عبد الناصر.. ثم عدت إليه بعدها بتصميم أكثر على ترك (المصور) فقال لى:

«خلاص.. روح للسادات فى دار التحرير وأخبره بما اتفقنا عليه ، ثم عد إلىّ لتعرفنى بما تم بينكما».

«وذهبت إلى السادات ، فأخبرته بما تم الاتفاق عليه مع عبد الناصر ، وكانت صدمة قاسية لى أنى وجدته يقول:

«بس أنت مرتبك كبير.. ودا حايعمل لى متاعب فى الدار».

«كنت فى ذلك الوقت أتقاضى مرتباً قدره ١٧٥ جنيهاً.. وكنت أعلم أن فى (دار التحرير) آخرين يتقاضون ضعف هذا المرتب ، فقلت له:

«أنت تعلم أننى وصلت إلى مرتبى هذا الذى تعتبره كبيراً بكفاءتى ، وبجهدى ، وحدهما ، وإذا كان أصحاب دار الهلال قد منحونى هذا الراتب ، فإن من حقى أن أعتبر نفسى أساوى أربعة أضعافه ، لأن (منطق رأس المال) لا يعطى للعامل عادة غير ربع ما يستحق».

«فقال السادات :

«على كل حال.. موش حا نختلف».

❑

ربما انتهى الموضوع عند هذا الحد فى ذهن القارئ ، لكن حلمى سلام شأنه شأن من هم وقتها بدأ يجنى على نفسه دون أن يدرى ، فهو يذهب إلى عبدالناصر لينقل له الحوار ، وهكذا يدخل نفسه بين عناصر لا يعرف هو طريقة تفكيرها ، ولا أسلوبها فى التعامل:

«وانصرفت من عند السادات عائداً إلى عبد الناصر.. لكى أخبره ـ حسبما طلب منى ـ بما دار بينى وبين السادات ، وبعد أن استمع إلى ما دار بيننا من حوار قال معلقاً:

«هو ماله ومال مرتبك.. هو حا يدفع لك حاجة من جيبه ، على كل حال ما تشغلش بالك بحكاية مرتبك ، إذا ما كانش حايزيد ، فتأكد أنه موش حاينقص».

«بدد تعليق عبد الناصر كل الغيوم التى كان رد السادات قد سربها إلى نفسى.. ولكن.. هل انتهت هذه الحكاية عند هذا الحد؟».

«لا أعتقد..».

«فإن ما لاح على وجه عبد الناصر من علامات الاستياء من إجابة السادات علىّ ، كان مؤشراً بأنه سوف لا يتركها تمر ، دون أن يكون له مع السادات وقفة بشأنها».

«وصدق إحساسى. فقد جاءت الطريقة التى راح السادات يتعامل بها معى ، بعد ذلك اللقاء ، مؤكدة أن عبدالناصر لم يترك المسألة تمر. فقد أخذ يتقبل الأفكار الجديدة التى كنت أنتوى إدخالها على مجلة التحرير بقدر من الفتور واللامبالاة يوحى بأنه يريد أن يقول: إن الأمر لا يعنيه. ولقد تأكد لى ذلك أكثر.. وأكثر.. عندما قدمت له بوصفه مدير عام المؤسسة طلباً بأن تخصص المؤسسة سيارة بسائقها لاستخدامها فى المهام الصحفية الخاصة بالمجلة. فإذا به يكتب على الطلب .. وبخطه المميز.. كلمة واحدة فقط هى: (لأ)!!».

«لقد كان فى إمكانه ـ بطبيعة الحال ـ أن يقول أشياء كثيرة يعتذر بها عن إجابة هذا الطلب. كان فى إمكانه أن يقول: إن المؤسسة ليس بها فائض من السيارات يسمح بأن تخصص واحدة لمجلة التحرير. وكان فى إمكانه أن يقول: إنه يرى أن مجلة التحرير ليست فى حاجة إلى مثل هذه السيارة. وغير هذه وتلك كان فى إمكانه أن يقول أشياء كثيرة يعتذر بها عن إجابته لطلبى. لكنه قصد أن لا يقول غير هذه الكلمة الواحدة: (لأ) التى لم ينس أن يضع «الهمزة» على الحرف الأخير منها!!».

«وبلغ به عدم الاكتراث بالمجلة ، وما يدور فيها ، إلى حد أنه لم يكن يقرأ ـ أو هكذا كان يقول ـ المقال الافتتاحى الذى كنت أكتبه باسمه كل أسبوع ، فكنت كلما سألته عن رأيه فيما كتبته باسمه أجابنى إجابة واحدة لا تتغير: لم أقرأه!!».

«وعندما كنت أقول له:

«إن ما أكتبه يحمل اسمك.. ومن حقى أن أكون مطمئنا إلى أننى أحسن التعبير عنك».

«كان يقول: أنا متأكد من ذلك».

«ولا يزيد!!!».

«وذات يوم كنت على موعد معه فى دار التحرير، وبينما أنا فى طريقى إليه.. وأمام ضريح أحمد ماهر الواقع بشارع رمسيس ، انحرفت فجأة ، وبلا أية مقدمات، سيارة تابعة لمستشفى الحميات بالعباسية.. فصدمت سيارتى صدمة عنيفة حطمت جانبها الأيمن، وطوحت بها إلى الجزيرة التى كانت تتوسط ذلك الشارع الكبير».

«وتوجهت إلى قسم شرطة الوايلى لعمل محضر بالحادث.. وكان قد صحبنى إليه كشاهد مواطن شاب لم أنس اسمه إلى هذه اللحظة اسمه محمد عبداللطيف دحروج،وعندما طال انتظارى بقسم الشرطة ، اعتذر لى ذلك الشاب بعد أن أدى شهادته بأنه لا يستطيع الانتظار أكثر مما انتظر، وسألنى:

«أى خدمة ممكن أقضيها لك بعد أن أخرج من هنا ؟».

«فقلت له :

«أرجوك تتصل بالبكباشى أنور السادات فى دار التحرير، وتعتذر له عن عدم ذهابى إليه بسبب هذا الحادث الذى وقع لى، ولا تنس أن تقول له إننى موجود الآن فى قسم الوايلى».

«ونتيجة للهزة العصبية التى أصابتنى بها الحادث، مكثت يومين بالبيت لم أذهب فيهما إلى مكتبى، ولم يسأل السادات خلالهما عنى.. لا كصديق.. ولا كزميل.. ولا حتى كمرءوس وقع له حادث!!».

«وكان التصور الوحيد عندى أن ذلك الشاب حاول الاتصال به ففشل.. أو أنه لم يحاول أصلاً الاتصال به».

«لكن المفاجأة كانت موجعة للقلب.. وللنفس معاً».

«فعندما اتصلت به بعد ذلك معتذراً عن عدم ذهابى إليه فى الموعد الذى كان بيننا بسبب ما وقع لى، وقلت له: إننى كلفت شاباً كان قد صحبنى إلى قسم الشرطة لكى يتصل بك معتذراً عن ذلك الموعد، ويخبرك بما حدث، جاءنى رده فى كلمة واحدة:

«بلغنى...».

«ولم يزد على هذه الكلمة حرفا!!».

«هنا. لم أستطع أن أملك نفسى، فاندفعت ـ من موقع الصديق القديم.. ولما كان بيننا من «عيش وملح» ـ فى سيل من العتاب، أعترف بأنه كان قاسيا، تقبله هو فى هدوء، ثم قال بفتور ظاهر:

«على كل حال.. حمد الله على سلامتك».

إلى هذا الحد يصور حلمى سلام جفاء السادات له مع ما هو معروف عن السادات من النقيض من ذلك، ومن الواضح أن السادات كان قد شعر تجاه حلمى سلام بمشاعر عدائية بالغة القسوة، ولكن حلمى سلام لا يحاول أن يبذل جهداً فى معرفة السر وراء هذا الوجوم الشديد، بل هو يؤكد على معنى جفاء السادات له وحرصه على أن ينتقم منه أو يهينه ما أمكنته الفرصة من ذلك، وهو يروى قصة أخرى فى هذا الصدد :

«ومضت بنا الأيام تجرى...».

«حتى كان ذلك اليوم الذى وقعت فيه الأزمة بين صلاح سالم وبينى، والتى سبق أن أشرت إليها فى الفصل الخاص بعبد الناصر. لقد رأى عبد الناصر ـ كما رويت ـ أن أقوم بـ (إجازة مفتوحة) إلى أن تهدأ ثورة صلاح سالم، وطلب من السادات أن يبلغنى ذلك بنفسه، وأن يشرح لى الملابسات التى أحاطت بصدور هذا القرار حتى يخفف من وقعه على نفسى».

«لكن السادات لم يبلغنى بالقرار بنفسه كما طلب عبد الناصر، وإنما كلف سكرتيره الخاص (اليوزباشى حسن نايل) بأن يقوم بتبليغى.. ولما أردت التعرف على أسباب القرار من سكرتير السادات كان رده :

«إن كل ما قاله لى جناب البكباشى هو: أن أبلغك بأن تعتبر نفسك فى إجازة مفتوحة، وأن الأستاذ سامى داود سيتولى أمور المجلة بدلاً منك».

«وكان لابد لى بطبيعة الحال أن أواصل محاولة التعرف على أسباب هذا القرار.. ولكن تعذر علىّ وقتها أن ألقى عبد الناصر الذى كان غارقاً فى ردود الفعل التى أحدثتها صفقة الأسلحة التشيكية. فتوجهت إلى عبد الحكيم عامر فى مقر القيادة العامة ، فى محاولة للتعرف منه على تلك الأسباب، فارتسمت الدهشة على وجهه وسألنى:

«هو أنور ما قالش لك الأسباب؟»،

«قلت: أصل موش أنور هو اللى بلغنى».

«تساءل عبد الحكيم وقد ازدادت دهشته:

«أمال مين اللى بلغك؟

«قلت: حسن نايل».

«قال: بتقول مين؟».

«كررت: حسن نايل».

وبينما نحن فى هذا الحوار. إذا بالباب الفاصل بين غرفة عبد الحكيم عامر وغرفة مدير مكتبه شمس بدران يفتح ويدخل منه أنور السادات قائلاً:

«صباح الخير».

«رددت عليه تحيته ، ولم يردها عبد الحكيم ، وسحب السادات كرسياً وتهيأ للجلوس، لكنه قبل أن يجلس سأله عبد الحكيم:

«مين يا أنور اللى بلغ حلمى بقرار الإجازة ؟».

«فقال السادات.. وهو لا يزال واقفاً وممسكاً بالكرسى الذى كان قد تهيأ للجلوس عليه:

«الحقيقة ياحكيم أنا كنت مشغول وخشيت إنه يروح مكتبه يلاقى سامى داود قاعد عليه تبقى موش ظريفة ، فكلفت حسن نايل يتصل به ويقول له».

«وفوجئت بعبد الحكيم يصرخ فيه قائلاً:

«هو دا اللى إحنا اتفقنا عليه فى المجلس؟ أنت فاكر إن إحنا بنلاقى الناس فى الشارع ؟».

«واستمر عبد الحكيم عامر يصرخ فى السادات الذى انتظر عليه حتى توقف عن الصراخ فى وجهه ، وقال له:

«أنت عصبى قوى النهارده ياحكيم، أنا حا أمشى دى الوقت وآجى لك مرة تانية تكون هديت».

«كان هذا الاستقبال الذى استقبل به عبد الحكيم عامر زميله السادات، والذى جرت أحداثه على مسمع ومشهد منى.. هو (القشة التى قصمت ظهر البعير)، والبعير هنا هو علاقتى بالسادات التى كانت قد بدأت فى سنة ١٩٤٧ متوهجة وساخنة فى مثل توهج الشمس وسخونتها.. وانتهت فى سنة ١٩٥٤، باردة كلوح من الثلج».

«فمن المؤكد أن السادات قد تصور خطأ أننى ذهبت إلى عبد الحكيم عامر شاكياً من الأسلوب الذى أبلغنى به قرار (الإجازة المفتوحة). ولقد جاء ذلك الهياج الذى استقبله به عبد الحكيم.. والذى لم أكن أنا نفسى أتوقعه، مؤكدا لمثل هذا التصور الخاطئ عنده. فإذا أدخلنا فى الحساب أنه كان لديه تصور سابق أننى ذهبت إلى عبد الناصر شاكياً من توقفه عند مرتبى ـ والله أعلم ماذا قال له عبد الناصر ـ كان طبيعياً إذن أن تنتهى العلاقة بيننا إلى ما انتهت إليه، خاصة أنه بتصرفاته الشخصية السابقة معى، كان قد نسف كل جسور المودة التى كان من الممكن أن أمشى عليها إليه: مستفسراً.. أو شارحاً.. أو موضحاً!».

«وحتى لو كانت مثل هذه الجسور قائمة، فإنها لم تكن لتجدى نفعاً فى فتح مغاليق قلبه. فعلى الرغم من أنه كان يعيد ويزيد، وبمناسبة وغير مناسبة، فى الحديث عن (الحب)، إلا أن ذلك كان شيئاً لا يتجاوز عنده طرف اللسان، أما الحقيقة فكانت غير ذلك تماماً، فإنه حين كان يكره شخصا ما، فإنه كان يكرهه بعنف.. وبمرارة!!».

(٨)

ومع هذا كله فإن حلمى سلام يسجل أنه يجد لزاماً عليه قول قولة الحق فى مواجهة هيكل وافتراءاته على السادات فى كتابه «خريف الغضب»:

«... على أن مواقف السادات الغريبة منى ـ وهى لا تختلف فى كثير أو قليل عن مواقفه من عبدالناصر بعد مماته، وأيضاً من آزروه، وساندوه، وحموا ظهره فى معركته مع من أسماهم «مراكز القوى» ـ لم يكن لها أن تصدنى عن قول (كلمة حق) رأيتها حتمية فى مواجهة «بعض الباطل» الذى نسبه إليه الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه «خريف الغضب».. وكأنه «حق لا يأتيه الباطل من بين يديه.. ولا من خلفه!!».

«ولئن كان «هيكل» قد استساغ من نفسه تنفيساً عن غضب مرير من السادات اجتاح جوانحه ، أن يذهب إلى آخر المدى فى التفتيش فى ماضى الرجل.. وفى أصله وفصله.. فإن «الحق» عندى كان أقوى من «الغضب» عند «هيكل»، ولعله أيضاً كان أيسر منالاً من ذلك «الباطل» الذى أحسست أن الكاتب كان يجرى وراءه ، إلى حد اللهاث ، من أجل أن يثبت شيئاً واحداً.. من أجل أن يثبت «أن السادات كان سليل أسرة أصلها من العبيد»!!».

ولنقرأ معاً (كلمة الحق) التى نشرتها لى جريدة (الجمهورية) بعددها الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٨٣ تحت عنوان «الوثائق.. ترد على بركان الغضب».

«لو أن الأستاذ محمد حسنين هيكل كان قد اختار لكتابه الذى صار شهيرا اسم «بركان الغضب» لجاء هذا الاسم أكثر دقة واتساقا مع موضوع الكتاب من «خريف الغضب» الذى اختاره له. ومع أننى ككثيرين جداً غيرى ، لم أقرأ من الكتاب غير الفصلين اليتيمين اللذين نشرتهما صحيفة (الأهالى).. إلا أن هذين الفصلين كانا كافيين كل الكفاية لأن يتركا بنفسى انطباعاً بأنه كان بأعماق الكاتب ، ساعة أن جلس ليكتب كتابه هذا، بركان يغلى بالغضب من «أنور السادات».. ومما فعله به.. ومما فعله معه».

«فقد قرر «هيكل» فى مقدمة كتابه أن فكرة كتابه جاءته وهو رهين سجن مزرعة طرة، مع آخرين من الساسة والمفكرين الوطنيين الشرفاء الذين أنزلهم «السادات» نفس السجن بقرارات سبتمبر الشهيرة التى أحسد الزملاء الكتاب والصحفيين الذين استطاعوا الدفاع عنها، على الرغم من كونها قرارات حملت بدورها من «سورة الغضب» ما يجعل الدفاع عنها مهمة ليست صعبة وحسب، بل مهمة مستحيلة!».

«فأن يغضب «هيكل» من «السادات» لأنه أودعه السجن على غير توقع منه.. ولأنه من قبل وأيضا على غير توقع منه انتزعه من فوق قمة «الأهرام»، بعد أن كان قد امتلأ باليقين أن أحداً فى مصر كلها لن يستطيع انتزاعه من فوقها».

«ولأنه من قبل أيضاً اتهمه على مشهد ومسمع من جموع المصريين الدارسين بفرنسا بأنه عميل للمخابرات المركزية الأمريكية.. أقول أن يغضب «هيكل» من «السادات» فى أول الأمر وآخره (فهذا طبيعى لأن هيكل) ليس المسيح عيسى ابن مريم الذى قال: «من ضربك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر»، وإنما هو بشر، صحفى قدير نعم.. لكنه بشر كسائر البشر.. يحب ويكره.. ويغضب ويرضى.. ويغار ويحقد.. ويحمل فى أعماقه كل العواطف البشرية المعقدة، والمتناقضة التى يحملها فى أعماقهم سائر البشر».

والشاهد أن حلمى سلام يبذل كثيراً من وقته وجهده ليثبت أن أنور السادات كان «السادات» ولم يكن «الساداتى»، وكانت تكفى فى ذلك صورة زنكوغرافية لاسم أنور السادات كما وردت مثلاً فى قائمة الاتهام فى قضية أمين عثمان، أو كما ورد فى أى فصل من فصول مذكراته التى نشرها فى المصور، ولم يكن بحاجة إلى كل هذا الذى أورده من ملف الكلية الحربية ، وخاتم النسر وخاتم التاج ، فلا أظن أن حلمى سلام وقراءه المنصفين من المخدوعين فى هيكل وأساليبه.

ولكن حلمى سلام يصمم على أن يمحص الفرق بين السادات والساداتى متهما «هيكل» باللفظ الصريح بأنه يزور الحقائق ، وليس من شك أن جهد حلمى سلام فى هذه الجزئية يستحق الشكر والتقدير، ولكنى لأسباب مهنية [تتعلق بمهنتى] لا أزال أرى أنه جهد فى غير محله ، إذ أن صاحب خريف الغضب لا يجد أى حرج فى أن يزعم أى شىء دون أن يعنى بتصحيح الوقائع التى لا يمل من إيرادها فيما يكتب، ومن حسن الحظ أن الذين يدركون حقائق الأمور يعرفون حقيقة أسلوبه ورواياته، ومن سوء الحظ أن المتخدعين فيما يرويه لا تثنيهم عن تصديقه كل أساليب التحقيق العلمى والتاريخى والقضائى، ومع هذا فلنقرأ التحقيق المتميز الذى يقدمه حلمى سلام مدافعاً به عن رجل لا يحبه ضد افتراءات رجل آخر لا يحبه أيضا:

«إن أمامى، وأنا أكتب كلمتى هذه ، أربع وثائق قاطعة ، مانعة ، فى الرد على مزاعم «هيكل».

«الوثيقة الأولى فى هذه الوثائق الأربع هى صورة للغلاف الخارجى لملف خدمة «أنور السادات» بالقوات المسلحة، وقد حمل هذا الملف رقم ٢٢٧٤ وإلى جانب الرقم حمل الملف اسم صاحبه وقد كتب بالمصادفة المحضة.. وليس مكايدة فى «هيكل» بخط يخرق العين.. فإذا هو «محمد أنور محمد السادات».. وليس (الساداتى) كما زعم صاحب «بركان الغضب!».

«أما الوثيقتان الثانية والثالثة فهما صورتان لاثنين من التقارير السرية التى جرى النظام العام بالقوات المسلحة على أن يكتبها القادة العسكريون كل عام عن الضباط العاملين تحت قيادتهم. وأول هذين التقريرين عن «اليوزباشى محمد أنور السادات» خلال المدة من أول مايو سنة ١٩٤٢ حتى آخر سبتمبر من نفس السنة، أى قبل قيام ثورة ٥٢ بعشر سنوات كاملة، وقد أثبت فى هذا التقرير أن لقب صاحبه هو: «السادات» وليس «الساداتى»!

«أما التقرير السرى الثانى فكان عن «الصاغ محمد أنور السادات» خلال المدة من أول

مايو سنة ١٩٥٠، وقد أثبت فى هذا التقرير، الذى كتب بعد حوالى ثمانى سنوات من كتابة التقرير الأول ، أن لقب صاحبه لا يزال هو: «السادات» وليس «الساداتى»!

«أما الوثيقة الرابعة فهى صورة من إقرار كتبه «أنور السادات» فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥١، أي قبل قيام الثورة بتسعة شهور، برغبته في دخول امتحان القبول بكلية أركان الحرب، وقد وقع الإقرار باسمه.. وبلقبه الذى كان ساعتئذ يحمله.. فإذا هو «السادات».. وليس «الساداتى»!

«فأى خجل يمكن أن تحمله هذه الوثائق الأربع لكاتب كبير.. ذكى وقدير.. مثل «هيكل»؟!!».

«وأية فاجعة يمكن أن تحملها هذه الوثائق لقرائه العديدين الذين كانوا يعتقدون أنه لا ينطق إلا ليقول حقا ؟!!».

ويردف حلمى سلام مسدداً نقده إلى اعتماد هيكل فيما ينشر من تصورات لا وجود لها إلا فى مخيلته على ما استقر فى الأذهان من أنه يعلم الأسرار:

«لقد أتاح لهيكل مكان عند «القمة» فى «عصر عبد الناصر»، أن يعرف الكثير من الخبايا والأسرار.. هذه حقيقة لا يختلف عليها اثنان. لكن إلى جانب هذه الحقيقة التى لا يختلف عليها اثنان ، توجد حقيقة أخرى لها من القوة مثل ما للحقيقة الأولى، وهى أن «هيكل» اعتمادا على ما استقر فى أذهان جماهير القراء هنا.. وفى الوطن العربى كله، من أنه يعرف من الخبايا والأسرار ما لم يتح لأحد غيره أن يعرفه ، أعطى نفسه الحق فى أن يقدم لقراء مقالاته.. وأيضاً لقراء كتبه.. معلومات كثيرة لا وجود لها إلا فى مخيلته، ولا سند لها فى الحقيقة من قريب أو بعيد.. من عينة لقب «السادات» الذى زعم بأن الرجل غيره بعد قيام ثورة ٥٢ من «الساداتى» إلى «السادات»! ومن عينة قوله: «فى أواخر ١٩٥١، أصبح أنور السادات عضواً فى تنظيم الضباط الأحرار، وقد كان جميع أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار يعارضون انضمامه إليها.. باستثناء عبدالناصر».

(٩)

فى الفصل السابع أتاح حلمى سلام للقارئ أن يتعرف عن قرب على بطل عظيم هو معروف الحضرى الذى عرفه بجمال عبد الناصر ذات يوم!!! ثم إذا هو يلقى مرة بعد

أخرى من الثورة التنكيل والجزاء القاسى. لكـن حلمى سلام فى هذا الفصل يظلم معروف الحضرى حين يهمل آراء ظالميه ولا يعرضها على بساط الفحص والبحث والتفنيد ، فيبقى كلامه كلام صديـق عزيز يصدر عن عاطفة مقـدرة يمكن إرجاع التعاطف إليـها فحسب.. وهذا ـ فى رأيى ـ نوع من أنواع الظلم حين لا يراد إلا التمجيد!!

كان معـروف الحضرى رجلاً لعبته الخطر، أسهـم مع أحمد عبدالعزيز وكمـال الدين حسين فى الأعمال الفدائية التى قام بها ضـباطنا فى حرب ١٩٤٨، وأبلى بلاء حسناً، لكنه فى عهد الثورة يتعرض لمؤامرتين من «القناصين» (وهو تعبير ممتاز للأستاذ حلمى سلام!!) تكادان تطيحان برقبته تحت دعوى الخيانة.

هلا تفضل الأستاذ حلمى سلام على الجيل الجديد بالتفاصيل..؟

هلا ألف حلـمى سلام كتاباً عـن هذا الذى يبدو من رأى حلـمى سلام فيه أنه يـستحق أكثر من كتاب؟

هذه ـ فى رأيى ـ هى المهمة الـتى ينبغى على الكبار ـ حين يكـونون كباراً ـ أن يتولوها من أجل هذا الوطن!! وإلا فسوف يبقى الأقزام على القمة فى تاريخنا كله!!

ويزيد من أهميـة هذا كله أن حلمى سلام نفسـه أبقى السيف معلقاً عـلى رقبة معروف الحضـرى فى كتابـته عن المؤامـرتين اللـتين نـسبتا إلـيه ، فضلا عـن هذا فإن صاحـب هذه المذكرات جعل الفصل المخصص له آخر الفصول. لماذا ؟

يروى صاحب هذه المذكـرات كيف أتيح له أن يعرف معروف الحـضرى وهو عائد من ميدان الحرب فى فلسطين فى يوليو ١٩٤٨، وكيف استطاع بعد إصرار أن يقنعه بنشر قصة بطـولاته فى هـذه الحرب ، ويؤكـد صاحب المذكـرات أن معروف الحـضرى هو صـاحب الفضـل فى علاقتـه هو بالضـباط الأحرار، وهو يـروى قصة بطـولة معروف الحـضرى فى الفالوجا، وهى البـطولة التى استحق بفضلهـا أعلى وسام عسكرى مع ترقيته استـثنائيا إلى الرتبة الأعلى:

«... وحينمـا كان معروف الحضرى لا يـزال تحت العلاج من إصابـته البالغة، أعـلنت اتفاقية الـهدنة الأولى بين الفريقين المتـحاربين على أرض فلسطين، وكان مـن بين بنود هذه الاتفاقية أن يغـلق ميدان القتال على من هـم موجودون فيه ساعة توقيعـها، فلا أحد يخرج منـه، ولا أحد يأتى إلـيه. وجن جـنون معـروف الحضرى عنـدما علـم بهذا الـبند من بـنود الاتفاقـية، إذ كان يستـعجل الساعـات قبل الأيام.. والدقـائق قبل السـاعات.. لكى ينـتهى

علاجه ويعود إلى ميدان القتال ، فيسترد فيه موقعه.. موقع «البطل» الذى صارت شجاعته... وصارت جسارته أسطورة بين المقاتلين!».

«وغادر معروف الحضرى المستشفى، ليبقى فى بيته يوماً واحداً. وعندما سألت عنه فى اليوم التالى ، جاءنى الجواب: إنه سافر إلى الإسكندرية للاستجمام.. لكن غيبته فى الإسكندرية طالت كثيراً عما قدرته لها.. ثم كانت المفاجأة الكبرى لى.. وأيضاً لأسرته، عندما وصلنا منه خطابان فى وقت واحد ، وكان الخطابان من ميدان القتال وليس من الإسكندرية التى زعم أنه مسافر إليها ليستجم بضعة أيام!!».

«أما كيف دخل معروف ميدان القتال.. وكيف تسلل إليه.. وكيف تحدى شروط اتفاقية الهدنة ؟ فذلك هو سره ، وتلك هى جسارته.. جسارة رجل اعتنق هدفاً جليلاً، وراح يمضى إلى هذا الهدف وقد حمل روحه على كفه.. فلم يعد يعبأ بالخطر يتربص به فى كل خطوة يخطوها ، فلقد صار هذا الخطر لعبته ، وصارت متعته الحقيقية هى محاورة الخطر.. ومداورته.. والتغلب فى النهاية عليه».

«وكأنما كان معروف الحضرى يشعر بأن القتال لابد أن يستأنف مرة أخرى بين الفريقين المتقاتلين ، ومن هنا رأى أن مكانه الطبيعى مستحيل أن يكون فى المستشفى ، أو فى الإسكندرية.. وإنما مكانه الطبيعى هناك فى ميدان القتال، فإن هى إلا أيام معدودة من تسلله إليه ، حتى عاد القتال فاستؤنف بين العرب والصهاينة».

❑

ثم يتناول حلمى سلام باعتزاز شديد الدور الذى أداه البطل معروف الحضرى من أجل إنقاذ القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا:

«وفى الجولة الثانية من تلك الحرب، وقعت القوات المصرية التى كانت تقاتل فى «الفالوجا».. والتى كان جمال عبدالناصر واحداً من ألمع ضباطها، وقعت تحت الحصار.. وامتنع على هذه القوة الماء ، والغذاء ، والدواء ، وصار الهم الأول ، والأكبر، للقائد العام للقوات المصرية (اللواء فؤاد صادق) أن يتيح لهذه القوة المحاصرة أكبر فرصة للمقاومة والصمود إلى أن تستطيع أن تكسر الحصار المضروب حولها، فلا تسلم، ولا تستسلم، ولا تكون ـ بتسليمها أو باستسلامها ـ سبباً فى انهيار معنويات بقية المقاتلين فى كل موقع.. وعلى كل خط من خطوط القتال».

«ولكن كيف؟ كيف تستطيع هذه القوة أن تصمد ، فلا تسلم ولا تستسلم، وقد امتنع عليها الماء.. والغذاء.. والدواء؟!».

«إذن.. لابد لمقومات الصمود من أن تصل إلى مقاتلى الفالوجا بكل وسيلة: بالفن العسكرى.. بالعقل.. بالحيلة.. بالجنون.. المهم أن تصل. واستقر رأى القائد العام على تشكيل «قافلة» من الفدائيين يرتدى أفرادها ملابس العربان ، ويقودها فدائى قادر على أن لا ينظر خلفه، ولا يحسب حساباً لعمره ، ويمضى إلى قلب النار.. وكأنه ماض إلى نزهة».

«ولم يجهد القائد العام نفسه كثيراً فى البحث عن هذا «الفدائى» ، إذ كان يعرف معروف الحضرى.. وكانت له معه من قبل تجارب صرفته تماماً عن التفكير فى أحد غيره».

«تهيأ معروف لملاقاة الموت، خلع زيه العسكرى، وارتدى زى العربان ، وانطلق إلى الفالوجا على رأس «القافلة» المحملة بالماء، وبالغذاء، وبالدواء، وراح يمارس مع «الخطر» لعبته المفضلة ، راح يحاوره ، ويداوره ، ويتغلب عليه.. حتى وصل فى النهاية إلى زملائه المحاصرين فى الفالوجا حاملاً إليهم أول شحنات الثبات.. والصمود.. والتحدى».

«قال لى اللواء (أحمد) فؤاد صادق ـ وهو يروى قصة أول قافلة قادها معروف الحضرى إلى الفالوجا ـ إنه ظل طوال الليل متيقظاً لا يغمض له جفن، إلى أن دق جهاز اللاسلكى فى غرفته حاملاً إليه نبأ وصول معروف وقافلته سالمين.. وكانت هذه هى المرة الأولى.. وربما الأخيرة التى بكى فيها القائد العام.. بكى من الفرحة».

«ولأن النجاح يجر النجاح.. فقد تكررت العملية مرات ومرات، حتى كانت مرة حاور فيها معروف الخطر، وداوره، لكنه فى هذه المرة لم يستطع التغلب عليه، وقع فى كمين صهيونى، وكانت معركة بينه وبين أفراد هذا الكمين ، ظل يطلق فيها الرصاص عليهم حتى نفدت آخر رصاصة كانت فى جعبته، وعندئذ ، دخل معهم فى معركة بالسلاح الأبيض، لكنهم كانوا كثرة.. فغلبت كثرتهم شجاعته، وأخذوه إلى تل أبيب أسيرا».

ثم يردف صاحب المذكرات برواية أن معروف الحضرى هو الذى أرسل له صورة عبدالناصر التى نشرها حلمى سلام فى المصور عام ١٩٤٨، ولا يترك روايته من دون أن يطرح بعض التساؤلات المنطقية بالطبع عن السر الذى جعل معروف يرسل له بصورة عبدالناصر بالذات:

«كان ـ وبترتيب عجيب من القدر ـ هو بداية معرفتى بثورة ٢٣ يوليو وهى لم تزل بعد جنيناً فى باطن الغيب!! فلقد وصلنى معروف ، ومن ميدان القتال بأبطالها ، كان يبعث لى أسبوعيا، برسالة تحمل أخبارهم.. منها ما كنت أنشره ، ومنها ما كنت أحتفظ به لنفسى لأنه لم يكن قابلا للنشر. ولعل أول صورة نشرت فى العالم كله لجمال عبدالناصر فى وقت لم يكن أحد فى العالم كله ، بل وفى مصر نفسها، قد سمع بجمال عبدالناصر، هى

تلك التى التقطها له معروف الحضرى أثناء حصار الفالوجا، وبعث بها إلىّ من هناك فنشرتها فى مجلة «المصور» مع بقية أخبار الفالوجا التى كان الشعب فى مصر يترقبها باللهفة كلها.. وبالقلق كله».

«لكن.. لماذا كان عبدالناصر بالذات، دون غيره من الضباط ، هو الذى حرص معروف الحضرى على أن يلتقط له صورة يبعث بها إلىّ لكى أنشرها فى «المصور»؟!».

«ربما أنه كان «أركان حرب» تلك القوة المصرية التى كانت واقعة تحت الحصار».

«وربما لأن معروف كان يستشعر بإحساسه الثورى ذلك «الدور الخطير» الذى كان لا يزال مختبئاً وراء أستار الغيب.. فى انتظار عبدالناصر».

«وهل كان أحد فى الدنيا كلها يتصور أن هذا «الضابط الشاب» المحاصر مع زملائه فى الفالوجا سوف يصبح بعد أربع سنوات فقط من ذلك الحصار، حديث الدنيا كلها.. بأركانها الأربعة ؟!».

«وهل كان هو نفسه يعرف.. أو يتوقع.. أن يصير له على «مسرح الدنيا» بأركانها الأربعة ، كل هذا «الدور الخطير» الذى صار له؟!».

«حقيقة.. ما أعجب القدر.. وما أعظم قدرته مخرجاً للملاحم الإنسانية لا يدانيه فى إخراجها مهما أوتى من براعة ، ومن فن ، ومن قدرة جبارة على تطويع كل أساليب الحبكة والإتقان!!».

«بقى معروف الحضرى أسيراً فى تل أبيب عدة شهور، توقف بعدها القتال، وبدأت عملية تبادل الأسرى، فعاد معروف إلى مصر بعد أن كان قد منح أرفع وسام عسكرى.. مع ترقيته ـ استثنائياً ـ إلى الرتبة الأعلى ، تقديراً لبطولات لم يقدر عليها كثيرون غيره ، بل لعلها ـ وهذا حق ـ لم يقدر عليها أحد سواه».

(١٠)

ثم يروى صاحب المذكرات قصة لقائه بمعروف الحضرى بعد اتهامه والقبض عليه فى ١٩٥٤، ونحن نراه يجد الشجاعة الأدبية ليعترف أنه لم يذهب للقاء هذا البطل فى المستشفى العسكرى إلا بعد محاولة استئذان عبدالناصر وبعد استئذان عبدالحكيم عامر بالفعل:

«ثم.. ثم دارت الأيام. دارت واحدة من دوراتها العجيبة التى تأتى بما ليس فى الحسبان. قامت ثورة ٢٣ يوليو، وما لبث «صانعها» أن غرق، إلى أذنيه، فى مشكلات الحكم.. وأيضاً فى مشكلات الثورة.. وبدأ بعض الذين كانوا يحكمون بجواره، بدأوا ينتهزون فرصة غرقه فى بحور هذه المشكلات، وتلك، ليحكموا من ورائه، وكان همّ هؤلاء الأول ـ وربما الأخير ـ أن يتصيدوا كل ذى تاريخ.. وكل ذى موقف.. وكل ذى بطولة.. ليجرحوه، وليشوهوه، لكى يخلو لهم ـ عن طريق هذا التجريح وذلك التشويه ـ وجه عبدالناصر.. وأيضاً لكى يفقدوه الثقة فى الناس.. كل الناس.. ما عداهم!!».

«ولأن الرجل كان قد أعطى ثقته كاملة لهؤلاء الذين كانوا يحكمون بجواره، فأصبحوا يحكمون من ورائه.. فقد صاروا ـ للأسف كله ـ مصدقين لديه فى كل ما يقولونه ويفعلونه. لم ينظر إليهم مرة بعين الشك التى نظر بها يعقوب عليه السلام لأبنائه حينما جاءوه بنبأ الذئب الذى أكل أخاهم «يوسف»!! ولأن عبدالناصر لم ينظر يوماً إلى هؤلاء بهذه العين.. كان طبيعياً أن يستمرئوا المرعى، وأن يمضوا فى الشوط إلى نهايته فى تشويه كل ذى تاريخ، وكل ذى موقف، وكل ذى بطولة».

«وفى سنة ١٩٥٤ جاء الدور على معروف الحضرى، اقتنصوه اقتناصاً، نسبوا إليه ـ وما كان أسهل ذلك عليهم ـ أنه يدبر لقلب نظام عبدالناصر. وصدق الرجل، صدق لأنه كان يعرف معروف الحضرى بأكثر مما يعرفه أحد غيره، كان يعرف شجاعته، ويعرف جسارته، ويعرف أنه عاجز عن التردد لحظة واحدة فى الإقدام على أى شىء.. وعلى كل شىء.. متى آمن بأنه صواب!!».

«ووضع معروف فى الاعتقال رهن البراءة أو السجن.. ثم نقل من المعتقل إلى المستشفى العسكرى العام للعلاج من مرض أصابه. وذات مساء دق التليفون فى منزلى، كان المتكلم معروف الحضرى، قال لى إنه يتكلم من المستشفى، ويريدنى أن ألقاه هناك فى أمر لا يحتمل التأجيل».

«أوقعتنى المكالمة فى حرج بالغ مع نفسى، فلست أستطيع أن أتخلى عن تلبية ندائه، لكننى لو ذهبت إليه، فمن الممكن، وسهل جداً ـ وما كانت قصة «سينما كايرو» ببعيدة عن خاطرى ـ أن أصبح وفى غمضة عين شريكاً له فيما هو منسوب إليه، فماذا أصنع إذن؟».

«قررت أن ألقاه، ولكن بعد أن أستأذن عبدالناصر حتى يكون على علم مسبق بهذا اللقاء، درءا لأية تهمة يمكن أن تلاحقنى نتيجة لذهابى إلى معروف بغير علمه. لكننى يومها لم أتمكن من لقاء عبدالناصر فتوجهت إلى عبدالحكيم عامر ـ وكان وقتها يشغل

منصب القائد العام للقوات المسلحة ـ رويت له قصة المكالمة التى دارت بينى وبين معروف الحضرى.. وقلت له إننى حريص على تلبية نـدائه ، لكننى حريص أيضاً عـلى أن يتم هذا بعلمكم. فقال لى ـ وهذه شـهادة لله وللحق ـ «أنت أدرى الناس بمدى إعزازنـا لمعروف، وأنا أقول لك ـ وبلسان جمال ـ إنه يهمنا أن تلقاه ، وإذا كانت له أية طلبات.. فإنه يسعدنى أن تعود إلىّ بها، فلعلى أستطيع أن أجيبها له».

ولربما نخـرج الآن من قراءة ما يرويه حلمـى سلام من قصة معروف الحـضرى فى هذه المذكرات بانطباع سـريع أو متعجل عن مدى ضيق الأفق الذى جعـل قادة الثورة يحرصون على إخراج بطل عظيم من صفوف القوات المسلحة على الرغم من معرفتهم ببراءته، ولكن يبدو لـى أن من المستـحسن أن نصبـر قليلاً حتى نجد هؤلاء وقد أدانـوه بعد عشـر سنوات وحكموا عليه بسنوات طويلة من السجن :

... «وذهبت إلى معروف.. قال لـى: إنه علم أن التهمة التى نسبها إلـيه «القناصون» لم تثبت ضده ، لكنه علم أيضاً أنه سوف يستبعد من صفوف الجيش. وأضاف: «إن العسكرية عندى ليست حرفة ، وإنما هى شرف. فأنـا ضابط، وأخى ضابط، وأبى كان ضابطاً، وجدى أيضاً كان ضابطاً واسـتشهد فى حروب السودان. وأنا مستعـد ـ إذا كان الإخوة فى مجلس الثـورة خائفين منى ـ أن أغادر مصـر إلى آخر بلاد الـدنيا.. أنا مـستعد لأن أعـمل ملحـقاً عسكـرياً فى الصين ، أو حتى فى منغوليـا. فقط أنا لا أريد (وهنـا أمسك معروف ببـدلته العسـكرية) أن أخلع عن نـفسى هذا الشرف. إنـنى طلبتك لـكى أحملك أمانـة أن تذهب إليهـم وتبلغهـم رغبتى هذه. فـلقد سمعت كـلاماً بأنه قد يـفرج عنى غدا.. أو بـعد غد.. لكننى أخشى أن يتخذ قرار الاستغناء عن خدماتى فى الجيش قبل الإفراج عنى. وقد قررت أن أذهب فـور خروجى مـن هنـا، إلى جمـال فى بيته.. ولـو ضربونـى على بـاب البيت بالمدافع!!».

«غادرت معروف عائداً إلى عبدالحكيم عامر.. ونقلت إليه ـ وبالحرف ـ كل ما حملنى معروف أمانة نقله إليهم.. فارتسم الأسى على وجه عبدالحكيم.. وأخذ ينقر بأصابعه على زجاج مكتبه قبل أن يقول: «للأسف.. سبق الـسيف العزل.. فبالأمس فقط وقع جمال قرار الاستغناء عن خدماته».

«بعد ذلك بأيام قليلة.. قابلت عبدالناصر، فرأيت ـ من باب الاحتياط الكلى ـ أن أروى قصة لقائى مع معـروف الحضرى بحذافيرها خشية أن يكون عبـدالحكيم عامر ـ لأى سبب من الأسـباب ـ لم يـروها له. وقـلت لعـبدالنـاصر بين مـا قلت: إن مـعروف قال لـى: إنه سيذهب إليك فور اللحظة التى سيفرج عنه فيها.. ولو ضربوه على باب بيتك بالمدافع!!».

«ضحك عبدالناصر وقال: «هو ده معروف الحضرى.. يعمل أى حاجة فى الدنيا مادام اقتنع بها». ثم سكت لحظة.. وبعدها أضاف: «فعلاً جانى كما قال لك، ولعلى نجحت فى أن أرضيه.. لقد كان صعباً جداً على نفسى ـ أنا بالذات ـ أن أخرجه من الجيش.. لكن كان صعباً أكثر أن أتركه يبقى فيه!».

«ورضى معروف الحضرى بقدره.. كان صعباً أن يرضى.. لكنه رضى.. فمن ذا الذى يستطيع أن يسير قدره وفق ما يحب ويهوى؟!».

ثم يروى صاحب المذكرات ما عرفه عن حياة معروف الحضرى بعد هذا حتى تم اتهامه واعتقاله فى ١٩٦٥ والحكم عليه بخمسة عشر عاماً من الأشغال الشاقة المؤبدة :

«رضى معروف بقدره.. ومضى فى ركب الحياة ، فاختار لنفسه صناعة جديدة.. صناعة تحتاج من صاحبها إلى صبر الرجال، وعزم الرجال، وإرادة الرجال. ولأن شيئاً من هذا كله لم يكن ينقصه ، فقد اشترى قطعة أرض رملية بالقرب من مدينة الإسماعيلية.. ومضى بأسلحته الخاصة.. أعنى بالعزم وبالصبر، وبالإرادة والتصميم، يجهزها لكى تفيض بالخير.. ولكى تكون شاهد صدق على أن «بطل الفالوجا» لم ينكسر، ولم يفقد شيئاً من عزيمته.. ولا من إرادته وتصميمه».

«لكن «القناصين» أبوا أن يتركوه لأرضه، وكأنما جرح كبرياءهم أنه أفلت من شباكهم، فعاودوا معه الكرة فى سنة ١٩٦٥ ، وفى هذا الوقت ـ بالذات ـ كان هؤلاء القناصون قد صاروا أقوى، بينما كان «الرجل الكبير» ـ عبدالناصر ـ قد صار أضعف! ! صار أضعف بإطلاق ثقته بغير ما حدود فى هؤلاء القناصين ، وبتصديقه المطلق لأكذوبة كبرى نسجوها وروجوها.. وهى: أنه لولاهم.. ولولا «عيون الصقر» التى يتمتعون بها.. لما بقى عبدالناصر.. ولما بقى نظامه يوماً واحداً ! !».

وربما كانت «غلطة العمر» فى حياة هذا الرجل الكبير أنه ـ على ذكائه وحصافته ونفاذ بصيرته ـ ترك نفسه يقتنع بهذه الأكذوبة الكبرى! ! ولأنه اقتنع.. فقد ترك كل شىء ـ للأسف الشديد ـ يحدث.. تركه يحدث مع أحسن الرجال ، ومع أشرف الرجال! !».

«هكذا جاءوا إليه بمعروف الحضرى مرة ثانية ، وكانت تهمة معروف فى هذه المرة أنه يدبر ـ ليس فقط لقلب نظام عبدالناصر ـ وإنما أيضاً لاغتيال حياته! !».

«وفى هذه المرة كانت «الطبخة» جد مقنعة، كان طبيعياً أن تكون كذلك. فبين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٦٥ ، كانت هناك إحدى عشرة سنة إضافية من «الخبرة» بفنون التلفيق، والتلطيخ ، واتهام الناس بما لم تنطق به ألسنتهم ولا ارتكبته أيديهم!!».

«ثم.. ثم قدم معروف الحضرى.. الفدائى البطـل.. إلى المحاكمة أمام (محكمة خاصة) كان يرأسـها لواء من الـقوات المسلحـة اسمه (الدجـوى)، ولأن هذا (الدجوى) كـان يقرأ الأحكام الصادرة ضد الذين ساقتهم أقدارهم للمثـول أمامه من ورقة لم يكتبها، وإنما كتبها له ـ مسبقاً ـ هؤلاء القناصون أنفسهم.. فقد قرأ الحكم على بطل الفالوجا بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة!!».

(١١)

وفى الفصل الـذى خصصه حلمى سلام لـلحديث عن صلاح سالم لـم يكن صاحب هذه المذكرات موفقاً شأن توفيقه فى كتابته عن عبد الناصر، ولكن عدم توفيقه لم يصل إلى درجة عدم التـوفيق التى وصل إليـها فى الكتابـة عن السادات أو البغدادى. وحـلمى سلام يروى لنا قصة فضل أسداه إلى صلاح سالم حين لاكـت الشائعات سيرته.. لكنه لا يوضح لنا رأيه هـو ـ وهو مَنْ هو ـ فى صلاح سالم ودوره وسـلوكه وأدائه فى بداية عـهد الثورة ، مع أنه كان فى وسعه أن يقدم لنا صورة إنسانية حافـلة بالثراء الفكرى والبيانى، بل وبالثراء التاريخى أيضاً ، فقد كان حلمى سلام فى موقع متقدم من مراقبة الأحداث أتاح له أن يرى حقيقة الأمـور التى ربما نحتاج إليها فـى فهم الدور الذى أداه صلاح سالم ومدى مسئولية هذا الدور عن بعض الأحداث الخطيرة فى أول عهد الثورة.

كأنى أريد أن أقـول إن حلمى سلام يقص علـينا ثلاث قصص من حيـاة صلاح سالم، لكنـه لا يقص علـينا قصة صـلاح سالم نفـسه، ولا قصته هـو مع صلاح سالـم ، ولا قصة صلاح سالم مع الثورة ولا مع السودان.

يكتـفى حلمى سـلام وهو الصحفى الـذى عاش الثورة كلـها وعاش أولها كـله (ولم يعش صلاح سالم إلا أول الثـورة) ببيتين لشوقى فى وصف الدنيـا !! وكأن مشكلة صلاح سالم كانت كـلها أنه نجم لمع ثم خبا.. مـع أن مشكلة صلاح سالم وقصـة صلاح سالم هى قصة الثورة الحقيقية حين أصبحت حكومة ودولة بكل ما تحمل هذه العبارة من معان!!

على أن أهم مـا رواه صاحب هذه المذكرات عـن صلاح سالم هو ذلك الحـوار الطويل والمتصـل بينهـما حول إمكـانية تسـجيل دور صلاح سـالم فى تاريـخ الثورة ، ونحـن نرى حلمى سلام وهو يتمتع وقت كتابة هذه المذكرات بالقدرة على الحديث بحرية وبحكمة عن

فترات سابقة ، ولكننا مع هذا نكاد نصدق أن الحوار بين الرجلين قد دار على نفس النحو الذى يرويه صاحب هذه المذكرات وربما بنفس الألفاظ التى يوردها حيث يقول:

«زرته ، ذات يوم فى بيته بالزمالك.. بعد أن كان قد انحدر إلى السفح من القمة، وانفض الناس ـ كل الناس ـ من حوله ، وأصبح «جرس التليفون» لا يرن فى بيته إلا عن طريق الخطأ ـ على حد قوله ـ فوجدته حين دخلت عليه يجلس وحيداً كاسف البال، وقد أسند خده إلى قبضة يده.. وكأنه تمثال حى للحزن. فقلت له مستفسراً:

«خيراً.. أراك مهموماً جداً، فهل حدث جديد؟».

«وما أن انتهيت من سؤالى حتى انفجر قائلاً:

«أصحابك اللى فى مجلس الثورة قربوا يجننونى.. تصور.. واحدة من بناتى جتنى النهارده ومعها كتاب «التربية القومية» المقرر عليها، وسألتنى: أنت يابابا موش كنت عضو فى هيئة المفاوضات اللى عملت اتفاقية الجلاء مع الإنجليز؟ أجبت ابنتى: طبعا كنت.. فقالت: طيب ليه موش كاتبين اسمك فى الكتاب مع بقية أسماء زملائك اللى وقعوا على الاتفاقية ؟ أخذت الكتاب من يد ابنتى، ورحت أنظر فيه وأنا لا أكاد أصدق عينى: إلى هذا الحد يمكن أن تصل بهم الأمور. أيمكن أن تصل بهم الأمور إلى حد حذف اسمى من صفحة من صفحات التاريخ. دا تاريخ ياناس وموش من حق أى مخلوق إنه يغير فيه حرف واحد».

«قلت له فى محاولة لتهدئته والتخفيف عنه:

«على كل حال.. ليست هذه هى المرة الأولى التى يحدث فيها شىء كهذا. (وكنت بهذا القول ألمح إلى ما جرى مع محمد نجيب من حذف اسمه من كل شىء.. وليس من كتب التاريخ فحسب). فأنا لا أتصور مطلقا أن يكون واحد من زملائك فى مجلس الثورة هو الذى أمر بحذف اسمك من قائمة هيئة المفاوضات التى أثبتها هذا الكتاب، إنما هى صغائر الصغار الذين تصور لهم أوهامهم المريضة أنهم يرضونهم بمثل هذه التصرفات الصغيرة.. أو الحقيرة ، سمها ما شئت. لكننى أريد أن أسألك: هل لو كنت ما تزال عضواً فى مجلس الثورة.. أكنت ستجد لديك الوقت والجهد اللذين يمكنانك من مراجعة كل كتب التربية القومية المقررة على طلبة المدارس فى مختلف مراحلها، لترى مدى التزامها بجانب الدقة والأمانة فى تسجيل التاريخ ؟ أرجوك.. خفف عن نفسك ، وثق من أن للتاريخ رجاله الذين سوف يسجلونه يوماً ما على وجهه الصحيح.. وبكل الدقة والأمانة».

«فقال ساخراً :

«هم فين دول.. دلنى عليهم».

«قلت: تأكد أنهم موجودون، فقط لا تشغل بالك بهذه الأشياء التى لن تجنى من ورائها غير المزيد من الهموم».

ولا تمر دقائق ـ على هذه المواجهة ـ حتى يجد حلمى سلام نفسه وجهاً لوجه أمام حل بديع يأتيه من السماء ليثبت له ولصلاح سالم (وهذا هو الأهم لحظتها، فقد كان حلمى سلام نفسه مؤمناً بما يقول) صدق مقولته عن وجود المؤرخين الحقيقيين رغم كل التزوير الذى كانت السلطات تمارسه فى عهد الثورة ، فهذا هو المؤرخ الكبير عبدالرحمن الرافعى يبعث فى ذلك اليوم بكتابه عن ثورة ٢٣ يوليو لحلمى سلام ولا يغفل اسم صلاح سالم حيث ينبغى أن يكون ، ونحن نواصل رواية صاحب المذكرات حيث يقول:

«... وتركته، بعد أن كان الحديث بيننا قد تنقل بنا فى مجالات شتى، وعدت إلى مكتبى فى مجلة (الإذاعة). كان فوق المكتب مظروف كبير مكتوب عليه اسمى، وتحته عبارة (مع تحيات.. عبدالرحمن الرافعى). فضضت المظروف، فوجدت بداخله كتاب المؤرخ الجليل عن ثورة ٢٣ يوليو. أمسكت بالكتاب ، ومضيت أقلب صفحاته لكى أصل بسرعة إلى الصفحة التى تناول فيها المؤلف مفاوضات الثورة مع الإنجليز للجلاء عن مصر».

«لم أكن مخطئاً أبدا عندما قلت لصلاح سالم إن للتاريخ رجاله الذين سوف يسجلونه يوماً ما ، وبكل الدقة والأمانة. فها هو الأستاذ الجليل عبدالرحمن الرافعى يثبت اسم صلاح سالم ضمن أسماء بقية زملائه أعضاء هيئة المفاوضات الذين وقعوا اتفاقية الجلاء ، ولم يحذفه من قائمة الأسماء، مثلما فعل مؤلفو كتاب وزارة التربية والتعليم».

«أخذت كتاب عبد الرحمن الرافعى وعدت إلى بيت صلاح سالم، فوجدته ما يزال جالساً متلفعاً بحزنه.. فى نفس المكان الذى تركته فيه. لم يستطع أن يخفى دهشته من عودتى المفاجئة، وأعرب عن هذه الدهشة بقوله:

«خير.. جرى حاجة ؟».

«قلت : جرى كل خير..».

«ومددت له يدى بكتاب المؤرخ الجليل، قائلا:

«علشان تصدق إن للتاريخ رجاله».

«تناول صلاح سالم الكتاب فى لهفة ظاهرة، وراح يقلب صفحاته حتى استقر عند

ماجاء به عـن مفاوضات الجلاء، وما أن رأى اسمه مـسجلاً مع أسماء زملائه، حـتى سقط عنه حزنه واشتملته فرحة لم يستطع أن يداريها».

«وقال: عندك مانع تترك لى الكتاب علشان أوريه لبنتى؟».

«قلت: بالعكس.. فأنا ما جئت إليك مرة أخرى إلا لهذا الغرض».

«وتركت صلاح سالم مع كتاب الرافعى، عائـدا إلى مكتبى.. وأنا أردد لنفسى: من كان يتصور أن هذا الرجل الذى كان حتى الأمس القريب جدا ملء أسماع الناس وأبصارهم.. وتكاد وكالات الأنبـاء العالمية لا تكف ليل نـهار عن ترديد اسمه ، أضحـى لا يكاد يصدق عينيه حين رأى هذا الاسم مسجلاً فى صفحة من كتاب!!».

❑

وعند هذا الحد يمتعنا حلمى سلام باستشهاد جميل من شعر شوقى فيقول:

«لكنـها الدنيـا التى وصف «شوقـى» أحوالها أبـلغ وصف.. وأدق وصف.. فـى هذين البيتين من الشعر:

«إنمـا الـدنـيـا شـجـون تـلـتـقـى — وحـزيـن يـتـأسـى بـحـزيـن
ابـتـسـام الـدنـيـا احتشـاد لـلـبـكـا — وأغـانـيـهـا مـعـدات الأنـين»

«نعم... فلكم ابتسمت الدنيا لصلاح سالم.. ولكم غنت له.. فكان أن جاءه بكاؤها وأنينها، فى مثل حجم ابتسامها وغنائها!!».

(١٢)

على الرغم مـن أنه كان فى وسع صاحب هذه المـذكرات أن يقدم لنا فصلاً متميزاً عن عبداللطـيف البغدادى، فإنه آثر نـوعاً من الكتابة الخفيـفة حتى إن هذا الفصل يـصلح قصة فيلم تليـفزيونى قصير يكون عنوانـه هو نفس العنوان الذى وضعه صـاحب المذكرات لهذا الفصل حين جـعله: «شىء من الخوف مع البـغدادى». فقد اقتصر صاحـب المذكرات على رواية موقـف واحد حدث فيه أن اصـطحبه البـغدادى وحسن إبـراهيم إلى صحـراء مصر الجديدة حتـى يسلموه بعض الوثـائق المهمة.. وعندئذ عـندما ابتعدت السيـارة عن الطرق المأهولة شعر حلمى سلام بالخوف ، وهذا هو سر العنوان الذى اختاره لهذا الفصل.. ومع هذا فإن فى وسعنا أن نقتنص من كل هذه الرواية تقديره للبغدادى وعقليته.

(١٣)

والآن هل لنا أن نعود إلى بداية الكتاب حيث يحدثنا حلمى سلام عن الرئيس محمد نجيب حديثاً متميزا لكنه لا يحفل بما حفلت به فصول أخرى من تجربة ذاتية ساخنة، وأحداث يصطرع فيها الخير والشر المتنصر، ولهذا السبب وحده أجلنا تناول هذا الحديث حتى نفرغ من البقع الحية الساخنة.

ونحن نجد صاحب هذه المذكرات وهو يجاهر بآراء صريحة ومتزنة فى تقييم دور محمد نجيب فى الثورة محللاً وموازناً ، والأهم من هذا منصفاً حين كنا لا نزال فى مرحلة مبكرة ، وكان الحديث فيها عن حقيقة دور نجيب ما يزال أقرب إلى المحظورات يقول:

«... ومهما يكن من أمر الخلاف مع محمد نجيب ، أو الاختلاف عليه.. فسوف تظل تلك القرارات الثورية البالغة الأثر والخطر التى اتخذتها ثورة يوليو فى أيامها وشهورها الأولى.. والتى أذاعها الرجل بلسانه، أو وقعها باسمه، محسوبة له فى رصيد شجاعته».

«فلو لم يكن الرجل وطنياً.. بل وفدائياً أيضاً، لما استطاع ـ ابتداء ـ أن يقبل بقيادة الثورة».

«ولو لم يكن شجاعاً لما استطاع أن يوجه للملك إنذاراً، يحمل توقيعه ، يطالبه فيه بالنزول عن عرشه».

«ولو لم يكن شجاعاً لما استطاع أن يتحدى «الإقطاع» ويوقع «قانوناً» بإسقاط قلاعه».

«ولو لم يكن شجاعاً لما استطاع أن يوقع «إعلاناً» بانتهاء «دولة الأحزاب».. على ما كان لهذه الدولة من قوة ظاهرة على السطح.. ومن جذور ممتدة فى الأعماق».

«ولو لم يكن شجاعاً لما جرؤ على أن يوقع قراراً ينهى به «أسرة محمد على».. ويزيل من الوجود «ملكية طاغية» كان لها من العمر، وقتئذ، ١٤٧ سنة».

«غير أن هذا كله شىء، وعلاقة الرجل بالثورة شىء آخر.. وليس صحيحاً ـ مطلقاً ـ ما زعمه البعض من أن الثورة كانت ثورته وسرقها منه عبدالناصر. كذلك ليس صحيحاً ـ مطلقاً ـ ما زعمه آخرون من أن محمد نجيب لم يكن يدرى عن ثورة ٢٣ يوليو شيئاً إلا قبل ساعتين اثنتين من «ساعة الصفر»!! فذلك زعم ترفض القبول به أشد العقول سذاجة.. فلم يكن «صناع الثورة» أطفالا، وأيضاً لم يكونوا ساذجين لكى يأتوا برجل لا يعرف عنهم، ولا عن ثورتهم شيئاً، ويولونه قيادتها.. قبل ساعتين ـ فقط ـ من قيامها!! فذلك شىء أدنى

إلى الهزل والعبث.. ولم تكن الثورة هازلة ولا عابثة. ولو أنها كانت كذلك لما قدر لها أن تقف على ساقيها».

«ويقيني أن الذين يروجون هذا الزعم ـ نيلاً من دور محمد نجيب في ثورة يوليو ـ إنما ينالون به من الثورة نفسها.. ومن «صانعها الحقيقي» أكثر مما ينالون من محمد نجيب، الذي جرى أول اتصال به من ناحية «صناع الثورة» قبل أربع سنوات من قيامها.. وبالتحديد في سنة ١٩٤٨».

وفيما قبل هذا يحرص حلمي سلام على أن يعيد نشر مقال له كان قد نشره عن محمد نجيب في مناسبة انتخابه رئيساً لنادي الضباط ويقول ما نصه :

«كانت البداية كلمة.. كلمة كتبتها عنه بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس إدارة نادي الضباط في يناير ١٩٥٢. وقد نشرت هذه الكلمة بالعدد رقم ١٤٢٣ من (المصور) بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٥٢، ضمن فقرات باب أسبوعي كنت أقدمه حينذاك ، تحت عنوان «يتحدثون عنه...» وقلت فيها:

«يرهق الناس أعصابهم بحثاً عن صداقة خالصة ، وأصدقاء خلصاء.. ويطلقون عبارة «صداقة العيش والملح» على كل صداقة متينة تقوم بينهم.. ولكن اللواء محمد نجيب الذي تحدث عنه الناس ، هذا الأسبوع ، بمناسبة انتخابه رئيساً لنادي الضباط، يسمي صداقته لبعض زملائه «صداقة العيش والدم».

«وسوف لا تستغرب هذه التسمية، عندما تعرف أن دم محمد نجيب قد سال ثلاث مرات في جبهة القتال بفلسطين، وأن هؤلاء الزملاء كانوا على استعداد لأن يمنحوه بعض دمائهم أو كثيراً من دمائهم.. لكي لا تهرب من صدره الحياة ».

«ولقد كان هذا الدم.. دم محمد نجيب ، سببا في واحدة من الأزمات الكبيرة التي كثيراً ما قامت بين قائد القوات المصرية المحاربة في فلسطين ، اللواء أحمد فؤاد صادق، وبين رئاسة الجيش في القاهرة. فلقد طلب قائد القوات ترقية البطل الجريح إلى رتبة اللواء ، بصفة استثنائية ، تقديراً لأعماله المجيدة في ميدان القتال. لكن القاعدين على الكراسي الوثيرة في القاهرة ، لم يكونوا ليحسوا ما يحسه فؤاد صادق.. ولا ليروا ما يراه.. فلم يستجيبوا لما اقترحه بشأن محمد نجيب، واكتفوا بأن منحوا البطل «نجمة فؤاد الذهبية». وعلى الرغم من أن هذه «النجمة» هي أرفع وسام عسكري ، إلا أنها بقيت ـ من وجهة نظر اللواء فؤاد صادق ـ دون ما يستحقه «نجيب».. فغضب وثار.. وكانت أزمة من الأزمات».

وبعد فقرات يردف صاحب المذكرات بالإشارة إلى تنامى العلاقة بينه وبين محمد نجيب فيقول:

«قرأ محمد نجيب كلمتى هذه.. وتأثر بسطورها ، وبما بين سطورها، فجاء بنفسه إلى (المصور) ليشكرنى عليها. وفى هذه اللحظات نفسها ولدت صداقتنا الحميمة التى لم أندم عليها قط. على الرغم من كل المكاسب التى أضاعتها علىّ هذه الصداقة. وعلى الرغم ـ أيضاً ـ من كل الخسائر الكثيرة التى ألحقتها بى. فليس باستطاعة أحد ، مهما بلغت درجة مخاصمته للحقائق ، أن ينكر على محمد نجيب وطنيته ولا شجاعته ولا نظافته. وهى صفات ثابتة وأصيلة فى نسيجه، تجعلك لا تملك إلا أن تحمل له ، وفور أن تعرفه وتقترب منه ، أعظم الحب وأعمق الاحترام».

«ومن أجل هذه الصفات نفسها، وليس من أجل أى شيء آخر سواها ، أجمع (ثوار يوليو) الذين كانوا قد ألزموا أنفسهم بأن يزنوا كبار الضباط فى القوات المسلحة، بميزان الذهب، ليختاروا من بينهم واحداً يولونه قيادة ثورتهم ، على الاستقرار عليه بعد أن اعتذر عن قيادتها الفريق عزيز المصرى بكبر سنه. ثم تلاه فى الاعتذار اللواء فؤاد صادق».

(١٤)

وبعد كثير من التحليل الذى يبدى به صاحب المذكرات وجهة نظره فى سبب الخلاف بين نجيب والثوار ، يبلور حلمى سلام رأيه فى هذا الخلاف فى قوله:

«إن المتاجرين بمحمد نجيب ضد مجلس الثورة ، يشددون على أن الخلاف بينه وبين بقية أعضاء المجلس ـ باستثناء خالد محيى الدين ـ قد وقع فى فبراير سنة ١٩٥٤ ، بسبب قضية الديمقراطية أو اللاديمقراطية. ولست أنفى أن هذا الخلاف وقع فعلاً بين الطرفين. وربما كان هو «القشة التى قصمت ظهر البعير».

«لكن الحقيقة الثابتة ، التى يعلمها ـ عن يقين ـ كل من اقترب من «كواليس» مجلس الثورة فى تلك الفترة الفوارة من تاريخنا ، هى أن الخلاف بين محمد نجيب من ناحية، وبين مجلس الثورة من ناحية أخرى.. كان قد أطل برأسه بين الطرفين فى وقت مبكر جداً على ذلك التاريخ. وكان هذا الخلاف ـ فى صورته المهمة والحادة أيضاً ـ نتاجاً طبيعياً لذلك الاختلاف الشديد بين الفكرين ، والأسلوبين ، والجيلين».

«كما أنه ـ فى صورة أخرى من صوره ـ صراع حقيقى على السلطة بين الذين يؤمنون بأن الثورة ثورتهم ، وأنهم إنما جاءوا بالرجل ليلعب على مسرحها «دوراً محدداً.. ومحدوداً» ، وبين نفس الرجل الذى بدأ يرفض، بعد تلك الشعبية الجارفة التى اكتسبها لنفسه ، وللثورة ذاتها ، بطيبته وبساطته وتلقائيته، أن يكون له على «مسرح الثورة» دور محدد أو محدود».

❑

وبعد صفحات أخرى يظهر صاحب المذكرات تعاطفه مع محمد نجيب بسبب ما ناله على أيدى الثوار حيث يقول:

«... ولقد قاسى محمد نجيب ـ بعد أن سقط أو أسقط من مكانه ـ كأول رئيس لمصر الجمهورية ، قاسى الأهوال على مدى هذه السنوات العشرين. إذ فقد خلالها كل عافيته، وكل قدراته الذهنية والجسمية، وفوقها زوجته واثنين من أبنائه.. مات أحدهما غريباً عن دياره.. وحين سمح لجثمانه بالعودة إلى وطنه، لم يسمح لأبيه «البطل العجوز» بتشييع جنازته!!».

....

لقد كانت كل جريمة محمد نجيب فى حق ثورة ٢٣ يوليو التى أعطاها ، ومنذ اللحظة الأولى لقيامها ، وجهها الطيب.. والسمح.. والمطمئن لكل الناس، ولكل الأطراف والهيئات التى كانت تتوجس خيفة ، وترتعد رعباً من انطلاق الثورة من داخل القوات المسلحة ، أقول كانت كل جريمة محمد نجيب فى حق ثورة يوليو ، أنه اختلف مع «صناعها» على أشياء كثيرة.. وهو اختلاف كان وارداً منذ اللحظة الأولى للثورة ، وقد فرضه فرضاً ـ كما قد أسلفنا ـ اختلاف العقليتين، والفكرين ، والجيلين».

وبعد فقرات أخرى يروعنا حلمى سلام ببعض الظلم الذى لقيه محمد نجيب طيلة عهد الثورة فيقول :

«... ولست أنسى يوم جاء لزيارتى فى بيتى، عقب فك اعتقاله وخروجه من وراء الأسوار ، وراح يروى لى ، والألم يمزقه.. كيف أنه عندما توفيت شقيقته حذف اسمه من نعيها الذى نشرته صحيفة الأهرام!! وعندما سمح له بالتوجه إلى بيتها ليلقى عليها نظرة أخيرة قبل أن توارى التراب ، أبى ضابط الحراسة المكلف بمتابعته كظله أن يدعه يدخل وحده إلى الغرفة التى كان جثمان شقيقته مسجى بها !! ولما قال له محمد نجيب «عيب يابنى هذا الذى تفعله» أجابه الضابط: «هذه هى الأوامر ياأفندم.. ولا أملك أن أخالفها»!!

«لحظتها.. لم يستطع البطل العجوز أن يقول شيئاً ، ولا أن يفعل شيئاً ، فقط فاضت من عينيه دموع قالت كل شيء نيابة عنه».

....

«لقد قاسى محمد نجيب ـ خلال السنوات العشرين التى قضاها وراء أسوار قصر المرج ـ من الأهوال ما لم يقاسه أحد ممن تآمروا على ثورة يوليو تآمراً حقيقياً نابعاً من حقدهم الأسود على الثورة ، وعلى أهدافها ، وطموحاتها ، فلقد ألقى به وراء أسوار قصر المرج وهو فى عنفوان رجولته.. ولم يسمح له بالخروج من وراء هذه الأسوار، إلا بعد أن كان قد بلغ ذروة شيخوخته.. وبعد أن تأكد لدى الجميع أنه لم يعد قادراً على تهديد أحد ، ولا على إتعاب أحد ، ولا حتى على مجرد الهمس فى أذن أحد!!».

❑

ويقدم حلمى سلام تفسيراً مهماً لهدف الثورة من معاملة محمد نجيب على هذا النحو المزرى:

«ولم يكن السجن وراء الأسوار الموحشة، يمثل كل تلك الأهوال البشعة التى تعرض لها «البطل العجوز» إبان محنته هذه ، بل كان هناك ما هو أشد هولاً من السجن فى ذاته. كان هناك التعذيب المعنوى والنفسى بكل صنوفه وألوانه.. فلا جرائد، ولا كتب، ولا راديو، ولا إنسان واحدا يقرئه السلام!! حتى الأثاث الذى كان موجوداً ـ أصلاً ـ بقصر المرج، استكثر على نجيب أن يتمتع به.. فأخلى القصر منه ، وترك «البطل العجوز» يعلق ملابسه على حبال مدها بيديه بطول الغرفة التى كان ينام بها!! ولم يكن هناك ما يمكن أن يؤنس وحشته غير مجموعة من القطط كان يطعمها بيديه ، وينيمها معه فى نفس فراشه لكى تذود عنه الفئران التى كانت تحيل ليله إلى جحيم مستحيل أن يحتمله إنسان يحس ويعى!!».

«وكأنما كان المقصود من وراء ذلك كله أن يموت الرجل غماً.. وكمداً!! غير أن «البطل العجوز» الذى لقى من العذاب صنوفاً.. بعضها له لسعة النيران ، وبعضها له مرارة الحنظل.. لم يسمح لهذه الصنوف من العذاب أن تقتله. وإنما صمد، وصبر، وقاوم. ولم يمت!!».

❑

ويردف صاحب هذه المذكرات بإثبات رأيه الشجاع فى مدى الظلم والغبن والعنت الذى لقيه محمد نجيب على يد رجال الثورة ، مقارناً بين موقف عبد الناصر من نجيب

العظيم وبين موقف ديجول من الماريشال بيتان الذى وجهت إليه تهمة الخيانة العظمى، وصدر عليه الحكم بالإعدام:

«ومهما يكن من حجم الأخطاء التى وقع فيها محمد نجيب بالنسبة لثورة يوليو، فإنها ـ وبأى حال من الأحوال ـ لا يمكن أن تصل إلى حجم ذلك الخطأ الفادح الذى وقعت فيه ثورة يوليو نفسها عندما رضيت أن تنزل بالرجل الذى قدمها لمصر.. وللعالم كله.. والذى قاد أولى خطواتها على الطريق الوعر والمحفوف بأكبر المخاطر، كل ذلك العقاب الممعن فى القسوة الذى أنزلته به».

«أيضاً مهما يكن من حجم الأخطاء التى وقع فيها محمد نجيب ، فإنها ـ وبأى حال من الأحوال ـ لا يمكن أن تصل إلى ما وقع فيه (الماريشال بيتان) من خطأ بلغ مرتبة الخيانة العظمى.. حين سلم ، واستسلم، وفتح أبواب باريس أمام جنود (هتلر) ليدخلوها غزاة فاتحين. ومع هذا، فعندما تم النصر للجنرال ديجول ، قائد فرنسا الحرة ، على الغزاة الفاتحين.. قام بتقديم «بيتان» إلى محكمة عسكرية عليا حاكمته وحكمت عليه بالإعدام. إلا أن «ديجول» ـ وكان «عسكرياً» ككل ثوار يوليو ـ رفض أن يصدق على هذا الحكم ، لم يطاوعه قلبه أن يصدق على حكم بإعدام الرجل الذى كان يعتبر ـ إلى ما قبل سقوطه فى حمأة الاستسلام لغزاة بلاده ـ واحداً من أعظم رموز فرنسا العسكرية، فاستبدل حكم الإعدام بالسجن مدى الحياة. وحينما سئل «ديجول» بعد ذلك بسنوات، فى أحد مؤتمراته الصحفية: أين يوجد الماريشال بيتان؟».

«أجاب: إنه موجود فى مكان يليق بأمجاده القديمة.. مكان يستطيع أن يرى منه النور.. والشمس.. والخضرة!».

(١٥)

وحلمى سلام ينصف نفسه وينصف مصر حين يقيم موقف الثورة غير الإنسانى من محمد نجيب!! ولكن الذى لاشك فيه أننا اليوم نريد أن نقول فى غيظ شديد: وأين كنتم أيها السادة حين فعل كل هذا بمحمد نجيب!

ولست أخفى أن الشباب من جيلنا الجديد يودون أن يريحوا أعصابهم من تصور هذا الذى حدث لمحمد نجيب على أيدى ضباطه ، فهو فوق ما تتحمله أعصابهم، ولكن حلمى سلام وهو رجل مخلص، صادق، غير منحاز لمحمد نجيب على حساب عبد الناصر، يبين

لنا بكل الوضوح والصراحة أن هذا الرجل كان وبحق «جندياً باسلاً.. وقائداً شجاعاً.. ووطنياً مخلصاً ونزيهاً وشريفاً.. ولن يسقط عنه واحدة من هذه الصفات كلها، أنه مارس السياسة» هكذا يقول حلمى سلام.

وفى الحقيقة فإن موقف حلمى سلام فى الجملة السابقة من أشجع ما يمكن ، فهو يرد فيه بتلميح مهذب على اتجاه ساد فى الوقت الذى سبق نشره لمذكراته ، وكان أصحابه يقولون إن الرئيس نجيب يستحق كل ما جرى له لسبب واحد وهو أنه دخل «لعبة السياسة» مع رجال الثورة ، وأنه قاد صراعاً معهم ، ولهذا فإن عليه أن يتحمل نتيجة هذا الصراع.. وقد وصلت المغالطة بهؤلاء أن يقولوا إن الرئيس نجيب كان سيفعل هو الآخر برجال الثورة ما فُعل به لو أنه كان قد انتصر فى ذلك الصراع مع عبد الناصر.. ولست أظن هؤلاء الذين روجوا لمثل هذه الأقوال المغالطة ينجون من عذاب الله بانتهاكهم الحقائق والمنطق على هذا النحو المزرى.

❑

ومن أروع الفقرات التى تصور مدى ضخامة المسئولية التى تحملها الرئيس محمد نجيب ، تلك العبارات التى نبهنا بها حلمى سلام بثاقب فكره حين يقول فى صفحتى ٣٩و٤٠:

«غير أن الذى لاشك فيه ـ حقاً .. وإنصافاً.. وعدلاً ـ أن محمد نجيب قد احتمل ـ وحده ـ من مسئوليات قيام الثورة، وبكل الشجاعة والبطولة والإيمان المطلق بمصر وبحقها فى حياة حرة وعزيزة وكريمة، ما لم يحتمله كل رفاقه الشبان مجتمعين.

«ولست أقول هذا القول من منطلق صداقة عميقة وحميمة ربطتنى بالرجل، كما أننى لا أقوله من منطلق انبهار بدوره التاريخى والمؤثر فى قيام الثورة ، وإنما أقوله من منطلق موضوعى بحت. فلو أن انتكاسة قد أحاطت بالثورة ، فى مراحلها الأولى، لكانت رصاصات الإعدام قد اخترقت صدر محمد نجيب ـ وحده ـ دون غيره من رفاقه الشبان».

«لماذا...؟

«لأنه كان (الوحيد) بين هؤلاء الرفاق الذى يحمل رتبة (لواء).. وأيضاً لأنه كان (الوحيد) بينهم الذى يبلغ من العمر أربعة وخمسين عاماً ، بينما كان أكبر الرفاق الشبان سناً يبلغ من العمر ـ كما سبق وقلت ـ أربعاً وثلاثين سنة.. وبعضهم كان لايزال فى الثانية والثلاثين».

«ومن هنا، كان من السهل جداً على أولئك الرفاق ـ إذا ما ادلهمت الأمور.. واحتاج الأمر إلى دفاع عن النفس ـ أن يقولوا إن هذا الرجل الكبير سناً، والكبير رتبة، قد غرر بهم.. وساقهم إلى دروب لم يكن وارداً بخواطرهم أن يسلكوها.. وبذلك يأخذون طريقهم إلى السجون، ربما مدى الحياة ، ولكن.. ليس إلى الإعدام رمياً بالرصاص كما هو الأمر في حالة الرجل الكبير رتبة.. والكبير سناً».

«أما هو ، فماذا كان بوسعه أن يقول دفاعاً عن نفسه؟

«هل كان ممكناً أن يقول إن رفاقه الشبان ـ وهم الأصغر منه عمراً بعشرين سنة كاملة.. والأصغر منه رتبة بأربع رتب عسكرية بالنسبة لبعضهم.. وبخمس رتب بالنسبة لبعضهم الآخر ـ قد استغفلوه ، وغرروا به ، وساقوه إلى ما لم يكن يريد.. أو إلى ما لم يكن يجب أن يفعل؟».

«وهل كان ممكناً لمثل هذا القول أن يتقبله أحد، أو أن يستمع إليه أحد؟».

(١٦)

ومن قبيل الاستطرادات فإن حلمي سلام يورد رواية فريدة عن سبب اعتذار أحمد فؤاد صادق عن القبول بقيادة ثورة الجيش وهو يورد القصة على النحو التالي:

«عندئذ، تحولت اللجنة التأسيسية إلى المرشح الثاني.. اللواء فؤاد صادق، وكان الصاغ صلاح سالم هو رسول اللجنة إليه».

«قبل فؤاد صادق ـ وكان بطبيعته صريحاً، وحاسماً، وباتراً كالسيف ـ قبل بالأمر من حيث المبدأ.. لكنه تحفظ على قبوله بالأمر، بأن قال لصلاح سالم: «إن قيامكم بتشكيل خلايا الضباط الأحرار.. وإعدادكم للثورة.. أمر أضعه فوق رأسي.. لكنني أحب أن أصارحكم ، من الآن ، بأنني ولدت أقود ولا أقاد. وسوف أتعامل معكم بوصفكم «أركانات حرب» لي.. أنفذ معكم ما أقتنع به من آرائكم ولا أنفذ ما لا أقتنع به، ومن يعصني منكم سوف أضعه في السجن».

«صعق صلاح سالم.. وأجاب على كلام فؤاد صادق بقوله:

«أتهددنا ياباشا؟».

«فأجاب فؤاد صادق :

«وهل أنتم متنوون أن تعصونى؟ إذا كنتم تنوون ذلك، فبالفعل سوف أضعكم فى السجن».

«هذا الحديث رواه لى فؤاد صادق بنفسه ليلة حدوثه.. إذ كنت، بالصدفة المحضة، متوجهاً إلى زيارته.. فقابلت صلاح سالم خارجاً من عنده ، وقد تملكه غضب شديد جعله يقدم على تحيتى بطريقة لم أتعودها منه. وكان طبيعياً أن أسأل اللواء فؤاد صادق عن الأسباب التى تختفى وراء تلك الصورة التى رأيت عليها صلاح سالم.. فروى لى ذلك الحديث الذى أثبته ، يومها، فى مذكراتى الخاصة».

❑

بقي بعد هذا كله أن نشير إلى قدرة حلمى سلام على التشبيه، وهى قدرة متميزة، وهو فى هذه القدرة مبرز بين صحفيى جيله ، ولا يزال الرجل محتفظاً بها، وإن كنت غير معجب على الإطلاق بتشبيه عبد الناصر بلاعب شطرنج ممتاز (لأنه كان كذلك فعلاً) اقتلع (الملك) وعزل (الوزير) وجمد حركة أكثر من (حصان) كان جامحاً!!

❑

ولابد للناقد أن يشير إلى هذا القدر من التهذيب فى أسلوب حلمى سلام، لكنه مع هذا لابد أن يعبر عن عدم ارتياحه من أن تقع من قلم هذا الكاتب عبارة لا تليق أبداً حين يتحدث عرضاً عن محمد رشاد مهنا فيقول: «ولم يسمع عنه بعد الإفراج عنه حس.. ولا خبر.. اختار الرجل بإرادته أن يسقط فى بئر النسيان و». ما هذا يا أستاذ حلمى.. يسقط، وبئر النسيان ، وبإرادته أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

ومع هذا فقد عرفنا فى هذا الكتاب وفى مؤلفه روح الإنصاف ، وحصافة الرأى ، وقدرة على التحليل والتقييم، وأسلوبا يشع أدبا وتهذيبا!!

هذا رجل لم يكن فاجراً ولا أحب أبداً أن يكون فاجراً ، وهو لهذا مهما يكن من شأنه كبشر فسوف يبقى مع الذين يتطلعون إلى أن يكونوا من الأبرار.

(١٧)

ولا أدرى لماذا أوقع حلمى سلام نفسه فى مطب اقتصار الاستشهاد من التاريخ على نابليون والثورة الفرنسية، حتى لو كانت هذه الثورة وهذا الإمبراطور يشغلان فكره

وتفكيره ليل نهار!! فمن الواجب على المرء فى مثل هذه الكتابات ألا يجعلها مجرد تطبيق جديد لأحداث قديمة.

وحلمى سلام شأنه فى هذا شأن بعض أعلامنا [من دون ذكر الأسماء، يقتصرون فى تصويرهم للحياة وشرحهم لأحداثها على الثقافة الفرنسية والثورة الفرنسية، حتى إن رجلاً عظيماً من هؤلاء الأعلام كان يجعل من هذه التشبيهات مادة مطولة فى حديثه عن أعلام الإسلام!!!

حلمى سلام يقارن بين معاملة ثوار يوليو لمحمد نجيب رغم فضله، ومعاملة ديجول للماريشال بيتان رغم خيانته!! (ص ٤٤) وهذا ظلم لمحمد نجيب رغم حسن النية عند حلمى سلام.

وحلمى سلام يشير إلى أن معروف الحضرى رجل أقدار (ص ٢٠٤) تماماً كما كان نابليون نفسه رجل أقدار.. وينقل لنا حلمى سلام فقرة من إميل لودفيج عن هذا المعنى لا نجد لها مبرراً أبداً فى هذا الموضع ، وبخاصة أن حلمى سلام قد وصل إلى المكانة التى تجعله أكبر من أن يكون كهؤلاء الذين يحشرون عبارات يريدون أن يثبتوا بها سعة اطلاعهم أو دقة فهمهم!!

وفى تاريخنا العظيم الطويل الممتد مواقف رائعة للذين يريدون أن يتعمقوا الحدث إلى أشباهه ، وحتى للذين يريدون أن يقولوا بتكرار التجارب والوقائع التاريخية ، وحتى أولئك الذين يريدون أن يقولوا إنه ليست هناك فائدة!!

(١٧)

وإنى لأحب بعد هذا كله أن أقرر أن حلمى سلام نجح فى أن يوظف الوقائع توظيفاً ممتازاً فى خدمة الأفكار التى يعرضها على القراء فى هذا الكتاب ، والأمثلة على ذلك كثيرة كقصة عبد الناصر حين طلب إليه أن يركز الأضواء على محمد نجيب فإذا بجمال سالم يهاجم حلمى سلام بقسوة شديدة ، وكقصة عبد الناصر والخيار بين الدكتاتورية والديمقراطية ، وكقصة عزيز صدقى حين ذهب يقدم استقالته إلى عبد الناصر.

ثم إنى أحب للقارئ أن يقرأ هذه الفلسفة الرفيعة فى الفقرة التى فى صفحة ١٤ من

الكتاب ، حين يستسمح حلمى سلام القارئ فى أن يقدم له هذا الكتاب عارضاً أو ملخصاً فكرته منه فيقول:

«اسمح لى قبل أن أنسى. وقبل أن يعدو الزمان على الذاكرة ـ وللزمان مخالب وأنياب ـ فيلتهم منها القليل أو الكثير.. فتغدو قادرة على تذكر أشياء ، وعاجزة عن تذكر أخرى. وقبل أن تزحف الظلال على الألوان فتفقدها تحددها، فلا يصبح الأبيض أبيض، ولا الأسود أسود.. وإنما يغدو كل شىء، بفعل مخالب الزمان وأنيابه.. وزحف الظلال على الألوان ، مختلطاً.. وباهتاً.. ومتأرجحاً بين الصدق غير المؤكد والكذب غير المقصود. وقبل أن تسقط الحقيقة فى بئر النسيان.. ويصبح النزول إلى هذه البئر، فى محاولة للعثور عليها، ضرباً من المحال.. وقبل أن تضيع من عينى ملامح أولئك الرجال.. ومن أذنى أصواتهم.. وقبل أن تبلى أوراقى التى أودعتها الكثير من أقوالهم.. ومن أفعالهم وانفعالاتهم التى تحدد ، وبلا أى رتوش ولا أقنعة ، صورهم الحقيقية التى قد يعرفها بعض الناس ، ولا يعرفها أكثر الناس.. قبل أن يحدث شىء من هذا كله.. اسمح لى ، عزيزى القارئ ، أن أقدم لك هذا الكتاب الذى أرجو أن أكون قد أديته بالأمانة وبالصدق اللذين بدونهما، لا تكون هناك أية قيمة لأى كاتب.. ولا لأى كتاب».

مذكرات الصحفيين
في خدمة السلطة

6

ثورة يوليو والصحافة

مذكرات:

حلمي سلام

دار الخيال

(١)

نشـر الأستاذ رشاد كـامل هذه الحـوارات مع الأستاذ حـلمى سلام فـى مجلة «صـباح الخير» ، ثـم نشرها فـى كتاب «ثورة يـوليو والصـحافة» الذى صـدرت طبعتـه الأولى عام ١٩٨٩.

وتتضمن هذه المذكرات كثيراً من القضايا المهمة في حياة صاحبهـا ، ونجد فيها كثيراً مما افتقـدناه فى مذكراتـه المعنونة «أنـا وثوار يوليو» ، لـكننا مع هـذا لا نزال نبحث عـن بعض المناطق التى لـم يضئها حلمى سلام فى هـذه المذكرات أو تلك ، من قبيل نشـأته وممارساته الأولى فـى عالـم الصـحافة ، وعمـله الوظـيفى قبـل أن يصبـح صحفياً أو قبل أن يتـفرغ للصحافة ، هذا فضلاً عن علاقاته الوثيقة بكثير من الضباط وفى مقدمتهم عبدالحكيم عامر بالذات ، وعن ممارسته لـلصحافة خارج حدود وطنه مصر بعدمـا كان قد وصل إلى رئاسة التحرير ورئـاسة مجلس الإدارة ، وهو ما يدل عـلى جسارة ورقى وثقة فى الـنفس وكفاءة حقيقية ، فضلاً عن الأخلاق المرتبطة بالنزاهة والنـجاة من العمالة التى تثمر الملايين الكفيلة بالإنفاق على حياة رغدة ومجد زائف ، وليس مـن شك فى أن حلمى سلام قد نجا بالفعل من هذا النوع من الـعمالة المثمرة للملايين المنـفقة على مجد صاحبها ، بـل إنه رغم تاريخه وتفوقـه ومناصبه وعلاقته بـرؤوس السلطـة ، وجد نفسـه مضطراً لـلعمل شـأن كل رجل شريف يتكسب رزقه بجهده وعرقه.

ومع أن هذه المذكرات كانت حوارات إلا أن رشاد كامل وحلمى سلام كانا من الذكاء والثقة بالنفس بحيث تخليا معاً عن الحرص على تصنع الحوار ، وهكذا جاءت هذه المذكرات كأنها نسيج واحد متماسك لا تمثل الأسئلة فيه إلا ما يمثله الخط الجميل الذى نراه فى نهاية كل جزء من الأقمشة الصوفية الكلاسيكية الممتازة ، كأنه ينبهنا من آن لآخر إلى بداية مرحلة ونهاية أخرى ، ومع هذا فإن هذا الخط الجميل (أو السؤال) يبقى جزءاً من النسيج ، بل ويبقى بمثابة ركن ركين من النسيج ومن كماله وجماله.

وتحفل المذكرات التى بين أيدينا بكثير من الحقائق والإضاءات الكفيلة بأن نرى الحقائق على نحو ما حدثت ، كما تحفل بكثير من التحليلات الذكية ، والإيحاءات الواضحة ، والإيماءات الأمينة.. ويتدفق تيارا الوعى واللاوعى عند حلمى سلام وهو سعيد بإنصات رشاد كامل وفهمه وسعة صدره ، ومن ناحية أخرى يتشجع رشاد كامل وهو يجد نفسه أمام رجل صريح ، واثق من نفسه ، حريص على الأمانة ، محب لوطنه وللثورة وللناس ، لا يلتوى بالحقائق ، ولا يتلوى من سؤال ، ولا يتعالى على خلق الله ، ولا على الحقيقة ، ولا يستعرض علينا ولا على محاوره بفلسفات زائفة ولا مقدمات طويلة ، وإنما هو كما ألمحنا منذ قليل يتدفق بما عاشه وما عايشه وما توصل إليه بعد أن عاش وعايش ، سواء أصاب أم أخطأ ، وسواء نال الرضا أم نال العقاب.

(٢)

لعل أهم موضع فى هذه المذكرات هو تناولها بتفصيل جيد موقف صاحبها حين تولى رئاسة مجلس إدارة دار التحرير ورئاسة تحرير الجمهورية ، وما نسب إليه من «فظائع» فى أثناء هذه الرئاسة ، وبخاصة تلك الواقعة المشهورة التى تتعلق بنقل بعض الكتاب المتميزين (الذين وصل بعضهم فيما بعد إلى مناصب رفيعة فى الصحافة المصرية) إلى شركات القطاع العام.

وسنرى حلمى سلام فى تناوله لهذا الموضوع حريصاً على إقناعنا بمجموعة من المقدمات والحقائق والتفسيرات والتبريرات ، وسوف نعرض لآرائه كما أثبتها ، ومن حسن الحظ أنه لم يزعم أن آراءه وتصرفاته كانت بمثابة الصواب بعينه ، ولا أن هذه الآراء والتصرفات كانت الحق الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وإنما هو يقدم روايته بشعور الإنسان الذى يعلم أنه يخطئ ويصيب ، ولا ينكر الصواب ولا الحق.

والشاهد أن حلمى سلام حريص على أن ينفى طوال هذه الرواية التى يقدمها أنه كان بمثابة رجل المشير ، وهو يفعل هذا بطريقة ذكية وإن لم تكن كافية لإقناع الآخرين بمدى التجنى عليه فى الزعم بأنه كان رجل المشير ، وسنراه يصور الأمور كما لو أن المشير كان يتولى السفارة بينه وبين عبدالناصر ، ونحن قد نصدقه فى هذا ، ولكن هذا وحده ليس كافيا لأن يسقط عن حلمى سلام الوصف الذى يفضله الآخرون.

ومع هذا فإن قراءة ما يرويه حلمى سلام عن إبلاغه بالعزم على ترشيحه رئيسا لمجلس الإدارة يعطينا الإيحاء بأن الأمور لم تكن تمضى بالمفاجأة ولا السرعة ولا السرية التى نتصورها عن فترة الستينيات ، وإنما كانت تأخذ وقتاً طويلاً للاستطلاع وجس النبض وتوقع ردود الفعل.. بل وربما لإقناع المرشح الجديد والاتفاق معه على السياسة التى سيتولاها والشروط التى يريد تحقيقها من خلال توليه المناصب ، أو المطالب المرجو منه تحقيقها من خلال توليه المنصب.. (ولانقول حتى يتولى المنصب.. وأظن القارئ فهم الفارق بين المعنيين).

ها هو حلمى سلام يروى كيف نقل له الخبر بهذا الترشيح ، وكيف كان انطباعه وانفعاله:

«فى أحد أيام شهر أبريل ١٩٦٤ ، اتصل بى تليفونياً د. عبد القادر حاتم ، وطلب منى التوجه لزيارته فى مكتبه ، وفى نفس اليوم كنت فى مكتبه وقال لى د. حاتم: سيادة الريس عاوزك تروح تمسك دار التحرير؟!».

«تملكتنى دهشة مفاجئة وقلت له بحسم: لو أمرنى الريس أن أرمى نفسى فى النار.. فلن أسأله عن سبب هذا الأمر! أما حينما يتعلق الأمر بدار التحرير فيمكننى أن أستأذن الريس فى أن أقول له إننى لا أستطيع تنفيذ ذلك الأمر!».

«اندهش د. حاتم من إجابتى وقال لى: ياساتر أنت شايف إن دار التحرير أفظع من النار؟!».

«فقلت للدكتور حاتم: أنا لا أقول هذا من فراغ.. لأنى لست غريباً عن دار التحرير ، فقد كنت رئيس تحرير إحدى مجلاتها وهى «التحرير» ، كما أننى كنت عضواً بمجلس إدارتها عندما كان يرأسه المرحوم صلاح سالم ، وكل ذلك يجعلنى أعرف خبايا دار التحرير ونقاط الضعف والانهيار التى تعانى منها. ولهذا فأنا لا أستطيع أن أذهب إلى دار التحرير مهما كانت الظروف أو المغريات! يكفى أن صلاح سالم نفسه فشل فى إنقاذها».

«أذكر أن د. حاتم ضحك وقال لى: من الطبيعى أن يفشل صلاح سالم لأنه ليس صحفياً ، ولكنك صحفى محترف مشهود لك بالكفاءة».

«وشكرته على تحيته وقلت: أرجوك تبلغ سيادة الريس ردى بالحرف الواحد ، وأنا سعيد فى دار الهلال ، بيتى الذى عدت إليه بعد غياب ست سنوات فى مجلة الإذاعة ؟».

«وقبل مغادرتى مكتب د. حاتم فاجأنى قائلا: على أية حال أرجوك أن تنسى تماماً كل ما دار بيننا فى هذا الشأن ، وإذا اتصل بك أى شخص من طرف الريس وتحدث معك فى نفس الموضوع اعتبر كأنك تسمع هذا الكلام لأول مرة».

«فى تلك اللحظة بالضبط تأكدت أن د. حاتم ليس مكلفاً من قبل الريس بأن يدعونى لتولى مسئولية دار التحرير ، ولكن يبدو أنه سمع هذه المعلومة فأراد أن يبلغنى بها لأطير من الفرح أو هكذا تصور فيصبح هو صاحب فضل علىّ! فقد كانت متعة د. حاتم أن يكون صاحب فضل على كل صحفى فى مصر».

«توجهت عقب مقابلتى للدكتور حاتم إلى منزلى ، وهناك وجدت إشارة من مكتب نائب رئيس الوزراء أن أتصل به تليفونيا فى هذه النمرة فورا ، فى ذلك الوقت كان هناك أكثر من نائب رئيس وزراء ، كان هناك عبد المحسن أبو النور ، وعباس رضوان.. إلخ».

«أدرت قرص التليفون طالباً الرقم الذى أملوه على من فى المنزل ، وقلت أنا فلان.. فقال لى: أنا مدير مكتب السيد عباس رضوان ـ وكان نائبا لرئيس الوزراء ووزير الحكم المحلى ـ وهو يريدك أن تأتى إليه.. عباس رضوان صديق قديم لى ، وإنسان ودود جداً ، وبسيط جداً ، وكان لفترة مديراً لمكتب المشير عبدالحكيم عامر. المهم قال لى عباس رضوان: سيادة الريس اتصل بى منذ قليل من استراحة برج العرب حيث هو موجود وطلب منى الاتصال بك كى تتولى رئاسة دار التحرير ، وإلى أن تتخذ قراراً فى هذه المسألة اعتبر ما قلته لك أمرا فى قمة السرية».

«دهشت أيضاً وقلت له يومها: مادام الأمر كذلك فاسمح لى بأن أقول لك إننى قادم منذ لحظات من عند د. حاتم وعرض علىّ نفس الشىء.. وأنا أخبرك بهذا حتى تعلم أن المسألة معروفة لدى غيرى».

«أتذكر أن عباس رضوان سأل بدهشة: ومن الذى كلف حاتم حتى يتصل بك ويتحدث معك؟».

«وأجبته: هذه ليست مشكلتى.. وتستطيع أن تسأل د. حاتم عمن كلفه؟ ولكنى أرجوك فعلاً أن تساعدنى للإفلات من هذا المأزق».

«ووعدنى الصديق عباس رضوان ، وهو حى يرزق ، بـأن ينقل اعتذارى للرئيس جمال عبدالناصر ، ومرت أيام ، ثم مرت أسابيع وحـمدت الله تماماً أن المسألة نامت وأن الريس صرف النظر عن أمر تعيينى».

«بعد شهرين بالضبط فى يوليو فوجئت بمكالمة تلـيفونية من العقيد على شفيق السكرتير الخاص للمشير عامر يخبرنى فيها بضرورة زيـارة المشير فى بيته بالحلمية. وذهبت إلى بيت عبد الحكيم عامر ، الذى استقبلنى مرحباً وسألنى ضاحكاً: أنت لسه خايف من دار التحرير ياحلمى؟! وعاد ليقول لى: سيادة الريس كلفنى أنى أبلغك تروح تمسك دار التحرير؟!».

ويروى حلمى سلام تفصيلات الحوار الذى دار بينـه وبين المشير عبد الحكيم عامر حول دار التحرير نفسها ويقول :

«وعدت أشرح للـمشير عامر أسباب تخوفى من دار التـحرير ورجوته أن يقـنع سيادة الرئيس بالتفكير فى أحد غيرى.. وفى نهاية المـناقشة قال لى: اطمئن يا حلمى ، من ناحيتى سأحاول إقـناع الريس ، لـكن ما أضمـنش إنى ها أنجـح فى إقناعـه بوجهة نـظرك! وأنت عارف أد إيه هـو عنيد ، وأنـا مسافر لـه دلوقتى إسكـندرية ، وبعـد رجوعى كمـان يومين سأتصل بك لأخبرك بقرار الريس!».

❑

ثم يحرص حلمى سلام على أن يصور عدم قبول الرئيس اعتذاره عن تولى المنصب بأنه كان كالـصاعقة الـتى وقعت علـى رأسه ، ونحن نـعجب لهذا الـذى يرويه صاحـب مركز مرموق فـى الستينيـات ، ولكن يبدو لنـا أنه يستحـضر ذكرياته واقعـاً تحت تأثير التـجربة ، وليس بدايتها فحسب ، والشاهد أن حلمى سلام يدخل مباشرة إلى موضوع الاستغناء عن بعض الصحفيين ويقدم الصورة كما كانت أمامه:

«وبعد يومين عاد عبد الحكيم عامر من الإسكندرية واتصل بى وقال: للأسف ياحلمى ، الريس لم يقبل عذرك!».

«لحظتـها أحسسـت أن صاعقة وقعـت على رأسى ، ثـم عاد المشير لـيقول لى: لـلريس طلب محدد أن تتخفف الجمهورية من ٥٠٪ من حجـم العمالة بها ، وبالنسبة للديون وهى ٣٦٠ ألف جنيه فـهو سيعطيك ٣٥٠ ألف جنيـه لتسدد بها ديونك وتتصـرف من عندك فى باقى الـديون وهى عشرة آلاف جنيه ، وتبدأ بداية سلـيمة مع دار التـحرير والجـمهورية ، وبالنسبة للأسـماء التى سوف ترى التخفف منهـا فإنهم سينقلون إلى المؤسسـات الصحفية الأخرى ، هكذا قال لى الريس».

«وأتذكر أنني أبديت دهشتي للمشير وقلت له: إن التخفف من ٥٠٪ من حجم العمالة في الدار يعني حوالي ٣٠٠ شخص ، وأن هذا كارثة لكن غاية ما يمكن هو إعداد كشف بأسماء ٣٠ أو ٤٠ فقط!!».

«وطلب عبد الحكيم عامر منى إعداد الكشف بالأسماء المقترحة ، لأنه لا يعرف أسماء الصحفيين ، وبالتالى لا يعرف مَنْ ينقل ومَنْ لا ينقل! ومن أستطيع التعاون معه ومن لا أستطيع».

(٣)

ويتعرض حلمى سلام لموضوع الشروع فى إغلاق جريدة المساء ، ويبدو ـ فيما يرويه ـ حريصاً على أن يذكر أنه اشترط عدم إغلاق المساء ولكنه فى نفس الوقت يكاد يصرح أنه لم يحصل إلا على وعد بتأجيل الموضوع :

«وفى نفس الوقت طلب منى ضرورة إغلاق جريدة المساء ، وهذا رأى عبدالناصر ، وكانت المساء قد بلغت خسائرها عن عام ١٩٦٣ وحده حوالى ١٦١ ألف جنيه و٤٦٠ جنيها. ورفضت بالطبع ، وقلت له إن مثل هذا القرار يعتبر كارثة. وكان رئيس تحريرها فى ذلك الوقت مصطفى المستكاوى ، وأضفت له : وإذا كان غلق المساء شرطاً لذهابى إلى دار التحرير فأنا لن أذهب.. وقال لى يومها: طيب سيب المساء دلوقتى ولتبدأ بإعداد كشف المنقولين!».

❑

ثم يستطرد حلمى سلام ليقدم للتقرير الذى رفعه إلى المشير متضمناً الرغبة فى توزيع الصحفيين ـ الذين رغب فى التخلص منهم ـ على مؤسسات صحفية أخرى على نحو ما هو مبين:

«قال حلمى سلام: أعددت مذكرة أو تقريراً يتضمن الأسماء الصحفية التى تنقل إلى المؤسسات الصحفية الأخرى ، وكذلك تصورى فى شأن إعادة تنظيم مؤسسة دار التحرير والنهوض بجريدة الجمهورية ، وهذه نسخة التقرير الذى قلت فيه:

«سيدى المشير:

«قياماً بالمسئولية الخطيرة التى حملتمونى سيادتكم إياها ، واعتزازاً بهذه الثقة الغالية

التى أدعو الله أن يوفقنى لأن أثبت لكم أننى أهل لها.. وفى ضوء ذلك الاستعداد الثورى والقلبى الصادق الذى تفضلتم سيادتكم فأبديتموه لتقديم كل أسباب التأييد والمعاونة، وهو الاستعداد الذى كان له الأثر الأول والأخير فى إقدامى على قبول هذه المسئولية التى كنت أراها ـ بغير ذلك التأييد القلبى الصادق الذى أبديتموه لى ـ أخطر من أن أستطيع قبولها. وكى يعاد تنظيم العمل فى هذه المؤسسة الصحفية الكبيرة على أسس اقتصادية وصحفية سليمة وصحيحة، تكفل لها النجاة من الأخطار التى تتهددها، ولا يكون بها مجال للشلل ولا للأحزاب ولا لذلك الصراع المدمر الذى لابد أن يتواجد فى أى مكان تتواجد فيه الشلل».

«أرجو إصدار قراركم بتوزيع الصحفيين المذكورين بالكشف المرفق على المؤسسات الصحفية الموضحة به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦٤:

❑ إلى مؤسسة أخبار اليوم:

ناصر الدين النشاشيبى، وعبدالحميد سرايا، ومحمود عبدالعزيز، وعبدالمنعم السويفى.

❑ وإلى مؤسسة دار الهلال:

سعد الدين وهبة، ومحسن محمد، وحورية جلال، وعبدالفتاح الفيشاوى، ومحمد دوارة، ونفيسة حرك، ونفيسة الصريطى.

❑ وإلى مؤسسة روزاليوسف:

عبدالسميع عبدالله، وسامى داود، وفاروق القاضى، وعبدالمنعم السباعى، ومحمود فهمى حسين، وعبدالرحمن شاكر.

❑ وإلى وكالة أنباء الشرق الأوسط:

ألفريد عبدالسيد، ومحمود محمد محمد سليم، وعبدالسلام وفا، وإيزيس فهمى، ومحمد عبدالحافظ فودة، وعبدالوهاب غنايم، وميشيل جرجس، وأمين عبدالمؤمن، والأمير الطويجى، ومحمد على رفاعى، وسعاد منسى، وخليل طاهر.

❑ أما الذين طلبت نقلهم إلى الدار القومية للطباعة والنشر وكان يصدر عنها مجلات: الإذاعة، بناء الوطن، القصة، الثقافة، الرسالة، الكتاب العربى، المسرح، فكانوا:

إبراهيم الوردانى، وأحمد السعيد والى، وعبدالرحمن الشرقاوى، وعبدالرحمن الخميسى، وسعد مكاوى، وعبدالعزيز قسطندى، وأحمد عباس صالح، ونعمان عاشور، ورأفت الخياط، وعلى الدالى، وعبدالمنعم عبدالعزيز.

نستطيع هنا أن نقطع التواصل لنتأمل فى توزيع قائمة اقتراحات «المأوى الصحفية» لهؤلاء.. فها هى مؤسسة أخبار اليوم حسب اقتراح حلمى سلام ستتحمل أربعة من هؤلاء (الزائدين عن الحاجة!!) أما دار الهلال فتتحمل سبعة ، وأما روزاليوسف فتتحمل ستة ، على حين تتحمل وكالة أنباء الشرق الأوسط اثنى عشر صحفيا من هؤلاء (الزائدين عن الحاجة!!) ، أما الدار القومية (التى هى الآن الهيئة العامة للكتاب) فتتحمل أحد عشر صحفيا ، أى ما يوازى أخبار اليوم ودار الهلال معا.

وهكذا يكون مجموع هؤلاء أربعين صحفياً لم يفكر حلمى سلام أن يختص الأهرام بأى واحد منهم (!!) ومع هذا فمن العجيب أن القراء يعرفون أن ثلاثة منهم قد عملوا فى نهاية حياتهم الصحفية فى الأهرام وهم: عبدالحميد سرايا ، وعبدالرحمن الشرقاوى ، وسعد الدين وهبة!!

❑

ومن العجيب بعد هذا أن حلمى سلام طلب فى نفس الوقت وبالتزامن أن ينتقل إلى دار التحرير عدد من الصحفيين من الدور الأخرى سنقرأ أسماءهم فى الفقرة التالية ، وهم أربعة من روزاليوسف ، واثنان من أخبار اليوم ، وواحد من دار الهلال ، وواحد من مجلة الإذاعة. أى أنه كان يطلب ثمانية جدداً للانضمام إلى دار التحرير على حين يطلب الاستغناء عن أربعين.

هكذا فإن المحصلة أنه لا يستغنى إلا عن ٣٢ مكاناً فقط ، بينما السياسة العليا طلبت منه أن يستغنى عن نصف العمالة (٣٠٠ تقريبا) ، ولم يأت هذا التوجيه بالطبع من فراغ ، وإنما جاء على الأقل نتيجة مشورة أو إحصائية مقارنة بعدد العاملين فى المؤسسات المناظرة.

وعلى كل الأحوال فإن المضى مع ما يرويه حلمى سلام كفيل بأن يكشف لنا ويبين عن كثير من الحقائق التى لا تزال مع هذا غامضة:

«وفى نفس الوقت فقد طلبت الاستعانة ببعض الصحفيين من المؤسسات الصحفية الأخرى أيضاً اعتباراً من أول أغسطس ١٩٦٤ وهم:

❑ محمود المراغى ، وعبدالله إمام ، ومحمد زيدان ، وممدوح رضا من روزاليوسف.

❑ أحمد زكى عبدالحليم من دار الهلال.

❑ محمد مصطفى غنيم ، وكمال عبدالرءوف من أخبار اليوم.

❑ عبدالوهاب عبد ربه من مجلة الإذاعة.

ويستطرد حلمى سلام شارحاً وجهة نظره فى اختيار الأسماء المقترح إبعادها دون غيرها:

« إننى أسست قائمة للصحفيين المطلوب نقلهم من دار الجمهورية إلى المؤسسات الصحفية الأخرى ، وهى كما ترون فى أضيق الحدود على أسس ثلاثة:

- أولا، صحفيون يتزعمون أحزاباً وشللا.
- ثانيا، صحفيون لا يمكن لأسباب متعددة التعاون معهم.
- ثالثا، صحفيون لا حاجة بالجريدة إليهم ، ويمثلون ـ بالنسبة لها ـ عبئاً مالياً باهظاً».

(٤)

ويحرص رشاد كامل فيما نشر من هذه المذكرات على أن يشير إلى أنه سأل حلمى سلام عن موقف عبد الحكيم عامر ، كما يحرص حلمى سلام فيما يرويه على أن يؤكد أن الرأى النهائى لم يكن رأى المشير عبد الحكيم عامر وأن عبد الناصر قرأ الأسماء بنفسه وأنه استثنى بنفسه اثنين من هؤلاء الأربعين ، وهما ناصر الدين النشاشيبى ، وسامى داود:

«قال المشير عامر: أنا شخصياً موافق عليها ، لكن لابد أن أعرضها على الريس! فقد يكون له رأى آخر غير رأيى ورأيك ، وسأعرض القائمة عليه ، وفعلاً بعد ثلاثة أيام تقريباً أو أربعة عادت إلىّ قائمة الأسماء ، ولكن ليس من مكتب عبدالحكيم عامر ، بل من مكتب عبدالناصر مباشرة ، وافق عبدالناصر على جميع الأسماء التى اقترحتها فيما عدا اسمين فقط لم يوافق على نقلهما وهما المرحوم الأستاذ سامى داود وناصر الدين النشاشيبى ، فقد كان الأول يعمل حينئذ رئيساً لتحرير مجلة «الاشتراكى» التى كانت تصدر عن الاتحاد الاشتراكى وقتها ، والثانى كان فلسطينيا. ومن هنا جاء رفض عبدالناصر لاقتراح نقلهما وبذلك أصبح العدد حوالى ٣٨ بدلاً من ٤٠ صحفياً وليس ١٥٠ كما صور وادعى البعض».

❑

ويوضح حلمى سلام فى وسط هذه المذكرات حقيقة موقفه من ناصر الدين النشاشيبى وموقف النشاشيبى منه وموقف هيكل (النبيل) من ناصر الدين النشاشيبى:

«ولقد رفض ناصر النشاشيبى التعاون معى بعد أن رفعت اسمه من ترويسة جريدة

الجمهورية كواحد من رؤساء تحريرها ، إذ كان من بين مطالبى التى تقدمت بها للقيادة السياسية كى أقبل تلك المهمة الصعبة ألا يكون لجريدة الجمهورية أكثر من ريس واحد حتى لا تغرق المركب. وقد ظل النشاشيبى لأكثر من ثلاثة أشهر يتقاضى من الجمهورية مرتبه كاملاً (٣٨٥ جنيها) دون أن يكتب لها حرفاً واحداً ، بعدها نجح هيكل لما له من نفوذ فى أن يعينه مندوباً متجولاً للجامعة العربية فى أوروبا على أن يكون مقره «جنيف» عاصمة سويسرا».

❑

ويصل بنا حلمى سلام إلى قمة المأساة فى هذا الحدث الأسود فى تاريخ الصحافة المصرية ، وهو يكاد يلقى بالمسئولية فى الحادث على الرئيس جمال عبدالناصر وإن كان يقدم تفكير عبد الناصر فيه على أنه نوع من التفكير «الطوباوى» من أجل النهوض بالقطاع العام.. وبعد سطور يعود حلمى سلام ليزيح المسئولية من على كاهل عبد الناصر وليزعم أن عبد الناصر نفسه قد فوجئ بهذا التوزيع العشوائى للصحفيين.. كأنما كان الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر ورئيس مجلس الإدارة والتحرير حلمى سلام يوافقون على المبدأ ولكنهم لا يوافقون على نتيجته!

ولست أدرى ما هو الأمر الذى كان كفيلا بألا يكون هذا التوزيع عشوائيا.. هل كان تنفيذ التوجيه الرئاسى يقتضى إنشاء مكتب تنسيق يبدى فيه هؤلاء المستغنى عنهم رغباتهم الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة بحيث يتم (من خلال مكتب تنسيق) تحقيق أفضل رغبة لهم حسب حاجة الشركات.. وهكذا كان من الممكن لرغبات عبدالرحمن الشرقاوى (أو غيره) حتى لا يكون التوزيع عشوائيا أن تكون بالترتيب التالى:

١ ـ شركة الأسمنت المسلح.

٢ ـ شركة الفنادق المصرية.

٣ ـ شركة المقاولون العرب.

٤ ـ شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية.

٥ ـ شركة أتوبيس شرق الدلتا.

وفى الحقيقة فإنى لا أسخر من حلمى سلام ولا من النظام بهذا الذى أرويه ، ولكنى أحاول أن أتأمل مع القراء كيف كان من الممكن أن يتحقق نقل هؤلاء إلى وظائف أخرى دون أن يثير ما أثار بالفعل من عواصف وزوابع لا تزال تتجدد كلما تذكر أحد هذه

الواقعة وغيرها. وفى جميع الأحوال فمن المفيد ـ إن لم يكن من الممتع ـ أن نقرأ رواية حلمى سلام عن نهاية فصول المأساة :

«بعد ذلك أعطى عبدالناصر ذلك الكشف إلى د. حاتم لتنفيذ نقل الصحفيين إلى المؤسسات الصحفية ، واجتمع د. حاتم برؤساء مجالس إدارات الصحف: هيكل عن الأهرام ، وأحمد بهاء الدين عن دار الهلال ، وخالد محيى الدين عن أخبار اليوم ، وأحمد فؤاد عن روزاليوسف ، واعتذروا جميعهم عن قبول أى صحفى فى مؤسساتهم الصحفية.. فقد كانت مرتبات هؤلاء المنقولين عالية وهذا سوف يسبب متاعب مالية لهذه المؤسسات وصدامات مع زملائهم بنفس المؤسسة».

«المهم عاد الكشف مرة أخرى إلى عبدالناصر بهذه المبررات من الرفض! كان عبدالناصر مقتنعاً فى تلك الفترة بأن العلاقات العامة مع مؤسسات القطاع العام فاشلة ، وبالتالى فإن الرأى العام والناس لا تعرف شيئاً عن إنجازات القطاع العام ، لأن المسئولين عن العلاقات العامة موظفون وليسوا صحفيين ، ومن هنا قال عبدالناصر: إذن ليذهب هؤلاء الصحفيون إلى العلاقات العامة بالمؤسسات» .

«ولكن ما حدث أن د. حاتم بعد أن أعطى كشف الأسماء إلى السيد على صبرى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت قام بتوزيع الصحفيين توزيعاً عشوائياً ١٠٠٪ ولم يراع فيه خبرة ولا أى شيء».

«باختصار نُقل هؤلاء الزملاء إلى أماكن لا علاقة لها مطلقاً بالصحافة مثل باتا».

«والحقيقة أن عبد الناصر نفسه فوجئ بهذا التوزيع العشوائى للصحفيين ، وفوجئت به أنا أيضاً ، فقد كان الاتفاق من البداية أن يذهبوا إلى مؤسسات صحفية وكان ذلك شرطى لتولى مهمة رئاسة التحرير. وأذكر أننى ذهبت إلى المشير محتجاً على ذلك التوزيع العشوائى ، فقال لى تعبيراً فى غاية الغرابة: ياحلمى أنت مش مغسل وضامن جنة!! أنت كتبت أمام كل صحفى اسم المؤسسة الصحفية التى يذهب إليها ، وهنا ينتهى دورك تماماً ، أين ذهب بعد ذلك.. هذا لا يعنيك».

❑

وفى الحقيقة فإن التشبيه الذى نطق به المشير عبد الحكيم عامر لم يكن غريباً ولا فى غاية الغرابة كما يقول حلمى سلام ، وإنما كان قريباً جداً من الحقيقة.

(٥)

وقد كان رشاد كامل من الذكاء بحيث أعطى الفرصة لحلمى سلام ـ وربما دفعه ـ إلى أن يروى بالتفصيل ما يمكن لنا أن نسميه أعقاب المأساة ، وها هو حلمى سلام يروى لنا تفصيلات مهمة عن اجتماع الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين ، وسنفاجأ أن حلمى سلام يكاد يصور التدبيرات المضادة له على أنها صادرة من محمد حسنين هيكل ، سواء فى ذلك اقتراحات سامى منصور فى الجمعية العمومية للنقابة ، أو أقوال هيكل نفسه فى أمانة الصحافة فى الاتحاد الاشتراكى العربى.

وسنرى خالد محيى الدين فى رواية حلمى سلام على نفس العهد به فى الخضرمة السياسية إلى حد أنه يمسك بالورقة ويطلب إلى هيكل أن يملى عليه ما نسميه «الحافظة» التى سترفق مع قرارات الجمعية العمومية للنقابة ، ولا أدرى لماذا بخل علينا حلمى سلام بهذه الصيغة .

والحاصل أن كل قرارات الجمعية العمومية للنقابة وتوصيات أمانة الصحافة فى الاتحاد الاشتراكى لم تنفذ على نحو ما سنروى فى فقرة تالية ، ولكن لابد لنا أن نقرأ هذا الذى يرويه حلمى سلام عن الاجتماعين.

ومن العجيب أن اجتماع الجمعية العمومية للنقابة (على ما يروى صاحب هذه المذكرات) لم يكلف نفسه سؤال المذنب (الذى هو حلمى سلام نفسه) لا بطريقة ودية ، ولا بطريقة رسمية ، كما أن صاحب المذكرات لم يكلف نفسه يومها أى عناء فى توضيح حقيقة الموقف لهؤلاء الصحفيين ، وكأن الأمر لا يعنيه ـ يومها ـ فى المقام الأول بعدما شوهت صورته على هذا النحو ، وسنعرف من حديثه هو فى فقرات تالية كيف أنه كان مطمئنا تماما إلى تأييد عبد الناصر:

«لحسن الحظ فإننى مازلت أحتفظ بمحضر الجمعية العمومية العادية للنقابة ، الذى انعقد فى يوم الجمعة ١٩ فبراير ١٩٦٥. فى هذا المحضر قال النقيب: كان هذا النقل صدمة لا يكفى فيها الأسف ، بل أذهب إلى أبعد من هذا فأقول إن هذا الذى حدث بكل أسف يحتمل التكرار ، فضلاً عن أن إحدى الصحف العزيزة علينا جميعاً وهى جريدة المساء كادت تكون معرضة للتوقف.. لقد كانت صدمة علينا لا بسبب الأجور فقط كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان ، وإنما كانت الصدمة هى صدمة التصرف. وقال خليل طاهر وهو أحد المنقولين: أيها الزملاء ، إن المسئول عن هذه المشكلة هو حلمى سلام .. إننى أطالبكم

بتطبيق أحكام القانون ١٨٥ ، وبتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣ لـلقانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ لنقابة الصحفيين ، وتطبيق المادة ٤٢ من اللائحة الجديدة التى وضعها هذا المجلس بإحالة حلمى سلام إلى المحاكمة وشطب اسمه».

«وتقدم الأستاذ سامى منصور بالاقتراحات التالية:

- الأول شطب اسم حلمى سلام من جدول المشتغلين بنقابة الصحفيين التى يحمل شرف عضويتها.
- الاقتراح الثانى مطالبة الاتحاد الاشتراكى بتنحية حلمى سلام عن مقعده فى أمانة الاتحاد باعتبارها سلطة شعبية لها دور قيادى وتخطيطى للعمل الصحفى بعد أن أثبت بتصرفاته ما يتعارض مع هذه المهنة.
- الاقتراح الثالث المطالبة بإصدار قرار بتنحية حلمى من منصبه كرئيس مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير».

«وقوبلت الاقتراحات الثلاثة بالموافقة».

ثم يعقب حلمى سلام على روايته لما حدث من رد فعل «منظم» فى نقابة الصحفيين متجاهلاً حقيقة الموضوع وجوهره ومركزاً على الجانب المتعلق بالمؤامرة فيه ، وليس من شك أن حلمى سلام نفسه كان ضحية: ضحية نفسه وضحية غيره ، لكنه هنا فيما نقرأ حريص على إبراز دور الغير دون أن يعترف بذات القدر بخطأ النفس:

«أقول لك هنا.. إن هذه الاقتراحات الثلاثة التى قدمها د. سامى منصور أقرب محررى الأهرام إلى قلب هيكل ، كان وراءها الأستاذ هيكل ، والذين يعرفون كيف كانت تسير الأمور فى الأهرام فى عهد هيكل يدركون أنه فى مثل هذه المعارك مستحيل أن يزج واحد من أسرة تحرير الأهرام بنفسه فيها دون إيحاء من هيكل ، أو على الأقل دون مباركته الكاملة لما سوف يقدم عليه».

«ولقد تأكد هذا الدليل عندى عندما جاء هيكل إلى اجتماع أمانة الصحافة بالاتحاد الاشتراكى «وتتكون من خالد محيى الدين ، وهيكل ، وأحمد بهاء الدين ، وأحمد فؤاد وأنا» ، وقال هيكل: إن ما جرى بالأمس فى الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين بالنسبة للزميل حلمى سلام أمر لا يمكن تجاهله ، لأن مثل هذا التجاهل يضع أمانة الصحافة فى حرج شديد مع نقابة الصحفيين».

«وهنا تساءل خالد محيى الدين ـ وكان وقتها رئيساً لمؤسسة أخبار اليوم وأمينا للصحافة: وماذا بوسعنا أن نفعل لتفادى هذا الحرج؟!».

«فأجابه هيكل قائلاً: نرفع أمر ما جرى فى نقابة الصحفيين إلى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى لتقرر فى شأنه ما تراه مناسباً !».

«وعندئذ أمسك خالد بورقة وقلم وقال لهيكل: إذن فلتمسلينى صيغة الرسالة التى سنرسلها إلى اللجنة التنفيذية العليا!».

«وأخذ هيكل يملى صيغة الرسالة: وأرسلت فعلاً».

«فى هدوء شديد كنت أواصل عملى فى دار التحرير وجريدة الجمهورية ، وأنا صامت تماماً عما يجرى حولى! كأن ما يدور لا يخصنى ، ويبدو أن هيكل رسم خطته بذكاء على أساس أننى حين أسمع كلامه عن الحرج الذى تواجهه أمانة الصحافة بصفتى عضواً بها ، سوف أبادر إنقاذاً لها من هذا الحرج بتقديم استقالتى منها ، لكننى قررت ألا أستقيل ، وعندئذ لم يكن أمامه إلا اقتراحه برفع الأمر إلى اللجنة التنفيذية العليا التى كان يرأسها جمال عبدالناصر.. والباقى بعد ذلك سهل جداً عليه.. لأنه لن يخرج عن كونه مجرد همسة من همساته فى أذن عبدالناصر الذى كان قد منحه ثقته بغير حدود».

ها هو حلمى سلام يذكر بنفسه ما أشرنا إليه من قبل من أن قرارات النقابة لم تنفذ لأنها كانت غير قانونية ، هذا فضلاً عن أن توصية أمانة الصحافة فى الاتحاد الاشتراكى لم يترتب عليها شىء ذو بال ، وذلك لأن الرئيس نفسه كان يعلم بالقرار وبتفاصيله.

ومع هذا فإن أحداً من الذين يهاجمون حلمى سلام ويحملونه المسئولية عن ذلك القرار لا يلتفت إلى مدى إحساس رجل الدولة (سواء فى ذلك الرئيس جمال عبد الناصر أو المشير عبد الحكيم عامر أو غيرهما) بالمسئولية عن إيقاف أوضاع متدهورة بإيقاف الأسباب المؤدية إلى التدهور على نحو ما تُصور له أو تُعرض عليه.

ويخطئ مَنْ يتصور أن رجال الدولة فى ذلك الوقت كانوا واعين بالقدر الكافى للمعنى المترتب على نقل الصحفيين من مؤسسة كدار التحرير إلى شركات القطاع العام ، ونحن لا نقول هذا دفاعاً عنهم ولا عن حلمى سلام ولكننا نصور الجو العام للقارئ فحسب:

«المفاجأة ياسيدى أن الرسالة التى رفعتها أمانة الصحافة إلى عبدالناصر لم يحدث لها أى رد فعل بالنسبة لى ، على أساس أن كل ما جرى بالكامل فى الجمهورية ـ جريدة عبدالناصر ـ تم بعلمه وبموافقته الكاملة ، ودليلى على ذلك أنه رفض نقل اسمين من الأسماء التى قدمتها ، وأيضاً ما قاله فى مجلس الأمة رداً على الصحفى النائب أحمد حرك».

«بعد الموافقة على هذه الاقتراحات تم رفعها إلى مستشار الرأى بوزارة الإعلام بمجلس الدولة وقتها ، حسبما يقضى قانون إنشاء نقابة الصحفيين ، وهنا كانت المفاجأة ، إذ أن المستشار رفض الاقتراحات جميعها ، وأقام رفضه على أساس أنه ليس من الجائز ـ قانوناً ـ شطب الصحفى من جدول الصحفيين إلا فى حالة من اثنتين: أن يكون قد ارتكب من الأعمال ما يخل بشرف المهنة ، أو أن يكون قد وقع فى جريمة خيانة الوطن.. وما هو منسوب لحلمى سلام لا يدخل تحت أى بند من البندين المذكورين ، وعلى ذلك يكون القرار الأول باطلاً «أى شطب اسمى من جدول المشتغلين بنقابة الصحفيين» وما ترتب على الباطل فهو باطل».

....

«وبناء عليه بقيت حتى هذه اللحظة عضوا بنقابة الصحفيين بقوة القانون ، ومن المؤكد أن الأكثرية الساحقة من أعضاء الجمعية العمومية التى كانت قد وافقت على تلك القرارات لا تعلم حتى الآن أن هذه القرارات قد تم رفضها! أو ربما يكون عبدالناصر نفسه قد مات وهو معتقد أننى مشطوب من نقابة الصحفيين ، خاصة أنه كان بجواره من يهمه بشكل مباشر إخفاء قرار مستشار الرأى عنه!».

(٦)

والشاهد أن حلمى سلام فى مذكراته التى يرويها لرشاد كامل يحرص ما أمكنه على اللجوء إلى الأسلوب الشائع الذى يلخصه السؤال الاستنكارى: ولماذا أنا بالذات ؟ أى لماذا أكون أنا وحدى الملوم ؟

وهكذا فإنه فى استخدامه لهذا الأسلوب يدلنا على مذابح أخرى وقعت أو كادت تقع للصحفيين من قبيل المذبحة المنسوبة إليه ، وهو يستنكر على رشاد كامل أن يصف المذبحة المنسوبة إليه بأنها أكبر مذبحة ، ويقص عليه حديثاً سريعاً يلخص به ثلاث مذابح أخرى حدثت للصحفيين.

أولى هذه المذابح قرار عبدالرءوف نافع بفصل ١٥٠ صحفياً من دار التحرير مرة واحدة ، وكان وقتها عضواً منتدباً للدار على حين كان صلاح سالم هو رئيس مجلس الإدارة ، فلما انتوى صلاح سالم ترشيح نفسه نقيباً للصحفيين أعيد هؤلاء لكى يحصل على أصواتهم!!

أما المذبحة الثانية فكان صاحب اقتراحها هو محمد حسنين هيكل حين أراد إيقاف عشرين من صحفيي الأخبار ومنعهم من دخول المؤسسة ، لكن سامى شرف وحمروش وحسن فؤاد ساعدوا في إيقاف هذا القرار.

أما بطل المذبحة الثالثة فهو أنور السادات الذى نقل أكثر من مائة صحفى من المؤسسات الصحفية إلى هيئة الاستعلامات قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولنتأمل ما يرويه حلمى سلام من تفصيلات هذه المذابح:

«ولماذا لم يطلق هذا الوصف عندما قام الأستاذ عبدالرءوف نافع العضو المنتدب لدار التحرير أيام صلاح سالم الذى كان رئيساً لمجلس إدارتها بفصل ١٥٠ صحفياً منها ولم يتكلم أحد.. وكان عبدالرءوف نافع رجلاً شريفاً ونزيهاً ومن خيرة الضباط الأحرار.. وحدث أن فوجئ الرجل بأن صلاح سالم يريد ترشيح نفسه لمنصب نقيب الصحفيين ، فاستأذن من عبدالناصر فى إعادة هؤلاء الصحفيين المفصولين ووافق عبدالناصر.. فقد كان حريصاً على أن تظل النقابة تحت سيطرة الثورة. وأحس عبدالرءوف نافع أن المسألة بهذا الشكل أنه رجل غاوى خراب بيوت لأنه فصل الصحفيين لأن دار التحرير غير قادرة على صرف مرتباتهم.. وأن صلاح سالم أعادهم بكافة المزايا التى كانوا يتمتعون بها.. وقرر الرجل تقديم استقالته من منصبه احتجاجاً على هذا الوضع ولزم بيته دون أن ينتظر حتى موافقة عبدالناصر».

«كانت تلك الواقعة قبل ذهابى إلى دار التحرير ولم يتكلم أحد ، وعندما تولى هيكل رئاسة مؤسسة أخبار اليوم إلى جانب الأهرام ، أوقف حوالى ٢٠ صحفياً ومنعهم من دخول مبنى المؤسسة ، وقد روى الأستاذ أحمد حمروش تفاصيل ذلك فى أحدث كتبه «خريف عبدالناصر» وقال بالحرف الواحد: دعيت إلى مكتب سامى شرف حيث وجدت هناك الزميل حسن فؤاد ، وعرض علينا سامى قراراً أصدره هيكل بإبعاد عدد من الزملاء عن مؤسسة أخبار اليوم ، وفى مقدمتهم سعد كامل وصلاح حافظ وآخرون جملتهم ٢٠ صحفياً.. ولما طلب سامى شرف الرأى رفضنا مجرد فكرة قبول إبعاد الصحفيين عن العمل الصحفى ، واستجاب سامى لذلك واتصل بعبدالناصر الذى أوقف قرار هيكل الذى كان قد سافر فى نفس اليوم إلى الشرق الأقصى والهند..».

«وبعد هيكل أصدر الرئيس السادات قراراً بنقل أكثر من ١٠٠ صحفى وكاتب من مختلف المؤسسات الصحفية إلى هيئة الاستعلامات فى عام ١٩٧٣ ، وكان ذلك قبل الحرب ولم يتكلم أحد.. وكان على رأس المنقولين أسماء لامعة مثل أحمد بهاء الدين ،

ولويس عوض ، ونجيب محفوظ ، ولم تهتز شعرة واحدة فى رأس نقابة الصحفيين التى عملت «ودن من طين وأخرى من عجين».. وكأن شيئاً لم يحدث. حتى هيكل نفسه.. وكانت العلاقة مع السادات وقتها مثل السمن على العسل.. لم يصنع شيئاً لهؤلاء الذين أبعدوا».

(٧)

ويعود حلمى سلام ليؤكد على المعنى الذى هو حريص على إثباته من أنه لم يكن بمثابة رجل المشير ، وأنه لم يكن يتصرف من خلال إحساسه بهذا الموقع «المزعوم» ، ويصل فى نفيه لهذه المقولة إلى حدود أن يقول إن المشير نفسه لم يكن رجل نفسه وإنما كان رجل عبدالناصر ، وأن تصرفات المشير عامر معه كانت تؤكد على معنى أنه ـ أى المشير ـ ينفذ فقط تعليمات الرئيس عبد الناصر:

«... هذا غير حقيقى لسبب بسيط جداً أن المشير عامر يوم استدعانى كى يقول لى إن عبدالناصر عايزك تمسك دار التحرير كان فى استطاعته أن ينسب هذا الفضل إلى نفسه لا إلى عبدالناصر.. إنما وهو النائب الأول لرئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة.. و.. لم يجد أدنى غضاضة أن يقول لى: الرئيس عاوزك تروح تمسك دار التحرير ، وهذا نفس ما قاله لى حاتم ثم عباس رضوان من بعده».

❑

ويمضى حلمى سلام فى تأكيد هذا المعنى فيقول :

«أيضاً عندما أعددت كشفاً بأسماء الصحفيين المنقولين وقدمته إلى المشير قال لى: أنا موافق على هذه الأسماء ، ولكن لابد من عرضها على الرئيس فربما كان له رأى آخر ، وفعلاً اعترض عبدالناصر على نقل سامى داود وناصر النشاشيبى».

❑

وفى هذا الإطار يروى حلمى سلام واقعة مهمة تنطق بكل وضوح بمدى الإعجاز الذى حققه عبد الناصر فى تدخله بنفسه ومتابعته لكل صغيرة وكبيرة من أمور كل شىء فى الدولة ، ومع أننا لا نستطيع ونحن نقرأ هذه التفصيلات التى يقدمها حلمى سلام إلا أن ننبهر بقدرة عبد الناصر على هذه المتابعة الجيدة لكل المذكرات والتفصيلات ، إلا أننا فى

ذات الوقت وقد بلغ شعورنا الوطنى والسياسى مبلغ النضج نكاد نفهم أن إغراق عبدالناصر فى كل هذه التفصيلات كان كفيلا بشيئين ، الأول أن تشل إرادة وقدرة القيادات التالية له ، والثانى هو أن ينشغل هو نفسه عن التفكير فيما هو أهم ومتابعة ما هو أجدى مما لا تعرض فيه عليه مذكرات ، وإنما تعرضه الحياة المتجددة من حولنا بطريقة أخرى غير هذه المذكرات.

والواقع أننا لا نستطيع أن نقرأ مذكرات حلمى سلام هذه دون أن نفهم هذا الذى فهمناه ، ولا دون أن نشير إليه ، ونحن نراه فى فقرة تالية يبلور هذا المعنى بقوله:

«معنى هذا باختصار أن عبدالناصر كانت له الكلمة الأولى والأخيرة فى عالم الصحافة.. أما المشير فلم يكن له أدنى اهتمام بالصحافة أو الصحفيين. أكثر من هذا أنه طوال فترة وجودى فى دار التحرير لم يتصل بى المشير طالباً نشر خبر عنه أو أننى أجريت حديثا معه.. بالعكس أذكر أن (هيئة) مكتب الصحافة فى الاتحاد الاشتراكى وكان يرأسه البكباشى عبدالفتاح أبو الفضل كتبت تنتقد فى أحد التقارير اليومية أن الجمهورية لم تنشر خبراً عن المشير أنه عمل كذا أو كذا.. بينما الخبر كان منشوراً.. يعنى كان هناك نقد من بعض الجهات أننى أتجاهل نشر أخبار المشير عامر».

(٨)

لكن أبلغ ما يصور مدى إحاطة عبد الناصر بكل التفصيلات التى تخص الصحافة والصحفيين تلك الرواية التى يقدمها لنا حلمى سلام فى أثناء حديثه راوياً قصة المذكرة التى أعدها باقتراحات محددة تمثل مطالبه من أجل تطوير (أو رفع مستوى) دارالتحرير:

«أعددت مذكرة تتضمن أربعة مطالب لرفع مستوى دار التحرير واتصلت لتسليمه هذه المذكرة.. وعندما قابلته وقرأ المذكرة قال لى: اتركها لى وسوف أرسلها لك بعد أيام.. كانت المذكرة تتضمن أربعة مطالب هى:

- ☐ المطلب الأول: حل مجلس إدارة المؤسسة ومنحى جميع سلطاته.
- ☐ المطلب الثانى حل وحدات الاتحاد الاشتراكى الأربع الموجودة فى المؤسسة ودمجها فى وحدة واحدة.
- ☐ المطلب الثالث استعارة عدد من العاملين فى دار الهلال للعمل فى الجمهورية فى مرحلة إنقاذها.

❑ المطلب الرابع نقل بعض الضباط الذين كانوا يعملون بالمؤسسة إلى مؤسسات إنتاجية أخرى».

ويستطرد حلمى سلام ليقول :

«الغريب فى الأمر أنه بعد أيام عادت لى صورة فوتوغرافية من هذه المذكرة ولكن من مكتب عبدالناصر.. وأمام كل مطلب كتب عبدالناصر بخط يده ملاحظاته».

❑ أمام المطلب الأول كتب: أوافق.

❑ أمام المطلب الثانى كتب: مستحيل..

❑ وأمام المطلب الثالث كتب: يتفاهم حلمى مع أحمد بهاء الدين فى هذا الموضوع ، خاصة أن بهاء يشكو من الأوضاع فى دارالهلال.

❑ وبالنسبة للمطلب الرابع كتب: أوافق.

والشاهد أن حلمى سلام قد بلور كل هذا الحوار البيروقراطى المكتبى فى عبارة واضحة حاسمة قاطعة وكذلك ما فعل الرئيس عبد الناصر نفسه ، وإن كان الدليل الذى يسوقه بعد هذه الرؤى للتدليل على صحتها ـ مع صحته ـ أضعف من أن يقوم دليلاً على صواب مقولته الصائبة التى لا تحتاج ـ فى رأينا ـ إلى دليل.

(٩)

ونأتى الآن إلى أخطر موضع فى هذه المذكرات ، وهو الموضع الذى يروى فيه حلمى سلام قصة تنحيته عن رئاسة مجلس إدارة دار التحرير ورئاسة تحرير الجمهورية كنتيجة مباشرة لنشره ما لم يكن مصرحاً بنشره ، وفى الحقيقة فإنى فى حيرة شديدة لا من قسوة العقوبة التى واجهها حلمى سلام نتيجة لهذا الخطأ ، ولكن من خفتها إذا كان قد أخطأ بالفعل وثبت فى حقه الخطأ.

ولست أستطيع أن أمنع نفسى من أن أفكر فى هذه القضية بالذات بكل ما تعلمته فى الطب ، فالمسألة لا تحتمل الاجتهادات ولا التسكين ولا قتل الوقت ، شأنها فى ذلك شأن السرطان الذى لابد من استئصاله جراحياً مادام استئصاله هو العلاج! وشأن الزائدة الدودية حين تنفجر... إلخ.

ونحن هنا أمام نص أصبح منشوراً على نطاق واسع يتضمن حقائق استراتيجية كفيلة بأن تضر بأمننا القومى متى عرفت للعدو ، وكيف لا ؟ وهى كما يسجل حلمى سلام بنفسه تتحدث فى العناوين الرئيسية عن اعترافات عبدالناصر لمجلس الأمة بسوء الوضع الاقتصادى ، وبتمكن أمريكا من الضغط على مصر ، وبمسئولية العناصر الثورية عن الانفجارات والثورات فى ليبيا وعدن والبحرين ، وبسوء وضع قواتنا المسلحة فى اليمن؟

كيف يمكن بعد هذا أن يتم تخفيف العقوبة اللائقة بمن يذيع مثل هذه الأسرار؟؟ والقراء يعرفون بالطبع هذه العقوبة.

ومن ناحية أخرى كيف يمكن أن يُعاقب هذا الرجل نفسه على مثل هذا التصرف إذا كان بريئاً بالفعل ، ولم تصله تعليمات محددة بعدم النشر بعد أن دُعى إلى الاجتماع وكان من الذين نظر إليهم الرئيس وهو يعلن تصريحاته؟

أظن أن المعنى الذى أردت أن أوضحه واضح ، وواضح جداً.. ومع هذا الوضوح فإن الأمور لم تمض على نحو ما كان يجب أن تمضى عليه!

❑

ومن المهم أن ننتبه أنه بمقاييس ذلك الزمان فقد حدث بالتأكيد خطأ كبير بما نشره حلمى سلام ، ولكن وجه الخلاف ينحصر فى: هل كان حلمى سلام مخطئا أم غير مخطئ ؟ وهل كان خطؤه عن سوء تقدير منه أم كان نتيجة تدبير شرير أوقع به؟

والشاهد أن التصرف الذى قوبل به خطأ حلمى سلام ، سواء كان حلمى سلام نفسه مخطئا أم غير مخطئ ، أضاف إلى خطأ حلمى سلام نفسه خطأ أكبر ، فقد كان معناه أن الدولة تعترف بأن هذا الذى نشر قيل ، وأنه قيل فى نطاق سرى لا تزال الدولة لأسباب سياسية واستراتيجية حريصة على سريته وعدم إعلانه ، ومعنى قرار تنحية حلمى سلام أن التصريحات صدرت بالفعل من الرئيس ، وأن الرئيس كان فى ذات الوقت غير قادر على أن يصارح مجموع الشعب بمثل هذه الحقيقة.. وهكذا وصلت تقارير المخابرات الغربية فى ذلك اليوم إلى استنتاج ربما كانت لا تزال قلقة من أن تسجله ، فإذا بما نشره حلمى سلام وما لقيه من قرار تنحيته نتيجة نشره يقدم لهذه الأجهزة المعادية أكبر وأقوى دليل على مدى سوء حالتنا الاقتصادية والسياسية ، ومدى سوء تقديرنا ، ومدى سوء ردود أفعالنا. ولا أستبعد أن يكون التخطيط المعادى لأسلوب تعاملهم معنا فى أزمة ١٩٦٧ قد بدأ يتشكل منذ ذلك اليوم على نحو أكثر تحديداً وتبلوراً.

والحاصل أنـى بعد هذا كله وقـبل أن أنقل للقـارئ نص رواية حلمي سـلام ، لا أملك والألم يعتصرنى اعتصاراً شديداً ومؤلماً لى إلا أن أقول: قدر الله وما شاء فعل ، ولله الأمر من قبل ومن بعد:

«كان ذلك يـوم الأحد ١٦ مايو عـام ١٩٦٥ .. وكان أنور السـادات هو رئيس مـجلس الأمة وقـتها ، وقـد دعا ضـمن الذيـن دعاهم لحـضور هـذه الجلسة السرية لمجلـس الأمة القيادات الـصحفية فى ذلـك الوقت وهم: هيكل «الأهـرام» ، وخالد محيى الـدين «أخبار اليوم» ، وأحمد بهاء الدين «دار الهلال» ، وأحمد فؤاد «روزاليوسف» ، وحلمى سلام «دار التحرير».

«كان المفروض أن يتـحدث عبـدالناصـر ساعـتين ، فتـحدث حوالـى خمس سـاعات كاملة.. كان متعباً وحزيناً.. فمصر علـى أبواب أزمة اقتصادية.. أمريكا تحاول الضغط على مصر.. و.. قواتنا فى اليمن تواجه موقفاً صعباً».

«قال لنا عبدالناصر : «لقد دعوتكم إلى هذه الجلـسة التى أردتها سرية لتكونوا على بينة بما يجرى حـولنا من أمور.. ولـتكونوا أيضاً على مـعرفة بحقيـقة المؤامرات التى تـدبر لنا ، وبحقيقة الأرض التى نقف عليها ، وما سوف أقولـه فى هذه الجلسة ليس كله للنشر ، لكن ما يـنشر منـه متروك لتـقديركـم الخاص ـ كان عبـدالناصر لحظتها ينظر نـاحية القـيادات الصحفية ـ وواجب الجميع هنا أن يوصلوا ما سوف أقوله إلى قواعدهم».

«هذا ما قـاله عبدالنـاصر فى بداية الجـلسة السريـة.. ثم قال عبدالـناصر أشياء خـطيرة بالفـعل.. عقب انتهـاء الاجتماع توجهـت إلى الجريدة وكتبـت تقريراً ـ فى إطار تـقديرى الشخصى لما ينشر ولما لا ينشر من حديث الريس ـ واستبعدت أشياء».

«فى اليوم التالى ١٧ مايو عقد اجتماع آخر مخصص للإجابة عن أسئلة أعضاء مجلس الأمة.. ولم أحضر تـلك الجلسة ـ للأسف الشديد ـ فـفى نهايتها عاد عبدالـناصر وقرر بألا يُـنشر شيء عـما دار فـى الجلسـتين إلا ما سـوف يذيعــه رئيـس مجلس الأمة وهـو أنور السادات .. وأصـدر مكتب الـصحافة تعـليمات إلـى كل الصحف بـحظر نشر ما دار فى الجلـستين.. هذه الـتعليـمات أختفيت عنى تمـاماً فى الجـمهورية ، ولـم أعلم بصـدورها ، وبالتالى اعتبرت أن قرار عبدالناصر هو النشر فى حدود التقدير الشخصى».

«كان هنـاك هاجس يسيـطر علىّ أن شيئاً ما حدث فـى تلك الجلسـة الثانية.. اتـصلت بمكتب المشير عامر فقيل لى غـير موجود.. اتصلت بمنـزله قالوا لى إنه بمنزل عـبدالناصر.. اتصلـت بمحمود فهـيم سكرتـير عبدالنـاصر وأبلغتـه بضرورة الاتصـال بالمشير فـقال لى:

مستحيل الآن لأنه فى اجتماع مع الرئيس ، فأبلغت الرجل بأن يبلغ المشير أننى أريده فى أمر هام لا يحتمل التأجيل».

ويواصل حلمى سلام الحديث عن مشاعره وتصرفاته فى تلك الليلة ، ونراه فى النهاية شأن كل صحفى يغلب حق القارئ وحق الصحيفة على حق نفسه وتأمين نفسه ، ومع أن حلمى سلام لم يقل هذا صراحة إلا أن القراء يستطيعون أن يلمسوه بكل وضوح فى روايته لما حدث:

«وظللت منتظراً بمكتبى حتى الساعة الواحدة صباحاً.. ووصلت إلى ساعة الصفر.. إما أن نطبع الجريدة الآن حتى تصدر فى موعدها ، أو لا تصدر فى الغد بالمرة.. وتوكلت على الله وأمرت بالطبع.. وكان التقرير الذى كتبته عما دار فى جلسة أمس الأول يغطى مساحة خمس صفحات ، وكانت عناوينه الرئيسية تقول:

- عبدالناصر ماذا قال لمجلس الأمة؟!
- الرئيس يستعرض فى صراحة كل التحديات التى تواجهنا فى الداخل والخارج.
- أمريكا تضغط علينا عن طريق القمح ولكننا سنستغنى عن القمح الأمريكى ونعتمد على أنفسنا.
- الثورات والانفجارات فى ليبيا وعدن والبحرين تحركها العناصر الثورية فى هذه البلاد.
- العمل السياسى وحده هو القادر على حل جميع المتناقضات.

تناول عبدالناصر أيضاً ـ وكان من بين ما نشرته ـ الجوانب الإيجابية والسلبية فى تجربتنا الثورية ، والقطاع العام ، وطرح الرئيس فكرة للبحث تقول: هل تتكون مجموعة للمعارضة داخل مجلس الأمة.. وقال: «إن العمل السياسى وحده هو الذى يحل جميع المتناقضات».

«فى حوالى الثامنة والنصف صباحاً.. وبينما أنا مستعد للتوجه إلى الجريدة ، رن التليفون..كان المتحدث هو د. حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام ، وقال لى بالحرف الواحد: «سيادة الريس بيطلب منك أن تعتبر نفسك فى أجازة مفتوحة ابتداء من اليوم.. وسوف يتولى رئاسة مؤسسة دار التحرير بدلاً منك الأستاذ مصطفى بهجت بدوى!».

«صعقت وسألته: لماذا يادكتور حاتم؟».

«جملة واحدة حاسمة كانت رده: أنت عارف إن سيادة الرئيس مش بيقول عادة ليه!».

ثم يروى حلمى سلام فى هدوء ظاهرى تفصيلات اللحظات الحرجة التى واجهها وهو يتلقى القرار بالتخلى عن خدماته وبسلبه منصبه ومسئولياته ، وسنرى أن رواية حلمى سلام ـ على برودها ـ كفيلة بتصوير كل شىء مما ينبغى أن يصور فى هذه اللحظات:

«أعدت تقليب صفحات الجمهورية لعلنى أجد سبباً واحداً يفسر لى ذلك القرار فلم أجد.. اتصلت بالمشير عامر فى منزله.. كان لايزال نائماً ، وكنت أعرف أن من عاداته أنه لا يستيقظ إلا مع الظهر.. اتصلت بمكتبه ، ورد علىّ شمس بدران مدير مكتبه ، ورويت له تليفون حاتم وطلبت منه إبلاغ ذلك للمشير ثم يقول لى أسباب قرار عبدالناصر.. وقال لى شمس بدران : هل حضرت الجلسة السرية الثانية التى عقدها الرئيس؟ فقلت: لا.. فقال: فى هذه الجلسة عاد عبدالناصر وألغى موافقة النشر على كل ما قاله.. وأن هناك تعليمات صدرت للصحف بذلك فعلا.. ألم تصلك هذه التعليمات؟».

«قلت له: لم تصلنى أية تعليمات.. وأتحدى أى مسئول فى الدولة أن يثبت أنه كلمنى بشأن عدم النشر».

«وقال الرجل: إذن اكتب مذكرة توضح فيها موقفك.. وأرسلها لى وسأتوجه بها «لمقابلة الريس» ليزول سوء الفهم الذى حدث.. لاحظ أنه قال الريس ولم يقل المشير عبدالحكيم عامر».

«كتبت مذكرة فعلاً وتسلمها شمس بدران.. وبعد حوالى ساعتين اتصل بى قائلا:

«شوف ياعم حلمى هناك شخص أيقظ عبدالناصر فى حوالى الخامسة فجراً ، وأخبره أنك نشرت تفاصيل الجلسة بالكامل.. وأن وكالات الأنباء ترسل بتلك المعلومات إلى صحفها فى الخارج.. فهل نصادر الجمهورية أم ماذا نفعل؟ وقال عبدالناصر للشخص: نسيب كل حاجة ماشية ، وبلغوا حلمى سلام إنه يقعد فى البيت!».

«أما الآن فالريس قد قرأ مذكرتك وفهم كل شىء وبيقول لك: هارد لك.. وكل شىء بيتصلح.. ثم نصحنى شمس بدران بأن أظل فى بيتى حتى لا أدع لأحد الفرصة أن يقول على لسانى كلاماً يزيد من غضب الرئيس».

❑

وهنا يستطرد حلمى سلام ليقول:

«ولعله مما يضع أمامك ألف علامة استفهام وتعجب ، أن تعلم أن «هيكل» اتصل بى تليفونياً فى نفس اليوم مواسياً ومشجعاً ، فإذا علمت أنه على مدى عشرين سنة كاملة من الزمالة مع هيكل حدثت لى أحداث كثيرة مفرحة ومحزنة دون أن يفكر مرة فى الاتصال بى مهنئاً أو معزياً.. إذا علمت ذلك لك ، أن تتوقف وتسأل:

«ماذا كان يقصد هيكل من وراء هذا الاتصال ؟ وماذا كان يريد أن يقول.. كان يريد أن يقول أنا هنا!».

«وأنا الآن أتساءل: هل كان الشخص الذى أيقظ عبدالناصر فى الساعة الخامسة فجراً وأبلغه بما نشر هو د. حاتم أم كان «هيكل»؟ أنا شخصياً أستبعد تماماً أن يكون حاتم لأنه لا يستطيع إيقاظ عبدالناصر فى مثل تلك الساعة.. أما هيكل فقد كان يستطيع أن يكلمه فى أى وقت يشاء وأن يقابله حتى دون موعد مسبق».

(١١)

ويبدو حلمى سلام حريصاً على أن ينتهز هذه المذكرات للتنفيس أو لبعض التنفيس عن المرارة التى يحس بها تجاه محمد حسنين هيكل ، وسنرى هذا المعنى واضحاً جداً (وإن لم يكن موثقاً بطريقة تحريرية) فى قصة إخراجه من منصبه كرئيس لمجلس إدارة دار التحرير ورئيس لتحرير الجمهورية.. ولكننا نراه فى صورة أخرى أكثر توثيقا فى رواية حلمى سلام عن يوم حصوله على وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى فإذا بالأهرام لا تنشر اسمه ولا صورته مع أن الحاصلين على الوسام كانوا أربعة فقط ولم يكونوا عشرات أو مئات ، وإن الإنسان ليعجب أن تصل الجرأة برئيس تحرير أن يختزل أسماء أربعة من كبار الصحفيين إلى أن يكونوا ثلاثة فحسب ، ولقد كدت لا أصدق النص الذى أمامى على الرغم من أنه منشور فى كتاب ومنشور من قبل فى المجلة التى نشرت حلقات هذه المذكرات:

«كان ذلك عام ١٩٦٢ عندما حصلت على وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى وتسلمته من عبدالناصر فى عيد العلم العاشر».

«وحين يسأل رشاد كامل: من أبلغك بخبر حصولك على ذلك الوسام؟!».

«يرد حلمى سلام بقوله: فى البداية أبلغنى السيد محمد أحمد السكرتير الخاص لعبدالناصر ثم المرحوم يوسف السباعى الذى كان يشغل السكرتير العام للمجلس الأعلى

للفنون والآداب ، وأبلغنى تليفونياً بذلك قبل يوم واحد فقط من عيد العلم الذى تسلمت فيه الوسام».

«الطريف - ياعم رشاد - أن جريدة الأهرام نشرت الأسماء التى حصلت على هذا الوسام وكذلك صورهم فيما عدا اسمى وصورتى. وكان الوسام قد منح إلى كل من: إحسان عبدالقدوس ، وأحمد بهاء الدين ، والسيدة أمينة السعيد ثم حلمى سلام».

«وفى يوم الاحتفال الذى جرى فى جامعة القاهرة بقاعة الاحتفالات الكبرى صافحنا عبدالناصر واحداً واحداً ثم سلمنا الوسام ، قال لى عبدالناصر: مبروك ياحلمي ، وقلت له: شكراً ياريس».

(١٢)

وعلى كل الأحوال فإن حلمى سلام يروى أنه فى نفس اليوم كتب مصطفى أمين معبراً عن سعادته بحصول الصحفيين الأربعة على هذا التكريم نصا حرص حلمى سلام على أن ينقله لنا:

«وكتب مصطفى أمين فى ١٥/ ١٢/ ١٩٦٢ يقول:

«اليوم ستكرم الدولة الصحافة ، فسوف يسلم الرئيس جمال عبد الناصر فى الاحتفال بعيد العلم أربعة أوسمة إلى أربعة من الصحفيين المعروفين البارزين تقديراً من الدولة لجهودهم فى عالم الصحافة ، وهم: الأساتذة إحسان عبدالقدوس ، وأحمد بهاء الدين ، وأمينة السعيد ، وحلمى سلام».

....

«عرفت حلمى سلام أيام كان يكتب فى مجلة اللواء الجديد مقالات من نار عن الجيش فى العهد الماضى ، وعرفته فى عدد من الصحف والمجلات صحفياً جريئاً مؤمناً بحق هذا الشعب فى الحرية والحياة ، ثم عرفته أكثر وهو يكتب فى مجلة الإذاعة ويجاهر بكلمة الحق وهو يعلم أنها لن ترضى كل الناس ، وقد تغضب كل الناس».

(١٣)

وفى شجاعة ووضوح يتهم حلمى سلام هيكل بالعمل ضد مصلحة أحمد بهاء الدين وأنه كان حريصاً على نقل أحمد بهاء الدين من أخبار اليوم بكل مجدها وتوزيعها الذى

يفوق توزيع العدد الأسبوعى من الأهرام (يوم الجمعة) ، ثم كان حريصاً بعد فترة أخرى أن يشتت جهوده فى دار الهلال ومجلة المصور بأن يضيف عليه أعباء مؤسسة روزاليوسف.. ومع أن طائفة لا بأس بها من قراء هذا الكتاب سيعجبون لهذه الرواية وهم يظنون أن أحد الأستاذين كان مخلصاً للآخر ، إلا أن الحقيقة للأسف الشديد غير ما يعتقدون ، ولنقرأ على أية حال هذا النص الذى يقدمه حلمى سلام:

«... فى نفس تلك الفترة صدر قرار بتعيين الأستاذ أحمد بهاء الدين رئيساً لمجلس إدارة دار الهلال ، كان ذلك فى أبريل ١٩٦٤ ، وكان بهاء قبلها رئيساً لتحرير أخبار اليوم. الغريب أن قرار تكليف أحمد بهاء الدين برئاسة مجلس إدارة دار الهلال بدلاً من على أمين ، صدر بينما كان بهاء يزور الجزائر. فى ذلك الوقت كان بهاء كاتباً سياسياً مقروءاً ومحللاً سياسياً له وزنه الكبير مصرياً وعربياً ، وكان توزيع أخبار اليوم لا يقل عن ربع مليون نسخة كل يوم سبت ، بينما الأهرام الذى يكتب فيه هيكل مقاله الأسبوعى بصراحة لم يكن يصل إلى هذا الرقم أبداً ، وكان هذا يقلق بال هيكل».

وعندما يسأل رشاد كامل حلمى سلام: وماذا كان موقف الأستاذ أحمد بهاء الدين من ذلك القرار؟!».

فإنه يرد عليه فى منتهى الصراحة والوضوح ويقول:

« قرأت الاستياء على وجهه ، فقد كان القرار فى ظاهره الترقية وفى باطنه القتل المعنوى ، لأن ما كان يهم الأستاذ بهاء وما يهم أى كاتب مقروء وله ثقل هو عدد قرائه ، وكان قراء بهاء حوالى المليون قارئ ، إذا افترضت أن متوسط قراء النسخة الواحدة من أخبار اليوم هو أربعة أفراد ، بينما كان توزيع مجلة المصور لا يزيد على ٢٠ ألف نسخة أسبوعياً فى ذلك الوقت».

ويمضى حلمى سلام ليؤكد على صدق رؤيته بأحداث أخرى ويقول :

«وأذكر أن هيكل زار بهاء مرتين فى دار الهلال مواسياً ومعزياً بهاء ، ورغم استياء بهاء إلا أنه أعطى المصور الكثير مما رفع شأنها وزاد من توزيعها ، لكن لم يصل به إلى توزيع أخبار اليوم الراسخ».

«إن أحمد بهاء الدين يتميز بالإخلاص الشديد فى عمله.. ولهذا سرعان ما نسى تلك الضربة وقفز بالمصور قفزات واسعة ، ولكن بعدها بفترة عهد إليه برئاسة مجلس إدارة روزاليوسف بالإضافة لدار الهلال ، وكان القرار أيضاً فى ظاهره الترقية لبهاء لكن فى باطنه تبديد طاقته وجهوده بين المؤسستين. بالقطع فإن ذلك لم يكن تفكير جمال

عبدالناصر بصفته الذى يعين ويختار رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف ، كان لدى عبدالناصر من الهموم والمهام ما يكفى وزيادة ، ومن هنا فإن معظم التغييرات الصحفية التى شهدتها المؤسسات الصحفية فى تلك الفترة كان هيكل وراءها!».

(١٤)

ويؤكد حلمى سلام على مسئولية محمد حسنين هيكل بالذات عن كل ما حاق به من أذى حين تولى (ثم أبعد عن) رئاسة مجلس إدارة دار التحرير ورئاسة تحرير الجمهورية ، وهو يفسر هذا فى ظل المنافسة بينهما ، وأن هيكل لم يكن يطيق وجود أى منافس له على القمة ، وهو يذكر رشاد كامل بما رواه صلاح حافظ فى صباح الخير ويقول:

«دعنى أذكرك بما رواه لك الأستاذ صلاح حافظ فى مذكراته التى نشرتها صباح الخير منذ فترة عندما قال له هيكل: «أنا مبدئى أن المنافسة بين الأهرام والأخبار منافسة تصل لحد قطع الرقبة أو منافسة حتى الموت».. إن هيكل على ذكائه وعلى قدراته التى لا يصح أن يختلف عليها اثنان ، يعتنق مبدأ لا يقبل «الفصال» ، ولعله مستعد لأن يقاتل حتى الموت دفاعاً عنه.. هذا المبدأ هو أن القمة لا يمكن أن تتسع إلا له وحده».

ثم يستشهد حلمى سلام على صحة رأيه بما يذكره صحفيو أخبار اليوم:

«ويذكر الصحفيون فى أخبار اليوم فى الفترة التى رأس مجلس إدارتها هيكل إلى جانب الأهرام ، أنه كان يحجب الأخبار الهامة عن صحف أخبار اليوم لتنفرد بها الأهرام ، وعندما ناقشوه فى ذلك الأمر قال لهم: «إن الموقع الذى أحتله الآن كان متاحاً ذات يوم لأحمد أبو الفتح.. ولإحسان عبدالقدوس.. ولمصطفى أمين.. ولحلمى سلام.. ثم انتهى إلىّ أخيراً.. وأنا غير مستعد أن يشاركنى فيه أحد إلا على جثتى!!».

❑

ويصل حلمى سلام إلى لحظات تفاقم التنافس المكبوت بينه وبين هيكل وكيف أنه فيما يبدو لنا الآن لم يكن واعيا لما قد يجره عليه حرصه على النجاح والتفوق فى ظل ظروف لم تكن لتسمح له بهذا الذى سمحت له به ظروف ما قبل الثورة من منافسة هيكل حين حقق كلاهما تفوقاً موازياً فى المناصب التى وصلا إليها والجوائز التى حصلا عليها:

«أحس هيكل مع بداية ذهابى إلى دار التحرير أننى سوف أستعيد جزءاً كبيراً من

الأرض التى فقدتها طوال سنوات.. كانت البداية عندما وقفت على الحياد فى أزمة مارس ١٩٥٤ بين نجيب وعبدالناصر.. والتى اندفع فيها هيكل يؤيد عبدالناصر بغير حدود.. و..».

(١٥)

ويروى حلمى سلام بعض لمحات تصور نجاحه فى أن يحقق من خلال موقعه فى الجمهورية انفرادات صحفية وتفوقات سابق بها وأخذ يقلص من احتكار هيكل للأخبار المهمة من خلال علاقته بعبدالناصر:

«كان هيكل يكتب مقاله الأسبوعى «بصراحة» يوم الجمعة.. وكنت أكتب مقالى الأسبوعى فى الجمهورية يوم الخميس وعنوانه «حصاد الأسبوع».

«أذكر أن الرئيس الأمريكى الأسبق جونسون كان قد أرسل مبعوثاً شخصياً لمقابلة عبدالناصر فى عام ١٩٦٥ كان اسمه «فيليب تاليوت» ، وقبل أن يجتمع بعبدالناصر تقابل مع المرحوم حسن صبرى الخولى الممثل الشخصى لعبدالناصر ، ودار بينهما حديث طويل بشأن القضية الفلسطينية ، فقد كان صبرى الخولى مدير مكتب شئون فلسطين وقتها.. وقابلت حسن صبرى الخولى ، وكان صديقاً حميماً لى منذ كان يعمل مديراً لمكتب الرقابة وحكى لى تفاصيل ما دار من حوار.. وكتبت مقالاً فى الجمهورية ضمنته الكثير مما قاله حسن صبرى الخولى بعنوان «رسالة إلى جونسون».. وظهر المقال صباح الخميس.. وكان الخولى قد أعد تقريراً عن مقابلته مع مبعوث جونسون رفعه إلى عبدالناصر.. وظهر الخميس اتصل بى الخولى وسألنى: شخص ما سألنى السابعة صباح اليوم إذا كنت قد أعطيتك نسخة من التقرير الذى رفعته إلى عبدالناصر ، ونفيت له ذلك ، فعاد يقول لى: ولكن ما كتبه حلمى سلام فى الجمهورية يكاد يكون نسخة من التقرير الذى رفعته إلى عبدالناصر وجاءتنى نسخة منه.. وقلت لهذا الشخص: إن ما جرى هو دردشة مع حلمى سلام لا أكثر ولا أقل».

«ابتسم حلمى سلام وقال: بالطبع لم أكن محتاجاً أن أعرف أن هذا الشخص هو هيكل.. وأيضاً كان ذلك مما يضايق هيكل».

❑

ثم يروى حلمى سلام واقعة أخرى

«وحدث أيضاً أن وصلنى ذات يوم تقرير خطير عن سير المعارك فى اليمن من مكتب المشير عامر ، ولأنى صديق قديم له فقد أرسله لى.. كانت الصفحة الأولى من التقرير مكتوباً عليها عبارة «نسخة ثانية» النسخة الأولى أرسلت للرئيس عبدالناصر بالطبع ، كانت هذه النسخة الأولى أمام هيكل وظهرت مقالتى صباح الخميس وهى تتضمن الكثير من هذا التقرير الذى أعدته المخابرات».

«كان معنى ذلك أن أصبح شريكاً لهيكل فى نشر كل التقارير والدراسات التى تصل إلى مكتب عبدالناصر حيث كانت نسخة أخرى توجد دائماً على مكتب المشير. إذن المسألة بالنسبة لهيكل لم تعد تحتمل أكثر».

(١٦)

ويستعرض حلمى سلام فى هذه المذكرات تفصيلات دقيقة وشبه مذهلة عن قصة تأميم الصحافة ، وعلى نحو ما نقول عن أسباب هبوط القلب إن هناك أسباباً مؤهبة وأسباباً محرضة ، فإنه يبدو أن الأمر كان كذلك فى تأميم الصحافة ، فهناك الأسباب المؤهبة التى قد نعرفها جميعاً ، ولكن الأمر فى ذات الوقت كان يختمر فى ذهن عبد الناصر حتى تثيره أسباب محرضة ، وقيمة رواية حلمى سلام أنها تقدم لنا فى وضوح أحد هذه الأسباب المحرضة ، وهو سبب وجيه وكفيل بدفع صاحب القرار فى ذلك الوقت إلى اتخاذ قراره بالتأميم.. ومع هذا فإن حلمى سلام وقد كان فى ذلك الوقت رئيسا لتحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون لا يدعى المعرفة ولا النفاذ إلى السر ولا النفوذ إلى السلطة ، لكنه يقدم ما يرويه بتواضع ويقول :

«عندما صدر قرار تنظيم الصحافة فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ ، كنت فى ذلك الوقت رئيس تحرير مجلة الإذاعة ، وأعترف أننى فوجئت بهذا القرار وعلمت به كأى مواطن عادى تماماً».

«وفى ذلك الوقت قيلت أسباب كثيرة حول تنظيم الصحافة».

«لكن أنا أتصور أن هناك حادثة وقعت قبل ذلك بفترة كانت وراء هذا القرار.. فى تلك الأيام كانت الثورة تصدر ضمن المجلات التى تصدرها مجلة «بناء الوطن» ، كان رئيس تحريرها أمين شاكر مدير مكتب جمال عبدالناصر فى نفس الوقت. كانت المجلة تطبع فى

مؤسسة دار الهلال ، وتراكمت عليها ديون الطبع لدى المؤسسة حتى وصلت إلى عشرة آلاف جنيه (بعملة هذه الأيام حوالى مائة ألف جنيه)».

«وفجأة أصدر الأستاذ المرحوم «أميل زيدان» أحد أصحاب دار الهلال أوامره إلى المطبعة بألا تتسلم أصول المواد والمقالات الخاصة بمجلة «بناء الوطن» إلا بعد أن تسدد المجلة ديونها وقدرها عشرة آلاف جنيه».

«وبالفعل عندما حضر رئيس التحرير أمين شاكر ليسلم المطبعة مواد العدد الجديد ، فوجئ بامتناع المطبعة عن تسلم هذه المواد تنفيذاً لقرار أميل زيدان ، وقيل له يومها: أوامر أميل بيه عدم طبع المجلة إلا بعد تسديد الديون!».

«عاد أمين شاكر وأخبر عبد الناصر بموقف أميل زيدان فطلب منه أن يحرر له شيكاً بخمسة آلاف جنيه ويواصل طبع المجلة».

«عاد أمين شاكر إلى مكتبه وحرر شيكاً بخمسة آلاف جنيه وأرسله إلى أميل زيدان حتى لا تتعطل المجلة عن الصدور وأن يسدد باقى المبلغ (خمسة آلاف جنيه) فيما بعد! ورفض أميل زيدان قبول الشيك وصمم أن يتسلم العشرة آلاف جنيه كاملة لا ينقصها مليم واحد».

«فى نفس اليوم روى أمين شاكر القصة كاملة لجمال عبد الناصر ، غضب جمال عبدالناصر واعتبر أن تصرف دار الهلال مسألة تحد للنظام أو للثورة ، فالمجلة باختصار أصدرتها الثورة ويرأس تحريرها مدير مكتب عبدالناصر شخصياً!».

«المهم طلب عبد الناصر منه أن يجهز أمراً بالاستيلاء على دار الهلال! ويبدو أنه فى ذلك الوقت كان بجواره مَنْ نصحه بأن ذلك العمل قد يساء تفسيره وفهمه ، بأن يقال إن قرار استيلاء الدولة على دار الهلال المقصود به هذه الدار فقط لمجرد أن صاحبها لبنانى الأصل».

«وكان جواب عبد الناصر: إذن المؤسسات الصحفية كلها».

«ومن ناحية أخرى كان جمال عبد الناصر مبهوراً بتجربة «تيتو» زعيم يوغوسلافيا ككل.. ومن بينها الصحافة طبعاً.. وبما أن المجتمع وقتها كان يتحول نحو الاشتراكية فكان من الطبيعى أن تصبح الصحافة تحت يد الدولة. وهذا هو الهدف الحقيقى من وراء قراره».

(١٧)

على أن الأهم من القصة السابقة هو ما يرويه حلمى سلام من تفصيلات لقاء الرئيس عبد الناصر بالقيادات الصحفية فى نهاية مايو ١٩٦٠ ، وأهم ما يرويه حلمى سلام فى هذه المذكرات هو قصة هذا الحوار غير الودى والمفاجئ (والمصمت فى نفس الوقت) الذى دار بين الرئيس عبد الناصر وفكرى أباظة ، وقد استطاع فكرى أباظة برده على عبد الناصر أن يسقط تماماً كل الصورة التى أراد الرئيس تقديمها فى هذا الاجتماع ، ومع هذا فقد استطاع عبد الناصر أن يكظم غيظه فى هذا الاجتماع:

«وبعد خمسة أيام ، وفى مساء الأحد ٢٩ مايو ١٩٦٠ اجتمع عبدالناصر بأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف والمجلات ، وكنت واحداً من الذين حضروا اللقاء».

....

«حضر هذا اللقاء على صبرى ، وكمال الدين حسين ، وعبد القادر حاتم ، وصلاح سالم ، وفكرى أباظة ، ومحمد التابعى ، وإحسان عبدالقدوس ، وفتحى غانم ، ويوسف السباعى ، وكامل الشناوى ، ومصطفى وعلى أمين ، ومحمد حسنين هيكل».

«الطريف أن المصورين الصحفيين بعد أن بدأوا فى التقاط الصور الصحفية طلب منهم عبد الناصر سرعة الانتهاء من التصوير حتى يبدأ حديثه ، وبعد خروج المصورين بدأ حديث عبدالناصر إلينا».

«فى حديث عبد الناصر إلينا ذكر قوله أنه أعطى تعليمات للرقيب ألا يقرأ مقالات فكرى أباظة (رئيس تحرير المصور فى ذلك الوقت) أو يشطب له حرفاً واحداً منها إذا قرأها ، ثم توجه بالسؤال إلى فكرى أباظة قائلاً: هل شطب الرقيب لك كلمة يافكرى؟!».

«فى ظنى وتقديرى أن عبد الناصر كان يتوقع من فكرى أباظة أن يقول له: لا ياريس لم يشطب الرقيب لى أى شىء! وكانت المفاجأة لنا جميعاً أن فكرى أباظة رد على سؤال عبدالناصر بطريقته الساخرة : ياه.. كتير قوى ياريس! دا أنا بأكتب بدل المقال الواحد اثنين وثلاثة عشان السيد الرقيب يوافق على مقالة منها ، ده أنا زى ما أكون بياع لب!!».

«وتغير وجه عبد الناصر وامتقع لونه ، وعبر كلمات فكرى أباظة سريعاً.. ورغم أنه فى بداية حديث عبدالناصر عندما قال: لقد عشنا فى المجتمع اللى سبق إن كلكم عشتم فيه

وعاصرتموه ، وعلق فكرى أباظة بصوت مسموع : لا يا أفندم أنا ملحقتوش.. كنت لسه صغير!! لحظتها ضحك الجميع وابتسم عبدالناصر ثم عاد ليقول بعدها وهو ينتقد سلبيات الصحافة : كل واحد انتقد ونرجع مثلاً إلى عشرات السنين أو «خمسات السنين» علشان محدش يفتكر إنى بأكبر سنه!!».

(١٨)

ولا يفوت حلمى سلام فى هذه المذكرات أن يعلق على ما حدث فى اجتماع عبدالناصر بالقيادات الصحفية عقب التأميم ، ولكن تعليقه يأتى ـ رغم قوته الظاهرية ـ أضعف بكثير جداً من تداعيات الموقف ودلالاته.. ومن العجيب أن حلمى سلام فى الفقرة التالية يقفز بسرعة غريبة إلى قصة فصل فكرى أباظة دون أن يتناولها بما تستحقه من تفصيل ، وكأنه يشارك بدون قصد فى ظلم الرجل دون أن يدرى ، مع أن قصة المقال أو المقالين اللذين كتبهما فكرى أباظة أبسط جدا (وأفظع جداً فى ذات الوقت) من هذا الاختزال الذى يقدمهما به حلمى سلام:

«وربما كان موقف فكرى أباظة من الأشياء التى تسببت فى إحداث فجوة بينه وبين عبدالناصر. فإن ما حدث من فكرى أباظة من الأشياء التى لا تروق لعبدالناصر أن تحدث على مرأى ومسمع من الآخرين. وأذكر أننى قلت ذلك لفكرى أباظة وقتها ، ولكن عزله كان سببه سطراً كتبه فى مقال ، وقد فُهم من هذا السطر أنه دعوة للاتفاق مع إسرائيل ، ولا أستطيع أن أصور لك حجم الغم الذى أصابنى به هذا القرار ، وأذكر أننى فى صباح اليوم الذى نشر فيه اعتذار فكرى أباظة عما وقع منه بالصفحة الأولى بجريدة الأهرام ، كنت موجوداً بمحل أصواف بشارع قصر النيل ، وتقدم منى صاحب المحل ـ وكانت لى به معرفة سابقة ـ وقد أمسك بالأهرام وأشار إلى اعتذار فكرى أباظة قائلاً: هل معقول يا أستاذ حلمى أن يكون فكرى أباظة هو الذى كتب هذا الاعتذار؟ وسألته مندهشاً: عاوز تقول إيه ؟ وأجابنى الرجل بتلقائية شديدة : قصدى إنه مدسوس عليه!».

«وبعد ذلك بأيام وفى جلسة خاصة مع فكرى أباظة فى مكتبه نقلت إليه رأى الرجل فى اعتذاره الذى حملته الأهرام لمئات الألوف من القراء ، فإذا بفكرى أباظة يتنهد من أعماقه قائلاً : الله يسامحه هيكل لولا الضغوط التى مارسها علىّ ، لما كتبت حرفاً واحداً فى هذا الاعتذار الذى اعتبره كل أصدقائى سقطة ما كان لى أن أقع فيها».

وعلى الرغم من هذا الاختزال الذى قدم به حلمى سلام قصة فكرى أباظة ، وعلى الرغم من تركيزه على واقعة الاعتذار ، وأثرها البالغ فى نفوس القراء ، فإن حلمى سلام لا ينتهز الفرصة لكى يصدر حكمه فى القضية كلها ، مكتفياً بأن ينبئنا بحجم الأذى الذى أصاب المظلوم دون أن يبدى رأيه فى الظالم ومدى ظلمه.. وهذا على كل حال هو رأى حلمى سلام:

«واعتقادى الخاص أن معنويات فكرى أباظة وإحساسه الكبير بكيانه المستمد من تاريخه الوطنى الطويل قد انهار تماماً منذ ذلك اليوم».

(١٩)

ويقدم حلمى سلام فى هذه المذكرات قصة غامضة ـ أو غير كاملة ـ عما أذاعته الثورة من أسماء الصحفيين الذين تقاضوا المصروفات السرية قبل الثورة ، ويبدو لى أن هذه القصة فى حاجة إلى كثير من التفصيلات الأخرى الكفيلة ببيان وجه الحقيقة فى هذه القصة:

«عندما كنت أعد كتابى «أيامه الأخيرة» كانت هناك واقعة خاصة بالأستاذ عبدالفتاح حسن ، وكان قبل الثورة مسئولاً عن شئون الصحافة فى آخر وزارة وفدية قبل حريق القاهرة ، كانت الواقعة خاصة بالتصريح الذى حصلت عليه الراقصة «سامية جمال» كى تسافر إلى دوفيل لتلحق بالملك فاروق ، وكيف أنه رفض الموافقة على إعطائها تصريح السفر ، وأذكر أننى عندما سألته عن الواقعة قال لى: خذ هذا الملف تجد فيه كل ما يتعلق بالواقعة ، وبالمصادفة البحتة وجدت ضمن الملف كشفاً بأسماء بعض الصحفيين الذين كانوا يتقاضون مصاريف سرية من وزارة الداخلية وأمام كل اسم مدون المبلغ الذى كان يتقاضاه».

«إذن لم يكن هناك تلفيق من الثورة فى قضية المصاريف السرية ، ولم تكن الثورة محتاجة إلى تلفيق مثل هذه الأمور ، إنما خطأ الثورة وقتها أنها جمعت (الشامى على المغربى) ولم يكن أمامها وقت كي تفرق بين المصاريف السرية وبين التعويضات».

هكذا نرى حلمى سلام وكأنه يلتمس للثورة العذر مع أن الأمر لم يكن في حاجة إلى هذا الخلط ، وربما كانت الثورة قد تعمدت هذا الخلط من أجل المساعدة على تنفيذ خطتها فى القضاء على كل الرموز السابقة قبل أن تبدأ فى صنع رموز جديدة ، وربما أن حلمي

سلام وأقرانه لم يكتشفوا حقيقة هذا الموقف إلا بعد فوات الأوان ، فقد كان حسن الظن لا يزال هو المسيطر ، وكان الغالب على التفكير فى ذلك الوقت إرجاع التصرفات غير المحسوبة إلى شخصيات أقل مسئولية أو أقل وعيا فحسب! بينما كان صنّاع الثورة واعين لما يفعلون دون أن يعلنوا عن وعيهم.

(٢٠)

وتقدم هذه المذكرات معلومات مهمة عن طابع شخصية موفق الحموى الذى تولى رئاسة الرقابة فى أول عهد الثورة ، ويروى حلمى سلام واقعة مبكرة تبين كيف كان هذا الرجل منحازاً تمام الانحياز لعبد الناصر ضد محمد نجيب حتى فى لحظات الصفاء بين الرجلين ، كما يشير حلمى سلام إلى دوره فى الهجوم على أستاذ القلب (عميد كلية طب قصر العينى) حين تأخر عن إنقاذ حياة موفق الحموى يوم وفاته:

«ذكرياتى أو تجربتى مع موفق الحموى ـ رحمه الله ـ لم تكن مشجعة ، ورغم أننى كنت أعتبر نفسى جزءاً لا يتجزأ من ثورة ٢٣ يوليو بكتاباتى ومقالاتى ، إلا أننى لاحظت شيئاً غريباً جداً بعد قيام الثورة ، فعندما كنت أرأس تحرير مجلة التحرير لاحظت أن الرقيب المقيم فى الدار يأخذ مقالاتى أنا بالذات ويدخل إحدى الحجرات ثم يقرأها عبر التليفون لموفق الحموى الرقيب العام وقتها. وأذكر فى ذلك الصدد واقعة وحيدة معه جعلتنى أتخذ منه موقفاً حتى مات. كان ذلك بعد أن انتهى الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر وعاد بعده محمد نجيب إلى سلطاته وقبل أن يختفى نهائياً من الصورة فى مارس ١٩٥٤ ، المهم أننى اخترت صورة فوتوغرافية يتعانق فيها رئيس الجمهورية محمد نجيب ، ورئيس الوزراء جمال عبدالناصر وكانا واقفين فى شرفة هيئة التحرير بميدان عابدين يلوحان للجماهير المحتشدة ويعلنان لهم انتهاء الخلاف بينهما وهما رافعان أيديهما!! وكانت هذه الصورة هى غلاف مجلة التحرير ، وأذكر أننى كتبت تحتها عبارة: «الرئيسان يتعانقان!».

«واتصل بى بعدها مباشرة الرقيب العام «موفق الحموى» قائلاً: «رئيسين مين اللى بيتعانقوا ياأستاذ حلمى؟! فقلت له: رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء؟! فقال لى بسخرية: البلد ما فيهاش غير رئيس واحد هو جمال عبدالناصر ، أما الثانى فابن كذا(!!!)».

«الحقيقة أننى صدمت واستنكرت ما قاله موفق الحموى ، وفى هذه اللحظة سقط الرجل من نظرى ، ليس لأننى كنت أحب وأحترم محمد نجيب ، فقد كنت أيضاً أحترم

وأحب عبدالناصر ، لكن لأنه من غير المقبول أخلاقيا وسلوكيا أن يتفوه ضابط بهذا اللفظ على رئيس الجمهورية حتى لو كان بالفعل قد استقر الأمر على عزله».

....

«ورغم كراهيتى لموفق الحموى فأنا أذكر أنه عندما أصيب بأزمة قلبية وتأخر الطبيب على حسن سرور أستاذ القلب فى إنقاذه ، كتبت مقالاً عنوانه: «حاكموا هذا الطبيب» عن تقصيره الذى أدى إلى وفاة موفق الحموى!!».

(٢١)

ويروى حلمى سلام فى هذه الحلقات ـ بناء على حث رشاد كامل له ـ القصة الكاملة لنشره قبل غيره ـ قصة الثورة فى مجلة «المصور» على مدى ١٢ أسبوعا ، وترينا الرواية التى يقدمها حلمى سلام هنا ثلاثة معان مهمة:

- ❑ الأول أن حذر عبد الناصر كان يتعلق باللحظات الأخيرة فى التخطيط للثورة ، فلم يكن يرغب فى أن يدلى بتفصيلات عن ساعة الصفر ولا عن تحديدها ، وكانت وجهة نظره التى أعلنها لحلمى سلام حسب رواية الأخير: حتى لا تتكرر الثورة ! ويبدو لى أنه من الصعب علىّ أن أبتلع مثل هذا التبرير.
- ❑ أما المعنى الثانى الذى نجده فى رواية حلمى سلام فهو أن عبد الناصر نفسه كان هو الذى يروى لحلمى سلام هذه التفصيلات ، وأن عبد الناصر كان حريصاً فى أثنائها على مراضاة خالد محيى الدين حين أُغفل دوره.
- ❑ أما المعنى الثالث الذى يريد حلمى سلام أن يسربه من خلال روايته فهو معنى مزدوج ، وهو أن السادات لم يرض عن هذه الحلقات ، وهو ما يعنى بالتبعية أن حلمى سلام منذ البداية كان حريصاً على ألا يجامل السادات بنفس قدر مجاملته لعبدالناصر والآخرين، خاصة أنه كان يعرفه منذ ما قبل الثورة على نحو ما رأينا فى كتابه «أنا وثوار يوليو».. ومع هذا فإن حلمى سلام يعترف ـ دون أن ينتبه ـ بأن أنور السادات كان فى هذه الفترة المبكرة من عمر الثورة مؤثراً جداً لدرجة أنه أوقف المسلسل الإذاعى الذى كان يذيع الحلقات التى كان حلمى سلام قد كتبها:

«بعد حوالى شهرين من قيام الثورة ، بدأت أنشر فى مجلة المصور حلقات مسلسلة

جعلت عنوانها «قصة ثورة الجيش من المهد إلى المجد» ولم يعترض على نشرها أحد فى دار الهلال ، وللحق والتاريخ كانوا سعداء جداً بها ، ونشرت على مدى ١٢ أسبوعاً إلى أن طلب منى جمال عبدالناصر التوقف عن كتابتها ، وأذكر أنه قال لى وهو يبلغنى بذلك: لغاية كده كفاية ياحلمي!! قال: وكنت قد وصلت فى كتابة هذه الحلقات إلى كيفية تحديد ساعة الصفر وكيف تم تنفيذ خطة الثورة ، وقال عبد الناصر: أنا ما أحبش إن أى حد يعرف كيف توصلنا إلى تحديد ساعة الصفر حتى لا تتكرر».

(٢٢)

ويتحدث حلمى سلام بوضوح ودقة عن مصادره فى المعلومات الكثيرة والتفصيلية التى كان ينشرها عن قصة الثورة فيقول :

«كانت لى جلسة أسبوعية مع جمال عبدالناصر يحكى لى أسرار الثورة على مدى ساعات ، أحياناً كانت تتم هذه الجلسة فى بيتى أو فى بيت عبدالناصر ، وأحياناً فى مكتبه بمبنى مجلس قيادة الثورة ، وأحياناً كان عبدالحكيم عامر يأتى إلى مكتبى فى دار الهلال لأنه لا يجد الوقت الكافى لأجلس معه فى مكتبه ليحكى لى وهو بعيد عن الهموم».

«كانت الجلسة مع عبدالناصر يوم الخميس أو الجمعة من كل أسبوع ، وفى كل مرة كنا نتحدث حوالى ساعتين أو ثلاث كى يحكى لى معلومات الحلقة التى سوف تنشر ، وفى هذه الحلقات نشر لأول مرة بعد قيام الثورة عن العملاق الأسمر ونشرنا له صورة كبيرة بطول صفحة المصور وحددت دوره فى ثورة ٢٣ يوليو».

«كان جمال عبدالناصر معجباً بهذه الحلقات ، ولم يحدث طوال نشرها أن طلب منى ـ على سبيل المثال ـ أن أطلعه على ما سوف أنشره ، لكن فى أعقاب صدور إحدى الحلقات اتصل بى تليفونياً وأبلغنى أننى نسيت أن أذكر دور خالد محيى الدين وقال: إن دور خالد فى الثورة دور هام جداً ، وكان عبد الناصر يحب خالد محيى الدين حباً شديداً ، ويحترمه إلى أبعد الحدود ، ويعتز به. ومن هنا فقد أطلق على ابنه الأكبر اسم خالد!».

«وطلب منى أن أشير إلى هذا الدور فى الحلقة التى أستعد لنشرها ، وفعلا أذكر أننى نشرت صورة لخالد محيى الدين».

«فقط استاء أنور السادات من هذه الحلقات وقال إن دوره غير موجود فى هذه

الحلقات ، وفيما بعد تحولت هذه الحلقات إلى مسلسل إذاعى أعده للإذاعة محمد على ماهر ، كان يذاع يومياً حوالى الساعة التاسعة والنصف ، وأوقف بناء على طلب السادات».

(٢٣)

ويحرص حلمى سلام على أن يقدم صورة قوية عن علاقته المبكرة بكل من الرئيسين محمد نجيب وجمال عبد الناصر حتى على مستوى مقالاته ، وهو على سبيل المثال يكرر ما يحب أن يرويه عن قصة زيارة اللواء محمد نجيب له فى دار الهلال عقب المقال الذى نشره عقب فوزه فى انتخابات نادى الضباط ويقول:

«فى عام ١٩٥١ أجريت انتخابات نادى الضباط ، وفاز محمد نجيب بمنصب رئيس مجلس إدارة النادى ، ولا أحد يختلف حول محمد نجيب وطنياً أو عسكرياً».

«وفى ذلك الوقت كنت أكتب باباً أسبوعياً فى المصور بعنوان «يتحدثون عن» وبهذه المناسبة كتبت مقالاً عن محمد نجيب أقول فيه ـ ويمكنك أن ترجع للمصور فى عدد ١٨ يناير ١٩٥١:

«إن محمد نجيب أمل ضخم من آمال الجيش ، وأمل الجيش اليوم منحصر كله فى المستقيمين الأوفياء ونجيب على رأسهم».

«وزارنى اللواء محمد نجيب فى مكتبى بدار الهلال ولم أكن أعرفه شخصياً ، وشكرنى على هذا المقال ونشأت بينى وبينه علاقة وثيقة. وكنت أعلم قبل ذلك التاريخ أن الرأى كان قد استقر تماماً على محمد نجيب كى يكون الوجه الناضج الذى يتصدر الثورة».

ويحتاج السطر الأخير منا إلى أن نسأل المؤلف عن تواريخ محددة لهذا العلم الذى علمه بأن الأمر قد استقر على محمد نجيب ليكون الوجه الناضج الذي يتصدر الثورة ، ويبدو أن حلمى سلام يعرف تماما أننا كقراء سوف نسأله هذا السؤال خاصة ونحن متأثرون تمام التأثر أو واعون لتأثر غيرنا بالروايات التى روجتها وكررتها وأكدتها الثورة أن الرجل لم يعلم بخبر الثورة وقيادته لها إلا قبيل الثورة بساعات أو أيام على أكثر تقدير ، ولكن ها هو حلمى سلام يؤكد بطريقة لفظية وبدون أرقام لتواريخ محددة أنه كان يعلم قبل هذا التاريخ الذى كتب فيه المقال وهو في يناير ١٩٥١ ، أى قبل الثورة بثمانية عشر شهرا.. فياللحقيقة حين يظلمها أصحابها ! !

(٢٤)

ويكرر حلمى سلام فى هذه المذكرات القصة المهمة التى تتعلق بانتواء عبد الناصر التخلص من عضوية عبد المنعم أمين ويوسف صديق لمجلس قيادة الثورة ، ويبدو حلمى سلام فى روايته هنا وهو غير معنى ولا منتبه إلى أنه يقدم نفسه فى صورة الذى أهمل فى حقوق أصحاب المال (آل زيدان أصحاب دار الهلال) من أجل إرضاء أصحاب السلطة الجديدة فى الدولة.. ومع هذا فسوف نرى فيما بعد أن التأميم تكفل بأضعاف أضعاف ما كان حلمى سلام يتكفل به فى موقف واحد:

«وأذكر أننى بعد فترة قصيرة من قيام الثورة أقنعت جمال عبد الناصر أن يقوم مصور دار الهلال بالتقاط صورة جماعية لأعضاء مجلس قيادة الثورة ونقوم بتوزيعها بمثابة هدية مع مجلة المصور ، وافق عبد الناصر على الاقتراح ورحب به أصحاب دار الهلال».

«تم تصوير أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وأعددت الصورة الهدية ، وذات مساء ـ قبل نزول المصور إلى الشارع بيوم واحد ـ اتصل بى جمال قائلاً: ياحلمى الغ فكرة الصورة الهدية ، وقلت بدهشة: لكن إحنا طبعناها فعلاً وجاهزة للتوزيع غداً!».

«فرد بحدة: لا.. الغ الهدية وتعال حالاً عندى هنا».

«أصدرت أمراً إلى المسئولين بدار الهلال بعدم توزيع الصورة مع المصور ، وذهبت فى الحال إلى جمال عبد الناصر ، وشرح لى الأسباب التى دفعته إلى إلغاء الصورة الجماعية قائلاً: ما تتضايقش ياحلمى ، «لأن فيه اثنين من الذين يظهرون فى هذه الصورة وسيراهم الناس غداً ، سوف يختفون بعد فترة ، وأنا لا أريد الناس أن ترانا اليوم ١٥ شخصاً وبعد فترة يجدوننا وقد نقصنا اثنين».

«وسألته عن الاسمين ، فقال: يوسف صديق وعبدالمنعم أمين».

«وبعد أن عدت إلى مكتبى طلبنى أميل زيدان ، وكان قد علم بحكاية إلغاء الصورة فقلت له: الحقيقة أننى لم أكن قد استأذنت جمال عبد الناصر فى نشرها ، وحين علم طلب تأجيلها لفترة».

«واضطررت لاختراع هذا التبرير لأن عبد الناصر طلب منى أن أبقى هذه الحكاية ـ حكاية ابتعاد يوسف صديق وعبدالمنعم أمين ـ سرا!».

(٢٥)

وعلى نفس الخط يـروى حلمى سلام تعليق الرئـيس عبدالناصر على مقـاله الذى نشره فى تحيته بـعدما عين وزيراً للداخلية ، وتـرينا الرواية كيف أن عبد النـاصر منذ ١٩٥٣ كان واعياً إلى أن بعض الناس الذين يقرأون الصحف لا يقرأون إلا العناوين:

«فى عام ١٩٥٣ أصبح جمال عبـد الناصر وزيراً لـلداخليـة ، ولأنى أعرف شخصيته معرفـة عميقة منـذ عام ١٩٤٩ ، وحتى ذلك التـاريخ كتبت مقـالاً عنوانه «عبدالـناصر لا يصلح وزيراً للداخلية» ، كان العنوان مثيراً بالطبع ويختلف تماماً مع مضمون وجوهر المقال ، أذكر أننى قلت فـى هذا المقـال إننا نعـرف أن وزير الداخلـية فى المـاضى شخص كـريه الصورة ، يـحاول شراء ذمم العمـد والمشايخ فى الـقرى ، و ، و ، ولأن أخلاق عبدالـناصر وصفاته أبعد ما تكون عن هذه الأشياء كلها ، فهو لا يصلح لأن يتولى هذا المنصب!».

«وفى نفـس يوم صدور مجلة المـصور اتصل بى جمـال عبدالناصر تليفونيـاً وقال لى: مقالك كويس قوى ياحلـمى ، عجبنى مضمونه ، بس عنوانه مثير شوية! ما تنساش إن فيه ناس مش بتقرأ إلا العناوين».

(٢٦)

وفى خـضم هذا كلـه يحرص حلـمى سلام فى بـداية حلقـات هذه المذكرات عـلى أن يروى تفصـيلات مهمة عن بداية علاقته بمجموعـة ضباط الثورة ، سواء فى ذلـك الرئيس محمد نجيب أو الرئيس جمال عبدالناصر ، ويحرص حلمى سلام على أن يورد النص شبه الكامل لمقاله الذى دافع به عن سمعة الجيش المصرى (المصور ـ سبتمبر ١٩٥٠) معدداً فيه أسماء الأبطال والقادة والضباط الشجعان فى حرب فلسطين:

«فى عـام ١٩٥٠ وكنت أعـمل مـديراً لتـحرير مـجلـة «المصور» ، أثـيرت قضـية لجنة المشتريات الخـاصة بالأسلحة الفاسدة. كان عـلى رأس هذه اللجنة اللواء المهـندس إبراهيم المسيرى ومجمـوعة من الضباط الذين حوكمـوا فى قضية الأسلحة الفاسـدة وطلعوا براءة. وثار الرأى العام داخل الجيش ، وتكونت لدى الرأى العام نفسه فكرة خاطئة مؤداها أن كل الضباط لصوص ومرتشـون وسماسرة وفاسدون ، وأذكر أننى كتبت مقالاً عـنوانه «فلنحن

رءوسنا لجيش مصر إجلالاً» ، نشر المقال فى عدد المصور الذى صدر بتاريخ ٢٢ سبتمبر عام ١٩٥٠ ، كان المقال الذى استغرق صفحتين يقول بالحرف الواحد:

«نعم ، فلنحن رءوسنا لجيش مصر إجلالاً ، ولنحنها رغم كل شىء ، فإن مثول عشرة أو عشرين ضابطاً أمام المحققين لا ينبغى أن ينسينا أن كثرة الجيش الكبرى لا تزال بخير ، لا تزال قوية الخلق والقلب والضمير».

«ويوم يقول الناس إن ضابطاً فى جيش مصر باع بلاده ليشترى عزبة سنقول لهم: إن فى جيش مصر مئات من الضباط باعوا حياتهم ليكسبوا لوطنهم متراً أو أقل من أرض القتال. سنقول لهم عندكم «سيد طه» ورجاله ، لقد صمدوا للحصار والقتال أربعة شهور سوياً ، وثبتوا أمام اليهود الذين كانوا يصلونهم ناراً من السماء وناراً من الأرض ، وناراً من كل مكان ، لكن هذه النيران كلها لم تزدهم إلا حباً لمصر وثباتاً فى سبيلها ، واستهتاراً بالحياة وأعراضها».

«ويوم يقول أناس إن فى جيش مصر «لواء» قبل على نفسه أن يشترى لبلاده ـ وهى فى أقسى أيام محنتها ـ ذخيرة تالفة ، سنقول لهم عندكم هذا اليوزباشى الصغير «محمد مجدى حسنين» إنه هو الآخر أسطورة من أساطير الشجاعة المجنونة».

«ويوم يقول أناس إن فى جيش مصر ضباطاً تهربوا من ميدان القتال ، ومرضوا أو تمارضوا ، ولم يكونوا رجالاً وقتما نادت مصر على الرجال ، سنقول لهم: عندكم «فؤاد صادق» و«محمد نجيب» و«سيف الدين» و«الرحمانى» و«الدغيدى» و«أبوزيد» و«وجيه خليل».

«عندكم من الشبان جمال عبدالناصر وصلاح سالم وكمال الدين حسين ، وأستطيع لو اتسع المجال أن أعدد مئات الأسماء ، كان أصحابها أسوداً لا مجرد رجال ، واسألوا عنهم رمال فلسطين ترو لكم من ألوان رجولتهم ما يزرى بخيالات القصاصين».

«ولم أكن أعرف أن معظم هذه الأسماء تشكل اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار التى قامت بالثورة!».

❑

ثم يعقب حلمى سلام على مقاله الذى أورده بنصه فيما سبق ويقول :

«وكانت هذه هى المرة الأولى التى قرأ فيها الناس اسم جمال عبد الناصر قبل الثورة بوصفه واحداً من أبطال حرب فلسطين ، وهذه المقالة وغيرها من المقالات التى كتبتها عن

الجيش والأسلحة الفاسدة وفساد الأحزاب ضمنتها كتاباً لى صدر ونفد اسمه «دقات الأجراس» وكتب مقدمة هذا الكتاب الأستاذ الكبير «فتحى رضوان».

(٢٧)

ومن الطريف فى نهاية حديثنا عن هذه المذكرات أن نتأمل ما يرويه حلمى سلام فى بدايتها عن تحقيق صحفى نشرته المصور للصحفية إيزيس فهمى وتضمن آراء إحدى الفلكيات فى مستقبل أعضاء مجلس قيادة الثورة وتعليقات هؤلاء على هذا التحقيق ، ونحن ننقل للقارئ ما سجله رشاد كامل منسوباً إلى حلمى سلام دون أن نزعم أننا راجعنا هذا الذى ننقله وطابقناه بالأصل ، ولست أستطيع أن أتصور أن مثل هذا التحقيق لم يشتمل يومها على تنبؤات هذه الفلكية لصلاح سالم على سبيل المثال ، فقد كان الرجل يتمتع بوجود يصعب تجاهله فى الوقت الذى يتم فيه إبراز زكريا محيى الدين والبغدادى والسادات ! :

«لكن أذكر واقعة طريفة فى هذا الصدد كانت فى أوائل الثورة ، تعرفت على فلكية هاوية هى آنسة اسمها «بيوجيليد» وقابلتها زميلة لنا فى المصور هى «إيزيس فهمى» وعرضت عليها أبراج مجلس قيادة الثورة كى تتنبأ لكل منهم بالمستقبل ، وأعددنا موضوعاً طريفاً بالفعل ، وقبل النشر عرضنا ما قالته الفلكية عن كل منهم فقال تعليقاً معينا ، ونشر الموضوع فعلاً فى المصور عام ١٩٥٣».

«قالت عن محمد نجيب: طريقه حافل بالعقبات والمصاعب لكنه سيتغلب على كل شىء بالعمل والصبر ومغالبة الزمن».

«وعلق نجيب قائلاً: يبدو أن أغلب ما تنبأت به هذه السيدة صحيح ، ولكن الشك داخلنى فى صحته عندما وجدته خالياً من المساوئ».

«وقالت عن البكباشى جمال عبدالناصر: حالته المالية عرضة دائماً للصعود والهبوط ، رزقه كثير وإنفاقه كثير أيضاً ، لا يسمح لأحد بأن يخدعه ، سنة ١٩٥٣ سنة سعد وتوفيق بالنسبة له ، سيكون موفقاً فى كل ميدان ، والنجاح سيكون عسيراً عليه ، من يناير ١٩٥٤ إلى يناير ١٩٥٦ فسيجد نفسه أمام عقبات جسام ، والكفاح سيكون أعنف».

«وكان تعليق عبدالناصر: أنا لا أومن بالطالع ، ولا أهتم بمعرفته أبداً».

«وقالت عن زكريا محيى الدين: يؤمن بالنتائج الواضحة الملموسة ، عمله موضع الرضا دائماً لكنه لا يجد نفسه دائما فى الجو المناسب».

«وعلق زكريا قائلاً: الطالع من الناحية العملية معقول ، فقد لعب الحظ دوراً كبيراً ، وكان أهلى دائما يؤكدون أننى «المحظوظ» بين إخوتى».

«وقالت عن عبداللطيف البغدادى: كثير من التوفيق ينتظره ، وابتداء من سبتمبر عليه أن يوطن نفسه على كفاح أكبر وأشد ، سيدوم ذلك سنتين ثم يسهل كل شىء ويبتسم الحظ من جديد».

«وعلق البغدادى: على العموم ، كويس».

«وقالت عن أنور السادات: صلب لا تفتر مقاومته أبداً ، قادر على التنظيم ، موهوب فى الإدارة ، لا يثنى أمام عقبة ، ويعرف كيف يتغلب على كل شىء بالدبلوماسية حيناً وبالعنف حيناً حسب الظروف ، لا يؤمن إلا بكل ما هو عملى ممكن مفيد ، أصدقاؤه كثيرون ، وأعداؤه كثيرون أيضاً ، له القدرة على النضال إلى النهاية».

«وعلق السادات: الله أعلم».

مذكرات الصحفيين
في خدمة السلطة

7

حوار وراء الأسوار

مذكرات:

جلال الدين الحمامصى

دار الخيال

(١)

لجلال الدين الحمامصى مكانة متميزة بين الصحفيين فى عهد الثورة ، ويؤثر البعض وصف هذه المكانة بأنها أكاديمية ، ويعنون بهذا اللفظ المدلولين اللذين يدل عليهما هذا اللفظ فى اللغة المعاصرة : المدلول الأول الذى يتصل بالعلم وتأصيله وتدريسه ، والمدلول الثانى الذى يتصل بالبعد عن الممارسة عن قصد والاتجاه إلى وضع أصولها عن رغبة فى تجنب معتركات الحياة المهنية بشرورها ومصاعبها النفسية التى لا يتحملها الذين يحرصون على تصويرأنفسهم وسلوكهم فى إطار أخلاقى ثابت.

وليس من شك فى أن جلال الحمامصى يمثل قيمة كبيرة ، ولكن هذه القيمة لم تستثمر على النحو الذى كان ينبغى أن تستثمر به ، ولست أظن أن العيب فى هذا كان من الظروف أو من الثورة ، ولكنى أظن أن العيب كان فى جلال الدين الحمامصى نفسه بأكثر مما كان فى زمانه ، فقد كانت تركيبته جامدة شأن كثير من المخلصين النزهاء الشرفاء.. وقد جعله هذا الجمود يتجنب حب مقترفى الصغائر ليقع مضطرا فى حب مرتكبى الكبائر.

ولست أنكر أن لى كثيرا من الأصدقاء والزملاء الأعزاء النوابغ والأطهار فى ذات الوقت يكادون يمثلون صورا مستنسخة منه ، وهم يندفعون إلى الخصومة مع مَنْ يظنونهم قد أخطأوا فإذا بهم بعد قليل يصبحون [بقوة الدفع الميكانيكية أو بقانون مانعة الخلو المنطقى] أنصارا أقوياء لمن هم أقل طهرا وكفاءة ، وإذا هم يجرون على أمتهم أو

مجتمعاتـهم الصغيرة نكبات ممتدة الأثر ، طـويلة المفعول ، عميقة التدمـير ، وإذا هم بقصر نظر شديد يدفعون الأمـور إلى اتجاهات لم يفكر الخصوم الأشرار أنفسهـم فيها ، ويكفى ـ علـى سبيل المثال البـعيد ـ أن أذكر الـقراء بأن الخـوارج هم الذيـن قتلوا عـلياً بـتفكيـرهم القاصر.

ومن حسن الحظ كما سيرى القارئ أن ذكريات الحمامصى التى يرويها فى هذا الكتاب الشهير تصور لنـا على نحو دقـيق كل هذه الملامح والصفات الـتى ألمحت إليهـا فى هذه المقدمة السريعة ، وأن هذا التصوير يأتى ـ دون أن يقصد صاحبه ـ دقيقاً معبراً بأروع من أى وصف أو تحليل كان فى وسع الحمامصى أن يقدمه على مدى مجلدات كبار ، وسوف يرى القارئ الحمامصـى وهو يترك الطرق الواسعة العريـضة بسبب رؤيته مطياً صغـيراً متواضعاً فى بداية كل طـريق واسع عريض ، ولكنه لا يـسلك طرقا أوسع أو أعرض أو أكثـر تمهيدا وإنما هو يلجأ بحسن نية إلى أزقة قديمة غير معبدة ، ثم تكون هذه الطرق ـ وهذا هو الأدهى والأمر ـ مقفولة النهاية لا تؤدى إلى أى شيء.

ويتكرر هذا السيناريو على مدى فصول حياة الحمامصى دون أن يفقد الرجل (وهذا هو العجيب) نزاهته ولا الأمل فى أن يجد ما يبحث عنه.

(٢)

ولد جلال الديـن الحمامصى فى دميـاط عام ثلاثة عشر (١٩١٣) ، وشـارك فى الحركة الوطنية وهـو مازال فى مقتبل الشباب ، وكـان متحمساً متطرفاً إلـى درجة أن روى عنه أنه كان إذا ظهرت الـنتيجة أبرق لزعيم الوفـد أنه نجح فى الامتحان على مـبادئ الوفد ، وذلك ن باب التشبه بالفوز فى الانتخابات على مبادئ الوفد.

وقد تخرج فى كلية الـهندسة قسم العمارة ، وفاز بعضوية البـرلمان وهو فى سن صغيرة وطعن فى عـضويته بسبـب السن ، ورفض الطعن ، ثـم أخرج من نفس المجلـس بعد ذلك لنفس السبب وهو صغر السن (!!).

انضم إلى مكرم عبيد عند انشقاقه علـى الوفد ، وشارك فى كتابة وطبع وتوزيع الكتاب الأسود على نحو ما سنرى مما ننقله عن اعـترافاته فى الجزء الأخير من هذا الباب ، وبسبب معاداته لـلوفد اعتقل فى أثـناء حكم الوفد وبقـى معتقلا ثمانـية عشر شهراً ، وفى المـعتقل

زامل الرئيس السادات ومجموعة أخرى من نجوم العصر اللاحق (كالشيخ الباقوارى وموسى صبرى) وتوطدت صلته بالرئيس السادات بعد خروجهما من المعتقل ، وكانت شهادته لصالح السادات عند اتهامه فى قضية قتل أمين عثمان مما ساعد على إبعاد حبل المشنقة عن عنق الرئيس السادات ، ومن خلال السادات عرف الحمامصى مجموعة الضباط الأحرار ورجال الثورة وتوثقت علاقته بعبدالناصر فى بداية الثورة ، وظلت هذه العلاقة وثيقة لفترة طويلة.

عمل الحمامصى بالصحافة الحزبية ، وغير الحزبية ، بدأ فى كوكب الشرق ، ثم فى أخبار اليوم ، و الأخبار ، والمصرى ، وفى عام ١٩٤٦ أنشأ الحمامصى مجلة «الأسبوع» ، ثم نشأت جريدة «الزمان» على يد إدجارجلاد باشا ، واختار لرئاسة تحريرها الحمامصى ، وعمل الحمامصى فى هذا المنصب (١٩٤٧ ـ ١٩٥٠) ، وعمل معه كسكرتير للتحرير كل من موسى صبرى وعلى حمدى الجمال!

وفى عام ١٩٥٠ ترك الحمامصى الزمان لينضم إلى أسرة «أخبار اليوم» رئيسا للتحرير ، وهو المنصب الذى بقى فيه حتى قامت الثورة.

بعد الثورة كان من حظ الحمامصى أن اختير ليعمل وزيرا مفوضا لبلاده فى واشنطن (١٩٥٣) ، حيث أصبح بمثابة الملحق الإعلامى فى السفارة المصرية فى عاصمة الولايات المتحدة ، ثم يعود ليكون واحدا من رؤساء تحرير «الأخبار» (١٩٥٤).

بعد الثورة فى ظل حرصه على تشجيع صحافة خاصة بالثورة قبل الحمامصى فى شجاعة العمل نائباً لرئيس مجلس إدارة دار التحرير ومشرفاً عاماً على تحرير الجمهورية ، بل وأصبح كذلك رئيسا لتحرير الجمهورية ، وفى الجمهورية كما فى الأخبار من قبل ، رسم الحمامصى ماكيت الصحيفة وساعدته فى ذلك عقليته الهندسية ، وتفكيره المتأثر أيضا بممارسته للرياضة البدنية.

وحين اتجهت الثورة إلى أن يكون لهذا الوطن وكالة أنباء ، وكان لابد من صحفى قدير ومتمرس يتولى هذا الأمر ، وقع الاختيار على جلال الحمامصى وأسندت إليه رئاسة مجلس إدارة (شركة) وكالة أنباء الشرق الأوسط طيلة أربع سنوات (١٩٥٥ ـ ١٩٥٩) ، ولكن أمورا ما تقع ، ويعود جلال الحمامصى للمرة الثالثة إلى رئاسة تحرير الأخبار (يوليو ١٩٥٩). واحتفظ بمنصب رئيس التحرير فى الستينيات ، وإن كان قد ابتعد عن ممارسة سلطته ، وآثر العمل بتدريس الصحافة فى الجامعة الأمريكية حيث رأس قسم الصحافة بها (١٩٦٢) ، ثم فى جامعة القاهرة فيما بعد.

عين جلال الدين الحمامصى مشرفاً عاماً على التحرير فى جريدة الأخبار (١٩٦٧) بعد فترة من الاضطراب شهدتها دار أخبار اليوم ، ثم آثر العمل فى الأهرام كمدير لقسم الدراسات الصحفية .

هكذا فإنه كان من رؤساء التحرير القلائل الذين عملوا فى الصحف اليومية الثلاث ورأس تحرير اثنتين ، وتكررت رئاسته للتحرير فيهما أكثر من مرة ، كما أنه رأس وكالة الأنباء .

قبل هذا كان الحمامصى ـ على ما رواه موسى صبرى فى مذكراته ـ مرشحاً لأن يكون وزيراً للشئون البلدية والقروية فى أول عهد الثورة ، رشحه الشيخ الباقورى للرئيس عبدالناصر ، ولكن هذا الترشيح لم يتحول إلى واقع.

رشح جلال الدين الحمامصى نفسه لمنصب نقيب الصحفيين (١٩٨٠) لكن صلاح جلال فاز عليه وعلى كامل زهيرى معاً من الجولة الأولى.

واظب الحمامصى فى نهاية حياته الصحفية على كتابة عمود يومى بعنوان «دخان فى الهواء» فى جريدة الأخبار ، التى عاد إليها واستقر فيها منذ ١٩٧٤ وحتى توفى ١٩٨٨.

ومع نشأة المنابر فالأحزاب آثر الأستاذ الحمامصى أن يأخذ جانب حزب الأحرار الاشتراكيين ، وأخذ يكتب فى جريدة «الأحرار» لفترة طويلة!!

ويمضى الزمن ، ويأتى الوفد الجديد ليمثل روحا أكثر يمينية من الأحرار الاشتراكيين ، ويميل الحمامصى إلى الأكثر يمينية أو إلى الأكثر بعدا عن الوسط ، أى إلى الحزب الذى أسهم هو نفسه من قبل فى إلقاء كل ما فى الكتاب الأسود من سواد عليه!!

على أن الجهد الأبقى ، كان هو ذلك الذى بذله جلال الحمامصى فى معهد الصحافة (كلية الإعلام فيما بعد) ، ففى هذا المعهد بذل الحمامصى عصارة خبرته لطلابه ، ومكنه الهدوء والبعد عن المصاعب ومشكلات الإدارة ومشاغلها من أن يلقى على الدوام محاضرات أقل ما توصف به أنها ممتازة ، وأن يلتقى بالطلاب ، وأن يلتفوا حوله ، وأن يكون أستاذ طائفة ممتازة من خريجى هذا المعهد تتبوأ اليوم مكانة ممتازة فى كثير من الصحف ، وسوف تتبوأ فى المستقبل القريب مكانة القيادة فى كثير من الصحف.

وللحمامصى عدد من المؤلفات من أبرزها «مستقبل الديمقراطية فى مصر» و«القربة المقطوعة» و«المخبر الصحفى» و«من الخبر إلى الموضوع الصحفى» و«داخل صالة التحرير» ، كما أن له كتابا عن «الأخبار بين الراديو والتليفزيون» ، وله أيضا كتاب عنوانه «ثقافتنا بين الأمس واليوم».

(٣)

كان الحمامصى ـ كما أشرنا ـ ذا تفكير حاد غير قابل للمرونة بأية درجة ، وكان مفرط الحساسية والإحساس بالكرامة ، وسنرى أصدق تصوير لهذه الجوانب من شخصيته فيما ننقله عما يرويه الشيخ عبدالرحيم فودة فى تقديمه لهذه المذكرات بعد قليل.

....

يمثل كتاب «حوار وراء الأسوار» الذى نتناوله فى هذا الباب نوعاً خاصاً جداً من كتب التجارب الذاتية ، ذلك أنه يعرض تاريخ حياة صاحبه من حيث كانت هذه الحياة ملحمة متصلة ومتواصلة من أجل هدف سام مشرف لصاحبه ، ومن حسن حظ القارئ أن حياة المؤلف كانت بالفعل ملحمة متصلة ومتواصلة من أجل قضيتين كبيرتين متصلتين ببعضهما وهما: نزاهة الحكم وحرية الرأى.

وعلى الرغم من هذا فلا يخلو هذا الكتاب من أن يكون كتاب تاريخ ، ومن أن يكون كتاب ترجمة شخصية ، ومن أن يكون أكثر من هذا وذاك كتاباً فى الوطنية المصرية المعاصرة ، هذا بالإضافة إلى ما يتميز به الكتاب من التعبير عن تواصل الأجيال من خلال الحوار حتى لو لم يكن الحوار الذى فى الكتاب حواراً درامياً متصل السبب بحوارات الحياة على نحو ما نعرفها ، وحتى إن بدا الحوار كما لو كان مجرد وسيلة لتحقيق استعراض الفكرة والفكرة المضادة ، أو لتوضيح الفكرة ، أو لمجرد فتح الأبواب للحديث عن فكرة معينة ، ذلك أن تواصل الأجيال من خلال الحوار الذى نتحدث عنه كان صعباً جداً فى ظل الظروف العاصفة التى مر بها تاريخنا المعاصر.

ولهذا فإن الحوار الذى أداره جلال الحمامصى فى هذا الكتاب ومن قبل مع تلاميذه فى الجامعة ، كان يمثل إنجازاً لاشك فى أنه استنزف كثيراً من الجهد والوقت والصبر والدأب حتى تم على هذا النحو ، وسوف نجد الحمامصى واعياً جداً للمضمون الذى تضمنه كتابه والشكل الذى خرج به عليه ، وهو يقول فى مقدمته:

«هذا الكتاب ليس تاريخاً.. ولا أحب أن يقرأ على أنه استعراض تاريخى لفترة طويلة من حياتنا. ولكن يمكن القول بأنه عرض سريع ـ وأكرر كلمة سريع ـ لزاوية تاريخية هامة عشتها بنفسى ، وساهمت فى بعض جوانبها بجهد صحفى أحياناً وسياسى أحياناً أخرى ، أو بهما معاً. وكل الوقائع التى وردت فى هذا الكتاب مؤكدة ، إما لأنى ساهمت فيها ، وإما لأنى حققتها تحقيقاً دقيقاً التزمت فيه بالواقعية والأمانة».

(٤)

على أن أعجب ما فى هذا الكتاب هو أنه أصيب بلعنة «الحادثة الواحدة» ، فعلى الرغم من أنه يروى تفاصيل كثيرة وحوادث مثيرة قبل الثورة وبعدها ، وعلى الرغم من أنه ـ على سبيل المثال ـ أول مذكرات لأحد أصحاب الأدوار البارزة [القلائل] فى حزب الكتلة الوفدية وأنصار مكرم عبيد وأول مذكرات تعترف ـ بصفة خاصة ـ بدور السراى فى إصدار الكتاب الأسود ضد النحاس والوفد.

وعلى الرغم من هذا فإن كل ما فى الكتاب قد تم تجاهله تماماً أو نسيانه أو الانشغال عنه فى ظل التصفيق والتهليل أو الإدانة والهياج الذى قوبلت به الواقعة التى نشرها الحمامصى متعلقة بذمة الرئيس جمال عبدالناصر المالية.

بل إن هذه الواقعة نفسها اختزلت تمام الاختزال فى قضية شيك حول باسم الرئيس عبدالناصر ولم يحول إلى الخزانة المصرية على الرغم من أن الحمامصى قدم عدداً من الوقائع المهمة والخطيرة كمكملات لهذه الجزئية ، منها ـ على سبيل المثال ـ أن القرار الجمهورى نفسه بقبول الشيك لم ينشر فى الجريدة الرسمية ، ومع أن الحديث عن مثل هذه الجزئية الخطيرة كان موضوعاً للمقال الذى اعتقل بسببه جمال العطيفى فى نهاية عهد عبدالناصر ، ووزير الإعلام ووكيل مجلس الشعب فى وقت صدور هذا الكتاب ، إلا أن الفرقاء المختلفين تنازلوا جميعا عن مناقشة هذه الجزئية بالسلب أو الإيجاب مكتفين بما هو أهم فى نظرهم.

ومن العجيب أنه حتى يومنا هذا لا يعرف أغلب الناس هذا الكتاب إلا بهذه الواقعة ، وربما أنه فى جيل تال لن يعرف الحمامصى إلا بإثارته لهذه الواقعة.

(٥)

هكذا ـ كما قرأنا من قبل ـ يبدو الحمامصى حريصاً على أن يؤكد أن كل الوقائع التى أوردها فى كتابه هذا محققة تحقيقاً دقيقاً ، وعندى أنه كان أولى به وبأستاذيته ألا يذكر مثل هذه الجملة إلا إذا كان قد قدم أدلته على كل واقعة.. ولكنه على كل حال يقدم مثل هذا القول الذى يقوله الأساتذة وهم يطلبون من تلاميذهم الثقة بما يقولون ، وربما لا نقبل منه

ثل هذا الادعاء على علاته ، ولكنه نموذج معروف حتى فى المعاملات ، وقد وصفه علماء لفقه باصطلاح «البيع بالوجاهة» وأجازوه.. ومع هذا فلربما يصعب علينا أن نجيز منطق لحمامصى.

وسنرى الحمامصى فى الفقرة التالية للفقرة التى نقلناها عنه فيما سبق ، وهو يؤكد أن جوهر كتابه يتعلق بنزاهة الحكم فى المقام الأول والأخير:

«والزاوية التى ركزت عليها فى هذا الكتاب بصفة عامة هى نزاهة الحكم ، وحرية الرأى ، وفاعليتهما فى نجاح النظام أو فشله. وإذا كان بعض الناس يعتبرون هذه الزاوية جانبية ، ويرون أنها لا تؤثر على تكوين الهيكل الهندسى لنظام الحكم ، فإنى أختلف معهم فى هذه الرؤى ، وأومن بأنه لا بقاء لنظام لا تكون نزاهة الحكم ومحاسبة المخطئين أو المنحرفين من أكبر الأسس التى يقوم عليها. وكل الثورات العسكرية التى قامت فى القرن العشرين ـ وما قبل هذا القرن ـ كانت لمحاربة الفساد أو الرشوة أو الانحراف.. ثم لم تلبث أن انغمست فى نفس الأخطاء لتجد نفسها تواجه بثورة أخرى».

وهكذا يبدى الحمامصى يأسه ولكنه فى ذات الوقت يطمئن نفسه بأن ثورة أخرى لابد أن تقوم لمواجهة الفساد الذى انغمست فيه الثورة الأولى!!

(٦)

وسنجد هذا الكتاب حافلاً بمظاهر التواضع الذى لاحدود له ، فعلى الرغم من أن جلال الدين الحمامصى متخرج من كلية الهندسة فهو لا يتيه علينا بهذا ولا يفخر ، ولا هو حتى يتطرق إلى تأثير نمط التفكير الهندسى على فكره العام ، وعلى فكره السياسى الحاد أو على فكره الصحفى وهو أحد الذين أسهموا فى رسم صورة صفحات الصحافة المصرية فى أشكال هندسية متميزة ماتزال صحفنا تحمل بصماتها . وعلى الرغم من أن وظيفة سكرتارية التحرير والإخراج اختصت بأقطاب متميزين ومتفردين من أمثال حسين فريد وعبدالسلام الشريف وعبدالغنى أبو العينين ، إلا أن كثيراً من أفكار الحمامصى فى الإخراج الصحفى ظلت تحظى بقبول وتطوير هؤلاء.

وهو كذلك لا يروى لنا أنه كان عضواً فى مجلس النواب فى الأربعينيات ، ولا يروى أنه كان أصغر أعضاء هذا المجلس ، إنما يأتى ذكر عضويته فى البرلمان عندما يُفصل منه

بقرار حزبى متعسف فحسب ، وهو لايذكر رئاسات التحرير ولا الرئاسات الأخرى التى تولاها طيلة عمره ، وكأنه يعرف عن نفسه أن هذه النفس أكبر من كل هذا الحديث المجوج عن «الأنا » ولكن القارئ لايفوته أبداً أن يلمح آثار هذا المجد والشعور بالمجد الذى تتمتع به شخصية صاحب هذا الكتاب .

❑

لا ينظر جلال الدين الحمامصى إلى كل ما قدمه فى هذا الكتاب إلا على أنه يمثل مساهمة محدودة هى مساهمته هو فى فتح بعض الأبواب التى كانت قد ظلت مغلقة حتى تلك اللحظة ، والتى يرى الحمامصى أنها ـ أى الأبواب ـ كانت تخفى وراءها كثيرا من الحقائق التى تستأهل المعرفة والفحص من أجل استشراف المستقبل الحريص على القيم الفاضلة ، وهو يوضح هذا المعنى فيقول:

«ولست أدعى أنى وضعت يدى فى مضمون هذا الكتاب على كل عيوبنا وأخطائنا أو إنجازاتنا أو وضعها على الحلول السليمة التى تصلح للتغلب عليها ، وإنما أحس أنى ساهمت فى محاولة فتح الأبواب المغلقة ، والدعوة إلى عمل موحد يخرجنا من الظلام الذى عشنا فيه طويلا ، إلى النور الذى نتعرف به على أعمالنا ، ونتحسس طريقنا إلى الطهارة والحرية والعدل والمساواة».

(٧)

وبعد المقدمة التى كتبها الحمامصى لكتابه فإنه يحرص على أن يورد مقدمة أخرى للكتاب لم تحظ بشهرة الكتاب نفسه رغم ما تتضمنه من شهادة قيمة أدلى بها زميله فى المعتقل عالم الدين ذو الفكر الليبرالى الشيخ عبدالرحيم فودة الذى يتحدث بإفاضة عما عرفه فى شخصية جلال الدين الحمامصى وما عرفه عن غلوه وتطرفه فى التمسك بالأخلاق إلى حدود لامتناهية وهو يضرب كثيراً من الأمثلة نقتطف منها قوله:

«لما خرجنا من المعتقل.. وتغير جهاز الحكم .. حملنى ـ بأخلاقه ـ على أن أعمل معه فى جريدة الكتلة مع شعورى بالحرج من ذلك ، إذ كان ماضىّ مع حزب الوفد ومع سكرتيره «مكرم عبيد» لا يطوع لى العمل فى هذه الصحيفة ، ثم حدث أن رشح حزب الكتلة الأستاذ زهير صبرى المحامى منافساً لصديقى الأستاذ أحمد حسن الباقورى فى

دائرة الخليفة ، فصارحت الأستاذ جلال الحمامصى بالرغبة فى الاستقالة من العمل معه حتى لا أشعر بالتناقض مع نفسى ، إذ كيف أعمل بالكتلة وأحارب بالدعاية مرشح الكتلة ، ولكنه رفض قبول ذلك. وقال: اخطب ضد مرشح الكتلة فى اليوم عشرين مرة.. فأنت لا تعمل هنا حزبياً ، وإنما تعمل صحفياً ولك مطلق الحرية فى أن تقول ما تشاء وتفعل ما تشاء».

«ولم يطل عملى معه فى هذه الصحيفة.. وقد تركها ـ هو الآخر ـ وترك الحزب الذى كانت تصدر عنه وتنطق باسمه ، إذ سمع ـ وهو فى رحلته بأمريكا ـ أن «مكرم عبيد باشا.. قبل النحاس باشا» فى مناسبة جمعت بينهما ، فقطع رحلته.. وعاد إلى مصر ليستقيل من الجريدة ، وكان عضو مجلس إدارتها المنتدب ، ويستقيل من الحزب وكان أمين صندوقه ، لأن موقف رئيس الحزب مع رئيس الوفد يهدم كل ما بناه بالكتاب الأسود ، ويهدم كل ما قيل فيه عن الشرف ونزاهة الحكم».

❑

ثم يتحدث الشيخ عبدالرحيم فودة عن واقعة إغلاق الحمامصى لجريدته «الأسبوع» مع أن رئيس الحكومة النقراشى باشا (لا يذكر اسمه) كان قريباً له وكان يقربه منه فيقول:

«وجمعنى به العمل الصحفى من جديد فى مجلة الأسبوع التى أصدرها ثم فوجئت به يغلقها ، لأن الحكومة القائمة ـ وكان فيها أو على رأسها أحد أقربائه قرابة بعيدة ـ عرضت عليه معونة من «المصاريف السرية» فوجد فى ذلك ما يمسّ كرامته ونزاهته ، ولم يجد أبلغ فى الرد على هذه المحاولة من إغلاق المجلة».

ويبدو واضحاً من سياق الأحداث ومن المعلومات التاريخية المتداولة أن رئيس الوزراء المقصود هو النقراشى باشا ، وينبغى هنا أن نتوقف لنشير إلى أن شقيق الحمامصى كان زوجاً لربيبة النقراشى باشا ، أى لابنة زوجه من زوجها الأول عبدالعزيز سعد الدين. ومن العجيب أن النقراشى كان رجلاً نزيهاً شريفاً ، وكذلك كان الحمامصى ، ولكن الشيخ فودة بحكم بعده عن كواليس السياسة والعلاقات السياسية ، لم يكن قادراً على استيعاب القصة وحدودها ، ومن ثم فإنه قفز بالقصة إلى نتيجة لا تتناسب مع المقدمات التى ذكرها.

(٨)

ومن المذهل أن الحمامصى لم يكلف نفسه أن يشق على صديقه الشيخ فودة بإعادة صياغة هذه الفقرة بحيث تتضمن بقية القصة أو بأن تصبح النتيجة متناسبة مع المقدمة ، فقد كان فى وسع صاحب الأسبوع أن يرفض الرشوة وأن يستمر ، ولكن يبدو أنه كان هناك حرج من نوع آخر فيما بدأت الأسبوع فى نشره على سبيل المثال.

ويبدو أن الحمامصى لم يشأ أن يستأذن الشيخ فودة فى تغيير أو إضافة إلى مقدمته ، ويبدو أيضاً أنه لم يشأ أن يلقى فى متن الكتاب الضوء الكافى على الواقعة التى ذكرها الشيخ فودة فى المقدمة. ويبدو ثالثاً أن السرعة التى صدر بها الكتاب لم تكن لتسمح بمثل هذا أو ذاك.. وربما يكون الأمر غير هذا كله ، فلا هذا انتبه ، ولا ذاك ولا حتى المصحح أو الناشر ، ثم جاءت لعنة «الواقعة الواحدة» لتغطى على مثل هذا كله.

كذلك يروى الشيخ فودة فى مقدمته موقف جلال الدين الحمامصى حين تولى رئاسة تحرير الزمان وحين صمم على التفريط فى هذا المنصب بأقصى ما يستطيع من سرعة ودون أن يحسب حساب الغد ولا الماضى فيقول:

«... ثم دعانى إلى العمل معه فى جريدة جديدة وكل إليه رئاسة تحريرها والإشراف عليها وهى «الزمان» ، فلم يمض على صدورها أربعة أيام حتى وجدته يجمع أوراقه الخاصة فى صمت ، ليترك الجريدة الجديدة لصاحبها ، لأنه تدخل أو يريد أن يتدخل فى شيء من تحريرها وذلك يمس كرامته ويخل بوظيفته كرئيس تحرير مسئول ، ولما شعر صاحب المؤسسة «ادجار جلاد» بالحرج ، قال كالمعتذر: «ألست فى سن أبيه؟ فأجاب جلال الحمامصى: إن الكرامة لا تقاس بالسن ولا دخل لها بالكبر والصغر».

(٩)

تتبدى لنا فى الصفحات الأولى من هذه المذكرات نفسية جلال الدين الحمامصى الناضجة والقلقة فى مطلع شبابه وهو يروى كيف استقر قراره على أن يضحى بحبه لفتاته من أجل هذا الحب نفسه ، فهو لا يتصور نفسه وقد أتعس شريكة حياته (فى المستقبل) بينما هو مقبل على أجواء يتطلب نجاحه فيها وأداؤه لواجبه الوطنى أن يكون حراً من قيود

العائلة والمسئولية عن أسرة ، وهو على الرغـم من مضى الزمن لايزال يذكر على نحو جيد تفـصيلات الـصراع النفـسى الذى مـر به وعانـاه وهو يوازن أمـوره ليجتاز الصراع بـين الارتباط العائلى والحرية المهنية فإذا هو ينحاز للحرية بأسرع مما نتصور حيث يقول :

«...وقد كان فى سنواته الأخـيرة بالدراسة الجامعية يفكر جديـاً فى الزواج بعد أن يضع يده على الشهـادة النهائية ، بل لعله اختـار شريكة حياته واطمأن إلى أن اختـياره الشخصى كان سليمـاً. لكنه فى لحظات حواره مع نـفسه ، شعر بمشقة قبـل أن يصدر قراره ، إذ وجد نفسه متردداً فيما إذا كان يتقدم لخطبة مَـنْ اختارها أو لا يتقدم. فقد كانت الفترة الأولى فى عمله الصحفـى فترة صعبة مليئة بالعقـبات ، مزدحمة بالخلافات ، تحمل فى ثـناياها الكثير من الدلائـل على أن عملـه الجديد يفرض عـليه اتجاهات معـينة قد يرفـضها ويترك الـعمل ويواجه بطالة يراها أفضل من الخضوع لما يخالف رأيه».

وهو يصور فى بساطة محببة ذلك الصراع النفسى بين الحب والحرية صراعاً بين غرامين فيقول:

«وكان الحوار بيـنه وبين نفسـه فى هذا اليوم عنيفاً وقاسياً. فـهو بين نارين.. أو بمـعنى أصح بين غرامين متصارعين.. فى الجمع بينهـما قسوة على نفسه وقسوة على مَنْ اختارها لتكون شريـكة حياته ، ذلك لأن حرية تـصرفه فى عمله الصـحفى ستقيده بقـيود شديدة لا يرضاها لـنفسه ، فتكويـن الأسرة مسئولية كـبرى. وهذه المسئولـية ستفرض عليـه حتماً أن يطأطـئ رأسه فى بعض الأحـوال ويقبل ما لا تحـتمله نـفسه المنطـلقة إذا وضع فى اعـتباره الأسرة ولقمة العيش».

❑

ويكاد الحمامصى يفخر بقراره لأن توقعاته كانت فى محلها على نحو ما أثبتت له الأيام التالية بأسرع مما نتصور ومما كان هو يتصور حيث يقول:

«لم يكن يريد أن يحمـل شريكة حياته ما لا يكون فى طاقتها احـتماله من تشرد وجوع وحرمـان ، لقد كان يـشعر أن حـياته سـتكون قاسية فيـها المخاطر وفـيها الـتشرد.. وفيـها الحرمان. وهـذا ما حدث فعلاً.. وقد يـكون من أخطائـه أنه لم يسألـها أو يشـركها مـعه فى الحوار حول هذا المستقبل ، فقد كان يميل دائما أن يكون اختياره أولاً مع نفسه ،كما أنه لم يكن فى الوقت فسحة تسمح له بنقل الحوار إلى مَنْ اختارها لمشاركته الحياة ، إذا كان هناك من تقدم لخطبتها وكان عليها أن تعطى قرارها فى نفس هذا اليوم».

«ربما كـان تردده راجعـاً إلى أنه فـى حواره مع نـفسه افـترض أنهـا ستقـف إلى جانـبه وستؤكـد عزمها عـلى المكافـحة معه. افـترض أسوأ الاحتـمالات ، وهو أن هذا الـعزم من جانبها قد يكون وليد تفكير سريع لا يعيـش طويلاً ، وأنها قد تتخلف فى الطريق أو تخلق له المتاعب عندما يواجه بحالات تحد لا مفر منها قد تؤدى به إلى التعطل».

❑

وهو يعود ليعبر عن أن تفكيره فى أن يوازن بيـن إسعاده لنفسه وإسعاده لمن أحبها دفعه إلى التنازل عنها وإسعادها بهذا القرار:

«وفى لحظة أليمة وبعد حوار قاس قال كلمته: إن الوقت لا يسمح.. والظروف لا تمكنه حالياً من أن يتقدم لخطبتها. وانتهى الحديث أو انتهى الصراع. وفى ذلك اليوم طفرت دمعة من عينه ، وإن كان قد أحس أنه بقراره هذا قد أسعد مَنْ أحبها لأنه أنقذها من طريق طويل وشاق».

«ولم يكن فى قراره هذا متسرعاً ، فإن ما توقعـه قد تحقق. بل لعل ما حدث له فيما بعد لم يكن يـتوقعه أو أدخله فى حسـابه السريع ، إذ دخل المعـتقل بعد فترة قصـيرة من قراره ليبقـى فيه ثمانية عـشر شهراً سجينـاً مبعداً عن والديـه وإخوته. وهو يذكر أنه تـذكرها فى أولى لياليه داخل المعتقل بل لعله خصص هذه اللـيلة كلها لاستعراض شريط علاقته البريئة الطـاهرة بها.. واسـتراح من الحـوار الذى دار بينـه وبين نـفسه ، ومـن القرار الذى اتـخذه بإخلاء طريق الحياة السهلة أمامها ولو أنها كانت شريكة حياته ، لكانت هذه الليلة الأولى ـ وما بعدها من ليال طـوال ـ من أشق الفترات على نفسها.. فهو إذن قـد جنبها بقراره مرارة البعد ، ومرارة الحرمان ، ومرارة الرحلة الطويلة التى بدأها ومازال سائراً فى طريقها».

لست أستطيع عند هذا الحد وقبل أن نطالـع الفقرات التالية من حديث الحمامصى ، إلا أن أشير إلى تشخيصى المحدد والواضح لشخـصية جلال الدين الحمامصى الذى كان يترك الطرق الـواسعة المعبـدة إلى حارات ضيـقة بسبب مـطب بسيط رآه فـى أول الطريق المـعبد الجميل.

❑

والحاصل أن الحمامصى فى نهاية هذا كله يصل إلى أن يعبر لنا عن مدى الراحة النفسية التى حصل عليها والتى مكنته من القدرة على الـنوم العميق فى الليلة التى اتخذ فيها القرار بأن يكون «الرجل الحر» الـذى لا يرتبط بأحد ولا يكون هناك سلطـان لشىء أو لأحد عليه فيقول:

«وهو يذكر أنه نام فى تلك الليلة نوماً عميقاً على خلاف ما توقع. وأحس فى الصباح أنه مازال يملك فى يديه أعز ما يجب أن يكون زاده فى كل لحظة: حريته. صحيح أنه يعيش داخل أسوار معتقل يحيط به الحرس فى كل مكان ، ولكنه داخل نفسه أحس أنه الرجل الحر الذى لا ارتباط له بأحد ، ولا سلطان لأحد عليه ، حتى من هؤلاء الحراس المسلحين الذين يراقبون حركاته ويقفون حائلاً بينه وبين الانطلاق إلى خارج الأسوار».

ومع هذا فإن فضولى الصحفى يدفعنى إلى أن أسأل نفسى: لماذا أهمل الحمامصى الحديث عن معاناة السيدة الفاضلة التى شاركته حياته فيما بعد.. أم أنها لم تعان؟

على أن المهم أن نذكر للقارئ أن زوج الحمامصى هى ابنة عبدالحميد سليمان باشا وزير الأشغال ، والذى تولى رئاسة الوزارة على سبيل النيابة لمدة ساعات عند وفاة حسن صبرى فى نوفمبر ١٩٤٠ ، إذ كان أقدم الوزراء وحتى عين حسين سرى باشا شقيق زوجته رئيسا للوزراء فى اليوم التالى خلفا لحسن صبرى باشا.

(١٠)

وحين يروى الحمامصى تجربة الاعتقال التى مر بها فإنه ينجو من أن يصبغ نفسه بآثار هذا الاعتقال أو أن يتحول إلى خصم لمن اعتقلوه أو أن يدمر نفسه بعقاب فرض عليه أو أن يتحول إلى حاقد ناقم.. إنما هو على العكس يأخذ من هذا الاعتقال الجانب الإيجابى فيه ، وهو جانب الحوارات التى يحدثنا عن بعضها فى بعض صفحات هذا الكتاب ، وكأنما كان الاعتقال بالنسبة له فرصة ونعمة.

بل إن جلال الدين الحمامصى يصل إلى أن يذكر بكل صدق وتواضع وحب مدى الفوائد الثقافية التى عادت عليه من جراء هذا الاعتقال ، ويتحدث عن نفسه بضمير الغائب معبراً فى صراحة عن هذه المعانى فيقول:

«... وقد قرأ كثيراً خلال فترة السنة ونصف السنة التى قضاها فى المعتقل. قرأ فى الأدب ، وقرأ فى السياسة ، وتعمق فى دراسة ما لم يكن قد تعمق فيه ، وخرج من قراءاته السياسية باتجاهات جديدة على تفكيره الحزبى. فإن الذين خدموا القضية المصرية على اختلاف سبلهم ووسائلهم لم يكونوا «خونة» يقبلون التسليم للاستعمار بمطالبه ، بل كانت تجمعهم الجبهة الواحدة وقت الشدة ، والمواجهة الفعلية مع الإنجليز المستعمرين ، كانت الإرادة الشعبية الإجماعية تقف وراءهم فى هذه المواقف الوطنية التى امتلأ بها

تاريخنا ، ومع هذا كانت عيوباً فى نظمنا الحزبية لأنها تسابق إلى الحكم دون أن تكون لها برامج داخلية محددة».

«ومن المؤكد أن هذا التسابق نحو الحكم قد أوقعها فى أخطاء كثيرة كانت من صنع ديكتاتورية القصر الملكى ، وألاعيب دار المندوب السامى ـ السفارة البريطانية فيما بعد ـ لقد وقعت الأحزاب ضحية لمبدأ «فرق تسد». وقد كان هذا المبدأ أساس عمل السراى وأساس عمل المعتمد البريطانى».

«ومع هذا لم يخل تاريخ الأحزاب السياسية المصرية من مواقف تاريخية مجيدة واتجاهات وطنية رائعة ، وقد ظل حزب الوفد محتفظاً بشعبيته الجارفة إلى أن تزوج زعيمه مصطفى النحاس باشا فى سن متأخرة ، وكانت عروسه شابة صغيرة جميلة تتطلع إلى الثراء والجاه والسلطة.. واستطاعت بما توفر لديها من براعة ريفية أن تستأثر بالزوج الزعيم ، وأن تقلب أوضاع البلاد رأساً على عقب ، وعدت الأخطاء التى ارتكبتها آخر حكومة للوفد قبل الثورة ، من الأخطاء الجسيمة التى تستحق أن يتضمنها كتاب أسود».

ينبغى هنا أن نتوقف لأن نشير إلى حقيقة أن الكتاب الأسود تضمن ما سمى بوقائع وزارة النحاس فيما بين ١٩٤٢ و١٩٤٤ ، أما وزارة الوفد الأخيرة التى يشير الحمامصى إليها فقد تولت الحكم ما بين ١٩٥٠ و١٩٥٢. أما زواج النحاس باشا من السيدة زينب الوكيل فقد تم قبل هذا وذاك بفترة طويلة ، إذ تم عام ١٩٣٤.. ومع هذا فإن إيراد الحمامصى للوقائع من دون التواريخ يتيح له أن يستغلها كأنها أسباب ونتائج مباشرة مع أن الأمور قد لا تكون كذلك.

(١١)

كانت الزوابع والعواصف التى أثارها الكتاب الذى بين أيدينا ـ «حوار وراء الأسوار» مرتبطة بما تحدثت عنه فقراته من تحويل الرئيس جمال عبدالناصر شيكاً للدولة إلى حسابه الشخصى وما تضمنه هذا الكتاب من اتهام صريح يوجهه جلال الدين الحمامصى إلى الرئيس جمال عبدالناصر بسبب هذا التحويل.

ولنبدأ الآن بالقضية الأولى التى يتحدث فيها الحمامصى حديثاً مغلقاً عن ثروات الرئيس عبدالناصر وهو لا يتناول ذمة بنات الرئيس فحسب ، ولكنه يشير إلى بعض أفراد

أسرته كأخيه صاحب المدارس والذى كان يبيع البضائع المستوردة المهربة فيجرى الحوار على هذا النحو:

«ما رأيك فى رجل دولة فقير.. وهو رب أسرة.. تتحول أسرته من وضعها إلى وضع آخر فيصبح كل فرد فيها صاحب فيللا .. أو قصر صغير.. شيدت له أو شيد خصيصاً له ، فمن أين جاء المال لبناء هذه القصور كلها وأصل الثروة معروف.. المرتب الذى تدفعه الدولة له معروف ، وهل يحتاج تطبيق قانون الكسب غير المشروع إلى محرك أكبر قوة من هذا الواقع الملموس القائم على أرض صلبة ؟ أم أن الجزاء إنما شرع للصغير.. وليس للكبير؟».

«وإذا كنت لا تصدق هذا ، فلماذا لا تقوم بجولة فى مصر الجديدة ، وفى مدينة المهندسين ، وفى كل ركن من أركان العاصمة وغير العاصمة».

ويسأل سائل : «ألا يمكن أن يقال إن كل فرد من أفراد هذه الأسرة ساهم فى مشروعات أغدقت عليه هذا الثراء؟».

ويجيب الحمامصى : «وهل يمكن أن يتم ذلك فى دولة اشتراكية ؟ ثم أى نوع من المشروعات الاشتراكية يسمح للشباب الصغير بأن يكون ثروات طائلة؟».

«ومع هذا فما رأيك أيضاً فى الرجل الفقير رب الأسرة الكبيرة الذى كان إلى وقت قصير من قيام الثورة بسيطاً فى مستوى معيشته ، شأنه فى ذلك شأن الغالبية العظمى من شعبنا الكبير ، قد أصبح فجأة صاحب مجموعة من المدارس الخاصة وهو يسافر إلى الخارج بحقيبة واحدة.. ويعود إلى مصر بحقائب لا تعد ولا تحصى ، ثم تغمر الأسواق بالبضائع المنافسة لإنتاج القطاع العام الاشتراكى.. ويتحول الاتجار غير المشروع إلى اتجار مشروع ، وتتراكم الثروة لتصبح تلا.. إن لم تكن تلالا ؟».

ويسأل سائل : «ألا يعد هذا نوعاً من المساهمة فى التفريج عن الشعب الذى يريد أن يجد كل حاجاته متوافرة ؟؟».

ويجيب الحمامصى : «ولماذا لا يسمح به إلا لقلة.. ولا يفتح الباب للجميع؟ ثم أليست الدولة هى التى أوصدت الأبواب فى وجه الاستيراد حماية للعملة الصعبة.. وحماية للقطاع العام من أن يضار إنتاجه.. أو بمعنى آخر أرادت حماية المجتمع من سيطرة قلة وإيجاد مساواة بين الجميع.. القادر منهم وغير القادر؟».

«ثم نود أن نسأل سؤالاً آخر: من أين حصلت هذه القلة على العملة الصعبة لشراء كل

هذه السلع؟ وكيف حولت إلى الخارج؛ أم أنها من أموال الدولة المهربة والمودعة فى البنوك فى الخارج أم أنها من عمولات شراء الأسلحة والمصانع وغيرها؟ أسئلة محيرة كان يمكن أن تكون الإجابة عليها جاهزة لو أن هناك رقابة شعبية على أموال الشعب ولو أنه كان هناك من يحرص على أن تكون اشتراكيتنا «طاهرة» غير ملوثة؟».

على هذا النحو من النقد السهل البسيط المباشر يتأمل الحمامصى فى حواره بعض مثالب نظام عبدالناصر مركزاً فيما ينقد على تربح المسئول عن المنصب ، وإلى تربح أقارب الرئيس أو المسئول ، وذلك دون أن يلفت نظر تلاميذه إلى ما هو أهم من ذلك بكثير فيما يتعلق بالنهج الاقتصادى الذى سمح بهذا كله فى ذات الوقت الذى كان يرفع شعارات مناقضة تماماً ، وقد يجد القارئ لمثل هذه الفقرات اليوم أن نقد مثل هذه الجزئيات كان عبثاً فى ظل نظام اقتصادى موجه.

(١٢)

ويتعرض الحمامصى ـ فى خضم حديثه عن تحول أسرة رجل الدولة الفقير إلى الغنى بعد الفقر ـ لإحدى قصص تهريب المجوهرات المصرية إلى الخارج وتداولها فى الأسواق العالمية ، وهو يحكى القصة كشاهد عيان حضر الواقعة وشاهد عناصرها (ولا نقول وقائعها) فيقول :

«ثم إن هناك واقعة لمست وقائعها بنفسى خلال زيارة أخيرة للندن ، فقد حدث أن حضرت سيدة مصرية من سيدات عهد ما قبل الثورة مزاداً أقيم فى العاصمة البريطانية ، وفوجئت وهى تقلب فى كتالوج المعروضات بأطباق من الفضة معروضة للبيع.. وهى أطباق نادرة.. وتعتبر من القطع القليلة التى لا ينتج منها إلا مجموعة واحدة ، ويحمل صاحبها شهادة بذلك.. وقامت السيدة لتفحص هذه الأطباق فإذا بها صاحبتها الأصلية ، وأن هذه الأطباق مما صادرته الثورة من أموالها بعد وضعها تحت الحراسة».

«وتدخلت السيدة فى الأمر وطالبت بوقف بيع هذه الأطباق على أساس أنها صاحبتها وقدمت الدليل على ذلك.. الشهادة.. والقانون الإنجليزى يسمح بذلك. ولست أدرى حتى اللحظة ما تم من إجراءات ، وإنما الذى أعرفه أن التحقيق الأولى أثبت أن هذه الأطباق بيعت فى تركيا ، وأن الذى اشتراها جاء بها إلى لندن ليبيعها بسعر أعلى».

«فمن الذى هرب الأطباق خارج القاهرة؟ ومَنْ الذى استولى عليها لنفسه وسلب من الشعب ثمنها ؟ وإذا كان هذا عن أطباق أفلا يمكن قبول ما تردد على أكثر من لسان ، ونشر فى أكثر من صحيفة ، أن مجوهرات الأسرة المالكة.. ومجوهرات الأثرياء التى صادرتها الدولة ، إنما كانت تعرض فى أسواق أوروبا ؟».

«هذه واقعة توضح أن الذين جاءوا للقضاء على الفساد غرقوا وأغرقوا الشعب فى فساد لا شبيه له فى تاريخ مصر ، وهو الأمر الذى يجعلنا نفهم لماذا كان تشريع الكسب غير المشروع قانوناً بلا حياة ؟».

لا ينبغى أن نمضى دون أن نتعجب من أن هذه السيدة التى لم يذكر الحمامصى اسمها كانت تعرف الخيوط (!) إلى حد أنها حضرت ذلك المزاد وبحوزتها الشهادة ، ويبدو أنه كانت هناك مافيا ومافيا مضادة ، وأن الحمامصى نفسه كان يخشى أن يتورط فى أن يدل القراء على أى خيط من الخيوط الكفيلة بالوصول إلى هذه المافيا أو المافيا المضادة.

❑

ومع هذا الحذر لا يبخل الحمامصى على قرائه بذكر ما يعتقد أنه بداية عمليات التهريب التى أصبحت تمثل عبئا على اقتصادنا الوطنى واستنزافا لثرواتنا الموجودة من قبل:

«على أنه من المعلومات المؤكدة أن عمليات التهريب بدأت تأخذ حجمها الكبير عندما كلف أحد الرسميين بأن يبيع ذهباً تملكه الدولة فى سوق خارجية ، لأن مصر كانت فى حاجة قصوى إلى العملة الصعبة ، وهذا الذهب كان مقيماً أصلاً بسعر معين ، ولكن السعر فى الأسواق الخارجية كان قد بدأ يرتفع ، ومن هذا الارتفاع تحقق ربح كبير من عملية البيع كان من المفروض أن يعود للدولة ولكن العقل المفكر وراء هذه العملية أعاد للدولة حقها بالسعر القديم ، وأودع الربح فى البنك ـ فى حساب سرى ـ باسمه ، وهذه كانت نقطة البداية التى انطلق منها الرصيد ليصبح أرصدة مودعة فى بنوك متفرقة بسويسرا».

(١٣)

ويتضمن كتاب جلال الدين الحمامصى قبل حديثه عن قصة الشيك ، إشارة سريعة إلى واقعة وجود أموال سرية لعبدالناصر فى بنوك أجنبية ، وأن الحكومة تبذل مساعيها فى

استخلاص هذه الأموال ، وهو ينسب هذه الواقعة إلى شخصية مصرية معروفة (تولى منذ مدة منصب سكرتير عام حزب الوفد الجديد) ثم يعقب على ما روى له بما نشرته الصحافة البريطانية ، بل وبما نشرته الصحافة المصرية نفسها ، ويجأر جلال الدين الحمامصى باتهامه لأصحاب السلطة الذين أودعوا الأموال فى حساباتهم بينما تتعطل بعض مصانع القطاع العام بسبب افتقاد المال لشراء بعض قطع الغيار اللازمة لتشغيل هذه المصانع:

«واقعة أخرى.. كان الأستاذ سعد فخرى عبدالنور المحامى ، وهو من رجال الأعمال ، يتناول طعام العشاء مع مجموعة من أصحاب الأعمال ورؤساء البنوك السويسرية ، وفى خلال ذلك قال له واحد منهم: هل تدرى كم بلغ حساب عبدالناصر فى بنوك سويسرا ؟ وقال الأستاذ سعد إنه سمع أرقاماً عالية قيل إنها بلغت عشرات الملايين. فرد عليه رئيس البنك قائلاً: بل إنها بلغت أكثر من ذلك ، وعندما تشجع الأستاذ وسأل الرجل: ألا يعتبر ذلك سراً..؟ فضحك محدثه وقال: أنا أفهم ما تعنى ولعلك دهشت لأنى بحكم مركزى لا يصح أن أتكلم عن هذه الأسرار. ولكن الأمر لم يعد سراً. فإن حكومتكم الحالية هى التى تحاول استرداد هذه الأموال بطريقة أو بأخرى.. وقد اتضح لنا أنها موزعة على بنوك متعددة ... وأصبح أمرها غير سرى؟».

«وفى خلال الأسبوع نفسه نشرت صحيفة بريطانية كيفية التعامل فى هذه الأموال وكيف قام خلاف حولها.. وكيف سوى هذا الخلاف».

«وبعد النشر بأيام ولعل ذلك كان فى مارس ١٩٧٤ نشرت أخبار اليوم نبأ جاء فيه أن مصر قد استردت بعض أموال مصر من الأرصدة السرية ، التى سبق إيداعها بالبنوك السويسرية».

ويردف الحمامصى بعد هذا الكلام شبه المرسل بقوله:

«هذا هو جانب واحد من جوانب الأرصدة السرية التى أصيبت بالتخمة من كثرة ما أودع بها من مال الشعب المصرى ، بينما كانت بعض مصانع القطاع العام معطلة لأن خزائن الدولة لم يكن بها من النقد الصعب ما يسمح بشراء قطع غيار بسيطة..».

(١٤)

ولابد أن نورد للقراء النص الكامل ما أمكن للقصة التى يتهم الحمامصى الرئيس جمال عبد الناصر من خلالها بتحويل شيك دفع للحكومة المصرية إلى حسابه هو الخاص فى أحد

البنوك الأجنبية بالخارج ، وسوف نجد الحمامصي وهو حريص على أن يستوثق بأكثر من طريقة على كل جزئية من جزئيات الموضوع الذى يرويه .

وهو لايزعم أن أحداً قد تحرى له عن الحقيقة فيه ، ولكنه يمضى بقارئه يتحريان الحقيقة خطوة خطوة ، وكأنه يستصحب القارئ وهو يبحث فى القرارات المنشورة فى الجريدة الرسمية وفى القضية التى رفعها صاحب الدين على تركة الملك سعود وكيف قادت هذه القضية إلى كشف القضية الأكبر والأخطر.

ويجد الحمامصى نفسه فى حاجة إلى مقدمات تاريخية تصور الجو العام للقصة وتطورات أحداثها ، وقد وجدت أن أورد نصوص الحمامصى متتابعة دون تدخل أو تعقيب اللهم إلا إذا احتاج الأمر إلى بعض التوضيح لما تقادم به العهد على مضى الزمن :

«... ففى هذه الفترة كان الملك السعودى السابق سعود بن عبدالعزيز آل سعود يعيش بعيداً عن بلده بعد إقالته وتنصيب فيصل بن عبدالعزيز مكانه. وكانت الخصومة القائمة بين عبدالناصر وفيصل سبباً فى أنه استقبله بمصر وأكرمه. ولهذا وفى غمرة الحماس الذى سيطر على العقول المصرية والعربية فقد كتب الملك سعود فى ٢٨ مايو ١٩٦٧ شيكين أحدهما بمبلغ ثلاثة ملايين دولار أمريكى والآخر بمبلغ مليونى دولار أمريكى. وكان أحد الشيكين لأمر الرئيس عبدالناصر والآخر لأمر السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة ، وذلك تبرعاً من الملك السعودى السابق لدعم المجهود الحربى المصرى».

«وقد كان مفهوماً أن هذين الشيكين سيحولان إلى الذين يتولون إدارة المجهود الحربى لدعم خطواتهم واستعداداتهم العسكرية. ولكن الذى حدث أن الشيكين حولا إلى حساب خاص للرئيس عبدالناصر ، وصدق على التوقيع بالتحويل الأستاذ أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة بنك مصر».

(١٥)

ويصعد الحمامصى من اتهاماته إلى حد أن يصور الرئيس عبد الناصر مشغولاً بأمر هذا الشيك فيما بين وقوع الهزيمة فى ٥ يونية وإعلانه استقالته وتنحيه لزكريا محيى الدين فى ٩ يونية ، حتى إنه تسلمه وحوله إلى بنك باريس والبلاد الواطئة ، ووقع عليه ، وصدق نائب محافظ البنك المركزى على صحة إمضاء (يقصد توقيع) الرئيس:

«والذى أحب أن أنبه إليه هو أن هذه الأموال التى سنتكلم عنها أحيطت بسرية ، ووقائع متناقضة ، بينما أشارت الصحف إلى أموال أخرى أقل منها أهمية وقيمة ، وهو ما يثير الشك ويدعم حقنا فى التساؤل. ففي اليومين السابقين لإعلان الرئيس عبدالناصر التاريخي باستقالته من رئاسة الجمهورية وإسنادها إلى السيد زكريا محيى الدين ، فى هذا اليوم كتب الملك سعود بن عبدالعزيز شيكا بمبلغ عشرة ملايين دولار على بنك هولندا العام بأمستردام لأمر الرئيس جمال عبدالناصر ، وذلك دعما للمجهود الحربى مضافا إلى الدعم السابق على اعتبار أنه قرض للجمهورية العربية المتحدة (مصر الآن)».

ويفسر الحمامصى ما حدث تفسيراً متعسفاً ، ولكن ظاهر الأوراق لا يمنع من صحة تفسيره:

«وأحب أن أنبهكم إلى أنه معروف لدى القيادة العسكرية المصرية أن معركتنا مع إسرائيل قد انتهت بنهاية يوم ٥ يونيو ، وأن ما جرى بعد ذلك لم يكن إلا عمليات انسحاب غير منظم من جانب قواتنا ، وذلك بعد أن فقدت القيادة كل سيطرة عليها. وكان الرئيس جمال عبدالناصر قد كلف الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام بإعداد بيان يلقيه على الشعب يعلن فيه حقيقة الهزيمة وتنازله عن منصب الرئاسة ، أى أنه كان يرى أن صلته بحكم مصر قد انتهت. ومع هذا تسلم الرئيس عبدالناصر شيك الملك سعود السابق وقام بتحويله إلى بنك باريس والبلاد الواطئة Banque de Paris et des Pays Bas ، وذلك لتحصيله من بنك هولندا أو إيداعه فى حساب خاص لديه ، وقد صدق على صحة إمضاء الرئيس عبدالناصر محمود صدقى مراد الذى كان نائباً لمحافظ البنك المركزى المصرى».

«وفى نفس الفترة أصدر الرئيس عبدالناصر قراراً جمهورياً رقم ١٣٥٠ لعام ١٩٦٧ بالإذن لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة باقتراض مبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي من الملك السابق سعود بن عبدالعزيز آل سعود بالشروط والأوضاع المرفقة بالقرار. أى أن الرئيس السابق اعتبر المبلغ المدفوع والذى حوله إلى بنك باريس والبلاد الواطئة لوضعه فى حساب خاص باسمه قرضاً على مصر ، وذلك فى نفس الوقت الذى قرر فيه أن يترك منصبه ويقطع كل صلة بينه وبين الحكم».

ويضيف الحمامصى أن وزير الاقتصاد المصرى بعث بخطاب التعهد بالسداد فى يوم السابع من يونيو ١٩٦٧، أى بعد أن تحققت الهزيمة وقبل أن يتنحى الرئيس:

« وقد بعث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بخطاب بتاريخ ٧ يونيو ١٩٦٧ موجه

إلى صاحب الجلالة الملك سعود يتعهد فيه نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأن يقوم البنك المركزى المصرى برد هذا القرض إلى البنك الهولندى على ثلاثة أقساط خلال عام. أى فى الفترة بين ٧ يونيو ١٩٦٧ و٦ يونيو ١٩٦٨ وأن السداد بالدولارات الأمريكية. وقد ثبت فعلاً أن البنك الفرنسى المذكور قد قام بتحصيل مبلغ عشرة ملايين دولار من حساب الملك السعودى ببنك أمستردام (هولندا) وأودعها فى حساب باسم الرئيس عبدالناصر فى بنك باريس والبلاد الواطئة».

ويزيد الحمامصى الأمور تفصيلاً ، شارحاً لمحاوريه من الطلاب ، بعض تفصيلات العمليات المصرفية فيقول شارحاً :

«عندما تكتب شيكاً لشخص ما على بنك معين. فإن هذا البنك يصرف المبلغ ويحتفظ لديه بأصل الشيك بما عليه من توقيعات استلام أو توقيعات تحويل ، وذلك لتقديمه إليك إذا ما تطلب الأمر ، أو للرجوع إليه خلال مراجعة حساباتك بالبنك ، وهو أمر يتم بشأن أى شيك مهما بلغت قيمته ، فما بالك بشيك تبلغ قيمته عشرة ملايين دولار أمريكى دفعة واحدة ؟ ولهذا فإنه عندما مات الملك سعود فى فبراير ١٩٦٩ وشكلت هيئة وصاية للإشراف على تركته ، أرسل بنك هولندا العام إلى هذه الهيئة هذا الشيك مع كشف حساب الملك السابق لديه».

(١٦)

ويروى الحمامصى لطلابه كيف أن قصة هذا الشيك اكتشفت بمحض الصدفة ، وذلك حين تقدم مهندس بطلب للحجز على تركة الملك سعود مقابل مبلغ يستحقه ، وكان أحد المبالغ المطلوب الحجز عليها هو مبلغ الملايين العشرة من الدولارات التى كانت حكومة مصر مدينة بها للملك سعود.. وهكذا قاد تداعى الأمور إلى الكشف عن أمر هذا الشيك الذى ظل سراً حتى ذلك الوقت:

«عقب وفاة الملك سعود تقدم المهندس (المرحوم) عبد الفتاح زكى حسن حسنى بحجز على التركة مقابل مبلغ يستحقه قدره ٥١١٣٠,٥ جنيه. وكان من بين المبالغ التى طالب المهندس المصرى بالحجز عليها مبلغ عشرة ملايين دولار المدينة بها الحكومة للملك سعود. ومع أن الشخص الذى قام بهذا الحجز قد خسر قضاياه ، إلا أن هذا التصرف حرك

الحكومة بسداد المبالغ المستحقة المدينة بها لورثة الملك سعود. وإن كان هذا التحرك لم يبدأ إلا فى عام ١٩٧١ ، أى بعد وفاة الرئيس عبدالناصر».

❑

«وقد قام الشيخ حسين شكرى المحامى السعودى ومستشار هيئة الوصاية على تركة الملك سعود باتخاذ إجراءات مطالبة الحكومة بسداد كل المبالغ التى دفعها الملك سعود إلى الرئيس عبدالناصر وصلاح نصر. فقابل فؤاد الصراف وكيل الوزارة لشئون النقد وبحثا الأمر معاً. وفوجئ ممثل الهيئة بأن الحكومة لا تعلم شيئا عن مبلغ الخمسة ملايين دولار المدفوعة بشيكين باسمى الرئيس عبدالناصر وصلاح نصر».

«أما عن مبلغ العشرة ملايين دولار فقد ذكر فى رواية سعودية أن الدكتور الصراف قال للشيخ حسين شكرى إن هذا المبلغ دين على تركة الرئيس عبدالناصر ، وإن المطالبة بسداد المبلغ يجب أن توجه رأساً إلى ورثته دون الحكومة المصرية. وفى رواية أخرى مصرية ـ وهى مؤكدة عندى ـ أن الدكتور الصراف قال فى إجابته: «يسأل عن هذا من حصل على هذا المبلغ».

«واضطر الشيخ حسين شكرى إلى التوقف عن مواصلة مباحثاته مع الدكتور فؤاد الصراف حتى يستكمل بحث الموضوع. ثم عاد إلى مقابلته بعد أيام وبيده القرار الجمهورى رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٧ الذى اعتبر مبلغ العشرة ملايين دولار قرضا على الحكومة المصرية واجب السداد وبالدولارات الأمريكية على ثلاثة أقساط خلال عام اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٧».

«وإزاء هذه الوقائع فقد بدأت حكومتنا تبحث كيف تواجه هذا الموقف وتقوم بسداد التزاماتها ، ثم اتفق فى النهاية على أن تفى الحكومة بالتزاماتها بسداد مبلغ الملايين العشرة من حصيلة الصادرات غير التقليدية إلى المملكة السعودية ، وقد أوشك سداد هذا القرض أن يتم بغير الشروط المتفق عليها».

«ومع أن المفاوضات مع الحكومة المصرية لسداد هذا المبلغ لم تبدأ إلا فى عام ١٩٧١ ، إلا أنه وقع فى يدى خطاب بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٧٠ أى قبل وفاة الرئيس عبدالناصر ، بعث به وكيل وزارة الخزانة لشئون التموين والخزانة العامة (الإدارة العامة للتمويل) ورقمه ٢٥ ـ ٦/٤ إلى وكيل نفس الوزارة لشئون البحوث والتشريع المالى أقرأ عليكم نصه:

«السيد وكيل الوزارة لشئون البحوث والتشريع المالى بوزارة الخزانة».

«تحية طيبة وبعد.. أتشرف بأن أرسل لسيادتكم رفق هذا صورة الإنذار وأمر الأداء

الواردين رفق كتاب مراقبة الشئون القانونية والتحقيقات رقم ١٠٣ ـ ٢/ ٩ المؤرخ ٤/ ٢/ ٧٠ الذى ينبه فيه المنذر (المهندس عبدالفتاح زكى حسن حسنى) على المعلن إليهما الأولين (السيد وزير الخزانة بصفته والسيد وكيل وزارة الخزانة لشئون الميزانية بصفته ، بعدم صرف ما استحق للمعلن إليه الثالث (الشيخ عبدالله بن عدوان وزير الدولة السعودى بصفته رئيس لجنة تصفية تركة المرحوم الملك سعود بن عبدالعزيز) وتقرير لجنة تصفية ما فى الذمة وفق المتبع بالمصالح الحكومية فى المدة المحددة قانوناً وبصرف مبلغ ٥١١٣٠ جنيهاً و٣٥٦ مليما إلى الطالب أو من ينوب عنه مع حفظ كافة الحقوق الأخرى».

«ونظراً لأنه سبق أن صدر قرار السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٧ بإذن لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى اقتراض مبلغ عشرة ملايين دولار أمريكى بالشروط والأوضاع المثبتة بالمذكرة المرافقة لهذا القرار ، وقد تضمنت المذكرة المذكورة أن جلالة الملك سعود قد وافق على إقراض الجمهورية العربية المتحدة مبلغاً من المال قدره عشرة ملايين دولار أمريكى على أن يقوم البنك المركزى المصرى برد هذا القرض على ثلاثة أقساط فى خلال عام بنفس العملة».

«كما تعهد السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بخطابه المؤرخ ٧ يونية ١٩٦٧ الموجه لصاحب الجلالة الملك سعود ، نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، بأن يقوم البنك المركزى برد هذا القرض إلى البنك الهولندى على ثلاثة أقساط فى خلال عام من ٧/ ٦/ ١٩٦٧ لحسابه بالدولارات الأمريكية».

«ونظراً لأن البنك المركزى المصرى قام بإضافة المبلغ المعادل لقيمة هذا القرض بالعملة المحلية وقدره ٤٧٨٢٠٠ جنيه إلى حساب وزارة الخزانة حـ/ صندوق الاستثمار موارد استثنائية حـ/ المبالغ المقترضة من جلالة الملك سعود ومفتوح لديه على أن يتم الخصم بالأقساط المستحقة بالاستبعاد من نفس الحساب».

«ونظراً لأنه لم يتم سداد القرض المذكور حتى الآن».

«لذلك (لأنه لم يتم سداده) نرجو التفضل بالتنبيه ببحث الموضوع وإفادتنا بالرأى. مع رجاء الإحاطة بأننا أبلغنا كلاً من البنك المركزى ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بمضمون ما تقدم».

«وتفضلوا بقبول فائق الاحترام..».

وكيل الوزارة

١٢/ ٢/ ١٩٧٠

(١٧)

ينبغى لنا أن نتوقف هنا لنشير إلى أن صلاح نصر فى موعد لاحق لنشر الحمامصى لمذكراته روى وقائع الاقتراض من الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود ، وأن الاقتراض كان لخواء الخزانة المصرية وكان مصحوباً بصفقة أخرى تتضمن التصرف على محاولة لإسقاط حكم الملك فيصل لصالح أخيه الملك سعود.

وقد وردت تفصيلات رواية صلاح نصر فى الجزء الثالث من مذكراته التى نشرتها دار الخيال ، وربما يسهل تبرير إخفاء الصفقة كلها تحت هذا المبرر لأن عمليات كهذه لا تتم فى العلن ولا بوضوح القرارات ، لكننا مع هذا لا نستطيع أن نتصور توافق تاريخ الصفقة التى أشار إليها صلاح نصر مع الأوقات العصيبة التى تم فيها القرض الذى يشير إليه الحمامصى فى هذه المذكرات.

ولست أريد أن أنحاز إلى رؤية أو أخرى ، فقد حققت فى الموضوع لجنة تنتمى إلى السلطة التشريعية وانتهت إلى حفظ الموضوع ، ولست من أنصار التعليق على أحكام السلطة القضائية أو السلطة التشريعية متى تمت تبعا للأصول ، فهى عندى عنوان الحقيقة ، ولكنى مع هذا لابد أن أورد ما ترويه المذكرات ، وأن أشير إلى ما ترويه المذكرات الأخرى خاصاً بنفس الموضوع أو الواقعة.

(١٨)

وبعد هذه التفصيلات المصرفية الدقيقة الكفيلة بوضع قارئها فى دوامة من الشك القاتل ، يقدم جلال الدين الحمامصى مجموعة من الاستنتاجات المهمة بناء على هذه المعلومات التى قدمها ، ثم يطرح بعد هذه الاستنتاجات مجموعة من التساؤلات المهمة:

«وقد حولت صورة من هذا الخطاب للإحاطة وبحث الموضوع إلى كل من وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ومدير البنك المركزى ، ومراقب عام الشئون القانونية والتحقيقات بوزارة الخزانة».

«ومن واقع هذا الخطاب نلاحظ أنه يشير إلى القرار الجمهورى رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٧ بالرغم من أن هذا القرار لم ينشر فى الجريدة الرسمية ـ كما سأوضح لكم فيما

بعد ـ كما كشف عن تعهد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (الأستاذ حسن عباس زكى) برد هذا القرض فى خلال عام اعتباراً من ٧/ ٦/ ١٩٦٧ لحساب الملك سعود بالدولارات الأمريكية. ومع هذا فإننا نرى أن البنك المركزى المصرى قد قام بإضافة المبلغ المعادل لقيمة هذا القرض بالعملة المحلية إلى حساب وزارة الخزانة على أن يتم الخصم بالأقساط المستحقة بالاستبعاد من نفس الحساب دون أن يشار إلى مصير الملايين العشرة من الدولارات الأمريكية وأين ذهبت؟ ونحن فى مثل هذا الموقف لا يجب أن نسقط من اعتبارنا أن الظروف التى كانت تحكم بها مصر والتى كانت تضع السلطة فى يد فرد واحد بلا رقيب أو حسيب كانت قادرة بطبيعة الحال على أن تأمر بتغطية التصرفات الفردية بطريقة أو بأخرى. ومع هذا فالذى لاشك فيه أن ما أحيط به هذا القرض من سرية هو الذى يثير كل الشكوك».

«فكيف نفسر هذه التناقضات؟».

«بل كيف نفسر جهل وكيل وزارة الاقتصاد لشئون النقد بوجود هذا القرض؟ ثم يتضح بعد ذلك أن هناك قراراً جمهورياً يأذن للوزارة نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة باقتراض مبلغ عشرة ملايين دولار.. إلخ ؟ ثم يقال بعد ذلك ـ أو قبل ذلك ـ فى خطاب رسمى إن البنك المركزى قد قام بإضافة المبلغ المعادل لقيمة هذا القرض بالعملة المحلية إلى حساب وزارة الخزانة.. بينما كان المتفق عليه أن يسدد المبلغ إلى بنك هولندا وأن يكون السداد بطبيعة الحال بالعملة الصعبة على ثلاثة أقساط؟».

(١٩)

ويبدو بوضوح أن الحمامصى فى سبيل إثبات ما يراه صواباً تبعاً لعقيدته السياسية وتوجهه الفكرى ، كان حريصاً على أن يوظف كل قدراته كمخبر صحفى متميز وكأستاذ فى هذا الفن مضيفاً إلى ما قدم من حقائق الإجراءات المصرفية ، مجموعة أخرى من حقائق صحفية من خلال متابعة أعداد الصحف التى صدرت فى هذه الفترة ، ومن المذهل أن الحمامصى يقدم من خلال هذه القصة نموذجاً مهنياً متكاملاً لقدرة الصحافة على القيام بوظيفة «الادعاء» باقتدار شديد:

«هذه هى التساؤلات الأولى.. على أنه لكى تكتمل الصورة فقد رجعت إلى الصحف

المصرية التى صدرت فى الأيام السابقة لمعركة يونيو ١٩٦٧ وقد قرأت بها أن التبرعات الشعبية بدأت تتدفق على الرئيس عبدالناصر ابتداء من مايو ١٩٦٧ ، وأنها بلغت أرقاماً كبيرة بعضها بالعملة المحلية والبعض الآخر بالعملة الحرة».

«وعلى سبيل المثال: فقد نشرت الأهرام بعددها الصادر بتاريخ ٢ يونيو ١٩٦٧ وهو اليوم الذى تبرع فيه الملك سعود بالمبلغين ٣ و٢ مليون دولار ، أن الأمير الكويتى عبدالله المبارك بعث برسالة إلى الرئيس عبدالناصر أعلن فيها تبرعه بمبلغ مليون دولار للقوات المسلحة فى الجمهورية العربية تقديراً لموقفها البطولى».

«كما نشرت الأخبار بعددها الصادر بتاريخ ٨ يونيو - وهو اليوم التالى لتبرع الملك سعود بمبلغ العشرة ملايين دولار النبأ التالى: «علم مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط أن مجلس الوزراء الكويتى قد وافق بالإجماع فى جلسة سرية طارئة عقدها أمس على تخصيص مبلغ ٣٥ مليون دولار لدعم المجهود الحربى للدول العربية..».

«وبمعنى أوضح فإن صحف هذه الأيام امتلأت بقوائم التبرعات وأسماء المتبرعين من مصر وخارج مصر ، ومع هذا فإن هذه الصحف ذاتها لم تشر إلى المبالغ الثلاثة التى دفعها الملك سعود لا فى الصفحات الأولى ولا فى الصفحات الداخلية.. وقد راجعت هذه الصحف بنفسى. أفلا يدعونا ذلك التصرف إلى التساؤل: «لماذا.. لماذا أغفلت سكرتارية الرئيس عبدالناصر ورئاسة تحرير الأهرام ذات الصلة الوثيقة بأسرار عبدالناصر الإشارة إلى ذلك ، بينما هى قد حرصت على أن تذيع فى صفحة الأهرام الأولى أن مواطنا ليبيا دفع عشرة آلاف دولار ، وأن أميراً كويتياً قد تبرع بمليون دولار؟».

عند هذا الحد يتوقف الحمامصى ليتساءل بصوت عال:

«ألم يكن تبرع الملك سعود يستحق أن يعلن على الناس ويشار إليه فى سطور ، أم أنه رؤى إحاطة ما دفعه الملك السعودى السابق بسرية كاملة لخطة مرسومة؟».

«وإذا فرضنا أن الخبر نشر فعلاً رغم الجهد الذى بذلته عبثاً فى العثور عليه ، فإنى أتنازل عن صحة هذه الحجة مؤقتاً..».

....

«لقد رجعت بنفسى إلى مجموعة الجريدة الرسمية المودعة فى دار الكتب المصرية.. فوجدت أن القرارات الجمهورية التى صدرت فى هذه الفترة ونشرت بها قد أسقط منها القرار رقم ١٣٥٠.. وإليكم ما وجدت..».

«إن شيك القرض قد قدم إلى الرئيس عبدالناصر بتاريخ ٨ يونيو.. ومع هذا فإن القرار الجمهورى بقبوله لم ينشر لا فى هذا التاريخ ولا بعده. وعلى سبيل المثال فإن القرار رقم ١٣٤٧ والقاضى بتعيين رئيس ونائب رئيس مجلس إدارة لبعض الشركات التابعة للمؤسسة العامة للأدوية صدر فى ٣ ربيع الأول الموافق ١١ يونيو ١٩٦٧ ونشر فى الجريدة الرسمية والقرار رقم ١٣٤٨ لعام ١٩٦٧ بتشكيل مجلس إدارة العبوات الدوائية صدر أيضاً فى نفس التاريخ ونشر كذلك».

وهنا يصل الحمامصى إلى بيت القصيد من هذا البحث الدقيق فى الجريدة الرسمية ، ومع أنه يقدم قرينة قوية للدلالة تكاد تكون بمثابة قوة إقناع حاسمة ، فإنى بما مرنت عليه من حاسة التشخيص الطبى لا أستطيع أن أتصور هذه القرينة بدون وجود النص نفسه ، فإن إخفاء قرار أو التعتيم عليه لا يعنى أنه هو المقصود بالذات فى هذه الواقعة ، بل ربما كان هذا القرار أخطر بكثير جداً مما يتوقع الحمامصى ، وأخطر من ملايين من دولارات تعد على أصابع اليد الواحدة :

«أما القرار رقم ١٣٤٩ فلا وجود له بين القرارات المنشورة بالجريدة الرسمية ، والله أعلم بمضمونه. وكذلك القرار ١٣٥٠ الخاص بالقرض فلا وجود له فى الجريدة الرسمية ، بل إنه ضائع وغير مدرج ضمن القرارات المنشورة ».

«أما القرار التالى لذلك وهو القرار رقم ١٣٥١ لسنة ١٩٦٧ فقد صدر فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ بتعيين رئيس لمجلس إدارة الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، وكذلك القرار رقم ١٣٥٢ لعام ١٩٦٧ بتشكيل وزارة جديدة برئاسة عبدالناصر (صدر فى ١٩ يونيو) والقرار ١٣٥٣ بتعيين الدكتور محمود فوزى مساعداً لرئيس الجمهورية للشئون الخارجية والقرار ١٣٥٤ بشأن...».

(٢٠)

وقد تطرق الحمامصى فى حديثه عن شيكات الرئيس جمال عبد الناصر إلى تفسير ذكى ومعقول لواقعة اعتقال الدكتور جمال الدين العطيفى فى عهد الرئيس عبد الناصر وهى الواقعة التى رواها العطيفى بنفسه فى كتابه « آراء فى الشرعية والحرية » وتناولناها بالتعليق فى الباب الخامس من كتابنا « مذكرات رجال القانون والقضاء .. محاكمة ثورة يوليو» الذى خصصناه لهذا الكتاب.

ومع أن العطيفى قد حرص على أن يسجل ويعرض قصة اعتقاله والمقال الذى تسبب فى هذا الاعتقال إلا أنه لم يتطرق من قريب ولا من بعيد إلى التفسير الذى قدمه الحمامصى لهذه القصة ، وقد كان هذا التفسير متاحاً قبل أن ينشر الحمامصى كتابه بفترة كافية ، بل وكان ـ بلغة الصحافة والسياسة ـ تفسيراً مقبولاً ومعقولاً وإن لم يكن فى نظرى منطقياً تماماً ، وعلى الرغم من أن كتاب الحمامصى قد نشر بالفعل وعلى نطاق واسع قبل أن ينشر العطيفى كتابه على نطاق ضيق! إلا أن العطيفى لسبب لست أدريه تجاهل النصوص المتاحة فى كتاب الحمامصى فيما يتعلق بواقعة تخصه وتخص اعتقاله.

ولعل فى هذا كله ما يريب ، فلو أن العطيفى لم يكن موافقاً على التفسير الذى قدمه الحمامصى فلماذا لم ينف اقتناعه أو إقراره بهذا التفسير ولو على سبيل الإشارة الضمنية أو البعيدة !

ولكن يبدو ـ والله أعلم ـ أن زئير أنور السادات فى مواجهة كتاب الحمامصى كان لا يزال ذا أثر حتى على جمال الدين العطيفى نفسه وهو يكتب كتابه فى الوقت الذى خلا فيه إلى نفسه بعيداً عن السلطة ، وهكذا كان العطيفى حريصا على إثبات بعض الوقائع وترك الباب مفتوحاً أمام تفسير الحمامصى ليكون بمثابة تكملة للقصة أو للجانب الخفى منها.

وهكذا فإننا لا نستطيع أن نقول إن العطيفى لم يكن موافقاً للحمامصى على تفسيره ، وإن كان هذا لا يعنى أيضاً أنه موافق.

وقد مضت السنوات وتوفى الرجلان ولقيا وجه ربهما الكريم وتوفى قبلهما الرئيس السادات نفسه كما أن عبد الناصر قد توفى قبل الثلاثة ، ولكننا نقرأ الآن هذه الوقائع التاريخية فيروعنا أن العطيفى «السياسى» لم يستثمر هذه الواقعة الذهبية التى اعتقل بسببها ، وأن عدم الاستثمار هذا لم يأت إلا من كون العطيفى اعتبر نفسه فى سياق النظام موظفاً فحسب .. مع أنه كان فى وسعه أن يحتل مكانة كبيرة فى الوجدان الشعبى توازى مكانة الدكتور محمد حلمى مراد مثلاً لو أنه تحدث ـ فى هذا الموقف أو فى غيره مما صادفه فى حياته المهنية ـ بشىء أكثر من الثقة عن دوافع تصرفاته وتوابع هذه التصرفات ، سواء وقف الموقف الذى نعرضه إلى جوار الحمامصى أو فى مواجهته.

ولكن ينبغى لنا ألا ننسى أن العطيفى نفسه ، كان عند نشر الحمامصى لكتابه أحد وجوه الدولة نفسها ما بين وكيل لمجلس الشعب ثم وزير للثقافة والإعلام ثم وكيل لمجلس الشعب للمرة الثانية ، وهكذا كان من الصعب عليه أن يصرح بمثل هذا الذى يصرح به جلال الدين الحمامصى دون أن يهتز له جفن ، وهو يهاجم بما فى السطور وبما هو بين السطور ، كما أنه من ناحية أخرى لم يكن ليرحب بالدور الآخر ! !

ولنقرأ هذا الذى يكتبه الحمامصى فى هذا الكتاب بقوة اليقين والمنطق والعقل.

ومع أنى أجد فى نفسى صعوبة فى أن تقبل كل ما رواه وأوحى به الحمامصى فى هذا الموضوع فإن عدم القبول به ـ من جانبى ـ لاينفى عنه أنه معقول .. أى أنه باختصار نموذج للمعقول غير المقبول .. وها هو الحمامصى بعد أن أشار إلى مقال العطيفى الخاص بإهمال نشر نصوص بعض القوانين يفسر الموقف ويقول :

«... إن الأمر لم يكن أمر غضب لانتقاد خطأ ارتكبته وزارة العدل بشأن قرار يتعلق بتعديل اختصاص محكمة المرور ، فهذا أمر لا يسأل عنه رئيس الجمهورية لأن المسئولية فى هذا هى مسئولية أجهزة وزارة العدل ، وإنما أراد الرئيس جمال عبدالناصر بهذه الإجراءات بالغة العنف إنذار كل مَنْ يفكر فى التعرض لموضوع نشر القوانين فى الجريدة الرسمية أو عدم نشرها ، وكذلك لكى تكون الإجراءات التى اتخذت ضد الأستاذ جمال العطيفى تهديداً لكل من تسول له نفسه الاقتراب من هذا الموضوع الحساس».

«بل إن الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى وزعت منشوراً يتضمن أسباب الاعتقال كنوع من الهجوم المضاد.. ومما يؤكد أن الفقرات الأخيرة من المقال هى التى أثارت ثائرة الرئيس المصرى ما قاله الأستاذ ضياء الدين داود عضو اللجنة المركزية [يقصد التنفيذية] العليا (وهو مسجون الآن) فى اجتماع لجنة الاتحاد الاشتراكى بمؤسسة الأهرام عند اجتماعها لبحث موضوع الإجراءات التى اتخذت ضد الأستاذ العطيفى».

❑

ويمضى الحمامصى ليقرأ لتلاميذه أحد النصوص المهمة فى تاريخ الصحافة المصرية ، وهو ذلك النص الذى يتضمن أقوال أمين الدعوة والفكر ضياء الدين داود فى اجتماع الاتحاد الاشتراكى فيما يتعلق بمقال جمال الدين العطيفى:

«وإليكم بعض فقرات من المناقشة توضح أن ممثلى الاتحاد الاشتراكى كرروا أكثر من مرة الإشارة إلى الفقرات الأخيرة التى جاءت فى المقال».

«فقد قال الأستاذ ضياء الدين داود:

«... والشق الثانى اللى اتكلم فيه الكاتب بالإشارة إلى أن هناك ظاهرة إغفال نشر بعض القوانين والتراخى فى نشرها أو إعطاء تاريخ للنشر مغاير للتاريخ الحقيقى أو النشر فى عدد رمزى من النسخ استيفاء للشكل الدستورى ، وأن هذه الظاهرة تكررت...».

«ويعود الأستاذ ضياء الدين داود فى حديثه ليقول بعد قليل: «والكاتب بمقاله يقول إن ظاهرة إغفال القوانين أو التراخى فى نشرها أو إعطاء تاريخ للنشر مغاير للتاريخ الحقيقى

أو النشر فى عـدد رمزى محدود من النسخ استيفاء لمجرد الشكل الدستـورى هذه الظاهرة تكررت.. ولـم يذكر وقائع تؤيدها..».

«وهكذا تكررت الإشارة إلى هذه الفقرات الحساسـة وما تحمله من معان ، مما يؤكد أنها هى السبب الـرئيسى فى الاعتقال ، بل لـقد جاء فى منشور الاتحاد الاشتـراكى الموزع على لجانه ليشرح لها الأسـباب التى دعت إلى اعتقال الأستاذ جمال العطـيفى.. «ولما كان تعمد دس هذه الإجراءات التى تعـرض نضالنا الثورى للخطـر والتى لا تستفيد منهـا غير القوى المضادة لـلثورة ، فقد أحيل جمـال العطيفـى للتحـقيق حتى لا تـستخدم وسـائل يملـكها الشعب (يقصد الصحافة) ضد مصالح جماهير الشعب..».

(٢١)

هكذا نجح جلال الديـن الحمامصى وبسهولة شديـدة أن يجعلنا نعتقد بـصحة ما يرويه هو ، وما يقدمه هـو ، عن السبب فى معاقبة العـطيفى وعن أن هذا السبب كان أكـثر بكثير جدا من السبب الـظاهر والمعلن فى بيانات الاتحـاد الاشتراكى ، ومع أن العطيفى فيما نشر بعد كتاب الحمامصى بـسنوات لـم يتناول ما كتبه الحمامصى بتـأييد أو نفى ، ولا بنقض أو إبرام ، فإن هذا السكوت قد لا يفسر إلا لمصلحة رواية الحمامصى .

ثم ها هو الحمامصى يزيد القصة تفصيلا بما يرويه عما تعرض له العطيفى بعد هذا :

....

«ظل بمعتقـل القلعة من ٨/ ٥/ ١٩٦٩ وهو يوم نشر المقال حتى ١٥/ ٥/ ١٩٦٩ ، أى مدة أسبوع كانـت كافية لأن توصـل الإنذار بعـدم الاقتراب مـن مثـل هذه الموضـوعات الحساسة إلى كل مَنْ تسول له نفسه التعرض أو الاقتراب من هذا الموضوع. ولست أظن أن أى حاكم يتصرف بالطرق الدستورية السليمة يمكن أن يغضب لمجرد ملاحظة عابرة يبديها رجل قانون ما لم تكـن له تصرفات مشكوك فيها.. ويخشى أن تـعرف أو أن تصل الشعب الذى من حقه أن يعرف كل شىء خاصة إذا كان الأمر متعلقاً بأمواله التى هى من حقه».

هل ارتفعت حماسة الحمامصى هنا لتصبح نوعاً من التحريض؟.... لست أدرى!

....

وينتهز الحمامصى بعد ذلك الفرصة ليؤصل ما يروى عن اتجاه عبـد الناصر المبكر جداً

إلى تحويل بعض الأموال إلى الخارج وهى الواقعة التى رواها الرئيس نجيب فى مذكراته...
ويقول الحمامصى :

« ولكن علينا فى نفس الوقت أن نربط بين هذه الوقائع بما ذكره اللواء محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر فى مذكراته التى نُشرت فى مجلة الحوادث اللبنانية والتى جمعت بعد ذلك فى كتاب».

«لقد ذكر واقعة حدثت فى الأيام الأولى للثورة تتلخص فى أن الرئيس عبدالناصر اقترح فى اجتماع لمجلس الثورة أن يحول مبلغ من المال قيل إنه عشرة آلاف جنيه إلى الخارج باسم كل عضو من أعضاء المجلس ضماناً للمستقبل المجهول ، ولكن كل أعضاء المجلس ـ وقد أيد لى أحدهم الواقعة فى حديث شخصى ـ رفضوا الاقتراح مما اضطر عبدالناصر إلى سحبه.. بعد أن قال إنه كان يداعب أعضاء المجلس.. ويختبرهم!».

ويسأل سائل : «هل تحاول بذكر هذه الواقعة توضيح أن اتجاه عبدالناصر إلى فتح حساب له فى الخارج هو اتجاه قديم ، لم يستطع تحقيقه فى البداية ثم حققه عندما تركزت السلطة فى يده ؟».

وفى إجابته المتوقعة يقول الحمامصى ما نصه :

«كما أنى أحب الإشارة إلى واقعة محلية أخرى مؤيدة وهى أن الليثى عبدالناصر شقيق الرئيس رشح لعضوية مجلس الأمة عن دائرة من دوائر الإسكندرية فى أول انتخاب لمجلس الأمة ، وقد كان فى عام ١٩٥٧ على ما أذكر ، ولما كانت المعارك الانتخابية تحتاج إلى مصروفات متعددة فقد سحب الرئيس ثلاثين ألف جنيه (٣٠,٠٠٠) من الأموال السرية ـ ملك الشعب ـ وحملها الضابط سعيد حليم سكرتير السيد زكريا محيى الدين ووزير الداخلية إذ ذاك وسلمها بنفسه إلى الليثى عبدالناصر ليصرف منها على المعركة الانتخابية».

«.. فكيف حق له أن يفعل ذلك؟».

ومن الجدير بالذكر أن الحمامصى نشر بعد وفاة الرئيس السادات كتابا بعنوان: «أسوار حول الحوار» ، عاد فيه إلى التأكيد على كل ما اشتمل عليه كتاب «حوار وراء الأسوار» بما فى ذلك من تشكيكه فى ذمة الرئيس عبدالناصر.

ومما يدعونى إلى العجب من إثارة الحمامصى لهذه القضية بكل هذا التدقيق والتحقيق والثقة ، أن واقع الأمر أن الدول كلها كانت تأتمر بأمر عبدالناصر بدون حاجة إلى قرار

مكتوب أو توقيع موثق ، ولا يعني هذا ميلاً مني إلى تبرئة عبدالناصر ولا إلى اتهامه ، وإنما أنا أعجب من تركيز الحمامصي على واقعة بعينها في إطار ضخم كبير ، كأني بهذا أمام أحد الأطباء الشبان الذي يبدي لي انزعاجه من ارتفاع طفيف في أحد أنزيمات الكبد بينما المريض نفسه في غيبوبة ، وفشل كبدي وكلوي وقصور في القلب... إلخ. لكن لأن هذا الطبيب الشاب معني فقط بدراسة هذا الإنزيم من أجل بحثه للماجستير ، فهو يركز على كل الجوانب المتصلة بهذا الإنزيم وكيف أنه قاسه بكل الأجهزة وتأكد من ارتفاع مستواه.. إلخ ، بينما الحقيقة أنه لا قيمة لعلاج ارتفاع هذا الإنزيم أو لعدم علاجه في ظل الحالة العامة التي تعاني غياب الوثائق والمحاضر والسجلات.. وكل ما هو كفيل بالضبط والتحقيق!

(٢٢)

ربما آن الأوان لننتقل من هذه القضية التي انفرد بها الحمامصي إلى تناول رؤيته للأحداث التي مرت بالوطن في أثناء حياته ، ولعل أهم هذه الأحداث وأكثرها مدعاة للفكر والتفكير هو الهزيمة المروعة التي بلينا بها في ٥ يونيو ١٩٦٧.

وفي هذا الكتاب فقرات مهمة ووجهة نظر متكاملة حول حرب ٥ يونيو ، وجوهر فكرة الحمامصي ، وهي فكرة متكاملة ومتماسكة ، أن السوفييت خدعوا الرئيس عبدالناصر ، وأن الرئيس عبد الناصر ظن نفسه قادراً بالحرب على خداع الأمة العربية واستثمار الموقف لصالح نفوذه وشعبيته وأن النتيجة الحتمية في النهاية كانت ضياع كل شيء !

ويدلل الحمامصي على صحة ما ذهب إليه بكثير جدا من الوقائع والتصريحات وتعاقب الأحداث ، وهو يبدو ـ كما أسلفنا ـ منطقيا جداً في كل ما انتهى إليه من أفكار حول هذا الموضوع حتى وإن بدت الحقائق التي يعرضها أصعب على تصورنا على الرغم من مضي الأيام ، ولكن الحمامصي بحكم دراسته الهندسية يبني تصورات متكاملة ، ويقدم لها ما يشبه الماكيت الكامل كما يرسم المهندس القدير العمارة الكبيرة ويصورها بكل الصور المتاحة للتجسيد بينما هو لم يبدأ البناء فيها بعد أو بدأه لتوه على أقصى تقدير.

وللأسف الشديد فإن تصورات الحمامصى السوداوية عن هذه الأيام السوداء تبدو معقولة بل ومقبولة أيضاً ، فنحن إذا كنا نستصعب أن نقبل ما اتهم به الحمامصى عبد الناصر فى ذمته المالية ، فإننا لا نستطيع أن نقف نفس الموقف من نصوص الحمامصى عن حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ وهو يبدأ حواره حول حرب يونيو ١٩٦٧ باقتراح بعض طلابه أن يبدأ الحديث بالأيام التى سبقت ١٩٦٧ ، وهو سرعان ما يستجيب لهذا (العرض) الذى يتمناه ليقدم تصوراته عن هذه الحرب :

«إنى أرى أن المصلحة تحتم أن نتكلم عن الأيام السابقة لمعركة يونيو ليكون كلامنا سليما».

....

«... لكى نكون منصفين ولكى يكون حوارنا عادلاً ، لابد من القول بأن ما سأرويه لكم عما أعرفه من وقائع هو أمر مؤكد.. عشته بنفسى.. أو حققته بنفسى. ومع هذا فمازالت كل وقائع هذا اليوم الخطير أكبر من أن نلم بها فى حوارنا».

❑

ولا يجد الحمامصى حرجا فى ذات الوقت أن يشير إلى أن هزيمة ٥ يونيو كان لها حسنة واحدة وهى كشف القناع عن المستور :

«إذا كان هذا اليوم من أيام مصر السوداء ، فإن له حسنة واحدة هى أنه كشف القناع.. وأيقظ الشعب والشباب خاصة من عقد كثيرة ، أولاها: عقدة الاستسلام للواقع على أنه ليس فى الإمكان أبدع مما هو قائم. وعقدة الخوف التى جعلت الشباب لا يقول كلمة ولا يبدى رأياً.. فإن هذا اليوم دفعه إلى الشوارع لأول مرة هاتفاً ساخطاً متبرماً مطالباً بعقاب المسئولين..».

«لقد كان الشعب ـ والشباب خاصة ـ يعيش فى أحلام وهمية.. ثم استيقظ على صوت الهزيمة المؤلمة.. ولولا هذه الصحوة ، لما كانت هناك هذه الرغبة الشعبية الجارفة فى أن نصلح من شأننا وأن نحاول العودة بمصر إلى أمجادها القديمة».

هكذا يلجأ الحمامصى إلى تيمة «الأمجاد القديمة» التى هى شىء مبهم لا يُدرى على وجه التحديد ما هو المقصود به ، ولكنها كانت فى تلك الفترات قيمة منتشرة ومقبولة.. والحمد لله أننا تخلصنا منها جزئياً الآن.

ويلجأ الحمامصى إلى الإشارة والحديث عن افتقاد الجدية تماماً فى تصرفاتنا قبيل الحرب.. وأثناء الحرب.. وبعد الحرب ، وهو يروى وقائع كثيرة تغيب عن مذكرات كثيرين كانوا بالفعل فى مواقع المسئولية ولكنهم لم يعرفوا الحقيقة إلا بعد وقوع الكارثة ، ولكن الحمامصى وزملاءه الصحفيين فيما يبدو من نصوصه فى هذه المذكرات كانوا على صلة أكبر بالحقيقة وإن لم يدركوها تماماً :

«... والمهم الذى أريد إبرازه هو أن الوقائع التى سأرويها لكم تدل على أن الجدية فى المعركة لم تكن متوافرة ، وأن الزعيم أراد أن يلعب لعبة سياسية يستخدم فيها جيوش العرب وكرامتهم دون أن يكون مستعداً لصيانة لعبته السياسية من الانهيار المرعب.. فكانت النتيجة لذلك نكبة سياسية وعسكرية مازلنا نعيش أصداءها حتى الآن».

«ومهما يكن من أمر فقد تحركت القوات المصرية فى صورة مواكب ، مندفعة إلى الجبهة المصرية فى سيناء وعلى حدود إسرائيل ، وانطلقت فى نفس الوقت عدسات التليفزيون المصرى تصور هذه التحركات ، وأذاعت الصحف والراديو أنباء هذه التحركات مما جعل الناس يتساءلون: «هل لهذه التحركات طابع الجدية ؟ وإذا كان لها طابع الجدية فعلاً فهل تذاع أسرار هذه التحركات بهذه الطريقة البدائية ؟ وإذا لم تكن هذه أسرارا عسكرية ، فما هى الأسرار العسكرية إذن؟؟».

ربما يجدر بنا الآن أن نتوقف هنا ونتساءل: هل حدث فعلاً أن انتبه بعض الصحفيين إلى هذه الحقيقة المرة ، أم أن هذه النصوص ليست إلا من قبيل ادعاء الحكمة بأثر رجعى.

ولكن يبدو أن الصحفيين الأذكياء من طراز الأستاذ أنيس منصور كانوا قد بدأوا يدركون الشك فيما يرونه من مظاهر لا تبشر بالخير ، وهذا هو الحمامصى يواصل روايته فيقول:

«... ومن المؤكد أن الصحفيين الذين ذهبوا إلى الجبهة ، عادوا يروون لنا قصصاً غريبة ، فقد كانت القوات المصرية تتحرك إلى الجبهة بلا طعام ، وبلا ماء ، وبلا استعداد ، وقد روى الأستاذ أنيس منصور أن الجنود كانوا يوقفون سيارته فى الطريق ليطلبوا «إمدادات» تعينهم على استكمال المشوار.. وعاد أنيس منصور يتساءل: «أنحن جادون فعلا ؟».

«وكنا نستمع إلى هذه التفاصيل ولا نصدقها ، فليس من المعقول أن يرسل جيش مصر

إلى الجبهة «ليقاتل» ويدافع عن الكيان العربى ، وهذا هو حاله من عدم الاستعداد! وليس من الممكن ، بعد تجربة حرب عام ١٩٥٦ أن يساق الجيش المصرى إلى ميدان معركة «ثأر» وكرامة ومعركة «عزة» دون حساب دقيق لما يحتاجه هذا الجيش العظيم من عتاد وطعام».

«بل جاءنا بعد ذلك عائد من الجبهة ليقول إن القوات الذاهبة إلى الميدان لا تعرف «بالضبط» أين مكانها من خط المواجهة. فهناك مجموعات عسكرت فى جهات معينة ، ثم صدرت لها الأوامر بعد ذلك بالانتقال إلى مكان آخر».

«وهكذا ظلت الوحدات تنتقل من مكان إلى مكان بلا قاعدة أو سبب. ومن المؤكد أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية كانت ترقب هذا كله ، وتعلم أكثر مما كنا نعلم».

«وعلى هذا الأساس عرفوا أن مأساة ١٩٥٦ يمكن أن تتكرر دون حاجة إلى عون بريطانى ـ فرنسى كما حدث فى هذا العام الكريه ، ولعل هذا الارتباك هو الذى جعل إسرائيل لا تصدق ما قاله جمال عبدالناصر فى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى ٢٩ مايو ١٩٦٧ : «أهو النهارده إحنا وإسرائيل لوحدنا ، إذا كانوا عايزين يجربوا الحرب أقول لهم تانى النهارده: أهلا وسهلا..»».

(٢٤)

والحاصل أن الحمامصى يقرر فى وضوح أن الرئيس عبد الناصر كان قد وصل فى التحدى إلى الترحيب بالمعركة !!.. وهذه هى نصوص عبد الناصر نفسه ثم هذا هو الحمامصى ينقل لنا عن كتاب أجنبى وجهة نظر طريفة وذكية ومهمة فيقول :

«وتحرك جمال عبدالناصر بكل طاقته استعداداً لهذه المعركة ، وتكهرب الجو.. وكتب ونستون تشرشل الصغير بالاشتراك مع والده راندولف تشرشل فى بداية كتابه «حرب الأيام الستة» وهو يؤرخ لمعركة سيناء ١٩٦٧ : «لقد بدأت المعركة بكذبة» وكان يقصد بالكذبة الحشد الإسرائيلى على حدود سوريا».

«ويمضى الكاتب الإنجليزى فيقول إن ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت استدعى السفير السوفيتى وأكد له أن إسرائيل لا تحشد قواتها على حدود سوريا ، وأنها لا تنوى أن تفعل. ثم طلب منه مرافقته إلى الجبهة السورية ليتأكد من ذلك بنفسه. ولكن السفير السوفيتى رفض هذه الدعوة. وقد ذهب الفريق محمد فوزى إلى سوريا ،

وطار فوق الحدود السورية ، فلم يجد ما يثبت وجود هذا الحشد الإسرائيلى. كما أنه فوجئ عند وصوله إلى دمشق بأسئلة تنهال عليه من السوريين قائلة: أين هذه الحشود التى تتحدثون عنها فى القاهرة ؟ وعاد الفريق فوزى إلى القاهرة ، وأبلغ المسئولين نتيجة تحرياته ومشاهداته الشخصية».

ويؤكد جلال الدين الحمامصى على هذا المعنى الخطير وهو عدم وجود حشود إسرائيلية على حدود سوريا على الإطلاق ، ويذهب فى تأكيده إلى أن يستشهد بما رواه محمد حسنين هيكل فى أحد مقالاته :

«ولقد أشار محمد حسنين هيكل إلى ذلك فى مقال نشره عام ١٩٧٠ عندما كان يستعرض بعض الوقائع عن حرب يونيو ١٩٦٧ إلى «حكاية التهديد الإسرائيلى لسوريا» وكان فى إشارته ميالاً إلى التشكيك فى صحة هذا التهديد وإن لم يقل صراحة أن مصر كانت ضحية لهذا التهديد».

(٢٥)

هكذا يتأكد لنا من هذه الصورة المتكاملة التى يقدمها لنا الحمامصى مدى الضياع الذى أصاب أمة بأكملها من جراء «الأحادية» فى ممارسة الإعلام. ويبدو بوضوح أن الحمامصى وقد عاش هذه الأيام السوداء بكل ما فيها من تعتيم ، أصبح هو الآخر من أسرى الرؤية الأحادية ، فهو لا يجد للاستشهاد على صحة ما يراه إلا بعض النصوص التى كتبها هيكل فى ١٩٧٠ ، والحمامصى معذور بلاشك ، فلم يكن سيل المذكرات والكتابات عن هذه الفترة العصيبة قد بدأ بعد ، ولم تكن الحقائق الكثيرة الضخمة التى قدمناها فى أبواب وفصول كتابنا «الطريق إلى النكسة» قد أصبحت متاحة ، وما بالنا ونحن فى ٢٠٠١ وكل الذين قرأوا هذا الكتاب يعترفون فى دهشة شديدة بأنهم لم يتصوروا أن كل هذا قد حدث على ذلك النحو ! !

❑

ثم يبدأ الحمامصى فى عرض وجهة نظره فيما يتعلق بوعى عبدالناصر بالأهداف الاستراتيجية للقوى العظمى فى ذلك الوقت ويقول :

«والسؤال الذى يجب أن نسأله هو: «هل كان جمال عبدالناصر يعلم باللعبة السوفيتية

أم أنها كانت أكبر من تفكيره؟» وقبل ذلك هل كان السوفييت قد بدأوا خطوتهم الكبرى فى «توريط» مصر فى أزمة أكبر من طاقتها لكى يزداد طرفا الكماشة اقتراباً ؟».

«إن الجواب عن ذلك يمكن استخلاصه من واقع ما قاله عبدالناصر فى ذلك الوقت وما صرح به لبعض زملائه إبان بحث أسباب هذه الأزمة ، وقبل وقوع كارثة يونيو ١٩٦٧ فقد سأله عبداللطيف بغدادى عندما زاره معلناً استعداده لتقديم كل «عون» ما الذى أثار هذه الأزمة كلها ؟ فرد عليه عبدالناصر قائلا: «لقد رأيت العرب قد استكانوا إلى النوم ، فأحببت أن أوقظهم» ، وبادر بغدادى يسأله: «وإذا قامت إسرائيل بعدوان فعلا فما هو الوضع؟» فرد عبدالناصر قائلا: «إن إسرائيل ليست مستعدة لذلك ، بل لا يمكن أن تكون مستعدة قبل ستة أشهر».

❑

هكذا يصل جلال الدين الحمامصى إلى أن يقنعنا أن عبد الناصر استطاع فى البداية أن يوظف هذا الحدث العابر إلى أزمة يستغلها فى تجديد الالتفاف العربى حول زعامته وقدرته ، وسنرى الحمامصى وهو يؤكد هذا الاستنتاج المنطقى بنصوص ناصرية ، وذلك بما يرويه عن عبد الناصر نفسه من نصوص مسجلة فى خطابه الذى ألقاه عقب النكسة بأكثر من أربعين يوماً فى الذكرى الخامسة عشرة للثورة ، ويقول الحمامصى:

«ومن هذه الواقعة المؤكدة تستطيع أن تفهم أن عبدالناصر أراد استغلال ما سمى بالتهديد الإسرائيلى لسوريا لكى يثير أزمة من الأزمات التى اعتاد إثارتها كلما أراد أن يشغل الوطن العربى والجبهة الداخلية بعملية مثيرة. ولعل السوفييت كانوا يعلمون من طبيعته أكثر مما نعلم ، وأن سياستهم رسمت على هذا الأساس ليتمكنوا من المضى خطوات أخرى نحو سياسة إطباق «الكماشة» على عنق الشعب العربى ، ومن هنا قدموا لجمال عبدالناصر ما يمكنه من القيام بلعبته.. بينما كانوا يقومون بلعبة أخرى تنتهى إلى ما انتهت إليه حرب يونيو من تدمير كامل للقوات المصرية ، بحيث تتاح لهم فرصة القيام مرة أخرى بدور المنقذ الذى لا يطلب شيئاً غير مساعدة الصديق والأخ فى الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية ، ومن هذا المنطلق يمكن استكمال خطة «الكماشة» حتى نهايتها فى سنوات أقل مما قدر لها».

«وجمال عبدالناصر يقول فى خطابه بجامعة القاهرة يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٧: «كنا نعمل إيه ، كنا نستطيع أن نسكت ، وكنا نستطيع أن ننتظر ، وكنا نستطيع أن نكتفى بإصدار البيانات الإنشائية والتأييد والبرقيات. لكن هذا الوطن إذا قبل التصرف على هذا النحو كان يتخلى عن رسالته وعن دوره وعن شخصيته.. كان بيننا وبين سوريا اتفاقية الدفاع

المشترك ونحن نقدس هذه الاتفاقيات ونعتبرها شرفاً والتزاماً.. لذلك كان حتماً علينا أن نتحرك عملياً لمواجهة الخطر على سوريا ، خصوصاً أن تصريحات القادة السياسيين والعسكريين فى إسرائيل فى هذا الوقت وتهديداتهم الفعلية لسوريا.. لم تترك لأحد فرصة الشك فى أية معلومات».

(٢٦)

ويتناول الحمامصى بعض ما يسميه جوانب التآمر السوفيتى بقدر أكبر من التفصيل ، وهو ينتقل بعد الروايات وتحليل النصوص إلى التحليل الموضوعى... وباقتدار الصحفى المخضرم يلجأ الحمامصى إلى النقل عن التحليلات العسكرية والاستراتيجية المتميزة التى قدمها الجنرال بوفر فى محاضرة له عن العسكرية المصرية ، وقد سجلت هذه المحاضرة فى ملفات الأهرام ، ويلخص الحمامصى آراء الجنرال بوفر مدعما بها وجهة نظره ، بطريقة ذكية ومؤثرة:

«هذا الكلام لا يعنى إلا أن احتمالات الحرب كانت ١٠٠٪ ، ومع هذا فهل كان جمال عبدالناصر قد أعد جيشه لهذا الاحتمال الخطير ، احتمال مواجهة إسرائيل للمرة الثانية فى حرب ثأرية ، أو فى حرب يدافع فيها عن العروبة ؟ إن الجواب على هذا السؤال يكمن فى تحليل قام به الجنرال بوفر الذى جاء إلى القاهرة فى أوائل عام ١٩٧١ بدعوة من جريدة الأهرام فماذا قال الجنرال الكبير الذى وصفه الأهرام بأنه من أحسن الدارسين والمعلمين فى الاستراتيجية ؟».

«قال الجنرال بوفر.. وأنا أنقل كلامه من محاضرة ألقاها على العسكريين المصريين وسجلت فى ملفات الأهرام:

«١ ـ إن ما يثير الدهشة من الناحية العسكرية هو سرعة المعركة».

«٢ ـ وقد يكون السبب هو أن الجيش المصرى لم يكن مستعداً لمعركة من هذا النوع ، وفى كل الحالات فالثابت أن المعركة كانت أقصر معركة منذ الحرب العالمية الثانية».

«٣ ـ وقد تحقق هذا النصر السريع فى ساعات لأن المواقع المصرية لم تكن مرضية تماماً».

«٤ ـ وقال بوفر إنه فى إبان الاستعداد لمعركة ١٩٥٦ كان من رأى البريطانيين أنه يمكن القضاء على السلاح الجوى المصرى فى ٣ أيام. لكن الطيران الإسرائيلى استطاع فى عام ٦٧ أن يقضى على الطيران المصرى فى أقل من نصف يوم».

«٥ ـ الأغرب من هذا أن القوات العربية البريـة هزمت فى يوم واحد. يوم فى مصر.. ويوم فى سوريا.. ويوم فى الأردن. وبذلك تكون إسرائيل قد حققت شيئاً لم يحققه أحد من قبل. وقد أطلق الجنرال بوفر عليها اسم «معارك اليوم الواحد».

«٦ ـ وقال إن الخطأ الأكبر بالنسبة للقوات البرية هو أن الجزء الأكبر منها تركز فى الخطوط الأمامية ولم تكن المواقع المصرية مرتبطة بعضها ببعض».

«٧ ـ وقد استخدمت القوات الإسرائيلية خطة قائمة على سرعة الوصول إلى نتائج حاسمة قبـل أى تدخل مـن الأمم المتحـدة ، أو تدخل من جـانب قوات أخـرى ، ولهذا كـانت القوات الزاحفة تحمل معها كل ما يلزمها من البترول والذخيرة التى تكفى للقتال ثلاثة أيام علـى أساس أن هذا الوقت هو الحـد الأقصى الذى يجب أن تـنتهى عنده المعركة. وهكذا جرت المعركة دون أن يدخلوا فى اعتبارهم ضرورة وجود خطوط مواصلات».

«٨ ـ وفى رأى بوفر أن المواقع المصرية اختيرت كلها وفقاً لخطة سوفيتية ، ومن هنا لم يفهم السوفييت على الإطلاق نوع الحرب التى ستواجه الجيش المصرى ، وليس هذا معناه أن الجندى الروسى غير قادر ولكن ربما كانوا أقدر عـلى وضع الخطط التى تناسبهم ، وهى تختلف قطعاً عن الخطط التى تتناسب مع الظروف التى تواجه الجيش المصرى».

(٢٧)

وبعـد هذا العـرض المرتب الـذى نقلـه صاحب هـذا الكتـاب عن الجنـرال بوفر يـعود الحمامصى ليتناول بشىء من التحليل أبعاد اللعبة السوفيتية التى راحت بلادنا ضحية لها ، وهو يعترف بوجود عوامل خبيثة تلعب دورها فى الموضوع ولكنه مع ذلك يحرص على أن يسخر من ذكـاء عبد الناصر ورغبتـه فى ممارسة اللعب السـياسى فى عملية أكبر من طاقة بلاده وجيشه ومـخابراته ، ويصل الحمامـصى إلى أن يستنطق عـبد الناصر نفسه بـصحة ما وصل هو إليه... ولنقرأ نصوص جلال الدين الحمامصى :

«ولكـننا مـع هذا نـعود مرة أخـرى ـ وبإصرار ـ إلـى اللـعبة الـسوفـيتـية التى أراد بـها السوفـييت إثارة الـفوضى فى الـمنطقة خـدمة لمصالحـهم ، وأراد بها جـمال عبدالـناصر أن يستـغل نصيـحة هؤلاء الأصدقـاء السوفـييت لكى يوقـظ العرب من نـومهم ، واستـغلت إسرائيل هذه الخدع كلها لـكى تخـدم مصلـحتهـا الرئيـسية ، وهى أن تـصبح فـى وضع

عسكرى تفرض منه الصلح على الدول العربية وأن تحدد الحدود الآمنة لها أو التى تزداد بها توسعاً».

«وقد تجمعت أدلة كثيرة بعد المعركة بسنوات أيدت وتؤيد أن اللعبة السوفيتية كان لها أكثر من هدف ، وأنها اشتركت مع لعبة إسرائيلية ماهرة فى تحقيق أهدافها».

«كانت هناك عوامل خبيثة تلعب دورها فى هذا الموضوع ، ومن المؤلم أن نسقط فى الهاوية بأيدينا وبذكائنا الخارق(؟) رغبة منا فى أن نمارس أيضاً «اللعب السياسى» فى عملية أكبر من طاقتنا ، وأكبر من طاقة مخابراتنا العسكرية ، هذه المخابرات التى كانت توجه نشاطها كله لمحاربة خصوم عبدالناصر فى داخل البلاد العربية ، وتدع إسرائيل تلعب بأقدارنا وأقدار شعوبنا ، أو تدبر الانقلابات فى داخل البلاد العربية دون متابعة أو دراسة أو اهتمام».

«إن جمال عبدالناصر يعترف بذلك فى خطابه يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٧ بجامعة القاهرة فيقول: «إن هذه الأزمة التى نواجهها وإن لم تكن أخطر ما واجهناه وأصعبه ، فهى على وجه التأكيد من أخبث ما لاقيناه وأكثره لؤماً».

«ومن المؤكد حسب قول عبدالناصر نفسه «إن عملية الحشد العسكرى التى انتهت بإغلاق مضايق تيران فى خليج العقبة بدأت يوم عاد الوفد المصرى من موسكو ليقول إن العدوان الإسرائيلى على سوريا يوشك أن يقع ، ومعنى هذا أن التحذير السوفيتى الصديق كان أول إنذار.. فهل كان الأصدقاء السوفييت صادقين فى تحذيرهم؟ هل كانوا يهدفون حقاً إلى تقديم خدمة للشعوب العربية وفى مقدمتها الشعب المصرى والجيش المصرى؟ أم أن الحكومة السوفيتية الصديقة أرادت استخدامنا لتحقيق أغراضها ؟ ثم ماذا كانت هذه الأغراض؟»».

(٢٨)

ولا يقف الحمامصى فى انتقاده الحاد لعبد الناصر وأدائه فى حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ على الحرب وما قبلها ، ولكنه يمضى لينتقد موقف (الحكومة) فيما بعد وقوع النكسة وهو يرى أن العبث لم يتوقف بحدوث النكسة وإنما امتد إلى ما بعدها ، ويروى الحمامصى واقعة مهمة جداً تبين أو تؤيد صحة دعواه هذه ، وهى واقعة لايستغرب حدوثها فى السياق الذى كانت تمضى به الأمور فى ذلك الوقت ، ونحن نرى وزير الخارجية المصرى

فيما يـرويه الحمامصى يطلـب من مندوبنا فى مـجلس الأمن أن يكون خطابـه متشدداً لأن المعركة تسير لصالحنا ، وذلك على الرغم من أن العالم كله كان يعرف أن الهزيمة قد حاقت بنا بالفعل:

«إن المهم أن مصـر الرسمية ، حتـى بعد الهزيمـة ، كانت هى نفسـها مصر العابـثة قبل الهزيمة.. ولكى أدلل لكم على ذلك فاسمعوا القصة التالية:»

«منذ اليوم الأول للمعركة كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى اجتماعات متصلة لبحث الموقف».

«... والواقع أن أعـضاء مجلـس الأمن كانوا يعـيشون فى ظـلام. فإن إسرائيـل بعد أن أحست بـنجاحها السـاحق فى ضربتهـا الأولى وأيقنت أنهـا احتوت جيش مصـر وأصبح الطريق أمامها مفتوحاً إلى الضفة الغربيـة للقنال ، التجأت إلى فرض ستار من السرية على تحركاتها فلم تقل للعالم شيئا عن انتصاراتها».

«وفى الجانب المقابل للمعركة كانت القيادة المـصرية تعلم أن جيشنا قد انتهى ، ومع هذا كانت تذيع الأنباء عن انتصارات وهمية جـعلت الشعب يعيش فى وهم ، وفى خلال ذلك كان ممثل مصر الدائم فى الأمم المتحدة السفير محمد عوض القونى يجهل ماذا يفعل ، وفى يوم ٧ يونيـو ١٩٦٧ ـ أى بعد أن تأكدت الهـزيمة مائة فى المـائة ـ اتصل به وزير الخـارجية المصرى محـمود رياض وأخطره بأن المعركـة ماضية فى طريقهـا لصالحنا ، وأننا قد حـققنا انتصارات حاسمة ، وعليه أن يلقى خطاباً فى مجلس الأمن ، وأن يكون موقفه متشدداً».

«وسهر الـسفير المـصرى مع مسـتشاريه يـعد خطابـه القوى ، وكان كـلما عرض عـليه مشروع خطاب وأحس بـأنه غير قوى ، طالب بأن تضاف إليـه عبارات أقوى ، وفى خلال ذلك قيل لـلسفير إن وزير الخارجـية على الخط التلـيفونى.. فرفع الـسماعة ليسمـع السيد محمود رياض يأمره بـأن يذهـب إلى مجلس الأمن ويعطى الموافقـة على وقف إطلاق النار بلا قيد أو شرط».

«وسمع السفير القونى هذه التعليمات.. ولم يتكلم. بل وضع سماعة التليفون والدموع تترقـرق فى عينيـه.. واهتز الشبـاب المصرى العـامل معه.. ولم يـخف دموعه.. بل تـركها تتساقط بلا توقف».

❑

ومن العجيـب والجدير بالذكر أن محمود ريـاض فى مذكراته يتجاوز هذه الـتفصيلات وإن كان قد أورد مـا عبر به عـن شعور سفيـرنا محمـد عوض القونى فـى تلك اللـحظات المريرة.

ومع أن محمود رياض لم يكن يصدر فى تقديره للموقف عن اجتهاد أو تقدير شخصي ، إلا أن الأمر لا يزال بحاجة إلى تمحيص وتحقيق.

ولا يقف أمر التخبط والتمزق فيما يرويه الحمامصى فى هذا الكتاب عند هذا الحد :

«... وذهب السفير المصرى إلى الأمم المتحدة ، فإذا به أمام ثورة عارمة من ممثلى الأشقاء العرب الذين سمعوا بالنبأ ولم يصدقوه. بل طالبوا بأن تستمر مصر فى الحرب.. بأى ثمن.. وقال بعضهم للسفير إن هناك احتمالاً بأن يكون الحديث التليفونى الذى جاءه من القاهرة من صنع الصهيونية ، وأن عليه التأكد مرة أخرى».

«وكلف السفير أحد أعوانه بأن يطلب سامى شرف للتحدث إليه ، وجاءت المكالمة بعد ربع ساعة فقال له السفير: إن وزير الخارجية قد أبلغنى بأن أوافق على وقف إطلاق النار».

«ورد سامى شرف قائلا: نعم.. ولكن لنا شروطاً».

«وقال السفير: ولكن وزير الخارجية أمرنى أن تكون الموافقة بلا قيد أو شرط».

«وسكت سامى قليلاً ثم قال: «كده..؟ يبقى خلاص.. نفذ كلام الوزير».

«وهكذا تفهمون كيف كانت الحالة فى مصر.. وكيف كان الاضطراب يسود كل تصرفاتها. ومع هذا فلنرجع إلى طرح تساؤلاتنا».

ربما نتوقف هنا لنسأل الحمامصى لو كان حيا عن مصدر معلوماته فى هذه الرؤية وهل كان هو السفير القونى أم أحد العاملين معه فى الوفد المصرى الدائم لدى الأمم المتحدة.

❑

ويجد الحمامصى شجاعة كبيرة أن يتناول بالتحليل فكرة لجوء عبد الناصر إلى حرب يونيو ١٩٦٧ للتخلص من عبد الحكيم عامر وهى ـ فى تقديرى ورأيى ـ فكرة من الأفكار الفنية السريالية التى تثور من حين لآخر فى ظل عذاب الضمير المصرى بما حدث فى تلك الحرب ، ومع أن الحمامصى لا يتبنى هذه الفكرة ، إلا أنه ـ على نحو ما يتوقع من الكارهين لعبد الناصر ـ يضع هذا السؤال فى نهاية تساؤلاته عن المؤامرة التى حكمت ذلك اليوم الأسود ويقول :

«هل العلاقة بين عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر كانت قد وصلت إلى حد من السوء جعلته يفكر فى التخلص منه عن طريق هزيمة الجيش المصرى الذى كانت غالبيته تدين بالولاء لعامر قبل ناصر؟ أم..».

(٢٩)

على هذا النحو فإن الحمامصى يدعو إلى التفكير فيما حدث دون أن يقدم آراء قاطعة تعكس رؤيته ، وإن كانت له فى ذات الوقت رؤاه المتعددة فى كل جزئية من الجزئيات التى عرض لها ، ولكنه لا يخرج من هذا كله إلى ما يكون منه نظرية كاملة عما حدث فى هذه الفترة ، ويتصل بهذا ما يتعرض به الحمامصى لدور زميله محمد حسنين هيكل فى السياسة المصرية ، ونحن لا نراه ـ شأن موسى صبرى أو حلمى سلام أو فتحى غانم أو غيرهم ـ معنيا بدور هيكل من حيث هو صحفى أو مهنى ، ويبدو أن هذا لم يكن يعنى الحمامصى على الإطلاق ، إنما هو معنى بالكاد بالأدوار «الغلط» التى قدر لهيكل أن يلعبها فى تاريخ بلاده.

ويأتى حديث جلال الدين الحمامصى عما تردد عن عمالة محمد حسنين هيكل للمخابرات الأمريكية عرضاً ضمن هذا الكتاب وذلك بعد الحديث عما تردد عن عمالة سامى شرف للسوفييت ويوجه أحد طلبة الحمامصى السؤال : «ولكن... ألم يكن لأجهزة المخابرات الغربية ـ خاصة الأمريكية ـ عملاء كذلك؟».

ويجيب الحمامصى :

«لقد قيل كلام كثير عن شخصية أخرى كانت فى مستوى سامى شرف من حيث الأهمية والقوة والنفوذ فى بلاط الرئاسة ، وهو الأستاذ محمد حسنين هيكل وكان آخر ما قيل عنه فى كتاب Miles Copeland :The Real Spy World لمايلز كوبلند ، ص ٥٣ أنه كان يتبادل المعلومات مع الأمريكيين ، وكان مسموحاً له أن يهاجم ، ولكن إلى الحد الذى لا يسىء إليهم إساءة بالغة ، وقد قيل فى هذا الكتاب إن مقالاته التى هاجم فيها أمريكا بمنتهى القسوة والحدة والعنف كانت معلوماتها كلها معطاة له من السفير الأمريكى لوشيوس باتل ، وذلك فى مقابل إعطاء السفير معلومات أخرى هامة تكون قد توافرت لهيكل وبشرط أن يطلع السفير على السبيل الذى قاده إلى هذه المعلومات».

ويسأل سائل :

«ولكن ما الذى يدعو «الأقوياء» الذين وصلوا إلى أعلى مناصب الدولة إلى مسايرة ألاعيب رجال المخابرات؟».

ويجيب الحمامصى مستندا إلى الحقائق النفسية المرتبطة بممارسات السلطة .

«إن الوصول إلى قمة السلطة يتطلب جهداً جباراً ، كما يتطلب الالتجاء إلى المجازفات

الخطيرة لصيانة ما تحقق لهم ، وقد كانت مصر غارقة فى السياسة الخارجية ، وكان عبدالناصر يراها سبيله إلى زعامة عربية عالمية ، وقد كان يرتاح إلى الذين يمدونه بالمعلومات التى تحقق له تفاعلاً ونجاحاً فى هذه السياسة ، ومن ثم كان لابد للمحيطين به من أن يتجهوا إلى إقامة علاقات قد تكون مريبة مع الأجهزة الخارجية ، وكانت مهارة العاملين فى قمة بلاط الرئاسة هى إيهام جمال عبدالناصر أن هذه الصلات من أجله وحده ».

ويتعرض الحمامصى لمحمد حسنين هيكل فى موضع آخر من كتابه وهو يتحدث عن الأدوار (الغلط) التى يلجأ إليها بعض الصحفيين من أجل مجدهم الشخصى فتكون وبالا على الوطن وعلى المهنة كذلك ، وهو يتخذ من عبارة « التاريخ يعيد نفسه » مدخلاً للحديث عن طبيعة الدور الذى أداه هيكل لعبد الناصر وكيف أن هذا كان شبيها تماماً بدور كريم ثابت مع الملك فاروق :

«... وقد كان النظام الملكى فى عهد فاروق يستند إلى ديكتاتورية القصر ، وكانت مراكز القوى تعكس شخصية الملك فاروق العابثة التافهة غير المثقفة ، فكان على رأسها محمد حسن خادمه الخاص الذى كان يعرض عليه الأوراق الرسمية ، وكريم ثابت الصحفى اللبنانى الأصل الذى كان يتباهى بوجاهته وصلاته بالدوائر الدبلوماسية ويشرب السيجار الهافانا ويتدخل فى كل شأن من شئون الحكم ، وأنطون بولى سكرتيره المكلف بإعداد جو سهراته الحمراء الخاصة».

«ورغم هذه الديكتاتورية كانت الصحف المصرية وكذلك الأحزاب السياسية ، تنتقد هذه الأوضاع بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، بل كانت بعض الحكومات تطالب علناً بالتخلص من هذه العناصر.. صحيح أن الملك لم يقبل ، ولكن المهم هو أن الشعب كان قادراً على التعبير عن آماله علناً».

«وقد كانت ثورة التصحيح فى ١٥ مايو أول فرصة علنية يتاح فيها للشعب أن يقول كلمته فى بعض مراكز القوى ، فكان سامى شرف واحداً منها وكان يقوم بالدور الذى قام به محمد حسن وعلى نطاق أوسع وأخطر. ومحمد حسنين هيكل ، كان يؤدى دور كريم ثابت فيتصل بالندوات الدبلوماسية الأجنبية ويشرب السيجار ويقوم بمهام من صميم اختصاص وزير الخارجية ، بل لقد جعل من مكتبه بالأهرام مركز نشاط داخلى وخارجى»

هكذا يصل الحمامصى فى هدوء إلى أن يضع هيكل فى مكانة موازية لمعاصره سامى شرف من ناحية ، ولسلفه كريم ثابت من ناحية أخرى. ومن العجيب أن هاتين المكانتين

اللتين وضع الحمامصى هيكل فيهما تمثلان أصدق تصوير لمكانته رغم حرصه المستميت علـى ارتداء مسوح الـصحفـى ، أو المفكر ، أو الـصديق ، أو المحـاور. ونعود إلى حـديث الحمامصى عن هيكل وسامى شرف:

«وصار واضحاً للجميع أن هذين الشخصين كانا من أقوى الشخصيات المصرية صلة بالحكم وأكثرهما اقتراباً من الرئيس عبدالناصر ، ولم تتأثر علاقته بهما على المدى الطويل ، مما جعل الكثيرين يضعونهما فى مكـان المسئولية الأولى عن كل ما كـان يحدث فى البلاد داخلياً وخارجيا».

«وإلى جانب هذا كان الشخصان ـ على ما أذكر ـ اللذان جاء ذكرهمـا فى الكتب التى صدرت عن المخابرات السوفيتية والأمريكيـة ، وأكدت ـ كما ذكرنا فى حوار سابق ـ أنهما كانا علـى صلة بهما وإن كان كل منهما فى معسكـر بذاته ، غير أن هذا التأكيد يجب أن يؤخـذ بحذر شديـد مادمنـا لا نملك الـدليل علـيه. بل أفـضل ألا نرتـب على هذا الـكلام الأجنبى أى نتائج».

وحين يسـأله سائل : «ولكن محـمد نجيب أول رئيس لجـمهورية مصر ذكر شيئاً عن شكوكه فى صـلات محمد حسنين هيكـل بالمخابرات الأمريكية ، ودار نقاش حـولها على صفحات الأهرام».

يجيب الحمامصى معـرضا بهيكل وقائلاً : «نعم.. ولـو كنت مـكان هيـكل لما ترددت فى مقـاضاة محمد نجيـب ، أما قوله إنه أخذ بـنصيحة الدكـتور محمود فوزى وأهـمل أمر المقاضاة ، فذلـك ما لم أكن أحب أن يقوله محـمد حسنين هيكـل ، لأن حسم هذه الأمور عن طريـق القضاء واجـب على كل مَنْ يتهم بـتهمة ، خـاصة إذا كانت الـتهمة تحـمل فى طياتها ما يوصف بالعمل للأجنبى».

هكذا يرمى الحـمامصى الكرة فى ملعب زميله القديم (هيكل) دون أن يفـعل أكثر من هذا ، وكأنه لا يعنيه من أمره أكثر من هذا فحسب.

❑

ولنا أن نقارن موقف الحمامصى فى تقييم هـيكل وأدائه فى عهد عبدالناصر بموقف آخر أدق تعبيراً عـن روح الصحافة الحقة ووجهة نظـرها من ظاهرة هيكل.. وأعنـى بهذا موقف الأستاذ صلاح حافظ الذى ينجو فى تناوله وتحليله وتقييمه لموقف هيكل من أن يحصره فى هذا الإطار الضيق المرتبط بالسلطة أو النفوذ أو العمالة ، لكنه يراه فى حجمه الطبيعى وبالاً

على المهنة نفسها. وليس من شك فى أن صلاح حافظ قد تفوق على الحمامصى فى تشخيصه لظاهرة هيكل وأثرها السلبى على مهنة الصحافة ، وربما ساعده على هذا أنه هو نفسه ـ أى صلاح حافظ ـ عانى فى الصحافة كمهنة أكثر بكثير من الحمامصى.

وربما يكون من المهم أن نتأمل فى وضعية هيكل من النظام الناصرى فى ضوء هذه الومضة التى أشار بها الحمامصى وفى ضوء ما توافر لنا من معلومات وقراءات بعد هذا ، ويبدو لنا بوضوح أن هيكل فى تخطيطه لحياته قد سعى واجتهد فى أن يكون قلمه فى خدمة السلطة ، وسواء كان هذا عن اقتناع أو عن عدم اقتناع ، أو عن انتهازية ، أو مثالية ، أو وصولية ، أو توافق بين الآراء ، فإن هذا الدور قد تحدد بالفعل ، وأصبحت هناك علاقة وحوار بين صاحب القلم ، وبين السلطان ، وربما تحقق لصاحب القلم نفوذ لم يكن ليتحقق له بدون هذا القرب من السلطان ، مع أنه لا يفتأ ـ الآن ـ يذكر أنه كان قد حقق بقلمه (فيما قبل الثورة) نفوذا لا يقل أهمية.

وربما يكون هيكل قد حقق لنفسه [بفضل الصحافة والقلم] احتراما ، ولكن هذا الاحترام للأسف الشديد لم ينسحب على الصحافة كلها ، بل كان ـ فى واقع الأمر ـ بالخصم من رصيد الصحافة ومن دور الصحافة ، بل بإلغاء دورها كله ، وقصر هذا الدور على شخص واحد هو هو نفسه.

وأوثر فى هذا الصدد أن أنقل عن صلاح حافظ فى حواره مع رشاد كامل [صباح الخير: ١٢ أبريل ١٩٨٤] قوله:

«... هذا الموقع الذى كان يشغله هيكل يجعله فى رأيى أحد المسئولين عما أصاب الصحافة ، وعما كان يشكو منه الصحفيون فى عهد الثورة !! فهو بهذه المكانة لم ينجح فى أن يجعل للصحافة موقعا أكثر احتراما من جانب الثورة! كان يمكنه ألا يجعل الصحافة تهان بسهولة!».

«ولا أريد أن أقول إن هيكل شارك فى هذا ، ولكن أكتفى بأن أقول إنه لم ينجح فى أن يرد غائلة «الاضطهاد الثورى» عن الصحافة والصحفيين. لقد رأى هيكل ولمس بنفسه هموم الصحافة قبل أن يصبح فى هذا الموقع الممتاز ، فكان المنتظر منه بعد أن صارت له هذه المكانة عند عبد الناصر أن يحمى الصحافة من هذه الغائلة ـ ليس من باب الولاء المهنى ـ وأنا لا أتكلم عن الناحية المهنية ـ ولكن أتكلم من باب الفائدة السياسية للبلد فعلا».

«أن تكون فى مصر صحافة قوية ومحترمة ، فى ظل زعامة وثورة.. فهذا شىء مطلوب جدا.. حتى ولو كان نصف هذه الصحافة ضد هذا الزعيم! كان هذا مطلوبا ومفيد اجدا للنظام نفسه!».

....

«أنا أعتقد أن جمال عبدالناصر كان يخشى الصحافة ، لذلك كان يفضل أن يكون اتصاله بالجماهير اتصالا مباشرا وليس من خلال الصحافة. وربما كان تعبير "يخشى" مش مضبوط ، إنما الأصح أن أقول إنه كان «غير مكترث». فمادامت الجرائد لا تكتب أو تنشر شيئا «يلخبط» له سياسته ، فهو يفضل الصلة المباشرة مع الجماهير».

«وهذه نظرية هيكل. فهو كتبها ودافع عنها.. لذلك هيكل كان يكره أن يكون للثورة حزب ، فلم يحب الاتحاد القومى ، أو الاتحاد الاشتراكى ، بل كان يحتقر الاتحاد الاشتراكى احتقارا شديدا ، بل كان يرفض أن يكون للجنة الاتحاد الاشتراكى الموجودة فى «الأهرام» كيان أصلا!! وإذا أى شخص فتح فمه بكلمة ينقل فورا!».

«وهيكل يلتقى مع عبدالناصر فى الكراهية الشديدة لكافة الأشكال التنظيمية للجماهير ، ويكره جدا الجماهير المنظمة ، وهذه أيضا نظرية هيكل ويدافع عنها بحرارة شديدة ويقول: فى الماضى كان الحزب هو الصلة بين الزعيم والجماهير.. أما الآن فنحن نعيش عصر الراديو والتليفزيون والأقمار الصناعية.. وعبر وسائل الاتصال هذه صار الزعيم متصلا بالجماهير! فما حاجته إذن إلى حزب ؟! ما حاجته إذن إلى الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى؟!».

«ومن المعروف طبعا كقاعدة سياسية أن الشعب غير المنظم يساوى صفرا.. وأن الشعب المنظم هو الذى يستطيع أن يحكم مصيره.. ووجود الزعامات كان شيئا لا يحبه عبد الناصر، وكان يكرهه هيكل».

«لذلك كله ابتدع هيكل نظرية أن الزعيم فى العصر الحديث هو زعيم مباشر ، يتصل بالجماهير على طول دون الحاجة إلى حزب! أما الحزب فيدخله الرجعيون والنفعيون ويفسدون الدنيا!».

❑

ومن ذات الحوار المتد إلى ١٩ أبريل ١٩٨٤ أنقل عن صلاح حافظ هذه الفقرات البديعة التى تبدو لنا وكأنها استمرار لما نقلناه فى الفقرة السابقة مباشرة:

«ده خطأ.. وخطأ فادح.. وفى رأيى أنه بشع!! لأنه يحول الكاتب من رجل يقول رأيه إلى حرفى ونساج ينسج خيوطا وأفكارا ليست أفكاره! ويجعل الزعيم يقول كلاما ليس كلامه!! ومن أسوأ الأشياء التى حدثت فى الفترة الماضية ـ فى رأيى ـ أن الزعيم يأتى بالكاتب ويقول له: اكتب لى هذه الخطبة!!».

....

«إنما زعيم يطلب منى أن أكتب له ، فهذا معناه أفكار وعقائد سياسية ، وقد لا أكون موافقا على جزء منها.. طب أعمل إيه؟! كيف أضع نفسى ككاتب فى عقيدة أنا لست مؤمنا بها ؟! هذا شىء سيئ!».

....

«أن يطلب الزعيم منى أن أكتب له نص الخطاب فهذا سببه قصور فى الزعامات الحديثة ، وفى تجربتها السياسية أن تتكلم مباشرة مع الجماهير ، ولو أنك تذكرت خطب عبد الناصر أو السادات ، ستجد أن أضعف أجزائها هو الجزء الذى يقرأ من الورق.. وعندما كان عبدالناصر ينحى الورق المكتوب جانبا ويقول مثلا: «ولو أمريكا مش عاجبها البحر الأبيض تشرب من البحر الأحمر». كان يحدث التهابا فى مشاعر الجماهير ، لأنه هنا عبد الناصر الذى يتكلم وليس البوق.. وعندما كان السادات يفعل نفس الشىء ويقول مثلا: «الأفندية المثقفين.. وولادى اللى مرميين فى الصحراء بيدافعوا عن شرف مصر» ـ وبصرف النظر عن رأيى فى الكلام ـ هنا كان السادات مؤثراً!».

«باختصارشديد كونك تبقى بوقا لشخص آخر فهذا صعب جدا ، ومؤلم للكاتب ، ثم ثماره فى النهاية صفر».

❑

وينبهنا صلاح حافظ فى حلقة ٣ مايو ١٩٨٤ من هذا الحديث إلى موقف فى غاية الخطورة اتخذته السلطة من الصحافة فى عهد الرئيس عبدالناصر ، وهو أن الرئيس عبدالناصر كان نادرا ما يدلى بحديث إلى صحيفة مصرية ، وفى إجابته عن سؤال رشاد كامل يقول صلاح حافظ:

«الواقع أنه فى عهد عبد الناصر كانت هناك عملية لبناء صورة عبد الناصر فى الخارج ، وأخرى لبناء صورته فى الداخل ، كانت الصورة التى بنيت له فى الداخل هى صورة الرجل الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، أى أنه شبه إله.. وأعتقد أن رفض

عبدالناصر للإدلاء بأحاديث للصحف المصرية كان يعكس ما سبق أن أشرت إليه من خصومة بين الثورة والصحافة المصرية ، أو على الأقل التقليل من شأن هذه الصحافة ، لماذا أتكلم مع صحافة أملكها ؟!».

«ثم أتحدث مع مَنْ ؟! إن أى صحفى هو موظف عندى فلماذا أوثره بحديث صحفى وأجلس معه الساعات الطويلة ليخرج بحديث صحفى يصبح بعدها اسما لامعا».

«وقد يكون من أسباب عزوف عبد الناصر عن الإدلاء بأحاديث للصحافة المصرية ، ولا أريد أن يكون هذا اتهاما ، هو إصرار هيكل على أن يكون الأوحد الذى ينفرد بالحديث مع جمال عبدالناصر ويناقشه.. فلو أن عبد الناصر مثلا تحدث مع «زيد» من الصحفيين لكان هذا إعلانا بأن زيد لا يقل أهمية عند عبدالناصر عن «السيد هيكل» ، ولا تنس أن هيكل كان رصيده السياسى أنه المحاور اليومى لعبدالناصر ، وأن مقاله الأسبوعى «بصراحة» إنما هو أفكار عبدالناصر ، أو هكذا اعتقد الناس!».

«وأعتقد أن هيكل قد لعب دورا فى أن يجعل عبدالناصر لا يتحدث إلى الصحافة المحلية ، وإن كنت غير واثق بالطبع من هذا الاتهام».

....

«هذه الظاهرة كانت نوعا من الإذلال اليومى للصحافة المصرية ، كان جميع الصحفيين يشعرون أنهم صحفيون من الدرجة الصحفية العاشرة ، وكان عبدالناصر يتحدث بالساعات مع صحفى هندى أو يوجوسلافى أو باكستانى أو أمريكى أو سوفيتى ، ولا يجلس دقيقة واحدة مع صحفى مصرى ليدلى إليه بحديث».

....

«كسر السادات هذه القاعدة ، وأعتقد أن لهذا أسبابه. إن السادات أراد أن يتمايز عن عبدالناصر ويختلف عنه فى هذه الناحية ، وثانيا ربما أراد السادات أن يكسب ود الصحافة المصرية بموقفه هذا ، وفى اعتقادى أنه ربما يكون أهم الأسباب أن السادات نفسه كان صحفيا وكان يدرك على عكس عبدالناصر أن حرمان الصحف المصرية من الأحاديث مع الرئيس فيه إذلال للصحافة المصرية ، وأعتقد أن هذا الشعور بالمذلة لا القارئ يدركه ولا الحاكم ، ولكن الصحفى فقط هو الذى يدركه!».

«وربما أراد السادات أن يقول إن هيكل لم يعد هو الوحيد الذى يتحدث معى ، وأنتم جميعا مدعوون إلى مائدة الحديث».

وفى حديث تال (١٠ مايو ١٩٨٤) يحكى صلاح حافظ قصة المؤتمر الصحفى الوحيد للرئيس جمال عبدالناصر الذى دعى إليه:

«كان المؤتمر فى أعقاب الأزمة مع إسرائيل وبعدها بفترة قليلة نشبت حرب يونيو ١٩٦٧ ، حضر هذا المؤتمر الصحفى مراسلون وصحفيون من كل أنحاء العالم ودعى رؤساء التحرير المصريون لحضور المؤتمر وأخذ كل صحفى يكتب أسئلته وتُسلم إلى الأستاذ محمد فائق الذى كان يجلس بجوارالرئيس عبدالناصر ، وكتب الصحفيون المصريون ما لديهم من أسئلة وسلموها أيضا لمحمد فائق ، وبدأ المؤتمر الصحفى بأن يقدم فائق الأسئلة إلى عبدالناصر ليجيب عنها..وسلم محمد فائق كل أسئلة الصحفيين والمراسلين الأجانب لعبدالناصر وأجاب بدوره عنها جميعا.. ولم يسلم له أسئلة الصحفيين المصريين».

(٣٠)

وبدهاء محسوب يروى جلال الحمامصى انطباعاته عن محاولة اغتيال عبدالناصر فى ١٩٥٤ وهو يبدو موضوعياً حين يقرر أنه لا يمكن محاسبة عبدالناصر على ما تفوه به عند وقوع الاغتيال. ومع هذا يلقى الحمامصى الضوء على علاقات المخابرات الأمريكية بكشف الستار عن محاولة الاغتيال قبل وقوعها ، بل وتنبيه عبدالناصر إلى احتمال حدوث الاغتيال.

ويقرر الحمامصى فى صراحة ـ بل ويؤكد ـ أن الحكومة الأمريكية لم تكن تعتبر الإخوان المسلمين من الجماعات المرغوب فيها.. ويبدو الأمر وكأن الحمامصى فى هذه الإشارة حريص على استرضاء الجماعات الإسلامية التى كانت تتعرض من قبل للإشارة إلى علاقتها بالمخابرات الأمريكية :

«... لا يمكن أن أحاسب زعيماً على كلام صدر منه بعد أن تعرض لمحاولة اغتيال مدبرة. ومع هذا عندما تحدثت مع عبدالناصر فى اليوم التالى سألت وعما إذا كان صحيحاً أن السفير المصرى فى واشنطن الدكتور أحمد حسين سبق أن أخطره بما عرفه ـ عن طريق الحكومة الأمريكية ـ من تدبير مؤامرة لاغتياله ؟ ولا أذكر أن عبدالناصر رد على هذا السؤال مباشرة ، فقد كانت له طريقة خاصة فى التهرب من الرد إذا لم يكن راغباً فى ذلك».

ثم يصرح لنا الحمامصى بمعلومة خطيرة تبدو فى حاجة إلى توثيق بخل علينا به الحمامصى ، ويبدو أن علمه بهذه الأسرار جاء من عمله فى فترة مقاربة كوزير مفوض إعلامى فى السفارة المصرية فى واشنطن ، وبالتالى فإنه لم يكن فى الحقيقة بعيداً عن هذه الاتصالات:

«... ومن المؤكد أن الحكومة الأمريكية كانت تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من الهيئات غير المرغوب فيها ، بدليل أن محكمة الثورة حينما حكمت على رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم عبدالهادى آخر رئيس للحزب السعدى بالإعدام ، أبلغت الحكومة الأمريكية سفارتنا فى واشنطن أنها ترى أنه لابد من تخفيف الحكم ، لأنه ليس من المعقول أن يحكم بالإعدام على الرجل الذى واجه الإخوان المسلمين بشجاعة ، وقد قام الدكتور أحمد حسين بإبلاغ جمال عبدالناصر نص هذا الاحتجاج تليفونياً ، وفى اليوم التالى خفف مجلس الثورة الحكم ، وأبدله بالأشغال الشاقة المؤبدة».

ينبغى هنا أن نشير إلى أن كتابنا هذا الذى بين أيدينا يورد نصاً مهماً وبديعاً لحلمى سلام فى مذكراته يصور المسألة من زاوية أخرى ترتبط «بالإنسانية» ، ومن حق القارئ أن يعود إلى هذا النص فى الباب الذى خصصناه لمذكرات حلمى سلام.

ونعود إلى نص الحمامصى :

«وإذا كانت شخصية جمال عبدالناصر الوديعة قد تطورت بعد هذا الحادث ، فأصبحت الخصومة بينه وبين الإخوان المسلمين بالغة القسوة.. فإن أحداً لا يستطيع أن يوجه إليه لوما ، إذ كان يرى آماله فى تحقيق أهداف ثورته - وهى لم تكن قد تحددت بعد - تكاد تنهار».

❑

ويدلنا الحمامصى على اهتمام عبدالناصر البالغ والدءوب بمجرى التحقيقات فى حادث محاولة اغتياله عام أربعة وخمسين ، ويرى الحمامصى بشىء من التأكيد أن بداية التوسع فى أجهزة المخابرات كانت نتيجة حتمية لوقوع حادث المنشية على الصورة التى وقع بها فيقول:

«... وقد تفرغ جمال عبدالناصر لمتابعة التحقيق مع مدبرى محاولة الاغتيال ، ولعلى لا أكون مخطئا إذا اعتبرت هذا الحادث بداية تكوين أجهزة مخابرات مختلفة تتولى عمليات استخلاص الاعترافات من المتهمين. فإنى أذكر أنه طلب منى أن أبقى بمكتبى بجريدة الجمهورية فترات أطول من الليل ، لأنه كان حريصا على أن يملى علىّ ما يبلغ إليه أولاً

بأول عن هذه الاعترافات لنشرها بالجمهورية ، وكثيراً ما كان يعطى سماعة التليفون لبعض الشخصيات البوليسية التى كانت ترفع إليه تقارير كل يوم ، لإملائى بيانات أخرى ، وعندما بدأت المحاكمات كشف المتهمون عما تعرضوا له من وسائل التعذيب على يد هؤلاء الذين كانوا يبلغون عبدالناصر بتفاصيل الاعترافات أولاً بأول».

(٣١)

ومن أهم الأفكار التى يعرضها جلال الدين الحمامصى فى هذا الكتاب ، فكرة لجوء الرئيس جمال عبدالناصر إلى التحكم فى أرزاق الناس من أجل السيطرة عليهم وإحكام قبضته على مقاليد الحكم ، ومقدرات الأمور ، وهو لا يقدم هذه الفكرة بكثير من التنظير ولا بسيل من الإرشادات ، ولا بأى قدر من الفلسفة أو الفذلكة ، وإنما هو يعرض الفكرة على نحو ما برقت له من حديث الرئيس جمال عبدالناصر نفسه حينما كانا يتحادثان معاً حديثاً أخويا.

وليس من شك فى ذكاء الحمامصى الذى غلّب السياق الحوارى من أجل إيضاح الفكرة على هذا النحو دون أن يلجأ إلى ما يلجأ إليه المعاصرون له من الحديث عن فهمهم الذى جعلهم يتوصلون إلى الحقيقة الفلسفية فى فكر عبدالناصر أو غيره.. لكن الحمامصى يقص علينا الحوار على نحو ما دار ، ويعترف وهو يقص الحوار بأن هذه كانت أول مرة يستمع فيها إلى هذا السلاح الجديد ، سلاح لقمة العيش الذى استخدمه عبدالناصر:

«إن لقمة العيش كانت هى الركيزة الأساسية فى وسيلة التعامل مع الجماهير. ولكى أفسرها لكم تفسيراً مستمداً من الواقع أروى لكم الواقعة التالية:

«فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٥٦ ، أى بعد العدوان الثلاثى على مصر الذى اشتركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بعد تأميم قناة السويس وأوقفته الولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفيتى.. كنت ذات مساء أزور الرئيس جمال عبدالناصر فى منزله بمنشية البكرى ، وكان إذ ذاك يجتاز المرحلة الأولى من مراحل الثورة ، أو بمعنى آخر كان قد ودع شخصية الثائر ، ويستقبل شخصية السياسى التى قرر فيها بينه وبين نفسه أن ينفرد بالحكم ، وأن ينطلق فى سياسة جديدة».

«وكنت وقتذاك واحداً من القلائل الذين يرتاح إليهم ، ويحاول فى نفس الوقت تطويعهم وإخضاعهم لأفكاره واتجاهاته. فى تلك الليلة حاولت أن ألخص له إحساسى بما

سيكون عليه الموقف السياسى فى المستقبل ، فقلت إن مصر ستواجه ضغطاً اقتصادياً أو حصاراً اقتصادياً ، وإن علينا أن نستعد لذلك».

«ونظر إلىّ بعض الوقت وقال معلقاً على رأيى:

«إن هذا الحصار لن يؤثر علينا إطلاقاً ، لأن الشعب المصرى ينقسم إلى ثلاث فئات ، الفئة الكبيرة التى تعيش على الجبن والبتاو وقطعة البصل ، والفئة الأخرى هى فئة نادى الجزيرة (ويعنى بها فئة الأرستقراطية) ، وهؤلاء أستطيع جمعهم فى معسكر بالصحراء تحيط به الأسلاك الشائكة ويظلون هناك إلى أن أشاء.. أما الفئة الثالثة فهذه «أستطيع إمساكها من لقمة العيش..» وكان يعنى بذلك التحكم فى رزقها ومالها ودخلها».

«وكانت هذه أول مرة أستمع فيها إلى هذا السلاح الجديد.. سلاح لقمة العيش ، ولا أظن أن هذا التفكير أو هذا التخطيط الشعبى طرأ عليه فجأة ، بل من المؤكد أنه فكر فيه من قبل ، وأنه قد اتخذ قراراً بأن يحول مصر إلى مزرعة تدار لحساب الإقطاع الثورى الفردى ، بحيث يصبح كل فرد فى هذه المزرعة ملكاً له. فإما أن يخضع له ولأفكاره ، وإما أن يحرم لقمة العيش حتى يخضع أو يموت ذليلاً».

ويبدو لى أن الحمامصى كان محقاً إلى حد كبير فى رؤيته هذه ، وقد أورد فتحى غانم فى كتابه «معركة بين الدولة والمثقفين» تفاصيل دقيقة عن حوارات استمع إليها تؤيد تفكير عبدالناصر فى هذا الأمر بهذا الأسلوب العجيب!

(٣٢)

والشاهد أن الحمامصى بعد هذا الذى يرويه يسمح لنفسه أن تتأمل الأمور وأن تحكم عليها وأن يعبر حتى ولو بطريقة استرجاعية ـ وإن كان ينفى هذا ـ عن إحساسه فى ذلك اليوم تجاه هذه الشخصية القريبة منه فى ذلك الوقت فيقول:

«... ليس هذا حكماً مسبقاً بل هى وقائع تروى ، لقد أحسست تلك الليلة أنى أمام شخصية جديدة وأمام تطور فكرى زعامى يوشك أن يسيطر على مصائر الناس ، أو الشعب ، ولم أكن أتصور فى تلك الليلة أن الرئيس جاد فى تفكيره أو أنه يعنى ما يقول فعلاً ، لأن هذا الكلام كان يبدو متعارضاً مع كل ما كان يحاول إقناعنا به فى السنوات الأولى للثورة».

ويكرر الحمامصى القول بأنه كان مذهولاً من العقلية التى بدأ الرئيس عبدالناصر يتصرف تبعا لها فى ذلك الوقت ، وهو يعبر عن أنه كان يفضل عدم التصديق ولكنه عند مراجعته لنفسه وجد أن هذا النوع من التفكير كان متأصلاً من قبل فى عقلية عبدالناصر:

«... وتركته تلك الليلة وأنا لا أكاد أصدق ما سمعت ، ولكن تطورات الأحداث فيما بعد أثبتت أنه كان جاداً فيما قاله لى فى تلك الليلة السوداء ، بل أكدت لى أن عدوان ١٩٥٦ لم يكن السبب المباشر لهذا التفكير الجديد ، وقد استعدت كثيراً من الأحاديث التى كانت تدور بينى وبينه وبدأت أدرك أن هذا التخطيط لم يكن حديثاً ، بل إنه تفكير قديم».

❑

ويعود جلال الحمامصى بعد هذا ليقول إنه كان يحس أنه أحد المرشحين عند عبدالناصر ليكون أحد العاملين في مجموعته.. ولكنه دون أن يدرى كان يقاوم رغبة عبدالناصر هذه بما كان يحرص عليه دوماً من مناقشة حيث يقول:

«ولست أنكر أنى أحسست بأنه كان يعدنى بأن أكون واحداً من العاملين فى هذه المجموعات. ولكنى فى نفس الوقت كنت أقاوم هذا الاتجاه بمناقشته فى آرائه وذلك جعله فى النهاية يسقطنى من اعتباره ويقذف بى إلى الشارع - بلا لقمة عيش - وذلك فى أول يناير ١٩٦١».

«هذه المجموعات التى شكلها لعبت دورها فى الصحافة وفى السياسة ، وفى المخابرات ، وفى التعذيب ، وفى الحراسات ، وفى إبعاد الكفاءات ، وتكوين ما سمى إذ ذاك بفريق «أهل الثقة» وتفضيلهم على أهل الخبرة ، أو بمعنى أوضح بدأت هذه المجموعات تشكل الشعب المصرى بالشكل الواحد ، إما عن طريق القوة ، وإما عن طريق الإغراء ، وإما عن طريق فتح أبواب الثراء.. وبدأت العقول المصرية تهرب إلى الخارج ، وفضل البعض الآخر أن يختار السلبية أو على الأصح أن يختار لقمة العيش فى الظل بعيداً عن الأضواء».

ومن العجيب أن يصدر هذا الرأى عن جلال الدين الحمامصى الذى قبل الاستمرار فى الوظيفة العامة بعد تأميم الصحافة فى ١٩٦٠.

ولست أستطيع أن أتصور الحمامصى وزملاءه وقد عاشوا حقبة الستينيات كلها على النحو الذى مرت به دون أن يتركوا كل هذا المناخ ، وبخاصة أنهم قضوا سنوات شبابهم فى عصر الليبرالية ، ولكن يبدو أن الإيحاء الملح بوجودهم فى الجنة كان أقوى من أن يكتشفوا حقيقة القفص الذى عاشوا فيه.

ويصل جلال الدين الحمامصى فى النهاية إلى أن يقرر بكل وضوح وصراحة تراجع قيمة العقول المفكرة فى عهد الثورة وعهد عبدالناصر فيقول:

«وبدأت الكفاءات المصرية تتضاءل وتتكمش لتحل محلها العقول التى لا تفكر.. ولا تعرف إلا أن تقول نعم».

(٣٣)

ويروى صاحب هذه المذكرات فى موضع آخر من كتابه ملامح كثيرة وقصصاً متعددة يدلل بها على ضيق الرئيس عبدالناصر المبكر بالنقد والناقدين وسخريته من عقليات الناقدين وأفكارهم وشخصياتهم ، ومن هذه المواضع قوله:

«... مع بداية استقرار ثورة ٢٣ يوليو وإحساس ضباطها بأن الأوضاع قد توطدت فى أيديهم ، رتبت عدة اجتماعات مع بعض المثقفين من أساتذة الجامعات لاستطلاع آرائهم فيما يجب عمله للمستقبل ، هكذا كانوا يتظاهرون بأنهم يريدون تعاوناً مع أهل الخبرة ، وفى اجتماع من هذه الاجتماعات دار نقاش طرح فيه الجامعيون تصوراتهم وأفكارهم. وكان بينهم أستاذ بكلية التجارة اسمه الدكتور توفيق رمزى ، كان أكثر المتحدثين تدخلاً فى النقاش بالرأى ، وظهر أنه لم يكن من الذين يقبلون الرأى الخاطئ للحاكم ، ولهذا عندما انتهى الاجتماع تطلع الرئيس إليه وقال: «الأستاذ بتاع البيبة يستنى شوية» وكان الأستاذ الذى يدخن البيبة هو الدكتور توفيق رمزى ، الذى قاطع الرئيس عبدالناصر أكثر من مرة وناقش وجهات نظره.. وانتظر الرئيس حتى انصرف الآخرون ثم تطلع إليه وسأله: «أنت بتعمل إيه؟» ، فرد قائلاً: «أستاذ علوم سياسية بكلية التجارة..».

«وضحك الرئيس ضحكة ساخرة وسأله: «والسياسة دى بيعلموها وبتعلموها فى الجامعة ؟ السياسة دى فهلوة وليست علماً».

«ورد الدكتور رمزى بمنتهى الهدوء: «هذا صحيح. ونحن لهذا ندرس ونقيم أفعال الساسة بعد ذلك ونفحصها ونعد فيها الرسائل الجامعية والدراسات العلمية..».

«واغتاظ الرئيس من الإجابة واكتفى بقوله: «كده..» وانتهت المقابلة».

وحين يقرأ الإنسان هذه النصوص اليوم فإنه يتساءل: هل كان عبدالناصر حريصاً على أن يبدو ساذجاً فى مناقشاته إلى هذا الحد وهو رجل ثورة وسياسة ؟ أم أن بعض الروايات المتواترة المبالغة قد وجدت طريقها إلى كتاب الحمامصى دون تمحيص؟

وعلى كل الأحوال فإنى أستطيع أن أقول إنى لم أقرأ هذه القصة إلا فى كتاب الحمامصى الذى يعلق عليها بقوله:

«إن القصة لا تُناقش من هذه الزاوية لأنها توضح أن الرئيس وإن تظاهر بالرغبة فى الاستماع إلا أنه لم يكن يطيق أن يقف منه أحد موقف المعارضة أو مخالفة رأيه.. وهذا أخطر ما يمكن أن يتصف به رجل سياسى».

....

ويسأل أحد الطلاب: «وأين هو الأستاذ رمزى الآن؟».

ويجيب جلال الحمامصى: «ترك الجامعة.. ومَنْ فيها ، وهاجر بحثاً عن مكان آخر ، شأنه فى ذلك شأن ألوف الذين هاجروا فيما بعد هرباً من سيطرة الفرد ، فقد كان يعلم مصيره ، ولهذا اختار أن يهاجر قبل أن يطرد ، وكانت هذه أولى تناقضات الثورة مع نفسها».

(٣٤)

ولا تقف انتقادات جلال الدين الحمامصى لأداء الرئيس جمال عبدالناصر وأسلوبه عند حد انتقاد ضيقه بالنقد وسخريته من الناقدين ، وانتقاد ابتداعه لأسلوب التحكم فى ولاء المواطنين عن طريق التحكم فى لقمة العيش ، إنما يحرص الحمامصى كذلك على أن يلخص موقف الرئيس جمال عبدالناصر (والثورة بالتالى) من الصحافة المصرية ، ويتعمد الحمامصى أن يقدم فكرته فى هذا الصدد من ناحية أنه لم يدرك مغزى رأى الرئيس عبدالناصر أو فكره حول هذا الموضوع إلا متأخراً ، وهو يتخذ للتدليل على فكرته حواراً له مع الرئيس عبدالناصر حول جريدة المصرى.

ومع هذا فإن الحمامصى الذى يبدو أو يعترف بأنه قد استغرق وقتاً حتى تمكن من فهم نوايا الرئيس عبدالناصر يذكر ـ فى موضع آخر ـ أنه كان يعرف منذ عام ١٩٥٥ أن عبدالناصر يتجه بنواياه إلى تأميم الصحافة.. ومع أن الحمامصى نفسه استنكر على الرئيس مثل هذه الفكرة فى ذلك الوقت ، فإنه يعود ليعترف ـ أو ليتظاهر لنا بأنه يعترف ـ بأنه فهم فيما بعد أن هذا هو نمط تفكير الرئيس عبدالناصر فى السيطرة على وسائل الرأى وتشكيل القرار أو الوعى عند الجماهير.

والشاهد أن الحمامصى يتخذ المدخل لحديثه عن موقف الرئيس عبدالناصر تجاه الصحافة بأن يبدأ بالجزم بأن الثورة لم تكن لها أهدافها الواضحة منذ البداية ، إلا أن مثل هذا القول لا يقرر شيئاً فيما يختص بالصحافة ، إنما هو ـ كما يحلو لى التشبيه ـ من قبل قول المطرب: ياليل ياعين قبل أن يبدأ فى أداء أغنيته أياً كان مضمون الأغنية. فمن الواضح أن الحمامصى يريد أن يقول إن الثورة (أو عبدالناصر) كان يتطور بفكرته نحو ما يبتغيه من فرض ديكتاتوريته ، وعلى هذا النحو كان تفكيره فى الصحافة ، الذى كان يتطور فى ديكتاتوريته بحيث لا تبدو صورتها واضحة جهاراً نهاراً أو بطريقة مباشرة وفجة أمام الناس ، وهو يعبر أخيراً عن هذا المعنى بوضوح حيث يقول:

«... وإنى لأكاد أجزم بأن الثورة لم تكن لها أهدافها الواضحة ، منذ البداية ، فقد كنت على موعد مع الرئيس جمال عبدالناصر لعمل صحفى ، وفى جلسة هادئة بمنزله وبحضور الرئيس أنور السادات فى صيف عام ١٩٥٤ قال الرئيس فى خلال حديثه: «إن أكبر غلطة ارتكبناها هى إغلاق المصرى..» ، وتطلعت إلى وجهه أحاول أن أفهم معنى هذا الكلام فلم أفهم شيئاً ، وكل الذى أذكره أنى قلت: «إن إغلاق صحيفة لا يحل إشكالا ، بل يزيد الأوضاع تعقيداً ، ويؤكد أن النظام لا يملك قوة الإقناع».

«وابتسم الرئيس عبدالناصر ابتسامة أعترف أنى لم أستطع تفسيرها ، وإن كان قد قال بعد فترة قصيرة: «آه.. نعم» ، ولكنه مع هذا كان يرى أن يكون هدفه الأول هو إخضاع الصحافة لإرادته ، ولعله كان يبحث عن صيغة لذلك تجعل الصحافة ملكاً لشخصه فى الواقع.. وملكاً للشعب فى الظاهر ، ولعله كان يقصد بكلامه أنه كان الأفضل الاستيلاء على المصرى لا إغلاقه ، أو بمعنى آخر تحويله إلى جريدة ثورية ، ولكنه لم يكن قد وجد الصيغة التى تمهد لذلك».

(٣٥)

ويحرص الحمامصى فى أكثر من فقرة من فقرات كتابه على أن يلقن تلاميذه فى الكلية وفى الجامعة وعلى أن يلقن قراءه أيضاً بطريقة غير مباشرة، ما قد لايعرفونه عن طبيعة الديكتاتور وخاصة فيما يتعلق بحديثه ـ أى الديكتاتور ـ عن نفسه وكيف أنه لا يقدم نفسه على أنه ديكتاتور! بل على العكس من ذلك فإنه يثور حين يوصف بهذا الوصف، وهو يقول:

«ما من أحد يأتى إلى الحكم ويقبل أن يقول للناس إن علاج مجتمعهم يحتاج إلى ديكتاتور.. وأن هذا الديكتاتور هو أنا. بل إن كل مَنْ يأتى إلى الحكم عن طريق الثورة يفرش الطريق أمام الشعب بالورود، ويعلن أنه ملتزم بتعهدات معينة كلها لخير المجموع».

«وقد كان جمال عبدالناصر يثور لمجرد أن يقال عنه فى صحف الخارج إنه «ديكتاتور» ، ولقد كنت معه فى أول رحلة له إلى يوغوسلافيا عام ١٩٥٦ وكنا نتناول طعام الإفطار بالقطار ، والتفت إلى الدكتور محمود فوزى وزير خارجيته وقال له : «هذه الصحف المجرمة (مشيرا إلى صحف الغرب) تصفنى بأنى ديكتاتور.. وهو وصف لا أقبله.. عليك أن تقول لهم ذلك..».

«هذه القصة البسيطة توضح لكم أن الديكتاتورية المعلنة ليس لها وجود ، فلم يلتزم حاكم أمام شعب بأن يكون ديكتاتوراً مصلحاً ، بل يرتبط بارتباطات تتسم بالحرية والانطلاق فى النقد ، ومن ثم يكون حسابه مركزاً حول هذا الالتزام».

❑

ويؤكد الحمامصى أيضاً على فكرة رفض الشعوب للديكتاتورية (بحكم فطرتها) ، وهو يخاطب الشباب من تلاميذه مذكراً إياهم بما قام به جيلهم نفسه من رفض الديكتاتورية ويقول:

«لن تجد شعباً يرضى بأن يسلم أمره لفكر فرد واحد ، بدليل تحركاتكم الجامعية بعد النكسة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ وما تلى ذلك ، وقد اتجهت مظاهراتكم أول ما اتجهت إلى جريدة الأهرام على أساس أنها الناطقة باسم الحاكم ، وكانت هتافاتكم تؤكد أنكم تحملون الصحافة مسئولية الخداع الذى عشتم فيه».

«ولقد تظاهرتم لأن صدمة الهزيمة فى صحراء سيناء كانت أضخم من أن تحتملها أعصابكم وقلوبكم وشعوركم ، إذ كانت صدمة تثير الشعور بالمرارة والألم ، بل كانت آخر الأخطاء التى تعجز عنها طاقة الاحتمال ، ولهذا عرفتم طريقكم إلى التظاهر العلنى لتقولوا رأيكم فيما كنتم تعيشون فيه ، ولا تعرفون كيف تعبرون عنه».

«ولو كانت هناك صحافة حرة ولم تكن هناك ديكتاتورية فرد ، لما حدث ذلك ، ولابد من الرجوع إلى تاريخ الشعب المصرى القديم والحديث لنعرف أنه فى كل الظروف لم يكن ليقبل أن يحكم ديكتاتوريا».

والحاصل أن جلال الحمامصى يكرس فقرات كثيرة من كتابه لإطلاع القراء على تفصيلات مهمة تتعلق بتكوين الفكر السياسى للرئيس عبدالناصر ، مؤكداً على ما لاحظه بنفسه من تهيؤ عبدالناصر نفسياً وسياسياً للديكتاتورية ، وهو يروى أكثر من واقعة ليؤكد بها على صدق استنتاجه فيقول:

«ولكن يبدو أن جمال عبدالناصر كان يستعد ـ رغم هذه الظروف ـ لأن يحكم مصر حكماً ديكتاتورياً بعد أن تكشف له أن الحكم الدستورى المستند إلى الإرادة الشعبية ليس هو السبيل إلى تحقيق غاياته وأغراضه ، وهذا الكلام لا أقوله بلا وقائع».

« ☐ وأولى الوقائع: أنه كان معجباً بنظام سالازار ديكتاتور البرتغال الذى استمر لفترة طويلة.. ولهذا بعث الأستاذ فهمي السيد إلى لشبونة ليدرس النظام المعمول به ويعود به إلى مصر لتطبيقه فيها ، ومع هذا ، ما أن ذهب سالازار حتى خرج شعب البرتغال ليعلن أنه لم يكن راضياً عن النظام ، وإنما كان يعيش فى حالات رعب من هذا النظام».

....

«☐ وثانية هذه الوقائع أنه يوم وقع الانقلاب ضد حكم بيرون الديكتاتورى فى الأرجنتين ، اهتم بذلك اهتماماً كبيراً. وقد كنت إذ ذاك نائبا لرئيس مجلس إدارة دار التحرير التى تصدر الجمهورية ، فاتصل بى تليفونياً لأطلعه على كل التفاصيل التى أحاطت بهذا الانقلاب. وظل على اتصال مستمر بالجريدة متعطشاً إلى معرفة المزيد من التفاصيل.. وكان تعليقه الذى مازال يرن فى أذنى: «غريبة.. لقد كنت أظن أن نظام بيرون أقوى من أن يتعرض لانقلاب يؤيده الشعب».

«☐ وثالثة هذه الوقائع أنه كان يخشى أن يخوض انتخابات بمعناها المعروف فى الدول الديمقراطية ، أى أن يقف فى معركة تقوم على التنافس بينه وبين آخر أو آخرين. وقد حدث أن رشحت نفسى لمنصب نقيب الصحفيين فى أول تشكيل جديد للنقابة بعد الثورة وكانت معركة حامية ، حوربت فيها من بعض العناصر اليسارية والمؤيدة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة وعلى رأسهم الصاغ صلاح سالم.. وقد كان وزيراً للإرشاد القومى (الإعلام) وكان يسيطر بحكم منصبه على أرزاق الصحفيين. فلما سقطت فى الانتخابات بفارق ضعيف فى الأصوات ، قال لى جمال عبدالناصر فى

تلك الليلة: «إنه يكره هذه المعارك الانتخابية التى يكون فيها مصير الفرد معلقاً على أصوات ناخبين.. أى أنه لا يحب أن يخوض معركة فيها مواجهة قد ينجح فيها وقد يفشل. وهذا دون شك من طباع الديكتاتورية المتسلطة».

«هذه بعض الوقائع «الأولية» التى كشفت عن الجاهه فى اختيار النظام الصالح لحكم مصر. وهو يهدم كل قول قيل بأن الثورة جاءت لإقامة حياة ديمقراطية سليمة».

ينبغى هنا أن نضيف بعض التوضيحات ، فصحيح أن الصحافة لم تكن قد أممت بعد ، ولكن الثورة كانت قد عينت أعداداً كبيرة من الصحفيين فى صحف الثورة ، مما جعل الاستغناء عن هؤلاء بمثابة أولى خطوات إصلاح الهياكل التمويلية للصحف ، لولا أن الثورة نفسها كانت تحتاج إلى هذه الأصوات فى الانتخابات. وفى مذكرات حلمى سلام التى عرضناها ـ فى باب سابق من هذا الكتاب ـ ما يلقى الضوء على واقعة إعادة المفصولين من دار التحرير من أجل مساندة صلاح سالم فى الانتخابات.

(٣٧)

وعلى نفس الخط يمضى صاحب هذه المذكرات فيذكر قصة من أطرف القصص عن السلوك الاجتماعى المتعلق بالنفاق ومداه ويقول:

«سأقص عليكم قصة موظف متواضع كان يتطلع إلى المناصب العليا ويتعجل الوصول إليها ، ولظروف خاصة كان قادراً على أن يصل إلى مواقع المسئولين ، وقد أحس أن النفاق يفتح الأبواب المغلقة ويعجل له بالترقى ، فبدأ يطرق الأبواب طرقاً خفيفاً ، وينافق بوسائل مختلفة ، إلى أن وصل إلى الحد الأكبر الذى لا يتصور ، فكان إذا دخل على جمال عبدالناصر مكتبه خلع نعليه على الباب ووضعهما تحت إبطيه كما لو كان يدخل المسجد متعبداً».

ويسأل سائل : «وهذا التصرف ألم يُقابل بأى اعتراض؟».

ويجيب الحمامصى : «الحقيقة أنى لا أعرف.. كل الذى أعرفه أن الرجل كان يفعل ذلك فى كل مرة.. وأنه تسلق سلم النفاق إلى المنصب الذى كان يتمناه.. وهو منصب بدرجة وزير».

ولست أستطيع مع احترامى للأستاذ الحمامصى أن أبتلع هذه القصة (بدون أسماء) ، على الرغم من يقينى أن غياب الحرية كفيل بهذا ، وبأكثر منه.

(٣٨)

ويلخص جلال الـدين الحمامصى بعد هـذا اصطدامه مع ثورة ٢٣ يوليـو وهو اصطدام الصديق الذى كان يؤمل الخير فى الثورة ، فإذا به يجزع حين يفاجأ بها تتخذ من التصرفات ما يتسق والخط المناقض تماماً لأفكاره وأمانيه الـوطنية ، بل ولاقتناعاته الـسياسية.. وهو لا يجتـر كثيراً من المرارة الشخصيـة إنما هو حريص علـى أن يعرض فى سرعـة بالغة حقـيقة موقـفه مـن الاصطدام بـالاتجاهـات والأخطاء وحـرصه عـلى الاحـتفاظ بـروح الـتحدى والتصحيـح لما يراه خطأ أو يعتقـده كذلك ، حتى أنه أبعد تمـاماً عن مهنته الصـحفية ، وفى هذا المعنى يقول الحمامصى متحدثا عن نفسه بضمير الغائب:

«... وقامت ثورة ٢٣ يوليو ، وكانت أمنية أن تقوم حركة تقلب الأوضاع ، وتحقق دفعة حضارية مثالـية إلى الأمام ، ولهذا ارتبط بها مـنذ البداية ارتباطا وثيقـاً ، لأنها كانت الأمل. ولكن الأحـداث التى مرت بـها الثورة أو أحـدثتها عنـاصر أهل الـثقة التى تـشكلت مـنها حكومـات الثورة ، قد جعلـته يعود مرة أخـرى إلى سابق تحديـه. فهو لم يكن يـرضى بأن يتناقض مع نفسه».

«واصطدم بـاتجاهاتها وأخطـائها مرة ومرات.. حتـى وجد نفسه فـى النهاية مبـعداً عن مهنـته الصحـفية.. وقادتـه الظروف الطـيبة إلى الـعمل الجامـعى ، يعلـم الطلبـة الإعلام.. والصحافة».

والشاهد أن الحمامصى يجد فى نفسه الشجاعة لأن يعترف بلا مواربة بأنه وجد فى هذه (العقوبة) جانبهـا المضىء من حيث إنها أتاحت له العودة إلى الارتـباط بالشباب وبالآمال الكبرى التى عاشها من قبل حيث يقول:

«وكانت هـذه التجربة ممتعة لأنها أعادتـه من جديد إلى الارتـباط بالشبـاب والأمل فى مستقبل أحسن ، وكان صاحبنا يحس بأن الشباب يعيش فى دوامة من الخداع والتضليل فى ظل الشعارات الزائفة ، ولهذا اختار أن يعاود الحـوار مع الشباب الباحث عن الحقيقة ، وأن ينطلق مـن هذا الحوار إلى وضع الحقائق.. كـل الحقائق أمامه ، وأن يدخل مـع الشباب فى محاولة لإيجاد البديل».

ينبغى هنا أن نعلق فنقول: إن ما بقى للحمـامصى فى نهاية حياته كان بلا مبالغة هو أثر هذه العـقوبة ، فقد أصـبح بفضلـها بمثابة أستاذ كبير وجـليل القدر لجـيل من الصحـفيين والإعلاميين الذين تخرجوا فى كلية الإعلام بعد نشأتها فى منتصف السبعينيات.

ويحرص الحمامصى فى كتابه على تناول أهم الوقائع التى تدين نظام عبدالناصر فيما ارتكبه من تجاوزات فيما يتعلق بحرية الفكر والرأى ، وهو يروى قصة تعذيب الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى بالصورة التالية:

«فلنبدأ بالقصة الأولى ، إنها قصة أستاذ جامعى كبير بكلية حقوق القاهرة اسمه الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى ، رجل قانون ، ورجل علم من أسرة اختلفت مع النظام ، ففصل من الجامعة ، ثم استقر كغيره من العلماء المهاجرين فى الكويت يحاول أن يكسب رزقه ونجح الرجل واستقر ، وإن كانت مرارة الغربة أو الغيبة عن الوطن ظلت متمكنة منه».

«وأرادت قوى الشر أن تدخله فى مؤامرة.. أو أن يشهد على آخرين لفقت ضدهم تهم باشتراكهم فى عملية انقلاب وهمية.. وقبض على الدكتور الشرقاوى وهو فى زيارة لأسرته بالقاهرة.. وبدأت عملية الإغراء للاعتراف على الآخرين. ولم يكن الرجل يعرف واحدا من هؤلاء الآخرين ، ولم يكن يعلم شيئاً عن المؤامرة ، فتحول الإغراء ـ تدريجياً ـ إلى تعذيب بطىء ، ولكن الرجل احتمل فوق ما يستطيع أن يحتمل ، لأن تكوينه الشخصى والقانونى لم يكن يسمح له بأن يشهد ظلماً ضد آخرين».

«وجربت كل وسيلة من وسائل التعذيب والضغط النفسى فلم تفلح ، ولم يبق أمام الزبانية إلا أن يخطوا الخطوة الأخيرة.. أن يهددوه بالاعتداء على أقرب الناس إليه.. ولم يكن التهديد كلاماً يقال بل كادت الجريمة أن ترتكب أمام عينيه ، ولم يحتمل الرجل ـ ولم يكن ممكناً لأحد أن يحتمل ـ فصرخ صرخة مدوية أعلن فيها أنه على استعداد لأن يوقع لهم على بياض».

«وتنهد الزبانية كما لو كانوا قد حققوا انتصارا على العدو الرابض فى سيناء.. ونجحت الخطة».

وحين يعلق عليه بعض الطلاب بقوله:

«لست أصدق ذلك.. ولا يمكن لإنسان أن يصدقه؟».

يرد الحمامصى بقوله:

«إن هذه القصة ثابتة ومنشورة فى «الأهرام» لأن روائحها فاحت وانتشرت لا فى مصر

وحدها ، بل فى خارج مصر.. ومن هنا كان على المسئولين أن يتحركوا وأن يوضحوا أن الأمر موضع تحقيق وأنه قد تم بغير علم كبار المسئولين.. وكتب رئيس تحرير الأهرام محمد حسنين هيكل كلاماً فى صحيفته يحاول به أن يدفع التهمة عن الذى أو الذين يجب أن تظل صورتهم فى التاريخ بريئة براءة الطفل الوديع.. وهدأت العاصفة بعض الشىء..».

ومع أن هذه القصة لقيت كثيراً من الترديد فى كتابات كثيرين من الكتاب والصحفيين ، فإن أمين هويدى فى كتابه «مع عبدالناصر» يذكر أن المحكمة حكمت ببراءة من اتهموا بتعذيب الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى ، وقد رأيت أن من الأوقع أن أنقل للقارئ هنا النص الذى أورده المستشار الدكتور سمير فاضل عن ذكرياته عن هذه الواقعة فى كتابه.

وهذا هو نص ما يرويه الدكتور سمير فاضل فى مذكراته «كنت قاضيا لحادث المنصة» عن المصادفة التى قادته إلى إنصاف الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى:

«عرفت الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى أستاذاً للمرافعات ، وتتلمذت على يديه عام ١٩٥٠ فى كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ولم أتوقع ، ولم أكن أتمنى أن أراه متهماً أمام القضاء العسكرى بارتكابه جناية أمن دولة فى عام ١٩٦٧ ، ولكن قدره هو الذى ساقه إلى هذه المحنة التى نرجو ألا يتعرض لمثلها مَنْ كان فى مثل مكانته العلمية الرفيعة».

«دون دخول فى تفاصيل وقائع القضية خاصة أننى لم أقم فيها بدور سواء فى مرحلة التحقيق أو المحاكمة ، فقد أحيلت هذه القضية إلى المحكمة العسكرية المركزية العليا وكانت لها السلطة للاختصاص وذلك بعد تحقيقها بمعرفة النيابة العامة».

«فوجئ رئيس المحكمة مقدم وقتئذ عبدالفتاح الدماطى بأن أول قضية ينظرها أمام محكمة ـ وكان قد نقل لتوه من النيابة العسكرية إلى المحاكم ـ متهم فيها أستاذنا السابق الدكتور الشرقاوى ، والأدلة تحيط بالمتهم من كل جانب ، واعترافه مسجل بخط يده فى أوراق القضية ، والتهم التى نسبتها له النيابة العامة مكتملة الأركان».

«بدأت إجراءات المحاكمة ، وأنكر المتهم التهم المنسوبة إليه ، وأكد أن اعترافه المدون بالأوراق وقع تحت ضغط التعذيب الذى تعرض له».

«لم يكن بالأوراق ما يسند دفاع المتهم بتعرضه لتعذيب أفقده إرادته ، ولم يستطع تقديم شاهد واحد على صحة ما ذهب إليه فى دفاعه.. رفعت الجلسة للاستراحة ، وفى أثناء الاستراحة تجلت إرادة الله العلى القدير ليظهر الحق وينقذ المظلوم ، وحدث ما لم يكن فى الحسبان ، وما لم يكن يحلم به المتهم نفسه.. دخل القاعة بعض جنود الشرطة العسكرية لحراسة بعض المتهمين فى قضايا أخرى ، وما أن وقع بصر الدكتور الشرقاوى

على أحد هؤلاء الجنود حتى أشار إليه صارخاً ، ومنادياً عضو النيابة العسكرية الموجود بالجلسة قائلاً له: «هذا الجندى كان حاضراً تعذيبى وشاهدنى معلقاً فى الفلكة».

«ما أن سمع عضو النيابة هذا القول حتى سارع باصطحاب الجندى إلى مبنى النيابة العسكرية ، وشرع فى سؤاله فى محضر تحقيق خاص بذلك ، وقد أيد الجندى أقوال الدكتور الشرقاوى ، وذكر كل ما شاهده من وقائع تعذيب تعرض لها المتهم قبل إدلائه باعترافه أمام أجهزة الأمن».

اتخذنا فوراً إجراءات نقل الجندى من وحدته بالشرطة العسكرية إلى وحدة أخرى حتى لا يقع تحت أى ضغط حتى يدلى بشهادته أمام المحكمة العسكرية».

«أمام المحكمة كرر الجندى شهادته عن وقائع التعذيب التى تعرض لها الدكتور الشرقاوى ، وبناء عليه أهدرت المحكمة اعترافات المتهم التى وردت بالتحقيقات تحت ضغط التعذيب وحكمت ببراءته من التهم المنسوبة إليه ، وأفرج عنه فورا».

«كان هذا أول حكم فى أول قضية تعرض على هذا القاضى العسكرى بعد تعيينه رئيساً للمحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا ، حكم تحدى به قهر مراكز القوى ، ولم يراع فيه غير وجه الله والقانون».

(٤٠)

كما يورد جلال الدين الحمامصى تفاصيل قصة معتقلى جريدة الأهرام ، وهم مجموعة من العاملين فى هذه الجريدة التى كان يرأس تحريرها محمد حسنين هيكل القريب من جمال عبدالناصر فيقول:

«لقد كان المتبع عند إطلاق سراح المخطوفين أن ينبه عليهم بألا يتكلموا عن «فترة الضيافة» وإلا أعيدوا مرة أخرى. وكان مجرد تصور العودة إلى تكرار هذه المؤامرة (!!) كافياً لأن يجعل البعض منهم يقول : إن المعاملة كانت بالغة الإنسانية. وهذا ما حدث بالنسبة للأستاذ عبدالله عبدالبارى نائب المدير العام للأهرام ، فقد استضافته المخابرات بضعة أيام فى القبة ، ثم فى سجن القناطر الخيرية لأنه اجتمع مع بعض إخوانه بأحد أقرباء محمود أبو الفتح صاحب المصرى فى جنيف. وكانت الضيافة كريمة لأنها اكتفت بنزع بعض أظافر القدمين كنوع من الشفقة.. ومع هذا وعندما أفرج عنه كان يقول دائماً إن معاملته بلغت حداً كريماً ، وإن طعامه كان يقدم له من جروبى».

«أما الآخرون من زملاء عبدالله ومنهم الأستاذ حمدى فؤاد المحرر الدبلوماسى للأهرام.. فقد خرجوا من السجن ولكن أى أحد منهم كان لا ينطق حرفاً.. ولا يسمع كلاماً.. ولا يشهد أحداً. إذ كانت الضيافة بالنسبة لهم أكرم من أن يجحدوها، وبطبيعة الحال تحدثوا بهذا كله للأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام، الذى تدخل للإفراج عنهم، لكنه أحجم عن تقديم الشكر لجهاز المخابرات على صفحات الأهرام».

ينبغى هنا أن أشير إلى أن عبدالله عبدالبارى نفسه قد تناول قصة هذا الاعتقال فى كتابه «فى بلاط صاحبة الجلالة» الذى عرضنا له فى كتابنا «فن كتابة التجربة الذاتية: مذكرات الهواة والمحترفين»، وقد وصل عبدالله عبدالبارى نفسه بعد نشر كتاب الحمامصى بسنوات قليلة إلى منصب رئيس مجلس إدارة الأهرام.

(٤١)

أما أكثر قصص الكوميديا السوداء إثارة فى هذا الكتاب فهى القصة التى يرويها جلال الحمامصى عن «بتوع الأوتوبيس»، وهما اثنان من المواطنين ساقهما حظهما التعس أو العاثر أن يعترضا على نظام جديد فى تحصيل تذاكر الأوتوبيسات حين تولت شخصية عسكرية الإشراف على مؤسسة النقل فى القاهرة، وقادتهما حماستهما إلى القسم للشكوى فاعتقلا خطأً ضمن المعتقلين من إحدى الهيئات الدينية، ولقيا ما لقيه هؤلاء المعتقلون «الدينيون» من تعذيب دون أن يكون لهم أى ذنب، ولنقرأ القصة على نحو ما يرويها الحمامصى:

«فى فترة من الفترات، انتقلت مهمة الإشراف على مؤسسة النقل فى القاهرة إلى شخصية عسكرية ذات نفوذ جبار، وحدث ذات يوم أن ركب مواطنان سيارة أوتوبيس ووقفا فى الدرجة الأولى، وعندما جاء الكمسارى لتحصيل قيمة التذاكر رفض الراكبان أن يدفعا أجر الدرجة الأولى على أساس أنهما واقفان».

«قال الكمسارى: مستحيل.. النظام العسكرى الجديد يحتم دفع الأجر بالكامل».

«ورد الراكبان: ونحن لن ندفع».

«وقال الكمسارى: إن التعليمات الآن غير تعليمات الأمس.. ونحن فى عهد جديد».

«واستمر الكمسارى: إنه عهد الرئاسة الجديدة.. ثم إنك بهذا الاعتراض تضيع وقتى، فإما أن تدفع التذكرة بالكامل وإلا..».

«الراكب: وإلا ماذا..».

«الكمسارى: وإلا فلنذهب إلى قسم الشرطة».

«وتحمس الراكبان واتجها مع الكمسارى إلى قسم الشرطة.. ومن سوء حظهما أن السلطات المسئولة كانت تجرى عملية قبض واعتقال على أعضاء هيئة دينية ـ قيل وقتها إنها خطر على الأمن ـ وتاه الراكبان فى زحمة ذلك اليوم. ثم ازداد حظهما سوءا عندما صدرت التعليمات بترحيل أعضاء الجماعة الدينية إلى معتقل الوادى الجديد.. فإذا بهما يساقان مع الجميع ولم تنفع صرخاتهما من أنهما «بتوع الأوتوبيس».. وانهالت الضربات عليهما لأنهما يصران على أنهما ليسا من الجماعة الدينية وأنهما «بتوع الأوتوبيس».

....

«وشحن الراكبان.. مع المجموعات الهائلة من أعضاء الجماعة الدينية.. حيث عاشا فى المعتقل الجديد لا يعرفان مصيرهما ولا يعرف أولادهما «أين ذهبا» أو ما هو مصيرهما».

«ومر عام ..».

«ومر عام آخر.. وآخر.. وصرخاتهما لا تجد مَنْ يستمع إليها.. وكلما قالا «إحنا بتوع الأوتوبيس» انهال الحرس عليهما ضربا ، وكان الرد الوحيد «بتوع الأوتوبيس ياولاد...» ، واستسلم الراكبان لقدرهما رغم مرور العام بعد الآخر بلا أمل فى الخروج من المعتقل ، لم تكن هناك وسيلة ما للاتصال بمن يدافع عنهما أو يخرجهما من المعتقل».

ويواصل جلال الدين الحمامصى رواية هذه القصة السوداء على هذا النحو المثير حتى يصل إلى النهاية التى حدثت للقصة ولأبطالها:

«إن الذى حدث بعد ذلك ـ أى بعد سنوات ـ أن السلطات الحاكمة بدأت تفرج عن أعضاء الجماعة الدينية.. وكان الإفراج يتم على دفعات ، وبناء على إشارات تليفونية ترد من القاهرة ، واستغرقت عملية الإفراج فترة طويلة إلى أن «صفصف» المعتقل على الاثنين بطلى قصتنا».

«ونظر قائد المعتقل إليهما وتساءل: «مَنْ أنتما»؟».

«وصمت المعتقلان ، لأنهما خافا من تكرار ما كان سبباً فى ضربهما.. واتصل قائد المعتقل بالقاهرة وتساءل لماذا لم يصدر قرار الإفراج عنهما.. وأجابت القاهرة بأن الكشف الذى لديها قد انتهى ، وأنها لا تعرف عنهما شيئا».

«ولم يجد قائد المعتقل إلا أن يأخذهما معه ويذهب إلى القاهرة.. وأمام الضابط

المختص سألهما: إيه حكايتكم؟ مين أنتـم؟ ونظر أحدهما للآخر.. وتشجع أحدهما وقال: «ما قلنالكم.. دا إحنا بتوع الأوتوبيس».

«وعاد الرجلان إلى منزليهما بعد سنوات طويـلة من الغياب.. ولكنهما فى هذه المرة لم يركبا الأوتوبيس».

ربما لا يـتعجـب القارئ اليـوم لحدوث هذه الـقصة بـعدما شـاهد الدراما الـتى قدمـها التليفزيون منذ أعوام قليلة عن قصة «لا» للكاتب الكبير مصطفى أمين ، حيث جسد الفنان يحيى الفخـرانى قصة المواطن الذى أودع السجون خـطأ وقضى سنوات طويلة نتـيجة لهذا الخطأ.

(٤٢)

وفى مقابـل هذا كله يورد الحمامصـى قصة القضية الـتى رفعها الدكتور رشـوان فهمى ضد الحكومة وكسبها واسترجع بها بعض حقه الذى غمطته فيه سلطة الدولة وهو مَن هو ، فقد كان نقيباً للأطباء ، وكان أول مَنْ أيد الـثورة كفكرة وحركة ، وصاحب المذكرات يقدم لتلاميذه فى الـدكتور رشوان فهمى صورة البطـولة التى جعلت الرجل يتـمسك بموقفه ولا يهاب أحداً فى إبـداء رأيه حتى وإن عارض به عبدالنـاصر شخصياً ، ومع هذا فقـد جعلته الثورة أو الـسلطة يـدفع الثمـن غاليا ، لمجـرد أنه أبدى اعتـراضا فى حفـل عام على انـتقاد الرئيس عبد الـناصر لإدارة قصر العينى ، وتمنـيه أن يدار كما تدار هيئة قنـاة السويس ، وقد رد الدكتـور رشوان فهمى بقـوله إنه لو توافرت لـهذا المستشفـى الإمكانيات التـى توافرت لهيئة الـقناة لأصبح له شأن كبـير ، فإذا بقرار جمهورى يـصدر بفصل الأستاذ من وظـيفته كأستاذ جامعى وتفرض عليه الحراسة ، بل ويجتـمع مجلس نقابة الأطباء لعزله من منصب نقيب أطباء مصر (وهو ما لم يذكره الحمامصى). كذلك فإن الأستاذ الذى انفعل بحديث رشوان فهمى وصفق له تصفيقا ينم عـن الإعجاب قد عوقب هو الآخر وأُخرج من وظيفته وهو أستاذنا الدكتور عثمان وهبى أستاذ النساء والتوليد فى كليـة طب قصر العينى ، وربما يستطيع القارئ أن يفهم الآن لماذا هرب المسئولون الكبار وودوا لو أنهم لم يحضروا الحفل. وعن هذه الواقعة ومعقباتها يقول الحمامصى :

«قالت محـكمة القضاء الإدارى بالإسكـندرية فى حيثيـات حكمها بتعويـض الدكتور

رشوان فهمى نقيب الأطباء الأسبق والأستاذ بكلية طب الإسكندرية: «إن كلمة النقد التى تصدر من موقع المسئولية وبدافع الغيرة علـى صالح الوطن وتقدمه لا تكفى لأن تكون سبباً قانونياً لفصل الأستاذ الجامعى من الخدمة بغير الطريق التأديبى».

«وكان الدكتور رشـوان فهمى أستاذ الرمد السابـق ونقيب الأطباء قد فُصل مـن منصبه الجامعى ، وفرضت عـليه الحراسة دون أن تذاع الأسباب وقتذاك.. ثم صـدر قرار فى يونيو ١٩٧١ ، أى بعد ثورة التصحيح فى ١٥ مايو من العام ذاته ، بتعيينه أستاذاً غير متفرغ بقسم الرمد ـ لأنه كان قد بلغ سن الإحالة إلى المعاش ـ وبادر الدكتور رشوان فرفع قضية يطالب فيها بتعويض عن فصله».

«وقد أصـدرت محكـمة القضـاء الإدارى برئاسـة المستـشار عادل البـندارى وعضـوية المستشارين عزيـز بشاى وعصام علام وبحضور مفوض الدولة المسـتشار فوزى المنيلاوى ، حكمـاً يقضى بإلـغاء القرار الجمـهورى الصادر بـفصل الدكتـور رشوان فهمى مـن خدمة الجامعة وإلزام الحكومة بأن تدفع له تعويضاً قدره ثمانية آلاف جنيه عن الأضرار التى لحقت به من جراء فصلـه بغير الطريق التأديبى على خلاف حكم القانون وفرض الحـراسة عليه. وقد حـضر النـطق بالحـكم حوالـى ٣٠ من أعضاء هـيئة الـتدريس بـجامعـة الإسكنـدرية ومجلـس إدارة نادى الأساتذة.. وظهـر أن وراء القرار الجمهـورى بفصل الدكـتور رشوان فهمى قصة».

«ففى الأعوام الـسابقة لحركة التصحيح وقف الرئيس عبـدالناصر يتكلم فـى مؤتمر من المؤتمرات القومية فقال : لو أن شئون قصر العينى أديرت كما تدار شئون هيئة قناة السويس لأصبح لهـذا المستشفى شـأن كبير.. وبلغ الأطـباء هذا الكلام ، فلـم يتكلموا ، ولـو كانت هناك حرية رأى لنوقش مناقشة علنية».

«وفى مـناسبة حفل عشـاء أقيم بنادى الجـزيرة الرياضى بـالقاهرة ـ عقب هـذا المؤتمر ـ تكلم الدكتور رشوان فهمى بصفته نقيباً للأطباء فقال فى كلمته: لو أنه توافر لمستشفى قصر العينى الإمكانيات التى توافرت لهيئة قناة السويس ، لأصبح لهذا المستشفى شأن كبير».

(٤٣)

ثم يروى الحمـامصى ـ بلا تزيد ولا تحامل ـ رد فـعل السلطة تجاه رأى الـدكتور رشوان

فهمي ، ونحن نقول لا تزيد ولا تحامل لأن هذا هو الوصف الصحيح فى رأينا للطريقة التى عرض بها الحمامصى تفاصيل هذه القصة:

«واعتبر الرئيس عبدالناصر هذا الكلام الصادر من نقيب الأطباء تعريضاً بما جاء فى خطابه أمام المؤتمر القومى ، فبادر فوراً وبلا إبطاء وأصدر قرارا جمهوريا بفصل الدكتور رشوان فهمى من منصبه كأستاذ للرمد بكلية طب جامعة الإسكندرية ، كما أصدر قرارا آخر بفرض الحراسة عليه».

«وسكتت الجامعات ولم تحرك ساكناً أمام هذا الرأى ، وعندما ذهب مندوب الحراسة إلى سكن الدكتور رشوان فهمى بالإسكندرية ، ألقى نظرة على محتويات الشقة ، ثم سأله: هل هذا كل شيء «وأجاب الدكتور رشوان أن بعضه لا أملكه ، أما عن حسابى بالبنك..» فقاطعه مندوب الحراسة وقال: «لقد كشفت عن هذا الحساب ووجدته مديناً».. ثم سأله المندوب: لماذا فرضوا عليك الحراسة إذن ؟».

«وضحك الدكتور رشوان وقال: «اسأل الذى أصدر القرار ولا تسألنى أنا».

وهنا يستطرد الحمامصى ليقول:

«ومما يجدر ذكره أنه حدث خلال الحفل الذى أقيم بنادى الجزيرة الرياضى ، وعقب ما قاله الدكتور رشوان ـ مما كان سبباً فى فصله ـ أن بادر عدد كبير من المسئولين فتسللوا من الحفل هاربين ، حتى لا يقال إنهم شركاء فى التصفيق الذى قوبلت به كلمة الدكتور رشوان».

«وقد كان المسئولون الهاربون على حق فى تخوفهم ، لأن أحد أساتذة كلية طب القاهرة وهو الدكتور عثمان وهبى تحمس لكلمة الدكتور رشوان أكثر من غيره ، فكان نصيبه كذلك الفصل والوضع تحت الحراسة مع أسرته المؤلفة من زوجته وأولاده الصغار».

«ومرت الأيام وواجه الدكتور رشوان وضعه الجديد بشجاعة ثم حاول بعض الأطباء من زملائه أن يتوسطوا له ـ دون علمه ـ فقيل لهم إنه لا مانع من أن يصرف مرتب الدكتور رشوان فهمى ، لكن على ألا يعود إلى تولى وظيفته كأستاذ بكلية الطب».

«وظن زملاء الدكتور رشوان أنهم حققوا نصراً كبيراً.. فأسرعوا لإبلاغه الخبر ، واستمع منهم إلى القصة وهو صامت ، ولما انتهوا سألهم: «هل طلبت منكم أن تتوسطوا؟»».

«وأجابوا : لا.. لم تفعل».

«وقال د. رشوان: إذن كيف سمحتم لأنفسكم بذلك وأنتم تعلمون أنى لن أغير موقفى ، إنى أرفض المرتب وأرفض الوساطة».

«ولم ينفع الإلحاح ولم ينفع الرجاء وظل الدكتور رشوان متمسكاً بموقفه ، حتى قامت حركة التصحيح ، وفتحت أمامه أبواب القضاء فقال كلمته وسجل حق كل فرد فى أن ينتقد ، مادام هذا النقد بدافع الغيرة على صالح الوطن. رحم الله الدكتور رشوان. فقد مات بعد أن واجه كل المواقف بشجاعة».

(٤٤)

وفى كثير من فقرات هذا الكتاب يستشهد الحمامصى بوقائع تبدو وكأنها غير قابلة للتصديق ولكنه يجزم لنا أنه حققها بنفسه ، وسأكتفى بأن أورد مثلاً لها بإحدى القصص التى يتحدث بها عند ذكر صنوف الناس الذين فرضت عليهم الحراسة:

«... أن شقيقاً لأحد المسئولين تقدم لخطبة فتاة من أسرة فى الإسكندرية ، فرفضت الفتاة هذا العرض ، فما كان من السلطات المسئولة إلا أن فرضت الحراسة على الأسرة بأكملها».

ومع أنى لا أستطيع أيضاً أن أبتلع هذه القصة المخجلة التى يوردها الحمامصى بدون أسماء ، فإنى لا أستطيع أيضاً أن أنكر أن غياب الحرية كفيل بهذا وبما هو أفظع منه ، وقد سبق لى أن أشرت نفس هذه الإشارة فى التعليق على القصة التى رواها الحمامصى عن الموظف المنافق الذى كان يخلع حذاءه إذا دخل على الرئيس ، والذى وصل إلى منصب بدرجة الوزير.

(٤٥)

ومن أهم الفقرات التى يتضمنها كتاب جلال الدين الحمامصى ، تلك الفقرات التى يروى فيها ـ فى شىء من البراءة الظاهرة ـ قصة مواقفه المبكرة من جمال عبدالناصر ، وقد كانت مواقف متحمسة لعبدالناصر تماماً ، وهو لا ينكر أن محمد زكى عبدالقادر ، ومحمد حسنين هيكل كانا يدفعانه ـ فى موقفين متتاليين ـ إلى شىء من التعقل فى إظهار الحماس

أو فى المواقف التى يندفع إلى اتخاذها نتيجة هذا الحماس ، وقد يبدو الحمامصى وكأنه يلمز هيكل ، ولكن على كل حال لا يمكن أن يكون موقفه كذلك من محمد زكى عبدالقادر الذى بصره بأن النظام العسكرى واحد فى كل الأزمنة :

«... ولا أنكر أنى كنت من أشد المؤيدين لجمال عبدالناصر والمعجبين به. فلم يبدأ اتصالى المباشر به إلا فى نهاية عام ١٩٥٤ ، ولعلكم تذكرون أنه فى أوائل عام ١٩٥٤ كان الصراع على أشده بين فريقين من ضباط الجيش بسبب الخلاف على علاقة النظام بالأحزاب السياسية القديمة ، وبخاصة الإخوان المسلمين ، وقامت دعوة للمطالبة بعودة الجيش إلى الثكنات ، وإنهاء الحكم العسكرى فوراً. ولم تكن الثورة قد حققت شيئاً من أهدافها ، بل كانت ضائعة فى تيارات قوية أغلبها عسكرى».

❑

والشاهد أنه لا ينبغى لنا أن يفوتنا هنا أن نوجه قدراً من المهاجمة إلى موقف الحمامصى المتخاذل من الديمقراطية فى ١٩٥٤ ، وكان الأولى به أن يعترف بأنه أخطأ فى ١٩٥٤ ، وربما كان خطؤه بحسن نية ، ولكنه أخطأ بالفعل ، ولست أنكر أنى ـ بطبعى وفكرى وقلمى ـ منحاز لكل الذين انحازوا إلى الديمقراطية فى ١٩٥٤ ومنحاز بالطبع ضد كل مَنْ انحازوا ضدها.

ومع هذا فلنقرأ كيف يبرر الحمامصى موقفه فى تلك الفترة :

«ولست أنكر أنى كنت أرى إعطاء الثورة فرصتها أو على الأقل ـ وهذا مسجل فيما كتبته بالأخبار فى مارس عام ١٩٥٤ ـ إعطاء الجيش فرصته كى يعود إلى ثكناته معززاً مكرماً ، وإلا كنا ناكرين لجميل صنعه فى أنه خلصنا من حكم الملك فاروق ، بل كنت أعارض بشدة فى طعن الذين خرجوا فى صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهم لا يعرفون: أيعودون إلى ذويهم أم لا يعودون. وقد تعرضت من أجل هذا الرأى إلى هجوم شخصى شديد من جريدة المصرى التى كانت تتزعم الرأى المعارض.. وكانت الصحافة فى تلك الفترة تتمتع بجانب من حريتها أو لعل أحداث هذه الفترة أو الفوضى التى سادت البلاد قد سمحت بهذه المناقشات والمحاورات المفيدة ».

«وإنى لأذكر جيداً أن صديقى الأستاذ محمد زكى عبدالقادر ـ أحد رؤساء تحرير الأخبار ـ قد مر فى تلك الليلة فى صالة التحرير وعاتبنى على موقفى ، وقال كلمة لا أنساها «إن النظام العسكرى واحد فى كل الأزمنة.. ، يوم يمسك بزمام الحكم فلن يتركه أبدا».

«فى تلك الفترة كان هناك خوف على حياة عبدالناصر حتى نصحه إخوانه بالاختفاء بعض الوقت ، فسافر إلى الإسكندرية وظل فى شقة ضابط زميل هو القائمقام عبدالرءوف نافع إلى أن استقرت الأوضاع لفريقه. وأنا هنا لا أريد الدخول فى تفصيلات تاريخية هذا ليس مكانها. ولكن الذى أذكره أن جريدة الثورة الشابة ـ ولم يكن عمرها قد تجاوز عاماً ـ كانت تعانى من سوء فى التحرير وهبوط فظيع فى التوزيع إلى الحد الذى حمل جمال عبدالناصر على أن يدعمها من أموال خاصة بالقوات المسلحة».

«وجرى اتصال بينى وبين أنور السادات المشرف على الصحيفة وبين عدد من الصحفيين القدماء ، ومنهم محمد حسنين هيكل لإنقاذها بتولى المشاركة فى الإشراف التحريرى عليها ، ولكنهم جميعاً رفضوا.. وقد بذلت آخر المحاولات معى فلم أتردد فى القبول لأنى اعتبرت الطلب تكليفاً يتحتم قبوله».

«ومازلت أذكر أن كافة زملائى اعتبروا هذا العمل من جانبى انتحاراً. بل جاءنى محمد حسنين هيكل بمكتبى بالأخبار وسألنى عما إذا كان ما قيل صحيحاً ، فقلت له بلا تردد : «إن رفضكم جميعاً المشاركة فى إنقاذ جريدة الثورة يعد تهرباً من المشاركة فى المسئولية ، هذا إلى جانب أن ذلك يولد فى نفوس قادة الثورة خاصة جمال عبدالناصر حقداً علينا جميعا..» ، وابتسم هيكل ولم يرد.. وتركنى وانصرف».

(٤٦)

وربما يكون من حق القارئ علينا أن ننقل له من هذه المذكرات ما يتحدث به صاحبها فى اعتزاز عن أول لقاء له مع الرئيس جمال عبدالناصر :

«وفى صيف ١٩٥٤ كان أول لقاء طويل بين جمال عبدالناصر وبينى امتد إلى ساعة متأخرة من الليل وكان ثالثنا هو الرئيس أنور السادات. وفى تلك الليلة تكلمنا فى كل شىء. وكان همى الأكبر أن أتعمق فى دراسة شخصية عبدالناصر. وأشهد أنه شدنى إلى جانبه بكلامه وآرائه واتجاهاته. ذلك لأنى توقعت الكثير. كان متواضعاً. وكان منزله يبدو بسيطاً. وكان يجلس مرتدياً بنطلون «البيجامة» فقط [هكذا فى النص ، ويبدو أن المقصود أنه لم يكن يرتدى جاكتة البيجامة أى على نحو ما يفعل كثير من شبابنا ، ويبدو أن الحمامصى أراد الدلالة على أن عبدالناصر كان متبسطاً]. يتحدث فى الصحافة ، وفى الاستعداد لافتتاح الجامعات ، واحتمالات تحركات للطلبة ، وفى مشروعاته الداخلية».

«وخرجت فى تلك الليلة مقتنعاً بأنى لم أخطئ فى الاختيار. وكثيراً ما كان يثور لخطأ يقع فيه أحد المحررين ، ويصل غضبه إلى حد الأمر بفصله فوراً من عمله. ثم لا يلبث أن يعود بعد ساعة فيطلب فى هدوء الاكتفاء بلفت نظر المحرر إلى عدم الرجوع إلى هذا الخطأ».

(٤٧)

ويورد الحمامصى نصوصاً للرئيس جمال عبدالناصر نفسه تناول بها الانحراف فى جهاز المخابرات وهو يقدم لهذه النصوص بأنه يقدمها لكى يكون منصفاً ، ومن الإنصاف لعبدالناصر وللحمامصى كذلك أن نورد بعض النصوص التى نقلها الحمامصى عن عبدالناصر حيث يقول:

«ولكى يكون حوارنا منصفاً أقول إن عبدالناصر تكلم عن هذه التساؤلات كلها فى نوفمبر ١٩٦٨ أى بعد هزيمة ٥ يونيو بأكثر من سنة ونصف السنة. فقال فيما قال: «الانحرافات فى جهاز المخابرات التى تكشفت.. حصل أنه اكتشفت انحرافات فى جهاز المخابرات ، وحينما اكتشفت ماسبنهاش ، اللى اشتركوا فى هذه الانحرافات اعتقلوا وتعرضوا للتحقيق وحيروحوا للمحاكمة وحيروحوا لمحكمة الثورة ، فى ناس طبعاً بيلقوا [يقصد: يلقون] لوم هذه الانحرافات على النظام.. أنا بدى أقول إن الانحرافات بتحصل فى كثير من أجزاء العالم.. المهم إن إحنا نلحق نفسنا ونبتر هذه الانحرافات.. الانحرافات اللى حصلت فى هذا الجهاز وعرفتوها أو يمكن سمعتم عليها. أكثرها انحرافات رخيصة.. ومش ده المجال اللى أنا أتكلم فيه. حصلت فى كثير من أجزاء العالم أمثلة مشابهة.. برضه جاءت لى جوابات.. إزاى أنت ما كنتش وإزاى الريس ما كانش يعرف باللى جارى وبهذه الانحرافات.. أنا بأقول النهارده فرصة أنى أنا أرد على هذه التساؤلات يمكن أنتم بينكم وبين بعض أثرتم هذه التساؤلات.. إذا كانت الانحرافات حصلت فى المخابرات.. إذا كانت المخابرات هى المفروض أنها تقول على الانحرافات اللى بتحصل فى البلد.. ما كانش ناقص إلا إنى أنا أعمل مخابرات على المخابرات.. وأعمل مخابرات على جهاز المخابرات وهكذا.. لا تنتهى.. يمكن أنا بأقول اللى حصل برضه كان نتيجة الاتجاه نحو مراكز القوة ، والاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع أنها فى المستقبل تحكم ، ونسيت نفسها.. فانحرفت وما وصلتش إلى أهدافها اللى هو الحكم ، وجدت أنه سهل الانحراف فانحرفت».

«أنا بأقول لكم بصراحة إنى أنا كنت أرى بعض مظاهر الانحراف قبل ٥ يونيو ولكنى لم أتصور مداه ، حاولت بكل ما أستطيع ، نجحت أحياناً ، وأنا فعلاً كنت أشفق على البلد من تكتلات القوى ومراكز القوى.. وكان حديثى دائما أيام انتخابات الرئاسة وبعد كده ، وعندكم هنا ومرة جيت قلت لكم.. هل نعمل حزب أو حزبين أولاً ، ووضعت لكم مجموعة من الأسئلة وكان حديثى عن الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية ، إلا أن ده كان السبيل الوحيد إن إحنا نغطى على الانحرافات».

ويواصل الحمامصى نقل ما تحدث به الرئيس عبدالناصر حيث قال الرئيس:

«هو أنا من تجربتى الماضية الناس بتخاف من إثارة أى شىء ، إما فى مجلس الأمة وإما فى الصحف ، ولكن بعد كده ما بيهمهاش إن الشخص ينحرف والناس تتهامس مبيهمش.. طالما الموضوع ما انتشرشى ما انفتحشى فى مجلس الأمة أو ما انتشرشى فى الجرايد خلاص ، ولهذا أنا أيضا مرة اتكلمت معاكم هنا على أساس إحنا بحاجة إلى مجتمع مفتوح ، لكن طبعاً بتوع المخابرات كانت وسائل الإخفاء كانت مباحة بالنسبة لدولة المخابرات اللى وجدت ، واللى تغلبت واللى انحرفت ، أنا باعتبر إن هذه الدولة سقطت.. وإن هذا السقوط مسألة فى منتهى الأهمية ، وأنا أعتبرها من أهم الجوانب السلبية اللى تخلصنا منها فى سبيل تطهير الحياة العامة فى مصر».

(٤٨)

أما من حيث الزمن فإن أقدم القضايا السياسية التى يحدثنا عنها الحمامصى فى هذا الكتاب ، هى تلك الخلافات التى نشبت بين مكرم عبيد سكرتير عام الوفد ، ومصطفى النحاس رئيس الوفد ، وقد كان جلال الحمامصى أحد النواب القلائل الذين انضموا إلى مكرم عبيد وانفصلوا معه عن الوفد ليكونوا «الكتلة الوفدية» كحزب جديد ، وفى هذا الكتاب الذى بين أيدينا نجد الحمامصى وهو يعترف بدوره (دون فخر ولا غلواء ولا زهو) فى طرح فكرة تأليف الكتاب الأسود على مكرم عبيد باشا ثم فى تنفيذ هذه الفكرة.

وليس من شك أن نصوص الحمامصى التى يرويها عن هذه الوقائع تدينه وتدين مكرم عبيد وتدين القصر الملكى ولكننا كعادتنا سنتناول هذا النص من حيث هو تعبير عن تجربة شخصية خاضها صاحبها وآثر أن يرويها لنا مع وعيه بأن الأغلبية لم تكن راضية عن مساهماته فيها ولا عن القضية كلها. ومن حسن الحظ أن الحمامصى أورد فى هذا الكتاب

اعترافات مطولة ضاع الحديث عنها والاقتباس منها فى خضم الأضواء الخاصة التى ركزت على ماخص الرئيس عبدالناصر فى هذا الكتاب.

وفى أثناء هذا الاعتراف الطويل فإن الحمامصى يذكر قصة اتصاله بأحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى وبطلبه مؤازرة القصر وسلطته لتصرفات حزبه ، وهو لا ينكر أبداً أنه مضى فى هذا الطريق الذى يسهل لأعدائه الهجوم عليه لأنه كان طريقاً لا ديمقراطياً ، ومع أختلافنا مع سلوك الحمامصى وعقيدته فى هذا الموقف إلا أنه يستحق الاعجاب لأنه لم يلو الحقائق ليجعل نفسه قديساً، وهو لا يعيد تصوير موقفه من زاوية أخرى ترفع من شأنه وإنما هو يروى ماحدث بمنطق تفكيره فى ذلك الوقت الذى حدث فيه ما حدث وهكذا فإن الحمامصى لا يحدثنا عن الديمقراطية كمعشوقة أولى أو أخيرة لأنه كما نقلنا عنه فى بداية هذا الباب كان يعشق معشوقة أخرى هى نزاهة الحكم ، وهو من أجل هذه النزاهة قد يضحى بالديمقراطية نفسها التى هى معشوقة الآخرين رغم أنه لا يصرح بهذا المعنى ولا يتناوله من قريب ولا من بعيد.

ومن هذه الناحية فإن الحمامصى رجل مُجيد فى دفاعه عن معتقداته حتى وإن خالفناه فيها ، فهو يستحق كل الاحترام والتقدير لهذه الشجاعة الأدبية ، وإن كان هذا يأتى مقرونا بالإشفاق على ضياع جهد مخلص كانت القضية الوطنية الحقيقية أولى به وإن كان هذا أيضا لا ينفى عقيدتى الراسخة فى لومه على هذا الدور المبكر الذى لعبه.

ولعل النص الذى بين أيدينا عن وقائع تأليف وطباعة وتوزيع الكتاب الأسود هو أول نص يفى بكل هذه التفصيلات ، ويشى بكل هذه الخلفيات التى حكمت هذه العملية السياسية كلها ، وبخاصة أن الحمامصى كما سنرى يعترف بانتهاز الفرصة التى كانت سانحة لاستغلال السراى فى عمل تقوم به المعارضة ضد حزب الأغلبية الحاكم فى ذلك الوقت.

فلنقرأ فى تؤدة هذه الفقرات التى يقدم بها صاحبها للدفاع عن فكرته فى الدفاع عن النزاهة.. وهو واع لأن آخرين تالين له ـ ومنهم كاتب هذه السطور ـ يستطيعون أن يستدلوا بها على جهد حزب «الكتلة الوفدية» فى الإطاحة أو محاولة الإطاحة بحكم الأغلبية ، وبالتالى فى الانقضاض على الديمقراطية حتى ولو من ناحية الشكل ، وربما يعن لى أن أتحفظ على نص الحمامصى قبل أن أنقله ، فأذكر فى صراحة أن السراى هى التى استغلت حزب «الكتلة الوفدية» ، وإن بدا للحمامصى أن العكس هو الذى حدث على نحو ما يروى:

«...وقد رأت «الكتلة الوفدية المستقلة» ـ هكذا كان اسم حزب مكرم عبيد ـ أن الفرصة سانحة لاستغلال السراى فى عمل تـقوم به المعارضـة ضد مصطفـى النحاس وحـكمه ، وكان الملك فاروق كذلك يتحين الفرصة للانـتقام من رئيس الوفد بسبب أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، لأنه رفض أن يشكل وزارة قومـية بينما كانت بريطانيا تـريدها وزارة وفدية تحمى ظهرها فى حربها ضد المحـور. وجاءه السفير البريطانى مايلز لامبسـون فى الساعة التاسعة مساء ومعه دبابات الجيش المحتل ليفرض على المـلك قبول تشكيل الوزارة برئاسة مصطفى النحاس ، وكـان أول اتصال مع رئيس الـديوان الملكى بشـأن هذا الموضوع فى ليـلة ما فى أغسطس ١٩٤٢».

«وكانت وقائع الـفساد الحزبى قد بدأت تأخذ شـكلاً مثيراً ، وبدأ الناس يتـكلمون عن ترتيبات استثنائـية وتصرفات مالية تمس نزاهة الحكم.. وعمولات تدفـع فى مقابل تخفيف أو شطب أحكام قضايا التموين ، وانطلاق قريـنـة رئيس الحكومة السيدة زينب الوكيل فى ممارسة عـمليات اسـتغلال نفـوذ لتحقـيق الثراء استناداً إلى قـيام الرقابـة على الصـحف ، واطمئنانا إلى أنه لن يتكلم أحد يذيع أسرار هذه المخالفات كلها».

....

«وسألت أحمد حسنيـن باشا : ألا من سبيل لوقف هذا الفساد الذى يـكاد يقضى على الأخلاق ؟ فقال: الآن ليس هو الوقت المناسب ، فمـا زالت الوزارة تقضى شهر العسل مع دار السفير البريطانى ، لكن هذا الوقت سيأتى قريبا».

هكذا يعترف الحمـامصى بكل وضوح بالجانب الانتهازى فى ممارسـة السياسة ، وهكذا يبدو لنا ـ بعد مرور السنين ونضج التجربة ـ أن مجـموعة حزب الكتلة ظنت نفسها تستغل السراى لمـصلحتها فـإذا بها تسخـر نفسها من أجـل خدمة السراى بـطريقة بشعـة! وهو ما لايمكـن أن يغفـره التاريـخ لا للحـمامصى ولا لمـكرم عبـيد وبخـاصة أن الشـعب قد عـبر بوضوح عن موقـفه من هذه المحاولات التى لم تكـن تصب إلا فى مصلحة الـقوى المعادية للشعب ! .

والشاهـد أن جلال الحمامصى يـروى بكل صراحة ووضـوح حواره مع أحمد حسـنين باشا ، ثـم إذا هو يردف هذا باعـترافاته بتـحريض مكرم عـبيد باشا عـلى نشر هذا الـكتاب فيقول:

«وسافرت فى الـيوم التالى مع مكـرم عبيد باشا رئيـس الكتلة إلى مصيف رأس البر..

ورويت له خلال الرحلة ما دار بينى وبين أحمد حسنين باشا، فصمت قليلاً وقال: «ما رأيك فى أن نجمع الوقائع ووثائقها ثم نضمنها عريضة نرفعها إلى الملك؟ قلت: فكرة سليمة.. ومحاولة قد تأخذ بعض الوقت فتقدم عندما يرى القصر أن شهر العسل قد انقضى..».

هكذا نرى أن النية كانت مبيتة، وأن الاعتراف بدور القصر فى تحريك الأحداث موجود وواضح فى هذا النص الذى يقدمه الحمامصى فى شبه اعتزاز ومن اللافت للنظر أن التفاصيل التى يتضمنها نص الحمامصى تفوق فى إدانتها لموقفه وموقف مجموعة الكتلة أى نص آخر تناول هذا الموضوع. ونمض مع اعترافات الحمامصى:

«ولم أكمل كلامى، فقد كان مكرم عبيد رجلاً شعبياً يفضل التخاطب مع الجماهير قبل أن يتخاطب مع الملك أو المسئولين، ولهذا لم يكن يريد أن يقدم عريضة لا يقرؤها أحد، أو يقتلها رئيس الحكومة بصمته على كل اتهام يرد فيها، ومن ذلك كنت أحس أنه يفكر فى طريقة تجمع بين الأمرين: عريضة إلى الملك، و«منشور» يتضمن نص العريضة ليوزع على الناس، وبذلك يضمن أن يحقق هذا العمل نتيجة رسمية وشعبية معا».

ولا ينبغى لنا أن نندهش من هذه الأدوار السياسية العميقة التى قام بها الحمامصى، ذلك أنه لم يكن صحفياً فحسب، ولكنه كان سياسياً بارزاً وعضواً فى مجلس النواب، ومن أقطاب ذلك الحزب الجديد المنشق عن الوفد: «الكتلة الوفدية»، وهكذا فإنه أسهم بوجهيه السياسى والصحفى فى كل هذا النشاط:

«ولم أكن مخطئاً فى تفكيرى، إذ لم يلبث أن صارحنى مكرم باشا بهذا الرأى، وطلب منى أن أدبر أمر طبع العريضة المتوقعة فى كتاب. وتلك كانت نقطة بداية «الكتاب الأسود» عريضة إلى الملك، منشوراً مطبوعاً فى شكل كتاب، وعندما بدأ مكرم يعمل على استيفاء البيانات والوثائق الدالة على فساد الحكم، وجدنا أنفسنا فى النهاية أمام سيل من الوقائع وشعرنا أنه لا سبيل إلى إخراجها فى كتاب صغير الحجم، ولابد من أن يتضمنها كتاب كبير يطبع ويوزع على الناس فى وقت واحد عندما تقدم العريضة إلى الملك، وبذلك تكتمل الضربة وتأخذ شكلها الحاسم».

❑

ثم يتحدث الحمامصى بالتفصيل عن كثير من الخطوات الفنية والتنفيذية التى مكنت من إصدار الكتاب على نحو ما صدر وفى التوقيت المطلوب فيقول:

«وكانت عملية طبع الكتاب هى مشكلة المشاكل. إذ أن كافة المطابع لم تكن تقبل طبعه بسبب رقابة البوليس المفروضة عليها ، ولأنه كان يتحتم الحصول على موافقة مسبقة قبل طبع أى شىء ، ثم إن مكرم عبيد كان يحرص على أن يظهر جهده فى ثوب جذاب وفى كتاب كامل الشكل ، ولم يكن ممكناً استعمال آلات الرونيو لتحقيق هذا الغرض».

«وكلفت بالبحث فى هذا الموضوع: كيف نوفر طبع الكتاب بعيداً عن رقابة البوليس ، وكيف يتحقق فى نفس الوقت أن يكون الكتاب جيد الطباعة والإخراج ؟ وتفرغت لهذه العملية الشاقة تفرغاً تاماً ، فقد كنت إذ ذاك مستقيلاً من عملى الصحفى بجريدة المصرى ، لأن صاحبها بقى مع الوفد بينما خرجت منه مع مكرم عبيد ، ومع أنى كنت قادراً على الانتقال إلى عمل صحفى آخر فى جريدة أخرى لأن الصحفى لم يكن مملوكاً لفرد واحد إلا أن ارتباطاتى السياسية هى التى فرضت علىّ أن أبتعد عن أى عمل صحفى اكتفاء بالعمل السياسى ، وكنت قد فصلت من عضوية مجلس النواب (الشعب حالياً) بعد أن اكتشف المجلس أن سنى لم تكن قانونية ، رغم إقراره بصحة عضويتى من قبل».

(٤٩)

كذلك نجد جلال الحمامصى حفياً فى كتابه هذا بأن يورد لنا تفصيلات الحوار الذى دار بينه وبين زعيمه مكرم عبيد باشا بعد قرار مكرم عبيد بمصالحة النحاس باشا ، ونكاد ونحن نقرأ جلال الحمامصى فى هذا الكتاب نقرأ نموذجاً متكرراً لفكر الخوارج وهم يلومون الإمام على بن أبى طالب (كرم الله وجهه) على رضاه بالتحكيم بينه وبين معاوية بن أبى سفيان وعدم قبولهم ما رمى إليه من حقن الدماء ، هكذا كان الحمامصى ، وربما ظل كذلك حتى ألف كتابه ، وهو يروى حواره مع مكرم عبيد بعد مصالحته للنحاس فيقول:

«وهو يذكر (الحديث عن نفسه بضمير الغائب) أنه حاور مكرم عبيد طويلاً فى قراره بمصالحة النحاس وسأله: هل كنا متجنين على الوفد ورئيسه عندما اتهمناهما فى كتاب أسود بالإساءة إلى نزاهة الحكم؟؟ وأجاب مكرم: «لا.. بل مازلت متمسكاً بكل ما قلته» ، وعاد يسأله: «ولكن بماذا تفسر موقفنا الجديد أمام الرأى العام وأمام النحاس؟»».

«وقال مكرم: «المهم هو أن نضرب السراى والأحزاب الأخرى» ، فقال: ولكن هذه الضربة موجهة إلينا أيضاً.. ولعل أكبر دليل على ذلك هو أن النحاس باشا رحب بهذه

المصالحة. ألا تحس أن هذا الترحيب غير صادر من القلب ، وإنما هو ضربة معلم أخرى أراد بها النحاس أن يقول إننا «لحسنا» كل اتهام وجه إليه.. ولو أن الخطأ الذى ارتكبه النحاس باشا كان سياسياً لأمكن نسيانه ، ولكن أما وهو خطأ يمس النزاهة والشرف.. فإن نسيانه يعد خيانة للرأى العام. ولم يكن مكرم فى هذا الحوار هو المحامى المقنع ، بل كان مرامه أن ينتقم ».

لست أحب أن أنبه القارئ إلى الخطأ الفكرى فى هذه التصورات السياسية القاصرة ، فالخطأ واضح ، وقد دفع أصحابه الثمن بالفعل:

«وكفر بالحياة الحزبية ، ولم يجد أمامه إلا أن ينسحب منها ، وأن يكرس كل جهده ووقته وقدراته فى العمل الصحفى المتحرر من قيود الحزبية ، كان يرى أن حياتنا الجديدة تحتاج إلى تفكير جديد ، واتجاهات ليبرالية فيقال للمخطئ أخطأت وللمحسن أحسنت ، وأن تكون رسالة كل مصلح النزاهة والحرية معاً. أما الأمور السياسية فعلاجها هين وأخطاؤها قابلة للإصلاح».

(٥٠)

ولا يخلو كتاب «حوار وراء الأسوار» بالطبع من الحديث عن بعض متاعب المهنة الصحفية وبخاصة مع استشراف طلابه حينئذ للتحولات القادمة فى نظامنا الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وهو يبلور كثيرا من رؤاه فيما يتعلق بالصحافة المصرية والصحفيين المصريين وتاريخهم السياسى فى الفقرة التالية :

....

«من البدء أرفض رفضاً تاماً أن يشبه الصحفيون فى مصر بالصحفيين فى لبنان ، ثم إن الاتهامات القديمة بأن صحافة مصر كانت تقبل تمويلاً من الخارج اتهامات باطلة لم تثبت على الإطلاق ، بل أستطيع أن أقرر أن تاريخ صحافة مصر على مدى عمرها الطويل كان أبيض ناصع البياض. وقد اخترعت هذه الاتهامات بقصد التمهيد لإجراءات تعسفية تتخذ ضد الصحافة».

«ومع هذا لا بأس من الاتفاق على أن تكون ميزانيات الصحف الجديدة خاضعة لرقابة

قضائية ، بمعنى أن يكون هناك جهاز مهمته التأكد من أن هذه الصحف تعتمد على نفسها ولا يرد لها أى عون من الخارج ، سواء كان ذلك فى صورة أموال سائلة أو إعلانات أو اشتراكات أو ما إلى ذلك من وسائل التمويل ، ولست أعتبر هذه الرقابة صورة من صور تدخل الدولة ، فمادام مورد الصحيفة سليماً فلا خوف من النتائج ، وبخاصة إذا كانت هذه الرقابة فى أيد قضائية لا تتأثر بمؤثر خارج عنها».

ويسأله سائل : «إنك بهذا تطالب بإحداث انقلاب صحفى؟».

ويجيب الحمامصى: «بل أدعو إلى التمهيد لتحرر الصحفيين من سيطرة الدولة ، وتخلصهم من التهديد بلقمة العيش. أو بمعنى آخر نريد الاستفادة من أخطاء الماضى ، فيوم يجد الصحفى أنه غير معرض لأن ينقل من مؤسسة صحفية إلى أخرى كنوع من العقاب أو الترقية ، ويوم يحس أن قلمه قادر على التحرك من موقع إلى آخر صيانة لحريته من أن يعبث بها ، عند ذلك نحس أن حرية الصحافة أصبحت حقيقة مقبولة.. بدلاً من أن تكون ـ كما هى ـ حقيقة مشكوكاً فيها».

(٥١)

ونأتى بعد هذا إلى حديث صاحب هذا الكتاب فى موضع آخر من مذكراته أو حواراته عن حوار الرئيس عبدالناصر معه حول فكرة تأميم الصحافة وهو يجيد ربط أخذ الرئيس عبدالناصر بهذه الفكرة بما تحقق هو منه من طبيعة حب الرئيس للانفراد بالفكر وتقريب من يوافقونه ، والابتعاد عمن يعارضونه:

«ولم يطل الوقت ، ففى خلال عام ١٩٥٥ كان (أى الرئيس عبدالناصر) يتحدث إلىّ تليفونياً فى عمل صحفى ، وفجأة بادرنى بسؤال سريع فقال: «ما رأيك فى تأميم الصحافة ؟» ولم أتردد فى الرد على السؤال بسؤال آخر فقلت: «وما الحاجة إلى ذلك ، والصحافة الآن ملتزمة بخط واحد؟».. وكانت الصحافة فعلاً فى بداية تحقيق هذا الالتزام ، وقد استمر حوارنا حوالى الساعة ، ولما وجد أنى لا أوافقه على رأيه أجل مواصلة الحديث إلى المساء عندما أزوره فى بيته بمنشية البكرى. غير أنه لم يعاود الكلام فى هذا الموضوع.. موضوع «تأميم الصحافة» مرة أخرى.. فقد كان من طبيعته أن يفكر وحده.. ويقرر القرار

وحده.. ثم يطرحه بعد ذلك على المقربين إليه.. فإذا عارضه أحدهم توقف عن مناقشة الموضوع ، وإذا وافقه آخر ظل يبحث معه الأمر على أساس أن هذا الآخر يفهمه جيداً.. وبذلك يضعه فى مرتبة المقربين إليه ، والذين يرتاح إلى أفكارهم ، مع أنهم فى الواقع لا يستقلون بفكر ، وإنما الفكر هو فكره وحده».

«تلك كانت طبيعته التى حكم بها مصر. ولهذا بدأ حكمه فى الخمسينيات بإجراء تجارب على الكثيرين.. حتى انتهى به الأمر إلى استبعاد كل مَنْ لا يفهمه ـ أو كل مَنْ يناقشه الرأى ـ والإبقاء على كل مَنْ يفهم. أو بمعنى أصح الإبقاء على كل مَنْ لا يناقشه ، بل يمضى فى تأييد رأيه سواء كان مقتنعاً به أو غير مقتنع.. وهكذا تبلور الجهاز الداخلى الذى حكم به عبدالناصر مصر وحولها إلى قلعة مملوكة لقلة سميت فيما بعد ، كما قلت لكم وكما سمعتم بها «مراكز القوى».

ينبغى هنا أن ننتبه إلى المفارقة فى توظيف لفظ مراكز القوى والتطور الذى طرأ على مدلول هذا اللفظ ، فقد استخدم عبدالناصر التعبير ضد المشير عبدالحكيم عامر وجماعته ، ثم استخدمه هيكل ضد صلاح نصر وجماعته ، ثم استخدمه الرئيس السادات ضد على صبرى ومجموعة ١٥ مايو ، ثم استخدمه الحمامصى ضد الرئيس عبدالناصر نفسه!

❑

وبعد صفحات نجد الحمامصى يعيد التأكيد على جانب المفارقة التاريخية فى موقف الثورة من جريدة المصرى الذى تغير مائة وثمانين درجة فيقول:

«هذه الثورة هى التى اختارت فى البداية جريدة المصرى لتكون مركزها الإعلامى ، بل إن جمال عبدالناصر كان يقضى سهراته فيها فى مكتب محررها ، لأنه كان يعلم أن محرر هذه الصحيفة أحد الذين لعبوا دوراً فى التمهيد للثورة. ومع هذا عندما رفض الصحفى أن يكون أداة تنفيذ لما يطلب منه وتمسك بأن يقول رأيه وينتقد الخطأ.. كان القرار إغلاق جريدته وتشريد أصحابها».

(٥٢)

ومن المهم أن ننتبه إلى أن جلال الحمامصى حريص فى كتابه هذا على ألا تفوته المقارنة بين المعتقل الذى عاناه فى الأربعينيات ومعتقلات ما بعد الثورة، وهو يقارن ما عاشه بنفسه

من تجربة الاعتقال قبل الثورة بما عاناه من ألم نفسى ووجدانى وهو يستمع إلى تفصيلات ما لقيه الشيوعيون والإخوان فى معتقلات الثورة ، وهو لا يفيض فى وصف ما حدث فى معتقلات الثورة ، ولكنه يفعل العكس ، ذاكراً بشيء من الامتنان المعاملة التى كان يلقاها هو وزملاؤه الذين تعرضوا للاعتقال فى عهد الليبرالية المصرية فيما بين الثورتين ويقول :

«... ومع هذا ، فإن صاحبنا يذكر ما حدث بعد ذلك بسنوات طويلة ، وبعد أن قامت ثورة ١٩٥٢ بهدف تحرير الشعب وإعادة ما سمى حقوقه المسلوبة ، فقد كان يسمع القصص الكثيرة عما لقيه المعتقلون من الشيوعيين أو من الإخوان المسلمين أو من غيرهم ممن أغضبوا الثورة من صنوف العذاب والإذلال ، فكان يحس بأن معتقلى الزيتون [يقصد المجموعة التي كان هو منها] كانوا وديعة فى أيدى رجال الأمن ، يسارعون لهم بالأطباء إذا مرضوا ، ويوفرون لهم الدواء بكميات كبيرة رغم ظروف الحرب ، حتى إن البعض منهم كان يتاجر فيه ، وكانوا يقدمون لهم أحسن أنواع الطعام ويعاملونهم معاملة لم يكونوا يلقون مثلها فى بيوتهم الخاصة ، بل لقد بلغت العناية بهم حدها عندما وفرت وزارة الصحة عيادة كاملة لعلاج الأسنان بكل ما تحتاجه من آلات حديثة ، وكان الطبيب المختص يمضى عدة ساعات فى زيارة المعتقلين ليصلح لهم أسنانهم».

«وكان ضباط البوليس يرافقون المعتقلين أثناء ذهابهم إلى المستشفيات للعلاج الخاص ، مثل الجلسات الكهربائية لعلاج أمراض «يبتكرها» طبيب المعتقل كى يساعد بدوره المعتقلين فى الخروج من المعتقل لبضع ساعات. وكان هؤلاء الضباط على درجة كبيرة من الإنسانية بحيث كانوا يتركون المعتقلين أحراراً لمدة ساعات ثم يلتقون بعدها فى طريق العودة إلى المعتقل. ولم يفكر واحد منهم فى الهرب أو الإخلال بوعده للضابط أن يعود إلى مكان اللقاء».

«تلك كانت العلاقة بين الحاكم والمعتقلين ، مع أن بعضهم كان معتقلاً لأسباب ترتكز على العداء الشديد لرجال الحكم».

(٥٣)

وقد حرص جلال الدين الحمامصى فى هذا الكتاب على ألا يركز فى حديثه على

الأشخاص ، كأنه كان يخشى من هذا التركيز أن يستقطع بعض الأضواء التى يريد الحمامصى ادخارها للحديث عن الأفكار والقضايا الكثيرة التى أثارها ، ولكنه مع هذا لم يمنع نفسه من أن يثنى ـ باقتصاد ـ على الذين يستحقون الثناء وأن ينتقد من يراهم مستحقين للنقد .

وقد رأينا إشاراته إلى مواقف رشوان فهمى الصلبة ، ومواقف هيكل المناورة أحيانا والمتهالكة حينا آخر ، كما رأينا إشارته إلى مقال العطيفى ، وعلى نفس الخط نرى إشارته إلى مواقف أخرى لمحمد حلمى مراد والشيخ أحمد حسن الباقورى وأحمد ماهر باشا كما نرى على سبيل المثال وصفه لكل من حسن عزت وموسى صبرى كزميلين من زملاء المعتقل وسنورد بعض ملامح هذا الوصف بعد قليل.

كذلك يحرص الحمامصى على أن يورد فى كتابه نص مقال للدكتور محمد حلمى مراد عن الأسلوب والأشخاص ، ويدور المقال حول حوار مع عبدالناصر ويمثل هذا الحوار أبلغ وأدق تعبير عن المعنى الذى أراده الحمامصى ، ولعل هذا هو السبب الذى جعل جلال الدين الحمامصى على خلاف عادة الصحفيين ينقل هذا النص عن غيره ويدخله بنصه الأصلى الكامل ضمن نسيج كتابه .

❑

أما حديث جلال الدين الحمامصى عن صديقه الشيخ أحمد حسن الباقورى فيأتى عرضاً ضمن الحديث عن كثرة الجواسيس فى وسط جهاز الحكم المصرى فى عهد الثورة مشيراً إلى قصة إقالة الشيخ الباقورى من منصبه بسبب وشاية من هذه الوشايات :

«وقد ذهب فضيلة الشيخ أحمد الباقورى وزير الأوقاف ضحية لهذا النوع من المخابرات. إذ قيل إنه قد سجل له شريط وهو فى خلوة مع سيدة ، وعندما سمع عبدالناصر ما سجل على هذا الشريط أقال الشيخ الباقورى من منصبه».

«وأصيب الشيخ الباقورى بشلل جزئى.. واعتكف فى منزله لا يخرج ولا يزور أحداً.. ومع هذا عاد إلى وظيفة أخرى هى مدير جامعة الأزهر.. الجامعة الدينية الكبيرة».

ثم يعقب جلال الحمامصى على سؤال أحد طلابه عن قبول الباقورى للمنصب الجديد ويقول:

«نعم قبله ، وقد كان ذلك من الأخطاء التى يقع فيها الرجال ، إذ لا يعرفون متى يكون الرفض الذى يتفق مع الكرامة».

وعلى الرغم من أن الحمامصى لم يكن سعدياً ، فإنه يضرب المثل بزعيم السعديين الدكتور أحمد ماهر باشا حين يعترف بدور الزعماء فيما قبل الثورة فى تعليم الشباب الوطنية والممارسة الحزبية والبرلمانية ، وفى بث الثقة فى نفوسهم وفى دفعهم إلى خوض غمار الحياة الحرة فيقول:

«وكان أحمد ماهر باشا من رجال مصر الذين يجدون متعة فى الجلوس إلى شباب مجلس النواب فيعلمهم أساليب المعارضة والتأييد. وكان يجلس إلى شباب الجامعة والمدارس فيشعرهم بأن لهم كياناً وأن لهم قيمة فى حياة الوطن..كان كل كبير يحرص على تكملة الصفوف الناقصة بعناصر شابة مكافحة مثقفة قادرة على تقديم التضحيات ، أو بمعنى آخر كان كل كبير يحرص على إدخال الشباب فى تجارب الحياة الحرة فى ظل الرعاية والإرشاد ليكتسبوا الخبرة من التجارب ثم ليختاروا ما يشاءون».

وأما حديث صاحب هذه المذكرات عن زميليه فى المعتقل حسن عزت وموسى صبرى فيأتى دون ذكر اسميهما مكتفياً بذكر صفاتهما البارزة التى تمكن القراء من معرفة شخصيتهما من مجرد حديثه عنهما بالطريقة الآتية:

«وكان من بين الجالسين معنا فى تلك الليلة شاب ضئيل الجسم ، صغير السن ، كثير الكلام ، يناقش ويحاور ، مما أكد للضيف أنه درس القانون وأنه يعد نفسه للدفاع عن حقوق الناس. وقد كان واقعه كذلك ، فقد تخرج فى كلية الحقوق ، وظهر من كلامه أنه يفضل الصحافة على مهنة المحاماة ، وأنه سيسعى إلى بلاطها بكل ما يملك من قدرات وعزم».

«وكان هناك أيضاً الضابط الطيار الذى دخل المعتقل لأنه عدو للمحتل البريطانى ، ولأنه قد عزم على محاربتهم بكل قواه ، وكان صديقاً للضابط الأسمر [الضابط الأسمر هو الرئيس محمد أنور السادات]. ولكنهما كانا يختلفان فى الطباع وفى الصفات وفى التفكير.. لم يكن غبياً.. ولكنه كان يتظاهر بالغباء ، وكان يهز رأسه كلما استمع إلى كلام لا يعجبه ، ويردد كلمة «حلو.. خليها على الله».

«وكان هذا الضابط الطيار أول المتحدثين فى تلك الليلة ويبدأ يهز رأسه ويرتب كلمات السؤال الذى ينوى أن يفتتح به النقاش ، وفى نفس الوقت يضحك فى هدوء ضحكة لو أن غريباً سمعها لقال عنه : «ما هذا الأبله» ولكنه لم يكن كذلك».

ونأتى الآن إلى ما لابد لنا أن ننقده فى هذا الكتاب وهو أن صاحبه يقع فى بعض فقراته فى كثير من الخلط المتعمد بين الأسباب والنتائج ، وعلى الرغم من أن الجو العام للأحداث يسمح له بهذا بل ويساعده عليه ، إلا أن النصوص الأدبية ، لا تحتمل أبداً أن يكتبها صاحبها على النحو الذى يشير فيه إلى حادث وقع اليوم على أنه السبب فيما حدث على مدى ١٥ عاماً مضت على الرغم من أن السبب فى الحالتين واحد وأن كلا الحدثين مظهر لخلق واحد أو لسلوك واحد انتهجته حكومة الثورة. ولعل المثل الواضح على هذا الخلط أن الحمامصى يتخذ من مذبحة القضاة نقطة بداية لما حدث من تحول الدولة إلى دولة بوليسية مع أن مذبحة القضاء لم تحدث إلا عام ١٩٦٩ أى فى نهاية عهد طويل من التجاوزات .. وهذه هى الفقرة التى وردت فى الكتاب وصورت مذبحة القضاة كأنها بداية للتجاوزات السياسية التى مارسها نظام عبدالناصر ضد الحريات والشعب .. يقول الحمامصى:

«وفى يوم وليلة ، وبدلاً من أن يعطى لرجال النيابة الحصانات والضمانات المعطاة للقضاة ، امتدت الأيدى لتذبح القضاة وتفصلهم بالجملة».

«فهل يمكن أن يتم ذلك إلا بقرارات جمهورية ؟».

«وهل وقع جمال عبدالناصر على هذه القرارات دون أن يسأل عن السبب؟ وإذا كان السبب الحقيقى قد قيل له.. أفلم يفكر كرئيس للدولة أن يسأل عما جرى ويجرى وعن سبب غضبة رجال القضاء ؟ هذه أسئلة أتركها لكم وللذين سيكتبون التاريخ».

«ونرجع إلى موضوعنا الأصلى [هكذا يقول الحمامصى] فأقول: إنه من ذلك الوقت بدأت الدولة تعد عدتها كى تتحول إلى دولة بوليسية تتعدد فيها أجهزة المخابرات.. وتتنوع وسائل التعذيب.. ويتقدم الصفوف فيها هؤلاء الذين رأوا فرصتهم فى كسب مكان الصدارة ببلاط الرئاسة وإقناع عبدالناصر بأنه لا سبيل لحماية الثورة إلا بإجراءات بوليسية بالغة العنف ضد من دعوا باسم «أعداء الثورة»».

«وهذه الكلمة كانت مطاطة تسمح بعمل الكثير.. وبتأديب الكثيرين.. وبإخضاع الكثيرين».

❑

فى خدمة السلطة ..... انتهى

عــربيــة للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043